

# حاشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج

للعلامتين الفهامين والامامين القدوتين العلامة العارف بالله  
الشيخ عبد الحميد الشرواني نزيل مكة المكرمة والامام المحقق  
والعلامة المدقق الشيخ احمد بن قاسم العبادي على تحفة  
المحتاج بشرح المنهاج تأليف الامام العالم العلامة  
الأوحد الفهامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد  
ابن حجر الهيتمي الشافعي نزيل مكة المشرفة  
تعمد الله الجميع برحمته امين

﴿ الجزء الاول ﴾

﴿ وبهامشه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾ قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الحميد الشرواني  
في أول كل صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل  
صحيفة مفصلاً بينهما بجدول وجعلت التعقيبات تابعة لحاشية الشرواني

﴿ روجعت وصححت على عدة نسخ بمعرفة لجنة من العلماء ﴾

يُطْبَعُ فِي الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ الْكُبْرَى بِأَوَّلِ شَارِعِ مَجْدِلِيَّةِ بَغْدَادِ

لِصَاحِبِهِ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ

مَطْبَعَةُ مِصْطَفَى مُحَمَّدٍ  
صَارِفِيَّةُ الْبَغْدَادِ الْكُبْرَى

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي جعل لكل  
أمة شرعة ومنهاجاً خاص  
هذه الأمة بأوصافها أحكاماً  
وحججاً وهداهم إلى ما أنزله  
به على من سواهم من تمهيد  
الأصول والفروع وتحرير  
المتون والشرح لتستخرج  
منها العويصات استنتاجاً  
وأشهد أن لا إله إلا الله  
وحده لا شريك له وأشهد  
أن سيدنا محمداً عبده ورسوله  
الذي ميزه الله على خواص  
رسله معجزة وخصائص  
ومعراجاً صلى الله وسلم  
عليه وعلى آله وصحبه  
الذين فطموا أعداء الدين  
القويم عن أن يلحقوا  
بشيء من مقاصده أو مبادئه  
شبهة أو أعوجاجه صلاة  
وسلاماً دائماً بدوام  
جوده الذي لا يزال هطالاً  
ثجاجاً (وبعد) فإنه طالما  
يخطر لي أن أتبرك بخدمة  
شيء من كتب الفقه  
للقطب الرباني

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين  
وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين (قوله لكل أمة) أي جماعة فإن كل أمة جماعة لنبيهم والنبي  
أمامهم (قوله شرعة ومنهاجاً) الأول الطريق إلى الماء والثاني مطلق الطريق الواضح شبه به الدين لأنه سبب  
الحياة الأبدية وموصل إليها وفي كل منهما براعة الاستهلال (قوله وخص هذه الأمة) أي أمة الإجابة (قوله  
بأوصافها) الباء داخل على المقصور فهي على حقيقتها وإنما التاويل في مادة الخصوص بحملها على معنى التمييز  
أو بتضمينها لها والضمير للشرائع (قوله أحكاماً وحججاً) تمييز من النسبة والمراد بالاول النسب التامة  
المأخوذة من الشرائع مطلقاً أو المتعلقة بخصوص كيفية العمل وبالثاني أدلتها مطلقاً أو خصوص أدلة  
الفقه (قوله وهداهم) أي ارشدهم وأوصلهم (قوله من تمهيد الأصول) أي أصول الدين والفقه الإجمالية  
والتفصيلية أو المراد خصوص أصول الفقه أي أدلته التفصيلية ويرجح عطف الفروع عليها المراد  
بها الفقه (قوله لتستخرج منها) أي أنتخرج من الأربعة المذكورة بالنظر والفكر (قوله العويصات) جمع  
عويص على وزن أمير أي المسائل الصعبة (قوله معجزة الخ) لعله منصوب بنزع الخائض أي الباء لانه  
وإن كان سماعياً لكنه ملحق بالقياسي في كلام المؤلفين وسهله رعاية القافية (قوله فطموا) أي منعوا  
ودفعوا (قوله القويم) أي المستقيم (قوله من مقاصده أو مبادئه) لعل المراد بمقاصد الدين مسائل علمي  
التوحيد والفقه ومبادئه أدلتها (قوله أو أعوجاجاً) إنما أخره عن الشبهة للجمع والإلحاق بالترقي التقديم  
(قوله هطالاً ثجاجاً) كشداد يقال هطل المطر إذا نزل متتابعاً متفرقاً عظيم القطر وئج الماء إذا سال كذا في  
القاموس والمراد بهما هنا المبالغة في الكم والكيف (قوله طالما) ما هنا زائدة كانه عن عمل الرفع فخفا  
أن يكاتب متصلاً بالفعل كما في نسخة الطبع (قوله القطب) أي المشجع علماً وعملاً (قوله الرباني) أي المتأله



والعالم الصمداني ولي  
الله بلا نزاع \* ومجرر  
المذهب بلا دفاع  
أبي زكريا يحيى النواوي  
قدس الله روحه ونور  
ضريحه الى أن غزمت  
ثاني عشر محرم سنة ثمان  
وخمسين وتسعمائة على  
خدمة منهاجه الواضح  
ظاهرة \* الكثيرة كنوزه  
وذخائره \* ملخصا  
معتمدا شروحه المتداوله  
\* وبحجبا عما فيها من  
الايارات المتداوله \*  
طاويا بسط الكلام على  
الدليل \* وما فيه من  
الخلاف والتعليل \* وعلى  
عز والمقالات والابحاث  
لأربابها \* لتعطل الهمم  
عن التحقيقات فكيف  
باطنائها \* ومشيرا الى  
المقابل برديقاسه وأعلته \*  
والى ما تميز به أصله لقلته \*  
فشرعت في ذلك مستعينا  
بالله ومتوكلا عليه \* وماذا  
أكف الضراعة والافتقار  
اليه \* أن يسبغ على واسع  
جوده وكرمه \* وأن  
لا يعاملني فيه بما قصرت  
في خدمه لاسيما في أمته  
وحرمة انه الجواد الكريم  
الرؤف الرحيم \* وسميته  
تحفة المحتاج بشرح  
المنهاج \* قال المؤلف  
رحمه الله تعالى ( بسم )  
ي أولف أو أفتتح تأليني

والعارف بالله تعالى اه مختار وقال شيخ الاسلام في شرح الرسالة القشيرية أى المنسوب الى الرب أى المالك اه فقول ابن حجر في شرح الاربعين هو من افضت عليه المعارف الالهية فعرف به وورثه في الناس بعلمه اه مبين للمراد بالنسبة الى الرب (قوله) (والعالم الصمدانى) اى المنسوب الى الصمد اى المقصود فى الخلق اه قاله شيخ الاسلام فى الكتاب المذكور ولعل المراد بالنسبة هنا انه يعتمد فى اموره كلها على الله بحيث لا يلتجى الى غيره تعالى فى امر ما عس (قوله) (النواوى) نسبة الى نوى قرية من قرى الشام والالف مزيدة فى النسبة (قوله) (ثاني عشر محرم الحرام سنة ثمان وخمسين الخ) ونقل عنه أنه فرغ من تسويد هذا الشرح عشية خميس ليلة السابع والعشرين من ذى القعدة سنة ثمان وخمسين وتسعمائة اه وقال الخطيب الشربيني انه شرع فى شرح المنهاج عام تسعمائة وتسعة وخمسين اه ونقل عنه انه فرغ منه سابع عشر جمادى الآخرة عام ثلاثة وستين وتسعمائة اه وقال الجلال الرملى انه شرع فى شرح المنهاج فى شهر ذى القعدة سنة ثلاث وستين وتسعمائة اه ونقل عنه انه فرغ منه ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة اه وعلم من ذلك أن تأليف النهاية متأخر عن تأليف التحفة والمغنى كما نص عليه عس وأن تأليف المغنى متأخر عن تأليف التحفة (قوله) (ملخصا) حال من فاعل عزمت اى مريدا للتلخيص والتقية (قوله) (وما فيه) اى فى الدليل (قوله) (والتعليل) اى الاعتراض عطف على الخلاف (قوله) (وعلى عزو المقالات الخ) عطف على قوله على الدليل (قوله) (والابحاث) يظهر انه عطف تفسير (قوله) (لتعطل الهمم) اى ضعفها لعل الطى (قوله) (عن التحقيقات) اى عن تحصيل ادلة الاحكام (قوله) (باطنائها) اى الادلة (قوله) (أو مشيرا) عطف على طوايا أو ملخصا (قوله) (الى المقابل) أى مقابل المعتمد (قوله) (أو علته) أى القياس ويحتمل أن المراد دليل المقابل مطلقا وهو افيد لكن كان ينبغي عليه العطف بالواو لان عطف العام مخصوص به كما قرر فى محله (قوله) (اصله) اى القياس والاضافة بمعنى فى (قوله) (لقبلته) اى ما تميز به الاصل (قوله) (فى ذلك) اى فى خدمة المنهاج وشرحه على الوجه المذكور (قوله) (والافتقار) عطف تفسير (قوله) (اليه) متعلق بقوله ماذا (قوله) (فيه) اى فى تأليف ذلك الشرح (قوله) (بما قصرت فى خدمه) جمع خدمة ككسرة وكسر الضمير للمنهاج ويحتمل أنه لله تعالى أى بمكافأة التقصير الصادر منى فى خدم المنهاج (قوله) (أنه الجواد الخ) علة للاستعانة وما عطف عليها (قوله) (وسميته) اى الشرح المستحضر فى الذهن إذ ظاهر صنيعه ان الخطبة سابقة على التأليف (قوله) (بشرح المنهاج) متعلق بالمحتاج فى الاصل واما بعد العلية فالجار والمجرور جزء من العلم فلا يتعلق بشئ (قوله) (بسم الله الرحمن) الى اخر الكتاب مقول قال (قوله) (اى أولف الخ) بيان لمتعلق البناء على انها اصلية وقيل زائدة فلا تتعلق بشئ فدخلها مبتدأ والخبر محذوف أو بالعكس وذن الأول الاصح فالمتعلق إما فاعل أو اسم وعلى كل إما خاص أو عام وعلى كل إما مقدم أو مؤخر وأولى هذه الاحتمالات الثمانية ان يكون فعلا لانه الاصل فى العمل ولقلة الحذف عليه ولكثرة التصريح بالمتعلق فعلا وان يكون خاصا لان الشارع فى شئ وإنما يضمرف نفسه لفظ ما جعل التسمية مبدءا للمبسمل السافر ليا حظ اسافر والا كل يلاحظ اكل وهكذا وان يكون مؤخرا ليوافق الوجود الدكرى لوجود الخارجى وليفيد القصر كما فى قوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين وإنما قدم فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك لانه مقام ابتداء القراءة وتعليمها لانه أول ما نزل فكان الامر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وكثيرا ما ترجع فى البلاغة الاهمية العرضية على الاهمية الذاتية إذا اقتضى الحال ذلك كما هنا ولم يقتصر الشارح على أولف مع انه أولى لما مر ولتعم البركة جميع التأليف بخلاف مادة الافتتاح مثلا فان البركة خاصة بالابتداء للاشارة الى جواز

وعلى آله الانجاب وأصحابه النجوم وتابعهم الى يوم المآب (وبعد) فيقول العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى منصور سبط الشيخ الطباوى الشافعى وفقه الله لحسن العمل وغفر له ما كان من الزوال هذه حواشى رقيقة ونكات دقيقة وتحريات شريفة وتنبيهات مهمة وفروع مسلمة لم يسبق لغاليلها رسم فى الدفاتر ولم تسمح بها قبل ذلك الحواطر جمعتها من خط محررها ورسم محبها مولانا شيخنا خاتمة من حقق وجهه من دق

---





أخذ المدلول الأعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير اه فتحصل بما ذكر أن الاسم بمعنى اللفظ الدال غير المسمى قطعاً وبمعنى المدلول المطابق عينه قطعاً وبمعنى مطلق المدلول تارة يكون غيره وتارة يكون عينه وتارة يكون لا غيره ولا عينه فلهذا قال غير واحد لا معنى للخلاف في أن الاسم غير المسمى أو عينه والغیر المنفي في قولهم صفة الذات ليست غير الغير المنفك لا مطلق الغير للقطع بأن الصفة غير الموصوف وإن لومته أماً التسمية فتطلق على وضع الاسم للمسمى وعلى ذكر المسمى باسمه فهي غير المسمى وغير الاسم اه (قوله كالله) مثله به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله الله سم أي فكان ينبغي أن يمثل بالواحد ونحوه كما سر عن النهاية والمغنى وأجاب عنه الكندي بما نصه قال في شرح المقاصد قد يراد بالله الوجود لأنه لما كان عين الذات فالدال على الذات دال عليه لكن لما كانا مختلفين بالاعتبار فالدال عليه باعتبار أنه دال على الذات علم وباعتباره أنه دال على الوجود صفة وهكذا كل علم مع الذات لأن وجود كل شيء عينه عند الأشعري فهو بهذا الاعتبار الثاني صفة وهو المراد هنا اه وفيه تكلف لا ينبغي (قوله حذر الخ) قضيته أن بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في الإيمان سم وحاصله كما ذكره الشهاب الحجازي في مختصر الروضة أنه يمين عرش عبارة الصبيان وإنما قيل بسم الله ولم يقل بالله مع أن ابتداء الأمر باسم الله حاصل بقول بالله مبالغة في التعظيم والأدب فهو كقولهم سلام على المجلس العالي ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله ولا شعاره أن الاستعانة والتبرك بكونان باسمه كما بذاته ولا فائدة العموم أن قلنا الإضافة استغراقية أو جنسية وأعمال نفس السامع في تعيين المعهود أن قلنا عهدية والجمال ثم التفصيل أن قلنا للبيان ويؤخذ من قولنا ولأنه أبعد عن إيهام القسم من بالله أن بسم الله يصلح قسمًا وأن القائل بسم الله حالاً تنعدي ميمنه وهو كذلك وإن أراد اللفظ كلفظ الله إن قصد اللفظ الثابت في القرآن لما صرح به في الأنوار من أنه إذا حلف بكتاب الله أو بالمصحف أو بالمكتوب فيه أو بالقرآن فيمين اه (قوله وليعم جميع أسمائه تعالى) أي عموماً مشمولاً إذا كانت الإضافة استغراقية وبدلياً إذا كانت جنسية صبان (قوله هو علم على الذات) واعلم أنه كما تحيرت العقول في المسمى تحيرت في الاسم فاختلف فيه اختلافات كثيرة منها اختلافهم في كونه علماً أو وصفاً وإسم جنس فقال الجمهور أنه علم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد والوصفان المذكوران لا يوضح المسمى لا الاعتبار هما في المسمى وإلا لكان المسمى مجموع الذات والصفة مع أنه الذات فقط واستدلوا بثلاثة أوجه الأول أنه بوصف ولا بوصف به الثاني أنه لا بد له تعالى من إسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له بما يطلق عليه سواه لظهور معنى الوصفية في غيره بخلافه الثالث أنه لو لم يكن علماً بأن كان صفة واسم جنس لكان كلياً فلا يكون إلا لله إلا الله توحيدهم مع أنه توحيدهم بالاجماع وقال البيضاوي لا يظهر أنه وصف في أصله لكنه لما غلب عليه امتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اه وقوله لكنه لما غلب الخ دفع للوجود المذكورة في كونه علماً وضعياً لذاته التخصيص ولا ينبغي أن المفهوم من كلام الشيخ زاده أنه عند البيضاوي صار علماً بالغلبة ويشعر به قول البيضاوي وصف في أصله وسيأتي التصريح به في كلام الشيخ الشرواني أيضاً فهو إنما يشكر كونه علماً وضعياً ثم استدلل البيضاوي على مختاره بثلاثة أوجه الأول أن ذاته من حيث هو بلا اعتبار أمر آخر معه حقيق كالعلم والقدرة أو غير حقيق ككوه معبودا وراز غير معقول

كالله وتارة لا ولا كالعلم ولم يقل بالله حذراً من إيهام القسم وليعم جميع أسمائه تعالى (الله) هو علم الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات لذاته

ما هو نفس المسمى قال عرش كالوجود عند الشيخ مطلقاً وفي الواجب عند الحكماء أيضاً انتهى (قوله كالله) مثله به في المواقف للاسم الذي مدلوله عين الذات والكلام هنا في الاسم بمعنى الصفة فالتمثيل في الحقيقة للصفة فكيف يمثل لها بقوله كالله اللهم إلا أن يكون التمثيل باعتبار أصله على القول بأن أصله له بمعنى معبرداً والقول بأن الاله صفة وفيه نظر لأنه عليه ليس عيناً بل هو الخالق وقد يجاب بأنه إذا ريد بالصفة

للشرف فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ الثاني أن الاسم الكريم لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات الخ معنى صحيحا الثالث أن معنى الاشتقاق هو كون أحد اللفظين مشاركا للآخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بين لفظ الجلالة والاصول التي تذكر له أي فهو مشتق فيكون وصفا واجيب عن الأول بأن التعقل الذي لم يحصل للبشر هو التعقل بالسكينة وأما التعقل بوجه مختص فحاصل لهم وهو كاف في فهمهم المعنى من اللفظ الذي هو حكمه الوضع أن قلنا الوضع هو الله تعالى وفي إمكان وضعهم أن قلنا الوضع هم بدليل وضع الأب علما ولده قبل رؤيته وعن الثاني بأن تعلقه بالاسم الكريم لا يقتضي وصفيته لجواز أن يكون تعلقه به باعتبار ملاحظة المعنى الوصفي الخارج عنه المقهوم من أصل اشتقاقه أو المشهور به مسماه كافي قوله ه أسد علي وفي الحروب نعام ه وعن الثالث بأن كونه مشتقا لا يقتضي كونه وصفا في الأصل وإنما يقتضيه لو وجب كون المشتق موضوعا لذات مبهمة وليس كذلك فإن أسماء الزمان والمكان والآلة مشتقات وليست بصفات لدلائلها على ذوات معينة بنوع تعيين صبان وسياتي منه إن شاء الله تعالى بيان القول الثالث وما يتعلق به عند قول الشارح ومن زعم أنه الخ وكلام النهاية يميل إلى ترجيح ما قاله البيضاوي وكلام الشارح الآتي كالصريح في اختيار القول الأول وبه جزم المغني كما يأتي وكذا البجيرمي وشيخنا حيث قالوا واللفظ للثاني قوله والله اسم للذات أي بوضعه تعالى لأنه هو الذي سمي نفسه بنفسه ثم عليه لعباده فهو علم شخصي جزئي وإن كان لا يقال ذلك إلا في مقام التعليم وليس فيه غلبة أصلا لتحقيقية ولا تقديرية فالأولى أن يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه كالنجم فإنه اسم لكل كوكب ليلي ثم غلب على الثريا بعد سبق استعماله في غيرها والثانية أن لا يسبق للكل استعمال في غير الفرد الذي غلب عليه لكن بقدر ذلك كالأله المعرف بال فإنه لم يستعمل في غيره تعالى ثم غلب عليه تعالى بعد تقدير استعماله في غيره وأما لفظ الجلالة فليس فيه شيء من ذلك على التحقيق والله أعلم اه (قوله ولم يسم به غيره تعالى) وعند المحققين أنه اسم الله الأعظم وقد ذكر في القرآن العزيز في الفين وثلاثمائة وستين موضعا واختار المصنف تبعا لجماعة أنه الحى القيوم قال ولذلك لم يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع في البقرة وال عمران وطه مغنى وكذا في النهاية إلا قوله واختار الخ وعبارة الشارح في شرح بافضل وهو أي الله الاسم الأعظم وعدم الاستجابة لكثير الناس مع الدعاء به لعدم استجابهم لشرايط الدعاء اه أي التي منها أكل الحلال (قوله حذفت همزة الخ) عبارة المغني وأصله إله قال الرافعي كامام ثم أدخلوا عليه الألف واللام ثم حذفوا همزة طلب الخفة ونقلوا حركتها إلى اللام فصار الله بلا من متجر كنين ثم سكنت الأولى وادغمت في الثانية للتسهيل اه وقيل حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ثم جعل علما والأله في الأصل أي قبل دخول ال يقع على كل معبود بحق أو باطل ثم غلب على المعبود بحق كما أن النجم اسم لكل كوكب ثم غلب على الثريا وهل هو مشتق أو مرتجل فيه خلاف والحق أنه أصل بنفسه غير ما خوذ من شيء بل وضع علما ابتداء فكان ذاته لا يحيط بها شيء ولا ترجع إلى شيء فكذلك اسمه تعالى اه أي لا يرجع إلى شيء يشق منه (قوله ثم استعمل الخ) أي بالغلبة الحقيقية قبل حذف همزة وتعويض ال أي إله والتقديرية بعد ذلك أي الإله وأما الله فليس فيه غلبة أصلا بجيرمي (قوله فوصف الخ) تعليل لقوله وهو اسم جنس الخ عبارة الصبان اختلف في إله الذي هو أصل الجلالة على الأصح فقال البيضاوي أنه وصف وقال الزمخشري أنه اسم بدليل أنه يوصف ولا يوصف به لا تقول شيء إله وتقول إله واحدا أو لقوله هو علم على الذات الخ كما هو صريح صنيع النهاية وما قدمناه عن الصبان في حاشيته هو علم على الذات الخ أو تفريع على قوله ثم استعمل الخ على التفسير المتقدم عن البجيرمي (قوله وعليه) أي على أنه اسم جنس لكل معبود الخ (قوله لاصله) أي الأول وهو إله والثاني وهو الإله ويؤيده قوله الاتي من حيث

ولم يسم به غيره تعالى ولو  
نعمتا في الكفر بخلاف  
الرحمن على نزاع فيه وأصله  
له حذفت همزته وعوض  
عنها أل وهو اسم جنس  
لكل معبود ثم استعمل في  
المعبود بحق فقط فوصف  
ولم يوصف به وعليه ففهوم  
الجلالة بالنظر لاصله كلى

الامر المحمول بحمل الاشتقاق صح التثيل بقوله الله بناء على أنه مشتق (قوله حذرا الخ) قضيته أن  
بسم الله لا يحتمل القسم وفيه كلام في هامش الايمان (قوله فوصف) يتأمل هذا التقرير (قوله)

وبالنظر اليه جزئى ومن ثم (٨) كان من الاعلام الخاصة من خيث أنه لم يسم به غيره تعالى ومن الغالبة من حيث أن

أن أصله الآله (قوله) وبالنظر اليه) أى الى حالته الراهنة وهى الله (قوله ومن ثم) أى لاجل التفصيل المذكور  
فى قوله ففهوم الجلالة بالنظر لاصله كلى الخ (قوله كان) أى لفظ الجلالة (قوله ومن الغالبة) أى غلبة  
تقديرية كما مر عن البجيرى ويفيده ايضا قول الشارح الآتى فقط (قوله وكان قول الخ) عطف على قوله  
كان من الاعلام الخ وقوله ومن زعم الخ عبارة الصبان وقيل انه اسم لفهوم الواجب الوجود الخ ورد بامر  
احدهما إجماعهم ان لا إله إلا الله تفيد التوحيد ولو كان اسما لفهوم كلى لم تفده لان الكلى من حيث هو  
يحتمل السكرة ثانيهما أنه لو كان اسما لفهوم الكلى لزم استثناء الشئ من نفسه فى كلمة التوحيد ان أراد به  
فيها المعبود بحق والكذب ان اراد به مطلق المعبود لكثرة المعبودات الباطلة فوجب ان يكون إله فيها بمعنى  
المعبود بحق والله علما وضعا للفرد الموجود منه اقول الظاهر ان صاحب هذا القول يعترف بانه صار علما  
بالغلبة على هذا الفرد المنحصر فيه الكلى إذ لا يسعه انكار ذلك وقد نقل الشروانى عن الخليل انه قال طبق  
جميع الخلائق على ان قولنا الله مخصوص به تعالى أى ما يطابق الوضع او الغلبة ثم رابت للعلامة سم فى  
حواشيه على مختصر السعد ما يرشحه حيث كتب على قوله فلا يكون علما مانصه أى بالاصالة فلا ينافى أنه على  
هذا قد يجعل علما بالغلبة اه وحينئذ يندفع الامران المذكوران وعلى هذا وماسبق فى تقرير كلام  
البيضاوى يكون اسم الجلالة فى الحالة الراهنة علما باتفاق الاقوال الثلاثة فيه إلا ان علميته على القول الاول  
متاعلة وضعية وعلى الاخيرين غلبة طارئة اه وقوله فلا يكون علما بل هو اسم جنس صبان (قوله فقد  
سها كما بينته فى شرح الارشاد) الذى بينه السعد سم وقد مر عن الصبان آفاياناه بامرين ثم ردهما (قوله  
من إله) راجع الى قوله وأصله إله الخ عبارة الصبان وأما على القول بأنه علم بالوضع فاختلف ايضا فيه فقيل  
انه منقول أى ماخوذ من اصل بنوع تصرف قال الشيخ زاده وهو المراد بالمشقة فى عبارة من عبر به لا مقابل  
الاعلام واسما لا اجناس من الوصف اه ونسب هذا القول الى الجمهور وغير واحد كالشروانى فى حواشى  
البيضاوى وقيل مرتجل لاصل له ولا اشتقاق بل هو اسم موضوع ابتداء لذاته المخصوصة واليه ذهب الخليل  
والخارج واختاره الامام ونسبه الى سيبويه واكثر الاصوليين والفقهاء كابن حنيفة والشافعى كفى حواشى  
البيضاوى على أنه منقول فقل أنه منقول من أصل لا يعلمه إلا الله وقيل من لا يولد له لوها إذا خلق وقيل من لا  
يلوه لها إذا احتجب أو ارتفع ثم قال بعد ذكر اقوال اخر وارجح الاقوال انه من إله إذا عبد واصله إله كفعال  
والذى رجحه على غيره كما قال السعد التفتازانى كثرة دوران إله كفعال واستعماله فى المعبود بحق واطلاقه  
على الله تعالى اه عبارة النهاية متفرعا على علميته فهو مرتجل لاشتقاق له والاكثر على انه مشتق ونقل  
عن الخليل وسبويه ايضا واشتقاقه من اله أى بكسر اللام بمعنى تحير الخ (قوله اذا تحير الخ) قاله بمعنى ماله  
فيه وقوله اذا عبد قاله بمعنى ماله ككتاب بمعنى مكتوب صبان (قوله اذا ارتفع) أى قاله بمعنى آله اسم فاعل  
(قوله وهذا) أى الاخذ بما ذكر (قوله نظر الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله لاصله) أى أصل الله  
وهو اله (قوله وهو عربى) خلافا للبخى حيث زعم انه معرب نهاية عبارة الصبان ومذهب الجمهور ان الاسم  
الكريم عربى وضعا وقيل بجمى وضعا واصله قيل بالعبرانية وقيل بالسريانية لا فاعرب بحذف الالف  
الاخيرة وادخال ال لان العبرانيين والسريانيين يقولون لاها كثيرا ومعناه من له القدرة اه (قوله كونه  
الخ) أى ما قيل فى القرآن الخ (قوله وقد قال الخ) تأييد لقوله لا بدع الخ (قوله ومشتق الخ) كان حقه أن  
يقدم على قوله وهو عربى لما قدمنا عن الصبان عن الشيخ زاده (قوله وأعرف المعارف الخ) فقد حكى ان  
سبويه رأى فى المنام فقيل له ما فعل الله بك فقال خيرا كثير الجعلى اسمه اعراف المعارف نهاية (قوله بمعنى  
كثير الرحمة جدا) اعلم انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توم اشكاله بانهم ليسا من  
امثلة المبالغة الخمسة ولا اشكال لان ما ينحصر فى الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد المبالغة

أصله الآله بالنظر لاستعماله  
فى المعبود بحق فقط وكان  
قول لا إله إلا الله كلمة  
توحيد أى لا معبود بحق  
إلا ذلك الواحد الحق  
ومن زعم أنه اسم لفهوم  
الواجب الوجود لذاته  
أو المستحق للمعبودية  
وكل منهما كلى انحصر فى  
فرد فلا يكون علما لأن  
مفهوم العلم جزئى فقد سها  
ولزمه أن لا إله إلا الله  
لا تفيد توحيدا كما بينته  
فى شرح الارشاد ه من  
إله بكسر عينه اذا تحير  
لتحير الخلق فى معرفته أو  
بفتحها اذا عبد أو من لاه  
اذا ارتفع أو اذا احتجب  
وهذا الكونه نظرا لاصله  
قبل العلمية لا ينافى علميته  
وهو عربى ووروده فى غير  
العربية من توافق اللغات  
كما أن الحق وفاقا للشافعى  
والاكثرين أن كل ما قيل  
فى القرآن من غير الاعلام  
أنه معرب ليس كذلك بل  
عربى توافقت فيه اللغات  
ولا بدع أن يخفى على مثل  
ابن عباس كونه عربيا كما  
خفى عليه معنى فاطر وقاتح  
وقد قال الشافعى رضى الله  
عنه لا يحيط باللغة الإلهى  
ومشتق عند الاكثرين  
وقول أبى حيان فى نهره  
ليس مشتقا عند الاكثرين

وبالنظر اليه جزئى) ابن مرجع هذا الضمير (قوله كما بينته) الذى بينه السعد (قوله بمعنى كثير الرحمة) اعلم  
انهم عبروا بان الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وقد توم اشكاله بانهم ليسا من امثلة المبالغة الخمسة ولا

فان قلت قد يشكل المحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحو والو التردد بفتح التاء في الجميع مصادر للبالغة والتكثير قلت لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل سم عبارة الصبان واورد على قولهم موضوعتان للبالغة امور الاول ان صيغ المبالغة محصورة في خمس فعال ومفعال وفعول وفعل وفعل العامل نصبا والصفتان المذكورتان ليستا منها اما الرحمن فظاهر واما الرحمن فلانه هنا غير عامل نصبا واجيب بان المحصور في الخمسة ما يفيد المبالغة الخ على انه قد يمنع كونهم قصدا والمحصر في الخمس الثاني ان المبالغة هي ان تنسب للشئ اكثر مما هو له وهذا لا يتأتى في صفاته تعالى لانها في نهاية الكمال واجيب بأن المبالغة المفسرة بما ذكره المبالغة البيانية وليست مرادة هنا حتى يتوجه الاعتراض بل المراد بالمبالغة هنا قوة المعنى او كثرة افراده الثالث ان وضعها للبالغة يتأني كونها صفتين مشبهتين لان الصفة المشبهة للدوام والمبالغة كثرة الافراد المتجددة اقول يمكن دفعه بان المراد بكونها صفتين مشبهتين انهما على صورة الصفة المشبهة وبانه لا مانع من ان يراد بالدوام المستفاد من الصفة المشبهة بطريق غلبة الاستعمال ما يشمل دوام تجدد الافراد وقد رجح الشهاب أي الخفاجي كونها من أبنية المبالغة وضعف كونها من الصفة المشبهة حقيقة بما يطول فانظره في حواشيه اه (قوله ثم غاب الخ) أي غلبة تقديريه (قوله على البالغ في الرحمة) أي بجلال النعم في الدنيا والاخرة غايتها (قوله بحيث لم يسم به غيره تعالى) أي وتسمية اهل النمامة مسيئة به تمت في الكفر فخرجوا بمبالغتهم في الكفر عن منبج اللغة حيث استعملوا المختص بالله تعالى في غيره وقيل انه شاذ لا اعتداد به وقيل المختص بالله تعالى المعروف باللام ومذهب العز بن عبد السلام انه مختص به تعالى شرعا قال الصبان وهو الراجح عندي لانه لا إشكال عليه اه (قوله وغلبة علميته) مبتدأ وقوله المقتضية صفته وقوله لا تمنع الخ خبره (قوله بدلا) أي او بيانا صبان (قوله اعتبارا وصفيته) أي الاصلية (قوله لوقوعه صفة الخ) علة لقوله هو صفة في الاصل عبارة الصبان وكون الرحمن صفة هو ما ذهب اليه الجمهور لوقوعه لغنا ولان معناه البالغ في الرحمة لا الذات المخصوصة ولا نه لو كان علما لا فالا لله الا الرحمن التوحيد صريحا كلاله لا الله وذهب العلم وابن مالك وابن هشام إلى انه علم أي بالغلبة كما في ابن عبد الحق واستدلوا بمجيئه كثيرا غير تابع كافي الرحمن علم القرآن قل ادعو الله او ادعو الرحمن وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن ورد بانه ينتج أعم من المدعى ولا ينتج المدعى إلا بمعونة انه لا فائل بانه ليس بعلم ولا صفة مع ان كلام الرضاع يفيد انه من الصفات التي غلب عليها الاسمية وليس بعلم كما يطرح واجرعو والتعت به باعتبار وصفيته الاصلية واما ردا استدلالهم بجواز تبعيته في مثل هذه الايات لموصف مقدور لجواز حذف الموصوف إذا علم فضعه بعضهم بان حذف الموصوف قليل بالنسبة إلى ذكره واستدلوا به بما هو بكثرة مجيئه غير تابع وعلم بذلك ان مجيئ الرحمن غير تابع دليل ومقوله ما ذهب اليه العلم ومن معه الذي اليه ميل كلام النهاية والمغني وكلام الشارح صريح في أنه علم بالغلبة فرد الشارح له بانه لعلم بحذف موصوفه لولم عليه لاله (قوله لعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة سم (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان سم فمن يقول ان شرط الالف والنون في الصفة انتفاء فعلا لا يمنع صرفه ومن يقول انه وجود فعلى يصرفه قال الصبان والتحقيق الذي اختاره الزحشرى والبيضاوى ان الرحمن مجرد مانع من الصفات الحاقا له بالغالب في بابه قال السيوطى وهذه المسئلة مما تعارض فيه الاصل والغالب في النحو ومال السعد إلى جواز صرفه وعدمه عملا بالامرين قال العصام فان قلت كيف اشبهه حال الرحمن على هؤلاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يعثر احد منهم على المنقول ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن

اشكال لان ما ينحصر في الخمسة هو ما يفيد المبالغة بالصيغة وما هنا ما يفيد بالمادة كالجواد ونحوه (فان قلت) قد يشكل المحصر في الخمسة بقولهم ان نحو الترحال والتحو والو التردد بفتح التاء في الجمع مصادر للبالغة والتكثير (قلت) لا اشكال لان تلك الخمسة لاسماء الفاعلين لا مطلقا فليتامل (قوله لعلم بحذف موصوفه) اقول او بالنظر لعلميته الغالبة (قوله ويجوز صرفه وعدمه) هما قولان (قوله

ثم غلب على البالغ في الرحمة  
والانعام بحيث لم يسم به  
غيره تعالى وغلبة علميته  
المقتضية لاعرابه بدلا هنا  
لا تمنع اعتبار وصفيته  
فيجوز كونه نعتا باعتبارها  
لوقوعه صفة ولكونه بازا  
المعنى ومجيئه غير تابع للعلم  
بحذف موصوفه ويجوز  
صرفه وعدمه لتعارض  
سببها (الرحيم) أي ذى  
الرحمة الكثيرة

العرب إلا معرفاً باللام أو مضافاً ومنادى اه وأما وانت غيث الوري لازلت رحماناه فلا شاهد فيه لانه  
 يحتمل المنع فتكون الفه للاطلاق والصرح فتكون الفه بدلا من التنوين اه (قوله فالرحمن ابلغ الخ)  
 متفرع على إطلاق تفسير الرحيم وتقييد تفسير الرحمن بقوله جدا ولكن المناسب لقوله بشهادة الخ الراو  
 بدلل الفاء كافي غيره ثلاثا تنوارد علتان على معلول واحد بلا تبعية (قوله ولا يعارضه الحديث الصحيح الخ)  
 اى لان استواءهما فى تعلق كل منهما بالدارين لا ينافى ان احدهما ابلغ وازيد معنى سم عبارة الصبان لاحتمال  
 أن تكون أبلغية الرحمن باعتبار السكيف فقط وأنه تعالى من حيث إنعامه بالنعمة العظيمة رحمن ومن حيث  
 إنعامه بمادونها رحيم ويؤيده تفسير كثير من العلماء الرحمن بالمنعم بجلال النعم والرحيم بالمنعم بدقائقها  
 وبعضهم الرحمن بالمنعم بما لا يتصور جنسه من العباد والرحيم بالمنعم بما يتصور جنسه منهم اه (قوله والقياس)  
 اشارة بالتضبيب الى انه عطف على الاستعمال سم (قوله لان زيادة البناء الخ) هذه القاعدة مشروطة بشروط  
 ثلاثة ان يكون ذلك فى غير الصفات الجبلية فخرج نحو شوره ونهم وان يتحد اللفظان فى النوع فخرج حذر  
 وحاذروا وان يتحد فى الاشتقاق فخرج من وزمان إذ لا اشتقاق فيها بحجى (قوله غالب) احترزه عن نحو  
 حذروا حاذروا لان الاول صفة مشبهة تدل على الدوام والاستمرار أو صيغة مبالغة والثانى اسم فاعل لا يدل  
 إلا على الاتصاف بمضمونه ولو مرة (قوله وجعل الخ) جواب عما قيل لم قدم الرحمن على الرحيم والقياس  
 يقتضى الترقى من الأدنى إلى الأعلى عبارة المغنى وقدم الله عليها لانه اسم ذات وهما اسم صفة والرحمن على  
 الرحيم لانه خاص إذ لا يقال لغير الله بخلاف الرحيم والخاص مقدم على العام وإنما قدم والقياس يقتضى الترقى  
 من الأدنى إلى الأعلى كقولهم عالم تحرير لانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره تعالى لان معناه المنعم  
 الحقيقي البالغ فى الرحمة غاية وذلك لا يصدق على غيره تعالى ولذلك رجح جماعة انه علم ولانه لمدل على  
 جلال النعم واصولها ذكر الرحيم كالتابع والتتمة ليتناول ماذق منها ولطف فليس من باب الترقى  
 بل من باب التعميم والتكميل وللحفاظة على رؤس الآى (قائدة) قال النسفى فى تفسيره قيل الكتب  
 المنزلة من السماء إلى الدنيا مائة وأربعة صحف شئت ستون و صحف إبراهيم ثلاثون و صحف موسى قبل  
 التوراة عشرة و التوراة والانجيل والزبور والفرقان ومعانى كل الكتب اى غير القرآن مجموعة فى  
 القرآن ومعانى كل القرآن مجموعة فى الفاتحة ومعانى الفاتحة مجموعة فى البسمة ومعانى البسمة  
 مجموعة فى بائها ومعناها اى الاشارى ان كان ما كان وى يكون ما يكون زاد بعضهم ومعانى الباء  
 فى نقطتها اه قال شيخنا والمراد بها اول نقطة تنزل من التلم التى يستمد منها الخط لا النقطة التى تحت  
 الباء خلافا لمن توهمه ومعناها الاشارى ان ذاته تعالى نقطة الوجود المستمد منها كل موجود اه  
 (قوله لمدل الخ) اللام متعلق بالتتمة وما كناية عن الرحمن (قوله ومن التمدل) اشارة بالتضبيب الى  
 انه عطف على قوله كالتتمة سم ولعل المراد بالتدلى هنا مقابل الترقى اى التمدل من الأعلى الى الأدنى وقال  
 السكردى قوله ومن حيز التدلى وهو اى التدلى القرب والمقارنة اى ولثلا يغفل عن مكان المقارنة بين  
 المتناسبين فهو دليل ثان لتأخير الرحيم وجعله كالتتمة للرحمن والمراد اخره ليقارن النظير وهو لفظ الرحمن  
 بالنظير وهو لفظ الله والافا القياس تقديمه للترقى من الأدنى الى الأعلى اه وقضيته ان قول الشارح ومن  
 حيز التدلى عطف على قوله مادل عليه الخ قد تقدم خلافاه عن سم عن الشارح (قوله لان الاول الخ) اقول  
 ولرعاية الفواصل باعتبار كونها فى الفاتحة ثم طرد فى غيرها سم (قوله كالعلم) أى بالوضع والا فقد قدم انه  
 علم بالغلبة (قوله من رحم الخ) اى من مصدره وانما عبر بالفعل تقريرا وضيق العبارة إذ ليس له مصدر واحد  
 حتى يعول عليه فليس مبنيا على مذهب الكوفيين من ان الاشتقاق من الفعل رشيدى (قوله بعد نقله

فالرحمن أبلغ منه بشهادة  
 الاستعمال ولا يعارضه  
 الحديث الصحيح يارحمن  
 الدنيا والاخرة ورحيمها  
 والقياس لان زيادة البناء  
 تدل على زيادة المعنى غالبا  
 وجعل كالتتمة لمدل على  
 جلال الرحمة الذى هو  
 المقصود الا عظم لثلا يغفل  
 عما دل عليه من دقائقها  
 فلا يسأل ولا يعطى ومن  
 حيز التدلى لان الاول صار  
 كالعلم كما تقرر وكلاهما  
 صفة مشبهة من رحم بكسر  
 عينه بعد نقله الى رحم  
 بضمها

ولا يعارضه الحديث الصحيح) أى لان استواءهما فى تعلق كل منهما بالدارين لا ينافى أن أحدهما أبلغ وأزيد  
 معنى (قوله والقياس) اشارة بالتضبيب الى انه عطف على الاستعمال (قوله عليه من دقائقها) مقابله  
 بالجلال بل يدل على انها غير الجلال وقوله ومن حيز التدلى اشارة بالتضبيب الى انه عطف على قوله  
 كالتتمة (قوله لان الاول الخ) اقول ولرعاية الفواصل باعتبار كونها فى الفاتحة ثم طرد فى غيرها (قوله



(الخ) أى لا طراد نقل الفعل المتعدى إلى فعل بالضم في باب المدح والذم صبان (قوله أو تنزيله الخ) عطف على نقله الخ (قوله منزلته) أى فى اللزوم بان لا يعتبر تعلقه بمفعول لا لفظا ولا تقديرًا كقولك زيد يعطى أى يصدر منه الا عطاء قاصد الرد على من نفى عنه اصل الاعطاء صبان (قوله ميل نفساني الخ) عبارة المغنى والنهاية رقة فى القلب تقتضى التفضل والاحسان فالتفضل غايتها واسماء الله تعالى المأخوذة من نحو ذلك إنما تؤخذ باعتبار الغايات دون المبادئ التى تكون انفعالات فرحة الله تعالى ارادة ايصال الفضل والاحسان أو نفس ايصال ذلك فهى من صفات الذات على الاول ومن صفات الفعل على الثانى اه زاد الصبان أى فهى مجاز مرسل من اطلاق اسم السبب فى المسبب القريب أو البعيد واسم الملزوم فى اللازم القريب أو البعيد هذا أى مجاز بقوله وصفه تعالى الرحمن الرحيم هو بحسب اللغة اما وصفه تعالى بهما بحسب الشرع فقال الاستاذ الصفوى الا قرب انه حقيقة شرعية فى الاحسان او ارادته اه على ان الخادى نقل عن بعض ان من معانيها اللغوية ارادة الخير وعن بعض اخر ان منها الاحسان فعلى هذين لا تجوز اصلا فاحفظه اه كلام الصبان عبارة عيش والاولى أن يقال هو حقيقة شرعية فمأذكر من الاحسان أو ارادته فقوله مر اما مجاز الخ معناه بحسب اصله قبل اشتهاره شرعا فمأذكر من الغايات اه وعبارة الملا ابراهيم السكردى ثم المذنب ولقائل أن يقول ان الرحمة التى هى من الاعراض النفسانية هى الرحمة القائمة بنا ولا يلزم من ذلك ان يكون مطلق الرحمة كذلك حتى يلزم منه كون الرحمة التى وصف بها الحق سبحانه مجازا لا ترى ان العلم القائم بنا من الاعراض النفسانية وقدر وصف الحق بالعلم ولم يقل احد ان العلم الذى وصف به الحق مجاز مع أن علم الحق ذاتى أزلى حضورى محيط بجميع المعلومات وعلمنا بمجمل حادث حصوله غير محيط وكذلك القدرة القائمة بنا من الاعراض النفسانية ولم يقل احد ان وصف الحق بالقدرة مجاز مع ان قدرته تعالى ذاتية ازلية شاملة لجميع الممكنات وقدرتنا بمجمل حادث غير شاملة وعلى هذا القياس الارادة وغيرها فم لا يجوز ان تكون الرحمة حقيقة واحدة هى العطف ثم العطف يختلف وجوهه وانواعه بحسب اختلاف الموصوفين به فاذا نسب اليها كان كيفية نفسانية وإذا نسب إلى الله تعالى كان على حسب ما يليق بجلال ذاته من الوصف بالانعام أو ارادته كما أن العلم ونحوه حقيقة واحدة إذا نسبت اليها كانت كيفية نفسانية وإذا نسبت إلى الحق كانت كما تليق بجلال ذاته ويؤيد ما ذكرنا من الاصل فى الاطلاق الحقيقة ولا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذر الحقيقة ولا تتعذر إلا إذا دل دليل على ان الرحمة مطلقا منحصرة فى السكيفية النفسانية وضعارودو نه خرط القتاد وهذه نكتة من تنبيهه لاهل النظر على ان الله تعالى بما ورد اطلاقها على الله فى كتابه سنة اه (قوله لاستحالتها) أى بهذا المعنى سم (قوله وكذا كل صفة استحالة) أى كالغضب والرضا والمحبة والحياء والفرح والخزن والمكر والخدع والاستمراء إنما تؤخذ باعتبار الغاية عيش وصبان (قوله لغة) منصوب على الحال أى حال كونه مندرجاً فى الالفاظ العربية أو على التمييز أو على نزوع الخافض وهذا الاخير اولى من جهة المعنى وهو وإن كان سماعيا ملحق بالقياسى لكثرة فى كلامهم بجزى وقوله أو على التمييز فيه نظر راجع علم النحو (قوله بالجميل) إن كانت الباء للتعدي كان بيانا للمحمود به ولا يشترط كونه اختياريا وان كانت للسببية أو بمعنى على كان بيانا للمحمود عليه ويشترط كونه اختياريا ولو حكما أى بان لا يكون بطريق القهر فيشمل ذاته تعالى وصفاته او بان كان منشا لافعال اختيارية كذاته تعالى وصفاته التأثير كالقدرة او ملازم للمشا كبقية الصفات ولا فرق بين ان يكون ذلك الجميل المحمود عليه من الفضائل وهى المزايا الفاصرة التى لا يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالعلم والقدرة او من القواضل وهى المزايا التى يتوقف الانصاف بها على تعدى اثرها للغير كالانعام والشجاعة ثم المراد بالجميل عند الحامد او المحمود وان لم يكن جملا فى الشرع فيشمل الثناء على القتل ويشترط كونه ذلك الوصف على جهة التعظيم ولو ظاهرا بان لا يصدر عن الحامد ما يخالفه كانه عليه الحبيب ووافقه البجيرى وشيخنا واشترط المغنى منزلته) أى فى اللزوم وقوله لاستحالتها أى بهذا المعنى

أو تنزيله منزلته والرحمة  
ميل نفساني أريد بها  
لاستحالتها فى حقه تعالى  
غايتها من الانعام أو ارادته  
وكذا كل صفة استحالة  
معناها فى حقه تعالى (الحمد)  
الذى هو لغة الوصف  
بالجميل

موافقة الباطن للظاهر وهو ظاهر كلام النهاية (قوله وعرفا فعل الخ) أى سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فورد اللغوى هو اللسان وحده ومتعلقه نعم النعمة وغيرها ومورد العرفي نعم اللسان وغيره ومتعلقه النعمة وحدها فاللغوى اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والعرفي بالعكس نابة ومعنى (قوله لانعامه) أى على الحامد وغيره معنى سواء كان للغير خصوصية بالحامد كولدته وصديقه اولاولو كافر اعش (قوله وهذا هو الشكر لغة) وفاقا للمعنى وقال النهاية والشكر لغة فعل بني عن تعظيم المنعم لكونه منعما على الشاكر اه وياتى عن النتائج وتحفة الرشدى مثله بل هو ما جرى عليه الاكثر (قوله صرف العبد الخ) اى ان يستعمل العبد اعضاءه ومعانيه فيما يطلب الشارع استعمالها فيه من صلاة وصوم وسجود ونحو علم وهكذا سواء كان ذلك فى وقت واحد او فى اوقات متفرقة فليؤى قال سم اذا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فى آن واحد سمي شكورا قال الله تعالى وقليل من عبادى الشكور وإذا صرفه فى اوقات مختلفة سمي شاكرا قال شيخنا ع ش ويمكن تصوير صرفها كلها فى آن واحد بمن جمل جنازة متفكر فى مصنوعات عز وجل ناظر ا بين يديه لثلا يزل باليت ماشيا برجله الى القبر شاغلا لسانه بالذكروا ذنبه باستماع ما فيه ثواب كالامر بالمعروف والنهي عن المنكر ا طيعى اه بيجرى (قوله فهو اخص الخ) يعنى ان الشكر العرفي اخص مطلقا من الحمدين والشكر اللغوى اى وبين الشكر اللغوى والحمد العرفي ترادف وبين الحمد والشكر اللغويين العموم والخصوص الوجهى مجتمعان فى ثناء بلسان فى مقابلة إحسان وينفرد الحمد اللغوى فى ثناء بلسان لافى مقابلة إحسان وينفرد الشكر اللغوى فى ثناء بغير لسان فى مقابلة إحسان بيجرى عبارة تحفة الرشيدى والنتائج الحمد له معنى لغوى وهو الوصف بالجميل تعظما على الجميل الاختيارى مطلقا وعرفى وهو فعل يشعر بتعظيم المنعم قصد الانعام مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوى وهو فعل بنى عن تعظيم المنعم قصد الانعام على الشاكر وعرفى وهو صرف العبد الخ والمدح هو الوصف بالجميل تعظما على الجميل مطلقا أى اختياريا ولا لثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا وغيره والحمد اللغوى اخص مطلقا من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوى ميان للشكر العرفي بحسب الحمل اذ الوصف المذكور جزء من الصنف المذكور والجزء ميان للكل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوى والعرفي ومن وجه من المدح والشكر العرفي ميان للمدح بحسب الحمل على مامر وجهه فى الحمد اللغوى وأخص منه مطلقا بحسب الوجود اه (قوله اى ماهيته) راجع للبتن سم (قوله وهو الاصل) فان حرف التعريف موضوع للاشارة الى معهودا وإلى نفس الحقيقة فهو مشترك لفظى بينهما واما الاستغراق والعبد الذهنى فن متفرعات الثانى فالمعرف بلام الجنس لا يطلق على الفرد الذهنى او جميع الافراد الا بقرينة وهذا ما ذهب اليه السكاكى ومن تبعه او موضوع للاشارة الى نفس الحقيقة فقط واما الاستغراق والعبدان فن متفرعاتها فاطلاقه على كل من هذه الثلاثة إنما هو بالقرينة فهو مشترك معنى على هذا وهو مختار المحققين وهنا قولان اخر ان احدهما أنه يشترك لفظا بين الجنس والعبد الخارجى والاستغراق والعهد الذهنى متفرع على الجنس والثانى انه يشترك لفظا بين الاربعة (وهو ابلغ) اختاره العلامة البركوى ايضا فقال لظهوره فى ادام المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وخصوها له تعالى بخلاف معنى

وعرفا فعل بنى عن تعظيم المنعم لانعامه وهذا هو الشكر لغة واما اصطلاحا فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله فهو اخص مطلقا من الثلاثة قبله أى ماهيته ان جعلت أل للجنس وهو الاصل أو جميع أفرادها ان جعلت للاستغراق وهو ابلغ

(قوله فهو صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه الى ما خلق لاجله) فى حواشى شرح المطالع للدواى كلام طويل فى هذا المقام من جملة قوله بل الاولى فى الجواب ان يقال لانسلم ان من صرف الجميع فيما خلق لاجله فى وقت من الاوقات دون وقت اخر ليس شاكرا فى ذلك الوقت الذى تحقق فيه صرف الجميع بل هو شاكر فى ذلك الوقت وإن لم يكن شاكرا فى وقت اخر فان عموم الاوقات لا يعتبر فى التعريف الخ اه (قوله اى ماهيته) راجع للبتن (قوله وهو ابلغ) فيه بحث لان الجنس يستلزم الاستغراق وفى الحمل عليه سلوك طريق البرهان كإقراره السيد فى توجيه ترجيح صاحب الكشف الحمل على الجنس (قوله

الجنس إذا وجوده في الخارج فيكون في الاستفادة أو في بمقام الثناء أخرى اه ورجح المغنى والنهاية معنى الجنس عبارتهما والحمد مختص بالله تعالى كما فادته الجملة سواء جعلت فيه الالاستغراق كما عليه الجمهور وهو ظاهر ام للجنس كما عليه المخشري لان لام الله للاختصاص فلا فرد منه لغيره تعالى وإلا فلا اختصاص لتحقق الجنس في الفرد الثابت لغيره ام للعهد كافي في قوله تعالى إذ هما في الغار كما نقله ابن عبد السلام وجاهزه الواحدى على معنى ان الحمد الذي حمد الله به في نفسه وحمده به انبياؤه واولياؤه مختص به تعالى والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وأولى الثلاثة الجنس اه زاد الثاني والحمد لله ثمانية أحرف وأبواب الجنة ثمانية فمن قالها عن صفاء قلبه استحق ثمانية ابواب الجنة اه اى استحق ان يدخل من اياها شاء فيخير اكر اما وانما يختار ما سبق في علم الله انه يدخل منه عش وقولها للاختصاص اى لتوكيده وإلا فلا اختصاص مستفاد من الجملة بواسطة تعريف المبتدأ فيها كما في التوكل على الله والكرم في العرب عش وبجيري وقولها والعبرة بحمد من ذكر اما حمد غيرهم فكأن عدم فاذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يفوت اختصاص الحمد به تعالى عش وقولها وأولى الثلاثة الجنس اى لانه يدل بالالتزام على ثبوت جميع المحامد له تعالى فهو استدلال رهاى فانه في قوة ان يدعى ان الافراد مختصة بالله تعالى بدليل اختصاص الجنس به سم وعش وشيخنا (قوله مملوك أو مستحق) أشار به إلى أن اللام للملك أو للاستحقاق أى لا للاختصاص عند من يفرق بينها بأن الاستحقاق يعتبر بين الذات والصفة نحو العزة لله والاختصاص بالذاتين نحو الجنة للمؤمنين أو للاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعمم الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك واختاره العلامة البركوى في الامعان نتائج (قوله اى لذاته) ولما كان استحقاقه لجميع المحامد لذاته لم يقل الحمد للخالق او للرازق او نحوه لئلا يوهن استحقاقه للحمد لذلك الوصف نهاية اى لم يقل نحو للخالق ابتداء فلا يتأفاه انه قال بعد ذلك البر الجواد الخ وأشار المصنف بهذا الصنيع إلى استحقاقه تعالى للحمد لذاته اولا وبالذات واصفاته ثانيا وبالعرض رشيدى (قوله فلا فرد منه الخ) مفرع على كل من احتمالى الجنس والاستغراق كما مر النصريح بذلك عن النهاية والمغنى وكذا صرح به النتائج ثم قال فان قلت في اى معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر خارجا عن التخصيص الذى يفيد تعريف المسند اليه باللام فلا يكون حمد المخصص على وجه اكمل قلت فان اردت الا كمال فعليك بعموم المجاز اه (قوله لغيره تعالى الخ) اى وما وقع لغير الله تعالى في الظاهر فرأى الى الله تعالى في الحقيقة نتائج وايضا الوقوع للغير من غير استحقاق لا ينافى استحقاق الكل لله إذا استحقاق لا يستلزم الوقوع كانه عليه عبد الحكيم (قوله خبرية لفظا لإنشائية معنى) ويجوز ان تكون موضوعا للاثناء نهاية ومعنى وهذا قول اخر عش وقال شيخنا ويصح ان تكون خبرية لفظا ومعنى لان الاخبار بالحمد حمد فيحصل الحمد بها وإن قصد بها الاخبار اه (قوله من اتصافه الخ) بيان للضمون (قوله بصفات ذاته الخ) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة ان مضمونها يستلزمه إذ إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل سم (قوله وملكه الخ) عطف على اتصافه الخ أو صفات ذاته سم (قوله واستحقاقه الخ) الو او بمعنى أو أخذ آمن أول كلامه إلا أن يشير به هنا إلى جواز إرادتهما معا بعموم المشترك كما جوزه الشافعى واختاره المحققون وبعموم المجاز على ما جرى عليه الجمهور من منع ذلك (قوله قيل برادفه المدح) وهو راي الزمخشري حيث لم يشترط كون المحمود عليه اختياريا شيخنا (قوله وقيل بينهما فرق) وهو راي الجمهور فيشترطون كون المحمود عليه اختياريا دون الممدوح عليه كمدحت اللؤلؤ لصفائه (قوله وفي تحقيقه أقوال) والراجح منها ما قدمناه عن النتائج وتحفة الرشدى (قوله الحسى) كذا في اصله رحمه الله تعالى وفي بعض النسخ الحقيقى سيدى عمر والابتداء الحقيقى جعل الشيء أو لا غير مسبوق بشئ آخر أصلا والابتداء الاضافى ويسمى العرفى أيضا جعل الشيء ألابالاضافة

مملوك أو مستحق (لله)  
أى لذاته وإن انتقم فلا  
فرد منه لغيره تعالى  
بالحقيقة والجملة خبرية  
لفظا لإنشائية معنى إذ  
القصد بها الثناء على الله  
تعالى بضمونها المذكور  
من اتصافه تعالى بصفات  
ذاته وأفعاله الجميلة وملكه  
واستحقاقه لجميع الحمد من  
الخلق قيل وبرادفه المدح  
ورجح واعترض وقيل  
بينهما فرق وفى تحقيقه  
أقوال وجمع بين الابتداءين  
الحقيقى بالبسملة والاضافى  
بالحمدلة

بصفات ذاته وأفعاله الجميلة) وجه إدخال هذا في مضمون الجملة أن مضمونها يستلزمه لأن إثبات الثناء بالجميل له يستلزم إثبات الجميل له فليتأمل (قوله وملكه) عطف على اتصافه أو صفات ذاته

إلى المقصود بالذات سواء سبقه شيء أم لا فهو أعم مطلقاً من الحقيقي صيان وعش (قوله) اقتداء بالكتاب  
 العزيز) أي بأسلوبه وهذا علة للجمع بين البسملة والحمدلة ولتقديم الأولى على الثانية (قوله) وعملاً بالخبر الخ  
 أي وإشارة إلى أنه لا تنافي بين الحديثين بحمل حديث البسملة على البدء الحقيقي وحديث الحمدلة على البدء  
 الإضافي وهذا المشهور في دفع التنافي بينهما وهناك وجه آخر لدفع التنافي بينهما مذكورة في المطولات  
 شيخنا وعبر في جانب الكتاب بالافتداء وفي جانب الحديث بالعمل إذ ليس في القرآن أمر بذلك لا تصريحاً  
 ولا ضمناً وإيماناً بل ذلك الأسلوب فاقتدى به والحديث متضمن للأمر كأنه يقول ابدؤا بالبسملة في كل أمر  
 ذي بال (قوله) وليس بمحرم أي لذاته ولا مكروه أي كذلك ولا من سفساف الأمور أي محقراتها فتحرّم  
 على المحرم لذاته كالزنا وتكره على المكروه لذاته كالنظر للفرج بلا حاجة بخلاف المكروه لعارض كاكل  
 البصل ولا تطلب على محقرات الأمور ككسب زبل صوتاً لا يسمعه تعالى عن افتراءه بالمحقرات وتخفيفه على  
 العباد شيخنا وكذا في البجيرمي إلا أنه جعل أكل البصل من المكروه لذاته فتكره عليه ومثل للمكروه لعارض  
 بالوضوء بالماء المشمس وزاد بخلاف المحرم لذاته كالوضوء بماء مغسوب فقتن اه (قوله) وقد يخرجان  
 أي المحرم والمكروه (قوله) أن المراد ذوه) فيه إضافة ذوه إلى المضمر وأكثرت النحاة على منعها عبارة الكافية  
 وذو لا يضاف إلى مضمر وقال شراحه وقد اضيف إليه على سبيل التذوذك قول الشاعر إنما يعرف ذا الفضل  
 ذوه اه (قوله) ولا ذكر محض) إشاراً بالتضييب إلى أنه معطوف على محرم سم أي بان لم يكن ذكر اصلاً أو كان  
 ذكر غير محض كالقرآن فتسن التسمية فيه بخلاف الذكر المحض كالألوه لا الله شيخنا زاد البجيرمي فان قلت  
 ومن الأمور ذي البال البسملة فتحتاج في تحصيل البركة فيها إلى سبق مثلها ويسلسل قلت هي محصلة للبركة  
 فيها وفي غيرها كالشاة من الأربعين تركي نفسها وغيرها فهي مستثناة من عموم الأمر ذي البال في الحديث اه  
 عبدالحق وأجاب المدابغي بتقييد الأمر ذي البال أيضاً بأن لا يكون وسيلة إلى المقصود فلا يراد أن البسملة  
 أمر ذو بال فتحتاج إلى سبق مثلها ويسلسل اه (قوله) بالحمدلة) أي بالرفع فان التعارض بين الحديثين لا  
 يحصل إلا بشرط خمسة رفع الحمد وتساوي الروايتين وكون رواية البسملة ببيان وإن يراد بالابتداء فهمها  
 الابتداء الحقيقي وكون الباء صلة يبدأ فان جعلت للاستعانة فلا تعارض لأن الاستعانة بشيء لا تنافي  
 الاستعانة بآخر وكذا إن جعلت لللبسة بجيرمي (قوله) كالصلاة الخ) أي كابتدائها (قوله) وفي رواية بحمد  
 الله) النكتة في ذكرها لإفادة عدم اشتراط لفظ الحمد لله الذي أفادت اشتراطه الرواية الأولى رشیدی (قوله)  
 فهو اجذم الخ) الاجذم المقطوع اليد أو الذاهب الانامل قاموس وهذا الترتيب ونحوه يجوز أن يكون  
 من التشبيه بالبلغ بحذف الأداة ووجه التشبيه والاصل فهو كالأجذم في عدم حصول المقصود منه وإن يكون  
 من الاستعارة ولا يضر الجمع بين المشبه والمشبه به لأن ذلك إنما يمنع إذا كان على وجه يبنى عن التشبيه لا  
 مطلقاً لتصريحهم بكون نحو ٥ قد زرع أزراره على القمر ٥ استعارة على أن المشبه في هذا التركيب محذوف  
 أي هو ناقص كالاجذم فحذف المشبه وهو الناقص وعبر عنه باسم المشبه به فصار المراد من الاجذم الناقص  
 فليس هنا جمع بين طرفي التشبيه وإنما المذكور لاسم المشبه به فقط عش (قوله) مبينة للمراد) يعني أن هذه  
 الرواية تبين أن المراد بالحمد والتسمية في روايتيهما مجرد الذكر لا واحد منهما بعينه وإلا يلزم التعارض  
 بين الحديثين لأن الابتداء بأحدهما يمنع الابتداء بالآخر وذلك إن أريد بالابتداء فهمها الابتداء الحقيقي  
 وأما إن أريد به الأعم منه ومن الإضافي فلا تعارض كما أشار إليه أولاً كردی (قوله) عدم التعارض  
 عطف على المراد (قوله) بفرض إرادة الابتداء الحقيقي الخ) أي مع فرض وجود بقية الشرط الخمسة  
 المقدمة عن البجيرمي (قوله) رونقا) أي حسناً (قوله) وطلاوة) عطف تفسير (قوله) لاسم  
 الابتداء) أي المبتدأ به (قوله) ثني بمافيه براءة الاستهلال) هي أن يورد مصنف أو شاعر أو خطيب في

اقتداء بالكتاب العزيز  
 وعملاً بالخبر الصحيح كل  
 أمر ذي بال أي حال يهتم به  
 أي وليس بمحرم ولا  
 مكروه وقد يخرجان  
 بذى البال لأن الظاهر أن  
 المراد ذوه شرعاً لا عرفاً  
 ولا ذكر محض ولا جعل  
 الشارع له ابتداء بغير  
 البسملة كالصلاة بالكبير  
 لا يبدأ فيه بالحمد لله وفي  
 رواية بحمد الله فهو أجذم  
 بجيم فمعجمة وفي رواية  
 أقطع وفي أخرى أترأى  
 قليل البركة وقيل مقطوعها  
 وفي رواية ببسم الله الرحمن  
 الرحيم وفي أخرى بذكر الله  
 وهي مبينة للمراد وعدم  
 التعارض بفرض إرادة  
 الابتداء الحقيقي فيهما وفي  
 أخرى سندها ضعيف لا  
 يبدأ فيه بحمد الله والصلاة  
 على فهو أترأى محذوف من  
 كل بركة ثم لما كان مادة  
 البلغاء تحسن ما يكسب  
 الكلام رونقا وطلاوة  
 لاسم الابتداء ثني بمافيه  
 براءة الاستهلال

(قوله) اقتداء بالكتاب العزيز) يتوهم بعضهم أن التعليل بذلك إنما يأتي على القول بأن البسملة من القرآن  
 وليس كذلك لا ابتداء القرآن بها وإن قلنا ليست منه (قوله) ولا ذكر محض) إشاراً بالتضييب إلى أنه معطوف

إشارة إلى أن تيسير هذا الكتاب الذي لهو نعمة أي نعمة إنما هو محض بر الله (١٥) وتوفيقه له وجوده عليه ولطفه به فقال (البر)

أي المحسن كما يدل عليه اشتقاقه من البر بسائر مواده لأنها ترجع إلى الاحسان كبر في ميمته أي صدق لأن الصدق احسن في ذاته ويلزمه الاحسان للغير وأبر الله حجه أي قبله لأن القبول إحسان وزيادة وأبر فلان على أحبابه أي علام لأنه غالبا ينشأ عن الاحسان لهم فتفسيره باللطيف أو العالي في صفاته أو خالق البر أو الصادق فيما وعد أوليائه بعيد إلا أن يراد بعض ما صدقات أو غايات ذلك البر (الجواد) بالتخفيف أي كثير الجود أي العطاء واعترض بانه ليس فيه توقيف أي واسماؤه تعالى توقيفية على الاصح فلا يجوز اختراع لاسم أو وصف له تعالى إلا بقرآن أو خبر صحيح وإن لم يتواتر كما صححه المصنف في الجليل بل صوبه خلافا لجمع لأن هذا من العمليات التي يكفى فيها الظن لا الاعتقادات مصرح به لا باصله الذي اشتق منه فحسب أي وبشرط أن لا يكون ذكره لمقابلة كما هو ظاهر نحوام نحن الزارعون والله خير الماكرين وقول الخليلي يستحب لمن التى بذرا في أرض أن يقول الله الزارع والمنبت والمبلغ إنما يأتي في الثلاثة على المرجوح أنه لا يشترط فيها صح معناه

أول كلامه عبارة تذلل على المقصود منه والمراد هنا حصول براعة الاستهلال للخطبة لأن المقصود الذي ذكره الشارح مقصود الخطبة وما براعة الاستهلال للكتاب ففي قوله لا في الموق للشفقة في الدين لأن الكتاب في علم الفقه قاله الكردى وفيه نظر ظاهر فإن ما في قول الشارح بما فيه واقعة على قول المصنف البر إلى قوله أحده الخ فيشمل قوله الموق للشفقة في الدين وأن قول الشارح إشارة إلى حال من فاعل ثنى بمعنى مشيرا وليس بيانا للمقصود بما فيه البراعة (قوله إشارة الخ) أشار بالتضبيب إلى رجوعه لقوله ثنى الخ على كونه مفعولا لأجله مثلا سم والأولى جعله حالا من فاعل ثنى لا مفعولا لأجله لثلاثا تترادف علتنان على معلول واحد فتأمل قول المتن (البر) بفتح الباء الموحدة مغنى (قوله أي المحسن) أي بكثرة أخذ ما يأتي في شرح الذي جلت (قوله كما يدل عليه) أي على أن البر بمعنى المحسن اشتقاقه من البر أي اشتقاق البر بفتح الباء من البر بكسر ها بمعنى الاحسان (قوله بسائر مواده) متعلق بالاشتقاق والضمير للبر بفتح الباء (قوله لأنها) أي مواده البافية بمعنى تفاسيرها (قوله ترجع إلى الاحسان) فيه بحث لأن رجوعها إليه لا يقتضى أنه المدلول لجواز أنها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل سم وقد يدعى الاقتضاء (١) يوسفان الأصل عدم الاشتراك (قوله لأنه) أي العلو على الاحباب (قوله فتفسيره) أي البر بفتح الباء (قوله أو خالق البر) بكسر الباء الذي هو لاسم جوامع للخير نهاية ومعنى ولذا حكى في النهاية والمعنى هذه التفاسير بقبل (قوله إلا أن يراد) أي بالتفسير بما ذكر ولا يخفى أن هذا الاستثناء لا يظهر بالنسبة إلى العالي في صفاته (قوله أو غايات الخ) عطف على ما صدقات (قوله ذلك البر) أي المحسن ويظهر أن التفسير بالعالي في صفاته من التفسير بالمزوم أو السبب والتفسير بغيره من التفسير بالمصدق (قوله أي كثير الجود) تقدم عن سم أن الجواد إنما يفيد المبالغة بالمادة لا الهيئة (قوله أي العطاء) فسره عن شيخنا بالعطاء أي لأن العطاء الشيء المعطى والقصد وصف الله تعالى بكثرة الاسداء والاعطاء فالتسبيحانه وتعالى كثير العدل والاعطاء لا ينقطع اعطاؤه في وقت ويعطى القليل والكثير وليس القصده إذا أعطى لا يعطى إلا كثير الصادق بالاعطاء مرة واحدة لأنه خلاف الواقع على أنه في نسخ أي للنهية أي الاعطاء ثم لا بد من تقييد الجواد بانه اعطاء لمن ينبغي كما فسر به رشيدى (قوله بانه ليس فيه توقيف) أي لم ير دأب الشارع باطلاق الجواد عليه تعالى (قوله توقيفية) أي موقوفة على إذن الشارع باطلاقها (قوله فلا يجوز اختراع اسم أو وصف له تعالى) ومثله الذي لا يجوز لنا أن نسميه باسم لم يسم به أبوه ولا سمى به نفسه كذا نقل عن سيرة الشاهي ومرواده بآية جده عبد المطلب لموت أبيه قبل ولادته ع ش (قوله أو خبر صحيح) أي أو حسن كما قاله الشهاب بن حجر في شرح الأربعين ع ش ورشيدى (قوله كما صححه المصنف في الجليل) يعني صحح المصنف التوقيف في لفظ الجليل بالحديث الصحيح الغير المتواتر أي الذي يأتي قريبا (قوله لأن هذا الخ) علة لقوله وإن لم يتواتر يعني أن هذا الاختراع والاطلاق من الأحكام الفقهية العملية فيكفى في نبوته الحديث الصحيح المفيد للظن كرى (قوله مصرح) نعت قرآن أو خبر سم أي وإنما افرد به لأن العطف باو (قوله لا باصله) أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالأصل سم (قوله وبشرط الخ) عطف على مصرح به بالنظر للمعنى إذ معناه بشرط أن يكون مصرح به (قوله ذكره) أي ذكر الاسم أو الوصف (قوله نحوام نحن الزارعون الخ) من أمثلة الذكر للمقابلة (قوله على المرجوح الخ) عبارة شيخنا في حاشية الجوهرة واختار جمهور راهل السنة أن اسماءه تعالى توقيفية وكذا صفاته فلا تثبت لله اسماء لا صفة الا إذا ورد بذلك توقيف من الشارع وذهبت المعتزلة إلى جواز اثبات ما كان متصفا بمعناه ولم يوهم نقصا وإن لم يرد به توقيف من الشارع ومال إليه القاضي أبو بكر الباقلافي وتوقف فيه امام الحرمين وفصل الغزالي في جواز اطلاق الصفة وهي ما دل

على محرم (قوله إشارة الخ) أشار بالتضبيب إلى رجوعه لقوله ثنى على كونه مفعولا لأجله مثلا (قوله لأنها ترجع الخ) فيه بحث لأن رجوعه إليه لا يقتضى أنها المدلول لجواز أنها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله بعيد) فيه بحث أشرنا إليه (قوله مصرح به) نعت قرآن أو خبر (قوله لا باصله)

الله جميل يحب الجمال فجعل المصنف له من التوقيف يلقى اعتبار قيد المقابلة قلت المقابلة إنما يصار إليها عند استحالة المعنى الموضوع له اللفظ في حقه تعالى وليس الجمال كذلك لأنه بمعنى ابداع الشيء على آق وجه وأحسنه وسيأتي في الردة زيادة على ذلك وأجيب عنه بأن فيه مسلا اعتضد بمسند بل روى أحمد والترمذي وابن ماجه حديثا طويلا فيه ذلك بأن جواد ماجد ولا فرق بين المنكر والمعرف لأن تعريف المنكر لا يغير معناه كما يأتي في الله الا كبر وبالاجماع النطقى المستلزم لتلقى ذلك المرسل بالقبول ولا شعار العاطف بالتغير الحقيقي أو المنزل منزلته حذف هنا كقوله تعالى الملك القدوس مسلمات ومونات الثابتون العابدون الآيات وأتى به في نحو هو الاول والآخر ثنيات وأبكارة الأمرون بالمعروف والناهون عن المنكر (الذى) لكثرة برة وسعة جوده فلذا أخر عن ذينك (جلت) عظمت ولا استقرار هذه الصلة في النفوس وإذعانها لها

على معنى زائد على الذات ومنع إطلاق الاسم وهو ما دل على نفس الذات اه وما لجلال الدواني في شرح العقائد العنصرية إلى ما قاله الامام الغزالي (قوله ايضا) اى كالزراع والمماكر (قوله فجعل المصنف له) اى للجميل مبتدأ خبره قوله يلغى اعتبار الخ (قوله قيد المقابلة) اى عدا (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة هنا ويذكر انها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير سم (قوله إنما يصار إليها عند استحالة المعنى الخ) حاصله أنه حيث ورد إطلاق اسم عليه تعالى ولم يستعمل معناه الحقيقي في حقه تعالى وجب حمله عليه وضح استعماله فيه وان اتفق أنه حين أطلق عليه كان معه ما يقابله وأما إذا استحال معناه عليه توقف صحة الإطلاق عليه على مسوغ فاذا اتفق وقوع ما يقابله معه كان ذلك مسوغا لاطلاقه عليه غ ش (قوله على آق وجه) بفتح الهمزة والنون بعدها قاف (قوله واحسنه) عطف تفسير (قوله واجيب عنه) اشار بالتضيق إلى ان الضمير في عنه راجع لقوله واعترض الخ اى للاعتراض المفهوم منه سم (قوله حديثا طويلا الخ) عبارة المعنى حديثا مرفوعا ذكر فيه عن الرب سبحانه وتعالى أنه قال انى جواد ماجد اه (قوله ذلك) يحتمل أنه فاعل قوله فيه فالإشارة إلى لفظ الجواد وقوله بأن جواد ماجد بدل منه ويحتمل ان المجموع هو الفاعل ولفظ ذلك من الحديث وهو الاقرب فليراجع (قوله ولا فرق الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله وبالاجماع) عطف على قوله بمسند (قوله المستلزم الخ) فيه نظر سم اى لجواز ان يكون للاجماع مستند آخر (قوله ولا شعار العاطف الخ) متعلق بقوله الآتى حذف منها قال سم ويوجه ترك العاطف ايضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبا استقلالاً لا على وجه التبعية وذلك أبلغ فليتام اه (قوله بالتغير الحقيقي) لقائل ان يقول ان اريد التغير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وان اريد باعتبار الذات فهو منفي في هو الاول والآخر سم وقد يجاب باختيار الاول وحمل التغير على الثاني في التحقق في ذات واحدة في زمن واحد وجوده في نحو هو الاول والاخر دون نحو الملك القدوس ظاهر (قوله وآتى به) أى بالعاطف معطوف على قوله حذف يعنى حذف في الاوصاف المتحدة في التحقق في زمن ثلايوهم الاختلاف فيه وآتى به في المختلفة فيه لثلايوهم الاتحاد فيه (قوله الماتن الذى جلست نعمه) اعلم ان لفظة الذى واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وان كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها واستناد الفعل فيها إلى النعم ان الوصول واقع على النعم وقد توهم به بعض الطلبة وجوب تأنيث الوصول هنا وبعضهم جوازه فيقال التى جلست نعمه وذلك خطأ واضح سم (قوله لكثرة برة) متعلق بقول المصنف جلست المتضمن لمعنى امتنعت ليصح تعلق قوله عن الاحصاء به كرى (فلذا أخر عن ذينك) اى فانه كالنتيجة لها سم اى للرب والجواد (قوله ولا استقرار هذه الصلة الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون

أشار في باب الردة إلى خلاف في الاكتفاء بالاصل (قوله قلت المقابلة الخ) قديم منع وجود المقابلة ويذكر انها إنما تكون عند نسبة ذلك المعنى للغير (قوله واجيب عنه) اشار بالتضيق إلى ان الضمير في عنه راجع لقوله واعترض اى للاعتراض المفهوم ومن اعترض (قوله المستلزم الخ) فيه نظر (قوله ولا شعار العاطف) بوجه ترك العاطف ايضا بأن في تركه يكون كل وصف منسوبا استقلالاً لا على وجه التبعية وذلك أبلغ فليتام (قوله بالتغير الحقيقي) لقائل ان يقول ان اريد التغير الحقيقي ولو باعتبار المفهوم فهو ثابت في الملك القدوس وان اريد باعتبار الذات فهو منفي في الاول والآخر (قوله الذى جلست نعمه) اعلم ان لفظة الذى واقعة على الله تعالى وعبارته عنه فالتذكير فيها واجب وإن كانت صلتها سببية ولا يلزم من سببية صلتها واستناد الفعل فيها إلى النعم أن الوصول كذلك وأنه واقع على النعم وقد توهم به بعض الطلبة وجوب تأنيث الوصول هنا فيقال التى جلست نعمه وبعضهم جوز تأنيث ذلك خطأ واضح ولا يؤيد ما يؤممه جابر جل قائمة أمه لأن هذا نعت سببي نظير الصلة هنا بل نعتيته بالتأويل اى قائم الام (قوله فلذا أخر عن ذينك) أى فانه كالنتيجة لها (قوله ولا استقرار الخ) يتأمل هذا التوجيه وكون الجلية نعمه لا يتناسب المعدول له

عدل لذلك عن الجليظة  
 نعمه عن الاحصاء وإن كان  
 صحيحا فاندفع ما قيل أنه إنما  
 أتى بالموصل هنا لقاعدة  
 هي أنه يتوصل بالذی  
 لوصفه تعالى بما ثبت له  
 ولم يرد به توقيف وكان قائله  
 فهم أن هذا لا يؤدي إلا  
 بوصف له تعالى وقد علمت  
 تأديته بوصف النعم بما  
 ذكر وهو لا يحتاج لتوقيف  
 (نعمه) فيه إيهام أن سبب  
 عدم حصرها جمعها المنافي  
 وإن تعدوا نعمة الله أي  
 تريدوا أعدوا وتشعروا في عدد  
 كل فرد فرد من أفراد نعمه  
 كما يعلم من أن مدلول العام  
 كالمفرد المضاف هنا كلية  
 لا تحصرها أي لا تنحصرها  
 فتعين أنه جمع نعمة بمعنى  
 انعام وجمعه لا إيهام فيه أي  
 جلت انعاماته أي باعتبار  
 كل أثر من آثارها عن أن  
 تحد فيشمل القليل أيضا

(۳ - شروانی وابن قاسم - اول)

ومع هذا التعبير بنعمة موافقة للفظ الآية أولى ومن ثم أصح في نسخة وكل نعمة وإن سلم حصرها هو باعتبار ذاتها لا متعلقاتها مع دوامها معاشا ومعاداً وهي أى حقيقة كل ملائم تحمد عاقبته ومن ثم قالوا لانهمة لله على كافر وإنما ملاذه استدراج \* فان قلت هذا لا يوافق تفسير النعمة لغة من أنها مطلق الملائم وهو الموافق للاستعمال في أكثر النصوص فما حكمته \* قلت شأن المصطلحات العرفية مخالفتها للحقائق اللغوية وكونها أخص منها كالجحد والصلاة عرفاً ويأتى في تفسير العبد ما يوضح ذلك وفائدتها هنا بيان ما هو نعمة بالحقيقة لا بالصورة التى اكتفى بها أهل اللغة والرزق أعم منها لأنه ما ينتفع به ولو حراماً خلافاً للبعثرة (عن الإحصاء) بكسر أوله وبالمد أى الضبط وهو الحصر وفسر بالعد وهو الفعل فهو غير العددى (بالاعداد) أى بكل فرد فرد منها لا بقيد القلة التى أوهمت العبارة كإدلاله على الجمع المحلى بأل بقرينة المقام أى عظمت

القول قليل الانعامات كما يشمل جميعها كرى (قوله ومع هذا) أى التوجيه الدافع للإيهام بل المناقاة (قوله موافقة) مفعول له لقوله أولى أو حال من نعمته وقوله أولى خبر تعبير (قوله أصلح) أى المصنف ويحتمل أنه ببناء المفعول فالمصالح غيره (قوله وكل نعمة) مبتدأ سمى أى بمعنى الانعام عبارة السكردى هو جواب سؤال كان قائلاً يقول أن الفرد لا يكون إلا محصوراً فكيف يقال كل فرد يتمتع عن الإحصاء اه (قوله وإن سلم حصرها) لعل الواو حالية لا غائية (قوله هو الخ) أى الحصر (قوله مع دوامها) أى متعلقاتها (قوله وهى) أى النعمة وقوله أى حقيقة أى بمعنى الأثر الحاصل بالانعام ع ش (قوله كل ملائم الخ) الأولى حذف لفظة كل (قوله تحمد عاقبته) فهذا يخرج الحرام سم وكذا يخرج المسكروه (قوله فما حكمته) أى المخالفة بالتقييد بتحمد عاقبته (قوله شأن المصطلحات) أى الغالب فيها (قوله وكونها الخ) عطف تفسير لقوله مخالفتها الخ كرى (قوله أخص منها) أن أراد أنها قد تكون كذلك أى فسلم أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج سم ومران معنى الغلبة هو المراد هنا فلا اعتراض (قوله وفائدتها) أى المخالفة ورجع السكردى الضمير إلى المصطلحات اه (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الأعمية أنه يتبادران نحو هلاك العدو ونعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته سم وقد يمنع قوله لا رزق ولو سلم فيحمل العموم على الوجهين كما ترجاه البصرى (قوله وهو الحصر) أى الاحاطة (قوله وفسر) أى الإحصاء قول المتن (بالاعداد) بفتح الهزرة جمع عدد معنى زاد النهاية والباء للاستعانة أو المصاحبة (قوله لا بقيد القلة الخ) عبارة للمغنى والنهاية فان قيل الأعداد جمع قلة والشيء قد لا يضبطه العدد القليل ويضبطه الكثير ولذا قيل لو عبر بالعدد الذى هو مصدر عدل كان أولى اجيب بان جمع القلة المحلى بالألف واللام بفيد العموم اه أى لان ال إذا دخلت على الجمع ابطلت منه معنى الجمعية وصيرت أفراداً واحداً على الصحيح رشيدى (قوله التى أو همته العبارة) أى قبل التامل وإلا فالصيغة مع الالكثرة سم (قوله كإدلاله عليه) أى على استغراق جميع الأفراد الجمع المحلى بأل أى كإحصاءه بأن الحكم أن لم يكن على الماهية من حيث هى بل من حيث الوجود ولم يكن قرينة البعضية وكان المقام خطايا يحمل على الاستغراق لئلا يلزم الترجيح بلا مرجع عبد الحكيم على المطول (قوله بقرينة المقام) أى لما اتفق عليه المحققون من أن اللام موضوع للجنس والقول بأنه موضوع للاستغراق وهم فانه إنما يستفاد بمعونة القرائن عبد الحكيم وبه يندفع قول ع ش أن المعارف باللام مفردا كان أو جمعا للاستغراق أن لم يتحقق عهد فائدتها الاستغراق وضعى لا يتوقف على قرينة فقول ابن حجر بقرينة المقام فيه نظر اه (قوله أى عظمت عن أن تحصر الخ) ونعم الله تعالى وإن كانت لا تخصى تنحصر في جنسين دنيوى وأخروى والأول قسبان موهى وكسبى والموهى قسبان روحانى كنفخ الروح فيه وإشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفسكرو والفهم والنطق وجسمانى كتخليق البدن والقوى الحاله فيه والهيئات عارضة له من الصحة وكالاعضاء والكسبى تركبة النفس عن الرذائل وتخليتها بالاخلاق والمملكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلى المستحسنة وحصول الممال والجاء والثانى أى الاخرى أن يعفو عما فرط منه ويرضى عنه ويؤوئ فى أعلا علين مع الملائكة المقربين نهاية (قوله كإدلاله عليه الآية) أى المتقدمة فى شرح نعمه (قوله ومعنى واحصى كل شىء عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله عليه من جهة العدد أن

متناهية ضرورة أن كل ما دخل فى الوجود متناه وكل متناه محصى معدو دفتلأمل (قوله وكل نعمة) مبتدأ (قوله تحمد عاقبته) هذا يخرج الحرام (قوله وكونها أخص) إن أراد أنها قد تكون كذلك فكذلك أو أنها لا تكون إلا كذلك فممنوع يؤيد المنع أن الزكاة لغة لمعان كالنماء لا تصدق على المعنى المصطلح عليه أى القدر المخرج (قوله والرزق أعم) قد يشكل على الأعمية أنه يتبادران نحو هلاك العدو ونعمة لا رزق وقوله ولو حراماً أى والحرام لا تحمد عاقبته (قوله التى أو همته العبارة) أى قبل التامل وإلا فالصيغة مع الالكثرة (قوله ومعنى واحصى كل شىء عدداً الخ) لا يخفى أن المفهوم من قوله عليه من جهة العدد أن المعنى أنه



ومن أسمائه تعالى المحصى

أى العالم أو القوى أو العاد  
أقوال نعم فى الأخير إيهام  
أن علمه بكل شىء متوقف على  
عده وليس كذلك (المان)  
من المنه وهى النعمة مطلقا  
أو بقرينة كونها ثقيلة مبتدأة  
من غير مقابل يوجبها فنعمة  
تعالى من محض فضله إذ  
لا يجب لأحد عليه شىء  
خلافا لنوع المعترلة وجوب  
الاصلاح عليه تعالى الله عن  
ذلك (باللطف) وهو ما يقع  
به صلاح العبد آخره  
ويساويه التوفيق الذى  
هو خلق قدرة الطاعة فى  
العبد ماصدقا لا مفهوما  
ولعزته لم يذكر فى القرآن  
إلا مرة فى هود وليس منه إلا  
احسانا وتوفيقا يوفق الله  
بينهما لأنهما من الوفاق  
الذى هو ضد الخلاف  
وقد يطلق التوفيق على  
أخص من ذلك ومن ثم قال  
المتكلمون اللطف ما يحمل  
المكلف على الطاعة ثم إن  
حمل على فعل المطلوب سمي  
توفيقا أو ترك القبيح سمي  
عصمة وصرح أهل السنة  
فى بحث خلق الأفعال بأن  
لله تعالى لطفًا لو فعله بالكفر  
لآمنوا اختيارا غير أنه لم  
يفعله وهو فى فعله متفضل  
وفى تركه عادل (والارشاد)  
أى الدلالة على سبيل الخير  
أو الإيصال إليها (الهادى)  
أى الدال أو الموصل (الى  
سبيل) أى طريق (الرشاد)

العدد أن المعنى أنه علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو  
الموجودات كما صرح بذلك الامام فى تفسيره وحينئذ فاما ينظر موقع كلامه هذا فى هذا المحل فإنه إن أراد به  
دفع اعتراض يرد على قول المصنف الذى جلت نعمته الخ بأن يقال يرد عليه أن الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها  
النعم كان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم  
وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل سم بحذف وإشار السكردى الى دفع اعتراض سم بما نصه  
قوله ومعنى أحصى الخ هذا جواب عما يقال كيف عظمت عن أن تعد بدليل تلك الآية وهذه الآية صريحة  
فى أنها تعدل أنه تعالى عاد لكل شىء ومن الاشياء النعم فاجاب بأن معنى الاحصاء فيه العلم من حيث  
العدد ولا يلزم من العلم من تلك الحثية العداد ولك أن تقول ولو سلمنا أن المراد بما فى الآية الثانية العد فلا  
منافاة ايضا لأن المراد بما فى المتن عد الخلق كما مر عن عس (قوله ومن أسمائه تعالى الخ) تقوية لهذا المعنى  
كردى (قوله أقوال) أى هذه التفاسير الثلاثة أقوال لكل منها قائل (قوله نعم فى الأخير إيهام) قد يتوقف  
فى هذا الإيهام بصرى والإيهام ظاهر لا مجال لانكاره (قوله مطلقا) أى ثقيلة كانت أولا (قوله مبتدأة الخ)  
حال من النعمة بقسميه أى حال كون النعمة الثقيلة وغيرها مبتدأة الخ فيصح التفرع الآتى كرى أى  
فيستقط ما لم سم هنا من استشكاله (قوله آخره) بفتح الهمزة والخاء والراء وفى شرح اللب أى آخر عمره بصرى  
عبارة عس أى فى آخر امره وهو بوزن درجة ويظهر أنه ظرف لصلاح الخ وقال السكردى ليقع اه  
(قوله ويساويه الخ) عبارة المغنى عقب المتن بضم اللام وسكون الطاء أى الرافعة والرفق وهو من الله تعالى  
التوفيق والعصمة بأن يخلق قدرة الطاعة فى العبد قال المصنف فى شرح مسلم وفتحهما لغة فيه (فائدة)  
قال السهلبلى لما جاء البشير الى يعقوب اعطاه فى البشارة كلمات كان يروى عنها عن أبيه عن جده عليهم الصلاة  
والسلام وهى بالطفاف فوق كل لطيف الطيف فى أمورى كلها كما أحب ورضنى فى دنياى وآخرى اه  
(قوله خلق قدرة الطاعة الخ) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية عس (قوله ولعزته) أى ندرة  
التوفيق فى الإنسان كرى (قوله المرأة فى هود) أى فى قوله تعالى وما توفيقى إلا بالله وفى الحديث لا يتوقف  
عبد حتى يوفقه الله تعالى وفى أوائل الاحياء أن النبى صلى الله عليه وسلم قال قليل من التوفيق خير من كثير من  
العلم نهاية أى الخالى عن التوفيق عس (قوله وليس منه) أى من التوفيق بالمعنى المذكور (قوله لأنهما)  
أى الآيتين الأخيرتين نهاية (قوله من ذلك) أى من اللطف أو من معنى التوفيق المتقدم فى قوله الذى هو  
الخ (قوله على الطاعة) أى سواء كانت فعل مطلوب أو ترك معصية (قوله وصرح أهل السنة) أى أئمتهم  
وعلماءهم (قوله لطفًا) أى وعان اللطف (قوله أو الإيصال إليها) أى الى سبيل الخير وهو من عطف  
الخاص واستحسن الرشيدى حل الارشاد على معنى الإيصال والهادى على معنى الدال فرار عن التكرار

علم عدده وهذا يقتضى أن الكلام فى المتناهيات ويدل عليه لفظ الشىء لأنه عندنا هو الموجودات  
تفسيره مانصه وأما قوله وأحصى كل شىء وعددا فيدل على كونه عالما بجميع الموجودات فإن قيل احصاء العدد  
أنما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شىء فتدل على كونه غير متناهى فيلزم وقوع التناقض فى الآية قلنا  
لا شك أن احصاء العدد أنما يكون فى المتناهى وأما لفظه كل شىء فإنه لا يدل على كونه غير متناهى لأن الشىء عندنا  
هو الموجودات والموجودات متناهية فى العدد وهذه الآية أحدا ما يحتاج به على أن المعدوم ليس بشىء وذلك  
لأن المعدوم لو كان شيئا لكانت الاشياء غير متناهية وقوله أحصى كل شىء وعددا يقتضى كون تلك المحاصيلات  
متناهية فيلزم الجمع بين كونها متناهية وغير متناهية وذلك محال بوجوب القطع بأن المعدوم ليس بشىء حتى  
يندفع التناقض والله تعالى أعلم انتهى وحينئذ فليتأمل ما موقع كلام الشيخ الشارح هذا اعنى قوله ومعنى الخ  
فى هذا المحل فإنه إن أراد به دفع اعتراض يرد على قوله الذى جلت نعمته عن الاحصاء بالاعداد بأن يقال يرد  
عليه أن الله تعالى يعلم عدد الاشياء ومنها النعم فكان اللائق فى دفعه أن يقول هكذا ولا يرد قوله وأحصى الخ  
لأنه فى الموجودات والمراد هنا بالنعم أعم وأما مجرد ما ذكره فلا يتجه منه الدفع فليتأمل (قوله فنعمة تعالى)

وقد يجاب بأن المقام مقام الاطناب ولا يعاب فيه بتكرار نحو الالفاظ المترادفة (قوله كالرشد) بضم الراء وسكون الشين وبفتحها نهاية ومعنى (قوله ضد الغنى) وهو الهدى والاستقامة وهداية الله تعالى تتنوع انواعا لا يحصيها عدل لكنها تنحصر في اجناس مترتبة الاول لإفاضة القوى التي يتمكن بها من الاهتداء إلى مصالحه كالقوة العقلية والحواس الباطنة والثاني نصب الدلائل الفارقة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بارسال الرسل وإنزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى والالهام والمنامات الصادقة وهذا قسم يختص بنيله الانبياء والاولياء نهاية قال الرشيدى لا يظهر ترتيب الرابع على ما قيل له لانه قسم براسه وإنما يظهر ترتيبه على الاول فلعل قوله مترتبة أى فى الجملة اه (قوله عقبه) كذا فى النسخة المقابلة على أصل الشارح رحمه الله تعالى مرارا من التعقيب وفى بعض النسخ عقبه من الافعال ولعله من تحريف الناسخ (قوله أى المقدر) من الاقدار بمعنى خلق القدرة (قوله وهو) أى إطلاق الموفق على الله تعالى (قوله على من الخ) أى على مذهب من الخ (قوله إذا لم توه) أى الصفة الغير التوقيفية (قوله واخذ الفقه الخ) عطف تفسير للتفهم إشارة إلى ان التفقه وإن كان فى اللغة بمعنى مطلق التفهم لكن المراد به هنا التفهم المتعلق بخصوص الاحكام الشرعية فبصير المعنى الموفق لتحصيل علم الاحكام الشرعية كرسى بزيادة إيضاح أى فيندفع به ما لسم هنا (قوله وهو) إلى قوله واستمداده فى النهاية إلى المتن فى المعنى لا قوله من فقه إلى واصطلاحا وقوله ومسايله إلى وغايته (قوله بكسر عينه) كفتح بفتح فرحانهاية (قوله قيل فقه بضمها) وإذا سبق غيره إلى الفهم يقال فقه بالفتح نهاية (قوله واصطلاحا العلم الخ) يراد عليه أنه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله ألتأشى لىكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام خرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل سم وابدل النهاية والمعنى على قول الشارح الناشئة الخ بالمكتسب من ادلتها التفصيلية اه ولك ان تجيب عن الشارح بما تقررى فى محله من ان ترتيب الحكم على المشتق مشعر بعلمية ماخذ الاشفاق فكانه قال العلم بالاحكام الشرعية العملية من حيث نشئتها عن الاجتهاد (قوله العملية) أى المتعلقة بكيفية العمل كوجوب الصلاة والنية ومنه يعلم ان المراد بالعمل ما يشمل عمل القلب ع ش (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده سم (قوله من حيث تعاور تلك الاحكام) أى عروضا معنى قول المتن (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته انه يراد به مجرد التفهم لا كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين سم أى ولذلك اقتصر المحلى والمعنى على التفسير بالتفهم (قوله وهو) إلى المتن فى النهاية لإلا فظة عرفا وما نبه عليه (قوله وضع إلهى الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود وأما الدين فهو وضع إلهى سائق

وهو كالرشد ضد الغنى ومن أعظم طرقه وأفضلها التفقه فلذا أعقبه بقوله (الموفق) أى المقدر وهو جرى على من يجيز غير التوقيفية إذا لم يوههم نقصا (للتفقه) أى التفهم وأخذ الفقه تدريجا وهو أعنى الفقه لغة الفهم من فقه بكسر عينه فان صار الفقه سجية له قيل فقه بضمها واصطلاحا العلم بالاحكام الشرعية العملية الناشئة عن الاجتهاد وموضوعه فعل المكلف من حيث تعاور تلك الاحكام عليه واستمداده من الأدلة المجمع عليها والكتاب والسنة والاجماع والقياس والمختلف فيها كالاستصحاب ومسايله كل مطلوب خبرى يبرهن عليه فى العلم وفائدته امتثال الاوامر واجتناب النواهي وغايته انتظام أمر المعاش والمعاد مع الفوز بكل خير دنيوى وآخرى (فى الدين) وهو عرفا وضع إلهى

الخ) إن كان هذا التفرع أيضا على الاول الشامل لما إذا كانت النعمة غير المبتدأة بل فى مقابلة ما وجبها فالمراد بالموجب حينئذ مقتضى بقضية الفضل فلا ينافى قوله إذ لا يجب الخ وإن اختص بالثانى اشكل الاول حينئذ حيث اقتضى أنها ليست بمحض الفضل فليتامل فانه قد يمنع شمول الاول لغير المبتدأة بناء على ان قوله مبتدأة راجع للاول أيضا (قوله أى التفهم الخ) المتبادر منه حمل التفقه على معنى تفهم الفقه فلا يناسب ما ذكره من تفسير لغة واصطلاحا إذ لا يتفهم الفهم ولا العلم بالاحكام بل نفس الاحكام (قوله واصطلاحا العلم الخ) يراد عليه انه شامل لعلم المقلد بالاحكام المذكورة مع أنه ليس فقها كما صرحوا به فى الاصول فلو عبر بقوله ألتأشى لىكون صفة للعلم بدل الناشئة الواقعة صفة للاحكام لخرج علم المقلد اللهم إلا ان يقال هذا التعريف بناء على ان الفقهاء قد يطلقون الفقه على ما يشمل علم المقلد فليتامل (قوله فعل المكلف) أى بالمعنى الشامل لقوله بل ونيته واعتقاده (قوله فى الدين) متعلق بالتفقه وقضيته ان يراد به مجرد التفهم كما يقتضيه تفسير الشارح لثلا يلزم التكرار لان الفقه من الدين (قوله وهو عرفا وضع الخ) عبارة السيد فى حواشى العنود وأما الدين فهو وضع إلهى سائق لاولى الابواب باختيارهم المحمود إلى الخير بالذات

سائق لذوى العقول  
 باختيارهم المحمود إلى ما هو  
 خير لهم بالذات وقد يفسر  
 بما شرع من الاحكام  
 ويساويه المصلحة ما صدقا  
 كالشريعة لانها من حيث  
 أنها يدان أى يخضع لها  
 تسمى ديناً ومن حيث أنها  
 يجتمع عليها وتسمى أحكامها  
 تسمى ملّة ومن حيث أنها  
 تقصد لانقاذ النفوس من  
 مهلكاتها تسمى شريعة  
 (من) مفعول أول للموفق  
 المعتدى للثاني باللام (لطف  
 به) أى أراد له الخير وسهله  
 عليه لكونه من عليه بفهم  
 تام ومعلم ناصح وشدة  
 الاعتناء بالطلب ودوامه  
 (واختاره) أى انتقاء للطفه  
 وتوفيقه (من العباد) يصح  
 أن يكون بيانا لمن قال فيه  
 للبعد والمعمود إن عيادي  
 ليس لك عليهم سلطان  
 وشاهد ذلك الحديث  
 الصحيح من برد الله بخيرا  
 أى عظيما بفقهاء الدين وفى  
 رواية ويظهره رشده  
 ومفعول ثانيا لا اختيار فال  
 فيه للجنس والعبد لغة  
 الانسان واصطلاحا المكلف  
 ولو ملكاً وجنياً (أحمده) أى  
 أصفه بجميع صفاته إذ  
 كل منها جميل ورعاية  
 جميعها أبلغ في التعظيم ومع  
 هذا التحقيق أن الحمد الأول  
 أبلغ وأفضل ومن ثم قدم

لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى الخير بالذات ويتناول الاصول والفروع وقد يخص بالفروع  
 والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد ﷺ المشتمل على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة انتهت وفى  
 بعض الحواشى عليها بعضهم احتراز بقوله الهى عن الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات  
 المعاشية وقوله سائق لاولى الالباب احتراز عن الاوضاع الطبيعية التى يتهدى بها الحيوانات لخصائص  
 منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود وعن المعانى الاتفاقية والاضاع القسرية وقوله الى ما هو خير  
 لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما وإن تعلقتا بالوضع الهى أعنى تأثير الاجسام العلوية  
 والسفلية وكانتا سائقتين لاولى الالباب باختيارهم المحمود الى صنف من الخير فليستاتؤديانهم الى الخير  
 المطلق الذاتى اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شىء وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى  
 سم (قوله) وقد يفسر (الخ) فالدين بالتفسير الاول شرع الاحكام وبالثانى نفس الاحكام كردى وفيه  
 توقف لان الوضع فى الاول بمعنى الموضوع كانه هو اعليه بل قول النهاية والدين ما شرعه الله من الاحكام وهو  
 وضع الخ صريح فى الاتحاد (قوله لانها) أى الاحكام المشروعة (قوله) ومن حيث انها تقصد (الخ) عبارة النهاية  
 ومن حيث اظهار الشارع لها شرعا وشريعة اه أى كأن الشريعة مشروعة المادوى مورد الشارحة عرش  
 (قوله للثانى) وهو للتعققة سم وكردى (قوله وسهله عليه) قد ينبغى تركه سم ولعله لعدم مناسبة  
 لقول المصنف المقدّر للتعققة (قوله لكونه من عليه) الاخصر الاول بان من الخ (قوله بفهم تام الخ)  
 عبارة المغنى والنهاية قال القاضى حسين والتوفيق المختص بالمعلم أربعة أشياء شدة العناية ومعلم ذو فصاحة  
 وذكاء القريبة واستواء الطبيعة أى خلوها من الميل الى غير ذلك اه والمراد بالتوفيق المذكور تيسير  
 الاسباب الموافقة للمقصود والمحصله له عرش (قوله للطفه الخ) أى أو للتعققة سم (قوله وشاهد ذلك  
 الى قوله ومفعول لا الخ) كان المناسب اما تاخير عن بيان الاعراب وال كافى النهاية او تقديمه عليه كما فى المغنى  
 حيث قال عقب من العباد أشار بذلك الى قوله صلى الله عليه وسلم ومن يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين أى ويلهمه  
 العمل به اه (قوله فال فيه الخ) أى ومن للتبعض سم (قوله للجنس) او للاستغراق واللعهدنهاية (قوله  
 أى اصفه بجميع صفاته) لم يرد الشارح ان هذا مدلول احمده الذى يدل هو عليه اصفه بالجمل وإنما ذلك  
 يؤخذ من مقدمتين خارجتين أشار الى أولاهما بقوله إذ كل منها جميل وإلى ثانيتهما بقوله ورعاية جميعها الخ  
 بنائى على جمع الجوامع (قوله أبلغ فى التعظيم) أى المراد بما ذكره المراد به إيجاد الحمد لا الاخبار بانه  
 سيوجدنهاية وشرح جمع الجوامع (قوله التحقيق ان الحمد الاول أبلغ الخ) خالف الشارح المحقق فى  
 شرح جمع الجوامع وبين أن الثانى أبلغ وبسطنا فى كتابنا الآيات البينات تأييده ورد خلافه وما  
 اعترضوا به عليه بما لا يمتزى فيه العاقل الفاضل بل يتحقق له منه ان زعم ابلغية الاول منشؤه عدم إمعان  
 التامل وعدم فهم معنى الحمدین على وجهه فراجع سم وكذا وافق النهاية والمغنى للشارح المحقق عبارتهما  
 ويتناول الاصول والفروع وقد يخص بالفروع والاسلام هو هذا الدين المنسوب الى محمد ﷺ المشتمل  
 على العقائد الصحيحة والاعمال الصالحة وفى بعض الحواشى عليها لبعضهم احتراز بقوله الهى عن  
 الاوضاع البشرية نحو الرسوم السياسية والتدبيرات المعاشية وقوله سائق لذوى الالباب احتراز عن  
 الاوضاع الطبيعية التى يتهدى بها الحيوانات لخصائص منافعها ومضارها وقوله باختيارهم المحمود عن  
 المعانى الاتفاقية والاضاع القسرية وقوله الى ما هو خير لهم بالذات عن نحو صناعتى الطب والفلاحة فانهما  
 وإن تعلقتا بالوضع الهى اعنى تأثير الاجسام العلوية والسفلية وكانتا سائقتين لاولى الالباب باختيارهم  
 المحمود الى صنف من الخير فليستاتؤديانهم الى الخير المطلق الذاتى اعنى ما يكون خيرا بالقياس الى كل شىء  
 وهو السعادة الابدية والقرب الى خالق البرية انتهى (قوله المعتدى للثانى) اعنى التعققة (قوله وسهله) قد  
 ينبغى تركه فليتأمل (قوله أى انتقاء للطفه) أى أو للتعققة (قوله) ومن للتبعض (قوله  
 التحقيق ان الحمد الاول أبلغ الخ) خالفه الشارح المحقق فى شرح جمع الجوامع وبين ان الثانى أبلغ وبسطنا

بحديث أن الحمد لله نحمده  
وليجمع بين ما يدل على  
دوامه واستمراره وهو  
الاول وعلى تجديده  
وحديثه وهو الثاني (أبلغ  
حمد) أى أنها من حيث  
الاجمال لا التفصيل لعجز  
الخلق عنه حتى الرسل  
حتى أكلمهم نبينا صلى الله  
عليه وسلم حيث قال  
لأحصى ثناء عليك أنت  
كما أئنت على نفسك  
(وأكمه) أى أنه ورد  
بأنه اطناب فقط كالذى  
بعده وبأن التمام غير  
الكال كما يومئ اليه  
اليوم أكملت لكم دينكم  
وأنتمت عليكم نعمتي  
فالاتمام لازالة نقص  
الاصل والا كال لازالة  
نقص العوارض مع  
تمام الاصل ومن ثم  
قال تعالى تلك عشرة  
كاملة لان التمام في  
العدد قد علم وإنما بقي  
احتمال نقص بعض  
صفاته ويرد بأن هذا  
إنما يتصور في الماهيات  
الحسية لا الاعتبارية  
كاهية الحد وبأن الا كال  
في الآية للدين والاتمام  
للنعممة التي من جملتها  
ذلك الا كال والنصر  
العام على كل منافق  
ومعاند فلم يتعاورا على

وهو أبلغ من حمده الاول لانه حمد بجميع الصفات برعاية الابلغية وذلك بواحدة منها وهى المالكية أى  
جميع المحامد وان لم تراعى الابلغية بان يراد الثناء ببعض الصفات فذاك البعض اعم من هذا الواحدة لصدقه  
بها وبغيرها الكثير فالثناء بالبلغ في الجملة ايضا نعم الثناء بالاول من حيث تفصيله أى تعيينه او وقع في النفس  
من هذا اه وزاد الثاني فان قيل كيف يكون ابلغ مع ان الاول افترض به الكتاب اجيب بان الحمد فيه  
لمقام التعليم والتعيين له اولى اه (قوله بل اخذ البلقيني الخ) مرجوا به عن المغنى آتفا (قوله وجمع  
بينهما) يعنى جمع المصنف بين الحمد بالجملة الاسمية والحمد بالجملة الفعلية وقدم الاول على الثاني فقوله تأشياً  
الخ علة اسكل من الدعوىين ولذا قدمه (قوله وليجمع الخ) علة للأولى فقط (قوله وحديثه) من عطف  
اللازم ولو عكس العطف كان اولى (قوله المتن ابلغ حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد  
مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث الاجمال خصوصاً صا حمد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم  
ابلاغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما ابلغ من  
حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل سم (قوله من حيث الاجمال الخ) جواب سؤال عبارة المغنى والنهاية  
فان قيل كيف يتصور ان يصدر منه عموم الحمد مع ان بعض المحمود عليه وهو النعم لا يتصور حصرها كما  
أجيب بأن المراد أن ينسب عموم المحامد اليه تعالى على جهة الاجمال بأن يعترف مثلاً باشتاله على جميع  
صفات الكمال الجلالية والجلالية ولا شك ان هذا ينطبق عليه هذا الحمد المذكور اه قال الرشيدى ومع  
ذلك لا بد من ادعاء إرادة المصنف المبالغة لان حمده ولو على وجه الاجمال بالمغنى المذكور دون حمد الانبياء  
ولو إجمالاً كما اشار اليه ابن قاسم اه (قوله ورد) أى تفسير الكمال بالتمام سم (قوله بأنه اطناب فقط)  
يعنى ان مراد المصنف بقوله وأكمه مجرد اطناب فالمراد به عين المراد بقوله ابلغ حمد وتفسير الكمال بالتمام  
يقضى المغايرة وعدم الاطناب هذا مظهر لى ويؤيده قوله كالذى بعده أى قوله وازكاه واشمله وقال  
الكردى قوله ورد بأنه اطناب أجيب عنه باستعمال الالفاظ المترادفة ونحوها شائع في الخطاب اه  
وهذا مبنى على ضد ما قلته وبرده قول الشارح وبان التمام الخ والله اعلم بحقيقة المرام (قوله ومن ثم) أى  
للفرق بينهما بذلك (قوله قد علم) أى من لفظة عشرة (قوله ويرد) أى الرد الثانى (قوله بان هذا) أى  
الفرق المذكور (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية الخ) قال سم لك منع هذا الحصر ثم اطال في  
رد كلام الشارح وجعله ماهية الحمد اعتبارية راجعه (قوله ومعاند) عطف تفسير لما وكردى (قوله  
فلم يتعاورا) أى لم يتوارد الا كال والاتمام في الآية قال سم هذا قد لا يمنع ما ذكر اه وأقول أن  
مراد الشارح بذلك إنما ورد الاستدلال بالآية لما ذكر لا منعه فلا إشكال (قوله فيه) أى فى قوله

في كتابنا الآيات البيّنات تأييده ورد خلافه وما عترضوا به عليه بما لا يمتري فيه العاقل الفاضل بل بتحقيقه  
منه ان زعم البلغية الاول منشؤه عدم امعان التامل وعدم فهم معنى الحمد من على وجهه فراجع (قوله ابلغ  
حمد) ينبغى انه على وجه المبالغة وإلا فان اراد ابلغ الحمد مطلقاً فهو غير مطابق للواقع إذ حمد الانبياء من حيث  
الاجمال خصوصاً صا حمد سيدهم صلى الله وسلم عليه وعليهم ابلغ من حمد المصنف لانهم بقدر من إجمالات  
الحمد على ما لا يقدر عليه المصنف وإن اراد حمد ما فليس فيه كبير امر فتأمل (قوله ورد) أى تفسير الكمال  
بالتمام (قوله إنما يتصور في الماهيات الحسية) لك منع هذا الحصر ثم ان اراد بحسية الماهيات حسيتها في  
نفسها فلا شىء منها يحصى لانها كلييات والكليات لا تحس وإن اراد به حسيتها بحسية أفرادها الموجودة  
فيها في الخارج فهاهية الحمد كذلك لان أفرادها في الخارج فان كانت اقوالاً فهى محسوسة بالسمع وافعالاً  
فبالبصر وايضاً ان اراد الاعتبارى الاصطلاحى فالاصطلاحى لا يثنى في المحسوس وإن اراد به ماله تحقيق في  
نفس الامر مع قطع النظر عن اعتبار معتبر لسنه ليس له وجود في الخارج او ما يكون تحقيقه باعتبارنا ولو  
قطع النظر عن اعتبارنا لا يكون له تحقق فلا نسلم ان ماهية الحمد كذلك اما على الثانى فظاهراً واما على الاول  
فلتحققها في الخارج بتحقيق أفرادها (قوله فلم يتعاورا) هذا قد لا يمنع ما ذكر وقوله فاتجه انهما فيه كان

تعالى اليوم أكلت الخ وقال الكردي الضمير راجع إلى المتعاور أى فى المتعاور على شئ واحد كالخد اه وفيه نظر ظاهر ثم رايت قال سم قوله فاتجه انهما فيه كان المراد فى المذكور من الآية اه فرجع الضمير إلى الآية بتاويل المذكور (قوله وبان التمام الخ) عطف على قوله بانه اظناب الخ (قوله ويرد بفرض الخ) فيه ما فيه سم (قوله بنحو ما قبله) يعنى ان هذا فى الماهيات الحسية كرى قول المتن (واشهد) قال الشهاب الاشيطى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات انتهى سم (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة أو لا سم على حج أقول قضية ما قدمه عن الشهاب الاشيطى ضبطه بالضم فان قوله وايينه بلساني الخ ظاهر فى انه بضم الهمزة وهو المناسب لمعنى الشهادة قبله وتجاوز قرأته بفتح الهمزة واللام عش عبارة الرشيدى هو بضم اوله كما ضبطه المصنف فى تحرير التنبيه فى باب الاذان إلا ان يفرق بين الاذان وما هنا بان الاذان القصده منه الاعلام اه قول الشهاب الاشيطى المار بقلبي صريح فى الفتح وصرح منه قول البجيرمى اى اعلم واذهن فلا يكنى العلم من غير إذعان وهو تسليم القاب حقيقة معاملته اه (قوله اى لا معبود بحق) اى فى الوجود نهاية ومتى قول المتن (إلا الله) اى الواجب الوجود قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفى البخارى قيل لو هب اليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله قال بلى ولكن ليس مفتاح إلا وله أسنان فان جئت بمفتاح له أسنان فتح لك أى مع السابقين فان من مات مسلماً لا بد من دخوله الجنة وذكر لابن عباس قول وهب فقال صدق وانا اخبركم عن الاسنان ما هى فذكر الصلاة والزكاة وشرائع الاسلام معنى (قوله تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال تاكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات سم (قوله لتوحيد الذات) اى والصفات (قوله وما بعده) اى قوله لا شريك له (قوله على نحو المعتزلة) اى مما نقل عن بعض الاشاعرة لوصح من انها بالقدرتين اى قدرته تعالى وقدره العبد (قوله فلا تعدله بوجه) اى لا تعدد اتصال بان يتركب من اجزاء ولا تعدد انفصال بان يكون إله آخر (قوله فلا شريك له) والحاصل ان الوحدة الشاملة لوحدة الذات ووحدة الصفات ووحدة الافعال تنبى كوما خمسة الكم المتصل فى الذات وهو تركبها من اجزاء والكم المنفصل فيها وهو تعددها بان يكون هناك له ثان فاكتر وهذا منفيان بوحدة الذات والكم المتصل فى الصفات وهو تعددها بان يكون له صفتان فاكثر من جنس واحد كقدرتين فاكثر والكم المنفصل فيها وهو ان يكون لغيره تعالى صفة تشبه صفته تعالى كأن يكون لزيد قدرة يوجد بها ويعدم كقدرته تعالى وهذا منفيان بوحدة الصفات والخامس الكم المنفصل فى الافعال وهو ان يكون لغيره تعالى فعل من الافعال على وجه الابداد وهو منبى بوحدة الافعال اى وإن كان نفيه لازماً من وحدة الصفات شيخنا فى حاشية الجوهرة وفى تصويره الكم المتصل فى الصفات تأمل (قوله إلى حقائقها) اى حقائق ذاته تعالى وصفاته وافعاله ولا يلزم من النظر فيها علمها بكنهها ويحتمل ان الضمير للافعال فقط (قوله مما كان) اى بما اوجده الله تعالى اى من هذا العالم (قوله فى حيز كان) اى

المراد فى المذكور من الآية وقوله ويرد بفرض الخ فيه ما فيه (قوله واشهد) قال الشهاب الاشيطى فى تعليقه على الخطبة معناها هنا اعلم ذلك بقلبي وايينه بلساني قاصدا به الانشاء حال تلفظه وكذا سائر الاذكار والتزيينات اه (قوله اعلم) هل هو بضم الهمزة وكسر اللام كما هو مناسب لمعنى الشهادة ولا (قوله تاكيد لتوحيد الذات) قد يقال بل هو تاكيد لا اختصاص الالهية بالله الذى افاده النفي والاثبات (قوله ليس فى الامكان الخ) صريح فى إمكان غير ما كان وإلّا لقال ليس فى الامكان إلا ما كان وامكان غير ما كان مع التزام أن ما كان هو الابدع يستلزم إمكان غير الابدع وإذا كان غير الابدع ممكننا فمن أين أن ما كان هو الابدع بل جاز ان لا يكون هو الابدع لان غير الابدع ممكن ايضا فتأمل والحاصل ان غير الابدع ان كان ممكننا جاز ان يكون هو الواقع وإلا لم يكن ممكننا فمن أين أن الواقع هو الابدع وإن لم يكن ممكننا فلا يقال ليس فى الامكان ابداع ما كان بل يقال ليس فى الامكان إلا ما كان ويمكن أن يجاب باختيار الاول لكن الممكن بالذات قد يمتنع بالغير لجاز أن

وبأن التمام يشعر بسبق  
نقص بخلاف الكمال ويرد  
بفرض تسليمه بنحو ما قبله  
(وأزكاه) أنماه (وأشمله)  
أعمه (واشهد) أعلم أتى به  
للخبر الصحيح كل خطبة  
ليس فيها تشهد فهى كاليد  
الجذماء أى القليلة البركة  
(أن لا إله) أى لا معبود  
بحق (إلا الله) وفى نسخة  
زيادة وحده لا شريك له  
وحينئذ فوجده تأكيد  
لتوحيد الذات وما بعده  
تأكيد لتوحيد الافعال رداً  
على نحو المعتزلة (الواحد)  
فى ذاته فلا تعد له بوجه  
وصفاته فلا نظير له بوجه  
وأفعاله فلا شريك له بوجه  
ولما نظر إلى حقائقها وما  
يليق بها حجة الاسلام  
الغزالي رحمه الله تعالى قال  
ليس فى الامكان ابداع  
مما كان أى كل كائن إلى  
الابد متى دخل فى حيز  
كان لا ابداع

وجد (قوله منه) أي ما كان (قوله فكان برونه الخ) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك سم (قوله) وما ذكره الخ) بمنعه ما حكاه الجلال السيوطي عن حجة الاسلام في جوابه نفسه عن السؤال عنه عن كلفته المذكورة من أنه تعالى إذا فعل فليس في الإمكان أي فضلا منه ومثالا وجوبا تعالى عن ذلك أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة فكل ما قضاه ويقضيه من خلقه بعلمه وإرادته وقدرته على غاية الحكمة ونهاية الاتقان ومبلغ جودة الصنع اه ثم قال الجلال والحاصل أنا نقول كل موجود على وجه يمكن إيجاداه على عدة أو وجه أخرى وأن القدرة صالحة لذلك غير أن الوجه الذي وجدته الله تعالى عليه أبدعها لعلم الله تعالى بوجه الحكمة فيه وإيجاداه لا تنفي أن يوجد بعده ضده ونقول إنه إذا وجد ضده في الزمان الثاني كان ذلك الضد في الزمان الثاني أبدع من الضد الأول فكل موجود أبدع في رفته من خلافه اه (قوله فاعتراضه) أي قول حجة الاسلام المذكور و للجلال الدين السيوطي رسالة سماها بتشديد الأركان من لا أبدع في الإمكان بما كان بسط فيها بيان مقصد حجة الاسلام من قوله المذكور وحققه بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأيده بكلام المفسرين والفهماء والصوفيين ودفع الاعتراضات الموردة عليه بوجوه عديدة عقلية وعقلية راجعها (قوله عن إيجاد الخ) أي أن لم يقدر عليه (قوله أو بخله) أي أن اقتدر عليه (قوله أو وجوب فعل الصالح) أي كما يقول به المعتزلة (قوله أو أنه موجب الخ) أي كما يقول به الفلاسفة ورد سم دعوى الاستلزام المذكور بما فاضه امتناع إيجاد أبدع منه لكونه لا أبدع منه ليس من قبيل العجز أو غيره بما ذكر اه (قوله على أنه لو أمكن الخ) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبدع ولم يثبت ذلك كإنهنا عليه آنفا سم وقد مر هناك منعه (قوله حال وجوده) التقييد به غير لازم في الإراد الذي أشار إليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبدع من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبدع منه أو بأن يوجد الأبدع ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل سم (قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية سم أقول المعنى عليها كافي تشديد الأركان عن الزركشي عن بعضهم أنه ليس في الإمكان أبدع من وجود هذا العالم فانه يمكن في نفسه ولا يحصل للممكن من الحق سوى الوجود وقد حصل (قوله من عباده المؤمنين) يقتضي أن الكافر لا يغفر له شيء من المعاصي الزائدة على الكفر وهو ظاهر عميرة ويوافقه تصريحهم في الجنائز بأنه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر ولا رد عليه القول بأنه يجوز أن يغفر له سبحانه وتعالى ما عدا الشرك لأنه لا يلزم من الجواز الوقوع الذي الكلام فيه عش (قوله فلا يؤاخذهم بها) عبارة غيره فلا يظهرها بالعقاب عليها (قوله من شأن الواحد الخ) أي في ملكه محلي (قوله أثره) أي الغفار وقوله من توألهما أي القهار والواحد (قوله ما بينهما) أي الواحد والغفار في تعبيره تشييت للضمائر بصري (قوله لثلاث تنزع الخ) أي يقال هو معارض بما في التنزيل لانا نقول للمقام هنامقام الوصف بما يدل على الرحمة والأنعام فكان ذكر الغفار هنا أنسب عميرة (قوله من الطبايق المعنوي) وهو الجمع بين معنيين متقابلتين في الجملة (قوله وأصله واحد) مبتدا وخبر أو واحد بدل من أصله بالجر عطف على الواحد وهو الأقرب قال الحرسي ووجه معنى واحداه وفي كليات أني البقاء مانصه وهما ته أي الاحدا ماصلية واما منقلبة عن الواو على تقدير أن يكون أصله واحد

يتمتع وقوع غير الأبدع اترجيح وقوع الأبدع يتعلق العلم والارادة به لان الحكمة فيه (قوله فكان برونه) هذا التفريع يتوقف على إثبات أن العلم لا يتقن إلا بالإبداع والارادة لا تخصص إلا بالإبداع والقدرة لا تبرز إلا بالإبداع وما ذكره لا يثبت ذلك (قوله عن إيجاد أبدع منه) امتناع إيجاد أبدع منه لكونه لا أبدع منه ليس من قبيل العجز أو غيره بما ذكر (قوله على أنه لو أمكن) هذه العلالة فرع أن الواقع هو الأبدع ولم يثبت ذلك كإنهنا عليه آنفا سم (قوله حال وجوده) التقييد به غير لازم في الإراد الذي أشار إليه بل للمورد أن يعبر هكذا يمكن أبدع من الموجود بأن يعدمه ويوجد بدله أبدع منه أو بأن يوجد الأبدع ابتداء فلا يلزم ما ألزمه فليتأمل (قوله حيث لم يجعل مامصدرية) يتأمل المعنى على المصدرية (قوله

منه من حيث أن العلم أتقنه والارادة خصصته والقدرة أبرزته ولا تنقص في هذه الثلاثة فكان برونه على أبداع وجهه وأكمله ولم يتفاوت بالنسبة لبارته ماترى في خلق الرحمن من تفاوت بل لذواته باعتبار الأحكام فاعتراضه باستلزام ذلك عجز المحدث لهذا العالم عن إيجاد أبداع منه أو بخله به أو وجوب فعل الصالح عليه أو أنه موجب بالذات هو عين الحق والجميل على أنه لو أمكن أبدع منه بأن تتعلق القدرة باعدامه حال وجوده لزم اجتماع الضدين وهو محال لا تتعلق به القدرة فلم يتناف ذلك صلوح القدرة للطرفين على البدلية بأن تتعلق بكل منهما بدلا عن الآخر ثم الاعتراض إنما يتوهم حيث لم يجعل مامصدرية كإظهار الغفار أي الستار لذنوب من شاء من عباده المؤمنين فلا يؤاخذهم بها ولما كان من شأن الواحد القهار أثره على القهار لثلاث تنزع القلوب من توألهما وليتم ما بينهما من الطبايق المعنوي لاشارة الأول لمقام الخوف والثاني لضده (تنبيه) فرقوا بين الواحد والاحد وأصله واحد

بان احد يختص باولى العلم والنفي لان اريد به الواحد والاول كافى الاية ووصفا بالله دون واحد وحدثان نفيه نفي للمباهية بخلاف نفي الواحد إذ لا ينفي الاثنين فأكثر وبأنه يستعمل للمؤنث أيضا نحو لستن كأحد من النساء (٢٥) والمفرد والجمع نحو من أحد عنه حاجز ين

وعلى كل من الوجهين يراد بالاحد ما يكون واحداً من جميع الوجوه لأن الاحدية هي البساطة الصرفة عن جميع أنحاء التعدد عددياً وتركيبياً وتحليلياً فاستهلكت الكثرة النسبية الوجودية في احدية الذات ولهذا رجح على الواحد في مقام التنزيه لأن الواحدية عبارة عن انتفاء التعدد العددي فالكثرة العينية وإن كانت منتفية في الواحدية إلا أن الكثرة النسبية متعقل فيها اه (قوله بان احد) كانه على الحكاية على اول احواله بصري اه (قوله بالنفي الخ) عبارة الكلليات الاحد بمعنى الواحد يوم من الايام واسم لمن يصلح ان يخاطب موضوع للعموم في النفي يختص ببعض نحو لم يكن له كفوا احد انتهى نحو لا يلتفت منكم احد أو استفهام يشبههما نحو هل تحسن منهم من احد ولا يقع في الاثبات إلا بعد كل ويأتى في كلام العرب بمعنى الاول كيوم الاحد ومنه قل هو الله احد في احد القولين وبمعنى الواحد اه (قوله ووصفا) أى ويختص ووصفاً فهو حال سم عبارة الكلليات قال الازهرى هو صفة من صفات الله تعالى استأثر بها فلا يشترك فيها شئ اه (قوله إذ لا ينفي) أى نفي الواحد (قوله وبانه يستعمل الخ) عبارة الكلليات يستوى فيه الواحد والمتن والجمع والمذكور والمؤنث وحين اضيف اليه او اعيد اليه ضمير الجمع او نحو ذلك يراد به جمع من الجنس الذى يدل الكلام عليه فعلى لا نفرق بين احد من رسله أى بين جميع من الرسل ومعنى فما منكم من احد أى من جماعة ومعنى لستن كأحد من النساء أى كجماعة من جماعة النساء اه (قوله نحو من أحد عنه الخ) مثال للجمع (قوله بترادفهما) أى الواحد والاحد (قوله اختياره) خبر وقول الخ والضمير لآى عبيد (قوله من اسم مفعول المضعف) بالاضافة (قوله المضعف) أى مكرر العين وليس هو من التضعيف المصطلح عليه عند الصرفيين وهو فى الثلاثى ما كانت عينه ولا مه من جنس واحد كمد وفى الرابعى ما كانت فاؤه ولا مه الاولى من جنس واحد وعينه ولا مه الثانية من جنس واحد كزلزل ع ش (قوله سمي به نبينا الخ) ولم يسم احد بمحمد قبله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لكن لما قرب زمانه صلى الله عليه وسلم ونشر أهل الكتاب نعتهم سمي قوم أولادهم به رجاء النبوة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالاته وهم خمسة عشر نفساً كرى (قوله بالهلام) متعلق بسمى (قوله لإشارة الخ) مفعول له لسمى المقيد بقوله بالهلام الخ وقوله ورجاء الخ عطف عليه لكن بدون اعتبار تقيدها لمه أى سمي بالالهلام فتأمل عبارة المغنى سمي بالالهلام من الله تعالى بانه يكثر حمد الخالق له لكثرة خصاله الجميلة كإروى فى السير انه قيل لجده عبدالمطلب وقد سماه فى سابع ولادته لموت ابيه قبلها لم سميت ابنك محمد وليس من اسماء آبائك ولا قومك قال رجوت ان يحمد فى السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كاسبق فى علمه قال ابن العربى تعالى الف اسم ولنديه كذلك اه (قوله انه راي الخ) أى عبدالمطلب (قوله معلوما الخ) الاولى العطف (قوله وكذا الملائكة الخ) خلافاً لنهاية عبارته وقول الشارح أى فى شرح المختار من الناس ليدعوه فيه لإشارة الى انه لم يبعث الى الملائكة وهو الراجح كما أوضحه الوالدرحه الله تعالى فى فتاويه اه وياتى عن المغنى ما يشير الى ما اختاره الشارح من بعثه الى الملائكة (قوله إذ العالم الخ) علة متوسطة بين طرفى المدعى (قوله وصرح الخ) الاولى وظاهراً به الخ (قوله وخبر مسلم الخ) عطف على آية الخ (قوله يؤيد الخ) خبر وصرح الخ (قوله ذلك) أى بعثه الى الملائكة (قوله بل قول البارزى الخ) عطف على ذلك عبارته فى شرح الاربعين للصف بل اخذ بعض المحققين بعمومه حتى للجبادات بان ركب فيها عقل حتى امنت به اه (قوله وفائدة الارسل الخ) عبارته فى شرح الاربعين فان قلت تكليف الملائكة من اصله مختلف فيه قلت الحق تكليفهم بالطاعات العملية قال الله تعالى لا يعصون الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون بخلاف نحو الايمان لانه ضرورى فيهم فالتكليف به تحصيل الحاصل فهو محال اه (قوله من البشر) يخرج الرسول من الملائكة فان الارسل منهم هو بالمعنى اللغوى (ووصفا) أى ويختص وصفاً فهو حال

وبأن له جمعاً من لفظه وهو الاحدون والاحاد وقول ائى عبيد بترادفهما ولكن الغالب استعمال احد بعد النفي اختياره (واشهدان محمد) علم منقول من اسم مفعول المضعف سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم مع انه لم يؤلف قبل اوان ظهوره بالهام من الله لجده عبدالمطلب إشارة الى كثرة خصاله المحمودة ورجاء ان يحمداه أهل السماء والارض لاسيما ان صح ما نقل عن جده انه رأى سلسلة بيضاء خرجت منه اضاء لها العالم فاولت بولد يخرج منه يكون كذلك (عبده) قدم لأن وصف العبودية اشرف الاوصاف ومن ثم ذكر فى انغم مقاماته اسرى بعبده نزل الفرقان على عبده فاوحى الى عبده (ورسوله) لكافة الثقلين الانس والجن اجماعاً معلوماً من الدين بالضرورة فيكفر منكره وكذا الملائكة كما رجحه جمع محققون كالسبكي ومن تبعه وردوا على من خالف ذلك وصرح اية ليسكون للعالمين نذيراً إذ العالم ما سوى الله وخبر مسلم وارسلت الى الخلق كافة يؤيد ذلك بل قال البارزى انه ارسل حتى للجبادات بعد جعلها مدركة وفائدة

(٤ - شروانى وابن قاسم - أول) الارسال للعصوم وغير المكلف طلب اذعانها لشره ودخولها تحت دعوته واتباعه تشرىفاله على سائر المرسلين والرسول من البشر ذكر حرأ كمل معاصريه غير الانبياء عقلا وفطنة وقوة رأى

وخلقا بالفتح وعقدة موسى (٢٦) أزيلت بدعوته عند الارسال كافي الآبة معصوم ولومن صغيرة سهوا قبل النبوة على

الاصح سليم من دناءة أب  
وخنى أم وان عليا ومن منفرد  
كعمى وبرص وجذام ولا  
يرد علينا نحو بلاء أيوب  
وعمى نحو يعقوب بناء على أنه  
حقيق لطوره بعد الانباء  
والكلام فيها قارنه والفرق  
أن هذا منفرد بخلافه فيمن  
استقرت نبوته ومن قلة  
مرؤاة كأكل بطريق ومن  
دناءة صنعة كحجامة أوحى  
اليه بشرع وأمر بتبليغه  
وإن لم يكن له كتاب ولا نسخ  
كيوسع فان لم يؤمر فنبى  
لحسب وهو أفضل من النبي  
اجماعا لتمييزه بالرسالة التي  
هى على الاصح خلافا لابن  
عبد السلام أفضل من النبوة  
فيه وزعم تعلقها بالحق بزرده  
أن الرسالة فيها ذلك مع  
التعلق بالخلق فهو زيادة  
كال فيها وصح خبر أن  
عدد الانبياء مائة ألف  
وأربعة وعشرون ألفا  
وخبر أن عدد الرسل ثلثمائة  
 وخمسة عشر وأما الحديث  
المشتمل على عدما في سندله  
ضعيف وفي آخر مختلط  
لكنه انجبر بتعددده فصار  
حسنا لغيره وهو حجة وما  
يقويه تكرروا به أحده  
في مسنده وقد قرروا أن  
ما فيه من الضعف في مرتبة  
الحسن وبما ذكر الصريح  
في تغاير النبي والرسول  
بتبين غلط من زعم اتحادهما في اشتراط التبليغ واسترواح ابن الهمام مع تحقيقه في نسبه ذلك الغلط للمحققين

الذى هو مطلق السفارة رشيدى عبارة شيخنا ومعنى كون الملائكة رسلهم واسطة بين الله وبين الخلق  
من البشر اه (قوله وخلقها) المراد به ما يشمل الكلام بقريته ما بعده (قوله ولومن صغيرة سهوا) محله  
ما لم يترتب على ذلك تشريع واما السهو المترتب عليه ذلك فجاز كما وقع له صلى الله عليه وسلم من قيامه من  
ركعتين وسلم معتقدا التمام بنائى (قوله على الاصح) راجع لكل من الغايات الثلاثة (قوله وخنى ام)  
أى بالقصر أى خشها وزناها (قوله وعمى) وفى كلام البيضاوى فى تفسير قوله تعالى وإننا لراك فينا ضعيفا  
ما يصرح بعدم اشتراط فقد العمى واقره عليه شيخ الاسلام فى حاشيته بصري (قوله نحو يعقوب)  
كشعيب (قوله بناء على انه) أى عمى نحو يعقوب (قوله لطرده) أى ما ذكر من البلاء والعنى (قوله)  
ان هذا) أى المقارن (قوله بخلافه) أى الطارىء (قوله ومن قلة الخ) عطف على من دناءة أب (قوله)  
أوحى الخ) نعت خامس لذكر (قوله على الاصح الخ) والكلام فى نبوة رسول ورسالته وإلا فالرسول الفضل  
من النبي قطعا والنبوة أفضل من الولاية سواء كانت الولاية لنبى أو غيره شيخنا (قوله خلافا لابن عبد السلام  
الخ) فيه أن تعليقه فيه إشعار بأنه لم يرد بالنبوة المعنى المتعارف وهو الإيحاء إلى شخص بتشريع خاص به  
وبالرسالة الإيحاء بتشريع له ولغيره أو بنحو ما ذكر من الفرق بينهم على التفاسير المشهورة إذ من البين أن  
النبوة بكل هذه المعاني لها تعلق بالخلق أيضا باعتبار أن متعلقها فعل مكلف كإيمان الرسالة كذلك وإن  
اختلفت كيفية التعلق ولكل منهما تعلق بالحق أيضا باعتبار صدورهما عنه وهذا البيان لا يخفى مثله على  
غير مثله فكيف به وقد شرف بالتلقيب بسلطان العلماء من سيد المرسلين عليه افضل الصلاة والتسليم  
فيجوز أن يكون مراده بالنبوة باطنها الذى هو حقيقة الولاية وهى الإيحاء بما يتعلق بالذات والصفات وما  
بلائمه مما يتعلق بأسرار الموجودات ومعرفتها على ما هى عليه وأحوال النشأة الدنيوية والاخرية  
والبرزخية وبالرسالة ظاهر النبوة الذى هو الإيحاء بالتشريع الخاص والعالم إذا لار متعلق بالحق تعالى  
والثانى متعلق بالخلق أى بتكميلهم لشيء لا فاضة شىء ما من انعكاس انوار باطن النبوة المشار اليها  
توجيه كون الثانى متعلقا بالخلق فظاهر وكذا توجيه تعلق الاول بالحق بالنسبة لما يتعلق بالذات والصفات  
وأما بالنسبة لما ذكر معها فلان الوقوف على حقائق الموجودات واختلاف النشآت وأسرار الموجودات  
من اقوى الاسباب الباعثة على تأكيد التصديق بكال الذات وانصافها بسنى الصفات وهذا حقيقة ما قاله  
بعض كمل العارفين من ان ولاية النبى اكمل من نبوته بصري (قوله وزعم تعلقها الخ) من اضافة المصدر الى  
مفعوله أى وزعم ابن عبد السلام تعلق النبوة بالحق وتعلق الرسالة بالخلق (قوله فهو) أى التعلق بالخلق  
(قوله ان عدد الرسل ثلثمائة الخ) (فائدة) استنبط بعض العلماء من محمد ثلثمائة وأربعة عشر رسولا فقال  
فيه ثلاث ميمات وإذا بسطت كلامها قلت فيه ميمى وعدتها بحسب الجمل الكبير تسعون فيحصل منها  
مائتان وسبعون وإذا بسطت الحامو الدال قلت دال بخمسة وثلاثين وحاء بتسعة فاجملة ما ذكره والاسم واحد  
فتم عدد الرسل كما قيل انهم ثلثمائة وخمسة عشر وأولوا العزم منهم خمسة كما قيل فيهم:

محمد ابراهيم موسى كليمه ه فعيسى فتوح هم اولوا العزم فاعلم  
معنى وترتيبهم فى الافضلية على ما فى هذا البيت ع ش وبجبرى (قوله خمسة عشر) او اربعة عشر  
او ثلاثة عشر اقوال شيخنا (قوله واما الحديث الخ) أى الواحد (قوله ضعيف) أى راو ضعيف (قوله وفى  
اخر) أى سند اخر (قوله لكنه انجبر) أى الحديث المشتمل الخ (قوله بتعددده) أى السند (قوله)  
وهو) أى الحسن لغيره (قوله أن ما فيه) أى فى مسند احد (قوله تبين غلط من زعم اتحادهما وهما  
الخ) أقول هذا القول يحكى فى أكثر الكتب على انه مرجوح لا غلط ومنها النهاية وفى ع ش بعد ذكر  
كلام الشارح مانصه فليراجع فان مجرد ما علل به ومته وورد الخبز بعد الانبياء الرسل لا يقتضى التخليط  
اه (قوله واسترواح الخ) عطف على قوله غلط الخ واسترواح اخذ الشىء بلا تعب تأمل (قوله فى نسبة  
الخ) متعلق بالاسترواح (قوله مع تحقيقه) أى كونه من اهل التحقيق (قوله للمحققين الخ) فى شرح



وقد صرح قبل بان الخبر ان صح بعددهما المذكور وجب ظنا اعتقاده على ان الذي في (٢٧) كلام محقق ائمة الاصلين وغيرهما خلاف

ذلك الاتحاد وای محققين  
خلاف هؤلاء ثم رابت تلميذه  
الكامل بن ابي شريف اشار  
الرد عليه ببعض ما ذكرته  
ووقع في بعض كتب  
التواريخ والتفسير ما ينافي  
ما ذكرناه من الشروط  
وهو تقول لا اصل له فوجب  
اعتقاد خلافه (المصطفي)  
اي المستخلص من الصفوة  
(المختار) من العالمين لدعائهم  
الى ربهم فهو افضلهم  
بنص كنتم خیر امة اخرجت  
للناس اذ كمال الامة تابع  
لكمال نبيا فبهذا مقتده  
اذ لا يكون ممثلا له الا ان  
حوى جميع كالاتهم اناسيد  
ولدادم ولا تخردم ومن  
دونه تحت لوائى ونهيه عن  
التفضيل بين الانبياء وعن  
تفضيله عليهم محله لقوله  
تعالى فضلنا بعضهم على بعض  
فيا يؤدى لخصومة او  
تنقيص بعضهم او هو تواضع  
او قبل عليه بأنه الافضل  
(صلى الله وسلم عليه) من  
الصلاة وهى من الله الرحمة  
المقرونة بالتعظيم وخص  
الانبياء بلفظها فلا تستعمل  
في غيرهم الا تبعا تميزا  
لمراتهم الرفيعة والحق بهم  
الملائكة لمشاركتهم لهم في  
العصمة وإن كان الانبياء  
افضل من جميعهم ومن  
عدهم من الصلحاء افضل  
من غير خواصهم والسلام

الهمزة للشارح رحمه الله تعالى عند قول المتن كيف ترقى الخ ما يفهم منه موافقته لما نقل عن المحققين ثم قال  
على ان المحقق ابن الهمام نقل ان المحققين على ترادفهما وان كنت رددته في شرح المنهاج بصرى (قوله وقد  
صرح الخ) اي ابن الهمام جملة حالية مؤيدة للاسترواح (قوله الاصلين) اي اصول الفقه واصول الدين  
(قوله وای محققين الخ) استفهام انكارى (قوله تلميذه) اي ابن الهمام (قوله من الشروط) اي في الرسول  
قول المتن (المصطفي) اسم مفعول من الصفوة وهى الخلو ص روى مسلم عن واثلة بن الاسقع ان النبي ﷺ  
قال ان الله اصطفى كنانة من ولد اسماعيل واصطفى قريشاً من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني  
من بني هاشم المختار اسم مفعول اصله مختر اختاره الله تعالى على سائر خلقه ليدعوهم الى دين الاسلام  
وحذف المصنف رحمه الله تعالى المفضل عليه ليداناه به فانه افضل المخلوقات من انس وجن وملاك وهو كذلك  
لان حذف العمول يؤذن بالعموم معنى (قوله وحذف الخ) في النهاية مثله (قوله فهو الفضلهم) وقد حكى  
الرازي الاجماع على انه مفضل على جميع العالمين نهاية (قوله اذ كمال الامة الخ) بيان لوجه دلالة الآية على  
مدعاه وكذا قوله اذ لا يكون الخ بيان لوجه الدلالة (قوله ممثلا له) اي لهذا الامر (قوله ونهيه الخ) جواب  
سؤال ظاهر البيان (قوله محله) مبتدآن (قوله فيما يؤدى الخ) خبره والجملة خبر ونهيه الخ (قوله  
لقوله تعالى الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله فيما يؤدى الخ) او في نفس النبوة التي لا تتفاوت إلا في  
ذوات الانبياء المتفاوتين بالخصائص نهاية (قوله وتنقيص بعضهم) اي فان ذلك كفر نهاية قول المتن  
(ﷺ) قرن الثناء على الله بالثناء على نبيه لقوله تعالى ورفعنا لك ذكرك اي لا ذكر الا وتذكر معنى  
كافي صحيح ابن حبان ولقول الشافعي رضى الله عنه أحب أن يقدم المرء بين يدي خطبته اي بكسر الخاء وكل  
امر طلبة غير ما حمد الله والثناء عليه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم معنى (قوله لا تبعا الخ) وفي  
الشبر خيتي على الاربعين مانصه تنمة في منع الصلاة على غير الانبياء والملائكة استقلالا وكرامتها وكونها  
خلاف الاولى خلاف والاصح الكراهة واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي ابي وفي فهو من  
خصائصه بجبري (قوله وان كان الانبياء الخ) عبارة النهاية قالوا اي اهل السنة ان النوع الانساني افضل  
من نوع الملائكة وان خواص بني ادم وهم الانبياء افضل من خواص الملائكة وهم الرسل منهم وان عوام  
بني ادم وهم الانبياء الاولياد افضل من عوام الملائكة كالمسيحين اه (قوله وجمع) الى قوله اي لفظا في  
النهاية والمغنى (قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة سم (قوله لا خطا) بقي  
مالوا اتى باحدهما لفظا والاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه وفي حق  
بقية الانبياء ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء ايضا فيه  
نظر فليراجع وكتب البيهقي على قول الافتناع اتى بها لفظا واسقطها خطا وبخرج بذلك عن الكراهة  
مانصه هذا وجهه والراجح خلافه فلا يخرج عن الكراهة الا اذا اتى بها لفظا وخطا لمن اراد الجمع بين اللفظ  
والخط فصور الافراد المكروه خمسة ان يتلفظ باحداهما فقط او يكتب باحداهما فقط او يتلفظ باحداهما  
ويكتب الاخرى او يتلفظ بهما معا ويكتب احداهما فقط او يكتبهما معا ويتلفظ باحداهما فقط وصور  
القرن الخالي عن الكراهة ثلاث ان يتلفظ بهما معا من غير كتابة او يكتبهما معا من غير لفظ او يتلفظ بهما  
معا ويكتبهما معا كذلك اه (قوله اي بناء على التعميم) راجع للمعطوف فقط وفي سم مانصه اشار  
بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم اه (قوله وكان ينبغي وعلى اله) قد يجاب بانه ترك الصلاة على

(قوله والسلام) اشار بالتضييب الى انه معطوف على الصلاة (قوله لفظا لا خطا) بقي مالوا اتى باحدهما  
لفظا والاخر خطا وبهما معا خطا هل تنفي الكراهة ولا وهل الافراد مكروه في حق بقية الانبياء  
ايضا ولا لان طلب الجمع بينهما انما ورد في حقه صلى الله عليه وسلم دون بقية الانبياء وفيه نظر فليراجع  
(قوله اي بناء على التعميم) اشار بالتضييب الى التعميم في قوله خلافا لمن عمم (قوله وكان ينبغي وعلى اله)

وهو التسليم من الافات المنافية لغايات الكمالات وجمع بينهما لنقله عن العلماء كراهة افراد أحدهما عن أى لفظا لا خطا خلافا  
لمن عمم قبل والافراد انما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب أى بناء على التعميم وكان ينبغي وعلى آله لانها مستحبة عليهم بالنص وصحبه

لأنهم ملحقون بهم بقياس أولى لأنهم أفضل من الالاصحية لهم والنظر لما فيهم من البضعة الكريمة إنما يقتضي الشرف من حيث الذات وكلامنا في وصف يقتضي أكثرية العلوم ( ٢٨ ) والمعارف (وزاده فضلا وشرفا) الظاهر ترادفهما فالجمع اللاتناب ويحتمل الفرق بأن

الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج في ذلك ولا كراهة سم (قوله لأنهم اى أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله من البضعة) وهى القطعة من اللحم يعنى انهم قطعة منه كرى (قوله الظاهر) إلى المتان فى النهاية (قوله وهو اميل إلى الترادف) فيه نظر سم على حج ولعله ان انتفاء النقص لا يحصل بجدا ولا رفعة مثلا كضعف المبااحات والمجد فوق ذلك كالسحاوة وعلو الهمة فى العبادات وغير ذلك عى (قوله بالبناء على الضم الخ) محله إذا كان المضاف اليه معرفة اما إذا كان نكرة فتعرب نوى معناه او لا كافى التصريح وجهه ان المضاف اليه المعرفة جزئى فيكون حينئذ شبيها بالحرف فى الاحتياج إلى الجزئى بخلاف النكرة فضعفت المشابهة فبقى على الاصل فى الاسماء من الاعراب عى (قوله لحذف المضاف اليه الخ) ظاهره أن سبب بنائها المشابهة بالحرف فى الافتقار ورد بان الافتقار الموجب للبناء إذا كان المضاف اليه جملة وهو هنا مفرد فعلة بنائها شبيها بالحرف الجواب كنعم فى الاستغناء بها عما بعد ما قاله لا للموقوت لا للتعليل (قوله فان لم ينوشى نونت) اى بالنصب والرفع عبارة النهاية وروى تنوينها مرفوعة ومنصوبة لعدم الاضافة لفظا وتقدير اها (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها فى الجملة لافى خصوص هذا التركيب سم اقول وكذا قوله فان لم ينوشى نونت فان المقصود بهذا التركيب هنا وهو كافى الاطول تذكر ابتداء تاليه بهذه الامور المتبرك بها ليكون آن الشروع فيما بعدها غير ذاهل عنها فيزيد فى التبرك لا يحصل إلا بملاحظة المضاف اليه (قوله للانتقال من اسلوب إلى اخر) اى بقصد نوع من الربط فان اما بعد لما كان معناه مهما يكن من شىء فكذلك اى افاد ان ذلك الكذا مربوط بكل شىء وواقع على وجه اللزوم بالدعوى بعد الحمد والشاء فاقدر ربطه بما قبله بانه واقع بعده ولا بد ان يعقوب قال المغنى ولا يجوز الاتيان به فى أول الكلام اى اى صناعة ولا يجوز شرعا او المراد لا يستحسن بحجى (قوله فى سنة) اى فى الخطب والمكاتبات معنى (قوله واول من قالها داود الخ) وهو اى شبيهة بانه اى اقرب للصحة من جهة النقل عى عبارة البجورى وهو الاشهر وهى فصل الخطاب الذى أوتيه لانها تفصل بين المقدمات والمقاصد والخطب والمواعظ اها (قوله ويرد بانه لم يثبت الخ) لقائل ان يقول ان مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصوص صامع انه قد توافق اللغات سم (قوله غالبا) عبارة النهاية والمطول واصلاهما مهما يكن من شىء بعد الحمد والصلاة فوقت كلمة إمام وضع اسم هو المبتدأ أو فعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط لزومها الفاء اللازمة للشرط غالبا اها وفى حواشيهما ما حاصله وإلما لزم الفاء بعد ما لم تلزم بعد غيرهما من الشروط لان اما لما كانت دلالتها على معنى الشرط بالنيابة ضعفت فاحتاجت إلى دليل لذلك فوجب لزوم الفاء كليا بخلاف غيرهما من الشروط فان دلالتها على الشرطية بالاصالة اها ويمكن ان يعتذر عن الشارح بأن تقييده بالغالب للاحتراز عن حذفها فى نحو قائل الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وإن كان قليلا (قوله ومن ثم أفاد الخ) راجع إلى قوله مع مزبدا كيد (قوله ومن ثم كان الخ) راجع إلى ما قبله (قوله الاصل) اى ما حق التركيب ان يكون عليه وإنما لم يستعمل هذا الاصل اختصارا فافترى على المطول (قوله

قد يجاب بأنه ترك الصلاة على الآل والصحب اشارة إلى أنه لا حرج فى ذلك ولا كراهة (قوله وهو اميل إلى الترادف) فيه نظر (قوله بالبناء على الضم) وترفع اى بتنوين على عدم نية ثبوت شىء فالرفع على اصل المبتدأ بكبرى قال الشيخ خالد فى شرح التوضيح وقال الحوفى وإنما يبين اى قيل وبعد على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة اما إذا كان نكرة فانهما يعربان سواء نويت معناه او لا اها ومثله فى كذا استاذ البكرى وشرح العباب للشارح (قوله فان لم ينوشى نونت) لم يبين ان التنوين مع النصب كما هو المشهور حينئذ أو مع الضم (قوله او جرت بمن) لعل هذا باعتبارها فى الجملة لافى خصوص هذا التركيب (قوله لم يثبت عنه

الاول لطلب زيادة العلوم والمعارف الباطنة والثانى لطلب زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة ثم رايت من فرق بأن الاول ضد النقص والثانى علو المجد وهو اميل إلى الترادف (لديه) اى عنده وسؤال الزيادة لا يشعر بسبق نقص لان الكامل يقبل زيادة الترقى فى غايات السكال فاندفع زعم جمع امتناع الدعاء له صلى الله عليه وسلم عقب نحو ختم القرآن باللهم اجعل ثواب ذلك زيادة فى شرفه صلى الله عليه وسلم على أن جميع أعمال أمته يتضاعف له نظيرها لانه السبب فيها أضعافا مضاعفة لا تحصى فهى زيادة فى شرفه وإن لم يسئل له ذلك فسؤاله أقصر من المعلوم (اما بعد) بالبناء على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه فان لم ينوشى نونت وإن نوى لفظه نصبت على الظرفية أو جرت بمن وهى للانتقال من اسلوب إلى آخر وكان صلى الله عليه وسلم ياتى بها فى خطبه فهى سنة قيل وأول من قالها داود صلى الله عليه وسلم ورجح ويرد بانه لم يثبت عنه تكلم بغير لغته وفصل الخطاب الذى أوتيه هو فصل الخصومة او غيرها

بكلام مستوعب لجميع المعطرات من غير اخلال منها بشىء وفى خبر ضعيف أن يعقوب قالها وتلزم الفاء فى حيزها بالغالب تضمن (هنا) أما معنى الشرط مع مزيد تأكيده ومن ثم أفاد أما يزيد فذهب ما لم يفده زيد ذاهب من أنه لا محالة ذاهب وأنه منه عزيمة ومن ثم كان الاصل

هنا) احتراز به عن نحو ما قرى شافانا أفضلها فان التقدير مهما ذكرت قرى شافا الخ عبد الحكيم (قوله كما اشار اليه سيديويه الخ) وقال بعض الافاضل مراد سيديويه بيان المعنى البحت وتصوير ان اما تفيد لزوم ما بعد فاتها لما قبلها لانه كان في الاصل كذلك بل الاصل ان يكن في الدنيا شي مخفف الشرط وزيدت ما وادغمت النون في الميم وفتحت الهمزة والتفصيل في الرضى (قوله في تفسيره) أى تركيب أما بعد وقوله مهما بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ماخلا فالزاعيمها قاموس (قوله بعد ما ذكر) التحقيق ان بعد من متعلقات الجزاء لا من متعلقات الشرط فالتقدير عليه مهما يكن من شىء فبعد ما ذكر رشيدى وحفيد السعد وشيخنا (قوله بفتح أوله) أى مصدر او ضمه أى اسما وفي المختار الشغل بضم الشين وسكون الغين وضمها وفتح الشين وسكون الغين وفتحها انصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغلة من باب قطع ولا تقل اشغله لانه لغردية اه وفي القاموس واشغله لغة جيدة او قليلة اورديته اه ع (قوله المعهود) إلى قوله واختصاصه في المعنى وقال في النهاية واللام في العلم للجنس وللعهد المذكورى وهو الفقه المتقدم في قوله للنفقة او العلم الشرعى الصادق بالتفسير والحديث والفقه المتقدم في قوله في الدين أو لاستغراق افراد العلم المشروع أى الذي يسوغ تعلمه شرعا قال بعضهم وعدته تزيد على المائة اه قال ع ش قوله تزيد على المائة هذا لا يبين ما هو المشهور تباينا كليا بل الفقه مثلا يجمع انواعا كل منها مسمى باسم عند من اعتبرها بذلك العدا (قوله وآلاتها) عطف على قوله التفنيد (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في خروج الآلات عن الوصية سم أى كما صرح به الشارح هناك (قوله بنحو الوصية) أى كالموقف (قوله ففرض عينه) ما وجه التفريع إلا ان يجعل الفاء للتفسير (قوله افضل الخ) قضيته انه افضل من نحو الصلاة المفروضة سم (قوله وافضله) أى فرض عين العلم معرفة الله تعالى مقتضاه أن المراد بالعلم هنا ما يشمل علم التوحيد وقد ينافيه قوله الساق وهو التفسير الخ ولوزاد هناك قوله او جنس العلم او كل علم يسوغ تعلمه نظير ما مر عن النهاية لكان اظهر واسلم (قوله وكل منهما) أى من الوجوب بالشرع والوجوب بالعقل (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بانه لو لم يجب إلا بالشرع لزوم الخاتم الانبياء اذ يقول المكلف لا انظر ما لم يجب أى النظر ولا يجب ما لم يثبت الشرع ولا يثبت الشرع ما لم أنظر واجيب عنه بوجهين احدهما انه مشترك الالزام اذ لو وجب النظر بالعقل فبالنظر اتفاقا فيقول لا انظر ما لم يجب ولا يجب ما لم أنظر إلى ان قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو ان قولك لا يجب النظر على ما لم يثبت الشرع عندى قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عليه بحسب نفس الامر موقوف على العلم بالوجوب المستفاد من العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف الوجوب في نفس الامر على العلم اذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزوم الدور ولزم ايضا ان لا يجب شىء على الكافر بل نقول الوجوب في نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف ثبوته او لم يعلم نظر فيه او لم ينظر وكذلك الوجوب أى ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لان الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل ان شرط التكليف هو التمكن من العلم به لا العلم به وبهذا الحل ايضا يندفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على ما لم أنظر باطل لان الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه اه وبه يتضح الدور والجواب عنه سم (قوله لا يحيد عنه) أى لا يخلص عنه وياتى بيان الدور والجواب عنه في فصل إنما يجب الصلاة على كل مسلم كردى ومرآة نافع سم يانها (قوله وفرض الكفاية منه) الاولى وفرض كفايته (قوله وكون معرفة الله الخ) جواب سؤال نشامن

الخ) لقائل أن يقول مجرد هذا لا يرد نقل الثقات تكلمه بهذا الامر الخاص من غير لغته خصوص صامع أنه قد تنوفاق اللغات (قوله واختصاصه الخ) هذا صريح في اختصاص الآلات عن الوصية (قوله ففرض عينه) ما وجه التفريع إلا ان يجعل الفاء للتفسير وقوله افضل الفروض قضيته انه افضل من نحو الصلاة المفروضة (قوله يلزمه دور الخ) قال في المواقف احتج المعتزلة بانه لو لم يجب إلا بالشرع لزوم الخاتم الانبياء

هنا كما أشار اليه سيديويه في تفسيره مهما يكن من شىء بعد ما ذكر (فان الاشتغال) افتعال من الشغل بفتح أوله وضمه (بالعلم) المعهود شرعا وهو التفسير والحديث والفقه وآلاتها واختصاصه بالثلاثة الاول عرف خاص بنحو الوصية (من افضل الطاعات) ففرض عينه افضل الفروض العينية لفرعها عليه وأفضله معرفة الله تعالى لان العلم يشرف بشرف معلومه وهى واجبة اجماعا وكذا النظر المؤدى اليها ووجوبهما بالشرع عند أكثر الاشاعرة اذ لاحكم قبل الشرع وعند بعض منار المعتزلة بالعقل وبسط ذلك يطول قيل وكل منهما يلزمه دور لا يحيد عنه اه وليس كذلك وفرض الكفاية منه افضل فروض الكفايات ونفله أفضل من بقية النوافل وكون معرفة الله تعالى أفضل مطلقا ثم بقية العلوم على ما تقرر من التفضيل لا ينافى

عد ذلك من الأفضل إذ  
بعض الأفضل قد يكون  
أفضل ببقية أفرادها ولا  
فرع خروج المعرفة أو  
إيرادها غير صحيح وحيث  
قاول معطوف على أفضل  
كما يأتي ويصح عطفه على  
من أفضل لما تقرر أن كونه  
أفضل لا ينافي أنه من الأفضل  
ويؤيده ما صح عن أنس  
كان صلى الله عليه وسلم من  
أحسن الناس خلقا فأتى  
هنا بمن مع أنه صلى الله عليه  
وسلم أحسن الناس خلقا  
لإجماعا فتج أن كونه الشيء  
من الأفضل لا ينافي كونه  
أفضل بنص كلام أنس  
هذا الذي هو أقوى حجة في  
مثل ذلك وقالت عائشة  
رضي الله عنها كما صح عنها  
أيضا فإذا انتهك من محارم  
الله تعالى شيء كان من  
أشدهم في ذلك غضبا فأتت  
بن مع أنه أشدهم وزعم  
بعض من لا تحقيق عنده  
أن من هنا زائدة بخلافها  
في كلام أنس \* فان قلت  
إذا تقرر أن الاشتغال بالعلم  
أفضل الطاعات فما فائدة  
من الموهمة خلاف ذلك  
كما هو المتبادر منها \* قلت  
فائدتها الإشارة إلى التفصيل  
الذي ذكرته وهو أن كلا  
من العلوم الثلاثة أفضل  
بقية أفراد نوعه

ادخال معرفة الله تعالى في العلم بقوله وأفضله معرفة الله تعالى (قوله عدد ذلك) أي العلم كمدى أي الشامل على  
معرفة الله (قوله إذ بعض الأفضل قد يكون الخ) يعني أن الأفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون  
الشيء بعض الأفضل أن لا يكون أفضل كالتى صلى الله عليه وسلم فإنه بعض الأفضل الذين هم الأنبياء مع أنه  
أفضلهم عميرة (قوله أفضل ببقية الخ) المراد بالأفراد هنا ما يشمل الإضافية (قوله فرع خروج المعرفة) أي  
عدم اندراجها في العلم كما هو ظاهر المحلى وصرح المغنى (قوله أو إيرادها) أي إيراد المعرفة بزعيم المناقاة بين  
كونها أفضل مطلقا وكونها من الأفضل ويجوز إرجاع الضمير إلى المناقاة (قوله وحيث) أي حين إذ دخل  
المعرفة في العلم هنا (قوله كما يأتي) أي من تقدير من (قوله ويصح الخ) أي خلافا للمحلى والنهاية والمغنى  
عبارته قال الشارح ولا يصح عطف أولى على من أفضل للتناهي بينهما على هذا التقدير أي لو قدر عطف أولى  
على من أفضل كان كونه أولى ما انفقت الخ منافيا لكونه من أفضل الطاعات لأن كونه أولى يستلزم كونه  
أفضل وكونه من أفضل يستلزم كونه من أولى لا كونه أولى فلاشارة بهذا التقدير إلى تقدير عطف أولى على  
من الأفضل اه (قوله عطفه على من أفضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على الإطلاق  
وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غير هاتين شيئا آخر وهو أنه يجوز أن المصنف أراد بالعلم ما عدا  
معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من أفضل ويحمل على هذا  
كلام المحلى سم أي فالنزاع لفظي وكلام المحلى ومن تبعه مبنى على عدم شمول العلم في الماتن للمعرفة وكلام  
الشارح على الشمول (قوله أن كونه) أي الشيء وقال السكردى أي العلم (قوله ويؤيده) أي ما تقرر من عدم  
المناقاة (قوله أن الخ) أي انس والفاء للتعليل (قوله فتج) أي ثبت (قوله هذا) نعت لكلام أنس وقوله  
الذي الخ نعت لهذا (قوله وقالت عائشة كما صح الخ) هلا قال وما صح عن عائشة أيضا الخ (قوله أيضا) أي  
كحديث أنس (قوله أن من هنا الخ) أي في حديث عائشة (قوله الموهمة خلاف ذلك) أي مساواته لبقية  
أفراد الأفضل (قوله كما هو) أي الخلاف (قوله فائدتها الإشارة الخ) في إفادتها الإشارة إلى ما ذكره نظر ظاهر  
لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الأفضل بل بعض الطاعات غير المعرفة أفضل من  
الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه فإنه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انقضى بل أو غير في من  
الهلاك تعين تقديم الانقضاء كان أفضل من فعل الصلاة في وقتها سم وقوله فإنه لو تعارض مع صلاة الفرض

إذ يقول المكلف لا أنظر مالم يجب أي النظر ولا يجب مالم تثبت الشرع ولا تثبت الشرع مالم أنظر وأجيب  
عنه بوجهين أحدهما أنه مشترك الإلزام إذ لو وجب النظر بالعقل فيما النظر اتفاقا فيقول لا أنظر مالم يجب  
ولا يجب مالم أنظر إلى أن قال في المواقف وشرحه الثاني الحل وهو أن قولك لا يجب النظر على مالم تثبت الشرع  
عندى قلنا هذا إنما يصح لو كان الوجوب عينه بحسب نفس الامر موقوفا على العلم بالوجوب المستفاد من  
العلم بثبوت الشرع لكنه لا يتوقف في نفس الامر على العلم به إذ العلم بالوجوب موقوف على الوجوب ولو  
توقف الوجوب على العلم بالوجوب لزم الدور ولزم أيضا أن لا يجب شيء على الكافر بل نقول الوجوب في  
نفس الامر يتوقف على ثبوت الشرع في نفس الامر والشرع ثابت في نفس الامر علم المكلف بثبوت أهو لم  
يعلم نظريه أهو لم ينظر وكذلك الوجوب ثابت في نفس الامر مطلقا وليس يلزم من هذا تكليف الغافل لأن  
الغافل من لم يتصور التكليف لا من لم يصدق به وهذا معنى ما قيل أن شرط التكليف هو التمكن من العلم به  
لا العلم به وهذا الحل أيضا يندفع الاشكال عن المعتزلة فيقال قولك لا يجب النظر على مالم أنظر باطل لأن  
الوجوب ثابت بالعقل في نفس الامر لا يتوقف على علم المكلف بالوجوب والنظر فيه أهو به يتضح الدور  
والجواب عنه (قوله ويصح عطفه على من أفضل) أي فلا اشتغال بالعلم الشامل لمعرفة الله تعالى أفضل على  
الإطلاق وهو بعض فروض العين التي هي أفضل من غير هاتين (قوله الإشارة الخ) في إفادتها الإشارة إلى ما ذكر  
نظر ظاهر لأن كونه بعض الأفضل صادق مع مساواته لبقية أفراد الأفضل \* بقى شيئا آخر وهو أنه يجوز أن  
المصنف أراد بالعلم ما عدا معرفة الله تعالى بل هذا هو الظاهر وحيث قد لا بد منها ويمتنع عطف أولى على من

آخر أعلى منه الا ترى ان  
فرض الكفاية منه وان  
كان أفضل ببقية فروض  
الكفايات والنوافل وعليه  
حمل قول الشافعي رضى الله  
تعالى عنه الاشتغال بالعلم  
اى الذى هو فرض كفاية  
افضل من صلاة النافلة هو  
مفضول بالنسبة للفروض  
العينية غير العلم ونفله  
افضل النوافل كما هو ظاهر  
كلام الشافعي إذ حمله  
المذكور بعيد لان فرض  
الكفاية من العلم وغيره  
افضل من نفل الصلاة فلا  
خصوصية للعلم حينئذ ولا  
بدع أن يخص قولهم أفضل  
عبادة البدن الصلاة بغير  
ذلك ومفضول بالنسبة  
لفروض الكفاية والعين  
من غير العلم فلم يصح حذف  
من لهذا الاعتبار لثلايوهم  
انه افضل من غيره وان  
اختلف الجنس فتأمله ثم  
فضله الوارد فيه من الآيات  
والاخبار ما يحمل من له  
ادنى نظر الى كمال استقراغ  
الوسع في تحصيله مع  
الاخلاص فيه انما هو لمن  
عمل بما علم حتى يتحقق  
فيه وراثته الانبياء وحيازة  
فضيلة الصالحين القائمين  
بما تحتم عليهم من حقوق  
الله تعالى وحقوق خلقه  
ويظهر حصول ادنى مراتب  
ذلك بالاتصاف بوصف

الحل لعله لتعميل لما قبله على طريق المقايسة فلا يرد ان حق التقريب ان يقول مع الاشتغال بفرض عين العلم  
كعلم كيفية الصلاة المفروضة عيننا واجاب بعضهم عن اعتراض سم بان مراد التحفة ان كلاما من العلوم  
الثلاثة اتمى فرض عين العلم وفرض كفايته ونفله افضل ببقية افراد نوعه من حيث انه طاعة لدخوله تحتها اه  
اى وليس غير الانفاذ في صورة المعارضة المذكورة من الاشتغال بغير المعرفة طاعة (قوله) ومفضول  
بالنسبة (الخ) وظاهرها لا يتأق في فرض عين العلم ولذا تركه في التفصيل الآتى أنفا (قوله) ان فرض الكفاية  
منه (اى من العلم) (قوله) وعليه (اى فرض الكفاية) (قوله) هو مفضول (الخ) خبر ان فرض (الخ) (قوله) ونفله  
افضل (الخ) عطف على اسم ان وخبره (قوله) وحمله المذكور (اى على فرض الكفاية) (قوله) ولا بدع (الخ)  
جواب سؤال نشأ عن قوله ونفله افضل النوافل (الخ) (قوله) بغير ذلك (اى بغير العلم) وقد يستغنى عن  
التخصيص بادعاء عدم اندراج العلم في عبادة البدن إذا المتبادر منها اعمال الجوارح دون القلب (قوله)  
ومفضول (الخ) عطف على افضل النوافل (قوله) فلم يصح حذف من (الخ) اقول إذا لم يصح حذف من هذا  
الاعتبار لم يصح عطف اولى على من افضل بهذا الاعتبار فهذا يتأق في قوله السابق ويصح عطفه (الخ) الا ان يكون  
ذلك باعتبار آخر وهو أن لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه ويحمل الكلام على نوعه فيصح ان نوع  
الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح حينئذ عطف اولى على من افضل  
وحذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفى في حمل العاقل على الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل  
على الاطلاق ولا يتأق في افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما  
ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك افضل من بعض افراده سم بحذف (قوله)  
الجنس) (الا نسب لسابقة النوع) (قوله) من الآيات والاخبار) اورد النهاية جملة منهم ما والمغنى جملا كثيرة  
منها ومن الآثار وقوله ما يحمل فاعل الوارد (قوله) الى كمال) متعلق بنظر (قوله) على استقراغ (الخ) متعلق  
بمحمل (قوله) مع الاخلاص فيه (الخ) الاولى انما هو فيمن أخلص فيه وعمل بعبادته حتى (الخ) عبارة المغنى ثم اعلم  
ان ما ذكرناه في فضل العلم انما هو فيمن طلبه مريدا به وجه الله تعالى فمن اراده لغرض دنيوى كمال اورياسة  
او منصب او جاه او شهرة او استالة الناس اليه او نحو ذلك فهو مذموم ثم ذكر آية واخبارا واثارا وارادة في  
ذمه والتشديد عليه (قوله) القائمين (الخ) صفة كاشفة للصالحين (قوله) ذلك (اى العمل والصلاح) (قوله) المتن  
ما انفقت (الخ) وهو العبادات نهاية وقضية قول الشارح الآتى تعلم (الخ) ان ما رافعة على مطلق علم ولعل

أفضل ويحمل على هذا كلام المحلى وقوله على هذا التقدير اى مع مراعاة مطابقة ما أفاده من انه بعض الافضل  
لا الافضل للواقع فليتأمل بل بعض الطاعات غير المعرفة افضل من الاشتغال بالعلم حتى من فرض العين منه  
فانه لو تعارض مع صلاة الفرض في وقتها انفاذني او غيرني من الهلاك تعين تقديم الانفاذ وكان افضل من  
فعل الصلاة الفرض في وقتها (قوله) فلم يصح حذف من) اقول إذا لم يصح حذف من بهذا الاعتبار لم يصح  
عطف اولى على من افضل بهذا الاعتبار ولا يصح حذف من والمقرر خلافه وحينئذ فهذا يتأق في قوله السابق  
ويصح عطفه على من افضل الا ان يكون ذلك ببعض الاعتبارات نعم لئان لا ينظر الى افراد العلم ولا الى اصنافه  
ويحمل الكلام على نوعه فيصح لئان نوع الاشتغال بالعلم افضل على الاطلاق من نوع الاشتغال بغيره ويصح  
حينئذ عطف اولى على من افضل ويصح ايضا حذف من وانما اتى بها اشارة الى انه يكفى في حمل العاقل على  
الاشتغال به كونه بعض الافضل وان لم يكن افضل ولا يتأق في افضليته على هذا التقدير كون بعض افراده  
مفضولا كما علم من تفصيله الذى ذكره كما ان نوع الانسان افضل من نوع الملك وان كان بعض افراد الملك  
افضل من بعض افراده كما ان نوع الرجل افضل من نوع المرأة وان كان بعض افراد المرأة افضل من بعض  
افراد الرجل فليتأمل (فان قلت) يمكن حمل كلام الشارح على ذلك فيكون هذا مختز قوله بهذا الاعتبار  
(قلت) لا مانع وقد يقال هذا الاعتبار ان كان مراد المصنف لم يصح غيره والى لم يصح توجيه كلامه به فليتأمل

آثره لانه لا يقال إلا فيما  
صرف في خير وماعده  
ولو في مكروه يقال فيه  
ضيق وخسر وغرم وبناء  
للجهول للعلم بفاعله  
ولكون عينه غير منظور  
اليها بخصوصها وليعم  
(فيه) تعلما وتعلما (نفائس  
الاوراق) من إضافة  
الاعم الى الاخص أو  
الصفة الى الموصوف أو  
هي بيانية ومفرد نفائس  
نفيسة لانفيس كما أفاده  
قوله الآتي من النفائس  
المستجدات إذ فعائل  
إنما تكون جمعا لفعيلة  
فاضافتها للأوقات التي  
هي جمع مذكر لتأويلها  
بالساعات شبيه شغل  
الاوراق بالعلوم بصرف  
المال في الخير المسكنى عنه  
بالانفاق ووصفها بالنفاسة  
المقتضية لخطر القدر وعزة  
النظر إشارة الى أن فائتها  
بلاخر لا يمكن تعويضه  
ومن ثم قيل الوقت سيف  
ان لم تقطعه قطعك (وقد  
للتحقيق هنا) أكثر  
أصحابنا (الذين نظمنا  
وليام سلك اتباع الشافعي  
رضي الله عنه تشبيها  
بالمجتمعين في العشرة  
بجامع الموافقة وشدة  
الارتباط وهو جمع صعب  
الذي هو اسم جمع لصاحب

ما في النهاية أحسن منه (قوله آثره) أي على نحو صرفت سم (قوله لانه لا يقال الخ) قال في الدقائق يقال  
في الخير انفق وفي الباطل ضيعت وخسرت وغرمت مغنى ومقتضاه ان الافعال الثلاثة في الشرح ببناء  
الفاعل ويجوز كونها ببناء المفعول ايضا على وفق ما في المتن (قوله في خير) المراد به ما يشمل المباح بقريته  
ما بعده (قوله للعلم بفاعله) أي انه المسكلف او طالب العلم (قوله وليعم) أي مع الاختصار (قوله لتعلما الخ)  
تمييز محول عن المضاف (قوله من إضافة الاعم) الى قوله كما أفاده في النهاية والمغنى (قوله من إضافة الاعم الى  
الاخص) أي كمسجد الجامع (قوله او الصفة الى الموصوف) أي كجرد قطيفة أي قطيفة مجرودة إذا لوقت  
كلها نفيسة (قوله أو هي بيانية) أي والمراد بنفائس الاوقات أزمنة الصحة والفراغ مغنى عبارة النهاية ويجوز  
ان تكون إضافة بيانية لان الإضافة البيانية على تقدير من البيانية او التبعيضية والابتدائية والكل يمكن  
هنا لان الاوقات وإن كانت نفيسة كلها في الحقيقة لكن بعضها يعد في العرف نفيسا بالنسبة الى بعض آخر  
وقد جاء الشرع بتفضيل بعضها اه قال الرشيدى والراجح ان الإضافة البيانية هي التي تكون على معنى من  
المدينة للجنس لا مطلقا فلعل ما ذكره طريقة او ان مراده حكاية اقوال في المسئلة اه (قوله كما أفاده الخ)  
كان وجه الافادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة سم (قوله  
إذ فعائل الخ) عبارة النهاية إذ لا يصح أن يكون جمعا لنفيس وإنما هو جمع لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره  
تحتو ما بالتاء او مجردا عنها اه (قوله فاضافتها) أي نسبتها (قوله لتأويلها بالساعات) او كان المصنف قد  
وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع النفيسة على النفائس مغنى (قوله شبه شغل الاوقات الخ) هلا قال شبه  
الاوراق بالاموال واستند اليها الاتفاق على طريق الاستعارة بالكناية (قوله المسكنى عنه الخ) أي المعبر عنه  
بالانفاق مجاز مغنى ونهاية أي استعارة رشيدى (قوله ووصفها بالنفاسة الخ) أي اضاف اليها صفتها  
للسجع نهاية ومغنى (قوله بلاخير) أي عبادة نهاية (قوله ان لم تقطعه قطعك) أي ان لم تشغله بالعبادة  
فاتك (قوله للتحقيق هنا) أي لا للتكثير وقال الشيخ عميرة أنها لهما معا ويراد عليه ان التكثير مستفاد من  
قوله واكثر وجعلها للتكثير يصير المعنى وكثرا كثيرا أصحابنا وهو غير مراد ع ش قول المتن (اكثر  
أصحابنا) أي مجموعهم لا كل فرد فمنهم عميرة (قوله الذين نظمنا الخ) عبارة المغنى أي اتباع الشافعي رضى  
الله تعالى عنه فالصحة منها الاجتماع في اتباع الامام المجتهد فيما يراه من الاحكام فهو مجاز سببه الموافقة بينهم  
وشدة ارتباط بعضهم ببعض كالصاحب حقيقة اه (قوله اتباع الشافعي) من الافتعال (قوله تشبيها) أي  
لاتباع الشافعي ففتح الهمة (قوله بجامع الموافقة الخ) الإضافة للبيان (قوله وشدة الارتباط) ولهذا قال  
الشافعي العلم بين أهل العلم رحم متصلة نهاية (قوله لان أفعالا الخ) أي وليس الاصحاب جمع صاحب لان  
الخ (قوله لا يكون جمعا الخ) أقول ولا لفعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنة لا شذوذا كما في التوضيح

(قوله آثره) أي على نحو صرفت (قوله كما أفاده قوله الآتي من النفائس) فيه بحث إذ يحتمل أن كلام من  
نفيس ونفيسة بجمع على فعائل (قوله كما أفاده الخ) كان وجه الافادة ان الوصف بجمع المؤنث اعنى  
المستجدات يدل على ان موصوفه جمع نفيسة ويراد عليه انه يحتمل ان فعائل لكل من نفيس ونفيسة بل عبارة  
الالقية تقتضى ذلك إلا أنهم قيدوا فصيلا فيها بما يخرج ما نحن فيه وحينئذ فلا دلالة لما يأتي على أن نفائس  
هنا جمع نفيسة (قوله إنما يكون جمعا لفعيلة) فيه قصور ولذا قال في الالقية :  
وبفعائل اجمعن فعاله \* وشبهه ذا تاء او مزاله  
اه لكن قيدوا المزال ومنه فعيل بما يخرج ما نحن فيه (قوله فاضافتها للأوقات الخ) في ابن شهبة الصغير  
الإشارة الى جواب اخر حيث قال ونفائس جمع نفيسة فكان المصنف قد وصف الاوقات بالنفيسة ثم جمع  
النفيسة على النفائس اه وحاصله ان مفرد نفائس نفيسة بمعنى الاوقات لا بمعنى الوقت فليتام (قوله لان  
أفعالا لا يكون جمعا لفاعل) أقول ولا لفعل كما قال في التوضيح كما شذى أفعال في فعل المفتوح الفاء الصحيح  
العين الساكنة اه (فان قلت) ارادانه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا بخلاف فعل فاته

بشحق الوقوع تفاؤلا وفيه اقتداء بمن أثنى الله عليهم بقوله عز قاتلوا الذين جاؤا من بعدهم (٣٣) الآيات فان قلت لم يعبر بما في الآية قلت

إشارة الى حصول المقصود  
بكل دعاء اخروي على ان  
في إنبات لفظ الرحمة تأسيا  
بقوله صلى الله عليه وسلم  
رحم الله اخي موسى (من)  
الظاهر انها زائدة لصحة  
المعنى بدونها وقيل من  
بمعنى في كاذنا ودعى للصلاة  
من يوم الجمعة وفيه تعسف  
والفرق ظاهر وقيل  
للبجاءزة كما في زيد افضل  
من عمرو اي جاوزه في  
الفضل كما انهم هنا جاوزوا  
الاكثر في (التصنيف)  
وهو جعل الشيء أصنافا  
متميزة وأخص منه التاليف  
لاستدعائه زيادة هي إيقاع  
الالفه بين الانواع المتميزة  
وكتب الاصحاح من ذلك  
فالتصنيف هنا بمعنى التاليف  
وهو في العلوم الواجبة  
لا المندوبة كالعروض  
خلاف لمن عده من جملة  
فروض الكفاية من  
البدع الواجبة التي حدثت  
بعد عصر الصحابة  
واختلفوا في أول من  
اختره ف قيل عبد الملك  
ابن جريج شيخ شيخ الشافعي  
وقيل غيره وكتابة العلم  
مستحبة وقيل واجبة  
وهو وجيه في الازمنة  
المتأخرة وإلضاع العلم  
وإذا وجبت كتابة الوثائق  
لحفظ الحقوق فالعلم أولى  
(من) قيل بيانية وفيه ان  
لم يجعل المصدر بمعنى اسم  
المفعول نظر لان التصنيف  
غير المبسوط والمختصر فالوجه

فان أراد أنه لا يكون جمعا لفاعل مطلقا أي لا قياسا ولا شذوذا ويرد عليه أنه يكون جمع فاعل شذوذا نحو جاهل  
وإجهال فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا فيها وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص  
الاول تحكم فليتأمل سم (قوله بتحقيق الوقوع) من إضافة المصدر المبني للمفعول الى نائب فاعله ولوقال  
بتحقق الوقوع من باب التفعّل كان اولي (قوله وفيه) اي في دعائه للاصحاب (قوله اقتداء بمن الخ) اي  
بجامع الدعاء للسابق سم (قوله إشارة الخ) ولان الرحمة اعم من المغفرة سم قول المتن (من التصنيف)  
يسبق للفهم أنها صلة أكثر سم (قوله الظاهر) الى قوله وأخص في النهاية (قوله انها زائدة) اي في الاثبات  
سم على حجب أي على مذهب الأخفش المجيز لزيادتها في الاثبات لكن الأخفش يوافق الجمهور في  
انه لا بد من ان يكون مجرورها نكرة وما هنا ليس كذلك رشيدى وقد يتكلف فيجيب بان قوله أكثر  
اصحابنا في قوة ما قصرنا في الاكثر فهو نفي في المعنى وبان الى التصنيف للجنس فهو نكرة في المعنى (قوله  
لصحة المعنى الخ) قضيته ان كل ما يصح المعنى بدونه يصح ان يكون زائدا ويرد عليه نحو قوله تعالى الله الا امر من  
قبل ومن بعد وقوله تعالى تجري من تحتها الانهار وقد يقال ما المانع من جعل من هنا للثبوتية وهو الظاهر  
واحتيج اليه لضعف العامل بفعله بالجملة الدعائية رشيدى (قوله وفيه تعسف) وهو الخروج عن الطريق  
الظاهر ع ش (قوله والفرق ظاهر) أي لان يوم الجمعة ظرف للدعاء والتصنيف ليس ظرفا للاكثر  
رشيدى وع ش وقد يقال ان التصنيف مكان معنوي للكثرة (قوله جاوزوا الاكثر الخ) فيه تأمل سم  
ولعل وجه امره بالتأمل ان حله للثنى حينئذ ليس على نظير حله للثبات المذكور لانه جعل عمرا الذي هو  
مدخول من فيه مفعولا فنظيره في المتن ان يقال تجاوزوا التصنيف في الاكثر ثم بعد ذلك ينظر في معناه  
فانه لا يظهر له معنى هنا رشيدى ويحتمل ان من وجوهه ان الاكثر لا حله يقف عنده فلا يتصور المجاوزة  
عنه (قوله وهو جعل الشيء أصنافا متميزة) اي بعضها عن بعض فؤلف الكتاب يفر الصنف الذي هو فيه  
عن غيره ويفرد كل صنف بما هو فيه عن الآخر فالفقيه يفر دمثلا العبادات عن المعاملات ونحوها وكذا  
الابواب معنى (قوله وهو) اي التصنيف مبتدأ وقوله من البدع الخ خبر (قوله في العلوم الواجبة) اي عينها و  
كفاية (قوله من عده) اي علم العروض (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ  
العلم عن الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب سم (قوله التي حدثت الخ) قضيته ان  
تفسير ابن عباس رضي الله تعالى عنهم لا يعد تصنيفا (قوله ف قيل عبد الملك الخ) وقيل الربيع بن صبيح وقيل  
سعد بن ابى عروة ومعنى (قوله وقيل واجبة) اي كفاية كرى (قوله لحفظ الحقوق) لعل الوجوب إنما  
هو فبا إذا كانت لنحو اليتيم فليراجع (قوله قيل) الى قوله والابجاز في النهاية (قوله وفيه ان لم يجعل الخ)  
ويجيب بحذف المضاف اي من تصنيف المبسوطات سم (قوله فالوجه انه بدل اشتغال) فيه نظر من وجوه  
تعلم من مراجعة كلام النحاة في بدل الاشتغال ونبه على بعضها هنا الشهاب ابن قاسم رشيدى عبارة سم وفي  
كونه للاشتغال نظر إذ بدل الاشتغال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤول  
التصنيف بالمصنف اه (قوله والاصل الخ) اي المراد من العبارة لانه كان صفة في الاصل ثم صار بدلا عن  
قول المتن (من المبسوطات الخ) اي في الفقه نهاية ومعنى (قوله هي ما أكثر الخ) الاولى هنا وفيما يأتي ذكر

يكون جمعا لشذوذا (قلت) وهو جمع لفاعل شذوذا فانهم صرحوا بأن افعالا ما حفظ في فاعل نحو جاهل  
واجهال فان ثبت له دليل على انه جمع صحب شذوذا وإلا يمكن ان يكون جمع صاحب شذوذا فتخصيص الاول  
تحكم فليتأمل (قوله وفيه اقتداء) اي بجامع الدعاء السابق (قوله فإشارة الى حول المقصود الخ) قد يقال  
أيضا الرحمة أعم من المغفرة (قوله من التصنيف) يسبق للفهم أنها صلة أكثر (قوله زائدة) اي في الاثبات  
(قوله جاوزوا الاكثر) فيه تأمل (قوله من البدع الواجبة) لعل محل الوجوب إذا توقف عليه حفظ العلم عن  
الضياع وفي الكثر للاستاذ البكري وتصنيف العلم مستحب (قوله وفيه ان لم يجعل الخ) يجيب بحذف المضاف  
اي من تصنيف المبسوطات الخ (قوله انه بدل اشتغال) اي ابدال كل على حذف مضاف اي من تصنيف الخ

(والمختصرات) هي ما قل لفظها وكثر معناها قليل والايجاز لكونه حذف طول الكلام وهو الاطناب غير الاختصار لانه حذف تكريره مع اتحاد المعنى ويشهد له فذودعاء عريض وفيه تحكم واستدلال بما لا يدل إذ ليس في الآية حذف ذلك العرض فضلا عن تسميته فالحق ترادفهما كما في الصحاح (وأتقن) احكم كل (مختصر) من المختصرات ففيه تفضيل مسوغ للابتداء بالنكرة وهذا مبنى على مذهب سيديوه انه يستثنى من قاعدة إذا اجتمعت معرفة (٣٤) ونكرة تعين كون المعرفة المبتدأ عند الجمهور وقال سيديوه محله في نكرة غير اسم استفهام

نحو كم مالك وغير أفعال التفضيل نحو خير منك زيد ففي هذين يتعين عنده ان المبتدأ النكرة وقال ابن هشام يجوز كل من الوجهين لتعارض دليلي الجمهور وسيديوه وذكر السيد في شرح المفتاح ان كون النكرة المبتدأ اى في غير صورتى سيديوه كثير في كلام الفصحاء ولا يرد على الجمهور لانه من باب القلب المجوز للحكم على كل منهما بما لاخر وعليه فهو لا يخالف قول ابن هشام إلا من حيث المسوغ فهو عند ابن هشام تعارض الدليلين وعلى ما ذكره السيد اعتبار القلب فان قلت خص الرضى ومن تبعه كون أفعال المبتدأ عند سيديوه بما إذا وقع جزما بجملة وقعت صفة لنكرة كمررت برجل افضل منه ابوه قلت هذا استرواح توهموه من هذا المثال وغفلوا عن كون سيديوه مثل بخير منك زيد كما رايته في كتابه وهذا يطل ما اشترطوه ولما كان المحققون كابن هشام وغيره مستحضرين لكلامه

الضمير (قوله) هي ما قل لفظها الخ) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فكان الوجه ان يقول ما قل لفظه سواء كثر معناه او لا سم وعش (قوله) لا يجاز) مبتدأ وقوله غير الاختصار خبره (قوله) لكونه الخ) علة متوسطة بين طرفي المدعى (قوله) وهو) اى طول الكلام الاطناب جملة معترضة (قوله) لانه) اى الاختصار (قوله) ويشهد له) اى لنفسه الاختصار بذلك (قوله) إذ ليس في الآية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وإن عرضه هو تكريره سم (قوله) عن تسميته) اى تسمية ذلك الحذف باسم هو الاختصار دون اسم هو الايجاز كردى (قوله) من المختصرات) اى المذكرة عميرة (قوله) ففيه) اى فى قول المصنف (واتقن مختصر) تفضيل أى نوع تفضيل وهو التفضيل على سبيل العموم (قوله) مسوغ للابتداء الخ) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا الاضافة مسوغ للابتداء سم (قوله) وهذا) اى كون اتقن مبتدأ مع كون الخبر معرفة كردى (قوله) انه يستثنى الخ) اى نحو تركيب المصنف مما شتمل على افعال المنكر فمعرفة (قوله) محله) اى القاعدة المذكرة (قوله) ولا يرد) اى ما ذكره السيد (قوله) من باب القلب) اى قلب المعنى بان جعل معنى احدهما محكوما عليه والاخر محكما ويعكس كردى عبارة سم على مختصر السعد بان ثبت لاحد الجزين حكم الجزء الآخر وعكسه اه (قوله) وعليه) اى كون ما ذكره السيد من باب القلب وقوله فهو اى ما ذكره السيد (قوله) إلا من حيث المسوغ) اى الابتداء بالنكرة (قوله) قلت هذا) اى التخصيص المذکور اقول يبعد كل بعد استرواح هؤلاء الاعلام برمتهم ثم لا يناسب مقام الشارح نسبتهم الى الخطأ بمجرد رويته المثال المذکور فى كتاب سيديوه مع احتمال عذر لعدد كتابه او نسخه او موضع ذكر المسئلة وتصرىحه ببعضها باشتراط ما ذكره واحتمال ان يكون له فى المسئلة قولان وقوله توهموه اى الرضى ومن تبعه والجمع نظرا لمعنى من الموصولة (قوله) ما اشترطوه) اى من وقوع فعل جزاء جملة صفة لنكرة (قوله) ان نقل هؤلاء) اى علماء العرب (قوله) على التقييد) مصدر مبنى للفعول (قوله) قلت لان تخريجه الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه قاله سم وقد يمنع بان مراد الشارح بأسلوب الحكم جعل الهم لعارض المقام اصلا محكوما عليه وغيره مستندا مطلقا بالجملة (قوله) اقتضى ذلك) اى اختيار العكس (قوله) فاجاب الخ) اى المصنف (قوله) فاحتج اليه بهذه التقنية) قد يقال لا حاجة الى تحصيل هذا المعنى الى الاتيان بصورة الحصر لان مدلول افعال التفضيل الزيادة على كل ما عاده بما يشاركه فى اصل المعنى فلا يتصور معه مشاركة ولا ابلاغ والله اعلم بصرى (قوله) المذهب المنقى) تفسير للمحرر باعتبار اصله لا بالنظر لحال العلمية رشيدى (قوله) وفى كونه الاشمال ان بدل الاشتمال يحتاج الى ضمير فالوجه انه بدل كل على حذف مضاف ان لم يؤل والتصنيف بالمصنف (قوله) هي ما قل لفظها) بقى قسم آخر موجود قطعا وهو ما قل لفظه ومعناه فالوجه تفسير المختصر بما يشمله كان يقال ما قل لفظه سواء كثر معناه او لا (قوله) إذ ليس في الآية الخ) فيه إشارة الى ان هذا القائل يجعل الاختصار حذف عرض الكلام وأن عرضه هو تكريره (قوله) مسوغ للابتداء بالنكرة) لا حاجة الى جعل اتقن مبتدأ الجواز كونه خبرا والمبتدأ هو المحرر بل هو المتبادر وايضا فالإضافة مسوغة للابتداء (قوله) قلت لان تخريجه الخ) قد يقال هذا المعنى حاصل مع كون المحرر هو المحكوم عليه (قوله)

مثلا بمثاله هذا وأعرضوا عن ذلك الاشتراط الذى زعمه هؤلاء وقد سمعنا من محققى مشايخنا أن نقل هؤلاء مقدم على نقل العجم ولا لاسترواحهم فيه كثيرا ونعو عليهم على التقييد بالمعقول أكثر من المنقول فان قلت المناسب للسباق المقصود منه مدح المحرر وصلة مدح كتابه كون المحرر هو المحكوم عليه بالآتية فلا عكسه قلت لان تخريجه على انه من أسلوب الحكم الا بلغ اقتضى ذلك والتقدير إذا كثروا من المختصرات فلا حاجة للمحرر ولا لكتابتك فاجاب بانها مع كثرتها متفاوتة فى التقنية واتقنها والمحرر فاحتج اليه بهذه التقنية المحصورة فيه دون غيره وحينئذ تعين ذلك الاعراب لهذا الغرض العارض لان غرض الابغية يحوج لذلك كما يعرف من أساليب البلاغة (المحرر) المذهب المنقى



ولا مانع من كون الوصف في الاصل يجعل علم جنس او شخص او بالغلبة وقد يجتمعان بان (٣٥) يسمى به اشياء ثم يغلب على بعضها

و تسميته مختصر القلة لفظه لا لكونه ملخصا من كتاب بعينه (تنبيه) التحقيق أن أسماء الكتب من حيز علم الجنس لا اسمه وإن صح اعتباره ولا علم الشخص خلافا لمن زعمه وإن ألف فيه بما يحتاج رده إلى بسط ليس هذا محله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص (للامام) هو من يقتدى به في الدين (أبي القاسم) امام الدين عيد الكريم قيل وهذه التسمية لا توافق ما صححه من حرمتها مطلقا بل ما اختاره من تخصيص المنع بزمته صلوات الله عليه أو ما صححه الرافعي من حرمتها فيمن اسمه محمد فقط اه ويرد بان من الواضح ان محل الخلاف إنما هو وضعها أولا وأما إذا وضعت لانسان واشتهر بها فلا يحرم ذلك لان النهي لا يشملوه وللحاجة كما اغتفروا التلقيب بنحو الاعمش لذلك ثم رأيت بعضهم اشار إلى ذلك ويرد الاخيرين القاعدة المقررة في الاصول ان العبرة بعموم اللفظ لا بتسكنوا بكنتي لا بخصوص السبب نعم صح خبر من تسمى باسمي فلا يكتم بكنتي ومن اكنى بكنتي فلا يتسمى باسمي وهو صريح في الاخير إلا أن يجاب بأن الاول أصح

ولا مانع من كون الخ يعني أن هذا معناه الاصل وهو هنا علم للكتاب ولا مانع الخ (قوله يجعل علم جنس) أي بالوضع فقوله او بالغلبة عطف على هذا المقدور (قوله وقد يجتمعان) أي كون الاسم علما للجنس او شخص بالوضع وكونه علما بالغلبة ونظر فيه البصري بما نصه قوله وقد يجتمعان أي العلم بالغلبة مع احدا لاين وفيه نظر لان العلمية فيما ذكره بقوله بان يسمى الخ ماخوذة من الوضع لا من الغلبة كما هو واضح فليتامل اه وقد يجاب بان مراد الشارح بالغلبة هنا المعنى اللغوي لا العرفي المقتضى سبق الوضع لمفهوم كلي (قوله بان يسمى به اشياء) أي أجناس أو أشخاص (قوله وإن أسماء العلوم من حيز علم الشخص) والتحقيق أن كلامنا اسامى العلوم واسامى الكتب من حيز علم الجنس لا اتفاق الحكماء والمتكلمين على ان لحال الاعراض مدخلا في تشخيصها ولذا لم يجوزوا انتقاله من محل إلى محل آخر فكيف يكون الصوت القائم بهذا الهواء واللون القائم بهذه الورقة والمعلوم القائم بهذا الذهن عين القائم باخر بالشخص كانبوي وفي سم بعد ذكر نحوه عن الفوائد الغيائية مانصه ثم سيأتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من العلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص وأسماء الكتب من حيز علم الجنس تحكم اه (قوله قيل) إلى قوله ويرد بان في المعنى وإلى قوله ويرد الاخيرين في النهاية (قوله وهذه التسمية) أي تسمية المصنف للرافعي بأبي القاسم نهاية ومعنى (قوله ما صححه) أي المصنف من حيث النقل عن الشافعي (قوله من حرمتها مطلقا) أي ولو لغير من اسمه محمد ولم يكن في زمته صلى الله عليه وسلم وهو المشهور في المذهب مغنى ونهاية (قوله ويرد) أي الاعتراض المذكور بقوله وقيل الخ (قوله فلا يحرم ذلك) أي التسمية (قوله إلى ذلك) أي إلى أن محل الخلاف الخ (قوله ويرد الاخيرين الخ) رد القاعدة المذكورة لمصحح الامام الرافعي محل تأمل لعدم منافاته لها كما هو ظاهر بصري أقول المناقاة ظاهرة إذ النهي الاتي شامل لمن سمي بغير محمد ايضا (قوله إلا ان يجاب الخ) يرد عليه ان احصية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن يحمل الاول على هذا على وجه التخصيص والتقييد سم عبارة البصري فيه أنه لا يعدل إلى الترجيح إلا مع عدم إمكان الجمع وهو هنا متأت بمحمل المطلق على المقيّد وفيه لإعمالها اه (قوله لنسبة) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله وقول المصنف الخ) عبارة المعنى قال في الدقائق هو منسوب إلى رافعان بلدة معروفه من بلاد قزوین واعترضه قاضى القضاة جلال الدين القزوينى بانه

تنبيه التحقيق الخ) في شرح الفوائد الغيائية لشيخنا الشريف عيسى الصفوى واعلم أن أسماء العلوم كاسماء الكتب اعلام اجتناس عند التحقيق وضعت لانواع اعراض تعدد افرادها بتعدد المحل كالقائم بزيد ويعمر وقد يجعل اعلام اشخاص باعتبار ان المتعدد باعتبار المحل يعدد افراد واحدوا هذا إنما يتم إن لم تكن موضوعه للمفهوم الاجمالى كما مر اه وقال قيل ذلك ثم ان المحقق قال إسم كل علم مروضع بازاء مفهوم إجمالى هو حده الاسمى اه وللسبكي وغيره في ذلك كلام فراجع اه (قوله وإن أسماء العلوم الخ) سيأتي اول كتاب الطهارة تفسير الكتاب والباب والفصل التي هي اجزاء الكتب بجملة من العلم فسمى الكتب المسائل كالعلوم فجعل أسماء العلوم من حيز علم الشخص واسماء الكتب من حيز علم الجنس تحكم (قوله ويرد الاخيرتين القاعدة المقررة) وبما يؤيد المذهب ما في الخصائص للسيوطى بما نصه واخرج ابن سعد عن سفيان الثورى قال وقع بين على وطلحة فقال له لا جراتك على رسول الله صلوات الله عليه سميت باسمه وكنيت بكنتيه وقدهنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجمعها احد من امته بعده فدعا على بنفر فقالوا نشهد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انه سيولد لك بعدى غلام فقد نحلته اسمى وكنيتى ولا يحل لاحد من امتى بعده اه ثم نقل عن محمد بن الحنفية ما يوافق ذلك فهذا صريح في عدم الاختصاص بزمته عليه الصلاة والسلام لكنه يقتضى ان المنع مختص بجمع الاسم مع التسمية فليتامل (قوله إلا ان يجاب الخ) يرد عليه ان احصية الاول إنما توجب تقديمه ان لم يمكن الجمع وهو يمكن يحمل الاول على وجه التخصيص او

فقدم لذلك ثم رأيت بعضهم أشار لذلك (الرافعي) نسبة لرافع بن خديج الصحابي رضى الله عنه كما حكى عن خط الرافعي نفسه وقول المصنف لرافعان بلدة من بلاد قزوین واعترضوه (رحمه الله) نظير ماسر (ذنى) أي صاحب

لا يعرف ببلاد قزوين بلدة يقال لها افغان بل هو منسوب إلى جدم من أجداده اه (قوله وآثرها) أى لفظة  
 ذى على صاحب سم (قوله تعظيم المضاف اليها) يعنى ما تضاف هي اليه (قوله والنهى) عطف على مدح  
 سم (قوله لاذ النون الخ) هذا تعليل لاستدعاء ذى لتعظيم المضاف اليها واما استدعاء ذى لتعظيم الموصوف بها  
 فظاهر من كون الاول فى المدح والثانى فى النهى (قوله ويأتى فى الجمعة الخ) اى فى شرح ويحرم على ذى  
 الجمعة التشاغل بالبيع الخ ويأتى بها مشه رده سم (قوله مع رد قوادحهما) اى قوادح الدليل المبينة فى  
 علم المناظرة وقوادح العلة المبينة فى اصول الفقه (قوله وحقيقة الشئ الخ) استطرادى لمجرد مشاركته  
 للحقيقة فى المادة (قوله وقد يفترقان) الاولى التأنيث (قوله اعتبارا) عبارة السعدو قد يقال ان مابه الشئ  
 هو هو باعتبار تحققه حقيقة وباعتبار تشخصه هوية اه وعبارة بعض المتأخرين اعلم ان الصورة فى  
 العقل من حيث انها تقصد باللفظ تسمى معنى ومن حيث انها تحصل من اللفظ تسمى مفهوما ومن حيث انه  
 مقول فى جواب ما هو تسمى ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج تسمى حقيقة ومن حيث امتيازه عن الاغيار  
 تسمى هوية فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله وكون الحيوان الناطق  
 ماهية الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى جعلية الماهيات بل يومئذ انها فى نفسها جعلية وليس كذلك  
 وتحرير ذلك فى شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال فى حاشية شرح جمع الجوامع سم عبارة شرح  
 المواقف والصواب ان يقال معنى قولهم الماهية ليست بمجموعة لانها فى حدانفسها لا يتعلق بها جعل جاعل  
 وتأثير مؤثر فانك اذا لاحظت ماهية السواد ولم تلاحظ معها مفهومها لم يعقل هناك جعل لاذلا مغايرة بين  
 الماهية ونفسها حتى يتصور توسط جعل بينهما فتكون احدهما بمجموعة لتلك الاخرى وكذا لا يتصور تأثير  
 الفاعل فى الوجود بمعنى جعل الوجود وجودا بل تأثيره فى الماهية باعتبار الوجود بمعنى انه يجعلها متصفة  
 بالوجود لا بمعنى انه يجعل اتصافها بوجود متحقق فى الخارج فان الصباغ اذا صبغ ثوبا لا يجعل الثوب ثوبا  
 ولا الصبغ صبغا بل يجعل الثوب متصفا بالصبغ فى الخارج وإن لم يجعل اتصافه به موجودا ثابا فى الخارج  
 فليست الماهيات فى انفسها بمجموعة ولا وجوداتها ايضا فى انفسها بمجموعة بل الماهيات فى كونها موجودة  
 بمجموعة يعنى انها بالنظر إلى اتصافها بالوجود بمجموعة وهذا المعنى مما لا ينبغي ان ينازع فيه ولا منافاة بين نفي  
 المجموعة عن الماهيات بالمعنى الذى ذكرناه اولا وبين اثباتها لها بما بيناه انما انه الحق الذى لا يتوهم  
 بطلانه فالقول بنفى المجموعة مطلقا وبإثباتها مطلقا كلاهما صحيح إذا حمل على ما صورناه اه اى لعدم  
 توارد هما على محل واحد (قوله وعلى انها لا بشرط شئ) موجودة خارجا الخ) هذا خلاف التحقيق كما فى شرح  
 المواقف وغيره عبارة البرهان للفاضل الكلبي ولا شئ من هذه الكليات أى المنطقى والعقلى والطبيعى  
 بموجود فى الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخص بداهية وان ذهب البعض إلى وجود المنطقى والعقلى  
 والكثير إلى وجود الطبيعى بناء على انه اى الطبيعى جزء الموجود فى الخارج وهو الفرد المركب منه ومن  
 المشخصات كزبد المركب من الانسان والمشخصات لكنه اى الطبيعى جزء عقلى من الموجود فى الخارج لا جزء  
 خارجى منه فى مذهب التحقيق فالحق ان وجوده اى الطبيعى عبارة عن وجود افراده واشخاصه لا ان نفسه

التقييد فليتأمل (قوله وآثرها) اى على صاحب وقوله والنهى اشارة بالتضييب إلى انه معطوف على مدح  
 (قوله ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها للمعرفة بما فيه) اى عند قوله فى الجمعة ويحرم على ذى الجمعة التشاغل  
 بالبيع وغيره وعبارة هناك فان قلت كيف اضاف ذى بمعنى صاحب إلى معرفة قلنا لا يصح ان تكون  
 للجنس او العهد الذهنى وكل منهما فى معنى التكررة فصحت الاضافة لذلك الخ اه وقد بيناها مشه هناك ان  
 هذا كله وهم فقد قال الدمامنى فى شرح التسهيل مانصه وقد توهم بعض ان المراد باسم الجنس اى فى قولهم  
 ان ذى لا تضاف الا لاسم الجنس التكررة فاستشكل سبب هذا الوهم الفاسد ما وقع فى الحديث ان تصل ذارحمك  
 وغاب عنه مواضع فى التنزيل والله ذو الفضل العظيم ذو العرش المجيد ذى الطول ذو الجلال والاكرام اه  
 اى بل المراد باسم الجنس ما يقابل الصفة (قوله وحقيقة الشئ) وما هيته الخ) ليس فى هذا الكلام تحرير معنى

وآثرها على صاحب  
 لاقتضاها تعظيم المضاف  
 اليها والموصوف بها بخلافه  
 ومن ثم قال تعالى فى معرض  
 مدح يونس وذا النون  
 والنهى عن اتباعه كصاحب  
 الحوت لاذ النون لكونه  
 جعل فاتحة سورة أنخم  
 وأشرف من لفظ الحوت  
 ويأتى فى الجمعة صحة اضافتها  
 للمعرفة بما فيه (التحقيقات)  
 فى العلم جمع حقيقة وهى  
 المرة من التحقيق وهو  
 لإثبات المسئلة بدليها أو  
 علتها مع رد قوادحها  
 وحقيقة الشئ وما هيته  
 مابه الشئ وهو كالحيوان  
 الناطق للانسان وقد  
 يفترقان اعتبارا وكون  
 الحيوان الناطق ماهية  
 حقيقة جعلية خارجية هو  
 الصواب بناء على أن الماهية  
 يجعل الجاعل كاهو مذهب  
 المتكلمين وعلى أنها  
 لا بشرط شئ موجودة  
 خارجا كاهو المشهور عندهم

والتدقيق إثبات الدليل بدليل آخر فان قلت جمع السلامة للقلة بانفاق النحاة ومدلول جموع القلة العشرة فادونها ولا مدح في ذلك قلت ان في مثل هذا تفيد العموم اذا لصح ان يجمع المعارف بالالف واللام او الاضافة للعموم ما لم يتحقق عهد ولا منافاة بين هذا وما ذكر عن النحاة اما لان كلامهم في جمع السلامة المنكر وكلام الاصوليين في المعارف كما قاله امام الحرمين وتوضيحه (٣٧) ان مفيد العموم كال ما دخل

على اجمع فان قلنا بما عليه اكثر العلماء من الاصوليين وغيرهم ان افراده التي عمها وحدان فقد ذهب اعتبار الجمعية من اصلها المستلزم للنظر الى كون احاده عشرة فاقول وان قلنا بما عليه جمع من المحققين ان افراده جموع فلا تنافي بين استغراق كل جمع جمع وكون تلك الجوع لكل جمع منها عدد معين واما لانه لا مانع من ان يكون اصل وضع جمع السلامة للقلة وغلب استعماله في العموم لعرف او شرع فنظر النحاة لاصل الوضع والاصوليون لغلبة الاستعمال فيه في توفي سنة ثلاث او اربع وعشرين وستمائة عن نيف وستين سنة وله كرامات منها ان شجرة عنب اضاءت له لفقد ما يسرجه وقت التصنيف وولد المصنف بعد وفاته بنحو سبع سنين بنوى من قرى دمشق ومات بها سنة ست وسبعين وستمائة عن نحو ست واربعين سنة وذكر تلميذه الامام ابن العطار ان بعض الصالحين رأى أنه قطب وان الشيخ كاشفه بذلك واستكتمه وكشف لبعض الصالحين عنه بعد موته انه وقع له حظ وافر من تجلي الله عليه برضاه وعطفه فسال الله عود

مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه أى في الخارج ولذا جعلوا السكينة واقسامها من الدواير المختصة بالوجود الذهني لامن العواير المختصة بالوجود الخارجي واما السكينة المنطقية والعقلية فكما لا وجود لافسهما في الخارج لا وجود لافرادهما فيه اه زاد عليها الرشيدى مانصه وقال الامام البركوى في الامعان وجود الكل الطبيعي في الاشخاص بمعنى انه يمكن انه يؤخذ من كل جزئى معنى كلى حاصل في العقل يتجرده عن المشخصات اذ الكل غير موجود في الخارج عند المحققين اذ يلزم حينئذ ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة موجودا في امكنة متعددة وذلك بين الاستحالة وان قال اكثر الناس انه موجود في ضمن الاشخاص لانه جزء منها اه وعبارة تهذيب السعدو تؤخذ بشرط شئ وتسمى مخلوطة ولا خفاء في وجودها وبشرط لا شئ تسمى مجردة ولا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان ولا بشرط شئ وهو اعم من المخلوطة فتوجد لكونها نفسها في الخارج لاجزائها لعدم التمايز وإنما ذلك في العقل اه وقال محشي عبد الله الزيدى الماهية لها اعتبارات ثلاثة اولها انها تؤخذ مع شئ من العواير وحينئذ تسمى تلك الماهية ماهية مخلوطة وماهية بشرط شئ ولا خفاء في وجودها وثانيها انها تؤخذ بشرط الخلو عن جميع الورايق وهذه تسمى ماهية مجردة وماهية بشرط لا شئ وهذه لا توجد في الاذهان فضلا عن الاعيان وثالثها انها تؤخذ من حيث هي اى مع قطع النظر عن الغير لاثباتا ونفيا وهذه تسمى ماهية مطلقة وماهية لا بشرط شئ والاوليان نوعان من الثالثة فهى اعم منهما وموجودة في الخارج اما عندنا في لوجود الطبائع فوجودها بوجود الماهية المخلوطة كوجود السكيات بوجود الاشخاص وعند القائل بوجودها هي موجودة بنفسها بوجود مغاير كالجسم الابيض الموجود بوجود غير وجود البياض والمصنف اختار الاول و اشار بقوله لاجزائها الى حجة المخالفين ورددها فانهم قالوا الماهية لا بشرط شئ موجودة في الخارج لانها جزء المخلوطة الموجودة فيه وجزء الموجود موجود وهو مردوبانها ليست جزأ خارجا لعدم التمايز بل جزء عقلى ولا يلزم ان يكون موجودا في الخارج اه باختصار (قوله والتدقيق الخ) زاد المغنى والتعبير عنها بفاق العبارة الحلوة تريق وبمراعاة علم المعاني والبديع تنميق والسلامة فيها من اعتراض الشرع توفيق اه (قوله فان قلت) الى قوله اذا لصح في النهاية والمغنى (قوله ولا مدح في ذلك) اى في تعبير المصنف بجمع القلة فلو عدل الى جمع الكثرة لكان النسب نهاية (قوله ان يجمع المعارف الخ) اى مطلقا (قوله بين هذا) اى الاصح المذكور (قوله في جمع السلامة) الاولى في جمع القلة لانه اعم من ذلك (قوله ما دخل) الاولى اذا دخل الخ (قوله وحدان) بضم الواو اى احاد كالفراد العام (قوله المستلزم الخ) صفة لا اعتبار الخ (قوله لكل جمع منها) حاجة الى جمع (قوله فنظر النحاة) فعل وفاعل (قوله واما لانه الخ) عطف على قوله اما لان الخ (قوله ان يكون اصل وضع جمع السلامة) اى مطلقا (قوله وغلب استعماله) اى اذا عرف في كلامه استخدام (قوله وتوفى) الى قوله وولد المصنف في المغنى (قوله عن نيف الخ) عبارة المغنى وهو ابن ست وستين سنة وكان اذا خرج من المسجد اضاءت له الكروم وحكى ان شجرة اضاءت عليه لما فقد عند التصنيف ما يسرجه عليه اه (قوله وولد المصنف الخ) ذكر المغنى طرفا من احوال المصنف قبيل كتاب الطهارة فنذكره هناك ان شاء الله تعالى (قوله انه قطب) اى المصنف (قوله وان الشيخ) اى المصنف عطف على ان بعض الخ (قوله كاشفه بذلك) اى اخبره بذلك اى بعلمه بقطبيته في القاموس كاشفه بالعداوة باداءها اه

جعلية الماهيات بل بوجه أنها في نفسها جعلية وليس كذلك وتحرر بذلك في شرح المواقف وغيره وقد تلخصه الكمال في حاشية شرح جمع الجوامع (قوله التي ابتدعها الخ) في كون ماني المحرر كذلك نظر ظاهر (قوله

بعضه على كتبه فعاد فعم النفع بها شرقا وغربا للشافعية وغيرهم كما هو مشاهد (وهو) اى المحرر ومدحه بما يأتى مدح لكتابه لاشتماله عليه مع ما يميزه وليس مدح الاثمة لكتبتهم غفرا بل هو حث على تحرى الاولى والاكل مباغة في النهج المسلمين (كثير الفوائد)

(قوله التي ابتدعها الخ) في كون ما في المحرر كذلك نظر ظاهر سم (قوله ما يرغب الخ) عبارة المغني ما استفيد من علم أو مال اه (قوله من الفؤاد) أي ما خوذ من الفؤاد هو القلب (قوله ومنه) ضبب بينه وبين عليه سم قول المتن (عمدة) خبر ثان عميرة أي يعتمد عليه مغني (قوله أي بيان الخ) تفسير للضاف والمضاف إليه معا على الثاني (قوله وإيضاح الملتبسة) بكسر الياء وفتحها (قوله منه) أي من المذهب تنازع فيه الراجح والمتشبه (قوله وأصله الخ) عبارة البجيرمي والمذهب لغة مكان الذهاب وهو الطريق واصطلاحاً الأحكام التي اشتملت عليها المسائل شئت بمكان الذهاب بجامع أن الطريق بوصل إلى المعاش وتلك الأحكام توصل إلى المعاد أو بجامع أن الأجسام تتردد في الطريق والافكار تتردد في تلك الأحكام ثم أطلق عليها المذهب استعارة مصرحة وهل هي أصلية أو تبعية قولان الراجح منهما الثاني اه (قوله ثم استعير الخ) أي استعارة تصريحية تبعية بأن شبه اختيار الأحكام بمعنى الذهاب واستعير الذهاب لاختيار الأحكام واشتق منه مذهب بمعنى أحكام مختارة ثم صار حقيقة غريبة شيناً وبجيرمي (قوله ومنه) أي من المذهب قول المتن معتمد خبر ثالث عميرة (قوله ترق) أي هذا ترق في المدح كردى (قوله فهو مغن عنه) قديم مع ذلك لأن ما أفاده الأول من أن عمدته في تحقيق خصوص مذهب الشافعي لا يستفاد من الثاني بل الثاني أعم كما أن ما في الثاني من التفصيل ليس في الأول فليتأمل سم وفيه نظر قول المتن (اللفتي) بسكون الياء كاهو القياس ويجوز تشديد هاء مع كسر هاء على أنه نسبة إلى الساكن الياء نسبة الجزئي إلى الكل ثم لقائل أن يقول لا معنى لكن المحرر معتمدا للفتى إلا أن الفتى يجيب بما فيه ويستند في جوابه لتقريره وترجيحه فكيف يقيد الفتى بقوله بما يستنبطه أو يرجحه لأن من أجاب بما يستنبطه أو يرجحه لم يعتمد في جوابه على المحرر فليتأمل إلا أن يجاب بأن المراد أن من هذا شأنه يترك شأنه ويعول عليه وفيه نظر سم وقد يقال القصد باعتماده عليه جعله أصلاً لاستنباطه وترجيحه بصري (قوله بما يستنبطه الخ) بقى ما لا استنباط فيه ولا ترجيح بل هو نقل محض فقضيته خروج المجيب به عن المغني سم أي فهذا التعريف غير جامع (قوله شبه) أي جوابه بدليل ثم استعير الخ سم (قوله بالفتى) كالعصا الشاب (قوله وهو الخ) عبارة المغني ممن يصنف أو يدرس اه وعبارة النهاية كالفاضي والمدرس اه (قوله أو لا فائدة غيره) يمكن أن يشمل القاضي كالمصنف سم (قوله بيانية) كان المبين قوله غيره أو ما قبله ويمكن أن من للتبعيض بأن يراد بالرغبات أعم من الرغبات في الفقه والعلم سم عبارة النهاية وهو بيان لغيره ولكل من سابقه اه قول المتن (من أولى الرغبات) كان وجه هذا التقييد أن الوصف حينئذ أقوى وأمدح وإلا فهو معتمد لغير أولى الرغبات أيضاً إذ هم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه سم (قوله وهي الانهماك على الخير) قضيته أن الانهماك على غير الخير لا يسمى رغبة وليس مجرداً وإنما المراد بيان

عليها من قبله جمع فائدة وهي ما يرغب في استفادته من الفؤاد لأنها تعقل به فترد عليه استفادة ومنه لفائدة وعرفت بكل نافع ديني أو دنيوي من فادتي بنفع (عمدة في تحقيق المذهب) أي بيان الراجح وإيضاح الملتبسة منه وأصله مكان الذهاب ثم استعير لما يذهب إليه من الأحكام تشبيهاً للمعقول بالمحسوس ثم غلب على الراجح ومنه قولهم المذهب في المسئلة كذا (معتمد) ترق لأنه أبلغ من عمدة فهو مغن عنه لولا غرض الاطناب في المدح (اللفتي) أي المجيب في الجواب بما يستنبطه أو يرجحه ولحدوث جوابه وقوته شبه بالفتى في السن من فتى يفتى كعلم يعلم ثم استعير له لفظ الفتوى بالفتح أو الفتيا بالضم (وغيره) وهو المستفيد لنفسه أو لفائدة غيره (من) بيانية (أولى) أصحاب (الرغبات) بفتح الغين جمع رغبة بسكونها وهي الانهماك على الخير طلباً لحيازة معاليه (تبيين) مأفهمه كلامه من جواز النقل من الكتب المعتمدة ونسبة ما فيها لمؤلفيها

مجمع عليه وإن لم يتصل بسند الناقل بمؤلفها نعم النقل من نسخة كتاب لا يجوز إلا أن وثق بصحتها أو تعددت تعددا يغلب على الظن صحتها أو رأى لفظها منتظلا وهو خير فظن يدرك السقط والتحريف فان انتفى ذلك قال وجدت كذا ونحوه ومن جواز اعتماد المفتى ما يراعى كتاب معتمد فيه تفصيل لا بد منه ودل عليه كلام المجموع وغيره وهو ان الكتب المقدمة على الشيخين لا يعتمد شي منها إلا بعد مز يد الفحص والتحري حتى يغلب على الظن انه المذهب ولا يغتر بتتابع كتب متعددة على حكم واحد فان هذه الكثرة (٣٩) قد تنتهي إلى واحد لا ترى ان اصحاب

الفعال او الشيخ ابي حامد مع كثرتهم لا يفرعون ويؤصلون إلا على طريقته غالبا وإن خالفت سائر الاصحاب فتعين سير كتبهم هذا كله في حكم لم يتعرض له الشيخان او احدهما وإلا فالذي أطبق عليه محققو المتأخرين ولم يزل مشايخنا يوصون به وينقلونه عن مشايخهم وهم عن قبلهم وهكذا ان المعتمد ما اتفقا عليه أي ما لم يجمع متعلقو كلامها على أنه سهو وإني به لا ترى أنهم كادوا يجمعون عليه في إيجابها النفقة بفرض القاضى ومع ذلك بالغت في الرد عليهم كيعض المحققين في شرح الارشاد فان اختلفا فالمصنف فان وجد الرافعى ترجيح دونه فهو وقد بينت سبب إثارها وإن خالفا الا كثرين في خطبة شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته ومن ان هذا الكتاب مقدم على بقية كتبه ليس على إطلاقه ايضا بل الغالب تقديم ما هو متبوع فيه كالتحقيق فالمجموع فالتنقيح ثم ما هو مختصر فيه كالروضة

المراد بالرغبة هنا عرش (قوله مجمع عليه الخ) خبر ما افهمه الخ (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) اشار بالتضبيب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما افهم كلامه من جواز الخ سم أي وقوله فيه تفصيل الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله ودل عليه) أي على التفصيل (قوله وهو) أي التفصيل (قوله ويؤصلون) من التأصيل (قوله على طريقته) أي طريقة الفقهاء أو الشيخ أبي حامد على التوزيع (قوله سير كتبهم) أي كتب المتقدمين على الشيخين والافتاء بما في الاكثر (قوله او احدهما) الاولى ولا واحد منهما (قوله ان المعتمد الخ) خبر فالذى اطبق الخ (قوله واتى به) أي بالاجماع على سهو ما اتفقا عليه فانه بعيد جدا ورجع الكردي الضمير إلى وقوع السهو عنهما (قوله يجمعون عليه) أي على سهوهما (قوله في إيجابها النفقة الخ) أي للاقارب (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغي ان يقال غالبا والافتاء اعتمد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم (قوله ومن ان هذا الكتاب الخ) اشار بالتضبيب إلى انه معطوف على من جواز النقل الخ أي ما افهمه كلامه من ان هذا الخ سم أي وقوله ليس على إطلاقه الخ معطوف على قوله مجمع عليه (قوله هذا الكتاب) أي المنهاج بدليل ما بعده (قوله ونحو فتاواه) مبتدأ خبره وما عطف عليه قوله من أوائل الخ بصرى (قوله فشرح مسلم) عطف على نحو الخ وقوله فتصحيح الخ على شرح مسلم وقوله ونكتته أي التنبيه على تصحيح الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية الخ) ذكر سم بعد سرد عبارته وردها جواب نفس السيد في حاشيته على المتن سطر المطول عن اعتراضه واستحسنه ثم قال ولو اطاع الشارح على حاشية المطول او حاشية المتن سطر كان الاولى به الاقتصار على ما فيها ا ه راجعه (قوله بحسب ما يظهر الخ) يعني ان ادعاء المصنف التزام الرافعى ما يأتي إنما هو بحسب مظهره

الرغبات ايضا إذ لهم ويصح منهم أن يعتمدوا عليه (قوله ومن جواز اعتماد المفتى) أي ما افهمه كلامه من جواز الخ فكذا اشار بالتضبيب إلى انه معطوف على من جواز النقل (قوله فان اختلفا فالمصنف) ينبغي ان يقال غالبا والافتاء اعتمد بعض مشايخنا من له غاية الاعتناء بهما ما قاله الرافعى في نظر الامر د سم (قوله ومن ان هذا الكتاب) اشار بالتضبيب إلى انه معطوف على من جواز النقل أي وما افهمه كلامه من ان الخ (قوله بما رددته عليهم في شرح الهمزية) من تأمل ما أجاب به في شرح الهمزية أدنى تأمل عجب من قوله رددته عليهم وقوله فانه مهم وعبارة ذلك الشرح مانصه واعتراضهم المحقق السيد الجر جاني وتبعه المحقق الكافي وغيره بان هذا غلط منهم سبه اشتباه لفظ الحال عليهم فان الحال الذي تقر به قد حال الزمان والحال المبين للهيئة حال الصفات ولكرده بانها وان تغاير الكتبها متقاربان كما هو شأن الحال وعاملها وحينئذ لزوم من تقرّب الاولى تقرّب الثانية المقارنة لها في الزمان فتأمل فانه مهم إذ تغليط هؤلاء الأئمة الذين لا ينحسرون مع امكان تأويل كلامهم تساهل ا ه فتأمل فيه فانه لا يخفى ما فيه وأعجب من ذلك قوله فانه مهم هذا والسيد انما نقل في حاشية المتن سطر هذا الاعتراض بلفظ قيل ثم أجاب عنه بجواب حسن أجاب به ايضا في حاشية المطول بعد ان ورد في المطول مضمون ذلك الاعتراض من غير تعرض لنسبة الاشتباه المذكور اليهم وأجاب عنه بما لم يرتضه السيد عبارة حاشية المطول في الجواب مانصه والاصواب ان الافعال إذا وقعت قيودا لماله اختصاص باحد الا لزم منه فهم منها استقباليتهما وحاليتهما وما وضوئتهما بالقياس إلى ذلك المقيد لا بالقياس إلى زمان التكلم كافي معانيها الحقيقية إلى ان قال فاذا قلت جماعى زيد ركب كان

فالمناج ونحو فتاواه فشرح مسلم فتصحيح التنبيه ونكتته من أوائل تاليفه فهي موخرة عما ذكر وهذا تقرّب والا فالواجب في الحقيقة عند تعارض هذه الكتب مراجعة كلام معتمدى المتأخرين واتباع ما رجحوه منها (وقد التزم) استئناف او حال فقد حيتذ واجبة الذكر أو التقدير عند البصريين لتقرب الماضي من الحال واعتراضهم السيد الجر جاني ومن تبعه بما رددته عليهم في شرح الهمزية فالظنه فانه مهم (مصنفه رحمه الله) بحسب ما يظهر من قوله في خطبته ناص على ما عليه المعظم

فقول السبكي ان هذا لا يفهم  
التزاما مراده انه لا يصرح  
به (أن ينص) فيما فيه  
خلاف أى غالبا (على ما  
صححه) فيه (معظم الاصحاب)  
لان الخطأ الى القليل  
أقرب منه الى الكثير  
وهذا حيث لا دليل يعضد  
ماعليه الاقلون ولا اتباعوا  
ومن ثم وقع لهما أعنى  
الشيخين ترجيح ماعليه  
الاقل ولو واحد في مقابلة  
الاصحاب واعتراضهما  
المتأخرون بما رددته عليهم  
في خطبة شرح العباب  
وأشرت اليه فيما مر آنفا  
وبما قررته يندفع الاعتراض  
على الرافعي بأنه قد يجزم  
ببحث للإمام أو غيره  
والجواب عنه بأنه إنما  
يفعل ذلك فيما فيه تقييد  
لما أطلقوه ورده بأن  
هذا لا يطرد في كلامه  
على أن الذى في المجموع  
وغيره ان ما دخل في اطلاق  
الاصحاب منزل منزلة  
تصريحهم به ففعل الرافعي  
فهم فيما انفرد به واحداً أنه  
موافق لاطلاقهم فنزله  
منزلة تصريحهم به (ووفى)  
بالتحفيف والتشديد أى  
الرافعي ويصح على

من قول الرافعي في خطبة المحرر ناصح الخ (قوله فقول السبكي الخ) أقول قول ناص على ماعليه المعظم لا يخفى  
انه في سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى للمدح به فتأمل سم قول المتن (على ما صححه  
معظم الاصحاب) أى ما رجحه أكثرهم (قوله فيه) أى في محل الخلاف (قوله لان الخطأ الخ) علة لا التزام  
الرافعي ما ذكر اول نصه عليه وترجيحه (قوله وهذا) أى اتباع ما ذكره المعظم وترجيحه (قوله حيث لا دليل  
الخ) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده قلت سوق ذلك مساق  
المدح به صريح في انه إنما يذكره للاعتداد والترجيح سم (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله ولا اتباعوا (قوله  
فيما مر آنفا) أى في قوله ومع ذلك بالغت الخ (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ  
ولا يخفى أن الملتزم للنص على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعي ببحث الامام أو غيره أما فيما  
ليس فيه تصحيح للمعظم فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فامعن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان  
الاول فاما حيث يمكن حمل كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخالف ما صححه وفي الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا  
يرد أيضا لان مراده بالنص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع  
عليه سم (قوله والجواب الخ) عطف على الاعتراض وكذا قوله ورده الخ عطف عليه ولعل مراده بان دفاع  
الرد عدم الاحتياج اليه (قوله بأن هذا لا يطرد) أى وقد يفعل ذلك في غير مقام التقييد (قوله فيما انفرد به  
واحد) إن اراد بانفراده انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ ووجه عن الملتزم وان لم  
فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفرادهم بنبأ قوله انه موافق لاطلاقهم الخ فيتمعين ان يريدان لهم تصحيحا  
يمكن حمله على ذلك لانفرادهم (قوله بالتحفيف والتشديد) قال ابن شعبة الصغير واوفى بالهمز ايضا سم

المفهوم منه كون الركوب ماضيا بالنسبة للمجيء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت  
عليه فقد قربته من زمان المجيء وتفهيم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب متقدما على المجيء لكنه قارنه  
دواما وإذا قلت جاءني زيد يركب دلا على كون الركوب في حال المجيء وحيث يظهر صحة كلامهم في هذا  
المقام اه وقد عقب الجواب في حاشية المتوسط بقوله فتأمل اه قيل وجه التأمل أن قد في الاصل لتقريب  
الماضي من الحال ولزم على هذا الجواب ان تكون لتقريب الماضي من الماضي والجواب ان قد وضع  
وضعا عاما صالحا لتقريب الماضي من الحال ولتقريبه من الماضي اه ولو اطلع الشارح على حاشية  
المطول او حاشية المتوسط كان الاولى به الاقتصار على ما فيها (قوله فقول السبكي ان هذا لا يفهم التزام الخ)  
أقول قوله ناص على ماعليه المعظم لا يخفى انه في سياق المدح لكتابه ومن لازم ذلك انه ملتزم له ولا فلا معنى  
للمدح به فتأمل وبطريق آخر ماعليه المعظم أما أرجح أو لان كان الاول فلا معنى لالتزامه في بعض المواضع  
دون بعض فتعين ان المراد الالتزام وان كان الثاني فلا معنى للمدح به (قوله وهذا حيث لا دليل يعضد ماعليه  
الاقلون) فان قلت لا حاجة لذلك لان النص على ما صححه المعظم لا يلزم منه ترجيحه واعتاده (قلت) سوق  
ذلك مساق المدح به صريح في انه إنما يذكره للاعتداد والترجيح إذ لا مدح بمجرد ذكر ما صححه المعظم مع  
اعتقاده فليتأمل (قوله وبما قررته) أى من قوله غالبا وقوله وهذا حيث الخ لا يخفى ان الملتزم للنص  
على ما صححه المعظم فيما فيه تصحيح للمعظم فجزم الرافعي ببحث الامام أو غيره أما فيما ليس فيه تصحيح للمعظم  
فلا يرد عليه وأما فيما فيه تصحيح لهم فامعن قصدوا اما لعدم اطلاعه عليه فان كان الاول فاما حيث يمكن حمل  
كلامهم عليه فلا يرد ذلك بخالف ما صححه وفي الحقيقة وأما حيث لا يمكن ذلك فلا يرد أيضا لان مراده التزام  
النص على ذلك غالبا وان كان الثاني فلا يرد لان المراد التزام النص على ذلك حيث اطلع عليه (قوله فيما  
انفرد به واحد) إن اراد بانفراده انه ليس للمعظم تصحيح هناك فلا حاجة للجواب عن هذا الخ ووجه عن الملتزم  
لان فرضه فيما المعظم فيه تصحيح او ان لهم فيه تصحيحا فان كان منافيا لذلك لانفرادهم بنبأ قوله موافق  
لاطلاقهم الخ فيتمعين ان يريدان لهم تصحيحا يمكن حمله على ذلك لانفرادهم (قوله بالتحفيف والتشديد) قال ابن

بعد عودة المحرر (بما التزمه) حسبما ظهر له اراطلع عليه في ذلك الوقت فلا ينافي استدراكه (٤١) عليه فيما يأتي (وهو) اى ما التزمه

(من أم) المطلوبات (أو)  
اى بل هو (أم) وجره  
مفسد للمعنى (المطلوبات)  
لمن يريد معرفة الراجح من  
المذهب ويصح كون أو  
للتريد ابهاما على السامع  
وتنشيطا له الى البحث عن  
ذلك وللتنوع إشارة إلى  
أن معرفة الراجح مذهباً من  
الأم بالنسبة لمن يريد  
الاحاطة بالمدارك وهى  
الأم لمن يريد مجرد الافتاء  
أو العمل ومدركاً بالعكس  
بل فى الحقيقة هى الأم  
مطلقاً وإن قل نائلوها ومن  
ثم خالف الشافعى واصحابه  
فى مسائل كثيرة أكثر  
العلماء (لكن) جواب عما  
يقال إذا كان بهذه الكالات  
فلم اختصرته واعترضته  
بأبداء عذرين ثانيهما يعلم  
من قوله منها التنبيه إلى  
آخره وأولها هو أنه وقع  
(فى حجمه) وحجم الشيء  
جرمه الثانى من الأرض  
(كبر) اقتضى بعده (عن  
حفظ أكثر أهل) أى  
جماعة (العصر) الراغبين  
فيها هو الآخرى للبتفة من  
حفظ مختصر فى الفقه عن  
ظهر قلب والعصر بفتح أو  
ضم فسكون وبضمين  
وال فيه للعهد الذهني وهو  
هنا الزمن الحاضر وفى الآية  
كل الزمن (إلا بعض أهل)  
اى اصحاب (العنايات)

(قوله عوده للمحرر) المناسب على هذا عود هاء التزمه للرافعى سم وفيه نظر إلا أن يريد بالمناسب المناسب  
(قوله حسبما ظهر له الخ) لا يحتاج اليه مع ما قدره سابقا اعنى قوله غالباً فتأمل بصري (قوله حسبما الخ)  
صفة لمصدر محذوف اى وفاء حسبما الخ عميرة (قوله ذلك الوقت) اى فى وقت تأليف المحرر (قوله فلا ينافي)  
اى قول المصنف وفى بما التزمه (قوله وجره مفسد للمعنى) يعنى يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله سم  
(قوله لمن يريد الخ) متعلق باهم الخ (قوله عن ذلك) اى عن أن ما التزمه ام على الاطلاق أو بعض الام  
(قوله لمن يريد الاحاطة الخ) أى والافتاء أو العمل أيضاً بقرينة ما بعده (قوله بالمدارك) هى الأدلة التفصيلية  
كردى (قوله ومدركاً) عطف على قوله مذهباً الخ وقوله بالعكس يعنى أن معرفة الراجح مدركا من الام  
بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل وهى الام بالنسبة لمن يريد الاحاطة بالمدارك أيضاً وبذلك يندفع ما فى  
سم من دغوى المناقاة بين كلامى الشارح (قوله هى الام) اى معرفة الراجح مدركا وقوله مطلقاً اى لمريد  
الاحاطة بالمدارك ومريد مجرد الافتاء أو العمل أو القضاء أو التدريس أو التصنيف (قوله نائلوها) أى  
معرفة الراجح مدركا (قوله ومن ثم) اى من أجل قلة من ذكر (قوله الشافعى الخ) مقعول خالف وقوله أكبر  
العلماء فاعلة يعنى أن مخالفة أكثر العلماء للشافعى واصحابه فى مسائل كثيرة لعدم علمهم بالمدارك الراجحة  
فى تلك المسائل التى ادرکها الشافعى واصحابه (قوله إذا كان) اى المحرر (قوله واعترضته) اى بذكر القيود  
فى بعض المسائل والمخالفة فى بعض المواضع والابتنال فى بعض الالفاظ (قوله بأبداء الخ) ضب بينة وبين قوله  
جواب الخ سم (قوله جرمه الثانى من الأرض) عبارة المختار نتافهونأتى ارتفع وبأبداء قطع وخضع اه  
فقوله من الأرض ليس بقيد بل المراد جرم الشيء الثانى منه عش (قوله اقتضى بعده) إشارة لتضمنين  
العامل سم اى تضمنين كبر معنى بعد (قوله للبتفة) اى طالب الفقه (قوله بفتح الخ) عبارة القاموس  
والعصر مثلية وبضمين الدهر جمع اعصار وعصور وعصر اه (قوله للعهد الذهني) اى بالاصطلاح  
النحوى سم اى وللعهد الخارجى فى اصطلاح المعانيين (قوله الزمن الحاضر) اى بالنسبة للمصنف سم  
(قوله وفى الآية) اى قوله تعالى والعصر الخ (قوله كل الزمن) عبارة الجلالين الدهر أو ما بعد الزوال إلى  
الغروب أو صلاة العصر اه وفى القاموس الدهر الزمان اه ومقتضى ذلك أن لفظة كل هنا مقحمة  
قول المتن (إلا بعض أهل العناية) يجوز كون إضافته بيانية سم (قوله منهم) اى من أهل العصر  
مغنى وعميرة هذا على أول الاجتهالين الاتيين واما على ثانيهما فالضمير للاكثر (قوله وهو) وقوله عليهم  
الضمير فيها للبعض الأول نظراً للفظ والثانى نظر المعنى (قوله لزم انه مستدرك) لك منع الاستدراك  
بان الاستثناء افاد أن المراد بالاول بعض أهل العناية لا جميعهم ولولاه لتوهم أن المراد جميعهم

شبهة الصغير أو فى بالهمز أيضاً (قوله عوده للمحرر) والمناسب على هذا عود ما إلى ما التزمه الرافعى (قوله  
اى بل هو) اقول لا يتعين أن بل للاضراب بل يجوز كونها لمطلق التردد إشارة إلى أنه يكفى فى المدح كونه  
أحد الأمرين أو احتمال كونه الام فليتأمل فإن هذا غير ما ذكره بقوله ويصح الخ فتأمل (قوله وجره  
مفسد للمعنى) لا يتخفى أن الجر يلزم عليه اتحاد الاضراب مع ما قبله فهذا مراده بفساد المعنى (قوله ومدركاً  
بالعكس) وهذا مناف لما قبله لأن معنى هذا أن معرفة الراجح مدركا من الام بالنسبة لمن يريد مجرد الافتاء أو  
العمل وهذا مناف لقوله السابق فى معرفة الراجح مذهباً وهى الام لمن يريد مجرد الافتاء أو العمل لأنها إذا  
كانت هى الام لم يكن غيرها ام له ولا بطل هذا الحصر وان معرفة الراجح مدركا هى الام بالنسبة  
لمن يريد الاحاطة بالمدارك لأن كونها من الام بالنسبة له ينافى انحصارها بالاهمية بالنسبة له فى معرفة الراجح  
مدركا فليتأمل (قوله جواب) ضب بينة وبين قوله بأبداء الخ (قوله اقتضى بعده) فيه إشارة لتضمنين  
العامل (قوله للعهد الذهني) اى بالاصطلاح النحوى وقوله الزمن الحاضر اى بالنسبة للمصنف (قوله  
إلا بعض أهل العناية) يجوز كون إضافته بيانية (قوله لزم انه مستدرك الخ) اقول هذا ممنوع لانه

(٦ - شروانى وابن قاسم - أول)  
منهم وهو من أتخف بخارق العادة فى حفظه فلا يكبر أى يعظم عليهم  
حفظاً بسطه فضلاً عنه ثم الاستثناء إن كان من أهل لزم انه مستدرك لانه مستغنى عنه فانه علم من مفهوم أكثر إلا أن يكون صريحاً به

لا فائدة وصف الأقل الذين يحفظونه بكونهم (٤٢) من ذوى العناية وإن كان من أكثر لم ذلك أيضا إلا أن يقال أن فيه فائدة هي إفادة

أن الأقلين لا يعظم عليهم حفظه لتحملم مشقة وبعض الأكثر لا يعظم عليه حفظه لكونهم من أهل العناية فالمفاد مفهوم الأكثر غير المفاد بالاستثناء فتأمل (فرايت) من الرأى فى الأمور المهمة أى فيسبب عجز الأكثر عن حفظه أردت بعد التروى واتضح طريق الأقدام (اختصاره) مستوعبا لمقاصده بحسب الامكان أو غالبا فلا يرد ما حذفه منه سهوا أو لا خذ من نظيره (فى نحو نصف) بتثليث أوله (حججه) أى قربه بزيادة أو نقص فلا ينافى زيادة على النصف لانه مع ما زاده عليه لم يبلغ ثلاثة أرباعه (ليسهل) علة لما مده من تقليله لفظ المحرر الى ان صار فى ذلك الحجم (حفظه) أى المختصر لمن يرغب فى حفظ مختصر (مع ما) حال من المجرور أى مصحوبا بما (اضمه اليه) إن شاء الله تعالى) للتبرك راجع لما بعد رايك امثالا لقوله تعالى ولا تقولن لشيء الا بة والاسناد لفعل الغير كهو لفعل النفس (من) بيان لما (التفاسس المستجادات) أى المعدات جيادا لبلوغها أقصى الحسن (منها) أى

سم (قوله) وصف الأقل أى المقابل للأكثر عميرة (قوله) لزم ذلك أيضا أى انه مستدرك وهذا ممنوع أيضا بمثل ما تقدم آنفا سم (قوله) ان الأقلين الخ) هذا مفهوم الاكثر (قوله) بعض الاكثر الخ) هذا مفاد الاستثناء (قوله) من الرأى الخ) أى لا من الرؤية بمعنى (قوله) أى فيسبب عجز الاكثر الخ) هذا مبنى على ان الاستثناء من الأهل لا من الأكثر (قوله) فلا يرد الخ) تفريع على قوله بحسب الامكان الخ (قوله) بتثليث أوله) وفيه لغة رابعة نصيف بزيادة ياء وفتح أوله مغنى ونهاية (قوله) أى قربه) تفسير نحو نصفه سم (قوله) بزيادة أو نقص الخ) فان نحو الشيء يطلق على ما سواه أو قاربه مع زيادة أو نقص نهاية (قوله) لانه مع ما زاده الخ) يشعر بانه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الأصل سم ويمكن منعه وادعاء ان الكلام فى المجموع كمال الى المعنى بما نصه هو أى قول المصنف نحو نصف حجمه صادق بما وقع فى الخارج من الزيادة على النصف ييسر بل هو الى ثلاثة ارباعه أقرب كإقيل ولعله ظن ذلك حين شرع فى اختصاره ثم احتاج الى زيادة وقيل ان مراده بذلك ما يتعلق بالمحرردون الزوائد ولعل ذلك مبنى على جعل قول المصنف فى نحو نصف الخ أو قوله مع ما اضمه الخ حالا من قوله اختصاره مراداه المجموع على طريق الاستخدام قول الماتن (ليسهل الخ) قال الخليل بن احمد الكتاب يختصر ليحفظ ويسقط ليفهم نهاية ومغنى وقوله مع ما اضمه الخ فيه دلالة على سبق الخطبة عميرة (قوله) حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه سم ويمكن كونه حالا من اختصاره كما مر (قوله) للتبرك) ما المانع من التعليق سم (قوله) لما بعد رايك) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه سم والمتبادر اختصاصه بالضم (قوله) والاسناد الخ) كانه توجيه لر جوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه سم (قوله) لفعل الغير) أى كسهولة الحفظ فانه من جملة ما بعد رايك بصرى (قوله) بيان لما) أى سواء اجعلت موصولا اسميا أو نكرة موصوفة نهاية (قوله) المعدات) المناسب للدين المعدودات (قوله) لبلوغها الخ) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان يدعى ان العادة فى العد ذلك سم (قوله) وهو الفطنة) بالكسر الحذف والمراد بالتنبيه هنا توقيف الناظر فيه على تلك القيود ع ش (قوله) أو بيان واقع) وهذا هو الأصل فى القيود كما قاله السعد التفتازانى ع ش (قوله) اذ كرها) اشار به الى ان التنبيه هنا بمعنى الذكر ع ش (قوله) كما يشعر به ذكر بعض) أى بحسب استعمالهم وبه يندفع قول البصرى قد

مع الاستثناء من أهل يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه نصف أهل العصر لاضافة الأكثر الى الأهل بعد إخراج بعض أهل العناية منهم وهذا صادق مع كون ذلك البعض مع الأقل بعد إخراج نصف الجملة مثالا لجملة ألف والبعض مائتان فالباقي ثمانمائة وأكثرها صادق بخمسمائة والباقي منها مع ذلك البعض خمسمائة بخلافه مع ترك الاستثناء فان مدلول الكلام حينئذ ان من لا يحفظ دون النصف فتأمله وبعبارة أخرى قال لك منع الاستدراك لان الاستثناء أفاد أنه أراد بال أقل بعض أهل العناية لاجمعهم ولولاه وهم ان المراد جميعهم فتأمل (قوله) لزم ذلك أيضا) أى انه مستدرك وأقول هذا ممنوع أيضا مثل ما بينا به منع ما تقدم فى الحاشية الأخرى وذلك لانه مع الاستثناء من أكثر يصدق الكلام مع كون من لا يعجز عن حفظه وهو الأقل المفهوم من أكثر والمستثنى وهو بعض أهل العناية قدر النصف مثالا لجملة ألف وأكثرها سبعمائة والأقل مائتان وبعض أهل العناية ثلثمائة والجملة خمسمائة دل الكلام على أنها لا تعجز عن حفظه إذ دل الاستثناء على عدم عجز الثلاثمائة ومفهوم أكثر على عدم عجز المائتين ولو ترك الاستثناء أفاد الكلام ان من لا يعجز ليس الأقل من النصف فتأمل (قوله) أى قربه) تفسير نحو نصفه (قوله) لانه مع ما زاده الخ) يشعر بانه لو بلغ ما ذكرنا فى وهو ممنوع لان الكلام فى اختصار الأصل (قوله) ليسهل) ضبب بينه وبين اختصاره (قوله) حال من المجرور) أى بالمضاف وهو ما حفظه (قوله) للتبرك) ما المانع من التعليق (قوله) لما بعد رايك) يشمل الاختصار على الوجه الخاص وسهولة حفظه (قوله) والاسناد) كانه توجيه لر جوع إن شاء الله لقوله ليسهل حفظه (قوله) لبلوغها أقصى الحسن) عدها جيادا لا يقتضى بلوغها أقصى الحسن إلا ان

توقف تلك النفائس (التنبيه) من التنبه بضم فسكون وهى الفطنة (على قيود) جمع قيد وهو اصطلاحا ما جى به لجمع أو منع أو بيان واقع اذ كرها (فى بعض المسائل) أى قليل منها كما أشعر به ذكر بعض قيل وهى عشر



وسياق تعريف المسئلة (هي من الاصل) اى المحرر (مخدوفات) سهو او اتكالا على المطولات او اختصارا مع كونها مرادة قيل وفي إثارة الحذف على الترك ما يرجع الاخير وفيه ما فيه (ومنها واضع يسيرة) نحو الحسين (ذكرها) اى (٤٣) اثبتا (في المحرر) لم يعبر عنه بالاصل

هنا تفننا ولثلاثا لثقل لقربه  
(علي خلاف المختار) اى  
الراجح (في المذهب) اذ كره  
فيها كما دل عليه قوله (كما  
ستراها) نفسه لتاخر  
الرؤية قليلا عن هذا المحل  
(إن شاء الله تعالى) احتاج  
اليه مع اسناده فعل الرؤية  
لغيره لما مرانه كفعله اذ  
لا يدري هل يراها ولا او  
لتضمنه فعلا لنفسه هو اتيانه  
بها كذلك وكانعت لذكر  
المخدوف او حال والتقدير  
اذ كر الراجح فيها ذكر  
واضح مثل الوضوح الذى  
ستراها عليه وتخالف  
الشيء الواحد باعتبارين  
سائق كما فى انا ابو النجم  
وشعرى شعرى (تنبيه)  
زعم فى الكشف ان هذه  
السين تفيد القطع بوقوع  
مدخولها كما فى فسيفسائكم  
الله اولئك سيرحمهم الله  
سأنتقم منك ويرد بان  
القطع هنا لقرينة المقام  
لا من موضوع السين على  
انه وطا به لمذهبه الفاسد  
من تحتم الجزاء فتوجيه  
بعض المحققين له غفلة عن  
هذه الدسيسة الاعتزالية  
(واضحات) مفعول ثان  
لترى العلمية وكونه وفى  
بالترام النص على ما صححه  
المعظم لا ينافى ترجيح

يتوقف فيه لانه أى البعض يصدق بالاكثر فتدبر اه (قوله وسياق تعريف المسئلة) أى فى شرح ومنها مسائل نفيسة بزيادة بسط ولافق فى شرح الموقف للتعققة قول المتن (مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من ان الحذف اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل سم (قوله على المطولات) اى له او غيره عميرة (قوله قيل وفى إثارة الخ) هذا كلام وجيه وان قال الشارح وفيه ما فيه بصري وتعلم ونجاسته بما مر عن سم انفا قول المتن (ومنها الخ) معطوف على منها التنبيه عميرة قول المتن (مواضع الخ) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيقه واضع فيظهر صحة الحل سم وياتى فى الشرح وعن النهاية والمغنى توجيه اخر (قوله بالاصل الخ) اى ولا بالضمير بان يقول فيه قصدا للايضاح سم (قوله اذ كره فيها) عبارة المغنى عقب قول المتن واضحات اذ كرها على المختار اه وعبارة النهاية عقب قول المصنف مواضع يسيرة بان ايبين فيها ان المختار فى المذهب خلاف ما فيه فصار حاصل كلامه اى المصنف ومنها ذكر المختار فى المذهب فى مواضع يسيرة ذكرها فى المحرر على خلافه اه (قوله كما دل عليه) اى على التقدير (قوله نفسه) اى اخره بالسين فان السين كما يسمى حرف الاستقبال كذلك يسمى حرف التنفيس اى التاخير كرى (قوله لما مرانه) اى فعل الغير (قوله او لتضمنه) عطف على لما مر والضمير لفعل الغير (قوله كذلك) اى على المختار (قوله او حال) اى والتقدير اذ كرها على المختار واضحات وضوحا مثل الوضوح الخ ويحتمل ان قوله والتقدير راجع للحال ايضا ومثل بمعنى المائل (قوله واضحا الخ) قد يتقرر مع قول المصنف واضحات (قوله وتخالف الشيء الخ) جواب سؤال نشا من التقدير المذكور (قوله وشعرى شعرى) اى شعرى الان هو شعرى فيما مضى كرى (قوله ويرد الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة سم (قوله على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة فتوجيه ذلك إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل سم (قوله من تحتم الجزاء) اى وجوب جزاء الاعمال فى الآخرة على الله تعالى كرى (قوله غفلة الخ) حاشاه سم (قوله عن هذه الدسيسة الخ) الدسيسة الرائجة السكرية التى لا تندفع بدواء كرى (قوله لما مر) ويحجب ايضا بما قدمه فى شرح قول المصنف وفى بما التزمه من قوله بحسب ما ظهر له واطلع عليه فى ذلك سم (قوله انهم قد يرجحون) اى المتأخرون كالشيخين (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال لفظ الباغ كذلك سم (قوله اخرجها الخ) وقد

يدعى ان العادة فى العدد ذلك (قوله مخدوفات) قال المحلى اى متروكات انتهى و اشار بهذا التفسير الى دفع ما يتوهم من الحذف من اسقاطها بعد وجودها وإنما عبر المصنف بالحذف دون الترك إشارة الى إرادتها ودعاء الحاجة اليها حتى كأنها ما تركت إلا بعد وجودها فليتامل (قوله ومنها مواضع) يجوز كونه على حذف مضاف مفهوم من السياق اى تحقيق مواضع فيظهر صحة الحل (قوله لم يعبر عنه الخ) اى ولا بالضمير بان يقول ذكرها فيه قصد للايضاح (قوله ويرد بان القطع الخ) لا معنى لرد النقل عن اللغة (قوله على انه وطا به الخ) لك ان تقول التوطئة بذلك لمذهبه لا تقتضى بطلان ذلك لغة وتوجيه ذلك البعض إنما هو للمعنى اللغوى وقصد التوطئة امر منفصل عنه فليتامل فان زعم الغفلة على الاثمة من غير لزومها بما لا يليق ولا يلتفت اليه ولا منشاله إلا الوهم او جب الاعتراض على الاثمة وانظر هذا الكلام منه مع ما تقدم فى الهامش عن شرح الهمزية (قوله غفلة) حاشاه (قوله لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل) ويحجب ايضا بما قدمه فى قول المصنف وفى بما التزمه من قوله حسب ما ظهر له واطلع عليه فى ذلك الوقت واما الجواب بانه لا يلزم من النص على ما صححه المعظم ترجيحه واعتماد فشكل لان السياق قاطع بان سبب التزام ذلك النص كون ذلك المنصوص عليه امر اراجعا مقدما على غيره وإلا فلا وجه لالتزام ما لا يكون كذلك إذ لا فائدة فيه (قوله لان وقوعها الخ) قد يقال نفس لفظ الباغ كذلك إلا ان يحجب بالمنع وفيه ما فيه (قوله اخرجها عن الغرابة) قد

خلافه لما مر انهم قد يرجحون ما عليه الاقل (ومنها ابدال ما) هي من صيغ العموم ومع ذلك لا يعترض بقوله داهه يازده خلافا لمن زعمه لان وقرعها فى السنة السلف ثم الخلف كما ياتى اخرجها عن الغرابة (كان من الفاظ غريباً) لا يؤلف كالباغ (او موها) اى موقعا فى الوهم

اي الذهن (خلاف الصواب) بان كان (٤٤) معناه المتبادر منه غير مراد واستوى معناه فلا يدري المراد وإن كان ذلك اللفظ بما يؤلف

فلا يتحد هذا مع الغريب لان ذاك فيه عدم الف ولو بلا ايهام وهذا فيه ايهام ولومع الف فينبهما عموم وخصوص من وجه وماها كذلك لا يغني احدهما عن الآخر وبفرض اغناء الخفي عنهما كان يقول ابداله الخفي بالواضح والاضح لا يكفي في التخصيص على أن المحرر ارتسكب هذين الامرين الحقيقين بالترك والطرح (باوضح) منه لالف الناس له وسلامته من الايهام (و) مع ذلك يكون بلفظ (اخصر منه بعبارة) بدل مما قبله باعادة الجار جمع عبارة وعبرة بفتح أو له وهي ما يعبر به عما في الضمير اي يعبر به عنه (جليات) في اداء المراد لخلوها عن الغرابة والايهام واشتمالها على حسن السبك ورصانة المعنى اي غالباً او بحسب ظنه فلا ينافي الاعتراض عليه في بعضها وادخال الباء في حين الابدال على الماخوذ وفي حين بدل والتبديل والاستبدال على المتروك هو الفصح وخفي هذا التفصيل على من اعترض المتن بآية وبدلناهم بجنيتهم جنتين ومن يتبدل الكفر بالايمان فقد ضل وقد تدخل في حين بدل ونحوه على الماخوذ كما في

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله بان كان معناه المتبادر منه غير مراد الخ) اي بخلاف ما إذا كان المعنى المراد ظاهراً منه وان لم يكن صريحاً فيه سم (قوله واستوى الخ) وهو اجمال وما قبله الباس (قوله الخفي) اي لفظ الخفي عنهما اي الغريب والموهم (قوله لا يكفي) اي الخفي قول المتن (باوضح) قضيته ان الاول فيه اضحاح عميرة (قوله بدل مما قبله الخ) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما يتعلق به باوضح احوال من اوضح سم اقول لا يظهر كون الباء بمعنى في الا ان يريد به السببية فيوافق كلامه حيث نقول عميرة الباء ماسببية واللباس اه (قوله بفتح اوله) اي وسكون ثانيه (قوله اي يعرب) ببناء المفعول من الاعراب اي الافصاح (قوله عليه) اي المصنف في بعضه اي عبارته (قوله وابدال الباء الخ) وفاقاً للنهاية عبارة تفلا عن جماعة منهم الشمس القاياتي انها إنما تدخل على الماخوذ في الابدال مطلقاً وفي التبديل ان لم يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما اما إذا ذكر معهما غيرهما كما في قوله تعالى وبدلناهم بجنيتهم جنتين وكما في قولك بدله بخوفه امنا فدخولها حيث تد على المتروك كما في الاستبدال والتبديل اه وفي عرش عن شرح الفية الحديث لشيخ الاسلام ما يوافقه مع التضريح بان في الاستبدال والتبديل التفصيل المتقدم في التبديل وقال الرشدي قوله مر كافي قوله تعالى وبدلناهم الخ اي فانه ذكر معهما المفعول الذي هو الضمير اه (قوله على الماخوذ) أي كما هنا سم (قوله هو الفصح) قضيته انه يجوز دخوله في حين كل على الماخوذ والمتروك وإنما التفرقة بينهما بالنسبة للفصح فقط وانه لا فرق في ذلك بين ان يذكر مع المتروك والماخوذ غيرهما او لا عرش (قوله وفي حين بدل) لم يظهر نسكته التعبير فيه بالفعل وفي اخوه بالمصدر بصري (قوله ونحوه) اي من التبديل والاستبدال (قوله وبدل) بصيغة الامر (قوله على ان الخ) خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق مبني على ان الخ وقيل التقدير ولنجر على ان الخ وقول الكردي انه متعلق بقدر تدخل الخ ما فيه (قوله قد يتعارف عليه الخ) قال الكردي كسعدى في البيت المذكور فانه متروك باعتبار ما كان وماخوذاً باعتبار ماسيكون لان الطالع فيه نحس الان يدع وحصول السعد له اه وفيه نظر وقال الشهاب الخفاجي في رسالته في الابدال فان ذكرت احداً الجانبين المعروض او المعروض عنه فباء المقابلة تصلح للماخوذ والمتروك فاعتبره بقولك بعث هذا بدرهم وجواب مخاطبك اشتريته به فالدرهم ماخوذك ومتروك صاحبك اه وهو حسن (قوله والاقوال) اي بدليل فن القولين والاقوال سم (قوله للشافعي رضي الله تعالى عنه) استعمال الرضى في غير الصحابة جائز كما هنا وإن كان الكثير استعمال الرضى في الصحابة والترحيم في غيرهم ثم رايت في كلام الشارح مر قبيل زكاة الثابت مانصه ويسن الرضى والترحيم على غير الانبياء من الاخبار قال في المجموع ومقاله بعض العلماء من أن الرضى يختص بالصحابة والترحيم بغيرهم ضعيف اه عرش (قوله ذكر المجتهد) إلى قوله وزعم ان في النهاية الا قوله وأن الخلاف إلى ثم الراجح وما نبيه عليه (قوله ذكر المجتهد الخ) لعل المراد بالمجتهد المذهب الناقل لاقوال الامام وان في العبارة مسامحة إذ ليس المراد أن المجتهد صاحب المذهب يقول في المسئلة قولاً مثلاً الذي هو ظاهر العبارة كما لا يخفى فحق العبارة نقل الاصحاب لاقوال المجتهد مطلقين من غير ترجيح لافادة الخ لان هذا هو الذي ينتزل عليه التفصيل الاتي الذي من جملة قوله ثم الراجح عنهما الخ وعبارة جمع الجوامع وان نقل عن مجتهد قولاً

يجاب أيضاً بأن ابدال الغريب بخصوص بعدم الحاجة إلى ذكره لبيان حكمه كما في ده يازده فانه ذكره لبيان مساواته لقوله درهم لكل عشرة سم (قوله اي الذهن) هذا شامل لما له ظاهر متبادر منه هو المراد لانه يوقع في الذهن المعنى المرجوح لكن الظاهر عدم ارادة هذا ولا لزوم ان لا يذكر الا النصوص وليس كذلك فالمراد موها ايها ما قويا (قوله بدل مما قبله) هو غير متعين بل يجوز كون الباء بمعنى في متعلقه بما تعلق به بأوضح احوال من اوضح (قوله وعبرة) أي كيدرة (قوله على الماخوذ) أي كما هنا (قوله والاقوال) أي بدليل

قوله \* وبدل طالعي نحسى بسعدى \* على أن الشيء قد يتعارف عليه الاخذ والترك باعتبارين متعاقبين فيتعارف عليه ابدال ومقابلة رعاية لها (ومنها بيان القولين) او الاقوال للشافعي رضي الله عنه قبل ذكر المجتهد لها لافادة ابطال

متعاقبان فالمتأخر قوله الخ رشدي (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها  
سم أي كإياتي في الشارح (قوله ولا ينحصر) أي فائدة الذكرو تدكير الفعل لأن ما لا ينفك عن التام  
كالعرف والنكرة يذكرو يؤنث كإتيه عليه العصام (قوله بيان المدرك) بضم الميم أي موضع الإدراك  
ومدارك الشرع مواضع طلب الأحكام والفقهاء يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتخرجه وجه  
قوله في المصباح لكن في حواشي الشنوائ على شرح الشافية لشيوخ الإسلام كالغزالي على الجار بردي أن المدرك  
بفتح الميم أه ع ش (قوله وإن من رجح الخ) عطف على بيان المدرك (قوله لم ينحصر فيها) كذا فيما  
رايت ويتوجه عليه أن عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وأن عدم الانحصار مناف  
لما نقله من قوله إبطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وأن الخلاف انحصار فيها لم يكن زائدا على ما نقله بقوله  
إبطال ما زاد ويمكن أن يجاب بأن العبارة هي ما رايت ومعناها أنه يفهم من ذكر الأقوال بمعونة ما في الأصول  
أن الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز أحداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل مركبا منها فليتام  
سم ولا يخفى أن الإشكال قوي والجواب ضعيف ولذا اسقط النهاية هذه الفائدة (قوله حتى يمنع الخ)  
تفريع على المنفي فالضمير المستتر للخصم (قوله مفصلا) اسم فاعل (قوله من شقيه) أي التفصيل (قوله)  
ما تأخر الخ) عبارة النهاية ما نص على رجحانه والافعال ما تأخره وإلا الخ (قوله والافعال نص على رجحانه)  
يقضي أن الرجح ما تأخر أن علم وأن نص على رجحان الأول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الرجح  
ما نص على رجحانه وإلا فما تأخر أن علم أصاب قاله ابن قاسم وهو مردود دفلاو معنى أمانتلا فان ما ذكره الشهاب  
ابن حجر هو الموافق لما في كتب المذهب كالروض وغيره وكتب الأصول كجمع الجوامع وغيره وإذا كان  
كذلك فكيف يقول وليس كذلك قطعا وأما معنى فلان المتأخر أقوى من الترجيح لأن المجتهد إنما رجح الأول  
بحسب ما ظهر له وما ذكره ثانيا كالناسخ للاول بترجيحه لا ترى أن المتأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم  
ناسخ للقديم مطلقا وأن قال في المتقدم أنه واجب مستمر أبدا كما هو مقرر في الأصول فعلم أن الصواب  
ما صنعه الشهاب ابن حجر لا ما صنعه الشارح من الموافق لا اعتراض ابن قاسم رشدي أقول وكذا يصنع  
المغني موافق لصنيع التحفة كما يأتي لكن قوله أي الرشدي وأما معنى الخ فيه نظر فإنه لا يلاقى لا اعتراض سم إذا  
مراده كما هو الظاهر المتبادر من سياقه أن المتأخر المعلوم متأخره إذا نص عنه وبعده على رجحان الأول لا  
يقدم على الأول قطعا خلافا لما يقتضيه صنيع الشارح (قوله فأنص) أي الشافعي ع ش (قوله والافعال الخ)  
قضية هذا الصنيع أنه إذا فرع على أحد القولين ثم قال عنه أنه مدخول أو يلزمه فسادانه يقدم وظاهر أنه  
غير مراد ثم رايت الشهاب ابن قاسم سبق إلى ذلك رشدي (قوله مدخول) أي فيه دخل أي نظر ع ش  
(قوله وإلا فما وافق الخ) عبارة كنز البكري ولو وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة  
فن القولين أو الأقوال (قوله ما زاد) أي على الإطلاق بحيث لا يكون واحدا منها ولا مركبا منها (قوله لم  
ينحصر فيها) كذا في أخبارايت ويتوجه عليه أن عدم الانحصار لا يفهم من ذكرها حتى يكون من فوائدها وأن  
عدم الانحصار مناف لما نقله من قوله إبطال ما زاد ولو كانت العبارة هكذا وأن الخلاف انحصار فيها لم يكن  
زائدا على ما نقله بقوله إبطال ما زاد ويمكن أن يجاب بأن العبارة هي ما رايت ومعناها أنه يفهم من ذكر الأقوال  
بمعونة ما في الأصول أن الخلاف لم ينحصر فيها بل يجوز أحداث قول زائد عليها بحيث لا يكون خارجا عنها بل  
مركبا منها فليتام (قوله وإلا فما نص على رجحانه) يقضي أن الرجح ما تأخر أن علم وأن نص على رجحان  
الأول وليس كذلك قطعا فلو عكس فقال ثم الرجح ما نص على رجحانه وإلا فما تأخر أن علم أصاب وقد يجاب  
عنه بأن قوله والافعال لا يعلم تأخره وهو لا يخلص فتأمل (قوله والافعال) ظاهره تقديم ما فرع عليه وأن  
قال عنه يلزمه فساد ولا ينبغي أن يكون مراد (قوله والافعال) مذهب مجتهد عبارة كنز مولانا البكري ولو  
وافق أحد قوليه المطلقين مذهب مجتهد كان مرجحا بالنسبة للقلد لأن القول في الجماعة أحب من القول في  
غيرها والموافق زادت به قوة ذلك القول انتهى وعبارة المجموع وحكي القاضي الحسين فيما إذا كان للشافعي

ما زاد لا للعمل بكل انتهى  
ولا ينحصر في ذلك بل من  
فوائده بيان المدرك وأن  
من رجح أحدها من  
مجتهدي المذهب لا يعد  
خارجا عنه وأن الخلاف لم  
ينحصر فيها حتى يمنع الزائد  
بمعونة ما هو مقرر في الأصول  
أنهم إذا اجتمعوا على قولين  
لم يجوز أحداث ثالث إلا  
أن كان مركبا منهما بأن  
يكون مفصلا وكل من شقيه  
قال به أحدهما ثم الرجح  
منهما ما تأخر أن علم والا  
فأنص على رجحانه والا  
فأفرع عليه وحده والافعال  
قال عن مقابله مدخول أو  
يلزمه فساد والافعال فرده  
في محل أو جواب والافعال  
وافق مذهب مجتهد لتقويه  
به فان خلا عن ذلك كله

للمقلد انتهى وعبارة المجموع وحكى القاضى الحسين فيما إذا كان للشافعى قولان أحدهما موافق بأحنية  
 وجهين أحدهما ان القول المخالف اولى وهذا قول الشيخ ابي حامد الاسفراينى قال الشافعى إنما خالفه  
 لاطلاعه على موجب المخالفة والثانى القول الموافق اولى وهذا قول القفال وهو الاصح والمسئلة مفروضة  
 فيما إذا لم يتجدد مرجعاً مما سبق إنتهى وينبغى حمل تصحيحه على ما إذا لم يدل النظر الموافق لقواعد الشافعى على  
 رجحان المخالف فليتأمل وقد يوافق كل منهما مذهب مجتهد سم بحذف (قوله فهو لتكافؤ نظريه) الجملة  
 جواب فان خلاخ (قوله وهو يدل الخ) اى ذكر قولين متكافئين ع ش (قوله حذرا الخ) لعلمه مفعول  
 له ليدل على دقة الورع وعبارة النهاية وحذرا الخ بالواو والعاطفة على لتكافؤ نظريه اه وهى ظاهرة (قوله  
 من ورطة هجوم) اى من مفسدة هجوم والورطة اغة الهلاك ع ش (قوله وزعم الخ) مبتدأ خبره قوله  
 غلط ويصرح بالجواز أيضا قول المغنى مانصه وإن كان فى المسئلة قولان جديدان فالعمل بأخبرهما فلم  
 يعلم فيمار حجه الشافعى فان قالهما فى وقت واحد ثم عمل بأحدهما كان إبطالا الآخر عند المازنى وقال غيره  
 لا يكون إبطالا بل ترجيحاً وهذا اولى واتفق ذلك للشافعى فى نحو ست عشرة مسألة وإن لم يعلم هل قالهما معا  
 او مرتباً لزم البحث عن ارجحهما بشرط الاهلية فان اشكل توقف فيه اه (قوله رده) ضبب بينه وبين قوله  
 وان الاجماع الخ سم (قوله بتأليف الخ) متعلق بأفرد (قوله ونقل القرافى) الى المتزنى فى النهاية لا قوله وهو  
 وجهه وقوله وكان اخذ الى لان كلا مانبه عليه (قوله ونقل القرافى الخ) اى المال كى ع ش (قوله الاجماع  
 على تخيير المقلد الخ) هل يجرى ما ذكر فى الوجهين سم (قوله إذا لم يظهر ترجيح الخ) اى اما إذا ظهر ترجيح  
 احدهما فيجب العمل به وهو موافق فى ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب فما اشتهر من انه يجوز العمل  
 لنفسه بالاوجه الضعيفة كقابل الاصح غير صحيح هكذا فى حاشية شيخنا ع ش وفيه أمران الاول ان فرض  
 المسئلة فى قولين لمجتهد واحد فلا ينتج ان الوجهين إذا تعدد قائمهما كذلك فقوله فما اشتهر الخ تفريعا على  
 ما هنا فى مقام المنع وقولهم العمل بالراجح واجب إنما هو فى قولين لا ما م واحد كما يعلم من جمع الجوامع الذى  
 هى عبارته كغيره على ان المراد بالعمل فى قولهم المذكور وليس هو خصوص العمل للنفس بل المراد  
 كونه المعمول به مطلقا كما لا يخفى الامر الثانى ان قوله فما اشتهر الخ كالصريح فى ان هذه الشهرة ليس  
 لها اصل وليس كذلك فى فتاوى العلامة ابن حجر رحمه الله تعالى ما ملخصه بعد كلام اسلفه ثم مقتضى  
 قول الروضة وإذا اختلف متبحران فى مذهب الخ انه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى العمل ويؤيده افتاء  
 الالبقنى بجواز تقليد ابن سريج فى الدور وإن ذلك ينفع عند الله ويؤيده ايضا قول السبكى فى الوقف فى  
 فتاويه يجوز تقليد الوجه الضعيف فى نفس الامر بالنسبة للعمل فى حق نفسه لا الفتوى والحكم فقد نقل  
 ابن الصلاح الاجماع على انه يجوز اه فلكلام الروضة السابق اى الموافق لما فى الشرح هنا مع زيادة  
 التصريح بالوجهين محمول بالنسبة للعمل بالوجهين على وجهين لقائل واحد أو شك فى كونهما لقائل أو  
 قائلين كفى قولى الامام لان المذهب منهما لم يتحرر للمقلد بطريق يعتمده اما إذا تحقق كونهما من إثنين  
 خرج كل واحد منهما من هوال للترجيح فيجوز تقليد احدهما الى آخر ما ذكره رحمه الله تعالى ونفعنا به  
 فتأمله حق التامل وانظر الى فرقة آخرى بين الوجهين لقائل واحد الوجهين لقائلين تعلم ما فى تقرير شيخنا

فهو لتكافؤ نظريه وهو  
 يدل على سعة العلم ودقة  
 الورع حذر من ورطة  
 هجوم على ترجيح من غير  
 اقتضاح دليل وزعم ان  
 صدور قولين معافى مسألة  
 واحدة كفيها قولان  
 لا يجوز إجماعا غلط أفرد  
 رده وإن الاجماع على  
 جوازه ووقوعه من  
 الصحابة فمن بعدهم  
 بتأليف حسن قال الامام  
 ووقع ذلك للشافعى رضى  
 الله عنه فى ثمانية عشر موضعا  
 ونقل القرافى الاجماع  
 على تخيير المقلدين قولى  
 امامه اى على جهة البدل  
 لا الجمع إذا لم يظهر ترجيح  
 أحدهما وكأنه أراد إجماع  
 أئمة مذهبه كيف ومقتضى  
 مذهبنا كما قاله السبكى

منع ذلك في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه وبه يجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا (٤٧) وانه له الغزالي كما يجوز لمن اذاه

الذي قدمناه ثم رأيت العلامة المذكور بسط الكلام في ذلك في شرحه في كتاب القضاء ثم بسط بما يوافق ما في فتاوى به فراجع رشيدى اقول ما نقله عن فتاوى الشارح وغيرها لا ينافي مقالة عرش فانه مطلق فيحمل على ما اذا لم يكن العامل من اهل ترجيح ظهر له ترجيح احد الوجهين مثلا وامام اذكره او لا من ان فرض المسئلة في قول المجتهد واحد فلا ينتج الخ فيجواب عنه بان حكم تعدد الوجوه يعلم من حكم تعدد الاقوال بطريق الاولى (قوله منع ذلك) أى التخيير عرش (قوله دون العمل لنفسه) أى بما يحفظ سم (قوله وبه يجمع) أى بالمنع في القضاء والافتاء والجواز في العمل لنفسه (قوله يجوز الخ) أى التخيير (قوله) وأجرى السبكي ذلك (أى التفصيل وقوله في العمل متعلق بأجرى الخ وقوله بخلاف المذاهب الاربعة أى بغير المذاهب الخ متعلق بالعمل عرش (قوله أى ما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام سم (قوله لمن يجوز تقليده) وهو المجتهد كرى (قوله وجميع شروطه) عطف على نسبته وضمير عنده يرجع إلى العامل كرى والا صوب إلى من يجوز تقليده (قوله على ذلك) أى التفصيل المتضمن للمنع في القضاء والافتاء (قوله أى في قضاء وافتاء) أى دون العمل لنفسه كرى (قوله ومحل ذلك) أى التفصيل المتضمن للجواز في العمل لنفسه عبارة السكردى أى التقليد في العمل لنفسه (قوله مالم يتبع الرخص) أى بان يأخذ من كل مذهب مذهب بالاسهل منه (قوله رتبة التكليف) أى رباطه (قوله بل قيل فسق) والوجه خلافه نهاية رسم أى فلا يكون فسقا وإن كان حراما ولا يلزم من الحرمة الفسق عرش (قوله ومحل ضعفه) أى القول بالفسق عبارة النهائية محل الخلاف (قوله ولا ينافي ذلك) أى ما تضمنه قوله ومحل ذلك وغيره الخ من جواز التقليد لا امام في مسئلة بعد العمل فيها بقول امام آخر (قوله لتعين حمله الخ) علة لعدم المناقاة والضمير لما قاله الآمدى وابن الحاجب (قوله تركب حقيقة الخ) وأما في مسئلة بتمامها بجميع معتبراتها فيجوز ولو بعد العمل كان أدى عبادته صحيحة عند بعض الاربعة دون غيره فله تقليده فيها حتى لا يلزم قضاؤها دبرنى اه بجرى (قوله نحو ذلك) أى نحو المحل المذكور (قوله خلافا للجلال المحلى) أى في شرح جمع الجوامع عرش أى حيث رجح الامتناع مطلقا في نفس الحادثة ومثلها وحمل قول الآمدى وابن الحاجب عليه (قوله كان أفتى الخ) عبارة النهائية كان أفتى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهائم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا بأحنية في طلاق المسكره ثم أفتاه شافعى بعدم الحنف فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعى وان يطا الثانية مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذلك الوالدرحمه الله تعالى في فتاوى به راداعلى من زعم خلافه مغتر بظاهر ما مرأه قال الرشيدى قوله فيمتنع عليه ان يطا الاولى وان يطا الثانية الخ أى جامعا بينهما كما في صريح فتاوى والده بخلاف ما إذا عرض عن الثانية أى ان لم يبنها فأنله وطء الاولى تقليدا للشافعى كما نبه عليه الشهاب ابن قاسم راداعلى الشهاب ابن حجر اه (قوله ثم أفتى الخ) فيه نظر سيظهر سم (قوله فارادان يرجع للاولى الخ) كون هذه يلزم فيها تركب قول لا يقول به كل منهما محل تأمل نعم لو قيل ببقائه معهما كان واضحاً بصري وتقدم عن الرشيدى ويأتى عن سم ما يوافقه (قوله ثم استحققت الخ) كان

(قوله دون العمل لنفسه) أى بما يحفظ (قوله أى مما علمت الخ) قد يشكل مع فرض علم النسبة وجميع الشروط الفرق بين المذاهب الاربعة وغيرها في تقييد غيرها بغير القضاء والافتاء كما هو قضية هذا الكلام (قوله بل قيل فسق الخ) الوجه خلافه (قوله كان أفتى الخ) في شرح مكره كان أفتى شخص بينونة زوجة بطلاقها مكرهائم نكح بعد انقضاء عدتها اختها مقلدا بأحنية بطلاق المسكره ثم أفتاه شافعى بعدم الحنف فيمتنع عليه ان يطا الاولى مقلدا للشافعى وان يطا الثانية مقلدا للحنفى لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ كما أوضح ذلك شيخنا الرملى رحمه الله تعالى في فتاوى به راداعلى من زعم خلافه مغتر بظاهر ما مرأه (قوله ثم أفتى الخ) في هذا المثال نظر سيظهر (قوله ثم استحققت عليه) أى كان باع ما اخذه بشفعة الجوار ثم أشرأه ولا

الحادثة نفسها لا مثلها خلافا للجلال المحلى كان أفتى بينونة زوجته في نحو تعليق فنسكح أختها ثم أفتى بأن لا بينونة فارادان يرجع للاولى ويعرض عن الثانية من غير ابانتها وكان اخذ بشفعة الجوار تقليدا لأبى حنيفة ثم استحققت عليه فاراد تقليدا للشافعى في تركها

باع ما أخذه بشفعة الجوار ثم اشتراه ولا يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران في بيعت دار تجاور إحداها  
فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد بيع داره الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه  
قضية أخرى سم (قوله فيمتنع فيهما) أي يمتنع التقليد في مسألة الزوجة ومسألة الشفعة (قوله لأن كلا من  
الامامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل  
في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير إبانة موافق لقوله فليتاامل سم على حجج أه ع ش  
وتقدم عن الرشيدى إعتاده وعن البصري ما يوافقه (قوله لا يقول به) أي بكل من جواز الأخذ بشفعة  
وعدمه ومن حل إحدى الاختين مع حل الأخرى كمدى (قوله بظاهر مامر) أي من جواز العمل لنفسه  
ع ش (قوله والأوجه) أي بدليل فن الوجهين أو الأوجه سم (قوله خرجوها) أي استبطوها (قوله على  
قواعده الخ) أي الشافعي (قوله وقد يشذون عنهما) أي يخرجون عن قواعده الشافعي ونصوصه ويجهلون  
في مسألة من غير أخذ منهما بل على خلاهما (قوله فتنسب لهما) أي تلك الوجوه للزنى وإي ثور ولوقال لهم  
لكن أولى (قوله في المذهب) أي مذهب الشافعي ع ش (قوله أو الطرق) أي بدليل فن الطريقين أو الطرق  
سم (قوله وهى) أي الطرق سم (قوله اختلافهم) أي أثره أو لازمه سم عبارة عميرة الظاهران مسمى  
الطريقة نفس الحكاية المذكورة وقد جعلها الشارح أسماء للاختلاف اللازم لحكاية الأصحاب اه (قوله  
في حكاية المذهب) أي الراجع قاله الكردى وفيه نظر بل المراد بالمذهب هنا كما يعلم ما بعد مجرد ما في المسئلة  
من القول والوجه واحدا أو متعدد اراجعا أو مرجوحا (قوله فيحكى الخ) تفسير للاختلاف عبارة  
غيره كان يحكى الخ (قوله بعضهم نصين) لعل هنا حذفا يعلم ما بعده أي وبعضهم بعضهم أو مغايرهما حقيقة  
والإفغنى عن قوله وبعضهم بعضهم ما قبله (قوله أو عكسه) يغنى عنه كاف كأوجه أو بمعنى الواو الخ (قوله  
أو باعتبار) عطف على حقيقة (قوله وعكسه) مرافيه (قوله فلهذا) أي لكثرة أنواع الاختلاف هذا  
ما يظهر لى لكن فيه تعليل الشئ بنفسه فتامل (قوله أي المنصوص الخ) أي فهو من إطلاق المصدر على  
المفعول (قوله لأنه لما نسب إليه الخ) عبارة المغنى وسمى ما قاله نصا لأنه مرفوع القدر لتنصيص الامام عليه  
أو لأنه مرفوع إلى الامام من قولك نصصت إلى فلان إذا رفعت إليه اه (قوله حيث ذكر) أي الخلاف  
وهذا عميد لقوله الآتى ولا يتأنيه الخ قول المتن (في جميع الحالات) أي حالات الخلاف من كونه أوقالا أو  
وجوها فلا تنافى بين قول الشارح غالبا وقول المصنف جميع الخ كما هو ظاهر للتدبر ولعل هذا ما أشار إليه  
الفاضل المحشى سم بقوله فتأمل فيه فقه دقة بصرى وعبرة الكردى قوله في جميع الحالات أي حالات الأقوال  
أو الأوجه وغير ذلك وقوله غالبا أي بيان مراتب الخلاف غالبا اه وعبرة سم قوله غالبا قد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قول المصنف بان قوله لحيث الخ تفسير للحالات التى بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع  
الحالات التى أقول فيها شيئا من هذه الصيغ فهو من العام الخصوص والفاء للتفسير اه وقوله وقد يجاب  
ايضا الخ هذا هو الجواب اقتصر عليه النهاية وزاد المغنى ما أشار إليه الشارح بقوله غالبا بما نصه أو أن  
مراده في أغلب الأحوال بحسب طاقته وربما يكون هذا أولى اه أي من الجواب بأنه من العام

يصح تصوير ذلك بما لو كان له داران في بيعت دار تجاور إحداها فأخذها بشفعة الجوار ثم أراد بيع داره  
الأخرى وأراد تقليد الشافعي في منع أخذ جاره لها فله ذلك لأن هذه قضية أخرى كما يجوز أخذ جاره لها  
تقليدا لاى حنيفه (قوله لأن كلا من الامامين الخ) فيه نظر في الأولى إذ قضية قول الثاني فيها أن الزوجة  
الأولى باقية في عصمته وأن الثانية لم تدخل في عصمته فالرجوع للأولى والأعراض عن الثانية من غير  
إبانة موافق لقوله فليتاامل (قوله والأوجه) أي بدليل قوله فن الوجهين أو الأوجه (قوله أو الطرق) أي  
بدليل فن الطريقين أو الطرق (قوله وهى اختلافهم) أي أثره أو لازمه (قوله غالبا) قد يقال هذا القيد  
لا يتصور مع قوله في جميع الحالات فتأمل فيه فقه دقة وقد يجاب ايضا أي عن المصنف بان قوله الآتى حيث  
الخ تفسير للحالات التى بين فيها مراتب الخلاف فالمعنى في جميع الحالات التى أقول فيها شيئا

فيمتنع فيهما لأن كلا من  
الامامين لا يقول به حينئذ  
فاعلم ذلك فانه مهم ولا تغتر  
بمن أخذ بظاهر مامر  
(والوجهين) أو الأوجه  
للأصحاب خرجوها على  
قواعده أو نصوصه وقد  
يشذون عنهم كما لمزنى  
وأبى ثور فتنسب لهما ولا  
تعد وجوها في المذهب  
(والطريقين) أو الطرق  
وهى اختلافهم في حكاية  
المذهب فيحكى بعضهم  
نصين وبعضهم نصوصا  
وبعضهم بعضها أو مغايرها  
حقيقة كأوجه بدل أقوال  
أو عكسه أو باعتبار  
كتفصيل في مقابلة إطلاق  
وعكسه فلهذا كثرت الطرق  
في كشير من المسائل  
(والنص) أي المنصوص  
للشافعي رضى الله عنه من  
نص الشئ مرفعه وأظهره  
لأنه لما نسب إليه من غير  
معارض كان ظاهراً  
مرفوع الرتبة على غيره  
(ومراتب الخلاف) قوة  
وضعفا حيث ذكر  
(في جميع الحالات) غالبا

لا ولا ينافيه جزمه بمسائل  
فيها خلاف لانه لم يلزم  
ذكر كل خلاف فيما ذكر  
بل انه حيث ذكر خلافا  
بين مرتبته أو فيها نص  
من غير ذكر له لأن قضية  
سياقه الآتي انه إنما يذكر  
نصا يقابله وجه أو تخرج  
وانه لا يذكر كل نص  
كذلك بل ان ما ذكره  
لا يكون إلا كذلك فتأمله  
( فحيث ) بالضم ويجوز  
الفتح والكسر مع إبدال  
يائه واو أو ألفا وهي  
دالة على المكان حقيقة أو  
مجازا كما في الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته بتضمنين  
اعلم معنى ما يتعدى إلى  
الظرف أي الله أنفذ علما  
حيث يجعل أي هو نافذ  
العلم في هذا الموضع  
فاندفع ما قيل بتعين انها  
مفعول به على السعة لأن  
أفعل التفضيل لا ينصبه  
إلا ظرف لانه تعالى  
لا يكون في مكان أعلم منه  
في مكان ولان المعنى انه  
يعلم نفس المكان المستحق  
لوضع الرسالة لاشيئا في  
المكان قيل وكما هنا وهو  
عجيب إذ التقدير فكل مكان  
من هذا الكتاب (أقول)  
فيه وزعم الاخفش أنها ترد  
لزمان (الظاهر أو المشهور

المخصوص (قوله لما يأتي) أي في شرح قوله وحيث أقول وقيل كذا الخ كرى (قوله قد بين) أي نحو أصح  
القولين وظهر الوجهين وقوله وقد لا أي نحو الأصح والظاهر معنى (قوله ولا ينافيه الخ) أي كإعلم من قوله  
حيث ذكر ولعله لم يفرضه عليه نظر العطف قوله أو فيها نص الخ على قوله فيها خلاف لانه لا يعلم من ذلك  
(قوله لانه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتامل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا سم وقد يغني عن التعليل  
المذكور عن قوله الآتي لأن قضيته الخ قوله غالبا تأمل (قوله سياقه الآتي) أي بقوله وحيث أقول النص  
الخ كرى (قوله نصا يقابله وجه أو تخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله  
ما ذكر فله لم يطلع عليه أولم يثبت عنده فليتامل سم أقول يغني عما قدره قول الشارح وانه لا يذكر الخ  
الان بريدان ما قدره يغني عن قول الشارح المذكور (قوله وانه لا يذكر كل نص الخ) وقد يقال فما المرجح  
حينئذ لتخصيص البعض بالذكر مع اتحاد النوع (قوله أي الله أنفذ الخ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخص فان  
أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن تأويل أعلم به فلا حاجة لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن  
التفضيل سم ولك منع أول كلامه بان تأويل أعلم بأنفذ لتحصيل ما يتعدى إلى الظرف واما قوله أي هو نافذ  
العلم المقضي لما ذكر فلا لشارة إلى ان علمه تعالى بل جميع صفاته بالنسبة إلى متعلقاته لا يتصور فيه التفضيل  
(قوله فاندفع ما قيل أنه مفعول به) صرح ابن هشام بأن حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم سم  
وكذا صرح بذلك الرضى (قوله لان أفعل الخ) متعلق بعلى السعة كرى (قوله لا ينصبه) لم يقل لا يعمل فيه  
لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال اناضرب منك لزيد واعرّف منك بزيد عصام (قوله لا ظرف)  
ضرب بينه وبين مفعول به سم (قوله لانه تعالى الخ) علة للاظرف وقوله ولان المعنى الخ عطف عليه (قوله  
وكما هنا) كانه عطف على كافي الله أعلم حيث الخ وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من  
المكان المجازي بان ما هنا مكان حقيقي وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو  
المعاني أو غير ذلك بمافصل في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان المكان لغة  
او المكان اصطلاحا كما هو ظاهر فقوله وهو عجيب انما العجيب التعجب منه سم (قوله انه ترد) أي لفظة

من هذه الصيغ فهو من العام المخصوص والغاء للتفسير وبأنه لم يعتد بالقليل مبالغة في مقام المدح والخطابة  
(قوله لانه لم يلزم الخ) هذا يدل على عدم إرجاع قوله في جميع الحالات لجميع ما تقدم فليتامل بل قضيته  
اختصاص قوله في جميع الحالات بقوله ومراتب الخلاف وبه يسهل الحال جدا (قوله نصا يقابله  
وجه أو تخرج) أي بحسب اطلاعه فلا يرد ما عساه يفرض من تركه نصا يقابله ما ذكر فله لم يطلع عليه  
أولم يثبت عنده فليتامل (قوله أي الله أنفذ) تأويل أعلم بأنفذ لا يخص فان أول أنفذ بأصل الفعل فيمكن  
تأويل أعلم به فلا وجه لذكر النفوذ وقوله أي هو نافذ يقتضي صرف أعلم عن التفضيل (قوله فاندفع  
ما قيل يتعين انها مفعول به) صرح به ابن هشام بان حيث في الآية مفعول به لفعل محذوف أي يعلم (قوله  
لا ظرف) ضرب بينه وبين مفعول به (قوله قبل وكما هنا) كان قوله وكما هنا عطف على قوله كافي الله أعلم حيث  
يجعل رسالاته وقوله إذ التقدير الخ كانه رد على ما في هذا القيل من ان ما هنا من المكان المجازي بان ما هنا  
مكان حقيقي وفيه نظر لان اجزاء الكتاب سواء جعل بمعنى الالفاظ أو النقوش أو المعاني أو غير ذلك بما  
فصل في محله ليست اما كن حقيقة للقول المذكور سواء اردنا بالمكان لغة او المكان اصطلاحا كما هو ظاهر  
لمن تأمل معنى المكان لغة واصطلاحا ونسبة القول المذكور إليه فتأمل (قوله وهو عجيب) انما العجيب  
التعجب منه (قوله فحيث أقول الاظهر أو المشهور) المراد بالظاهر أو المشهور اللفظ أي وحيث أقول هذا  
اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لحال رفعه ويجوز غير الرفع ايضا كما هو ظاهر وقوله فن القولين أي فرادى  
بالاظهر أو المشهور أي بهذا اللفظ هو الاظهر أو المشهور من القولين او الاقوال أي القول الاظهر او  
المشهور منهما أو منها فالظاهر أو المشهور المذكور في المتن المراد به اللفظ والمقدر الذي تعلق به من المراد به

المشهور لكونه كالوصف له  
 أى فأحدهما كائن من  
 جملة (القولين أو الأقوال  
 فان قوى الخلاف) لقوة  
 مدرك غير الراجح منه بظهور  
 دليله وعدم شذوذه وتكافؤ  
 دليلهما في أصل الظهور  
 ويمتاز الراجح بأن عليه المعظم  
 أو يكون دليله أوضح وقد  
 لا يقع تمييز (قلت الاظهر)  
 لاشعاره بظهور مقابله (ولما)  
 يقو مدركه (فالمشهور)  
 هو الذى أعبر به لاشعاره  
 بخفاء مقابله ويقع للمؤانف  
 تناقض بين كتبه في الترجيح  
 ينشأ عن تغيير اجتهاده  
 فليعتن بتحرير ذلك من  
 يريد تحقيق الأشياء على  
 وجهها (وحيث أقول  
 الاصح أو الصحيح فن الوجهين  
 أو الواجهة) ثم إن كانت من  
 واحد فالترجيح بها مرفى  
 الاقوال أو من أكثر فهو  
 بترجيح مجتهد آخر (فان  
 قوى الخلاف) بنظير مامر  
 فى الاقوال (قلت الاصح)  
 لاشعاره بصحة مقابله وكان  
 المراد بصحته مع الحكم عليه  
 بالضعف ومع استحالة  
 اجتماع حكمن متضادين على  
 موضوع واحد فى آن واحد  
 أن مدركه له حظ من النظر  
 بحيث يحتاج فى رده إلى غوص  
 على المعانى الدقيقة والادلة  
 الخفية بخلاف مقابل  
 الصحيح الاتى فانه ليس

حيث قول المتن (الاظهر أو المشهور) أى هذا اللفظ وهو مرفوع على الحكاية لخالق رفعه ويجوز غير الرفع  
 ايضا كما هو ظاهر وقوله (فن القولين أو الاقوال) أى فردى بلفظ الاظهر أو الأشهر القول الاظهر أو الأشهر  
 من القولين أو الاقوال فالظاهر أو المشهور المذكور فى المتن المراد به اللفظ والمقدر الذى تعلق به من المراد  
 به القول لا اللفظ وحاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد اردت به القول الاظهر أو المشهور من القولين  
 الخ وقس على ذلك نظائره الآتية سم (قوله متعلق بالظاهر الخ) أراد بالتعلق بذلك الحمل عليه لاتعلق  
 الجار لان ذلك التعلق مع كائن الاتى والمحمول على الشئ يكون وصفه له لكن لما لم يكن الظرف وصفه له  
 حقيقة بل وصفه الحقيقي متعلق الظرف قال لكونه كالوصف له كرى عبارة البصرى لعل مراده التعلق  
 المعنوى لئلا يتم قوله أى فاحدهما كائن الخ اه (قوله لكونه) أى من القولين أو الاقوال كالوصف له أى  
 للأظهر أو المشهور (قوله فاحدهما) الأولى هو قول المتن (فان قوى الخلاف) أى المخالف عميرة (قوله  
 لقوة مدرك غير الراجح منه) أى من الخلاف بالمعنى المصدرى وعبارة غيره وهى لقوة مدركه أى الخلاف بمعنى  
 المخالف اخصروا وضع (قوله يكون دليله الخ) فى بعض النسخ بالياء الموحدة بصيغة الجار والمجرور عطفا  
 على قوله بان عليه الخ وفى بعضها بالياء المشناة بصيغة المضارع المنصوب عطفا على ان عليه الخ (قوله وقد لا يقع  
 الخ) أى بحسب ما يظهر لنا وإلا فالترجيح تحكم بحت ثم رأيت الفاضل المحشى سم قال مانصه قديقال لا بد  
 من تميز عند المرجح وإلا لم يتصور ترجيح انتهى بصرى قول المتن (قلت الاظهر) يجوز ان قلت بمعنى  
 ذكرت فلم يحتج إلى جملة أو على ظاهره لانه لا يريد بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الاظهر مرفوع حكايته  
 باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لها باعتبار  
 بعض الاحوال وكذا يقال فى الاصح أو الصحيح من قوله حيث أقول الاصح أو الصحيح ومن قوله قلت  
 الاصح أو الاقوال الصحيح سم قول المتن (فالمشهور) يجوز ان تقدره فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور  
 مقولى او مذكورى سم (قوله بامر) أى من موافقة المعظم أو أو ضخمة الدليل هذا ظاهر صنيعه لكن  
 فى الشق الاول وقفة إلا ان يصور بما إذا كان لصاحب الوجه استحباب وتلازمة مرجحون (قوله فهو بترجيح  
 مجتهد آخر) ظاهره أنه لا يعتبر هنا موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المراد هنا كولا ترجيح صاحب أحد  
 الوجهين أو الواجهة وفيه نظر بل اظن الواقع بخلافه سم (قوله ولا ترجيح الخ) يتأمل فيه ثم يمكن ان يقال  
 ان المراد بترجيح مجتهد آخر موافقته (قوله وكان المراد الخ) وقد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة  
 بحسب التخييل والقرائن المناسبة لها لا بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا

القول لا اللفظ فتأمل وقس على ذلك نظائره الآتية والحاصل ان حاصل المراد وحيث أذكر هذا اللفظ فقد  
 اردت به وعبرت عن القول الاظهر أو المشهور من القولين الخ (قوله متعلق بالظاهر أو المشهور) قديتوهم  
 ارادة لفظ الاظهر أو المشهور المذكور وفيه نظر بل لا معنى له والوجه تعلقه بمحذوف والتقدير فهو  
 الاظهر أو المشهور من القولين الخ فتأمل (قوله القولين أو الاقوال) المراد المعنى وقوله قبله الاظهر أو  
 المشهور المراد اللفظ أى وقد تقدم تحقيقه (قوله وقد لا يقع تميز) قديقال لا بد من تميز عند الراجح والالم  
 يتصور وترجيح (قوله قلت الاظهر) يجوز ان قلت بمعنى ذكرت فلم يحتج إلى حمله أو على ظاهره لانه لا يريد  
 بالظاهر لفظه ثم الظاهر ان لفظ الاظهر مرفوع حكايته له باعتبار بعض احواله وإلا فهو فى كلامه يقع غير  
 مرفوع وعلى هذا يجوز نصبه وجره حكايته لها باعتبار بعض الاحوال وكذا يقال فى الاصح أو الصحيح من  
 قوله وحيث أقول الاصح أو الصحيح ومن قوله قلت الاصح أو الصحيح (قوله فالمشهور) يجوز ان تقديره  
 فقولى او مذكورى المشهور او فالمشهور مقولى او مذكورى ثم المراد بالمشهور لفظه والظاهر انه مرفوع  
 حكايته لبعض احواله فانه يقع غير مرفوع ايضا انتهى (قوله فهو بترجيح مجتهد آخر) ظاهره انه لا يعتبر هنا  
 موافقة مذهب مجتهد أى مطلق كما هو المتبادر هناك ولا ترجيح صاحب أحد الوجهين أو الواجهة وفيه نظر  
 بل اظن الواقع بخلافه (قوله وكان المراد بصحته الخ) قد يقال فى الجواب ان المراد بالصحة هى الصحة بحسب



فكان ذلك صحيحا بالاعتبار المذكور وان كان ضعيفا بالحقيقة يجوز العمل به فلم يجتمع حكمان كما ذكر فامل ذلك واعرض عما وقع هنا من اشكالات واجوبة لا ترضى وقد يقع للبصيف أنه في بعض كتبه يعبر بالاظهور وفي بعضها (٥١) يعبر عن ذلك بالاصح فان عرف ان

الخلاف أقوال أو أوجه فواضح والارجح الدال على انه اقوال لان مع قائله زيادة علم بنقله عن الشافعي رضى الله عنه بخلاف نافية عنه (ولم لا) بقو (الصحيح) هو الذي اعبر به لاشعاره بانتفاء اعتبارات الصحة عن مقابله وانه فاسد ولم يعبر بنظيره في الاقوال بل أثبت لنظيره الخفاء وان القصور في فهمه إنما هو منا خسب تادبا مع الامام الشافعي كما قال وفرقا بين مقام المجتهد المطلق والمقيد فان قلت اطباقهم هنا على ان التعبير بالصحيح قاض بفساد مقابله يقتضي ان كل ما عبر فيه به لا يسر الخروج من خلافه لان شرط الخروج منه عدم فساده كما صرحوا به وقد صرحوا في مسائل عبروا فيها بالصحيح بسن الخروج من الخلاف فيها قلت يجاب بأن الفساد قد يكون من حيث الاستدلال الذي استدل به لا مطلقا فهو فساد اعتباري وبفرض انه حقيق قد يكون بالنسبة لقواعدنا دون قواعد غيرنا ولما ظهر للبصيف مثالا والذي

يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد سم أقول وأيضا ان الشارح أشار الى رد ذلك الجواب بقوله ومع استحالة الخ (قوله فكان ذلك) أي مقابل الاصح (قوله لا يجوز العمل به) أي في القضاء والافتاء دون العمل لنفسه كما مر عن الرشيدى عن الشارح (قوله عن ذلك) أي عما عر به بالاظهر (قوله فواضح) يعني يرجح ما يوافق المعروف كرى (قوله لان مع قائله الخ) هذا إنما يظهر لو اطلق مقابله ولم ينسبه الى معين من الاصحاب ولعل الاولى التعليل بانه الاصل والغالب (قوله بنظيره) أي بنظر الفاسد يعني لم يعبر بعبارة تدل على ان المقابل فاسد كرى ولا يخفى ما فيه من التكلف وعبارة غير الشارح وهى ولم يعبر بذلك أي بالاصح والصحيح في الاقوال تادبا مع الامام الشافعي كما قال فان الصحيح منه مشعر بفساد مقابله اه اخصر ووضح (قوله كما قال) أي قال في إشارات الروضة ع ش (قوله لان شرط الخروج الخ) أي سن الخروج (قوله قلت يجاب الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين أنها لم تسكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التعبير بالصحيح لنحو اجتهدا بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح للبصيف ومن وافقه لاجمع الاصحاب سم (قوله من حيث الاستدلال الخ) أي من حيث الدليل الذى والنو قوله لا مطلقا أي لا من حيث جميع ادلته (قوله انه حقيق) أي ان الفساد من حيث جميع الادلة (قوله بالنسبة لقواعدنا الخ) في هذا الوجه الثانى نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا ان قيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتأمل سم قول المثنى (المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفعه على الحكاية باعتبار بعض احواله ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي سم (قوله وبعض قول لا) أي سواء ايضا (قوله أو وجه الخ) عطف على القطع (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله سم وللكردى هنا ما لا يدفع الاشكال لكونه داخل قبله ويمكن ان يقال ان اسم الاشارة راجع الى النص وضمير او بعضه راجع الى الاكثر وضمير او غيره راجع الى قوله وجهها او اكثر (قوله او بعضه) ضب بينه وبين ذلك سم عبارة الكردى أي يحكى بعض الاكثر في مقابلة الاكثر اه (قوله كما مر) أي في شرح والطريقين (قوله

التخيل والقرائن المناسبة لها بحسب نفس الامر واما الجواب ببناء ذلك على ان كل مجتهد مصيب فلا يظهر في القولين ولا في الوجهين إذا كانا لواحد فان قيل ولا إذا كانا لاثنتين لانه إذا كان كل مجتهد مصيبا فالحق متعدد بتعدد المجتهدين فلا مزية لاحد القولين او الوجهين على الاخر حتى يرا دظهوره او صحته على ظهور او صحة الاخر ليصح وصفه بانه اظهر او اصح قلت قد يكون احدهما وان كان كل حقا راجح لزيادة مصلحته او كونه ادخل في الخدمة او نحو ذلك لا ترى ان خصال الخير كل منها حق مع ان بعضها راجح لزيادة مصلحته فقد يتصور مثل ذلك في الحق بتعدد المجتهدين في وصف بنحو الاظهرية او الاصحية فليتأمل (قوله قلت يجاب بان الفساد الخ) قد يقال فساد استدلال خاص مع وجود استدلال صحيح اخر لا يقتضى التعبير بالصحيح بل بالاصح كما لا يخفى إذ صحة القول وعدم فساده لا يتوقفان على صحة جميع ادلته كما هو ظاهر ويتجه ان يجاب عن الاشكال المذكور بان المواضع التي راعوا فيها الخلاف تبين انها لم تسكن من باب الصحيح بل من باب الاصح وإنما وقع التفسير بالصحيح لنحو اجتهدا بان خلافه او بمن لا يفرق بين الاصح والصحيح فان الفرق بينهما اصطلاح المصنف ومن وافقه لاجمع الاصحاب (قوله يكون بالنسبة الخ) في هذا الوجه الثانى نظر إذ لا عبرة عندنا بقواعد غيرنا المخالفة لقواعدنا إلا أن قيد قواعد غيرنا بما قوى دليلها فليتأمل (قوله قول المذهب) أي هذا اللفظ والظاهر رفع المذهب على الحكاية باعتبار بعض احواله لان المراد لفظه ويجوز غير الرفع ايضا باعتبار الباقي (قوله وبعض ذلك) انظر لمباينته لما قبله (قوله او بعضه) ضب بينه وبين ذلك (قوله

ظهر لغيره قوته فتدب الخروج منه (وحيث أقول المذهب فن الطريقين أو الطرق) كان يحكى بعض القطع أى أنه لا نص سواء وبعض قول أو وجهها أو أكثر وبعض ذلك أو بعضه أو غيره مطلقا أو باعتبار كما مر ثم الراجح المعبر عنه بالمذهب قد يكون طريق القطع

او موافقها من طريق الخلاف او بخلافه الكن قبل الغالب انه الموافق والاستقرار الناقص المفيد للظن يؤيده وبما وقع للجموع كالعزيز استعمال الطريقين موضع الوجهين (٥٢) وعكسه (وحيث اقول النص فهو نص) الامام القرشي المطلبي الملتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم

في جده الرابع عبد مناف محمد بن ادريس بن العباس ابن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف (الشافعي) نسبة لشافع المذكور وشافع هذا سلم هو وابوه السائب صاحب راية قریش يوم بدر (رضي الله تعالى عنه) امام الائمة علماء وعلماء وورعا وزهدا ومعرفة وذكاه وحفظا ونسبافانه برع في كل ما ذكر وفاق فيه اكثر من سبقه لاسيما مشايخه كمالك وسفيان بن عيينة ومشايخهم واجتمع له من تلك الانواع وكثرة الاتباع في اكثر اقطار الارض وتقدم مذهبه واهله فيها لاسيما الحرمين والارض المقدسة وهذه الثلاثة واهلها افضل الارض واهلها ما لم يجتمع لغيره وهذا هو حكمة تخصيصه في الحديث المعمول به في مثل ذلك وزعم وضعه حسدا وغلطا فاجش وهو قوله صلى الله عليه وسلم عالم قریش يملأ طباق الارض علماء قال احمد وغيره من ائمة الحديث والفقهاء نراه الشافعي اى لانه لم يجتمع لقرشي من الشهرة كاذكر ما اجتمع له فلم ينزل الحديث الا عليه وكاشف اصحابه بوقائع وقعت بعد موته كما خبر وراى النبي

قيل الغالب انه الموافق) هذا ممنوع نهاية قال الرشيدى والقائل بذلك الاسنوى والزرکشی اه (قوله يؤيده) اى ما قيل (قوله استعمال الطريقين الخ) اى يجوز ان عر ش قول الماتن (وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه مرفوع باعتبار حكاية بعض احواله ويجوز غيرهم (قوله في جده الرابع الخ) فيه تسميح فان عبد مناف ثالث جدوده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف (قوله محمد الخ) بدل من الامام (قوله ابن عبد يزيد) كذا في النهاية والمغنى وغيرهما وفي بعض نسخ الشرح بن يزيد باسقاط عبيد واهله من قلم الناسخ (قوله ابن ادريس الخ) وام الامام فاطمة بنت عبد الله ابن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضى الله عنهم بحير مى (قوله هاشم الخ) هو غير هاشم الذى هو اخو المطلب وجده صلى الله عليه وسلم لانه صلى الله عليه وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف وهاشم المذكور في نسب الشافعي هو بن المطلب اخو هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم فالخاصل ان المطلب ابن عبد مناف له اخ اسمه هاشم هو جد النبي صلى الله عليه وسلم وابن يسمى هاشما ايضا هو جد الشافعي والشافعي انما يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبد مناف رشيدى فهاشم الذى في نسبه صلى الله عليه وسلم هو عم هاشم الذى في نسب الشافعي رضى الله عنه والمطلب في نسب الامام عم عبد المطلب جده صلى الله عليه وسلم (قوله نسبة لشافع) والنسبة الى الشافعي شافعي لاشفعوى كما قيل به لان القاعدة ان المنسوب للمنسوب يؤتى به على صورة المنسوب اليه لكن بعد حذف الياء من المنسوب اليه واثبات بدله في المنسوب عر ش (قوله لشافع المذكور الخ) وانما نسب اليه لانه صحابي ابن صحابي وللغياول بالشفاعة شيخنا (قوله وشافع هذا الخ) عبارة المغنى وشافع بن سائب هو الذى ينسب اليه الشافعي لى النبي صلى الله عليه وسلم وهو مترعرع واسلم ابو السائب يوم بدر فانه كان صاحب راية بنى هاشم فأسر في جملة من اسرو فدى نفسه ثم اسلم اه (قوله وفاق الخ) فانه اول من تكلم في اصول الفقه واول من قرر ناسخ الاحاديث ومنسوخها واول من صنف في ابواب كثيرة من الفقه معروفة مغنى (قوله وهذه الثلاثة الخ) جملة حاله (قوله ما لم يجتمع الخ) فاعل واجتمع (قوله في الحديث المعمول به الخ) يريد ان الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الاعمال كرى (قوله في مثل ذلك) يعنى في المناقب بصرى (قوله كما ذكر) اى في الحديث من كونه يملأ طباق الارض علماء (قوله وكاشف اصحابه الخ) قال للربيع انت زاوية كنى فعاش بعده قريبا من سبعين سنة حتى صارت الرواحل تشد اليه من اقطار الارض لسماع كتب الشافعي ومع هذا قال اى الشافعي وددت ان لو اخذنى هذا العلم من غير ان ينسب الى منه شىء وكان رضى الله تعالى عنه بحاج الدعوة لا تعرف له كبيرة ولا صبرة ومن كلامه رضى الله تعالى عنه:

امت مطامعى فارحت نفسى \* فان النفس ما طمعت تهون  
واحبيت القنوع وكان ميتا \* ففى احياؤه عرضى مصون  
إذا طمع يحل بقلب عيد \* علته مهانة وعلاه هون  
وله ايضا ماحك جلدك مثل ظفرك \* فتقول انت جميع امرك  
وإذا قصدت الحاجة \* فاقصد لمعرف بقدرك

مغنى (قوله ولد بغزة الخ) اى الى توفى فيها هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ولد بعسقلان وقيل بمغنى (قوله ثم اجيز الخ) عبارة المغنى ثم حل الى مكة وهو ابن سنتين ونشأ بها وحفظ القرآن وهو ابن سبع

او موافقها الخ) هل يصدق على الموافق المذكور او المخالف المذكور قولنا فهو المذهب من الطريقين او الطرق الذى هو تقدير قوله فمن الطريقين او الطرق واول نعم يصدق لان الموافق والمخالف الذى هو بعض احدى الطريقين او الطرق من الطريقين او الطرق (قوله وحيث اقول النص) اى هذا اللفظ والظاهر انه

صلى الله عليه وسلم وقد اعطاه ميزانا فاولت له بان مذهبه اعدل المذاهب ووافقه السنة الغراء التى هى اعدل الملل ووافقه سنين للحكمة العلمية والعملية ولد بغزة على الاصح ستة خمسين ومائة ثم اجيز بالافناء وهو ابن نحو خمس عشرة سنة ثم رحل المالك فاقام عند مدة

ثم لبغداد ولقب ناصر السنة لما نظر اكبرها وظفر عليهم كحمد بن الحسن وكان ابو يوسف اذذاك ميتا بعد عامين رجع لمكة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين ثم بعد سنة لمصر فاقام بها كهفا لاهلها إلى ان تقطع \* ومن الخوارق (٥٣) التي لم يقع نظيرها لمجتهد غيره استنباطه

وتحرير مذهبه الجديد على سعة المفردة في نحو اربع سنين وتوفي سنة اربع ومائتين بها وأريد بعد ازمته نقله منها لبغداد فظهر من قبره لما فتح روائح طيبة عطلت الحاضرين عن إحساسهم فتركوه وقد أكثر الناس التصانيف في ترجمته حتى بلغت نحو اربعين مصنفا ذكرت خلاصتها في شرح المشكاة وليتنبه لكثير ما في رحلته الرازي كالبيهقي فان فيها موضوعات كثيرة ويكون هناك وجه ) مقابل له (ضعيف) لا يعتمد وإن كان في مدركة قوة بالاعتبار السابق (أو قول) له بناء على ان المخرج ينسب اليه وفيه خلاف الاصح لالانه لو عرض عليه لربما أبدى فارقالا لامقيدا كما افاده قوله (مخرج) من نصه في نظير المسئلة على حكم مخالف بأن ينقل بعض اصحابه نص كل إلى الاخرى فيجتمع في كل منصوص ومخرج ثم الراجح اما المخرج واما المنصوص واما تقرير النصب والفرق وهو الاغلب ومنه النص في مضغة قال القوابل لو بقيت لتصورت على انقضاء العدة بها لان مدارها على تيقن براءة الرخم وقد وجد

سنين والموطأ وهو ابن عشر وتفق على مسلم بن خالد مفتي مكة المعروف بالزنجي لشدة شقوته من باب أسماء الاضداد واذن له في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة مع انه نشأ بيا في حجر امه في قلة من العيش وضيق حال وكان في صباه يجالس العلماء ويكتب ما يستفده في العظام ونحوها حتى ملا منها خبايا ثم رحل إلى مالك الخ وعبارة النهاية واذن له مالك في الافتاء وهو ابن خمس عشرة سنة اه وفي البجيرمي نقلنا عن بعض الفضلاء ما نصه قوله اي الخطيب واذن الخ اي مسلم كما هو ظاهر كلامه وصرح به الاسنوي ولا تنافي بينه وبين ما في النهاية لاحتمال أن الاذن صدر منها أي من مسلم ومالك في سنة واحدة اه (قوله ثم لبغداد) سنة خمس وتسعين ومائة فاجتمع عليه علماءها ورجع كثير منهم عن مذاهب كانوا عليها إلى مذهبه وصنف بها كتابه القديم مغنى (قوله رجع لمكة) فاقام بها مدة ثم لبغداد سنة ثمان وتسعين فاقام بها شهرا مغنى (قوله فاقام بها) اي ست سنين بدليل ما بعده بجيرمي (قوله كهفا لاهلها) ولم يزل بها ناشرا للعلم ملازم لا يشتغال بجامعها العتيق مغنى (قوله وتوفي الخ) وسبب موته انه اصابته ضربة شديدة فرض بها أياما ثم مات قال ابن عبد الحكم سمعت أشهب يدعو على الشافعي بالموت فكان يقول اللهم امت الشافعي ولاذهب علم مالك فذكرت ذلك للشافعي فقال :

تمنى أناس أن أموت وإن أمت \* فتلك سبيل لست فيها بأوحد  
فقل للذي يبغى خلاف الذي مضى \* تبيا لاخرى مثلها وكان قد

فتوفي بعد الشافعي بثانية عشر يوما فكان ذلك كرامة للامام شيخنا زاد البجيرمي قبل الضارب له اشهب حين تناظر مع الشافعي فاحمته الشافعي فضربه قيل بكيلون وقيل بمفتاح في جبهته والمشهور ان الضارب له فتیان المغربي قال بعضهم ومن جملة كرامات الشافعي رضى الله تعالى عنه ان الله تعالى اخفى ذكر فتیان وكلامه في العلم حتى عند اهل مذهبه اه (قوله سنة اربع الخ) يوم الجمعة سلخ رجب ودفن بالقرافة بعد العصر من يومه مغنى قال الربيع رايت في المنام قبل موت الشافعي رضى الله تعالى عنه بايام ان ادم صلوات الله وسلامه على نبينا وعليه مات ويريدون ان يخرجوا جنازته فلما اصبحت سالت بعض اهل العلم فقال هذا موت أعلم أهل الارض لان الله تعالى علم آدم الاسماء كلها فما كان إلا يسير حتى مات الشافعي رضى الله تعالى عنه (فائدة) اتفق لبعض اولياء الله تعالى انه رأى ربه في المنام فقال يارب باي المذاهب اشتغل فقال له مذهب الشافعي نفيس بجيرمي (قوله بالاقتدار السابق) اي في شرح فان قوى الخلاف (قوله وفيه خلاف) اي في نسبة القول المخرج إلى الشافعي وقوله الاصح لاى لا ينسب للشافعي وقوله لاامقيد الاى يكونه مخرجا وقوله كما افاده أى التقييد (قوله بأن ينقل الخ) عبارة المغنى والنهاية والتخريج ان يحجب الشافعي بحكمين مختلفين في صورتين متشابهتين ولم يظهر ما يصلح للفرق بينهما فينقل الاصحاب جوابه في كل صورة منهما إلى الاخرى فيحصل في كل صورة منهما قولان منصوص ومخرج المنصوص في هذه هو المخرج في تلك والمنصوص في تلك هو المخرج في هذه فيقال فيها قولان بالنقل والتخريج والغالب في مثل هذا عدم اطباق الاصحاب على التخريج بل منهم من يخرج منهم من يبدى مفرق بين الصورتين اه (قوله واما المنصوص) ليتامل وجه المغايرة بينه وبين ما يليه بصري ويمكن توجيه المغايرة بأن المراد ان الراجح اما المخرج أى في المسئلة الاولى والمنصوص في الثانية واما المنصوص أى في الاولى والمخرج في الثانية عكس الاول (قوله والفرق) منهوب بانه مفعول معه للتقرير اى واما تقرير النصبين مع الفرق بين المسئلة ونظيره اقاله السكردي ويجوز بل يتعين انه بالرفع عطفا على تقرير الخ كما يعلم بمراجعة النحو (قوله وهو الاغلب) أى التقرير كردى (قوله ومنه) أى الاغلب او التقرير (قوله على انقضاء الخ) متعلق بالنص (قوله لان مدارها) اي انقضاء العدة والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله وعدم حصول الخ) عطف على انقضاء الخ (قوله وهو ما قاله الخ) اي إحداثا واستقرارا

وعدم حصول أمية الولد بها لان مدارها على وجود اسم الولد ولم يوجد (وحيث أقول الجديد) وهو ما قاله الشافعي رضى الله عنه بمصر ومنه المختصر والبويطى والام خلافا لمن شذ وقبل ما قاله بعد خروجه من بغداد إلى مصر (فالقديم)

عميرة عبارة المغنى الجديد ما قاله الشافعي بمصر تصنيفا أو افتاء ورواه البويطي والمزني والربيع المرادي وحرمله ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله بن الزبير المحكي ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم الذي انتقل أخيرا إلى مذهب أبيه وهو مذهب مالك وغير هؤلاء الثلاثة الأول هم الذين تصدوا بذلك وقاموا به والباقيون نقلت عنهم أشياء محصورة على تفاوت بينهم اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله) وهو ما قاله قبل دخولها (شامل لما قاله في طريقها سم عبارة المغنى والقديم ما قاله الشافعي بالعراق تصنيفا وهو الحجة أو أفتى به ورواه جماعة أشهرهم الإمام أحمد بن حنبل والزعفراني والكرائيسي وأبو ثور وقد رجع الشافعي عنه وقال لا أجعل في حل من رواه عنى وقال الإمام لا يحل عد القديم من المذهب وقال الماوردي في أثناء كتاب الصداق غير الشافعي جميع كتبه القديمة في الجديد إلا الصداق فإنه ضرب على مواضع منه وزاد مواضع وأما ما وجد بين مصر والعراق فالمتأخر جديد أو المتقدم قديم وإذا كان في المسئلة قولان قديم وجديد فالجديد هو المعمول به إلا في مسائل يسيرة نحو السبعة عشر أفتى فيها بالقديم قال بعضهم وقد تتبع ما أفتى فيه بالقديم فوجد متصوفا عليه في الجديد أيضا ونبه في شرح المذهب هنا على شيئين أحدهما أن افتاء الأصحاب بالقديم في بعض المسائل محمول على أن اجتهدواهم أدام إلى القديم لظهور دليله ولا يلزم من ذلك نسبه إلى الشافعي قال وحينئذ فمن ليس أهلا للتخريج يتعين عليه العمل والفتوى بالجديد ومن كان أهلا للتخريج والاجتهاد في المذهب يلزمه اتباع ما اقتضاه الدليل في العمل والفتوى به مبينا أن هذا رايه وان مذهب الشافعي كذا وكذا قال وهذا كله في قديم لم يعضده حديث صحيح لا معارض له فان اعتضد بدليل فهو مذهب الشافعي فقد صح أنه قال إذا صح الحديث فهو مذهبي الثاني أن قولهم القديم مرجوع عنه وليس بمذهب الشافعي محله في قديم نص في الجديد على خلافه أما قديم لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه فإنه مذهبه اه (قوله) عدم وقوع هذه) أي لفظة في قول قديم (قوله) وعبر بعضهم بنيف وثلاثين الخ) وقد يقال لا منافاة بأن يراد بالنحو ما يقرب من نيف وثلاثين (قوله) وأنه الخ) عطف على بيان الخ (قوله) ولو نص فيه) أي في القديم (قوله) لم ينص عليه في الجديد) أي لم يتعرض في الجديد لما يوافقه ولا لما يخالفه معنى (قوله) وكان الخ) بشد التون وقوله تركه الخ) أي المصنف اسمه وخبره (قوله) لعدم ظهوره له) أي ظهور المذكور من قوة الخلاف وضعفه للمصنف سم (قوله) ليقوى الخ) متعلق بالأغراء وعلته (قوله) وصف الوجه) فعل ومفعول والفاعل ضمير مستتر راجع إلى المصنف (قوله) وهي ما) أي مطلوب خبري يبرهن الخ) أي أن كان كسبانيهاية أي أما إذا كان بديها فلا يقام عليه برهان عرش عبارة البرهان للفاضل الكتنبوي مسائل كل فن جمليات موجبات ضروريات كليات يبرهن عليها في ذلك الفن إن كانت نظرية الخ) وقال في حاشيته قوله إن كانت نظرية يشير إلى أن المسائل لا يجب أن تكون نظرية بل قد تكون بديهية اه (قوله) ومن شأن الخ) عبارة السعد في التلويح اعلم أن المركب التام المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب خبر أو من حيث إفادته الحكم أخبار أو من حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة ومن حيث يطلب بالدليل مطلوب أو من حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويستل عنه مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اه (قوله) ذلك) أي ما يبرهن الخ) (قوله) يسمى مطلوبا ومسئلة الخ) نشر على ترتيب اللف (قوله) وصف الجمع الخ) لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الأشموني في شرح الالقية أن الإفصح في وصف جمع الكثرة إذا كان لما لا يعقل الأفراد بصري وإيضاح النجاة بجواز وصف غير جمع المذكر السالم من الجوع بمفرد مؤنث بتأويل الجماعة (قوله) غالبا) إشارة إلى أنه قد يضمها في غير مظانها كافي زيادات الجنائز كودي (قوله) أي يطلب الخ) والوجه

سرفوع باعتبار حكاية بعض أحواله ويجوز غيره (قوله) قبل دخولها) شامل لما قاله في طريقها (قوله) وكان تركه) أي المصنف وقوله لعدم ظهوره أي المذكور من قوة الخلاف وضعفه وقوله أي المصنف (قوله) غالبا) إشارة إلى أنه قد يضمها في محل واحد لا في مظانها كافي زيادات الجنائز (قوله) ينبغي) الوجه أن ينبغي

ومنه كتابه الحجة (أو) أقول (القديم أو في قول قديم) لا ينافيه عدم وقوع هذه في كلامه لأنه لم يذكر أنه قالها بل أن صدرت فهي كسابقتها (فالجديد خلافه) والعمل عليه إلا في نحو عشرين وعبر بعضهم بنيف وثلاثين مسألة يأتي بيان كثير منها وأنه لنحو صحة الحديث به عملا بما تواتر عن وصية الشافعي أنه إذا صح الحديث من غير معارض فهو مذهبه ولو نص فيه على ما لم ينص عليه في الجديد وجب اعتياده لأنه لم يثبت رجوعه عن هذا بخصوصه (وحيث أقول وقيل كذا فهو وجه ضعيف والصحيح أو الأصح خلافه وحيث أقول وفي قول كذا فالراجح خلافه) وكان تركه لبيان الخلاف وضعفه فيهما لعدم ظهوره له أو لأغراء الطالب على تأمله والبحث عنه ليقوى نظره في المدارك والمآخذ ووصف الوجه بالضعف دون القول تأدبا (ومنها مسائل) جمع مسألة وهي ما يبرهن على إثبات محموله لموضوعه في العلم ومن شأن ذلك أن يطلب ويسأل عنه فلذا يسمى مطلوبا ومسئلة (نفيسة) لعموم نفعها ومس الحاجة إليها ووصف الجمع بالمفرد رعاية لمفرد سائق (أضما إليه) أي المختصر في مظانها الثلاثة بها غالبا (ينبغي) أي يطلب ومن ثم كان

الاغلب فيها استعمالها في المندوب تارة والوجوب اخرى وقد تستعمل للجواز والترجيح ولا ينبغي قد تكون للتحريم او الكراهة ( ان لا يخل الكتاب ) المذكور وهو المختصر وما ضم اليه وقد سماه في ظهر خطبته بخطه المنهاج وهو كالمنهج والنهج بفتح فسكون الطريق الواضح منهج كذا او ضمه وقد يستعمل بمعنى شاك فقط ( منها ) لنفاستها وصفها بالنفاسة والضم افاده كلامه السابق لكن اعادها هنا بزيادة ينبغي ومعموله لإظهار الشبب زيادتها مع خلوها عن التشكيك بخلاف سابقها ( واقول ) غالباً لا يرد ( ٥٥ ) عليه نحو قوله في فصل الخلاء ولا

يتكلم وإن كان زيادة مسألة براسها وسيعلم من قوله وفي إلحاق قيد الخ أن له زيادات من غير تمييز ومن الاستقرار أنه يقول ذلك أيضاً في استدراك التصحيح عليه ( في أو لها قلت وفي آخرها والله اعلم ) أي من كل عالم وزعم بعض الخفية أنه لا ينبغي أن يقال ذلك قيل مطلقاً وقيل للأعلام بختم الدرس ويرد بأنه لا إلهام فيه بل فيه غاية التفويض المطلوب بل في حديث البخاري في باب العلم في قصة موسى مع الخضر صلى الله على نبيينا وعليهما وسلم ما يدل وهو قوله فيه فغضب الله على موسى أي حيث سئل عن علم الناس فقال أنا إذ لم يرد العلم إليه إذرده إليه صادق بأن يقول الله أعلم بل القرآن دال له وهو الله أعلم حيث يجعل رسالته وقد قال على كرم الله وجهه ما بردها على كبدى إذ أسألت عما لا أعلم أن أقول الله أعلم ولا ينافيه ما في البخاري أن عمر سأل الصحابة رضى الله عنهم عن سورة النصر فقالوا

أن ينبغي هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد سم على حجج ويمكن حمل قول ابن حجر عليه بأن يقال أي يطلب في العرف رشيدى ( قوله استعمالها ) أي لفظة ينبغي ( قوله في المندوب تارة والوجوب اخرى ) وتحمل على أحدهما بالقرينة بما بقي ما لو لم تدل قرينة ينبغي أن تحمل على الذنب إن كان التردد في حكم شرعى وإلا فعلي الاستحسان واللياقة ومعناها هنا كما قال عميرة أنه يطلب ويحسن شرعاً ترك خلو الكتاب منها ع شر قول المتن ( أن يخل ) لعلمه من الاخلاء ( قوله المذكور ) ينبغي حذفه ( قوله افاده ) أي الوصف بهما ( قوله كلامه السابق ) أي قول المصنف مع ماضيه إليه إن شاء الله من النفاثات المستجادات ( قوله لكن أعادها ) أي الوصفين وكان الأولى في لما قبله الأفراد ( قوله لسبب زيادتها ) أي تلك المسائل مع خلوها أي تلك الزيادة ( قوله بخلاف سابقها ) أي من النفاثات المتقدمة يعني أنه لا تشكيك على المصنف في زيادة فروع على ما ذكره من الفروع إذ لا سبيل إلى استيعاب الفروع الفقهية حتى يشك عليه بأنه لم يذكر مسألة كذا وكان ينبغي أن يذكرها بخلاف التنبيه على القبول واستدراك التصحيح فإن التشكيك يتوجه على من أطلق في موضع التقييد أو مشى على خلاف المصحح ونحو ذلك معنى قول المتن ( واقول في أو لها الخ ) أي لتتميز عن مسائل المحرر على أي مع التبري من دعوى الإعلانية عميرة ( قوله فلا يرد الخ ) تفريع على التقييد بغالباً ( قوله وإن كان الخ ) الأو للحال ( قوله يقول ذلك ) أي ما يأتي من قلت والله أعلم وقوله في استدراك التصحيح الخ أي مع أنه ليس من المسائل المازدة كقوله قلت الأصل تحريم ضبة الذهب مطلقاً والله أعلم معنى قول المتن ( في أو لها قلت وفي آخرها الخ ) المراد بالاول والآخر معناهما العرفي فيصدق بما اتصل بالاول والآخر بالمعنى الحقيقي عميرة ( قوله لا إلهام ) أي لمشاركة غيره في العلم بناء على أن اسم التفضيل يقتضى المشاركة في أصل الفعل ( قوله ما يدل له ) أي لطالب ما فعله المصنف ( قوله إذرده الخ ) في كون هذا القدر كافياً للاستدلال تأمل بصرى ( قوله وهو الله أعلم الخ ) أي وقل الله أعلم بما لبثوا ( قوله وأبردها ) أي الكلمات أو الأجوبة أو الأقوال مبتدأ خبره أن أقول الخ ( قوله ولا ينافيه ) أي ما فعله المصنف ( قوله عن سورة النصر ) أي عن المراد بالنصر والفتح فيها ( قوله أنه قال ) أي عمر رضى الله تعالى عنه ( وقوله لمن قاله ) أي خطاباً لمن قال الله أعلم ( وقوله مرة ) يظهر أنه ظرف لقال الاول ( قوله قد تتبعنا الخ ) مقول عمر قال سم قد ضبب الشارح بين قد تيقنا وبين أن الله أعلم اه وقضيته أن قوله أن كنا لا نعلم على تقدير لأم متعلقة بتيقنا وقوله إن الله الخ مفعوله ( قوله لتعين حمله الخ ) علة لعدم المناقاة والضمير لما في البخاري ( قوله عما سئل عنه الخ ) أو عن حال نفسه من علم أو جهل مسائل عنه ( قوله وما يؤيده ) أي حسن ما فعله المصنف لا رد قول ذلك البعض بصرى ( قوله أيضاً ) أي مثل ما ذكره الأئمة في نحو الله أكبر واعلم ( قوله ومنع الخ ) مبتدأ خبره قوله لم ردود وهو كلام استطرادى ( قوله لتقدير النجاة في التعجب الخ ) يعني لتفسير النجاة صيغة التعجب بذلك ( قوله وبنحو قول الخ ) عطف على بأن فيه الخ فإن كان الرد مأخوذاً من الآية فهو محل تأمل إذ لا نزاع في صحة المعنى وإنما هو في إطلاق خصوص الصيغة وإن كان من لفظ المفسر فلا يصلح للاستدلال به مع أن إرادته بعيدة من السياق وقد يختار الثاني وينمى قوله فلا يصلح الخ باتفاق الصرفيين على أن صيغتي التعجب ما أفعله وأفعل به بمعنى واحد ( قوله كما قاله الخ ) أي هذا التفسير وقوله لقل قتادة الخ متعلق بقوله أي فسر ابن عطية وغيره

هنا بمعنى يليق ويحسن ويتأكد ( قوله وقد تيقنا ) ضبب بينه وبين أن الله

الله أعلم فغضب وقال قولوا لنعلم أو لا نعلم وفي رواية أنه قال لمن قاله مرة قد تيقنا أن كنا لا نعلم أن الله يعلم لتعين حمله على أنه فيمن جعل الجواب به ذريعة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو يعلم وقد ذكر الأئمة في الله أكبر واعلم ونحوهما ما يصرح بحسن ما فعله المصنف فعليك به وما يؤيده أيضاً قولهم يسئل عما لا يعلم أن يقول الله ورسله أعلم ومنع نحو ما حمل الله نظر التقدير النجاة في التعجب شيء صيره كذا مردود بأن فيه غاية الاجلال وبنحو قول الله أعلم بما لبثوا الغيب السموات والارض ابصر به واسمع أي ما ابصر واسمع كقوله ابن دحية وغيره

لقول قتادة لا احدا بصير من الله ولا اسمع ( ٥٦ ) و تقدير النحاة المذكور غير لازم ولا مطرد لان كل مقام بما يناسبه كشيء وصفه بذلك

بذلك التفسير اخذاله من قول قتادة (قوله و تقدير النحاة الخ) أقول لا حاجة إلى هذا التكلف فقد ذكر الرضى ان معنى ما احسن زيدا فى الاصل شئ من الاشياء لا عرفه جعل زيدا احسانا ثم نقل إلى انشاء التعجب وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك لانه اقتصصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ مسوا مكان مجموع ولا وله سبب ولا إلى ان قال بل معنى ما احسن زيدا واحسن يزيد الآن أى حسن حسن زيدا اه (قوله بما يناسبه) خبر لان أى بقدر بما الخ (قوله فى هذا المختصر) الاحسن فى هذا الكتاب عميرة قول المتن (من زيادة لفظه الخ) اي بدون قلت نهاية (قوله كظاھر) يقتضى ان المزيد على المحرر لفظه ظاهر فقط وعبرة المحلى والمعنى أى والنهاية كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فى قوله فى التيمم إلا ان يكون بحر حه دم كثير او الشين الفاخض فى عضو ظاهر اهو هى تقتضى ان المزيد قوله فى عضو ظاهر لا ظاهر فقط وهو الذى يطابق ما رأته فى نسخة من المحرر فعل النسخة التى وقف عليها الشارح مخالفة للنسخ المشهورة وعبرة الشيخ عميرة فى حاشية المحلى قول الشارح كثير راجع للفظه وقوله وفى عضو ظاهر راجع لنحو اللفظة انتهى وبه يعلم ان الاولى إبقاء اللفظة على ظاهرها فتشمل همزة احق ولا ضرورة إلى تفسيرها بالكلمة بصرى عبارة الرشيدى قوله مر كزيادة كثير وفى عضو ظاهر فالاول مثال للفظه والثانى مثال لنحوها وما هنا مر من أن جملة فى عضو ظاهر مزادة هو الموافق الواقع كافى الدقائق ووقع فى التحفة ان المزداد لفظه ظاهر فقط اه (قوله كالمهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبرة المحرر حبة حنطة سم وفيه نظر اذ ياء التثنية اولى من الهمزة بالدخول فى تعريف الكلمة ولذا اختلفوا فى الباء هل هى كلمة او بعضها رجع فى الامتحان الاول ولم يذكر والهمزة فى محل الاختلاف ومقتضى ذلك أنها ليست كلمة بل بعضها باتفاق كما اشار اليه الاطوى فى حاشية الامتحان قول المتن (فاعتمدها) أى الزيادة عميرة أى جعلها عمدة فى الاقتاء ونحو نهاية وهذا جواب الشرط وقوله فلا بد منها لتعليل سم قول المتن (وكذا) خبر مقدم وقوله ما وجدته متبدا ومؤخر عميرة وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم انهما وقعا من النساخ او من المصنف سهوا ونهاية (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى أن نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحجتين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى سم (قوله وشرعا قول سيق لثناء او دعاء الخ) وهو مخالف لما يأتى فى قول المصنف ولا تبطل بالذكر والدعاء إذ الظاهر من العطف التغير إلا ان يقال ان الدعاء فى ذلك من عطف الخاص على العام عرش (قوله لكل قول) أى فيشمل نحو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (قوله علم يعرف الخ) هذا تعريف لعلم الحديث رواية (قوله وصفه) أى و تقريرا وهما قول المتن (المعتمدة) أى كالصحيحين وبقية الكتب الستة نهاية (قوله فى نقله) الضمير راجع للحديث وقوله لا اعتناء اهله الخ علة لكونها معتمدة عميرة (قوله دون غير المعتمدة) حال (قوله فيه) أى فى الوصف بالمعتمدة قول المتن (بعض مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب إلى اخر مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار سم قول المتن (او اختصار)

(قوله أيها الناظر) وإنما خاطب الناظر بهذين دفعا لتوهم أنهما وقع من النساخ أو من المصنف سهوا وشرع مر (قوله كالمهمزة فى احق) قضية تعريف الكافية للكلمة ان هذه الهمزة كلمة ويمثل للنحو بزيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة وعبرة المحرر حبة حنطة (قوله فاعتمدها) جواب الشرط وقوله فلا بد منها لتعليل (قوله لتوقف صحة الحكم الخ) كان ينبغى أن نحو ذلك ليشمل زيادة الياء فى قوله فى البيع حتى حنطة فانها افادت البطلان فى الحجتين منطوقا وفى الحجة بمفهوم الاولى (قوله مسائل الفصل) إنما قيد بالفصل اشعارا بانها إنما يقدم من فصل إلى غيره فى الباب ولو اطلق شمل التقديم من باب او كتاب الخ مع انه لم يرد ذلك إذ من شأنه فوات المناسبة والاختصار (قوله او اختصار) ينبغى جعل او مانعة خلو لا جمع إذ قد تجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتناول مع ما قدم عليه فى عامل

اما نفسه أو من شاء من خلقه (وما وجدته) أيها الناظر فى هذا المختصر (من زيادة لفظه) أى كلمة كظاھر وكثير فى قوله فى التيمم وفى عضو ظاهر بحر حه دم كثير (ونحوها) كالمهمزة فى احق ما يقول العبد فانها جزء كلمة لا كلمة (على ما فى المحرر فاعتمدها فلا بد منها) أى لا غنى ولا عوض عنها لطالب العلم لتوقف صحة الحكم أو المعنى أو ظهوره عليها (وكذا ما وجدته) فيه (من الاذكار) جمع ذكر وهى لغة كل مذكور وشرعا قول سيق لثناء أو دعاء وقد يستعمل شرعا ايضا لكل قول يثاب قائله (مخالفا لما فى المحرر وغيره من كتب الفقه فاعتمده فأتى بحقيقته) أى ذكرته واثبتته واصله لغة صرت منه على يقين كتحقيقته (من كتب الحديث) وهو لغة ضد القديم واصطلاحا علم يعرف به أحوال ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم قولوا فعلا وصفة (المعتمدة) فى نقله لا اعتناء اهله بلفظه والفقهاء إنما يعتنون غالبا بمعناه دون غير المعتمدة ففيه حث على إشار فعله لأن كل احد يؤثر المعتمد على غيره (وقد أقدم بعض مسائل الفصل المناسبة) أى لوقوع النسبة بين الشئيين حتى يكون بينهما وجه مناسب (أو اختصار) قبل أجد هما كاف لاستلزامه إلا آخر انتهى

ويرد بمنع الاستلزام إذ قد وجد مناسبة بلا اختصار بل قد لا توجد إلا مع عدمه وقد وجد اختصار (٥٧) من حيث اللفظ من المناسبة من حيث

المعنى وذلك كما وقع له أول الجراح فانه اخبر بحث المكره عن بحث السبب الموجب للقول في جميع اقسام المسئلة بمحل واحد (وربما) للتقليل كما جرى عليه عرف الفقهاء وإن قيل أنها للتكثير أكثر وقد قيل بهما في ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين (قدمت فصلا) وهو لغة الحاجز بين الشيئين وهو في الكتب كذلك لفصله بين أجناس المسائل وانواعها (للمناسبة) كفصل كفارات محرمات الاحرام على الاحصار (وأرجو) من الرجاء ضد اليأس فهو تجوز وقوع محبوب على قرب واستعماله في غيره كما في الكم لا ترجون لله وقارا أى لا تخافون عظمتهم مجاز يحتاج لقرينة (ان) عبر بهما مع المناسب للرجاء إذ الإشارة الى انه مع رجائه ملاحظ لمقام الخوف المقتضى للتردد في التمام اللازم للرجو (تم هذا المختصر) الحاضر ذهنًا وإن تقدم علي وضع الخطبة كما هو مبين في أول شرحي للارشاد وتقدم ما يدل عليه صنيعة في مواضع وقد تم والله الحمد (أن يكون في معنى الشرح) من شرح كشف وبين (المحرج) لقيامه بأكثر وظائف الشراح من ابدال

ينبغي جعل أو مانعة خلولا جمع إذ قد يجتمع المناسبة والاختصار ووجه حصول الاختصار بالتقديم ان المقدم قد يتشارك مع ما قدم اليه في عامل أو خبر أو نحو ذلك فيمكنني لهما بواحد من ذلك سم (قوله يمنع الاستلزام الخ) أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلا منهما قد يقصد بخصوصه وهو لا يفهم من الاختصار على احدهما سم (قوله وذلك) أى انفراد المناسبة عن الاختصار (قوله وهو الخ) فيه استخدام إذ ليس المراد بالمرجع لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله سم قول المتن (للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به لبعده وإن امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة سم (قوله كفصل الخ) على حذف مضاف عبارة النهاية كتقديم فصل التخيير في جزاء الصيد على فصل الفوات والاحصار اه وعبارة المغنى كما فعل في باب الاحصار والفوات فانه اخره عن الكلام على الجزاء والمحرج قدمه عليه وما فعله المصنف في المنهاج احسن لانه ذكر محرمات الاحرام واخرها الاصطياذ ولا شك ان فصل التخيير في جزاء الصيد مناسب له لتعلقه بالاصطياذ فتقديم الفوات عليه غير مناسب كما لا يخفى (قوله في غيره) أى غير ضد اليأس كرى قول المتن (ان تم) جوابه محذوف دل عليه ارجو عمرة أى عند البصر بين واما عند الكوفيين فالمتقدم هو نفس الجواب ولا حذف ولا تقدير وجرى عليه الفقهاء والمناطقة عبد الحكيم (قوله لمقام الخوف) أى مرتبته لان حق العبد أن يكون بين الرجاء والخوف على كل حال كرى (قوله في التمام اللازم للرجو) حاصله ان المصنف إنما عبر بان في التعليق على التمام اللازم للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح مع ان رجاء المزموم يقتضى رجاء لازمه إشارة الى انه في مقام الخوف المقتضى للتردد في المرجو المستلزم للتردد في لازمه أى التمام وبه يدفع ما في سم قول المتن (هذا المختصر) لم يقل الكتاب مع انه انسب إذ المرجو تمام المختصر وما ضم اليه لا المختصر فقط كما قال ينبغي ان لا يخفى الكتاب تغليبا للمختصر على ما ضم اليه لانه الاصل انتهى بكرى اه ع ش (قوله وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله وإنما في ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى سم (قوله كما هو مبين) أى كون المشار اليه الحاضر في الذهن مطلقا (قوله في أول شرحي للارشاد) وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا عيسى وصنف في جواز الامرين وسوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى سم (قوله شرحي للارشاد) كذا في ايت من النسخ بالياء ولا م الجرح وفي نسخة سم من الشرح شرح الارشاد بالافراد والاضافة (قوله الشرح) المناسب الشروح (قوله من ابدال الغريب الخ) في كون الابدال المذكور من وظيفة الشارح نظر لان يراد لازمه من وجود التنبيه على وجود ما يستحق ان يبدل بصرى وقوله من

أخبر أو نحو ذلك فيمكنني لهما بواحد من ذلك (قوله ويرد الخ) قد يقول هذا الفائل أن الاختصار مناسبة فالاختصار على المناسبة كاف فلا ينهض هذا الرد عليه وقوله بمنع الاستلزام الخ أقول ولو سلم فالجمع بينهما يفيدان كلاهما قد يقصد بخصوصه إذ لا يفهم ذلك من الاختصار على احدهما (قوله وهو في الكتب كذلك الخ) لا يخفى أن مسمى الفصل ليس المراد به لفظ فصل بل الجملة المخصوصة من الالفاظ أو المسائل أو غير ذلك مما قرر في محله فسمى الفصل قول المصنف الا في باب الحدث يقدم داخل الخلاه يساره الى باب الوضوء فقضية كلامه انه لو حظ في تسمية هذه الجملة فصلا كونها فصلت بين باب الوضوء وباب الحدث واهله بعيد ولا يبعد انه إنما لو حظ في ذلك التسمية أن تلك الجملة مفصولة عن غير هاتين (قوله للمناسبة) لم يقل أو الاختصار كما به لبعده وإن امكن كان يحصل بالتقديم اشتراك الفصلين في ترجمة عامة أو بعض مسائلها في نحو عامل أو خبر (قوله في التمام اللازم للرجو) قد يفهم هذا الكلام ان المرجو هو المعلق بان وليس كذلك كما لا يخفى فتأمل بل المرجو أن يكون الخ فتأمل فظهر انه لم يعبر بان في المرجو بل في المعلق عليه المرجو وقوله للرجو أى كون هذا المختصر في معنى الشرح (قوله وإن تقدم الخ) معلوم انه لم يتقدم كله وإنما في ان تم فلا بد من كون الإشارة لما في الذهن وإن صح أن يشار للخارجى (قوله أول شرحي للارشاد) أى في قوله وبعد هذا المختصر الخ وما بينه تبع فيه الدوائى وقد تعقبه شيخنا

اليه ولم يبق الا ذكر نحو الدليل والتعليل فلذا لم يقل شر حائم علل ذلك بقوله (فان لا أحذف) باجماع الذال اسقط (منه شيئا) بحسب ما عزمت عليه (من الاحكام) التي في نسختي ولم (٥٨) يكن فيما ذكرته ما يفهم ما حذفته فلا يرد عليه شيء مما اعترض عليه بحذفه من اصله

والحكم الشرعي خطاب الله تعالى المتعلق بفعل المكلف من حيث انه مكلف والشئ لغة عندا كثيرا تمتنا ما يصح ان يعلم ويخبر عنه وعليه اكثر الاستعمال في القرآن وغيره وعند آخرين كالبيضاوي حقيقة في الموجود مجاز في المعدوم ولم تختلف الاشاعة والمعتزلة في اطلاقه على الموجودات انما النزاع بينهما في شيئية المعاوام بمعنى ثبوته في الخارج وعدم ثبوته فيه فعد الاشاعة لا وعند المعتزلة نعم قال المصنف وغيره ووافقونا على ان المحال لا يسمى شيئا وحل بسط ذلك كتب الكلام (اصلا) هي عرفا للبالغة في النبي مصدرا ا وحالامؤ كدة للا حذف اي مستاصلا اي قاطعا للحذف من اصله من قولهم استاصله قطعه من اصله (ولا) احذف منه شيئا بالمعنى السابق (من الخلاف ولو كان واهيا) اي ضعيفا جدا مجاز عن الساقط (مع ما) أي آتى بجميع ذلك مصحوبا بما (اشرت اليه من النفائس) المتقدمة (وقد) للتحقيق (شرعت) بعد شروعي في ذلك المختصر كما افاده السياق او مع شروعي فيه عرفا ولا ينافيه ذلك السياق والتعبير بالتام

وجود التنبيه الخ لعل الاولى من تفسيرهما (قوله اليه) أي المحرر والمأخوذ منه (قوله ثم علل الخ) وجه التعليل ان قوله الا في مع ما اشرت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح سم (قوله ذلك) اي كون هذا المختصر في معنى الشرح للمحرر (قوله بحسب ما عزمت الخ) اي بقدر عزمي وامكاني فلا يرد ما حذف سهوا لانه ليس في عزمه وامكانه كرهدي (قوله في نسختي) اي النسخة التي عندي فلا يرد ما حذف من الاصل في بعض النسخ كرهدي (قوله التي في نسختي) لا حاجة اليه بعد قوله بحسب الخ نعم هو توجيه مستقل فلو ذكره بأول كان انساب بصرى وقد يقال اشار به الى توزيع الحذف (قوله فلا يرد عليه شيء الخ) اي لان الحذف إما ان يكون سهوا وإما ان لا يكون المحذوف في نسخته واما لانه مأخوذ من نظيره المذكور كرهدي (قوله من اصله) اي من المحرر (قوله خطاب الله) اي كلامه النفسي الازلي (المتعلق بفعل المكلف) اي البالغ العاقل تعلقا معنويا قبل وجوده وتنجزيا بعد وجوده بعد البعثة (من حيث انه مكلف) اي ملزم ما فيه كلفة فتناول اي التعريف للفعل القلبي الاعتقادي وغيره والقولي وغيره والكف والمكلف الواحد كالنبي ﷺ في خصائصه والاكثر من الواحد والمتعلق باوجه التعاقب الثلاثة من الاقتضاء المجازم وغير المجازم والتخيير شرح جمع الجوامع للحلي (قوله بمعنى ثبوته في الخارج) اي منفكا عن صفة الوجود (قوله أي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أصل عدم الحذف اصلا فيكون اصلا منصوبا بحذف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته سم اي وما حذفه لفهمه من نظيره (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وقوله مجاز عن الساقط اي والمعنى الحقيقي هو الساقط سم قول الماتن (مع ما) بفتح العين وسكونها معنى (قوله اي آتى الخ) يريد به ان عامل الظرف مأخوذ من معنى قوله فاني لا أحذف الخ عميرة (قوله بعد شروعي) لعله اراد بالبعدية التراخي وبالهمية الآتية التعقيب كما يشعر به قوله عرافا ذمعية لفظ الاخر من متكلم واحد تكون في العرف بمعنى التعقيب (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ سم يعني انما تحصل المناقاة لو اردت بالمعية الحقيقية ولا مجال لارادتها لان كلام المختصر وذلك الجزم باسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين حقيقة مستحيل فتعين ان المراد بها التعقيب كما اشار اليه بقوله عرفا (قوله والتعبير بالتام) اي في قوله ان تم هذا المختصر مقتضى لسبق الشروع (قوله لاحتمال انه) اي التقدم الذي هو مدلول السياق والتعبير بالتام كرهدي (قوله من حيث اختصاره) اي الكائنة من

عيسى وصنف في جواز الامرين وسنوضح المقام في حاشيتنا إن شاء الله تعالى نعم كون الاشارة في عبارة المتنازع هذه لما في الذهن هو المناسب فامله (قوله ثم علل ذلك الخ) وجه التعليل ان قوله الا في مع ما اشرت اليه من النفائس يفيد ابدال الغريب والموهم الخ ما ذكره الشارح (قوله اي مستاصلا الخ) يحتمل انه راجع للحال فقط وان تقدير المصدرية أو صل عدم الحذف فيكون اصلا منصوبا بحذف سم (قوله بالمعنى السابق) يمكن ان يكون إشارة إلى اعتبار ما عزم عليه وما في نسخته (قوله اي ضعيفا) هو المعنى المجازي وهو بمعنى الساقط لكن سقوطا مجازيا تشبيها (قوله مجاز عن الساقط) المفهوم منه ان المعنى الحقيقي الساقط واستعمل هنا في غير فامعنى المجازي هنا غير الساقط لكن المراد انه غير الساقط حقيقة والافه ساقط مجازا لانه من قبيل الاستعارة (قوله او مع شروعي فيه) في هذا التردد يبحث لتعين بعدية الشروع اذ لا يتصور السبق لاستحالة التكلم على ما لم يوجد بالمعية لان كلام المختصر وذلك الجزء اسم للفظ والنقش ومعية لفظين او نقشين مستحيل اللهم الا ان يريد بالبعدية التراخي وبالهمية التعقيب تامل ولكن لا اشكال مع قوله عرفا (قوله ولا ينافيه الخ) ينظر صورة المناقاة واندفاعها بقوله لاحتمال الخ (قوله من حيث اختصاره) قد

لاحتمال انه باعتبار ما في الذهن (في جمع جزء) اي كتاب صغير الحجم تشبيها بمعنى الجزء لغة وهو بعض الشيء (لطيف) حجه حيث جدا (على صورة الشرح) صفة ثانية لجزء (لدقائق) جمع دقيقة وهي ما خفي ادراكه الا بعد مزيد تامل (هذا المختصر) من حيث اختصاره لعبارة المحرر لاسلك دقائق الكتاب كما اشار اليه لفظ المختصر وصرح به قوله (ومقصودي به التنبيه على الجسمة) أي السبب



والتحقيق انها في نحو ومن يؤت الحكمة العلم والعمل المتوفر فيهما سائر شروط الكمال ومتمماته (في العدول عن عبارة المحرر وفي إلحاق) الزائد على المحرر بلا تمييز من (قيد) للمسئلة (أو حرف) في الكلام كالهزمة في أحق (أو شرط للمسئلة) (٥٩) وهو بالسكون لغة تعليق امر مستقبل

بمثله واصطلاحاً ما يأتي أول شروط الصلاة واختلافها هل الشرط برادف القيد ورجح أن مآلها لشيء واحد ويرد بان من أقسام القيد ما جرى به لبيان الواقع كإسار وهو نقض الشرط (ونحو) مبتدأ (ذلك) وهو التنبيه على المقاصد وما قد يخفى ومنه بيان شمول عبارته لما لم تشمله عبارة أصله ويصح جز نحو وهو ظاهر (وأكثر ذلك) المذكور (من الضروريات) وهي ما لا مندوحة عنه وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر فنثم فسرنا بقوله (التي لا بد منها) لمزيد الكمال بمعرفة الاشياء على وجهها قال الشراح واحترز بذلك عما ليس بضروري بل حسن كزيادة لفظ الطلاق في قوله فان انقطع لم يحل قبل الغسل غير الصوم والطلاق مع أنه لم يذكره في المحرمات ومع ذكر أصله في الطلاق ووجه حسنه التنبيه على ما عله يخفى في محل احتيج إليه فيه وفي صحته نظر لأن المشار إليه بقوله ذلك ليس فيه زيادة مسئلة مستقلة وهذا الذي أخرجوه به مسئلة

حيث لا يقال انه حينئذ لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من المحرر وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه ينه على حكمة إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة تلك الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل سم (قوله انها) أي الحكمة وقوله العلم الخ خبره (قوله المتوفر) أي المجتمع (فهي) أي العلم والعمل (قوله في الكلام) قدر ذلك لأن الحرف لا يحسن نعلقه بالمسئلة عميرة (قوله ويرد بان من أقسام القيد إلخ) ومن أقسامه أيضاً ما جرى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جرى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى ان هذا القيد هو محل استغراب ثبوت هذا الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله ان القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا نأقول جمع بينهما اهتماماً وتنبيهاً على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبنا في الإرادة سم (قوله مبتدأ) أي وقول المصنف وأكثر ذلك معطوف عليه وقوله من الضروريات خبر هما وفيه من البعد ما لا يخفى (قوله وما قد يخفى) عطف على المقاصد (قوله ومنه) أي وما قد يخفى (قوله جر نحو) أي عطف على الحكمة والعدول إلخ أو إلحاق إلخ أو قيد إلخ أو الأقرب الأخير (قوله المذكور) أي من الدقائق الناشئة عن الاختصار عميرة عبارة السكردى أي من قوله من النفائس المستجدات إلى هنا ومن قوله ومقصود التنبيه إلى هنا اه (قوله وهي) أي الضرورية (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج إليه أعم مما لا مندوحة عنه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه يقتضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الأصل في الصفة سم (قوله فنثم) لأجل إرادة المعنى الأول (قوله لمزيد الكمال إلخ) متعلق بلا بد إلخ وعلته وفي تقريبها توقف ولعل الانسب ما في المعنى فيحل خلوها بالمقصود اه (قوله بمعرفة إلخ) الباء مسيية متعلقة بمزيد الكمال (قوله بذلك) أي بأكثر (قوله في قوله) أي المنهاج (قوله في محل إلخ) يعني به باب الحيض والجوار متعلق بالتنبيه (قوله وفي صحته) أي ما قاله الشراح (قوله وهذا الذي إلخ) أي حل الطلاق قبل الغسل وقوله به أي بأكثر (قوله السابقة) أي في شرح وأقول إلخ (قوله بعض المشار إليه) أي بقوله ذلك (قوله والمراد بالحرف إلخ) أي بطلاق اسم الجزء

يتوهم إشكال قوله من حيث اختصاره بانه لا يشمل التنبيه على الحكمة في إلحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة لأن إلحاق ذلك لا اختصار فيه ولا إشكال فيه لأنه ليس المراد بالاختصار هنا خصوص تقليل اللفظ بل أخذ جملة هذا الكتاب من جملة المحرر أعم من ان يحصل تقليل اللفظ في كل موضع أو في غالب المواضع مثلاً وأخذ من المحرر صادق مع إضافة شيء إليه يبينه على حكم إضافته إليه ويصدق على بيان حكمة الإضافة انه شرح لدقيقة تتعلق باختصار المحرر فتأمل لكن قد يظهر من ذلك إشكال قوله من حيث اختصاره لعبارة المحرر (قوله ويرد بان من أقسام القيد إلخ) أقول قد يقال من أقسامه أيضاً ما جرى به لتقييد محل الخلاف مع عموم الحكم إلا ان يقال هو قيد للمسئلة التي هي محل الخلاف وما جرى به للإشارة إلى أولوية الحكم فيما خلا عن القيد أو إلى أن هذا القيد هو محل استغراب ثبوت الحكم فيه لا يقال حاصل ذلك كله أن القيد أعم فليستغنى به عن الشرط وليتبع عطف الشرط عليه بأول امتناع عطف الخاص على العام هنا نأقول جمع بينهما اهتماماً وتنبيهاً على الفرق بينهما وعطفه بأول محمول على أنه أراد بالقيد ما لا يكون شرطاً للمسئلة فتبنا في الإرادة (قوله وتفسيرها بما يحتاج إليه قاصر) أقول لا قصور فيه لأن المحتاج أعم مما لا مندوحة منه وبوصف الضروريات بقوله التي لا بد منها تصير بمعنى ما لا مندوحة عنه بخلاف التفسير لها بما لا مندوحة عنه فانه

مستقلة فظير ولا يتكلم السابقة فلا يصح إخراجها به فالوجه انه إنما احتز بذلك عن إلحاق الحرف فانه بعض المشار إليه وهو غير ضروري لكن بقيد كونه لا يتوقف صحة المعنى عليه نعم إن كانت الإشارة لجميع ما من النفائس أو المراد بالحرف مطلق الكلمة

على الكل (قوله) ولو بالمعنى اللغوى) وهو ما يتكلم به الانسان قليلا كان أو كثير (قوله) كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى ان جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالنصدير بغيره المروج وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض سم وقد يمنع الحصر بقصد تشجيد الاذهان (قوله) لاغيره) اشار به بقوله الآتى لا إلى غير إلا في تقديم الجار والمجور في الموضوعين لفائدة الاختصاص قول المتن (وعلى الله الكريم الخ) هذا الكلام وإن كان صورته خبر أفلمراد به هذا التضرع إلى الله والالتجاء إليه ونحو ذلك فإن الجملة الخبرية تذكر لأغراض غير إفادة مضمونها الذى هو فائدة الخبرية أى الذى هو العلم بمضمونها (قوله بالنوال) أى العطاء (قوله) او مطلقا) أى بالنوال وغيره عبارة عن ش نقلا من هامش نسخة من شرح الدميرى إختلفوا فى معنى الكريم على اقوال احسنها ماقاله الغزالي فى المقصد الاسنى ان الكريم هو الذى إذا قدر عفا وإذا وعد وفى وإذا أعطى زاد على منتهى الرجا ولا يبالي كم أعطى ولان أعطى وإن رفعت حاجتك إلى غير لا يرضى وإن جافاه عاتب وما استقصى ولا يضيع من لاذ به والتجى ويغنيه عن الوسائل والشفعاء فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف فهو الكريم المطلق إنتهى (قوله ومن ثم) أى لاجل إرادة هذا المعنى (قوله بان الخ) عبارة المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة اه وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وأرجوان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فإن المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده اه سم عبارة المغنى فى جميع أمورى ومنها تمام هذا المختصر بأن يقدرنى الخ (قوله كالذى سبق) لعله أراد به مامر أنفاعن سم عن الشهاب عميرة (قوله من فوض الخ) عبارة المغنى أى ردا موره لان التفويض ردا لا مراه إلى الله تعالى والبراءة من الحول والقوة إلا به اه (قوله فى ذلك) أى فى ان يقدرنى على إتمام هذا الكتاب (قوله ولما تم الخ) فيه رمز إلى سؤال تقديره كيف قال واساله الخ مع انه لم يتم والسؤال فى النفع بالمعدوم ليس من داب العقلاء فاجاب بذلك بكرى اه ع ش (قوله وان الاعتماد الخ) أى ان الاعتماد أقوى من الاستناد سم (قوله باجابة الخ) صلته رجاؤه (قوله فى الآخرة) الأولى التعميم عميرة عبارة المغنى (به) أى المختصر فى الدنيا والآخرة لى بتأليفه اه (قوله ونقل) أى إلى البلاد محلى (قوله) يستلزم نفعه) عبارة غير يستتبع نفعه ايضا اه (قوله أى من يحبونى الخ) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلامهما يلى تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بأن الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه أن هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما فالوجه التعميم سم على حج اه رشيدى وقوله على المعنى الاول صوابه الثانى بقرينة ما بعده وان المحلى والنهاية والمغنى حملوه على الثانى فقالوا جمع حبيب أى من احبهم اه (قوله للبعض الخ) المراد به جملة مدلول ياء عنى ومدلول احبائى (قوله) والاسلام الخ) عبارة النهاية وإذا تعرض المصنف لذكر المؤمنين والمسلمين ومعرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه وهو هذا الايمان

يقضى كون الصفة للتفسير وهو خلاف الاصل فى الصفة (قوله) كما أنه متجه على جر نحو) لا يخفى ان جر نحو هو الاصل والظاهر المتبادر وعليه كلام الشراح فالنصدير بغيره المروج وبناء الاعتراض عليه لا وجه له إلا مجرد حب الاعتراض (قوله اعتمادى) قال المحلى فى تمام هذا المختصر بان يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على ابتدائه بما تقدم على وضع الخطبة إنتهى وقوله كما أقدرنى الخ قال شيخنا الشهاب أى بقرينة وقوله وارجو ان تم الخ إذ هو ظاهر فى ذلك وكذا قوله وقد شرعت فى جمع جزء الخ فإن المراد مع الشروع فى هذا المختصر أى بعده إنتهى (قوله والاعتماد الخ) الاعتماد أقوى من الاستناد (قوله) أى من يحبونى واحبهم) حمله على المعنيين ويؤيده ان كلامهما يلى تخصيصه اهتماما به وان اللفظ مشترك بينهما والمشارك عند إطلاقه ظاهر فى معنييه كما قاله الشافعى وموافقوه وحمله على المعنى الاول فقط وجوه بان الاعتناء بالمحبيب أقوى ويتوجه عليه ان هذا إنما يظهر لو أتى بلفظ يخصه اما حيث أتى بما يشمل المعنيين بلا قرينة تخصص احدهما

السؤال أو مطلقاً ومن ثم فسر بأنه الذى عم عطاؤه جميع خلقه بلا سبب منهم وتفسيره بالعفو أو العلى بعيد (إعتادى) بأن يقدرنى على إتمامه كما أقدرنى على الشروع فيه فانه لا يرد من اعتمد عليه وفى هذا كالذى سبق إيذان بسبق وضع الخطبة (وإليه) لا إلى غيره (تفويضى) من فوض أمره إليه إذا رده رضا بفعله واعتقاد الكماله (واستنادى) فى ذلك وغيره فانه لا يخيب من استند إليه والاعتماد والاستناد يصح أن يدعى ترادفهما وان الاعتماد أخص ولما تم رجاؤه باجابة سؤاله قدر وقوع مطلوبه فقال (وأسأله النفع به) أى بتأليفه بنية صالحة (لى) فى الآخرة إذ لا معول إلا على نفعه (ولسائر المسلمين) أى بأقبيهم أو جميعهم من السور أو سور البلد بأن يلهمهم الاعتناء به ولو بمجرد كتابة ونقل ووقف ونفعهم يستلزم نفعه لأنه السبب فيه (ورضوانه عنى وعن أحبابى) بالتشديد والهمز أى من يحبونى وأحبهم وإن لم يات منهم لأنه ينبغي أن يحب فى الله كل من اتصف بكال سابقاً ولا حقاً (وجميع

والاسلام فلنذكرهما فالايان تصديق القلب بما علم ضرورة مجيء الرسول به من عند الله كالنوحيد والنوقو البعث والجزاء واقتراض الصلوات الخمس والزكاة والصيام والحج والمراد بتصديق القلب به إذعانه وقبوله له وذهب جمهور المحدثين والمعتزلة والخوارج إلى ان الايمان بمجموع ثلاثة امور اعتقاد الحق والاقرار به والعمل بمقتضاه فمن اخل باعتقاد وحده فهو منافق ومن اخل بالاقرار فهو كافر ومن اخل بالعمل فهو فاسق وفاقا وكافر عند الخوارج وخارج عن الايمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة وتويدل على انه التصديق وحده إضافة الايمان إلى القلب في القرآن والحديث ولما كان تصديق القلب أمرا باطنيا لا اطلاع لنا عليه جعله الشارع منوطا بالنطق بالشهادتين من القادر عليه وهل النطق بالشهادتين شرط لاجراء احكام المؤمنين في الدنيا من الصلاة عليه والتوارث والمناكة وغيرها غير داخل في مسمى الايمان او جز منه داخل في سماء قولان ذهب جمهور المحققين إلى اولها وعليه من صدق قلبه ولم يقر بلسانه مع تمكنه من الاقرار فهو مؤمن عند الله وهذا وفق باللغة والعرف وذهب كثير من الفقهاء إلى ثانيهما اما العاجز عن النطق بهما لخرس او سكتة او اخترام منية قبل التمكن منه فانه يصح ايمانه واما الاسلام فهو اعمال الجوارح من الطاعات كالالتلفظ بالشهادتين والصلاة والزكاة وغير ذلك ولكن لا تعتبر الاعمال المذكورة في الخروج عن عهدة التكليف بالاسلام إلا مع الايمان وهو التصديق المذكور فهو شرط للاعتداد بالعبادات فلا ينفك الاسلام عن الايمان وان كان الايمان قد ينفك عنه كمن اخترمته المنية قبل اتساع وقت التلفظ هذا بالنظر لما عند الله اما بالنظر لما عندنا فالاسلام هو النطق بالشهادتين فقط فنقر بهما اجرنا عليه احكام الاسلام في الدنيا ولم يحكم عليه بكفر إلا بالظهور امارات التكذيب كالسجود اختيارا للشمس او الاستخفاف بنبي أو بالمصحف أو بالكعبة أو نحو ذلك والله اعلم اه قال الرشيدى قوله مر فهو مؤمن عند الله تعالى هو مقيد بما اذا كان لو عرض عليه النطق بالشهادتين لم يمتنع فلا يرد عليه ابوطالب اه (قوله) متحدا ماصدا خلافا لما ذهبوا اليه من ان الخلافة مانعه بالجملة فلا يصح ايمان بغير اسلام ولا اسلام بغير ايمان فكل منهما شرط في الآخر على الاول وشرط منه على الثاني اه (قوله) إذ لا يوجد الخ) هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ماصدا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزا من أحدهما وشرط للآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ماذك البعض جزء منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر سم وفيه نظر ظاهر إذن المعلوم أن مدار الاتحاد صدقا اتحاد المعتبرات ولا مدخل للشرطية والشرطية فقوله فيختلف الخ في حيز المنع وقوله اذا ماصدق الخ لا يثبت كما هو ظاهر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل الأربع هنا الخدم من كلامه في شرح الارشاد المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فهلا عد من الوسائل التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم بالنسبة لازالة النجاسة الا ان يراد بباب النجاسة بيان النجاسة ذاتا وازالة فيكون قد ترجم للازالة اه سم اقول قوله فهلا عد الخ قد يقال لما كان التراب غير رافع بل هو مبيح لم يعده فيما هو رافع والطهارة لما لم تتوقف على الحدث دائما بل قد

فالوجه التعميم (قوله) إذ لا يوجد الخ) هذا لا يثبت المدعى إذ لا يلزم منه الاتحاد ماصدا لجواز ان يكون بعض المعتبرات جزءا من أحدهما وشرط للآخر فيختلف الماصدق إذا ماصدق ماذك البعض جزءا منه غير ماصدق ما هو شرط فيه لدخوله في أحدهما وخروجه عن الآخر

كتاب الطهارة

(قوله على وسائل أربعة) لعل مراده بالوسائل المقدمات التي عبر بها في شرح الارشاد وقال وهي أربعة المياه والنجاسات والاجتهاد والاولى اه وبالمقاصد الوضوء والغسل والتيمم وازالة النجاسة وحينئذ فهلا عد من الوسائل والمقدمات التراب كالمياه والاحداث كالنجاسات لكن يشكل على هذا قوله وافردها بتراجم

والحق أنهما متحدا  
ما صدقا إذ لا يوجد شرعا  
مؤمن غير مسلم ولا عكسه  
ومن آمن بقلبه وترك التلفظ  
بلسانه مع قدرته عليه نقل  
المصنف الاجماع على تخليده  
في النار لكن اعترض بان  
كثيرين بل المحققين على  
خلافه مختلفان مفهوم ما إذ  
مفهوم الاسلام الاستسلام  
والانقياد ومفهوم الايمان  
التصديق الجازم بكل ما علم  
بجيمته صلى الله عليه وسلم به  
بالضرورة إجمالا في الاجمال  
وتفصيلا في التفصيل

(كتاب الطهارة)

المشتملة على وسائل أربعة  
ومقاصد كذلك

توجد بلا سبق حدث كالمولود فانه ليس محدثا وإن كان في حكمه مع ذلك يطهره وليه إذا أراد الطواف به لم يعدوا الحدث من الوسائل التي من شأنها أن لا تنفك عرش والمشهور أن الوسائل الحقيقية الماء والتراب والحجر والداغ بجري (قوله وأفردها) أي المقاصد (قوله بتراجم) بكسر الجيم بجري (قوله أطول الخ) علة للاستثناء وقوله فراق الخ علة لما قبله (قوله والكتاب كالكتب والكتابة) فكتب ثلاثة مصادر أحدها بجر من الزيادة والثاني من يد بجر والثالث بجر فين والآخران مشتقان من الأول لأن المصدر المزيد يشتق من المجرى كما صرح به السعد ومحل قولهم المصدر لا يشتق من المصدر إذا كانا مجردين أو مزيدين (قوله الضم والجمع) ومنه قولهم تكتب بنو فلان إذا اجتمعوا وكتب إذا خط بالقلم لما فيه من اجتماع الكلمات والحروف وعطف الجمع من عطف الأعم لأن الضم جمع مع تلاصق ولا يشترط في الجمع التلاصق فيبينهما عموم وخصوص مطلق وقيل من عطف المرادف على أنه لا يشترط في الضم التلاصق كالجمع شيخنا (قوله واصطلاحا) أي في اصطلاح الفقهاء وعرفهم وغبر عن مقابل اللغوي في الكتاب بقوله واصطلاحا وفي الطهارة بقوله وشرعنا بناء على ما هو المعروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما يتلقى معناها من الشارع وإن ما لم يتلقى من الشارع يسمى اصطلاحا وإن كان في عبارات الفقهاء بأن اصطلاحا على استعماله في معنى ولم يتلقوا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يعبرون عن اتفاق الفقهاء بقولهم شرعا لأنهم حملة الشرع عرش وبجري (قوله جملة الخ) أي لدال جملة على حذف المضاف لأن التحقيق أن التراجم أسماء للالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة عرش وشيخنا وبجري (قوله فهو إما باق الخ) يعني أن نقل كتاب من المعنى اللغوي إلى الاصطلاح أو ابتداء بان نقل من مطلق الضم إلى الضم المخصوص أي ضم جملة مختصة من مسائل العلم أو بعد جعله بمعنى اسم المفعول أي المضموم أو بمعنى اسم الفاعل أي الجامع وبه يندفع ما في البصري وسم (قوله أما بمعنى اللام) أي على غير الثاني وقوله أو بيانية أي على الثاني كذا في شرح العباب يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني فنظر سم أقول المراد بالبيانية هنا إضافة الأعم إلى الأخص كيوم الاحد ولو قال البيان لكان أولى إذ البيانية المعروفة في النحو يشترط فيها أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة ولا يخفى أن البيانية بالمعنى المتقدم تجري في الثالث ايضا (قوله فان جمعت) أي هذه الالفاظ الثلاثة في تصنيف كالمحتاج (قوله غالبا) قد يقال حيث فرض الكلام في اجتماعها فلا حاجة لقيد غالبا فليتأمل بصري أقول ولا يلزم من اجتماع الثلاثة في مؤلف كالمحتاج أن يشتمل كل كتاب من كتبه وكل باب من أبوابه وكل فصل من فصوله على ما ذكر كاهو ظاهر (قوله بالفتح الخ) وأما بالضم فاسم لبقية الماء ابن قاسم الغزي أي ما فضل من ماء طهارته في نحو الابريق لافي نحو بر و نقل البر ما وى عن شيخه وعن الفسفي أنها بالكسر اسم لما يضاف إلى الماء من نحو سدر شيخنا (قوله لغة الخلو ص الخ) عبارة النهاية والمعنى وهي لغة الخ في كلام الشارع تقدير عاطف ومبتدأ وإلا بالنسبة لازالة النجاسات إلا أن يريد بيان النجاسة ذاتا وأزالة فيكون قد ترجم لازالة (قوله فهو إما باق على مصدرية) إن كان المراد المعنى الاصطلاحى ففيه أنه لا يتأتى فيه المصدرية لأن الجملة من العلم ليست معنى مصدر يا فخذ كره لما يناسب المعنى اللغوي (قوله أو بمعنى اسم المفعول) قال في شرح العباب أي المكتوب وقوله أو الفاعل قال في شرح العباب أي الجامع للطهارة اه (قوله والاضافة الخ) عبارة شرح العباب والاضافة على غير الثاني بمعنى اللام وعليه بيانية اه يتأمل هل وجد شرط البيانية وفي تخصيص معنى اللام بغير الثاني نظر (قوله أو بيانية) أن أريد بالاضافة إضافة كتاب إلى أحكام الذي قدره توقفت البيانية على اتحاد المراد بكتاب وأحكام بان يراد بكتاب المسائل بمعنى الأحكام وبالأحكام المسائل وإلا لم تصح البيانية وإن أريد بالاضافة إلى الطهارة توقفت البيانية على أن يراد بالطهارة ما يراد بكتاب لكن ذلك خلاف تفسيرها الاتي وإلا لم تصح البيانية ولا يخفى أن كونها بمعنى اللام مبني على عدم اتحاد معنى المضاف والمضاف إليه هذا كله مع قطع النظر عما قيل أن شرط البيانية أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه

وأفردها بتراجم دون تلك إلا النجاسة لطول مباحثها فراق بين المقصود بالذات وغيره والكتاب كالكتب والكتابة لغة الضم والجمع واصطلاحا اسم جملة مختصة من العلم فهو إما باق على مصدرية أو بمعنى اسم المفعول أو الفاعل والاضافة إما بمعنى اللام أو بيانية ويعبر عن تلك الجملة بالباب وبالفصل فان جمعت كان الأول للشملة على الآخرين والثاني للشملة على الثالث وهو المشتملة على مسائل غالبى الكل والطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح هاءه أفصح من ضمها يطهر بضمها فيهما وأما طهر بمعنى اغتسل فثلث الهاء لغة الخلو ص من الدنس ولو معنويا

كالعيب وشرعها ووضعها  
حقيق وهو زوال المنع  
الناسي عن الحدث والنجس  
ومجازي من اطلاق اسم  
المسبب على السبب وهو  
الفعل الموضوع لفائدة  
ذلك أو بعض آثاره  
كالتييم وبهذا الوضع  
عرفها المصنف بانها رفع  
حدث أو إزالة نجس أو  
مافي معناهما كالتييم  
وطهر السلس أو على  
صورتها كالغسلة الثانية  
والطهر المندوب وفيه أعنى  
التعبير بالمعنى والصورة  
إشارة لقول ابن الرفعة أنها  
في هذين من مجاز التشبيه  
إلا أن يجاب عنه بمنعه  
وإثبات أنها فيهما حقيقة  
عرفية كما صرحوا به في  
التييم وبدؤا بالطهارة  
لخبر الحاكم وغيره مفتاح  
الصلاة الطهور ثم بما  
بعدها على الوضع البديع  
الآتي لأمري الأول الخبر  
المشهور بنى الاسلام على  
خمس وأسقطوا الكلام  
على الشهادتين لانه أفرد  
بعلم وآثروا رواية تقديم  
الصوم على الحج لانه  
فورى ومتكرر وافراد  
من يلزمه أكثر والثاني  
أن الغرض من البعثة انتظام  
أمر المعاش والمعاد

فيحتاج الى جعل قوله مصدر الخ حالا لا خبرا (قوله كالعيب) من الحقد والحسد وغيرهما شيخنا (قوله زوال  
المنع الخ) كرمه الصلاة ع ش عبارة الاقناع واحسن ما قيل فيه اى تفسيرها شرعاً انه ارتفاع المنع المترتب على  
الحدث والنجس فيدخل فيه غسل الذمية والمجنونة لتحلل لخليلهما فان الامتناع من الوطء قد زال وكذا يقال  
في غسل الميت فانه ازال المنع من الصلاة بحذف (قوله والخبر) الواو بمعنى او (قوله ومجازي) اى باعتبار  
الاصل ثم صار حقيقة عرفية بقرينة سابق كلامه ولا حقه فيوافق حيثنما في كلام غيره من انه معنى حقيق  
شرعى كالاول ويندفع اعتراض سم والبصرى (قوله وهو) اى المجازى والسبب (قوله لفائدة ذلك) اى  
الزوال (قوله كالتييم) فانه يفيد جواز الصلاة الذى هو من آثار ذلك نهاية ومعنى وأدخل بالكاف وضوء  
صاحب الضرورة لكونه يبيح إباحة مخصوصة بالنسبة لفرض ونوافل والاستنجاء بالحجر لكونه يبيح إباحة  
مخصوصة بالنسبة للصلاة فاعلة (قوله وبهذا الوضع) اى المجازى (قوله عرفها المصنف) اى فى مجموعه مدخلا  
فيها الاغسال المستنونة ونحوها معنى (قوله بانها رفع حدث الخ) قد يقال فى صحة حمل التعريف على المعرف  
نظر سواء اريد بالوضوء مثلاً المعنى المصدري او الحاصل بالمصدر اللهم إلا أن يقول الرفع بالرفع بصرى عبارة  
ع ش عن سم على شرح البهجة نصها هذا التعريف صريح فى ان الرفع والازالة هما نفس نحو الوضوء والغسل  
وصب الماء على الثوب لكن قد يتوقف فى أن الوضوء مثلاً هو نفس الرفع بل الرفع يحصل به وليس نفسه  
فليتأمل اه (قوله او مافي معناها الخ) قال ابن الرفعة التحقيق قول القاضى حسين انها رفع الحدث وازالة  
النجس لان الشرع يرد باستعمالها الا فيهما واطلاق حملة الشرع على الوضوء المجدد والاغسال المستنونة  
طهارة مجاز من مجاز التشبيه لشبههما بالرفع مع افتقارهما الى التنية فاطلاهم على التيمم طهارة مجاز ايضاً كما  
سموا التراب وضوء انتهى ابن شبيه اه بصرى ويأتى فى الشارح الجواب عنه (قوله كالتييم) هذا فى معنى  
رفع الحدث وقوله وطهر السلس هذا فى معنى إزالة النجس وفى معناها ايضاً الاستنجاء بالحجر كما نبه عليه شيخنا  
وطهارة المستحاضة كفى المغنى والديباغ وانقلاب الخبر خلا كما فى ع ش (قوله كالغسلة الثانية فى الوضوء الخ)  
عبارة شيخنا الذى على صورة رفع الحدث الاغسال المندوبة والوضوء المجدد والغسلة الثانية والثالثة فى طهارة  
الحدث والذى على صورة إزالة النجس الغسلة الثانية والثالثة من غسلات النجاسة اه فقول الشارح والطهر  
المنسوب شامل للغسلات النجاسة كفى المغنى ايضاً (قوله فى هذين) اى مافي معناهما وعلى صورتها (قوله  
من مجاز التشبيه) اى فلم يرد المصنف انها يشار كهما فى الحقيقة من افراد الطهارة شرعاً وهذا جواب  
بالمنع عن الاعتراض الوارد على تعريف المصنف (قوله إلا أن يجاب الخ) جواب عنه بالتسليم (قوله بمنعه)  
أى قول ابن الرفعة (قوله انها فيهما حقيقة الخ) تأمل ما فيه من المنافاة لما سبق من أنها فى المعنى الثانى مجاز  
بصرى وسم وتقدم الجواب عنه (قوله فى التيمم) اى مافي معناهما (قوله لخبر الحاكم وغيره الخ) اى  
مع افتتاحه صلى الله عليه وسلم ذكر شرائع الاسلام بعد الشهادتين المبحوث عنهما فى الكلام بالصلاة كما  
سياق ولكونها اعظم شروط الصلاة التى قدموها على غيرها لانها افضل عبادات البدن بعد الايمان نهاية  
(قوله الخبر المشهور بنى الاسلام على خمس) تتمته كفى النهاية شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله واقام  
الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت اه (قوله يعلم) اى علم التوحيد (قوله متكرر) اى فى كل  
عام نهاية (قوله والثانى الخ) ولم يتعرضوا فى هذه الحكمة للفرق لعل لكونها علما مستقلا ولجعلها من  
المعاملات والمناكحات والجنائيات ع ش (قوله انتظام أمر المعاش والمعاد) يحتمل ان المصدر واسم الزمان

ولا فلا بد من تقدير آخر انتهى (قوله وهو زوال المنع) لا يشمل نحو طهارة الخمرة لقوله عن الحدث الخ  
(تنبيه) عدم شمول بعض التعاريف المذكورة فى هذا المقام لنحو طهارة الخمرة بالتخلل والجلد بالاندباغ  
لا يقتضى تخصيص الترجمة بغير ذلك حتى يكون ذلك زائداً على مافى الترجمة لجواز ان يكون ذلك التعريف  
لبعض معانى الطهارة وأنواعها مع عموم مافى الترجمة (قوله ومجازي الخ) قد يمنع ويدعى أنه حقيقة  
عرفية (قوله وإثبات انها فيهما حقيقة عرفية) انظر هذا مع الجزم فى اصل هذا المعنى بانه مجازى (قوله

ومكملها العبادات والشهوية ومكملها غذاء ونحوه المعاملات ووطء ونحوه المناكحات والغضبية ومكملها التحرر عن الجنائيات وقدمت الاولى لشرفها ثم الثانية لشدة الحاجة اليها ثم الثالثة لانها دونها في الحاجة ثم الرابعة لقلة وقوعها بالنسبة لما قبلها وإنما ختمتها الاكثر بالعققتن الأولى وبدؤا من مقدمات الطهارة بالماء لانه الاصل في آلتها وافتتح هذا الكتاب بآية لتعود بركنها على جميع الكتاب لاسكونها دليله لان من شأنه التأخر عن المدلول على أنه إذا كان قاعدة كلية ينطبق عليها أكثر المسائل كما هنا قدم ولم يراع ذلك في غيره وان راعاه أصله كالشافعي رضى الله عنه اختصاراً (قال الله تعالى وأنزلنا) أى أنزلنا المستمراً باهراً للعقول ناشئاً عن عظمتنا (من السماء) أى الجرم المعهود ان اريد الابتداء أو السحاب ان اريد الانتهاء (ماء) فيه عموم من حيث انه للامتنان وهذا استفيد منه انه طاهر إذ لا امتنان بالنجس فن ثم كان (طهوراً) معناه مطهراً لغيره وإلا

ابن قاسم على الهجة أقول الأقرب الثاني ع ش (قوله بكمال القوى النظرية الخ) المراد بها القوى الدرا كته ووجه كون العبادات مكملتها ان المتلبس بها متوجه الى عالم القدس معرض عن عالم الشهوات والمداومة على هذا الامر سبب لصفاء النفس ومزيد استعدادها للاستفاضة من المبدأ الفياض بافاضة ما هو سبب السعادة الابدية من معرفته ومعرفته صفاته وأفعاله سبحانه وتعالى على حسب الطاقة البشرية بصرى عبارة ع ش قوله النظرية أى الادراكية سم على حجج وقال فى هامش شرح البهجة أى العقلية اه ومعناها واحد ثم قال وهل المراد بكملهاها انها تزيل نقصا يكون لولاها وانها تفيد اعتبارها والاعتداد بها فيه نظر ولا مانع من إرادة الامرين انتهى (قوله التحرر عن الجنائيات) الاولى ومكملها معرفة احكام الجنائيات ليعلم الجنابة المحمودة شرعاً كالجهاد ونحوه فيستعملها فيها والمذمومة شرعاً كالجنابة على مسلم ظلماً فيردعها عنها قليلاً بل بصرى (قوله وقدمت الاولى) أى العبادات نهاية (قوله لشرفها) عبارة المغنى اهتماماً بالامور الدينية اه وعبارة النهاية لتعلقها بالاشرف اه وهو البارى سبحانه وتعالى ع ش وقال الرشيدى أى كمال القوى النظرية خلافاً لما فى حاشية شيخنا اه (قوله لانه الاصل فى التها) أى وغيره كالتراب واحجار الاستنجاء بدل منه مغنى (قوله هذا الكتاب) أى كتاب الطهارة (قوله على جميع الكتاب) أى المنهاج (قوله بآية) وقوله دليله الخ أى الكتاب ويحتمل الماء (قوله إذا كان الخ) أى الدليل على أن المدلول مذكور إجمالاً فى الترجمة فالمدلول الاجمالى متقدم على الدليل سم (قوله ينطبق عليها أكثر الخ) فيه قلب والاصل كافى المغنى ينطبق على أكثر مسائل الباب (قوله أكثر المسائل) ينافى قوله قاعدة كلية (قوله ولم يراع ذلك) أى افتتاح الباب بدليله (قوله اختصاراً) علة لعدم مراعاة المصنف لمسلكت المحرر تبعاً لامام المذهب (قوله مستمراً) أى لا منقطعاً كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) أى كما يشعر به ضمير العظمة سم (قوله أى الجرم المعهود) هو الأقرب كنز اه سم (قوله أو السحاب) عبارة المغنى وهل المراد بالسما فى الآية الجرم المعهود أو السحاب قولان حكاهما المصنف فى دقائق الروضة ولا مانع ان ينزل من كل منهما انتهت والظاهر ان حصل كلام الشارح جمع بين القولين بحسب الظاهر وإبطال للثانى ورده الى الاول بحسب الحقيقة نعم لو عبر بالانزال الاولى والثانى بدل الابتداء والانتهاى كان اولى بصرى (قوله فيه عموم) قد يشكك العموم بنوع بعض الماء الطهور من الارض إلا أن ثبت أن أصل كل ماء ينبع من الارض من السماء سم (قوله من حيث الخ) للتعليل (قوله انه) أى نزول هذه الآية (قوله وهذا) الى قوله وانه الاصل فى النهاية والمغنى (قوله وهذا) ضبب بينه وبين قوله للامتنان سم (قوله منه) أى من قوله تعالى وأنزلنا من السماء ماء نهاية ويصح ارجاع الضمير الى لفظ الماء فى الآية (قوله إذ لا امتنان بالنجس) يتأمل فما المانع من صحة الامتنان بشئ موان قام غيره مقامه سم على حجج اه ع ش وقد يقال لا كبير موقع له ومن ثم قال بعضهم المراد نفي كمال الامتنان بغيرى (ومن ثم) أى من اجل افادته الظاهرية (قوله والالزم التاكيد الخ) أى ولو جعل الطهور بمعنى الطاهر لزم التاكيد لان الطهارة مستفادة من لفظ

النظرية أى الادراكية (قوله لاسكونها دليله الخ) على ان المدلول مذكور إجمالاً فى الترجمة فالمدلول الاجمالى متقدم على الدليل (قوله مستمراً) أى لا منقطعاً كما يتوهم من الماضى (قوله عن عظمتنا) أى كما يشعر به ضمير العظمة (قوله المعهود) هو الأقرب كنز (قوله الانتهاء) قد يتبادر انتهاء الانزال وفيه ان الانزال لم ينته بالسحاب بل جاوزه الى الارض إلا أن براد انتهائهم وحله واستقراره العلوى (قوله فيه عموم الخ) قد يشكك العموم بان المعنى خيئت انزلنا من السماء كل ماء طهور مع ان بعض الماء الطهور ينبع من الارض إلا ان ثبت أن أصل كل مانع من الارض من السماء قليلاً (قوله للامتنان) ضبب بينه وبين قوله وهذا الخ (قوله إذ لا امتنان بالنجس الخ) فيه نظر إذ على تقدير ان الظاهرية لم تستفد إلا من قوله طهور الا يلزم الامتنان بالنجس على انه قد ينظر فى انه لا امتنان بالنجس على الاطلاق (قوله والالزم التاكيد) قد يمنع لزوم

ويدل لذلك أيضا يطهر كمبه وانه الاصل في فعول وإن جاء مصدرا وللبالغة بأن يدل على (٦٥) زيادة في معنى فاعل مع مساواته له ثعبدا

كضروب أولو وما كصبور  
ولالة كسجور لما يتسحر  
به وبهذا الاشتراك مع  
كون الاصل ما ذكر اندفع  
الاستدلال به لطهورية  
المستعمل نظرا الى إفادته  
المبالغة على أن فيما قلناه  
تكرارا ايضا لرفع أحداث  
أجزاء العضو الواحد بحريه  
عليه اما المضموم فيختص  
بالمصدر وقيل يأتي بمعنى  
المطر لغيره ايضا  
واختصاص الطهارة بالماء  
الذي اشارت اليه الآية  
ولا يرد شرابا طهورا لانه  
قد وصف باعلى صفات  
الدنيا تعبدى أولما فيه من  
الرقه واللطافة التي لا توجد  
في غيره ومن ثم قيل لالون  
له وبهذا الاختصاص  
يتضح منعم القياس عليه  
لا لمفهومه لانه لقب  
(يشترط لرفع الحدث)  
إجماعا واعتراض وهو هنا  
أمر اعتبارى قائم بالأعضاء  
يمنع صحة نحو الصلاة حيث  
لا مرخص والمنع المترتب  
على ذلك وكون التيمم  
يرفع هذا ليرد لانه رفع  
خاص بالنسبة لفرض  
واحد وكلامنا في الرفع  
العام وهذا خاص بالماء وهو  
أما أصغر ورافعه الوضوء  
ولما كبر ورافعه الغسل  
وقد يقسم هذا نظرا  
الى تفاوت ما يحرم به  
الى متوسط وهو ماعدا

الماء على ما مر بخلاف ما لو أريد به المطهر فلا يكون تأكيذا بل تأسيسا أى مفيدا للمعنى لم يفده ما قبله ع ش  
(قوله ويدل الخ) في دلالة نظر سم (قوله لذلك) اى لكون الماء مطهر الغيره كما هو صريح غيره وإن اوه  
صنيعه رجوع الاشارة لكون ظهور في الآية بمعنى مطهر لغيره وبه يندفع ما مر عن سم أنفا على أن  
الآيات يفسر بعضها بعضا (قوله ايضا) اى كقوله تعالى طهورا (قوله وانه الخ) عطف على ليطهر كمبه  
والضمير لكون طهورا في الآية بمعنى مطهر الغيره (قوله وللالة الخ) فضيته أن هذا غير المعنى المراد عما في  
الآية الذى قال فيه انه الاصل في فعول وليس كذلك عبارة عميرة نقل النووي عن ابن مالك أن فعولا قد  
يكون للبالغة وهى أن يدل على زيادة الخ وقد يكون اسما لما يفعل به الشئ البرود لما يتبرده فيجوز أن يكون  
الظهور من الاول وان يكون من الثانى انتهى واعلم انه قد انكر جماعة من الحنفية دلالة على التطهير  
وقالوا لا يزيد على معنى المبالغة في وصف فاعله اقول كفك حجة قاطعة على فساد قولهم قوله صلى الله عليه وسلم  
جعلت لى الارض مسجدا وطهورا فان الظهور هنا لم يكن بمعنى المطهر لم يستقم لفوات ما اختصت به الامة  
بجبرى (قوله الاستدلال به) اى بقوله تعالى طهورا (قوله فيما قلناه) اى في كون طهور بمعنى المطهر الغيره  
تكررا اى مبالغة (قوله ايضا) اى كعنى المبالغة (قوله اما المضموم) اى لفظ طهور بضم الفاء (قوله  
واختصاص) مبتدأ وقوله تعبدى خبر سم (قوله ولا يرد) أى على ذلك الاختصاص (قوله لانه) اى  
الشراب قد وصف اى في الآخرة باعلى صفات الدنيا اى وهى كونه مطهر الغيره (قوله او لمافيه من الرقة  
الخ) ونقل عن الايعاب مانصه والذى يتجه ترجيحاه معقول لان التعبد لا يصار اليه إلا عند العجز عن إبداء  
معنى مناسب وهذا ليس كذلك (قوله وبهذا الاختصاص) اى الذى اشارت اليه الآية (قوله لا لمفهومه)  
قال الكردى انه معطوف على قوله لمافيه الخ وفيه ما لا يخفى وقيل انه معطوف على هذا اى يتضح منعم  
القياس عليه بهذا الاختصاص لالكون مفهوم الماء يدل على المنع المذكور اه وهو الظاهر المتعين لكن  
فيه ركة ولو قال واتضح بذلك أن منعم القياس عليه لهذا الاختصاص لا لمفهومه الخ كان ظاهرا (قوله  
القياس) اى قياس غير الماء كالتيه عليه اى الماء (قوله لانه لقب) اى ومفهومه ليس بحجة لقول جمع  
الجوامع المفاهيم اى المخالفة لإلا للقب حجة اه قال البناني المراد باللقب هنا الاسم الجامد الشامل للعلم  
الشخصى واسم الجنس فهو مغاير للقب النحوى مغايرة العام للخاص لشموله للعلم عند النجاة الشامل لانواعه  
الثلاثة الاسم والكنية واللقب اه (قوله واعترض) اى بانه حكى عن اى حنيفة والاوزاعى وسفيان  
جواز الوضوء بالتيه كرى (قوله وهو هنا الخ) احتراز به عما سياتى في أسباب الحدث فان له ثم معنى آخر  
سيأتى بيانه إن شاء الله تعالى بصرى عبارة المعنى وهو في اللغة الشئ الحادث وفي الشرع يطلق على أمر  
اعتبارى الخ وعلى الأسباب التى يفتى بها الطهور وعلى المنع المترتب على ذلك والمراد هنا الاول اه وكذا  
اقتصر النهاية على إرادته فقط خلافا للشارح حيث جوز إرادة المعنى الثالث ايضا (قوله حيث لا مرخص)  
وهو فقد الماء (قوله وكون التيمم الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أو المنع الخ (قوله برفع هذا) اى المنع معنى  
(قوله وهو) الى قوله او معنى في النهاية والمعنى (قوله هذا) ضبب بينه وبين قوله أكبر سم (قوله هذا) اى  
ما يرفعه الغسل (قوله ماعدا الحيض الخ) اى الجنابة ع ش (قوله إذ ما يحرم بهما أكثر) إذ يحرم بهما  
ما يحرم بالجنابة والصوم والوطء ونحو ذلك ع ش قول المتن (والنجس) بكسر الجيم وفتحها أى مع فتح  
النون وباسكانها مع كسر النون وفتحها نهاية فتصير اللغات أربعة وفي القاموس لغة خامسة وهى كه ضد

التأكيد إذ لم يستفد معنى الثانى من الاول بوضعه ولو في الجملة (قوله ويدل لذلك الخ) في دلالة  
نظر (قوله اندفع الاستدلال) قديم منع اندفاعه على قاعدة الشافعى أن المشترك إذا تجرد عن القرائن  
حمل على جميع معانيه وهى هنا غير متنافية إلا معنى المصدر لكن إذا حمل على المبالغة وافق غيره  
فليتأمل وإصالة بعضها لا تقتضى التخصيص به عند الاطلاق التجرد عن القرائن (قوله واختصاص)  
مبتدأ وقوله تعبدى خبر (قوله اما أكبر) ضبب بينه وبين قوله هذا

صححة الصلاة حيث لا مرخص أو معنى بوصف به المحل الملاق لعين من ذلك مع رطوبة وهذا هو المراد هنا لأنه الذي لا يرفع إلا الماء ولأن المصنف استعمل فيه الرفع كما تقرر وهو لا يصح فيه حقيقة إلا على هذا المعنى أما على الأول فوصفه به من مجاز مجاورته للحدث وكان عدوله عن تعبير أصله بالازالة رعاية للأول لأنه حقيقة ومارعاه هو مجاز وهو أبلغ من الحقيقة باتفاق البلغاء على أن ذاك موهوم إذ يزيله غير الماء وتخصيصهما لانهما الأصل وإلا فالظهر المسنون وطهر السلس الذي لا رفع فيه كالذمية والمجنونة لتحل للمسلم والميت كذلك كما يعلم من كلامه فيما يأتي (ماء مطلق) أى استعماله بمعنى سروره عليه فلا يجوز كما عبر به أصله وأفاده مفهوم الاشتراط من جهة أن تعاطى الشيء على خلاف ما أوجبه الشارع حرام ولا يصح كما صرح به كل من نفى الحل لكن بخفاء وإن سلمنا أنه يستعمل فيهما لأن الاكثر استعماله في الحرمة

عش (قوله وهو شرعاً الخ) ولغة ما يستقذر معنى وقال النهاية الشيء المبعد اه (قوله من ذلك) ضبب بينه وبين قوله مستقذر سم (قوله وهذا الخ) ثم قوله هو لا يصح فيه الخ صريحان في حمل كلام المصنف على المعنى الثاني للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل سم (قوله وهذا الخ) أى المعنى الثاني (قوله لانه الذى الخ) قد يقال المراد الرفع المعتبر شرعاً وهو لا يكون فى المستقذر المذكور أيضاً إلا بالماء بصرى (قوله استعمل فيه) أى فى النجس وقوله كما تقرر أى حيث قدر الرفع لا الأزالة وقوله وهو أى الرفع لا يصح فيه أى النجس (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى سم (قوله فوصفه به) أى وصف النجس بالرفع (قوله من مجاز مجاورته الخ) أى من المجاز المرسل الذى علاقته بمجاورة النجس للحدث فى البيان أو الاستحضار وإلا فحقه أن يوصف بالازالة (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه الخ وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية الخ سم عبارة البصرى قوله رعاية للأول لغة لتعبير أصله الخ والاول هو مستقذر الخ وقوله لانه أى تعبير أصله الخ لغة لعدوله اه (قوله ومارعاه) أى المصنف (قوله على أن ذاك) أى تعبير أصله بالازالة المقتضى لحل النجس على المعنى الاول يوم انحصر إزالته فى الماء ليس كذلك كما سبق هذا وانت خير بان هذا الإهام مشترك الا لوازم بناء على ما ذكر من الالبغية المقتضية للعدول نعم أن حمل النجس فى كلام المصنف على الثانى سلم من الإهام ولعله نكتة العدول بصرى (قوله إذ يزيله غير الماء) قد يقال المراد الرفع والازالة الشرعيان أى المعتبران شرعاً وهما لا يكونان إلا بالماء حتى فى المستقذر المذكور بصرى (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس سم (قوله الذى لا رفع الخ) صفة طهر السلس ولو قال الذى لا رفع فيه الخ كان أوضح (قوله كالذمية الخ) أى كطهر الذمية الخ (قوله والميت) أى وطهر الميت سم (قوله كذلك) أى يشترط فيها الماء المطلق نهاية ومعنى وهو خبر قوله فالطهر الخ (قوله عليه) أى محل الحدث والنجس (قوله كما عبر به) أى لا يجوز (قوله ولا يصح) عطف على لا يجوز (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى قول الأصل لا يجوز كرى وسم وعبارة البصرى أى الموجود فى عبارة المحرر وفيه أن الذى فى عبارته لا يجوز وهو الذى يستعمل فى نفي الحل ونفي الجواز فتعبر به بنفى الحل فيه ما فيه اه (قوله انه يستعمل) أى لا يجوز الذى عبر عنه الشارح بنفى الحل (قوله فيهما) أى فى الحرمة وعدم الصحة كرى (قوله لأن الاكثر الخ) ضبب بينه وبين قوله لكن بخفاء سم (قوله ومن الاشتراط) أى الذى عبر به بالمنهاج سم وبصرى زاد السكردى وهو عطف على من نفي الحل اه (قوله من العبارتين) أى عبارة المثنى أى يشترط وعبارة أصله أى لا يجوز وقوله مزية وهى فى الاولى ظهور إفادتها عدم الصحة وفى الثانية إفادتها الحرمة بلا واسطة أن

(قوله مستقذر) ضبب بينه وبين قوله من ذلك (قوله وهذا هو المراد هنا) ثم قوله وهو لا يصح فيه حقيقة الا على هذا المعنى صريحان فى حمل كلام المصنف على المعنى الثانى للنجس لكن قوله ومارعاه هو مجاز يقتضى حمل كلامه على المعنى الاول فليتامل (قوله لانه الذى لا يرفع إلا الماء) أقول النجاسة بالمعنى الاول قد تكون حكمية ولا يرفعها إلا الماء فيرد على هذا الحصر إلا أن يحاج بأن الحكمية أصلها عينية فيشملها قوله الملاق لعين الخ (قوله حقيقة) كان المراد اصطلاحية فتأمل وقوله إلا على هذا المعنى أى الثانى (قوله وكان عدوله) ضبب بينه وبين قوله لانه وقوله عن تعبير أصله ضبب بينه وبين قوله رعاية (قوله على أن ذاك موهوم الخ) هذا مبنى على إرادة المحرر المعنى الاول وهو غير لازم فليتامل وقوله إذ يزيله غير الماء قد يحاجب عنه بان المراد إزالة تسكى لنحو الصلاة وهذه لا تكون إلا بالماء (قوله وتخصيصهما) أى الحدث والنجس (قوله والميت) أى وطهر الميت (قوله من نفي الحل) أى الذى هو معنى عبارة المحرر (قوله لكن بخفاء الخ) قد يعكر على دعوى الخفاء لما ذكره انه مشترك كإصرار حوا به ومذهب الشافعى أن المشترك عند التجرد عن القرائن ظاهر فى معنييه إلا أن يحاج بان محله مالم يعارض ذلك كبرة استعماله فى أحد المعنيين فليتامل وضبب بين قوله لكن بخفاء وبين قوله لانه الخ (قوله الاشتراط) أى



تعاطى الشئ الخ (قوله رفع الخ) تنازع فيه قوله لا يجوز وقوله لا يصح سم وكردى (قوله أو إزاله التيمم) فيه ميل إلى ترجيح حمل رفع النجس في كلام المصنف على الإزالة وفيه من الإيهام ما مر بصري (قوله من تلك الأربعة) أي الحدث والنجس وما في معناهما وما على صورتها بصري عبارة سم كان مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذي يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه في الثالث قوله السابق إذ يزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزاله يعتد بها لنحو الصلاة فليتامل اه وعبارة الكردى والذي يظهر من بعض تصانيفه أن المراد بالأربعة الحدث والنجس وطهر السلس والطهر المسنون وأما البواقي من طهر الذمية والمجنونة والميت فداخلة في طهر السلس اه (قوله لا مره تعالى الخ) عبارة المغنى والنهاية وإنما تعين الماء في رفع الحدث لقوله فلم تجدوا ماء فتيمموا أو الأمر بالوجوب فلورفع غير الماء ما وجب التيمم عنده فقد وفي إزالة النجس لقوله عليه السلام في خبر الصحيحين حين بال الأعرابي في المسجد صبو عليه دنوباً من ماء الذنوب الدلو الممتلئة ماء والأمر بالوجوب كما مر فلو كفى غيره لما وجب غسل البول به ولا يقاس به غيره لأن الطهر به عند الأمام تعبدى وعند غيره لما فيه من الرقة الخ وحمل الماء في الآية والحديث على المطلق لتبادر الأذهان إليه اه (قوله التيمم) هو مخالف لما في الإصاغة ولما في القاموس فإنه قال ذوا الخويرة اثنا عشر ما تيمم والثاني يمانى والأول خارجى ليس بصحاحى والثاني هو الصحاحى البائل في المسجد انتهى اه ع ش (قوله ولمنع القياس الخ) عطف على قوله لا مره تعالى الخ (قوله بالنسبة للعالم الخ) قيده ليخرج الماء المستعمل في فرض والمتغير تقدير أو قليل وقع فيه نجس لم يغيره فإن العالم بحالها لا يذكره إلا مقيدة كما يأتي كردى (قوله لازم) قال الولي العراقي ولا يحتاج لتقييد القيد بكونه لازماً لأن القيد الذي ليس بلام كماء البشر مثلاً يطبق لإسم الماء عليه بدونه فلا حاجة إلى الاحتراز عنه وإنما يحتاج إلى القيد في جانب الانبات كقولنا غير المطلق هو المقيد بقيد لازم انتهى اه مغنى ورشيدى (قوله) وإن رشح الخ) عبارة المغنى ويدخل في التعريف ما نزل من السماء وهو ثلاثة المطر وذوب الثلج والبرد وما ينبع من الأرض وهو أربعة ماء العيون والآبار والأنهار والبحار وما ينبع من بين أصابعه عليه السلام أو من ذاتها على خلاف فيه والأرجح الثانى وهو أفضل المياه مطلقاً أو ينبع من الزلال وهو شئ انعقد من الماء على صورة حيوان وما ينعقد لمحال إن إسم الماء يتناوله في الحال وإن تغير بعد أو كان رشح بخار الماء لأنه ماء حقيقة وينقص الماء بقدره وهو المعتد وخرج بذلك الخل ونحوه وما لا يذكر إلا مقيداً كماء و تراب التيمم وحجر الاستنجاء وادوية الدباغ والشمس والنار والريح وغير هاتى التراب في غسلات الكلب فإن المزيل هو الماء بشرط امتزاجه به في غسلة منها اه (قوله المغلى) قال القليوبى في حواشى المحلى بضم الميم وفتح اللام انتهى وقيده بالمغلى لأنه محل الخلاف فالبخار المترشح من غير واسطة نار من ماء طهور وطهور بلا خلاف كردى (قوله بما يأتى) من نحو طين وطحلب (قوله أجمع من ندى الخ) وهو الماء الذى يقع على الزرع والحشيش الأخضر خصوصاً في أيام الربيع كردى (قوله نفس دابة) أى فى البحر كردى (قوله لا دليل عليه) قال فى شرح العباب وعلى تسليم وجود الدابة المذكورة فمن أين يعلم أن هذا المجموع من الندى بخصوصه من نفس تلك الدابة لا غير غاية الأمر أنه يحتمل حينئذ أن يكون من نفسها وأن يكون من الطل وهو الظاهر المشاهد فرجح لذلك على أن الأصل فيها هو على صورة الماء الخالى عن التغير ونحوه الطهورية فلا ترتفع بالشك انتهى كردى على شرح بافضل (قوله وهو ما يخرج الخ) صريح النهاية والمعنى أن الزلال لإسم لصورة حيوان يخرج من باطنها الماء لذلك الماء لكن كلام القاموس موافق لما قاله الشارح من أنه لإسم اللبأ (قوله فى نحو التلج) أى كاللأ المنجمد (قوله فان تحقق الخ) فان شك فليس بنجس كما هو

رفع أو إزاله الشئ من تلك الأربعة إلا به لا مره تعالى بالتيمم عند فقداه وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصب الذنوب من الماء على بول ذى الخويرة التيمم لما بال فى المسجد وهو إنما ينصرف للطلق لأنه المتبادر إلى الذهن ولمنع القياس عليه كما مر وخرج بتلك الأربعة نحو إزالة طيب عن بدن محرم لأن القصد زوال عينه وهو لا يتوقف على ماء (وهو ما يقع عليه) عند أهل اللسان بالنسبة للعالم بحاله (إسم ماء بلا قيد) لازم وإن رشح من بخار الطهور المغلى أو تغير بما لا يضر بما يأتى أو جمع من ندى وزعم أنه نفس دابة لا دليل عليه أو كان زلالاً وهو ما يخرج من جوف صور توجد فى نحو التلج كالحیوان وليست بحيوان فان تحقق كان نجساً لأنه قى وخرج بالماء

الذى عبر به المنهاج (قوله رفع أو إزالة) تنازع عيجوز ويصح من قوله فلا يجوز ولا يصح (قوله من تلك الأربعة) مراده بالأربعة الحدث الأصغر والأكبر والمستقدر المخصوص والمعنى الذى يوصف به المحل وعلى هذا فقد يشكك عليه فى الثالث قوله السابق إذ يزيله غير الماء إلا أن يريد أنه لا يجوز إزالته إزاله يعتد بها لنحو

الواضح لكن الظاهر أنه لا يصح التطهر به للشك في طهوريته بل في كونه ماء ولا أصل يرجع إليه بصرى وقوله لكن الظاهر الخ بردها من انفا عن شرح العباب (قوله من حيث تعلق الاشتراط به) دفع بذلك ما ورد من أن الماء لقب ولا مفهوم له على الراجح ع ش (قوله ولو في المغاظ) أي ولو استعمل في تطهير النجس المغاظ (قوله ونحو أدوية الدباغ) أي كالشمس والنار عند من يقول يطهور بهما (قوله وبقوله بلا قيد الخ) عبارة النهاية والمؤثر هو القيد اللازم من إضافة كما ورد أو صفة كما دافق وماء مستعمل أو متنجس أو لام عهد كالما في قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> نعم إذا رات الماء أي المتى اه (قوله ولو نحو لام العهد) أي ولو كان القيد لام العهد ونحوه وقوله كخبر الخ كخبر الخ عطف على كخبر الخ لكنهما أمثلة للنحو المقيد هو المتى وقوله وكالمغفر الخ وكالمستعمل الخ وكقليل الخ عطف على كخبر الخ لكنهما أمثلة للنحو المقيد بلام العهد كرى (قوله مقيدة شرعا) أي بقيد لازم فلا يسوغ بالنظر إلى الاستعمال الشرعي أن يطلق عليها ماء بلا قيد بصرى (قوله بخلاف المتغير بما لا يضر) أي فإنه يطلق عليه شرعا ماء بلا قيد بصرى (قوله) فالمغفر بمخالط ظاهر الخ) محله بالنسبة لغير المخالط وأما بالنسبة إليه كخبر وسدر وعجين أراد تطهيره فصب عليه الماء فتغير به تغيرا كثيرا قبل وصوله إلى جميع أجزائه فإنه يطهرها وإن كان تغيره كثيرا الضرورة لأنه لا يصل إلى جميعها إلا بعد تغيره هكذا أحفظ من تقرير شيخنا الطبري وهو ظاهر بصرى ويجري عن سم وكذا في حاشية شيخنا عن الشبر المسمى عن الطبري (قوله وكسرها) مبتدا وقوله بعيد متكلف خبره (قوله ومنى) إلى قول المتن ولا متغير في المعنى وكذا في النهاية إلا قوله ما لم يتحقق الخ (قوله وثمر ساقط) أي وإن كان شجرها نابتا في الماء شرح بأفضل عبارة النهاية ويضر التغير بالثمار الساقطة بسبب ما انحل منها سواء أوقع بنفسه أم بايقاع كان على صورة الورق كالورد أم لا اه قال ع ش زاد في شرح البهجة الكبير مانصه لا مكان التحرز عنها غالبا أقول حتى لو أعذر الاحتراز عنها ضر نظرا للغالب اه واعتمده شيخنا وعبارة سم عن الشارح في شرح العباب المسمى بالاياعاب والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاور وإن انحل منه شيء فمخالط فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجه الوجهين أنه لا أثر لمجرد الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر بخلاف ما إذا لم يتيقن الانحلال فإنه لا أثر للتغير به ولا لحدوث اسم آخر لأنه حينئذ يجاور والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل أن ما أغلى من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال شيء منه فمخالط وإلا فجاور وإن حدث له اسم آخر بذلك ما لم يسلب عنه إطلاق اسم الماء بالكلية اه أقول والظاهر أنه لا يحصل التغير الكثير في الطعام واللون بدون انحلال شيء (قوله بعدد دقة) قال الأذري ويشبهه الأمر كذلك فيما لو طرح ثم تقطعت وخالط انتهى اه سم ونقل شيخنا عن سم في شرح أبي شجاع الجزم بذلك وأقره وعبارة السكردي قال البرسي في حواشي المحلى قال الأذري ويشبهه الخ قلت ويذهب جريان مثل ذلك في النورة والزرنيخ ونحوهما الصلاة فليتأمل (قوله وثمر ساقط) عبارة العباب وكالحبوب إن انحل منها شيء قال الشارح في شرحه كإدال عليه قول المجموع والجواهر وغيرهما والحب كالبر والتمر إن غير وهو بحاله فجاور وإن انحل منه شيء فمخالط فان طبخ وغير ولم ينحل منه شيء فواجه وجهان وحكى عبارتهم في تقرير الوجهين ثم قال وأوجه الوجهين أنه لا أثر لمجرد الطبخ بل لا بد من تيقن انحلال شيء منه بحيث يستحدث له بسبب ذلك اسم آخر لأنه حينئذ يجاور والتغير به لا يضر وإن حدث بسببه اسم آخر فالخاصل أن ما أغلى من نحو الحبوب والثمار وما لم يغل إن تيقن انحلال شيء منه فمخالط وإلا فجاور وإن حدث له بذلك اسم آخر لم يسلب عنه إطلاق اسم الماء بالكلية كما يأتي انتهى وقوله كما يأتي إشارة إلى بسط ذكره بعد على المجاور منه ما إذا سلبه الإطلاق بالكلية بان صار لا يسمى ماء ولا يضاف فيه لفظ الماء إلى ذلك الغير بل أنسلخ عنه ذلك بسائر الاعتبارات وحدث له اسم آخر اختص به فان التغير به حينئذ لا يضر لانا نتيقن حينئذ أنه إن انفصلت عنه عين مخالطة فالتأثر به ليس من حيث كونه مجاورا بل من حيث ما انفصل عنه من المخالط اه وسياق في الشرح الإشارة إلى هذه المسئلة (قوله بعدد دقة)

من حيث تعلق الاشتراط به التراب ولو في المغاظ فان المطهر هو الماء بشرط مزجه به ونحو أدوية الدباغ لأنها محيلة وحجر الاستنجاء لأنه مرخص وبقوله بلا قيد مع قولنا عند إلى آخره المقيد بل لازم ولو نحو لام العهد كخبر إنما الماء من الماء وكالمغفر بالتقديري وكالمستعمل على الأصح وكقليل وقع فيه نجس لأن العالم بها لا يذكرها إلا مقيدة على أنها مقيدة شرعا بخلاف المتغير بما لا يضر والمقيد بغير لازم نحو ماء البر وإذا تقر أن المطلق ما ذكر المعلوم منه مع ذكر الآية أن ما صدق الطهور والمطلق واحد (قوله الماء الكثير والقليل المتغير) بمخالط ظاهر (مستغنى) بفتح النون وكسرها بعيد متكلف (عنه كزعفران) ومنى وثمر ساقط وطحلب طرح بعد دقة وورق طرح

وقد يعضد ما بحثه أى الأذرعى نظير المسئلة من الورق المطروح انتهى كلام البرلسى اه (قوله ثم تفتت) أى واختلط وإلا فهو مجاور ومثله ما لو كان تفتته قبل طرحه بصرى (قوله فكل منهما) أى من القطران والكافور (قوله نوعان) أى خليط ومجاور واختلف فى المتغير بالكتان والذى عليه الأكثر أنه يتغير بشىء يتحلل منه فيكون التغير بمخالط معنى قول الماتن (بمنع إطلاق اسم الماء) أى بان يسمى ماء مقيدا كما الورود أو يستجد له اسم آخر كما لمرقة شرح بافضل ونهاية (قوله كان وقع الخ) عبارة المغنى حتى لو وقع فى الماء مانع يوافقه فى الصفات كما الورود المنقطع الرائحة فلم يتغير ولو قدر ناه بمخالط وسط كون العصير وطعم الرمان وريح اللادن لغير مضر بان تعرض عليه جميع هذه الصفات لا المناسب للواقع فيه فقط خلافا لبعضهم وكذا فى النهاية إلا أنه قال بدل قوله لا المناسب الخ مانصه كذا قاله ابن أبى عسرون واعتبر الرويانى الاشبه بالخليط اه وفى البجيرى على الاقتناع مانصه والحاصل ان الواقع إن كان مفقود الصفات كلها كما مستعمل فلا بد من عرض الصفات المذكورة على الماء وإن كان مفقود البعض كما ورد له رائحة ولا طعم له ولون له بخالف طعم الماء ولو أنه يفقد فيه الطعم واللون ولا يقدر الريح لأنه إذا لم يتغير بريجه فلا معنى لتقدير ريح غيره وهذا كله إذا لم يكن الواقع له صفة فى الأصل وقد فقدت فان كان كذلك كما ورد منقطع الرائحة ففيه خلاف بين ابن أبى عسرون والرويانى فالرويانى يقول يقدر فيه لون العصير وطعم الرمان وريح ماء الورود يقدر الوصف المفقود فيه لاريج اللادن وابن أبى عسرون يقول يقدر فيه طعم الرمان ولون العصير وريح اللادن ولا يقدر فيه ريح ماء الورود لفقده بالفعل فيكون ماء الورود حينئذ كالماء المستعمل والمعتمد كلام ابن أبى عسرون ولا فرق فى هذا التفصيل كله بين الطاهر والنجس اه وفى حاشية شيخنا على ابن قاسم الغزى ما يوافقه (قوله كما بأتى) أى من أن المستعمل إذا كثرت طهر فأولى إذا وقع فى الكثير شرح بافضل (قوله فانه يقدر الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك فى التغير المضرو والشك لا يضر كما بأتى سم على حج اه ع ش واعتمده البيجيرى وشيخنا عبارة الاول أى جواز افلوجه شخص وتوضابه كان وضوءه صحيحا سم إذا لا اصل عدم التغير وظاهره جريان ذلك فيما إذا كان الواقع نجسا فى ماء كثير انتهى اجهورى اه وعبارة الثانى وهذا التقدير مندوب لا واجب كما نقله الشيخ الطوخى عن ابن قاسم فاذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفى الى أن قال وظاهر ذلك جريانه فيما إذا كان الواقع نجسا مع ان الشيخ الطوخى كان يقول بوجوب التقدير فى النجس فراجع اه (قوله كرجح لادن) بفتح الذال المعجمة وهو اللبان المذكور كما هو المشهور وقيل هو رطوبة تعلقو شعر المعز ولحماها شيخنا وبجيرى وقال الكردى وهو نور معروف بمكة طيب الرائحة اه (قوله ولون عصير) أى عصير العنب الاسوداوا الاحمر مثلا لا الابيض لان الغرض ان انفرضه مخالفا للباء فى اللون خلافا لما فى حاشية شيخنا ع ش رشيدى أى من قوله وتبعه البيجيرى أى عصير العنب ابيض واسود اه (قوله وإلا فلا) فللم يؤثر فيه الخلط حسا ولا تقدير استعماله كله وكذا لو استهلكك النجاسة المانعة فى ماء كثير وإذا لم يكفه الماء وحده ولو كمله بمائع يستهلك فيه لكفاه وجب تكميل الماء به إن لم ترد قيمته على قيمة ماء مثله معنى عبارة النهاية فان لم يؤثر فهو طهور وله استعمال كله أى مجموع الماء والمخالط ويلزمه تكميل الماء الناقص عن طهارته الواجبة به أى بالمخالط ان تعين لكن لو انغمس فيه جنبنا وباه وهو قليل أى مع قطع النظر عن المخالط صار مستعملا كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وحينئذ فقد جعلنا المستهلك كالماء فى اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك فى دفع النجاسة عن نفسه إذا وقعت فيه وعدم صبر ورثه مستعملا بالانغماس اه وقوله مر ان تعين قال الرشيدى أى بان لم يجد غيره ويشترط ايضا ان لا تزيد قيمة المائع على ثمن ماء الطهارة هناك اه وقوله لكن لو انغمس الخ بأتى فى الشرح وعن المغنى مثله (قوله لانه لما كان

ثم تفتت وملح جبلى  
وقطران أو كافور مخالط  
فكل منهما نوعان (تغيرا  
بمنع إطلاق اسم الماء)  
لكثرته ولو تقدير آكان  
وقع فى الماء ما يوافقه  
كمستعمل لكن فى قليل  
كما بأتى وكما ورد لاريج  
له فانه يقدر وسطا كرجح  
لاذن ولون عصير وطعم  
ماء رمان فان غير مع ذلك  
ضرر وإلا فلا لانه لما  
كان لمرافقته لا يغير

قال الأذرعى ويشبه أن الامر كذلك فيما لو طرح صحيحا ثم تفتت وخالط انتهى (قوله فان يقدر وسطا الخ) ينبغى ان المراد انه لو قدر فغير ضرر وإلا فله الاعراض عن التقدير واستعماله إذ غاية الامر انه شاك فى

(الخ) متعلق بقوله ولو تقدير اكردى وعبارة النهاية وإنما اعتبر بغيره لأنه الخ قوله اعتبر بغيره كالحكومة  
 أى فانها لما لم يمكن اعتبارها في الحر بنفسه قدرناه رقيقا لعدم قدر الواجب نهاية (قوله كالحكومة) أى فى  
 كل جرح لا مقدرة فيه من الدية ولا تعرف نسبتته من مقدرة فانها تعتبر بالغير وهو القيمة للرقيق إذ الحرف لا قيمة له  
 فيقدر المجنى عليه رقيقا وينظر ماذا نقص بالجناية عليه من قيمة فيعتبر ذلك من دية الحرف كالحكومة جزم من  
 عين الدية نسبتته إلى دية النفس مثل نسبة نقصها أى الجناية من قيمته أى المجنى عليه فإذا كانت قيمة المجنى عليه  
 بتقدير كونه رقيقا بدون الجناية عشرة وثمانمائة مثلاً وجب عشر الدية كرى (قوله على عضو المتطهر)  
 خرج به ما لو اريد تطهير نحو الصدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى بقية اجزائه فإنه لا يضر لسكونه ضروريا  
 في تطهيره ع ش و مر عن سم عن البطاوى مثله (قوله فلو حلف الخ) ولو وكل من يشترى له ماء فاشتراه له  
 لم يقع للوكل نهاية ومغنى زاد الاقناع سواء كان أى فى كل من المستثنين التغير حسماً ثم تقدير يا اه (قوله  
 فشر به) أى المتغير المذكور ولو تقدير يا ومنه الممزوج بالسكر ع ش واقره البجيرى (قوله لم يحنث)  
 ظاهره أنه لا فرق بين الحلف بالله والطلاق وهو ظاهر ع ش واقره البجيرى ثم قال عن الزايد ومحل عدم  
 الحنث ان علم أنه متغير اه اقول ظاهر كلامهم الاطلاق كما صرح به ع ش فى مسألة الشراء حيث قال  
 قوله مر ولم يقع الخ ظاهره وان جهل الوكيل حاله اه فليراجع وكذا أقره شيخنا عبارته لأنه لا يسمى ماء ولا  
 فرق بين الحلف بالله والحلف بالطلاق لو كان التغير تقدير يا كما فى به الطباوى ونقله عنه الشيرازى اه  
 (قوله لقلته) اشار بتعليل ما هنا بالقلة وتعليل ماسياتى من المتعاطفات الثلاثة بتعذر صوت الماء عمداً ذكر إلى  
 ان ما هنا محترز قول المصنف تغيراً يمنع إطلاق اسم الماء أى لكثرة تدرج المتعاطفات الثلاثة الإسمية محترز  
 قوله بمستغنى عنه وان الجميع من الطهور المسارى للطلق ما صدقاً رشيدى ويحتمل ان قول الشارح لقلته  
 علة لقول المصنف لا يمنع الخ لا لقوله لا يضر تغير الخ وقول الشارح الا لا لتعذر الخ علة لعدم ضرر الجميع كما  
 هو صريح صنيع النهاية والمغنى (قوله ولو احتال الخ) أى ولو كانت القلة غير متيقنة (قوله بأن شك) ينبغى  
 ان يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب سم (قوله اهو الخ) أى التغير (قوله قيل الاحسن الخ) ومن قال به  
 المغنى عبارة ته وكان الاحسن أن يحذف المصنف الميم من قوله ولا متغير الخ وكذا من قوله وكذا متغير بمجاور  
 ويقول ولا تغير بمكث وكذا تغير بمجاور لان المتغير لا يصح التعبير به لأنه لا يضر نفسه بل المضر التغير ويندفع  
 ذلك بما قدرته بقولى فى الطهارة تبعاً للشارح اه وقوله فى الطهارة المراد فى صحتها ع ش (قوله مالم يتحقق  
 الكثرة الخ) أى لا نافية قنادفع الطهورية بالتغير الكثير والاصل بقاؤه حتى يتيقن زوال ذلك إذ اليقين  
 لا يرفع له إلا يقين مثله وهذا جرى الشارح عليه فى بقية كتبه أيضاً ونقله شيخ الاسلام والخطيب الشربيني عن  
 الأذرى وأقره وجزم به الشهاب البرلسى على المحلى وغيره وخالف الجلال الرملى فى ذلك أى تبعا لوالده فقال  
 فى نهايته طهوراً أيضاً خلافاً للأذرى اه كرى اقول وكذا اعتمد الطباوى والبرماوى ما قاله الأذرى كما  
 فى ع ش عن سم على المنهج قول المتن (ولا متغير بمكث الخ) قال العمرانى ولا تنكره الطهارة به نهاية ومثله  
 ما تغبر مالا يضر حيث لم يجر خلاف فى سلبه الطهورية اماما جرى فى سلب الطهورية به خلاف كالمجاور  
 والتراب إذا طرح فينبغى كراهته خروجا من خلاف من منع ع ش (قوله ويرد بان التفتن الخ) قد يقال  
 التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير متغير سم وتقدم

اعتبر بغيره كالحكومة  
 (غير طهور) وإن كان  
 التغير بما على عضو المتطهر  
 كما أنه غير مطلق فلو حلف  
 لا يشرب ماء فشر به لم يحنث  
 (ولا يضر) فى الطهورية  
 (تغير لا يمنع الاسم) لقلته  
 ولو احتالاً بأن شك أهو  
 كثير أو قليل مالم يتحقق  
 الكثرة ويشك فى زوالها  
 (ولا متغير) قيل الاحسن  
 حذف الميم ليناسب ما قبله  
 ويرد بان التفتن المشعر  
 باتحاد المقصود من العبارتين  
 أفود وأبلغ (بمكث)

التغير المضر والشك لا يضر (قوله بأن شك) ينبغى أن يشمل الشك هنا الظن كما هو الغالب (قوله مالم يتحقق  
 الكثرة ويشك فى زوالها) عبارة شرح الروض نعم لو تغير كثير اثم زال بعضه بنفسه او بماء مطلق ثم شك فى  
 ان التغير الان يسير او كثير لم يطهر عملاً بالاصل قاله الأذرى انتهى لكن الذى اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى  
 انه يطهر لأنه بعد زوال بعض التغير يشك فى ان المانع من الطهورية باق فعملاً بأصل الطهورية (قوله  
 ويرد بان التفتن الخ) قد يقال ان التفتن إنما يتأتى إذا صح المعنى وفى صحته هنا نظر لان التقدير ولا يضر فى  
 طهورية الماء ماء متغير بما ذكر إذ المنع ضرورة التغير لا الماء إلا ان يكون على حذف مضاف أى تغير

جواب آخر عن المغني (قوله بتثليث ميمه) أى مع إسكان الكاف وفي المطلب لغز اربعة هي فتح الميم والكاف وعلى كل فهو مصدر مكث بفتح الكاف أو ضمها شيخنا قول المتن (وطحلب) ولا فرق بين أن يكون بمجر الماء أو عمره أو لانهية (قوله بفتح لامه وضمها) أى وضم الطاء نهية ومغني زاد شيخنا أو كسرهما فلغاته ثلاث اه (قوله ثابت من الماء) عبارة غير شىء اخضر يعلو الماء من طول المكث اه (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفتت وخالط فيخالف ما سر عن الأذرعى سم عبارة عن شيخنا قضيته أنه لو أخذتم طرح صحيحا تم تفتت بنفسه لم يضر وقياس ما تقدم عن ابن حجر في الأوراق المطروحة الضرر به وبشرح ابن قاسم في شرحه على الكتاب اه يعنى مختصرا أى شجاع قول المتن (وما فى مقره) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه سم وياتى عن شيخنا والبجيرى مثله بزيادة (قوله وإن كان من القطران الخ) اعتمده عش خلافاً للنهاية عبارته ويعلم عما تقر ان الماء المتغير كثير بالقطران الذى تدهن به القرب ان تحققنا تغيره به وانه مخالط فغير طهور وان شككنا او كان من مجاور فطهور سواء فى ذلك الريح وغيره خلافا للزركشى اه وقوله فغير طهور حمله المغني وكذا شيخنا كما ياتى على ما إذا كان القطران لغير اصلاح القرب (قوله لا صلاح ما يوضع الخ) والمعروف فى زماننا ان ذلك لا صلاح نفس القربة لا الماء (قوله ولو لمصنوعا الخ) أى بحيث صار يشبه الخلق بخلاف الموضوع فيها أى نحو الارض لا بتلك الحثية فان الماء يستغنى عنه نهاية ويا عبا قال شيخنا ويؤخذ منه ان ماء الفساقى والصحارى ونحوهما المعمولة بالجبر ونحوه طهور وان ماء القرب التى تعمل بالقطران لا صلاحها كذلك ولو كانه مخالط بخلاف ما إذا كان لا صلاح الماء وكان من المخالط ومن ذلك ما يقع كثيرا من وضع الماء فى نحو جرة وضع فيها نحو لبن فتغير فلا يضر وينبغى أن يكون منه طونس الساقية وسلبه البئر للحاجة اليهما اه زاد البجيرى وليس من هذا الباب ما يقع من الاوساخ المتفصلة من ارجل الناس من غسلها فى الفساقى خلافا لما وقع فى حاشية شيخنا عش وإنا ذلك من باب مالا يستغنى الماء عنه غير الممرىة والمقرىة كما اقبل به والدال شارح م فى نظيره من الاوساخ التى تنفصل من ابدان المتغمسين فى المغاطس رشيدى فعلم ان تغير الماء الموضوع فى الأواني التى كان فيها الزيت ونحوه لا يضر وإنما الخلاف فى أن التغير به تغير بما فى المقر أو بما لا يستغنى عنه فعند عش تغير بما فى المقر وعند الرشيدى تغير بما لا يستغنى الماء عنه كالقطران الذى فى القرب اه (قوله لتعذر صون الماء عنه) أى عما ذكر فلا يمنع التغير به اطلاق الاسم عليه وان اشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير يستغنى عنه بحلى ومغنى (قوله على الأوجه) خلافاً للبغنى والنهاية عبارتهما ولو صب المتغير بمخالط لا يضر على ماء لا تغير فيه فتغير به كثير اضر لانه تغير بما يمكن الاحتراز عنه قاله ابن ابى الصيف وقال الاسنوى انه متجه عليه يقال لنا ما أن تصح الطهارة بكل ميهما منفردا ولا تصح بهما مختلطتين اه وعبارة سم قوله لم يضر على الأوجه

متغير (قوله ولم يدق) ظاهره وان تفتت وخالط فيخالف ما سر عن الأذرعى (قوله وما فى الخ) ينبغى أن يكون منه طونس الساقية للحاجة اليه فهو فى معنى ما فى المقر بل منه (قوله لم يضر على الأوجه) مشى جمع على انه يضر وبه اقبل شيخنا الشهاب الرملى وبوجهه بانه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فاذا وضع على غيره وتغير لم يفتقر وكان تغير ذلك الغير به تغير بمخالط لان هذا الماء المتغير بالنسبة لغيره مخالط لصدق حد المخالط عليه وإن كان غيره بمجاور (بقي هنا أمران) الاول أن عبارة الشارح شاملة للتغير بالمكث وبالمجاور وقضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضر عند شيخنا الشهاب الرملى وهو بعيد جداً فى المتغير بالمكث بل وبالمجاور لكانه فى شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخالط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر وإن كان كثير اعلى ما ارتضاه جمع لسبب لاحتراز عنه وإن كان طهور السكن مشى آخرون على انه لا يضر وهو الاقرب لالترى انه لو وقع ذباب فى مائع ولم يغيره فصب على مائع آخر لم يؤثر فيه كما هو ظاهر لطهارته المسببة عن مشقة الاحتراز فكذلك لا يضر هنا الطهور بته المسببة عن ذلك فصور المسئلة بالمتغير بمخالط واخرج المتغير بالمكث وكذا بالمجاور إلا ان يريد بالمخالط مطلق المختلط الشامل للمجاور وقد يفرق شيخنا الرملى فى مسئلة الذباب بان من

بتثليث ميمه وطين طحلب  
بفتح لامه وضمها ثابت من  
الماء أو ألقى فيه ولم يدق  
وورق وقع بنفسه وان  
تفتت وخالط (وما فى مقره)  
ومنه كما هو ظاهر القرب  
التي يدهن باطنها بالقطران  
وهى جديدة لا صلاح  
ما يوضع فيها بعد من الماء  
وإن كان من القطران المخالط  
(ومره) ولو مصنوعا من  
نحو نورة وان طبخت  
وكبرت وان خش التغير  
بذلك كله لتعذر صون الماء  
عنه ولو وضع من هذا المتغير  
على غيره ما غيره لم يضر  
على الأوجه لانه طهور  
فهو كالتغير بالملح المائى  
وكون التغير

مشی جمع على أنه يضرو به أفنى شيخنا الشهاب الرملي وبوجه بأنه إنما اغتفر تغيره بالنسبة له فإذا وضع على غيره وتغير لم يغتفر بقي هنا امران الاول ان عبارة الشارح شاملة للتغير بالمسك وبالمجاور فقطضية ذلك انه إذا صب على غيره فغيره ضرر عند شيخنا الرملي وهو بعيد جدا في المتغير بالمسك بل وبالمجاور لكتنه في شرح الارشاد عبر بقوله ولو صب متغير بخيط لا يؤثر على غير متغير فغيره كثير اضر انتهى فصور المسئلة بالمتغير بالمخالط وأخرج المتغير بالمسك وكذا بالمجاور الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة اه بخذف وفي كلام شيخنا بعد تصوير المسئلة بالمتغير بما في المقر والممر وترجيح كلام الرملي مانصه وأما لو طرح غير المتغير على المتغير المذكور فلا يسلب الطهور به على الراجح لأنه ان لم يزد قوة لم يضعفه كما نقله بعضهم عن الشيخ البايلي خلافا لما نقله بعضهم عن ابن قاسم في حاشيته على ابن حجر اه وفي البصري مانصه بتردد النظر فيما لو اخرج شيء بما في المقر والممر من المخالطات ثم التي فيه لم يحدث تغيرا غير ما كان لأنه من جنسه فهل يفرض الماء خليا من الاوصاف التي كان عليها قبل الطرح وينظر هل يغير أو لا محل تأمل ونظر ولعل الاقرب الاول ثم رأيت قول الشارح الآتي في شرح فان غيره فيجنس يؤيد ما ذكره اقول. تصويرهم المسئلة تصب المتغير بالمخالط على غير المتغير كالصريح في الثاني اى عدم ضرر صب المتغير على المتغير من جنسه (قوله هنا) اى في الوضع المذكور (قوله لأنه) اى التغير هنا (قوله ان سببه) اى تغير الماء الثاني (لطافة الماء) اى الاول (المتبث هو) اى ما في الماء الاول وكذا ضمير فقبله وضمير ولو نزل (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال خاضا أن التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر رسم (قوله ألا ترى انه لو وقع بماء الخ) قد يقال ان كلامنا من الواقعين هنا يمكن نسبة التغير اليهما لفصل الشك بخلافه فيما سبق فان التغير بما في الماء بلا ريب لا بالماء إذا لاثله بصرافته في التغير ومن ثم لو فرض ان الماء في حد ذاته صفة تشاكل صفة ما هو معه كملوحة طعم او صفرة لون او نترج ورج وشك في تغير الثاني هل هو من الماء او من مصاحبه او منها لا تجبه القول بعدم سلب طهوريته للشك بصري (قوله طاهر) يأتي في المتن محترزة (قوله على اى حال كان) اى كثيرا كان التغير او قليلا وسواء كان للمجاور جرم او لا قول المتن (كعود) وكالعود مالم يصب على بدنه او ثوبه مامورد ثم جف وبقيت رائحته في المحل فاذا اصابه ماء وتغيرت رائحته منه تغيرا كثيرا لم يسلب الطهورية لان التغير والحالة ما ذكر تغير بمجاور مالم يصب على المحل وفيه ماء ينفصل واختلط بمصاحبه فيقدر مخالفا وسطا عش قول المتن (ودهن) من هذا القليل الماء المتغير بالزيت ونحوه في قناديل الوقد كإناص عليه الشهاب البرلسي كرى (قوله وان طيبا) ببناء المفعول من التطيب اى طيبا بغيرها ويجوز كونه ببناء الفاعل اى طيبا بغيرهما وفي القليوبي على الجلال قوله ولو لمطيين بفتح التحتية المشددة اولى من كسرها لأنه إذا لم يضرب المصنوع فالحلقى أولى اه ومحل كما لا يخفى إذا طيب العود بطيب مجاور والملاضر كرى (قوله مالم يعلم انفصال الخ) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كالمو وزن بعد تعديره الماء فوجدنا نقصا قلت لا لاحتمال انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال خروجها من الماء او التصاقها ببعض جوانب المحل سم على حج اه عش (قوله تسلب الاسم) اى اسم

هنا إنما هو بما في الماء لا بذاته لا ينظر اليه لأنه أمر مشكوك فيه بل يحتمل ان سببه لطافة الماء المتبث هو في أجزائه فقبله الماء الثاني وأثبت فيه ولو نزل بنفسه لم يقله فلم يكثر تغيره به لكثافته ومع الشك لا تسلب الطهورية المحققة ألا ترى أنه لو وقع بماء مجاور ومخالط وشككنا في المتغير منهما لم يضرب فكذا هنا (وكذا) لا يضرب في الطهورية (متغير بمجاور) طاهر على أى حال كان (كعود ودهن) وان طيبا وكح وكتان وان اغليا مالم يعلم انفصال عين فيه مخالطة تسلب الاسم وهذا التفصيل يجمع بين اطلاقات متبانية

شأن الذباب لا يتلاء بوقوعه فكان حكمه أخف. الامر الثاني أنه صور المسئلة بما إذا كان المتغير واردا على غيره فهل عكسه كذلك او يفرق بينهما فيه نظر والظاهر عدم الفرق ثم على فتوى شيخنا الشهاب الرملي قد يحتاج للفرق بين الضرر هنا وعدمه في طرح التراب والملح المائي إلا ان يفرق بان الملح من جنس الماء والتغير بالتراب مجرد كدورة (قوله فقبله الماء الثاني) قد يقال حاصله ان التغير بما في الماء بواسطة الماء وهذا لا يمنع الضرر (قوله مالم يعلم انفصال عين فيه مخالطة) فان قلت هل يدل نقصه على انفصال العين المخالطة كالمو وزن بعد تعديره الماء فوجدناه ناقصا قلت لا لاحتماله انه نقص بانفصال اجزاء مجاورة ولو لم تشاهد في الماء لاحتمال

نعم الذي ينبغي فيما يشك في انفصال عين فيه أنه لو تجدد له اسم آخر بحيث ترك معه اسمه الأول السلب لأن هذا التجدد قرينة ظاهرة جدا على انفصال تلك العين فيه (أو بتراب) ظهور بناء على أنه مخالط وإلا فلا فرق كما هو واضح خلافاً لهم فيه ومثله في جميع ما يأتي الملح المائي لا الجلي إلا أن كان يمر أو مقر (طرح) لا لتطهير مغاظ وإلا لم يضر جزء ما كغير المطروح ولم يضر طيناً لا يجرى بطبعه والأثر جزءاً (في الأظهر) إذ التغيير بالمجاور ومنه البخور ولو احتمالاً إذ ما شك في أنه مخالط أو مجاور له حكم المجاور ثم رأيت جمعا جزموا بأنه مجاور حتى من قال أنه يضر لكنه بناء على الضعيف من التفرقة في المجاور بين الريح وغيره ولا ينافي كونه مجاوراً أن الأصح في دخان الشيء أنه من نفس جرمه لأنه لا مانع أن ينفصل جرم مجاور من جرم مخالط إذ المشاهدة قاضية في الدخان بأنه مجاور يطفو على الماء ولا يختلط به مجرد تروح وأن فحش فهو كغيره بحقيقة على الشط وبالتراب إما مجرد كدورة لا تمنع الاسم فعليه هو مجاور

الماء بأن يقال له مرة مثلاً كدري (قوله في ماء ميلات السكتان) بالإضافة (قوله السلب) جواب لو على حذف الخبر أي متعين والجملة الشرطية خبران وهو مع اسمه وخبره خبر الموصول قول المتن (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي سم وكذا اعتمدته النهاية والمغني (قوله ظهور) احتراز به عن المستعمل وقوله بناء الخ أي التقييد بالظهور مبنى على الخ (قوله وإلا فلا) أي وإن قلنا أن التراب مجاور فلا يضر التراب المطروح مطلقاً ظهوراً كان أو مستعملاً (قوله ومثله) إلى قول المتن (في الأظهر) في النهاية والمغني (قوله ومثله في جميع ما ذكر الخ) والحاصل أن الظاهر الواقع في الماء إما أن يكون مخالطاً أو مجاوراً أو الأول إما أن يستغنى الماء عنه أولاً والأول إما أن يكون التغيير به يسيراً أو كثيراً فإن كان يسيراً لم يضر وإن كان كثيراً يضر وتستغنى منه الأوراق إذا تناثر بنفسها وتفتتت وغيرت والملح المائي والتراب الطاهر أو الطهور وإن طر حافلاً يضر التغيير بواحد من هذه الثلاثة والمجاور إما أن يتحلل منه أجزاء تمازج الماء وتخالطه كالشمس والريش والعرق وشوب البقم فيرجع إلى المخالط فيضر التغيير به بشرطه وإما أن لا يتحلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطيين فلا يضر التغيير به بغيره على الاقتناع وفي الكدري على شرح بافضل بعد نحو ذلك مانصه ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن تقول لا يشترط لضرر تغيير الماء شروط أن لا يكون تغييره بنفسه وأن يكون المغير مخالطاً وأن يستغنى الماء عنه وأن لا يشق الاحتراز عنه وأن يكون التغيير كثيراً بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه وأن لا يكون المغير تراباً ولا ملحاً مائياً وهذا كله كما هو ظاهر في المغير الطاهر أما النجس فينجس ما وقع فيه مطلقاً وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين اهـ (قوله وإلا لم يضر الخ) عبارة المغني أما التغيير بتراب تطهير النجاسة الكلية ونحوها أو بتراب تهب به الريح أو طرح بلا قصد كان الفاء صبي قال الأذري فلا يضر جزءاً اهـ وكذا في النهاية إلا قوله قال الأذري (قوله إذ التغيير) إلى قوله وأصل هذا في النهاية ما يوافقه (قوله إذ التغيير الخ) مبتدأ خبره قوله مجرد تروح كدري وسم (قوله ومنه الخ) أي من المجاور دخان الشيء الذي يتغير به فلا يضر تغيير الماء به (قوله ولو احتمالاً) يعني أن كون البخور مجاوراً وإن كان احتمالاً لا لتحقيق الكسنة كاف في عدم الضرر وقوله بأنه الخ أي البخور وقوله حتى من قال أنه يضر أي جزم بكونه مجاوراً وقوله ولكنه بناء على هذا القول وقوله بين الريح وغيره يعني يقول أن المجاور الذي هو الراتحة يضر وغيره لا يضر كدري (قوله لأنه الخ) متعلق للأنافي الخ وعلته لعدم المناقاة وقوله إذ المشاهدة الخ متعلق بقوله لا مانع الخ (قوله أن ينفصل جرم الخ) انظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار لدخان المخالط سم (قوله على الشط) أي بالقرب منه بحيث يصل ريحها إلى الماء لأنها اتصلت به كدري (قوله مجرد تروح) قضيته أنه لو تغير لونه أو طعمه بالمجاور ضرر وليس مراد أنعم أن تحلل منه شيء كالماء في التمر في الماء فاككتسب الخلاوة منه سلب الطهورية عرش عبارة الرشدي قضيته أن التغيير بالمجاور لا يكون إلا تروحاً وهو قول مرجوح مع أنه يناقض ما سياتي له مر قريباً في مسألة البخور فالوجه أنه مر جري في هذا التعليل على الغالب اهـ وقوله ما سياتي له الخ يعني به قول النهاية ويظهر في الماء المبخر الذي غير البخور طعمه أولونه أو ريحه عدم سلبه الطهورية لأننا لم نتحقق انحلال الأجزاء المخالطة وإن بناه بعضهم على الوجهين في دخان النجاسة اهـ (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور سم يعني أن ذلك عطف على هذا (قوله مجرد كدورة) قضيته أنه لو غير طعم الماء أو ريحه ضرر وليس مراد عرش (قوله وأما للتسهيل) أي مغتفر للتسهيل اخذاً من كلامه بعداً ومستغنى من غير المطابق للتسهيل كافي كلام المغني وبذلك يندفع قول سم خروجهما من الماء أو التصاقها ببعض جوانب المحل (قوله أو بتراب) أي ولو مستعملاً بناء على التعليل بأن التغيير مجرد كدورة وهذا ما اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي (قوله إذ التغيير) ضبب بينه وبين قوله مجرد كدورة (قوله أن ينفصل الخ) أنظر من أين لزم هنا انفصال جرم مجاور من جرم مخالط إلا أن يقال لزم من شمول البخار للدخان المخالط (قوله وبالتراب) ضبب بينه وبين قوله بالمجاور (قوله وأما للتسهيل) يتأمل هذا العطف

فهو غير مطلق قال جمع وهو الاقعد (٧٤) ويؤيده ان المتن مصرح به لانه اعاد الباء في تراب ولم يجعله من امثلة المجاور فدل على انه مخاطب

وان التغير به مغتفر مع ذلك نظرا لما فيه من الطهورية واصل هذا الاختلاف في خد المخاطب هو ما لا يمكن فصله فخرج التراب وما لا يتميز في رأى العين فدخل او الاعتبار العرف اوجه اشهرها الاول وقضية جز مهم باخراج التراب عليه ان المراد ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا ورجح شيخنا في بعض كتبه تبعا لشيخه القاياتي ولا في زرعة ما دلت عليه عبارة المتن وصرح به جمع متقدمون ان التراب مخاطب وان ذلك يدل على ان الارجح من التعاريف الثلاثة الثاني وانه المعتمد وقد يقال ما لا يمكن فصله حالا ولا مالا لا يتميز في رأى العين فيتحدان ويكون ما دل عليه بيانا للعرف فلا خلاف في الحقيقة (ويكره) تنزهها وقيل تحررهما شرعا لا طبيا بحسب فيثاب التارك امثالا شديد حرور لمنعهما الاسباغ والضرر فان قلت ينافي هذا حديث واسباغ الوضوء على المكراه قلت لا ينافيه لان ذلك في اسباغ على مكراه لا بقصد الشدة وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها و (المشمس) ولو مغطى لكن كراهة المكشوف أشد يعنى ما أثرت فيه

يتأمل هذا العطف اه (قوله) فهو غير مطلق) معتمد بجبري (قوله) وهو الاقعد) أى القول بأن المتغير بالتراب غير مطلق اوفق بالقواعد باعتبار وجود التغير به فتعريف غير المطلق منطبق عليه بجبري (قوله) واصل هذا) أى الاختلاف في التراب اهو مخاطب او مجاور (قوله) هو ما لا يمكن فصله) اقتصر المحلى على هذا القول جازما به ع (قوله) فخرج التراب) لانه يمكن فصله بعد رسوبه نهاية ومعنى (قوله) او ما لا يتميز (الخ) أى بخلاف المجاور فيها معنى ونهاية (قوله) ورجح شيخنا (الخ) وكذا رجحه النهاية والمعنى (قوله) وإن ذلك (الخ) لعلة بكسر الهمزة معطوف على قوله ورجح شيخنا (الخ) (قوله) أن الارجح من التعاريف (الخ) جرى عليه النهاية والمعنى (قوله) وقد يقال (الخ) قد يمنع صحته وسنده البخور فانه لا يمكن فصله كما هو ظاهر مع تميزه في رأى العين وبسليم صحته فالاتحاد موقوف على صدق كلية العكس وليس كذلك لما افاده آتفاي التراب بصرى (قوله) فيتحدان) أى الحدان الاولان وقوله فلا خلاف أى بين التعاريف الثلاثة للدخاط كرى (قوله) تنزهها) إلى قوله فان قلت في النهاية والمعنى لا قوله وقيل تحررهما (قوله) وقيل لا يكره استعماله واختاره المصنف في بعض كتبه وبه قال الاثمة الثلاثة والمذهب الاول معنى أى الكراهة (قوله) شرعا لا طبيا بحسب (الخ) عبارة النهاية وهو أى كراهة المشمس شرعية لإرشادية وفائدة ذلك الثواب ولهذا قال السبكي التحقيق أن فاعل الارشاد لجر دغرضه لا يثاب ولجر دالامثال يثاب ولها يثاب ثوابا أنقص من ثواب من محض قصد الامثال اه (قوله) شديد حر (الخ) أى التطهر باحدهما وملاقاة للبدن شرح بافضل (قوله) لمنعهما (الاسباغ) أى كمال الاتمام وإلا فلا منع تمام الوضوء من اصله فلا تصح الطهارة وتحرم سم وعش (قوله) والضرر) قضية التعليل الاول اختصاص الكراهة بالطهارة وقضية هذا التعليل الكراهة مطلقا وهو المعتمد شيخنا وبجبري وكذا في عش عن سم على المنهج (قوله) ينافي هذا) أى كراهة استعمال شديد حر أو بر حديث واسباغ الوضوء الخ أى المفيد لطلبه (قوله) لان ذلك) أى ما افاده الحديث من طلب الاسباغ على المكراه (قوله) على مكراهة) بفتح الميم والراء وبضم الراء المشقة قاموس (قوله) وهذا مع قيدها) أى والكراهة مقيدة بالشدة شيخنا (قوله) والمشمس) عطف على قوله شديد حر (قوله) ولو مغطى) إلى قوله ولا يكره الطهر في النهاية لا قوله ولو غير غالب إلى وان يستعمل وما انبه عليه (قوله) اشد) أى لشدة تأثيره فيه نهاية (قوله) يعنى ما أثرت فيه الشمس الخ) أى بقصد وبدونه أى استعماله شرح بافضل عبارة النهاية أى ما سخنته الشمس كما قاله الشارح راد أعلى من قال أن حقه ان يعبر بمشمس سواء أشمس بنفسه أم لا اه (قوله) بحيث قويت (الخ) عبارة النهاية والاياعاب وضابط المشمس ان تؤثر فيه السخونة بحيث تفصل من الاناء اجزاء مسمية تؤثر في البدن لا مجرد انتقاله من حالة لاخرى بسببها وإن نقل في البحر عن الاصحاب الاكتفاء بذلك اه أى خلافا للخطيب عش أى حيث اختار الاكتفاء بذلك في المعنى والاقناع (قوله) منه) أى الاناء نهاية ومنهج (قوله) زهومة) تعلو الماء محلى ومنهج أى تظهر على وجه الماء مع كونها منبهة فيه ايضا ولذلك لو خرق الاناء من أسفله واستعمل الماء كره شيخنا وبجبري (قوله) ماء كان (الخ) أى مشمس وقليل كان او كثيرا نهاية وشرح بافضل (قوله) او مائعا) دهن كان او غيره نهاية (قوله) وكل (الخ) أى المصنف (قوله) ان يكون بقطر حار (الخ) أى كافي الصعيد والين والحجاز في الصيف لا بقطر معتدل كصراو بارد كالشام فلا يكره المشمس فيها ولو في الصيف الصائف كما هو ظاهر كلاهما لان تأثير الشمس فيها ضعيف ولو خالفت بلدة قطرها حرارة او برودة اعتبرت دونه كحران بالشام والطائف بالحجاز فيكره المشمس في الاول دون الثاني شيخنا (قوله) ولو خالفت (الخ) في عش والجبري مثله (قوله) وقت الحر) أى في الصيف عش (قوله) في اناء منطبع) كالحديد والنحاس والرخايص بخلاف غيره كالخزف والخشب والجلد والحوش نهاية ومعنى (قوله) كبركة (الخ) مثال للمنطبع بالقوة عبارة الكردى عن الايعاب أى ما من شأنه الانطباع اه (قوله) لمنعهما (الاسباغ) أى على الوجه الكامل لا مطلقا

أى الشمس بحيث قويت على أن تفصل بحدتها منه زهومة ماء كان أو مائعا وكل شروطه للطلوات وهي أن يكون بقطر حار وقت الحر في اناء منطبع وهو ما يمتد تحت المطرقة ولو بالقوة كبركة في جبل حديث



أى الامتداد تحت المطرقة فشمس المشمس في بركة من جبل حديد مثلاً اه (قوله غير نقد الخ) أى غير الذهب  
والفضة فلا يكره المشمس فيهما من حيث هو مشمس لصفاء جوهرهما لمن حرم من حيث استعمال انية  
الذهب والفضة شيخنا (قوله ومغشى به) عطف على نقد أى وغيره مطلقاً بالنقد كردى (قوله يمنع انفصال  
الزهوة الخ) عبارة النهاية ولا فرق فيها أى الذهب والفضة وفي المنطع من غيرهما بين أن يصدأ أو لا وأما  
المموء به بحد هما فالوجه فيه أن يقال أن كثرة التمويه بحيث يمنع انفصال شئ من أصل الاناء لم يكره إلا كره  
حيث انفصل منه شئ. يؤثر ويجرى ذلك في الاناء المغشوش اه قال عرش قوله مر بين أن يصدأ أو لا  
أى فلا يكره في الذهب والفضة وإن صدأ ويكره في غيرهما ولا يقال أن الصدأ في غيرهما مانع من وصول  
الزهوة إلى الماء اه (قوله يمنع انفصال الخ) ظاهره سواء حصل منه شئ أو بعرضه على النار ما لا كما أشار إليه  
السكردى بخلاف قول النهاية المتقدم أن كثرة التمويه الخ فإن ظاهره اعتبار أن يحصل منه شئ أو بعرضه على  
النار كما حمله عليه البجيرمى وأشار السكردى إليه وإلى مخالفتهم لما في التحفة (قوله بخلاف نقد غشى الخ) أى  
فيكره مطلقاً سواء حصل من التمويه بنحو النحاس شئ أو بعرضه على النار أم لا على ما اعتمدته شيخنا الزياى  
بجيرمى (قوله وأدعاءها الخ) أى الزهوة (قوله أو متحصل بالنار) أى متحصل منه شئ بالنار (قوله  
ويؤيده قوله) أى يؤيد المنع قول الزركشى (قوله وان رددته في شرح العباب) تقدم عن النهاية ما يؤيده  
(قوله بتولدها) متعلق بقوله والضمير للزهوة (قوله بل هو) أى الصدأ سم (قوله عنده) أى الزركشى  
(قوله كما شملته) أى غير النقود وقوله وهى أى عبارة الزركشى سم (قوله بكل إناء منطبع الخ) قد يقال  
لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ سم (قوله وهو حار) فلوربذالت الكراهة نهاية ومعنى  
وبافضل وسم قال الشارح في حاشية فتح الجواد المراد زوال الحرارة المولدة للزهوة لا مطلقاً فشمس مالو  
نقصت حرارته بحيث عاد إلى حاله لو كان عليها ابتداء لم يكره انتهى اه كردى قال سم بقى ما لو برد ثم شمس  
إيضاً في إناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لأنها إنما زالت لفقد الحرارة وقد وجدت أو لا تعود كما اقتضاه  
اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتيال أن التبريد أزال الزهوة أو أزال تأثيرها أو أضعفها وان  
وجدت الحرارة ومالو سخن بالنار في منطبع ثم بالشمس قبل أن يبرد فيحتمل أن يقال أن حصل بالشمس  
سخونة تؤثر الزهوة كره وإلا فلا فليتأمل اه وقال عرش في المسئلة الأولى واعتمده البجيرمى وشيخنا  
والأقرب عدم زوال الكراهة لأن الزهوة باقية فيه وإن أخذت بالتبريد فاذا سخن أثرت تلك الزهوة  
الحامدة اه (قوله في ظاهر الخ) متعلق بقوله يستعمل (قوله أو باطن بدن الخ) كأكل وشرب نهاية  
ومغنى (قوله حى) وكذا في الميت لأنه محترم مغنى ونهاية وشرح بافضل وعميرة (قوله يخشى زيادة برصه) أى  
أو شدة تمسكه نهاية يعنى فيما لو صم البرص بحيث لم يبق للزيادة مجال بصرى (قوله يخشى برصه) كالخليل أو  
أن يلحق الادمى منه ضرر نهاية ومعنى (قوله وذلك الخ) أى كراهة المشمس وكان الأنسب أن يقدمه على  
بيان الشروط كما في النهاية والمغنى (قوله واستعماله) أى المشمس (قوله كما صح) أى إيرائه البرص (قوله  
فتح جس الدم) أى فيحدث البرص (قوله فائدة) ذكر الشارح في حاشيته هنا في أسباب الضرر كما طويلاً  
ملخصه أن ما لا يتخلف مسببه عنه إلا معجزة أو كرامة لولى بحرم الأقدام عليه وكذا يحرم ما يغلب ترقب مسبه  
عليه وقد ينقل عنه نادراً أو أماً ما لم يترتب مسببه عليه إلا نادراً كالشمس فيكره الأقدام عليه وكذا ما استوى  
طرفاً حصوله وعدمه اه كردى (قوله ومحل هذا) أى كراهة المشمس (وما قبله) أى كراهة شديده حر  
وبرد (بقول عدل) أى رواية نهاية (قوله أو بمعرفة نفسه) أى طباً لا تجربة عرش ورشيدى (قوله أو

(قوله بل هو) ضبب بينه وبين الصدأ وكذا ضبب بين قوله عبارته وهى (قوله بكل إناء منطبع) قد يقال  
لادلالة في هذه العبارة على تولدها من الصدأ (قوله وهو حار) فلوربذالت الكراهة كما صححه المصنف  
وبقى ما لو برد ثم شمس أيضاً في إناء غير منطبع فهل تعود الكراهة لأنها إنما زالت لفقد الحرارة وقد  
وجدت أو لا تعود كما اقتضاه اطلاقهم فيه نظر وقد يوجه اطلاقهم باحتيال أن التبريد أزال الزهوة أو

غير نقد ومغشى به يمنع  
انفصال الزهوة بخلاف  
نقد غشى أو اختلط بما  
تولدهى منه ولو غير غالب  
خلافاً للزركشى وأدعاءها  
لا تتولد إلا من غالب أو  
متحصل بالنار ممنوع ويؤيده  
قوله وإن رددته في شرح  
العباب بتولدها من الصدأ  
بل هو شرط فيها عنده سواء  
النقد وغيره كما شملته عبارة  
وهى تخص الكراهة بكل  
إناء منطبع مصدى وأن  
يستعمل وهو حار ولو فى  
ثوب لبسه رطبانى ظاهر  
أو باطن بدن حى كأبرص  
يخشى زيادة برصه وغير  
أدى يخشى برصه وذلك  
للخبر الصحيح دع ما يريك  
إلى ما لا يريك واستعماله  
مريب لأنه يخشى منه البرص  
كما صح عن عمر رضى الله عنه  
واعتمده بعض محققى الأطباء  
لقبض تلك الزهوة على  
مسام البدن فتحبس الدم  
ومحل هذا وما قبله حيث  
لم يظن بقول عدل أو بمعرفة  
نفسه ضرره له بخصوصه  
ولاحرم فيلزم التيمم إن  
لم يجد غيره أو

لم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن سم ولعل الانسب ولم يتعين بالواو بصرى أى كفى بعض النسخ (قوله والاحرم) أى وإن تعين (قوله) بأن لم يجد غيره (الخ) أى ولم يظن ضرره مما مر كرى وشرح بأفضل (قوله) وقد ضاق الوقت (الخ) أى وإن لم يضق لم يجب مذكر لكن الافضل ترك ان تيقن غيره اخر الوقت ع ش (قوله) وجب استعماله) وبتجه انه يقتصر حينئذ على غسله واحدة فيكره ما زاد عليها والغسل المستنون والوضوء المجرد لعدم وجوب ذلك قاله سم اه بجيرى (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر فيه الغزى بأن الكراهة تنافى فرض العين قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر اه سم وكان مدركه ان الكراهة والوجوب راجعان لجهة واحدة وهى الاستعمال والشىء إذا كان له جهة واحدة لا يجتمع فيه حكمان وأما الصلاة فى ارض مغسوبة فلها جهتان ولذا كان لها حكمان الوجوب والحرمه بجيرى (قوله) كسخن بالنار (الخ) أى إذا سخن بالنار ابتداء بخلاف المشمس إذا سخن بالنار قبل تبريده فان الكراهة باقية كالموطبخ به طعام مائع فاذا لم تنزل الكراهة بنار الطبخ مع شدتها فلا تزول بنار التسخين من باب اولي زياى وبجيرى وشيخنا وباقى عن النهاية والمعنى مثله (قوله) ولو بنجس مغلظ) بالوصف (قوله) بخلافها (الخ) يتأمل سم (قوله) فى الطعام المائع (الخ) أى وإن طبخ بالنار فانه يكره بخلاف الطعام الجامد كالخبز والارز المطبوخ به لم يكره ويؤخذ من ذلك ان الماء المشمس إذا سخن قبل تبريده بالنار لا يزول الكراهة وهو كذلك نهاية ومعنى (قوله) لا اختلاط (الخ) وصورته ان الماء المشمس جعل حال حرارته فى الطعام وطبخ به ريشدى (قوله) ولا يكره) إلى قوله لكن الاولى فى النهاية وإلى قوله ويكره فى المعنى إلا قوله وجزم إلى وهو (قوله) ويكره ماء وتراب (الخ) وفى شرح العباب للشارح قضية كلامه كراهة استعمال هذه المياه فى البدن فى الطهارة وغيرها وهو ظاهر بل ينبغى كراهة استعمالها فى غير البدن وكراهة التيمم بتراب هذه الامكنة وهو قريب وقد يدل له ما بقى عن ابن العباد من كراهة الصلاة فيها ويتردد النظر فى كراهة أكل ثمارها والكراهة أقرب اه ونقل الهاتنى فى حاشيته على التحفة عن شرح العباب كراهة حجارتها فى الاستنجاؤ وداغها فى الدباغ واكل ثمارها وهل يكره اكل قوتها لعل عدم الكراهة اقرب للاحتياج اليه انتهى كرى (قوله) غضب عليها) أى على اهلها فالمياه المسكروة ثمانية المشمس وشديد الحرارة وشديد البرودة وماء ديار ثمود إلا بئر الناقة وماء ديار قوم لوط وماء بئر برهوت وماء ارض بابل وماء بئر ذروان نهاية وقوله ديار ثمودى مدابن صالح المعروفة الآن بطريق الحج الشامى بقرب العلا وبيوتهم باقية إلى الان منقورة فى الجبال كما اخبر الله تعالى بذلك فى قوله وتنهضون من الجبال يوتوا وبئر الناقة مستثناة فى الحديث الصحيح كرى وقوله ديار قوم لوط وهى بركة عظيمة فى موضع ديارهم التى خسفت

لم يتعين وإلا بأن لم يجد غيره وقد ضاق الوقت وجب استعماله وشراؤه ولا كراهة كسخن بالنار ولو بنجس مغلظ لأنها تذهب الزهومة لقوتها بخلافها فى الطعام المائع لا اختلاطها بأجزائه ويكره ماء تراب كل أرض غضب عليها إلا بئر الناقة بأرض ثمود ولا يكره الطهر بماء زمزم ولكن الأولى عدم إزالة النجس به وجزم بعضهم بحرمة ضعيف بل شاذ

أزال تأثيرها وأضعفه وإن وجدت الحرارة وأن الكراهة لا تثبت إلا بسببها وقد زالت بالتبريد ولم يوجد بعد سببها وهو التشميس بشروطه وباحتمال ان الحرارة المؤثرة مشروطة بحصولها بواسطة الاناء المنطبخ لخصوصية فيه فليتأمل (قوله) ولم يتعين) ضبب بينه وبين قوله لم يظن (قوله) ولا كراهة) خالف ابن عبد السلام فصرح مع الوجوب ببقاء الكراهة ونظر الغزى فيه بأن الكراهة تنافى فرض العين دون فرض الكفاية قال الشارح فى شرح العباب وهو تنظير ظاهر خلافاً لزعان فيه نظر انعم مران من يقول بأن الكراهة ارشادية يقول ببقائها مع التعين فان كان ابن عبد السلام يقول بها فلا اعتراض عليه حينئذ انتهى وفى مجامعتها إذا كانت ارشادية للتعين نظر ايضا (قوله) كسخن بالنار) ولو سخن بهافى منطبخ ثم بالشمس قبل ان يتردد فيحمل ان يقال إن حصل بالشمس سخونة تؤثر الزهومة كرهوه إلا فلا فليتأمل ولا يكره استعماله أى المشمس فى طعام جامد كخبز عجن به لان الاجزاء السمية تستهلك فى الجامد بخلافها فى المائع وإن طبخ بالنار فانه يكره ويؤخذ من ذلك ان المشمس إذا سخن بالنار لا تزول الكراهة وهو كذلك كما اعتمدته شيخنا الشهاب الرملى إذ ناز الطبخ اشد فاذا لم تنزل الكراهة فنار التسخين اولى ويحمل قولهم لا يكره المسخن بالنار على الابتداء شرح مر (قوله) بخلافها) يتأمل (قوله)

مغنى وقوله برهوت محر كة وبالضم أى للباء قاموس وعبارة مراد الاطلاع بضم الهاء وسكون الواو وتاء فوقها نقطتان واد باليمن قيل هو بقرب حضره موت جاء ان فيه ارواح الكفار وقيل بئر بحضر موت وقيل هو اسم البلد الذى فيه البئر ورائحتها منتنة فطبيعة جدا اه ع ش وقوله ارض بابل اسم موضع بالعراق ينسب اليه السحر والخمر ع ش عبارة البحرى هى مدينة السحر بالعراق كافى التقريب اه وقوله بئر ذروان بفتح الذال المعجمة وسكون الزاء بالمدينة ع ش اى التى وضع فيها السحر لرسول الله صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله) وهو افضل من ماء السكون (اى فيكون افضل المياة لانه به غسل صدره صلى الله عليه وسلم ولا يكون يغسل إلا بافضل المياة لكن تقدم ان افضل ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وسلم مغنى (قوله) بماز مزم) ولا ما بمجر ولا ماء متغير بما لا بد منه مغنى (قوله) لكن الاولى الخ) وفاقا للزىادى وذهب شيخ الاسلام والمغنى الى كراهتها (قوله) ويكره الطهر بفضل المرأة الخ) عبارة العباب عطفًا على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايداه بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته سم عبارة الكردى وجرى الشارح على عدم كراهة المطهر بفضلها فى الامداد وحاشية التحفة قال فيها والنهى عنه لم يصح وكذلك البرلسى وغيره قال والاخبار الصحيحة واردة فى الاباحه والمراد فضلها وحدها ما اغتسال الرجل او وضوءه معها من الاناء فلا كراهة فيه وفى شرح العباب للشارح المراد بفضلها ما فضل عن طهارتها وإن تمسه دون ما مسته فى شرب او ادخلت يدها فيه بلانية اه قول الماتن (فى فرض الطهارة) اى عن الحدث كالغسلة الاولى وحلى ونهاية ومغنى وقضية قول الشارح الا فى اما المستعمل فى الخائض الخ ان المراد بالطهارة هنا طهارة الحدث والنجس وحمله الشارح المحقق ونهاية والمغنى على الاول كما سترتم قالوا وسيأتى المستعمل فى النجاسة فى بابها (قوله) اى ما لا بد الى قوله اما المستعمل فى المغنى الا قوله او صلاة ونقل وقوله اى يعتقد الى او مجنونة وكذا فى النهاية الا قوله انقطع الى اى يعتقد وقوله غسلها الى غير طهور (قوله) اى ما لا بد منه الخ) اثم الشخص بتركه ام لا مغنى وحلى ونهاية (قوله) فى صحتها) اى صحة الطهارة عن الحدث والنجس وبه يندفع ما فى البصرى (قوله) كالغسلة الاولى) الكاف استقصائية او تمثيلية لا دخال المسحة الاولى او ماء غسل الجيرة او الخف بدل مسحها او غير السابعة فى نحو غسلات الكعب قاله القليوبى بجرى عبارة شيخنا والمستعمل فى رفع الحدث هو ماء المرة

ويكره الطهر بفضل الخ) عبارة العباب عطفًا على ما لا يكره ولا فضل جنب وحائض اه واطال فى شرحه الاستدلال له ونقل فيه تصريح البغوى بعدم كراهته وايداه بان كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته ثم قال وقد ينظر فيه بان الخلاف هنا السنة الصحيحة له سنده السنة ايضا وإن اوجب عنه بما مر اه (قوله) والمستعمل فى فرض الخ) منه ماء غسل الرأس بدل مسحه كما صرحوا به وكلامهم كما هو ظاهر فى غسل القدر الذى يقع مسحه فرضا وبقى ما لو غسل كل راسه بدل عن مسح كلها ولا يخفى ان الماء يصير مخلوطا من المستعمل وغيره وقضيته ان بقدر القدر المستعمل مخالفا وسطا لكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال اقل قدر يتاق عادة افراده بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغير لو قدر مخالفا وسطا فقد يقال القياس الحكم بالطهورية إذ لا نسلبها بالشك ومن هذا البحث يظهر إشكال ما يأتى فى الوضوء فى مسح الرأس فيمن لا شعر له ينقلب من الجزم بأنه لو رده لم تحسب ثانية لأن الماء صار مستعملا فليتأمل وقد يتجه ان يقال اخذا من هذا الا فى الوضوء بالحكم بالاستعمال على الجميع فى كل من الغسل والمسح لانه لما اختلط المستعمل بغيره وتعدرت التمييز حكم استعمال الجميع احتياطا وفيه نظر لانه قد يقال لما كان الفرض يقع بين مسح اقل جزء او غسله كان المستعمل يسيرا جدا بالنسبة لماء مسح او غسل الباقي فلا يتغير به غالبا عادة لو فرض مخالفا وسطا فالحكم باستعمال الجميع مشكل فليتأمل ثم بعد كتابته ذلك رايت قول الشارح فى شرح قول العباب او غسل بدل مسح بعد ذكر تصويره الا سنوى لانه طهور وورد غيره عليه ما نصه على ان الزا ائد على الواجب إذا كان فى ضمن ما يؤدى به الواجب يكون له حكم الواجب على تناقض يأتى فيه والكلام حيث غسل راسه دفعة

وهو افضل من ماء الكوش  
خلافان نازع فيه ويكره  
الطهر بفضل المرأة للخلاف  
فيه قيل بل ورد النهى عنه  
وعن التطهر من الاناء  
النحاس ( والمستعمل فى  
فرض الطهارة) اى ما لا بد  
منه فى صحتها كالغسلة الاولى

الاولى في وضوءه واجب أو غسل كذلك بخلاف ماء غير المرة الاولى وما الوضوء المندوب أو الغسل كذلك فهو غير مستعمل وإن نذره والمستعمل في إزالة النجس هو ماء المرة الاولى في غير النجاسة الكلبية وماء السابعة فيها بخلاف الثانية والثالثة في غيرها اهـ وغير السابعة فيها (قوله) ولو من طهر صبي ومن المستعمل ماء غسل بدل مسح من راس أو خف وماء غسل الميت مغنى ونهاية زاد سم وكلامهم كما هو ظاهر في غسل القدر الذي يقع مسحه فرضا ويبقى ما لو غسل كل راسه اى مثلاً بدلاً عن مسح كلها ولا يخفى أن الماء يصير مخلوطاً من المستعمل وغيره وقضية ان يقدر القدر المستعمل مخالفاً وسطا السكن ما ضابط ذلك القدر وقد يقال أقل قدر يتأتى عادة إفراجه بالغسل أو المسح فلو لم تمكن معرفته وشك هل يغبر لو قدر مخالفاً وسطا فقد يقال القياس الحکم بالطهورية إذ لا نسلها بالشك اهـ (قوله) من طهر صبي لم يميز (الخ) وهل له ان يصلي بهذا الوضوء إذا بلغ أم لا فيه نظروا الأقرب الثاني لأنه إنما اعتدب وضوءه ليه للضرورة وقد زالت ونظير ذلك ما قيل في زوج المجنونة إذا غسلها بعد انقطاع دم الحيض من أنها إذا أفادت ليس لها أن تصلي بذلك الطهر غش عبارة البجيري قال شيخنا مـ وله إذا ميز ان يصلي به وفيه بحث اهـ قليوبى اهـ (قوله) أو حنفى لم ينو ولا اثر لاعتقاد الشافعى ان ماء الحنفى فيما ذكر لم يرفع حداً بخلاف اقتدائه بحنفى مس فرجه حيث لا يصح اعتباره باعتقاده لان الرابطة معتبرة في الاقتداء دون الطهارات مغنى ونهاية واسنى قال البجيري والرشيدي قوله مـ مس فرجه اى واتى بمخالف اخر ومنه ان يعلم انه لم ينو الوضوء اهـ (قوله) أو كتائية ليس بقيد فتحو المجوسية مثلها وشمل التعبير بالكتائية الذمية والحربية عـ (قوله) تحليل مسلم اى يعتد (الخ) وفاقا للخطيب واعتمداً لجمال الرملى ان قصد الحل كاف وإن كان حليلها صغيراً أو كافراً أو لم يكن لها تحليل اصلاً أو قصدت الحل للزنا فكل من حليلها والمسلم ليس بقيد نعم لو قصدت حنفية حل وعله حنفى يرى حلها من غير غسل لم يكن ماؤها مستعملاً لأنه ليس فيه رفع مانع شرعى اى عندهما قليوبى على الجلال ولو كان زوج الحنفية شافعيًا واغتسلت لتحل له ينبغي ان يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا بد منه بالنسبة اليه او كانت المرأة شافعية وزوجها حنفياً واغتسلت لتحل لها التمكين كان ماؤها مستعملاً وتحل له كان غير مستعمل حرره حلبى وسليمان والمعتمد انه يصير مستعملاً مطلقاً حيث كان احداً الزوجين يعتد توقف حل التمكين على الغسل حنفى اهـ بجيري (قوله) مسلم) اى او غيره مـ وقوله اى يعتد توقف الحل (الخ) اى بخلاف من يعتد حلها بدون ذلك باجتهاده او اجتهاد مقلده وفيه نظر سم عبارة الكردى قوله تحليلها للمسلم مال شيخ الاسلام فى الاسنى الى انه مثال ثم قال ثم رجح عندى خلاف ذلك اهـ اى انه قيد مال الى الاول ابن قاسم والزبائى والحلبى وغيرهم ونقل الشهاب البرلى الثانى عن الجلال المحلى واقره واعتمده الخطيب وكذا الشارح فى شرح الارشاد وغيره وعبارة التحفة تحليل مسلم اى يعتد (الخ) فهم ما منه انها لو اغتسلت لتحل للحنفى لا يكون ماء غسلها مستعملاً ويشترط في التحليل ان يكون مكلفاً كما يحتمل الشارح فى شرح الارشاد فاذا اغتسلت للصبي لا يكون ماؤها مستعملاً لأنه لا يحرم عليه وطؤها قبل الغسل وقولهم حليلها جرى على الغالب ثم ذكر ما مر فى المقولة السابقة عن القليوبى وعن الحلبي ثم قال والذى فى فتاوى الجلال الرملى انه لا يشترط تكليف الزوج خلافاً لما مر عن الشارح اهـ (قوله) إنما هو للتخفيف (الخ) أى والكافر لا يستحق التخفيف سم (قوله) من ذلك) اى لاجل انقطاع دم حيضها ونفاسها (قوله) حليلها (المسلم) ليس بقيد عند الجلال الرملى كما مر وعبارة فى النهاية أو كتائية أو مجنونة أو متمنعة عن حيض أو نفاس لتحل وطؤها اهـ اى ولو كان الوطء زناً أو التحليل كافراً عـ (قوله) غير طهور) خبر قول المنى والمستعمل (الخ) (قوله) اما المستعمل فى الحدث (الخ) عبارة الخطيب اما كونه طاهراً فلان السلف الصالح كانوا لا يحتزون عما يتطايرون عليهم منه

ولو من طهر صبي لم يميز لطواف أو سلس أو حنفى لم ينو أو صلاة نفل أو كتائية انقطع دمها لتحل للحليل مسلم اى يعتد توقف الحل عليه كما هو ظاهر لأن الاكتفاء بنيتها إنما هو للتخفيف عليه أو مجنونة أو متمنعة غسلها حليلها المسلم من ذلك لتحل له غير طهوراً اما المستعمل فى الخبث فواضح وأما المستعمل فى الحدث فكذلك لأنه حصل باستعماله زوال المنع من نحو الصلاة

واحدة إلا فالاستعمل هو ما حصل الواجب دون ما زاد عليه اهـ فليتأمل (قوله) مسلم) أى أو غيره مـ (قوله) اى يعتد توقف الحل (الخ) اى بخلاف من يعتد حلها بدون ذلك باجتهاده واجتهاد مقلده وفيه نظر (قوله) إنما هو للتخفيف) اى والكافر لا يستحق التخفيف

وفي الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم عاد جابر آتى مرضه وصب عليه من وضوئه وأما كونه غير مطهر فلأن السلف الصالح كانوا مع قلة مياههم لم يجمعوا المستعمل للاستعمال ثانياً بل انتقلوا إلى التيمم ولم يجمعوه للشرب لأنه مستقذر اه وقال شيخنا الحنفى فإن قيل لم لم يجمعوا ماء المرة الثانية أو الثالثة اجيب بان ماءهما يختلط غالباً بماء المرة الأولى وبأنه يحتمل أنهم كانوا يقتصرون في أسفارهم القليلة الماء على مرة واحدة انتهى بجري زاده على ذلك مانصه لا يقال إنما لم يجمعوه لعدم تكليفهم بتحصيل الماء قبل دخول الوقت لا نقول بحفاظة الصحابة على فعل العبادة على الوجه الأكمل وجب في العادة أنهم يحصلونه متى قدروا عليه ويدخلونه إلى وقت الحاجة اه (قوله فينتقل) أى المنع (إليه) أى الماء (قوله لما ائثرت الخ) أى الطهور وقوله تائثرت أى بسلب الطهورية (قوله) وأن لم يجب غسل النجس الخ قال في شرح العباب ويمكن أن يوجه كون ماء المعفو عنه مستعملاً بان الاستعمال منوط بازالة المانع وإلما عفى عن بعض جزئياته لعارض والنظر إلى الذات والأصل أولى منه إلى العارض على أن نقول أنه عند ملاقاته للماء صار غير معفو عنه لأن شرط المعفو عنه أن لا يلاقيه الماء مثلاً بلا حاجة انتهى كردى (قوله و مر) أى في شرح اسم ماء بلا قيد وقوله أنه أى المستعمل وقوله أيضاً أى كأنه غير طهور (قوله) والمستعمل في نفلها) يدخل فيه ماله من الخنثى المتطهر فرج الرجال منه فتوضاً احتياطاً فيكون ماء هذا الوضوء طهوراً على الأصح وإن بان رجلاً أن هذا الوضوء نفل سم (قوله ومنه) أى المستعمل في نفل الطهارة (قوله) ومنه ما غسل به الرجل الخ) فيه نظر بصري عبارة سم قضيته استحباب هذا الغسل فراجع اه وعبارة الخطيب وأورد على ضابط المستعمل أى جمعاً ما غسل به الرجلان بعدم مسح الخف وماء غسل به الوجه قبل بطلان التيمم وماء غسل به الخبث المعفو عنه فانها لا ترفع الحدث مع أنها لم تستعمل في فرض واجيب عن الأول بمنع عدم رفعه لأن غسل الرجلين لم يؤثر شيئاً فلا يكون الماء مستعملاً وعن الثاني بأنه استعمل في فرض وهو رفع الحدث المستفاد به أكثر من فريضة وعن الثالث بأنه استعمل في فرض أصالة اه قال البيهقي وحاصل الجواب عدم تسليم كون الأول مستعملاً ومنع عدم دخول الثاني والثالث في المستعمل اه (قوله غسل به الرجل) أى في داخل الخف وقوله بخلاف ماء غسل به الوجه الخ أى وباقي الأعضاء وصورته أن يتيمم ضرورة ثم يتوضأ فعمل من ذلك أن الوجه ليس بقيد بجري (قوله أيضاً) أى كالمستعمل في الفرض (قوله فكان باقياً الخ) فالمستعمل في نفل الطهارة كالغسل المثنون والوضوء المجدد والغسل الثانية والثالثة طهور على الجديد خطيب وشيخ الإسلام أى وإن نذر على المعتد ولا يغزى يقال لنا غسل أو وضوء واجب وماؤهما غير مستعمل فاذا اغتسل غسل الجمعة مثلاً المنذور فله أن يتوضأ بماؤه ويصلى به الجمعة بجري (قوله) وبما قررت به المثنى) وهو تقدير خبر لقول المثنى والمستعمل الخ وجعل قوله غير طهور خبر المقدّر مع زيادة لفظة أيضاً كردى (قوله) يندفع الاعتراض الخ) لا يخفى أن حله المذكور إنما يفيد صحة المثنى ولا يفيد عدم أو ضحية التعبير بأو التى ادعاها المعارض (قوله) والحق أنه لو قال (أو) أى بدل الواو لسكان أو ضح من كلام المعارض كردى (قوله في الأصح في الجديد الخ) لا خصر الأولى في الجديد الأصح بل ترك ما زاده عبارة النهاية في الجديد والقديم أنه طهور والأصح أن المستعمل في نفل الطهارة على الجديد طهور لأنه لم يستعمل فيما لا بد منه اه قال ع ش والحاصل أن الفرض قولين قديماً وجديداً وفى النفل بناء على الجديد فى الفرض وجهين أحدهما أنه طهور اه قول المثنى (فان جمع الخ) فى هذا التفرع نظر (قوله) وقيل أزال الخ) عبارة المغنى والثانى لا يعود طهوراً لأن قوته صارت مستوفاة بالاستعمال فالتحقق بماء الورد ونحوه اه (قوله) كالنجس الخ) عطف

فينتقل إليه كما أن الغسالة لما أثرت في المحل تأثرت وإن لم يجب غسل النجس المعفو عنه و مر أنه غير مطلق أيضاً (قيل و) المستعمل في (نفله) ومنه ماء غسل به الرجل بعدم مسح الخف لأنه لم يكن مانعاً بخلاف ماء غسل به الوجه مع بقاء التيمم لرفعه الحدث عنه (غير طهور) أيضاً لأن المدار على تادى العبادة به ولو مندوبه ويرد بأنه لا مانع ينتقل إليه حتى يتأثر به فكان باقياً على طهوريته وبما قررت به المثنى يندفع الاعتراض عليه بأن المتبادر منه أن هذا الوجه يشترط اجتماع الفرض مع النفل والحق أنه لو قال أو كان أوضح ثم قولنا أن المستعمل في فرض غير طهور إنما هو (فى) الأصح فى (الجديد) لا القديم لأن المنع لا يتأتى انتقاله للماء ويحجب بأنه انتقال اعتبارى (فان جمع) المستعمل على الجديد فبلغ (قتلين فطهور) وإن قل بعد بتفريقه (فى) الأصح (بناء على الأصح) أيضاً أن استعمال القليل أضعفه وقيل أزال قوته من أصلها كخشاء صبيغ به لا يؤثر بعد وكالنجس إذا بلغها بلا تغير

على قوله بناء على الأصح الخ عبارة النهاية عقب المتن الخبر القلتين الآتي وكما المتنجس إذا جمع فبإلغائها ولا تغير به بل أولى وكما لو كان ذلك في الابتداء ولا بد في انتفاء الاستعمال عنه ببلوغه قلتي أن يكونا من محض الماء كما قدمناه هو قوله ولا بد الخ يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله وأولى) لأنه إذا زال الوصف الاغلاظ وهو النجاسة بالكثرة فالاستعمال أولى بجبري (قوله وزعم الخ) رد دليل المقابل عبارة المحلى والنهاية والثاني لا والفرق أنه لا يخرج بالجمع عن وصفه بالاستعمال بخلاف التجسس اه (قوله لا يؤثر لأن الخ) ظاهر كلامهم التسليم للقول الضعيف في بقاء وصف الاستعمال دون وصف النجاسة وهو محل تأمل ولعله على سبيل النزول بصرى (قوله في ماء قليل) حالا وما لا (قوله كما مر) أي في شرح تغير ايمتع إطلاق اسم الماء (قوله أو كثيرا) أي ولو مالا بان صار كثيرا بإضافة المستعمل إليه بصرى (قوله فعلم أن الاستعمال الخ) أي المضمر (قوله وبعد فصله) الخ لا يخفى ما في إدخاله في حين المعلوم بما ذكره (قوله وبعد فصله) إلى المتن في المغنى لا قوله وهو جريان إلى ولو أدخل وقوله هو واضح إلى رفع حدث (قوله كان جازا الخ) مثال للانفصال الحكيم عن العضو فإنه يتجاوز عن المنسكب أو الركبة بنفصل حسابل حكما لأن المنسكب والركبة غاية ما يطلب في غسل اليدين والرجلين من التحجيل كردى (قوله نعم لا يضرب الخ) وفي فتاوى الشارح أنه سئل عما لو كان على يد امرأة أساور فتوضأت فخرى الماء فإذا وصل للأساور فنه ما يعول فوقها ثم يسقط على يدها ومنه ما يجري تحتها ثم يجري الجميع على باقي يدها فهل يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة فأجاب بقوله قضية كلامهم أنه لا يصير مستعملا بذلك وأنه يكفي جريانه مرة واحدة بهذه الصفة المذكورة انتهى كردى (قوله من نحو الصدر للرأس الخ) أي بخلاف ما إذا انفصل من الرأس إلى نحو القدم مما لا يغلب فيه التقاذف شرح بفضل (قوله مما يغلب فيه التقاذف) قال في الحاشية أما ما لا يغلب فيه التقاذف فيعني عنه في كل من الحدثين والخبث حتى لو اجتمعت هذه الثلاثة على عضو كيدته ارتفعت بغسله واحدة وإن كان ماؤها حاصل من ماء محل قريب منها كما لو انتقل الماء من كفه إلى ساعده الذي عليه الثلاثة فرفعها دفعة واحدة حيث عم العضو ولم تتغير غسالة ولا زاد وزنها وإن خرق الهواء من الكف إلى الساعداً لاحتل المحلين لما قربا كانا بمنزلة محل واحد فلم يضرب هذا الانفصال انتهى وسيأتى ما يتعلق بهذا اه كردى (قوله وهو) أي التقاذف بجبري (قوله وهو جريان الماء إليه الخ) أي سيلان الماء على الاتصال مع الاعتدال كما في الامداد للشارح كردى (قوله إليه) الأولى تقدمة على وهو الخ أو إسقاطه (قوله ولو أدخل) إلى قوله ولو يديه في النهاية لا قوله ولا أخذ الماء لغرض آخر قوله ووضح إلى ولو انغمس (قوله ولو أدخل يده الخ) هذا مثال وإلا فالمدار على إدخال جزء مما أدخل وقت غسله كما هو ظاهره محل ذلك إذا لم ينور رفع الحدث عن الوجه وحده وإلا فلا يصير مستعملا إلا إذا نوى رفع الحدث عن اليد قبل إدخالها إلا أنه كما نبه عليه الشارح في الحاشية كردى (قوله للغسل عن الحدث أو لا بقصد) مفاده مع مفهوم قوله الآتي بلانية اغتراف الخ أن التشرية أي نية الرفع مع نية الاغتراف لا يضرب وليس بمراد كما يأتي عن ع ش فكان ينبغي تأخير وجعله تفسير القول بلانية اغتراف كما في المغنى وشرح بفضل أو إسقاطه كما في النهاية عبارة الأول ولو عرف بكفه جنب نوى رفع الجنابة أو محدث بعد غسل وجهه الغسالات الثلاث أن لم يرد إلاقتصار على أقل من الثلاث من ماء قليل ولم ينو الاغتراف بان ينوى استعمالا أو أطلق صار مستعملا (قوله وتثليث الخ) عطف على نية الجنب (قوله ما لم يقصد الخ) شامل لقصد الاقتصار على التثنية وليس مراد أفلو قال ما لم يقصد الاقتصار على مادونه وإلا فيعبيده لكان أولى بصرى أي كما في المغنى (قوله بلانية اغتراف) قال في الحاشية ليس المراد بها التلفظ بنوى الاغتراف وإنما المراد استشعار النفس ان اغترافها هذا الغسل يبدو في خادم الزركشى ان حقيقتهما ان يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء والغسل به خارج الاناء

غسل الذمية لتحل غير طهور بلا خلاف أي في الجديد وليس كذلك فكان الصواب ان يقول وقيل بل عبادتها أي الطهارة انتهى فيعلم بقوله وقيل بل عبادتها جريان وجه في المستعمل في غسل الذمية بأنه طهور لأنه ليس عبادة وإن كان فرضا أي لا بد منه وإطال الكلام في شأن ذلك فراجع (هذه القولة ليست في الشرح)

وأولى وزعم بقاء وصف الاستعمال لا يؤثر لأن وصفه لا يضرب مع الكثرة ألا ترى أن المستعمل إذا نزل في ماء قليل قدر مخالفا وسطا كما مر أو كثير لم يقدر لأنه بوضوئه إليه صار طهوراً فعلم أن الاستعمال لا يثبت إلا مع قلة الماء أي وبعد فصله ولو حكما كأن جاوز منسكب المتوضيء أو ركبته وإن عاد لمحل أو انتقل من يد لأخرى تعم لا يضرب في المحدث خرق الهواء مثلا للباء من الكف إلى الساعد ولا في الجنب انفصاله من نحو الرأس للصدر مما يغلب فيه التقاذف وهو جريان الماء إليه على الاتصال ولو أدخل يده للغسل عن الحدث أو لا بقصد بعدنية الجنب وتثليث وجه المحدث ما لم يقصد الاقتصار على الأولى وإلا فبعدها بلا نية اغتراف

لا يقصد غسل ما داخله اه وظاهر أن أكثر الناس حتى العوام إنما يقصدون باخراج الماء من الاناء وغسل أيديهم خارجهم ولا يقصدون غسل ما داخله وهذا حقيقة نية الاغتراف كرى عبارة المغنى اما إذا نوى الاغتراف بأن قصد نقل الماء من الاناء والغسل به خارجهم يصير مستعملاً ولا يشترط لنية الاغتراف نية رفع الحدث اه وقوله ولا يشترط الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله مر ولا يشترط الخ يؤخذ منه انه لو نوى الاغتراف ورفع الحدث ضرره صرح ابن قاسم على البهجة اه قال سم وأقره ع ش مانصه والوجه الذي لا يحصى عنه ولا التفات لغيره أنه لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد لما حتى لو خلا عنها أول المماسه صار الماء بمجرى المماسه مستعملاً وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرى المماسه بقي ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد في الماء واستمر غافلاً إلى أن رفعها فهل يرتفع حدثها في زمان الغفلة فيصير الماء مستعملاً أو لا اكتفاء بوجودها ولا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد اه (قوله ولا قصد اخذ الماء الخ) فائدة لو اغترف بأناؤه في يده فأتصلت يده بالماء الذي اغترف منه فإن قصد الاغتراف أو ما في معناه ككل هذا الاناء من الماء فلا استعمال وإن لم يقصد شيئاً مطلقاً فهل يندفع الاستعمال لأن الاناء قرينة على الاغتراف دون رفع الحدث كالأدخول يده بعد غسلة الوجه الأولى من اعتداد التثليث حيث لا يصير الماء مستعملاً لقرينة اعتداد التثليث أو يصير مستعملاً وبفرق فيه نظر ويتجه الثاني اه مر ولو اختلفت عاداته في التثليث بان كان تارة ثبات وأخرى لا يثبث واستوياً فهل يحتاج لنية الاغتراف بعد غسلة الوجه الأولى فيه نظر ويحتمل عدم الاحتياج وهو المعتمد ابن قاسم على البهجة اه ع ش (قوله صار مستعملاً) اى وإن لم تنفصل يده عنه لا انتقال المنع اليه ومع ذلك له أن يجر كما فيه ثلاثاً وتحصل له سنة التثليث شرح بافضل قال الكردى وفى حاشية الشارح على تحفته لو اغترف اى الجانب لنحو مضمضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليها حدث فلا يحتاج لنية الاغتراف اه (قوله) فله أن يغسل بما فيها الخ) صورة المسئلة انه ادخل إحدى يديه كاهو الفرض اما لو ادخلهما معا فليس له أن يغسل بما فيهما باقى إحداهما لرفع حدث الكفين ففى غسل باقى إحداهما فقد انفصل ما غسل به عن الأخرى وذلك يصير مستعملاً ومنه يعلم وضوح ما ذكره ابن قاسم فى شرحه على أنى شجاع من انه يشترط لصحة الوضوء من الخنفيه المعرفقة نية الاغتراف بعد غسل الوجه بأن يقصد أن اليد اليسرى معينة لليمنى فى اخذ الماء فان لم ينبو ذلك ارتفع حدث الكفين معا فليس له أن يغسل به ساعد إحداهما بل يصبه ثم يأخذ بغيره لغسل الساعد لكن نقل عن افتاء الرملى ما يخالفه وإن اليمين كالعضو الواحد فافى الكفين إذا غسل به الساعد لا يعد منفصلاً عن العضو اه وفيه نظر لا يخفى ومثل الخنفيه الوضوء بالصب من ابريق أو نحوه ع ش عبارة الكردى وفى فتاوى الشارح سئل عن متوضى تحت ميزاب تلقى منه الماء بكفيه مجتمعين بعد غسل وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما يكفيه بالاستعمال أو لا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليمين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له أن يغسل به ساعده ولا إحداهما لانه إذا غسلها به فكانه غسل كلاهما كقها وماء كف الأخرى اما إذا نوى الاغتراف فانه لا يرتفع حدث الكفين فله أن يغسل به ساعده أو إحداهما كالميزاب فيما ذكره مالو صب عليه من ابريق ونحوه فيحتاج الى نية الاغتراف إن كان باخذ الماء بيده جميعاً وكذا يقال بذلك لو كان يغترف من بحر وعليه فيلغز بذلك ويقال لنا متوضى من بحر يحتاج لنية الاغتراف اه واما ما فى فتاوى

ولا قصد اخذ الماء لغرض  
آخر صار مستعملاً بالنسبة  
لغير يده فله أن يغسل بما  
فيها

(قوله لغرض آخر) أى كالشرب بل قد يقال قصد اخذ الماء لغرض آخر من افراد نية الاغتراف لأن المراد بها أن يقصد بادخال يده إخراج الماء اغم من أن يكون لغرض غير التطهر به خارج الاناء أو لا فليتأمل والوجه الذى لا يحصى عنه ولا التفات لغيره لا بد أن تكون نية الاغتراف عند أول مماسة اليد للماء حتى لو خلا عنها أول المماسه صار الماء بمجرى المماسه مستعملاً وإن وجدت بعد لا ارتفاع الحدث بمجرى المماسه (بقي) ما لو نوى عند أول المماسه ثم غفل عن النية واليد فى الماء واستمر غافلاً الى أن رفعها فهل يرتفع حدثها فى الغفلة فيصير الماء مستعملاً أو لا اكتفاء بوجودها أو لا فيه نظر فليتأمل فإن الثاني لا يبعد (قوله)

الجمال الرملي من أنه لو أراد أن يتوضأ من حنفية أو ابريق أو نحوهما وأخذ الماء بكفيه معاهل تجب نية  
 الاعتراف وإذ لم ينوها فهل له أن يغسل بما في كفه ساعده فاجاب قصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو  
 بمنزلة نية الاعتراف انتهى فليس مما نحن فيه لوجود نية الاعتراف في هذه الصورة بخلاف صورتنا وما في  
 فتاويه مما يخالف هذا يحمل على ما إذا اعترف بيد واحدة كما بينته في الاصل وللعلامة ابن قاسم العبادي في  
 شرح مختصر ابن شجاع كلام نفيس فيما إذا دخل يديه بمجموعتين في إماء ذكرت ملخصة في الاصل فراجعها  
 كردى وبذلك علم ما في البجيرمي حيث عقب كلام عرش المار أنفا بقوله والمعتمد كلام الرملي اه (قوله  
 باقى ساعدها) وعبارة الروضاي والنهاية والمغني باقي يده لا غيرها اقول لعل محل هذا التقييد في المحدث ما  
 الجنب فلا يصري عبارة البجيرمي على الاقناع قوله باقي يده اي في المحدث او باقي بدنه في الجنب قليوبى اه  
 (قوله بما ذكر) وهو قوله ما لم يقصد الاقتصار على الاولى ولا في بعدها (قوله ان من يصب عليه الخ) يعنى ان  
 من يصب الماء القليل على بدنه من الراس الى القدم يحصل له سنة التثليث بالثانية والثالثة في كل عضو ما لم  
 يقصد الاقتصار على الاولى فان قصده لم يحصل له سنة التثليث لرفع حدث يده بالثانية حين القصد ورفع حدث  
 الوجه بالاولى ورفع حدث الراس بالثالثة والرجل بالاربعة وقوله ما لم ينو صرفه عنه اي ما لم ينو صرف الصب  
 في الثانية عن رفع حدث اليد ولا لم يحصل رفع حدث اليد كما لا يحصل التثليث في الوجه اما عدم حصول  
 التثليث فبقصد الاقتصار واما عدم حصول رفع حدث اليد فبنيّة الصرف وهكذا في باقي الاعضاء قاله  
 الكردى فجعل قول الشارح رفع حدث يده الخ علة لمفهوم قوله ما لم يقصد الاقتصار الخ وقوله في كل عضو  
 لعل صوابه في الوجه وقال البصري انه علة لصار مستعملا اه وهو الظاهر وعليه فكان ينبغي للشارح ان  
 يبدل قوله بالثانية بقوله بذلك ليشمل مسألة الجنب أيضا لا أن يكون تعبيره بالثانية ليظهر قوله السابق أولا  
 بقصد فتأمل وقوله حينئذ اي حين انتفاء نية الاعتراف وما في معناه وقوله صرفه اي صرف ادخال اليد في  
 الماء القليل بعد نية الجنب او تثليث وجه المحدث الخ (عنه) اي رفع الحدث ويظهر ان قوله حينئذ ينبغي عن  
 قوله ما لم ينو الخ (قوله ولو انغمس حدث الخ) ولو انغمس في ماء قليل جنبان ثم نوى ما عار تفتحت جنباهما  
 أو مرتباً فالاول وصار مستعملاً بالنسبة إلى الآخر وانغمس بعضهما ثم نوى ما عار تفتحت جنباهما وصار  
 مستعملاً بالنسبة إلى باقيهما أو مرتباً عن جزء الاول دون الآخر وللأول تمام باقيه بالانغماس دون  
 الاعتراف نهاية زاد المغني ولو شك في المعية قال شيخنا فالظاهر انها يظهر ان لا بالناسب الطهورية بالشك  
 وسلمهما في حق أحدهما فقط ترجيح بالمرجح اه (قوله ثم نوى) هو في الحدث الاصغر فقط لا ذل وانغمس  
 مرتباً على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار مستعملاً بالنسبة للباقي كما صرح به في شرح الارشاد وفي  
 فتاويه والمراد من انغمس المحدث انغمس أعضاء الوضوء فقط اه كردى (قوله أو جنب) أي أو انغمس  
 جنب ونوى بعد تمام الانغماس او قبله نهاية ومغني وعميرة (قوله وما دام لم يخرج الخ) أي راسه فيما يظهر  
 نهاية وهو محل تأمل بصري قال خ ش قوله مر راسه اي او بعض عضو من أعضاء وضوئه اه (قوله  
 ما يطرأ عليه فيه الخ) شامل لما هو من جنس الحدث الاول او غيره وصرح به الخطيب فاعزاه البجيرمي إلى

باقى ساعدها وواضح بما  
 ذكر أن من يصب عليه  
 تحصل له سنة التثليث ما لم  
 يقصد الاقتصار على الاولى  
 لرفع حدث يده بالثانية  
 حينئذ ما لم ينو صرفه عنه  
 ولو انغمس حدث ثم نوى  
 أو جنب في ماء قليل ارتفع  
 حدثه وما دام لم يخرج له  
 أن يرفع ما يطرأ عليه فيه  
 من أصغر وأكبر

ولو انغمس حدث الخ) قال في الارشاد وشرحه أو بالنسبة لحدث تعدد محله كما لو انغمس في القليل حدث  
 ناولاً بان الحدث يرتفع عن وجهه فقط ويصير الماء مستعملاً في حق سائر الأعضاء لتعدد المحل كذا قال  
 وهو مخالف لصريح كلامهم ولا نظر الكرون أعضاء المحدث كابدان متعددة عملاً بقضية الترتيب لما يأتي من  
 انه في مسألة الانغماس تقديري في لحظات لطيفة فالوجه كما بينته في بشرى الكريم وغيره انه إن آخر  
 النية إلى تمام الانغماس ارتفع عن الكل وإن انغمس مرتباً على ترتيب الوضوء ونوى عند الوجه صار  
 مستعملاً بالنسبة للباقي وعليه قد يحمل كلام المصنف اه وعلى هذا فلو تجدد للحدث حال انغماسه  
 حدث آخر فهل يرتفع بنيته فيه نظر والقياس عدم ارتفاعه لان الماء بالنسبة لكل عضو صار مستعملاً  
 بالنسبة للعضو الآخر لكن عبارة الشارح هنا صريحة في ارتفاعه (قوله وما دام لم يخرج الخ) فيه نظر



الشارح من خلافه بما نصه قوله ولو من غير جنسه للرد على الخلاف كأن كان الأول حيضا والثاني جنابة  
 ينزول المني فليؤى ومرو وخالف ابن حجر اه فله في غير التحفة (قوله بالانفاس الخ) متعلق برفع (قوله  
 لا بالاغتراف الخ) أي لانه بانفصاله باليد او في اناء صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك اه  
 حاشية الشارح على التحفة وقال البرلسي ان صورة الاعتراف باليد انه ادخل اليد في الماء وجعلها آلة  
 للاغتراف فيصير الماء الكائن بها مستعملا بمجرد انفصاله معها فلا يرفع حدث السكف ولا غير ها واما ان  
 ادخلها لابهذه النية فلا ريب في ارتفاع حدثها بمجرد الغمس ويكون الماء المنفصل غير محكوم عليه  
 بالاستعمال فيما يظهر لان اتصاله باليد اتصال بالبعض المتغمس نظرا الى أن جميع البدن كمضو واحد  
 وحينئذ فتتجه رفع حدث ساعدها به إذا جرى عليه الماء بما فيها بغير فصل انتهى كرى (قوله ولو  
 احتمالا) الى قوله لانه اخف في النهاية والى قوله وخرج بغالبها في المغنى لا قوله غالبها قول المتن (ولا تنجس قلنا  
 الماء الخ) قضية اطلاقه النجاسة انه لا فرق بين كونها جامدة او مائعة وهو كذلك ولا يجب التباعد عنها حال  
 الاغتراف من الماء بقدر قلتين على الصحيح بل لانه ان يغترف من حيث شاء حتى من اقرب موضع الى النجاسة  
 نهاية أي وان كان الباقي ينجس بالانفصال عميرة وياتي عن المغنى ما يوافقه بزيادة (قوله وان تيقنت الخ) أي  
 بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه سم (قوله الخبث) كذا في المحل والنهاية والمغنى بال وعبارة شرح  
 المنهج خبثا بدون ال (قوله وإن لم يقبله) عبارة المحلى والمغنى وشرح المنهج أي يدفع النجس ولا يقبله اه زاد  
 النهاية كما يقال فلان لا يحمل الظلم أي يدفعه اه (قوله به) أي بذلك التفسير (قوله وخرج الخ) وفارق  
 كثير الماء كثير غيره فانه ينجس بمجرد ملاقة النجاسة بان كثيره قوى ويشق حفظه عن النجس بخلاف غيره  
 وإن كثر مغنى (قوله ما لو وقع في ماء ينقص الخ) بقى ما لو خلط قلة من المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا  
 ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة ولم تغيره فهل يحكم بطهارته لا احتمال ان الباقي محض  
 الماء وأن المأخوذه المائع الاصل طهارة الماء او بنجاسته لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع  
 دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان في حكمه فيه نظر سم على حجة اقول قياس  
 ما في الايمان فيما لو حلف لا يأكل من طعام اشتراه زيد فاكل مما اشتراه زيد وعمر وحيث قالوا ان اكل منه  
 حبتين لم يحنث لا احتمال انهما من محض ما اشتراه عمر او اكثر نحو حبة خبز لان الظاهر ان ما اكله من الخبث  
 من كل منهما ونقل عن شيخنا الحلبي في الدرس انه اعتمد ذلك القياس وحينئذ يحتاج للفرق بينه وبين الرضاع  
 ومع ذلك فالظاهر إلحاقه بما في الايمان لان مسألة الرضاع خارجة عن نظائرها فلا يقاس عليها اه ع ش  
 (قوله ولا يدفع الاستعمال عن نفسه) فلو انغمس فيه جنب نأيا صار مستعملا لانه ومغنى (قوله لانه)  
 وقوله (إذ هو) أي الطهر (قوله وذاك) أي عدم التنجس كرى (قوله وهو اقوى) أي والدفع اقوى من  
 الرفع فالدفع لا بد ان يكون اقوى من الرفع ومغنى وسم (قوله ولا يدفعهما الخ) عبارة المغنى ولا يدفع عن  
 نفسه النجاسة إذا وقعت فيه اه (قوله ومن ثم الخ) لا يقال قضية ما قرره ان المترتب عليه عكس هذا وهو  
 الاتفاق في الاول والاخر في الثاني لانا نقول هذا أي ذلك القول مبنى على ان ضميره هو اقوى للرفع سم

في صورة الحدث ان أراد بالخروج انفصاله عن الماء بجميع بدنه بالكلية لاقتضائه أن المحدث إذا  
 انغمس ونوى ثم اخرج راسه مثلا من الماء لا يحكم على الماء بالاستعمال مع انه فارقه عضو المتوضىء لان  
 يجعل جميع بدن المحدث مع الانفاس كالعضو الواحد كافي بدن الجنب فليراجع شرح الارشاد (قوله وان  
 تيقنت قلته قبل) أي بأن زاد القليل واحتمل بلوغه وعدمه (قوله وخرج بقلتنا الماء الخ) بقى ما لو خلط قلة من  
 المائع بقلتين من الماء ولم تغيرهما حسا ولا تقديرا ثم اخذ قلة من المجتمع ثم وقع في الباقي نجاسة فلم تغيره  
 فهل يحكم بطهارته لا احتمال ان الباقي محض الماء وان المأخوذ هو المائع والاصل طهارة الماء او بنجاسته  
 لان كون القلة المأخوذة هي محض المائع دون الماء حتى يكون الباقي محض الماء إن لم يكن محالا عادة كان  
 في حكمه فيه نظر (قوله وهو) أي الدفع وقوله اقوى فيحتاج لقوة الدافع (قوله ومن ثم الخ) لا يقال

بالانفاس لا بالاغتراف  
 ولو بيده وإن نوى اغترافا  
 كما شمله كلامهم (ولا تنجس  
 قلنا الماء) ولو احتمالا كأن  
 شك في ماء أبلغهما أم لا  
 وان تيقنت قلته قبل  
 (بملاقاة نجس) للخبث  
 الصحيح إذا بلغ الماء قلتين  
 لم يحمل الخبث أي لم  
 يقبله كما صرح به رواية  
 لم ينجس وهي صحيحة  
 أيضا وخرج بقلتنا الماء  
 الصريح في أنهما كلمتا  
 من محض الماء ما لو وقع  
 في ماء ينقص عن قلتين  
 مائع يوافقه ببلغهما به  
 ولم يغيره فرضا لو قدر  
 مخالفا فانه ينجس بمجرد  
 الملاقاة ولا يدفع الاستعمال  
 عن نفسه وإنما نزل ذلك  
 المائع منزلة الماء في جواز  
 الطهر بالكل لانه أخف  
 إذ هو رفع وذاك دفع  
 وهو أقوى غالبا ألا  
 ترى أن الماء القليل  
 الوارد يرفع الحدث  
 والخبث ولا يدفعهما  
 لو وردا عليه ومن ثم  
 اختلفوا في مستعمل  
 كثر انتهاء

وفيه نظر (قوله) واتفقوا في كثير ابتداء الخ زاد المغني عقب ذلك ميئان الوجه التأيد بما ذكر مانصه لأن الماء إذا استعمل وهو قلتان كان دافعا للاستعمال وإذا جمع كان رافعا والدفع أقوى من الرفع كما مر اه (قوله) على أنه يدفع الخ أي لقوته بكثرة سم (قوله) وخرج بغالب نحو الطلاق قد يتخيل أن الطلاق من الغالب لأنه أقوى على الرفع ولم يقو على الدفع بصري (قوله) ولا يدفعه أي فكان الرفع هنا أقوى قاله سم وفيه تأمل (قوله) وعكسه أي الطلاق (الأحرام وعدة الشبهة الخ) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة سم (قوله) فهو أقوى الخ أي لأنه يرفع دونهما سم (قوله) بما يصلح له) قد يقال الأولي للتأثير بصري (قوله) أن يقع به بدل من ضمير يدفعه (قوله) إن ضاق ما بينهما أي بأن يكون بحيث لو حرك ما في أحد المحلين لا يتحرك الآخر ومنه يعلم حكم حيض الأخت إذا وقع في واحد منها نجاسة فانه إن كان لو حرك واحد منها تحرك مجاوره وهكذا إلى الآخر يحكم بالتنجيس على ما وقعت فيه النجاسة ولا على غيره ولا الحكم بنجاسة الجميع كما يصرح بذلك سم على ابن حجر وينبغي ألاكتفاء بتحريك المجاور ولو كان غير عنيف وإن خالف عميرة في خواشي شرح البهجة واشترط التحرك العنيف في كل من المحرك وما مجاوره عرش اعتمده البجيرمي ثم قال واعتمده شيخنا الحنفى خلافا للقلوب والحلى حيث اشترط تبعا للعميرة التحرك العنيف في المحرك وما يليه اه وكذلك اعتمده شيخنا عمار ته الماء الكثير لا ينجس بمجرد الملاقة سواء كان بمحل واحد وفي حال مع قوة الاتصال بحيث لو حرك واحد منها تحرك كاعينها يتحرك الآخر ولو ضعيفا ومنه يعلم حكم حيضان بيوت الأختية فإذا وقع في واحد منها نجاسة ولم تغيره فإن كان بحيث لو حرك الواحد منها تحركا عنيقا تحرك مجاوره وهكذا وكان المجموع قلتين فاكثر لم يحكم بالتنجيس على الجميع ولا الحكم بالتنجيس على الجميع إن كان ما وقعت فيه النجاسة متصلا بالباقي وإلا تنجس هو فقط اه (قوله) كما يأتي أي في شرح ولا تغير فظهور قول المتن (فان غيره فنجس) لإطلاقه يشمل التغير بما لا نفس له سائلة وهو كذلك كما سيأتي قريباً في كلام الشارح عميرة (قوله) أي النجس) إلى قوله وفي صفة في النهاية والمغني (قوله) ولو يسيرا الخ) أي سواء كان التغير قليلا كثيرا وسواء المخالطة والمجاورة نهاية (قوله) ثم إن وافقه الخ) فرع وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع بواق الماء ثم أتى ذلك المائع في ماء قلتين فهل يفرض مخالفا أشد المائع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لأن المائع ليس نجسا حتى يقدر مخالفا الذي أتى به شيخنا الشهاب الرملي الثاني وعليه لو كان النجاسة الواقعة في المائع جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت منه قبل إلقائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارح خلاف ما أتى به شيخنا سم (قوله) في الصفات الثلاث) كالبول المنقطع الرائحة واللون والطعم شيخنا (قوله) قدرناه الخ) قد مر عن البجيرمي وشيخاننا التقدير مندوب لا واجب فإذا عرض عن التقدير وهجم واستعمله كفي (قوله) مخالفا أشد فيها) عبارة المغني مخالفا له في

هل ترفع كثرته استعماله أولا واتفقوا في كثير ابتداء على أنه يدفع الاستعمال عن نفسه وخرج بغالب نحو الطلاق فانه يرفع النكاح ولا يدفعه لحل ارتجاع المطلقة وعكسه الأحرام وعدة الشبهة فهو أقوى تأثيرا منهما فلم أن الشيء قد يدفع فقط كهذين وقد يرفع فقط كالطلاق والماء هنا وأن الرفع إزالة موجود والدفع منع التأثير بما يصلح له لولا ذلك الدافع ومن ذلك قولهم يسن لمن دعا برفع بلاء واقع أن يجعل ظهر كفيه للماء ويدفعه أن يقع به بعد عكسه ولو كان القلتان في محلين بينهما اتصال وبأحدهما نجس نجس الآخر إن ضاق ما بينهما ولا طهر النجس كما يأتي (فان غيره) أي النجس الماء القلتين ولو يسيرا أو تقديرا كأن وقع فيه موافقه فغيره بالفرض والتقدير ثم إن وافقه في الصفات الثلاث قدرناه مخالفا أشد فيها

قضية ما قرره أن المترتب عليه عكس هذا وهو الاتفاق في الأول والاختلاف في الثاني وقوله نحو الطلاق الخ قد يقال هذا من الغالب لأن عدم تأثير الطلاق يدفع يدل على أن الدفع أقوى فليتأمل لانا نقول هو مبنى على أن ضمير وهو أقوى للدفع (قوله) هل ترفع كثرته استعماله) أي فليل لا لأن استعماله كان حين قلته فلم يقو على رفعه لضعفه بالقلة والرفع أقوى فلا يكون لضعفه هكذا يحتمل أنه المراد وقوله واتفقوا الخ أي لقوته بكثرته (قوله) ولا يدفعه) أي فكان الرفع هنا أقوى (قوله) وعكسه الأحرام وعدة الشبهة) قد يتوهم أن معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه لا تمتناع الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة وليس كذلك لجواز الارتجاع في الأحرام وعدة الشبهة كما سيأتي في باب النكاح والرجعة فلعل معناه أنهما لا يرفعان النكاح ويدفعانه بمعنى امتناع ابتداء النكاح في الأحرام وعدة الشبهة (قوله) فهو أقوى) لأنه يرفع دونهما (قوله) ثم إن وافقه الخ) فرع وقعت نجاسة كمنطقة بول في مائع بواق الماء ثم أتى ذلك المائع في ماء قلتين

كلون الحبر وريح المسك  
وطعم الخل أو في صفة  
قدرناه مخالفا فيها فقط  
(فنجس) لإجساما ولو  
بوصف واحد في الأولى  
أو بعضه فليسكل حكمه  
فان كثر غير المتغير بقي  
على طهارته وإلا فلا وإنما  
قدر الطاهر بالوسط لانه  
أخف ولو وقع في متغير  
بما لا يضر قدر زواله فان  
غير حينئذ ضرر وإلا فلا  
(فان زال تغيره بنفسه)  
بأن لم ينضم اليه شيء كان  
طال مكثه (أو بماء) انضم  
اليه ولو متنجسا أو أخذ  
منه والباقي كثير بأن  
كان الاناء منخفا به فزال  
انخناقه ودخله الريح  
وقصره أو بمجاور وقع  
فيه أي أو بمخالط تروح  
به كما هو ظاهر مما يأتي  
في نحو زعفران لا طعم  
له ولا ريح (طهر) لزوال  
سبب التنجس وإنما لم تعد  
طهارة الجلالة بزوال  
التغير من غير علف طاهر  
لان الظاهر أن سبب  
تنجاستها عند القائل بها  
رداءة لها وهي لا تزول  
إلا بالعلف الطاهر وإنما  
لم يقدروا هنا الواقع بعد  
زوال التغير مخالفا أشد

أغلب الصفات اه (قوله كلون الحبر الخ) فلو كان الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول لو كان  
الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول لو  
كان الواقع قدر رطل من الحبر هل يغير لون الماء ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره فنقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه ولا فان قالوا يغيره حكمنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره حكمنا  
بطهارته ومثله يجري في الطاهر على المعتمد شيخنا (قوله أو في صفة الخ) أي أو في صفتين فرض مخالفا فيها كما  
هو ظاهر (قوله ولو بوصف واحد) أي ولو حصل التغير بفرضه فقط بعد فرض الآخر فلم يتغير وقوله  
في الأولى وهي مالو وافقة في الصفات الثلاث بصرى (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله الماء القلتين سم  
(قوله فليسكل حكمه الخ) عبارة النهاية ولو تغير بعضه فقط فالمتغير نجس وأما الباقي فان كان كثيرا لم ينجس  
ولا لا تنجس ولو بال في البحر مثلا فان تفتت منه رغو فبهي طاهرة كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى لانه بعض  
الماء الكثير خلا فالما في العباب ويمكن حمل كلام القائل بنجاستها على تحقق كونها من البول وإن طرحت  
في البحر برة مثلا فوقت منه فطرة بسبب سقوطها على شيء لم تنجسه اه قال ع ش قوله م ر على تحقق  
كونها الخ كان كانت رائحة البول او طعمه اولونه اه (قوله زواله) أي التغير بما لا يضر (قوله وإلا فلا)  
فلو غرق دلو من ماء قلتين فقط وفيه نجاسة جامدة لم تغيره ولم يغير فها مع الماء فباطن الدلو طاهر لان انفصال  
ما فيه عن الباقي قيل أن ينقص عن قلتين لا ظاهره التنجسه بالباقي المتنجس بالنجاسة لقلته فان دخلت مع  
الماء أو قبله في الدلو انعكس الحكم شيخنا (قوله ولو وقع الخ) ويأتي عن النهاية ما قد يخالفه وعن عميرة ما  
يرافقه (قوله بما لا يضر) صادق بالمتغير بطول المكث وهل الحكم فيه كذلك ولا محل تأمل بصرى (قوله  
بأن لم ينضم) إلى قوله أو بمجاور في النهاية والمغنى (قوله بأن لم ينضم الخ) عبارة النهاية لا يعين كطول مكث  
وهو بريح اه أي أو شمس ع ش (قوله كان طال الخ) عبارة المغنى كان زال بطول المكث اه (قوله  
انضم اليه) بفعل أو غيره مغنى (قوله أو بمجاور الخ) ينبغي حمله على ما إذا لم يظهر للمجاور ريح اخذنا مما يأتي  
عن ع ش (قوله أو بمخالط تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف رائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة  
فهو مشكل حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرر رسم وأشار  
الكردي إلى جوابه بما نصه قوله تروح به يعني لم يقع فيه بل بلغته الرائحة فيشبهه المجاور اه ويرده أي جواب  
الكردي قول ع ش مانصه قضية كلامه انه لو تروح الماء بنحو مسك على الشط لم يمنع من زوال النجاسة  
وينبغي أن لا يكون مرادا لان ظهور الرائحة في الماء يستمر رائحة النجاسة ولا فرق مع وجود الساتر بين كونه  
في الماء أو كونه خارجا عنه هذا وفي ابن عبد الحق انه إذا زالت رائحة النجاسة برائحة على الشط لم يحكم ببقاء النجاسة  
وقد علمت أن المعتمد خلافا اه (قوله أو لا ريح) الأولى الموافقة لما يأتي ولا ريح بالو أو قول الماتن (طهر) بفتح  
الهاء افصح من ضمها مغنى ونهاية (قوله وإنما تعد طهارة الجلالة الخ) أي على الضعيف القائل بعدم عود  
الطهارة بزوال التغير بنفسه على القول بالنجاسة كما يصرح به قوله عند القائل بهاع ش وسم وكردي (قوله  
وإنما تعد رواهنا الواقع) أي النجس الواقع حيث يكون التغير السابق ناشئا عن نجاسة خالطت الماء  
واستمرت فيه بصرى عبارة الكردي أي النجس الواقع في الماء القلتين المتغير اه (قوله اشد) الأولى حذفه  
فهل الذي يفرض مخالفا أشد المانع مع ما وقع فيه من النجاسة أو ما وقع فيه فقط لان المانع ليس نجسا حتى يقدر  
مخالفا الذي أفتى به شيخنا الشباب الرمي الثاني وعليه لو كانت النجاسة الواقعة جامدة كعظم ميتة ثم أخرجت  
منه قبل القائه في الماء لم يفرض شيء هنا فليتأمل وسيأتي آخر الباب عن الشارع خلاف ما أفتى به شيخنا  
(قوله وطعم الخل) قد ينظر في أن طعم الخل اشد الطعوم وقد يدعي أن طعم نحو الصبر اشد وقد ينظر في  
الاخيرين بنحو ذلك (قوله أو بعضه) ضبب بينه وبين قوله قبل الماء القلتين وقوله قدر زواله أي زوال التغير  
بما لا يضر (قوله تروح به) إن كان المراد أنه تسكيف برائحة ذلك المخالط فزال رائحة النجاسة فهو مشكل  
حينئذ في الاستتار والفرق بين ذلك وما يأتي واضح وإن كان المراد غير ذلك فليحرر (قوله وإنما تعد الخ)

لأن المخالفة كانت موجودة بالفعل (٨٦) ثم زالت لقوة الماء عليها فلم يكن لفرض المخالفة حينئذ وجه بخلافها ابتداء ولو عاد التغير لم يضر

(قوله لأن المخالفة) أي مخالفة النجس للماء كردهى (قوله ولو عاد التغير لم يضر) كذا في النهاية والمغنى عبارة الأول ولو زال التغير ثم عاد فإن كانت النجاسة جامدة وهى فيه فينجس وإن كانت مائعة أو جامدة وقد زلت قبل التغير الثانى لم ينجس اه قال ع ش قوله مر فنجس أى من الآن وعليه فلوزال تغيره فظهر منه جمع ثم عاد تغيره لم يجب عليهم إعادة الصلاة التى فعلوها ولم يحكم بنجاسة ابدانهم ولا ثيابهم لانه بزوال التغير حكم بطهوريته والتغير الثانى يجوز انه بنجاسة تحلل منه بعد وهى لا تضر فيما مضى ثم ذكر عن شرح العباب للملى ما يخالفه أى انه باق على نجاسته واطال فى رده ثم قال وفى شرح الشيخ حمدان أى على العباب ولو زال تغير الماء الكثير بالنجاسة ثم عاد عاد تنجسه بعود تغيره والحال ان النجس الجامد باق فيه إحالة للتغير الثانى عليه اه وهو صريح فى ان التغير العائد غير التغير الأول وإنما نشأ من تحلل حصل فى النجاسة بعد طهارة الماء فلا أثر لبقاء النجاسة فى الطهارة مادام الماء صافيا من التغير اه واعتمده البجيرى كإثباتى وقال الرشيدى قوله مر جامدة الظاهر ان مراده بالجامدة المجاورة ولو مائعة كالدهن وبالمائعة المستهلكة اه (قوله وان لم يحتمل الخ) سياتى عن الزركشى وع ش ما يخالفه (قوله إلا ان بقيت الخ) مقول لقولهم ومستثنى عن لم يضر يعنى استثنوا هذا فقط فدل على ما ذكرنا كردهى عبارة البجيرى قال فى الايعاب نعم ينبغى انه لو قال اهل الخبرة ان التغير من تلك النجاسة كان نجسا اه أى من حين عود التغير كما قاله ع ش قال الزركشى المتجه فى هذه انه إذا عاد ذلك التغير الزائل فالما نجس وإن تغير تغيرا آخر لا بسبب تلك النجاسة أصلا فهو طهور وإن تردد الحال فاحتمالان والآرجح الظاهر لانها الأصل شوبرى اه (قوله عين النجاسة) أى الجامدة نهائية ومعنى (قوله وهل يقال هذا الخ) أقول محل هذا التردد كما هو ظاهر حيث أمكن وجود سبب آخر محال عليه عود الصفة فإن لم يوجد حكم ببقاء نجاسته ع ش وتقدم عن الزركشى ما يوافقه (قوله بهذا) أى بعدم ضرر العود مطلقا (قوله نحو ريح متنجس) بالاضافة وقوله بالغسل متعلق بزوال (قوله ثم عاد) أى ثم عاد نحو الريح (قوله أو متراخيا) أو هنا وفى قوله الآتى أو مع الخ بمعنى الواو (قوله أو بين غسله) أى المتنجس (قوله لندرة الخ) متعلق بيفصل كردهى أقول وفى تقرير هذه العلة تأمل إلا ان يراد هنا خصوص التراخي والغسل مع نحو الصابون (قوله ما ساذكره) أى فى شرح والتغير المؤثر طعم أولون أو ريح بصرى وكردهى (قوله هنا) أى فى التغير العائد كردهى والمناسبات فى زوال التغير بنفسه (قوله فذلك) أى عود نحو الريح بعد الغسل (مثله) أى مثل عود التغير بعد زواله بنفسه الخ (قوله هذه العلة) إشارة إلى ضعفه الخ وضمير فيه راجع إلى عود الريح كردهى (قوله فاقية) هى نور الحنا والكاز نور طيب الرائحة وقوله ان ظهوره الخ نائب فاعل قديو جد وضمير راجع إلى ريح المتنجس كردهى (قوله هنا) أى فى المتنجس الزائل ريحه بالغسل (قوله ثم) أى فى مسئلة الطيب (قوله وكلام المتن) أى قوله بأن مضى فى النهاية وإلى قوله وذلك فى المغنى (قوله أيضا) أى كالحسى (قوله بأن مضى الخ) عبارة المغنى ويعرف زوال تغيره التقديرى بأن مضى عليه الخ زاد الاسنى ويعرف أيضا زوال التغير التقديرى بقول اهل الخبرة اه (قوله فى الحسى) الأولى حسيا كما فى المغنى والاسنى (قوله) يعلم ذلك أى الوجه الأول المشار اليه بقوله بأن مضى الخ بصرى (قوله غدير) أى حوض كردهى (قوله بزول) الانسب زال بالمضى كما فى المغنى (قوله وذلك) أى تصوير معرفته زوال التغير التقديرى بما ذكر (قوله أى ظاهر الخ) يظهر أن الاقعد حمل زوال التغير فى قوله فان زال تغيره على زواله ظاهرا ليكون فى الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة أيضا كفى مسائل الطهر وقد لا يعلم ذلك كفى غيرها سم (قوله بالشك الآتى) أى فى قوله للشك فى ان التغير زال الخ ع ش (قوله فلا اعتراض على المصنف الخ) عبارة المغنى فان قيل العلة فى عدم عود الطهورة احتمال ان التغير استبرأ ولم يزل فكيف يعطفه المصنف على ما جزم فيه بزوال التغير وذلك تهافت اجيب بان المراد زواله ظاهرا كما قدرته وإن أمكن استتاره باطنا اه (قوله

أى وإن لم يحتمل أنه يبروح نجس آخر كما شمله إطلاقهم ودل عليه أيضا كلامه إلا إن بقيت عين النجاسة وهل يقال بهذا فى زوال نحو ريح متنجس بالغسل ثم عاد أو يفصل بين عوده فورا أو متراخيا أو بين غسله بماء فقط أو مع نحو صابون لندرة العود هنا جدا أو يفرق بين البابين للنظر فيه مجال وقضية ما ساذكره أن سبب عدم التأثير هنا ضعفه بزواله ثم عوده وحينئذ فذلك مثله لوجود هذه العلة فيه نعم قد يؤخذ بما يأتى فى محرمات الاحرام فى نحو قاغية أو كاد أو طيب شوب جف ان ريحه ان ظهر برش الماء استصحب له اسم الطيب ولا فلا أن ظهوره هنا إذا كان ناشئا عن نحو ماء أثر إلا أن يفرق بأن تأثير الماء فى الازالة أقوى من تأثير الجفاف فيها فأثر ثم ادنى قرينة بخلافه هنا وكلام المتن يشمل التغير التقديرى أيضا بأن مضى عليه مدة لو كان ذلك فى الحسى لزال وان يصب عليه من الماء قدر لوصب على ماء متغير حسا لزال تغيره ويعلم ذلك بان يكون إلى جانبه غدير فيه ماء متغير فزال تغيره بنفسه بعد مدة فيعلم أن هذا أيضا

يزول تغيره فى هذه المدة وذلك لأن النجاسة مقدرة فالزيل ينبغى أن يكون مقدرا (أو) زال أى ظاهرا بذلك فلا ينافى التعليل بالشك الآتى فلا اعتراض على المصنف بالعطف المقتضى لتقدير الزوال الذى ذكرته ثم رأيت بعض الشراح أجاب

بذلك والرافعي اول كلام الوجيز بذلك تغير ريحه (بمسك) لونه بسبب (زعفران) وطعمه (٨٧) بخل مثلا (فلا) للشك في ان التغير

زال حقيقة او استبرؤ و يؤخذ  
منه ان زوال الريح والطعم  
بنحو زعفران لا طعم له ولا  
ريح والطعم واللون بنحو  
مسك واللون والريح  
بنحو خل لا لون له ولا ريح  
يقضي عود الطهارة وهو  
متجه فاقا جمع من الشراح  
لانه لا يشك في الاستتار  
حينئذ ولا يشك هذا بايجاب  
نحو صابون توقفت عليه  
ازالة نجس مع احتمال ستره  
لريحه بريحه لان من شأن  
ذاك انه مزيل لاساتر  
بخلاف هذا (وكذا) بنحو  
(تراب وجص) اي جبس  
زال تغييره باحدهما فلم  
يوجد ريح النجس او طعمه  
أولونه لا يظهر الماء (في  
الاطهر) للشك ايضا  
ودعوى انهما لا يغلبان على  
اوصاف الماء يردها انهما  
يكدرانه والكدورة من  
اسباب الستر ولا ينافي هذا  
ما قبله في نحو زعفران لا طعم  
له لان الظاهر ان لهما  
الاوصاف الثلاثة فان لم  
توجد اعتبر الوصف المناسب  
لما فيهما فقط ولو صفا الماء  
ولا تغير طهر جز ما للتراب  
(و) الماء (دونهما) اي  
القلتين ولم يبال بكون اضافتها  
إلى الضمير ضعيفة في العربية  
لانه شائعة على الالسة  
مع دعابة الاختصار الذي  
هو بصدده فرعم ان دونهما  
مبتدا في كلامه وهي

بذلك) اي تقدير اظاهرا (قوله تغير ريحه) فاعل زال وقوله ولونه الخ وقوله وطعمه الخ الواو بمعنى او  
واستعمالها في هذا المعنى مجاز عش (قوله مثلا) راجع للكل (قوله للشك) الى قوله وفاقي النهاية والمعنى  
(قوله ويؤخذ منه) اي من التعليل (قوله بنحو مسك) لعل وجه عدم تقييد المسك كاخويه خفة ظهور  
لونه او طعمه سيما مع قلة ما يلقي منه عادة بصري (قوله لانه لا يشك الخ) قال في النهاية لان الزعفران الذي  
لا طعم له ولا ريح لا يستر الريح ولا الطعم وكذا يقال في الباقي ومنه يؤخذ انه لو وضع مسك في متغير الريح  
فزال ريحه ولم تظهر فيه رائحة المسك انه يطهر ولا بعده في عدم الاستتار ثم قال واعلم ان رائحة المسك لو  
ظهرت ثم زال التغير حكما بالطهارة لانها لما زالت ولم يظهر التغير علمنا انه زال بنفسه اه في الكردي  
عن الایعاب ما يوافقه (قوله في الاستتار) الانسب في الزوال وقوله ولا يشك هذا اي الحكم بعدم الطهارة  
مع زوال التغير بنحو زعفران الخ بصري (قوله من شأن ذلك) اي نحو الصابون (قوله بخلاف هذا) اي نحو  
المسك والزعفران والخل (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن سم وفر المعنى عن ذلك التغير بان قال  
وكذا لا يظهر ظاهرا اذا وقع عليه تراب وجص الخ (قوله وجبس) ه (فائدة) ه الجص ما يبنى به ويطل  
وكسر جيمه افصح من فتحها وهو عجمي معرب وتسميه العامة الجبس وهو لحن وغنى ونهاية (قوله تغيره)  
اي الماء الكثير (قوله لا يظهر الماء) الاسبك تقديره عقب وكذا (قوله ودعوى الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله من اسباب الستر) فيه انها ليست من اسباب الستر بغير اللون سم وقد يقال إنما ارادوا ذلك وهذا  
القدر كاف في الرد (قوله ولا ينافي هذا) اي الرد المذكور (قوله لان الظاهر الخ) في هذا الفرق نظر والمنافاة  
ظاهرة سم (قوله فان لم توجد) اي الاوصاف الثلاثة في المتغير بالتراب والجص (قوله ولو صفا الخ) الاولى  
التفريع كافي كلام غيره (قوله طهر جز ما الخ) والحاصل انه اذا صفا الماء لم يبق فيه تنكدر يحصل به الشك  
في زوال التغير طهر كل من الماء والتراب سواء كان الباقي عمار سب فيه التراب قلتين ام لا نعم إن كان عين  
التراب نجسة لا يمكن تطهيرها كتراب المقابر المتبوشة إذ نجاسته مستحكمة فلا يظهر ابدال التراب حينئذ  
كنجاسة جامدة فان بقيت كثرة الماء لم ينتجس ولا تنتجس وغير التراب مثله في ذلك نهاية وقال عش ومثل  
تراب المقابر غيف اصا به رطبا بنحو زبل فلا يظهره الماء كانه عليه ابن حجر وخرج بنحو التراب غيره  
كالسكن والقطن فانه يطهر بالغسل ولا ينافي هذا قول الشارح مر وغير التراب مثله لان المراد بغير  
التراب ما يستر النجاسة من المسك والخل ونحوهما (قوله والماء) مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع  
ينجس سم اي ومن الماء عند سبويه المجوز لمجيء الحال من المبتدا (قوله لانها) اي تلك الاضافة (قوله  
مع دعابة الخ) بالبدال المهملة بخط الشارح مصطفي الحوى (قوله اليها) متعلق بالدعابة والضمير للاضافة  
(قوله فرعم الخ) تفريع على تقدير الماء المبتدا (قوله وهي لا تصرف) اي ملازمة للنصب على الظرفية  
(قوله على الاصح) اي عند سبويه وجمهور البصريين ويجوز تصرفها الا خفش والكوفيون وغنى ونهاية  
اي وعليه فهي مبتدأ لا تقرير عش (قوله ليس في محله) اي لان دون هنا منصوب على الظرفية والمبتدا  
الماء المقدر (قوله ومنادون ذلك) نائب فاعل قرى (قوله والسكلام) اي الخلاف (قوله بالاولى) القائل  
بعدم تصرفها يقول انه اي التصرف غير مقيس فلا ينافي وروده شذوذا وهذا لا يجوز استعمالها فضلا عن  
الاولوية سم (قوله فامعنى غير الخ) هذه مناسبة هنا فتامله سم (قوله وفي الكشف معنى دون الخ)

زال تغيره على زوال الظاهر اليكون في الجميع على نسق واحد ثم قد يكون حقيقة ايضا في مسائل الطهر  
وقد لا يعلم ذلك كما في غيرها (قوله بنحو تراب) فيه تغيير اعراب المتن (قوله من اسباب الستر) فيه انها  
ليست من اسباب الستر لغير اللون وقوله لان الظاهر الخ في هذا الفرق نظر والمنافاة ظاهرة (قوله والماء)  
مبتدا وقوله دونهما حال من مرفوع بنجس (قوله بالاولى) القائل بعدم تصرفها يقول انه غير مقيس فلا ينافي  
وروده شذوذا وهو لا يجوز استعماله فضلا عن الاولوية (قوله فامعنى غير متصرفه) هذه مناسبة هنا فتامله

لا تتصرف على الاصح ليس في محله على ان تصرفها فرى به في ومنادون ذلك بالرفع فلا بدع فيه هنا بالاولى والسكلام في دون الظرفية التي هي  
نقيض فوق لما بمعنى غير متصرفه وفي الكشف معنى دون ادنى مكان من الشيء وتستعمل لتفاوت حال كريدون عمرو اي شرفا ثم اتسع فيه

كأولياء من دون المؤمنين أي لا يتجاوزوا ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين (ينجس) حيث لم يكن واردا ولا ففيه تفصيل يأتي ومنه فوار أصاب النجس أعلاه وموضوع على نجس يترشح منه ماء فلا ينجس مافيه إلا أن فرض عود الترشيح إليه (بالملاقاة) أي بوصول النجس الغير المعفو عنه له لمفهوم حديث القلتين السابق المخصص لعموم خبر الماء طهور لا ينجسه شيء واختار كثيرون من أصحابنا مذهب مالك أن الماء لا ينجس مطلقا إلا بالتغير وكأنهم نظروا للتسويل على الناس وإلا فالدليل صريح في التفصيل كما ترى وإنما تنجس المائع مطلقا لأنه ضعيف لا يشق حفظه بخلاف الماء فيها وحيت كان المتنجس الملاقى ماء اشترط أن لا يباع قلتين هنا غل من قوله (فإن بلغهما بماء) ولو متنجسا أو متغيرا أو مستعملا أو ملحاما ثيا أو ثلجا أو بردا ذاب وتنكير الماء ليشمل الأنواع الثلاثة الأول لا ينافيه عدم المطلق بأنه ما يسمى ماء لأن هذا حد بالنظر للعرف الشرعي ولهذا وحلف لا يشرب ماء اختص بالمطلق وما في المتن تعبير بالنظر لمطلق العرف

استطردى قول المتن (ينجس) أي هو ورطب غيره كربت وإن كثر معنى عبارة بافضل مع شرهه ينجس الماء القليل وهو ما ينقص عن القلتين بأكثر من رطلين وغيره من المائعات وإن كثر وبلغ قلالا كثيرة بملاقاة النجاسة وإن لم يتغيرا ه و يأتي في الشرح ما يوافقه (قوله ففيه تفصيل يأتي) أي في باب النجاسة في قول المصنف والظاهر طهارة غسالة الخ (قوله ومنه) أي الوارد (فوار أصاب النجس أعلاه) فلا ينجس أسفله بتنجس أعلاه كعكسه أسنى ومعنى (قوله أي بوصول النجس) وإن لم يتغير الماء أو كان الواقع مجاورا أو عني عنها في الصلاة فقط كثوب فيه قليل دم اجنبي غير مغلظ أو كثير من نحو براغيث ومثل الماء القليل كل مائع وإن كثر وجامد لا في رطبنا نعم لو تنجست يده اليسرى مثلام غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو يده اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس بنجسها كما فتي به الوالد رحمه الله لأن الأصل طهارته وقد اعتضد باحتمال طهارة اليد اليسرى نهاية زاد المغني ويعني عما تلقىه الفيران من النجاسة في حيض الاخلية وذرق الطيور الواقع فيها لمشقة الاحتراز عن ذلك ما لم يغير ما ذكر اه قال ع ش قوله مر او عني عنها في الصلاة قيده لثلاثي ماقدمه من المانع عنها لا ينجس بملاقاتها والحاصل أن ما عني عنه هنا كالذي يدركه الطرف غير ما عني عنه في الصلاة اه (قوله إلا أن فرض الخ) ينبغي أو وقف عن الترشيح واتصل الخارج بما فيه لأنه ماء قليل متصل بنجاسة سم على حجاج اه ع ش عبارة المغني ولو وضع كوز على نجاسة وماؤه خارج من أسفله لم ينجس مافيه مادام يخرج فان تراجع تنجس كما لو سد بنجس (مهمة) إذا قل ماء البئر وتنجس لم يطهر بالنزح لانه وإن نزح فقعر البئر بقي نجسا وقد تنجس جدران البئر أيضا بالنزح بل بالتكثير كان يترك أو يصب عليه ماء ليكثروا كثر الماء وتفتت فيه شيء نجس كفارة تمعط شعره أفهم طهور ويوسع استعماله باغتراف شيء منه كدلو إذا لا يخلو ما تمعط فينبغي أن يخرج الماء كله ليخرج الشعر معه فان كانت العين فوارة وتعرس نزح الجميع نزح ما يغلب على الظن أن الشعر كله خرج معه فان اغترف منه قبل النزح ولم يتيقن فيما اغترفه شعره لم يضر اه (قوله له) أي الماء القليل متعلق بوصول الخ (قوله المخصص) أي المفهوم (قوله مطلقا) أي قليلا أو كثيرا كذا أو جاريا تغييرا لا (قوله والدليل الخ) أي كفهوم حديث القلتين (قوله وإنما تنجس المائع الخ) ويلتحق بالمائعات الماء الكثير المتغير بطاهر نهاية قال عميرة فلو زال بعد ذلك فالوجه عدم الطهورية انتهى وعليه فلينظر ثم تحصل طهارته ثم رابت في نسخة من عميرة بدل لفظ عدم الخ عود الطهورية اه وهي واضحة ع ش وتقدم في شرح فنجس تفصيل آخر راجعه (قوله لا يشق) هو في كلام غيره بالو او (قوله فيهما) أي في الضعف وعدم المشقة (قوله الملاقى) اسم مفعول أي ملاقاه النجس كرتي أقول عدم بلوغ الملاقى اسم مفعول قلتين هو موضوع المسئلة فلا معنى لعلم اشتراطه بما يأتي فالظاهر انه بصيغة اسم الفاعل (قوله ولو متنجسا) إلى قوله بحيث يتحرك في النهاية (قوله ومتنجسا) أي لا ينجس كبول بجيرى (قوله او متغيرا) بنحو عفران مغني عبارة النهاية بمستغني عنه اه أي وخالص الماء قلتان كما يأتي ومرايضار شيدى (قوله او ملحاما ثيا او ثلجا الخ) في جعلها غاية للماء تساخ (قوله الثلاثة الاول) أي المتنجس والمتغير والمستعمل (قوله وهو شامل) أي الماء في العرف (قوله لكثرة) إلى قوله وينبغي في المغني (قوله لكثرة) عبارة المغني والنهاية لزوال العلة وهي القلة حتى لو فرق بعد ذلك لم يضر اه (قوله ومن بلوغها الخ) عبارة المغني ويكفي الضم وأن لم يمتزج صاف بكدر للحصول القوة بالضم لكن ان اضنا بفتح حازر اعتبر اتساعه مكثه منابزول فيه التغير لو كان اخذنا من قولهم ولو غس كوز ماء واشع الراس في ماء كله قلتين وسواه بان كان الاناء ممتلئا وامتلا بدخول الماء فيه ومكث قدرا يزول فيه تغير

(قوله إلا أن فرض عود الترشيح) ينبغي أو وقف عن الترشيح واتصل الخارج بما فيه لانه حينئذ ماء قليل متصل بنجاسة (قوله بالملاقاة) (فرع) لو تنجست يده اليسرى مثلام غسل إحدى يديه وشك في المغسول أهو اليمنى أم اليسرى ثم ادخل اليسرى في مائع لم ينجس كما فتي به شيخنا الشهاب الرمي لأصل طهارته مع الاعتضاد باحتمال طهارة اليسرى انتهى (قوله وهو شامل للمطلق وغيره) ينافي فيه ما نقلوه عن امام

مالو كان النجس او الطاهر بحفرة او حوض اخر وفتح بينهما حاجز واتسع بحيث يتحرك مافي كل يتحرك الآخر تحركا عفيفا وان لم تزل كدورة  
أحدهما ومضى زمن يزول فيه تغير لو كان أو بنحو كوز واسع الرأس بحيث يتحرك كإذ كرمتلى غنص بما وقدمك فيه بحيث لو كان مافيه متغيراً  
زال تغيره لقوي به حينئذ بخلاف ماله فقد شرط من ذلك وينبغي في أحواض تلاصقت الاكتفاء (٨٩) يتحرك الملاصق الذي يبلغ

به القلتين دون غيره ( فلو  
كوثر بإيراد) ماء (طهور)  
عليه أكثر من النجس كما  
أفهمه المتن لكن بالنسبة  
للضعيف المشترك لكونه  
أكثر كما يعلم ذلك مما ذهب  
اليه أكثر المفسرين في  
ولا تمن تستكثر وإن كان  
التحقيق نظراً للقيام أنه  
نهى عن البذل لطلب الجزاء  
مطلقاً ( فلم يبلغهما لم يطهر)  
للقلة وبه يعلم أن قولهم أن  
الوارد القليل لا يتنجس  
بملاقاة النجاسة وقولهم  
أن الاناء يطهر حالاً بإرادة  
ماء على جوانبه أى ولو بعد  
أن مكث الماء فيه مدة قبل  
الادارة على ما جزم به غير  
واحد أخذنا من كلامهم أى  
لأن إرادته منع تنجسه  
بالملاقاة فلم يضر تأخير  
الإرادة عنها محلهما في وارد  
على حكمية أو عينية ازال  
جميع أو صافها بخلاف ماله  
ورد على عينيه بقى بعض  
أو صافها كنقطة دم أو ماء  
متنجس ولم يبلغهما ثم  
رأيت الاسنوى وغيره  
صرحوا بذلك فاف الجواهر  
وغيرها من انه لو صب ماء  
بأناء فيه نجس مائع ولم يتغير  
به طهره بالادارة ضعيف

لو كان واحد المائتين نجس أو مستعمل طهر لأن تقوى أحد المائتين بالآخر إنما يحصل بذلك فان فقد شرط من  
ذلك بأن كان ضيق الرأس أو واسعه بحيث يتحرك مافيه يتحرك الآخر تحركا عفيفا لكن لم يكمل الماء قلتين  
أو لم يكن لم يمكنه من يزول فيه التغير لو كان أو مكث لكن لم يساوه الماء لم يطهر اه وبذلك علم مافي  
كلام الشارح من الإيجاز (قوله لو كان النجس والطاهر الخ) حق التعبير ليظهر عطف قوله الاتي أو بنحو  
كوز الخ لو كان أحد المائتين النجس والطاهر بحفرة أو حوض والآخر باخر وفتح حاجز بينهما (قوله  
واتسع الخ) أى الفتح وهو قوله الاتي ومضى الخ عطف على قوله فتح (قوله تحركا عفيفا الخ) الظاهر انه  
مفعول مطلق لتحرك الآخر لا لتحرك بصرى وجرى عليه أى على كون عفيفا قيداً لتحرك الآخر فقط  
عش والخفى وشيخنا والبحيرى خلافاً للحنلى والقبو في حيث اشترطاً تبعاً للبرلسى التحرك العنيف في  
الحرك وما يليه كما مر كله (قوله) وإن لم تزل كدورة أحدهما) يعنى ان المعتبر في المكثرة الضم والجمع دون  
الخلط حتى لو كان أحد الحوضين صافياً والآخر كدراً وانضمازالت النجاسة من غير توقف على الاختلاط  
المانع من التيزوال الكدرة كرى (قوله ومضى) أى بعد الفتح وقوله أو بنحو كوز عطف على بحفرة كرى  
(قوله من ذلك) أى من الشروط المذكورة (قوله يتحرك الملاصق الخ) الوجه أن يقال بالاكْتفاء بتحريك كل  
ملاصق بتحريك ملاصقه وإن لم يتحرك بتحريك غيره إذ بلغ المجموع قلتين سم واعتمده ش والبحيرى  
وشبختنا كما مر (قوله من النجس) أى المتنجس (قوله كما فهم) أى كون الوارد أكثر المائتين أى قوله كثر  
(قوله لكن بالنسبة للضعيف الخ) دفع لما يوهه المائتين من اشتراط الاكثرية على القول الراجح أيضاً كما بأتى  
عن المغنى (قوله كما يعلم ذلك الخ) محل تأمل بصرى ورشيدى (قوله ذلك) أى الافهام (قوله مطلقاً) أى  
كثيراً كان أو مساوياً أو قليلاً (قوله للقلة) عبارة عن المغنى والنهاية لا نهاء قليل فيه نجاسة ولأن المعهود من الماء  
أن يكون غاسلاً لا مغسولاً اه (قوله وبه يعلم) أى بما فى المتن (قوله محلهما) أى القولين مبتدأ وقوله فى وارد  
الخ خبره والجملة خبران (قوله أزال جميع أو صافها) أى معها (قوله أو ماء متنجس) أى كفاي مسألة المائتين  
(قوله ولم يبلغهما) أى وإن لم يتغير قول المائتين (وقيل طاهر لا طهور) وفى الكفاية وغيرها ما يقتضى ان  
الجمهور على هذا الوجه ولا فرق بين أن يكون ذلك القليل متغيراً أم لا معنى وقيل هو طهور رداً بفسله إلى  
أصله نهاية (قوله كسوب) إلى التنبيه فى النهاية والمعنى (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب  
بمحل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل سم أقول  
بل ذلك جواب بالفرق بزوال عين النجاسة فى الثوب المقيس عليه وعدم زوالها فى الماء المقيس (قوله ان  
الضعيف يشترط كونه وارداً الخ) فلواتنى الكثرة أو الأيراد أو الطهورية أو كان به نجاسة جامدة لم يطهر  
جز ما فهذه القيود شرط للقول بالطهارة لا للقول بعدمها فلو قال فلم يبلغها لم يطهر وقيل أن كثر الخ فهو  
طاهر غير طهور كان أولى معنى (قوله ومنه الخ) يقتضى ان المفقود أكثر من هذا وفيه نظر لأن شرطها أيضاً  
أن يسبق بإيجاب أو امر أو نداء وقد سبقت هنا بإيجاب سم (قوله ان لا يصدق الخ) عبارة عن المغنى أن يكون  
ما بعده مغايراً لما قبلها كقولك جاءنى رجل لا امرأة بخلاف قولك جاءنى رجل لا زيد لأن الرجل يصدق على

الرجل من فى توجه إطلاق التغير كثيراً بما لا يضر التغير به فراجع يظهر لك ذلك (قوله يتحرك الملاصق الخ)  
الوجه أن يقال بالاكْتفاء بتحريك كل ملاصق بتحريك ملاصقه وأن لم يتحرك بتحريك غيره إذ بلغ المجموع  
قلتين فليتأمل (قوله ويجاب عن قياسه الخ) قد يقال هذا جواب بمحل النزاع لأن قوله دون الماء هو محل  
النزاع لأن هذا القليل يقول بزوال نجاسة الماء فليتأمل (قوله ومنه ان لا يصدق الخ) يقتضى ان المفقود أكثر

ظهر اغرابها فيها بعد الكونها على صورة الحرف (تنبيه) قيل يؤخذ من كلامهم انه لو صب ماء من انبوب اناه به ماء قليل على سرجين مثلا وصار كالقوار الذي اوله بالاناء واخره متصل بالنجس تنجس حتى مافي الاناء كقليل ماء اتصل بعضه بنجس وفيه نظر حكما واخذ ابل الذي يتجه تشبيهه بالجاري المندفع في صلب بل هذا الكونه اقوى تدافعا بانصبابه من العلوى الى السفلى اولى منه بحكمه انه لا ينجس الا المماس للنجس دون ما قبله وهذا واضح وانما الذي يتدفعه النظر نظير ذلك في المائع ايلحق بالماء فيما ذكر فلا ينجس منه ايضا الا المتصل بالنجس لا يكون الجارى له تاثير فيه بل لكون ما فيه من الانصباب اقوى مافي الجارى منع تسمية غير المماس متصلا بالنجس او يفرق بان المائع يستوى فيه الجارى وغيره اعتبارا بالتواصل الحسى فيه لضعفه بخلاف الماء كل يحمل لكن كلام الامام الآتى في المبيع قبل قبضه ظاهر في الاول فانه نقل عنهم في زيت افرغ من اناء في اخره (٩٠) فارة مية ما وجهه بما يفيدان ما هو في هو الظرف الثاني المصوب فيه الصادق

باتصاله بما في انائه وبالقارة زيد اه اى وهنا الطاهر يصدق على الطهور (قوله ظهر لغرابها الخ) خبر ثان لقوله ولا هنا (قوله لكونها على صورة الحرف) وهي مع ما بعدها صفة لما قبلها نهاية ومعنى (قوله به) اى فى الاناء وقوله على سرجين متعلق بصب (قوله وصار) اى الماء المصوب وقوله تنجس جواب لو (قوله وفيه نظر) اى فى القبل المذكور (قوله حكما) وهو التنجس (قوله تشبيهه الخ) خبر بل الذى والضمير للماء المصوب من الانبوب وكذا الاشارة فى قوله بل وهذا قوله اولى منه اى من الجارى المندفع الخ وقوله بحكمه متعلق باولى وضميره للجارى المذكور (قوله انه لا ينجس الخ) بدل او بيان لحكمه (قوله منه) اى من المائع المصوب على الكيفية السابقة فى الماء (قوله لا لكون الجارى) يعنى الجريان وقوله فيه اى فى المائع (قوله الاقوى الخ) نعت للانصباب وقوله منع الخ جملة خبر السكون (قوله تسمية الخ) اى فى العرف (قوله بالنجس) تنازع فيه المماس ومتصلا (قوله او يفرق) عطف على يلحق وقوله يستوى فيه اى فى تنجسه بالملاقة (قوله ظاهر فى الاول) اى اللاحق (قوله ما وجهه الخ) من التوجيه والموصول مفعول نقل (قوله الصادق الخ) نعت للماء الخ (قوله فى انائه) يعنى فى الظرف الاول المصوب منه (قوله وبالقارة) اى فى الظرف الثانى وقوله بل هذا اى الاتصال وقوله لا ينجس منه الخ خبر ان (قوله ومع ذلك) اى مع تصريح الزركشى بالفرق بين الماء والمائع الجارى (قوله لا فرق هنا) اى بين الماء والمائع فى انه لا ينجس الا ملاقى النجس (قوله هنا) اى فيما اذا انصباب على الكيفية المتقدمة (قوله من الانصباب الخ) الاول من ان الانصباب الخ (قوله ثم رأته) اى المصنف (قوله انه لا اتصال هنا) اى فى الانصباب (قوله واحتجوا الخ) خبر وعبارته وقوله فى ذلك اى عدم بطلان الصلاة (قوله وبها) اى بغيره ترح المذهب المذكورة وقوله وصحة الخ عطف على بطلان الخ وقوله بل لكون الخ بدل مما ذكرته وقوله وبيانه اى بيان وجه العلم (قوله وان اتصل) اى الخارج وكذا ضمير اضافته وقوله وإلا اى وان لم يمنع الخروج الاضافة (قوله لا فرق بين الماء والمائع الخ) اى المنصبين (قوله مافي الاناء الى الخارج) الانسب العكس (قوله فلدو اذلك القائل الخ) ليست لفظه ذلك فى بعض النسخ معتبرة المقابلة غير مرة على أصل الشارح (قوله الملحق به) اى بقليل الماء وقوله بملاقاته الضمير للدو صل والباء متعلق بصلته وقوله له اى القليل الماء الخ وقوله ايضا اى كالمائع (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله زعم الخ (قوله الى انه) اى الماء قسم له اى المائع قول المتن (ميتة) يجوز فيها التخفيف والتشديد بنهاية قول المتن (لادم لها سائل) بأن لا يكون لها دم أصلا أو لها دم لا يجري (تنبيه) ما لا نفس له سائلة اذا اغتذى بالدم كالحلم الكبار التى توجد فى ابل ثم وقع فى الماء لا ينجسه بمجرد وقوعه فى الماء حتى انشق جوفه

باتصاله بما في انائه وبالقارة بل هذا هو المتبادر من صب مائع اناء في اناء آخر لا ينجس منه الا ملاقىها ووجه ما قدمته من انه لم يوجد فيه حقيقة الاتصال العرفى ثم رأيت الزركشى صرح فى قواعده بان الجربة من المائع الجارى اذا وقع بها نجس صار كله نجسا بخلاف الماء ومع ذلك الذى يتجه انه لا فرق هنا لما تقرر من الانصباب هنا الاقوى مافي الجارى الى اخره ثم رأته فى شرح المذهب صرح نقلا عن الاصحاب بما ذكرته انه لا اتصال هنا فى ماء ولا مائع وعبارته بعد ان قرر ان المصلى لو جرح بخرج دمه يتدفق ولو ثبته بشرة قليلا لم تبطل صلاته واحتجوا بالحديث الحسن فى ذلك قالوا ولان المنفصل عن البشرة لا يضاف اليها وإن كان بعض الدم متصلا

ببعضه ولهذا لو صب الماء من ابريق على نجاسة واتصل طرف الماء بالنجاسة لم يحكم بنجاسة الماء الذى فى ابريق وإن كان يخرج بعضه متصلا ببعض اى حسا لحكما انتهت وبها يعلم بطلان ما قيل يؤخذ من كلامهم الى اخره وصحة ما ذكرته بل لكون ما فيه من الانصباب الى آخره وبيانه انهم جزموا بان المنفصل عن الشيء لا يضاف اليه وان تواصل بعضه ببعض حتى اتصل اوله بما فى ابريق واخره بالنجس فالخروج من ابريق منع اضافة الخارج منه ما فيه ماء كان او مائعا فلم يتاثر ما فيه بالخارج المتصل بالنجاسة وان اتصل بما فيه ايضا لما تقرر ان هذا الاتصال لا عبرة به مع كون العرف قطع اضافته اليه كما ذكره وهو الا لم يعف عن ذلك الدم فيما اذا اتصل بدم كثير فى الارض مثلا وبقياسهم مسئله الدم على مسئلة الماء علم انهم مصرحون بانه لا فرق بين الماء والمائع فى عدم اضافة مافي الماء الى الخارج عنه فتأمل ذلك فانه مهم وقد غفل عنه كثيرون فلدو اذلك القائل انه يؤخذ من كلامهم النجاسة (ويستثنى) بما ينجس قليل الماء الملحق به كثير غيره وقليله بملاقاته فالحال فى الآتى فى الماء ايضا خلافا لمن زعم ان المتن يؤهم تخصيصه بالمائع نظر الى انه قسم له عند الفقهاء وغفلة عن المستثنى منه (ميتة لادم لها)



وخرج منه الدم احتمل أن ينجس لأنه إنما عني عن الحيوان دون الدم ويحتمل أنه يعني عنه مطلقا وهو  
 الاوجه كما يعني عما في بطنه من الروث إذا ذاب واختلط بالما لم يغير وكذلك ما على منفذه من النجاسة نهاية  
 وفي السكردي عن الشارح في حاشية التحفة ما نصه ولا عبرة بدم تمصه من بدن آخر كدم نحو برغوث وقل اه  
 (قوله اي لجنسها) فلو كانت مما يسيل دمه السكن لادم فيها او فيها دم لا يسيل لصغر هافلها حكم ما يسيل دمه  
 مغنى زاد السكردي وإن كانت من جنس ما لا يسيل دمه لكن وجد في بعض افراده دم يسيل فله حكم مالا  
 يسيل دمه فلا ينجس اه (قوله وزنبور) بضم الزاي (قوله وسام أبرص) وهو من كبار الوزغ كما في  
 القاموس كركدي عبارة شيخنا والوزغ بالتجريك والكبير منه سام أبرص اه (قوله للغزالي) أقر شيخ  
 الاسلام والنهاية والمغني كلام الغزالي بصري زاد السكردي وغيرهم اه عبارة النهاية ولو شككنا في كونها  
 مما يسيل دمه امتحن بجرح شيء من جنسها للحاجة كما قاله الغزالي في فتاويه اه قال البجيرمي اي بفرد  
 من افراد جنسها ومحلّه إذا وجدت فان لم توجد فالذي قاله سم ان المتبجّ العفو كما وافق الجمال الرمي عليه  
 لان الاصل الطهارة وقال عرش بعد نقل كلام سم وقد يتوقف فيه لان الاصل في النجاسة التنجيس وإن  
 لم يكن لازما وسقوطه رخصة لا يصر اليها الا ليقين اه واستقر بالمحلى الحكم بالنجاسة في هذه المسئلة اه  
 عبارة عرش قوله مر امتحن بجرح شيء من جنسها النخ ويكنى في ذلك جرح واحدة وفي سم في حاشية  
 الهجة قوله فله فجرح الحاجة يتجه ان له الاعراض عن الجرح والعمل بالطهارة حيث احتمل انه مما لا يسيل  
 دمه لان الطهارة هي الاصل ولا تنجس بالشك انتهى (قوله ووجهها) اي والرفع تبعا لمحل اسم  
 لا البعيد والنصب تبعا لمحلّه القريب (قوله واعترض للفواصل النخ) عبارة ابن عبد الحق قوله لادم لها سائل  
 قال في شرح المذهب بالفتح والنصب والرفع فيها واعترض بانتفاء الاتصال المشترط في الفتح واقول الذي  
 يظهر من كلامهم ان اشتراط الاتصال في الفتح إنما هو على القول بان فتحته فتحة بناء اما إذا قلنا بانها فتحة  
 اعراب وان ترك التنوين للدشاكلة فلا تنتفاء علة البناء بالفصل على الاول من تركه مع اسم لا قبل دخولها  
 بخلافه على الثاني فيمكن ان يكون كلام الشيخ مبنيًا عليه فيلتأمل انتهت عرش قول المتن (فلا تنجس  
 مائعا) أي وإن تقطعت فيه وخرج فيه دمه وورثها على الاوجه سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن  
 (مائعا) اما وغيره مغنى (قوله بملاقاتها الخ) متعلق بقول المصنف فلا تنجس (قوله إذا لم تغيره) فان غيرته  
 الميتة لكثرتها وان زال تغيره بعد ذلك من المائع او الماء القابل مع بقائه على قلته نجسته نهاية ومغنى زاد سم  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجرأ كلها معه كما ساقى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه اه ومال الشارح في شرح بافضل الى عود الطهارة بزوال التغير قال  
 السكردي في حاشيته وارضاه في شرحي الارشاد عبارة فتحة الجواد فيه احتمالا لان لشيخنا والاقرع عود  
 الطهارة اه (على المشهور) فائدة لا يجب غسل البيضة والولد إذا خرجا من الفرج وظاهر ان محلّه إذا لم

من هذا وفيه نظر لان شرطها أيضا أن تسبق بايجاب أو امر أو نداء وقد سبقت هنا بالايجاب (قوله خلافا  
 للغزالي) يشكل على الغزالي ان جرح هذا الفرد لا يفيد ان جنسه مما يسيل دمه مع ان العبرة بالجنس (قوله  
 فلا تنجس مائعا) اي وان تقطعت وخرج فيه دمه وورثها على الاوجه (قوله فلا اعتراض عليه) بقي ان  
 مجرد ما قرره لا يدفع الاعتراض بان المتبادر من المائع قسم الماء فلا تنقيده عبارته حكم الماء والجواب ان  
 التعبير بالاستثناء صريح في شمول المائع هنا للماء لان المائع غير الماء لم يتقدم له ذكر والاستثناء يتوقف  
 على مستثنى منه ولم يتقدم إلا ذكر الماء فيجب ان يكون المائع شاملا للماء لبتأق الاستثناء ففي التعبير به  
 بيان حكم الماء فصح الاستثناء وزيادة حكم المائع وفي ذلك إشارة الى ان حكم المائع قليلا وكثيرا حكم الماء  
 القليل في التنجس بالملاقاة حيث سوى بينهما في هذا الاستثناء فان ذلك فرع استوائهما في المستثنى منه  
 (فرع) حيث لم يتنجس المائع بالميتة المذكورة لم يجرأ كلها معه كما ساقى في الاطعمة لكنه مشكل في نحو  
 نمل اختلط بعسل وشق تخليصه (قوله إذا لم تغيره) اي فان غيرته ينجس فان زال تغيره فهل تعود الطهارة

أي لجنسها (سائل) غدد  
 شق عضو منها في حياتها  
 كذباب وبعوض وقل  
 وبرايث وخنافس وبق  
 وعقرب ووزغ وبنات  
 وردان وزنبور وسام  
 أبرص لاحية وسلحفاة  
 وضفدع ولوشك في شيء  
 أيسيل دمه أولا لم يجرح  
 فيها يظهر خلافا للغزالي كما  
 بينته في شرح الارشاد  
 وغيره بل له حكم مالا  
 يسيل دمه (تنبيه)  
 جوز في المجموع في سائل  
 الرفع والنصب ووجهها  
 ظاهر والفتح واعتراض  
 للفواصل بما بسطت رده  
 في شرح العباب فراجع  
 فانه مهم (فلا تنجس)  
 رطبا (مائعا) كان أو  
 غيره كثوب وآثر المائع  
 لموافقته للشراب الآتي  
 في الخبر لا للتخصيص  
 به فلا اعتراض عليه  
 بملاقاتها له إذا لم تغيره  
 (على المشهور)

للخبر الصحيح إذا وقع  
الذباب في شراب أحدكم  
فليغمسه كله ثم لينزعه  
فان في أحد جناحيه داء  
وفي الآخر شفاء وفي  
رواية صحيحة وأنه يتقى  
بجناحه الذي فيه الداء  
وفي أخرى أحد جناحي  
الذباب سم والآخر شفاء  
فاذا وقع في الطعام فامقلوه  
أى اغمسوه فيه فانه يقدم  
السم ويؤخر الشفاء وغمسه  
يؤدى الى موته لاسما في  
الحار فلو نجس لم يأخر به  
وقيس بالذباب غيره من  
كل ما ليس فيه دم متعفن  
وإن لم يعم وقوعه لأن  
عدم الدم المتعفن يقتضى  
خفة النجاسة بل طهارتها  
عند جماعة كالقفال فكانت  
الاناطة به أولى ومع  
ذلك لا بد من رعاية  
ذلك إذ لو طرح فيه  
ميت من ذلك نجس إذ  
لا حاجة حينئذ وإن كان  
الطرح غير مكلف  
لكن من جنسه أو  
المطروح ماء أو مائما  
هى فيه على ما اقتضاه  
إطلاقهم

يكن معها رطوبة نجسة انتهى روض وشرحه اه ع ش (قوله للخبر الصحيح) ولشقة الاحتراز عنها نهاية  
ومغنى (قوله فان في أحد جناحيه داء) أى وهو اليسار خطيب وعليه فلو قطع جناحه الا اليسر لا يندب غمسه  
لاستثناء العلة بل قياس ما هو المعتمد من حرمة غمس غير الذباب حرمة غمس هذه الان لفوات العلة المقتضية  
للغمس ع ش وقوله جناحه اليسر أى وجناحه كما في سم عن بعضهم (قوله وانه يتقى الخ) بكسر  
الهمزة أى يجعله وقاية أى يعتمد عليه في الوقوع بحيرى (قوله فيه هذا) من تنمة الحديث بصرى (قوله  
وغمسه الخ) بيان لوجه دلالة الحديث على المدعى من عدم التنجس (قوله وقيس بالذباب الخ) أى فى عدمها  
لا فى الغمس بحيرى (قوله بل طهارتها) أى الميتة وكان الاولى بل عدمها (قوله فكانت الاناطة به) أى بعدم  
الدم المتعفن وقوله أولى من الاناطة بعموم الوقوع كرى (قوله ومع ذلك) أى استثناء تلك الميتات عن  
التنجس لا بد من رعاية ذلك أى المانع بحفظه عنها قاله الكردي ويظهر بل يتعين بدليل ما بعده ان المعنى  
ومع اولوية الاناطة بعدم الدم المتعفن لا بد من رعاية عموم الوقوع والحاجة (قوله اذ لو طرح الخ) أى إن  
لم يحى قبل وصوله اليه ولا لم ينجسه اعتبار أجماله الوصول لدرن الاقمار بى ما لو طرح ميتا ثم مات هل  
ينجس ام لا فيه نظر والاقرب الاول ويحتمل الثانى ع ش واعتمد شيخنا الثانى عبارة فان طرحت الميتة  
حية ولو مات قبل وصولها اليه او ميتة فاحيت قبل وصولها اليه لم تضر فى الحالتين على الراجح ولو ماتت فى الثانية  
قبل وصولها اليه فتكون طرحت ميتة وصلت ميتة لكن احيت بينهما فلا تضر ايضا على المعتمد خلافا لما  
قاله الشبراملى ولو وجدت فى الماء وشك فى انها وقعت بنفسها او طرحت فيه فهل يعنى عنها اولا والذى  
اجاب به الرملى عدم العفو لانه رخصة فلا يصار اليها الا بيقين وبعضهم اجاب بالعفو عملا بالاصل المتقدم اه  
ثم اشار فى بحث ما لا يدركه طرف الى ترجيح الثانى بما نصه ولو شك هل يدركها الطرف اولا عني عنها عملا  
بالاصل كما قاله ابن حجر ومقتضى ما تقدم عن الرملى عدم العفو اه (قوله فيه) أى فى المانع وقوله من ذلك  
أى بما لا دم الخ بصرى (قوله لنجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا وينبغى انه كما يضر طرح الميت فى المانع  
يضر طرح المائع على الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء فطرح المائع فيه فهل ينجس  
فيه نظر ولا يبعد أنه لا ينجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو  
كانت فى زيت نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر للقائه الزيادة لأن ذلك مما يشق سم اقول  
سيد كز الشارح عن الزركشى ما يفيدوه والكردي عن الحاشية ما يصرح بذلك وقوله ولو كان الطرح  
سهوا يأتى عن المعنى خلافه (قوله لكن من جنسه) أى المكلف لكن افق شيخنا الشهاب الرملى بانه يضر  
طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة سم واعتمده النهاية وتبعه شيخنا واعتمد المعنى انه لو طرحها غير مميز  
يضر كما يأتى (قوله والمطروح) ضبب بينه وبين الطارح سم (قوله على ما اقتضاه الخ) يأتى عن النهاية

لأن هذه النجاسة لا تنجس بمجرد الملاقاة بل بشرط التغير وقد زال أو لا تعود لأن القليل حيث ينجس  
لا يظهر بدون الكثرة فيه نظر والثانى هو ظاهر كلامهم فليتامل (قوله فى الحديث الشريف فانه يقدم السم  
الخ) قال بعضهم قضية التعليل فى الحديث انه إذا قطع جناحه او احدهما لا يغمس لاستثناء العلة المقتضية  
للغمس واحتمال ان الجناح الباقي فى الصورة الثانية هو الذى فيه الداء اه (قوله اذ لو طرح فيه ميت من ذلك  
نجس) ظاهره ولو كان الطرح سهوا ويؤخذ من ذلك انه لو امسك ذبابة متنجسة والصقها بنحو ثوبه او  
ألقاها فى مائع تنجس شرح مر وينبغى أنه كما يضر طرح الميت فى المائع يضر طرح المائع على  
الميت فى نحو اناه لكن لو جهل كون الميت فى الاناء وطرح المائع فيه فهل ينجس فيه نظر ولا يبعد انه  
لا ينجس إذا كان الطرح لحاجة لكن قضية ضرر الطرح بلا قصد الضرر هنا وأما لو كانت فى زيت  
نحو القنديل واحتاج الى زيادته فالوجه انه لا يضر للقائه الزيادة فى القنديل وإن علم انها فيه ولا يكلف  
إخراجها قبل انقائه الزيادة لأن ذلك مما يشق (قوله لكن من جنسه) أى المكلف افق شيخنا الشهاب  
الرملى بانه يضر طرح الحيوان ولو غير مميز وبهيمة (قوله أو المطروح) ضبب بينه وبين الطارح

والمنع ما يؤيده (قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا (الخ) أى فلا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فإن كان المقصود طرحها فنتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لانهما تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها سم أقول هذا أى قوله وكذا الخ لا ينقص عن الطرح سموا كما هو ظاهر وقد مر عنه ويأتى في الشارح أن الطرح سموا يضر ولعل ما اقتضاه كلامه هنا من عدم ضرره أى الطرح سموا هو الراجح وفاقا للبغنى (قوله) ويؤيده (أى اغتفر التابع (قوله) ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أى وولده هو المنع الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفر ما يحتاج إليه كالأمر إذا كان يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أو دهن دهننا أو ماء فيه تلك المية فليتامل على أن المنتجة الفرق على طريق شيخنا سم (قوله) (الاول) أى ما اقتضاه إطلاقهم من ضرر طرح ما هو فيه (قوله) عدم تأثير إلى قوله لوضوح الفرق في المنع والنهاية (قوله) بنحو أصبع أى كعود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع اه سم أقول المدار على الحاجة كما يأتى عن السكرى عن الحاشية (قوله) مع أن فيه (أى فى الإخراج وقوله) ملاقاتها أى ملاقة نحو الأصبع المنزوع به للمية المذكورة (قوله) ويؤيد ذلك (أى الفرق وقال السكرى أى عدم المناهضة اه (قوله) قول الزركشى الخ) يجوز أن يكون كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم به لكن الحاجة والكلام المعبر عنه بقوله غير واحد مفروضا فيما لو طرح مصاحبه مع الغفلة عن وجوده فيه أى فيغتفر مطلقا ولا تنافى بين هذين فلا يتم (قوله) ويؤخذ الخ (بصرى (قوله) مدود) من الأفعال أو التفعيل وفى القاموس داد الطعام يداد دودا وادادود ودوديد صار فيه الودود (قوله) ويؤخذ منه (أى من قول الزركشى كردى (قوله) انه لا يضر الطرح بلا قصد الخ) اعتمده المنع عبارته فإن غيرته المية لكثيرتها أو طرحت فيه بعده موتها قصدا تنجس جزما كما جزم به الشرح والحاوى الصغيرين ومفهوم قولهما أى الشرح والحاوى الصغيرين بعد موتها قصدا انه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان آخر فوقعت في المانع أو أخذ المية ليخرجها فوقعت فيه بعد رفعها من غير قصد إلى مياها فيه من غير تقصير بل قصد إخراجها فوقعت فيه بغير اختياره أو طرحها من لا يميز أو قصد طرحها فيه فوقعت فيه وهى حية فماتت فيه انه لا يضر وهو كذلك اه (قوله) مطلقا (أى سواء كان مع الاحتياج أم لا كردى أى وسواء كان منشؤا من المانع أو لا والطارح مكلفا ولا (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل سم أى لجواز كون الاستثناء فى كلام الزركشى مفروضا فيما لو طرح مع العلم قصدا لكن الحاجة أى كما مر عن البصرى (قوله) ولا ينافى ذلك (أى الرد سم كردى (قوله) قول غير واحد) أى كالشرح والحاوى الصغيرين كما مر عن المنع مع جعله القصد قيد الأصل الحكم أى الضرر (قوله) لا لأصل الحكم إلى قوله ولا اثر فى النهاية ما يؤايقه (قوله) نعم

(قوله) إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا) أى فلا يضر الطرح حينئذ هو ظاهر إن كان المقصود طرح المانع الذى هو فيه فإن كان المقصود طرحها فنتجه الضرر وإن كان المقصود طرحها فلا يبعد أيضا الضرر لانه طرحها قصد أو طرح غيرهما معها لا ينافى ذلك ويتردد النظر فيما إذا لم يكن له قصد ويحتمل أن يقال فيه إن كان في محل الحاجة إلى ضم أحد المانعين إلى الآخر لم يضر وكذا إن لم يكن لانهما تابعة ولم يقصد طرحها بخصوصها (فرع) لو طرحها حية فماتت قبل وصولها للمانع أو مية خفيت قبل وصولها إليه فالنتجه وفاقا لبعض مشايخنا انها لا تنجس فى الحالين (قوله) ويؤيده ما مر الخ) يؤخذ من ذلك أن قياس الضرر هناك الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى الضرر هناك لكن الوجه على هذا اغتفر ما يحتاج إليه كالأمر إذا كان يضع الحاجة في قنديل فيه ماء أو دهن دهننا أو ماء فيه تلك المية فليتامل على أن المنتجة الفرق على طريق شيخنا (قوله) بنحو أصبع (أى أو عود ولا يتنجس إلا أصبع ولا العود وانظر لودعت الحاجة لتعدد الأصابع (قوله) إذ لو أراد هذا الخ) فيه تأمل (قوله) ولا ينافى ذلك (ضرب بينه

إلا أن يقال يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا ويؤيده ما مر في وضع المنع بما لا يضر على غيره فقيره ولا ينافى الأول عدم تأثير إخراجها وإن تعددت بنحو أصبع واحد مع أن فيه ملاقاتها قصدا لوضوح الفرق فانه هنا محتاج بل مضطر لإخراجها وبللها طاهر فلا موجب للتنجيس وشم عين النجاسة وقعت بفعل لا ضرورة إليه فأثرت ويؤيد ذلك قول الزركشى ينبغي أن يستثنى من ضرر المطروح ما يحتاج إليه كوضع لحم مدود فى قدر الطبخ فقد صرح الدارمى بأنه لا يتنجس على الأصح اه ويؤخذ منه رد ما توهم انه لا يضر الطرح بلا قصد مطلقا إذ لو أرادوا هذا لم يصح ذلك الاستثناء فتأمل ولا ينافى ذلك قول غير واحد لو طرح في قصد ضرر جزما لأن القصد قيد للجزم لا لأصل الحكم كما هو واضح نعم لو أخرجها بأصبعه مثلا فسقطت منه بغير اختياره لم يضر

وكذا لو صفي ماء هي فيه  
من خرقة على مائع آخر إذ  
لا طرح هنا أصلاً ولا أثر  
ل طرح نحو الريح كما هو  
ظاهر لأنه ليس من جنس  
المكافين ولا طرح الحى  
مطلقاً أو الميتة التي نشؤ  
منه كما هو ظاهر كلامهما  
أى من جنسه وفرض  
كلامهما في حى طرح فيما  
نشؤ منه ثم مات فيه بدليل  
كلام التهذيب ممنوع إذ  
طرحها حية لا يضر مطلقاً  
وعبارة المجموع قال  
أصحابنا فإن أخرج هذا  
الحيوان مما مات فيه وألقى  
في مائع غيره أو رد إليه  
فهل ينجس فيه القولان  
في الحيوان الأجنبي أى  
الذى وقع بنفسه وهذا  
متفق عليه في الطريقتين  
أنه لا يضر اه فتأمل  
ليندفع به ما للكثيرين هنا  
(تنبيه) ما ذكرته من  
التفصيل في المطروحة  
هو ما عليه جمع من محقق  
التأخرين وجرى أكثرهم  
على أن المطروحة

إلى قوله أو الميتة في المائع (قوله وكذا لو صفي ما هي فيه الخ) أى ولا يضر طرح المائع في الحرمة على المجتمع فيه  
من الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل  
بنحو يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق  
تنظيف الخرقة منها قبل الصب والحالة ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه كما يضر طرحها على المائع  
يضر طرح المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جعلها سم على حنج اه ع ش (قوله  
وكذا الخ) أى لا يضر (قوله إذ لا طرح الخ) عبارة النهاية والمغنى لأنه يضع المائع وفيه الميتة متصلة به ثم يتصفي  
منها المائع وتبقى هي منفردة لأنه طرح الميتة في المائع اه ومن توجيهها بقولها لأنه طرح الميتة الخ  
يؤخذ أنه لو طرحها معه على مائع آخر ضرر وهو ما سبق في الشرح عن مقتضى إطلاق الأصحاب فتذكر  
بصرى (قوله نحو الريح) أى كالبهيمة وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهاية (قوله مطلقاً) أى سواء كان نشؤ منه أم لا  
وسواء مات فيه بعد ذلك أم لا نهاية (قوله أو الميتة الخ) خلافاً للصنيع المغنى وصرح النهاية عبارة وحاصل  
المعتمد في ذلك كما اقتضاه كلام الهجة منطوقاً ومفهوماً واعتمده الوالد رحمه الله تعالى وافق به أنها ان طرحت  
حية لم يضر سواء كان نشؤ هامة أم لا وسواء ماتت فيه بعد ذلك أم لا إن لم تغيره وإن طرحت ضرر سواء كان  
نشؤ هامة أم لا وإن وقوعها بنفسها لا يضر مطلقاً فيعني عنه كما يعنى عما يقع بالريح وإن كان ميتاً ولم يكن  
نشؤ منه إن لم يغيره وليس الصبي ولو غير ميمز والبهيمة كالريح كما في به الوالد رحمه الله تعالى لأن لها  
اختياراً في الجلة اه وقوله ولو غير ميمز وفاقاً للشارح وخلافاً للمغنى وقوله والبهيمة خلافاً لها كما مر  
كله (قوله نشؤها) بفتح النون وضم الهمزة كردى وعش (قوله كما هو الخ) أى عدم ضرر طرح الميتة  
التي الخ كردى (أقوله من جنسه) أى وإن لم تكن من ذلك الفرد سم عبارة الكردى عن حاشية الشارح  
على تحفته المراد الجنس فأنشأ في طعام ومات فيه ثم أخرج وأعيد في ذلك الطعام أو غيره من بقية  
الاطعمة لا يضر ومنها الماء كما يصرح به بعض العبارات حيث مثلت لذلك بدو دخل طرح في ماء قليل اه  
(قوله مطلقاً) أى نشأت من المطروح فيه ام لا (قوله وعبارة المجموع الخ) تأييد لقوله والميتة التي الخ قوله  
هذا الحيوان أى الذى نشأ من جنس مائع مات فيه وقوله في مائع غيره أى من جنسه كردى (قوله في الحيوان  
الأجنبي) أى في الحيوان الذى مات في مائع لم ينشأ من جنسه (قوله وهذا) أى عدم ضرر الحيوان الأجنبي  
الذى وقع بنفسه (قوله في الطريقتين) لعله أراد بهما المشهور ومقابله (قوله جمع من محققى التأخرين)  
منهم شيخ الاسلام وتبعه على ذلك الشهاب الرملى والدنو الشمس الشربى بصرى ومعلوم بمقدمته أنهم  
وافقوا الشارح في أصل التفصيل لافى شخصه (قوله وجرى أكثرهم على أن المطروحة الخ) عبارة الكردى  
على شرح بافضل أطلق كثير من ضرر الطرح واستثنى الجلال الرملى الريح فلا يضر طرحه وزاد الشارح  
في التحفة طرح البهيمة فلا يضر واعتمد الطبرلاوى والخطيب الشربى أنه إذا طرحت حيا غير ميمز لم يضر وزاد  
الخطيب أنه لو طرحها شخص بلا قصد أو قصد طرحها على مكان فوقعت في المائع لا يضر وجرى البلقىنى على  
عدم ضرر الطرح مطلقاً وظاهر كلام الشارح في شرح العباب اعتماداً على حاشيته على تحفته بعد كلام طويل  
مانصه واعلم أنك إذا تأملت جميع ما تقرر ظهر لك منه أنه ما من صورة من صور ما لا دله لسائل طرح أو لا  
منشؤه من الماء أو لا إلا وفيها خلاف في التجسس وعدمه لكن تارة يقوى الخلاف وتارة لا وفي هذا رخصة  
عظيمة في العفو عن سائر هذه الصور ما على المعتمد على مقابله وإن وقع له شيء من ذلك ولم يجد طهارة

وبين قوله رد (قوله وكذا لو صفي ما هي فيه من خرقة) أى ولا يضر طرح المائع في الخرقة على المجتمع فيه من  
الميتات الحاصلة من تصفية مائع سابقة لكن هذا ظاهر مع توصل الصب وكذا مع تفاصله عادة فلو فصل بنحو  
يوم مثلاً ثم صب في الخرقة مع بقاء الميتات المجتمعة من التصفية السابقة فيها فلا يبعد الضرر إذ لا يشق تنظيف  
الخرقة منها قبل الصب والحال ما ذكر فلا حاجة إلى العفو ومن هنا يعلم أنه يضر طرحها على المائع ويضر طرح  
المائع عليها في غير ما ذكر من نحو التصفية وظاهره وإن جعلها (قوله أى من جنسه) أى وإن لم يكن ذلك

ما وقع فيه أو لا يحل أكله إلا على ضعيف جازله تقليده بشرطه هذا كله بناء على القول بنجاسة ميتته أما على رأي جماعة أنها ظاهرة فلا إشكال في جواز تقليد القائلين بذلك وعلى الراجح السابق في المطروح استثنى الدارمي ما يحتاج لطرحه كوضع لحم مدود في قدر الطبخ فوات معه دود فلا ينجسه على أصح القولين مع أنه طرحه ويقاس بذلك سائر صور الحاجة انتهى كلام السكردى (قوله مطلقاً) أى عمدأ أو سهو أم من جنس المكلف أو غيره نشأت من المانع أو لا (قوله ما في ذلك) أى في كل من الاطلاقين (قوله بل قيل يمنع الخ) قضية صنيع النهاية اختصاص النذب بالذباب والحرمة بالنحل (قوله لا يأتي في غيره) أى لا تنفاه المعنى الذى لا جله طلب غمس الذباب وهو مقامة الدواء الدائمة (قوله والوجه ما ذكرته) أى منع غمس غير الذباب عبارة الزيادة الغمس خاص بالذباب أما غيره فيحرم غمسه لأنه يؤدى إلى إهلاكه انتهى اه ع ش قال فى النهاية ومحل جواز الغمس أو الاستحباب إذا لم يغلب على الظن التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من إضاعة المال اه زاد سم على صاحبه وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عدم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع النجاسة اه (قوله والنحل) عبارة القاموس والنحل ذباب العسل وأحدها بهاء اه أى مفردها نحلة بالثاء أو قيانوس (قوله وما هنا) أى التعبير بالمشهور (قوله مع هذا الخبر) أى إذا وقع الذباب الخ قول المتن (نجس لا يدركه الخ) فان قيل كيف يتصور العلم بوجوده أجيب بما إذا عف الذباب على نجس ثم وقع في ماء قليل أو مائع فانه لا ينجس مع أنه علق في رجليه نجاسة لا يدركها الطرف ويمكن تصويره أيضاً بما إذا رآه قوى البصر دون معتدله فانه لا ينجس أيضاً شيخنا وبخيري (قوله غير مغلط) وفاقا لشيخ الاسلام واعتمد النهاية والمعنى أنه لا فرق بين المغلط وغيره (قوله وليس بفعله) وفاقا للنهاية عبارة تهو لورأى ذبابة على نجاسة أى رطبة فامسكها حتى الصقها بيده أو ثوبه أو طرحها في نحو ماء قليل اتجه التنجيس قياساً على ما لو أبقى ما لا نفس له سائلة ميتة في ذلك اه وبه يعلم ما في حاشية شيخنا وبخيري من أن ابن حجر قيد العفو بما إذا لم يكن بفعله وظاهر كلام الرملى الاطلاق إلا أن يحمل قولها وظاهر كلام الرملى على ما في غير النهاية عبارة السكردى على شرح بافضل قوله ولم يحصل بفعله كذلك التحفة وغيرها واعتمده الزيادة وجزم به الحلبي ونقل سم على المنهج عن الجلال الرملى انه ارضى العفو وإن حصل بفعله وقال القليوبي سواء وقع بنفسه أو بفعل فاعل ولو قصد دليل لإطلاقه مع التفصيل في الميتة وبعضهم قيده بما إذا لم يكن عن قصد انتهى وغير الشارح في الامداد بقوله ولم يحصل بفعله كما بحثه الزركشى سكنى تنازع فيه العفو عن قليل دم نحو القملة المقتولة قصداً إلا ان يفرق بان ذلك يحتاج إليه بخلاف هذا انتهى وفيما نقله عن سم مامر (قوله لقلته) كنقطة بول وخمر وما يتعلق بنحو رجل ذبابة عند الوقوع في النجاسة فيعفى عن ذلك في الماء وغيره معنى ونهاية (قوله أى بصر) إلى الماتن في النهاية والمعنى لا قوله ولو اجتمع إلى رطبا (قوله أى بصر معتدل) أى من غير واسطة الشمس قلبى عبارة النهاية والعبرة بكونه لا يري للبصر المعتدل مع عدم مانع فلورأى قوى النظر ما لا يراه غيره قال الزركشى فالظاهر العفو كما في نداء الجمعة نعم يظهر فيما لا يدركه البصر المعتدل في الظل ويدركه بواسطة الشمس انه لا اثر لادراكه بواسطة الكونيات في التجلي فاشبهت رؤيته حيث تدركه بالبصر اه (قوله مع فرض مخالفته الخ) علم بذلك أن يسير الدم ونحوه مما لا يعفى عن قليله إذا وقع على ثوب أحر وكان بحيث لو قدر أنه أبيض رؤى لم يعف عنه وإن لم يبر على الأحمر نهاية قال ع ش قوله مر ما لا يعفى عن قليله أى كدم المنافذ أودم اختلط بغيره فلا يقال إن يسير الدم يعفى عنه ثم الكلام

الفرد (قوله نذب غمس الذباب الخ) محل جواز الغمس أو نذبه إذا لم يغلب على ظنه التغيير به أى بأن يموت به وبغيره وإلا حرم لما فيه من اتلاف المال وهذا في غير الماء القليل أخذاً من عموم حرمة البول فيه وكذا فيه إذا أدى إلى تضييع النجاسة والفرق أن البول في الماء القليل وإن كان فيه اتلاف أن مظنة الحاجة دفع الضرر الظاهر المحرب منه بخلاف الغمس المذكور وإن نذب مر (قوله غير مغلط) كذا فيدو خولاف (قوله

تضر مطلقاً وجمع منهم البلقينى وغيره ودل عليه كلام تنقيح المصنف أنه لا يضر الطرح مطلقاً وينت ما في ذلك في شرح العباب (تنبيه آخر) يظهر من الخبر السابق نذب غمس الذباب لدفع ضرره وظاهر أن ذلك لا يأتي في غيره بل لو قيل بمنعه فان فيه تعذيرا بلا حاجة لم يبعد ثم رأيت الدميرى صرح بالنذب وتعميمه قال لأن الكل يسمى ذباباً لغة إلا النحل حرمة قتله اه والوجه ما ذكرته وتلك التسمية شاذة على أنه لم يعول عليها في القاموس وعبارته والذباب معروف والنحل وعبر في الروضة بالآظهر وما هنا أولى إذ لا قوة للخلاف مع هذا الخبر (وكذا) يستثنى (في قول نجس) غير مغلط وليس بفعله على الوجه (لا يدركه) لقلته ولو احتمل أن يشك أدركه أو لا فيما يظهر عملاً بالأصل (طرف) أى بصر معتدل مع فرض مخالفة لون الواقع عليه له

فما لو فرض بالفعل وخالف ما لو اتفق انه لم يفرض أصلاً وشك في كونه يدركه الطرف أو لا لم يضر للشك في النجاسة به ونحن لا ننجس مع الشك اه (قوله فلا ينجس الخ) ولو وقع الذباب على دم ثم طار ووقع على نحو ثوب اتجه العفو جز ما لا نأذاقلنا بالعفو في الدم المشاهد فلان نقول به فيما لم يشاهد منه بطريق الأولى نهاية (قوله ولو اجتمع الخ) خلافاً للشيخ الاسلام والنهاية والمعنى عبارة الثاني ومقتضى كلامه أي المصنف انه لا فرق بين وقوعه في محل وقوعه في محال وهو قوي لكن قال الجليل صورته ان يقع في محل واحد وإلا فله حكم ما يدركه الطرف على الأصح قال ابن الرفعة وفي كلام الامام إشارة اليه كذا نقله الزركشي وأقره وهو غريب قال الشيخ والوجه تصويره باليسير عرفاً لا بوقوعه في محل اه زاد المعنى وهو حسن اه وفي النهاية بعد ذلك كلام آخر قد يخالف ما مر منه كما أشار اليه سم والبصري لكن حمله على ما وافق الأول وارتضى به شيخنا عبارة أي شيخنا ومقتضى كلام الشارح انه لا فرق في النجاسة المذكورة بين ان تكون في محل واحد أو محال لكن قيد بعضهم العفو عما لا يدركه الطرف بما إذا لم يكتر بحيث يجتمع منه ما يحس قال الرملي في شرحه وهو كما قاله اه أي حيث كثر عرفاً وإلا يعني عنه كما قاله الشبراملسي عليه واطلق عطية العفو لان العبرة بكل موضع على حدته اه وقال الرشدي ان معتمد النهاية ما ذكره اخرا بقوله لكن قيد بعضهم الخ وان قوله أولاً قال الشيخ والوجه الخ إنما هو مجرد حكاية لما استوجهه الشيخ اه واعتمد سم أيضاً ما قاله شيخ الاسلام بما نصه عبارة شرح الارشاد ولو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره انتهت وبتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام واه محمد الرملي (قوله رطباً) وكذا اجافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب ما نصه ان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر كها الطرف اتصلت بما كحل فانه يحل تناوله على الأصح وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة اه سم (قوله أي نظر الخ) عبارة السكردي أي من شأنه أن يشق وإن كان بعض الافراد لا يشق الاحتراز عنه كنقطة خمر قال في شرح العباب الا ترى ان دم نحو البراغيث يعني عن كثيره ولو في ناحية تندثر فيها البراغيث نظر الاعتبار ما من شأنه وجنسه الخ انتهى (قوله لما من شأنه) أي المشقة (قوله ويستثنى صور أخرى الخ) ظاهره انه لا فرق في هذه المذكورات حيث قيل بالعفو عنها بين الصلاة وغيره السكر في سم ما نصه قيل والتحقيق في هذه المسائل الحكم بالنجس ولكن يعني عنه بالنسبة للوضوء والصلاة ونحو ذلك اه وليس في ذلك جزم باعتماده حتى يجعل مخالفاً لما اقتضاه كلام الشارح مر ع ش (قوله منها ما على رجل الذباب الخ) أي وما يقع من بعر الشاة في اللبن في حال الحلب فلو شك اوقع في حال الحلب او لا فالوجه انه ينجس إذ شرط العفو لم يتحققه نهاية وسم قال ع ش ومثل ذلك في العفو ايضاً تلويث صرع الدابة بنجاسة تتمرغ فيها او توضع عليه لمنع ولدها من شربها وما لو وضع الاناء في الرما د أو التنور لتسخينه فتطير منه رما د وصل لما في الاناء لمشقة الاحتراز عن ذلك اه (قوله ويسير الخ) وقليل الدم الباقي على اللحم والعظم شرح بافضل وكذا في المعنى إلا انه لم يقيد بالقليل (قوله عرفاً الخ) وفي حاشية الهاتفي على التحفة ما نصه وبه يعلم ان اقتصار الرافعي

فلا ينجس وإن تعددت محاله ولو اجتمع لكثرة على خلاف يأتي في نظيره في شروط الصلاة رطباً للمشقة أيضاً أي نظر لما من شأنه ومن ثم مثله بنقطة خمر (قلت ذا القول أظهر) من القول الآخر الذي لا يستثنى هذا والله أعلم ويستثنى صور أخرى استوعبتها مع بيان ما فيها في شرح العباب منها ما على رجل الذباب وإن رؤى ويسير عرفاً من شعر أو ريش

ولو اجتمع لكثرة عبارة شرح الارشاد لو كان بموضع متفرقة ولو اجتمع لرؤى لم يعف عنه كما صرح به الغزالي وغيره اه وقد يتجه العفو إذا كان المجموع يسيراً عرفاً كما قاله شيخ الاسلام وقد اقره شيخ الاسلام علي قوله ان الوجه التصوير اليسير عرفاً لا بوقوعه في محل واحد ثم قال وقيد بعضهم العفو عما يدركه الطرف بما إذا لم يكتر بحيث يجتمع منه في دفعات ما يحس وهو كما قال اه فليأمل مع ما قبله (قوله رطباً) وكذا اجافاً كثوب وبدن جافين كما هو ظاهر وكذا يعني عنه لا كل ما اتصل به كما قال الشارح في شرح العباب اعتراض على عدم جامعية تعريف النجاسة الذي ذكره ما نصه لان من النجس ما يحل تناوله كنجاسة لا يدر كها الطرف اتصلت بما كحل فانه يحل تناوله على الأصح وهو من جملة ثم قال وكغبار سرجين اتصل بطعام أو دخل الفم لا يحرم ابتلاعه وكذا قليل دخان النجاسة (قوله ويستثنى صور أخرى) في شرح الارشاد ونقل ابن العماد

كابن الصباغ على شعر تين وسليم على ثلاث ليس المراد به التحديد به صرح في المجموع انتهى وفي الامداد  
 والاياعاب لو قطعت شعرة او ريشة اربعاً فكل واحد في فتاوى الشارح لو خلط زباد فيه شعرتان او ثلاث  
 بزباد فيه مثل ذلك او لاشيء فيه بحث بعض المتأخرين ان محل العفو عن قليل شعر غير الماكول مالم يكن  
 بفعله فعليه ينجس الزباد ان انتهى اه كردى اقول لا يبعد تقييده اخذ امامي في طرح ميتة لادم الخ بما  
 اذا لم يكن الخلط لحاجة (قوله نعم المركوب الخ) عبارة شرح بافضل والكثير منه للراكب اه وكتب عليه  
 السكردى مانصه عبري التحفة وشرحى الارشاد والخطيب والزيادى وغيرهم بالعفو عن كثير شعر المركوب  
 وظاهر الاطلاق يفيد ولو لغير الراكب خلاف ما جرى عليه هنا لا ان يحمل ذلك عليه ويدل عليه ظاهر كلام  
 الايعاب اه اقول وكذا يدل عليه قول شيخنا ويعط عنه في نحو القصاص اكثر من غيره اه (قوله ومن  
 دخان الخ) اعلم ان الشارح قد ذكر في الحاشية ما يفيد ان قلة الدخان وكثرته تعرف بالاثر الذي ينشأ عنه في  
 نحو الثوب كصفره فان كانت صفرة في الثوب قليلة فهو قليل ولا فهو كثير ثم قال والعفو عن الاثر في الماء  
 أولى منه في نحو الثوب لانه في هذا يظهر أثره ويدرك فيعلم وجوده وتذكر قلته وكثرته بخلاف الماء فاذا عني  
 عن قليلة المشاهد في نحو الثوب فالولى في الماء اه فافاد كما ترى في الضر واشترط الاثر في نحو الثوب ونقل  
 الها تفي على التحفة عن الايعاب انه لو او قد نجاسة تحت الماء او اتصل به قليل دخان لم يتنجس او كثيره فيتنجس  
 اه ومنه يعلم انه لا فرق في العفو عن قليل دخان النجس بين كونه بفعله او لا ولكن في الايعاب عن الزركشى  
 ان شرط العفو ان يكون عن غير قصد واقره وفي الشبراملى على النهاية مانصه ويعني عن قليل دخان  
 النجاسة حيث لم يكن وصوله للماء ونحوه بفعله ومنه البخور بالنجس أو المتنجس كما ياتي فلا يعني عنه وان قل  
 لانه بفعله ومن البخور ايضا ما جرت به العادة من تبخير الحمامات انتهى كلام السكردى وقوله ومنه يعلم  
 انه لا فرق الخ لا يعني ما فيه فان الوصول بسبب الايقاد المذكور لا يصدق عليه عرفانه بفعله بخلاف الوصول  
 بسبب التبخير كما هو ظاهر (قوله تصعد) اى البخار (قوله كبخار كنيث) اى بيت الحلاء كردى (قوله  
 فطاهر) فلو ملائمة قربته وجمها على ظهره وصلى بها صحت صلاته شيخنا (قوله جميع رغيث الخ) يجوز ان  
 يكون مراده جميع ظاهره بصري (قوله كثيرة) اى الدخان وقوله لرطوبته اى عند رطوبته وقبل التبخير  
 (قوله ومن غبار سرجين) اى ونحوه مما تحمله الريح كالذرع معنى عبارة شيخنا ومنها السرجين الذى يخبز به  
 فيعني عن الخبز سواء اكله منفردا او في مائع كبن وطبخ ومثله الخبز المقصر في الدمس فلو فت في اللبن وغيره  
 عني عنه وهل يعني عن حمله في الصلاة او لا قال الرملى لا يعني وخالف العلامة الخطيب فقال يعني عنه فيها زاد  
 البجيرمى ولا يجب غسل الفم منه لنحو الصلاة ونقل عن شيخنا انه لا يسن ايضا وفيه نظر اه وعبارة السكردى  
 عن شرح العباب ويعني عما يصيب الحنطة من البول والروث حال الدياسة قال الدارمى والاحوط المستحب  
 غسل الفم من اكله وقياسه ان يسن غسل جميع ما يعني عنه اه (قوله وما على منفذ الخ) عطف على قوله  
 ما على رجل الخ اى يعني عنه اذا وقع في الماء مثلاً سواء اغلب وقوعه فيه ام لا بشرط ان لا يطرأ عليه نجاسة  
 اجنبية شرح بافضل قال السكردى عليه وذكر الشارح في حاشية التحفة بعد كلام مانصه وقد يؤخذ منه العفو  
 هنا عن منفذ الحيوان وإن كان دخوله الماء بفعله غيره اه وقال في الايعاب هو محتمل ويحتمل تقييده بما اذا  
 لم يكن بفعله أى الغير وهو قياس كثير من الصور المستثنيات ثم رأيت بعض المتأخرين بحث هذا اه  
 كلام السكردى (قوله مما خرج منه) كان بال الحمار او رات وبق اثر ذلك بمنفذه سم على المنهج اه  
 قال الشارح في الحاشية يعني عما في المنفذ من النجس الخارج منه لا غيره ولو من جوفه كقيته انتهى العفو

نعم المركوب يعني عن كثير  
 شعره ومن دخان او بخار  
 تصعد بنار ولا كبخار  
 كنيث وريح دبر رطب  
 فطاهر ويبحث القمولى  
 نجاسة جميع رغيث أصابه  
 كثير لرطوبته مردوباته  
 جامد فلا يتنجس إلا بماسه  
 فقط ولا يطرأه الماء ومن  
 غبار سرجين وما على منفذ  
 غير آدمى مما خرج منه

عن بعر شاة وقع في اللبن حال الحلب فلو وجد بعر في لبن وشك في انه وقع في حال الحلب أو لا فالوجه الحكم  
 بنجاسته لانه الاصل في وقوع النجاسة في اللبن ولم يتحقق سبب العفو بخلاف ما لو وجدت نجاسة في ماء وشك  
 في انه قليل او كثير حيث يحكم بطهارتها لان مجرد وقوع النجاسة في الماء لا ينجسه الا بشرط القلة ولم يتحقق

طير وما على فيه وفهم كل يجتر  
 كما نقله المحب الطبري عن  
 ابن الصباغ في البغير واعتمده  
 وفهم صبي قال جمع وكذا  
 ما تلقيه الفيران من الروث  
 في حياض الاخيلة اذا اعم  
 الابتلاء به ويؤيده بحث  
 الفزاري العفو عن بعر فارة  
 في مائع عم بها الابتلاء  
 وشرط ذلك كله ان لا يغير  
 وأن يكون من غير مغاظ  
 وان لا يكون بفعله فيها  
 يتصور فيه ذلك (تنبيه)  
 علم من كلامهم في هذه  
 المستثنيات أنها لا تنجس  
 ملاقيها وفي شروط الصلاة  
 أن المعفوات ثم تنجس لكن  
 لا تبطل بها الصلاة مثلا  
 وحيث يتشكل الفرق فان  
 الضرورة او الحاجة الموجبة  
 للعفو موجودة في الكل  
 إلا ان يقال على بعد ان اصل  
 الضرورة هنا أكد وقد  
 يؤيد ذلك عدم تأثير الخمر  
 في نجاسة ظرفها اذا تخللت  
 واختلافهم في قليل شعر  
 الجلد اذا اندبغ هل يطهر  
 تبعاله كالذي قبله او يعني  
 عنه فقط أي لانه أخف  
 ضرورة منه ولو تنجس ادى  
 او حيوان طاهر وإن ندر  
 اختلاطه بالناس ثم غاب  
 وأمكن عادة طهره حتى من  
 مغاظ والنزاع في الهرة بان  
 ما تاخذها بلسانها قليل  
 لا يطهر فها يرددها تكرار  
 الاخذ به عند شربها

كردى (قوله وروث) إلى قوله ويؤيده في النهاية (قوله وروث الخ) عبارة النهاية وعن روث نحو سمك  
 لم يضعه في الماء عتبا والحق الاذرى به ما نشؤه من الماء والزركشى ما لوزل طائر وإن لم يكن من طيور الماء  
 وذرق فيه او شرب منه وعلى فيه نجاسة ولم تحلل عنه اه قال ع ش قوله غشاو من العبث ما لوضع فيه  
 لمجرد التفرج عليه فيما يظهر وليس منه ما يقع كثيرا من وضع السمك في الابار ونحوها لا كل ما يحصل فيها  
 من العلق ونحوه حفظا لما هنا عن الاستقذار وقوله لم تتحلل عنه مفهومه انها اذا تحللت ضرر وقياس  
 ما تقدم فيما تلقيه الفيران وفيما لو وقعت بكرة في اللبن العفو للشفقة اه (قوله منه) أي الماء (قوله وذرق  
 طير) ويعني عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو البقر وافي جمع من اللبن بالعفو عما  
 يبقى في نحو السكرش مما يشق غسله وتنقيته منه نهاية وجزم شيخنا بهذا أي العفو عما يبقى في نحو السكرش  
 الخ وفي السكردى عن الايعاب ما نصه بل بالغ بعضهم فقال الذي عليه عمل من علمت من الفقهاء وغيرهم جواز  
 اكل المصارين والامعاء اذا نقيت عما فيها من الفضلات وإن لم تغسل بخلاف السكرش وفيه نظر والوجه  
 انه لا بد من غسلها اذا لامسها ذلك وانه لا بد من تنقية نحو السكرش عما فيه ما لم يبق فيه نحو ربح بعسر زواله  
 اه (قوله وفهم كل يجتر) فلا ينجس ما شرب منه ويعني عما تطاير من ريقه المنتجس نهاية أي ووصل ثوب  
 او بدن او غيرهما ع ش (قوله وفهم صبي) لاسيما في حق المخاطلة كما صرح به ابن الصلاح ويؤيده ما في  
 المجموع انه يعني عما تحقق اصابته بول نور الدياسة له بل ما نحن فيه اولى والحق بعضهم بذلك اقوال المجانين  
 وجزم به الزركشى نهاية قال ع ش قوله مر وفهم صبي أي بالنسبة لثدى امه وغيرها وقوله مر عما  
 نتحقق أي وإن سهل غسله كان شاهدائر النجاسة على قدر معين ككف ومثل البول الروث اه (قوله قال  
 جمع الخ) جزم به النهاية والمغنى ثم قال الاول والضابط في جميع ذلك أن العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه  
 غالبا اه قال ع ش قوله مر بما يشق الخ من ذلك ما جرت به العادة من وقوع نجاسة من الفيران ونحوها في  
 الاواني المعدة للاستعمال في البيوت كالجارار والاباريق ونحوهما ما يقع لاخواننا المجاورين أي في الازهر  
 من ان الواحد منهم يريد الاحتياط فيتنخذله لم يبقا يستنجي منه ثم يجد فيه بعد فراغ الاستنجاء بل فيران  
 ومنه ايضا ذرق الطيور في الطعام اه (قوله في مائع) أي أوجام درطبا وقوله وأن لا يكون بفعله أي قصدا  
 لاتبع كركدى (قوله وفي شروط الخ) عطف على في هذه الخ (قوله مثلا) أي كالطواف (قوله في الكل)  
 أي في كل من نحو الصلاة وغيرها (قوله ويؤيد ذلك) أي الفرق (قوله واختلافهم الخ) عطف على عدم  
 تأثير الخ (قوله كالذى قبله) أي ظرف الخمر المختللة قال السكردى اراد به المعطوف عليه اه (قوله ولو  
 تنجس ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه وله حكم اخر وهو انه لو تنجس فيه بنحو القى ولم  
 يغب وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيها يشق الاحتراز عنه كالنقاص ثدى امه وتقبيله في  
 فيه على وجه الشفقة مع الرطوبة كذا قررره الزملى سم وع ش وكردى (قوله او حيوان) إلى قوله ويؤخذ  
 في المغنى (قوله او حيوان طاهر) من هرة او غير ما مغنى من فيه او غيره من اجزائه كركدى عن الايعاب (قوله  
 وامكن عادة) أي ولو على بعد في ماء جار او اكد كثير شرح بافضل (قوله حتى من مغاظ) قال في الايعاب  
 ويشترط كونه أي الماء مختلطا بتراب إن كانت نجاسة مغاظة ولا تشرط الغيبة سبع مرات لانها في المرة  
 الواحدة تلغ بلسانها في الماء ما يزيد على ذلك انتهى اه كركدى (قوله لم ينجس الخ) جواب ولو تنجس الخ

فالاصل الطهارة (قوله وروث ما نشؤه منه الخ) ويعني عما يماسه العسل من السكواة التي تجعل من روث نحو  
 البقر وعن روث نحو سمك لم يضعه في الماء عشا شرح مر (قوله وذرق طير) أي وإن لم يكن من طيور الماء  
 شرح مر (قوله وفهم صبي) لاسيما في حق المخاطلة والحق بعضهم بذلك اقوال المجانين شرح مر (قوله ولو تنجس  
 ادى) دخل فيه الصبي الصغير فهذا الحكم ثابت فيه دون حكم اخر وهو انه لو تنجس فيه بنحو القى ولم يغب  
 وتمكن من تطهيره بل استمر معلوم التنجس عني عنه فيبقى ما الاحتراز كالنقاص ثدى امه فلا يجب عليها غسله  
 وكقبيله في فيه على وجه الشفقة مع الرطوبة فلا يلزم تطهير الفم كذا قررره مر واعلم ان قوله ولو تنجس الخ



مامسه وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل لضعفه باحتمال طهره مع أصل طهارة المدسوس ويؤخذ منه أنه لو أصابه من أحد المشتبهين شيء لم ينجسه للشك وهو واضح قبل الاجتهاد أما بعده فانه إذا ظهر له به النجس فاصابه شيء منه فانه ينجسه كما هو ظاهر نعم هل يعطف الحكم على مامسه قبل ظهور نجاسته بالاجتهاد بعد التبعض مع بقاء ذات مافي الأنا على حالها أولاً وآخر ( ٩٩ ) والاختلاف إنما هو في خارج عنها وهو

الشك قبل الاجتهاد والظن بعده أولاً لأنه لا معارض للشك فيما مضى بخلافه الآن عارضة مأهومة مقدم على الأصل وهو الاجتهاد لتصر محهم الانى بطرح النظر للأصل بعد الاجتهاد كل محتمل والاول اقرب وادعاء قصر معارضة ما ذكر على ما بعد الاجتهاد عنوع بل تعطف المعارضة فيما مضى أيضاً ثم رأيتنى في شرح العباب رجحت الثانى وعلته بما حصله ان النجاسة لا تثبت بالنسبة لما هو محقق الطهارة بغلبة الظن وان ترتبت على اجتهاد ولا يعارضه امتناع التطهر بما غلب على الظن نجاسته بالاجتهاد لأنه ان استعماله فى حدث تعذر جزمه بالنية او فى خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه ولانه لو حل التطهر به حل التطهر بمظنون الطهارة بالاولى فيلزم استعمال يقين النجاسة نعم يعلم من قول الزركشى قضية ما نقلوه عن ابن سريج فيما إذا تغير اجتهاده انه يورده موارد الاول الحكم بتنجسه هنا ان محل قولنا لا أثر لظنه نجاسة ما أصابه

(قوله مامسه) أى من ماء أو غيره (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته الخ) ولو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وإن لم نحكم بنجاسة مامسه مع الرطوبة او لا احتمال الطهارة ولا يبطل بالشك فيه نظر ومال الرمل للاول والثانى غير بعيد سم (قوله عملاً) علة للحكم ببقاء نجاسته وقوله لضعفه الخ علة لعدم تنجيسه لما مسه بصري (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل بالضعف (قوله لو أصابه) أى شخصاً (قوله هو) أى عدم التنجيس (قوله ٩) أى بالاجتهاد (قوله في خارج الخ) أى فى حال عارض للذات خارج عنها وقوله ولا أى ولا يعطف كرى (قوله والاول اقرب) ويأتى انفاتر جيحه للثانى خلافاً للشبر المسمى حيث قال بعد ذكره كلام شرح العباب الانى انفاً ما نصه وظاهر كلام ابن حجر فى شرح المنهاج الميل إلى تبين النجاسة بعد الاجتهاد ونقل ابن قائم على المنهج عن اجمال الرمل اعتماد عدم وجوب الغسل وقد يتوقف فيه لان الظن الناشئ عن الاجتهاد يزول بمزلة اليقين فالقياس وجوب الغسل اهـ (قوله رجحت الثانى) أى عدم الانعطاف (قوله وإن ترتبت) أى غلبة الظن (قوله ولا يعارضه) أى التعليل المذكور فى شرح العباب (قوله لانه الخ) علة لثبتي المعارضة (قوله فهو محقق) أى الخبث (قوله بمشكوك فيه) أى فى طهره اراد بالشك مقابل الظن فيشمل الوهم كما هو المراد هنا (قوله حل التطهر بمظنون الطهارة الخ) أى وإن حل به ايضاً ساغ استعمالهما معاً فيلزم استعمال يقين النجاسة بصري (قوله فيلزمه) أى من استعمالهما معاً كرى (قوله انه الخ) بيان لما نقلوه الخ (قوله يورده) أى الماء الثانى الذى انقلب اجتهاده إلى طهارته (قوله الحكم الخ) خبر قضية الخ (قوله هنا) أى فيما لو أصابه شيء من أخذ المشتبهين ثم ظن نجاسته بالاجتهاد (قوله ان محل الخ) نائب فاعل يعلم وقوله قولنا لا اثر الخ هو القول الذى يفهم من قوله السابق ان النجاسة لا تثبت بالنسبة الخ كرى (قوله ما أصابه) أى اصاب منه على الحذف والايصال (قوله لعدم تنجيسه) لعل الاولى لتنجسه باسقاط عدم (قوله حيث الخ) خبر ان محل الخ (قوله هو ما اندفع) إلى قوله على إشكال فى المغنى لإفوله أى ما يرتفع إلى طلبة (قوله اندفع) أى انصب وقوله منحدراى منخفض والحذر الخط من الاعلى إلى الاسفل كرى (فهو كالرا كد) أى فى كونه متصلاً واحداً فيكون جرياته متواصلة حساً وحكماً فلا ينتجس إذا بلغ جميعاً قلتيين فاكثراً لا بالتغير بصري وشرح بافضل (قوله مع ذلك) أى وجود ارتفاع امامه (قوله فى تفصيله) إلى قول المتن والقلتان فى النهاية لإفوله أى ما يرتفع إلى طلبة وقوله بأن لم تبلغهما إلى تنجست (قوله فى تفصيله السابق الخ) وفيما يستثنى نهاية ومغنى (قوله لأن خبر القلتين عام) فانه لم يفصل فيه بين الجارى والرا كدنهاية ومغنى قول المتن (وفى القديم الخ) وبه قال الامام والغزالي واختاره جماعة من الاصحاب قال فى شرح المذهب وهو قوى وقال فى المهمات انه قول جديد ايضاً كرى (قوله لقوته) أى لقوة الجارى ولان الاولين كانوا يستنجون على شط الانهار الصغيرة ثم يتوضؤون منها ولا تنفك عن رشاش النجاسة غالباً وعلله الرافعى بان الجارى واراد على النجاسة فلا ينتجس إلا بالتغير كما الذى توال به النجاسة وقضية هذا التعليل ان يكون طاهراً لا طهوراً والظاهر انه ليس بمرا دة مغنى (قوله وهى الدفعة) وفى القاموس الدفعة بالفتح المرة بالضم الدفعة من المطر اهـ والمناسب هنا الضم عش (قوله منه) أى من الماء الذى بين حافتي النهر (قوله تحقيقاً او تقديراً) تفصيل للتموج فالتحقيق ان يشاهد ارتفاع الماء وانخفاضه بسبب شدة

ظهير مامر عن شيخنا الرملى فيما لو تنجست يده اليسرى ويؤخذ مما ذكره هنا الحكم ببقاء نجاسة اليسرى فى مسألة شيخنا (قوله وإن حكمنا ببقاء نجاسته عملاً بالأصل) لو مس المصلى محل النجاسة من ذلك الحيوان

الرشاش بالنسبة لعدم تنجيسه لماسة حيث لم يستعمل ما ظن طهارته وإلا لزمه بالنسبة لصحة صلاته غسل ذلك ثلاثاً يصلى بيقين النجاسة (والجارى) وهو ما اندفع فى منحدرو مستوفان كان امامه ارتفاع فهو كالرا كد وجريه مع ذلك متباطئ لا يعتد به (كرا كد) فى تفصيله السابق من تنجس قليلاً بالماقا وقو كثيره بالتغير لان خبر القلتين عام (وفى القديم لا ينتجس) قليله (بلا تغير) لقوته وعلى الجديد فالجريات وإن اتصلت حساهى منفصلة حكماً فكل جريته وهى الدفعة بين حافتي النهر أى ما يرتفع منه عند تموجه تحقيقاً أو تقديراً طالبة لما أمامها ربة بماوراءها

الهواء والتقديرى بان يكون غير ظاهر التوج بالجرى عند سكون الهواء لانه يتأوج ولا يرتفع بجرى  
(قوله فان كانت الخ) اى الجرية والحاصل ان الجارى من الماء ومن رطب غيره اما ان يكون بمستوا و قريب  
من الاستواء اما ان يكون منحدر من مرتفع كالصوب من ابريق فالجارى من المرتفع جدا لا تنجس منه إلا  
الملاقى للنجس ماء او غيره واما فى المستوى والقريب منه فغير الماء ينجس كله بالملاقاة ولا عبرة بالجربة واما  
الماء فالعبرة فيه بالجربة فان كانت قلتين لم تنجس هي ولا غيرها الا بالتغير وان كانت اقل فهي التى تنجست  
وما قبلها من الجريات باق على طهوريته ولو المتصلة بها واما ما بعدها فهو كذلك اى باق على طهوريته إلا  
الجربة المتصلة بالمنجسة فلها حكم الغسالة وهذا إذا كانت النجاسة جارية مع الماء وان كانت واقفة فى الممر  
فكل مامر عليها ينجس واما ما لم يمر عليها فهو الذى فوقها فهو باق على طهوريته شيخنا اى وإن كان ماء  
النهر كله دون قلتين كما نقله السكردى عن المحلى وازيدى وعن حاشية الروضة لابن البلقينى (قوله طهر محلها  
بما بعدها) فله حكم الغسالة حتى لو كان النجس من كلب فلا بد من شبع جريات مع كدورة الماء بالتراب  
الطهور وفى احدها من مغنى وناهية (قوله وإلا) اى وإن لم تجر النجاسة بجرى الماء لثقلها مثلا واضعف جريان  
الماء ومثل ذلك إذا كان جرى الماء اسرع من جريان النجاسة كما فى الاسنى والامداد وغيرهما كرى عبارة  
النهاية فان كانت جامدة واقفة اه (قوله ومن ثم يقال لنا الخ) قال فى الايعاب ولا يؤثر فى هذا الالغاز الذى  
جرى وعليه ان هذا لم يبلغ قلتين فضلا عن الف لانه متفرق حكايا ذلك لان اتصاله صورة يكتفى فى الالغاز به  
اه كرى (قوله من غير تغير) اى حسا ولا تقديرا ولو كان فى وسط النهر حفرة عميقة والماء بجرى  
عليها بهيئة فساؤها كالراكد بخلاف ما إذا كان يجرى عليها سريعا بان كان يغلب ماءها ويبدله فان ماءها  
حينئذ كالجارى املو كانت غير عميقة فلا اثر لها سواء جرى الماء عليها سريعا ام بطيئا كرى (قوله  
بالمساحة) بكسر الميم ومثله الخ انظر ما فائدة زيادة مثل هنا وفى العمق (قوله بذراع الادى) اى بذراع اليد  
المعتدلة شرح بافضل (قوله ومجموع ذلك الخ) ايضا حه إذا كان المربع ذراعا ورعا طول او عرضا وعمقا يبسط  
الذراع من جنس الربع فيكون كل منها خمسة ارباع ويعبر عنها بالاذرع القصيرة فتضرب خمسة الطول فى  
خمسة العرض تبلغ خمسة وعشرين ثم يضرب الحاصل وهو خمسة وعشرون فى خمسة العمق يحصل مائة  
وخمسة وعشرون ذراعا يخص كل ذراع اربعة ارباع فى المائة ذراع اربعة ارباع مائة رطل وفى الخمسة والعشرين  
ذراعا مائة رطل فالمجموع خمسة مائة رطل وهو مقدار القلتين شيخنا وكرى (قوله وهى الميزان) اى والمائة  
والخمسة والعشرون الحاصلة من ضرب الطول فى العرض والحاصل فى العمق بعد بسطها ارباعا هى الميزان  
لمقدار القلتين فلو كان العمق ذراعا ونصفا مثلا والطول كذلك فابسط كلا منهما ارباعا تكن ستة اضرب  
احدهما فى الاخر تحصل ستة وثلاثون اضربها فى العرض بعد بسطها ارباعا فاذا كان العرض ذراعا  
فالحاصل من ضرب اربعة فى ستة وثلاثين مائة واربع واربعون فهو اكثر من قلتين اذ هما كما علمته مائة  
وخمسة وعشرون وان كان العرض ثلاثة ارباع ذراع تضرب ثلاثة ارباع فى ستة ارباع فى ستة  
وثلاثين يكون الحاصل مائة وثمانية فهو دون القلتين وعلى هذا فقس كرى (قوله اذ هو) اى التفاوت بين  
المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين الاربعة ارباع الرطل التى هى قدر كل  
ربيع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب بعد ان نقل ان القلتين  
بالمساحة ما ذكر عن زوائد الرضة ما نصه ثم الظاهر ان ما ذكر عن زوائد الرضة جرى فيه على مختاره فى  
رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم ما على مختار الرافعى فيه وهو مائة  
وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضا ما ذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما فى وزن القلتين

فان كانت دون قلتين بان لم  
تبلغهما مساحة ابعادها  
الثلاثة تنجست بمجرى الملافة  
ولا فالتغير ثم ان جرت  
النجاسة فى جربة بجرىها  
طهر محلها بما بعدها  
ولا فكل مامر عليها من  
الجريات القليلة تنجس حتى  
يقف الماء ومن ثم يقال لنا  
ما فوق ألف قلة وهو نجس  
من غير تغير (والقلتان)  
بالمساحة فى المربع ذراع  
وربع طول او مثله عرضا  
ومثله عمقا بذراع الادى  
وهو شبران تقريباً ومجموع  
ذلك مائة وخمسة وعشرون  
ربعا على اشكال حسابى  
فيه بينته مع جوابه فى شرح  
العباب وهى الميزان فلكل  
ربع ذراع اربعة ارباع  
لكن على مرجح المصنف  
فى رطل بغداد وعلى مرجح  
الرافعى لم يتعرضوا له  
ويوجه بانه لا يظهر هنا بينهما  
تفاوت اذ هو خمسة دراهم

فهل تبطل صلاته لانه محكوم بنجاسته وان لم يحكم بنجاسة ما مس به مع الرطوبة ولا لاجتعال الطهارة ولا  
تبطل بالشك فيه نظر ومال مر الاول والثانى غير بعيد (قوله اربعة ارباع) اى من الخمسمائة رطل  
(قوله اذ هو) اى التفاوت بين المربع على مرجح النووى فى الرطل وبينه على مرجح الرافعى فى الرطل او بين

وخمسة اسباع درهم ومثل ذلك لا يظهر به تفاوت في المساحة في غير المربع بمسح ويحسب ما يبلغه (١٠١) إبعاده فان بلغ ذلك فقلتان وإلا

فلا وقد حددوا المدور بأنه  
ذراع من سائر الجوانب  
بذراع الادى وهو شبران  
تقريباً وذراعاً عمقاً بذراع  
التجار وهو ذراع ورع  
وقيل ذراع ونصف (تنبيه)  
الظاهر ان مرادهم بذراع  
التجار ذراع العمل المعروف  
وحينئذ فتحديده بما ذكر  
ينافيه قول السمودى في  
تاريخه الكبير ذراع العمل  
ذراع وثلاث من ذراع  
الحديد المستعمل بمصر  
وذلك اثنان وثلاثون  
قيراطاً وذراع اليد الذى  
حررناه أحد وعشرون  
قيراطاً وبه يتايد الثاني  
إذ التفاوت حينئذ بين ذراع  
ونصف باليد وذراع  
العمل نصف قيراط ولم  
يستثنه لقلته وبالوزن  
(خمساًة رطل) بفتح الراء  
وكسرها وهو افسح  
(بفسادى) باعجامها  
واهمالها واعجام واحدة  
واهمال الاخرى وبإبدال  
الاخيرة نوناً والخبر الشافعى  
والترمذى والبيهقى إذا بلغ  
الماء قلتين بقلال جهر لم  
ينجس وهى بفتح اولها  
قرية بقرب المدينة النبوية  
على مشرقها أفضل الصلاة  
والسلام وقد قدر الشافعى  
رضى الله عنه القلة منها  
اخذاً من تقدير شيخ  
شيخه ابن جريج الراى لها  
بقرتين ونصف بقرب

وهو خمسة ارطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع وقولهم انه  
شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مغتفر اه فليتأمل فيه سم (قوله واربعة اسباع درهم) كذا فى نسخة  
المصنف رحمه الله ويظهر ان الصواب وخمسة اسباع درهم والله اعلم بصري (قوله لا يظهر به تفاوت) فى  
عدم الظهور نظر سم أى يعلم مما رآنا (قوله ما يبلغه) الضمير لما الواقعة على المقدار وقوله إبعاده أى  
غير المربع فاعلم لم يبلغ وما فى السكرى من ان الضمير المستتر راجع إلى ما والظاهر إلى غير المربع وضمير  
إبعاده يرجع إلى المربع خلاف الصواب والصواب إلى غير المربع ايضاً (قوله فان بلغ) أى ما يبلغه الخ  
ذلك أى المائة والخمسة والعشرين ربعا (قوله المدور الخ) ضابطه ان يكون ذراعاً عرضاً وذراعين ونصفاً  
عمقاً متى كان العرض ذراعاً كان المحيط ثلاثة أذرع وسبعاً لان المحيط لا بد ان يكون ثلاثة أمثال العرض  
وسبع مثله فيبسط كل من الطول وهو العمق والعرض والمحيط ارباعاً لوجود الريع فى مقدار القلتين فى  
المربع فيكون العرض أربعة أذرع والطول عشرة والمحيط اثني عشر وأربعة أسباع فتضرب نصف  
العرض فى نصف المحيط يخرج اثنا عشر واربعة اسباع عملاً بمقتضى قاعدتهم وإن لم يظهر لها هنا فائدة لانها  
كانت قبل الضرب اثني عشر واربعة اسباع ثم تضرب الحاصل فى عشرة الطول يحصل مائة وخمسة وعشرون  
وخمسة اسباع فان ضرب الاثني عشر فى المشر بمائة وعشرين وضرب الاربعة اسباع فى العشرة باربعين  
سبعاً وخمسة وثلاثون سبعة بخمسة صحيحة يبق خمسة اسباع وهى زائدة قال بعضهم وبها حصل التقريب لكن  
الراجح ان معنى التقريب يظهر فى النقص لا فى الزيادة شيخنا وفى المغنى والبيجورى نحوه إلا قوله ونصفاً وقوله  
عملاً إلى ثم تضرب وقوله قال بعضهم وقوله لكن الراجح الخ (قوله وهو ذراع ورع) فى المغنى والبيجورى  
وشيخنا ما وافقه (قوله الظاهر ان مرادهم الخ) الظاهر خلافه لان ما افاده بيان تكسير القلتين مباينة  
كثيرة فليتأمل بصري عبارة السكرى عن حاشية التحفة للشارح بعد كلام طويل مانصه وإذ اتقرر ان المراد  
ذراع التجار بالنما وانه اربعة وعشرون قيراطاً وذراع اليد إحدى وعشرون قيراطاً لزم ان المراد بعمق  
المربع ذراع ورع بذراع الادى وبعمق المدور ذراعان من ذراع الحديد والتفاوت بينهما قريب  
بخلاف ما إذا قلنا المراد بذراع التجار بالنون فان التفاوت بينهما كثير اه (قوله ذراع العمل المعروف)  
فى عرف البناء والتجارين كرى (قوله فتحديده) أى ذراع التجار بما ذكر أى بذراع ورع (قوله  
المستعمل بمصر) أى بايدى الباعة (قوله وذلك) أى الذراع وثلاث الخ (قوله وبه) أى بقول السمودى  
وقوله الثانى أى انه ذراع ونصف (قوله ولم يستثنه) أى الثانى نصف القيراط (قوله وبالوزن) عطف على  
قوله بالمساحة (قوله وبإبدال الاخيرة نونا) وبم أوله بدل الباء نهاية أى مع النون فقط كفى القاموس عبارة  
بغداد بمثلتين ومجمعتين وتقديم كل منهما وبغداد وبغدين ومعدان مدينة السلام ع ش (قوله الخبر  
الشافعى) إلى قوله وحينئذ فانتصار الخ فى النهاية والمغنى الا قوله والترمذى والبيهقى (قوله قرية بقرب المدينة  
الخ) تجلب منها القلال وقيل بالبحرين قاله الازهرى قال فى الخادم وهو الاشبه مغنى قال البيجورى قوله وهو  
الاشبه ضعيف اه (قوله من شيخ شيخه الخ) إذ الشافعى اخذ عن مسلم بن خالد الزنجى وهو عن ابن جريج  
واسمه عبد الملك بن يونس عن عظام بن ابي رباح عن ابن عباس عن النبی صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن  
الله عز وجل بجبرى (قوله الراى لها الخ) فانه قال رايت قلالاً جهر فاذا القلة منها تسع قربتين او قربتين

الاربعة ارطال التى هى قدر كل ربع على مرجح النووى فى الرطل وبينها على مرجح الرافعى فيه وفى شرح العباب  
بعد ان نقل ان القلتين بالمساحة ماذكر عن زوائد الروضة مانصه ثم الظاهر ان ماذكر عن زوائد الروضة جرى  
فيه على مختاره فى رطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم أما على مختار الرافعى  
وهو مائة وثلاثون درهما فيحتمل ان يقال المساحة ايضاً ماذكر ويحتمل ان يزداد بنسبة التفاوت بينهما  
فى وزن القلتين وهو خمسة ارطال ونصف رطل ونصف تسع رطل والا قرب الاول إذ عدم تحديدهم للذراع  
وقولهم انه شبران تقريباً يدل على ان ذلك التفاوت مغتفر اه فليتأمل فيه (قوله لا يظهر به تفاوت)

الحجاز والواحدة منها لا تزيد غالباً على مائة رطل بغدادى وحينئذ فانتصار ابن دقيق العيد لمن لم يعمل بخبر القلتين محتجاً بأنه مبهم

لم يبين بحسب إذ لا وجه للنزاع في شيء مما ذكر وإن سلم ضعف زيادة من قلال هجر لانه إذا اكتفى بالضعيف في الفضائل والمناقب فالبيان كذلك بل أبو حنيفة رضي الله عنه يحتاج به مطلقا واما اعتماد الشافعي لها فهو يدل على انه املها هذا أو لثبوتها عنده (تقريبا) لان تقدير الشافعي امر تقريبي فلا يضر نقص رطلين فاقبل على المعتمد وخلافه بينت ما فيه في غير هذا المحل (في الاصح) وقيل هما الف وقيل ستمائة لاختلاف قرب العرب فاخذنا بالاسوا ويرد بان المدار على الغالب (١٠٣) وهو ما مر وقيل تحديد فيض نقص أي شيء كان ورد بانها افرط وبفسير التقريب

وشئاً أي من قرب الحجاز فاحتاط الشافعي بحسب الشيء نصفاً إذ لو كان فوقه لقال تسع ثلاث قرب لإشياء على عادة العرب فتكون القلتان خمس قرب مغنى ونهاية (قوله) فالبيان كذلك محل تأمل بصرى (قوله) به أي الضعيف مطلقا أي في الفضائل والمناقب وغيرهما (قوله) لها أي الزيادة المذكورة (قوله) اما لهذا) إشارة إلى البيان كردد (قوله) فلا يضر نقص الخ وهو المراد بقول الرافعي لا يضر نقص قدر لا يظهر بنقصه تفاوت في التغير بقدر معين من الأشياء المغيرة الخ كذا في النهاية وهو محل تأمل بصرى (قوله) وقيل الخ عبارة المحلى والمغنى قدم تقريرا عكس المحرر ليشمله ومقابلته التصحيح والمقابل فيما قبله ما قيل القلتان الف رطل لان القربة قد تسع مائتي رطل وقيل همتان ثمة رطل والعدد على الثلاثة قيل تحديد فيض نقص أي شيء نقص اه بخذف (قوله) وبفسير التقريب ثم أي بقوله فلا يضر الخ والتحديد هنا أي بقوله فيض نقص الخ (قوله) ان التحديد ثم الخ كان مراده بالتقريب ثم ما لزم من تعيين التقريب في رطلين إذ لزم من ذلك التحديد بخمسائة لا رطلين سم ويصرح بذلك قول المغنى فان قيل على ما صححه في الروضة من انه يعني عن نقص رطل ورطلين ترجع القلتان ايضا إلى التحديد فانه يضر نقص ما زاد على الرطلين اجيب بان هذا التحديد غير المختلف فيه اه واما ما في الكردى مما نصه قوله ان التحديد ثم أي المعلوم من قوله تقريرا بالمقابل له والمراد ان هذا التحديد المنقول بقليل غير التحديد بالمقابل للاصح فلا رد عليه انك قلت في الخطبة لا اذكر المقابل اه فبيد عن المرام وقول سم بالتقريب صوابه بالتحديد قول المتن (والتغير المؤثر) أي حسا او تقدرا نهاية ومغنى (قوله) وحمل طعم الخ أي جعله خبرا للتغير وقوله باعتبار ما اشتمل عليه أي باعتبار الحال الذي اتصف به الطعم وما بعده وهو التغير ولذا قال أي تغير طعم الخ (قوله) لا يقال الخ هذا اعتراض آخر حاصله ان تقييد التغير بالمؤثر ايضا ينقسم إلى هذه الاقسام كردد (قوله) وهو التغير المنقسم إلى ما ذكر لا يتقيد بالمؤثر أي لا يختص بالمؤثر (قوله) ليس المراد حمل كل الخ أي بان يلاحظ الربط بعد العطف (قوله) من انحصار الخ) فالتقدير والتغير المؤثر منحصر في هذه الثلاثة كردد أي بخلاف غير المؤثر لا ينحصر في أحدها الحقيقة ايضا في نحو الحرارة والبرودة سم (قوله) وخرج إلى قوله والمؤثر في النهاية والمؤ وجد في المغنى (قوله) بجيفة بالشط) أي قرب الماء مغنى (قوله) والمؤ وجد الخ أي والتغير الذي لو وجد فيه وصف من الاوصاف الثلاثة بلا عين وقوله لا يكون إلا للنجاسة أي كطعم خمر وريح عذرة ولون دم قال الكردى ويظهر ان ما واقعة على الماء على حذف مضاف والمغنى وتغير الماء وجد فيه الخ (قوله) فلا يحكم بنجاسته أي بمجرد التغير وقوله في الثانية أي فيما لو وجد الخ كردد (قوله) لا احتمال الخ) علة للترجيح في الثانية (قوله) ولا ينافيه أي ترجيح عدم النجاسة في الثانية (قوله) ما لو وقع فيه أي الماء الكثير (قوله) ولا) أي بان جزم بانه ليس منه او تردد فيه (قوله) لتحقق الوقوع الخ) علة لعدم المناقاة (قوله) هنا) أي فيما لو وقع فيه نجس الخ (لائم) أي فيما لو وجد فيه وصف الخ (قوله) بما ذكرته أي بعدم الحكم بالنجاسة في الثانية (قوله) بل ذلك أولى) أي بالحكم بالنجاسة وقوله لتحقق الخ) علة لاولوية فيما مر (قوله) لما زالت) أي النجاسة ذاتا واثرا وهو التغير (قوله) فلم يؤثر عودها) أي النجاسة أي سببها وهو التغير على الاستخدام او على حذف المضاف (قوله) ان لا نجاسة ثم) أي في قرب ما وجد فيه وصف الخ (قوله) ليعرف طعم الماء وريحه) أي

ثم والتحديد هنا يعلم ان التحديد ثم غير التحديد هنا (والتغير المؤثر بظاهر او نجس طعم اولون اوريح) وحمل طعم وما بعده باعتبار ما اشتمل عليه صحيح أي تغير طعم إلى آخره فاندفع ما قيل ان هذا حمل غير مفيد لا يقال سلمنا إفادته وهو لا يتقيد بالمؤثر لان غير المؤثر تغير طعم إلى آخره أيضا لا نا نقول ليس المراد حمل كل على حدته حتى يرد ذلك بل حمل ما افاده مجموع المتعاطفات من انحصار المؤثر في احد هما فلا يشترط اجتماعها ولا يؤثر غيرها كحرارة او برودة فاما موانعة خلوه وخرج بالمؤثر بظاهر التغير اليسير به والمؤثر بنجس التغير بجيفة بالشط والمؤ وجد فيه وصف لا يكون إلا للنجاسة فلا يحكم بنجاسته فيما يظهر ترجيحه في الثانية خلافا للبغوى ومن تبعه لاحتمال ان تغيره تروح ولا ينافيه ما لو وقع فيه نجس لم يغيره حالا بل بعد مدة فانه يسأل أهل الخبرة ولو واحدا فيما يظهر فان جزم بانه منه فينجس وإلا فلا لتحقق الوقوع هنا لا ثم

في عدم الظهور نظر (قوله) وبفسير التقريب ثم الخ) كان مراده بالتقريب ثم ما لزم من تعيين التقريب في رطلين إذ يلزم من ذلك التحديد بخمسائة لا رطلين (قوله) من انحصار المؤثر) أي بخلاف

وبما يصرح بما ذكرته ما مر في عود التغير ولا نجاسة بل ذلك أولى من هذا لتحقق النجاسة وتأثيرها ولا لکن لما زالت وضعف تأثيرها فلم يؤثر عودها فاذا لم يؤثر عود المتحقق قبل فاولى ما لم يتحقق اصلا فان قلت يمكن حمل كلام البغوى على ما اذا علم ان لا نجاسة ثم يحتمل تروحه بها قلت يمكن ويؤيده قولهم لورأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غير لزمه الغسل وقولهم لورأى المتوضى على راس ذكره بل لا يحتمل انه من غير لزمه المتوضى وقولهم شرعت المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء وريحه ويؤخذ بما ذكره في المنى

وعلى رأس الذكر انه لو وقع في ماء كثير نجس وظاهر فتغير فان احتمل أنه من (١٠٣) أحدهما فقط ومنه أن يكون

النجس لو فرض وحده  
لغير فله حكمه وإن شك  
فان ترتبا في الوقوع  
وتأخر التغير عنهما اسنداه  
إلى الثاني أحدا من مسألة  
الظبية وإن وقعا معا أو مرتبا  
ولم يعلم ذلك لم يؤثر لأن  
الأصل طهارة الماء هذا  
ما يظهر في هذه المسئلة ووقع  
في الخادم وغيره ما يخالفه  
فأحذره ولو خلطهما قبل  
الوقوع تنجس لأن التغير  
بالتنجس كالتنجس ومن ثم  
قال في المجموع ان دخان  
النجاسة والمتنجس حكمهما  
واحد أى خلافا لمن فرق  
لمدرك يخص هذه نعم ان  
خالط النجس ماء واحتجنا  
للفرض بان وقع هذا  
المختلط فيما يوافقه فرضنا  
التغير النجس وحده لأن  
الماء يمكن طهره أو مائعا  
فرضنا السك لأن عين  
الجميع صارت نجسة لا يمكن  
طهرها كما هو ظاهر (ولو  
اشتبه) على من فيه اهلية  
الاجتهاد في ذلك المشتبه  
بالنسبة لنحو الصلاة ولو  
صبيا يميز أ كما هو ظاهر (ماء)  
أو تراب و ذكره لأن الكلام  
فيه ولا فيسيعلم بما سيذكره  
في شروط الصلاة أن الشيا  
ب والاطعمة وغيرها سواء  
اختلطت ما به أم بال غير  
يجوز الاجتهاد فيها وظاهر  
انه لا يعتد فيها بالنسبة لنحو

ويعرف بهما النجاسة لأنها قد تعرف بهما أحيانا (قوله) وعلى رأس الذكر (أى) وفي البلل على رأس الذكر  
(قوله) من أحدهما فقط (أى) ولا يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه سم أى بان يناسب التغير بوصف ذلك  
الأحد فقط (قوله) ومنه (أى) من احتمال كون التغير من أحدهما فقط بعينه (قوله) لو فرض وحده لغير  
أى بان وقعا معا كرى أى وتوافقا في الصفة (قوله) من مسألة الظبية (أى) الآتية قبيل قول المصنف وتغير  
ظنه لم يعمل بالثاني (قوله) حكمه (أى) فذلك الماء حكم ذلك الأحدهما من الطهارة أو النجاسة (قوله) هذا (أى)  
التفصيل المذكور و قوله في هذه المسئلة أى فيما لو وقع في ماء كثير الخ (قوله) ولو خلطهما قبل الوقوع (أى)  
خلط الطاهر بالنجس قبل وقوعهما في الماء تنجس أى الماء الكثير المتغير بوقوعهما بعد الاختلاط (قوله)  
لأن التغير بالمتنجس الخ) يؤخذ منه التصور بما إذا كان الاختلاط بنجس الطاهر فيخرج ماله كالناجافين  
فليتأمل فيه سم (قوله) كالتنجس الخ (أى) كالتغير بالنجس أى كاتقدم (قوله) فيما يوافقه (أى) فى الماء الكثير  
الذى يوافقه بخلاف المائع مطلقا والماء القليل فان كلا يتنجس بمجرد وقوع المختلط بالنجس فيه وإن لم  
يتغير كما مر (قوله) أو ما نعا فرضنا السك) انظر هذه مع ما تقدم عند قول المصنف فان غيره فتنجس عن  
فتوى شيخنا الشهاب الرملى سم أى من انه يفرض في الاختلاط بالمائع أيضا النجس وحده لأن المائع ليس  
نجسا حتى يقدر مخالفا (قوله) على من فيه (أى) قوله إذ خصال المخير في النهاية لا لقوله و ظاهر إلى المتن وقوله  
ولم يبلغ إلى وجوازا وقوله طاهرا (قوله) في ذلك المشتبه) متعلق بالا جتهاد وقوله بالنسبة الخ متعلق باهلية  
الخ (قوله) لنحو الصلاة) كالطواف وحل التناول (قوله) ولو صبيا) أى مجنونا نافق ومن يميز أ قويا بحيث  
لم يبق فيه حدة تغير اخلاقه وتمنع من حسن تصرفه ع ش (قوله) وذ كره) أى خص الماء بالذ ك رسم ونهاية  
أى ولم يذكر معه التراب مع اشتراكه معه في الظهورية رشيدى (قوله) يجوز الاجتهاد الخ) خبر ان  
الشيا ب الخ (قوله) و ظاهر انه لا يعتد فيها الخ) قضيته انه لا يشترط فيه الرشد فيصح الاجتهاد فيه من المجبور  
عليه بسفه وقديمتع لان السفه ليس من اهل التملك فهو كالصبي وعليه فلو اجتهد كلفان فى ثوبين واتفقا فى  
اجتهادهما على واحد فيبغى انه إن كان فى يدهما صدق صاحب اليد وإن لم يكن فى يده واحد منهما وقف  
الامر إلى اصطلاحهما على شىء وإن كان فى ايديهما جعل مشتركا ثم ان صدقنا صاحب اليد سلم الثوب له  
ويبقى الثوب الآخر تحت يده إلى ان يرجع الآخر ويصدق فى انه له كمن أقر بشىء لمن يشكره ولو ظن ان  
ملكه ما فى يد غيره فالأقرب انه يتصرف فيما بيده على وجه الظفر لمنعه من وصوله إلى حقه بظنه بسبب منع  
الثانى منه ع ش وسياق فى مبحث اشتباه ماء وماء ورد ما يتعلق بذلك (قوله) لنحو الملك) أى كالانتفاع  
والاختصاص (قوله) أى طهور) إلى قوله إذ خصال المخير فى المعنى لا لقوله بعد تلفهما (قوله) أى طهور)  
كان المناسب لقوله الآتى طاهر أو طهور الإبدال أى باو (قوله) ليوافق الخ) علة للتفسير قول المتن (بنجس)

غير المؤثر لا ينحصر فى أحدهما التحققه أيضا فى نحو الحرارة والبرودة (قوله) من أحدهما فقط (أى) ولا  
يحتمل انه من الآخر فقط ولا معه (قوله) لأن التغير بالمتنجس كالتنجس) يؤخذ منه التصور بما إذا كان  
الاختلاط بنحو الطاهر فيخرج ماله كالناجافين فيه (قوله) أو ما نعا فرضنا الكل) انظر هذه مع ما تقدم عند  
قوله فان غيره فتنجس عن فتوى شيخنا الشهاب الرملى (قوله) ولو اشتبه ماء طاهر بنجس الخ) فى شرح العباب  
لو حصل له رشاش من أحد الاناءين لم ينجس ثوبه للشك كالأوصا به نفط ثوب تنجس بهضه واشتبهه وفارق  
بطلان الصلاة بلبس بعضه بانه يشترط فيها ظن الطهارة وهو متنف هنا لو اجتهد وظن نجاسة ما أصابه  
الرشاش منه فكذلك على الوجه لأن النجاسة لا تثبت بغلبة الظن وإنما امتنع استعمال ما غلب على ظنه  
نجاسته لانه ان استعمله فى حدث لم يمكن الجزم بالنية أو فى خبث فهو محقق فلا يزول بمشكوك فيه الخ اه  
وقوله وهو متنف هنا قد يمنع إطلاق إنتفائه إذ قد يظن الطهارة وما ذكره من الفرق قد يقتضى عدم صحة  
الصلاة فيما حصل له الرشاش المذكور وان لم ينجسه وذلك بما يضعف فائدة عدم الحكم بتنجيسه لا يقال يلزم  
صحة الصلاة هنا ويترك بين ما أصابه الرشاش هنا والمتنجس بعضه المشتبه حيث بطلت الصلاة بلبس بعضه ان

الملك باجتهاد غير المكلف (طاهر) أى طهور ليوافق قوله لو طهر إلى آخره (بنجس)

أى بماء أو تراب نجس مغنى ونهاية (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ سم (قوله أو بمسعمل)  
 أى بماء أو تراب مستعمل مغنى ونهاية (قوله وان قل الخ) أى حيث كان الاشتباه فى محصور ع ش (قوله  
 بان يبحث الخ) متعلق باجتهاد وتصوير له (قوله ولم يبلغا) أى المشتبهان (بالخاط قلتين) أى بلا تغير معنى  
 (قوله تيمم) الاوجه خلافه وان ضاق الوقت نهاية اه سم ووافق المغنى الشارح كما يأتى (قوله بعد  
 تلفهما) هذا يقضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو عن شئ فليتامل سم  
 ولعل لهذا أسقط المغنى قيد بعد تلفهما كما نبهنا (قوله ان وجد الخ) أى او بلغ الماء آن قلتين بالخاط بلا تغير  
 مغنى (قوله طاهرا) قد نبهنا فيه تفسيره لظاهر بطهروا و لعل لهذا أسقطه النهاية والمغنى كما نبهنا (قوله بعض  
 الشراح) عبارة النهاية والمغنى الولى العراقى لكتبتها رجاها ضعف ما قاله بتوجيه غير توجيه الشارح (قوله  
 يصدق) أى على كل منها نهاية (قوله كذلك) أى كخصال الخير (قوله اذ خصال الخير انحصرت الخ) ان اراد  
 ان الواجب الخير لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص ومقصود لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام  
 فهو ممنوع محتاج الى سند صحيح و اوضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه  
 لا فرق وان لم يرد ذلك فلا يجدى ما ذكره شيئا فى مطلوبه فليتامل سم على حجج اه ع ش (قوله تعينت)  
 أى وسيلة الاجتهاد وقوله فى هذا أى الاجتهاد (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة) قد يقال ان اراد الوسيلة  
 فى الجملة فنفى الصدق ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب وكذا قوله فلم يجب اصلا ان اراد لم يجب مطلقا  
 فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فتأمل سم عبارة النهاية بعد بسطه فى رد كلام الولى العراقى نصها  
 ويمكن توجيه كلامه بأنه واجب عند ارادة استعمال أحد المشتبهين اذ استعمال أحدهما قبله غير جائز لبطلان  
 طهارته فيكون متلبسا بعبادة فاسدة وحينئذ فلا تنافى بين من عر بالجواز والوجوب لان الجواز من حيث  
 ان له الاعراض عنهما والوجوب من حيث قصد ارادة استعمال أحدهما اه ولم يرتض غش بتوجيه

أى متنجس أو بمسعمل  
 (اجتهد) وان قل عدد  
 الطاهر كواحد فى مائة بان  
 يبحث عن اماره يظن بهما  
 يقتضى الاقدام والاحجام  
 وجوبا مضيقا بضيق الوقت  
 وموسما بسعته ان لم يجد  
 غير المشتبهين ولم يبلغا  
 بالخاط قلتين فان ضاق  
 الوقت عن الاجتهاد تيمم  
 بعد تلفهما وجوز ان  
 وجد طاهرا أو طهورا  
 يقيّن وزعم بعض الشراح  
 وجوبه هنا أيضا مستدلا  
 بان كلا من خصال الخير  
 يصدق عليه انه واجب ليس  
 فى محله لان ما هنا ليس كذلك  
 اذ خصال الخير انحصرت  
 بالنص وهى مقصودة لذاتها  
 والاجتهاد وسيلة للعلم  
 بالطاهر فان لم يجد غير  
 المشتبهين تعينت كسائر  
 طرق التحصيل وان وجد  
 غيرهما لم تنحصر الوسيلة فى  
 هذا بل لا يصدق عليه حد  
 الوسيلة حينئذ فلم يجب اصلا

سلم بتيقن نجاسته بخلاف ما اصابه الرشاش لانا نقول ليس المطلوب الفرق بين ما اصابه الرشاش والمتنجس  
 بعضه المشتبه بل بين صحة الصلاة مع مصاحبة الاول وعدم صحته مع مصاحبة ما لا فى المشتبه الماز كور وقد تبجّه  
 منع بطلان الصلاة بمجرد لمس بعض المشتبه وان بطلت بالصلاة عليه وحينئذ فيتجه صحة الصلاة مع اصابه  
 الرشاش وبفرق بان المشتبه محقق النجاسة فبطلت الصلاة عليه بخلاف ماسه وبخلاف الرشاش فان كلا غير  
 محقق النجاسة فلم تبطل معه واعلم ان كلامهم على المسئلة الاثنية وهى قولهم فان تركه وتغير ظنه لم يعمل  
 بالثانى على النص صريح او كالصريح فى صحة صلاته مع ما اصابه من الماء الذى استعمله او لامع احتمال ان  
 يكون هو النجس فهذا يدل على الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة ما اذا تنجس بعض الثوب فاشتبه وان الصلاة  
 صحيحة مع اصابه ما استعمله او لا ثم تغير ظنه وعلى ما اصابه الماء الاول فليتامل فانه قد يفرق بانه استعمله مع  
 اجتهاد اذ اده الى طهارته ولا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد بخلاف ما نحن فيه (قوله وذكره) أى خصه بالذكر  
 (قوله أى متنجس) أى بدليل أو ماء و بول الخ (قوله فان ضاق الوقت عن الاجتهاد تيمم) ذكر مثل ذلك فى  
 الاجتهاد فى القبلة الا فى فقال عقب المتن الا فى فيها وان تحير لم يقلدى الاظهر وصلى كيف كان مانصه  
 وكذا الواضاح الوقت عن الاجتهاد اه والوجه خلافه فيهما (قوله تيمم) الاوجه خلافه فيجهد وان ضاق  
 شرح مر (قوله بعد تلفهما) هل يقتضى ان يصير الاتلاف ولو بصب أحدهما فى الآخر مطلوباً ولا تخلو  
 عن شئ فليتامل (قوله ليس فى محله) بل هو والله فى محله وقوله اذ خصال الخير الخ ان اراد ان الواجب الخير  
 لا يتحقق الا حيث كانت الخصال منحصرة بالنص مقصودة لذاتها كما هو ظاهر هذا الكلام فهو ممنوع محتاج  
 الى سند صحيح و اوضح من كلام الأئمة بل اطلاقهم وتعريفهم الواجب الخير يدل على انه لا فرق وان لم يرد ذلك  
 فانه لا يجدى ما ذكره سبباً فى مطلوبه فليتامل فان الحق ان جميع ما احتج به مجرد دعوى لا مستند لها صحيحا  
 (قوله بل لا يصدق عليه حد الوسيلة الخ) قد يقال ان اراد الوسيلة فى الجملة فنفى الصدق ممنوع وعلى التعيين  
 لم يفد المطلوب وقوله لم يجب ان اراد لم يجب مطلقا فهو ممنوع وعلى التعيين لم يفد المطلوب فتأمل ولا تغتر بما

فأمله (وتطهر بما ظن)  
 بالاجتهاد مع ظهور الأمانة  
 (طهارته) منها فلا يجوز  
 الهجوم من غير اجتهاد ولا  
 اعتماد ما وقع في نفسه من  
 غير أمانة فإن فعل لم يصح  
 طهره وإن بان أن ما استعمله  
 هو الطهور كما لو اجتهد  
 وتطهر بما ظن طهارته ثم  
 بان خلافه لما هو مقرر أن  
 العبرة في العبادات بما في  
 نفس الأمر وظن المكلف  
 وسيأتي أنهم أعرضوا في  
 هذا الباب عن أصل طهارة  
 الماء فيؤخذ منه أن ما ظن  
 طهارته باجتهاده لا يجوز  
 لغيره استعماله إلا أن  
 اجتهد فيه بشرطه وظن  
 ذلك أيضا وظاهر أن الاجتهاد  
 تطهير نحو حليلته المجنونة  
 به وغيره بمنزلة للطواف به  
 أيضا (وقيل إن قدر على  
 طاهر أي طهور الخ غير  
 المشتبهين كما أفاده كلامه  
 خلافا لمن أعرضه (ببقيين)  
 فلا يجوز له الاجتهاد في  
 الأمان كالقبلة ورد بانها  
 في جهة واحدة فطلبها من  
 غيرها عبث بخلاف الماء  
 ونحوه ومن ثم لو قدر على  
 طهور يبقين كآء نازل من  
 السماء جاز له تركه والتطهر  
 بالمظنون وقد كان بعض  
 الصحابة يسمعون بعض  
 مع قدرته على السماع من  
 النبي صلى الله عليه وسلم  
 ومنع ذلك المقتضى لشذوذ  
 هذا الوجه لا يبعد نذب

المذكور راجعه (قوله بالاجتهاد الخ) عبارة النهاية بامارة تدل على ذلك كاضطراب أو رشاش أو تغير  
 أو قرب كلب اه زاد المغني فيغلب على الظن نجاسة هذا وطهارة غيره وله معرفة ذلك بذوق أحد الاناءين  
 لا يقال يلزم منه ذوق النجاسة لأن الممنوع ذوق النجاسة المتيقنة نعم يتمتع عليه ذوق الأمان لأن النجاسة  
 تصير متيقنة كما أفاده شيخه وإن خالف في ذلك بعض العصريين اه ويأتي عن النهاية ما يوافق هذه الزيادة  
 وقوله بعض العصريين قال البصري هو الشيخ ناصر الدين الطبري اه قول المتن (طهارته) أي  
 طهوريته مغني (قوله فلا يجوز) إلى قوله كما لو اجتهد في المغني والنهاية (قوله فان فعل الخ) أي فان هجم  
 وأخذ أحد المشتبهين من غير اجتهاد وتطهر به لم تصح طهارته وإن بان الخ لتلاعبه مغني (قوله ثم بان  
 خلافه) أي لا يجوز له العمل بالأول (قوله بما في نفس الأمر) أي ولو بالظن بشرط عدم تبين الخلاف سم  
 (قوله وسيأتي) إلى المتن حكاه ع ش عن الشارح وأقره (قوله وسيأتي) أي في شرح فان تركه وقوله منه  
 أي مما سيأتي (قوله المجنونة) أي أو الممتنعة من الغسل ليحل له وطوؤها وقوله به أي بما ظن طهارته باجتهاده  
 (قوله أي طهور آخره) إلى قوله ومن ثم في المغني (قوله غير المشتبهين) قضيته أن المشتبهين لو بلغا الخلط  
 قلتين بلا تغير لم يجر هذا الوجه فلا يجمع سم (قوله كما أفاده كلامه) لعله باطلا فقه سم أي فينصرف إلى  
 الكمال ويحتمل تنكيره على قاعدة إعادة الشيء نكرة وقال السكري وهو قوله يبقين اه (قوله خلافا  
 لمن أعرضه) أي بانه بوجود المشتبهين فقط قادر على طاهر يبقين وهو أحدهما فلا بد من زيادة قيد التعمين  
 وأجاب غير الشارح بأن المبهم غير مقدور على استعماله بصرى عبارة المغني فان قيل كان ينبغي للمصنف  
 أن يقول على طاهر معين فان أحد المشتبهين طاهر يبقين أوجب بأنه لا حاجة إلى ذلك وإن كان طاهرا  
 يبقين لا يقدر عليه وقد فرض المصنف الخلاف فيما إذا قدر على طاهر يبقين اه ولعل هذا الجواب هو  
 مراد الشارح خلافا لما مر عن البصري من أنه غيره قول المتن (ببقيين) كان كان على شط نهر في استعمال  
 الماء أو في صحراء في استعمال التراب مغني (قوله فلا يجوز له الاجتهاد الخ) بل يستعمل المتيقن نهاية (قوله  
 كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم بما يأتي  
 في محله سم عبارة المغني كمن يمكنه ولا حائل بينه وبين الكعبة اه زاد النهاية ولكن كان في ظلمة أو كان  
 أعشى أو حال بينه وبينها حائل حادث غير محتاج إليه اه (قوله بانها في جهة الخ) وبأن الماء مال وفي الأعراض  
 عنه تفويت مالية مع إمكانها بخلاف القبلة مغني (قوله فطلبها الخ) أي إذا قدر عليها مغني (قوله ومن ثم الخ)  
 ظاهر صنيعة أن المثار إليه مخالفة الماء ونحوه للقبلة ويحتمل أنه الرد وعلى كل ففي هذا تفرع الشيء على  
 نفسه عبارة النهاية والمغني عقب قول الشارح وجواز أن قدر الخ إذا العدول إلى المظنون مع وجود المتيقن  
 جائز لأن بعض الصحابة كان يسمع الخ (قوله هذا) أي الرد المؤيد بأفعال الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله  
 هذا الوجه) أي القيل (قوله ثم رايته) أي النذب وقال السكري أي المصنف اه (قوله فيما مر) إلى قوله ولو  
 لا اختلاف بصير في النهاية إلا قوله وإنما جاز إلى فان فقدو كذا في المغني إلا قوله أي ولو إلى إذا تحير قول  
 المتن (والاعني كبصير) ولو اجتهد فاداه اجتهاده إلى طهارة أحد الأمان فاخبره بصير يجتهد بخلافه فهل يقلد  
 لأنه أقوى إدراكا منه أو لا اخذا باطلاق قولهم المجتهد لا يقلد مجتهدا فيه نظرا والاقرب الأول لكن ظاهر  
 كلامهم الثاني ويوجه بأن الشخص لا يرجع إلى قول غيره إذا خالف ظنه فوالى أن لا يرجع إلى ما يخبر عن  
 شيء مستند للأمانة ومع ذلك فالأقرب معنى الأول لكن مجرد ظهور المعنى لا يقتضي العدول عما اقتضاه  
 اطلاقهم فالواجب اعتناؤه ع ش بخذف (قوله فيما مر فيه) أي من جواز الاجتهاد عند الاشتباه لا مطلقا

زخرفه فانه لا أساس له (قوله فتأمل) تأملناه فلم نجد له حاصلا (قوله بما في نفس الأمر) أي ولو بالظن بشرط  
 عدم تبين الخلاف (قوله غير المشتبهين) قضيته أنه لو كان المشتبهين بأن كان لو خلطهما بلغا قلتين من غير تغير  
 لم يجر هذا الوجه فلا يجمع (قوله كما أفاده) لعله باطلا فقه (قوله كالقبلة) أي إذا حصل تيقنها بالفعل بخلاف

فلا يرد الخ بصرى (قوله ولو لا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه سم ووافقه المغنى (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا صبر واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان تيقنه فليظن إلى ذلك هنا بالاولى لانه وان صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه سم وعش (قوله بخلاف البصير) أى فليس له التقليد بصرى (قوله وحرمة ذوق النجاسة) عبارة النهائية وما تقرر من جواز الذوق هو ما قاله الجمهور وهو المعتمد وما نقله في المجموع عن صاحب البيان من منع الذوق لاحتمال النجاسة ممنوع إذ محل حرمة ذوقها عند تحققها ويحصل بذوقها وهنا لم يتحققها اه قال عش اى فاذا ذاق احدهما لا يجوز له ذوق الاخر ويصرح بذلك قول سم على المنهج فلو ذاق احدهما فهل له ذوق الآخر اعتمد الطيلاوى أن له ذلك واعتمد الجلال الرملى المنع اه أقول فلو خالف وذاق الثاني وظهر له انه الطاهر عمل به وان لم يظهر له فهو متحير في تيمم بعد تلقها او تلف احدهما ويجب غسل فله لتحقيق نجاسته اه بخذف وقوله واعتمد الجلال الرملى اى والمغنى كما مر (قوله مختص) الاولى التانيث (قوله إنما جازله) اى للاعنى (قوله تلك الحواس) اى نحو لمس الخ (قوله فيما إذا تحير الخ) هل يشترط ضيق الوقت كإفراط نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا الفرق أو وجه كما في شرح العباب سم (قوله ويتيمم الخ) اى بعد تلف الماء وحيث فلا إعادة عليه كما يعلم ما ياتي عش (قوله ويظهر ضبط الخ) ينبغي ان توهمه بخلاف الغوث وتيقنه بخلاف القرب سعى اليه وان تيقن عدمه فيهما فلا سعى اخذا بما ياتي في التيمم وهذا الشبه به من الجملة لانها من المقاصد وهما من الوسائل ثم رابت الشارح رحمه الله تعالى بحث في باب النجاسة فيما لو فقد نحو صابون ما يتوقف عليه إزالة النجاسة أنه يطليه بخلاف الغوث أو حد القرب اى على التفصيل وهذا يؤيد ما بحثه هنا بل ما ذكره ان نسب بالتيمم من ذلك إذا فرض في مسئلتنا ان فقدته يحمل على العدول إلى التيمم بخلاف ذلك فان التيمم لا يكون بدلا عن إزالة النجاسة وان تناسبا في ان كلا منهما شرط لصحة الصلاة بصرى ونقل عن الشورى ما يوافقه ويوافقه ايضا قول الحلبي على المنهج مانصه قوله فان لم يجد من يقلده اى في حد القرب وقيل في محل يلزمه السعى اليه في الجملة لو أقيمت فيه اه (قوله لم يترجح احدهما) زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عنده لا يقلدوا احدهما وكذا يفيد قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه اثنان ولا مرجح قال في شرح الارشاد اما إذا اعتقد ارجحية احدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد وفي شرح العباب ما يؤيده سم بخذف (قوله لنحو انقطاع ريحه) عبارة النهائية ونحوه انقطع رائحته اه وعبارة المغنى أو نحوه كان انقطع رائحته اه قول المتن (لم يجتهد على الصحيح) اى للطهارة فلو اجتهد للشرب جاز له الطهارة بعد ذلك بما ظنه ما قاله

إمكان حصوله بنحو الصعود فلا يمنع الاجتهاد على ما يعلم ما ياتي في محله (قوله أى ولو لا عى الخ) قيد الروض بالبصير ووجهه في شرحه (قوله إذا تحير) قال في شرح الارشاد قال ابن الرفعة وإنما يقبل التحير إذا ضاق الوقت ولا صبر واعاد الاجتهاد وفيه من المشقة ما لا يخفى بل قولهم الاتي في التيمم لو تيقن الماء آخر الوقت فانتظاره افضل برده لانهم نظروا ثم إلى الحالة الراهنة دون ما ياتي وان تيقنه فليظن هنا إلى ذلك بالاولى لانه إن صبر واجتهد ليس على يقين من إدراك العلامة اه وأقول سيأتي في فصل استقبال القبلة عند قول المصنف فان تحير لم يقلد في الاظهر وصلى كيف كان في هاهنا مش قوله وصلى كيف كان عن الامام والشيخين تقييده بما إذا ضاق الوقت لكن ما استدلل به من مسألة التيمم المذكورة يؤيد الفرق لان البديل موجود هنا وفيها لاهناك (قوله ويتيمم فيما إذا تحير الخ) هل شرطه ضيق الوقت كإفراط نظيره من القبلة أو يفرق لوجود البديل هنا الفرق أو وجهه في شرح العباب ولو اختلف عليه القبلة اخذ بقول واحد لا بد لها بخلافه هنا وسياتي انه لا يتعين الاوثق الا علم اه (قوله لم يترجح احدهما) هذا القيد زائد على شرح الروض وهو يفيد انه إذا لم يترجح احدهما عنده لا يقلدوا احدهما وكذا يفيد قوله الاتي قبيل او وما وردوا واختلف عليه

فلا يرد عليه أن له التقليد أى ولو لا عى أقوى منه إدراكا كما هو ظاهر إذا تحير بخلاف البصير (في الاظهر) لقد رتبته على إدراك النجس بنحو لمس وشم وذوق وحرمة ذوق النجاسة محتصة بغير المشتبه وإنما بغير المشتبه وإنما جاز له في المواقيت التقليد ابتداء لان إدراكه له أسعسر منه هنا فان فقد تلك الحواس لم يجتهد جزما ويتيمم فيما إذا تحير وفقد من يقلده ولو لا اختلاف بصيرين عليه لم يترجح أحدهما عنده ويظهر ضبط فقد المقلدان يجد مشقة في الذهاب اليه كشقة الذهاب للجمعة فان كان بمحل يلزمه قصده لها لو أقيمت فيه لزمه قصده لسؤاله هنا وإلا فلا (أو) اشتبه (ماء وبول) لنحو انقطاع ريحه (لم يجتهد) فيهما (على الصحيح) لان البول لا أصل له في التطهير يرد بالاجتهاد اليه



ولا نظر لاصله لاستحالة الى حقيقة اخرى مغايرة للماء اسما وطبعاً بخلاف الماء المنتجس (١٠٧) فاندفع تفسير الزركشي له بامكان رده

للطهارة بوجه وهو في الماء  
يمكن بمكاثرتة دون البول  
انتهى على ان فيه غفلة  
عن قولهم لو كان مع جمع  
ماء كثير لا يكفيهم الا ببول  
يستملك فيه ولا يغيره  
لا يستهلا كدبه لمهم خلطه به  
قيل له الاجتهاد هنا الشرب  
ما يظن طهارته وهو غفلة  
عمما يأتي في نحو خر واخل ولبن  
اتان ولبن ما كول (بل) هنا  
وفيما يأتي انتقالية لا ابطالية  
كما هو الاكثر فيها ومن ثم  
قال جمع محققون لم يقع  
الثاني في القرآن لانه في  
الاثبات إنما يكون من باب  
الغلط فزع ابن هشام ان  
هذا وهم غير صحيح (يخلطان)  
عطف على جملة لم يجتهدوا  
يصبان او يصب من احدهما  
في الآخر واحتمال انه  
صب من الطاهر فهو باق  
على طهارته ليس اولى  
من ضده فلم ينظر اليه على  
ان المدار على ان لا يكون  
معه طهور يبين وبذلك  
الصب لا يبق معه طهور  
يبين فلا اشكال اصلا  
وهذا اعني جعلهم من التلف  
صب شيء من احدهما في  
الآخر يتايد قول القمولى  
كالرافعي يشترط لجواز  
الاجتهاد ان لا يقع من احد  
المشتبهين شيء في الآخر  
لتنجس هذا بيقين فزال  
التعدد المشترك كما سيأتي  
انتهى نعم تعليله غير صحيح

الموردى واعتمده طب و مر ورده حج سم على المنهج وسيأتي في الشارح مر ما يعلم أن جوازه  
للشرب لم يقله الموردى وإنما نجسه الاذرى وان الشارح مر موافق لحج في منع الاجتهاد وهذا محله  
عند الاختيار فلو اضطر للشرب كان له الهجوم والشرب من احدهما يدون الاجتهاد ومثل ذلك ما لو اخلط الماء  
باواني بلد واشتبه فيها خذ ما شاء الى ان يبقى واحدوله الاجتهاد في هذه الحالة إذ لا مانع منه عش (قوله) ولا نظر  
لاصله) اى الى ان اصله ماء (قوله) لاستحالة الخ) اى لان المراد ببولهم له اصل في التطهير عدم استحالة عنه  
خلقته الاصلية كالتنجس والمستعمل فانها لم يستحيل عن اصل خلقتهما الى حقيقة اخرى بخلاف نحو  
البول وماء الورد فان كلا منهما قد استحال الى حقيقة اخرى نهاية وإيعاب (قوله) فاندفع) اى بتفسيرى  
قولهم له اصل في التطهير بعدم استحالة الى حقيقة اخرى الخ تفسير الزركشي له اى لقولهم المذكور وقوله  
وهو اى الرد (قوله) على ان فيه) اى تفسير الزركشي (قوله) عن قولهم لو كان الخ) اى الدال على امكان  
ما ذكر في البول ايضا فليتامل سم (قوله) قيل له الاجتهاد الخ) سيأتي عن النهاية نقله عن بحث الاذرى  
مع رده (قوله) عمما يأتي) اى فى التنبيه (قوله) بل هنا وفيما يأتي انتقالية) كذا في المحلى والنهاية والمغنى (قوله)  
كما هو) اى الانتقال (قوله) لا يه في الاثبات إنما يكون) قد يكون الا بطل ببل لا بطل قول نحو السكفار فلا  
يحدور في وقوعه في القرآن سم (قوله) ان هذا الخ) اى قول الجمع (قوله) عطف على جملة لم يجتهد) بناء على  
ما قال ابن مالك ان بل لعطف الجمل فسقط بذلك ما قيل ان الصواب حذف النون لانه مجزوم بحذفها عطفاً على  
يجتهد لكن الاصح خلاف ما قاله ابن مالك إذ شرط العطف ببل افراد معطوفها اى كونه مفردا فان تلاها  
جملة لم تكن عاطفة بل حرف ابتداء لمجرد الاضطرار بزيادة زاد المغنى ولا يجوز عطف يخلطان على يجتهدون  
يقر بحذف النون كما قاله بعض الشراح لفساد المعنى إذ يصير التقدير بل لم يخلطاه (قوله) او يصبان الخ)  
عطف على يخلطان (قوله) او يصب من احدهما الخ) اى وان كان المصوب قدرا لا يدركه الطرف ومحل  
العفو عن ذلك إذا لم يكن بفعله كما تقدم عش (قوله) على ان المدار) اى مدار صحة التيمم وقول الكردى اى  
مدار التلف سبق فلم (قوله) فلا اشكال) اى على جعل الصب من احدهما في الآخر من انواع التلف (قوله)  
يشترط لجواز الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه في الآخر هو الطاهر  
فستعمله فلم يمنع الاجتهاد سم (قوله) نعم تعليله غير صحيح) اقول بل هو صحيح فان الاشارة بهذا الى المصبوب  
فيه وهو نجس بقينا لانه ان كان النجس فظاهر او الطاهر فقد صب فيه من الآخر النجس وحينئذ فسقط  
عن الاعتبار ولم يبق إلا الماء واحد مشكوك فيه فاتضح صحة كلام هذين الامامين الجليلين بصرى عبارة سم  
قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان هذا الظاهر اه (قوله) ولما  
ألحق تعليله) اى تعليل اشتراط جواز الاجتهاد بأن لا يقع من احدهما شيء في الآخر بما ذكرته اى بأنه  
لا يبق بذلك الصب معه طهور يبين (قوله) يشكل عليه) اى على ما قاله القمولى من اشتراط جواز الاجتهاد

اثان ولا مر جمع قال في شرح الارشاد ما إذا اعتقد أرحجية أحدهما فانه يجب عليه تقليده كما بحثه في الاسعاد  
وقد نبذنا ع فيه ما يأتي في نظيره من القبله من ان تقليد الارجح اولى إلا ان يفرق اه ويمكن الفرق بانه لا بد  
للقبله بخلاف ما هنا ثم رايت ما في الحاشية الاخرى عن شرح العباب وهو يؤيد هذا الفرق وما يؤيده او  
يعينه انه لو جاز تقليد المرجوح لم يكن للارجح اثر فلم جاز تقليد المرجوح ولم يقلد المساوى فيما إذا لم يترجح  
احدهما كما دل عليه كلامه في الحاشية الاخرى بل قد يقال تقليد المساوى اولى من تقليد المرجوح فليتامل  
(قوله) عن قولهم الخ) اى الدال على امكان ما ذكر في البول ايضا فليتامل (قوله) إنما يكون من باب الغلط)  
قد يكون الا بطل ببل لا بطل قول نحو السكفار فلا يحدور في وقوعه في القرآن (قوله) يشترط لجواز الاجتهاد  
الخ) قد يقال هلا جاز الاجتهاد حينئذ وفائدة انه قد يظهر ان ما صب منه في الآخر هو الطاهر فستعمله فلم  
منع الاجتهاد (قوله) فزال التعدد المشترك) اى وهو ما معه طهارة احدهما بيقين وحينئذ يصح التعليق  
(قوله) نعم تعليله غير صحيح) قد يقال اراد التعدد الخاص وقد يرشد الى ذلك الوصف بالمشترط ولعمري ان

ولما ألحق تعليله بما ذكرته فان قلت يشكل عليه ما في زوائد الروضة وجرى عليه القمولى أيضا

نحسان إن كانت في الأول او الثاني إن كانت فيه فهو نجس يقينا فزال التعدد المشترك قلت يفرق بأن الاجتهاد هنا لحل التناول ولو في المائتين القليلين فكفى فيه لضعفه بعدم توقفه على الثبة التعدد صورة ليتناول الاول او يتركه ثم رأيت الفتى استشكل الاجتهاد في مسألة الروضة بان الثاني متيقن النجاسة وشرط الاجتهاد ان لا يتيقن نجاسة احدهما بعينه ثم اجاب عنه بقوله ولعل ذلك إذا جهل الثاني بعد ذلك أي حينئذ يجتهد ليظهر له الثاني من الاول ورأيتني في شرح العباب بسطت الكلام في ذلك فراجعه فانه مهم ومنه الجواب عن الاشكال المستلزم لتناقض القمولى بان الاجتهاد هنا إنما هو لبيان محل الفارة وكل من الانامين يحتمل انه محلها فالجتهاد فيه باق على تعدده بخلافه ثم ونبه بالخطأ على بقية انواع التلف فلا اعتراض عليه (ثم يتيمم) بعد نحو الخطأ فلا يصح قبله هنا وفيما إذا تحير المجتهد أو اختلف اجتهاده وغير ذلك كان تحير الاعمى ولم يجد من يقلده أو وجدته وتحير أو اختلف عليه إثنان ولا مرجح لان معه ماء طاهرا ييقن له قدرة على إعداده

بأن لا يقع من أحدهما شيء في الآخر (قوله انه لو اغترف الخ) عبارة المغنى فر ع لو اغترف من دينين في كل منهما ماء قليل او مائع في إناء واحد فوجد فيه فارة ميتة لا يدري من اسماهي اجتهد فان ظنها من الاول واتحدت المعرفة ولم تغسل بين الاغترافين حكم بنجاستهما وإن ظنها من الثاني او من الاول واختلفت المعرفة او اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاسته ما ظنها فيه اه واقره ع (قوله حينئذ) ضب بينه وبين قوله وإن اتحدت المعرفة سم أي حين إذا اتحدت المعرفة أي ولم تغسل بين الاغترافين كما مر عن المغنى آنفا (قوله هنا) أي في مسألة زوائد الروضة (قوله ولو في المائتين القليلين) انظر هل هذا مناف لما قدمه آنفا من قوله وهو غفلة الخ (قوله فكفى فيه) أي في الاجتهاد هنا لضعفه أي حل التناول (قوله ليتناول الاول) أي ما في الاناء الاول ان ظن طهارته باجتهاد (قوله في مسألة الروضة) أي زوائد الروضة (قوله ولعل ذلك) أي جواز الاجتهاد في مسألة الروضة وقوله بعد ذلك أي الاغتراف من الدينين (قوله ليظهر له الثاني الخ) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال قد يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل سم (قوله عن الاشكال المستلزم الخ) وذلك هو قوله فان قلت يشكل الخ ووجه الاستلزام أن القمولى في ذلك جرى على ما في الروضة وقيل تبع الراجح في أنه يشترط لجواز الاجتهاد ان لا يقع من أحد المشتبهين شيء في الآخر كرى (قوله لبيان محل الفارة) أي ثم إذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز استعمال الاول كرى زاد سم وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من احدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فربما ظهر له ان النجس هو المصوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من أحد الانامين في الآخر سم (قوله بخلافه) ثم أي فيما إذا صاب من أحدهما شيء في الآخر (قوله فلا اعتراض عليه) يتأمل (قوله بعد نحو الخطأ) تفسير لثم (قوله فلا يصح) أي التيمم (قوله وبه فارق) أي بقوله لان معه ماء طاهرا الخ ع وش معلوم ان محط الفرق قوله له قدرة الخ (قوله لا نقطع رايحه) إلى قوله وفيما إذا اشتبه في المغنى إلى قوله المانع إلى المامر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاث أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز الاجتهاد نظر الباء الطهور والمتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال أن يصادف ماء الورد كالا يضر احتمال مصادفة الماء المتنجس أو لا يجوز الاجتهاد لان ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لان له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر سم على حج أقول والا قرب الثاني ونقل عن شيخنا العلامة الشوبري ان الا قرب الاول وبقي ايضا ما لو وقع مثل ذلك في ماء طهور ومتنجس وبول والظاهر الامتناع لفظ امر نجاسة البول وبقي ما لو تلف أحداهما في المسئلة الاولى هل يجوز له الاجتهاد لا احتمال ان التالف المتنجس ام لاقية نظر والا قرب الثاني ع ش أقول وكذا استقر الثاني في مسألة سم بعض المتأخرين بما نصه لكن قاعدة إذا اجتمع المانع والمقتضى غلب المانع على المقتضى تؤيد الثاني اه وقول ع ش ان التالف المتنجس لعل

هذا ظاهر (قوله إن اتحدت) ضب بينه وبين قوله حينئذ (قوله ليظهر له الثاني من الاول) انظر ما فائدة ظهور ذلك إلا ان يقال يظهر له بدليل ان الفارة من الثاني من غير تعيين الثاني فيحتاج إلى تعيينه بالاجتهاد بدليل (قوله لبيان محل الفارة) أي وإذا بان محلها وأنه الثاني فينبغي ان يجوز له استعمال الاول وحينئذ يشكل منع الاجتهاد فيما إذا صاب من أحدهما في الآخر بل كان ينبغي الجواز فربما ظهر له ان النجس هو المصوب فيه فيستعمل الآخر ثم رأيت شيخنا الشهاب البرلسي مال إلى الجواز ومنع قول شيخ الاسلام في شرح البهجة بمنع الاجتهاد إذا قطر من احدا الانامين في الآخر (قوله واشتبه عليه ماء وماء ورد الخ) بقى ما لو وقع الاشتباه بين ثلاثة أو ان ماء طهور وماء متنجس وماء ورد فهل يجوز له الاجتهاد نظر الباء الطهور والماء المتنجس ولا يمنع من ذلك انضمام ماء الورد إليهما ولا احتمال ان يصادف ماء الورد كالا يضر احتمال

صوابه ماء الورد (قوله حينئذ) أي حين أذو جد غيرهما قول المتن (توضا بكل مرة) ويعذر في عدم الجزم بالنية كنيان إحدى الخمس وإن أمكنه الجزم بها بان يأخذ غرفة من كل منهما الخ وظاهر كلامهم أن ذلك جائز عند قدرته على طهور ييقين وإن كان مقتضى العلة كما قال في المجموع إلا متناع كذا في المغني ونحوه في النهاية وهو مشكل بما سيأتي في كلام الشارح فيما إذا اشتبه طهور بمستعمل من عدم جواز التطهر بكل منهما الخ فإنه قادر على الطهور ييقين وثم إنما يفيد الاجتهاد بتحصيل طهور بالظن ومع ذلك لم يغتفر وأله ثم هذه الكيفية لعدم الجزم بالنية مع قدرته على الاجتهاد فتأمل بصري وبأني عن سم وعش رد ما سيأتي في كلام الشارح أيضا وفي عش قوله لم مقتضى العلة أي قوله لم للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس اه (قوله وإن زادت الخ) خلافا لابن المقرئ في روضه نهاية عبارة المغني واستشكل الأسوي وجوب الوضوء بالماء وماء الورد بما ذكره فيمن معه ماء لا يكفيه لوضوئه ولو كمله بما مع يستملك فيه كما ورد وغيره أنه يلزمه التكميل بشرط أن لا يزيد ثمنه على ثمن القدر الناقص فكيف يجوز هنا استعمال ماء كامل وماء ورد مثله وهو يزيد على ذلك فالصواب الانتقال إلى التيمم واجيب عنه بجوابين الأول أنه قدر هنا على طهارة كاملة بالماء وقد اشتبه وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهناك لم بقدر الخ الثاني أن صورة المسئلة هنا في ماء ورد انقطعت راحته وصار كالماء وذلك لا قيمة له غالباً أو قيمته تافهة بخلاف تلك ويؤخذ من ذلك أنه لو زادت قيمته على ماء الطهارة لم يلزمه استعماله وتيمم كما جزم به ابن المقرئ في روضه اه (قوله المانع لا يراد الخ) فيه نظر سم وجهه أن الاشتباه لا يمنع من صحة إيراد العقد عليه فلو قال له بعثك هذا صح ويمكن حمل كلام الشارح على ما إذا قال له بعثك هذا الماء الورد وهو في هذه الحالة فلا يصح بشيئ (قوله ولا يجتهد فيهما) أي للطهارة كما يأتي بخلافه للشرب فيجوز ثم إذا فعل ذلك فظهر له الماء منهما تطهر به كما يأتي أيضا عش (قوله للماء) أي في شرح أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح (قوله يقينا) زاد النهاية والمغني ثم يعكس ثم يتم وضوءه بأحدها ثم بالآخر اه (قوله لا واجب للمشقة) جزم به النهاية والمغني كما مر (قوله لا يتوضا بكل منهما الخ) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مشرحه للعباب سم عبارة عش فرع إذا اشتبه المستعمل بالطهور يجوز له الاجتهاد وقال في شرح المذهب ويجوز أن يتوضا بكل منهما مرة أو يغتفر التردد في النية للضرورة انتهى فقد انكشف لك أنه ليس معنى الضرورة تعذر الاجتهاد انتهى عميرة وقوله ويجوز أن يتوضا الخ نقل ابن حج عن الشرح المذكور خلاف هذا أقول الأقرب ما قاله عميرة ثم رايت ابن قاسم على ابن حج صرح بمافعله اه عش وتقدم عن البصري استشكل

مصادفة الماء المتنجس ولا يجوز الاجتهاد لأن ماء الورد لا مدخل للاجتهاد فيه ولا احتمال مصادفته وليس كمصادفته الماء المتنجس لأن له أصلا في الطهورية بخلاف ماء الورد فيه نظر (قوله بالاشتباه المانع) فيه نظر (قوله لا يتوضا بكل منهما) هذا ممنوع منعا واضحا بل كلام المجموع كالمذهب مصرح بالجواز كما بسطنا بيانه بها مشرحه للعباب بنقل عبارتهما والتكلم عليهما من ذلك قول المذهب ما نصه وإن اشتبه ماء مطلق ومستعمل فوجهان أحدهما لا يتحرى لأنه لا يقدر على إسقاط الفرض ييقين بان توضا بكل واحد منهما والثاني يتحرى لأنه يجوز إسقاط الفرض بالظاهر مع القدرة على اليقين اه قال النووي في شرحه هذان الوجهان مبنيان على الوجهين السابقين في المسئلة قبلهما كما بيناهما والصحيح منهما جواز التحرى ويتوضا بما ظن أنه المطلق والثاني لا يجوز التحرى بل يلزمه اليقين بان يتوضا بكل واحد مرة وعلى هذا لو أراد الاستنجاء وغسل نجاسة أخرى غسل بأحدهما ثم بالآخر وإن توضا بهما فهو غير جازم في نيته بطهوريته ولكن يعذر في ذلك للضرورة كمن نسي صلاة من خمس اه فتأمل فرض الخلاف في الجواز مع تصريحه بان التوضؤ بكل من باب العمل باليقين تجده مصرحاً بجواز ترك الاجتهاد والتوضؤ بكل منهما وتأمل قوله وإذا توضا بهما فهو غير جازم الخ تجده نصاً في أن التوضؤ بكل منهما الذي صرح كماله بجواز لا يشترط فيه

(توضا) وجوبا إن لم يجد غيرهما وجوازا إن وجده خلافا لمن منع حينئذ (بكل) منهما (مرة) وإن زادت قيمة ماء الورد الذي يملكه على ثمن مثل ماء الطهارة لأن النظر لذلك إنما هو عند التحصيل لا الحصول مع ضعف ماليتها بالاشتباه المانع لا يراد عقد البيع عليه ولا يجتهد فيهما لما مر أنه لا أصل لغير الماء في التطهير قيل ويلزمه وضع بعض كل في كف ثم يغسل بكفيه معا وجهه من غير خلط ليتأتى له الجزم بالنية حينئذ لمقارنتها لغسل جزء من وجهه بالماء يقينا انتهى وهو وجهه معنى وظاهر كلامهم أنه مندوب لا واجب للمشقة وفيما إذا اشتبه طهور بمستعمل لا يتوضا بكل منهما كما يصرح به كلام المجموع لعدم جزمه بالنية مع قدرته على الاجتهاد إلا أن فعل تلك الكيفية كما حررته بمافية في شرح الارشاد الصغير (وقيل له الاجتهاد)

ففيها كالماءين ويرده ما تقرر من الفرق (١٠) نعم له الاجتهاد للشرب ليشرَب ما يظنه الماء او ماء الورد وإن لم يتوقف اصل شره على

مقالة الشارح أيضا (قوله فيهما كالماءين) الى المتن في النهاية والمغني (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) والفرق بينه وبين الطهر انه يستدعي الطهورية وهما مختلفان والشرب يستدعي الطهارة وهما طاهران  
نهاية (قوله وإن لم يتوقف الخ) عبارة المغني والنهاية واستشكل بان الشراب لا يحتاج الى اجتهاد واجيب بان  
الشرب وإن لم يحتاج اليه لكن شرب ماء الورد في ظنه يحتاج اليه اهـ (قوله على مقاله الماوردي الخ)  
اسقط المغني صيغة التبري وعبارة النهاية كما قاله الماوردي وقد عدا امتناع الاجتهاد للشئ مقصودا  
ويستفيدة تبعا كما في امتناع الاجتهاد للوطء ويملكه تبعا فيما لو اشتهت أمته بأمة غيره واجتهد فيها للملك  
فانه يطؤها بعده لجل تصرفه فيها ولكونه يغتفر في التابع مالا يغتفر في المتبوع وما يحته الاذرعى من محيى  
كلام الماوردي في الماء والبول بعيدا كما لا يمتنع ان لا يغتفر في المتبوع مالا يغتفر في المتبوع وما يحته الاذرعى من محيى  
بالآخر وهذا غير ممكن هنا وايضا فكل من الماءين له اصل في الحل المطلوب وهو الشراب فجاز الاجتهاد لذلك  
بخلاف الماء والبول فالوجه انه لا اجتهاد في ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقا اى للاكل وغيره كاطعام  
الجوارح بل إن وجد اضطراب جازله التناول وهما ولا امتنع ولو باجتهاد وبذلك يندفع ما في التوسط وغيره  
اهـ وقوله فالوجه الخ في السكرى عن الایعاب مثله (قوله منع الاجتهاد للوطء الخ) عبارة البر ماوى ولو  
اشبهه امتنا شخصين واجتهدا أحدهما فيهما للملك جاز وثبت ملكه لها بمجرد ذلك سواء وافقه الآخر أو نازعه  
ولا تقبل منازعته إلا ببينة وتعين الثانية للآخر للحصر فيه ويحل له وطؤها بعده هذا إن لم يجتهد الآخر فان  
اجتهد وادى اجتهاده الى عين ما اداه اجتهاد الآخر فنتيجة الوقف الى ان يظهر الحال او يصطاحا انتهت  
بمحرمي وتقدم عن عش في مبحث اشتباه ماء طاهر بنجس ما يتعلق بالمقام (قوله وجوازه) أى الوطء سم  
وكردى (قوله للملك) اى بقصد تمييز الملك فقط لانه لم يقصد الوطء بالاجتهاد وإنما الحاصل به الملك وترتب  
عليه الوطء لانه من ثمرته كرى عن شرح العباب (قوله الطاهر) الى قوله فلا يجوز في المغني (قوله الطاهر)  
اى الطهور نهاية (قوله ندبا) وقيل وجوباً بمغني (قوله إن لم يحتج) اى لنحو عطش نهاية لعل المراد لعطش  
دابة وكذا دى خاف من العطش تلف نفس او عضو او منفعة وإلا لم يجوز شره لانه له حكم النجس سم على  
المنهج عش عبارة المغني إذالم يخف العطش ليشر به اذا اضطرب اهـ (قوله بفرض أنه لم يرد الخ) أشار به  
إلى إمكان حمل كلام الماتن عليه كقوله فاذا قرأت القرآن فاستعذ بكما صرح به اى الامكان المغني وحمله عليه اى  
معنى الارادة النهائية (قوله إلا به) اى بالاستعمال (قوله لا يغلط الخ) علل المغني ندب الاراقة قبل الاستعمال  
لثلا يغلط فيستعمله وندبها بعد الاستعمال لثلا يتغير اجتهاده فيشبهه عليه الامر اهـ وظاهران كلامن  
التعليامين يجرى في كل من الاراقتين (قوله بلا إراقة فان لم يبق الخ) عبارة المغني اى لم يبق وصلى بالاول  
الصبح مثلاً ثم حضرت الظهر وهو محدث ولم يبق من الاول شئ الخ (قوله في متعدد حقيقة) اى ابتداء وانتهاء  
شرح بافضل (قوله فلا يجوز في كين الخ) اى وفى إحدى يديه المتصلتين بدينه بل يجب غسلهما لتصح صلاته  
وفى الایعاب لو اشتبه نجس فى ارض واسعة صلى فيها الى بقاء قدره وضيقه غسل جميعها اهـ كرى (قوله  
به) اى بالتوب (قوله فى ماء كثير) اى غير متغير اخذاً بعده (قوله وإن بقى من الاول) الى قوله وظاهر  
كلامهم فى النهاية وإلى قول المتن بل يتيمم فى المغني الا ما انبه عليه (قوله لزمه عند ارادة الوضوء الخ) اى اذا  
لم يكن متذكر للعلامة الاولى مغني وسيأتى عن النهاية مثله بزيادة عبارة عش اى بان احدث وحضرت

اجتهاد ثم إذا ظهر له  
بالاجتهاد الماء جازله التطهر  
به على مقاله الماوردي لانه  
يغتفر فى الشئ تبعا مالا يغتفر  
فيه مقصودا ونظيره منع  
الاجتهاد للوطء ابتداء  
وجوازه بعد الاجتهاد للملك  
( واذا استعمل ماظنه )  
الطاهر من الماءين بالاجتهاد  
أى كله أو بعضه (أراق)  
ندبا (الآخر) إن لم يحتج  
وقيد بالاستعمال بفرض انه  
لم يرد باستعمال أراد لانه  
لا يتحقق الاعراض عن  
الآخر إلا به غالباً فلا ينافي  
أن المعتمد ندب الاراقة قبله  
لثلا يغلط ويتشوش ظنه  
(فان تركه) بلا إراقة فان لم  
يبق من الاول بقية لم يجز  
الاجتهاد لأن شرطه على  
الاصح عند المصنف أن  
يكون فى متعدد حقيقة فلا  
يجوز فى كمين لثوب مثلاً  
ماداما متصلين به وزعم  
أنه إذا تلف أحدهما ينبغي  
استعمال الباقي بلا اجتهاد  
كالمشكوك فى نجاسته نظراً  
للأصل مردود بان باب  
الاجتهاد ترك فيه الأصل  
بالشك أى أصل الطهارة  
وأصل عدم وقوع النجس  
فى كل إناء مخصوصه كإترك  
الأصل فى ظلية رؤيت تبول  
فى ماء كثير ثم رؤى غقب

تلك الكيفية فعليك بالتدبر (قوله نعم له الاجتهاد للشرب الخ) سياتى نقل هذا عن الماورى وقد نظر  
الشارح فى شرح العباب فى بحث الاذرعى محيى كلام الماوردي فى الماء والبول ثم قال فالوجه انه لا اجتهاد  
فى ذلك ونحوه كنية ومذكاة مطلقاً وإن اعتمدنا كلام الماوردي بل إن وجد اضطراب جازله التناول وهما  
وإن لم يجد امتنع ولو باجتهاد اها باختصار (قوله وجوازه اى) ضيب بينه وبين قوله للوطء (قوله لزمه عند  
ارادة الوضوء إعادة الاجتهاد) يمكن ان يكون محله ما إذا لم يكن ذا كالدليل الاجتهاد الاول او قام عنده

صلاة اخرى ولم يكن ذا كراهة لادليل الاول او عارضه معارض اه زاد سمأ لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم والاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج للوضوء وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به فليراجع اه قول المتن (لم يعمل بالثاني) ينبغى ان يجوز للاعشى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل وقياس ذلك انه لو كان باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا ونظروا الوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لان احدهما باطل ببقية فاشتمت عليه غير مملوك سم عبارة عرش (قوله لم يعمل بالثاني) أى ولا بالاول ايضا لا اعتقاده الآن بطلانه ومن فوائد جواز الاجتهاد الثاني مع امتناع العمل به انه اذا ظن به طهارة الثاني شر به او باعه او غسل به نجاسة او غير ذلك وان له غسل اعضاءه بينهما وما اصابه الماء الاول من ثيابه يجوز له ان يتطهر بالثاني اه (قوله لئلا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا سم ومغنى (قوله بالا جتهاد) أى مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقينى سم (قوله او يصلى الخ) أى الصلاة الثانية (قوله والتزام المخرج الاول) أى العمل بالثاني وغسل جميع الخ عبارة المغنى وخرج ابن سريج من النص في الاجتهاد في القبلة العمل بالثاني وفرق بان العمل به هنا يؤدي الى نقض الاجتهاد بالا جتهاد ان غسل ما اصابه الاول والى الصلاة بنجاسة ان لم يغسله وهناك لا يؤدي الى صلاة بنجاسة ولا الى غير القبلة اه (قوله نقض اجتهاد الخ) اداء صلاة معينة الى غير القبلة بيقين (قوله واخذ البلقينى الخ) قلت هو واضح وقد اتي به بالدرجته الله تعالى وعلم بما تقدم وجوب إعادة الاجتهاد لكل صلاة يريد فعلها أى ما لم يكن باقيا على طهارته نعم ان كان ذا كراهة لدليله الاول لم يبعده بخلاف الثوب المظنون طهارته بالا جتهاد فان بقاءه بحاله بمنزلة بقاء الشخص متطهر افيصلى فيه ماشاء حيث لم يتغير ظنه سواء كان يستتر بجميعة أم يمكنه الاستتار ببعضه لسكبه فقطع منه قطعة واستتر بها وصلى ثم احتاج الى الستر لتلف ما استتر به فلا يحتاج الى إعادة الاجتهاد كما اقتضاه كلام المجموع وهو المعتمد خلافا

معارض اما لو كان ذا كراهة ولا معارض فلا يبعد جواز استعماله تلك البقية من غير اعادة الاجتهاد استصحابا بالحكم والاجتهاد الاول وهو ظاهر بل لو كان اتلف الآخر وقد بقي من الاول بقية واحتاج وهو ذا كراهة لدليل من غير معارض لم يبعد ايضا جواز التطهر به وليس فيه اجتهاد في غير متعدد إذ ليس هنا اجتهاد جديد بل استصحاب الحكم الاول فليراجع (قوله لم يعمل بالثاني الخ) ينبغى ان يجوز للاعشى المتحير تقليد البصير في اجتهاده الثاني المتغير به والعمل به حيث لم يكن قلده في الاول وعمل به بأن لم يكن قلده فيه أو قلده فيه ولم يعمل به وذلك لان البصير انما لم يعمل بالثاني المتغير لما منع هو لزوم نقض الاجتهاد بالا جتهاد وهذا المانع مفقود في حق الاعشى وقياس ذلك انه لو باع الاول وبعضه وهو صحيح كما يأتي في البيع ثم اجتهد ثانيا وتغير اجتهاده الى طهارة الثاني ان يصح بيعه ايضا وهو يحل له اكل الثمين القياس حل ذلك ظاهر او في حلها معا باطنا ونظروا الوجه حرمة احدهما ظاهرا ايضا لا يقال اذا تغير اجتهاده تبين بطلان الاول لانه ممنوع لانه صح بيع الاول قبل التغير وتعلق به حق ثالث فلا يؤثر فيه التغير فليتامل (قوله لم يعمل بالثاني على النص) سيأتي في شروط الصلاة ما لو اجتمعت في ثوبين انه يعمل بالثاني بشرط مذكور ثم (قوله لئلا ينقض الاجتهاد الخ) هذا لا يأتي اذا كان الاجتهاد بين طهور ومستعمل اذا لا يأتي فيه هذا التردد لان المستعمل طاهر فلا يحتاج لغسل الاعضاء منه فينتجه فيه العمل بالثاني مطلقا (قوله بالا جتهاد) أى مع أن الاجتهاد الثاني اجتهاد صحيح في نفسه بدليل ما يأتي عن البلقينى (قوله والتزام المخرج) المقابل للنص (قوله

(لم يعمل بالثاني) من ظنيه  
(على النص) لئلا ينقض  
الاجتهاد بالا جتهاد ان  
غسل جميع ما اصابه الاول  
أو يصلى بيقين النجاسة إن لم  
يغسله والتزام المخرج الاول  
قياسا على القبلة بعيد لان  
أحد هذين الفسادين لا يأتي  
في العمل بالثاني فيها  
لاحتمال الجهة الثانية  
للصواب كالاولى فلم يلزم  
عليه نقض اجتهاد أصلا  
وأخذ البلقينى بما ذكر

انه لو غسل بين الاجتهادين جميع ما اصابه بما غيرهما عمل بالثاني اذ لا يلزم عليه ما ذكره حينئذ هو نظير مسئلة القبلة وظاهر كلامهم الاعراض عن الظن الثاني وما يرتب عليه (١١٣) وحينئذ فلو تغير اجتهاده ووضوه الاول باق صلى به ولا نظر لظنه نجاسة اعضائه لان

لما علمت من الغاء هذا الظن لما يلزم عليه من الفساد المذكور (بل يتيمم) بعد نحو الخلط لا قبله كما مر (بلاعادة) حيث لم يغلب وجوده في محل التيمم (في الاصح) لانه ليس معه طاهر باقين ولا نظر الى ان معه طاهر بالظن لانه لا عبرة بهذا الظن لما يلزم عليه الفساد كما تقرر (تنبيه) ما قررت به المتن من فرض قوله وتغير ظنه فيما اذا بقي من الاول بقية انما هو لياقنى على طريقته انه لا يجوز الاجتهاد الا في متعدد ومن التقيد بنحو الخلط انما هو ليصح قوله بلا اعادة لما علم من قوله بل يخلطان ثم يتيمم ان شرط صحة التيمم تلفهما او تلف احدهما واما اشتراط ان لا يغلب وجود الماء فعلم من كلامه في التيمم فعلم انه لا اعتراض عليه بوجهه وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي ايضا من جواز الاجتهاد مع عدم التعدد وانه لا يحتاج عليها في عدم الاعادة الى تقيد بنحو خلط لانه ليس معه الا اناء واحد فلا طور معه ييقن هذا كله مع قطع النظر عن قوله في الاصح فمع النظر اليه يتعين تخريجه على رأى الرافعي فقط لانه لا يظهر مقابل الاصح مع

لبعض المتأخرين نهاية (قوله لو غسل بين الاجتهادين الخ) وفي الجبري عن الحنفى بعد ذكر مثل ذلك عن البرلسي والزيادى ما نصه اى ولا يعيد ما صلاه بالاول على الراجح ولا يقال يلزم على العمل بالثاني الصلاة بنجاسة قطعاً ما في الاول وما في الثاني فيلزمه الاعادة حينئذ لا نقول بنجاسة غير متعينة فلا يعتد بها كما قالوا فيما لو صلى اربع ركعات لا ربح جهات فانه لا يعيد مع انه صلى لغير القبلة قطعاً لان المبطل غير متعين اه (قوله مما ذكر) اى من التعليل بقوله لثلاث ينقض الخ (قوله جميع ما اصابه) اى الماء الاول من اعضائه وثبائه عش (قوله بما غيرهما) اى بما طهور ييقن او باجتهاد غير ذلك الاجتهاد نهاية (قوله هو نظير مسئلة القبلة) اى نظير ما اذا تغير اجتهاده في القبلة حيث يعمل بالاجتهاد الثاني كردي (قوله صلى به) وفاقا للمعنى وسم وخلافاً للنهاية عبارة فان كان على طهارته لم تجب اعادته اى الاجتهاد الا ان يتغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها اه (قوله لما يلزم عليه) اى العمل بهذا الظن (قوله من الفساد المذكور) اى عقب المتن (قوله كما مر) اى في شرح تمهيتيمم (قوله في محل التيمم) سياق في باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه ان المعتبر محل الصلاة سم (قوله ولا نظر الى ان معه الخ) انظر هذا مع قوله بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن ويحجب بمنع ذلك اذا خلط ما ظنه في الاخر سم ويحجب ايضا بان لا نظر الى قول المصنف على الاصح وباتى انه مع النظر اليه يتعين تخريج كلامه على رأى الرافعي فقط فلا يتقيد التيمم بعد نحو الخلط كما اشار الى ذلك النهاية والمعنى بما نصه والثاني يعيد لان معه طاهر بالظن فان اراقه قبل الصلاة لم يعد جزءاً اه (قوله تنبيه ما قررت الخ) قرر النهاية ايضا عبارة المتن بنحو ذلك ثم قال كالشارح فيما سياق وهذا الذى سلكته الخ بصري (قوله الا في متعدد) اى ابتداء واقتناء (قوله ومن التقيد الخ) عطف على قوله من فرض الخ وقوله بنحو الخلط يعنى بعد نحو الخلط (قوله ان شرط الخ) بيان لما علم الخ (قوله وانه يصح تخريج كلامه على طريقة الرافعي) اى بفرض قوله وتغير ظنه فيما اذا لم يبق من الاول شئ (قوله وانه لا يحتاج الخ) عطف على قوله انه اعتراض الخ (قوله مع قطع النظر عن قوله في الاصح) كيف يتأتى قطع النظر عنه مع التعبير به في كلامه عش (قوله مع نحو الخلط الخ) قد يقال ان من صور الخلط ان يصب من المظنون طهارته ثانياً في الاخر او عكسه فيبقى معه طاهر بالظن كالحمل على طريقة الرافعي فيكون للكلام محل على طريقة المصنف في الجملة بصري وقد يحجب

لو غسل بين الاجتهادين الخ لو كان في هذه الصورة باع الاول قبل تغير الاجتهاد لم يؤثر في صحة البيع تغير الاجتهاد فلو باع الاخر بعد تغير الاجتهاد الى طهارته وغسل الاعضاء بينهما صح ايضا وهل له كل الثمنين باطناً فيه نظر والوجه لا لان احد البيعين باطل بقينا ثمنه غير مملوك (قوله بقاء غيرهما) تضمنته ان العمل بالثاني مع ايراد الماء الآخر موافق الاول لا يتقيد بمعلوم ما ذكر وفيه نظر لانه لا يمتثل ان يكون النجس هو الاول وبايراد الثاني موافقه يصير طاهراً ومع ذلك لا تكون الصلاة ييقن النجاسة ويضاح ذلك ان من لوازم العمل بالثاني غسل الاعضاء بالماء الاخر مع احتمال أن يكون النجس ما استعمله او لا فتطهر الاعضاء بالماء الثاني وحينئذ لا يلزم كون الصلاة ييقن النجاسة الا ان يراد بقولهم او يصلى ييقن النجاسة ان لم يغسل ما اصابه الاول من غير اعضاء الوضوء فان غسل ذلك ليس لازماً لاستعمال الاخر في الطهارة فليتأمل (قوله ووضوءه الاول باق صلى به) هذا هو الوجه ويدر عليه انه عند تغيره تصح صلاته وان لم يظهر ما اصابه الماء الاول ثم رايت ان ابن العماد قال فان كان على طهارته لم تجب اعادته الا ان تغير اجتهاده قبل الحدث فلا يصلى بتلك الطهارة لا اعتقاده لان بطلانها فهو كالمحدث واجتهد وتغير اجتهاده قبل وهو طاهر انتهى وفيه نظر (قوله في محل التيمم) سياق في باب التيمم بما مشه ما يؤخذ منه لمعتبر محل الصلاة (قوله ولا نظر الى ان معه ماء طاهراً بالظن) انظر هذا مع قوله السابق بعد نحو الخلط لانه اذا وقع التيمم بعد نحو الخلط لم يبق معه طاهر بالظن

بان المراد هنا عدم الاعادة مطلقاً أي في جميع صور التلف (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتبارها كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالعتمد ان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم اذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف واجراء الكلام على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضا على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخرج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف سم (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى اولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له سم عبارة البصري قوله وبعضهم حصروه الخ هذا هو الذي استقر عليه كلامه رحمه الله تعالى حيث قال انفا فع النظر اليه يتعين تخرجه الخ فواجه الاولوية مع العينية اه (قوله وبعضهم الخ) بالجر عطفاً على قوله وبعضهم تخرج الخ (قوله وعلم بممار الخ) عبارة المغني تنبيه للاجتهاد شروط علم بعضها بماسر الاول أن يتأيد باصل الحل فلا يجتهد في ماء اشبه ببول كما تقدم الثاني ان يقع الاشتباه في متعدد فلو تنجس احد كفيه واحد يديه واشكل فلا يجتهد كما سيأتي في شروط الصلاة ان شاء الله تعالى الثالث ان يبق المشتبهات فلو تلف احد هامل يجتهد في الباقي بل يتيمم ولا يعيد وإن بقي الاخر لانه ممنوع من استعماله غير قادر على الاجتهاد الرابع بقاء الوقت فلو ضاق عن الاجتهاد تيمم وصلى واعاد قاله العمراني في البيان الخامس ان يكون للعلامة فيه مجال بان يتوقع ظهور الحال فيه كالثياب والاواني والاطعمة فلا يجتهد فيما اذا اشبه بحرمه باجنبة فاكثركا سيأتي ان شاء الله تعالى في النكاح أو مية بمذكاة ونحو ذلك وشروط الاتخذ والعمل والاجتهاد ان تظهر بعده العلامة اه ووافقه الشارح في جميع ذلك وكذا النهاية إلا في الرابع فعقبه بقوله والاوجه خلافه اه

ويجانب بمنع ذلك إذا خلط بما ظنه في الآخر (قوله غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا الخ) اعلم ان الجلال المحلي بين ان في وجوب الاعادة على كل من طريق الرافعي وطريق المصنف خلافاً لا ان الاصح منه على طريق الرافعي اي بان لم يبق من الاول بقية عدم الوجوب وعلى طريق المصنف بان بقي الوجوب وبين ايضا ان محل خلاف الاعادة فيهما إذا لم يبق الباقي في الاول ولم يرقهما في الثاني قبل الصلاة فيهما فان أراق ما ذكر قبلها فلا إعادة جز ما لكان اعتبارها كون الاراقة قبل الصلاة ينبغي أن يكون ضعيفاً أو فيه تجوزو الا فالعتمد ان المعتبر كون الاراقة قبل التيمم إذا علمت ذلك علمت ان حكاية الخلاف في الاعادة تقتضي التصوير بما إذا انتفت الاراقة ونحوها إذ لو لم تنتف كان عدم الاعادة مجزوماً به وحينئذ فالمسئلة مصورة بما إذا انتفت الاراقة ونحوها وإذا كانت مصورة بذلك تعين ما قاله البعض المذكور من التخالف في الاعادة واجراء الكلام هنا على اطلاقه إذ تقييده ينافي ذكر الخلاف فقوله ان زعم البعض المذكور غفلة فيه نظر بل لعله غفلة ومن هنا يظهر ما في قوله لانه لا يظهر مقابل الاصح الخ لانه يرد عليه ان مقابل الاصح لا يأتي ايضا على طريق الرافعي إذا حصلت الاراقة التي هي اقوى من نحو الخلط بل الوجه ان يقال في توجيهه تعين التخرج على رأي الرافعي لانه لا يأتي تصحيح عدم الاعادة على طريق المصنف بل المصحح حينئذ الاعادة فاحسن التامل بالانصاف (قوله اولي) انظر ما معنى الاولوية مع اعترافه بان حمل كلامه على غير رأي الرافعي ينافي قوله في الاصح

غفلة عن وجوب تقييد ما أطلقه هنا بما قدمه من ان الخلط أي ونحوه شرط لصحة التيمم وهذا الذي سلكته في تقرير عبارته من التفصيل اولي مما وقع للتكلمين عليه من اطلاق بعضهم تخرج كلامه على الرأيين وبعضهم حصروه على رأي الرافعي وعلم مما مر في الماد والبول ان شرط الاجتهاد

ايضاً ان يتايد باصل خل (١١٤) المطلوب فلا يجتهد عند اشتباه خل بخمر او لبن اتان بلين ما گول او مذكاة بميته وما سجد كره في

(قوله ايضاً) أى كسعة الوقت وتعدد المشتبه (قوله) أو مذكاة بميته قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما إذا اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على احدهما مانع ذكره في المجموع قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه لاختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أى لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى سم اقول ظاهر صنيعهم بل صريح ما يأتي آتياً من الكردى ان كلام من الشروط والمتقدمة شرط لجواز الاجتهاد فلا يجوز بدون واحد منها (قوله) ثم أى في النكاح (قوله) وما سجد كره الخ) في عطفه على قوله بماسر المتعلق بقوله علم المضى تسامح (قوله في التحجير) أى فيما إذا تحجير المجتهد (قوله كاسر) أى في شرح وتطهير بماتن طهارته (قوله) وإنما كان هذا) أى ظهور العلامة وقوله بخلاف ما قبله أى ان يكون للعلامة فيه مجال وقوله لان تلك أى العلامة (قوله) وعن بعض الاصحاب الخ) أى نقل عنه وهذا كلام مستأنف (قوله) وعن بعض الاصحاب الخ) وفي الكردى بعد ذكر الشروط والمتقدمة مانصه فهدى شروط جواز الاجتهاد وأما شروط وجوبه فتلاثة دخول الوقت اما قبل الوقت فهو جائز ثانيها عدم وجود غير المشتبه او إرادة استعماله ثالثها ان لا يبلغ المشتبهان بالخلط قلتي وإلا فلا يجب الاجتهاد بل يحير بينهما وبين الخلط اهـ (قوله) وعن بعض الاصحاب اشتراط كونهما لواحد الخ) والاوجه كافى الاحياء خلافة عملاً باطلا قوم كما وصحته في شرح العباب نهاية (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فان ظن ما لنفسه استعماله أو ما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعى وإلا تيمم سم (قوله) باب الوطء الخ) عبارة الكردى قال في الاحياء فان قيل فلو كان الاثنان لشخصين فينبغى ان يستغنى عن الاجتهاد ويتوضأ كل بانائه لانه يتيقن طهارته وشك الان فيه فنقول هذا محتمل في الفقه والارجح في الظن لمنع وإن تعدد الشخص هنا كاتحاده لان صحة الوضوء لا تستدعى ملكاً بل وضوء الانسان بتمامه في رفع الحدث كوضوئه بتمامه فلا يتبين لاختلاف الملك واتحاده اثر بخلاف الوطء لزوجة الغير فانه لا يحمل اهـ (قوله) تتأثر) أى تبطل (قوله) وهنا) أى في الاناين لاثنين وقوله له وقوله فوجب أى الاجتهاد وقوله في حق الخ متعلق بوجوب (قوله) أى الماء) الى قوله وإطلاق الفقيه في النهاية (قوله) هو) أى الماء (قوله) أو استعماله) عطف على تنجسه (قوله) ولو على الابهام) ومثل ذلك ما لو توضأ من احد اثنائين بلا اشتباه فاخبر بنجاسة احدهما على الابهام فاجتهد واداه اجتهاده إلى نجاسة ما قطره منه فيجب إعادة ما صلاه بتلك الطهارة كما نقله سم على المنهج عن الطبري وأراضاه ع ش اقول وبقيده ايضاً قول الشارح كالنهاية او بعده (قوله) قبل استعمال ذلك الخ) متعلق بقول المصنف ولو اخبر ع ش (قوله) او بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله اذا اخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر سم

حيث قال فع النظر اليه الخ وكيف يدعى أولوية تفصيل في كلامه مع منافاته له (قوله) أو مذكاة بميته) قال في شرح العباب عقبه بخلاف ما لو اشتبهت مذكاة غير مسمومة بمذكاة مسمومة فإن له الاجتهاد فيهما قطعاً لانهما مباحان طرأ على احدهما مانع ذكره في المجموع عن القاضى قال وهو واضح اهـ (فرع) ينبغي جواز الاجتهاد إذا اشتبه اختصاصه باختصاص غيره لتمييزه لاختصاصه فيتصرف فيه بما يسوغ له فيه سم (قوله) ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية) أى لم يجب الاجتهاد وإن جاز مع العمل به فيما إذا اختلطت بغير محصور بل لعله أولى قال في شرح العباب واستشكل بانهم جعلوا للقائف ان يلحق اعتماداً على الشبهة ورتبوا عليه حل النكاح تارة وحرمة اخرى والارث وغيره وكان قياس ذلك ان للقائف الاجتهاد هنا بالاولى قال الزركشى وهو إشكال قوى اهـ وقد يجاب بان الحاق القائف حكم وهو من الحاكم إنما يفد على غيره وعليه فلا ينفذ لنفسه ولا عليها ومن ثم لم يجز للقائف ان يجتهد ويحكم لنفسه هنا مطلقاً اهـ (قوله) ورد الخ) وعلى هذا فان ظن بالاجتهاد ما لنفسه استعماله وما لغيره اجتنب ما لنفسه واستعمل ما لغيره إن تمكن منه بطريقه الشرعى وإلا تيمم (قوله) او بعده) قد يدل على صحة الطهارة بما لا يجوز استعماله

ايضاً ان يتايد باصل خل موانع النكاح أن شرطه ايضاً أن يكون للعلامة فيه مجال ومن ثم لم يجتهد في صورة اختلاط المحرم الآتية ثم وما قدمته في المتحير أنه يشترط للعمل به ظهور العلامة فلا يجوز له الاقدام على أحدهما مجرد الحدس والتخمين كما مر وإنما كان هذا شرطاً للعمل بخلاف ما قبله لان تلك إذا وجدت اجتهد ثم إن ظهر له شىء عمل به وإلا فلا فادل عليه ظاهر الروضة تبعاً للغزالي من أن الأخير شرط للاجتهاد أيضاً غير مراد وعن بعض الاصحاب اشتراط كونهما لواحد وإلا يظهر كل بانائه كافى إن كان ذا غرابا فبى طالق وعكسه الآخر ولم يعلم فان زوجة كل تحل له ورد بأن الوطء يستدعى ملك الواطئ للمحل والوضوء يصح بمغسوب وأوضح منه أنه لا مجال للاجتهاد في الابضاع فأبقينا كلا على أصل الحل إذ لانية ثم تتأثر بالشك وهنا له مجال من حيث أنه يصح من كل النظر في الطاهر منهما فوجب لتأثر النية بالشك في حق كل منهما (ولو أخبر بتنجسه) أى الماء وهو مثال أو استعماله ولو على الابهام أو بطهارته

على التعمين قبل استعمال ذلك أو بعده



أى ومخالف لما قدمه في شرح و تطهر بما ظن طهارته (قوله التعمين الخ) الأولى وفارق الإهام ثم الإهام هنا بان الإهام ثم يوجب اجتنابها والإهام هنا لا يجوز استعمال واحد منهما وإن استويا في إفادة جواز الاجتهاد في المابين (قوله ثم) أى في الأخبار بالنجس أو الاستعمال وقوله هنا أى في الأخبار بالطهارة (قوله بان التجسس) أى والاستعمال (قوله وإن استويا) أى الإهامان وهما إهام الطهارة وإهام النجاسة ع (قوله فى كل) متعلق بالإهام وقوله جواز الخ مفعول لإفادة الخ (قوله وهو المكلف) إلى المتن في المغنى لإقوله أو عدل آخر (قوله ولو امرأة وقتنا) ولو أعمى نهاية ومغنى وسم (قوله أو عدل آخر) أى غيظه كريد وعرف المخبر له عدالته وكذا لو قال أخبرني عدل وكان من أهل التعديل على ما يأتي عن شرح المسند ع (قوله وفاسق الخ) أى ويجنون ويجزى نهاية ومغنى أى يجوز العدالة ع (قوله ويميز) عبارة المغنى والصبي ولو ميزا وفيما يعتمد المشاهدة اه زاد النهاية ولو أخبر الصبي بعد بلوغه عما شاهده في صباه من تنجس إناء ونحوه قبل ووجب العمل بمقتضاه في الزمن الماضي أيضا أه قال ع (قوله وعرضه) مر في المحترز على ما ذكر يفيد أن من لم يحافظ على مروءة أمثاله تقبل روايته وهل هو كذلك أولا وفيه نظر فليراجع وقياس ما قالوه في الصوم وفي دخول الوقت من أنه لو اعتقد صدق الفاسق عمل به بحجته هنا اه (قوله إلا ان بلغوا الخ) أى من غير المجانين نهاية ومغنى وشرح بافضل قال الكردى أو ظن صدق الصبي والفاسق قال سم على المنهج لا يجب العمل بقولها لو ظن صدقها لان خبرهما ساقط شرعا ثم قال وقديقال ينبغي أن يؤثر كالأثر في وجوب الصوم إذا أخبر به بالهلال فاسق أو صبي ظن صدقه اه عبارة الحلبي لا يعتمدهم ما لم يخبروا عن فعل انفسهم ولم يصدقهم وإلا اعتد خبرهم انتهت وتقدم انفا عن ع (قوله ما يوافقه) (قوله) أو أخبر كل عن فعل نفسه) كقوله بليت في الاناء مغنى عبارة سم لا يخفى ان اخباره عن فعل نفسه غايته أنه كإخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا ايضا فلا يكفى نحو قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا واما نحو قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته في البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل اه (قوله فيقبل) أى غير المجنون نهاية (قوله طهرته) مقول القول (قوله) ولم يعارضه الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو اختلف عليه خبر عدلين فصاعدا كان قال احدهما ونف الكلب في هذا الاناء دون ذلك وعكسه الآخر وأمكن صدقهما صدقا وحكم بنجاسة المابين لاحتمال الولوج في وقتين فلو تعارض في الوقت ايضا بان غيابه عمل بقول أو ثقبهما فان استويا فلا كثر عددان استويا ساقط خبرهما لعدم المرجح وحكم بطهارة الاناءين كالأعين احدهما كلبا كان قال ونف هذا الكلب وقت كذا في هذا الاناء وقال الآخر كان ذلك الوقت بلبدا آخر مثلا اه قال ع (قوله بعد سوقه كلام الشارح مانصه وهو مخالف لظاهر قول الشارح مر عمل بقول أو ثقبهما فان المتبادر منه تقديم الا وثق وإن كان غيره كثر عددان بل يكاد يصرح به قوله مر فان استويا الخ اه (قوله) ولم يعارضه مثله) أى شخص مثله في قول الرواية وقوله كسكان الخ مثال للمعاوضة كردى (قوله كسكان) أى ذلك الكلب (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان في

إذا أخبر بعدها بطهارته وفيه نظر ظاهر (قوله وفارق الإهام ثم التعمين هنا الخ) إذا تأملت الفرق الذى ابداه وجدته إنما هو باعتبار الإهام ثم وعدمه باعتبار ههنا فقام له (قوله مقبول الرواية) أى ولو أعمى اتفاقا إن أخبر عن حس أو ما قبل العمى فان أخبر عن غيره احتمل بجى المخلاف في قبول روايته وعبارة الروض ولو أعمى (قوله) أو أخبر كل عن فعل نفسه) لا يخفى أن إخباره عن فعل نفسه غايته أنه كأخبار العدل الذى لا بد معه من بيان السبب أو كونه فقيها موافقا فلا بد من ذلك هنا ايضا فلا يكفى نحو قوله نجست هذا الماء إلا ان بين السبب أو كان فقيها موافقا كصبيته فيه بولا واما نحو قوله بليت فيه ففيه بيان السبب ولا يكفى طهرته إلا ان بين السبب كغمسته في البحر هذا هو الوجه وكلام الشارح يمكن حمله عليه فليتامل (قوله وإلا) أى وإن عارضه مثله كان قال كان في ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقط الخ وقوله كان استويا نظير

وفارق الإهام ثم التعمين  
هنا بأن التجسس على  
الإهام يوجب اجتنابها  
والطهارة على الإهام لا  
تجوز استعمال واحد  
منهما وإن استويا في إفادة  
الإهام في كل جواز  
الاجتهاد فيهما (مقبول  
الرواية) وهو المكلف  
العدل ولو امرأة وقناع  
نفسه أو عدل آخر فلا  
يكفى لإخبار كافر وفاسق  
ويميز إلا ان بلغوا عدد  
التواتر أو أخبر كل عن  
فعل فيقبل قوله عما أمر  
بتطهيره طهرته لا تطهر  
(وبين السبب) في تنجسه  
أو استعماله أو طهره كونه  
هذا الكلب في هذا وقت  
كذا ولم يعارضه مثله  
ككان في ذلك الوقت بمحل  
كذا وإلا كان استويا ثقة  
أو كثره أو كان أحدهما  
أو ثق والآخر أكثر سقطا  
وبقى أصل طهارته (أو كان  
فقيها) أى عارفا بأحكام  
الطهارة والنجاسة

او الاستعمال واطلاق الفقيه على نحو هذا شائع عرفاً نظير ما ياتي في نحو الوقف والوصية وتخصيصه بالمجتهد اصطلاح خاص (موافقا) لاعتقاد المخبر في ذلك او عارفا به وإن لم يعتقده فيما يظهر لان الظاهر انه انما يخبره باعتقاده لا باعتقاد نفسه لعلمه بانه لا يقبله فالتعبير بالموافق للغالب فان قلت يحتمل انه يخبره باعتقاد نفسه ليخرج من الخلاف قلت هذا احتمال بعيد من يعرف المذهبين فلا يعمل عليه على انه غير مطرد (اعتمده) وجوابا وإن لم يبين بخلاف عامي ومخالف لم يبين سببا لانتهاء الثقة بقولها وإنما قبلت الشهادة على الردة مع الاطلاق على ما ياتي تغليظا على المرتد لا مكان ان يبرهن عن نفسه ووجب التفصيل في الشهاد بالجرح ولو من الفقيه الموافق على ما فيه لان الحاكم يلزمه الاحتياط ومنه ان لا يعمل على اجمال غيره مطلقا على ما ياتي او اخر الشهادات

ذلك الوقت بمحل كذا وجواب الشرط قوله سقطا وقوله كان استويا تنظير للشرط فاصل المعنى وإن عارضه مثله كان قال ولغ هذا الكلب في هذا الماء وقت كذا وقال الآخر كان حينئذ بيلد اخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لهما ولغ الكلب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانهما يستيطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى سم (قوله والاستعمال) الاولى والطهورية والاستعمال بصرى (قوله في نحو الوقف الخ) لو قال في نحو الجماعة والجنائز لكان انساب فتأمل بصرى (قوله اصطلاح خاص) اي بالاصوليين قول المتن (موافقا) ولو شك في موافقته فالظاهر انه لم يخالف وكذا الشك في الفقه الاصل عدمه فيما يظهر انتهى عميرة اه ع (قوله في ذلك) اي ما ذكر من احكام النجاسة والطهارة والاستعمال والطهورية (قوله) وعارفا به الخ عبارة الكردي وكالموافق ما اذا كان عارفا بما ذهب المخبر بفتح الباء وانه لا يخبره الا باعتقاده فيمكن منه الاطلاق كافي الامداد وفتح الجواد والاعباب وهو يقتضي انه لا بد من وجود شرطين ان يعلم مذهبه وانه انما يخبره به لكن في التحفة ما يفيد اشتراط الشرط الاول فقط اه قول المتن (اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وإن لم يتنجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع سم على حج اه ع (قوله) وتقدم عنه عند قول الشارح ولو على الاجمالم الحزم بذلك (قوله) وإن لم يبين) اي في الشق الثاني سم (قوله) ومخالف) اي ليس عارفا باعتقاد المخبر (قوله) لم يبين سببا) ومثل ذلك ما لو كان الحكم الذي يخبره قد وقع فيه نزاع واختلاف ترجيح فيكون الارجح فيه انه لا بد من بيان السبب لانه قد يعتقد ترجيح ما لا يعتقد المخبر ترجيح ما لا يعتقد فيعلم من قولهم فقيموا موافقا انه يعلم الراجح في مسائل الخلاف نهاية ومعنى وفي الكردي عن الامداد والاعباب ما يوافقه قال ع (قوله) واختلاف ترجيح الخ ومن ذلك ما يقع من الاختلاف بين الشهاب ابن حجر والشارح مر اه (قوله) وانما قبلت الشهادة الخ) عبارة شرح العباب للشارح اي للرملي وانافي الردة قبلنا الشهادة بها مطلقا من الموافق وغيره مع الاختلاف في اسبابها لان المرتد متمكن من ان يبرهن عن نفسه وإن باتى بالشهادتين فعدم الاتيان بهما وسكوته تقصير بل ذلك قرينة دالة على صدق الشاهد ولا كذلك الماء ع (قوله) لا مكان ان يبرهن الخ) الاولى العطف (قوله) مطلقا) اي موافقا كان للحاكم او لا (قوله) على ما ياتي الخ) (فروع) ولو رفع نحو كلب راسه من اناؤه فيه مائع او ماء قليل وفهر طبل لم يتنجس ان احتمل ترطبه من غيره عملا بالاصل والانتجس ولو غلبت النجاسة في شيء من الاصل فيه طاهر كشياب مدني الخرو ومتدبين بالنجاسة اي كالجوس ومجانين وصبيان وجزارين حكم بالطهارة عملا بالاصل وان كان مما اطردت العادة بخلافه كاستعمال السرجين في اواني الفخار خلافا للماوردي وبحكم ايضا بطهارة ما عمت به البلوى كعرق الدواب اي وان كثرت لعابها ولعاب الصغار اى للام وغيرها والجوخ وقد اشتهر استعماله بشحم الخنزير ونحو ذلك ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقمح وفم من نحو اكل خبز والبقل النابت في نجاسة متنجس نعم ما ارتفع عن منبته طاهر ولو وجد قطعة لحم في اناؤه او خرقه بيلد لا يجوس فيه فسي طاهرة او مرمية مكشوفة فتنجسه او في اناؤه او خرقه للشرط فاحاصل المعنى وان عارضه مثله كان قال ولغ الكلب في هذا الماء وقال الآخر كان حينئذ بيلد آخر سقطا وبقي اصل طهارته كالموافق لهما ولغ الكلب في هذا دون ذلك وقال الآخر بل في ذلك دون هذا وعينا وقتا واحدا واستويا ثقة او كثرة او كان احدهما وثق والآخر اكثر فانهما يستيطان ايضا وبقي اصل طهارته هذا شرح كلامه مطابقا للروض وشرحه لكن ظاهر كلامه ان قوله كان استويا الخ مثال لا نظير وتصويره بمثل المثال المذكور لا مانع منه إلا ان فيه تكلفا لا يخفى (قوله) اعتمده) لا يبعد ان يدخل في اعتماده وجوب تطهير ما اصابه من الماء المخبر بتنجسه وان لم يتنجس بالظن لان خبر العدل بمنزلة اليقين شرعا فليراجع (قوله) وان لم يبين) اي في الشق الثاني

والمجوس بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غلب المسلمون فطاهرة نهاية وكذا في المغني إلا أنه اسقط قوله وإن كان إلى ويحكم وزاد عقب خبز قوله وتركه واكلة الصبيان لتوهم نجاستها اه وفي الآخر قوله وكذا ان استويا فيا يظهر اه قال ع ش قوله مر عملا بالاصل اى مع غلبة النجاسة على ابدانهم ومن ذلك الخبر المخبوز بمصرف ونواحيا فان الغالب فيها النجاسة لكونه يخبر بالسرجين والاصل فيه الطهارة وقوله كاستعمال السرجين الخ اى وكعدم الاستنجاء في فرج الصغير ونجاسة منفذ الطائر والبهيمة فلو جالس صغير في حجر مصلا او وقع طائر عليه فبحكم بصفة صلاته استصحابا بالاصل الطهارة في فرج الصغير وما ذكر معه وان اطردت العادة بنجاسته وقوله غسل ثوب جديد اى ما لم يقلب على ظنه نجاسته وبما يغلب كذلك ما اعتيد من التساهل في عدم التحرز عن النجاسة ممن يتعاطى حيا كته او خياطتهما ونحوهما وقوله فنجسة قال سم على شرح البهجة قضيته أنها تنجس ما أصابته وهو ممنوع لأن الأصل الطهارة وقد صرح بعضهم بان هذا بالنسبة للاكل كما فرضه في المجموع اما لو اصاب شيئا فلا تنجسه اه وقد سبقه الاسنوى إلى ذلك اه (فائدة) لو وجد قطعة لحم مع حدة مثلاً هل يحكم بنجاستها عملاً بالاصل وهو عدم تذكية الحيوان ام لا فيه نظر والا قرب الاول ع ش بحذف اقول وقولها والجوخ وقد اشترى استعماله بشحم الخنزير هل يلحق به السكر الا فرنجي وقد اشترى ان عمله وتصفيته بدم الخنزير ام لا فيه نظر والظاهر الاول إذ لا يظهر بينهما فرق والاصل فيه الطهارة فليراجع ثم رايت في المغني ما هو كالصرح في الطهارة قول المتن (ويحل استعمال كل اناه الخ) اى في الطهارة وغيره اى لاجماعا وقد توضحنا <sup>على</sup> <sup>الصلوات</sup> من ش من جلد من قدح من خشب ومن مخضب من حجر نهاية زاد المغني ومن اناه من صفر وكره بعضهم الاكل والشرب من الصفر قال القزوينى اعتياد ذلك يتولد منه امراض لا دوا لها اه (قوله من حيث) إلى قوله وظاهر في المغني إلى ا قوله غير حرى ومر تدوى إلى قوله في بدن في النهاية إلى ذلك القول (قوله كجلد ادى) اى او شعره او عظمه فانه يحرم ايضا كافي المجموع عن اتفاق الاصحاب كرى ويجزى (قوله غير جري ومر تدوى) سكنت النهاية والمغني عن استثنائهما وقال الزبائدى والحلي ولا فرق في الادى بين الحربى والمر تدوى غيرهما فمما يحترمان من حيث كونهما آدميين اه (قوله وكغصوب) اى ومسروق كرى (قوله فيحرم الخ) اى لا لغرض وحاجة كما لو وضع الدهن في اناه عظم الفيل على قصد الاستصباح فيجوز ذلك كما نقله في شرح المذهب واعتمده شيخنا الطبرلاوى وقال لا يشترط في الجواز فقد اناه طاهر سم اه بجزى (قوله لا فى ماء كثير الخ) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير المتخذ من جلد الكلب والخنزير وعظمه ونازه الشارح في شرح العباب وقال في العباب تبعا لابن الرفعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه سم زاد السكردى عقبه كسقى زرع او دابة كجعل الدهن في عظم الفيل للاستعمال في غير البدن اه وقيد الشارح في شرحه بناء الجدار بقوله لغير مسجد اه واعتمد النهاية ما بحثه الاذرى عبارته ومحل ذلك كافي التوسط في غير ما اتخذ من عظم كلب او خنزير وما تفرع منهما اى من احدهما وحيوان اخر اما هو فيحرم استعماله مطلقا اه (قوله نعم بكرة)

(قوله لا فى ماء كثير) بحث الزركشى تقييد ذلك بغير جلد الكلب والخنزير كما بحث تقييد قوهلم في محل استعمال الاناء من العظم النجس في اليابس بغير المتخذ من عظم المغاظر نازه الشارح فيهما في شرح العباب وقال في العباب تبعا لابن الرفعة وغيره أو قليل لا طفاء نار أو بناء جدار ونحوه (قوله او جاف) قال الزركشى ولا اختصاص لهذا بالاناء بل سائر النجاسات يجوز استعمالها في اليابس شرح عب (قوله ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى الخ) الذى في شرح العباب وإنما لم يحرم البول في الماء القليل كما يأتى لأنه ليس فيه استعمال نجس العين بخلاف ما هنا فان الحرمة فيه ليست للنجس به فقط بل مع استعمال نجس العين وكان العلة مركبة وإلا لحرم استعماله مطلقا اه (قوله لانه لا تضمخ بنجاسة ثم اصلا) يتجه انه لو كان الماء القليل ثم في اناه وحررنا تضمخ الثوب بالنجاسة حرم البول فيه حينئذ لان فيه تضمخا لانا بالنجاسة وهو في معنى الثوب في حرمة التضمخ والوجه خلاف ذلك حيث كان الحاجة وقال بعبارة اخرى فان قلت لو كان الماء القليل في اناه فهل يحرم

(ويحل استعمال كل اناه طاهر) من حيث كونه طاهرا وان حرم من جهة اخرى كجلد آدمى غير حربى ومر تدوى وكغصوب بخلاف النجس فيحرم إلا فى ماء كثير أو جاف والا ناء جاف نعم يكره وظاهر أن المراد بالنجس هنا ما يعم المتنجس ولا ينافى الحرمة هنا ما يأتى من كراهة البول في الماء القليل لانه لا تضمخ بنجاسة ثم أصلا والكلام هنا

أى فى ماء كثير أو جاف الخ (قوله) وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك فى حرمة التضمخ لغير حاجة وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة قسم (قوله) بناء على حرمة التضمخ الخ) وهو المعتمد عش (قوله) والكلام هنا فى استعمال متضمن الخ) هذا قد يقتضى ان شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة قسم (قوله ذلك) أى كون الكلام فيما ذكر (قوله منقطع) لأن المستثنى منه الاناء الطاهر من حيث كونه طاهراً والمستثنى الذهب والفضة من حيث ذاتهما لا من حيث كونهما طاهرين بصري (قوله إلى التأويل السابق) هو قوله من حيث كونه طاهراً عش وكردى (قوله أى إناء) إلى قوله وظاهر فى النهاية لإقوله وإن لم يؤلف إلى ولو على امرأة (قوله) ومرودا) والابرة المعلقة والمشط ونحوها والكراسى التى تعمل للنساء ملحقة بالانية كالصندوق فيما يظهر كما قاله البدرين شبيهة والشرابىب الفضة غير محرمة عليهن فيما يظهر لعدم تسميتها انية نهاية وفى السكردى عن الايعاب مثله قال عش قوله من والشرابىب الخ أى التى يجعلها فيما تزين به بخلاف ما يجعله فى إناء تشرب منه أو تاكل فيه اه وفى البجيرمى عن الطوخى ويجوز للبرأة استعمال سمر موجه أو قيقاب من الذهب والفضة ولها استعمال ثوب منها اه (قوله أو خلا لا) هو ما يخل به الأسنان ومثله المسمى به الآن وهو ما يخرج به وسخ الآذان زاد فى الايعاب والمرأة برة أنف حيوان وغيرها وإن لم تسم انية انتهى كرى (قوله أو بعضه الخ) يحتمل ان يكون على تفصيل الضبة وان يبق على إطلاقه لانه أخش منه بصري أقول الثانى صريح صنيع المنهج بل لا يظهر للاول وجه قول المتن (فيحرم) أى إلا الضرورة بان لم يجد غيره شرح بأفضل فى قال الايعاب ولو باجرة فاضلة عما يعتبر فى الفطرة فيما يظهر كرى (قوله فيحرم استعماله الخ) على الرجال والنساء والخنائى من غير ضرورة حتى يحرم على المكلف ان يسقى به مثلاً غير مكلف فان دعت ضرورة إلى استعماله كمرود منها لجلاء عينه جاز وسواء كان الاناء صغيراً أو كبيراً نعم الطهارة منه صحيحة والمأكول ونحوه حلال لان التحريم للاستعمال لا لخصوص ما ذكرناه بزيادة المغنى ولا فرق فى حرمة ما تقدم بين الحلوة وغيره إذا خيلا موجوداً على تقدير الاطلاع عليه ولو وجد الذهب والفضة عند الاحتياج استعمال الفضة لا الذهب فيما يظهر اه قال عش قوله من حتى يحرم على المكلف ان يسقى الخ قضيته انه لا يحرم عليه دفعه للصبي ليشرب منه بنفسه وقد يقال انه غير مراد لانه يجب عليه منعه من المحرمات وإن لم ياتم الصبي بفعلها ومثله اعطاؤه القاء للهو كالمرمار فينبغى ان يحرم لما مر ولا نظر لتالم الولد لترك ذلك كما انه لا نظر لتأذيه بضرب الولي له تأديباً اه (قوله كان كبه الخ) أى قلب الاناء (قوله لغير حاجة الجلاء) فان احتيج إلى استعمال ذلك كمرود بكسر الميم من ذهب أو فضة يكتحل به للجلاء غينه كان اخبره طبيب عدل رواية بان عينه لا تنجلي إلا بذلك جاز استعماله ويقدم المرود من الفضة على المرود من الذهب عند وجودهما معا وبعد جلاء عينه يجب كسره لان الضرورة تقدر بقدرها شيخنا وفى البجيرمى مثله لإقوله كان اخبره إلى جاز وقولها يجب كسره يأتى عن الايعاب صحة بيعه (قوله ان ذلك كبيرة) عبارة شيخنا عنه البلقينى وكذا الدميرى من التكميات ونقل الأذرى عن الجمهور أنه من الصغار وهو المعتمد وقال داود الظاهرى بكر اهة استعمال أوانى الذهب والفضة كراهة تنزيه وهو قول للشافعى فى القديم وقيل الحرمة مختصة بالاكل والشرب دون غيرهما اخذاً بظاهر الحديث وهو لا يشرى بوانية

فى استعمال متضمن للتضمخ بالنجاسة فى بدن وكذا ثوب بناء على حرمة التضمخ بهافيه وهو ما صححه المصنف فى بعض كتبه ويؤيد ذلك تصريحهم بحل استعمال النجس فى نحو عجن طين (إلا) منقطع ان نظرنا إلى التأويل السابق (ذهباً وفضة) أى إناء ولو باباً ومروداً وخلا كاه أو بعضه من أحدهما أو منهما (فيحرم) استعماله فى أكل أو غيره وإن لم يؤلف كان كبه على رأسه واستعمل أسفله فيما يصلح له كما شمله إطلاقهم ولو على امرأة أكلت به طفلاً لغير حاجة الجلاء للنهى عن ذلك مع التوعد عليه بما قد يؤخذ منه ان ذلك كبيرة

البول فيه لأن فيه تضمخاً للاناء وهو كالثوب قلت الظاهر لا لأن البول فى الماء القليل فى الاناء لا يزيد على البول فى الاناء الخالى عن الماء واطنهم صرحوا بجوازه والتنجس لحاجة جائز وبالأولى جواز البول على الارض وإن نقصت قيمتها به لانه لحاجة فليتامل وهذا هو الوجه فليتامل (قوله فى استعمال متضمن للتضمخ) هذا قد يقتضى أن شرط الحل فى الصور المستثناة عدم التضمخ وهو محل نظر والوجه جواز ما فيه تضمخ مع الحاجة (قوله) وكذا ثوب لا يبعد أن نحو الاناء كذلك وفىه نظر وأما الارض فالوجه انه لا حرمة نعم ان نقصها التضمخ بلا حاجة اليه لم يبعد التحريم لانه إضاعة مال لغير حاجة

والذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافهما وعند الحنفية قول بجواز ظروف القهوة وإن كان المعتمد عندهم  
الحرمة فينبغي لمن ابتلى بشئ من ذلك كما يقع كثيرا تقليدا متقدما ليتخلص من الحرمة اه (قوله وتجوزهم  
الخ) عبارة النهاية ويحرم البول في إناء منهم ما ومن أحدهما ولا يشكل ذلك بحل الاستنجاء بهما لأن الكلام  
ثم في قطعة ذهب أو فضة لا فمطبع أو هي. منهما لذلك كالأناء المهيأ منهما للبول فيه اه وكذا في المغني إلا  
قوله طبع قال عرش قوله ألمها منهما قضيته انه لو بال في إناء ليس معد للبول لا يحرم والظاهر انه غير  
مراد اه (قوله ولم يطبع الخ) اما المطبوع قال الزركشي في الخادم كالدرهم والدنانير فلا يجوز الاستنجاء  
به لحرمته ونقله عن نصريح الاصحاب وفي شرح العباب للشارح إذا ملأ إناء كالمرود والمطبووعة محترمة  
بخلاف الخالي عنهما وفي التحفة مثله هكذا أطلقوا الطبع فان كانت العلة انها مع الطبع لا تقام بالحكم واضح  
وإن كانت العلة الاحترام فينبغي ان بقيد التحريم بما إذا كان الاسم المطبوع معظما لحرمة فاني لم اراه  
في كلامهم وكأنه باعترافا كان أو لا من كتابه شئ من نحو القرآن كرى بحذف (قوله واتخاذ الراس) إلى  
قوله والعلة في النهاية زاد عقبه ما نصه والوجه كما قاله بعضهم ان المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه  
لا يسره فيه وعدمه اه (قوله واتخاذ الراس الخ) بالنصب عطف على الاستنجاء (قوله ومع ذلك يحرم وضع  
شئ الخ) قياس ذلك ان يحرم نحو توسد صحيفة أو سيكة من النقود لا توسدها استعمال لها وان يحرم وضع  
تلك الراس على الأناء لانه استعمال له وحينئذ فلا فائدة في تجوزها للأناء إلا ان يمنع ان مجرد وضعه على الأناء  
استعمال له سم أي ومنعه مع تسليم كون نحو التوسد استعمالا كما مكابرة ولذا عده الامام الرافعي استعمالا  
وإن منعه المغني كما يأتي (قوله إناء الذهب) أي أو الفضة مغني (قوله صدى) كتعب والمصدر صدى كتعب  
واما الوسخ الذي يسترا الأناء فالصدا بالمدحش (قوله حل استعماله) ظاهره مطلقا وقال النهاية والمغني  
يجرى فيه التفصيل الآتي في المموه بنحو نحاس اه وقال عرش أي فان كان الصدا لوفرض نحاسا  
تحصل منه شئ بالعرض على النار لم يحرم والاحرم اه (قوله ان تغشية الذهب) أي بنحو نحاس كرى  
(قوله وإن لم يحصل منها شئ) خلافا لنهاية والمغني والمتنجم (قوله يحرم الاحتواء) إلى قوله انتهى في النهاية  
والمغني (قوله يحرم الخ) ويحرم الطيب بما الورود من اناء بما ذكر مغني ونهاية (قوله انتهى) أي قولهم  
(قوله وإن مسه الفم على نزاع فيه) قد يقال يؤيد المنازع في ذلك ما مر آنفا في مستعمل رأس الأناء بنحو  
وضع شئ فتذكر وتذكر بصري عبارة الكردى وقع النزاع في ذلك لنفس الشارح فضلا عن غيره قال في  
الاياع بما إذا وضع فاه عليه فان قصد التبرك حل وإلا حرم ويحتمل التحريم وقال في الامداد ولو فتح فاه  
لمطر النازل من ميزاب السكبة لم يحرم على الوجه لانه لا يعد مستعملا بخلاف ما لو مسه بفمه أو قرب منه  
وإن قصد التبرك وقال سم الوجه التفرقة بين ان يكون قريبا فيحرم أو بعيدا فلا كمنظيره من المبخرة وفاقا  
لمحمد الرمي ونقله الزبادى عن مر ايضا اه (قوله سلسلة الأناء) وإن كانت لمحض الزينة اشترط صغرها  
عرفا كالضبة فيما يظهر نهاية (قوله وحلقته) زاد في الايعاب ولباب مسجد أو غيره اه وهي يسكون اللام  
أفصح من فتحها وأطلق هنا وفتح الجواد وقال في الامداد وفي المجموع كالعزير فينبغي أن تجعل كالضبيب  
كردى وتقدم عن النهاية ما يوافق (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغى ان شرطه ان لا يكون مجوفا وإلا كان  
إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صحيفة تجعل على فم سم عبارة المغني فان جعل الأناء حلقة من فضة أو  
سلسلة منها أو رأسا جاز وإما جاز ذلك في الرأس لانه منفصل عن الأناء لا يستعمل قال الرافعي والمك  
منعه بانه مستعمل بحسبه وإن سلم فليكن فيه خلاف لاتخاذ ويمنع بان لاتخاذ يجر إلى الاستعمال المحرم

(قوله ومع ذلك يحرم نحو وضع شئ عليه الخ) قياس ذلك أن يحرم نحو توسد صحيفة أو سيكة من  
النقود لا توسدها استعمال لها وان يحرم وضع تلك الراس على الأناء لانه استعمال له وحينئذ فلا فائدة  
في تجوزها للأناء إلا ان يمنع ان مجرد وضعه على الأناء استعمال له (قوله ولا غطاء الكوز) ينبغى ان شرطه  
ان لا يكون مجوفا وإلا كان إناء بل قطعة تجعل في فم الكوز أو صحيفة تجعل على فم

بخلاف هذا والمراد به ما يجعل في فم الكوز فهو قطعة فضة أما ما يجعل كالاناء يغطي به فإنه يحرم أما الذهب فلا يجوز منه ذلك اهـ وباقى عن الايعاب ما يوافقهما في التفصيل (قوله وهو غير راسه السابق) هذا مخالف لما في الامداد حيث قال وتحل حلقة الاناء ورأسه اى غطاءه وفي الايعاب الراس له صورتان احدهما ان يثقب موضعها منه وموضع من الاناء ويربط بمسار حيث يفتح ويغلق كخا الاشنان والمبخرة والثانية أن يجعل صفيحة على قدر رأسه ويغطي بها الصيانة ما فيه والاول حرام لانه يسمى إناء والثاني جائز لانه لا يساه شوا ما اتصل به ام لا وقول ابن العباد ان الراس هو المتصل والغطاء هو المنفصل فيه نظر مع ان الخطب فيه سهل ثم رايت الغزى قال واستثنى البغوى من التحريم غطاء الكوز ومراذه الصفيحة من الفضة فلو كانت على هيئة الاناء حرمت قطعاً انتهى كرى وتقدم عن سم والمغنى ما يوافق الايعاب في التفصيل وعن النهاية أن المدار على إمكان الانتفاع به وحده وعدمه لا يسمره فيه وعدمه (قوله وصفيحة فيها بيوت الخ) ثقب الكيزان وفي إباحته بعد فان فرض عدم تسميته إناء وكانت الحرمة منوطاً به فلا بعد فيه حينئذ بالنسبة لاتخاذها واقتنائها وما وضع الكيزان عليه فاستعمال له والمتجه الحرمة نظير ما روى في وضع الشيء على راس الاناء اهـ وفي سم بعد ذكر نحوه مانصه وقوله فيها بيوت الخ في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء وفي معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها وادعوا وضعه عليها استعمالها حرم وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى اهـ (قوله وحله) اى محل استثناء السلسلة وما عطف عليه (قوله من الخيل) الى قوله نعم في النهاية والمغنى ما يوافقهم (قوله والخيل المبيحة الخ) عبارة في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في إناء النقد ان يخرج الطعام منه إلى شيء بين يديه ثم ياكله أو يصب الماء في يده ثم يشربه أو يتطهر به أو ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله انتهى وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره ان الماء يباشر استعماله من إنائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناوله منها استعمالاً لانه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتج لنقله منها إلى

أى وهى غير رأسه السابق  
صورة وصفيحة فيها بيوت  
للكيزان وحله حيث لم يكن  
شيء من ذلك على هيئة إناء  
أو لا كحق الاشنان محرم  
ومن الخيل المبيحة  
لاستعماله صب ما فيه

(قوله وصفيحة فيها بيوت الكيزان) قد يفهم منه جواز وضع الكيزان فيها وفي هذا استعمال لتلك الصفيحة لان الوضع فيها استعمال لها أخذاً من قوله لا تى نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء وهذا مخالف قوله السابق ومع ذلك يحرم وضع شيء عليه فليتأمل والوجه حرمة استعمال الصفيحة في وضع الكيزان عليها وإن لم يكن فيها بيوت مـ وقوله فيها بيوت في جوازها حينئذ نظر لان ما فيه بيوت إناء أو ما في معناه والوجه حرمة ما فيها بيوت وأما صفيحة ليس فيها بيوت فان قصد بوضع الكوز عليها استعمالها او عد وضعه عليها استعمالاً لها حرم وإلا فلا خلافاً لما نقل عن الكافى مـ قال الشارح في شرح العباب وليس من الآنية نحو الكرسي فيجوز للبراة لانه من التحلية اهـ قال البدر بن شهبة قد يمنع كون الكرسي ليس بآنية بل هو آنية لوضع القماش عليه إلى ان قال والذي يتجه ان الكرسي آنية كالصندوق فيحرم على الفريقين بخلاف الشراريب الفضة فانها لا تسمى آنية فتحل للنساء اهـ (قوله من الخيل المبيحة لاستعمالها الخ) قال في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذ وجعل الطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالخدمته وقد يوه من عبارته اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك وعبارة الجواهر من ابتلى بشيء من استعمال آنية النقد صب ما فيها في إناء غيرها بقصد التفرغ واستعماله فان لم يجد فليجعل الطعام على رغي ويصب الدهن وماء الورد في يده اليسرى ثم يأخذه منها باليمين ويستعمله ويصب الماء للوضوء في يده ثم يصب من يده إلى محل الوضوء وكذا الاشراب أى بأن يصب في يده ثم يشرب منها قال غيره وكذا الومد يسراه ثم كتب بيمينه اهـ ثم قال ونظر ابن الاستاذ في التفرغ في يساره بانه بعد في العرف مستعملاً ويرد بمنع ما ذكره قال وقضية ذلك ان غيره لو صب عليه من إناء الذهب في الوضوء او غيره لم يكن مستعملاً لانه ما باشر فان كان اذن له عصي من جهة الامر فقط ثم قال وافاد قول

ولو في نحويد لا يستعمله بها ثم يستعمله منها نعم هي لا تمنع حرمة الوضع في الاناء ولا (١٢١) خرمة اتخاذه فتفتن له (تنبيه)

صرحوا في نحو كيش الدراهم الحرير بحمله وعلوه بانه منفصل عن البدن غير مستعمل فيما يتعلق به فيحتمل أن يقال بنظير هذا هنا ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز بأنه منفصل عن الاناء لا يستعمل ويحتمل الفرق بان ما هنا اغلظ ولعله الاقرب ومحل تعليمهم المذكور حيث لم يكن على هيئة اناء كما علم مما تقرر (تنبيه آخر) محل النظر لكونه يسمى اناء بالنسبة للفضة اما الذهب فيحرم منه نحو السلسلة مطلقا نظير ما يأتي في العنبة لغلظه (وكذا) يحرم (اتخاذه) أي اقتناؤه خلافا لمن وهم فيه (في الاصح) لانه يجزى لاستعماله غالبا كآلة اللهو قال الزركشي كالشبابه ومزماره الرعاة وكلاب لم يحتج له أي حالا وقرء وإحدى الفواشق الخس وصور نقشته على غير ممتن وسقف بموه بنقد يتحصل منه شيء انتهى وما ذكره في القرء غير صحيح لتصريحهم بصحة بيعه والانتفاع به وما أدى الى معصيته له حكمها وإنما جاز اتخاذه نحو ثياب الحرير بالنسبة للرجل على خلاف ما أفتى به ابن عبد السلام

اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه انتهى وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر سم على حجج اه عش (قوله ولو في نحويد) يشمل النبي سم (قوله نعم هي الخ) عبارته في شرح العباب ثم الظاهر أن هذه الحيلة إنما تمنع حرمة الاستعمال بالنسبة للتطيب منه لا بالنسبة لاتخاذه وجعل التطيب فيه لانه مستعمل له بذلك وإن لم يستعمله بالاخذ منه وقد يتوهم من عبارته أي المجموع اختصاص الحيلة بحالة التطيب وليس كذلك انتهى اه سم على حجج اه عش (قوله في نحو كيش الدراهم الحرير الخ) خلافا للنهية عبارته ولا يلحق بغطاء الاناء غطاء العمامة وكيس الدراهم إذا اتخذهما من حرير خلافا للأسنوي إذ تغطية الاناء مستحبة بخلاف العمامة واما كيس الدراهم فلا حاجة الى اتخاذه منه اه (قوله بحله الخ) سيأتي في هامشه منع ذلك سم (قوله هنا) أي في نحو الكيس المتخذ من النقد (قوله ويؤيده الخ) أي الاحتمال المذكور قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه سم (قوله بان ما هنا) أي المتخذ من النقد أغلظ أي من المتخذ من الحرير و (قوله المذكور) أي بقوله ويؤيده تعليمهم حل نحو غطاء الكوز الخ (قوله مما تقرر) أي بقوله وبحله حيث الخ (قوله مطلقا) أي سمي اناء ام لا قول المتن (وكذا اتخاذه الخ) ظاهره ولو للتجارة لأن آنية الذهب والفضة ممنوع من استعمالها لكل احد وبهذا فارق الحرير حيث جاز اتخاذه للتجارة فيه لانه ليس ممنوعا من استعماله لكل احد فيجوز اتخاذه للتجارة فيه بان يبيعه لمن يجوز له استعماله وقال بعضهم يجوز اتخاذه للتجارة لمن يصوغه حليا او يجعله دراهم او ذنانير شيئا يجزى (قوله أي اقتناؤه) أي بلا استعمال ويحرم تزوين الحوانيت والبيوت بآنية النقيدين ويحرم تحلية السكبة وسائر المساجد بالذهب والفضة نهاية ومغنى وهل من التحلية ما يجعل من الذهب والفضة في ستر السكبة او يختص بما يجعل بيابها او جدرانها فيه نظر والذي يظهر أن الأول عش عبارة شيخنا ويحرم تحلية السكبة وسائر المساجد بالذهب او بالفضة ويحرم كسوتها بالحرير المزركش بالذهب او بالفضة ويحرم التفرج على المحمل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني جواز ذلك لما فيه من التعظيم لشعائره الاسلام وإغلاظة الكفار وهكذا كسوة تابوت الولي وعسا كره اه وفي البجيرمي عن القليوبي قال شيخنا الزبادي محل التحلية وهي قطع من النقيدين تسم في غير هاتي نحو السكبة والمساجد دون غيرها كالصحنف والكرسى وغيرهما وفي النهاية تحريمها في السكبة والمساجد كغيرها وهو الوجه اه (قوله لمن وهم فيه) لعله نسر الاتخاذ بالصنع ولو بنحوه وكيله قول المتن (في الاصح) والثاني لا يحرم لأن النهي الوارد إنما هو في الاستعمال لا الاتخاذ مغنى ونهاية وبه قال ابو حنيفة شيخنا (قوله كالة اللهو) لكن يصح بيعه ليتفع به فيما حل ومنه أن يكسره ليتفع برضاضه بخلاف آلة اللهو كانه على ذلك في الايعاب كردى (قوله وإحدى القواسق الخ) تصريح بحرمة اقتنائها سم (قوله وما أدى الى معصية الخ) عطف على اسم ان وخبره في قوله لانه يجزى الخ (قوله لذلك) أي لاتقاء النقد (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال غنى عن البيان (قوله

المصنف مثلاً أن الصب في اليسرى ليس بشرط وهو كذلك اه وعبارته في شرح الارشاد قال في المجموع والحيلة في استعمال ما في اناء النقد أن يخرج الطعام الى شيء بين يديه ثم ياكله او يصب الما في يده ثم يشربه او يتطهر به او ماء الورد في يساره ثم ينقله ليمينه ثم يستعمله اه وكان الفرق بين ماء الورد والماء فيما ذكره أن الماء يباشر استعماله من انائه من غير توسط اليد عادة فلم يعد صبه فيها ثم تناول منه استعمالا لأنائه بخلاف الطيب فإنه لم يعتد فيه ذلك إلا بتوسط اليد فاحتيج لنقله منها الى اليد الأخرى قبل استعماله وإلا كان مستعملا لأنائه فيما اعتد فيه اه وقوله أو ماء الورد في يساره أي بقصد التفرغ كإشرطه في شرح العباب اخذا من الجواهر (قوله ولو في نحويد) يشمل النبي ويؤيده تعليمهم الخ قد يقال لو صح هذا التأييد لزم جواز كون غطاء الكوز على هيئة الاناء مع انه قدم امتناعه (قوله وكذا اتخاذه) عبارة الارشاد ويحرم استعمال وتزوين واتخاذ الاناء ومكحلة وخلال من ذهب وفضة اه (قوله وإحدى القواسق)

ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال مموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار سم عبارة البجيرمي وحاصل مسألة التموه بان فعله حرام مطلقا حتى في حل النساء واما استعمال المموه فان كان لا يتحلل منه شيء بالعرض على النار حل مطلقا وان كان يتحلل حل للنساء في حللين خاصة وحرم في غير ذلك كما افاده الرشيدى على النهاية اه (قوله اى المظلي) بفتح الميم وكسر اللام وتشديد الياء في المختارة طلاه بالذهب وغيره من باب رمى ولم يذكر فيه اطلاق فقياهه مطلي كمرمى ومثله المغلى والمغلى والمشوى وقال الشبراملى فى المغلى انه بضم الميم وفتح اللام من اغلى ولحنوا مغلى بفتح الميم وكسر اللام لانه لا يقال غليته وضبط العلامة البكرى المظلي بضم الميم وفتح اللام وقد عرفت ما فيه شيخنا (قوله من احدهما) اى الذهب والفضة حال من الاناء وقوله بنحو نحاس متعلق بالمموه (قوله مطلقا) اى سواء حصل منه شيء بالعرض على النار ولا وهذا اعتمده الشارح فى كتابه ويوافقه كلام شيخ الاسلام فى الغرر حيث اطلق الحل لكنه قيد به بالحصول فى شرعى المنهج والروض وكذلك الرمى فى النهاية وابن المقرئ وغيرهم كرمى اى والخطيب عبارة فان مموه غير النقد كانا نحاس وخاتم وآلة حارب منه بالنقد ولم يحصل منه شيء ولو بالعرض على النار او مموه النقد بغيره او صدى مع حصول شيء من المموه به او الصداء حل استعماله لقلة المموه به فى الاول فكانه معدوم ولعدم الخلاء فى الثانية فان حصل شيء من النقد فى الاول لكثرة اوله ولم يحصل منه شيء فى الثانية لقلة حرم استعماله وكذا اتخاذ فى الاصح اه (قوله كامر) اى انفا بقوله وبه يعلم ان تغشية الذهب الخ (قوله اى استعماله) حق المزج مع الاختصار ان بقدر هذا عقب ويحل بان يقول استعمال الاناء (قوله) حيث لم يتحصل يقينا الخ المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك فى كبرها كما سياتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل فى استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح قاله سلم ثم ايداه بما فى بعض نسخ الانوار وفرق بين التموه والتضبيب بان التموه باضيق واعتمده البجيرمي كما يأتى (قوله بالنار) متعلق بـ يتحصل (قوله) يخرج الطلاء) بالمد ككساء ورداء وهو ما يطلى به كافي القاموس شيخنا (قوله فان القليل) اى من الطلاء (قوله هذا) اى الحصول بالنار (دون الاول) اى الحصول بالحداد وقوله لئلا يترتب على الماء المذكور (قوله) لا تنفأ العين الخ) علة القسم الثانى وعلة الاول عدم ظهور الخلاء بصري وغير الشارح علل الثانى بقلة المموه به (قوله فان حصل) ظاهره وان كان قدر ضبة الزينة الجائرة وإن كان التموه لجزء الاناء فقط وان صغر فاعلم الفرق بين باب التموه وباب الضبة والفرق بينهما ما افاده قوله لا فى مكان فصلها من غير نقص سم (قوله حرم) ولو شك هل يحصل منه شيء او لا فالذى يتجه الحرمة ولا يشكل بالضبة عند الشك لان هذا اضيق بدليل حرمة الفعل مطلقا واما الخاتم المموه فقال شيخنا ان كان من ذهب ومموه بفضة فان حصل من ذلك شيء بالعرض على النار حل ولا فلا وان كان فضة ومموه بذهب فان حصل من ذلك شيء حرم ولا فلا

تصريح بحرمة اقتنائها (قوله ويحل الاناء المموه) مثله السقف وكذا الخاتم فيما يظهر فيحل استعمال ماموه من ذلك بذهب لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مرم (فرع) اذا حرمنا الجلوس تحت سقف مموه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن محاذاته فيه نظر ويحتمل ان يحرم اذا قرب بخلاف ما اذا بعد اخذ من مسألة المحمرة (قوله) حيث لم يتحصل يقينا المتبادر منه تعلق قوله يقينا بالمنفى وهو قوله يتحصل لا بالنفى وقضية ذلك الحل عند الشك وهو نظير حال الضبة عند الشك فى كبرها كما سياتى ويحتمل التحريم عند الشك لانه الاصل فى استعمال الذهب والفضة فلا يعدل عنه الا عند تحقق السبب المبيح ويؤيدها ما فى بعض نسخ الانوار من حرمة استعمال الثوب المركب من الحرير وغيره اذا شك فى استوائهما وكثرة الحرير ويفرق بين التموه والتضبيب فان الظاهر حله حيث حلت الضبة مما يحتاج اليها فى الجملة فكان الحل فيها اوسع بخلاف التموه فليتامل (قوله) فان حصل حرم ظاهره وإن كان قدر الزينة الجائرة وإن كان التموه لجزء الاناء فقط وإن صغر فاعلم الفرق بين باب التموه وباب الضبة

(ويحل) الاناء (المموه)  
اى المظلي من احدهما  
بنحو نحاس مطلقا كما مر أو  
من غيرهما باحدهما اى  
استعماله حيث لم يتحصل  
يقينا منه شيء وعبارة الانوار  
متمول ويوافقه قول  
الزركشى يظهر فى الوزن  
بالنار (تنبيه) ذكر  
بعض الخبراء المرجوع اليه  
فى ذلك ان لهم ما يسمى  
بالحاد وانه يخرج الطلاء  
ويحصله وإن قل بخلاف  
النار من غير ماء فان القليل  
لا يقاومها فيضمحل بخلاف  
الكثير والظاهر ان مراد  
الائمة هذا دون الاول لئلا يترتب  
كالعارفين به نعم زعم بعضهم  
ان ما خلط بالزئبق لا يتحصل  
منه شيء بها وان كثروا بتسليمه  
فيظهر اعتبار تجرده عن  
الزئبق وانها حينئذ هل  
ليحصل منه شيء او لا (فى  
الاصح) لا تنفأ العين حينئذ  
فان حصل حرم لوجودها



يجزى أى فى حق الرجال وأما فى حق النساء فيحل مطلقا كما مر (قوله) والكلام فى استدامته (( فرع )) إذا  
 حرمتا الجلوس تحت سقف موه بما يحصل منه شيء بالعرض على النار فهل يحرم الجلوس فى ظله الخارج عن  
 محاذاته فيه نظر ويحتمل أن يحرم إذا قرب بخلاف ما إذا بعد أخذ من مسئلة المجمرة سم على حج وعلى  
 هذا فلو لم يكن فى البلد محل يتمكن من صلاة الجمعة فيه إلا هذا فهل يعد ذلك عذرا فى حضور الجمعة أم لا  
 فيه نظر والأقرب الثانى لأن استعمال الذهب جائز للحاجة وحضورها حاجة أى حاجة ع (قوله) أما  
 فعل التمويه (الخ) (( فرع )) وقع السؤال عن دق الذهب والفضة وأكلهما منفردين أو مع انضمامهما  
 لغيرهما من الأدوية هل يجوز ذلك كغيره من سائر الأدوية أم لا يجوز لما فيه من إضاعة المال والجواب أن  
 الظاهر أن يقال فيه أن الجواز لا شك فيه حيث ترتب عليه نفع وكذا إن لم يحصل منه ذلك لتصریحهم فى  
 الاطعمة بأن الحجارة ونحوها لا يحرم منها إلا ما ضر بالبدن والعقل وأما تعليل الحرمة باضاعة المال فممنوع  
 لأن الإضاعة إنما تحرم حيث لم تكن لغرض وما هنا المقصد التداوى وصرحوا بجواز التداوى بالثلث وفى  
 الاكتحال وغيره وبما زادت قيمته على الذهب ع (قوله) فحرام (قوله) وكذا دفع الأجرة عليه وأخذها شيئا  
 وباقى الشارح مثله (قوله) وغيرهما (قوله) كالتام والسيف سم على المنهج قضية قوله كالتام أنه لا فرق  
 فيه بين كونه لامرأة أو رجل ع (قوله) ومراعاة البجيرى التصريح بذلك (قوله) مطلقا (قوله) أى سواء حصل  
 منه شيء بالعرض على النار أم لا كرى وسواء كان فى حلى النساء وغيره كما مر (قوله) خلافا لمن فرق (الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شيء وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبارة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا  
 وكذا الاستدامة تمويهه إن حصل منه شيء (قوله) لا نه (قوله) أى فعل التمويه (قوله) كالاناء (قوله) أى من النقد  
 (قوله) ولا ر (الخ) ظاهره مطلقا وفيه إذا جاز استدامته كان لم يحصل منه شيء بالنار توقف ظاهر فاعلمه مقيد  
 بما إذا لم يجز استدامته فليراجع (قوله) والسكبة وغيرها سواء فى ذلك (قوله) أى فى فعل التمويه وفاقا للنهاية  
 والمغنى (قوله) بأن كلامهم يشمل (قوله) أى بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزها لآلة الحرب ما يشمل  
 الصادق قطع النقد ويشمل التمويه وقوله بعد تسليمه إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى  
 جوزوها بالصاق قطع النقد ولا يشمل التمويه والفرق بينهما ما أشار إليه بقوله لا فى لا مكان فصلها من غير  
 نقص سم (قوله) كما يأتى عبارة فى الزكاة ولا مكان فصلها أى التحلية مع عدم ذهب شيء من عنيفها فارت  
 التمويه السابق أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التمويه هنا أى فى آلة الحرب حصل منه  
 شيء أو لا على خلاف ما مر فى الآية وقد يفرق بأن هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم (قوله) الذى

والفرق بينهما ما أفاده قوله لا فى لا مكان فصلها من غير نقص لكن هذا الفارق إنما يناسب الفعل والكلام  
 فى الاستدامة كما قال فى الفعل إلا أن يقال لما كان الفعل هنا أى فى التمويه ينشأ للتضييع حرم مطلقا وضيق فى  
 استدامته بتجريمها حيث تحصل منه شيء وإن كان قدر الضربة الجائزة (قوله) ما فعل التمويه فحرام (الخ) قال  
 فى شرح العباب وبما تقر من أن التفصيل إنما هو فى الاستدامة وأن الفعل حرام مطلقا يجمع بين ما قاله  
 الشيخان هنا من حل الموه بما لا يتحصل منه شيء وما قاله النووي فى الزكاة واللباس واقتضاه كلام الرافعى من  
 تحريمه وعبارة المجموع صريحة فى ذلك وهى تمويه سقف البيت أو الجدار حرام اتفاقا حصل منه شيء أم لا  
 وكذا الاستدامة تمويهه إن حصل منه شيء (قوله) إلى أن قال وبما قررته يندفع ما تكلفه جمع من فروق بين ما هنا وشم بما  
 لا يظهر بل لا يصح كفرق الأسرى بأن نحو الخاتم أو السيف بما يلبس أو يحمل يحرم مطلقا لا يصلح بالبدن  
 بخلاف الاناء وهو عجيب منه مع ما قدمته عن المجموع فى تمويه سقف البيت (قوله) بأن كلامهم يشمل (قوله) أى  
 بناء على أنهم أرادوا بالتحلية التى جوزوها لآلة الحرب ليشمل الصاق قطع النقد ويشمل التمويه (قوله) بعد  
 تسليمه (إشارة إلى منعه وعلى هذا يختص تحلية آلة الحرب التى جوزوها بالصاق قطع النقد ولا تشمل

والكلام فى استدامته كما  
 أفهمه قوله الموه ما فعل  
 التمويه فحرام فى نحو سقف  
 وإناء وغيرهما مطلقا خلافا  
 لمن فرق لأنه إضاعة مال بلا  
 فائدة فلا أجرة لصانعه  
 كالاناء ولا أرش على مزيلة  
 أو كاسره والسكبة وغيرها  
 سواء فى ذلك نعم بحث فى  
 حله آلة الحرب تمسكاً بأن  
 كلامهم يشمل ويوجه بعد  
 تسليمه بأنه للحاجة كما يأتى  
 (تنبيه) يؤخذ من أطباقهم

هنا على نقي الاجرة شذوذ قول الماوردي والرويانى يخل ما يؤخذ بصنعة محرمة كالتمتع لان عن طبيب نفس ويرد ما علا به ان كسب الزانية كذلك والخبر الصحيح ان كسب البكاهن (١٣٤) خبيث وأن بذل المال في مقابلة ذلك سفه فأكله من أكل أموال الناس بالباطل ومن

أطبق عليه أئمتنا إطلاق منع التوبة ولو سلم كلام البعض المذكور لقليل بنظيره في حلي النساء المباح لوجود ما علل به في القالحرب ايضا كردى (قوله هنا) اى في فعل التوبة (قوله والخبر الخ) عطف على قوله ان كسب الخ (قوله واكله الخ) من كلام الشارح والضمير لما يؤخذ الخ (قوله بالباطل) بى شىء اخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة او لا لطيب النفس سم اقول وميل القلب الى الثانى فكانه رماه الى البحر وعلى هذا فيمكن حمل قول الماوردي والرويانى عليه بلاردو تشنيع (قوله وليس من التوبة) الى المنى في النهاية (قوله من جعلهم سمر الدراهم الخ) عبارة المغنى قليل الباب تنمة سمر الدراهم في الاناء كالتمتع فيأتى فيه التفصيل السابق بخلاف طرحها فيه لا يحرم به استعمال الاناء مطلقا ولا يكره وكذا الشرب بكفه وفي اصعبه خاتم اوفى فهدراهم او شرب بكفه وفيها دراهم اه وفي النهاية نحوها لا اقول ولا يكره (قوله وهو) اى التعريف المذكور (قوله صريح فيما ذكرته) ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الا ترى لو تعدد الخ سم (قوله وبهذا) اى بقوله وليس من التوبة الخ كردى (قوله وان اطلاقهم الخ) عطف على قوله ان تحلية الخ (قوله ويحل الاناء النفيس) اى من غير النقدين نهاية (قوله في ذاته) اما النفيس بالصنعة كزجاج وخشب محكم الخراط فيحل بلا خلاف مغنى ونهاية قول المتن كياقوت (فائدة) عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ خاتما فصه ياقوت نفي عنه الفقر قال ابن الاثير يريد انه اذا ذهب ماله باع خاتمه فوجد به ثمنه قال والاشبه ان صح الحديث ان يكون لخاصة فيه كإل النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وقيل من تختم به امن من الطاعون وتيسر له امور المعاش ويقوى قلبه وتها به الناس ويسهل عليه قضاء الحاجات وقيل ان الحجر الاسود من ياقوت الجنة فسحبه المشركون فاسود من مسحهم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عليا فصا من ياقوت وامره ان ينقش عليه لا اله الا الله ففعل واتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له لم زدت محمد رسول الله فقال والذي بعثك بالحق ما فعلت الا ما امرتني به فبط جبريل عليه صلى الله عليه وسلم وقال يا محمد ان الله تعالى يقول لك احببتنا فكتب اسمنا ونحن احببناك فكتبنا اسمك مغنى عبارة البجيرى ومن خواص الياقوت ان التختم به بنفى الفقر ومثله المرجان يفتح الميم برماوى ومن خواصه ايضا أن النار لا تؤثر فيه ولا تغيره وأن من تختم به امن من الطاعون الخ عنانى اه (قوله ومرجان) الى قول المتن وما مضى في المغنى (قوله ومرجان الخ) وفير وزج وزر جديجيرى وفي هامش المغنى عن الدميرى ما نصه (فائدة) الفير وزج حجر اخضر مشرب بزرقة يصفون له مع صفاء الجو ويتسكدر ويتسكدره ومن خواصه انه لم يرق قاتل خاتم منه ابد او المرجان اذا علق على الطفل امتنع عنه عين السوء من الجن والانس والبلور من علق هو عليه لم ير منام سوء اه (قوله وبلور) بكسر الباء وفتح اللام خطيب اى كسبور ويجوز بفتح الباء وضم اللام كما قاله النووى في تحريره بجيرى (قوله اى استعماله) اى واتخاذ نهاية ومغنى (قوله كالمستخدم من نحو مسك) عبارة المغنى والمستخدم من الطيب المرتفع كمسك وعذرو عودا ما المتخذ من طيب غير مرتفع اى كصندل فيحل بلا خلاف اه (قوله لانه لا يعرفه الخ) رد لدليل المقابل القائل بحرمة النفيس (قوله واخل الخ) الى قوله فباء بذهب في النهاية قول المتن (ضبة كبيرة الخ) ومن الضبة مسامير القبقاب والعصا فيجرى فيها التفصيل اجهورى اه بجيرى (قوله عرفا) اى في عرف الناس وهو مالو عرض على القول لتلقته بالقبول شيخنا عبارة النهاية ومن جمع الصغر والكبر العرف اه زاد المغنى وقيل الكبرية ما استوعب جانبا من الاناء وقيل ما كان جزءا كاملا كشفة او اذن وقيل ما يلبع للناظر من بعد والصغيرة دون ذلك اه (قوله وكان وجهه) اى وجهه عدم الفرق (قوله وعليه) اى على الوجه المذكور

التوبة والفرق بينهما ما أشار اليه بقوله الا ترى لا مكان فصلها من غير نقص (قوله من أكل أموال الناس بالباطل) بى شىء اخر وهو انه هل يطالب به في الآخرة او لا لطيب النفس (قوله وهو صريح فيما ذكرته)

ثم شنع الاثمة في الرد عليها وليس من التوبة لصق قطع نقد في جوانب الاناء المعبر عنه في الزكاة بالتحلية لا مكان فصلها من غير نقص بل هي اشبه شىء بالضبة لزينة فيأتى فيها تفصيلها فيما يظهر ثم رايت بعضهم عرف الضبة في عرف الفقهاء بانها ما ينسخ بالاناء وان لم ينسكسروكاته اخذه من جعلهم سمر الدراهم في الاناء كالضبة وهو صريح فيما ذكرته وبهذا يعرف ان تحلية القالحرب جائزة وان كثرت كالضبة الحاجة وان تعددت وان اطلاقهم تحريم تحلية غيرها بتعين حمله على قطع يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة لزينة فتأمل (و) يحل الاناء (النفيس) في ذاته (كياقوت) ومرجان وعقيق وبلور اى استعماله (في الاظهر) كالمستخدم من نحو مسك وعذرو لانه لا يعرفه الا الخواص فلا تنسكس به قلوب الفقراء بخلاف النقود ويحل الخلاف في غير فص الخاتم فيحل منه جز ما واكل ما في تحريمه خلاف قوى كما هنا ينبغي كراهته (وما) اى والاناء الذى (ضبط بذهب او فضة ضبة كبيرة) عرفا (لزينة) ولو في بعضها

(قوله)

بأن يكون بعضها لزينة وبعضها حاجة كما في أصله المقضى أنه لا فرق فيما للزينة

بين صغره وكبره وكان وجهه أنه لما انبهم ولم يتميز عما للحاجة غلب وصار المجموع كأنه للزينة وعليه فلو تميز الزائد على الحاجة

(قوله كان له حكم مال الزينة الخ) الاولى جعل الضمير للزائد ع ش أى فان تميز الزائد حرم الزائد فقط ان عده العرف كبير او الا فلنكل حكمه بحجى عبارة البصرى اى فيفصل فيه بين الصغير والكبير هذا ولو حل قوله لو كان بعضها لزينة وبعضها الحاجة حرم على ما إذا كان بعض الزينة كبيراً يقيناً سواء الايهام والتعيين بخلاف ما إذا كان صغيراً او مشكوكاً فيه سواء الايهام والتعيين فهما ايضا لكان اوجه اه (قوله يعنى استعماله) اى واتخاذ نهاية ومعنى وسكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالتمويه او يفرق بما تقدم من تحليل حرمة التمويه مطلقاً بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب سم على حج اه ع ش وبحجى وشيخنا (قوله للزينة مع الكبر) علة للحرمة (قوله اى المحقق) إلى فباء بذهب فى المعنى (قوله الاصل لإباحته) المراد بالإباحة ما قبال الحرمة ثم ان كانت لزينة كرهت او الحاجة فلا فيما يظن فتأمل وبقى ما لو شك هل الضبة للزينة أو للحاجة فيه ونظر والا قرب الحل مع الكراهة أخذاً من قوله الاصل لإباحته ع ش قول الماتن (او صغيرة) اى فى العرف (قوله عن غيرها) اى غير ضبة ذهب وفضة عبارة شرح المنهج والنهاية عن غير الذهب والفضة اه وعبارة للمغنى عن التضييب بغير الذهب والفضة اه (قوله لانه يبيح اصل الاناء) اى استعمال الاناء الذى كله من ذهب او فضة فضلاً عن المضيب به نهاية ومعنى قال السيد عمر البصرى قولهم ان العجز عن غير آنية النقد ينبيحها هل هو على إطلاقه او مقيد بما اذا اضطر اليه بحيث لا يتأتى الوصول إلى المستعمل إلا باستعمالها محل تأمل اه اقول ظاهر إطلاقهم الاول قول الماتن (لزينة) اى كلها او بعضها معنى ونهاية وقوله الحاجة اى كلها معنى قال شيخنا وحاصل مسألة الضبة انها كانت كبيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها حاجة حرمت فى الصورتين وإن كانت كبيرة كلها حاجة او صغيرة كلها لزينة او بعضها لزينة وبعضها الحاجة كرهت فى هذه الصور الثلاث وان كانت صغيرة كلها الحاجة ايحى فى هذه الصورة ولو شك فى الصغير والكبير كرهت فجموع الصور سبعة بصورة الشك اه وفى البجبرى ومثله وقوله ولو شك الخ اى فيما إذا كانت لزينة بخلاف ما إذا كانت الحاجة فقط فتباح كما مر عن ع ش (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل انما اى ضبة نابت عنه اى المصدر كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة ويحتمل ان ذلك مرادهم سم اقول كلام المغنى والنهاية كالصرح فى الثانى عبارتهما قال الأشارح توسع المصنف فى نصب الضبة بفعلها نصب المصدر اى لان انتصاب الضبة على المفعول المطلق فيه توسع على خلاف الاكثر فان اكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً وهو اسم الحدث الجارى على الفعل نحو وكلم الله موسى تكليماً لكن قد ينوب عن المصدر فى الانتصاب على المفعول المطلق أشياء منها ما يشارك المصدر فى حروفه التى بنيت صيغته منها ويسمى المشارك فى المادة وهو اقسام منها ما يكون اسم عين لا حدث كالضبة فيما نحن فيه ونحوه قوله عز وجل والله ابتكركم من الارض نباتاً فضبة اسم عين مشارك للمصدر ضبيب وهو التضييب فى مادته فانيب منابه فى الانتصاب على المفعول المطلق اه (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب سم وقد يقال المانع كون ضبة عليه كالمكرر وعدم حسنه نصبه على المصدرية إذ التقدير حينئذ وما ضبيب بضبة ذهب أو فضة ضبة كبيرة أو بنزع الخافض عطف على بضبيب (قوله وموم) إذ يصير التقدير وما ضبيب بضبة كبيرة اى ملايسة بذهب الخ فيقتضى ان الضبة الكبيرة المموهة بذهب او فضة تحرم مطلقاً وليس كذلك بصرى وقد يقال هذا الايهام موجود على الاول ايضا فلم دفعه هناك بجعل الباء بمعنى من دون هنا وللكردى توجيه اخر للايهام تركناه لغاية بعده (قوله كالتمحصنة منه) اى فيفصل فيها بين

كان له حكم مال الزينة وهو متجه (حرم) هو يعنى استعماله للزينة مع الكبر اى المحقق فاشك فى كبره الاصل لإباحته (أو صغيرة بقدر الحاجة) وهى هنا غرض الاصلاح للعجز عن غيرها لانه يبيح أصل الاناء (فلا) يحرم بل ولا يكره للحاجة مع الصغير (أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز) مع الكراهة فيهما (فى الاصح) لوجود الصغير الواقع فى محل المساحة وللحاجة وضبة نصبت بضبيب كنصب المصدر بفعله توسعاً لانها اسم عين وعليه فباء بذهب بمعنى من وهو حال من ضبة النكرة سوغه تقدمه عليهما أو بنزع الخافض وهو مع شذوذه موم نعم الوجه ان الضبة المموهة بنقد يتحصل كالتحصنة منه (وضبة موضع الاستعمال)

ان كانت تلك القطع متفصلة فالحرمة هنا تناسب قوله الآتى ولو تعددت الخ (قوله يعنى استعماله) سكت عن نفس الفعل الذى هو التضييب فهل يحرم مطلقاً كالتمويه او يفرق بما تقدم من تحليل حرمة التمويه مطلقاً بانه اضاءة مال ولعل الثانى اقرب (قوله الاصل لإباحته) اى كقوله فى المجموع (قوله وضبة نصبت) مبتدأ وخبر وقوله كنصب المصدر يحتمل أنها نابت عنه كضربته سوطاً فالتقدير تضبيب ضبة الخ ويحتمل أن ذلك مرادهم (قوله فباء بذهب الخ) ما المانع ان ياء بذهب صلة ضبيب

بنحو شرب أو اكل (كغيره) بما (١٢٦) ذكر في الحل والحرم (في الاصح) ولا اثر لمباشرتها بالاستعمال مع وجود المسوغ ولو تعددت

الكبير لزينة وغيرها هذا ولو قيل ينظر حيثئذ للتحصل هل يبلغ مقدار كبيرة فيحرم أو لا فلا يمكن بعيدا فتأمل به بصرى أى غاية بعدد أو لا فإما قاله الشارح اقرب منه (قوله بنحو شرب) إلى قوله وحاصله في النهاية قول المتن (في الاصح) لأن الاستعمال منسوب إلى الأناة وكله لأن معنى الدين والخيل لا تختلف نهاية زاد المعنى بل قد تكون الزينة في غير موضع الاستعمال أكثره (قوله ولا اثر الخ) رد لدليل المقابل القائل بالحرم (قوله وبه فارق الخ) أى بالتعليل (قوله ولو اجتمع الخ) جملة حالية (قوله على احوال الوجين) وهو عدم الضرر الراجح عند الشارح والمروجع عند النهاية والمعنى كما مر (قوله وحاصله) أى الفرق (قوله مورود) أى فى الدم كرى (قوله لتقدير الكثرة) الأولى اسقاط تقدر (قوله فكان ما هنا أولى) يغنى عنه ما بعده قول المتن (مطلقا) أى من غير تفصيل بما مر معنى (قوله لأن الخيل فيه اشد) أى من الفضة ولا أن الحديث في الفضة ولا يلزم من جوازها جوازها لانه لا وسع بدليل جواز الخاتم للرجل منها ومقابل المذهب ان الذهب كالفضة فيأتى فيه ما مر كإفعله الرافعى عن الجمهور معنى (قوله كضبة الفضة الخ) خلافا للنهاية عبارة وشملت الضبة للحاجة ما لو عمت جميع الأناة وهو كذلك والقول بأنها لا تسمى حيثئذ ضبة متنوعة ونقل سم مثلها عن الإيعاب وأقره واعتمده الشيخ سلطان وأقره البجيرى وهذه مع ما قدمه كالشارح من أن تحلية آلة الحرب جائزة وأن كثرت كالضبة للحاجة وإن تعددت أه صريحة في جواز تعميم بيوت الجناني بالفضة كإنا كلام الشارح هنا مع قوله السابق صريح في خلافه وبه يعلم ما فى الكردى على شرح بافضل بما نصه قوله والكبيرة للحاجة في التحفة والامداد وفتح الجواد الحرمه ان عمت الأناة وأقر الخطيب الشر بنى الماوردى على ذلك في شرح التذنيه وخالف الشارح ذلك في الإيعاب وببحث انه ان كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم وكذلك الجمال الرملى في النهاية وهل يجرى ذلك فيما جرت به عادة بعض العوام من تعميم بيوت الجناني بالفضة أفتى بعض فقهاء اليمن بعدم الإلحاق وأن ذلك حرام لما فيه من الاسراف ويؤيده ما فى الزكاة أه فانه لا موقع للتردد بقوله فان كلام الشارح هنا مع كلامه السابق بل ما هنا فقط صريح في المنع وكلام النهاية هنا مع كلامه السابق صريح في الجواز (قوله إذا عمت الأناة) ظاهره وان صغرت فى نفسها (فرع) قال فى شرح العباب ولولم يجد إلا مضيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتى أو يتعين استعمال المضيب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناة ذهب وإناة فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو يتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم أنه يتخير فليكن هنا كذلك انتهى سم أقول تقدم عن النهاية في المسئلة الثانية ترجيح تعين الفضة وعن البجيرى وشيخنا اعتمادا واليه يميل قول الشارح الا تى واخذ من العلة الخ وقياس ذلك تعين المضيب في المسئلة الاولى وان ادعى الشارح في الامداد

(قوله بنحو شرب الخ) قال فى الارشاد ولو بمحل شرب أو استوعبت جزأ قال فى شرحه وخرج بجزأ ما لو استوعبت الجميع فانها تحرم قطعا كما قاله الماوردى أه وفى شرح العباب ونقله الزركشى عن الماوردى انه لو عم التضيب الأناة حرم قولوا واحدا فى اطلاقه وقفة الذى يتجه انه متى كان التعميم لحاجة جاز كما شمله اطلاقهم ولا يقال هو لا يسمى ضبة حيثئذ لا نا نقرل بمنوع لما يأتى انها ما يصلح به خلل الأناة وهذا يشمل ذلك الخ (قوله إذا عمت الأناة) ظاهره وان صغرت فى نفسها (فرع) قال فى شرح العباب ولولم يجد إلا مضيا بما يحرم فضة خالصة فهل يحل له استعمال الفضة لما يأتى أو يتعين المضيب لانه أخف كل محتمل وكذلك لو فقد غير النقدين ووجد اناة ذهب وإناة فضة فهل يحل استعمال الذهب لتساويهما في حال الضرورة لا تنفاه حرمتها عندها أو تتعين الفضة لما مر كل محتمل ايضا ونظير ذلك لو وجد المضطر ميتة كلب وحيوان آخر وظاهر كلامهم ثم أنه يتخير فليكن هنا كذلك ومنه ان سلم تنشأ قاعدة حسنة وهى أن ما يبيع من المحرمات لا نظر إلى تفاوت أنواعه خفة وغلظا عند باجته وان نظر إليها عند تحريره إلى ان قال ولو تفرقت

ضبات صغيرات لزينة فقتضى كلامهم حلها ويتعين حمله على ما إذا لم يحصل من مجموعها قدر ضبة كبيرة ولا فينبغى تحريمها لما فيها من الخيل وموه فارق ما يأتى فيها لو تعدد الدم المعفو عنه ولو اجتمع لكثرة على احوال الوجين فيه وحاصله ان اصل المشقة المقتضية للعفو موجود به يبطل النظر لتقدير الكثرة بفرض الاجتماع وهنا المقضى للحرمه الخيل وهو موجود مع التفرق الذى هو فى قوة الاجتماع فان قلت الذى اعتمدته فى شرح العباب انه لا تحل الزيادة على طرازين أو رقتين لزينة فهلا كان ما هنا كذلك بجامع ان الكل للزينة وان الاصل فى الفضة والحري التحريم بل الفضة اغلظ فكان ما هنا أولى فاذا امتنع الزائد على ثنتين ثم فهنا أولى قلت يفرق بان صغر ضبة الزينة وكبرها احواله على على محض العرف وهو عند التعدد مضطرب فنظروا إلى ان ذلك التعدد هل يساوى الكبيرة فيحرم أو لا فيحل وأما ثم فورد تقديره بارب اصابع وكان قضيته انه لا يجوز أكثر من رقعة لكن وجدنا الطراز يحل مع تعدده فالحقنا به التوقيع فالحاصل ان هناك اصلا واردا فاعتبرناه ولا

كذلك هناك فاعتبرنا قياس المتعدد المضطرب فيه العرف على الكبيرة للزينة لانه لا اضطراب فيها (قلت المذهب بتحريم) إناة الفرق (ضبة الذهب مطلقا) لأن الخيل فيه أشد كضبة الفضة إذا عمت الأناة ومنه ما اعتيد في مرآة العيون كما هو ظاهر وأخذ من العلة أنه لو فقد غير

الفرق بينهما وتعين ميتة حيوان آخر في الثالثة (قوله ومنه) أي من التعميم و (قوله محتمل) يظهر أنه يفتح الميم فيطبق ما مر عن النهاية (قوله في الضبة) أي في جوازها بشرطه (قوله أن قدحه وَبَشَرِ الخ) واشترى هذا القدح من ميراث النضر بن أنس بثمانمائة ألف درهم وروى عن البخاري أنه رآه بالبصرة وشرب منه قال وهو قدح جيد عريض فصار بضم النون وهو الخالص من العود وهو خشب طيب الرائحة ويقال أصله من الأثل ولونه يميل إلى الصفرة وكان متطاو لا طوله أقصر من عمقه كما ذكره البرماوى والظاهر من قول شرح المنهجي (أي شدة تحيط فضة) أن الضبة كانت صغيرة ومعلوم أنها كانت لحاجة فهذه صورة الأباحة بجيرى (قوله وهو وان احتمل الخ) جواب عما نوزع في هذا الدليل بأنه لم يثبت أنه عليه الصلاة والسلام شرب في هذا القدح وهو مسلسل بالفضة وإما روى هذا القدح بهذه الكيفية عند أنس بعده وأجاب النهاية عن النزاع المذکور بما نصه قال أنس لقد سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا كذا وكذا والظاهر أن الإشارة عائدة للأناء بصفته التي هو عليها عنده واحتمال عودها إليه مع قطع النظر عن صفته خلاف الظاهر فلا يعول عليه اه وزاد البجيرى عقبه ونقل ابن سيرين أنه كان فيه حلقة من حديد فأراد أنس أن يجعل مكانها حلقة من ذهب أو فضة فقال ابودجانة لا تغرين شيئا وضعه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتراها اه (قوله محتمل) أي قابل للحل والتأويل فيحمل على الكبيرة لزينة بصرى (قوله وأصلها) أي الضبة (ما يصلح به الخ) من نحاس أو فضة أو غيره معنى ونهاية (تتمة) يكره استعمال أو أنى الكفار وملبوسهم وما يلي أسافلهم أي ما يلي الجلد اشدوا أو أنى ما هم أخف وكذلك المسلم الذي ظهر منه عدم تصونه عن النجاسات ويسن إذا جن الليل تغطية الأناء ولو بعرض عود أو لحق به ابن العباد البشرا وغلق الأبواب وإيكاء السقاء مسميا لله تعالى في الثلاثة وكف الصبيان والماشية أول ساعة من الليل وإطفاء المصباح للنوم ويسن ذكر اسم الله على كل امرئ بال كرى ومغنى (قوله أو أنى الكفار) أي وإن كانوا يتدينون باستعمال النجاسة كطائفة من المجوس يغتسلون ببول البقر تقربا إلى الله تعالى و (قوله وكذلك المسلم الذي الخ) أي كدمنى الخمر والقصابين الذين لا يجترزون عن النجاسة مغنى وشيخنا

### (باب أسباب الحدث)

قال الوخشي وإنما يوجب المصنفون في كل فن من كتبهم أبوابا موشحة الصدور بالتراجم لأن القارىء إذا ختم بابا من كتاب ثم أخذ في آخر كان انشغاله وابتعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر إذا علم أنه قطع ميلا أو طوى فرسخا نفى ذلك عنه ونشط للسير ومن ثم كان القرآن سور أو جزاء القرءاء عشورا أو خماسا أو أسبعا أو أحزابا مغنى زاد البجيرى عن البرماوى عن السيد الصفوى ولأنه أسهل في وجدان المسائل والرجوع لها وأدعى لحسن الترتيب والنظم وإلا لربما تذكروا منتشرة فتعسر مراجعتها قال شيخنا وأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره وعرفا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ويقال أنه وصف ظاهر منضبط معرّف للحكم وهو هنا نقيض الموضوع اه (قوله المراد) إلى قوله وعبر في النهاية (قوله عند الإطلاق) أي في عبارة الفقهاء لا في نية الناوي فإطلاقه على الأكبر مجاز لأن التبادر من علامات الحقيقة حلي (قوله غالبا) احتراز به عن الجنب في التية إذا قال نويت رفع الحدث فإن المراد به الأكبر إذا قربت قائمة على ذلك وهذا قضية كلام المبكرى أن معنى قولهم المراد عند الإطلاق أي في عبارات المصنفين وعليه فلا يحتاج للتقييد بقوله غالبا ع وش وأشار البجيرى إلى رفع أشكاله بما نصه والاولى أن يرد بغير الغالب ما تقدم في تعريف الطهارة من قوله رفع حدث الخ فإن المراد به ما يشمل الأكبر والأصغر

ضبات لزينة ولو اجتمعت لكبرت احتمل قياسه على ما مر فيما لا يدركه الطرف فإن قلنا ثم انه لو اجتمع ضر حرم هنا وإلا فلا واحتمل التحريم هنا مطلقا والفرق أن ذلك محل ضرورة وليس باختياره بخلافه هنا وهو الأقرب ثم رابت الزركشى نقل عن الرويانى فيه وجهين ثم قال نظير ما لا يدركه الطرف اه وقد علمت الفرق بينهما اه

### (باب أسباب الحدث)

إنماهما تعين الفضة وهو محتمل (والله أعلم) والأصل في الضبة أن قدحه صلى الله عليه وسلم الذي كان يشرب فيه سلسله أنس رضى الله عنه بفضة لأنصداه أى شعبه بخيط فضة لانشقاقه وهو وإن احتمل أن ذلك فعل بعد وفاته صلى الله عليه وسلم خوفا عليه دلالة باقية لأن إقدام أنس وغيره عليه مع مبالغتهم في البعد عن تغيير شئ من آثاره مؤذن بأنهم علموا منه الاذن في ذلك ونهى عائشة عن المضطرب بفرض صحته محتمل وأصلها ما يصلح به خلل الأناء ثم أطلقت على ما هو للزينة توسعا (باب أسباب الحدث) المراد عند الإطلاق غالبا وهو الأصغر

(قوله ومن) أى أول الكتاب كرى (قوله معنيان) عبارة شيخنا والحدث لغة للشيء والحادث وغر فإطلاق على السبب الذى شأنه انه ينتهى به الطهر وعلى امر اعتبارى يقوم بالاعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج وعلى المنع المترتب على ذلك أى على الامر الاعتبارى المذكور والمراد بالامر الاعتبارى الامر الذى اعتبره الشارع مانعا من الصلاة ونحوها لا الامر الذى يعتبره الشخص فى ذهنه ولا وجوده فى الخارج لان هذا امر موجود قد يشاهده اهل البصائر فقد حكى ان الشيخ الخواص كان يشاهد ذلك فى المغطس اه (قوله ويطلق ايضا الخ) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى سم (قوله فان اريد الخ) جزم النهاية والمغنى وشرح المنهج بان المراد بالحدث هنا الاسباب خلافا لما يفيد صنيع الشارح من جواز إرادة الامر الاعتبارى والمنع ايضا (قوله فمى بيانية) أى من إضافة الاعم إلى الاخص والمعنى اسباب هى الحدث شيخنا (قوله وإنما ينتهى الخ) أى الطهر لو كان أو شأنها ذلك فيشمل الحدث الثانى مثلا لجبرى (قوله من اقتضائه الخ) بيان لما والضمير للتعبير بالنواقض (قوله لانه قد بان الخ) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقض لأنه يدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لانه لا يتأفى النقض الذى دلت عليه العبارة الاخرى فتدبر سم وبصرى واجاب عنه ع ش بانه لم ير انه بان من مجرد التعبير بالاسباب بل منه مع العدول عن النواقض المستعملة فى كلام غيره فان من تأمل وجه العدول ظهر له ان ما يفهم من النقض غير مراد اه (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله بالنواقض سم عبارة السكرى عطف على بالنواقض أى موجبات الوضوء اه (قوله بل هو) أى موجب الوضوء كرى (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضائه عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد العدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتامل سم على حج اه ع ش (قوله طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئى إلا ان يراد بطبعا عقلا سم (قوله ولتقدم) إلى قوله والحصر فى المغنى (قوله ولتقدم السبب الخ) لا ينافيه ان المذكورات اسباب للحدث لا الوضوء لان الحدث جزء سببه فى سبب بعدد الوضوء على انه لا يعد فى ان يكون سبب الحدث جزء سبب الوضوء فتأمل بصرى (قوله وضعا) أى ذكر ا (قوله وان وجه) أى ما فى الروضة (قوله بانه) أى الانسان (قوله أى له حكم المحدث) لم تظهر الضرورة الداعية إلى إخراجهم من حقيقة وظاهره بصرى (قوله ثم ناقضه) بصيغة اسم الفاعل والضمير للوضوء (قوله عليه) أى الغسل (قوله لا غير) إلى المتن فى النهاية لا لقوله والحصر إلى ولم ينقض (قوله والحصر فيها تعبدى الخ) القول بالحصر مع انها معقولة المعنى لا يتخلو عن شئ نعم لو ثبت عن الشارح ما يؤذن بالحصر فيها ولم يعقل له معنى لكن متجها وأنى به فتأمل فالأولى فى الاستناد إلى الحصر ما بأتى من قوله لم يثبت الخ كما هو صنيع كثيرين بصرى عبارة سم قديقال فيه تناف لان ذلك المعنى إن وجد بتماه فى محل آخر نوعا اخر أولا وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد فانتفاء الحكم لاتفاء علة لا لانه تعبدى ويتجه ان يقال المعنى الذى يذكر إمانه مناسبة وحكمة لا علة وإمان يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع اخر مثلا لمس المرأة مظنة الالتداد باعتبار الجنس فخرج لمس الامر وتأمل اه وعبارة النهاية والمغنى هى الاسباب

(قوله ويطلق ايضا) ظاهره انه إطلاق حقيقى اصطلاحى ويحتمل انه مجازى (قوله لانه قد بان المراد به) فيه نظر ظاهر لان التعبير بالاسباب غاية أنه لا يدل على النقض لانه يدل على عدمه وقرق بينهما وعدم دلالة لانه لا يتأفى النقض التى دلت عليه العبارة الاخرى ظاهر فتدبر (قوله بالموجبات) ضبب بينه وبين قوله قبله بالنواقض (قوله مع إرادة فعل الخ) قد يشكك هذا باقتضاء عدم الوجوب إذا لم يرد أو أراد العدم بعد دخول الوقت مع أنه بدخوله مخاطب بالصلاة ومخاطبته بها مخاطبة بما لا يتم إلا به إلا ان يقال المراد الارادة ولو حكما ولما كان مأمورا بالارادة بعد الدخول كان فى حكم المريد بالفعل فليتامل (قوله ولتقدم السبب طبعا) فى تحقق التقدم الطبيعى هنا بالمعنى المعروف له شئى إلا ان يراد بطبعا عقلا (قوله والحصر فيها تعبدى) قد يقال فيه لم يثبت فيه شئ

ومر له معنيان ويطلق أيضا على الاسباب الآتية فان أريد أحد الأولين فالإضافة بمعنى اللام أو الثالث فمى بيانية وعبر بالاسباب ليسم عما أورد على التعبير بالنواقض من اقتضائه أنها تبطل الطهر الماضى وليس كذلك وإنما ينتهى بها ولا يضر تعبيره بالنقض فى قوله فخرج المعتاد نقض لانه قد بان المراد به بالموجبات من اقتضائه أنها توجهه وحدها وليس كذلك بل هى مع إرادة فعل نحو الصلاة ولتقدم السبب طبعا المناسب له تقدمه وضعا كان تقديمها هنا على الوضوء أظهر من عكسه الذى فى الروضة وإن وجه بأنه لما ولد محدثا أى له حكم المحدث احتاج أن يعرف أولا الوضوء ثم ناقضه ولذا لم يولد جنبا اتفقوا على تقديم موجب الغسل عليه (هى أربعة) لا غير والحصر فيها تعبدى وإن كان كل منها معقول المعنى فمن ثم لم يقس عليها نوع آخر وإن قيس على جزئياتها ولم ينقض ما عداها لانه لم يثبت فيه شئ

أربعة فقط ثابتة بالأدلة الآتية وعلّة النقض بها غير معقولة فلا يقاس عليها غير ما (قوله لحم جزور) أي بعير ذكر أو أنثى عش (قوله على ما قالوه) أي الأصحاب في الاستدلال على عدم النقض بكل لحم جزور و (قوله بأن فيه) أي في النقض بلحم جزور (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء بما غيرت النار سم (قوله واجيب) أي من جانب الأصحاب و (قوله بأننا أجمعنا) يعني القائلين بالنقض والقائلين بعدمه كردى (قوله بأنهما لا يسميان لحما) أقول وبقتلهم أنهما يسميان به فالتخصيص ليس تركا للعمل به بصرى (قوله كما يأتي في الإيمان الخ) ويجاب بأنه عمم عدم النقض بالشحيم مع شموله لشحيم الظهر والجنب الذي حكم العلماء في الإيمان بشمول اللحم له نهاية (قوله فأدخل الخ) أي القائل بالنقض (قوله وخروج الخ) ضبب بينه وبين قوله ككل الخ سم عبارة الكردى عطف على أكل لحم الخ وكذا ما بعده من مسوقة بقية وانقضاء البلوغ والردة اه (قوله ودم) أي من غير الفرج نهاية (قوله لا يكونه يسمى حدثا) هذا محل تأمل فالأولى ما ذكره غيره من أن الكلام في موجب الوضوء التام بصرى (قوله ونحو شفاء الخ) مبتدأ وقوله لا يرد الخ خبره (قوله لأن حدثه الخ) أي فكيف يصح عدم الشفاء سببا للحدث مع أنه لم يزل معنى (قوله لم يرتفع) فيه نظر بالنظر لتجوز به رحمة الله تعالى في الحدث الواقع في الترجمة أن يكون بمعنى المنع وهو يرتفع بظهوره يعود بشفاؤه كبقية الأسباب بصرى وقد يجاب بأن مراده لم يرتفع رفعا عما قول المتن (خروج شيء) أي عينا أو ريبا ظاهر أو نجسا جافا أو رطبا معتادا كبول أو نادرا كدم انفصل أو لا قليلا أو كثيرا نهاية زاد المغنى طوعا أو كرها اه (قوله ولوعودا) حتى لو أدخل في ذكره ميلا أي مردودا ثم أخرجه انتقض نهاية ومعنى (قوله لإدخاله) أي إدخال شيء في قبله أو دبره (قوله أي المتوضى) أي قوله نعم في المغنى (قوله أي المتوضى) قيد بذلك نظر الكونه ناقضا بالفعل ولو اسقطه لكان أولى لأن المنظور إليه الشأن فلخرج من المحدث يقال له حدث أيضا و (قوله الحى) خرج به الميت فلا تنتقض طهارته بخروج شيء منه وإنما تجب إزالة النجاسة عنه فقط و (قوله الواضح) أخذ الشارح

تناف لأن ذلك المعنى أن وجد بتمامه محل آخر نوع آخر أو لا وجب تعدية الحكم وإلا لم يكن ذلك المعنى علة الحكم وإن لم يوجد جفافا تمام الحكم لا تنفاه علة لا لأنه تعبدى ويتجه أن يقال المعنى الذي ذكرنا أنه مناسبة وحكمة لا علة وأما أن يعتبر على وجه لا يتعدى لنوع آخر مثلا كلبس المراقبة ظنة الالتذاذ باعتبار الجلوس فخرج لبس الأمر تأمل (قوله ليس عنهما جواب شاف) أقول هذا ممنوع بل عنهما الجواب الشافي وهو جواب الأصحاب بنسخهما بحديث جابر وكان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء بما غيرت النار وأما اعتراض النووى عليه بأن هذا الجواب ضعيف أو باطل لأن حديث ترك الوضوء مما مسته النار عام وحديث الوضوء من لحم الجزور خاص والخاص مقدم على العام تقدم أو تأخر اه فهو اعتراض باطل فإن هذين الحديثين ليسا من العام والخاص اللذين يقدم منهما الخاص مطلقا إذ عبارة جابر لم يحكمها عن النبي ﷺ حتى يكونا من ذلك وإنما هي من عند نفسه بين ما عارفه من حال النبي صلى الله عليه وسلم وما استقر امره عليه وذلك صريح في النسخ والإطلاعه على تركه عليه الصلاة والسلام الوضوء بما غيرت النار مطلقا وهذا في غاية الوضوح للتأمل لجواب الأصحاب في غاية الاستقامة والظهور لسكن قدر شيء آخر وهو أنه تقرر في الأصول أن نحو قضى بالشفعة لا يعم وفاقالا كثيرين وقيل يعم لأن قائله عدل عارف باللغة والمعنى فلو لا ظهور عموم الحكم ماصدر عن النبي ﷺ لم يأت هو في الحكاية بلفظ عام كالجار قلت ظهور عموم الحكم بحسب ظنه ولا يلزمنا اتباعه في ذلك وهذا التوجيه بجري فيما نحن فيه فقد يكون ما ذكره جابر رضي الله تعالى عنه بحسب فهمه وظنه وبحسب ما كان عبارة جابر رضي الله تعالى عنه ظاهرة ظهورا تاما في ترك النبي ﷺ الوضوء الذي كان يفعله فهو صريح في نقل رجوع النبي صلى الله عليه وسلم عما كان يفعله ومن أبعد البعيد جزمه بنقل التارك على مجرد فهمه وظنه (قوله وخروج) ضبب بينه وبين قوله ككل

كأكل لحم جزور على ما قالوه وتوزعوا بأن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف وأجيب بأننا أجمعنا على عدم العمل بهما لأن القائل بنقضه يخصه بغير شحمه وسنامه ويرد بأنهما لا يسميان لحما كما يأتي في الإيمان فأخذ بظاهر النص وخروج نحو قى ودم ومس أمرد حسن أو فرج بهيمة وقهقهة مصلى وانقضاء مدة المسح وإجابه لغسل الرجلين حكم من أحكامه لا لا يكونه يسمى حدثا والبلوغ بالسنة والردة وإنما أبطلت التيمم لضعفه ونحو شفاء السلس لا يرد لأن حدثه لم يرتفع (أحدها خروج شيء) ولو عودا أو رأس دودة وإن عادت ولا يضر إدخاله وإنما امتنعت الصلاة لحمله متصلا بنجس إذ ما في الباطل لا يحكم بنجاسته إلا أن اتصل به شيء من الظاهر (من قبله) أي المتوضى. الحى الواضح ولوريجان ذكره أو قبلها

محرز بقوله الاتي أما المشكل شيخنا (قوله وان تعددا) أي الذكر والقبل عبارة المغنى ولو خرج الولد إلى واحد ذكرين يقول بهما أو واحد فرجين يقول بأحدهما وتخص بالآخر وإن بال بأحدهما وحاض به فقط اختص الحكم به أه (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يقولان قال في شرحه فإن كان يقول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويقول بأحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائد أنقض الأصلي فقط وإن كان يقول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وأن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما انتهى وهل يجري تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائد اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضت بهما وأعلم أن قوله السابق وإن كان يقول بهما ممنوع بل إذا كان يقول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل أصالتهما م أه سم عبارة عرش فائدة لو خلق له فرجان أصليان نقض الخارج من كل منهما أو أصلي وزائد واشتبه فلا نقض بالخارج من أحدهما للشك ولا نقض إلا بالخارج منهما معا فلو أنسدا أحدهما وانفتح ثقبه تحت المدة فلا نقض بالخارج منها لأن أنسداد الأصلي لا يتحقق إلا بأنسدادهما معا وينقض الخارج من الفرج الذي لم ينسد لأنه إن كان أصليا فالنقض به ظاهر وإن كان زائدا فهو بمنزلة الثقب المنفتحة وأنسداد الأصلي فالنقض به متحقق سواء كان زائدا أو أصليا بخلاف الثقب أه (قوله حكم منفتح الخ) أي وسبب أن لا ينقض خارجه إذا كان الأصلي منفتحاً (قوله أو بلا) ضبب بينه وبين قوله ولو ربحا سم عبارة السكردي عطف على ربحا وكذا قوله أو وصل وقوله أو خرجت أه لكن في عطف الأخيرين نوع تسامح (قوله خلافا لمن وهم فيه) عبارة في شرح الارشاد والوجه أنه لو رأى على ذكره بلا لم ينقض وضوءه إلا إذا لم يحتمل طرده من خارج خلافا للغزالي كالأخر جرت منهار طوبة وشك في أنها من الظاهر أو الباطن أه سم على المنهج لا يكلف إزالتها أي وإن أدى ذلك إلى التصاق راس ذكره بثوبه لا نالم نحكم بنجاستها ع ش (قوله بيقينا) معمول لكانت (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك سم قول المتن (أو دبره) وتعبيره أحسن من تعبيرة أصله والتنبيه بالسيليين إذ للبراة ثلاث مخارج اثنتان من قبل وواحدة من دبر ولشموله ما لو خلق له ذكر إن فإنه ينقض بالخارج من كل منهما وكذا لو خلق للبراة فرجان نهاية ومعنى (قوله وهو) أي الباسور (داخل الدبر الخ) جملة حالية (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجا سم (قوله حال خروجا) أي بعده أما حال وقوع الخروج فينبغى عدم صحة الوضوء فتأمل وقوله ثم ادخلها

وكذا ضبب بين قوله ربحا وقوله أو بلا (قوله نعم لما تحققت الخ) قال في الروض وينقض الخارج من أحد ذكرين يقولان قال في شرحه فإن كان يقول بأحدهما فالحكم له والآخر زائد لا يتعلق به نقض وظاهر أن الحكم في الحقيقة منوط بالأصالة لا بالبول حتى لو كانا أصليين ويقول بأحدهما ويطلب بالآخر نقض كل منهما أو كان أحدهما أصليا والآخر زائد أنقض الأصلي فقط وإن كان يقول بهما وقياس ما يأتي من النقض بمس الزائد إذا كان على سنن الأصلي أن ينقض بالبول منه إذا كان كذلك وأن التمس الأصلي بالزائد فالظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما ولو خلق للبراة فرجان فبالت وحاضتهما انتقض الوضوء بالخارج من كل منهما فإن بالت وحاضت بأحدهما فقط اختص الحكم به ولو بالت بأحدهما وحاضت بالآخر فالوجه تعلق الحكم بكل منهما أه وهل يجري هنا تفصيله السابق حتى لو كان أحدهما أصليا والآخر زائد اختص النقض بالأصلي وإن بالت أو حاضت بهما وأعلم أن قوله السابق وإن كان يقول بهما ممنوع بل إذا كان يقول بهما نقض كل منهما مطلقا بل البول بهما دليل على أصالتهما م أه سم (قوله وإلا فلا) يدخل فيه الشك (قوله إذا خرجت) ينبغى أو زاد خروجا سم (قوله فلو توضع حال خروجا

وان تعددا نعم لما تحققت زيادته أو احتملت حكم منفتح تحت المعدة أو بللا رآه عليه ولم يحتمل كونه من خارج خلافا لمن وهم فيه أو وصل نحو مذهبها لما يجب غسله في الجنابة وإن لم يخرج إلى الظاهر أو خرجت رطوبة فرجها إذا كانت من وراء ما يجب غسله بيقينا وإلا فلا أما المشكل فلا بد من خروجه من فرجيه (أو دبره) كالدم الخارج من الباسور وهو داخل الدبر لا خارجه وكالباسور نفسه إذا كان ثابتا داخل الدبر فخرج أوزاد خروجه وكقعدة المزحور إذا خرجت فلو توضع حال خروجا



سيأتي في الصوم أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها سم (قوله حتى دخلت) أي المقعدة (قوله ولو انفصلت على تلك القطنة الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال خروجها وبذبحي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض سم (قوله كما يأتي) أي في الصوم (قوله فمحتمل) أي لعدم النقص بردها محتمل مطابق للواقع (قوله ضعيف) خبر قوله وببحث الخ (قوله بل لا وجه له) أي لذلك البحث أي قوله وإن قلنا يفطر نقضت (قوله وذلك) أي النقص بخروج شيء الخ (قوله بها) أي الغائط وما عطف عليه وقوله لكل خارج أي من القبل أو الدبر غير الغائط وما عطف عليه قول المتن (إلا المني) ومثله الولد الجلف على المعتمد لأن الولادة موجبة للغسل فلا توجب الوضوء شيخنا وبجبري أي وفاقا للنهاية وسم وخلافا للشارح والمغني كما يأتي (قوله أي من المتوضي) إلى قوله ولو خرج في النهاية إلا قوله على ما قيل وإلى قوله وزعم في المغني إلا ذلك القول وقوله وزعم إلى أنه واجب (قوله أي من المتوضي الخ) كان أمي بمجرد نظر أو احتلام ممكنا مقدمه مغني أي أو فكر أو وطء ذكر أو بهيمة أو محرمة أو إيلاجه في خرقه كردى وشيخنا (قوله وحده الخارج منه الخ) سيد كرميترز هما (قوله أن المتيمم) أي للجنابة نهاية (قوله بوضوئه له) أي للغسل (قوله وذلك) أي استثناء المني (قوله أعظم الأمرين) أي من جنس واحد فيندفع به الاعتراض بأن الجماع في رمضان يوجب أعظم الأمرين وهو الكفارة بخصوص كونه جماعا وأدونها وهو القضاء بعموم كونه يفطر كذا نقل عن الشيخ حمدان أقول قد يمنع أن الكفارة أعظم من القضاء بل قد يدعى أن القضاء أعظم من الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يتوجه السؤال عن أصله ع ش (قوله لأن حكمها غاظ) عبارة النهائية والمغني لأنهما يمتنعان صحة الوضوء مطلقا فلا يجامعانه بخلاف خروج المني يصبح معه الوضوء في صورة سلس المني فيجامعه اه (قوله) ولو خرج منه من غير (قوله) محترز من المتوضي وقوله ونفسه الخ محترز الخارج منه أو لا وقوله كضعة محترز وحده (قوله كضعة الخ) الظاهر أنه مني على نقض الولادة سم أي وفاقا للمغني وخلافا للنهاية عبارة الأول نعم لو ولدت ولدا جافا انتقض وضوءها كما في فتاوى شيخنا أخذ من قول المصنف أن صومها يبطل بذلك ولأن الولد منعقد من منيها ومن غيرها هو عبارة الثاني ولو ألفت ولدا جافا وجب عليها الغسل ولا ينتقض وضوءها كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى تبعها للزكشي وغيره وهو وإن انعقد من منيها ومنه لكن استحالة الحيوانية فلا يلزم أن يعطى سائر أحكامه ولو ألفت بعض ولد كيد انتقض وضوءها ولا يغسل عليها اه وفي سم مثله قال ع ش قوله مر ولدا جافا أي أو ضعة جافة سم على حج وفيه رد على قول حج أن المرأة إذا ألفت ضعة وجب عليها الغسل لا اختلاطها بمنى الرجل أي أو علقه جافة قياسا على المضغة لما يأتي أن كلامه مظنة للنفاس اه وفي الكردى مانعه وسئل الجلال الرملي عن تخالفه مع الخطيب في إفناؤه والده فأجاب بأن ما نقله الخطيب صحيح لكنه مرجوح عنه وفي سم على التحفة وظاهر أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لانا لا نقض بالشك فإذا تم خروجه منفصلا حكمنا

الطلبة أنه ينبغي أن لا يصح الوضوء حال خروجها كما لا يصح الوضوء حال خروج البول وهو خطأ لأن الوضوء هنا حال خروجها أي بعده إنما هو نظير الوضوء بعد انقطاع البول وهو صحيح فتأمل ما حال وقوع الخروج فينبغي عدم صحة الوضوء فتأمل (قوله أدخلها) سيأتي في الصوم بيان أن المعتمد أنه لا يبطل الصوم بإدخالها (قوله ولو انفصل الخ) صريح في عدم النقص بأخذ قطنة كانت عليها حال الخروج وهذا وينبغي أن يكون المراد أن المنفصل المذكور لم يدخل ثم يخرج ولا نقض (قوله إلا المني) المعتمد أن الولادة بلا بل كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل وظاهره أنه إذا برز بعض العضو لا يحكم بالنقص بناء على أنه منفصل لانا لا نقض بالشك فان تم خروجه منفصلا حكمنا بالنقص وإلا فلا هم ر ولو خرج جميع الولد منقطعاً على دفعات فينبغي أن يقال إن تواصل خروج أجزائه المنقطعة بحيث نسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الأخير وتبين عدم النقص بما قبله وإلا بان خرجت تلك الأجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد ناقصاً ولا غسل ولو خرج ناقصاً عضو ناقصاً عارضا

توجب التيمم لكل فرض وذلك لأنه أوجب أعظم الأمرين بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونها بعموم كونه خارجا وإنما نقض الحيض والنفاس لأن حكمها أغلظ ولو خرج منه من غير اه أو نفسه بعد استدخاله نقض

بالنقض والإفلا وإذا خرج بعض الولد مع استنار باقيه وقلنا لا ينقض فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا لعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كافي مسألة الخيط فيه نظر ومال ابن الرمي للاول فليحرر اه وفي الجبري عن الشوري ما نصه وما خروجه بعض الولد فينقض ولا يلزمها به غسل حتى يتم جميعه قال شيخنا وم لا تعبد ما فعلته من العبادة قبل تمامه وقيل يجب الغسل بكل عضو ولا نعتاده من منيهما ودفع بأنه غير محقق وقال الخطيب تحير بين الغسل والوضوء في كل جزء حاصل المعتمدان الولادة بلا بلل والقاء نحو العلقه كخروج المني فلا تنقض بخلاف خروج عضو منفصل فانه ينقض ولا يوجب الغسل قال الشيخ سم وإذا قلنا بعدم النقض بخروج بعض الولد مع استنار باقيه فهل تصح الصلاة حينئذ لا نالنا لعلم اتصال المستتر منه بنجاسة أو لا كافي مسألة الخيط فيه نظر ومال شيخنا للاول وهو متجه اه وقوله وقيل يجب الخ يعني به الشارح (قوله على الاوجه الخ) قدم ما فيه ولو خرج جميع الولد مقطعا على دفعات فيدعي ان يقال ان توصل خروج اجزائه المتقطعة بحيث ينسب بعضها البعض وجب الغسل بخروج الاخير وتبين عدم النقض بما قبله والابان خرجت تلك الاجزاء متفصلة بحيث لا ينسب بعضها البعض كان خروج كل واحد انصا ولا غسل ولو خرج ناقصا عضو ناقصا عارضا كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه امر اه سم على حج وقوله على خروجه اي على الاتصال العادي على ما قدمه وإلا فلا يجب غسل لان كلامهما بعض ولد وهو انما ينقض على ما مر إلا ان يفرق بان الخارج اولا لما أطلق عليه اسم الولد عرفا ووجب الغسل بخصوصه حيث خرج باقيه مطلقا هذا وما قاله من ان خروجه متفرقا لا يوجب الغسل حتى بالجزء الاخير فيه نظر لانه بذلك محقق خروج الولد بتمامه فلا وجه لعدم وجوب الغسل بخروج الجزء الاخير وقوله السابق وجب الغسل بخروج الاخير وهل يتبين حينئذ وجوب قضاء الصلوات السابقة اولاه فيه نظر والمتجه الان الثاني سم على البهجة اقول وهو ظاهر بل لا وجه لغيره بناء على ما اعتمدته من ان بعض الولد لا يوجب الغسل ع ش (قوله مطلقا) اي اولا او ثانيا (قوله لا اختلاطها الخ) هذا يقتضي ان خروج عضو من الولد كذلك وفي فتح الجواد قضية العلة ان خروج بعضه كخروج كله وهو متجه خلافا لمن قال الملاحظ هنا اسم الولادة وهو متف إذ لا دليل على هذه الملاحظة اه وعموم ما ذكر يقتضي أنه لا فرق عند الشارح بين انفصال جزء من الولد ولا وعبارته في الايعاب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة الشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر انه مني منعقدها وتقدم ان الجمال الرمي مخالف للشارح فيما ذكر كردي (قوله بان لم يخرج منها شيء) اي وان لم يلتحم انما هي وياتي في الشارح مثله (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الانفتاحه دون المنفتح اصالة سم على حج اه ع ش عبارة الكردي وعند الشهاب الرمي والجمال الرمي والخطيب والطبري وغيرهم لا ينقض ما خرج من المنافذ المفتوحة كالقم والاذن بخلاف ما اذا انفتح له مخرج اخر فان خارجه بنقض من اي موضع كان اه (قوله او احدهما) عطف على الفرجين

كان انقطعت يده وتخلفت عن خروجه توقف الغسل على خروجه امر (قوله كصفة) الظاهر انه مني على نقض الولادة (قوله ولو القم) هل ينقض حينئذ خروج ريقه ونفسه منه لان خروج الريح ناقض والنقض بذلك في غاية الاشكال والمعتمد عند شيخنا الشهاب الرمي خلاف ذلك واختصاص هذا الحكم بما يطر الانفتاحه دون المنفتح اصالة (مسألة) لو خلق الانسان بالادر بالكلية ولم ينفتح له مخرج وقلنا بما اعتمدته شيخنا الشهاب الرمي من ان المنفتح اصالة كالقم لا يقوم مقام الاصل فهل ينقض هذا بالنوم الغير الممكن اخذا باطلاقهم إذ النوم الغير الممكن ناقض فيه نظر يحتمل ان يقال بعدم النقض لان علته ان النوم الغير الممكن مظنة خروج شيء من الدبر إذ لا دبر له ويتمل النقض اخذا باطلاقهم واكتفاء بان النوم مظنة الخروج في الجملة اي بالنظر لغير مثل هذا الشخص ولعل الاقرب الاول لا يقال يؤيد الثاني انه يحتمل الخروج من القبل

كصفة من امرأة على الاوجه  
لا اختلاطها بمنى الرجل  
وزعم ابن العباد النقض  
بخروج منيهما مطلقا  
لا اختلاطه ببله فرجهما  
بأن ذلك الاختلاط غير  
محقق دائما فساوت الرجل  
(ولو) خلق منسد الفرجين  
بان لم يخرج منهما شيء  
نقض خارجه من اي محل كان  
ولو القم او احدهما نقض

(قوله المناسب له الخ) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقض بالنادر سم (قوله سواء أكان الخ) راجع إلى قوله وفيه نظر الخ (قوله فليقتض مسه) أي الأصلي مفرع عليه (قوله ويجب الخ) بالجزم عطفًا على ينقض مسه (قوله بإلاجه الخ) أي الأصلي (قوله خلافاً لشيخنا) أقول يحتمل أن يكون مراد شيخ الاسلام ما يكون مع ذهاب الصورة بالسكينة فيجامع كلام الشارح ويحتمل أن يبق على عمومه وهو الأقرب ويجز بقاء الصورة لا نظر اليه ولا لنقض كل من قبلي الخشني لأنه إما أصلي أو بصورته بصري وقوله وهو الأقرب أي الموافق للنهاية والمغنى (قوله فليقتض الخ) خلافاً للنهاية والمغنى كما يأتي (قوله مسه الخ) أي الأصلي (قوله إلا النقض) أي بخروج الخارج منه كرى (قوله حينئذ) أي حين إذا كان الانسداد أصلياً وكذا الحكم عند الشارح إذا كان عارضياً كما يأتي وإما الرمي ومن نحو هذه فالحكم كذلك عندهم في الانسداد العارض وإما الخلق فينعكس الحكم فيه عندهم فتنتقل الأحكام كلها فيه إلى المفتوح وتنسب عن الأصلي كرى (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي الخ) المعتمد عند شيخنا المشابه الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمفتوح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كاحرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الحائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر مره هو الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائض جائز للعذر كما في عصابة جراحه شق إذا التها سم قال ع ش (فرع) لو خلقت السرة في محل أعلى من محلها الغالب كصدره أو الركبة أسفل من محلها الغالب فالوجه اعتبار هما دون محلها الغالب فيحرم الاستمتاع بما بينهما وإن زاد على ما بينهما من محلها الغالب ولو لم يتحقق له سرة أو ركبة قدر باعتبار الغالب سم على البهجة (قوله أو غير منسده) أي أو خلق غير منسد المخرج فالضمير راجع إلى واحد من الفرجين أو اليه ما باعتبار المخرج قاله الكردى والاولى راجعا لجنس المخرج الصادق بهما أو باحدهما كما يأتي عن ع ش قول المتن (انسد مخرجه) أي جنسه فيصدق بمالو انسداد مخرجه ثم انفتحت له ثقبه ع ش عبارة سم ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في شرح الارشاد وذكر أن اشتراط الصيمري ضعيف قال كما صرح به الأذرى وغيره اه وياتي انفا عن المغنى ما وافقه (قوله المعتاد الخ) عبارة النهاية الأصل قبل كان أو دبر أبان لم يخرج منه شيء وإن لم ينسد بالحمة اه زاد المغنى وما تقرر من الاكتفاء بأحد المخرجين هو ظاهر كلام الجمهور وهو المعتمد وإن صرح الصيمري باشتراط انسدادهما وقال لو انسداد أحدهما فالحكم للباقي لا غير اه (قوله وهى) أي المعدة أي المراد بها (قوله سرتة) فمرادهم بتحت المعدة ماتحت السرة نهاية به قال ع ش قوله ماتحت السرة أي مما يقرب منها فلا عبرة بانفتاحه في الساق والقدم وإن كان اطلاق المصنف يشمل ذلك

لا اثر لاحتمال الخروج منه لندرته كما صرحوا أنه إلا أن يقال تستثنى هذه الحالة فيقام فيها القبل مقام الدبر حتى في خروج الريح وفيه نظر فلي تأمل (قوله المناسب له) ينبغي وغير المناسب لها بناء على النقض بالنادر (قوله خلافاً لما قد يوهمه كلام الماوردي) المعتمد عند شيخنا المشابه الرمي ما اقتضاه كلام الماوردي فيثبت للمفتوح جميع أحكام الفرج حتى يجب ستره إذا كان فوق السرة وهل له حریم يحرم التمتع به كاحرم ما بين السرة والركبة لأنه حریم الفرج فيه نظرو القياس حرمة التمتع به من الحائض وأنه لا حریم له وإن ما بين السرة والركبة عورة بحاله وإذا وجب ستره هل يجب كشفه عند السجود أو لا بل يسجد عليه مستورا الظاهر الثاني لأن في ذلك جمعا بين حصول السجود والستر لأن السجود مع الحائض جائز للعذر كما في عصابة جراحه شق إذا التها ويفارق ما لو احتاج لستر بعض عورته بيده فإن الظاهر أنه يسجد على يده وإن فات ستر ذلك المحل أبان بعض البدن لم يوضع للستر (قوله أن انسد مخرجه) ظاهر كلام الجمهور أنه يكفي انسداد أحد المخرجين وصرح الصيمري باشتراط انسدادهما وأنه لو انسداد أحدهما فالحكم للثاني لا غير وبسط الشارح الكلام على ذلك في

المناسب له أو لهما سواء  
أكان انسدادا بالتعام أم لا  
خلافاً لشيخنا وصرح  
الموردى بأنه لا يثبت  
للأصلي أحكامه حينئذ وفيه  
نظر لبقاء صورته فليقتض  
مسه ويجب الغسل والحد  
بإلاجه أو بالإلاج فيه وغير  
ذلك ثم رأيت صاحب  
البيان صحح الانتقاض بمس  
وعلمه بأنه يقع عليه اسم  
الذكر وهو صريح فيما  
ذكرته فلم أنه لا يثبت  
للمفتوح حينئذ إلا النقض  
خلافاً لما قد يوهمه كلام  
الموردى المذكور أو  
غير منسده وانما طرأ له (أن  
انسد مخرجه) المعتاد أي  
صار بحيث لا يخرج منه شيء  
(وانفتح) مخرج (تحت  
معدته) وهى بفتح فكسر  
في الأفصح وبفتح أو كسر  
فسكون وبكسر أو ليه هنا  
سرتة وحقيقتها مستقر  
الطعام من المنخسف تحت  
الصدر إلى السرة (فخرج  
المعتاد) خروجه (نقض)  
إذا لا بد للإنسان من  
مخرج يخرج منه حدثه

فليراجع اه قول المتن (وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعد له خروج اصلا ولا مرة سم (قوله وكذا الريح الخ) هذا ما نقله في اصل الروضة ثم امتدرك عليه في زيادتها فقال والمذهب ان الريح من المعتاد وقال الاذرعى انه الصواب اه بصري قول المتن (او فوقها) بقى ما لو انفتح واحد تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها . لو انفتح اثنان تحتها وهو منسند فمل ينقض خارج كل منهما مطلقا او الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حيج اقول ولا يبعد ان يقال ينقض الخارج من كل منهما تنزيلا لها منزلة الاصيلين وهو مقتضى قول سم على شرح البهجة لو تعدد هذا الثقب وكان يخرج الخارج من كل من ذلك المتعدد فينبغي النقض بخروج الخارج من كل سواء حصل انفتاحه معا او مرتباً لانه بمنزلة اصليين مروجين للحليل الوطء في هذا الثقب وان لم يكن للحليلة دبر مر اه بحروفه فانه اطلق في الثقب فيشمل المتحاذية وما بعضها فوق بعض ع ش (قوله اى المعدة الخ) عبارة المغنى والنهاية اى المعدة والمراد فوق تحتها كما في بعض النسخ او فوقه اى فوق تحت المعدة حتى تدخل هي بان انفتح في السرة او محاذيا او فيما فوق ذلك اه (قوله بالقىء اشبه) اذ ماتحيلة الطبيعة تلقيه الى الاسفل نهاية ومغنى (قوله عنه غنى) اى لا ضرورة الى جعل الحادث مخز جامع انفتاح الاصل مغنى ونهاية (قوله لم يثبت له الخ) هذا في العارض اما الخلق ففتحه كالاصلي في سائر الاحكام كما افق به الوالد رحمه الله تعالى والمنسند حيث كذا كضوزائد لا وضوءه وبسه ولا غسل بايلاجه ولا بالايلاج فيه قاله الماوردي وهو المعتمد وان قال في المجموع لم ار لغيره تصريح بما وقعته او مخالفته ويؤخذ من التعبير بالانفتاح انه لو خرج من نحو فله لا ينقض لانفتاحه اصالة لنهاية زياد المغنى وان استبعده بعض المتأخرين وما يرد الاستبعاد ان الانسان لو خلق له ذكر فوق سرته يقول منه ويحاج به ولا ذكر له سواء الاترى ان اندر الاحكام عليه ولا ينبغي ان يقال اننا جعل له حكم النقض فقط ولا حكم له غير ذلك وقوله بعض المتأخرين يعنى به الشارح (قوله لو نام ممكنه) اى المنفتح الناقض نهاية ومغنى اى سواء اكان الانفتاح اصليا او عارضا ع ش (قوله لم ينقض وضوءه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله لانه جعل الخ) هذا يقطع النظر عن حل الشارح فانه حمل المتن على انسداد الطارىء و ذكر حكم الانسداد الاصلى قبله على خلاف ما سلكه النهاية والمغنى (قوله ثم فصل الخ) اى بقوله وهو منسداً خرقه وهو منفتح الخ (قوله) وقد يجاب بان قوله الخ) ويجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدت مخزجه لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله الا ان يجعل او مجازا عن الواو ويكتفى بذلك في هذا الحكم او يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه سم وقد يدعى ان هذا الجواب تفصيل جواب الشارح (قوله لا بقيد ما قبله) يعنى الانسداد الاصلى بل الاصلى (قوله اى التمييز) الى قوله وقد بينت في النهاية والمغنى (قوله بخنون) ومنه الخيل والماليخوليا وغيرهما من بقية انواعه وهو زوال الادراك الكلية مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء شيخنا (قوله او اغما) ولو كان لولى حالة الذكر فينقض طهره عندنا خلافا للملكية رحمانى اه بحجى

شرح الارشاد وذكر ان اشراط الصيمرى ضعيف قال كما صرح به الاذرعى وغيره (قوله وكذا نادر) ينبغي ان يكون المراد بالنادر غير المعتاد فيشمل ما لم يعد له خروج اصلا ولا مرة (قوله او فوقها الخ) بقى ما لو انفتح واحد من تحتها وآخر فوقها والوجه ان العبرة بما تحتها ولو انفتح اثنان تحتها وهو منسند فمل ينقض خارج كل منهما مطلقا ولا الا ان يكون احدهما اسفل من الآخر او اقرب الى الاصل من الآخر فهو والمعتبر فيه نظر سم على حيج (قوله لم يثبت له الخ) قال المحلى اما الاصلى فاحكامه باقية وفي الجواهر انه لا يثبت له شئ من احكام الفرع الاوطء الزوجية (قوله وقد يجاب الخ) يجاب ايضا بان قوله او فوقها غير معطوف على تحت بل معمول لمخذوف اى انفتح وجملة المخذوف معطوفة على جملة قوله ولو انسدت مخزجه الخ لكن يرد على هذا ان مثل هذا العطف من خصائص الواو كما قال في الالفية وهو اى الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله الا

(وكذا نادر كدود) ومنه الدم وكذا الريح هنا وان كان مطلقه معتادا (او) الاظهر (كالمعتاد) (او) انفتح (فوقها) اى المعدة او فيها او محاذيا لها (وهو) اى الاصلى (منسند) انسداد طارئا (او) انفتح (تحتها) وهو منفتح فلا ينقض خارجا المعتاد والنادر (فى الاظهر) لانه من فوقها وفيها ومحاذيا بالقىء اشبه ومن تحتها عنه غنى وحيث نقض المنفتح لم يثبت له من احكام الاصلى غير ذلك وفي المجموع لو نام ممكنه من الارض اى مثلا لم ينقض وضوءه (تنبيه) ظاهر المتن هنا مشكل لانه جعل انسداد الاصلى مقسما ثم فصل بين انسداد وانفتاحه وقد يجاب بان قوله او فوقها معطوف على تحت لا بقيد ما قبله ونحو ذلك قد يقع فى كلامهم (الثنائى زوال العقل) اى التمييز بخنون او اغما

عبارة ع ش ومن الناقض أيضا استغراق الاولياء أخذان اطلاقهم خلافا لما اتوا به بعض ضعفة الطلبة  
اه وعبارة شيخنا وهو اى الاغما زوال الشعور من القلب مع الفتور فى الاعضاء وهو غير ناقض فى حق  
الانبياء كالنوم ومن الاغما ما يقع فى الحام وان قل فينقض الوضوء فليتنبه له اه وقوله وهو غير ناقض  
فى حق الانبياء كالنوم فى ع ش والبجيرمى مثله (قوله او نحو سكر) كان زال بمرض قام به ع ش (قوله  
للخبر الصحيح فن نام الخ) اى وغير النوم مما ذكر ابلغ منه فى الذهول الذى هو مظنة لخروج شئ من الدبر كما  
أشعر به الخبر معنى ونهاية (قوله فى تعريف العقل الخ) والعقل لغة المنع لانه يمنع صاحبه من ارتكاب  
الفواحش واما اصطلاحا فاحسن ما قيل فيه انه صفة يميز بها بين الحسن والقبيح وعن الشافعى انه آلة  
التمييز وقيل هو غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الالات وقيل غير ذلك واختلف فى محله  
فقال أصحابنا وجمهور المتكلمين انه فى القلب وقال أصحاب أبى حنيفة وأكثرا لاطاء انه فى الدماغ (قائده)  
قال الغزالى الجنون يزيل العقل والاغما يغمره النوم يستره معنى عبارة شيخنا والاصح انه فى القلب وله  
شعاع متصل بالدماغ اه (قوله وهو افضل من العلم) ان اريد بالافضل الاشراف فهو محتمل او الاكثر  
ثوبا فاحل تامل ان اريد بالعقل الغريزة لاذ لا يصنع له فيها بصرى اقول وكلامهم كالصريح فى الاول (قوله  
ومن عكس الخ) عبارة شيخنا وقال الرمى بالثانى اى العلم افضل من العقل وهو المعتمد لاستلزامه له ولان الله  
تعالى يوصف به لا بالعقل اه وقوله وهو المعتمد قد بنا فى قوله بعد هذا الخلاف بما لا طائل تحته اه فتأمل  
(قوله من حيث استلزامه) يتامل سم عبارة البجيرمى مانصه وكان الشيخ يحى الدين الكافيجى يقول العلم  
افضل باعتبار كونه اقرب الى الافضاء الى معرفة الله وصفاته والعقل افضل باعتبار كونه منبعا للعلم واصلاله  
وحاصله ان فضيلة العلم بالذات وفضيلة العقل بالوسيلة الى العلم اه (قوله متصل) الى قوله او هل زالت فى  
المغنى لا قوله قاعد وقوله ويؤخذ الى وخروج وقوله القاعدو الى قوله كسائر الخ فى النهاية لا ما ذكره وقوله  
مع عدم تذكر الى مع الشك قول المتن (النوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور مستثنى من مخدوف اى زوال  
العقل يشى الانوم الخ سم ويستحب الوضوء لمن نام متمكنا خروجا من الخلاف معنى واسئى وكردى  
وشبخنا (قوله قاعد) التقييد بالقاعد الذى زاده قد يرد عليه ان القائم قد يكون ممكنا كما لو انتصب وفرج بين  
رجليه والصق الخرج بشئ مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى الاطلاق  
ولعل التقييد بالنظر للغالب سم على حج اه ع ش ونقل شيخنا عن الشيخ عطية ان من قام قائما متمكنا فلا  
ينقض وضوءه ثم قال وقد تفيد عبارة الشيخ الخطيب ثم ساقها (قوله ولوداية سائرة) فغير السائرة من باب  
أولى كردى (قوله واحتبى) اى ضم ظهره وساقيه بعامة أو غيرها نهاية عبارة السكردى الاحتباء هو ان  
يجلس على اليديه رافعا ركبتيه محتويا عليهما بيديه او يجمع بينهما وظهره بنحو عمامة كما يفعله بعض  
الصوفية اه (قوله وليس الخ) ولا فرق بين التحيف وغيره وهو ما صرح به فى الروضة وغيره انهم كان  
بين مقعده ومقره تجاف نقض كانه فى الشرح الصغير عن الروايات واقره خطيب ونهاية (قوله تجاف)  
ولوسد التجافى بنحو قطن لا ينتقض زبady وشبخنا (قوله للامن من خروج شئ) اى من دبره ولا عبرة  
باحتمال خروج ريج من قبله وان اعتاده لان شانه النذرة شيخنا ع ش ورشيدى (قوله وعليه) اى التمكنين  
(قوله حتى تحفق رؤسهم) اى يقرب خفقان رؤسهم لذلوا اخفقت رؤسهم الارض حقيقة اى وصلت اليها

أن تجعل أو مجاز أع الو او وكتفى بذلك فى هذا الحكم أو يخص ذلك الحكم بحيث لا يشمل ما نحن فيه (قوله من  
حيث استلزامه) يتامل (قوله لا انوم الخ) لا يخفى ان النوم المذكور ومستثنى من مخدوف اى زوال العقل  
بشئ لا انوم الخ (قوله قاعد يمكن) التقييد بالقاعد الذى زاده قد يرد عليه ان القائم قد يكون ممكنا كما لو انتصب  
وفرج بين رجليه والصق الخرج بشئ مرتفع الى حد الخرج ولا يتجه الا ان هذا يمكن مانع من النقض فينبغى  
الاطلاق وامل التقييد بالنظر للغالب (قوله وعليه حملنا خبر مسلم الخ) فان قلت حمل الخبر على هذا ليس بأولى  
من جملة على النوم الخفيف لانه لا يمتنع ادراك خروج الخارج قلت بل هو اولى لان خروج الخارج قد يخفى

أو نحو سكر ولو ممكنا مقعده  
اجماعا أو نوم للخبر الصحيح  
فن نام فليتوضأ وقد بينت  
خلاصة ما للعلماء فى تعريف  
العقل وتوابعه فى شرح  
العباب وهو أفضل من العلم  
لانه متبعه واسه ولان العلم  
يجرى منه مجرى النور من  
الشمس والرؤية من العين  
ومن عكس أراد من حيث  
استلزامه له وانه تعالى يوصف  
به لا بالعقل (الا متصل كما  
عرف فى تفسير العقل بما  
ذكر (نوم) قاعد (يمكن  
مقعده) اى اليه من مقره  
ولوداية سائرة وان استند  
لما لوزال عنه لسقط أو  
احتبى وليس بين بعض  
مقعده ومقره تجاف للامن  
من خروج شئ حينئذ وعليه  
حملنا خبر مسلم أن الصحابة  
رضى الله عنهم كانوا ينامون  
ثم يصلون ولا يتوضئون وفى  
رواية لابي داود ينامون  
حتى تحفق رؤسهم الارض

ارفع الايمان بجبري (قوله وبؤخذ الخ) لو نام ممكن فاخبره عدل بخروج ربح منه أو بنحو مسماه اعتمد الشارح في الايعاب وغيره وجوب الاخذ بقوله لانه ظن اقامه الشارع مقام اليقين بل صوابه في فتاويه وقال الزبدي في شرح المحرر الذي اعتمد شيخنا الجلال الرمي انه لا يجب عليه قبول خبره فلا نقض باخبار العدل اه ولا تبطل الصلاة بنوم ممكن قال القليوبي وان طال ولو في ركن قصير وخالفه شيخنا الرمي في الركن القصير لان تعاطيه باختياره فهو كالعمد وفيه بحث اه كردى وأقر سم وعش ما قاله الرمي في المسئلة الثانية واعتمد الجبري ما قاله الرمي في المسئلتين وكذا اعتمد شيخنا ثم قال ولو اخبره معصوم او عدد التواتر بانه خرج منه شيء حال تمكنه انتقض وضوءه لتيقن الخروج جينئذ بخلاف ما لو اخبره عدل بذلك اه (قوله وقدينازه الخ) اعتمده مر سم وقال البصري يؤيد الاول ويضعف المنازعة فيه تعليمهم لا استثناء نوم الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين بيقظة قلوبهم فتدرك الخارج فتأمل اه (قوله وعلى هذا) أى على النزاع (قوله على الاول) أى الماخوذ من قولهم للام الخ (قوله فوجه عده) أى عدو وال العقل سببا للحدث (قوله وان استثنى) وفى القاموس والاستنفار بقاء فقاء بدخل ازاره بين تغذية ملويا اه (قوله النعاس) وهو اائل النوم ما يزل تميزه كردى (قوله نشوة السكر) بفتح الواو بلا همز عش عبارة الجبري عن البرماوى بفتح الواو على الافصح مقدمات السكر وأما بالهمز فالتنوم من قولهم نشأ الصبي نما وزاد اه (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين سم على حجج وعبارة المختار نفس ينعس بالضم ومثله فى الصحاح عش وعبارة القاموس نعس كنع فهو ناعس اه وهى موافقة لما فى شرح الروض (قوله او هل زالت اليته الخ) عبارة النهاية ولوزالت احدى التين تأثم ممكن قبل انتباهه نقض أو بعده أو معه أو شك فى تقدمه أو أن ما خطر بباله رؤيا أو حديث نفس فلا اه (قوله لا اثر له بخلافه مع الشك) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا إن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين عدم التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء يرجح بل قد يعين وجوده وإن لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحد هما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها وإلا حصل النقض فيها فلي تأمل سم على حجج اه عش عبارة النهاية والمغنى ومن علامة النوم الرؤيا فلورأى رؤيا وشك هل نام او نعس انتقض وضوءه اه

ويؤخذ من قوله للأمن إلى آخره انه لو أخبر نائما غير ممكن معصوم كالخضر بناء على الاصح أنه نبي بانه لم يخرج منه شيء لم ينتقض وضوءه واعتمده بعضهم وقد تنازع قاعدة ان ما يبط بالبطنة لا فرق بين وجوده وعدمه كالمشقة فى السفر وعلى هذا ينتجه عد المتن الزوال نفسه فى غير النائم الممكن سببا للحدث وأما على الاول فوجه عده انه سبب لخروج شيء من الدبر غالبا فانه قال الاول الخروج نفسه والثانى سببه وخروج بالقاعدة الممكن غيره كالتأثم على قنائه وان استثنى وألصق مقدمه بقوله وبالنوم النعاس وأوائل نشأة السكر لبقاء نوع من التمييز معهم إذ من علامات النعاس سماع كلام الحاضرين وان لم يفهمه ولا ينتقض وضوءه شاك هل نام أو نعس أو هل كان ممكنا أولا أو هل زالت أليته قبل اليقظة أو بعده او تيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا اثر له بخلافه

جدا بحيث يخفى مع أدنى نوم بخلاف التمكن لانه يمنع الخروج فتأمل (قوله ويؤخذ من قولهم الخ) فى فتاوى الشارح انه سئل عن اخبره عدل انه خرج منه حدث فهل يلزمه قبول خبره او لا كما فتى به بعض اهل اليمن فاجاب بان الصواب انه يلزمه وزعم ان خبره لا يفيد اليقين بل الظن ولا يرفع يقين طهر بظن حدث يبطله انه لو اخبره بوقوع نجاسة فى الماء لزمه قبول خبره ومع وجود العلة المذكورة وجهان هذا وإن كان ظنا إلا أنه قائم مقام اليقين شرعا فى ابواب كثيرة اه وقضية توجيهه انه لو اصابه شيء من ذلك الماء الذى اخبره بوقوع نجاسة فيه لزمه تطهيره ثم رايت التنبيه الا فى كلامه والوجه ان شرط لزوم قبول خبره ان لا يعلم ان مستنده فى اخباره ظنه باجتماعه او غيره او يتردد فى ذلك لان ظنه نفسه لا يؤثر فى غير اولى ولعل هذا فى غاية الظهور فلي تأمل ثم تذكر قول المصنف السابق ولو اخبره بتنجسه مقبول الرواية الخ وهو صريح فى لزوم التطهير بما اصابه من الماء الذى أخبر العدل بوقوع نجاسة فيه (قوله وقد تنازع الخ) اعتمده مر (قوله او نعس) قال فى شرح الروض بفتح العين (قوله وتيقن الرؤيا مع عدم تذكر نوم لا اثر له بخلافه مع الشك الخ) هذه التفرقة غير متجهة لان الرؤيا إن كانت من خصائص النوم فلا فرق بين التذكر والشك فى النقض حيث لا يمكن بل هى مرجحة مع عدم التذكر ايضا لان وجود خاصة الشيء ترجح بل قد يعين وجوده وان لم تكن من خصائصه فلا وجه للتفرقة بينهما بالنقض باحد هما دون الآخر إذ لا نقض بالشك وبالجملة فالوجه أنه إن كان متمكنا ولو احتيا لا فلا نقض فيها وإلا حصل النقض فيها فلي تأمل (قوله وتيقن الرؤيا الخ) صرح فى انه يتصور تيقن الرؤيا من غير تذكر نوم ولا شك فيه وهو

(قوله مع الشك فيه) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك في تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض سم (قوله لا حد طرفيه) أى للنوم (قوله ولا وضوء نيينا) كذا فى المغنى (قوله وعدم إدراكه) أى قلبه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> (قوله أو صرف القلب عنه) أى عن إدراك طلوع الشمس (قوله المستفاد منه) أى التشرع بصفة التشرع ولو قال وقد استفيد منه أى صرف القلب عنه لكان أولى (قوله ولو صييا الخ) عبارة النهاية والمغنى سواء أكان الذكر خلا أم عنيماً أم مجبواً أم خصياً أم مسوحاً وسواء أكانت الأنثى عجوزاً أم لا تشتهى غالباً أم لا اه (قوله أى الأنثى) أى وليس المراد بالذكر البالغ وبالأنى البالغة وإن كان ذلك حقيقةً ما شئنا (قوله يقيناً) فلو شك فلا نقض وضابط الشهوة انتشار الذكركى الرجل وميل القلب فى المرأة شئنا (قوله وإن كان أحدهما مكرهاً) أى أو كل منهما (قوله قال بعضهم الخ) عبارة عش قال الجمال الرملى هى أى المرأة شاملة للجنينة وهو كذلك أن تحقق كون المملوسة من الجن أنثى منهم كما أنه يجوز تزوج الجنينة خلاً لبعضهم بخلاف ما لو شك فى أنوثه المملوس منهم إذ لا نقض بالشك اه سم على المنهج ووقع السؤال عمالو تطورولى بصورة امرأة ومسخر رجل امرأة هل ينقض أم لا فاجبت بأن الظاهر فى الأولى عدم النقض للقطع بأن عينه لم تنقلب وإنما تخلع من صورة إلى صورة مع بقاء صفة الذكورة وأما المسخ فالتنقض فيه محتمل لقرب تبدل العين وقد يقال فيه بعدم النقض أيضاً لاحتال تبدل الصفة دون العين اه وعبارة شيخنا وينقض وضوء كل منهما مع لذة أو لا عمد أو سهو أو كرها ولو كان الرجل هرماً أو مسوحاً أو كان أحدهما من الجن ولو كان على غير صورة آدمى حيث تحققت المخالفة فى الذكورة والأنوثة ولو تصور الرجل بصورة المرأة وعكسه فلا نقض فى الأولى وينقض الوضوء فى الثانية للقطع بأن العين لم تنقلب وإنما تخلعت من صورة إلى صورة اه (قوله أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة ولذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جاز له وطؤها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته الحياة نقض لمسها مراهم ويأتى فى الشارح اعتماد خلافه (قوله إن جوز نانسكاهم) والراجح عند الشارح عدمه واعتمده المشهاب البرلسى قال والظاهر أن الحكم كذلك فى المتولد بين آدمى وغيره واعتمده القليوبى وقال إن شيخه الزبائدى رجع إليه آخره واعتمده واعتمد الجمال الرملى النقض بذلك وحل المناكحة وافقه الزبائدى فى حواشى

وهو محل وقفة قوية وكيف يتيقن الرؤيا التى هى من آثار النوم ولا يشك فيه فإن قيل لأنه لا يمكن أن يكون رؤيا بل حديث نفس مثلاً قلنا فلم يوجد تيقن الرؤيا مع أن الغرض تيقنها وقد يقال المتجه إنه إن تيقن رؤيا لا تكون إلا مع النوم وجب الانتقاض بها وإن لم يتيقنها كان وجداً ما يحتمل أنها رؤيا النوم التى لا توجد إلا معه وإنما غير ذلك فلا نقض للشك والكلام كله حيث لا يمكن وإلا فلا نقض مطلقاً (قوله مع الشك) أى ومع عدم احتمال التمكن وإلا فلا يتجه إلا عدم النقض لأن غايته تحقق النوم مع الشك فى تمكنه وقد تقدم أنه لا ينقض (قوله قال بعضهم أو جنياً) ظاهره وإن تطور فى صورة حمار أو كلب مثلاً ولا مانع من ذلك لأنه بالتطور لم يخرج عن حقيقة وهذا يظهر أنه لو تزوج جنينة جاز له وطؤها وإن تطورت فى صورة كلبة مثلاً ولو مسخت الأنثى حيواناً كفر دأ وحماره فهل ينقض لمسها فيه نظراً وسيأتى فى الاطعمة ذكر اختلاف فيما لو مسخ حيواناً ما كول غير ما كول أو بالعكس هل ينظر لما كان فيحل أكله فى الأول دون الثانى أو لما صار إليه فيعكس الحكم ويتجه تخرج ما هنا على ما هناك فإن اعتبرنا ما كان حصل النقض وإلا فلا وعلى الثانى فيفرق بين المسخ والتطور بأن المتطور لم يخرج عن حقيقة بخلاف المسوخ وكذا يقال فيما لو مسخت حجراً ويحتمل أن يحزم بعدم النقض ولو مسخ نصفها حجراً مع بقاء الحياة والاحساس فى النصف الآخر فيتجه النقض بلبس النصف الباقي وأما النصف المسوخ فإن قلنا فيما لو مسخ كلها حجراً بالنقض بلبسها بالنقض بلبس النصف الحجري هنا أولى أو بعدهم فيحتمل الفرق بأن النصف الحجري يعدم أجزائها تبعاً للباقي ويحتمل أن يجعل النصف الحجري بمنزلة الظفر فليحترق (فرع) لو اتصل جزء حيوان بعضو امرأة وحلته

مع الشك فيه لأنها مرجحة لا حد طرفيه ولا وضوء نيينا كسائر الأنبياء صلى الله عليهم وسلم بالنوم فتدرك يقة قلوبهم فتدرك الخارج وعدم إدراكه لطلوع الشمس فى قصة الوادى لأن رؤيتها من وظائف البصر أو صرف القلب عنه للتشريع المستفاد منه فى هذه القصة من الأحكام ما لا يحصى كثرة (الثالث التقاء بشرتى الرجل) أى الذكر الواضح المشتبه طبعاً يقيناً لذوات الطباع السليمة ولو صييا ومسوحاً (والمرأة) أى الأنثى الواضحة المشتبهة طبعاً يقيناً لذوى الطباع السليمة وإن كان أحدهما مكرهاً أو ميتاً لكان لا ينقض وضوء الميت قال بعضهم أو جنياً وإنما يتجه أن جوز نانسكاهم وذلك لقوله تعالى أو لا مستم النساء أى لمستم

كافرى به فى السبع وبه يندفع تفسيره بجامعته على انه خلاف الظاهر وخير كان صلى الله عليه وسلم يقبل بعض ازواجه ثم يصلى ولا يتوضا ضعيف من طريقه الوارد منها وغزير رجل عائشة (٣٨) وهو يصلى يحتمل أنه بحائل ووقائع الاحوال الفعلية يسقطها ذلك واللبس الجلس باليد

ونقض لانه مظنة الاتخاذ المحرك للشهوة التى لا تلحق بحال المتطهر وقيس به اللبس بغيرها ولو زائداً أشل سهواً بغير شهوة واختص اللبس الا ترى ان بطن الكف لان المظنة ثم منحصرة فيه والبشرة ظاهر الجلد والحق بها نحو لحم الاسنان واللسان وهو متجه خلافاً لا ينحجب اى لا باطن العين فيما يظهر لانه ليس مظنة للذة اللبس بخلاف ما ذكرناه مظنة لذلك الا ترى ان نحو لسان الحليلة يلتصق بمصه ولمسه كما صح عنه صلى الله عليه وسلم فى لسان عائشة رضى الله عنها ولا كذلك باطن العين وبه يرد قول جمع بنقضه توهم ان لذة نظره تستلزم لذة لمسه وليس كذلك بدليل السن والشعر والفرق بأنها مما يطرا ويذول لا يجدى لانهم لم يلاحظوا فى عدم نقضها إلا لانه يلتصق بنظرهما دون مسهما وهذا موجود فى باطن العين فائدة مهمة لا يكتفى بالحياى فى الفرق قاله الامام وعقبه بما يبين ان المراد به ما ينقدح على بعد دون ما يغلب على الظن انه اقرب من الجمع وغير غيره بأن كل فرق مؤثر مالم يغلب على الظن أن الجامع أظهر أى عند

المنهى كرى به) وقد عطف اللبس على المجئ من الغائط وتب عليها الامر بالتيمم عند فقد الماء فدل على كونه حدثاً كالجئ من الغائط نهاية ومعنى (قوله واللبس) الى قوله خلافاً لا ينحجب فى النهاية والمغنى (قوله اى لا باطن العين) اى وكل عظم ظهر فلا نقض بذلك عند الشارح كما يأتى وقال الجلال الرملى بالنقض فيها وتوسط الخطيب فقال بالنقض فى لحم العين دون العظم كرى عبارة البصرى جزم صاحب المغنى والنهاية بالنقض بمس باطن العين وقال ابن زبادى الفتاوى والاقرب الى كلام الاصحاب بالنقض ورايته بخط العلامة ابى بكر الراداد منسوخ الى الجليلونى اه واعتمد شيخنا ما فى النهاية من النقض بكل من باطن العين وعظم وضح بالكشط ونقل البجيرى عن الشورى اعتماد النقض بباطن العين وعن الزياى اعتماد النقض بعظم وضح بالكشط (قوله بخلاف ما ذكر) اى من نحو لحم الاسنان واللسان (قوله وبه الخ) اى بالفرق المذكور بين باطن العين وبين نحو لحم الاسنان واللسان (قوله بدليل السن والشعر) فانه يلتصق بنظرهما دون مسهما (قوله والفرق) اى بينهما وبين باطن العين (قوله بما يبين) اى بكلام يبين (قوله ان المراد به) اى بالفرق الخيالى (قوله ما ينقدح الخ) اى الفرق الذى يظهر (قوله دون ما يغلب الخ) لعل دون بمعنى عند وقوله انه اقرب فى تاويل المصدر فاعل يغلب وضمير النصب لما الموصولة وقوله من الجمع بيان لها عبارة قواعد الزركشى قال الامام ولا يكتفى بالحيايات فى الفرق بل ان كان اجتماع مسئلتين اظهر فى الظن من افتراقهما وجب القضاء باجتماعهما وان ائقده فرق على بعد اه (قوله غيره) اى غير الامام (قوله فى ذلك) اى ما ذكر من الفرق والجمع (قوله ومن ثم الخ) اى من اجل ان العبرة فى الفرق والجمع بما عند ذوى السليقة السليمة دون غيرهم قول المتن (إلا محرمات) وهى من جرم نكاحها على التأييد بسبب مباح حرمةها فخرج بقولهم على التأييد اذ اخت الزوجة وعتمتها وخالتها فان تحريمهن ليس على التأييد بل من جهة الجمع وبقولهم بسبب مباح بنت الموطوءة بشبهة وأما لان تحريمها ليس بسبب مباح اذ وطء الشبهة لا يتصف باباحة ولا غيرها وبقولهم لحرمتها زواجته صلى الله عليه وسلم فان تحريمهن لحرمة صلى الله عليه وسلم ومعنى ونهاية بالمعنى قال عرش اماز وجات سائر الانبياء فالاقرب عدم حرمتهم على الانبياء وحرمتهم على غيرهم بخلاف زواجته صلى الله عليه وسلم فحرام حتى على الانبياء اه زاد شيخنا ولو لم يدخلهن بخلاف امانته فلا يحرمهن على الانبياء إلا ان كن موطوءات صلى الله عليه وسلم اه (قوله بنسب) الى قوله ومنه ما مجتمد فى النهاية والى قوله وانه لا فرق فى المعنى إلا قوله اى من غير خشية الى لا من نحو عرق (قوله بنسب) اى قرابة كفى الام والبنات والاخت (قوله اورضاع) كالام والاخت من الرضاع (قوله او مصاهرة) اى ارتباط يشبه القرابة كفى ام الزوجة وبنتها وزوجة الاب والابن شيخنا (قوله بغير محصور الخ) فلا نقض بالمحصور بالاولى وظاهر انه لو اختلطت محارمه العشر مثلاً بغير محصور او محصور فلمس إحدى عشرة مثلاً انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية سم وفى السكرى بعد ذكر ما وافقه عن النهاية مانصه ولا يبعد ان يكون مثله ما لو علم ان عمره ابيض اللون مثلاً فلمس من هو اسوده وان لم اقف على من تبه عليه اه اقول بل هذا من لمس الاجنبية يقينا لاحتمال فلا يحتاج الى التنبيه (قوله فلا ينقض لمسه) ولو تزوج واحدة منهن فلا نقض ايضا على المعتمد خلافاً لابن عبد الحق كالحطيب وكذا زوجته اذا استلحها ابوه ولم يصدقه فان النسب ثبت ولا يفسخ نكاحه ولا ينتقض وضوءه على المعتمد ولا مانع من تبعض الاحكام شيخنا عبارة السكرى وقال فى النهاية يؤخذ منه انه لو تزوج من شك هل بينه وبينها رضاع محرم او اختلطت محرم باجنبيات وتزوج واحدة منهن بشرطه ولمسها

الحياة نقض لمسه (قوله كافرى به الخ) قد يناقش فيه بأن توافق معنى القرآن غير لازم (قوله اى لا باطن العين فيما يظهر) جزم مر فى شرحه بان لمس باطن عين المرأة ناقض (قوله محرمه بغير محصور) فلا نقض

ذوى السليقة السليمة وإلا فغيرها يكثر منه الزلل فى ذلك ومن ثم قال بعض الائمة الفقه فرق وجمع (إلا محرمات) بنسب لم أورضاع أو مصاهرة ولو احتمالاً كان اختلطت محرمه بغير محصور فلا ينقض لمسه ولو بشهوة (فى الاظهر) لانه ليس مظنة للشهوة



فخصصه ولا يلحق به نحو  
 بجوسية لأن تحريرها معارض  
 يزول وجعلها كالرجل في  
 حل اقراضها وتملكها  
 باللقطة إنما هو لقيام المانع  
 بها المخرج عن مشابهة ذلك  
 لاعارة الجوارى للوطء  
 فاندفع ما به ضمهما وعلم  
 من الالتقاء أنه لا ينقض  
 باللمس من وراء حائل وان  
 رق ومنه ما تجتمع من غبار  
 يمكن فصله أى من غير خشية  
 مبيح تيمم فيما يظهر أخذا  
 بما بأتى فى الوشم لوجوب  
 إزالته لا من نحو عرق حتى  
 صار كالجزء من الجلد  
 وأنه لا فرق بين اللامس  
 والملبوس لكن فيه خلاف  
 صرح بهما لأجله فقال  
 (والملبوس كاللامس) فى  
 انتقاض وضوئه ( فى  
 الاظهر) لا اشتراكهما فى  
 مظنة اللذة كالمشتركين  
 فى الجماع وإنما لم ينقض  
 وضوء الملبوس فرجه لانه  
 لم يوجد منه مس لمظنة لذة  
 أصلا بخلافه هنا (ولا تنقض  
 صغيرة) وضعف لا يشتهيان  
 كما مر ( وشعر وسن )  
 وينبغى أن يلحق به كل عظم  
 ظهر بل أولى لأن فى نظر  
 السن لذة أى لذة بخلاف  
 نظر هذا وقول الانوار  
 المراد بالبشرة هنا غير  
 الشعر والسن والظفر

لم ينتقض طهره ولا طهرها إذا أصل بقاء الطهر وقد أفتى به الوالد رحمه الله تعالى ولا بعد فى تبعض الاحكام  
 كالوتزوج بمجولة النسب ثم استلحقها أبوه ولم يصدقه الزوج حيث يستمر النكاح مع ثبوت إخوانها منه ويلغز  
 بذلك فيقال زوجان لا ينقض بينهما اهـ ونقل الخطيب النقص فيما تقدم حيث تزوج بها عن افتاء شيخه  
 الشهاب الرملى واعتمده فيكون ما نقله الخطيب عنه من المرجوع عنه واعتمد عدم النقص وان تزوج بهما اسم  
 والزيادة والخلى وغيرهم اهـ (قوله فاستنبط الخ) رد لاستدلال المقابل القائل بالنقص بعموم النساء فى  
 الآية (قوله معنى يخصه) وهو أن اللمس مظنة لالتذاذ المحرك للشهوة وذلك إنما يتأتى فى الاجنبيات  
 بخلاف المحارم كرمى (قوله نحو جوسية) أى كوثنية ومرندة نهاية (قوله عن مشابهة ذلك) أى الاقراض  
 كرمى (قوله فيما يظهر) اقره ع ش (قوله لا من نحو عرق الخ) وكالعرق بالاولى وفى النقص ما يموت من جلد  
 الانسان بحيث لا يحس بلمسه ولا يتأثر بغير زخايرة فيه لانه جزء منه فهو كالبدن السلاء وتقدم انها تنقض  
 وباتى مثل ذلك فيما لو يبست جلدة جفته حتى صارت لا يحس ما يصيبها فيصح السجود عليها ولا يكلف إزالة  
 الجلد المذكور وإنما لم يحصل من إزالته مشقة ع ش (قوله وأنه لا فرق الخ) عطف على أنه لا ينقض الخ (قوله  
 لكن فيه) أى فى الملبوس (قوله صرح بهما) لعل الأنسب به أى الملبوس قول المتن (والملبوس) هو من وقع  
 عليه اللمس ولم يوجد منه فعله رجلا كان أو امرأة نهاية ومغنى (قوله لانه لم يوجد منه الخ) فيه شىء إذا كان  
 الماس أمر دمجيا ناعم البدن جداً إلا أن يراد ما من شأن نوعه سم (قوله لا يشتهيان الخ) أى لم يبلغ كل  
 منهما أحد الشهوة عرفا وقيل من له سبع سنين فما دونها لا تنفاه مظنة الشهوة بخلاف ما إذا بلغها وان انتفت  
 بعد ذلك لنحو هرم مغنى ونوم بعض ضعفة الطلبة من العلة بنقص وضوء الصغيرة لان ملبوسها وهو الكبير  
 مظنة للشهوة وليض فى محله فانها الصغرى ليست مظنة لاشتهائها الملبوس فلا ينقض وضوءها كما لا ينقض  
 وضوءه ع ش عبارة شيخنا ثانياً أى الشروط ان يكون كل منهما بلغ حد الشهوة عرفا عند باب الطباع  
 السليمة فلو لم يبلغ أحدهما أحد الشهوة فلا ينقض اهـ (قوله كاسر) أى فى شرح الرجل والمرأة من أن المراد  
 بالاشتهاء هنا اثباتا ونفيا الاشتناء الطبيعى البقنى لارباب الطباع السائمة كالامام الشافعى والسيدة نفيسة  
 فلو شك فلا ينقض شيخنا قول المتن (وشعر) شامل للشعر النابت على الفرج فلا ينقض به نهاية (قوله وينبغى ان  
 يلحق الخ) وفاقا للمغنى وخلافاً للنهاية وافقه أى النهاية الزيادة وسم وع ش وشيخنا والبجورى وتقدم  
 عن البصرى ما يميل إلى ما قاله الشارح وعبارة هنا قوله وينبغى ان يلحق به كل عظم الخ نقل ابن زياتى  
 الفتاوى عن شيخه المزجد صاحب العباب أنه أفتى بنقض العظم الموضح ثم قال ولحقاقه بالسن أقرب إلى  
 كلامهم والمعنى يساعده ولهذا أفتى شيخنا شيخ المذهب والاسلام الشهاب البكرى الطنبداوى رحمه الله  
 بعدم النقص مع اطلاعه على فتاوى شيخنا المزجد على أن فى فتاوى شيخنا المزجد انتقالا من اللمس إلى المس  
 يعرف ذلك بتأمل كلامه اهـ (قوله وقول الانوار الخ) رد لاستدلال المخالف كالنهاية بذلك عبارة وبشرة  
 ما ليس بشعر ولا سن ولا ظفر فشم الملو وضوح عظم أنثى ولمسه كما أفتى به الوالد رحمه الله ويدل عليه عبارة  
 الانوار اهـ (قوله مراده ماصر حوا الخ) أى لا تعميم الغير وهذه الجملة خبر وقول الانوار الخ وقوله من انها الخ  
 بيان لما وقوله وما ألحق به وهو لحم الاسنان واللسان كرمى أى فخرج كل عظم ظهر كما خرج الشعر والسن  
 والظفر (قوله كاسر) أى أنفا بقوله وبشرة ظاهر الجلد الخ (قوله وقول جمع الخ) منهم النهاية ووالده

بالمحضور بالاولى وظاهر أنه لو اختلطت بخارمه العشر مثلاً بغير محصور أو محصور فليس اجدى عشرة مثلاً  
 انتقض طهره لتحقق لمس الاجنبية ولو استلحق أبوه زوجته لم ينقض لمسها لاحتلال صدقه ولا ينقض بالشك  
 فلو لمسها ثم استلحقها أبوه فلا يبعد أن يتبين عدم النقص لتبين أنها بمن لا ينقض لمسها لكونها محرماً ما احتتم لا فهو  
 بعد الاستحقاق شاك ولا ينقض بالشك فان قيل لو منع الاستحقاق النقص لاحتمال المحرمية لا تمنع النقص  
 بدون استلحاق لوجود الاحتمال قلنا نلزم امتناع النقص بدون استلحاق حيث وجد الاحتمال (قوله لم يوجد

بنقضه برده ان هذا لا يلتذ بلسه (١٤٠) ولا ينظر كاتقرر (وظفر) بضم فسكون او ضم وبكسر فسكون او كسر والخامسة اظفور

(في الاصح) لا تنفاه لذة اللس غنما ولا نظر للالتذاذ بنظرها ولا جزء منفصل اي وان التصق بعد بجرارة الدم لجوب فصله كما ياتي في الجراح بل وان لم يجب فصله الخشبية محذور تيمم منه فيما يظهر لانه مع ذلك في حكم المنفصل وانما لم يجب الفصل لغرض بدليل انه لو زالت الخشبية وجب نعم لو فرض عود الحياة فيه بان نما وسرى اليه الدم احتمل ان يلحق بالمتصل الاصلى وله وجه وجيه واحتمل انه لا فرق وهو الاقرب الى اطلاقهم انه بالفصل الاول صار اجنبيا فلم ينظر لعود حياة ولا لغيره ومن ثم لو التصق موضعه عضو حيوان لم يلحق بالمتصل وان نما جز ما كما هو ظاهر فعلنا ان عود الحياة وصف طردى لا تاثير له الا ان كان فوق النصف خلافا لمن قال بنقض النصف ايضا ومن قال لا ينقض إلا النصف الذي فيه الفرج وعجيب استحسان بعضهم لهذا مع وضوح فساده لان الفرج لا يدخل له هنا ولا ما شك في نحو أنوثته أو خذوثته ان قرب الاحتمال عادة فيما يظهر من كلام غير واحد ويسن الوضوء من كل ما قيل فيه أنه ناقض لكس

والزيادة وسم (قوله بنقضه) أي العظم الظاهر (قوله ان هذا لا يلتذ بلسه الخ) قد يرده عليه ما لو كشط جلد اظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسه سم (قوله بضم) الى قوله أي وان التصق في المغنى (قوله والخامسة) أي من لغاته (قوله اظفور) أي كعصفور ويجمع على اظفورا و اظفير مغنى (قوله لا تنفاه لذة اللس غنما) قد يتوقف فيه عبارة المغنى لان معظم الالتذاذ في هذه إنما هو بالنظر دون اللس اه وهي ظاهرة (قوله ولا جزء منفصل الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله أي وان التصق الخ) ولو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه من النقض به ولو التصق جزء المرأة المنفصل بهيمة فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقض بلسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقض به لانه صار جزءا من المرأة سم وقد مر غنه الرمي الجرب ذلك ووافق البصري عبارة نقوله لانه مع ذلك في حكم المنفصل محل تامل لانهم اذا الحقوا الوسخ المتجمد الذي تعذر فصله بالاصل فلان يلحقوا ما ذكر اولى فتأمل اه (قوله لم يلحق بالمتصل الخ) خلافا للزملي وسم كما سرفنا (قوله إلا ان كان الخ) راجع الى قوله ولا جزء منفصل (قوله إلا اذا كان فوق النصف) خلافا للنهاية والمغنى عبارة الاول قال الناشئ في نسكته ان العضو إذا كان دون النصف من الاذى لم ينقض بلسه او فوقه نقض او نصفا فوجه ان انتهى والوجه انه ان كان بحيث يطلق عليه اسم أثى نقض وإلا فلا ولهذا قال الاثني في الاقرب ان كان قطع من نصفه فالعبرة بالنصف الاعلى وان شق نصفين لم يعتبر واحد منهما الزوال الاسم عن كل منهما اه وفي المغنى مثله إلا قوله ولهذا قال الخ وفي الكردي ما نصه واقضى كلام النهاية انه حيث كان يطلق عليه الاسم ينقض وإن كان دون النصف وهو مقتضى كلام سم والحلي وصرح به الزياى حيث قال لو قطع الرجل او المرأة قطعتين تساويا أم لا فالمدار على بقاء الاسم فان بقي نقض وإلا فلا انتهى (قوله ولا ما شك الخ) عطف على صغيرة في المتن (قوله ان قرب الاحتمال) أي احتمال الخنثة بصري وقال سم كان المراد احتمال الانوثة اقول الظاهر الاول ثم رأيت في الكردي عن الايعاب ما يصرح به كما يأتي في مبحث المس (قوله ويسن الوضوء الخ) كذا في النهاية والمغنى (قوله كلس الامرء) أي والصغير وما عطف عليه نهاية ومغنى والفصد والحجامة والرغاف والنعاس والنوم قاعداً يمكننا والقي والقهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار وأكل لحم الجزور والشك في الحدث بافضل قال الكردي قوله والقهقهة في الصلاة قال في الايعاب قضية ما تقرر بل صريحه جواز قطع الصلاة ولو فرض اليتوضا ولو لم يظهر فيها حرفان ويوجه بان تحصيل الصلاة يظهر متفق عليه لا يبعد أن يكون عذراً مجزواً للقطع كتحصيل الجماعة اه (قوله تنبيه ظاهر كلامهم الخ) اعلم أن الظاهر الجارى على القواعد الفقهية انتقاض وضوء من اخبر انه خرج منه صوت لان خبر العدل معمول به في اكثر ابواب الفقه وقد صرح الاصحاب رضى الله تعالى عنهم بجنابة النائم إذا أوج فيه وهو لا يعلم ذلك غالباً إلا بالاختبارية به وفي فتاوى ابن الصلاح ما هو كالصريح فيما ذكر لسكن في فتاوى العلامة جمال الدين القهاط لو اخبرته المسلموسة وكانت ثقة انه لمس بشرتها لا يلزمه قبول خبرها لانه لا يفيد إلا الظن وهو لا يرفع اليقين انتهى قلت ولا يخلو من نظر لانه ظن استند الى اخبار عدل معمول به فقام ذلك مقام العلم كما لا يخفى فالذى نيل اليه في الفتوى ما قررناه أو لا بصري (قوله بنحو ناقض منه) أي كخروج ريج منه وقوله أوله أي كلسه اه

(الخ) فيه شيء إذا كان الماس أمر دجيلة ناعم البدن جداً إلا أن يراد باعتبار ما من شأنه (قوله لا يلتذ بلسه ولا بنظره) قد يرده عليه ما لو كشط جلد اظفر ماتحته من اللحم فانه لا يلتذ بنظره ولا بلسه ولا اظن احدا يمنع النقص بلسه (قوله ولا جزء منفصل) لو التصق بمحله فالتحم وحلته الحياة فالوجه عدم النقض بلسه إذ ليس لمسا للنساء ولو التصق عضو بهيمة بامرأة فالتحم وحلته الحياة فلا يبعد النقض به لانه صار جزءا من المرأة (قوله إلا ان كان فوق النصف) المدار على ما يطلق عليه أنه أثى م ر (قوله إن قرب الاحتمال) كان المراد احتمال الانوثة (قوله

الامرء) تنبيه (ظاهر كلامهم في هذا الباب انه لو أخبره غير عدد التواتر بنحو ناقض منه أوله (قوله)

لم يعتمدوه وقياس ما مر في اخبار عدل الرواية بنجاسة الماء قبله هنا إلا ان يفرق بان ما دير (١٤١) الامر فيه على فعل الانسان كالعددي

الصلاة والطواف لا يقبل فيه الخبر والحدث من هذا بخلاف النجاسة ثم رأيت الامام فرق بين قطعهم فيمن غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة بان له الاخذ بها وحكايتهم الخلاف فيما غلبت نجاسته بأن الاسباب التي تظهر بها النجاسة كثيرة جدا بخلافها في الحدث فانها قليلة ولا أثر للنادر فكان التسليم باستصحاب اليقين اقوى انتهى وفيه تأييد لما ذكرته ورأيتني في شرح العباب قلت مانصه وظاهر أنه لو أخبره عدل بمسأله او بنحو خروج ريح منه في حال نومه متمكنا وجب عليه الاخذ بقوله ولا يقال الاصل بقاء الطهارة فلا يرفع بالظن إذ خبر العدل إنما يفيد فقط لا نأقول هذا ظن اقامه الشارع مقام العلم في تجسس المياه كما مر وفي غيرها كما يأتي انتهى وهذا هو الذي يتجه ويفرق بين ما هنا والعدد في ذنك بأنه لا يلزم منه الحسبان إذ قد توجد الاربع أو السبع ولا يحسب له منها الا واحدة لترك نحو ركن او وجود صارف فلم يقد الاخبار به المقصود فالغنى ولو بلغ حد التواتر على ما اقتضاه إطلاقهم كما يأتي بما فيه وهنا الاخبار مفيد للمقصود إذ لا احتمال

(قوله لم يعتمدوه) وفاقا للنهاية وسم والبجيرى وشيخنا (قوله والحدث من هذا) يتأمل سم أى إذا حدث قد يكون من غير فعله كما يأتي (قوله الاخذ بها) أى بالطهارة (قوله وحكايتهم الخ) عطف على قطعهم (قوله غلبت نجاسته) يعنى غلب على الظن تنجسه بعد تيقن طهارته (قوله بان الاسباب الخ) متعلق بفرق (قوله فكان التسليم) أى فيما إذا غلب على ظنه الحدث بعد تيقن الطهارة (قوله لما ذكرته) أى من الفرق بين الحدث والنجاسة (قوله وجب عليه الخ) تقدم عن البصرى ترجيحه وعن الرملى وسم وشيخنا خلافة (قوله انتهى) أى ما في شرح العباب (قوله وهذا) أى ما قلته في شرح العباب من وجوب الاخذ (قوله هو الذى يتجه الخ) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره بالحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط في الموضعين سم (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله في ذنك أى الصلاة والطواف سم (قوله منه) أى من العدد وتحققه (قوله إذ قد توجد الاربع) أى أربع ركعات أو السبع أى سبعة أشواط (قوله لترك ركن) أى فى الصلاة (أو وجود صارف) أى فى الطواف (فلم يقد الاخبار به) أى بالعدد (المقصود) أى الحسبان (قوله ولو بلغ الخ) غاية (قوله كما يأتي) أى فى باب الصلاة والحج (قوله وهنا) أى فى الحدث (قوله الواضح) إلى قوله بالمنفذ فى النهاية وإلى قوله إحاطة الخ فى المغنى قول المتن (الرابع مس قبل الادى) اعلم ان المس يخالف اللبس من أوجه احدها ان اللبس لا يكون إلا بين شخصين والمس قد يكون من شخص واحد ثانيا ان اللبس شرطه اختلاف النوع والمس لا يشترط فيه ذلك فيكون بين الذكرين والاثنتين ثالثا اللبس يكون بأى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا بباطن الكف رابعا اللبس يكون فى أى موضع من البشرة والمس لا يكون إلا فى الفرج خاصة خامسا ينقض وضوء اللامس والملموس وفى المس يختص النقص بالمس من حيث المس سادسا لمس المحرم لا ينقض بخلاف مسه سابعا لمس المبان حيث لم يكن فوق النصف لا ينقض بخلاف الذكر المبان ثامنا لمس الصغير والصغيرة اللذين لم يبلغا حد الشهوة لا ينقض بخلاف مسهما تاسعا لمس ابنته المنقبة باللعان لا ينقض كما بحثه الشارح فى الامداد بخلاف مسها وهذا فيه كلام طويل يبينه فى الاصل كرى فى حاشية شيخنا على الغزى مثله الا قوله حيث لم يكن فوق النصف وقوله تاسعا الخ قول المتن (مس قبل الادى الخ) الظاهر ان المراد انما سماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو وبغير فعل من عمرو ولا اختيارا تنقض مر وضوء عمرو ولا يتأيه قوه لم الا فى لثتك حرمة لان المراد به هتك حرمة غالبا كما سيأتى أولان المراد انها كقضية تأمل سم قال ع ش وشعل إطلاق المتن السقط وظاهره وإن لم تنفخ فيه الروح وفى فتاوى الشارح مر انه سئل عن ذلك هل ينقض ام لا لانه جاد فاجاب بأنه ينقض وقد يقال بعدم النقص لتعليقهم النقص بمس فرج الادى وهذا لا يطلق عليه هذا الاسم وإنما يقال اصل ادى اه عبارة البجيرى المعتمدان فرج السقط لا ينقض مسه إلا إذا نفخ فيه الروح لانه حينئذ يقال له ادى اه أى وإن سقط ميتا (قوله جزأ) حقه أن يؤخر عن الغاية قول المتن (قبل الادى) ومثله الجنى شيخنا وفى سم وع ش والسكردى عن الایعاب ما يوافقه وعبارة البجيرى والجنى كالادى إذا كان على صورة الادى اه (قوله الواضح) اما المشكل فأنما ينقض بمس الواضح ماله من المشكل فيتنقض وضوء الرجل بمس ذكر

والحدث من هذا) يتأمل (قوله وهذا هو الذى يتجه) والظاهر أنه لو تيقن الحدث ثم أخبره عدل بأنه توضحا لا يعمل بخبره ويفرق بين العمل باخباره عن الحدث وعدم العمل باخباره بالتوضؤ بالا احتياط فى الموضعين فان قلت لو أخبره بطهارة الثوب عمل بخبره على التفصيل السابق فما الفرق قلت يفرق بأن طهارة النجس أوسع من طهارة الحدث بدليل صحة استقلال غيره بنظير بدنه وثوبه عن النجس ولا كذلك تطهيره عن الحدث ولو أخبر العدل زيدا بأنه اعنى زيدا ظهر ثوب نفسه مثلاً فهل يعمل بخبره فيه نظر (قوله ويفرق الخ) قد يفرق بالا احتياط وقوله فى ذنك أى الصلاة والطواف (قوله الرابع مس قبل الادى الخ) الظاهر أن المراد انما سماسه فلا يشترط فعل من الجانبين او احدهما حتى لو وضع زيد ذكره فى كف عمرو وبغير فعل من عمرو ولا

يسقطه لو جب قبله على أن الحدث قد يكون من غير فعله (الرابع مس) الواضح والخفى جزأ ولو سهو أو مكرها من (قبل الادى) الواضح

الخنثى والمرأة بمس فرجه حيث لا محرمية ولا صغر ولا عكس بالنسبة للمس أى بأن لمس الرجل آلة النساء من المشكل والمرأة آلة الرجال منه ولو لمس المشكل كلا القبلين من نفسه أو من مشكل آخر أو فرج نفسه وذكر مشكل آخرى ولا محرمية بينهما ولا صغر انتقض وضوءه ولو لمس أحد المشكلين فرج صاحبه ومس الآخر ذكر الأول انتقض أحدهما لا بعينه لكن لسكل واحد منهما أن يصلى إذا لاصل الطهارة نهاية بزيادة تفسير زاد المعنى وفي عش مثله فائدته أى النقض لا بعينه أنه إذا اقتدت امرأة بواحد في صلاة لا تقضى بالآخر اه قال الجبيري لتعيينه أى الآخر للبطلان وكذلك لا يقتضى أحدهما بالآخر اه وقال عش ولو اتضح المشكل بما يقتضى انتقاض وضوئه أو وضوء غيره فهل يحكم بالانتقاض وفساد ما فعله بذلك الوضوء من نحو الصلوات مما يتوقف صحته على صحة الوضوء أم لا لمضى ما فعله على الصحة ظاهرا فيه نظر والأقرب الأول اه عبارة شيخنا ولو لمس الخنثى ذكره وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الاعادة كمن ظن الطهارة فصلى ثم بان محدثا اه (قوله الفرج) بدل من قبل الادمى وقوله الاتى والذكر عطف على الفرج (قوله ملتي شفريه) عبارة شيخنا وهو أى فرج الادمى في الرجل جميع الذكر لا ما ثبتت عليه العانة وفي المرأة ملتي شفريه أى شفراها الملتقيان وهما حرف الفرج لا ما فوقها مما ينبت عليه الشعر وأما البظر وهو اللحم الناتئة في أعلى الفرج فهو ناقض على المعتد عند الرملى بشرط كونه متصلا خلافا لابن حجر في قوله بأنه غير ناقض ومحل بعد قطعه ناقض ايضا كما قاله الشهاب الرملى في حواشى الروض وقال الشمس الرملى كابن قاسم أنه لا ينقض اه (قوله بالمنفذ الخ) كذا فى المعنى وشرح المنهج واقتصر النهاية على ما قبله كما مر قال عش قضيت ان جميع ملتقاها ناقض ونقل عن والد الشارح مر هو امش شرح الروض ما يوافق لإطلاقه وهو المعتد وعبارة شرح الروض المراد بقيل المرأة الشفران على المنفذ من أولها إلى آخرهما أى بطنها وظهرا لا ما هو على المنفذ منهما أى فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين انتهى وتقدم عن شيخنا ما يوافق عبارة الجبيري بعد ذكر مثل ذلك فقوله على المنفذ ليس بقيد اه (قوله دون ما عدا ذلك) فلا نقض بمس موضع ختانها من حيث أنه مس عند الشارح كما صرح به في شرحى الارشاد وغيرهما إذا النقض من ملتي الشفرين عنده ما كان على المنفذ خاصة لا جميع ملتي الشفرين وموضع الختان مرتفع عن محاذة المنفذ قال الشارح في الايعاب وقول الغزى المراد الشفران من أولها إلى آخرهما لا ما هو على المنفذ فقط كما هو فيه جماعة من المتأخرين هو الوهم اه وخالف الجلال الرملى في ذلك وذكر ما يفيد اعتماد كلام الغزى عبارته في النهاية وشمل أى القبل ما يقطع في ختان المرأة ولو بارزا حال اتصاله وملتي الشفرين اه وكلام شيخ الاسلام في شروح البهجة والروض والمنهج يؤيد مقالة الشارح وعبارة الاخير منها والمراد بفرج المرأة الناقض ملتي شفريها على المنفذ اه ونحوها عبارة الخطيب في شرحى التنبيه وانى شجاع كردى فى المعنى ودعواه تأييد كلام شرح الروض لمقالة الشارح تقدم عن عش خلافه (قوله والذكر) إلى قوله وقول الزركشى فى المعنى وكذا فى النهاية إلا قوله كدبر قور وبقى اسمه (قوله المتصلة) خرج به المنفصلة فلا نقض بمسها صرح به شرح بافضل والمعنى عبارة الثانى ومس بعضها الذكر المبان كس كله إلا ما قطع في الختان إذ لا يقع عليه اسم الذكر قاله الماوردى وأما قبل المرأة والدبر فالنتيجة أنه إن بقى اسمها بعد قطعها نقض مسها وإلا فلا لان الحكم منوط بالاسم ويؤخذ من ذلك ان الذكر لو قطع ودق حتى صار لا يسمى ذكرا ولا بعضه أنه لا ينقض وهو كذلك اه (قوله ولو لم يعضا منهما) أى من الفرج والذكر كردى (قوله بعضا منهما) يغنى عنه قوله الممار جز الخ (قوله إن بقى اسمه) أى إن أطلق على ذلك أنه بعض ذكر كما صرح به فى شرح الحضرمية عش أى وفى المعنى كما مر (قوله كدبر الخ) لعل السكاف للتظير لا للتمثيل (قوله

الفرج والناقض منه ملتي شفريه المحيطين بالمنفذ إحاطة الشفتين بالفم دون ما عدا ذلك والذكر حتى قلفته المتصلة ولو بعضا منها منفصلا إن بقى اسمه كدبر قور وبقى اسمه وقول الزركشى لا بتقيد

اختيار انتقض وضوء عمر وولا ينافيه قولهم الآن لهتك حرمة لان المراد به تلك حرمة غالبا كما سيأتى أو لان المراد انها كدفليتا مل وقوله الادمى قد يخرج الجنى وفي شرح العياب بعد أن علل عدم نقض مس فرج البهيمة بأنه غير مشتهى طبعاً مع أنه لا تعبد عليها ولا حرمة لها مانصه وقد يؤخذ من هذا النقض بمس فرج الجنى

موهم) أى يوم أن الحكم غير منوط بالاسم كرى عبارة الكرى على شرح بأفضل قال فى شرح العباب لا يتقيد بقدر الحشفة وهو الأقرب كما قاله الزركشى وغيره وقال فى النهاية ويؤخذ من ذلك أن الذكر لو قطع ودق حتى خرج غن كونه يسمى ذكر لا ينقض وهو كذلك اهـ واعتمد فى الإيعاب فيما إذا مس ذكر أمقطوعا أو لمست شخصا وشكت هل هو رجل أو خنثى أو عكسه أنه حيث جوزه وجود خنثى ثمة لا ينقض وحيث لم يجوز د ينقض اهـ وتقدم قبيل التنبيه ما يوافقه (قوله) ومشتبهاه) أى بالقبل الاصلى من الذكر والفرج بأن لم يعلم الاصلى منها كرى (قوله) ولو مشتبهاه) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وكذا يقال فى قوله والمشتبهة بها وفى شرح الروض وأن التيس الاصلى بالزائد فالظاهر أن النقص منوط بهما لا باحدهما اهـ سم واعتمده البجبرى وهو قضية سكوت النهاية والمغنى هنا عن مسألة الاشتباه وكذا اعتمده شيخنا عبارته ولو اشتبهت الزائدة بالاصلية كان النقص منوطا بهما لا باحدا مما لا نالا لنقص بالشك ولو خلق له فى بطن كفه سلعة فنقص بجميع جوانبها بخلاف ما لو كانت فى ظهرها ولو خلق له أصبع زائدة فى باطن الكف فإن كانت غير مسامة فنقص المس بباطنها وظاهرها كالسلعة وإن كانت مسامة فنقص بباطنها وظاهرها وظاهر الكف فإن كانت غير مسامة لم تنقص لظاهرها ولا بباطنها وإن كانت مسامة فنقص بباطنها دون ظاهرها على المعتد اهـ قول المتن (بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان فنقصا مطلقا لا زائدة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة فإن قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح سم (قوله) وكذا الزائدة الخ) والحاصل أن الذكر الاصلى والمشتبهة به يتقضان مطلقا وكذلك الزائد إن كان عاملا أو كان على سنن الاصلى والذى لا ينقض هو الزائد الذى علمت زيادته ولم يكن عاملا ولا على سنن الاصلى ويجرى نظير ذلك فى الكف كرى (قوله) بأن كانت الخ) وفاقا للمغنى وخالفا للنهية وسم عبارة المغنى ومن له كفان أى اصليتان فنقصتا بالمس سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين لا زائدة مع عامة فلا تنقص على الاصح فى الروضة بل الحكم للعاملة فقط وصحح فى التحقيق النقص بها وعزاه فى المجموع لاطلاق الجمهور ثم نقل الاول عن البغوى فقط وجمع ابن العاد بين الكلامين فقال كلام الروضة فيما إذا كان الكفان على معصمين وكلام التحقيق فيما إذا كانتا على معصم واحد أى وكانت على سميت الاصلية كالأصبع الزائدة وهو جمع حسن ومن له ذكران فنقص المس بكل منهما سواء كانا عاملين أم غير عاملين لا زائد مع عامل ومجمله كقَالَ الاسنوى نقلا عن الفورانى إذ لم يكن مسامتا لعامل وإلا فهو كأصبع زائدة مسامة للبقية فينقص اهـ وغقب النهاية الجمع المذكور بما نصه وفيه قصور إذ لا يلزم من استواء المعصم المسامة ولا من اختلافه عدمه أو لأن المدار إنما هو عليها أى المسامة لا على اتحاد محل نباتهما لأنها إذا وجدت وجدت المساواة فى الصورة وإن لم يتحد

إذا تحقق مسه له وهو غير بعيد لأن عليه التعبد وله حرمة اهـ (قوله) بقدر الحشفة) بل الكلام فى الاكتفاء بالحشفة لأنها لا تسمى ذكرا مر (قوله) ومشتبهاه) فيه نظر إذ لا ينقض بالشك وقد ذكر ذلك فى شرح الارشاد ايضا وكتبنا بها مشه على ذلك فراجعوه وكذا يقال فى قوله والمشتبهة بها وفى شرح الروض وأن التيس الاصلى بالزائد فالظاهر أن النقص منوط بهما لا باحدهما اهـ (قوله) بطن الكف) قال فى الروض ومن له كفان فنقصتا مطلقا لا زائدة مع عامة اهـ وقوله مطلقا قال فى شرحه أى سواء كانتا عاملتين أم غير عاملتين اهـ وقوله لا زائدة مع عامة اراد بالزائدة غير العاملة بدليل المقابلة بالعاملة فإن قيدت بغير المسامة لم يخالف كلام الشارح (قوله) أو أصبع) فى العباب أو بطن أصبع زائدة أن سامت الاصلية ولم تنبت على ظهر كفه اهـ وقوله أن سامت الاصلية قال الشارح فى شرحه سواء عملت أم لا وسواء نبتت فى بطن الكف أم فى ظهره على الاوجه اهـ ثم نازع فى قول العباب ولم تنبت الخ بين أن كلام المجموع لا يخالف ذلك بل فيه ما يشعر به خلافا لنقل عنه ما يخالف ذلك كصاحب العباب فى تحريره وإن ذلك إنما يتوهم من عبارته بى رأى واطال فى ذلك فراجعوه وعلم من هذا الكلام أن التى بباطن الكف لا ينقص إلا بباطنها فليست كالسلعة التى بباطن الكف التى الظاهر النقص بالمس بها من سائر جوانبها (قوله) بأن كانت الكف

بقدر الحشفة منه موهم  
ومشتبهاه وكذا زائد عمل  
أو كان على سنن الاصلى  
(!) جزء من (بطن الكف)  
الاصلية والمشتبهة بها وكذا  
الزائدة من كف أو أصبع  
ان عملت أو سامت  
الاصلية بأن كانت الكف

على معصمها والاصبع على كفها (١٤٤) وسامتاها وبحث ان العبرة في العمل والمسامة بوقت المس دون ما قبله وما بعده وهو ظاهر

محل النبات وهذه أي المساواة في الصورة هي المقتضية للنقض كافي الاصبغ وإذا انتفت انتفت المساواة في الصورة وإن اتحد محل النبات فعلم ان قول الروضة لا نقض بكف و ذكر زائد مع عامل محمول على غير المسامات وإن كانا على معصم واحد وان قول التحقيق بنقض الكف الزائد مع العامل محمول على المسامات وإن كان على معصم آخر ولو كان له ذكر ان يبول باحدهما وجب الغسل بايلاجه ولا يتعلق بالآخر حكم فان بال بهما على الاستواء فهما اصليان اه و عبارة سم قوله بان كانت الكف على معصمها وكذا على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض ولو على معصمها مر اه (قوله على معصمها) المعصم كقود موضع السوار من اليد انتهى مصباح عش (قوله وسامتاها) كان الاولى تانيث الفعل (قوله وبحث) إلى قوله وهو بطن الخ في النهاية إلا قوله خلافا لمن نازع فيه وقوله وبمفهومه إلى إذا لافضاء (قوله بوقت المس الخ) يريد عليه انها إذا كانت عاملة في ابتداء الامر دل ذلك على اصلتها فاذا طرا عدم العمل عليها صارت اصلية شلاو الشلل لا يمنع من النقض ع ش وفيه نظر إذ الكلام كما هو صريح صنيع الشارح في الزائدة فقط (قوله ولا حجاب) عطف مغاير بناء على أن الستر ما يمنع إدراك اللون البشرية كأثر الحناء بعد زوال جر مه وال حجاب ماله جرم يمنع الإدراك باللمس ويحتمل أنه عطف تفسير ع ش عبارة البجيرى قوله ستر بفتح السين إن اريد به المصدر وبكسر هاء إن اريد به الساتر والمراد هنا الثاني وعطف الحجاب قال المدابغي من عطف التفسير ويقال المراد بالستر ما يسترو وإن لم يمنع الرؤية كالزجاج وبالحجاب ما يسترو ويمنع فهو اخص من الستر فيكون من عطف الخاص على العام اه (قوله وبمفهومه الخ) بيانه ان مفهوم الشرط المستفاد من حديث الافضاء يدل على أن غير الافضاء لا ينقض فيكون مخصصا للعموم والمس وتخصيص العموم بالمفهوم جائز كرى وحلي (قوله خص الخ) وقد يقال ان هذا من باب المطلق والمقيد لان المس مطلق فيقيد بخبر الافضاء كما اشار اليه بعضهم بجيرى ويحاج بان الفعل في حين الشرط بمنزلة النكرة (قوله إذا لافضاء الخ) عبارة شرح البهجة والمنهج اى وشرحي بافضل والعياب والافضاء بها اى باليدو تقييده بقوله باظهار لان الافضاء المطلق ليس معناه في اللغة مخصوصا بالمس فضلا عن تقييده ببطن الكف بل هذا في معنى الافضاء باليد قال في التهذيب الخ ويمكن الجواب عن الشارح مر بأن أله للعهد والمعهود الافضاء المتقدم في قوله إذا أفضى أحدكم بيده الخ ع ش مدابغي (قوله ببطن الكف) اى ولو انقلبت الكف ونقل عن ابن حجر في غير التحفة عدم النقض بها مطلقا وفي شرح العباب للشارح مر ولو خلق بلا كف لم بقدر قدرهما من الذراع ولا ينافيه ما يأتي من انه لو خلق بلا مرفق او كمب قدر لان التقدير ثم ضرورى بخلافه هنا لان المدار على ما هو مظنة للشهوة وعند عدم الكف لا مظنة لها فلا حاجة إلى التقدير انتهى اه ع ش (قوله مع يسير تحامل) لانا قيد بذلك اى اليسير ليقول غير الناقض من رؤس الاصابع إذا الناقض هو ما يستر عند وضع إحدى الراحتين على الأخرى مع تحامل يسير فلو كان مع تحامل كثير لكثير غير الناقض وقيل الناقض وفي الابهامين يضع باطن احدهما على باطن الآخر شيخنا بجيرى (قوله تشمله) اى فرج الغير (قوله والخبر الناص الخ) وهو انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال هل هو إلا بضعة منك بجيرى (قوله ان اشتبه) اى الاصلى منهما بالرائد وقوله وزاد اى احدهما وعلم الزائد (قوله ويوجه بان كلا منهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع قاعدة الباب انه لا نقض بالشك ويتامل في عبارة هذا الفرق فان فيها ما فيها والاوضح ان يقال زائد الخئى بتقدير كونه ذكر او انثى ليس من جنس ماله سم (قوله على الاشهر) وحكى ان يونس فتحها قال الدميرى ومثلها حلقة العلم والذكر والحديث شيخنا (قوله كقبله) إلى قوله وشعر في النهاية (قوله كقبله) اى قياسا على معصمها) وكذا على معصم آخر فحيث سامت نقض المس بها ولو على معصم آخر وحيث لم تسامت لم ينقض المس بها ولو على معصمها مر ولو كانت المسامته للاصلية بعض الزائدة كان كان احدا المعصمين اقصر من الاخر فل ينقض او يختص النقد بالقدر المسامت (قوله بان كلا منهما الخ) قد يقال لا اثر لهذا الفرق مع

وذلك للخبر الصحيح خلافا لمن نازع فيه إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما سترو ولا حجاب فليتوضأ وبمفهومه لا شتماله على أداة الشرط خص عموم الخبر الصحيح أيضا من مس ذكره فليتوضأ إذا لافضاء لغة المس ببطن الكف وهو بطن الراحتين وبطن الاصابع والمنحرف اليهما عند انطباقهما مع يسير تحامل ومن فرج غيره الخش لهتك حرمة اى غالبا إذ نحو يد المكروه والناسي كغيرهما بل رواية من مس ذكره تشمله لعموم النكرة الواقعة في حين الشرط والخبر الناص على عدم النقض قال البغوى كالخطابي منسوخ وفيه وإن جرى عليه ابن حبان وغيره نظر ظاهر ينته في شرح المشكاة مع بيان ان الاخذ بخبر النقض أرجح فتعين لانه الاحوط بل والاصح عند كثيرين من الحفاظ (تنبيه) لا ينافى ما تقرر من نقض كل من يدين أو ذكرين أو فرجين ان اشتبه أو زاد وسامت عدم النقض بأحد فرجى الخئى ويوجه بأن كلا منهما لا يصدق عليه وحده أنه فرج رجل أو أنثى فلم يؤثر الشبه الصورى فيه

بخلاف كل من تلك فانه يصدق عليه انه يد رجل أو أنثى وذكر رجل وفرج  
نتي فانه في ذلك (وكذا في الجدي حلقة) يسكون اللام على الاشهر (دبره) كقبله لان كلا ينقض خارجه ويسمى فرجا وهى ملتقى المنفذ عليه

فلا ينقض باطن صفحة وانثيان وعانة وشعر نبت فوق ذكر أو فرج وخبر من مس ذكره أو رفغيه أي بضم الراء وبالفاء والمعجمة أصل نخذه فليتوضا موضوع وإنما هو من قول عروة وحينئذ يسن الوضوء من ذلك خروجا من الخلاف (إلا فرج بهيمة) ومنها هنا الطير فلا يرد عليه وذلك لعدم حرمانها واشتغالها بطبعها ومن ثم حل نظره وانتفى الجد فيه (تنبيه) ظاهر كلامهم بل صريحه أن القديم يقول بنقض دبر البهيمة لا دبر الآدمي وهو مشكل جداً إلا أن يفرق بأن دبرها مساو لفرجها من كل وجه فشملة اسم الفرج (١٤٥) بخلاف دبره ليس مساوياً لفرجه

لتخالف أحكامها في فروغ كثيرة فلم يشمله اسم الفرج على القديم الناظر للوقوف على المجرد الظاهر ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الاشكال فخص الخلاف بقلبها وقطع في دبرها بعدم النقص قال لأن دبر الآدمي لا ينقض في القديم فدبرها أولى اه وقد علمت أن لكلامهم وجهاً (و ينقض فرج الميت والصغير) لصدق الاسم عليهما (ومحل الجب) أي القطع لانه أصل الذكر أو الفرج ولو نفي أدنى شاخص منه نقض قطعاً (والذكر) والفرج (الاشل) وباليده الشلافي (الصحيح) لشمول الاسم قبل إدخال الباء هنا متعين لأن الإضافة في مس قبل للفعول ومتى كانت اليد ممسوسة للذكر لا ينقض الوضوء كما أفاده قولهم يبطن الكف الصريح في باء الالة المقتضى كونها الة المساه وما ذكره في الإضافة صحيح وقوله ومتى الخ فاسد كزعمه تعين الباء للالة لأن جعل اليد الة إنما هو باعتبار الغالب ولم يبالوا بذلك الإيهام اتكالا على ما مدهوه من أنها مظنة للذة الصريح في أنه لا فرق

عليه نهاية (قوله) فلا ينقض باطن صفحة (ولا ما بين القيل والدبر نهاية (قوله) من قول عروة) أي بالاجتهاد (قوله) من الخلاف) أي لعروة (قوله) ومنها هنا الطير) فيه إشعار بأن إطلاق البهيمة على الطير ليس حقيقياً لكن في المصباح البهيمة كل ذات أربع من دواب البر والبحر وكل حيوان لا يميز فهو بهيمة والجمع البهائم انتهى عرش (قوله) فلا يرد) أي الطير عليه أي على المصنف أي مفهوم كلامه (قوله) ثم رأيت الرافعي لحظ ذلك الخ) بل هو إنما بين كلامهم وقوله أن لكلامهم فيه أنه لم يعلم أنه كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد سم قول المتن (و ينقض فرج الميت) أي مس فرج الخ عرش قول المتن (ومحل الجب) والمراد بالمحل في الذكر ما حاذى قصبته إلى داخل وفي الفرج ما حاذى الشفرين من الجانبين وفي الدبر ما حاذى المقطوع قليوبي وهذا هو المعتمد خلافاً لما قاله شيخنا العزري أن محل القطع خاص بالذكر فلا ينقض محل الدبر ومحل الفرج بجري (قوله) أي القطع) إلى قوله قيل في المعنى (قوله) أي القطع) قال في المجموع ولو نبت موضع الجب جلد فسمها كسبه بلا جلد مغنى وإمداد (قوله) أو الفرج) هو محل للجب على القطع كما قدمه لا على خصوص قطع الذكر وهو كذلك لغته وإن كان في العرف إسما لقطع الذكر عرش (قوله) منه) أي من الذكر مغنى قول المتن (والذكر الاشل) هو الذي ينقبض ولا ينبسط وبالعكس مغنى قول المتن (وباليده الشلاء) وهي التي بطل عملها مغنى (قوله) لشمول الاسم) وفي حواشي سم على حجر لو قطعت يده وصارت معلقة بجلد فهل ينقض المس فيه نظر انتهى والأقرب النقص لكونها جزء من اليد وإن بطلت منفعتها كاليده الشلاء عرش عبارة البجيرمي وشمل قوله باليد الشلاء ما لو قطعت وصارت معلقة بجلد كما قاله الحلبي وفي القليوبي على الجلال قوله وباليده الشلاء خرجها المقطوعة وإن تعلقت ببعض جلدتها إلا إن كانت الجلدة كبيرة بحيث يمتنع انفصالها فراجع وخارجها اليد من نحو نقد فلا ينقض بمسها أيضاً انتهى (قوله) لأن الإضافة في مس قبل الخ) أي وهنا للفاعل إذ التقدير وينقض بمس اليد الشلاء عرش (قوله) المقتضى كونها) أي اليد (قوله) بذلك الإيهام) أي إيهام عدم النقص فيما إذا كانت اليد ممسوسة للذكر (قوله) وما بينها وحرها) المراد بين الأصابع فيما يظهر النقر التي بينها وبين ما حاذها من أعلى الأصابع إلى أسفلها وبحر فهاجوا أنها نهاية زائد المعنى وقيل حرفها جانب الخنصر والسبابة والإيهام وما عداها بينها والأول أوجه اه واعتمده شيخنا اه لكن اعتمد الثاني الحلبي والقليوبي وفي الشوري ما يوافقه عبارة الأول وقوله وما بينها أي الأصابع وهو ما يستتر عند انضمام بعضها إلى بعض لا خصوص النقر وقوله وحرها أي حرف الأصابع وهو حرف الخنصر وحرف السبابة وحرف الإيهام وقوله وحرف الراحة هو من أصل الخنصر إلى رأس الزند ثم منه إلى أصل الإيهام اه (قوله) وحرف الكف) لو قال حرف الراحة لكان أولى كما عبر به شيخ الإسلام قليوبي (قوله) على غير فائد الطهورين ونحو السلس) كذا في النهاية والمعنى وقال الرشيدى لك أن تقول إنما يحتاج إلى هذا إذا فسر الحدث بالأسباب أما إذا قلنا أنه الأمر الاعتباري فلا حاجة إلى هذا لأن محل منعه عند عدم المرحص كما مر في تعريفه وهنا المرحص موجود اه (قوله) والمانع السابق) اقتصر عليه المعنى (قوله) تكلف) يعني يكون

قاعدة الباب أنه لا ينقض بالشك ويتأمل في عبارة هذا الفرقان فيما فيها والأوضح أن يقال زائد الخشني بتقدير كونه ذكر أو أنثى ليس من جنس ماله (قوله) لحظ ذلك) هو إنما بين كلامهم وقوله أن لكلامهم فيه أنه لم يعلم أنه من كلامهم وقوله وجهها هو وجه بارد (قوله) وباليده الشلاء) لو قطعت يده وصارت معلقة بجلد

(١٩) - شرواني وابن قاسم - أول) بين كونها ماسة للذكر أو ممسوسة له (ولا تنقض رؤس الأصابع وما بينها) وحرها وحرف الكف لخبر الافضاء السابق مع أنها ليست مظنة للذة (ويحرم) على غير فائد الطهورين ونحو السلس (بالحدث) الذي هو أحد الأسباب أو المانع السابق ويصح إرادة المنع لكن بتكلف إذ ينحل المعنى إلى أنه يحرم بسبب المنع من نحو الصلاة الصلاة

المغايرة بين السبب والمسبب اعتبارية كـردى (قوله) وذلك المنع هو التحريم) وقد يمنع بأنه عدم الصحة فالمغايرة ظاهرة (قوله) فيكون الشيء سبباً (الخ) يحتمل أى يكون مراده أنه إن لوحظ سببته لجميع ما يأتي فن شبيهة الشيء لنفسه لكن مع الاجمال والتفصيل ولا لم يصح او لكل واحد بانفراده فن سببية الكل لبعضه بصرى ويندفع بذلك ما في سبب مناصه قد يقال هذا يقتضى فساد ارادة المنع لاصحته بتكلف اه و اشار الكردى ايضا الى دفعه بمانصه لكن التحريم باعتبار ان مفهوم المنع يغير نفسه باعتبار انه منصوص عليه بلفظ يحرم وهذه المغايرة كافية في السببية اه والفضل للمتقدم (قوله) إجماعاً أى حيث كان الحدث مجعماً عليه كما هو ظاهر اما نحو لمس الاجنبية ومس الفرج بما اختلف في نقضه فلا تحرم به الصلاة إجماعاً وإنما تحرم به عند من قال بأنه حدث كردى ويوافق قول النهاية وقول الشارح هنا إجماعاً محمول على حدث متفق عليه اه وقال ع ش والاولى ان يقال فى الجواب ان المراد انه حرمت الصلاة بما هيّة الحدث إجماعاً وإن اختلفت جزئياته اه (قوله) ومثلها الى قوله ويؤخذ فى النهاية والمغنى لا قوله على نزاع الى الطواف (قوله) صلاة الجنائزة (الخ) فيها خلاف الشيعى وابن جرير الطبرى معنى فقالا بجوازها مع الحدث ع ش (قوله) وسجدة تلاوة قال ابن الصلاح ما يفعله عوام الفقراء من السجود بين يدي المشايخ فهو من العظام أى الكبار ولو كان بظاهرة الى القبلة واخشى ان يكون كفر او قوله تعالى وخروا له سجداً منسوخ او قول على ان شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا وإن ورد فى شرعنا ما يقرره بل ورد فيه ما رده نهاية قال ع ش قوله من السجود داخل ولا يبعد ان مثله ما يقع لبعضهم من الانحناء الى حد الركوع او ما زاد عليه بحيث يقرب الى السجود وقوله واخشى الخ إنما قال ذلك ولم يجعله كفراً حقيقة لان مجرد السجود بين يدي المشايخ لا يقتضى تعظيم الشيخ كتعظيم الله عز وجل بحيث يكون معبوداً والكفر إنما يكون إذا قصد ذلك وقوله مؤول أى بمنقادين او بخروا والجله سجد الله شكراً اه (قوله) نقلاً وقرضاً وقيل يصح طواف الوداع بلا طهارة ووقع فى الكفاية نقلة فى طواف القدوم ونسب الوهم مغنى (قوله) بتثليث الميم) لكن الفتح غريب مغنى قول المانن (وحمل المصحف) هو اسم للمكتوب من كلام الله بين الدفتين زيادى وفى المصباح الدف الجنب من كل شيء والجمع دفوف مثل فلس وفلوس وقد وثق بالهام ومنه دفنا المصحف للوجهين من الجانبين (فرع) هل يحرم تصغير المصحف بان يقال مصحف فيه نظر والا قرب عدم الحرمة لان التصغير إنما من حيث الخط مثلاً لا من حيث كونه كلام الله ع ش وقال شيخنا يحرم تصغير المصحف والسورة لما فيه من إيهام النقص وإن قصد به التعظيم اه ولعل الاقرب الاول (قوله) ما نسخت ثلاثه) أى من القرآن وإن لم ينسخ حكمه بخلاف ما كان منسوخ الحكم دون التلاوة فيحرم مسه مغنى (قوله) وبقية الكتب (الخ) كتوراة وانجيل قال المتولى فان ظن أن فى التوراة ونحوها غير مبدل كره مسه عبارة ع ش لكن يكره ان لم يتحقق تبديله بان علم عدمه او ظنه ولم يعلم شيئاً اه قول المتن (مس ورقة) وظاهر ان مسه مع الحدث ليس كبيرة سم على المنهج بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة والشكر فانها كبيرة بل ينبغي انه متى استحل شيئاً من ذلك حكم بكفره ولو قطعت أصبعه مثلاً واتخذ أصبعاً من ذهب نقل بالدرس عن بسط الانوار للاشعرونى انه استظمر عدم حرمة مس المصحف به والمعتمد خلافة كما نقله الشارح رم فى شرح العباب عن والده ع ش (قوله) ولو لياض) ولو بغير أعضاء الوضوء ولو من وراء حائل كشوب رقيق لا يمنع وصول اليد اليه مغنى (قوله) المتصل به (الخ) وكذا يحرم مس المنفصل عنه ما لم ينقطع نسبه عنه كان جعل جلد كتاب على المعتمد نهاية ومغنى وسم وبصرى وزىادى قال ع ش وليس من انقطاعها ما لو جلد المصحف بجلد جديد وترك الاول فيحرم مسها اما لوضاعت اوراق المصحف او حرقت فلا يحرم مس الجلد كما باتى عن سم نقلاً عن الشمس الرملى اه وقال

وذلك المنع هو التحريم فيكون الشيء سبباً لنفسه أو بعضه (الصلاة) إجماعاً ومثلها صلاة الجنائزة وسجدة تلاوة أو شكر وخطبة الجمعة (والطواف) فرضاً ونقلاً للحديث الصحيح على نزاع فى رفعه صحح المصنف منه عدمه الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه المنطق (وحمل المصحف) بتثليث ميمه وخرج به ما نسخت تلاوته وبقية الكتب المنزلة (مس ورقة) ولو البياض للخبر الصحيح لا يمس القرآن إلا طاهر والحمل أبلغ من المس (وكذا جلده) المتصل به

فهل يقتض المس بها فيه نظر (قوله) فيكون الشيء سبباً لنفسه) قد يقال هذا يقتضى فساد ارادة المنع لا صحته بتكلف وقوله أو بعضه كان مراده ان المنع من الصلاة مثلاً بعض المنع من نحو الصلاة وعلى هذا ينبغي ان يراد بالبعض الفر دلان المنع من الصلاة فرد للمنع من نحو الصلاة لا جزءه فليتامل (قوله) المتصل به



الحلي عن شيخه العلقمي فيحل مسه حيث ذى حين انقطاع النسبة ولو كان مكتوباً عليه لا يمس إلا المطهرون كما هو شأن جلود المصاحف اهـ وقال سم ولو انفصل من ورقة يياضه كان قصها مشه فحل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان اهـ وأقره ع ش (قوله يحرم مسه) ولو تضاف إلى أن يستنجى وأراد مس المصحف لم يحرم عليه لصحة وضوئه وغايته أنه مس المصحف بعضه ظاهر مع نجاسة عضو آخر وهذا لا اثر له في جواز المس بل قال النووي أنه لا يكره خلافاً للتولي ويحرم وضع شيء على المصحف أو بعضه كخبز وملح وكله منه لأن فيه ازراء وامتهاناً شيخنا زاد ع ش فرعان الوجه تحرير لرق أوراق القرآن ونحوه بالنشأ ونحوه في الافتناع لأن فيه ازراء وامتهاناً تأمل وهل يجوز بيع الجلد المنفصل لكافر لأن قصد بيعه قطع لنسبته عنه فيه نظر ومال مر للجواز سم على المنهج قلت وقد يتوقف فيه بأن مجرد وضع يد الكافر عليه مع نسبته في الأصل للمصحف اهانة له اهـ (قوله ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله أنه لو جلد مع المصحف الخ) أقول لو قيل إن كان المصحف قليلاً بالنسبة لما معه بحيث لا ينسب الجلد إليه أصلاً كواحد من عشرة مثلاً حل مسه وحمله أو عكسه حرماً واستوباً فكذلك تغليباً لحرمة القرآن لكان له وجه وجهيه وقد يؤخذ من تعليل الشارح رحمه الله تعالى ما يؤيده فتأمل بصرى أقول في إطلاق المس في الصورة الأولى والخم في الآخرين نظر بل ينبغي أن يجرى في ذلك التفصيل الآتي في المتاع (قوله من سائر جهاته الخ) خلافاً للنهاية والمغنى عبارتهما واللفظ للأول ولو حمل مصحفاً مع كتاب في جلد واحد حكمه حكم المصحف مع المتاع في التفصيل وأما مس الجلد فيحرم من السائر للمصحف دون ماعده كما في بقية الوالد رحمه الله تعالى اهـ قال ع ش ومثل الجلد اللسان والكعب فيحرم من كل منهما ما حاذى المصحف اهـ وقال الكردي اعتمد الخطيب والجمال الرملي والطيللاوى وغيرهم حرمة مس السائر للمصحف فقط قال سم هذا إن كان منقولاً عن الأصحاب وإلا فالوجه ما وافق عليه شيخنا عبد الحميد أنه يحرم مس الجلد مطلقاً انتهى (قوله وجود غيره معه فيه) أى غير المصحف مع المصحف في الجلد (قوله في غيره) أى غير الجلد وقوله بما يأتي أى من نحو الخريطة وقوله قياسه أى الغير (عليه) أى الجلد (قوله) وأما هو فكما لجزء الخ) إن أراد ما إذا لم يكن فيه غير المصحف فلا يتم التقريب وإن أراد ما يشمله وغيره ففيه مصادرة (قوله ويلزم) إلى قوله فإن خاف في المغنى إلى قوله أو توسده وإلى قوله لا التوسد في النهاية إلا ذلك القول وإلى المتن في الافتناع (قوله حمله) أى ولو حال تغوطه وجب التيمم له إن أمكنه نهاية قال ع ش ظاهره أنه لو فقد التراب لا يجب عليه تقليد الحنفي في صحة التيمم من على عمود مثلاً ولو قيل به لم يكن بعيداً اهـ (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض سم (قوله نحو غرق) أى سبياً التزيق (قوله) ولم يجد أميناً) أى مسلم ثقة نهاية وشرح بأفضل ويظهر أن الصورة في المسلم الثقة كونه مطهراً أو يمكن وضعه عنده على طاهر من غير حمل ولا مس وإلا فهو مفقود شرعاً فوجوده كالعدم كما هو ظاهر وإن لم أر من نبه عليه كردى (قوله وإن خاف ضياعه) أى بغير ما تقدم كاخذ سارق مسلم يحرمى (قوله جاز الخل الخ) أى ولا يجب ظاهره ولو كان ليقيم ع ش (قوله لم يخش نحو سرقته) قال في الامداد والاحل وإن اشتمل على آيات

قال في شرح المنهج كغيره فإن انفصل عنه فضية كلام البيان الحل وبه صرح الاسنوى لكن نقل الزركشى عن عصاره المختصر للغزالي أنه يحرم أيضاً وقال ابن العماد أنه الأصح زاد في شرح الروض وظاهر أن حمله إذا لم تنقطع نسبته عن المصحف فإن انقطعت كان جعل جلد كتاب لم يحرم مسه قطعاً اهـ ولو انفصل من ورقة يياضه كان قصها مشه البياض فهل يجرى فيه تفصيل الجلد فيه نظر ولا يبعد الجريان (قوله قلت الاعداد الخ) على أنه يمكن أن يمنع أن وجود غيره معه يمنع اعداده له غاية الأمر أن الاعداد لها ذلك لا يمنع تغليب المصحف لحرمة فليتأمل ثم رأيت قوله وقد اعد له أى وحده وهو يرد ما قلناه إلا أن يفرق ولعل الفرق أقرب هذا والذي أفتى به شيخنا الشهاب الرملي أنه إن مس الجلد الذى في جهة المصحف حرم ما والذى في جهة غيره لم يحرم اهـ وبقى الكلام في الكعب فهل يحرم مسه مطلقاً أو الجزء منه المحاذى للمصحف وهل اللسان المتصل بجهة غير المصحف إذا انطبق في جهة المصحف كذلك فيه نظر (قوله أو توسده) بحث ذلك في شرح الروض

يحرم مسه ولو بشعرة (على الصحيح) لأنه كالجزء منه ويؤخذ منه أنه لو جلد مع المصحف غيره حرم مس الجلد الجامع لها من سائر جهاته لأن وجود غيره معه لا يمنع نسبة الجلد إليه ويتسليم أنه منسوب إليهما فتغليب المصحف متعين نظير ما يأتي في تفسيره وقرآن استوباً فإن قلت وجود غيره معه فيه يمنع اعداده له قلت الاعداد إنما هو قيد في غيره بما يأتي ليتضح قياسه عليه وأما هو فكما لجزء كما تقرر فلا يشترط فيه اعداده ويلزم عاجزاً عن طهر ولو تيمم حمله أو توسده إن خاف عليه نحو غرق أو حرق أو كافر أو تنجس ولم يجد أميناً يودعه إياه فإن خاف ضياعه جاز الخل لا التوسد لأنه أقبح ويحرم توسد كتاب علم يحترم لم يخش نحو سرقته

كردى (قوله وحل ومس خريطة) قال فى المغنى محل الخلاف فى المس كما تفهمه عبارته أما الحل فيحرم قطعا  
 اه وكذا فى ابن شعبة ايضا فتبين ان الاولى ترك الشارح تقدير الحل لثلايوهم بصرى قول المتن (وخرطة)  
 وهى وعاء كالسكيس من ادم او غيره والعلاقة كالخرطة مغنى ونهاية وشرح المنهج قال البجيرى قوله  
 والعلاقة أى اللاتمة لا طويلة جدا أى فلا يحرم مس الزائد حيث كان طوله مفرطا اه (قوله ومثله كرسى  
 الخ) وكذا فى الزياى ومال اليه فى الايعاب واضطرب الثقل فيه عن الجمال الرملى فقال القليوبى الكرسى  
 كالصندوق فيحرم مس جميعه قال شيخنا أى الزياى ونقله عن شيخنا الرملى أيضا وقال سم لا يحرم مس شىء  
 منه ونقله عن شيخنا الرملى ايضا ولى به اسوة وخرج بكرسى المصحف كرسى القارى فيه فالكرسى السكبار  
 المشتعلة على الخزان لا يحرم مس شىء منها نعم الدفتان المنطقتان على المصحف يحرم مسهما لانهما من  
 الصندوق المتقدم وفى سم على التحفة قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع اه رفكان للجمال الرملى ثلاثة  
 آراء فى الكرسى كرسى كرسى عبارة عرش (فرع) لو وضع المصحف على كرسى من خشب او جريد لم يحرم  
 مس الكرسى قاله شيخنا الطبلاوى وشيخنا عبد الحميد وكذا مر لانه منفصل سم على المنهج وأطلق الزياى  
 الحرمة فى الكرسى فتشمل الخشب والجريد وظاهره ان لا فرق بين المحاذى للمصحف وغيره اه زاد  
 شيخنا وقال الحلبي والقليوبى يحرم مس ما قرب منه دون غيره اه وفى البجيرى عن المدائنى بعد ذكر هذه  
 الاقوال المتقدمة مانصه والمعتمدان الكرسى الصغير يحرم مس جميعه والكبير لا يحرم الا مس المحاذى  
 للمصحف اه ولعل هذا هو الاقرب وقول المتن (وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف  
 فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو بعضها فيه أو أما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس  
 ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب  
 أحدهما فوق الاخرى كما فى خزانين مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال  
 ونحوها فى العليا فاجاب مر بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالا بجمرة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان  
 يوضع المصحف فى رفاها الاسفل ونحو النعال فى رف اخر فوقه سم على حج قلت وينبغى ان مثل ذلك فى الجواز  
 مالو وضع النعل فى الخزانة وفوقه حائل كفرو ثم وضع المصحف فوق الحائل كالوصلى على ثوب مفروش  
 على نجاسة مالو وضع المصحف على خشب الخزانة ثم وضع عليه حائل ثم وضع النعل فوقه فمحمل نظرو ولا يبعد  
 الحرمة لان ذلك يعد إهانة للمصحف عرش (قوله وقد اعدا) الى قوله وظاهر كلامهم فى المغنى والى المتن فى  
 النهاية (قوله وحده) أى بخلاف ما إذا اعداله وغيره أى فيحل المس والحل اقول هو فى المس ظاهر واما فى  
 الحل فالظاهر جريانى التفصيل الا فى حمله مع الامتعة بل هو من جزئياته بصرى ويأتى عن سم ما يوافقه  
 فى الحل (قوله حينئذ) أى حين إذا وجد الشروط الثلاثة (قوله أو أعدادهما) أى وحده (قوله فيحل  
 حملهما الخ) ظاهره من غير كراهة عرش وكتب عليه سم ايضا مانصه هذا مشكل فى قوله او أعدادهما له  
 أى مع كونه فيهما لانه يلزم من حملهما ومسهما حمله ومسهما لانه فيهما إلا ان يجاب بان المراد حل الحمل فى الجملة  
 أى على تفصيل المتاع الا فى هذه الحالة من قبيل الحمل فى المتاع وبان المراد حل مسهما على وجه لا يلزم  
 منه مسه بان يمس طرف الخريطة الزائد عنه لا المتصل به ايضا لان مسه حرام ولو بحائل ولذا قال فى الروض

(و) حمل ومس (خريطة  
 وصندوق) بفتح أوله  
 وضمه ومثله كرسى وضع  
 عليه كما هو ظاهر (فيهما  
 مصحف) وقد أعداه  
 أى وحده كما هو ظاهر  
 لشيئهما حينئذ بجملته  
 بخلاف ما إذا اتنى كونه  
 فيهما أو أعدادهما فيحل  
 حملهما ومسهما وظاهر  
 كلامهم أنه لا فرق فيما أعد  
 له بين كونه على حجه

(قوله وصندوق) من الصندوق كما هو ظاهر بيت الربعة المعروف فيحرم مسه إذا كانت أجزاء الربعة أو  
 بعضها فيه واما الخشب الحائل بينهما فلا يحرم مسه وكذا لا يحرم مس ما يسمى فى العرف كرسيا مما يجعل فى  
 راسه صندوق المصحف (مسئلة) وقع السؤال عن خزانين من خشب أحدهما فوق الاخرى كما فى خزانين  
 مجاورى الجامع الازهر وضع المصحف السفلى فهل يجوز وضع النعال ونحوها فى العليا فاجاب مر  
 بالجواز لان ذلك لا يعد إخلالا بجمرة المصحف قال بل يجوز فى الخزانة الواحدة ان يوضع المصحف فى رفاها  
 الاسفل ونحو النعال فى رف اخر فوقه (قوله ومثله كرسى) قد يقال بل الكرسى من قبيل المتاع مر (قوله  
 فيحل حملهما ومسهما) هذا مشكل فى قوله أو أعدادهما أى مع كونه فيهما بدليل مقابلة هذا لما قبله لانه

مبالغة على حرمة المس ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليتام مل اه  
وتقدم عن البصري ما يوافق جوابه في حل الحل وصرح البجيرى بما يوافق جوابه في حل المس (قوله وان لا  
الخ) في إطلاقه نظر سم عبارة عرش عبارة سم على المنهج فتلا عن الشارح شرط الظرف أن يعد ظرفا له  
عادة فلا يحرم مس الخزان وفيها المصاحف وان اتخذت لوضع المصاحف فيها مر اه زاد البجيرى عن  
سلطان والحفنى إلا مس المحاذى للمصاحف اه وباتى عن شيخنا ما يوافقه (قوله وان لم يعد مثله له عادة الخ)  
قال في الايعاب المراد بالمعدله ما عدله وقدمى وعامله عرفا سواء عمل على قدره ام كان اكبر منه خلافا لمن  
قيده بكونه عمل على قدره اه وينبغي ان يقيد بذلك ما في التحفة والنهاية كرى وتقدم ما يوافقه عن سم  
وغيره ويصرح به ايضا قول شيخنا ما انصه قوله ولو خرطة أى كيس ان عدله عرفا ولا نحو تليس وغرارة  
فلا يحرم الا مس المحاذى للمصاحف فقط اه قول المتن (وما كتب الخ) أى ومحل ما كتب أى من القرآن  
لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في  
المقام بيان المكتوب فيه وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لامر اه سم قول  
(المتن وما كتب) أى حقيقة او حكما ليدخل الختم الآتى في الهامش عرش أى الطبع قول المتن (كلوح)  
ينبغي بحيث يعد لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن  
سم عبارة عرش يؤخذ منه انه لا بد ان يكون بما يكتب عليه عادة حتى لو كتب على عمود قرآنا للدراسة لم  
يحرم مس غير الكتاب بخطيب وزيادى يؤخذ منه انه لو نقش القرآن على خشبة وختمها الاوراق بقصد  
القراءة وصار يقرأ يحرم مسها وليس من الكتابة ما يقص بالمقص على صورة حروف القرآن من ورق او  
قماش فلا يحرم مسه اه قول المتن (وما كتب لدرس قرآن الخ) بخلاف ما كتب لغير ذلك كالتمام المعبودة  
عرفانها عبارة المغنى اماما كتب لغير دراسة كالتيمة وهى ورقة يكتب فيها شيء من القرآن ويعلق على  
الرأس مثلا للتبرك والنياب التي يكتب عليها والدرهم كاسياتى فلا يحرم مسها ولا حملها وتكره كتابة الحروز  
أى من القرآن وتعليقها إلا اذا جعل عليها شمع او نحو هو يستحب التطهر لحمل كتب الحديث ومسها اه قال  
عرش قوله كالتمام الخ يؤخذ منه انه لو جعل المصحف كله او قريبا من الكل تيممة حرم لانه لا يقال له خيمته  
تيممة عرفا اه وفي البجيرى ما نصه قال شيخنا الجوهرى نقلا عن مشايخه يشترط في كاتب التيممة ان يكون  
على طهارة وان يكون في مكان طاهر وان لا يكون عنده تردد في صحتها وان لا يقصد بكتابتها تجربتها وان  
لا يتلفظ بما يكتب وان يحفظها عن الابصار بل وعن بصره بعد الكتابة وبصره لا يعقل وان يحفظها عن  
الشمس وان يكون قاصدا وجه الله في كتابتها وان لا يشكها وان لا يطمس حروفها وان لا ينقطها وان  
لا يترها وان لا يمسها بحد يد او زاد بعضهم شرطاً للصحة وهو ان لا يكتبها بعد العصر وشرطاً للجودة وهو ان  
يكون صائما اه (قوله بل ينبغي الخ) لم اره لغيره وهو محل تأمل والاليق بالتعظيم الملحوظ هنا عدم التفصيل  
وابقاء الكلام على إطلاقه بصري عبارة الكردى قوله بل ينبغي الخ أفره الحلبي على المنهج وقال القليوبى ولو  
حرفا اه وفي الايعاب لوحى ما فيه فلم يزل فالذى يظهر بقاء حرمة الى ان تذهب صور الحروف وتغدر

يلزم من حملها ومسها حمله ومسها لانه فيها ما لا ان يحجب بان المراد حل الحمل في الجملة أى على تفصيل المتاع  
الآتى لانه في هذه الحالة من قبيل الحمل في المتاع وبان المراد حل مسها على وجه لا يلزم منه مسه بان يس  
طرف الخريطة الزائدة عنه لا المتصل ايضا لان مسه حرام ولو بمحائل ولذا قال في الروض مبالغة على حرمة المس  
ولو من وراء ثوبه أى ولو مس من وراء ثوبه قال في شرحه أو ثوب غيره فليتام مل (قوله وان لا) في إطلاقه نظر  
(قوله وما كتب) أى ومحل ما كتب أى من القرآن لدرس قرآن فهو من الاظهار في موضع الاضمار فاندفع  
ما يقال انه انما تعرض للكتاب مع ان المقصود في المقام بيان المكتوب فيه وانه لا يصح التمثيل المذكور إلا  
بتقدير وانظر هل يشمل ما ذكر نحو السارية والجدار فيه نظر والوجه لامر (قوله كلوح) ينبغي بحيث يعد  
لوحا للقرآن عرفا فلو كبر جدا كباب عظيم فالوجه عدم حرمة مس الخالى منه عن القرآن ويحتمل ان حمله

وان لا وان لم يعد مثله له  
عادة وهو قريب (و) حل  
ومس (ما كتب لدرس  
قرآن) ولو بعض آية  
(كلوح في الاصح) لانه  
كالمصحف وظاهر قولهم  
بعض آية أن نحو الحرف  
كاف وفيه بعد بل ينبغي في  
ذلك البعض كونه جملة مفيدة  
وقولهم كتب لدرس ان  
العبرة في قصد الدراسة  
والتبرك بحال الكتابة دون  
ما بعدها وبالكاتب لنفسه

قرايتها انتهى (قوله وقولهم كتب الخ) أى وظاهر قولهم الخ (قوله ان العبرة) الى قوله وظاهر الخ  
اقره ع وش وكذا اقره الشورى ثم قال ولونوى بالمعظم غيره كان باعه فنوى به المشتري غيره اتجه كونه غير  
معظم حينئذ كما اشار اليه شيخنا في شرح العباب اه (قوله بحال الكتابة الخ) وفي فتاوى الجمال الرملى كتب  
تميمة ثم جعلها للدراسة او عكسه هل يعتبر القصد الاول او الطارىء اجاب بانه يعتبر الاصل لا القصد الطارىء  
اه وفي القليوبى على المحلى ويتغير الحكم بتغير القصد من القيمة الى الدراسة وعكسه انتهى كرى (قوله او  
لغيره تبرعا) الظاهر أن المراد بالمتبرع الكاتب للغير بغير إذنه لا بغير مقابل كما هو المتبادر منه بصرى (قوله  
وظاهر عطف هذا الخ) بل ظاهره ان هذا لا يسمى مصحفا اذا لمصحف ما يقصد للدوام لا ما ذكره بقوله ان  
ما يسمى الخ فتأمل بصرى (قوله وان هذا) اى القصد وقوله فان قصده اى بما لا يسمى مصحفا عرفا (قوله  
وان لم يقصد به شىء الخ) لو قيل بالحرمة حينئذ مطلقا لكان وجيبا نظرا الى ان الاصل فيه قصد الدراسة فان  
عارضه شىء يخرج عنه عمل بمقتضاه وإلا ببق على اصله بصرى (قوله نظر للقرينة الخ) لو كان الكلام  
مفروضا في عدم العلم بقصد الكاتب أو الآخر لكان للنظر للقرائن وجه ليستدل بها على القصد وليس  
كذلك بل هو مفروض في عدم القصد وعليه فالذى يظهر والله اعلم ما ذكرته لك آ نفا من الحرمة مطلقا نظرا  
الى ان الاصل في كتابة الالفاظ قصد الدراسة للدوام كالمصحف أو للدوام كاللوح فان عارضه ما يخرج عنه  
كقصد التبرك فقط عمله به وإلا ببق على اصله بصرى ويأتى عن ع ش في اداب قضاء الحاجة ما يفيد عدم  
الحرمة في الاطلاق ولعل ما قاله السيد عمر البصرى اقرب (قوله إلا القسم الاول) اى ما قصده الدراسة قول  
المتن (في أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ماسأله لأن مسه حرام ولو بحائل وإن قصد  
غيره فقط سم (قوله هى بمعنى) الى المتن فى النهاية (قوله هى بمعنى مع) يغنى عنه جعلها مستعملة فى الظرفية  
الحقيقية والمجازية بناء على جوازه او على عموم المجاز بصرى (قوله بل متاع) وإن لم يصلح للاستمتاع ع ش  
(قوله ومثله) اى حمله فى متاع (قوله ومثله حمل حاملة) قضيته انه يجزى فيه تفصيل المتاع فى القصد وعدمه  
وهو كما قال فى شرح العباب انه لا يبعد وقد يقال من المتجه الحل مطلقا لان حمل حاملة لا يعد حلاله فلا اعتبار  
بقصده سم عبارة النهاية ولو حمل حامل المصحف لم يحرم لانه غير حامل له عرفا اه قال ع ش قوله مر ولو  
حمل الخ أى ولو كان بقصد حمل المصحف خلا فالحج حيث قال بالحرمة اذا قصد المصحف ثم ظاهر عبارة الشارح  
مرانه لا فرق فى الحامل للمصحف بين الكبير والصغير الذى لا ينسب اليه حمل وانه لا فرق بين الادعى وغيره  
اه عبارة الكردى على شرح بافضل اعتمده اى جريان تفصيل المتاع فى حمل حامل المصحف الشارح ايضا فى  
التحفة والامداد والاياع واعتمد الجمال الرملى الحل مطلقا وكذا سم والزى ادى قال الشير الملى وظاهر  
كلام النهاية انه لا فرق الخ وفي القليوبى على المحلى قال شيخنا الطيلاوى محل الحل إن كان المحمول بمن ينسب  
اليه لانه لو قل انتهى وعبارة شيخنا ولا يحرم حمل حاملة مطلقا عند العلامة الرملى وقال العلامة ابن خبیر  
فيه تفصيل الا متعة وقال الطيلاوى ان نسب الحمل اليه بان كان الحامل للمصحف صغيرا حرام وإلا فلا اه  
(قوله بقصده) اى المتاع سم اى والباء متعلق بحمله فى المتن (قوله فلا فرق بين كبر جرم المتاع الخ) وفى  
شرحه على الارشاد وان صغر جدا وفى فتاويه ما يسمى متاعا وفى فتاوى الجمال الرملى والمراد بالمتاع ما يحسن  
عراقا استنباعه للمصحف، قيد الخطيب المتاع بأن يصلح للاستمتاع عرفا لانحو لبرة أو خيطها ووافقه الحلبي  
كردى عبارة شيخنا الجمع ليس قيدا فيمكن فى المتاع الواحد ولو صغيرا جدا كاللبرة كما قاله الرملى ومن تبعه وقال  
الشيخ الخطيب لا بد ان يصلح للاستمتاع عرفا ويحمله معه معلقا حذر من المس وإلا حرم عليه حيث عد ماسأله

أو لغيره تبرعا وإلا  
فأمره أو مستأجره  
وظاهر عطف هذا على  
المصحف أن ما يسمى  
مصحفا عرفا لا عبرة فيه  
بقصد دراسة ولا تبرك  
وأن هذا إنما يعتبر فيما  
لا يساه فان قصد به  
دراسة حرم أو تبرك لم  
يحرم وإن لم يقصد به شىء  
نظر للقرينة فيما يظهر  
وان أفهم قوله لدرس أنه  
لا يحرم إلا القسم الاول  
(والاصح حل حله فى) هى  
بمعنى مع كما عبر به غيره فلا  
يشترط كون المتاع ظرفا له  
(أمتعة) بل متاع ومثله  
حمل حاملة بقصده لأن  
المصحف تابع حينئذ أى  
بالنسبة للقصد فلا فرق  
بين كبر جرم المتاع  
وصغره كما شمله إطلاقهم

كحمل المصحف فى أمتعة (قوله فى أمتعة) ينبغى أن شرط جواز ذلك بشرطه الآتى أن لا يعد ماسأله  
سأله لأن مسه حرام ولو بحائل وان قصد غيره فقط فليتأمل (قوله ومثله حمل حاملة) قضيته انه  
يجزى فيه تفصيل المتاع فى القصد وعدمه وهو كما قال فى شرح العباب أنه لا يبعد وقد يقال المتجه  
الحل مطلقا لان حمل حاملة لا يعد حلاله فلا اعتبار بقصده (قوله بقصده) اى المتاع

أو مطلقاً على ما اقتضاه كلام الرافعي وجرى عليه شيخنا وغيره لكن قضية مافي (١٥١) المجموع عن الماوردي الحرمة وهي

قياس ما يأتي في استواء التفسير والقرآن وفي بطلان الصلاة إذا أطلق فلم يقصد تفصيلاً ولا قراءة ويؤيده تعليمهم الحل في الأولى بأنه لم يحل بالتعظيم إذ حملها هنا بخلافه لعدم قصد يصرفه عنه فإن قصد المصحف حرم وإن قصدهما فقضية عبارة سليم بل صريحاً الحرمة خلافاً للذريعى وجرى عليها غير واحد من المتأخرين وهو القياس وجرى آخرون أخذاً من العزيز على الحل والمس هنا كالحل فإذا وضع يده فأصاب بعضها المصحف وبعضها غيره تأتي فيها التفصيل المذكور ولو ربط متاع مع مصحف فهل يأتي هنالك لتفصيل كما شمله كلامهم أولاً لأنه لربطه به مع علمه بذلك لا يتصور قصد جملة وحده كل محتمل فإن قلت تصور كون أحدهما هو المقصود بالحل والآخر تابع يتأتى ولو مع الربط قلت إنما يتأتى هذا إن فصلنا في قصد بناء على الحرمة فيه بين كون أحدهما تابعاً والآخر متبوعاً وفيه بعد من كلامهم بل الظاهر منه أنه عند قصدهما لا فرق (و)

حمله ومس في نحو ثوب كتب عليه (تفسير) أكثر منه مع الكراهة وكذا في حمله مع

عرفاه (قوله أو مطلقاً) عطف على بقصده (قوله وجرى عليه شيخنا الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى (قوله ويؤيده) أي ما اقتضاه مافي المجموع من الحرمة لتعليمهم الحل في الأولى في صورة قصد المتاع فقط (قوله فإن قصد المصحف حرم) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله وجرى عليه غير واحد) منهم الخطيب وقوله وجرى آخرون الخ منهم النهاية عبارة شيخنا ويشترط أن لا يقصد المصحف وحده بأن يقصد المتاع أو يطلق ولو قصد المصحف وحده حرم عليه ولو قصد المصحف مع المتاع لم يحرم عند الرملي ويحرم عند ابن حجج كالخطيب اهـ وعبارة الكردى على شرح بافضل جرى الشارح في هذا الكتاب على الحل في صورتين أي قصد المتاع وحده والاطلاق والحرمة في صورتين أي قصد المصحف فقط أو قصده مع المتاع وجرى على ذلك في شرحه على الارشاد والعباب تبعاً للشيخ الاسلام في شرحه على المنهج والبهجة والروض والخطيب في المغنى والاقناع وظاهر كلام التحفة لإعتداد الحرمة في حالة الاطلاق ايضاً فلا يحل عندها إلا أن قصد المتاع وحده واعتماد الجمل الرملي الحل في ثلاث احوال والحرمة في حالة واحدة وهي ما إذا قصد المصحف وحده اهـ (قوله والمس هنا) أي فيما إذا كان المصحف مع متاع (قوله تأتي فيها التفصيل الخ) فيه نظري ويتجه التحريم مطلقاً فليتامل سم جزم به الحلوى وكذا شيخنا كما مر (قوله فأصاب بعضها المصحف) يعني ما يحاذيه من الحائل الخفيف (قوله فيها) أي في صورة الوضع المذكور (قوله لا يتصور قصد جملة الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط سم وهو ظاهر (قوله وحمله ومس الخ) مقتضاه أن مس الحروف القرآنية على انفرداها سائغ حيث يكون التفسير أكثر بصري عبارة المغنى ظاهر كلام الاصحاب حيث كان التفسير أكثر لا يحرم مسه مطلقاً قال في المجموع لأنه ليس بمصحف أي ولا في معناه كما قاله شيخنا اهـ وخالف النهاية فقال العبرة في السكينة وعدمها في المس بحالة موضعه وفي الحل بالجميع كما افاده الودد رحمه الله تعالى وعبارة سم بعد نقل إفتاء الشهاب الرملي المذكور وقضيته أن الورقة الواحدة مثلاً يحرم مسها إذا لم يكن تفسيرها أكثر وإن كان مجموع التفسير أكثر من المصحف بل وأنه يحرم مس أية عمرة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة أكثر من قرأتها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اهـ واعتماداً لافتاء المذكور شيخنا عبارة تهو والمنظور اليه جملة القرآن والتفسير في الحل وأما في المس فإن مس الجملة فكذلك وإلا فالنظر اليه موضع وضع يده مثلاً (قوله في نحو ثوب الخ) ويحل النوم فيه ولو مع الجنابة شيخنا ويحرم (قوله وتفسير) هل وإن قصد حمل القرآن وحده ظاهر إطلاقهم نعم شوبرى وفي الكردى مانصه قال الشارح في حاشية فتح الجواب ليس منه مصحف حشى من تفسير أو تفاسير وإن ملئت حواشيه واجنباه وما بين سطوره لأنه لا يسمى تفسير أبوجه بل اسم المصحف باق له مع ذلك وغاية ما يقال له مصحف حشى اهـ وفي فتاوى الجبال الرملي أنه كالتفسير وفي الإيعاب الحل وإن لم يسم كتاب تفسير أو قصده القرآن وحده أو تميز بنحو حرمة على الأصح وفي شرح الارشاد للشارح المراد فيما يظهر التفسير وما يتبعه بما ذكره مع ولو استطراداً وإن لم يكن له مناسبة به والكثرة من حيث الحروف لفظاً لا رسماً ومن حيث الجملة فتتمحض إحدى الورقات من أحدها لا عبرة به اهـ وكذا في فتح الجواب والايهاب انتهى كلام الكردى (قوله أكثر منه) والورع عدم حمل تفسير الجلالين لأنه وإن كان زائداً بحر فينر بما غفل الكاتب عن كتابة حرفين أو أكثر شيخنا (قوله مع الكراهة) كذا في المغنى والنهاية (قوله لا أقل أو مساو) كذا في النهاية والمغنى (قوله تميز القرآن الخ) عبارة المغنى سواء تميزت الفاظه بلون أم لا اهـ (قوله لأنه المقصود الخ) أي دون القرآن حينئذ أي إذا كان التفسير أكثر من القرآن نهاية وهذا التعليل قد يناق ما مر عن الإيعاب واشوبرى وقال المغنى لأنه لعدم الاختلال بتعظيمه حينئذ اهـ وهو يناسب ذلك (قوله وفارق) أي استواء التفسير مع القرآن فحرم حمله ومسّه حينئذ

(قوله تأتي فيها التفصيل المذكور) فيه نظري ويتجه التحريم مطلقاً فليتامل (قوله لا يتصور الخ) ما المانع من كون المراد بقصده وحده أن يكون الغرض حمله دون غيره وحينئذ يتصور قصد حمله وحده مع الربط (قوله وتفسير أكثر) أفتى شيخنا الشهاب الرملي بأن العبرة في المس بالمسوس وفي الحل بالمجموع اهـ وقضيته أن

متاع للخلاف في حرمة أيضاً لا أقل أو مساو تميز القرآن عنه أم لا لأنه المقصود حينئذ وفارق استواء المرير مع غيره بتظيم القرآن

وهل العبرة هنا في الكثرة والقلة بالحروف المملوطة أو المرسومة كل محتمل والذي يتجه الثاني ويفرق بينه وبين ما يأتي في بدل الفاتحة بان المدار ثم على القراءة وهي إلتفات ربط باللفظ دون الرسم وهنا على المحمول وهو إلتفات ربط بالحروف المكتوبة لتعدي كل وينظر ألا كثيرا يكون غيره تابعه وعلى الثاني فيظهر أنه يعتبر (١٥٣) في القرآن رسمه بالنسبة لخط المصحف الامام وان خرج عن مصطلح علم الرسم لانه ورد له رسم

لا يقاس عليه فتعين اعتباره به وفي التفسير رسمه على قواعد علم الخط لانه الملم برد فيه شيء وجب الرجوع فيه للقواعد المقررة عنداهله ولو شك في كون التفسير اكثر او مساويا حل فيما يظهر لعدم تحقق المانع وهو الاستواء ومن ثم حل نظير ذلك في الضبة والحرير وجرى بعضهم في الحرير على الحرمة فقياسا هنا كذلك بل اولى ويجرى ذلك فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك ويفرق بين هذا وما قدمته فيما لم يقصد به شيء بانه الملم يوجد ثم مقتضى الحل والحرمة تعين النظر للقرينة الدالة على انه من جنس ما يقصد به تبرك او دراسة وهنا وجداحتمالان تعارضا فنظرنا لمقوى احدهما وهو اصل عدم الحرمة والمانع على الاول والاحتياط على الثاني فتامله وبقادرته في عطف تفسير اندفع جعله معطوفا على الضمير المجرور ثم اعترضه بانه ضعيف على أن التحقيق انه لا ضعف فيه (و) حمله ومسه في (دنانير) عليها سورة الاخلاص او غيرها لان القرآن الملم يقصد هنا

استواء الحرير الخ اي فلم يحرم لبسه (قوله وهل العبرة) إلى قوله ولو شك اقره عش (قوله والذي يتجه الثاني) أي اعتبار الحروف المرسومة أي خلافا لما في شرح الارشاد (قوله في كل) أي من التفسير والقرآن (قوله ليكون غيره) أي غير الاكثر تابعه أي لاكثر (قوله وعلى الثاني) أي الحروف المرسومة (قوله انه يعتبر) إلى قوله لانه الخ جزم به شيخنا (قوله لخط المصحف الامام) وهو الذي كان يقرأه سيدنا عثمان واتخذ لنفسه عش (قوله عنداهله) أي اهل الخط وائتمته وكتبه كمقدمة ابن الحاجب في علم الخط (قوله حل فيما يظهر) خلافا للنهائية والمغنى والطبلاوي وسهم وعش والشوبري وشيخنا (قوله او مساويا) الاولى أو غيره (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بأن الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح سم (قوله بل اولى) اعتمده النهائية والمغنى كاسم (قوله ويجرى ذلك) أي الظاهر والقياس كركدي (قوله فيما شك أقصد به تبرك الخ) نقل الحلبي في حواشي المنهج الحل عند الشك عن الشارح وقره وفي المغنى ما يفيد الحرمة ونقلت عن الجمال الرمي أيضا وقال سم في حواشي المنهج الوجه التحريم لانه الاصل في المصحف وفاقا لشيخنا الطبلاوي وفي شرح المحرر للزبادي يؤخذ من العلة انه لو شك هل قصد به الدراسة أو التبرك انه يحرم تعظيما للقرآن كركدي (قوله بين هذا) أي الحل فيما لو شك أقصد به الدراسة أو التبرك وقال السكردي أي ما ذكر هنا من ان الظاهر الحل في الشك في مساواة التفسير وكثرته والشك في قصد الدراسة أو التبرك والقياس الحرمة اه (قوله وما قدمته) أي في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله على الاول) هو قوله حل فيما يظهر وقوله على الثاني هو قوله فقياسا الخ كركدي (قوله وبقادرته الخ) أي وبتقدير في المفيدة لعطف تفسير على امتعة لا على الضمير المجرور في حمله بدون إعادة الجار (قوله بانه ضعيف) أي عند الجمهور (قوله على ان التحقيق الخ) أي الذي جرى عليه ابن مالك ومن تبعه قول المتن (ودنانير) أي او دراهم كتب عليها قرآن وما في معناها ككتب الفقه والثوب المطرزن بآيات من القرآن والحيطان المنقوشة والطعام نهاية ومغنى (قوله عليها) إلى قوله وفي بمعنى مع في النهاية والمغنى (قوله وغيرها) أي غير سورة الاخلاص من القرآن (قوله اكل طعام الخ) أي ولبس ثوب طرز بذلك عش (قوله فيما لا ظهور للظرفية) الذي تقدم ان في بمعنى مع مطلقا فتامله مع ما هنا بصري (قوله او ورقة منه) يغني عنه حمل الاضافة في المتن على الجنس (قوله اطلاقه) يعني المجوز بصري عبارة السكردي أي إطلاق المصنف في الاصح الآتي في قوله قلت الاصح الخ اه انظر المانع من حمله على ظاهره من رجوع الضمير للرافعي المانع (قوله المميز) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى الا قوله ومطلقا (قوله مطلقا) ظاهره ولو لحاجة التعليم اذا تأتى تعليمه سم وقال شيخنا يمنع له لئلا ينتهك الملم يكن ملاحظه اه عبارة عش يؤخذ من العلة انه لو كان معه من يمنعه من انتهاك لم يحرم اه وعبارة السكردي قال في الايعاب نعم يتجه حل تمكين غير المميز منه لحاجة تعلمه اذا كان بحضرة نحو الولي للأمن من أنه ينتهك حيثئذ قال في المجموع قال القاضي ولا يمكن الصبيان من نحو الالواح بالاقدار ومنه يؤخذ انهم يمنعون ايضا من محوها بالبصاق وبه صرح ابن العباد اه وفي القليوبي على المحلى يجوز مالا يشعر باهانة كالبصاق على اللوح لمحوه لانه اعانة اه وفي فتاوى الجمال الرمي جواز ذلك حيث قصد به الورقة الواحدة مثلا يحرم مسها اذا لم يكن تفسيرها كثيرا وإن كان مجموع التفسير اكثر من المصحف بل وانته يحرم مس اية متميزة في ورقة وإن كان تفسير تلك الورقة اكثر من قرانها وفي شرح الارشاد للشارح خلاف ذلك كله فراجع اه (قوله لعدم تحقق المانع) قد يعارض بان الاصل في القرآن الحرمة حتى يتحقق المبيح (قوله ومن ثم حل) يمكن بناء على هذا الحكم التحريم في المصحف والفرق ظاهر (قوله وان الصبي المحدث

لما وضع له من الدراسة والحفظ لم تجر عليه أحكامه ولذا حل اكل طعام وهدم جدار نقش عليه ما وفي معنى مع فيما لا ظهور للظرفية الاعانة فيه كما قدمت الاشارة اليه (لا) حل (قلب ورقة) أو ورقة منه (بعود) مثلاً من جانب إلى آخر ولو قائمة كما شمله إطلاقه (في الاصح) لا تنقله بفعله فصار كأنه حامله (و) الاصح (أن الصبي) المميز إذ لا يجوز تمكين غيره منه مطلقاً لانه قد ينتهك (المحدث) حدثاً أصغر أو أكبر

الاعانة على نحو الكتابة وفي فتاوى الشارح يحرم مس المصحف بأصبع عليه ريق لإذ يحرم إصباح شيء من البصاق الى شيء من اجزاء المصحف ويسن منع الصبي مس المصحف للتعلم خروجا من خلاف من منعه منه اه (قوله منع الجنب الخ) اي منع الصبي الجنب قراءة القرآن بصري (قوله وليس كذلك) اي وكذا البحث الاول قال السكردى افنى النووي بحل قراءة الصبي ومكثه في المسجد مع الجنابة اه (قوله على انه) اي المس (قوله فلا قياس) اي لمنع الصبي الجنب من قراءة القرآن على منعه من مسه (قوله لا يمنع من مسه وحمله الخ) اي لا يجب منعه من ذلك بل يستحب ذلك مغنى وتقدم عن فتاوى الشارح مثله وقال سم قضية كلام شرح المنهج جواز المنع وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انه توجهه وتحرم المنع فبعيد ويحتمل انه يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي شجاع انه ليس للمولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض وقوله وقد يتجه الخ لعله هو الاقرب (قوله من مسه) الى قوله ثم في النهاية والمغنى (قوله من مسه وحمله) لا في المصحف ولا في اللوح نهاية ومغنى ولا في نحوهما من كل ما كتب عليه قرآن لدرسه ولا فرق بين الذكر والاثنى شيخنا (قوله عند حاجة تعلمه الخ) وليس منها حمل العبد الصغير مصحفا لسيده الصغير معه الى المكتبة لان العبد ليس يتعلم وفاقا في ذلك لما مشى عليه الطباوى والجمال الرملى سم على المنهج اه كردى (قوله عند حاجة تعلمه ودرسه) اي بخلاف تمكينه من الصلاة والطواف ونحوهما مع الحدث نعم نظير المسئلة ما اذا قرأ للتعبيد لا للدراسة بان كان حافظا او كان يتعاطى مقدار الا يحصل به الحفظ في العادة وفي الرافعى ما يقتضى التحريم فتفطن لذلك فانه مهم كذا في خط ابن قاسم القرزى شارح المنهاج وفي سم على حجب مانعه والوجه انه لا يمنع من حمله ومس له للقرأة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القرأة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار في حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه انتهى وقد يقال لا تنافي لا مكان حمل ما في الرافعى على إرادة التعبد المحض وما نقله سم على ما اذا تعلق بقراءته فيه غرض يعود الى الحفظ كما اشعر به قوله كالاستظهار الخ (فائدة) وقع السؤال في الدرس عمالو جعل المصحف في خرج او غيره وركب عليه هل يجوز ام لا فاجبت عنه بان الظاهر انه ان كان على وجه بعد ازراءه كان وضعه تحته بينه وبين البرذعة او كان ملاقيا لا على الخرج مثلا من غير حائل بين المصحف وبين الخرج وعدد ذلك ازراءه ككون الفخذ صار موضوعا عليه حرم وإلا فلا فتنبه له فانه يقع كثيرا ووقع السؤال عمالو اضطر الى ما كول وكان لا يصل اليه إلا بشئ يضعه تحت رجليه وليس عنده إلا المصحف فهل يجوز وضعه تحت رجليه في هذه الحالة ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الجواز فان حفظ الروح مقدم ولو من غير الادعى على غيره ومن ثم لو اشرفت سفينة فيها مصحف وحيوان على الفرق واحتيج الى إلقاء احد هما لتخليص السفينة الى المصحف حفظ الروح الذي في السفينة لا يقال وضع المصحف على هذه الحالة امتنان لانا نقول كونه إنما فعل ذلك للضرورة مانع عن كونه امتنانا الا ترى انه يجوز

لا يمنع) عبر في المنهج بقوله ولا يجب منع صبي يميز ثم قال في شرحه والتصريح بعدم الوجوب وبالمميز من زبادى اه وقضية جواز المنع اي منع المولى وهو قريب لان غاية الحاجة ومشقة الاستمرار على الطهارة ان تبيح التمسكين من هذا الامر المحظور واما انها توجهه وتحرم المنع فبعيد والاصل ان المحظور يباح عند الحاجة او الضرورة ولا يجب عند ذلك ولا في حمله على الطهارة مصلحة له ليعتاد ذلك فلا يترك ان شاء الله تعالى إذا بلغ ويحتمل ان يلزمه تمكينه ويحرم منعه كما يصلح له عبارة المصنف وقد يتجه ان كانت مصلحة الصبي في التمسكين ثم رايت بخطي في مسودة شرحي لا في شجاع انه يسن المولى والمعلم منعه من مسه وحمله مع الحدث ثم رايت العباب جزم بنسب المنع تبعا لبعضهم وكذا في شرح الروض والوجه انه لا يمنع من حمله ومس له للقرأة فيه نظر وان كان حافظا عن ظهر قلب اذا افادته القرأة فيه نظر فائدة ما في مقصوده كالاستظهار على حفظه وتقويته حتى بعد فراغ مدة حفظه اذا اثر ذلك في ترسيخ حفظه وقوله المميز المتبادر إرادة التمييز الشرعى فلا

وبحث منع الجنب القرآن  
وانه يحرم على وليه  
تمكينه منه إنما يتأتى على  
بحث منع الجنب هنا من  
المس وليس كذلك على  
انه أكد حرمة على  
المحدث بخلاف القراءة  
فلا قياس (لا يمنع) من  
مسه وحمله عند حاجة  
تعليمه ودرسه ووسيلتهما

كحمله للمكتب والاتبان  
به للعلم ليعلمه منه فيما يظهر  
وذلك لمشقة دوام طهره  
ثم رأيت ابن العماد قال  
يجوز تمكينه من حمله  
للدراسته والتبرك ونقله إلى  
محل آخر وان هذا هو  
صريح كلامهم اعتباراً بما  
من شأنه أن يحتاج إليه  
انتهى وفي عمومته نظير  
كتخصيص الاسنوى  
ومن تبعه بالحل للدراسة  
قالوا وجه ما ذكرته (قلت  
الاصح حل قلب ورقه)  
مطلقاً (بعود) أو نحوه  
(وبه قطع العراقيون والله  
أعلم) لأنه ليس بحمل ولا  
في معناه ومن ثم لو انفصلت  
الورقة على العود حرم  
اتفاقاً كما هو ظاهر لأنه  
حمل كما لو لف كنه على يده  
وقلبها ورقة منه وإن لم  
تفصل ويحرم مسه ككل  
إسم معظم بمتنجس بغير  
معفو عنه وجزم بعضهم  
بأنه لا فرق تعظيماً له ووطء  
شيء نقش به ويفرق بينه  
وبين كراهة لبس ما كتب  
عليه المستلزم لجلوسه عليه  
المساوى لو طءه باناء أو سلمنا  
هذا الاستلزام والمساواة  
أمكننا أن نقول وطؤه فيه  
إهانة له قصداً ولا كذلك  
لبسه ويغتفر في الشيء تابعا  
مالاً يغتفر فيه مقصوداً

السجود للصنم والتصور بصورة المشر كين عند الخوف على الروح بل قديقال أنه ان توقف انقاذ روحه على ذلك رجب وضعه حينئذ ويحتمل أنه لو وجد القوت بيد كافر ولم يصل اليه إلا بدفع المصحف له جاز له الدفع لكن ينبغي له تقديم الميتة ولو مغلفة أن وجدها على دفعه لكافر عرش وقوله ويحتمل الخ أي احتيالاً راجحاً وقوله على دفعه الخ ينبغي وعلى وضع المصحف تحت رجليه (قوله للمكتب الخ) ينبغي وعن المكتب إلى البيت (قوله والتبرك) الوجه خلافه سم (قوله ونقله) بالجر عطف على جملة الخ (قوله ونقله إلى محل آخر) وقضية كلامهم أن محل ذلك في الحل المتعلق بالدراسة فإن لم يكن لغرض أو كان لغرض آخر منع منه جزماً مغنى وبهاية (قوله ما ذكرته) أي من جواز التمكن للدراسة ووسيلتها وعدمه لغيرهما (قوله مطلقاً) أي سواء كانت الورقة قائمة نصفها بنحو عود دام لم تكن كذلك نهاية (قوله وأنحوه) أي كما لو قتل كنه وقلب به مغنى (قوله لأنه) إلى قوله وجزم في المغنى (قوله ليس بحمل الخ) أي ولا من نهاية ومغنى (قوله ويحرم مسه الخ) ويحرم كتب القرآن أو شيء من أسمائه تعالى بنجس وعلى نجس ومسه به إذا كان غير معفو عنه كما في المجموع لا بظاهر من متنجس ويحرم السفر به إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه في أيديهم ويستحب كتبه وإيضاحه ونقطه وشكله ويجوز كتب آيتين ونحوهما بهم في أثناء كتاب و يمنع الكافر من مسه لسماعه ويحرم تعليمه وتعلمه إن كان معانداً أو غير المعاند إن رجمي (سلا ما جاز تعليمه وإلا فلا) وتكره القراءة بفهم متنجس ويجوز بلا كراهة بحام وطريق إن لم يلمسه عنها ولا كرهت أقتاع قال البجيرمي قوله ويحرم كتب القرآن الخ وكذلك كتابة الفقه والحديث فيما يظهر قوله لا بظاهر الخ أي لا يحرم مسه بعضو طاهر من بدن متنجس لكنه يكره فإذا تنجس كفه إلا أصابعه من هذا الاصبع المصحف وهو طاهر من الحدث جاز وقوله ونقطه الخ أي صيانة له من اللحن والتخريف ويجوز كتابة القرآن بغير العربية بخلاف قراءته بغير العربية فتمتنع وفي عرش عن سم على حج (فرع) أفتي شيخنا مر بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندي وقياسه جوازه بنحو التركي أيضاً (فرع) آخر الوجه جواز تقطيع حروف القرآن في القراءة في التعليم للحاجة إلى ذلك انتهى وقوله وتكره القراءة بفهم متنجس وكذا في حال خروج الريح لا مع نحو مس أو لمس لأنه غير مستقر عادة وقوله وإلا كرهت هذا شامل لما يفعله السائل في الطريق وعلى الاعتبار ففيها التفصيل المذكور فان انتهى عنها كرهت وإلا فلا كراهة إذ ليس القصد إهانة القرآن وإلا حرم بل ربما كان كفراً اه كلام البجيرمي قال شيخنا وكذلك تكره قراءة العلم بفهم متنجس اه (قوله ككل إسم معظم) يشمل إسم الانبياء و (قوله بغير معفو عنه) قضية التقييد به أنه يجوز المس بموضع المعفو عنه سم وياتي ما فيه (قوله بأنه لا فرق) أي بين المعفو عنه وغيره عبارة البجيرمي على المنهج قوله ومسه بعضو نجس وفي حاشية شرح الروض ولو بمعفو عنه عرش وقال سم بغير معفو عنه وعبارة الحلبي أي ولو بمعفو عنه حيث كان عيناً لأثراً ويحتمل الأخذ بالاطلاق ثم رأيت في شرح الارشاد الصغير ومسه بعضو متنجس رطب مطلقاً وبجاف غير معفو عنه اه (قوله ووطء شيء الخ) أي يحرم المشي على فراش أو خشب أي مثلاً نقش عليه شيء من القرآن شيخنا زاد المغنى أو من أسمائه تعالى اه (قوله ووضع نحو درم الخ) عبارة النهاية ولا يجوز جعل نحو ذهب في كاغد كتب عليه بسم الله الرحمن الرحيم اه قال عرش أي أو غيرهما من كل معظم كما ذكره ابن حج في باب الاستجماء ومن معظم ما يقع في المكاتب ونحوها ما فيه إسم الله واسم رسوله مثلاً فيحرم إهانتها بنحو وضع درم فيه اه (قوله وجعله وقاية الخ) هذا قديقيد حرمة جعل ما فيه إسم النبي صلى الله عليه وسلم وقاية ولو ما فيه قرآن بناء

اعتبار بغيره (قوله والتبرك) الوجه خلافه (قوله مطلقاً) ظاهره ولو لحاجة التعليم إذا تأنى تعليمه وهذا ظاهر كلامهم وقضية التعليل بخشبة الانتهاء امتناعه وأن وصاه الولي فليتامل (قوله ككل إسم معظم) شمل إسم الانبياء وقوله بمتنجس الخ عبارة شرح الروض فلو كان على بعض بدن المتطهر نجاسة غير معفو عنها فس المصحف ووضعها حرم أو بغيره فلا قال المتولي لكن يكره قال في المجموع وفيه نظار والتقييد بغير المعفو عنها ذكره في المجموع اه وقضية أنه على التقييد بجوز المس بموضع المعفو عنها (قوله وجعله وقاية) هذا يفيد



على أن قوله السابق ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر سم (قوله) ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا) أفتي به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذ لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر اه سم عبارة النهاية ولو جعل نحو كراس في وقاية من ورق كتب عليها نحو البسمة لم يحرم كما أفتي به أبو البرحمة الله تعالى لعدم الامتنان ولو أخذ قال من المصحف جاز مع الكرامة قال عرش ينبغي أن المراد بنحو البسمة ما يقصده التبرك عادة أم أوراق المصحف فينبغي حرمة جعلها وقاية لما فيه من الأمانة لكن في سم نقلا عن والد الشارح جواز ه فليحذر اه (قوله) وتمرقة) أي تمزيق الورق المكتوب فيه شيء من القرآن ونحوه شيخنا (قوله) وترك رفعه الخ) المراد منه أنه إذا رأى ورقة مطروحة على الأرض حرم عليه تركها بقربة قوله بعد وينبغي الخ وليس المراد كما هو ظاهر أنه يحرم عليه وضع المصحف على الأرض والقراءة فيه ع وش (قوله) ورقة الخ) أي فيها شيء من نحو القرآن (قوله) وينبغي أن لا يجعله الخ) وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار صيانة لاسم الله تعالى عن تعرضه للامتنان شرح الروض وانظر هل المراد بالانبغاء هنا الذب أو الوجوب والأقرب الأول (قوله) وبلغ الخ) كذا في النهاية والمغني (قوله) ما كتب الخ) عبارة النهاية والمغني قرطاس فيه اسم الله تعالى اه قال عرش أي واسم معظم كاسماء الأنبياء حيث دلت قرينة على إرادتهم عند الاشتراك فيه اه (قوله) ومد الرجل) عبارة البجيرمي وفي النهاية ويحرم مد الرجل إلى جهة المصحف ووضعه تحت يد كافر ومثله التمام وإن كانوا يعظمونها ويسن القيام له وتقبيله ويحرم مسه بالسن والظفر أيضا حالة الحدث بخلاف اليد المتخذة من الذهب أو الفضة وعبارة الرحمانى شرجت التيممة ولولا كفر نعم في سم ما يقتضى منعها له وعبارة ويحرم تمليك ما فيه قرآن وينبغي المنع من التيممة لأنها لا تنقص عن آثار السلف اه قال ابن حجج ولو جعله مروحة لم يحرم لقلة الامتنان اه ولو قيل بالحرمة لم يبعد اه كلام البجيرمي (قوله) للحدث الخ) ومثله الجنب حيث لا مش ولا حمل كردد (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر اه سم ويأتى عن البصري ما يفيد أن قوله حيث الخ ليس بقيد قال البجيرمي واستدل السبكي على جواز تقبيل المصحف بالقياس على تقبيل الحجر الأسود ويد العالم والصالح والوالد المعلوم أنه أفضل منهم اه (قوله) وكأنه لعلمه بعدم تبدلها) قديقال لا حاجة إليه للعلم بأن فيها غير مبدل قطعا ووجود مبدل معه بفرض تسليمه لا يمنع حرمة فيما يظهر ويؤخذ منه بالاولى ندب القيام للتفسير مطلقا أي قل أو كثر نظرا لوجود القرآن في ضمنه بل لو قيل بتدبه لكتاب مشتمل على نحو ما لم يكن بعيدا ولم أر نقلا في جميع ذلك ثم رأيت ما نقلوه عن المتولى وأقره من أنه يكره للحدث مس نحو التوراة إذا ظن أن به غير مبدل اه وقول ابن شعبة أنه لم يبدل جميع ما فهمما ففهمما كلام الله وهو محترم اه وكل منهما يؤيد ما ذكرته أولا بصرى (قوله) ويكره) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله والغسل في المغني (قوله) ما كتب الخ) أي من الخشب نهاية ومعنى أي مثلا فالورق كذلك فلو بي (قوله) لا لغرض نحو صيانة) أي فلا يكره بل قد يجب إذا تعين طريقا لصونه وينبغي أن يأتي مثل ذلك في جلد المصحف أيضا ع ش (قوله) والغسل أولى منه) أي إذا تيسر ولم يخش وقوع الغسالة على الأرض وإلا فالتهريق أولى بغيري عبارة البصري قال الشيخ عز الدين وطريقه أن يغسله بالماء أو يحرقه بالنار قال بعضهم أن الأحراق أولى لأن الغسالة قد تقع على الأرض انتهى ابن شعبة اه

حرمة جعل ما فيه اسم النبي ﷺ وقاية ولو لما فيه قرآن بناء على أن قوله سابقا ككل اسم معظم ملاحظ في هذه المعطوفات أيضا فليحذر وقوله ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا الخ أفتي به شيخنا الشهاب الرملي فقال يجوز وضع كراس العلم في ورقة كتب فيها القرآن انتهى وظاهر أن محله إذ لم يقصد امتنانه أو أنه يصيبها الوسخ لا الكراس وإلا حرم بل قد يكفر (قوله) لزو ال صورته) قد يؤخذ من هذا أنه لو انحوا اللوح الذي فيه القرآن بما جاز القاء ذلك الماء على النجاسة فليتامل فإنه يحتمل الفرق احتمالا في غاية القوة ومنه أن إلقاءه هنا على النجاسة قصدي (قوله) ويسن القيام له) ينبغي ولتفسير حيث حرم مسه وحمله مر (قوله)

ثم رأيت بعضهم بحث حل هذا وليس كإزعم وتمزيقه عشا لأنه إزاراه به وترك رفعه عن الأرض وينبغي أن لا يجعله في شق لأنه قد يسقط فيمتنن وبلغ ما كتب عليه بخلاف أكله لزوال صورته قبل ملاقاته للعدة ولا تضر ملاقاته للريق لأنه مادام بمعدته غير مستقدر ومن ثم جاز مصه من الحليلة كما يأتي في الأطعمة قال الزركشي ومد الرجل للمصحف وللمحدث كتبه بلا مس ويسن القيام له كالعلم بل أولى وصح أنه صلى الله عليه وسلم قام للتوراة وكأنه لعلمه بعدم تبدلها ويكره حرق ما كتب عليه إلا لغرض نحو صيانة ومنه تهريق عثمان رضى الله عنه للمصاحف والغسل أولى منه على الأوجه

بل كلام الشيخين في السير صريح في حرمة (١٥٦) الحرق إلا ان يحمل على انه من حيث كونه اضاعاً للمال فان قلت مران خوف الحرق

موجب للحمل مع الحدث وللتوسد وهذا مقتضى حرمة الحرق مطلقاً قلت ذلك مفروض في مصحف وهذا في مكتوب لغير دراسة أو لها وبه نحو بولي بما يتصور معه قصد نحو الصيانة وأما النظر لاضاعة المال فأمر عام لا يختص بهذا على أنها تجوز لغرض مقصود ولا يكره شرب محوه وإن بحث ابن عبد السلام حرمة (ومن يتيقن طهرراً أو حدثاً وشك) أى تردد باستواء أو رجحان (في ضده) أطرأ عليه أم لا (عمل يتيقنه) باعتبار الاستصحاب فلا ينافي اجتماع الشك معه وذلك لنبيه صلى الله عليه وسلم الشاك في الحدث عن أن يخرج من المسجد إلا أن يسمع صوتاً أو يجدر بجا وفي وجهه يجب الوضوء وحينئذ فالقياس ندبه لكن يشكل عليه النهي في الحديث إلا أن يقال المراد منه النهي عن أخذ بشك يؤدي إلى وسوسة وتشكك غالب وزعم الرافعي ومن تبعه أنه يعمل بظن الطهر بعد يقين الحدث مؤول أو وهم ورفع يقين الطهر بنحو النوم ويقين الحدث بالماء المظنون طهره لا يرد أن على القاعدة

(قوله بل كلام الشيخين الخ) اضرب عن الخلاف المذكور بقوله على الأوجه (قوله إلا أن يحمل الخ) أى كلام الشيخين (قوله مطلقاً) أى قصد به نحو الصيانة أو لا (قوله ذاك) أى مامر (قوله مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أى لغرض سم (قوله وهذا) أى قوله ويكره حرق الخ (قوله في مكتوب الخ) قد يقال أو ذاك بدون غرض وهذا الغرض معتبر كافي قصة سيدنا عثمان رضي الله تعالى عنه سم (قوله بهذا) أى باحراق القرآن (قوله ولا يكره شرب محوه الخ) أى نحو ما كتب عليه شيء من القرآن وشربه نهاية ومعنى قال ع ش توقف سم على حج في جواز صبه على نجاسة أقول ويذبح الجواز ولو قصداً لأنه لما بحيث جروها ولم يبق لها أثر لم يكن في صباها على النجاسة اهانة وعقوبة الشارح مر في الفتاوى الأولى غسله وصب ماء غسلته في محل طاهر اه (قوله وإن بحث الخ) (فوائد) يكره كتب القرآن على حائط وسقف ولو لمسجد وثياب وطعام ونحو ذلك ويندب للقارىء التعوذ للقراءة واستقبال القبلة والتدبر والتخشف والترتيل والبكاء عند القراءة فان لم يقدر على البكاء فليتبأك والافضل قراءة ته نظر في المصحف إلا أن زاد خشوعه في القراءة عن ظهر قلب فتكون أفضل في حقه ويندب ختمه أول النهار أو الليل وأن يكون يوم الجمعة أو ليلتها ويسن الدعاء عقبه وحضوره والشروع في ختمه أخرى بعده ويتأكد صوم يوم ختمه وكثرة تلاوته وهو في الصلاة لمفرد أفضل منه خارجاً ونسياناً أو شئ منه كبيرة ويسن أن يقول أنسيت كذا لأنسيته ويحرم تفسير القرآن والحديث بلا علم شيخنا وخطيب (قوله أى تردد) إلى قوله وفي وجهه في النهاية والمغني قول المتن (عمل يتيقنه) يجوز أن يكون التقدير علماً بمقتضى يقينه السابق سم عبارة ع ش أى جازله العمل به ومع ذلك يسن له الوضوء اه (قوله باعتبار الاستصحاب) أى فالمعنى باستصحاب يقينه (قوله فلا ينافي اجتماع الخ) الاجتماع غير متصور سم عبارة المغني فن ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن استصحاب اليقين أقوى منه فلم بذلك أن المراد باليقين استصحاباً به أو لا فاليقين لا يجامعه شك اه (قوله من المسجد) أى الصلاة ع ش (قوله فالقياس ندبه) ظاهر إطلاقه ولو في داخل الصلاة فيندب أن يخرج منها ويتوضأ كما مر عن الأيعاب عند قول الشارح ويسن الوضوء من كل ما قبل أنه ناقض (قوله يشكل عليه) أى على الندب (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه إلا خذ هذا الشك سم (قوله مؤول الخ) بان مراده أن الماء المظنون طهارته بالاجتهاد مثلاً يرفع يقين الحدث وحمله على هذا وإن كان بعيداً أولى من حمله على أن ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره وقال لم اره لغير الرافعي واسقطه المصنف من الروضة وقال النشائي انه معدود من أوامه ومعنى وزاد النهاية تأويل آخر راجعه (قوله ورفع يقين الخ) جواب سؤال وارد على المتن (قوله بنحو النوم) أى والحال أن الحدث فيه مظنون بصري (قوله ويقين الحدث الخ) عطف على يقين الطهر (قوله بالمظنون الخ) أى بالاجتهاد مثلاً مغني (قوله على القاعدة) أى السابقة في المتن قال للعمد الذكري (قوله بتفصيله) أى الآتي اتفاقاً في الشارح (قوله المطوى الخ) أى في المتن (قوله فان كان قبلهما) إلى قوله ولا اثر في النهاية إلا قوله مطلقاً وقوله ولو علم إلى فان لم يعلم وقوله بكل حال إلى قوله وعدمه في المغني إلا قوله بكل حال الأول (قوله مطلقاً)

من حيث كونه اضاعاً للمال قضية هذا ان الغسل كذلك (قوله قلت ذاك مفروض في مصحف) هذا يقتضي حرمة حرق المصحف أى لغرض وقوله وهذا في مكتوب لغير دراسة الخ قد يشكل على هذا الصنيع انه جعل من هذا حرق المصحف حيث قال ومنه تحريق عثمان الخ (قوله وهذا في مكتوب الخ) قد يقال ان ذاك بدون غرض وهذا الغرض يعتبر كافي قصة عثمان رضي الله عنه (قوله عمل يتيقنه) يجوز أن يكون التقدير عمل بمقتضى يقينه السابق وقوله باعتبار الاستصحاب أى فالمعنى باستصحاب يقينه وقوله فلا ينافي اجتماع الخ الاجتماع غير متصور (قوله إلا أن يقال المراد الخ) أى أو يقال لم يرد حقيقة النهي بل الإعلام بأنه لا يلزمه

لأنهما مما جعل فيه الظن كاليقين وكذا ما ذكره بقولهم (فلو تيقنهما) بان وجد منه بعد الشمس مثلاً (أى وجهل السابق) منهما (فضد ما قبلهما) ياخذ به بتفصيله المطوى اختصاراً (في الأصح) فان كان قبلهما محدثاً فهو الآن متطهر مطلقاً

لتيقنه الطهر وشك في تأخر الحدث عنه والاصل عدم تأخره أو متطهراً فان احتمل وقوع تجديد منه فهو الآن محدث لتيقن رفع الحدث لاحد طهر به مع الشك في تأخر الطهر الآخر عنه والاصل عدم تأخره وقرينة احتمال التجديد تويده وإن لم يحتمل فهو متطهر لأن الظاهر تأخر طهره الثاني عن حدثه ولو علم قبلهما طهارة وحدثا وجعل أسبقهما انظر لما قبل قبلهما وهكذا ثم أخذ بالصدف في الاوتار وبالمثل في الاشفاق بعد اعتبار احتمال وقوع التجديد وعدمه كما بينته بما فيه في شرح العباب فان لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء بكل حال حيث احتمل وقوع تجديد منه لتعارض الاحتمالين بلا مرجح بخلاف من لم يحتمل وقوع تجديد منه فانه يأخذ بالطهر بكل حال فلا أثر لتذكره وعدمه

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ثم الاستنجاء ﴾  
( يقدم ) ندبا ( داخل الخلاء ) ولو لحاجة أخرى وكذا في أكثر الآداب الآتية وعبر به كالخارج

لغالب

أي اعتاد تجديد الطهارة أم لا معنى ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قديعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه وبجواب بتيقن رفع الطهارة احد الحديثين فقوى اعتبارها سم ( قوله فان احتمل وقوع تجديد الخ ) أي بان اعتاد تجديد الطهارة وإن لم تطرد عاداته معنى زاد النهاية وتثبت عادة التجديد ولو بمرة كما فني به الوالد رحمه الله تعالى اه ( قوله لاحداخ ) متعلق بالرفع المضاف إلى فاعله ( قوله الاخر ) بكسر الحاء ( قوله عنه ) أي رفع الحدث متعلق بالتأخر ( قوله عدم تأخره ) أي الطهر الاخر ( قوله تويده ) أي عدم تأخره خبر وقرينة الخ ( قوله وإن لم يحتمل ) أي بأن لم يعتد التجديد معنى ونهاية ( قوله لما قبل قبلهما ) الاولى الاخير حذف قبل كافي للمغنى وغيره ( قوله ثم أخذ بالصدف في الاوتار الخ ) توضيح ذلك ان يقال تيقن طهر او حدثا بعد الشمس مثلاً وجعل أسبقها وتيقنهما قبل الفجر كذلك وتيقنهما قبل العشاء كذلك فهذه ثلاث مراتب اولها ما قبل العشاء لانها اول مراتب الشك وما قبل الفجر هو المرتبة الثانية وما بعد الشمس هو المرتبة الثالثة فينظر إلى ما قبل العشاء كقبل المغرب فان علم انه كان إذاً كان محدثاً فهو الآن قبل العشاء متطهراً او متطهراً فهو الآن محدث إن اعتاد التجديد وإلا فتطهر ثم ينقل الكلام إلى المرتبة الثانية وهي ما قبل الفجر فان كان حكمه عليه قبل العشاء بالحدث فهو الآن متطهر إلى آخر ما سبق ثم ينقل الكلام إلى ما بعد الشمس مثل ما سبق فقول المحشي أي الزايد ياخذ في الوتر بالصدف وفي الشفع بالمثل مراده الضد والمثل بالنظر لما قبل أول مراتب الشك وهو المتيقن لا بالنظر لما قبل آخرها والوتر أول مراتب الشك كقبل العشاء والمتيقن حاله قبل المغرب والشفع ثاني المراتب وهو قبل الفجر وحاله بعد الشمس وتر لانهما ثالثة وهكذا على سلوك طريق الترتي كما يؤخذ من ع ش على م اه حفي وإذا تأملت ذلك تجد كل واحدة من المراتب ضد ما قبلها فاذا كان قبل اول المراتب محدثاً فهو في المرتبة الاولى متطهر وإذا حكمنا عليه بالتطهر فهو في الثانية محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر ايضا وإذا حكمنا عليه بالحدث في الثانية فهو في الثالثة متطهر وإذا حكمنا عليه بالتطهر في الثالثة محدث إن اعتاد التجديد فان لم يعتد فهو متطهر وهكذا في جميع المراتب بحجري ( قوله فان لم يعلم الخ ) محرز قيد ملحوظ فيما سبق تقدسه فصد ما قبلهما ياخذ به إن علمه بحجري ( قوله ما قبلهما ) أي اصلاً ولو بمراتب ( قوله بكل حال ) لم يظهر الأمر به ولم يذكره هنا شيخ الاسلام ولا النهاية والمغنى وقول السكردى أي سواء علم ما قبل ما قبلهما أم لا اه ظاهر السقوط لان قول الشارح فان لم يعلم ما قبلهما المراد به العموم والاستغراق كاسر ( قوله لتعارض الاحتمالين ) أي الحدث والطهر بحجري ( قوله بخلاف من لم يحتمل الخ ) عبارة المغنى امان يعتاد التجديد في أخذ الطهارة مطلقاً كما مر اه ( قوله بكل حال ) أي علم ما قبلهما أم لا ثم الاولى إسقاطه لان الكلام مع عدم التذكر

﴿ فصل في آداب قاضي الحاجة ﴾ والآداب بالمد جمع أدب والمراد به هنا المطلوب شرعاً فيشمل المستحب والواجب ع ش ( قوله ندبا ) كذا في المغنى وقال اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا الفصل من الآداب محمول على الاستحباب إلا الاستقبال والاستدبار اه قال الرشيدى قوله إلا الاستقبال والاستدبار يعني ما يتعلق بهما إذا ادب إنما هو تركهما إذ هما إما حرامان أو مكروهان أو خلاف الاولى أو مباحان كما يأتي اه ( قوله ثم الاستنجاء ) أي آداب الاستنجاء بمعنى الأزالة قال النهاية يعبر عنه بالاستنجاء بالاستطابة والاستنجاء والاستنجار والاولان يعان المأم والحجر والثالث يختص بالحجراه ( قوله ولو لحاجة أخرى ) كوضع متاع أو أخذه ع ش ( قوله وكذا في أكثر الآداب ) يخرج بقيد الاكثر نحو اعتماد اليسار جالساً واستقبال القبلة واستدبارها ومن الأكثر ان لا يحمل ذكر الله و ( قوله للغالب ) أي فلا مفهوم له سم ( قوله والمراد ) إلى قوله وفيما له دليل في النهاية والمغنى ثم قالوا وقياس ما تقدم انه يقدم اليقين في الموضوع الذي اختاره للصلاة

الآخذ بهذا الشك ( قوله لتيقنه الطهر الخ ) قد يعارض بأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهر والاصل عدمه وبجواب بتيقن رفع الطهارة احد الحديثين فقوى اعتبارها

﴿ فصل ﴾ ( قوله في أكثر ) يخرج بقيد اكثر نحو اعتماد اليسار جالساً واستقبال القبلة واستدبارها ومن

الحاجة ولو بصحراء أو التعيين فيها لغير المعد بالقصد لصيرورته به مستقذرا كالحلاء الجديد وفيما له دهلين طويل يقدمها عند بابه ووصوله لمحل جلوسه وأصل الحلاء بالمد المحل الخالي ثم خص بما تقتضي فيه الحاجة قيل وهو اسم شيطان فيه حديث يدل له (يساره) أو بدلها كسكل مستقذر من نحو سوق ومحل قدر ومعصية كالصاغة فيجرم دخولها على ما أطلقه غير واحد لكن قيده المصنف في فتاويه بما إذا علم أن فيها أي حال دخوله كما هو ظاهر معصية كربا ولم تكن له حاجة في الدخول ومنه يؤخذ أن محل حرمة دخول كل محل به معصية كالزينة ما لم يحتاج لدخوله أي بأن يتوقف قضاء ما يتأثر بفقده تأثر أله ووقع عرفا على دخول محلها وذلك لأنها ليست مستقذرة (و) يقدم (الخارج بمنه) كالداخل للمسجد لأنها لغير المستقذرة ومن ثم كان الوجه فيما لا تكرمة فيه ولا استقذار أنه يفعل باليمين وفي شريف وأشرف كالكعبة وبقية المسجد تتجه مراعاة الأشرف وشرفين كمسجد بلصق مسجد مثله

من الصحراء وهو كذلك اهـ (قوله والمراد الواصل لمحل) أي والعائد منه (قوله ولو بصحراء) كأنه أشار بالغاية إلى أن الحلاء مستعمل في مكان قضاء الحاجة مطلقا مجازا وإلا فالخلاء عرفا كافى لمحل البناء المعدل قضاء الحاجة عرش (قوله لصيرورته به الخ) وأما كونه ماوى الشياطين فلا بد فيه من قضائها فيه بالفعل وأما كونه معدا فلا يصير إلا بارادة العود اليه وهذا غير الكنيف أما هي فتصير معدة وماوى للشياطين بمجرد تهيتها للقضاء وإن لم تقض فيها بالفعل بر ماوى وفي غش ما وافقه (قوله كالحلاء الجديد) ظاهر التشبيه أن الحلاء الجديد لا يصير مستقذرا إلا بارادة قضاء الحاجة فيه فلا يكفي بناؤه لذلك لكن بحث شيخنا م ر أن هذا هو المراد بالارادة المذكورة وعليه فالتشبيه ناقص رشيدى عبارة شيخه وهو عرش الظاهر أن المراد بما ذكر أن الحلاء يصير مستقذرا بالاعداد لانه يتوقف أي استقذاره على إرادة قضاء الحاجة فيه وهو جزم به شيخنا وكذا البر ماوى كما مر (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أي ويمشى كيف اتفق في غيرهما لانه أقدر بما بينه وبين الباب ويحتمل م ر أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب اجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذ لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتأمل سم على حج وهو موافق لما اقتضاه كلام الشارح م ر من التخيير عرش (قوله وأصل الحلاء) إلى قوله من نحو سوق في المغنى (قوله) بما تقتضى الخ) عبارة المحلى والمغنى نقل إلى البناء المعدل قضاء الحاجة عرفا وتقدم أن البناء ليس بقيد قول المتن (يساره) بفتح الياء فصح من كسر ما مغنى (قوله أو بدلها) إلى قوله فيجرم في النهاية (قوله أو بدلها) أي في حق فاقدها نهاية (قوله ككل مستقذرا الخ) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق سم (قوله من نحو سوق الخ) كالحمام والمستحتم نهاية قال عرش وينبغي أن مثل هذه المذكورات المختلات المغضوب على أهلها ومقابر الكفار اهـ (قوله كربا) أي وتمويه وصوغ إناء النقد (قوله ومنه يؤخذ) أي بما في فتاوى المصنف (قوله كالزينة) هي بمعنى الزنا كروى وضبطه القاموس بفتح الزاى وكسرهما (قوله وذلك) راجع إلى المتن (قوله لأنها ليست مستقذرة) وقدر روى الترمذى عن ابن هريرة رضى الله تعالى عنه أن من بدا برجله اليمنى قبل يساره إذا دخل الحلاء ابتلى بالفقر مغنى وسلطان (قوله كان الا وجه الخ) خلافا للمغنى والزبادى والنهاية (قوله ما لا تكرمة فيه الخ) كاحذمتاع لتحويله من مكان إلى مكان آخر عرش (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار نهاية اهـ واعتمده الزبادى والمغنى كما مر (قوله وفي شريف أشرف الخ) الذى يتجه في جميع هذه المسائل أن المدخول إليه متى كان شريفا قدم اليمنى مطلقا وإن كان خسيفا قدم اليسرى مطلقا أي سواء يساوى أو الشرف أو الخسة أو تقاؤا فانظر السكون الشرف مقتضيا للتكريم وخلافه لخلافه فتأمل أن كنت من أهله بصري (قوله كالكعبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد سم (قوله يتجه الخ) خلافا للنهاية عبارة يظهر مراعاة الكعبة عند دخولها والمسجد عند خروجه منها لشرفهما اهـ قال عرش فيقدم يمينه دخولا وخروجا فيها خلافا لابن حجر اهـ وهو موافق لما مر عن البصري (قوله مراعاة الأشرف) قضيته تقديم اليمين في دخول الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل م ر مراعاة الدخول مطلقا في الكعبة وبقية المسجد لما يدعظمتها فيقدم اليمين في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمين في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها سم وأقرب الاحتمالين أولها الموافق لما مر عن النهاية والبصري وما اقتضاه

الاكثر أن لا يحتمل ذكر الله وقوله للغالب أي فلا مفهوم لها (قوله ووصوله لمحل جلوسه) أي ويمشى كيف اتفق في غيرهما لانه أقدر بما بينه وبين الباب ويحتمل أن يتخير عند وصوله لمحل جلوسه أيضا لأن جميع ما بعد الباب اجزاء محل واحد ويؤيده التخيير عند وصول ذلك إذ لم يكن دهلين أو كان قصيرا فليتأمل (قوله ككل) أي كدخول ذلك وبعد الدخول يمشى كيف اتفق (قوله أنه يفعل باليمين) لكن قضية قول المجموع ما كان من باب التكريم بدافيه باليمين وخلافه باليسار يقتضى أن يكون فيها باليسار شرح م ر (قوله كالكعبة وبقية المسجد) ينبغى والروضة وبقية المسجد وقوله يتجه مراعاة الأشرف قضيته تقديم اليمين في دخول

كلام الشارح أبعد من كل منهما والله أعلم (قوله يتجه التقديم) يتجه تقديم اليمن عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني وبتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولها والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للاخر ثم اه سم (قوله تخيير الخطيب) الخ عبارة النهاية ولا نظر إلى تفاوت بقاع المسجد شرقا وخسها قال ع ش أي في الحسن فان قريب المنبر مثلا لا يساوي ما قرب من الباب في النظافة ومع ذلك لا نظر إلى هذا الشرف فيتخير في مشيه من أول المسجد إلى محل جلوسه اه (قوله وشريف الخ) (فائدة) وقع السؤال عما لو جعل المسجد موضع مكس مثلا وبتجه تقديم اليمنى دخولا واليسرى خروجا لان حرمة ذاتية فتقدم على الاستقذار العارض ولو اراد ان يدخل من دق إلى مكان جهل انه دق وشريف فينبغي حمله على الشرافة سم على البهجة قلت بقي ما لو اضطر لقضاء الحاجة في المسجد فهل يقدم اليسار لموضع قضائها أو يتخير لما ذكره من الحرمة الذاتية فيه نظرا والاقرب الثاني لان حرمة ذاتية ع ش اقول قد يتنازع فيما نقله عن سم قول الایعاب وكالحلاء في تقديم اليسرى دخولا واليمنى انصرافا الحمام والسوق وإن كان محل عبادة كالمسعى الآن فينا يظهر ومكان الظلم وكل منكر اه فالمسعى حرمة ذاتية لانه موضع عبادة ومع ذلك قدم الاستقذار العارض عليه كرى (قوله وقدر واقدر) وليس من المستقذرين فيما يظهر السوق والقهوة بل القهوة أشرف فيقدم بمينه دخولا قاله ع ش ولا يتخلو عن نظر كرى اقول والنظر ظاهر بل لا يبعد العكس في زمنا (قوله يتجه مراعاة الشريف الخ) أي يقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه سم (قوله والاقذار في الثانية) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه سم (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور وفيه نظر سم وقديم عوى الاخراج ويدعى أنه إنما عبر به ليشمل ما في الصحراء بقرينة ما قدمه هناك قول المتن (ذكر الله) هو ما تضمن ثناء او دعاء وقد يطلق على كل ما فيه ثواب (فائدة) وقع السؤال عما لو نقش اسم معظم على خاتم لاثنتين قصدا أحدهما به نفسه والاخر المعظم اسم نبينا فهل يكره الدخول به الحلاء والاقرب انه ان استعمله أحدهما عمل بقصده او غيرهما لا بطريق النيابة عن أحدهما بعينه كره تغليبا للمعظم ع ش (قوله أى مكتوب) إلى قوله وما لا الأذرع في النهاية إلا قوله ولم يصح في كيفية وضع ذلك شيء وكذا في المغنى لا قوله ويظهر إلى فيكره (قوله أى مكتوب ذكره الخ) حتى جعل ما كتب من ذلك في دراهم ونحوها مغنى (قوله ككل معظم) قال في شرح الارشاد دون التوراة والانجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فيما يظهر لانه كلام الله وإن كان منسوخا اه وبتجه استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلام شرح الروض وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما نقرر فيتجه انه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لانه لا ينقص عن التوراة سم (قوله من قرآن) بحث الزركشى تخرج ما يوجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وان نظر فيه غيره سم عبارة ع ش بقي ما يوجد نظمه في غير القرآن بما

الكعبة واليسار في الخروج منها ويحتمل مراعاة الدخول مطلقا في الكعبة وبقية المسجد لم يدعظمتهما يقدم اليمن في دخول الكعبة وفي الخروج منها ويحتمل تقديم اليمن في دخول الكعبة والتخيير في الخروج منها (قوله يتجه التخيير) يتجه تقديم اليمن عند دخول أولهما ثم التخيير بعد ذلك حتى في الدخول من الأول والثاني وبتجه في مستقذرين متصلين تقديم اليسار عند دخول أولهما والتخيير بعد ذلك حتى في الدخول من أحدهما للاخر مر (قوله يتجه مراعاة الشريف) أي يقدم عند دخوله من البيت للمسجد اليمنى وعند دخوله من المسجد للبيت اليسار لان الأول دخول للمسجد والثاني خروج منه (قوله والاقذر) كان مراده تقديم اليسار لدخول الحلاء واليمين لخروجه منه (قوله لمحل قضاء الحاجة) هذا يخرج الدهليز المذكور بل ومطلق الدهليز وفيه نظر (قوله ذكر الله) قال في شرح الروض لا حمل توراة وانجيل ونحوها كما أفهمه كلامه اه أي مع الخلو عن المعظم بل ينبغي التقييد بالمبدل (قوله ككل معظم الخ) قال في شرح الارشاد

يتجه التخيير وبه يعلم تخيير  
الخطيب عند صعوده للنسبة  
وشريف ومستقذر بالنسبة  
اليه كبيت بلصق مسجد  
وقدر وأقذر منه كحلاء  
في وسط سوق يتجه مراعاة  
الشريف في الأولى  
والاقذر في الثانية (ولا  
يحمل) داخله أي الواصل  
لمحل قضاء الحاجة (ذكر  
الله) أي مكتوب ذكره  
ككل معظم من قرآن

يوافق لفظ القرآن كلابيب مثلاً فهل يكره حمله أو لافيه نظراً والقرب الأول ما لم تدل قرينة على إرادة غير القرآن (قوله واسم نبي وملك) عبارة النهاية ويلحق بذلك أسماء الله تعالى وأسماء الأنبياء وإن لم يكن رسولاً والملائكة عواماً عامتهم وخاصتهم اهـ وفي سم قال في شرح الارشاد وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وهل يلحق بعوامهم المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظراً وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكر وهـ هل يشمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظراً ولا يبعد الشمول وقد تشمله عباراتهم اهـ وأقره عـ شـ وعبرة السكردي وفي القليوبي على المحلى قال شيخنا وكذا صلحاء المسلمين كالصحابة والأولياء أي يكره كالملائكة وبحسب الحلبي أيضاً في حواشي المنتهج ثم قال وهل يكره حمل الاسم المعظم ولو لصاحب ذلك الاسم الظاهر نعم اهـ (قوله مختص الخ) قال في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف اهـ وينبغي أن يكون الرحمن كالجلالة في عدم قبول الصرف سم (قوله أو مشترك) كعزيز وكريم ومحمد غنى وشرح بأفضل (قوله أو قامت قرينة الخ) أي فإن لم تقم قرينة فالأصل الإباحة عـ شـ (قوله ويظهر أن العبرة الخ) الذي يظهر ليوافق ما مر أن العبرة بالكاتب نفسه إن كتب لنفسه أو غيره بغير إذنه وإلا فالمكتوب له بصري (قوله بقصد كاتبه الخ) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم يؤثر قصد المشتري فيه نظراً ثم رأيت في شرح العباب ألا ترى أن اسم المعظم إذا ريد به غيره صار غير معظم اهـ سم على حج قلت ويبقى فيما لو قصدوا لا غير المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو تغير قصده وقياس ما ذكره وفي الخمرة من أنها تابعة للقصد السكراة فما ذكر تأمل وينبغي أن ما كتب للدراسة لا يزول حكمه بتغير قصده وعليه فلو أخذ ورقة من المصحف وقصد جعلها تيممة لا يجوز مسها ولا حملها مع الحدث سيما وفي كلام ابن حجر ما يفيد أنه لو كتب تيممة ثم قصد بها الدراسة لا يزول حكم التيممة اهـ عـ شـ (قوله وإلا فالمكتوب له) وبقي الإطلاق وينبغي عدم السكراة حينئذ لأن الأصل الإباحة عـ شـ (قوله نظير ما مر) أي

واسم نبي وملك مختص أو مشترك وقصد به المعظم أو قامت قرينة قوية على أنه المراد به ويظهر أن العبرة بقصد كاتبه لنفسه وإلا فالمكتوب له نظير ما مر

دون التوراة والإنجيل إلا ما علم عدم تبدله منهما فما يظهر لأنه كلام الله تعالى وإن كان منسوخاً اهـ ويمكن أن يحمل عليه قوله في شرح الروض لأجل توراة وإنجيل ونحوهما كما فهمه كلامه اهـ أي لا يكره حمل ذلك أي إلا أن علم عدم تبدله بل كان يتجه أيضاً استثناء ما شك في تبدله لثبوت حرمة مع الشك بدليل حرمة الاستنجاء به حينئذ كما أفاده كلامه في شرح الروض حيث قال وجوز به أي الاستنجاء القاضي بورق التوراة والإنجيل ويجب حملهما على ما علم تبدله منهما وخلا عن اسم الله تعالى ونحوه اهـ فانه صريح في المنع عند الشك فالمنع دليل واضح على بقاء الاحترام فليتأمل وإذا كره حمل ما علم عدم تبدله منهما أو شك فيه على ما تقر فيتجه أنه يكره حمل ما نسخ تلاوته من القرآن لأنه لا ينقص عن التوراة فليتأمل (قوله من قرآن) بحث الزركشي تخريج ما وجد نظمه من القرآن في غيره على حرمة التلفظ به للجنب قال في شرح العباب وهو قريب وإن نظر فيه غيره (قوله واسم نبي وملك) قال في شرح الارشاد وأنه أي وظاهر كلامهم أنه لا يفرق بين عوام الملائكة وخواصهم وبه صرح الاسنوي حيث عبر بجميع الملائكة وهل يلحق بعوامهم المؤمنين أي صلحاؤهم لأنهم أفضل منهم محل نظراً وقد يفرق بأن أولئك معصومون وقد يوجد في المفضول مزية لا توجد في الفاضل اهـ (تنبيه) حمل المعظم المكر وهـ هل يشمل حمل صاحبه له فيكره حمل صاحبه له فيه نظراً ولا يبعد الشمول وقد تشمله عباراتهم فإن قيل لو كره حمل صاحبه له لكره دخول صاحبه لأن عظمة الاسم هنا إنما هي لعظمته قلت يفرق باحتياج صاحبه إلى الدخول بخلاف اسمه فليتأمل (قوله مختص أو مشترك) في شرح العباب وإن ما عليه الجلالة لا يقبل الصرف لكونه كلامهم في كتابته على نعم الصدقة يقتضي خلافه وقد يفرق بقيام القرينة ثم على الصرف وأنه ليس بالقصد به إلا التمييز خلافه هنا اهـ وقد يقصد هنا بجر التمييز فليتأمل وينبغي أن يكون الرجل كالجلالة في عدم قبول الصرف (قوله بقصد كاتبه) لو قصد به كاتبه لنفسه المعظم ثم باعه فقصد به المشتري غير المعظم فهل يؤثر قصد المشتري فيه نظراً ثم رأيت في شرح العباب ألا

في شرح وما كتب لدرس قرآن الخ (قوله فيكره حمل الخ) أي من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث أن فرض سم على حج ويذبحي أن يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه عرش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقص معكوسا ليقرا مستقيما إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خبر اه وفي البر ماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافي خواتيم الاكابر اه (قوله غيبه ند بالخ) فلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولاً مغيباً سم على البهجة اه عرش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها معنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح من آخر اعلی ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة عرش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضا إذا قصد تضمينه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في أن الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجم من البول ولم يتحش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن أى أو نحوه لما ذكر من حرمة تنجيسه ما لم تدع إليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عرش أى أو عن معصوم آخر (قوله وما لا اذرى وغيره الى الوجه المحرم) ويذبحي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس معنى ونهاية قال عرش ويمكن أن يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا دخال المصحف) أى ونحوه معنى (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل سم عبارة الكردي لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقياها) يضم كما قال الاذرى فغذبه معنى (قوله لان ذلك الخ) أى وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقياها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل مالى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه كردي عن الایعاب (قوله اما القائم الخ) أى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزبدي والشوبرى وغيرهم تبعاً للجلال المحلى ان القائم في البول يعتمد هما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله أى وهو الخ) أى تحريم التضمخ الخ (قوله وبه الخ) أى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) أى ند باقول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره ببول أو غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجب بانه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه بعد از راه فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اه عرش واعتمده شيخنا (قوله أى الكعبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى المتن وكذا في المغني لإقوله ولو مع عدمه إلى المتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

تري ان اسم المعظم إذا ريد به غيره صار غير معظم اه (قوله فيكره حمل الخ) أى من حيث الخلاء فلا ينافي حرمة حمل القرآن مع الحدث أن فرض سم على حج ويذبحي أن يلحق ذلك كل محل مستقذر وإنما اقتصر على الخلاء لكون الكلام فيه عرش (قوله ولم يصح الخ) قال في المهمات وفي حفظي أنها كانت تقرأ من أسفل ليكون اسم الله تعالى فوق الجميع نهاية زاد المغني وقيل كان النقص معكوسا ليقرا مستقيما إذا ختم به قال ابن حجر ولم يثبت في الأمرين خبر اه وفي البر ماوى عن المهمات عقب ما مر عنها وإذا ختم به كان على الاستواء كافي خواتيم الاكابر اه (قوله غيبه ند بالخ) فلم انه يطلب اجتنابه ولو محمولاً مغيباً سم على البهجة اه عرش (قوله بنحو ضم كفه) كوضعه في عمامته أو غيرها معنى (قوله خاتم عليه معظم) شامل لاسماء صلحاء المؤمنين بناء على دخولهم هنا سم (قوله ويجب الخ) ظاهره وان لم يقصد التبرك باسم الله تعالى وهو ما اعتمدته الشارح من آخر اعلی ما نقله سم عنه في حاشية شرح البهجة عرش (قوله عند استنجاء بنجسه) صرح في الاعلام بالكفر بالقاء ورقة فيها اسم معظم من اسماء الانبياء والملائكة ثم قال وهذا يأتي في الاستنجاء ايضا إذا قصد تضمينه بالنجاسة سم على حج أقول وقول ابن حجر عند استنجاء بنجسه صريح في أن الكلام عند خشية التنجس اما عند عدمها بان استجم من البول ولم يتحش وصوله إلى المكتوب لم يحرم ويؤخذ منه حرمة القتال بسيف كتب عليه قرآن أى أو نحوه لما ذكر من حرمة تنجيسه ما لم تدع إليه ضرورة بان لم يجد غيره يدفع به عن نفسه عرش أى أو عن معصوم آخر (قوله وما لا اذرى وغيره الى الوجه المحرم) ويذبحي حمل كلامهم على ما اذا خيف عليه التنجيس معنى ونهاية قال عرش ويمكن أن يبقى على ظاهره ويقال الواحد بالشخص له جهتان فو حرام من جهة الحمل مع الحدث مكروه من جهة الحمل له في المحل المستقذر ثم رأيت في سم على حج اه (قوله لا دخال المصحف) أى ونحوه معنى (قوله وهو قوى المدرك) أى لا النقل سم عبارة الكردي لكن المنقول الكراهة والمذهب نقل اه (قوله وينصب باقياها) يضم كما قال الاذرى فغذبه معنى (قوله لان ذلك الخ) أى وضع اصابع اليمنى بالارض مع نصب باقياها (قوله أسهل لخروج الخارج) هو ظاهر لان المعدة في اليسار واما في البول فلان المثانة التي هي محلها ميل مالى جهة اليسار فعند التحامل عليها يسهل خروجه اه كردي عن الایعاب (قوله اما القائم الخ) أى مطلقا واعتمد النهاية والخطيب والزبدي والشوبرى وغيرهم تبعاً للجلال المحلى ان القائم في البول يعتمد هما معا (قوله وعلى هذا) أى التفصيل المذكور (قوله اطلاق بعض الشراح) كشيخ الاسلام (قوله أى وهو الخ) أى تحريم التضمخ الخ (قوله وبه الخ) أى بقوله ان علم التلويت الخ (قوله اعتمدها) أى ند باقول المتن (ولا يستقبل القبلة الخ) وظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره ببول أو غائط وان كان اعظم حرمة من القبلة وقد يوجب بانه يثبت للفضول ما لا يثبت للفاضل نعم قد يستقبله أو يستدبره على وجه بعد از راه فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره سم على حج اه عرش واعتمده شيخنا (قوله أى الكعبة) إلى قوله وان لم يكن في النهاية إلا قوله والتنزه إلى المتن وكذا في المغني لإقوله ولو مع عدمه إلى المتن وفي العباب وغيره ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالمعظم اه قال في شرحه وبحث الاذرى حرمة عند قبور الانبياء وعند القبور المحترمة المتكرر نبشها لاختلاط تربتها باجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها

عند قبور الشهداء فقط غلط وألحق الأذرع بقضاء الحاجة على القبر المحترم البول إلى جداره إذا انتهى  
 ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند المصحف أولى سم (قوله قبله بيت المقدس) أي صخرته شيخنا  
 (قوله فيكره فيه الخ) أي يكره استقبالها واستدبارها في غير المعدن وتزول الكراهة بما تزول به الحرمة في  
 الكعبة من السائر بشرطه كذا في النهاية وحاشية شيخنا وقال المغني إنما يكره استقبالها دون استدبارها  
 كالشمس والقمر اه قول المتن (ولا يستدبرها) المراد باستدبارها كشف دبره إلى جبهتها حال خروج  
 الخارج منه بأن يجعل ظهره إليها كاشفاً لدبره حال خروج الخارج وإذا استقبل أو استدبر واستتر من جبهتها  
 لا يجب الاستئثار أيضاً عن الجهة المقابلة لجبهتها وإن كان الفرج مكشوفاً إلى تلك الجهة حال الخروج منه لأن  
 كشف الفرج إلى تلك الجهة ليس من استقبال القبلة ولا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة  
 لعدم معرفتهم معنى استقبالها واستدبارها فعلم أن من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستئثار من جهة  
 القبلة أن استقبالها أو استدبرها فتفطن لذلك سم واقره الشوبري وقال ع ش فرع اشكل على كثير  
 من الطلبة معنى استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط ولا اشكال لأن المراد باستقبالها استقبال  
 الشخص لها حال قضاء الحاجة واستدبارها جعله ظهره إليها حال قضاء الحاجة سم على المنهج اه عبارة  
 شيخنا والمراد باستقبالها واستقبال الشخص بوجهها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة باستدبارها  
 جعل ظهره إليها بالبول والغائط على الهيئة المعروفة أيضاً وإن لم يكن بعين الخارج فيجوز فيها خلافاً لما قال لا يكون  
 مستقبلاً إلا إذا جعل ذكره جهة القبلة واستقبلها بعين الخارج ولا يكون مستدبراً إلا إذا تعوط وهو قائم على  
 هيئة الركوع وعلم بما ذكرناه أنه يحرم الاستقبال بكل من البول والغائط وكذلك الاستدبار بكل منهما خلافاً  
 لمن خص الاستقبال بالبول والاستدبار بالغائط وقال بأنه لا يحرم عكس ذلك والمعتمد أنه يحرم اه وعبارة  
 الرشيدى بعد كلام ذكره عن شرح الغاية لسم ولا يخفى أن المرجع واحد غالباً والخلاف إنما هو في مجرد  
 التسمية فإذا جعل ظهره للقبلة فتعوط فالشارح م كالشهاب بن حجر يسميانه مستقبلاً وإذا جعل صدره  
 للقبلة وتعوط يسميانه مستدبراً والشهاب بن قاسم كغيره يعكسون ذلك وإذا جعل صدره أو ظهره للقبلة وبال  
 فالأول مستقبل اتفاقاً والثاني مستدبر كذلك نعم يقع الخلاف المعنوي فيما لو جعل ظهره أو صدره للقبلة  
 والفت ذكره يميناً وشمالاً وبال فهو غير مستقبل ولا مستدبر عند الشارح م كالشهاب بن حجر بخلافه  
 عند الشهاب بن قاسم وغيره (قوله ارتفاعه ثلثا ذراع الخ) هذا في حق الجالس قال جماعة من الأصحاب  
 لا يستتر سرته إلى موضع قدميه فيؤخذ منه أنه يعتبر في القائم أن يستتر من سرته إلى موضع قدميه كما أفتى به  
 الوالد رحمه الله تعالى وكلام الأصحاب في اعتبار ذلك خرج مخرج الغالب ولعل وجه صيانة القبلة عن خروج  
 الخارج من الفرج وإن كانت العورة تنتهي بالركبة نهاية عبارة شيخنا وظاهر كلامهم تعين كونه ثلثي ذراع  
 فأكثروا لعله للغالب فلو كفاه دون الثلثين أكتفي به واحتجاج لي زيادة على الثلثين وجبت ولو بال أو تعوط  
 قائماً فلا بد أن يكون سائر من قدميه إلى سرته لأن هذا حريم العورة اه وعبارة المغني نعم لو بال قائماً لا بد من  
 ارتفاعه إلى أن يستر عورته اه (قوله فان فعل) أي الاستقبال أو الاستدبار مع السائر المذكور كردي (قوله)

وخرج بها قبلة بيت المقدس  
 فيكره فيها نظير ما يحرم هنا  
 (ولا يستدبرها) أدبا مع  
 سائر ارتفاعه ثلثا ذراع  
 فأكثر وقد دنا منه ثلاثة  
 أذرع فأقل بذراع الآدمي  
 المعتدل فان فعل بخلاف  
 الأولى

وإن كان أعظم حرمة من القبلة وقد يوجه بأنه ثبت للفضل نعم قد يستقبله أو يستدبره  
 على وجه يعد أزاراً فيحرم بل قد يكفر به وكذا يقال في استقبال القبر المكرم أو استدباره فليتاامل وفي العباب  
 وغيره وعند الأي ويكره قضاء الحاجة عند قبر محترم ويحرم عليه وعلى ما يمنع الاستنجاء به كالعظم انتهى وقوله  
 عند قبر محترم قال في شرحه وببحث الأذرع حرمة عند قبور الأنبياء وعند القبور المحترمة المتكررة نبشها  
 لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ومن نقل عنه حرمتها عند قبور الشهداء فقط غلط انتهى وقوله وعليه قال في  
 شرحه والحق الأذرع بذلك البول إلى جداره إذا انتهى ومعلوم أنه إذا ذكره عند القبر المحترم فعند  
 المصحف أولى (قوله فيكره الخ) والأوجه أن السترة المانعة للحرمة فيها سرت مع الكراهة هنا م (قوله ولا  
 يستدبرها) (تنبيه) لا يخفى أن المراد باستدبارها كشف دبره إلى جبهتها حال خروج الخارج منه بأن يجعل



في غير المعد) و يصير المحل معداً بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك كما في سم علي حجب و يذبحى او بتيمة  
لذلك بقصد الفعل فيه منه او بمن يريد ذلك من اتباعه ع ش (قوله اما هو الخ) هذا صريح في انه اذا اتخذ له محلاً  
في الصحراء بغير ساتر و اعده لقضاء الحاجة لا يحرم قضاء الحاجة فيه لجهة القبلة و منه ما يقع للسافرين اذا  
نزلوا بعض المنازل رشيدى (ولو مع عدمه الخ) اى عدم ما ذكر من الاستقبال والاستدبار كرى وعش  
(قوله على الاوجه) ولو استقبلها بصدرة و حول قبله عنها وبال لم يحرم بخلاف عكسه نهاية (قوله والتنزه الخ)  
اعتمده شيخنا والرشيدى و عبارته بعد ذكر كلام الشارح و تقريره و به تعلم ان خلاف الاولى غير خلاف  
الافضل وذلك لان خلاف الاولى باصطلاح الاصوليين صار اسماً للنهي عنه لكنه ينهى غير خاص فهو المعبر  
عنه بالمكروه كراهة خفيفة و اما خلاف الافضل فعنا انه لانهى فيه بل فيه فضل إلا ان خلافه افضل منه وان  
توقف في ذلك شيخنا ع ش في الحاشية اهاى حيث عقب كلام الشارح المذكور بقوله قد يشعر التعبير بقوله افضل  
ان خلاف الافضل دون خلاف الاولى و لم اره بل هو مخالف لما ذكره من ان الاولى و الافضل متساويان  
اه و وافقه البصرى و نقل السكردى عن كتب الشارح ما يوافق كلام الرشيدى عبارته قوله لكنه خلاف  
الافضل اى و ليس هو خلاف الاولى كما نبه عليه الشارح في كتابه و فى شرح العباب له فعلة فى الاول اى غير  
المعد مع الساتر خلاف الاولى فهو فى حيز النهى العام و فى الثانى اى المعد خلاف الافضل فليس فى حيز النهى  
بوجه انتهى و فى البحر عن بعضهم الفضيلة و المرغ فيه مرتبة متوسطة بين التطوع و النافلة اه قول المتن  
(ويحرمان الخ) ينبغى ان يجب على الولي منع الصبي و المجنون من الاستقبال و الاستدبار بلا ساتر بل ينبغى  
وجوب ذلك على غير الولي ايضا لان ازالة المنكر عند القدرة و اجبة وان لم يأتى الفاعل سم ا ه ع ش (قوله  
لعين القبلة) ينبغى ان يراد بالعين ما يحزى استقبال القبلة اى الصلاة فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن  
امام الحرمين سم عبارة شيخنا قوله استقبال القبلة اى عينها يقيناً فى القرب و ظناً فى البعد و كذا يقال فى  
استدبارها اه (قوله لزمه الاجتهاد) اى حيث لا ستر نهاية و سم و شرح بافضل قال السكردى و الاسن  
ذلك و لم يجب كما فى شروح الارشاد و العباب للشارح و فى النهاية و غيرها و الكلام كاعلم بما سبق حيث لم يكن  
معد لذلك اه (قوله ما يأتى قبيل صفة الصلاة) منه الاخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد سم و منه  
حرمة التقليد مع تمكنه من الاجتهاد و انه يجب التعلم لذلك نهاية قال السكردى و منه انه يجب تكبيره لكل  
مرة حيث لم يكن منذ كر الدليل الاول و يجوز الاجتهاد مع قدرته على المعدل يعاب و منه انه لو تم تحرير تخبر و انه  
لو اختلف عليه اجتهاد اثنين فعل ما يأتى ثم وان محل ذلك كله ما اذا لم يغلبه الخارج او يضره كتمه و لا الافلا حرج

امداد اه (قوله بغير المعد) أى بناء كان أو صحراء (قوله و منه) أى الساتر (ارضاء ذيله) فلو لم يتيسر له ستر  
إلا بأرغام ذيله لم يكلف الستر به أن أدى الى تنجيسه لأن فى تنجيس ثوبه مشقة عليه و الستر يسقط بالعدر ع ش  
قال شيخنا و تكفى يده إذا جعلها ساتراً اه (قوله وان لم يكن له عرض) خلافاً للنهاية و المعنى عبارته و لا بد ان  
يكون عرضاً بحيث يسترها اى العورة جميعها سواء كان قائماً ام لا اه زاد الاول على نحو ما ناصه

ظهر اليها كاشفاً لبره حال خروج الخارج و انه اذا استقبل أو استدبر و استتر من جهة لا يجب الاستتار أيضاً  
عن الجهة المقابلة لجهتها وان كان الفرج مكشوفاً الى تلك الجهة حال الخروج منه لان كشف الفرج الى  
تلك الجهة ليس من استقبال القبلة و لا من استدبارها خلافاً لما يتوهمه كثير من الطلبة لعدم معرفتهم معنى  
استقبالها و استدبارها فاعلم ان من قضى الحاجتين معاً لم يجب عليه غير الاستتار من جهة القبلة ان استقبلها  
أو استدبرها ففتن لذلك (قوله هذا فى غير المعد) تنبيه متى يصير المحل معداً و لا يبعد أن يصير  
بقضاء الحاجة فيه مع قصد العود اليه لذلك (قوله لعين القبلة) ينبغى ان يراد بالعين ما يحزى استقبال القبلة  
فيدخل فيه العين بحسب الاسم على ما سياتى عن امام الحرمين (قوله لزمه الاجتهاد) و معلوم ان تحل لزمه ما لم  
يستتر بشرطه و لا لم يلزم لان الاستتار اذا منع الحرمة مع تحقق انه الى جهة القبلة فنع الشك بالاولى (قوله  
و يأتى هنا الخ) منه الاخذ بقول المخبر عن علم مقدما على الاجتهاد (قوله وان لم يكن له عرض) فيه نظر ظاهر

هذا فى غير المعد أما هو  
فذلك فيه مباح و التنزه  
عنه حيث سهل أفضل  
(ويحرمان) أى الاستقبال  
و الاستدبار بعين الفرج  
الخارج منه البول أو الغائط  
و لو مع عدمه بالصدر لعين  
القبلة لاجتماعها على الوجه  
ولو اشتبهت عليه لزمه  
الاجتهاد و يأتى هنا جميع  
ما يأتى قبيل صفة الصلاة  
فيما يظهر (بالصحراء) يعنى  
بغير المعد و حيث لا ساتر  
كما ذكر و منه ارغام ذيله  
وان لم يكن له عرض

لأن القصد تعظيم جهة القبلة لا الستر الآتي وإلا اشترط له عرض يستر العورة لا يقال تعظيمها إنما يحصل بحجب عورته عنها لا نأمنع ذلك بحل الاستنجاء والجماع واخراج الريح اليها وأصل هذا التفصيل نبيه صلى الله عليه وسلم عن ذنبك مع فعله للاستدبار في المعدو قد سمع عن قوم كراهة الاستقبال في المعد فأمر بتحويل مقعده للقبلة مبالغة في الرد عليهم ولو لم يكن له مندوحة عن الاستقبال والاستدبار تخير بينهما على ما يقتضيه قول الفقهاء لو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها وخشى الرشاش جازاً فتأمل قوله جازاً ولم يقل تعيين الاستدبار

ويحصل بالوهدة والرابية والدابة وكثير الرمل وغيرها اه واعتمده شيخنا قال الرشيدى قوله لم أر أن يستر جميع ما توجه به أى من بدنه كما هو ظاهر وعليه لو جعل جنبه لجهة القبلة ولوى ذكره اليها حال البول يجب عليه أن يستر جميع جنبه عرضاً اه عبارة السكردى قوله وإن لم يكن له أى للستر عرض اعتمده الشارع في كتبه فيمكن هنا نحو العورة ووافقه عليه الشهاب القليوبى وخالف الجمال الرملى فاعتمده لا بدان يكون له عرض بحيث يسترجو انب العورة واعتمده الزياى وسماه أى والمغنى كما سمى (قوله لأن القصد الخ) فيه نظر ظاهر إذ من الواضح أن لا تعظيم مع عدم الستر عنها سمى (قوله لا الستر) أى عن عين الناس وقوله الآتى أى أنفى المآل (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه سمى أى ولو سلمنا الملازمة فبطان اللازم ممنوع على ما مر عنه وعن غيره (قوله لا نأمنع الخ) قد يقال جل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل سمى (قوله بحل الاستنجاء الخ) أى بلا كراهة نهاية ومغنى (قوله والجماع الخ) أى وفصد وحجامة نهاية أوقى أو حيض أو نفاس لأن ذلك ليس فى معنى البول والغائط عرش أو إخراج قيح أو منى أو إلقاء نجاسة فلا كراهة وإن كان الأولى ترك تعظيمها قليوبى (قوله وأصل هذا التفصيل) أى كون الاستقبال والاستدبار فى المعد مباحاً وفى غيره مع وجود السائر بشرطه خلاف الأولى ومع عدمه حراماً كرسد (قوله عن ذنبك) أى الاستقبال والاستدبار (قوله بتحويل مقعده الخ) وكانت لبنتين يقضى عليهما الحاجة بجبرى (قوله تخير بينهما) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة الثانى ومحل ذلك كله ما لم يغلبه الخارج أو يضربه كتمه وإلا فلا حرج ولو هبت ريح عن يمين القبلة ويسارها جاز الاستقبال والاستدبار فإن تعارضوا وجب الاستدبار لأن الاستقبال أخش اه قال عرش قوله أو يضربه الخ أى بأن تحصل له بالكتم مشقة لا تحتل عادة فيما يظهر وقوله جاز الخ أى حيث أمكن كل منهما دون غيره فإن أمكننا معاً وجب الاستدبار كما فى قوله مر فإن تعارض الخ اه وقال السكردى قوله أى النهاية جاز الخ وفى سم على المنهج معنى قوله جاز الاستقبال والاستدبار أنه يجوز الممكن منهما فإن أمكننا فهو معنى تعارضهما وهذا واضح لكن الزمان أحوج إلى التعرض لذلك اه وظاهر أن الكلام حيث لم يمكن الاستدبار كما صرح به سم على التحفة أى ولم يوجد معدو قوله مر وجب الاستدبار كذلك فى شرحى الارشاد والاعاب والمغنى وشرحى البهجة والروض لشيوخ الاسلام وشرح التنبيه للخطيب وأطبق عليه المتأخرون ووقع فى التحفة أنه قال فى هذه بالتخير وقال سم عليه أى التحفة قد يمنع الاستدلال بقول الفقهاء لجواز أن مراده بقوله جاز أى على البدل أى جاز ما أمكن منها فإن أمكننا فعل ما فى نظيره اه وقال الهاتى عليه بعد كلام ما نصه وبهذا علم أن ما نقله

إذ من الواضح أنه لا تعظيم مع عدم الستر عنها انتهى (قوله وإلا الخ) هذه الملازمة ممنوعة بل اللازم عما ذكر ستر الفرج عنها حال خروج الخارج منه (قوله لا نأمنع ذلك بحل الاستنجاء الخ) قد يقال حل المذكورات اليها لا يصلح سند المنع لأن تلك المذكورات غير منافية للتعظيم مطلقاً بدليل حلها بدون سائر مطلقاً بخلاف ما نحن فيه فتأمل (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملى فيمن قضى الحاجة قائماً بأن شرط السائر فى حقه كونه سائراً من سرته إلى الأرض وأقول إنما اشترط من الشرة ولم يكف محاذة الخارج لأن العورة حرمة الفرج فتبعته فى هذا الحكم ولو لا ذلك ما اشترطوا للقاء عذار تفاع السترة ثلثى ذراع وقد يقال قياس هذا الافتاء أنه لو بال قائماً على طرف جدار وجب كون السائر من سرته إلى الأرض فعلم أن خروج البول مثلاً إلى جهة القبلة مضر وإن كان بعيداً من الفرج ولو لا هذا لم يشترط فى سترة القاعد زيادة على مقدار محل الخروج من الفرج وقد يقال بل قياسه كونه سائراً إلى محل قدميه وهو راس الجدار هنا (قوله تخير بينهما الخ) فى شرح الروض أن الظاهر رعاية الاستقبال كما راعى القبل فى السترات انتهى فالشارح قصد رد ما قاله الفرق بين ما هنا وما قاس عليه (قوله على ما يقتضيه قول الفقهاء) قد يمنع الاستدلال بقول الفقهاء لجواز أن مراده بقوله جازاً جازاً على البدل أى جاز ما أمكن منها فإن أمكننا فعل ما فى نظيره ونظير ذلك قوله الآتى فى الجراح وجباً وفى

وعليه يفرق بين هذا وتعين ستر القبل فيما لو وجد كافي واحد سواه الا في شروط الصلاة بان الملاحظ ثمان الدبر مستتر بالالين بخلاف القبل وهنا أن في كل خروج نجاسة بازاء القبلة إذ لا استتار في الدبر وقت خروجها فاختلفا ( ١٦٥ ) ثم لا هنا فان قلت برد على ذلك كراهة

استقبال القمرين دون استدبارهما قلت هذا تناقض فيه كلام الشيخين وغيرهما فلا إيراد وإن كان الأصح ما ذكر وعليه فيفرق بينهما علويان فلا تتأتى فيهما غالبا حقيقة الاستدبار فلم يكره بخلاف القبلة فإنه يتأتى فيها كل منهما فتخير محل الكراهة هنا حيث لا سائر كالقبلة بل أولى ومنه السحاب كما هو ظاهر وشمل كلامهم محاذاة القمر نهارا وهو محتمل ويحتمل التقييد بالليل لأنه محل سلطانه وعليه فابعد الصبح يلحق بالليل نظير ما يأتي في الكسوف ثم رايت عن الفقيه إسماعيل الحضرمي التقييد بالليل واجاب عما يحتاج به للإطلاق من رعاية مامعه من الملائكة بأنه يلزم عليه كراهة ذلك في حق زوجته نظرا لما معها من الحفظة (ويبعد) ندبا عن الناس في الصحراء بحيث لا يسمع لخارجه صوت ولا يشم له ريح ويظهر أن البيان كذلك أن سهل فيه ذلك ثم رايت الأذرعى نقل عن الحلبي أن غير الصحراء مما لم يعد مثلها لكن تقييده بما لم يعد بعيد بل الوجه الأبعاد مطلقا أن سهل كما ذكرته فان لم يعد سن لهم الأبعاد عنه كذلك ويسن

الشارح عن القفال غير مرضى عنده ولذا جاء على كاهي عاداته اه انتهى كلام الكردى (قوله) وعليه (الخ) أي التخيير (قوله) بأن الملاحظ ثم (الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة كافي شرح الروض قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما سم (قوله) وهنا أن في كل (الخ) فديقال يلزم في الاستقبال محاذاة القبلة بالنجاسة وبالعودة وفي الاستدبار لا يلزم إلا الأول فترجح بصري (قوله) على ذلك (أي التخيير) (قوله) كراهة استقبال القمرين (أي عند الطلوع أو الغروب) لأن هذه الحالة التي يمكنه الاستقبال فيها بخلاف ما إذا صار في وسط السماء فإنه لا يمكن الاستقبال فيها إلا إذا نام على قفاه وصار يبول على نفسه زبدي اه كردى قال سم يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أعظم منهما وقدير وعليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لأنه أي قبر النبي أعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم عن الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء اه (قوله) وإن كان الأصح (الخ) يكفي في الورد وتصحيح ما ذكر سم (قوله) وعليه (أي على الأصح) (قوله) هنا (أي في استقبال الشمس والقمر في غير المعد) (قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقديفرق بين السحاب وغيره ولعله أقرب سم وقضيته أيضا أنه لا يكره مطلقا في البناء المانع عن رؤية القمرين (قوله) ويحتمل التقييد بالليل (اعتمده النهاية) (قوله) فابعد الصبح (الخ) أي إلى طلوع الشمس (قوله) للإطلاق (أي الشامل للنهار) (قوله) من رعاية مامعه (أي القمرين) لما يحتاج (الخ) (قوله) كراهة ذلك (أي الاستقبال (في زوجته) أي جماعها قول المتن (ويبعد) بفتح أوله من بعد لا بضمه من أبعاد لأن ذلك إنما هو من أبعاد غيره على ما في المختار لكن في المصباح أن أبعاد يستعمل لازما ومتعديا وعليه فيجوز قرأته بضم الياء وكسر العين ع ش أقول وبفيده أيضا تعبير الشارح فيما يأتي بالأبعاد (قوله) ندبا (إلى قوله) ثم في النهاية والمغنى (قوله) عن الناس (الخ) ولو في البول نهاية وشرح بأفضل (قوله) ذلك (أي البعد بحيث لا يسمع (الخ) (قوله) لكن تقييده) أي الحلبي (قوله) فان لم يعد سن (الخ) كذا في المغنى (قوله) كذلك (أي بحيث لا يسمع الخ) (قوله) ويسن الخ) كذا في النهاية (قوله) بالمخمس) كمعظم ومحدث إسم موضع في طريق الطائف قاموس قول المتن (ويستتر) ويكفي الستر بالماء كالماء بال وأسافل بدنه منغمسة في ماء متبحر وفاقالم نعم ينبغي تقييده بالكدر بخلاف الصافي كالزجاج الصافي وتقدم عن بحثه مر الاكتفاء بالزجاج في ستر القبلة سم على المنهج اه ع ش وكردى (قوله) بالسائر (إلى قوله) ويسن في النهاية لا لقوله وفارق إلى فزعهم (قوله) بالسائر السابق) أي برتفع قدر ثلثي ذراع فأكثروا قد قرب منه ثلاثة أذرع فأقل بذراع الأدمى ولو براحة أو وهداة أو أرغاء ذيله نهاية ومغنى (قوله) يمنع رؤية عورته) يؤخذ منه أنه لا بد في السائر هنا أن يكون محيطا به من سائر الجوانب ليحصل ستر العورة فيخالف القبلة في هذا أيضا فامله بصري (قوله) ومحلة (أي محل الاكتفاء بالسائر السابق) لكن

القصاص قول (قوله) بأن الملاحظ ثم (الخ) فان قلت لم ينحصر الملاحظ ثم في ذلك بل لحظوا أيضا تعظيم جهة القبلة قال في شرح الروض ثم في تعليل لزوم البداية بالقبل مانصه لأنه يتوجه بالقبل القبلة فستره أهم تعظيمها ولأن الدبر مستور غالبا بالالين بخلاف القبلة انتهى والأصل عدم تركيب العلة وإن كلاً علة مستقلة قلت الفرق أن المقابلة ثم بالقبل فقط وهنا المقابلة بالنجاسة بكل منهما (قوله) كراهة استقبال القمرين (يحتمل أن يلحق بهما قبر النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أعظم منهما وقدير وعليه أنه لو نظر لذلك حرم استقباله لأنه أي النبي صلى الله عليه وسلم أعظم من الكعبة والكلام من بعد ما لو قرب منه فتقدم في هاهنا الصفحة السابقة عن الأذرعى حرمة عند قبور الأنبياء فيتامل (قوله) وإن كان الأصح ما ذكر) يكفي في الورد وتصحيح ما ذكر (قوله) ومنه السحاب) قضيته أنه لا يعتبر هنا قرب السائر وقديفرق بين السحاب وغيره ولعله الأقرب (قوله)

أن يغيب شخصه عن الناس للاتباع بل صح أنه صلى الله عليه وسلم كان وهو بمكة يقضى حاجته بالمخمس محل على نحو ميلين منها والظاهر أن هذه المبالغة في البعد كانت لعذر كانتشار الناس ثم حينئذ (ويستتر) بالسائر السابق لكن مع عرض يمنع رؤية عورته ومحل في الجالس كإدال

مع عرض (قوله بأنه الخ) متعلق بالتعليل والضمير للستر السابق (قوله الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي ان يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فليتامل سم على حج قلت والفرق ان المقصود ثم التعظيم فوجب لذلك الستر عن العورة وحرهما والمقصود هنا مع النظر المحرم وذلك ليس إلا لما بين السرة والركبة عش (قوله هذا) اي نذب الستر كردى (قوله يسهل الخ) اي او مسقف نهاية (قوله وان يعد الخ) اي اكثر من ثلاثة اذرع نهاية (قوله وفارق ما مر في القبلة) اي من عدم كفاية البعيد وعدم اشتراط العرض (قوله فزعم اتحادهما) أي الساتر عن القبلة والساتر عن العيوب (قوله ومحل ذلك الخ) اي محل كون الستر المذكور مندوبا وقوله حيث لم يكن ثم الخ اي حيث لم يكن ثم احد او كان وهو ممن يحل نظره اليه او يحرم ولكن علم غرض البصر بالفعل عنه كردى (قوله من ينظر الخ) اي بالفعل وشيدى (قوله وإلا لزمه الستر الخ) إذ كشفها بحضرة حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة عليه خلافا لمن توهمه ولو اخذه البول وهو محبوس بين جماعة جازله التكشف وعليهم الغض فان احتاج للاستنجاء وقد ضاق الوقت ولم يوجد إلا ماء محضرة الناس جازله كشفها أيضا كما يحتمل بعضهم فظاهر التعبير بالجواز في الثانية انه لا يجب فيها والاجه الوجوب وفارق ما افق به والد رحمه الله تعالى في نظيرها من الجمعة حيث خاف فوتها إلا بالكشف المذكور وحيث جعله جائزا لا واجبا قال لان كشفها يسوء صاحبها بان الجمعة بدلا ولا كذلك الوقت نهاية وسم وقوله والوجه الوجوب وباني في شرح ويجب الاستنجاء اعتمادا وكذا نقل السكردى عن الامداد والاياعاب اعتمادا قال عش قوله مر ولو اخذه البول الخ اي بان احتاج اليه وشق عليه تركه وينبغي أنه لا يشترط وصوله الى حديث خشي معه من عدم البول محذور تبعم بل ينبغي وجوبه إذا تحقق الضرر بتركه وقوله وقد ضاق الوقت الخ افهم حرمة الاستنجاء بمحضرة الناس مع اتساع الوقت وينبغي ان محلها حيث لم يغلب على ظنه امكان الاستنجاء في محله لا ينظر اليه احد ممن يحرم نظره ولا جازله الكشف في اول الوقت كما قيل بمثله في فاقد الطهورين والمتيمم في محل يغلب فيه وجود الماء اه وقوله ولم يغلب الخ صوابه يغلب (قوله ويسن) الى قوله ولو تعارض في المغنى لا قوله ولا يتخرج الى وان يعد (قوله ويسن رفع ثوبه شيئا الخ) وأن يسبله شيئا فشيئا قبل انقضاء قيامه معنى وبافضل وشيخنا (قوله فان رفعه الخ) أي في الخلوة شرح بافضل (قوله ولا يتخرج على كشف العورة الخ) اي على الخلاف في جواز فانه فيما إذا كان الكشف لغرض (قوله لانه) اي كشف العورة في الخلوة سم (قوله لادنى غرض) كالاغتسال والبول ومعاشرة الزوج معنى (قوله وهذا منه) اي فلا يحرم سم اي باتفاق (قوله وان يعد لاحجار) اي إذا اراد الاستنجاء بها (او الماء) اي إذا اراد الاستنجاء به او كليهما ان اراد اجمع معنى (قوله او والاستقبال الخ) اي لو عارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه لو أريد بهذا التعارض ان استقبال أو استدبر فان الستر وإلا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان أريد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر وإلا فالات وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من ينظر اليه ممن يحرم نظره فان لم يجب تركهما وإن فات الستر فهو محل في نظر في الشق الثاني فليتامل سم اقول

الى ركبته) لا يقال قضية ماسبق في الهاشم عن شيخنا الرملي أن يقال الى الارض لاننا نقول الفرق يمكن ظاهر فتأمل (قوله وإلا لزمه الستر) اي لان كشفها بمحضرة الناس حرام ووجوب غض البصر لا يمنع الحرمة خلافا لمن توهمه (قوله لانه) اي كشف العورة وقوله وهذا منه اي فلا يحرم (قوله او والاستقبال الخ) اي او تعارض الستر والاستقبال الخ وفيه تأمل لانه ان أريد بهذا التعارض أنه ان استقبال أو استدبر فات الستر وإلا حصل فهذا ليس تعارضا إذ كل من الاستقبال والاستدبار غير مطلوب بل المطلوب تركه والستر المطلوب حاصل مع تركهما ففيه جمع بين المطلوبين ولا يمكن إلا طلبه حيثئذ مع الستر سواء وجب أو لا وان أريد به ان استقبال أو استدبر حصل الستر وإلا فلا وانه حيثئذ ينبغي الاستقبال أو الاستدبار مع الستران وجب الستر لو جود من

عليه تعليل بعضهم له بأنه يستر من سرته الى قدميه فافهم انه لا بد فيه بالنسبة الى القائم من ارتفاعه زيادة على ما مر حتى يستر من سرته الى ركبته ومن عرضه حتى يستر عورته هذا ان لم يكن ببناء يسهل تسقيفه عادة وإلا كفى وإن بعد عنه الساتر وفارق ما مر في القبلة بأن القصد ثم تعظيمها كما مر وهو لا يحصل مع ذلك وهنا عدم رؤية عورته غالبا وهو يحصل مع ذلك فزعم اتحادهما ليس في محله ومحل ذلك كله حيث لم يكن ثم من ينظر لعورته غير حليته وعلمه وإلا لزمه الستر على المنقول المعتمد ويسن وقع ثوبه شيئا فشيئا مبالغة في الستر فان رفعه دفعة قبل دنوه كره إلا الخشية نحو تنجس ولا يتخرج على كشف العورة في الخلوة لانه يباح لادنى عرض وهذا منه وان يعد الاحجار أو الماء قبل جلوسه ولو تعارض الستر والابعد أو والاستقبال أو الاستدبار قدم الستر

وقوله وإن أريد أنه الخ وهذا هو المتعين بقريضة المقام وقوله فمحل نظر الخ لا يظهر وجهه (قوله في الأولى) أى تعارض الستر والابعد وقوله وفي غيرهماى تعارض الستر والاستقبال والاستدبار قول المتن (ولا يبول) وصحب البول فى الماء كالبول فيه معنى (قوله لا يتغوط) إلى قوله ويجيب فى المغنى والنهاية (قوله فان فعل) أى البول أو العائظ فى المملوك أو المباح وكذا البصاق والخاط شيخنا (قوله كره) ويكرهه ايضا قضاء الحاجة بقرب الماء الذى يكره قضاءه فيه معنى وشرح بافضل قال السكردى عليه قوله بقرب الماء قال فى الايعاب بحيث يصل اليه كفى الجوواهر اه وفيه توقف والاقرب إقاؤه على ظاهر إطلاقه فليراجع (قوله مالم يستبحر الخ) قال فى شرح العباب فلا كراهة فى قضاء الحاجة فيه نهارا ولا خلاف الأولى كاهو ظاهر انتهى سم (قوله بحيث لا تعافه الخ) لا شبهة فى أن محل البول تعافه لا النفس كيفما كان الماء سيما عقبه بصرى (قوله فلا يكره فى كثيره) أى دون قليلة فكيره نهاية معنى (قوله فى القليل) أى مطلقا معنى أى را كذا كان او جاريا (قوله وإن وافقه) أى المصنف (قوله ما قرره الخ) خبر وجوابه والجملة خبر ويبحث المصنف (قوله وطهره الخ) جملة حالبة (قوله يمكن بالمكثرة) لكنه يشكلى بامر من انه يحرم استعمال الاناء النجس فى الماء القليل واجيب بان هناك استعمالا بخلافه هنا معنى وعشر (قوله وتعين الخ) أى الماء القليل سواء كان را كذا او جاريا رشيدى (قوله ويحرم فى مسيل الخ) أى وفى مملوك تغيره سم عبارة ع شر بعد كلام اقول الاقرب الحرمة فى المملوك للغير مطلقا استبحر او لا حيث لم يعلم رضامالكة لانه تصرف فى ملك الغير بغير إذنه وتقل بالدرس عن شرح العباب للشارح مر ما يوافق ما قلناه اه وعبارة شيخنا وهذا فى المباح او المملوك بل بخلاف المسبل أو المملوك للغير من غير علم رضاه فيحرم ولو مستبحر فيحرم على الشخص البول فى مغطس المسجد وكذا فى مغطس الحمام من غير علم رضاه فيه وان كان نافعا عند الأطباء فقد قالوا ان بوله فى الحمام فى الشتاء قاتناخير من شربة دواءه (قوله وموقوف) انظر ماصورة وقف الماء وقد صور بمال ووقف محله كثير مثلا ويكون فى التعبير بوقفه تجوزا ويمكن تصوره بمال ملك ماء كثيرا كبركة مثلا ووقف الماء على من ينبتع به من غير نقل له ع عبارة الرشيدى وصورة الموقوف كاهو ظاهر ان يقف انسان ضيعة مثلا يلا من غلها نحو صهرىج أو فسقية أو أن يقف برأف يدخل فيه ماء الموجود والمتجدد تبعاً وإلا فالما لا يقبل الوقف قصدا اه (قوله مطلقا) أى را كذا كان او جاريا قليلا وكثيرا بصرى عبارة سم ظاهره وان استبحر كما تقدم اه (قوله وما هو واقف الخ) فلو انغمس مستجمر فى ماء قليل حرم وإن قلنا بالكراهة فى البول فيه لما فيه هنا من تضييحه بالنجاسة خلافا لبعضهم نهاية (قوله إن قل الخ) وكذا فيما يظهر وان كثر وغلب على ظنه تغيره سم (قوله لحرمة تنجيس البدن) يؤخذ منه لحرمة فيما اتصل به بعض ثوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب ايضا سم (قوله مطلقا)

في الأولى كما بحث وفي غيرها  
ان وجب فيما يظهر (ولا  
يبول) ولا يتغوط (في ماء)  
ملوك أو مباح غير مسبل  
ولا موقوف (راكد) قل  
أو كثر للخبر الصحيح  
أنه عليه السلام نهى عن ذلك  
فان فعل كرهه ما لم يستبحر  
ببحث لاتعافه نفس البتة  
أما الجاري فلا يكره في  
كثيره لقوته وبحث  
المصنف حرمة في القليل  
لان فيه إتلافا له عليه  
وعلى غيره جوابه وان  
وافق الاسنوى في بعض  
تفصيل اعتمده ما قررته  
ان الكلام في ملوك أو  
مباح وطهره ممكن  
بالسكارة نعم إن دخل  
الوقت وتعين لطهره حرم  
كاتلافه ويحرم في مسبل  
وموقوف مطلقا وما هو  
واقف فيه ان قل لحرمة  
تنجس البدن ويكره في الماء  
بالليل مطلقا كالاغتسال  
لما قيل أنه ماوى الجن  
وعيب استنتاج السكراة

من هذه العلة التي لا اصل لها بل لو فرض (١٦٨) ان لها اصلا كانت التسمية دافعة لشرمها فلتحمل الكراهة هنا على الارشادية وقد يجاب

أي را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله من هذه الخ) أي كون الماء أوى الجن في الليل (قوله دافعة لشرم الخ) يحتمل ان يقال لعل الوجه في ذلك تاديبته إلى تنجيسهم لعدم رؤيتنا لهم لا الخوف من شرمهم على انه ينبغي ان ينظر هل التسمية تدفع شرم المحسوس كالإيذاء في البدن كما تدفع المعقول كالوسوسة فقد حكى نعر ضهم بالايذاء الحسي الكثير من الكمل مع ان ظاهر حالهم مواظبة الذكر بصري (قوله ويوجه) أي ذلك الالتزام (قوله فان قلت) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله مطلقا) أي لا أو أنهارا را كذا أو جاريا قليلا أو كثيرا (قوله مائة) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن نظيره منه كالبطيخة والتمر وقوله ودفع للنجاسة الخ هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم ودفع النهاية الاشكال المذكور من اصله بزيادة قوله وإنما يحرم في القليل لا مكان طهره بالمكاثرة اه وهو معلوم من اول كلام الشارح ايضا ولذا سكنت عنه هنا (قوله ولا يبول) إلى قوله ومنه في النهاية وإلى قوله ولم أر في المغني إلا قوله منه إلى فقلوا قول المتن (وجرح) بجم مضمومة فمهمة ساكنة نهاية ومعنى (قوله لصحة النهي عنه) لما يقال انها مساكن الجن نهاية ومعنى (قوله وهو الثقب) بالفتح واحدا للثقب والثقب بالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف مختار وفي الافناع انه يضم المثلة وشكون القاف قلت القياس ما في المختار لانه في الاصل مصدر وعبارة شرح الروض بفتح المثلة افصح من ضمها اه ع ش (قوله خشية ان يتأذى الخ) عبارة النهاية والمغني لانه قد يكون فيه حيوان ضعيف فيتأذى أو قوى فيؤذيه أو ينجسه اه قال ع ش ولو تحقق أنه ليس فيه حيوان يؤذى بل ما لا يؤذى وكان يلزم من بوله عليه قتله ينبغي ان يقال ان نذب قتله وكان يموت بسرعة فلا حرم ولا كراهة وإن كره قتله فان كان يموت بسرعة فالكره اه وإن كان لا يموت بسرعة بل يحصل تعذيب حرم للامر باحسان القتل وإن كان يباح قتله فان حصل تعذيب حرم وانقضى التعذيب فان لم يحصل تاديبته عدم الكراهة لكن ظاهر كلامهم الكراهة وإن حصل تاديبته الكراهة كما هو قضية إطلاقهم فليحرم محل كلامهم من ذلك سم على المنهج اه (قوله ومنه يؤخذ الخ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء والتأذى سم (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع من الصحراء فيكفي القصد ثم هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك سم (قوله انه بحث الحرمة الخ) اقره المغني وكذا النهاية عبارة نعم يظهر تحريمه إذا غلب على ظنه ان به حيوانا محرما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع اه وأقره سم ونقل الكردي عن الامداد مثله (قوله هنا) أي في الجحر وما الخ به (قوله وانه قيد الكراهة) أي عند الجمهور كردي (قوله ولم ار ذلك) أي البحث وقوله فيه أي في المجموع وكان الاولي ابدا لانه أو تقديمه على في عدة نسخ (قوله هنا) أي في مبحث اداب قاضي الحاجة (قوله بان مقتضى بحثه) أي بحث المجموع (قوله في الملاعن) أي الآتية انفا (قوله ان هذا الخ) خبر ان مقتضى الخ والاشارة لنحو الجحر (قوله نقل ذلك) أي البحث المذكور (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر سم

بعض ثوبه بناء على حرمة تنجيس الثوب أيضا وقد يلحق به الاناء إن حرمنا تنجيسه بلا حاجة وقد يقتضى هذا حرمة البول فيه إذا كان في إناء ولكن هذا قد لا يوافق جواز البول في الاناء الخالي عن الماء بل سيأتي نذب اتخاذ الاناء للبول فيه لا ولا قد يفرق بين الخالي وما فيه ماء لانه في الثاني تنجيس لشئين الماء والاناء بلا حاجة وقد يقال تنجيس كل جائز فكذلك عند الاجتماع (قوله مائة) قد يقال فينبغي الجواز فيما يمكن تطهيره كالبطيخة والتمر (قوله ودفع للنجاسة الخ) قد يقال هذا لا يأتي في القليل إلا ان يراد في الجملة أو باعتبار جنسه سم (قوله ومنه يؤخذ) يتأمل الاخذ فان المعد قد يحصل فيه الإيذاء أو التأذى (قوله وانه لا يكفي الاعداد هنا) بالقصد احتراز عن تقديم اليسار عند إرادة الجلوس لقضاء الحاجة بموضع بالصحراء هذا وينبغي ان يحصل الاعداد هنا بقضاء الحاجة مع قصد تكرار العود اليه لذلك (قوله انه بحث الحرمة الخ) نعم يظهر تحريمه أي البول ومثله الغائط فيه أي في الجحر إذا غلب على ظنه أن به حيوانا محرما يتأذى به أو يهلك وعليه يحمل بحث المجموع مر (قوله في البالوعة) قد يشملها الجحر

بالنزام أنها شرعية ويوجه بنظر ما مر في كراهة الشمس أنه مريب وفي الحديث دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ودفع التسمية لذلك إنما يظن في غير عتاة كفرتهم فان قلت الماء العذب ربوى لانه مطعوم فليحرم البول فيه مطلقا كالطعام قلت هذا ما تخيله بعض الشراح وهو فاسد لان الطعام ينتجس ولا يمكن تطهير مائه والماء له قوة ودفع للنجاسة عن نفسه فلم يلحق هنا بالمطعم ومات (و) لا يبول ولا يتغوط في (جرح) لصحة النهي عنه وهو الثقب أي الحرق المستدير التازل في الارض والحق به السرب بفتح أوليه أي الشق المستطيل فان فعل كره خشية أن يتأذى أو يؤذى حيوانا فيه ومنه يؤخذ ان الكلام في غير المعدوانه لا يكفي الاعداد هنا بالقصد (تنبه) وقع لشيخنا وغيره انهم نقلوا عن المجموع انه بحث الحرمة هنا لصحة النهي وانه قيد الكراهة بغير المعد ولم ار ذلك في عدة نسخ فيه هنا فان كان فيه بمحل آخر أو في بعض نسخه وإلا فكل ما هم مؤول بان مقتضى بحثه في الملاعن الحرمة لصحة النهي فيها ان هذا مثلها ففسبوه اليه قسما نعم نقل ذلك الاذرعى

وغيره عن المصنف ولم ينسبه له الكتاب من كتبه قيل ونهى عن البول في البالوعة وتحت الميزاب وعلى رأس الجبل (و) لا يبول ولا وقد

وقد منع الشمول بأن البالوعة في قوة المعد لقضاء الحاجة كما يشعر به تقييد الشارح فيما يأتي المستحتم بأن لا منفذ له قول المتن (ومهر ربح) ومنه المراهيض المشتركة نهاية وشرح بأفضل زاد المغنى فينبغي البول في إتمام وإفراغه فيها ليسلم من النجاسة قاله الزركشي أهو في الكردي عن فتاوى السيد عمر البصري المراهيض جمع مرحاض وهو البيت المتخذ لقضاء حاجة الانسان أي التغوط والمراد بالمراهيض المشتركة ما يقع في المدارس والربط وبجوار المساجد الجوامع من اتخاذ مراهيض متعددة المنافذ متحدة في البناء المعد لاستقرار النجاسة فيبني بناء واسع مسقف يسمى في عرف أهل الحرمين ومصر بالبيارة بياء موحدة وتحتية مشددة وتفتح إليه منافذ متعددة ويبني لكل منفذ حائط يستره عن الاعين وله باب يختص به فالبناء الواحد الذي هو مستقر النجاسة متحد تشترك فيه تلك المنافذ ويجتمع فيه ما يسقط منها من الاقدار واما وجه الكراهة فيها فهم وان الهواء ينفذ من احدها مستقلا فاذا ابرز تصعد من منفذ آخر فيرد الرشاش إلى قاضي الحاجة اه (قوله) ولا يبول إلى قوله والمراد في المغنى الا قوله وكالمتن إلى المتن (قوله) في محل صلب) فان لم يجد غيره دقه بحجر أو نحوه مغنى وشرح بأفضل وفي الكردي عليه قوله أو نحوه قال في الايعاب أي بأن يجعل فيه نحو حشيش أو تراب حتى يامن عود الرشاش إليه اه (قوله) ولا في مهر ربح الخ) بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع نهاية وشرح بأفضل وفي الكردي عن الايعاب والحاصل انه إن كان يبول ويتغوط مائعا كراهة استقبلها واستدبرها أو يبول فقط كراهة لاستقبالها أو يتغوط مائعا فقط كراهة استدبرها اه (قوله) وإن لم تكن هابة بالفعل) وفاقا للمغنى وشرح العباب للرملي واقره عش وخلافا للنهاية وشروح الارشاد والعباب وبأفضل للشارح (قوله) وكالمتن جامد الخ) وفاقا للزبادي وخلافا للنهاية والمغنى وشروح الارشاد والعباب للشارح (قوله) لا منفذ له مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المناطة بتقدير اعتماد ما تقدم بان صورة ذاك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث يسيل إليها وينزل وفيه نظر فليتأمل سم (قوله) وهو) إلى قوله والمراد في النهاية (قوله) وإلا أي وإن اجتمعوا الحرام أو مكروه فلا كراهة فيه بل لا يبعد نذب ذلك تنفيرا لهم شرح الارشاد لحج اه سم على المنهج بل لو قيل بالوجوب حيث غلب على الظن امتناعهم من الاجتماع للحرم وتعين طريقا لدفعهم لم يبعد عش وفي البجيري بعد ذكره عن الحلبي مثل ما مر عن شرح الارشاد مانصه وقد يجب ان لزم عليه دفع معصية برماوى اه قول المتن (وطريق) أي مسلوكة اما الطريق المهجور فلا كراهة فيه مغنى وفي الكردي عن الايعاب مثله (قوله) فيكره) إلى قوله ومنه يؤخذ في المغنى الا قوله مالم يطرأ المحل وإلى المتن في النهاية لا قوله ذلك وقوله في عموم نظر ظاهر (قوله) فيكره) أي كراهة تنزيهية نهاية قال عش ولو زلق احد فنه وتلف فلا ضمان على الفاعل وإن غطاه بتراب أو نحوه لانه لم يحدث في التلف شيئا وما فعله جائز له اه قال البجيري ويفرق بينه وبين التلف بالقهات حيث يضمن باب الغالب في الحاجة ان تكون عن ضرورة والحق غير الغالب بالغالب اه (قوله) وقيل بحرم الخ) والمعتمد الكراهة مغنى وشرح بأفضل وفي الكردي عليه عن الايعاب محل كراهة ذلك إن كان نحو الطريق مباحا أو ملكة أو باذن مالكة أو ظن رضاه بذلك ولا حرم جز ما كاهو ظاهر وكذا يقال في قضائها تحت الشجرة أو في نحو الجحرا عبارة البجيري عن الشوبزي محله إذا لم تكن الطريق مسبلة للمرور أو موقوفة أو مملوكة للغير أما إذا كانت كذلك فيحرم اه وفي عش عن سم على المنهج بعد كلام مانصه ويحتمل ان يلزم الجواز أي في الموقوفة والمسبلة للمرور والمملوكة للغير حيث لا ضرر على الارض ولا يختلف المقصود بها بذلك كارض

(قوله) ومهر ربح) أي محل هبوبها وقت هبوبها كما اقتضاه كلام المجموع ومنه المراهيض المشتركة بل يستدبرها في البول ويستقبلها في الغائط المانع لئلا يترشش بذلك ولا يكره استدبارها عند التغوط بغير مائع خلافا لمن قال بها لما فيه من عود الرائحة الكريهة عليه إذ ذلك لا يقتضي الكراهة م (قوله) لا منفذ له مفهومه انتفاء النهي إذا كان له منفذ فانظر هل يخالف ما تقدم انفا في البالوعة وقد تدفع المخالفة

يتغوط مائعا في محل صلب  
(و) لافي (مهر ربح) أي  
جهة هبوبها الغالب في ذلك  
الزمن فيكره ذلك وإن لم  
تكن هابة بالفعل لئلا يعود  
عليه رشاش الخارج  
وكالمتن جامد يخشى عود  
ريحه والتأذي به ولا يبول  
ولا يتغوط في مستحتم لا منفذ  
له لانه يجلب الوسواس  
(و) لافي (متحدث) وهو  
محل اجتماع الناس في الشمس  
شتا و الظل صيفا والمراد  
هنا كل محل يقصد لغرض  
كعبشة أو مقبل فيكره ذلك  
ان اجتمعوا الجائز ولا فلا  
(وطريق) فيكره وقيل  
يحرم التغوط وعليه جماعة  
وذلك لصحة النهي عن  
التخلي فيهما معللا بأنه  
يجلب اللعن كثيرا

(و) لا يبول ولا يتغوط  
(تحت) شجرة (ثمرة) أى  
من شأنها ذلك فيكره ما لم  
يطهر المحل أو يعلم بحسب ما  
يطهره قبل وجودها خشية  
تلويشها فتعاف ومنه  
يؤخذ أن الكلام في ثمرة  
ما كولة إلا أن يقال أن  
غيرها يعاف استعماله وإن  
طهر وفي عمومها نظر ظاهر  
والكرهية في الغائط أخف  
من حيث أنه يرى فيجتنب  
أو يطهر وفي البول أخف  
من حيث أقدم الناس غالباً  
على أكل ما طهر منه بخلاف  
الغائط وعلى هذا يحمل  
الاختلاف في ذلك (ولا  
يتكلم) أى يكره له إلا  
لمصلحة تكلم حال خروج  
بول أو غائط ولو بغير ذكر  
أو رد سلام للنهي عن  
التحدث على الغائط ولو  
عطس حمد بقلبه فقط  
كجماع فان تكلم ولم  
يسمع نفسه فلا كراهة  
أو خشى وقوع محذور  
بغيره لولا الكلام وجب أما  
مع عدم خروج شئ فيكره  
بذكر أو قرآن فقط واختير  
التحريم في القرآن (ولا  
يستنجى بماء في مجلسه) بغير

فلاة وقفاً وملكا اه قول المتن (وتحت ثمرة) ولو كان الثمر مباحاً وفي غير وقت الثمرة معنى (قوله) أى من  
شأنها ذلك) أى لا يشترط وجود الثمر بالفعل وفى سم على المنهج يدخل في ذلك ما من شأنه نوعه أن يثمر  
لكنه لم يبلغ أو أن الأثمار عادة كالودى الصغير وهو ظاهر اه أى فيكره البول تحته ما لم يغلب على الظن  
حصول ما يطهره قبل أو أن الأثمار عرش (قوله) فيكره) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو مباحة اه  
وقوله مملوكة شامل للملكة وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على الخارج وتنجسها  
به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه دخول أرض الغير وشك في رضاه به اه  
سم (قوله) ما لم يطهر المحل) كان المراد قصد تطهيره سم (قوله) بحسب ماء الخ) أى من مطر أو غيره معنى  
عبارة النهاية بتحويل أو سيل اه (قوله) ومنه وخداخ) الوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره سم  
عبارة النهاية ولو كان الثمر مباحاً وإن لم يكن ما كولا بل مشموماً ونحوه ولا فرق بين وقت الثمرة وغيره اه  
وفي الكردى عن الأيعاب ما يوافقه (قوله) وفي عمومها نظراخ) فالوجه أن يراد بالثمر ما ينتفع به باكل أو  
غيره كردى (قوله) أى يكره) إلى قوله كجماع في النهاية والمعنى (قوله) إلا لمصلحة) عبارة المغنى والنهاية وشرح  
بافضل إلا للضرورة كإذ أراعى فلا يكره بل قد يجب اه (قوله) وأورد سلام) من عطف الخاص (قوله) حمد  
بقلبه) وهل يثاب على ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الأول ولا ينافيه ما في الأذكار للتوحي من أن الذكر القلبي  
بمجرد لا يثاب عليه لأن محله فإلما يطلب وهذا مطلوب فيه بخصوصه عرش (قوله) فلا كراهة) إذ لا يكره  
المهمل ولا التنجس معنى عبارة عرش والأقرب أن مثل التنجس عند طرق باب الخلا من الغير يعلم هل فيه  
أحداً لا لا يسمى كلاماً بتقديره فهو لحاجة وهى دفع دخول الغير عليه اه (قوله) أو أخشى الخ) قال في  
شرح العباب وقد ينسب إن رجحت مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم ترجح المصلحة فيها  
اه سم (قوله) بغيره) أى أوبه نفسه شرح بافضل (قوله) بذكر أو قرآن) في شرح الحصن الحصين لما وقفه ما نصه  
قالت عائشة كان صلى الله عليه وسلم يذكر الله على كل أحيائه ولم تستثن حالاً من حالاته وهذا يدل على أنه كان  
لا يغفل عن ذكر الله تعالى لأنه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان مشغولاً بالله تعالى في كل أوقاته ذكراً له وأما في حالة التخلي  
فلم يكن أحد يشاهده لكن شرع لأمته قبل التخلي وبعده ما يدل على الاعتناء بالذكر وكذلك سن  
الذكر عند الجماع فالذكر عند نفس قضاء الحاجة وعند الجماع لا يكره بالقلب بالاجماع وأما الذكر باللسان  
حينئذ فليس مما شرع لنا ولا ندبنا إليه صلى الله عليه وسلم ولا نقل عن أحد من الصحابة بل يكفي في هذه الحالة  
الحياة والمرأبة وذكر نعمة الله تعالى في إخراج هذا العدو المؤذى الذى لو لم يخرج لقتل صاحبه وهذا من أعظم  
الذكر وإن لم يقله باللسان اه بصري (قوله) فقط) أى بخلاف الكلام بغيره فانه إنما يكره حال  
خروج الخارج لا قبله ولا بعده خلافاً لما يوهمه بعض العبارات إذ غايته أنه بمحل النجاسة ومن هو بمحلها  
لا يكره له الكلام بغير ذلك قطاً الأيعاب واعتمد الزيادة والقلوب والشورى وغيرهم الكراهة مطلقاً اه  
كردى وفي عرش ما نصه نقل سم على حجب عنه الكراهة مطلقاً حال خروج الخارج أو قبله وبعده لحاجة  
اه لكتبى لم ذلك في عدة نسخ من سم هنا إلا أن يريد ما قدمنا عن سم عن شرح العباب وعليه فيه نظر  
وقضية تقييد النهاية والمعنى وشرح المنهج الكراهة بحال قضاء الحاجة عدم الكراهة قبله ولا بعده وفاقاً  
للشارح (قوله) واختير التحريم الخ) وهو ضعيف معنى ونهاية وباتى في الشرح التصريح بذلك (قوله) بغير

بتقدير اعتماد ما تقدم بأن صورة ذلك البول في نفس البالوعة وصورة هذا البول خارجها بحيث  
يسيل إليها وينزل فيها وفيه نظر فليتامل (قوله) وتحت شجرة) قال في القوت مملوكة كانت الشجرة أو  
مباحة اه وقوله مملوكة شامل للملكة وملك غيره نعم إن كانت الثمرة لغيره وغلب على ظنه سقوطها على  
الخارج وتنجسها به لم يبعد التحريم ثم قال في القوت ويجب الجزم بالتحريم إذا كان فيه وصول أرض  
الغير وشك في رضاه به اه والوجه أن يراد بالثمرة ما ينتفع به باكل أو غيره (قوله) لم يطهر المحل  
كان المراد قصد تطهيره (قوله) أو خشى وقوع محذور الخ) قال في شرح العباب وقد ينسب أن رجحت



معدأوبه أن صعد منه هو اه  
مقلوب فيكره خشية تنجسه  
ويسن لمستنجن بحجر عدم  
الاتقال بل يلزمه حيث لا  
ماء يكفيه لطهارة الخبث  
والحدث وقد دخل الوقت  
لأن قيامه يمنعه أجراء الحجر  
إلا أن يبعد ما بين غذيه  
بحيث لا يتباس باطنها  
صفحتيه (ويستبرئ) ندبا  
وقيل وجوبا وانتصر له جمع  
أن ظن عودته لولا الاستبراء  
(من البول) وكذا الغائط  
أن خشى عودته منه عند  
انقطاعه فيما يظهر بنحو  
تنحج ونثر ذكر وجذبه  
بلطف لئلا يضعفه قال  
بعضهم ودق الأرض بنحو  
حجر ومسح البطن أخذاً  
من أمر غاسل الميت به انتهى  
ومسح ذكر وأثنى بجامع  
العروق بيده وغير ذلك مما  
اعتاده مخرجاً للفضلة لئلا  
يعودته فينجسه ولا يبالغ  
فيه لأنه يورث الوسواس  
والضرر ويظهر أنه لو احتاج  
في نحو المشى لمسك الذكر  
المتنجس بيده جاز أن عسر  
عليه تحصيل حائل يقيه  
النجاسة ويكره لغير سلس  
حشو ذكره ويكره القيام  
قبل الاستنجاء أي لمن استبرأ  
من جلوس لئلا يثاقى مامر  
ويحرم التبرز على محترم

معد) إلى المتن في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أو به إلى فيكره (قوله) أن صعد الخ أي كافي المراحض المشتركة  
(قوله) بل يلزمه حيث الخ عبارة النهاية والمغني وقد يجب الاستنجاء في محله حيث لا ماء ولو انتقل لتضخ  
بالنجاسة وهو يريد الصلاة بالتيمم أو بالوضوء والماء لا يكفي لها اه (قوله) حيث لا ماء يكفيه الخ مفهومه  
عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس والانتشار ويوجه بانه  
تنجيس لحاجة الانتقال فجاز سم (قوله) لأن قيامه الخ قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن  
يباعد الخ هذا يقتضي أن الكلام في التغوط سم (قوله) ندبا كذا في النهاية والمغني (قوله) وقيل وجوبا  
وهو أي القول بالوجوب محمول على ما إذا غلب على ظنه خروجه شيء منه بعد الاستنجاء إن لم يفعله نهاية عبارة  
المغني وإنما يجب الاستبراء كما قال به القاضى والبغوى وجرى عليه المصنف في شرح مسلم لقوله صلى الله عليه  
وسلم تنزهوا من البول فإن عامة مذاب القبر منه لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عودته ويحمل الحديث  
على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه إن لم يستبرئ خرج منه شيء اه (قوله) إن ظن الخ قيد  
للو جواب وينبغي أن لا يكون محل خلاف سم وتقدم انقاع النهاية والمغني ما يوافقه (قوله) وكذا الغائط  
كذا في النهاية (قوله) عند انقطاعه إلى قوله قال في النهاية والمغني إلا قوله فيما يظهر (قوله) عند انقطاعه  
متعلق يستبرئ هو الضمير للبول كما يفيد كلام غيره وحينئذ فكان ينبغي تقديم قوله فيما يظهر على قوله عند  
انقطاعه (قوله) بنحو تنحج أي كالمشي وأكثر ما قيل فيه سبعون خطوة مغنى وإيعاب (قوله) ونثر ذكر  
بالمنشأة وقيل بالبللثة كرى (قوله) وجذبه الخ عطف تفسير بحجرى (قوله) ومسح ذكر أو أثنى عبارة المغني  
ونثر ذكر وكيفية النثر أن يمسح بيسراه من دبره إلى راس ذكره ويكون ذلك بالابهام والمسبحة وتضع  
المرأة أطراف أصابع يدها اليسرى على عانتها اه عبارة النهاية أو وضع المرأة يسارها على عانتها أو نثر  
ذكر ثلاثاً بأن يمسح بأبهام يسراه ومسبحتها من بجامع العروق إلى راس ذكره اه (قوله) وغير ذلك مما  
اعتاده الخ قال في المجموع والاختار أن ذلك يختلف باختلاف الناس فالقصد أن يظن أنه لم يبق بمجرى البول  
شيء يخاف خروجه فمنهم من يحصل له هذا بادي عصر ومنهم من يحتاج إلى تكرره ومنهم من يحتاج إلى تنحج  
ومنهم من يحتاج إلى مشى خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي  
لكل أحد أن لا ينتهى إلى حد الوسوسة وإيعاب مغنى (قوله) لئلا يعود الخ تعليل للثلاث (قوله) ولا يبالغ فيه  
أي الاستبراء (قوله) أن عسر الخ قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة سم على حج وهو موافق لاطلاق  
مر اه عش (قوله) يكره لغير سلس حشو ذكره أي بنحو قطة لأنه لا يضره نهاية مغنى (قوله) لئلا يثاقى  
مامر) يحتمل أنه إشارة إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشى فإذا أراد أن لا يقال بكره القيام قبل  
الاستنجاء سم (قوله) قبل الاستنجاء الخ هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى بماء في مجلسه المقضى  
للاتقال بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق وليس لمستنجن بحجر إلى قوله لأن قيامه الخ  
وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهنا السكر اه سم (قوله) ويحرم إلى قوله وفي موضع في النهاية وإلى قوله  
مصلحته على السكوت وقد يباح إن كان ثم حاجة ولم تترجح المصلحة فيها انتهى (قوله) حيث لا ماء يكفيه الخ  
مفهومه عدم اللزوم حيث وجد الماء الكافي لما ذكر وإن لزم من انتقاله زيادة التنجيس في الانتشار ويوجه  
بانه تنجيس لحاجة الانتقال فجاز (قوله) لأن قيامه قد يقال الانتقال لا يستلزم القيام وقوله إلا أن يبعد الخ  
هذا يقتضي أن الكلام في التغوط (قوله) إن ظن عودته) ينبغي أن لا يكون هذا محل خلاف (قوله) أن عسر  
عليه قد يقال وإن لم يعسر لأنه تنجس لحاجة (قوله) قبل الاستنجاء هل المراد بالحجر حتى لا يخالف ولا يستنجى  
بماء في مجلسه المقضى لا تنقاله بالقيام أو الصادق به ثم لينظر المميز لهذا عن قوله السابق ويسن لمستنجن بحجر  
إلى قوله لأن قيامه الخ وقد يتجه أن يكون بين ثم السنية وهنا السكر اه (قوله) لئلا يثاقى مامر) يحتمل أنه إشارة  
إلى ما فهم مما سبق أن الاستبراء يكون بالمشى فإذا أراد أن لا يقال بكره القيام قبل الاستنجاء (قوله) ويحرم التبرز  
على محترم) قال في الروض وبمسجد ولو في إناء أو في شيخنا الشهاب الرملى بحرمة إدخال المسجد قارورة بول

نعم في المعنى إلا قوله كعظم وقوله وفي موضع إلى وقرب قبر نبي (قوله ويجرم التبرز الخ) ولا يبعد إلحاق غيره من سائر النجاسة به ع ش (قوله على محترم الخ) وفي مسجد ولوفى إنا معني وروى زاد النهاية بخلاف الفصديه لحنفة الاستقذار في الدم ولذا عني عن قلبه وكثيره كما عني به الوالد رحمه الله تعالى اه وزاد سم وافق شيخنا الشهاب الرملي بحرمة إدخال المسجد قارورة بول مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلوث فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلقه في الحديث بأنه ماوى الجن انتهى قال ع ش قوله مر بخلاف الفصداخ أى ولولا حاجة إلى الفصديه اه (قوله كعظم) الأقرب حرمة إلقائه في النجاسة قياسا على البول عليه ع ش (قوله وقبر) الحق الأذرعى بحشا البول إلى جداره بالبول عليه نهاية وفي الرشيدى هل يشمل القبر المحترم بقبر نحو ذى اه (قوله وفي موضع نسك الخ) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفاء والمروءة أوقرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز ذلك فيها لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر أن حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس والمرجح فيه الكراهة أماعرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم فيها لسعتها نهاية وأقره سم قال ع ش قوله مر والمرجح فيه الكراهة أى فيكون الراجح في جميع ما تقدم من الصفاء الخ الكراهة لكن قد يشكل عليه ما وجه به الحرمة من انها محال شريفة ونازع سم على المنهج في البناء فقال بعد نقله عن الشارح مر فليتأمل فإن البناء ممنوع والفرق بين ذلك وبين الطريق قريب اه وهو ما أشار إليه الشارح مر من أنها محال شريفة فحرمة البول فيها ليس لمجرد الانتفاع بها ع ش (قوله وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مامر عن شرح العباب أنه يكره بقرب جدار المسجد أن المصحف كذلك أو أولى سم وتقدم عنه أنه يحرم ذلك إذا كان على وجه يعد زوايا بل يكفر به (قوله في قبرولى الخ) أى في قبره (قوله ويسن اتخاذ إنا الخ) قال في الإيعاب لأن دخول الحشوش ليلا يخشى منه والخبر كان للنبي صلى الله عليه وسلم قدح من عيدان يبول فيه في الليل ويضعه تحت السرير رواه ابو داود والنسائي والبيهقي ولم يضعفه ولا يعارضه مارواه الطبري بسند جيد والحاكم وصححه من قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لا ينقع بول في طست فإن الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقعه لاحتمال أن يراد بالانتفاع طول المسكن وما جعل في الاناء كذا كر لا يطول مكثه غالبا وان انتهى خاص بالنهار ورخص فيه بالليل لما مر ويؤيده قول النووي الأولى اجتنابه نهائرا لغير حاجة انتهى كرى (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتهان سم (قوله ندبا) إلى قول المتن ويجب في المعنى إلا قوله وان بعد إلى فان اغفل وقوله وعن ابن كج إلى المتن وقوله واسكانها (قوله أى وصوله الخ) عبارة الامداداى والمعنى عند إرادة دخوله للخلاص أو وصوله لمحل إرادة الجلوس فيه في الصحراء كرى (قوله أو لبابه) أو تنويعية سم

مريض لعرضها على طيب فيه انتهى وقد يستشكل بجواز إدخال النجاسة المسجد لحاجة إذا من التلوث فليتأمل وفي شرح العباب ويكره بقرب جدار المسجد كما قاله الحلبي وفي البياض المتخلل بين الزرع وعلقه في الحديث بأنه ماوى الجن انتهى (قوله وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر الحرام) وذكر المحب الطبري الحرمة في الصفاء والمروءة أوقرح والحق بعضهم بذلك محل الرمي وإطلاقه يقتضى حرمة ذلك في جميع السنة ولعل وجه انها محال شريفة ضيقة فلو جاز فيها ذلك لاستمر وبقي وقت الاجتماع فيؤذى حينئذ ويظهر أن حرمة ذلك مفرعة على الحرمة في محل جلوس الناس وسيأتى أن المرجح الكراهة أماعرفة ومزدلفة ومنى فلا يحرم ولا يكره فيها لسعتها مر (قوله وقرب قبر نبي) قد يقال قياسه الحرمة بقرب المصحف وقد يفرق لكن قياس مامر عن شرح العباب أنه يكره بقرب جدار المسجد أن المصحف كذلك أو أولى (قوله عن أن ينقع) في شرح العباب أنه يحتمل أن يراد بالانتفاع طول المسكن (قوله وصورة) هل يستثنى ما في محل الامتهان (قوله أو لبابه) تنويعية

كعظم وقبر وفي موضع نسك ضيق كالجرة والمشعر وقرب قبر نبي قال الأذرعى وبين قبور نبشت لاختلاط تربتها بأجزاء الميت ويكره بقرب قبر محترم وتشتد الكراهة في قبرولى أو عالم أو شهيد ويسن اتخاذ إنا للبول فيه ليلا نعم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أن ينقع البول في إناؤه لأن الملائكة أى الذين للرحمة والزيادة لا تدخل بيتا فيه ككلب ولو معلما وجنب وصورة ونهى أن يقول الإنسان اهرقت الماء ولكن لنقل بليت (ويقول ندبا) عدد دخوله أى وصوله لمحل قضاء حاجته أو لبابه وإن بعد محل الجلوس عنه

ولو الحاجة أخرى فان أغفل  
ذلك حتى دخل قاله بقلبه  
(باسم الله) أى اتحصن ولا  
يريد الرحمن الرحيم وإنما  
قدم التعوذ عليها عند القراءة  
لأنها من جملتها وعن ابن كعب  
انه ان قصد باسم الله القرآن  
حرم وهو مبنى على حرمة  
قراءة القرآن في الخلاء وهو  
ضعيف (اللهم إني أعوذ)  
أى اعتصم (بك من الخبيث)  
بضم الباء وإسكانها جمع  
خبيث وهم ذكوات  
الشياطين (والخبائث)  
جمع خبيثة وهن إناثهم  
للاتباع (و) يقول (عند  
خروجه منه) أو مفارقتها  
(غفرانك) أى اغفروا  
أسألك وحكمة هذا الاعتراف  
بغاية العجز عن شكر  
هذه النعمة المنطوية على  
جلائل من النعم لا تجصى  
ومن ثم قيل يكررها (الحمد  
لله الذى اذهب عني الأذى)  
بهضمه وتسهيل خروجه  
(وعافاني) منه للاتباع أيضا  
ومن الآداب أيضا ان ينتعل  
ويستر رأسه ولا يطيل  
قعوده بلا ضرورة ولا يعيث  
ولا ينظر للسما أو فرجه أو  
خارجة بلا حاجة (ويجب)

(قوله ولو الحاجة أخرى) بالنسبة للتعوذ ذنبا به أى اما بالنسبة للدعاء كقوله غفرانك الخ فيختص بقاضى  
الحاجة عرش ويأتى عن سم ما يرافقه (قوله فان أغفل ذلك) أى ترك قوله باسم الله اللهم الخ نسيانا أو  
عمدا مغنى قول المتن (باسم الله) هكذا يكتب بالالف وإنما حذف من بسم الله الرحمن الرحيم لكثرة تكررها  
مغنى وكردى (قوله ولا يزيد الرحمن الرحيم) أى لا يستحب له ذلك لأن المحل ليس محل ذكر فلا يتجاوز فيه  
المأثور مغنى (قوله) وإنما قدم التعوذ (الخ) عبارة للمغنى وفارق تأخير التعوذ عن البسملة هنا تعوذ القراءة حيث  
قدموه عليها بانه ثم لقراءة القرآن والبسملة منه فقدم عليها بخلافه هنا (قوله) لأنها من جملتها) يعنى ان  
التعوذ هناك للقراءة والبسملة من القراءة فقدم التعوذ عليها بخلاف ما نحن فيه نهاية (قوله وهو مبنى الخ)  
أى إن كان كلامه فيما أتى بها بعد الدخول وقد يشك على كل من البناء والمبنى أن كراهة القرآن  
أو حرمة إتمامه داخل الخلاء باسم الله محلها قبل الدخول فهى خارج الخلاء اللهم إلا ان يلحقوا باب الخلاء  
بداخله لقربه منه وتعلقه به أو يحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول سم قول المتن (والخبائث) زاد  
الغزالي اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم مغنى عبارة الكردى زاد  
العباب اللهم إني أعوذ بك من الرجس الخ (قوله أى اغفر أو اسألك) عبارة الأيعاب منصوب بمحذوف  
وجو بالذو بدل من اللفظ بالفعل أو على انه مفعول به أى اسألك قال فى المجموع وهو أجود واختاره الخطاين  
وغيره كرى قول المتن (وعند خروجه) أى عقبه مغنى عبارة القليوبى أى بعد تمامه وان بعد كدهاين  
طويل اه وعبارة سم قوله وعند خروجه قد يشمل الخروج بعد الدخول الحاجة أخرى بدليل قوله  
السابق ولو الحاجة أخرى وقد يستبعد مناسبة الذى اذهب عني الأذى الخ لذلك اه وقد تقدم عن النهاية  
وعش اطلاق ندب التعوذ واختصاص ندب غفرانك الخ بقاضى الحاجة (قوله منه) أى من الخلاء وقوله  
أو مفارقتها أى محل قضاء الحاجة فى نحو الصخر (قوله وحكمة هذا) عبارة النهاية وسبب سؤاله المغفرة  
عند انصرافه ترك ذكر الله تعالى فى تلك الحالة وخوفه من تقصيره فى شكر نعم الله تعالى التى انعمها عليه  
فاطمه ثم هضمه ثم سهل خروجه اه (قوله الاعتراف الخ) خبر وحكمة الخ (قوله) ومن ثم قيل يكررها  
عبارة فى شرح بافضل ومن ثم قال الشيخ نصر يكرر غفرانك مرتين والمحب الطبرى يكرر ثلاثا اه  
وعبارة للمغنى ويكرر غفرانك ثلاثا اه قال الكردى ويندب ان يزيد عقب غفرانك ربنا وإليك المصير  
الحمد لله الذى اذقني لذته واتي في قوته واذهب عني اذا لما يبدته فى الأصل اه وعبارة المغنى وفى مصنف  
عبد الرزاق وابن أبي شيبة ان نوحا عليه السلام كان يقول الحمد لله الذى اذقني الخ (قوله ولا يعيث) أى  
بيده ولا يلتفت يميناً وشمالاً مغنى (قوله ولا يطيل قعوده) عبارة للمغنى ويكره إطالة المكث فى محل قضاء  
الحاجة المارودى عن لقمان انه يورث وجعاً فى الكبد فان قيل شرط الكراهة وجود ذنبي مخصوص ولم يوجد  
اجيب بان هذا ليس بلازم بل حيث وجد الذنبي وجد الكراهة لأنها حيث وجدت وجد لكثرة وجودها  
فى كلام الفقهاء بل انتهى مخصوص اه وأقرها البصرى قول المتن (ويجب الاستنجاء) شرع مع الوضوء  
ليلة الأسراء وقيل فى أول البعثة وهو رخصة من خصائصنا واما بالماء فليس من خصائصنا والوجوب فى حق  
غير الأنبياء لأن فضلتهم طاهرة شيخنا وعش (قوله لا فوراً) كذا فى النهاية والمغنى (بل عند إرادة نحو  
صلاة) أى حقيقة أو حكماً بان دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها فى أوله والحاصل انه بدخول الوقت وجب  
(قوله وهو مبنى الخ) أى ان كان كلامه فيما أتى بها بعد الدخول وقد يشك على كل من البناء  
والمبنى أن كراهة القرآن أو حرمة إتمامه داخل الخلاء باسم الله محلها قبل الدخول فهى خارج الخلاء  
للمبنى إلا ان يلحقوا باب الخلاء بداخله لقربه منه وتعلقه به ويحمل ذلك على ما إذا قالها بعد الدخول  
(قوله اللهم إني أعوذ بك الخ) قال ابن العماد هذا الذكر يدل على أن إبليس نجس العين لكن ذكر البغوى  
فى شرح السنة انه طاهر العين كالشرك واستدل بانه صلى الله عليه وسلم أمسك إبليس فى الصلاة ولم يقطعها  
ولو كان نجس لما أمسك فيها ولو كانت نجس الفعل من حيث الطبع (قوله وعند خروجه) قد يشمل الخروج

أو ضيق وقت وحينئذ لو  
 تعين الماء وعلم أن ثم من لا  
 يغض بصره عن عورته  
 لم يعذر بخلاف نظيره في  
 الجمعة لأنهم توسعوا فيها  
 باعذار هذا أشد من كثير  
 منها بخلاف إخراج الصلاة  
 عن وقتها (الاستنجاء)  
 الأحاديث الآمرة به مع  
 التوعد في بعضها على تركه  
 من النحور هو القطع  
 فكان المستنجد يقطع به  
 الأذى عن نفسه مقدما  
 وجوبا على طهر سلس  
 ومتمم وندبا في غيره  
 (بماء) على الأصل ويكفي  
 فيه غلبة ظن زوال  
 النجاسة ولا يسن حينئذ  
 شم يده وزعم وجوبه  
 رددته في شرح العباب  
 وهو من يده دليل على  
 نجاسة يده فقط إلا أن  
 يشمها من الملاقى للحل  
 فانه دليل على نجاستهما كما  
 هو ظاهر والكلام في ربح  
 لم تعسر إزالتها كما يعلم مما  
 يأتي ولو توقفت في المحل  
 على نحو أشنان أو صابون  
 فقتية لإطلاقهم ثم الوجوب  
 هنا وفيه من العسر ما لا يخفى  
 وينبغي الاسترخاء لثلاث  
 يبقى أثرها في تضاعيف  
 شرح المقعدة فليتنبه لذلك  
 (أو حجر) ونحوه للاتباع  
 ومر حكم ماء زمزم

الاستنجاء وجوبا وسعيا ساعة الوقت ومضيقا بضيقه كبقية الشروط ع (قوله نحو صلاة) أي بما  
 يتوقف على الوضوء كطواف وسجدة تلاوة كرى (قوله واضيق وقت) ينبغي أو خوف انتشار وتضمخ  
 بالنجاسة سم وفيه ما يأتي عن ع (قوله وحينئذ) أي حين إذ ضاق الوقت (قوله من لا بغض الخ) أي  
 ممن يحرم نظره (قوله لم يعذر) أي في ترك الاستنجاء بل وجب عليه التكتشف والاستنجاء وفاقا للنهابة  
 والامدادو الأيعاب كما مر (قوله لأنهم توسعوا الخ) ولأن لها بدلا ولا كذلك الوقت نهاية (قوله من  
 النحور الخ) أي الاستنجاء ما خوذ من النحور بمعنى القطع فعنه لغة طلب قطع الأذى واما شرع فإزالة الخارج  
 النجس الملوث من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه شيخنا (قوله فكان المستنجد الخ) إنما أتى بكان التي  
 للظن مع أن قطع الأذى محقق لأن القطع الحقيقي إنما يكون في متصل الأجزاء الحسية مع شدة كالحبل والأذى  
 ليس كذلك على أنها قد تأتي للتحقيق شيخنا (قوله مقدما وجوبا) إلى قوله إلا أن يشها في النهاية والمغنى لا قوله  
 ولا يسن إلى وهو (قوله وندبا في غيره) عبارة النهاية والمغنى ويجوز تأخيرها عن وضوء السلام أه قال ع (قوله  
 أي ما لم يؤد التأخير للانتشار والتضمخ بالنجاسة سم على المنهج وقديتوقف فيه فان التضمخ بالنجاسة إنما  
 يحرم حيث كان غثا وهذا انشا عما يحتاج إليه نعم إن قضى حاجته في الوقت وعلم أنه لا يجد الماء في الوقت وجب  
 بالحجر فوراً كما هو ظاهر ويوافق هذا المحل ما ذكره بعده بقوله فرع لو قضى الحاجة بمكان لا ماء فيه وعلم أنه  
 لا يجد الماء في الوقت وقد دخل الوقت فينبغي أن يحجب الاستنجاء بالحجر فوراً للتأخير الخارج اه وافهم  
 تقييد قضاء الحاجة بكونه في الوقت أنه لو قضى حاجته قبله لا يجب الفور ويوجه بأنه قبل الدخول لم يخاطب  
 بالصلاة ولهذا لو كان معه ماء أو ماء قبل الوقت صح وإن علم أنه لا يجد بدله في الوقت ع (قوله على الأصل)  
 أي في إزالة النجاسة والاكتفاء فيها بالحجر خاصة خارجة عن الأصل كرى (قوله ويكفي فيه) أي في حصول  
 الاستنجاء وشروط طلبه (قوله غلبة ظن زوال النجاسة) وعلامته ظهور الحشو نه بعد النعومة في الذكر واما  
 الاثني فبالعكس قاله شيخنا (قوله حينئذ) أي حين وجوب غلبة ظن الزوال (قوله وهو) أي شمر رائحة النجاسة  
 (قوله دليل على نجاسة يده الخ) فلا تصح صلاته قبل غسلها ويتنجس ما اصابها مع الرطوبة إن علم ملاقاته بعين  
 محل النجاسة بخلاف ما لو شك هل الاصابة بموضع النجاسة أو غيره لا نال تنجس بالشك ع (قوله فانه  
 دليل على نجاستها) خلافاً للنهاية والمغنى وللزيادة وشيخنا عبارتها ولو شمر رائحة النجاسة في يده وجب  
 غسلها ولم يجب غسل المحل لأن الشارع خفف في هذا المحل حيث اكتفى فيه بالحجر مع القدرة على الماء قال  
 بعض المتأخرين إلا أن شمر الرائحة من محل لا في المحل فيجب غسل المحل أيضاً وإطلاقهم يخالفه اه وعبارة  
 الأولين ولا يضر شمر يده بيده فلا يدل على بقائها على المحل وإن حكمتها على يده بالنجاسة لانالم تتحقق أن محل  
 الريح باطن الأصبع الذي كان ملاصقا للمحل لاحتمال أنه في جوانبه فلا تنجس بالشك أو أن هذا المحل قد  
 خفف فيه في الاستنجاء بالحجر تخفف فيه هنا أه قال ع (قوله لم يربط) أي لم يربط الأصبع مقتضاه أنه لو تحقق الريح  
 في باطنه حكم بنجاسة المحل فيجب إعادة الاستنجاء به جزم حج ومقتضى قوله وإن هذا المحل الخ عدم ذلك  
 وقوله مر تخفف الخ وخذ منه أنه لو توقفت إزالة الرائحة على أشنان أو غيره لم يجب وهو ظاهر للعلة المذكورة  
 (قوله بما يأتي) أي في باب النجاسة (قوله ولو توقفت) أي إزالة الريح (قوله وفيه من العسر الخ) ولذا اعتمد  
 ع (قوله عدم الوجوب كما مر انما) (قوله وينبغي الخ) عبارة شيخنا ولا بد أن يسرخي لثلاث تبقى النجاسة في تضاعيف  
 الفرج فيسترخى حتى تنفصل تضاعيف المقعدة من كل من الرجل والمرأة وتضاعيف فرج المرأة أه قول  
 المتن (أو حجر) علم منه أن الواجب أحدهما وشمل إطلاقه حجر الذهب والفضة إذا كان كل منهما قاعا وهو  
 الأصح مغنى (قوله ونحوه) يغني عنه قول المصنف وفي معنى الحجر الخ (قوله ومر الخ) أي في شرح ويكره  
 المشمس عبارته هناك ولا يكره الطهر بماء زمزم لكن الأولى عدم إزالة النجس به اه (قوله حكم ماء زمزم  
 الخ) عبارة النهاية والمغنى وشمل إطلاقه ماء زمزم واحجار الحرم فيجوز بهما على الأصح أه قال ع (قوله  
 بعد الدخول للحاجة أخرى) وقد يستبعد مناسبة الذي أذهب عن الأذى وعافا لذلك (قوله واضيق وقت)

في بول او غائط بان يقدم الحجر (افضل) من الاقتصار على احدهما ليحتمل مس النجاسة (١٧٥) لازالة عينا بالحجر ومن ثم حصل

أصل السنة هنا بالنجس خلافاً لما نازع فيه ولمن نقل عن نص كلام الاصحاب انه يأم به وإن قيل محله ان فعله عينا وبدون الثلاث مع الاتقاء فيهما والاقتصار على الماء أفضل منه على الحجر لانه يزيلهما بل يتعين في قبلي مشكل دون ثقبته التي بمحلها على الاوجه لاصلتها حينئذ وفي ثقبه منفحة وبول الاقلف اذا وصل للجلدة وبول ثيب او بكر وصل لمدخل الذكركر يقينا لاني دم حيض او نفاس لم ينتشر عن محله فلها بعد الاقطاع ولوثيبا الاستنجاء به فيما اذا أرادت التيمم لفقد الماء ولا إعادة عليها ويوجه ما ذكر في البول الواصل لمدخل الذكركر بانه يلزم من انتقاله لمدخله انتشاره عن محله إلى ما لا يجزى فيه الحجر فليس السبب عدم وصول الحجر لمدخله خلافاً لمن وهم فيه لان نحو الخرقه تصل له واعلم ان الواجب عليها غسل مظهر وجلوسها على قدميها ونازع فيه الاسنوي بان المتجه هو الوجه الموجب لغسل باطن فرجها لانه صار ظاهراً بالثيابة قال كما يجب غسل باطن القدم من النجاسة دون الجنابة انتهى ولك

قوله مرزوم منع الصرف للعلمية والتأنيث المعنوية وقوله مر وأجبار الحرم ولو استنجى بمحجر من المسجد فان كان متصلاً حرم ولم يجزه وإن كان منفصلاً فان بيع بيعاً صحيحاً وانقطعت نسبته عن المسجد كفي الاستنجاء به ولا فلا كقله ابن حجر في شرح العباب عن الشامل وافرده مثل المسجد غيره من المدارس والرباطات وخرج بالمسجد حريمه ورحابه ما لم يعلم وقيتها وقوله مر فيجوز بهما الخ والقياس الكراهة خرجاً من الخلاف لكن قال الزيايدي اى وان حج المعتمدين به بما مرزوم خلاف الاولى اه (قوله هنا) اى في الجمع (قوله في بول) إلى قوله وفي ثقبه في النهاية إلا قوله خلافاً إلى وبدون الثلاث وإلى قوله فليس في المغني إلا قوله ذلك وقوله او بكر (قوله اصل السنة) واما كمال السنة فلا بد من بقية شروط الاستنجاء بالحجر نهاية ومعنى (قوله وحجر الحرم كغيره) مبتدأ وخبر قول المتن (وجمعهما افضل) اى فان تركه كان مكروهاً ع ش وفيه وقفة ظاهرة (قوله بالنجس) ولو من مغاظ وإن وجب التسليم بعد ذلك شيخنا وغش عبارة السكردى وفي الايعاب قال بعضهم وقد يجب استعمال النجاسة فيه بان يكون معه من الماء ما لا يكفيه لو لم يزل بالنجس الذي لم يجده غيره وذكره ايضا في الامداد من غير عزول بعضهم وفي الامداد يتجه إلحاق بعضهم سائر النجاسات العينية بذلك فيس فيها الجميع لما ذكره وكذا في الحلبي على المنهج وقال سم في حواشي المنهج ظاهر كلامهم وفاقم بالفهم عدم الاستنجاء لانهم إنما ذكروا ذلك في الاستنجاء انتهى كرى وفي ع ش بعد ذكر كلام سم المذكور مانصه وقد يقال ان ادت إزالتها إلى مخامرة النجاسة باليد استحب إزالتها بالجمادى ولا قياساً على الاستنجاء لوجود العلة فيه اه (قوله انه يأم به) الوجه الوجه انه يأم بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء سم (قوله محله) أى النص أو الاثم (ان فعله) أى النجس (قوله وبدون الثلاث) عطف على بالنجس (قوله فيهما) اى بالنجس والدون (قوله بل يتعين الخ) عبارة النهاية والخش المشكل ليس له ان يقتصر على الحجر إذا بال من فرجه او من احدهما لا لباس الاصل بالرائد نعم إن لم يكن له آلتا الذكركرو الاثنى بل آلة لا تشبه واحدة منهما يخرج منها البول انجه فيه اجزاء الحجر لا تنفصاح احتمال الزيادة وإن كان مشكلاً في ذاته اه قال ع ش قوله لا تنفصاح الخ يؤخذ منه ان مثل ذلك محل الجب فيكون فيه الحجر لانه أصل الذكركر اه (قوله أفضل منه الخ) وفي السكردى عن الايعاب هذا إن لم يحذف نفسه كراهة الحجر وانحوه مما ياتي في مسح الخف وغيره وإلا فالحجر افضل الخ (قوله وفي ثقبه منفحة) زاد المغني تحت المعدة ولو كان الاصل منسد إلى إذا كان الانسداد عارضاً كما مر اه عبارة السكردى وإن قامت مقام الاصل في انتقاض الوضوء بخارجها بان انفتحت تحت السرة وانسد الاصل وهذا في الانفتاح العارض مما اطبق عليه المتأخرون اما الخافي فقد مر في اسباب الحدث الخلاف فيه وان الشارح كشيخ الاسلام جرى على انه كالانسداد العارض وجرى الحال الرمي إلى أى والمغني على أن الاحكام جميعها تثبت حينئذ للنتيجة ومنها اجزاء الحجر فيه اه (قوله او بكر) قال المغني بخلاف البكر لان البكرة تمنع نزول البول إلى مدخل الذكركر اه (قوله بعد الاقطاع الخ) عبارة المغن وفائدته فيمن انقطع دمه ويجزى عن استعمال الماء واستنجت بالحجر ثم تيممت لنحو مرض فانها تصل ولا إعادة عليها اه (قوله فليس السبب) اى تعين الماء (قوله عليها) اى المرأة ولو ثنية (قوله لباطن فرجها) اى الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين (قوله قال) اى الاسنوي وكذا ضمير رده قول المتن (وفي معنى الحجر الخ) إشارة إلى القياس وقول الشارح الوارد إشارة إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوحاً عليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه مندرج فيه المقيس ايضاً سم (وهو كونه منصوحاً عليه) فيه نظر يعلم بمراجعة جمع الجوامع (قوله

ينبغي او خوف انتشار وتضمخ بالنجاسة (قوله انه يأم به) الوجه الوجه انه يأم بالنجس استقلالاً بقصد العبادة لا مع الماء (قوله وفي معنى الحجر) إشارة إلى القياس وقوله الوارد إلى وجود شرط الاصل وهو كونه منصوحاً عليه والى ان المراد بالحجر هنا حقيقة لا ما يصح الاستنجاء به شرعاً لا يصح ارادة هذا المعنى هنا لانه يندرج

رده بأن باطن الفرج الذى لا يظهر بالجلوس على القدمين لا يشبه القدم لانه يظهر ولا يعسر إيصال الماء إليه فن ثم فصل فيه بين الجنابة والنجاسة واما باطن الفرج المذكور فلا يظهر اصلاً ويعسر إيصال الماء إليه فلم يجب غسله في جنابة ولا نجاسة (وفي معنى الحجر)

الوارد) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم جئ له بروثة فرماها وقال هذار كس أى نجس فتعبله منع الاستنجاء بها يكون نهار كس لا يكون نهار حجر دليل على أن ما فى معنى الحجر كالحجر اهـ (قوله) وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع) اعلم ان معنى دلالة النص عند الحنفية كما قال الكمال المقدسى هو المسمى عندنا مفهوم الموافقة بقسميه الاول والمساوى انتهى وإن التسمية بذلك اصطلاح له ولا مشاحة فى الاصطلاح وحيث قد فنع ذلك بما لا وجه له وقوله كيف الخ بما لا وجه له لأن أباحنيفة رضى الله تعالى عنه لا يدعى عدم مغارة حقيقة الحجر لما الحق به بل هو معترف بالمغارة لكنه يدعى ان ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو فى معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا لانه يظهر أن منشأ ما قاله الشارح انه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن ان معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ فليتأمل سم اقول انما يتم ما قاله لو ثبت كون التفسير والتسمية المذكورين لاني حنيفة نفسه والا فالظاهر انهما لا يتبعاه فقط وفى الكردى مانصه واعتراض الهاتفي فى حواشى التحفة على ابن قاسم واطال ومما قاله ان الاحاديث الواردة فى جواز الاستنجاء بالحجر لا تدل اى منطوقا لا على جوازه به فقط لكون ما الحق به غير حجر قطعاً واما جواز الاستنجاء بغير الحجر فلا يثبت الا بالقياس سواء كان مراد انى حنيفة من دلالة النص ما هو المراد من مفهوم الموافقة عندنا أو هو المراد من دلالة اللفظ بالمنطوق وهذا علم ان اعتراض الشارح انما هو على اخراج غير الحجر عن القياس لا على اصطلاح اى حنيفة وان اعتراض الشارح اعتراض قاطع جدا انتهى اقول بعد تسليم ذلك الاصطلاح لا يندفع اعتراض سم بما قاله الهاتفي لما صرح به المحلى فى شرح جمع الجوامع من ان دلالة اللفظ على الموافق مفهوم عند كثير من العلماء منهم الحنفية لا منطوق اى كقوله بالغزالى والآمدى ولا قياسى اى كقوله الشافعى والامامان قول المتن (قالع) ولو حرم الرجال وليس من باب اللبس حتى يختلف الحكم بين الرجال والنساء وتفصيل المهمات بين الذكور وغيرهم مردود بان الاستنجاء به لا يعد استعمالا فى العرف ولو استنجى بذهب او فضة لم يطبع ولم يهيا لذلك جاز ولا حرم واجزائهما فى الكردى عن الایعاب ما يوافق فى المسئلةين وعن شرحى الارشاد ما يوافق فى المسئلة الثانية ويخالفه فى المسئلة الاولى واقره سم ثم نقل عن شرح الروض ما يوافق وتقدم فى الشارح فى بحث الاناء ما يوافق فى المسئلة الثانية (قوله فلا يجزى) الى قوله ويتعين فى النهاية الى قوله وفى خبر ضعيف فى المغنى الا قوله وانما الى وقصب وقوله والنص الى ولا يحترم وقوله وان لم يجد الى كطعموم (قوله نحو ما ورد) اى كخل مغنى (قوله ومتنجس) عبارة النهاية ونجس ومتنجس لان النجاسة لا تزال به اهـ (قوله وقصب املس) ونحو الزجاج معنى قال ع ش ومحل عدم اجزاء القصب فى غير جدوره وفما لم يشق اهـ (قوله رخو) اى بخلاف التراب والفحم الصلبن مغنى (قوله ولو قشر الخ) عبارة المغنى واما الثمار والفواكه فنها ما يؤكل رطبا لا يابساً كالبقطين فلا يجوز الاستنجاء برطبا ويجوز يابساً اذا كان مزبلا ومنها ما يؤكل رطبا ويابساً هو اربعة اقسام احدها ما كوال الظاهر والباطن كالتين والتفاح فلا يجوز الاستنجاء برطبه ويابساً والثانى ما يؤكل كل ظاهره دون باطنه كالخوخ والمشمش وكل ذى نوى فلا يجوز بظاهره ويجوز بنواه المنفصل والثالث ماله قشر وما كوله فى جوفه فلا يجوز بلبه واما قشره فان كان لا يؤكل رطبا ولا يابساً كالرمان جاز الاستنجاء به وان كان حبه فيه وان اكل رطبا ويابساً كالبطيخ لم يجز فى الحالى وان اكل رطبا فقط كاللوز والبالقلا جاز يابساً لارطبا ذكر ذلك الماوردى مبسوطا واستحسنه فى المجموع اهـ واقره ع ش وعقبه الكردى بما نصه قال الشارح فى الایعاب وفى كون قشر البطيخ يؤكل يابساً نظرا اهـ (قوله ويتعين الماء الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل

الوارد ببناء على أن الأصح عندنا فى الأصول أن القياس يجوز فى الرخص خلافا لاني حنيفة وقوله ان ذلك ثبت بدلالة النص ممنوع كيف وحقيقة الحجر مغارة لما الحق به ( كل جامد طاهر قالع غير محترم) فلا يجزى نحو ماء ورد ومتنجس وإنما حاز الدبغ به كالنجس لانه عوض عن الذكاة وهى تجوز بالمدينة النجسة وقصب املس و تراب او لحم رخو بان يلقى منه شئ بالمحل ويتعين الماء لاني املس لم ينقل والنص باجزاء التراب لحديث فيه اى ضعيف محمول على متحجر قيل او على مزيد تنشيف الرطوبة ثم غسله بالماء ويرد بان هذا لا يسمى استنجاء

لم يجد غيره فيتعيم ويعيد  
كطعموم وإن لو قشر أما كولا  
كالبطيخ بخلاف قشر مزبل  
لا يؤكل لكنه يكره به أن  
كان المطعوم داخله وفي خبر  
ضعيف الأمر بما وملح في  
غسل دم الحيض والحق  
الخطأ بالماء العسل والخل  
والتدليك بنحو النخالة وغسل  
اليدين بنحو البطيخ انتهى  
وكان الزركشي أخذ منه  
قوله الظاهر أن منع استعمال  
المطعوم لا يتعدى الاستنجاء  
إلى سائر النجاسات فيجوز  
استعمال الملح مع الماء في  
غسل الدم انتهى وقد علمت  
أن الأخذ غير صحيح لضعف  
الخبر والذي يتجه أن النجس  
أن توقف زواله على نحو ملح  
بما اعتيد امتنائه جاز للعاجلة  
والأفلا ويفرق بين الاستنجاء  
وغيره بأن المطعوم في غيره  
صحيحة ما تخفف امتنائه بخلافه  
في الاستنجاء وما ذكر في  
النخالة واضح لأنها غير  
مطعومة وفيما بعدها وجه  
بأنه حيث انتفت النجاسة  
انقضى قبيح الامتنان فليكره  
نظير ما مر آنفا أو للجن  
كظم وإن أحرقت أولنا  
وللهائم والغالب نحن  
وكحيوان كفارة وجزئه  
المتمصل وكذا نحوي آدمي  
محترم وإن انفصلت وبفرق  
بين نحو الفاروق ونحو الحربي  
بأنه قادر على عصمة نفسه  
فكان أخس وككتوب  
عليه اسم معظم

ويجزى الحجر بعد الاستنجاء بشئ محترم وغير قاطع لم ينقل النجاسة فان نقلها تعين الماء أه قال الكردي  
من الموضع الذي استقرت فيه حال خروجه وإن لم تتجاوز الصفحة أو الحشفة وكذا إلى يتعين إذا لصق بالمحل  
من ذلك نحو تراب رخو أو أصاب منه زهومة كالعظم (قوله لا يحترم) إلى قوله وفي خبر ضعيف في النهاية  
إلا قوله ولم يجد إلى كطعموم (قوله ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا قصد به الاستنجاء  
المطلوب لأنه تعمد عبادة باطلة سم وعش (قوله مزبل) أي للنجاسة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله  
ما لم يفقد غيره وإلا لم يكره سم (قوله أخذه) أي من ذلك الخبر (قوله جاز) أي استعمال نحو الملح (قوله  
ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعوم وإن لم يجد غيره سم (قوله وما ذكر في النخالة الخ) وقفا  
للمغنى عبارة فائدة يجوز التدليك وغسل الأيدي بالنخالة ودقيق الباقلا ونحوه اه وقوله فيما بعده وهو  
غسل اليدين بنحو زهومة بنحو البطيخ كردي (قوله نظير ما مر آنفا) كأنه إشارة إلى قوله بخلاف قشر مزبل  
الخ بجامع أن المطعوم فيه انتفت النجاسة عنه سم وجزم به البصري والكردي (قوله أو للجن) إلى قوله أما  
مكتوب في النهاية إلا قوله محترم وقوله ويفرق إلى وككتوب وقوله ويجزم إلى أو علم وما أنبه عليه وكذا في  
المغنى إلا قوله وإن أحرقت (قوله أو للجن) عطف على قوله لنا (قوله كظم) ومنه قرون الدواب وحوافرها  
واسنانها لا يقال العلة وهي كونه يكره أو قربا كان متنفية فيه لانا نقول هذه الحكمة في معظمه ولا  
يلزم إطرادها عش (قوله وإن أحرقت) وهل يجوز إحرقة بالوقود به أم لا فيه نظر والأقرب الجواز بخلاف  
أحرقت الخبز لأنه ضياع مال عش (قوله والغالب نحن) زاد النهاية والمغنى أو على السواء بخلاف ما لو اختص  
به البهائم أو كان استعمالها أغلب عبارة الكردي قال في العباب أولنا وللهائم سواء اه واعتقده شيخ  
الاسلام والخطيب والجمال الرملي وكذا الشارح في شروح الأرشاد والعياب وغيرهم ووقع له في التحفة أنه  
قال أولنا وللهائم والغالب نحن اه فافتضى ذلك أنه لا حرمة في المساوي ولكن المعتد بخلافه كما بينته في الأصل  
اه (قوله كحيوان) عطف على كطعموم (قوله كفارة) أشار به إلى أنه ليس المراد بالمحترم هنا ما حرم قتله كما  
ذكروه في التعيم وغيره بل المراد به ما يشمل مهدر الدم كالقارة والحية والعقرب وغيره كما في شرح الروض  
وشرح العباب للشارح كردي (قوله وجزئه الخ) قال في الأيعاب كصوفه وبره وشعره ثم قال وكذب حمار  
وألية خروف اه كردي (قوله المتصل) عبارة النهاية إلا أن كان منفصلا من حيوان غير آدمي فلا يحرم  
الاستنجاء به حيث حكم بظهاره وكان قاطعا كشمع ما كول ووصفه وبره ورشاه وفي المغنى والأيعاب  
نحوها (قوله محترم) قال في الامداد والذى يظهر أن المراد بالمحترم هنا غير الحربي والمردت وإن جاز قتله  
كالزاني المحصن والمنحتم قتله في الحراة اه سككت المغنى عن قيد محترم وقال النهاية ولو حريرا أو مرتدا خلافا  
لبعض المتأخرين اه يعني ابن حجر عش عبارة الكردي وقال شيخ الاسلام في شرح الروض استثنى ابن  
العماد من المنع بجزء الحيوان جزء الحربي وفيه نظاره واعتد الطبرلاوي والجمال الرملي وسم والقلبيوي  
وغيرهم عدم جواز الاستنجاء بجزء آدمي مطلقا اه (قوله ونحو الحربي) أي كالمردت (قوله بأنه قادر

ثبوت هذا الحكم للحجر يدل على ثبوته لما هو في معناه ويسمى ذلك دلالة النص اصطلاحا وبالجملة فيظهر  
أن منشأ ما قاله الشارح أنه لم يحرم معنى دلالة النص عند الحنفية ولعله ظن أن معنى ذلك دلالة اللفظ بالمنطوق  
وقد يشعر بذلك قوله كيف الخ قليلا مل (قوله بل ويعصى به) الوجه عصيانه بغير المحترم بما ذكر أيضا إذا  
قصد الاستنجاء المطلوب لأنه تعمد عبادة باطلة فعلم حرمة الاستنجاء بالنجس نعم الوجه عدم الحرمة إذا جمع  
بين الحجر النجس والماء لأن استعمال النجس حينئذ لغرض تخفيف مباشرة النجاسة لا لكمال العبادة كما يعلم  
من كلام الشارح السابق فهو عبادة صحيحة في هذه الحالة (قوله لكنه يكره الخ) يحتمل أن محله ما لم يفقد  
غيره وإلا لم يكره (ويفرق بين الاستنجاء) أي حيث امتنع بالمطعوم وإن لم يجد غيره (قوله نظير ما مر آنفا)  
كأنه إشارة إلى قوله السابق بخلاف قشر مزبل لا يؤكل الخ بجامع أن المطعوم فيه انتفت النجاسة عنه (قوله  
والغالب نحن) قال في شرح الروض فإن استويا فوجهان بناء على ثبوت الرافيه والأصح الثبوت قاله

و منسوخ لم يعلم تبديله  
ويحرم على غير عالم متبحر  
مطالعة نحو تورا علم  
تبديلها أو شك فيه ويفرق  
بين إلحاق المشكوك فيه  
بالمبدل هنا لا فيما قبله  
بالاحتياط فيهما أو علم  
محترم كمنطق وطب خليا  
عن محذور كالموجودين  
اليوم لأن تعلمها فرض  
كفاية لعموم نفعها أما  
مكتوب ليس كذلك  
فيجوز الاستنجاء به وهو  
صريح في أن الحروف  
ليست محترمة لذواتها  
فافتاء السبكي ومن تبعه  
بحرمة دوس بسط كتب  
عليها وقف مثلا ضعيف  
بل شاذ كما اعترف هو به  
وحرمة جعل ورقة كتب  
فيها لاسم معظم كأغذ النحر  
نقد إنما هو رعاية للاسم  
المعظم كما هو واضح  
وعجيب الاستدلال به  
وجاز بالماء العذب مع أنه  
مطعوم لدفعه النجس عن  
نفسه كما مر (وجلد)  
بالرفع والجر لأنه قسم  
للجامد المذكور وإن كان  
في الحقيقة قسيما به باعتبار  
ما فيه من التفصيل  
والخلاف فاندفع زعم  
أنه لا يصح كل منهما  
(دفع) في الأظهر

(الخ) أي ولو باعتبار الأصل فيشمل لما بعد الموت (قوله أو منسوخ) ينبغي عطفه على اسم معظم لا على معظم  
وتخصيص قوله لم يعلم الخ بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا  
يخرجه عن تعظيمه سم عبارة النهاية والمغني أما غير محترم كفسلفة وتورا وإنجيل علم تبديلها وخلوها من  
معظم فيجوز الاستنجاء به (قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله سم (قوله ويحرم الخ) وفي فتاوى  
الجمال الرملي مثل عما قال العلامة ابن حجر من جواز قراءة التوراة المبدلة للعالم المتجردون غيره فهل ما قاله  
معتمد أو لا فاجاب بأنه لا يجوز مطلقا (قوله علم تبديلها) يفيد الجواز في غير المبدلة سم وفي  
الكردى عن الأيعاب بين غير واحد من الأئمة أن ما بأيديهم الآن من التوراة والإنجيل مبدل جميعه قطعاً  
لفظاً ومعنى وبنوا ذلك بما يطول ذكره لكن الحق أن فهمها يظن عدم تبديله موافقته ما علمناه من شرعنا  
ويجب حمل كلام الروضة كاصلا في السير من أنه يحرم الانتفاع بسكتبهم يعني بالمطالعة ونقل الزركشي  
كالسبكي الاجماع عليه على ما علم تبديله أو شك فيه لكن رجح بعضهم جواز مطالعتها للعالم الراسخ لا سيما عند  
الاحتياج للرد على المخالف وهو جلي فليحمل الاجماع على ما عدا هذه الحالة إذ كلام الأئمة مشحون بالنقل  
عنها للرد عليهم (قوله كمنطق الخ) وحساب ونحو وعروض مغنى وكردى (قوله لأن تعلمها الخ) قال في  
الامداد بل هو أي المنطق أعلاها أي العلوم الآلية وإفتاء النووي كابن الصلاح بجواز الاستنجاء به يحمل  
على ما كان في زمنهما من خلط كثير من كتبه بالقوانين الفلسفية المناهضة للشرائع بخلاف الموجود اليوم  
فانه ليس فيه شيء من ذلك ولا مما يؤدي اليه فكان محترما بل فرض كفاية بل فرض عين إن وقعت شبهة لا  
يتخلص منها إلا بعرفته انتهى كردى (قوله كأغذا) بفتح الغين مغنى وفي القاموس وكسرها القراطس  
أهو المراد به هنا الوقاية (قوله وراز) إلى المتن في المغنى (قوله لدفعه النجس الخ) أي باعتبار شأن نوعه كما مر فلا  
يرد أن قليله لا يدفعه (قوله كما مر) أي في شرح ولا يقول في ما الخ كردى (قوله بالرفع) أي عطفاً على كل  
والجر أي عطفاً على جامد مغنى ونهاية (قوله باعتبار) ضب بينه وبين قوله قسم سم عبارة الكردى متعلق بقسم  
وقوله من التفصيل إشارة إلى قوله ودفع دون غيره وقوله والخلاف إشارة إلى قوله في الأظهر (قوله)  
فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطف الخاص على العام بل ولا لعدده قسيما لأن عطف الخاص  
لا يقتضى القسمية ولا ينافي القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل سم ولك أن تمنع شيوع  
عطف الخاص على العام إذا كان العموم بكلمة كل (قوله لا يصح كل منها) عبارة المغنى تنبيه كان ينبغى  
للمصنف تقديم المنع الذى من أمثلة المحترم فيقول فيمتنع بجلد طاهر غير مدبوغ دون جلد مدبوغ طاهر  
في الأظهر فإن كلامه الآن غير منتظم لأنه إن كان ابتداء كلامه فلا خبر له وإن كان معطوفاً على كل كما قدرته  
في كلامه وقرئ بالرفع فيكون الجلد المدبوغ قسيما لكل جلد طاهر الخ فيكون غيره والفرض أنه بعض  
منه وإن كان مجروراً كما قدرته أيضاً عطفاً على جامد فكان ينبغى أن يقول ومنه جلد دفع أي من

الماوردى والرويانى انتهى (قوله أو منسوخ) ينبغى عطفه على اسم معظم لا على معظم  
يعلم بالمعطوف وإلا فالوجه الامتناع في الاسم المعظم وإن نسخ وعلم تبديله لأن ذلك لا يخرجه عن تعظيمه  
(قوله لم يعلم تبديله) شامل للشك في تبديله وقوله علم تبديلها يفيد الجواز في غير المبدلة (قوله وراز) بالاء العذب  
مع أنه مطعوم لدفعه أي دفع مع قلته (فرع) في الروض ويجوز أي الاستنجاء بذهب وفضة وجوهر  
انتهى قال في شرحه وبقطعة ديباج نعم حجارة الحرم والمطبوع من الذهب قال الماوردى والرويانى يمتنع  
الاستنجاء بها الحرمتها فإن استنجى بها أساء وأجزأه انتهى وفي شرح الارشاد للشارح عطفاً على ما يجوز  
أو كان ذهباً أو فضة لم يطبع أو تها لذلك كما مر ولا حرم وأجزأه واعتداهم كما اعتد جواز الاستنجاء  
بحجارة الحرم ولا إثم وأنه لا فرق في الاستنجاء بقطعة الديباج بين الرجال والنساء (قوله باعتبار) ضب بينه  
وبين قوله قسم (قوله فاندفع زعم الخ) لا وجه لهذا الزعم مع شيوع عطفه الخاص على العام بل ولا لعدده قسيما  
لأن عطفه الخاص لا يقتضى القسمية ولا ينافي القسمية ونسكتة أفراد ما فيه من الخلاف والتفصيل



أمثلة هذا الجامد جلد طاهر دبغ جلد غير مدبوغ طاهر في الاظهر اه (قوله لا تنقله) الى قوله وإنما حل في النهاية لا قوله نعم الى ويحرم (قوله لا تنقله عن طبع اللحم الخ) وهو وان كان ما كولا حيث كان من مذكي لكن اكله غير مقصود لانه لا يعتاد كذا في النهاية وجزم الشارع في فتح الجواد بحرمه اكل المدبوغ مطلقا اي سواء كان من مذكي ام لا بصري (قوله ينبغي حمله الخ) خلافا لظاهر إطلاق المغنى (قوله بحيث لا يلين الخ) افاد تخصيص ما ذكر من التفصيل بجلد الحوت ان غيره من جلود المذكاة لا تجزى قبل الدبغ وان اشتدت صلابتها كجلد الجاموس الكبير وهو ظاهر لانها ما يؤكل عشا (قوله لانه) الى قوله وإنما حل في المغنى (قوله اما نجس) اي ان كان من غير ما كولا مغنى (قوله نعم الخ) عبارة السكردى ومحل المنع بالمطعموم على ما قاله جمع متقدمون واعتمده الزركشي وجزم به في الانوار اما اذا استنجى به من جانب ليس عليه شعر كثير ولا جازو قد جزم به في العباب وقره شيخ الاسلام والخطيب وغيرهما وضعفه الشارع في الامداد والاياعاب وفي سم على المنهج بعد ان نقل استثناء الشعر المذكور مانصه لم يعتمد هذا الاستثناء لان الشعر متصل به انتهى والكلام كما هو ظاهر في المدبوغ الذي يطهر بالدبغ اما جلد المغاظ فلا يجوز ولا يجزى مطلقا اه (قوله ان استنجى بشعره الخ) اي بجانبه الذي عليه الشعر كركدي (قوله وان انفصل) وفي الايعاب بكفر في جلد المصحف المتصل قال الرمي ويفسق في المنفصل انتهى قال القليوبي حيث نسب اليه قال الحلبي قال بعضهم على قياسه كسوة الكعبة إلا ان يفرق بان المصحف اشد حرمة وظاهر ان محله حيث لم يكن نقش عليها معظم اه كركدي عبارة عشا قوله وان انفصل ظاهره وان انقطعت نسبته عنه وعليه فيفرق بينه وبين الحدث بأن الاستنجاء اقبح من المس ويحتمل التقييد كالحديث ولعله الاقرب لكن قضية قول ابن حجر وإنما حل مسه اي المنفصل لانه اخف صريح في الفرق المذكور إذ لا يحل مسه إلا اذا انقطعت نسبته إلا ان يقال اراد ابن حجر حل مسه عند من يقول به وان لم تنقطع نسبته اه اقول هذا التاويل في غاية البعد لا يعيا به فالمعتمد الفرق المذكور (قوله ما يعمها) وهو جامد طاهر الخ (قوله ان لا يكون به رطوبة) فلو استنجى بحجر مبلول لم يصح استنجاءه لان بلله يتنجس بنجاسة المحل ثم ينجسه فيتعين الماء نهاية وغنى وشرح بافضل (قوله كالمحل) أي ولو كان من أثر نحو استنجاء قليوبي (قوله والذي يتجه الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله انه) اي بلل المحل من عرق لا يؤثر اي لانه ضروري مغنى وقليوبي قال سم هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتام اقول تقدم عن القليوبي ويأتي عنه نفسه خلافا بل اقتصارهم على استثناء العرق وتعليمهم له بالضرورة كالصريح في انه يتعين في ذلك الماء ثم رأيت ان عشا عقب كلام سم المذكور بما نصه اقول الاقرب عدم كونه مثله إلا ان العرق ما تعم به البلوى بخلاف البلال المذكور ونحوه ويشمل ذلك قوله مر رطوبة من غير عرق اه وقوله ما يأتي اي في شرح ولا يطر الاجنبى قول المتن (لا يجف) بالكسرة وفتح لغة مختار اه عشا (قوله ولا تعين) لان الحجر لا يزيله هذا ضابط الجفاف المانع من اجزاء الحجر كما يفهمه كلام الامداد والنهاية وغيرهما (قوله وان بال

(قوله أو ما كولا) قد يقال جلد المذكي المدبوغ يجوز أيضا أكله إلا أن يقال غير المدبوغ ما كولا لم ينتقل عن طبع اللحم الى طبع الثياب بخلاف المدبوغ او يقال المراد ما كولا بالوضع والمدبوغ ليس كذلك وان جاز اكله كما يجوز لكل نحو تراب لا يضر (قوله بجلد علم) ينبغي ان منه تفسير اجاز مسه وحمله مع الحدث (قوله وإنما حل مسه) لعل هذا بناء على ظاهر تقييده لحرمة مس جلد المصحف باتصاله به فليتام (قوله الذي يتجه انه لا يؤثر) هل مثل ذلك بلل المحل فيما إذا استنجى بالماء ثم قضى حاجته ايضا قبل جفافه ثم اراد الاستنجاء بالحجر فليتام (قوله ولم يبل غير ما صاب به الخ) يتامل وقوله لكن قال جمع متقدمون باجرائه حينئذ عبارة شرح الروض ويستثنى مما إذا جف ما لو جف بوله ثم بال ثانيا فوصل بوله الى ما وصل اليه بوله الاول فيكن في فيه الحجر صرح به القاضي والغزالي وقوله فوصل بوله الخ صريح في انه لا يشترط على هذا ان يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي ان يكون بقدره وهو الوجه خلافا لما اشار اليه السكتز لشيخنا الامام البكري من

لا تنقله عن طبع اللحم الى طبع الثياب ولحاق جلد الحوت الكبير به ينبغي حمله على ما إذا تحجر بحيث صار لا يلين وان تقع في الماء (دون غيره في الاظهر) لانه إما نجس أو مأكول نعم ان استنجى بشعره الطاهر أجزأ ويحرم بجلد علم ان اتصل ومصحف وان انفصل وإنما حل مسه لانه أخف (وشرط) أجزاء الاقتصار على (الحجر) وما في معناه أو المراد بالحجر ما يعمها (ان) لا يكون به رطوبة كالمحل ولو من عرق على ما عتمده الاذرعى وفيه نظر والذي يتجه أنه لا يؤثر ويؤيده ما يأتي وأن (لا يجف التجس) الخارج أو بعضه وإلا تعين الماء في الجاف وكذا غيره ان اتصل به وان بال أو تغوط ماء ثانيا

(الخ) غاية لقوله ولا تعين الخ كرى (قوله ولم يبل غير ما أصابه الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والغنى وبل الثاني ما به الاول اه قال ع ش قوله وبل الثاني الخ صادق بما اذا زاد عليه وهو منجه (قوله لتعين الماء الخ) جرى عليه في شروح الارشاد والعباب كرى (قوله) لكن قال جمع متقدمون بأجزائه الخ اعتمده النهاية والغنى قال السكردى وشيخ الاسلام في شرح البيهجة والروض وغيرهم وهو المعتمد قال ابن عبد الحق وسم ويلحق بما لو كان الثاني بقدر الاول فقط ما لو زاد على ما وصل اليه الاول على الارجح لا ما لو نقص عنه ولا يشترط أن يزيد الثاني على محل الاول بل يكفي أن يكون بقدره اه واعتمدا للاحاق القليوبى وشيخنا (قوله) رد بحث الخ) وفاقا للزمى عبارة ع ش ظاهر عبارة الشارح مر اعتبار الجنس حتى لو جف بوله ثم خرج منه دم وصل ما وصل اليه بوله لم يجز الحجر ويحتمل خلافة سم على البيهجة وافق الشارح مر رحمه الله تعالى بأن طرو المذى والودى مانع من الاجزاء فليسا كالبول ونقل بالدرس عن تقرير الزياى رحمه الله تعالى خلافا قول والا قرب ما افق به الشارح مر لا خلافاهما اه ووافق الزياى القليوبى وكذا شيخنا عبارة فان جف كله أو بعضه تعين الماء لم يخرج بعده خارج ولو من غير جنسه ويصل ما وصل اليه الاول كأن يخرج نحو مذى ودى ودم وقيح بعد جفاف البول ولا كفى الاستنجاء بالحجر وتقييد بعضهم بما اذا خرج بول للغالب اه (قوله) وان لا ينتقل الخارج الخ) فان انتقل عنه بان انفصل عنه تعين فى المنفصل الماء واما المتصل بالمحل ففيه تفصيل باتى معنى عبارة السكردى قال فى الايعاب محل هذا فى انتقال لا ضرورة اليه كما يعلم بما تاتى فى الانتقال الحاصل من عدم الادارة فان انتقل تعين الماء وإن لم يجاوز الصفحة والحشفة اه (قوله) الخارج الخ) إلى قوله لا إن سال فى النهاية والغنى لا قوله مطلقا وقوله جاف إلى رطب وقوله ولو ماء لغير تطهيره (قوله) قبل الجفاف لم ينجس) لكن ينبغي هنا عدم اجزاء الحجر اخذ من قوله السابق أن لا يكون به رطوبة كالمحل سم قول (المتن ولا يطرأ اجنبى) اى ولو من الخارج كرشاشه شرح بافضل (قوله) على المحل المتنجس الخ) فيه امر ان الاول انه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناق قوله مطلقا فى النجس اى سواء اختلط بالخارج او لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا سم (قوله) جاف الخ) خلافا للغنى والنهاية وشيخنا لكن الرشيدى اعتمد ما قاله الشارح (قوله) للماء اى فى شرح كل جامد ظاهر الخ (قوله) او رطب اى ولو ببل الحجر معنى (قوله) ولو ماء لغير تطهيره) عبارة بافضل مع شرحه وان لا يصيبه ماء غير مطهر له وإن كان طمورا او مانع اخر بعد الاستجار وقبله لتنجسه او كالمائع ما لو استنجى بحجر رطب اه قال السكردى قوله غير مطهر له لا يخلو عن تشویش فان ذلك ينجر إلى انه لا يضرب جواز الاستجار بالحجر طر و ماء على المحل مطهر له وإذا طهره الماء لا حاجة إلى الحجر فمعنى هذا الاستثناء فى حواشى التحفة لسم قوله لغير تطهيره إن أراد لغير تطهير المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء لا يضرب وصول ذلك الماء اليه فهذا معلوم لا يحتاج اليه وهو ليس بمأخوذ فيه لان الكلام فى الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فاصاب ما وضو به المحل بان تقاطر عليه من شئ لم يمنع اجزاء الحجر فهو ممنوع مخالف لصريح كلامهم انتهى وحاول الهاتنى فى حواشى التحفة ان يجيب عن ايراد سم فليجب بشئ عباره بمعنى إذا لاقاه لتطهيره فالامر حينئذ ظاهر انه لا يكفيه إلا الماء واما إذا لاقاه لغير تطهيره كان احابته

ولم يبل غير ما أصابه الاول  
كما اقتضاه اطلاقهم لتعين  
الماء بالجفاف فلا يرتفع  
بما حدث لكن قال جمع  
متقدمون بأجزائه حينئذ  
وكانه لكون الطارىء من  
جنس الاول فصارا كشيء  
واحد وبه يعلم رد بحث  
بعضهم فيمن بال ثم أمنى أنه  
يجزئه الحجر ولو غسل ذكره  
ثم بال قبل الجفاف لم  
ينجس غير تماس البول كما  
يعلم من قوله فى شروط  
الصلاة ولا لغير المنتصف  
(و) ان لا ينتقل الخارج  
الملوث عما استقر فيه عند  
خروجه إذ لا ضرورة  
لهذا الانتقال فصار كتنجسه  
بأجنبى (و) ان لا يطرأ  
على المحل المتنجس بالخارج  
(أجنبى) نجس مطلقا أو  
ظاهر جاف اختلط بالخارج  
لما مر فى التراب أو رطب  
ولو ماء لغير تطهيره

اعتبار زيادة الثانية على الاول فليتأمل (قوله) على المحل المتنجس بالخارج الخ) فيه أمر ان الاول أنه قد يقال حيث كان المطر وعليه هو المحل المتنجس بالخارج كان من لازم ذلك ان الطارىء اختلط بالخارج وهذا يناق قوله مطلقا فى النجس اى سواء اختلط بالخارج او لا بدليل ما بعده وقوله اختلط بالخارج فى الظاهر لانه على هذا التقدير لا يكون إلا مختلطاً والثانى ان القياس فيما لم يختلط بالنجس عدم منع اجزاء الحجر فى النجس وإن كان الطارىء النجس يحتاج للماء فكيف يحكم بالمنع مطلقا فليتأمل (قوله) لغير تطهيره) إن أراد لغير تطهير

لا عرق إلا إن سال وجاوز  
الصفحة أو الحشفة إذ  
لا يعم الابتلاء به حيث  
خلا فالنزع (ولوندر)  
الخارج كدم (أو انشر  
فوق العادة) الغالبة وقيل  
فوق عادة نفسه (ولم  
يجاوز) غائط (صفحته)  
وهي ما ينضم من الإلين  
عند القيام (و) بول  
(حشفته) وهي ما فوق  
حل الختان ويأتي في فاقدها  
أو مقطوعها نظير ما يأتي  
في الغسل كاهو ظاهر (جاز  
الحجر في الأظهر) إلحاقه  
بالمعتاد لأن جنسه مما يشق  
فإن جاوز تعين الماء في  
المجاوز والمتصل به مطلقا  
وكذا إن لم يجاوز وانفصل  
عما اتصل بالمحل فيتعين  
في المنفصل فقط ويظهر  
أخذا مما يأتي في الصوم  
من العفو عن خروج  
مقعدة المبسور وردها  
بيده أن من ابتلى سنا  
بمجاوزه الصحف أو  
الحشفة دائما عني عنه  
فيجزم به الحجر للضرورة  
ويظهر في شعر بياطن  
الصفة أنه مثلها ولا نظر  
لنذب إزالته فلا ضرورة  
لتلونه لأن تكليف إزالته  
كلما ظهر منه شيء مشق  
مضاد للترخيص في هذا  
المحل (ويجب)

نقطة ماء أو مائع سواء كان الماء ماء وضوئه في إذا قدم الوضوء على الاستنجاء فأصاب ماء وضوئه المحل بأن  
تقاطر عليه شيء منه أولم يكن ماء وضوئه فيكون الماء متعينا أيضا لما نقلناه عن المجموع هكذا يفهم المقام  
انتهى وعليه فلا فرق بين الماء المطهر له وغيره وحيث فلا يحتاج لقوله لغير تطهيره بل هذا الاستثناء يوم  
خلاف المقصود إلا أن يقال لم ينبه عليه الشارع لوضوح أنه حيث طهره الماء لا يحتاج للحجر كما قال الهاتفي  
فلا مر حيث يظهر الخ وبالجمل فمؤ غير صاف من كل الوجوه فخره اه واجاب ع ش بما نصه ويمكن ان  
يقال احتز بقوله لغير تطهيره عمالو تقاطر من وجهه مثلا حال غسله ماء على محل الاستنجاء فلا يضر لانه تولد  
من مأوربه على نجس معفو عنه فأشبهه مالو تساقط على ثوبه الملوث بدم البراغيث اه أقول قوله فلا يضر في  
سم ما يوافق لكن رده الكردى بما نصه هذا يخالف قول الشارع في هذا الكتاب وإن لا يصيبه ماء غير مطهر  
الخ إذا ماء طهارة نحو الوجه غير مطهر للمحل فلا فرق بين أن يصيبه بعد الاستنجاء أو قبله اه ولوسلم والكلام  
هنا فيما قبل الاستنجاء فلا يلاقيه كلام ع ش المفروض فيما بعده (قوله لا عرق الخ) هذا في الطارىء فلو  
استنجى بالاحجار فغرق محله فان سال منه وجاوز لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به مراه سم  
وكذا في النهاية وشرح بافضل قال ع ش قوله مر لزمه غسل ماسال الخ شامل لما لو سال لما لاقى الثوب من  
المحل فيجب غسله وفيه مشقة وقد يقال يعني عما يغلب وصوله اليه من الثوب وبعبارة الشارع مر في شروط  
الصلاة بعد قول المصنف ويدين عن محل استنجاءه نصها وإن عرق محل الاثر وتلوث بالآخر غير له لم يستجبه  
كافي الروضة والمجموع هنا اه وبعبارة الكردى ظاهره الا كنفاء بالحجر في غير المجاوز وكذلك ظاهر  
عبارة الامداد وشرح البهجة والنهاية وهذا ظاهر مع التقطع أمام اتصال فلم يظهر لي وجهه بل الذي  
يظهر وجوب غسل الجميع وذلك لأن استيعاب غسل المجاوز يتوقف على غسل جزءه الباطل وإذا غسل  
جزأ من الباطل فقد طهر عليه اجني وهو ماء الغسل فيتعين الماء في الجميع اه أقول ان قوله ظاهره  
الا كنفاء بالحجر الخ يمنع ان الكلام في العرق الطارىء بعد الاستنجاء بالحجر كما مر عن سم ففاد عبارتهم  
المذكورة عدم لزوم الاستنجاء في غير المجاوز حينئذ مطلقا وإن قوله أمام اتصال الخ يمكن ان يلزم  
ما تقتضيه العبارة المذكورة من العفو عن غير المجاوز لتولد الطارىء عليه من مأوربه نظير ما مر عن ع ش  
وسم آفقا (قوله الخارج) الى قوله ويظهر في المغنى (قوله كدم) اى وودى ومدى معنى (قوله فوق العادة  
الغالبية) اى عادة غالب الناس نهاية قول المتن (وحشفته) اى أو محل الجب في المجبوب سم (قوله وباتى  
الخ) عبارة المغنى وشرح بافضل او قدرها من مقطوعا في البول اه (قوله مطلقا) اى سواء انفصل عما  
اتصل بالمحل ام لا كردى عبارة شيخنا فان تقطع بان خرج قطعا في محال تعين الماء في المنقطع وكفى الحجر في  
المتصل وإن جاوز صفحة أو حشفة تعين الماء أيضا في المجاوز فقط إن لم يكن متصلا وإلا تعين في الجميع وكذا  
يقال في المتن فان كان متصلا تعين الماء في الجميع او منفصلا تعين في المنقطع فقط اه (قوله وكذا ان لم يجاوز  
وانفصل الخ) عبارة النهاية ولو تقطع الخارج تعين في المنفصل الماء وإن لم يجاوز صفحته ولا حشفته فان تقطع  
وجاوز بان صار بعضه باطن الآلية أو في الحشفة وبعضه خارجا فلكل حكمة اه (فيجزئه الحجر للضرورة)  
وظاهر كلامهم بخالفه نهاية قال ع ش وهو المعتمد عبارته مر في شرح العباب فان اطردت بالمجاوزة فهو

المحل بمعنى أنه إذا أراد تطهير المحل بالماء مالا يضر وصول ذلك الماء اليه فهذا ما لم يعلم لا يحتاج اليه وهو ليس بما  
نحن فيه لأن الكلام في الاستنجاء بالحجر وإن أراد لغير تطهير نفسه بمعنى أنه إذا قدم الوضوء على الاستنجاء  
فأصاب ماء وضوئه المحل بأن تقاطر عليه منه شيء لم يمنع أجزاء الحجر فهو ممنوع بخالف لصريح كلامه لا يقال  
يؤيده قولهم لا يضر الاختلاط بماء الطهارة لانا نقول محل ذلك في نجاسة عني عنها فلم يجب إزالته والنجاسة  
التي في هذا المحل تجب إزالته ولا يعنى عنها فيض اختلاطها بالماء نعم إن أصاب المحل بعد الاستنجاء بالحجر  
رشاش طهارة نحو الوجه لم يبعد العفو فليتأمل (قوله لا عرق) هذا في الطارىء ولو استنجى بالاحجار فغرق  
محله فان سال منه وجاوز لزمه غسل ماسال اليه وإلا فلا لعموم البلوى به مر (قوله وحشفته) أى أو محل

كثيره كما اقتضاه كلامهم ويحتمل أجزاء الحجر للشبهة اه قال شيخنا الشوري ما في شرح م العباب أوجه  
 اه (قوله لا جزء الحجر) الى قوله الذي لا يحيد في النهاية لا قوله ولكون التراب الى المتن وقوله يحتمل (قوله  
 ولو يطرق في حجر الخ) ولو غسل الحجر وجف جاز له استعماله ثانيا كدواء دغ به و تراب استعمال في غسل  
 نجاسة نحو الكلب فان قيل التراب المذكور صار مستعملا فكيف يكفى ثانيا يجب بانه لم يزل مانعا وإنما  
 ازاله الماء بشرط مزجه بالتراب وحيث قد فيجوز التيمم به ان كان في المرة السابعة وان كان قبلها فلا لتنجسه  
 فاستفده فانها مسئلة نفيسة معنى عبارة الكردي عن الایعاب والخطيب في شرح التنبية ويكفى حجر واحد  
 يستنجى به ثم يغسله وينشفه ويستعمله اه (قوله لكون التراب بدله) اي بدل الماء في التيمم (قوله او  
 باطراف حجر ثلاثة) والثلاثة الاحجار افضل من اطراف حجر لكن اطراف الحجر ليست بمكروه وهه ولو  
 استنجى بخزقة غليظة ولم يصل البلى الى وجهها الآخر جاز ان يمسح بالآخر وتحسب مسحين كافي الایعاب  
 كردي (قوله وفارق عده) اي عد الرمي بحجر له ثلاثة اطراف (قوله فان لم يبق) يضم الياء وكسر القاف والمحل  
 مفعول به ويجوز فتح الياء والقاف والمحل فاعل برماوى لكن قول الشارح ثم ان أنى يدل على الاول ويجوز  
 ايضا ضم الياء وفتح القاف ببناء المفعول من الانقاء المحل نائب فاعله (قوله برايع وهكذا) اي الى ان لا يبق إلا  
 اثر لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف معنى ونهاية قال الكردي هذا ضابطا يكفى في الاستنجاء بالحجر وتسن  
 إزالة الاثر الذي لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف قال في الایعاب خرو جامن خلاف من اوجه وفي حواشي  
 المحل للقلوبى يجب الاستنجاء من الملوث وإن كان اى ابتداء قليلا لا يزيله إلا الماء او صغار الخذف ويكفى  
 فيه الحجر وإن لم يزل شيئا اه وعلى هذا في تصور الا كنفاء بطرف واحد من نحو حجر من غير غسله كما هو  
 ظاهر كردي ومر عن الحلبي ما يوافقه وهو الظاهر وإن قال ع ش ينبغي في ذلك الا كنفاء بثلاث مسحات  
 بالاحجار ولو قيل بتعين الماء او صغار الخذف لم يكن بعيدا رعله اقرب اه (قوله معفو عنه) ولو خرج هذا  
 القدر ابتداء وجب استنجاء منه و فرق بين الابتداء والانتهاى لا يتعين الاستنجاء بصغار الخذف المزيلة بل يكفى  
 امرار الحجر وإن لم يتلوث كما اكتفى به في المرة الثالثة حيث لم يتلوث في المرة الثانية حللى اه بيجرى ويأتى عن  
 القليوبى ما يوافقه (قوله والاسن الايتار) بالمشاة بو احدة كان حصل برابعة فيأتى بخامسة معنى (قوله تثليث)  
 اي بان يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب سم (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) جزم به في النهاية (قوله فبعد  
 وجوب تعميم) وقول الحاروى ومسح جميع موضع الخارج ثلاثا نصح في وجوب تعميم المحل بكل مسحة من  
 الثلاث وانه لا يكفى توزيع الثلاث الجانبية والوسط وهو خلاف المنقول عن المعظم في العزيز والروضة من  
 ان الخلاف في الاستحباب وانه يجوز كل من السكتين ويدل لاجزاء التوزيع رواية الدارقطني وحسن  
 إسنادها والاول لا يجد أحدكم ثلاثة أحجار حجرين للصفتين وحجر للمسربة وقول الارشاد بمسحه ثلاثا ليس  
 صريحا في التعميم بكل مسحة نعم هو ظاهر فيه وقدمال السبكي وابن النقيب الى وجوب التعميم بكل مسحة  
 اذ بالتوزيع تذهب فائدة التثليث اه إسعادو عبارة التمشية والاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة  
 المحل وإن كان اولى بل يكفى مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للوسط او قال النور الزياى في حاشية  
 شرح المنهج وقد ألف شيخنا الشهاب البراسي في هذه المسألة مؤلفا واعتمد الاستحباب وكذلك الشيخ ابو الحسن  
 البكرى ايضا ألف فيها واعتمد الاستحباب اه وأفاد الشهاب بن قاسم في حاشية شرح المنهج ان شيخه  
 الشهاب البراسي اعتمده والى فيه ثم قال ووافقه عليه جمع من الاكابر من مشايخه وقرانهم واقراءه انه  
 لا يجب التعميم بصرى (قوله وجوب تعميم كل مسحة) وقد جزم بذلك الا نوارها به وكذا جزم به شيخنا  
 عبارته ويجب تعميم المحل بكل مسحة كما قاله الرملى تبع الشيخ الاسلام وإن لم يعتمد بعضهم اه اى ووافقه

لاجزاء الحجر ايضا) ثلاث  
 مسحات) للنهى الصحيح  
 عن الاستنجاء بأقل من  
 ثلاث أحجار (ولو) بطرق  
 حجر بأن لم يتلوث في الثانية  
 فتجوز هي والثالثة بطرف  
 واحد لانه إنما خفف  
 النجاسة فلم يؤثر فيه  
 الاستعمال بخلاف الماء  
 ولكون التراب بدله أعطى  
 حكمه أو (باطراف حجر)  
 ثلاثة لان القصد عدد  
 المسحات مع الانقاء وبه  
 فارق عده في الجمار واحدة  
 لان القصد عدد الرميات  
 (فان لم يبق) المحل بالثلاث بأن  
 بقى أثر يزيله ما فوق صغار  
 الخذف إذ بقاء ما لا يزيله إلا  
 هي معفو عنه (وجب الانقاء)  
 برايع وهكذا ثم إن أنى بوتر  
 فواضح (و) إلا (سن  
 الايتار) للامر به ولم يسن  
 هنا تثليث كما في إزالة  
 النجاسة لانهم غلبوا جانب  
 التخفيف في هذا الباب  
 (وكل حجر لكل محله)  
 يحتمل عطفه على ثلاث  
 فيفيد وجوب تعميم كل  
 مسحة من الثلاث لكل  
 جزء من المحل

الجب في المجوب (قوله تثليث) أى بأن يأتى بمسحتين بعد حصول الواجب (قوله يحتمل عطفه على ثلاث) قد  
 ير دعى هذا الاحتمال انه يلزم عليه الفصل بين المتعاطفين باجنبي وهو متنع وحمل الفاصل على الاعتراض في  
 غاية البعد هنا وقد ير دعى هذا الاحتمال الثاني انه يلزم تقييد سن كل حجر لكل محله بما لا يبق لوقوع هذا

سمو الرشيدى (قوله) وهو المعتمد المنقول) وفاقا للنهية والمغنى والمنهج وخلاف السمو ووافق الرشيدى كما يأتى ومال اليه البصرى كما سر (قوله) كما بينته فى شرحى الارشاد) اى بما حاصله ان فى كلامهم شبه تعارض فرجع جمع متأخرون الوجوب رعاية للمدرك واخرون عدمه اخذا بظاهر كلامهم شرح بافضل قال السكردى قوله فرجع جمع الخ منهم شيخ الاسلام ذكرى فى كتبه والشهاب الرملى والخطيب الشربيني والشارح والجمال الرملى وغيرهم وقوله آخرون الخ منهم ابن المقرئ وابن قاسم العبادي والزبائدى وغيرهم وأورد الكلام على ذلك الشهاب البرلسى بالتأليف واطال فى ذلك الكلام وقال انه لم ير لشيخه شيخ الاسلام فى المنهج وغيره سلفا فى وجوبه لكن نقله الشارح عن جماعة ممن قبل شيخ الاسلام اه (قوله) وعلى الايتار) يبعد هذا العطف ترتيب سن الايتار على عدم الانقضاء دون التعميم وكذا يبعد ذلك العطف بعد انقضاء الكيفية الاتية من التعميم (قوله) نذب ذلك) أى التعميم (قوله) بأن يبدأ) إلى المان فى النهاية والمغنى (قوله) بأولها) أى الاحجار (قوله) ويدبره الخ) عبارة النهاية ويمر على الصفحتين حتى يصل إلى ما بدا منه اه قال ع ش اى ومن لازمه المرور على الوسط اه وقال الرشيدى اى مع مسح المسربة كاعلم من قول المصنف وكل حجر لكل محله اه وعبارة السكردى قوله ويدبره اى برقى وفى الخادم للزركشى ان القفال قال فى فتاوى به اذا كان يمر بالحجر عليه فانه لا يرفعه فان رفع الحجر النجس ثم أعاده ومسح الباقي به تنجس المحل به وتعين الماء وما دام الحجر عليه لا يضر كالماء مادام مترددا على العضو لا يحكم باستعماله فاذا انفصل صار مستعملا فكذلك الحجر انتهى اقول وهذا ما صدقات قولهم وان لا يطر اجنبى كما سر عن شرح بافضل ما يصرح به (قوله) ويمر الثالث الخ) وللمسحة الزائدة على الثلاث ان احتيج اليها فى الكيفية حكم الثالثة مغنى وع ش (قوله) ويدبره قليلا الخ) أى فى كل من الثلاث (قوله) ولا يشترط الخ) لكنه يسن عبارة المغنى وشرح بافضل ويسن وضع الحجر الاول على موضع طاهر قرب مقدم صفحته البنى والثانى كذلك قرب مقدم صفحته اليسرى اه (قوله) قليلا قليلا) حتى يرفع كل جزء منه جزءا منها مغنى (قوله) من عدم الادارة) وفى بعض النسخ من الادارة والامر فى ذلك قريب لكن الموافق لما فى المجموع الاول وفى النهاية الثانى عبارة ته ولا يضر النقل الحاصل من الادارة الذى لا بد منه كفى المجموع وما فى الروضة من كونه مضرا محمول على نقل من غير ضرورة اه (قوله) فيمسح) إلى قوله وكيفية الاستنجاء فى النهاية والمغنى الا قوله اى اولوا إلى بئان وقوله اى اولوا كذلك فى موضعين وقوله كما صرح إلى ولما محله (قوله) كذلك) اى ثم يعمم (قوله) فالخلاف فى الافضل) اى لافى الوجوب على الصحيح مغنى ونهاية قال الرشيدى اى كما يعلم من كلام المصنف ان جعل قوله وكل حجر معظوظا على الايتار الذى هو الظاهر وهو الذى سلكه المحقق الجلال وغيره وظاهر ان معنى كون الخلاف فى الاستنجاب أن كل قول يقول بنذب الكيفية التى ذكرها مع صحة الاخرى وهذا هو نص الشيخين كما يعلم بمرجعة كلامهما الغير القابل للتأويل وبينه الشهاب بن قاسم فى شرح الغاية اتم تبيين ومنه يعلم عدم وجوب التعميم فى كل مرة على كل من الوجوبين غاية الامر انه يستحب فى الوجه الاول وصنف فى ذلك الشهاب عميرة وغيره خلاف قول الشارح مر الاق كالشهاب ابن حجر ولا بد على كل قول من تعميم المحل اه (قوله) ولا ينافى) أى كون الخلاف فى الافضل وقوله لانه اى وجوب التعميم وكذا ضمير به (قوله) كما صرح به تصريح الخ) من وقف على عبارة الراعى والروضة والمجموع علم انها نص قاطع فى عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به لاذناب البها كان هباء مشورا مع ان طباقهم المذكور لا يدل على زعمه لان مبالاتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء انقضى بالاول والاو وعدم الانقضاء بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل ان الشارح

العطف على هذا التقدير فى حيز فان لم يتق مع أنه لا يتقيد بذلك فليتبأمل (قوله) وهو المنقول المعتمد) دعوى أنه المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه تساهل قبيح مناف لصريح كتب الشيخين وغيرهما فانها ناصة نصا لاجتماع معه على عدم الوجوب ولم يأت فى شرحى الارشاد والعباب بشئ يعتد به من اراد مشاهدة الحق فعليه يتأمل ما قاله فيهما مع ما فى العزيز وغيره (قوله) كما صرح به تصريح لا يقبل تأويلا الخ) من وقف على عبارة الراعى

وهو المنقول المعتمد الذى لا يحيد عنه كما بينته فى شرحى الارشاد والعباب وعلى الايتار فيفيد نذب ذلك لكن من حيث الكيفية بأن يبدأ بأولها من مقدم صفحته البنى ويدبره إلى محل ابتدائه وبالثانى من مقدم اليسرى ويدبره كذلك ويمر الثالث على مسرته وصفحته جميعا ويدبره قليلا قليلا ولا يشترط الوضع أو لا على محل طاهر ولا يضر النقل المضطر اليه الحاصل من عدم الادارة (وقيل يوزع) أى الاحجار (لجانيه) أى المحل (والوسط) فيمسح بحجر الصفحة البنى أى أولا وهذا مراد من غير بوحدها ثم يعمم وبئان اليسرى أى أولا كذلك وبثالث الوسط أى أولا كذلك فالخلاف فى الافضل ولا ينافى ما سبق من وجوب التعميم لانه ليس من محل الخلاف كما صرح به تصريح لا يقبل تأويلا

ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لا تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عندنا والعجب مع ذلك دعواؤه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فليحذر سم وقوله لان مبالغتهم المذكورة الخ فيه نظر ظاهر (قوله اطباقهم الخ) فاعل صرح (قوله وعلوه) اي وجوب الثاني والثالث الخ (قوله وإنما محله) اي الخلاف (قوله مع قول كل الخ) عبارة النهائية ولا بد على كل قول من تعميم المحل بكل مسحة كما اعتمدته والدرجته الله وعبارة المغني وعلى كل قول لا بد ان يعم جميع المحل بكل مسحة ليعصدق انه مسحة ثلاث مسحات وقول ابن المقرئ في شرح ارشاده الاصح انه لا يشترط ان يعم بالمسحة الواحدة المحل وإن كان اولى بل يكفي مسحة لصفحة واخرى لاخرى والثالثة للسربة مردود كما قاله شيخنا اه (قوله وكيفية الاستنجاء الخ) عبارة المغني ويسن ان لا يستعين بيمينه في شيء من الاستنجاء بغير عذر فياخذ الحجر بيساره بخلاف الماء فانه يصبه بيمينه ويغسل بيساره وياخذ بها اي اليسار ذكره ان مسح البول على جدار او حجر كبير او نحوها اي كارض صلبة فان كان الحجر صغير اجعله بين عقبيه أو بين ايماني رجليه فان لم يتمكن بشيء من ذلك وضعه في يمينه ويضع الذكرك في موضعين وضعا لتنتقل البلوة في الموضع الثالث مسحاً وبحرك يساره وحدها فان حرك اليمين او حرهما كان مستنجياً باليمين وإنما لم يضع الحجر في يساره والذكرك في يمينه لان مس الذكرك بها مكروه وأما قبل المرأة فتأخذ الحجر بيسارها ان كان صغيراً وتمسحه ثلاثاً وإلا فتحكمها حكم الرجل فيمسارها وفي الكردى عن الایاب مثله لإقوله وأما قبل المرأة الخ (قوله وهو المعتمد) وفاقاً للنهية والمغني (قوله تعين الماء) اي لو تلوث الموضع بالأولى كامر (قوله ضر) خلافاً للنهية والمغني وسم حيث قالوا واللفظ للأول وقضية كلام المجموع اجزاء المسح مالم تنتقل بالنجاسة سواء كان من أعلى إلى أسفل ام عكسه خلافاً للقاضي اه قال ع ش ويكتفي بذلك ان تكرر الانساح ثلاثاً وحصل بها الانقضاء كما يؤخذ ذلك من قول سم في حواشي شرح الهجعة ما نصه ولو أمر رأس الذكرك على حجر على التوالي والاتصال بحيث تكرر انمساح جميع المحل ثلاثاً فاكتر كفي لان الواجب تكرر انمساحه وقد وجد ودعوى ان هذه يعد مسحة واحدة بفرض تسليمة لا يقدر لتكرار انمساح المحل حقيقة قطعاً وهو الواجب كما لا يخفى انتهى قلت وعليه فالمراد بالمسح في عباراتهم الانساح تدبر والظاهر جريان ما ذكره في الذكرك في الدبر ايضا كان امر حلقة تدبره على نحو خرقة طويلة على التوالي والاتصال بحيث يتكرر انمساح المحل ثلاثاً (قوله والاولى) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله ان يقدم الخ) وان بذلك يده بعد الاستنجاء بنحو الارض ثم يغسلها وان ينضح فرجه وازارته من داخله بعده دفعا للوسواس وأن يعتد في غسل الدبر على أصبعه الوسطى لانه امكن ويسن ان يقول بعد فراغ الاستنجاء اللهم طهر قلبي من النفاق وحصن فرجي من الفواحش ولا يتعرض للباطن وهو ما لا يصل الماء اليه لانه منيع الوسواس نهاية زاد المغني وشرح بافضل نعم يسن للبكر ان تدخل أصبعه في الثقب الذي في الفرج فتغسله اه قال ع ش قوله مر بعد فراغ الاستنجاء ولو كان بمحل غير المحل الذي قضى فيه حاجته وظاهره انه لا فرق في ذلك بين كون الاستنجاء بالحجر او الماء اي وبعد الخروج من محل قضاء الحاجة لانه لا يتكلم مادام فيه وينبغي ان يكون بعد قوله غفرانك الخ لان ذلك مقدمة لاستجابة الدعاء اه (قوله لانه أسرع جفافاً) اي وإذا جف تعين الماء وزاد في الایاب ولا يقدر على التمكن من الجلوس للاستنجاء من البول ولانه قد يحتاج للقيام لاستواء ومسح ذكر بحائط فقدم الدبر لانه إذا قام

اطباقهم على وجوب الثاني والثالث وإن أنق بالاول وعلوه بأنهما حيثئذ للاستظهار كثافي الاقراء وثالثها في العدة فتأمله وإنما محله كيفية استعمال الثلاثة فيه مع قول كل قائل بالتعميم وكيفية الاستنجاء بالحجر في الذكر قال الشيخان أن يمسحه على ثلاثة مواضع من الحجر فلو أمره على موضع واحد مرتين تعين الماء وهو المعتمد ولو مسحه صعوداً ضرأ ونزولاً فلا والأولى للمستنجى بالماء أن يقدم القبل والحجر أن يقدم الدبر لانه أسرع جفافاً (ويسن الاستنجاء) في التصريح به

والروضة والمجموع علم انها نص قاطع في عدم اشتراط التعميم وان ما استدلل الشارح به إذا نسب اليها كان هباء منثوراً مع ان اطباقهم المذكور لا يدل على ما زعمه لان مبالغتهم المذكورة تفيد انه قد لا يكون هناك تعميم لان معناها سواء أنق بالاول أم لا وعدم الانقضاء به صادق بان يمسح به بعض المحل فتأمل والحاصل أن الشارح ترك نصوص الشيخين القاطعة قطعاً لا خفاء فيه لعاقلاً سيما كلام العزيز وتمسك بظواهر موهمة لو فرض صحة التمسك بها لم تقاوم تلك النصوص القاطعة ولو جوب الغاؤها عندنا والعجب مع ذلك من دعواؤه ان ما ذكره هو المنقول للمعتمد فليحذر (قوله ولو مسحه صعوداً ضرراً) لانه لا يصح حيث لا نقل ولهذا نظر

أظهر شاهد لعطف كل على ثلاث (ببساطه) للنهي الصحيح عنه بالبين فيكره كسهب أو الاستعانة (١٨٥) بها في الاستنجاء لغير حاجة وقيل

يحرم وعليه جمع منها  
وكثيرون من غيرنا (ولا  
استنجاء) واجب (لدو  
وبعد بللوث في الاظهر)  
إذ لا معنى له كالريح ومقابلته  
يوجب استفتاء بمظنة  
التلويث وإن تحقق عدمه  
وبه فارق الريح عنده وهذا  
يظهر قوته ومن ثم تأكد  
الاستنجاء منه خروجا من  
الخلاف ويكره من الريح  
إلا إن خرج والمحل رطب  
فلا يكره وقيل يحرم وقيل  
يكره وبحث وجوبه شاذ  
ولو شك بعد الاستنجاء  
هل غسل ذكره أو هل  
مسح نيتين أو لا تألم تلزمه  
إعادته كما لو شك بعد  
الوضوء أو سلام الصلاة في  
ترك فرض ذكره بغوى  
وقوله لكن لا يصلي صلاة  
أخرى حتى يستنجي لترده  
حال شروعه في كال طهارته  
ضعيف وإنما ذاك حيث  
تردد في أصل الطهارة على  
أن الذي يتجه في الأولى  
وجوب الاستنجاء في الذكر  
وليس قياس ما ذكره لأن  
بعض الوضوء والصلاة  
داخل فيهما وقد تيقن  
الأتان بها بخلافه هنا فإن  
كلام الذكر والدر مستقل  
بنفسه فتبينه مطلق  
الاستنجاء لا يقتضي  
دخول غسل الذكر فيه  
(باب الوضوء)

هو إسم مصدر وهو

انطبقت ألياته ومنع الاستنجاء بالحجر كافي المجموع انتهى كرى (قوله أظهر شاهد) هو شاهد لين سم  
قول المتن (ببساطه) مثل مر عمالو خلق على بساطه صورة جلالة ونحوها من إسم معظم فاجاب بأنه بتخير  
حيث لم يحاط الاسم بنجاسة وإلا فالبين انتهى أقول ولو خلق ذلك في السكنة من معافيل يكلف لفخره قام لا  
فيه نظر والأقرب عدم تكليفه ذلك ثم ينبغي أن المراد من قول مر فبالبين أنه ليس بذلك لأنه يجب لأن في  
وجوبه عليه مشقة في الجملة ع (قوله للنهي) إلى قوله وقيل في المغنى (قوله لغير حاجة) ككونه مقطوع  
اليسرى أو مشلولها كرى (قوله وبه الخ) أي بالتعليل بالاكتفاء المذكور (قوله عنده) أي المقابل (قوله  
وهذا) أي الفرق المذكور (قوله فوته) أي المقابل (قوله تأكد الاستنجاء الخ) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله  
منه أي ما ذكر من الدود والبعر وجمع المصنف بينهما يعلم أنه لا فرق بين الطاهر والنجس مغنى ونهاية (قوله  
ويكره) وفي الأيعاب بعد كلام طويل مانصه والحاصل أن الأقرب إلى كلام الأصحاب أنه لا يسن الاستنجاء  
منه مطلقا وإن كان للتفصيل السابق وجه وجهه اه فعلى ما في التحفة والنهاية هو مباح وذكر في السير من  
التحفة أنه <sup>وَاللَّهِ</sup> قال ليس من أن استنجى من الريح وذكر أن الأولى أن لا يفعله لكن لم يقيد برطوبة المحل  
وفي فتح الجواديس منه إن كان المحل رطبا فتلخص من هذه النقول أن الاستنجاء من الريح مباح على  
الراجح حيث كان المحل رطبا وأنه بحسب ما فيه من الخلاف تعتبره الأحكام الخمسة كرى وقوله والنهاية  
فيه نظر إذ ظاهر صنيعها وصريح المغنى اعتماد الكراهة مطلقا (قوله وقيل يحرم الخ) أي إذا كان المحل رطبا  
(قوله ذكره الخ) أي قوله ولو شك إلى هنا (قوله وقوله) أي قول البغوى عقب كلامه المذكور (قوله صلاة  
أخرى) أي فيما إذا طار الشك بعد صلاة أو أثناءها (قوله وإنما ذاك) أي عدم جواز شروع الصلاة مع  
التردد وقوله حيث تردد في أصل الطهارة أي وما هنا في مقدمة الطهارة لا في أصلها (قوله في الأولى) أي في  
مسئلة الشك في غسل الذكر (قوله في الذكر) يعني عنه قوله في الأولى (قوله قياس ما ذكره) أي بقوله كالم  
شك بعد الوضوء الخ

(باب الوضوء)

(قوله وهو إسم مصدر) إلى قوله لا نحو خضاب في المغنى إلا قوله وهو من الشرائع إلى وجهه وقوله وهو  
معقول المغنى إلى وشرطه وقوله أي عند الاشتباه إلى قوله كما في النهاية إلا قوله أما لكيفية إلى الغرة وقوله  
أي عند الاشتباه (قوله إسم مصدر) وقد استعمل استعمال المصدرية ومعنى (قوله وهو التوضؤ) عبارة  
النهاية والمغنى إذ قياس المصدر التوضؤ بوزن التكلم والتعلم اه (قوله والأفصح الخ) عبارة عن المغنى والنهاية  
بضم الواو وإسم للفعل الخ وبفتحها إسم للماء الخ وقيل بفتحها فيهما وقيل بضمهما فيهما وهو أضعفها اه قال  
عش فجملة الأقوال ثلاثة ولا خصوصية لهذه بالوضوء بل هي جارية فيما كان على وزن فعول نحو طهور  
وسحر اه (قوله الذي هو الخ) أي شرعا ولا حاجة إلى زيادة على وجه مخصوص ليشمل الترتيب لأن  
المراد بالأعضاء الآتية ذاتها من الوجه واليد والراس والرجلين وصفتهما من الترتيب فيها والتعبير بالفعل  
والاستعمال للغالب والمدار على وصول الماء إلى الأعضاء بالنية ولو من غير فعل وأما معناه لغة فهو غسل بعض  
الأعضاء سواء كان بنية أم لا شيخنا (قوله يتوضأه) أي يعدو عليها للوضوء به كالماء الذي في الأبريق أو في  
الميضأة ألا ما يصح منه الوضوء كما البحر خلافا لبعضهم لأنه لم يسمع لإطلاقه على ماء البحر مثلا شيخنا ويجرى  
(قوله من الوضوء الخ) أي الوضوء مأخوذا من الوضوء سم (قوله لازالته لظلمة الذنوب) أي سمي بذلك

في المجموع في هذا التفصيل المنقول عن القاضي الحسين (قوله أظهر شاهد) هو شاهد من (قوله فلا  
يكره) عبارته في شرح الإرشاد لسكتة يسن في نحو البعرة والريح مع الرطوبة انتهى فان رجوع قوله  
مع الرطوبة لنحو البعرة أيضا فهو مشكل بل الوجه الوجوب حيث لا تنجس المحل فليراجع انتهى  
(باب الوضوء) (قوله مأخوذا من الوضوء) أي الوضوء مأخوذا

(٢٤) - شرواني وابن قاسم - أول) التوضؤ والأفصح ضم واؤه إن أريد به الفعل الذي هو استعمال الماء في الأعضاء الآتية  
مع النية وهو المأبوء به وفتحها إن أريد به الماء الذي يتوضأ به مأخوذا من الوضوء وهي النضارة لازالته لظلمة الذنوب وفرض مع الصلاة

لا زالت الخ ع ش (قوله ليلة الاسراء) لكن مشروعيته سابقة على ذلك لانه روى أن جبريل أتى له <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> في ابتداء البعثة فعليه الوضوء ثم صلى به ركعتين شيخنا عبارة البجيرمي وفرض او لالكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والصلاة التي كان يصليها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأها ولا وعلى الاول هل كان مندوبا او مباحا وغير ذلك والظاهر الثاني ويدل له قولهم هنا فرض ليلة الاسراء ولم يبقوا شرعا (قوله الحدث الخ) أي بشرط الانقطاع وقوله مع إرادة الخ أي ولو حكما ليدخل ما إذا دخل وقت الصلاة وإن لم يرد فعلها في اوله ع ش وبجيرمي (قوله نحو الصلاة) كطواف وسجدة تلاوة (قوله وهو معقول المعنى) خلافا للامام ومن تبعه نهاية أي حيث اقره عبارة قال الامام وهو تعبد لا يعقل معناه لان فيه مسحوا لا تنظيف فيه اه قال البجيرمي عليه وهو ضعيف والمعتمد انه معقول المعنى لان الصلاة مناجاة للرب تعالى فطلب التنظيف لاجلها وإنما اختص الرأس بالمسح لستره غالبا فاكثف فيه بادن طهارة وخصت الاعضاء الاربعه بذلك لانها محل اكتساب الخطايا ولان آدم توجه إلى الشجرة بوجهه ومشى إليها برجليه وتناول منها يده ومش برأسه ورقها والتعبدى افضل من معقول المعنى لان الامتثال فيه اشد كافي الفتاوى الحديثة لابن حجر اه (قوله وإنما كتنى الخ) رد لدليل من قال انه تعبدى ع ش (قوله وشرطه) مفرد مضاف إلى معرفة فيعم وعبر النهاية والمعنى بشرطه (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراط الظن بانه قد يجوز التطهر به وإن لم يظن الاطلاق او ظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق واستصحاب الاطلاق حال عدم التباس بمن تجسس سم ودفع الشارح هذا الاشكال بزيادة أي عند الاشتباه وفي السكر دى عن حاشية فتح الجواب ما فيه ولا يحتاج لظن الطهارة إلا عند وجود معارض وهو اشتباه فيما إذا اشتبه عليه طاهر بنجس فيمتنع عليه التوضوء من احدهما إلا بعد ان يجتهد ما يظن طهارة واحدهما مؤكدا ناشئا عن الاجتهاد وخرج بذلك ما لو رأى ماء ولم يظن فيه طهارة فله التطهر به استنادا لاصل طهارته وإن غلب على ظنه تنجسه بوقوع ما الغالب في جنسه النجاسة وإنما لم يلتفت لهذا الظن لان الشارح الغاه اه (قوله أي عند الاشتباه) ولإلا فلو شك في تنجس الماء المتيقن الطهارة وجاز الطهر به لترجح طرف الطهارة واعتضاده باليقين فيمكن إبقاء كلامهم على عمومهم نظرا لما ذكره بصري عبارة ع ش عقب ما مر عن سم أنفا فصاقلت او يقال ان استصحاب الطهارة بحصل للظن فيجوز ان يرد بظن انه مطابق الاعم من ظن سببه الاجتهاد او استصحاب الطهارة اه (قوله نحو حيض الخ) كالنفاس عبارة الخطيب وعدم المنافي من نحو حيض ونفاس في غير الخ ومس ذكر اه (قوله في غير نحو اغسال الحج) أي في الوضوء لغير الخ اما الوضوء لها فلا يشترط فيه عدم المنافي ع ش (قوله نحو اغسال

ليلة الاسراء وهو من الشرائع القديمة كما دلت عليه الاحاديث الصحيحة والذي من خصائصنا اما السكينة المخصوصة أو الغرة والتحليل وموجبه الحدث مع إرادة نحو الصلاة ويختص حلوله بالأعضاء الاربعه وجرمة مس المصحف بغير الانتفاء الطهارة الكاملة المبيحة للمس وهو معقول المعنى وإنما اكتفى بمسح جزء من الرأس لانه مستور غالبا فكفاه أدنى طهارة لان تشريفه المقصود يحصل بذلك وشرطه كالغسل ماء مطلق وظن انه مطلق أي عند

(قوله وشرطه كالغسل ماء مطلق) قال في شرح العباب وجعل الماء شرطه و ما صوبه في المجموع وقد يستشكل بجعلهم التراب في التيمم من الاركان إلى ان قال والزركشي نقل ان كلا شرط ثم قال وعلى الاول فقد يجاب بان الماء لم يكن خاصا بالوضوء والغسل بل يعمهما والخبث كان بالشرط واشبه بخلاف التراب فانه خاص بغير الخبث وهو في المغالطة غير مطهر بل المطهر الماء بشرط مزجه بفكان بالاركان اشبه انتهى ولا يخفى ما فيه واستشكل بعضهم جعل التراب ركنا في التيمم بأن التيمم من قبيل العرض لانه فعل والتراب من قبيل الجوهر لانه جسم فكيف يتصور ان يكون الجسم جزءا من العرض انتهى واقول هو إشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير عدم العاقد كمال للبيع من ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما يأتي نظيره هنا ومنها انه ليس المراد بكون التراب ركنا او شرطان ذاته هي الركن والشرط ضرورة ان كلام الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل بالمراد بالركن او الشرط هو استعمال الماء او التراب او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركنا لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيمم على هذا التقدير مجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركنا لا يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لان الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتام (قوله وظن انه مطلق) قد ينظر في اشتراطه



الحج كالغسل لدخول مكة لغير حاج ومعتمر وكغسل العيدين بحجر مى (قوله تغير اضارا) قال فى الامداد ومنه الطيب الذى يحسن به الشعر على انه قد ينشف فيمنع وصول الماء للبطن فيجب ازالتها وهذا هو الراجح من الخلاف فى ذلك كرى (قوله او جرم كثيف) كدهن جامد وكوسخ تحت الاظفار نهاية زاد شرح بافضل خلافا للغز الى اهل السكردى عليه قال الزبادى فى شرح المحرر وهذه المسئلة ما تعم بها البلوى فقل من يسلم من وسخ تحت اظفاريده او رجليه فليست فطن لذلك انتهى وقال الشارح فى حاشية التحفة وفى زيادات العبادى وسخ الاظفار لا يمنع جواز الطهارة لانه تشق ازالتها بخلاف نحو العجين يجب ازالتها قطعاً لانه نادر ولا يشق الاحراز عنه واختار فى الاحياء والذخائر هذا فقال يعنى عنه وان منع وصول الماء لما تحته واستدل هو وغيره بانه صلى الله عليه وسلم كان يامر بتقليم الاظفار ورعى ماتحتها ولم يامرهم باعادة الصلاة انتهى كرى (قوله يمنع وصوله للبشرة) (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قيل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وإن غاصت فى اللحم واستترت به صح الوضوء سم وياق ما يتعلق بذلك بتفصيل (قوله لانه نحو خضاب الخ) فى شرح العباب عن البلقينى ان ما يغطى جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند الطهر الواجب لم يمنع ولا احرى من قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحدث الا صغرا والا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء والتراب لانه بما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى الخ وليتاامل ما افاده كلامه من جواز تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت فانه لا سبب للعصيان المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة سم اقول والاشكال المذكور دفعه الشارح بقوله لانه بما يطرق الخ (قوله ودهن مائع) قال الشارح فى حاشية التحفة وفى المجموع والروضة ولو كان على اعضائه اثر دهن مائع فتوضا وامس الماء البشرة وجرى عليها لم يثبت صح وضوءه لان ثبوت الماء ليس بشروط وفى الخادم بعد ذكر هذا ويجب حمله على ما اذا اصاب العضو بحيث يسمى غسلاً فلو جرى عليه فتقطع بحيث يظهر عدم اصابته لذلك العضو لم يكف كرى (قوله لا يمكن فصله عنه) اى بحيث يخشى من فصله عنه محذور تيمم عس (قوله كامر) اى فى اسباب الحدث فى شرح الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة بما فسه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللمس من وراء حائل وإن دق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله اى من غير خشية مبيح

الظن بانه قد يجوز التطهير به وإن لم يظن الاطلاق وظن عدمه فالوجه ان يقال ظن انه مطلق او استصحاب الاطلاق حال عدم التلبس بمتنجس (قوله لانه نحو خضاب) فى شرح العباب عن البلقينى اما يغطى جرمه بالبشرة ان امكن زواله عند التطهر الواجب لم يمنع ولا احرى من قبل الوقت وبعده وهو قريب من منع المكلف من تعمد تنجيس بدنه بما لا يعنى عنه قبل دخوله وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث الا صغرا او الا كبر ولو بعد دخول الوقت ولو مع فقد الماء او التراب لانه بما يطرق المسكف غالباً فطر الباب فيه بخلاف التضمين بالنجاسة انتهى فليتنبه لقوله ولا احرى من قبل الوقت وبعده مع فقد الماء بخلاف تعمد الحادث من غير حاجة بعد دخول الوقت مع فقد الماء والتراب فانه مشكل مع نحو قولهم بعضيان من اتلف الماء عبثاً بعد دخول الوقت ولا يحاجهم مسح الخف لمن كان لا بسه بشرطه ومعه ماء لا يكفيه لو غسل وبكفيه لو مسح فانه لا سبب للعصيان المذكور الا نقض الطهارة ولا الايجاب المذكور الا المحافظة على بقاء الطهارة فليتاامل (فرع) وقعت شوكة فى عضوه فان ظهر بعضها لم يصح الوضوء قبل قلعه لان ما وصلت اليه صار فى حكم الظاهر وإن غاصت فى اللحم واستترت به صح الوضوء قال فى الخادم ولم تصح الصلاة لتنجسها بالدم ففى كالوشم انتهى ونازه السيد بان الظاهر جريان التفصيل المذكور فى العفو عن قليل الدم وكثيره فى ذلك ثم فرق بينهما وبين الوشم بانه يفعلوه وعدوا لحرمة بخلافها فانها فى محل الحاجة سيما فى حق من يكثر مشيه (قوله كامر) كانه يريد قوله فى شرح قول المصنف فى اسباب الحدث الثالث التقاء بشرتى الرجل والمرأة

تغير اضارا او جرم كثيف يمنع وصوله للبشرة لانه نحو خضاب ودهن مائع وقول القفال تراكم الوسخ على العضو لا يمنع صحة الوضوء ولا النقض بلمسه يتعين فرضه فيما اذا اصاب جزأ من البدن لا يمكن فصله عنه كامر ولا يضر اختلاط الخضاب بالنوشادر ولا ان الاصل فيه الطهارة فقد اخبرنى بعض الخبراء انه ينعقد من الهباب من غير ايقاد عليه بالنجاسة فغايبته انه نوعان وعند الشك فلا نجاسة

طاهرة وهي التبن ونحوه ولا يضر الوقود عليه بالنجاسة وتخييل ان رأس اناته منعقد من دخانها مع الهباب لان هذا غير محقق لاحتمال انه منعقد من الهباب وحده وان دخانها سبب لذلك العقد وإن لم يكن من عينه وهذا يعلم استرواح من جزم بنجاسة التوشادر حيث وجد ولا يضر في الخضاب تنفيذه للجلد وتريته القشرة عليه لان تلك القشرة من غير الجلد لان جرم الخضاب كاهو واضح وجرى الماء عليه وازالة النجاسة على تفصيل يأتي وتحقق المقتضى ان بان الحال ولا يظهر الاحتياط بان يتيقن الطهر وشك في الحدث فتوضا من غير ناقض صحيح إذا لم بين الحال ولا يكلف النقض قبله لما فيه من نوع مشقة لكن الاولى فعلة خروجا من الخلاف وإنما صح وضوء الشاك في طهره بعد تيقن حدثه مع تردده وان بان الحال لان الاصل بقاء الحدث بل لو نوى في هذه إن كان محدثا والا فتجدد صح وان تذكر واسلام وتميز الا في نحو غسل كتابية مع نيتها لتحلل لحليلها المسلم وتغسله لحليلته المجنونة والممتنعة مع النية منه بخلاف ما إذا اكرها لا يحتاج لنية للضرورة ونجب اعادته

تيمم فيما يظهر اخذاما يأتي في الوشم لجوب ازالته لان نحو عرق حتى قد صار كالجزء من الجلد اه سم (قوله) على ان الاول اي ما وقده عليه بالنجاسة وقوله منه اي من الاول مبتدا وقوله ما مادته الخ خبره والجملة خبر ان (قوله) وتخييل الخ عطف على الوقود (قوله) لان هذا اي الارتفاع المذكور (قوله) وان لم يكن الخ الواو حالية وقوله من عينه اي عين دخان النجاسة (قوله) حيث وجد اي مطلقا (قوله) ولا يضر في الخضاب الخ ومنه اي عملا يمنع وصول الماء للبشرة الخضاب بالعفص ولا نظر لتنظيف الجسم من حرارته لان ذلك الجرم حيث ندم نفس البدن امداداه كردى (قوله) وجرى الماء الى قوله وتحقق المقتضى في النهاية والى قوله والا في المغنى (قوله) وجرى الماء عليه) يعنى على العضو محل تأمل لان كلامه في الشروط الخارجية عن حقيقة الوضوء وما هيته وجرى الماء داخل في حقيقة الغسل لانه سيلان الماء على العضو وغسل الاعضاء الخصوصية داخل في حقيقة الوضوء وما هيته فتدبر بصرى ودفع النهاية والامداد هذا الاشكال بما نصه ولا يمنع من عددها شرطا كونه معلوما من مفهوم الغسل لانه تقدير ادبه ما يعم النصح اه لكن الاشكال اقوى (قوله) وازالة النجاسة الخ اي العينية شرح بافضل اي ولو بغسلة واحدة لكن يشترط ان تزيل الغسلة عينه واصافه الا ما عسر من لون او ربح وان يكون الماء واردا على النجس إن كان دون القلتين وان لا تتغير الغسالة ولا يزيد وزنها بعد اعتبار ما يتشربه المغسول ويعطيه من الوسخ الطاهر وإنما قيدها بالعينية لانها التي تحتاج ان تنال الى هذه الشروط فاحتاج الى التنبيه على ازالته او اما النجس الحسكى فالغسلة الواحدة تسكن فيه عن الحدث والخبث حيث كان الماء القليل واردا وعم موضع النجاسة بلا تفصيل كردى (قوله) وتحقق المقتضى الخ وكذا عده الشارح من الشروط في الاعاب والخطيب ورده النهاية بانه بالاركان اشبه كردى (قوله) ان بان الحال) فلو شك هل احدث او لا فتوضا بان انه كان محدثا لم يصح وضوءه على الاصح معنى ونهاية واسنى (قوله) صحيح الخ قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين أنه صلى محدثا سم (قوله) بان الحال) أى تبين أنه كان محدثا (قوله) بل لو نوى في هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا سم اي قبل يحصل التجديد ام لا اقول الا قرب حصوله كما يفيد قول السيد عمر البصرى قوله صح يؤخذ منه ان ما مر من ان تحقق المقتضى ان بان الحال شرطه محله غير التجديد اه (قوله) وان تذكر) أى أنه كان محدثا (قوله) واسلام وتميز) أى لانه عبادة يحتاج لنية والكافر ليس من اهلها وان غير المميز لا تصح عبادته فعلم ان هذين شرطان لكل عبادة شرح بافضل (قوله) لحليلها المسلم) تقدم ما فيه من الخلاف في كونه قيدا (قوله) او الممتنعة) ليس على ما ينبغي لانه ليس من المستغنيات وإنما ذكره استطراد المناسبة مسئلة المجنونة في كون النية من الحليل فلا تغفل بصرى (قوله) بخلاف ما إذا اكرها الخ) اي فباشرته بنفسها مكرهة ومقتضى كلامه الاعتداد بغسل المكرهة وان غلب على ظنه عدم نيتها وفي النفس منه شيء بصرى (قوله) للضرورة) علة للمستغنيات بقوله الا في نحو الخ لا لقوله لا يحتاج لنية وان اوهمة العبارة بصرى اقول يدفع الابهام قوله الا في لزوال الضرورة (قوله) وعدم الصرف) الى قوله كما يأتي في النهاية والمغنى (قوله) وعدم الصارف) ويعبر عنه بدوام النية حكمنا به ومعنى (قوله) كردة او قول الخ) او قطع امثلة المنافى للنية فان فعل واحدا من هذه الثلاثة في الانتماء انقطعت النية فيعيد الباقى كردى لانية التبرك اي بذكر اسم الله او هذه للصيغة الدالة على البراءة من الحول والقوة الخ مانصه وعلم من الالتقاء انه لا نقض باللس من وراء حائل وان رق ومنه ما تجمد من غبار يمكن فصله أى من غير خشية مبيح تيمم فيما يظهر اخذاما يأتي في الوشم لجوب ازالته لان نحو عرق حتى صار كالجزء من الجلد اه لكن هذا لا يقتضى ان يقول كما مر بل ان يقول كما علم مامر (قوله) من غير ناقض صحيح) قضيته انه غير صحيح إذا بان الحال وقضية ذلك وجوب اعادة ماصلا به قبل بيان الحال لانه تبين انه صلى محدثا (قوله) إذ لم بين الحال) في الروض ولو تواشا الشاك احتياطا فبان محدثا لم يجز اه وفي شرح العباب بخلاف ما إذا بان محدثا وإن كان قال إن كان محدثا ولا فتجدد (قوله) بل لو نوى هذه الخ) انظر لولم ينو ذلك وبان متطهرا

لابنية التبرك او قطع لانوم طويل مع التمكن فلا يحتاج لتجديدها ان (١٨٩) كان البناء بفعله كما باتى فان قلت لم

ألقى الاطلاق هنا بقصد  
التعليق وفي الطلاق بقصد  
التبرك قلت يفرق بأن  
الجزم المعتبر في النية  
ينتني به لانصرافه لمدلوله  
مالم يصرفه عنه بنية التبرك  
وأما في الطلاق فقد  
تعارض صريحان لفظ  
الصيغة الصريح في الوقوع  
ولفظ التعليق الصريح  
في عدمه لكن لما ضعف  
هذا الصريح بكونه كثيراً  
ما يستعمل للتبرك احتج  
لما يخرج عنه هذا الاستعمال  
وهو نية التعليق به قبل  
فراغ لفظ تلك الصيغة  
حتى يقوى على رفعها  
حينئذ ومعرفة كيفيته  
والا فان ظن الكل فرضاً  
أو شرك ولم يقصد  
بفرض معين النقلية صح  
أو نفلاً فلا يأتي هذا  
في الصلاة ونحوها وهذه  
الخمس الاخيرة شروط  
في الحقيقة للنية وزيد  
وجوب غسل زائد  
اشتبه بأصله وجزءه بتحقيق  
به استيعاب العضو وفيه  
نظر لأن هذين من جملة  
الأركان كما صرح به  
قولهم مالا يتم الواجب  
إلا به فهو واجب وزيد  
السلس بدخول الوقت  
وظن دخوله وتقديم نحو  
استنجا وتحفظ احتج  
اليه والولا بينهما وبينهما

أو باتباعه صلى الله عليه وسلم في ذكره في كل أو غالب أوقاته بعد مجيء الأمر بها وكذا إذا أتى بها بنية أن  
أفعال العباد لا تقع إلا بمشيئة الله تعالى اه كردى عن الأيعاب (قوله بنية التبرك) أى وحده ع (قوله  
او قطع) أى بنية القطع (قوله لانوم الخ) عطف على ردة (قوله كما باتى) أى فى مجبث غسل (قوله فان  
قلت) الى قوله ويأتى فى النهاية (قوله الاطلاق) أى فى قوله ان شاء الله (قوله بقصد التعليق هنا) أى فافسد  
الوضوء وقوله وفى الطلاق بقصد التبرك أى فوقع الطلاق (قوله ينتني به لانصرافه الخ) يقتضى ان الكلام  
فى لفظ ان شاء الله كما هو الموافق لقوله وقول ان شاء الله وحينئذ فقيه نظر لأن المعتبر فى النية هو القلب دون  
اللسان وان خالفه فالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه  
منا في الجزم بقلبه وان وجد منه بقلبه لم تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة  
معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره اذ التبرك إنما هو  
باللفظ لا بقصد معنى اللفظ فليتأمل فقد يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ سم وهذا المنع ظاهر وفى البصرى  
بعد ذكر نحو عبارته الى قوله ولا يأتى الخ انصاه ويحتمل ان يفرق بأن إلحاق الاطلاق بالتعليق هنا وبالتبرك  
ثم هو الاحوط فى البابين ثم ينبغي ان يكون ما ذكر حيث قارن اللفظ النية القلبية فان تأخر فلا يضر مطلقاً  
لمضى النية على الصحة ثم رايت كلام الشارح عند قول المصنف او ما يتدب له وضوء الخ يؤيد ما ذكرته فراجع  
وكلام الشيخين فى نية الصلاة تعرضا لمسئلة المشيئة مع قصد التعليق وقصد التبرك فقط اه واستحسن  
السكردى فرق البصرى المذكور (قوله ومعرفة كيفيته) أى كيفية الوضوء كتنظيره الاتى فى الصلاة معنى  
(قوله لمدلوله) وهو التعليق (قوله هذا الصريح) أى لفظ التعليق (قوله تلك الصيغة) أى صيغة الطلاق  
(قوله حتى يقوى) أى لفظ التعليق على رفعها أى تلك الصيغة حينئذ أى حين نية التعليق من لفظه (قوله  
او شرك) أى بان يعلم ان الوضوء مشتمل على فرض ونفل كردى (قوله او نفلاً) أى او ظن الكل نفلاً  
وينبغي ان يزداد فى العبارة او شرك وقصد بفرض معين النقلية كما هو ظاهر بصرى (قوله ويأتى هذا) أى  
التفصيل المذكور بقوله وإلا فان ظن الخ وقال ع ش أى شرط معرفة الكيفية اه (قوله ونحوها)  
أى من كل ما يعتبر فيه النية عشر (قوله وهذه الخمسة الاخيرة) أى المبدوء بقوله وتحقق المقضى (قوله  
وزيد الخ) جزم فى المعنى بكونها شرطين ونقله فى النهاية ثم رده بانهما الاركان اشبه بصرى (قوله وجوب  
غسل زائد الخ) فلو خلق له وجهان او بدان او رجلاً واشتبه الاصل بالزائد وجب غسل الجميع معنى (قوله  
كما صرح به الخ) فى كونه مصرحاً بالركنية نظر بصرى (قوله وزيد) الى قوله وسيأتى فى النهاية والمعنى (قوله  
وزيد السلس الخ) منه سلس الرمح فتجب الموالاة فى افعال الوضوء وبينه وبين الصلاة وظاهر انها لا تجب بين  
استنجائه وبين وضوءه لان مجرد خروج الرمح قبل وضوءه لا أثر له سم على حج قلت ويشترط تقديم  
الاستنجا على الوضوء لانه يشترط اطهر صاحب الضرورة تقدم إزالة النجاسة ع ش اقول وبقيده كلام  
سم المذكور ايضا فتمام (قوله بينه وبين الصلاة) قد يقال كون الموالاة بينهما شرطاً لصحة الوضوء محل  
تأمل نعم بالاخلاق لا يبطل الوضوء تحدث طارىء بصرى قول الماتن (سته) ولم يعد المامركنا هنا مع عد

(قوله لا بنية التبرك) دخل الاطلاق وقوله كما يأتى أى فى قوله الثانى غسل وجهه (قوله قلت يفرق الخ) هذا  
الفرق وقوله فيه لانصرافه لمدلوله يقتضى ان الكلام فى لفظ ان شاء الله لان اللفظ هو الذى له المدلول وهو  
الموافق لقوله او قول ان شاء الله وحينئذ فقيه نظر لأن المعتبر فى النية هو القلب دون اللسان حتى لو وجد  
بالقلب نية معتبرة اعتد بها وان وجد فى اللسان ما يخالفها فالناوى ان لم يوجد منه تعليق بقلبه بان لم يقصد  
التعليق صحت نيته وان علق بلسانه ولا يكون التعليق بلسانه منافية لجزم بقلبه وان وجد منه تعليق بقلبه لم  
تصح نيته وان لم يوجد منه تعليق بلسانه ولا يأتى تصوير المسئلة بملاحظة مجرد معنى ان شاء الله بقلبه لانه مع  
مخالفة ظاهر عبارته لا يأتى فيه التفصيل بين التبرك وغيره اذ التبرك إنما هو باللفظ لا بقصد معنى اللفظ وقد  
يمنع ان التبرك لا يكون إلا باللفظ (قوله وزيد السلس) من السلس سائس الرمح فتجب الموالاة فى افعال

وبين الوضوء وبين أفعاله وبينه وبين الصلاة وسيأتى بهض ذلك (فرضه) أى أركانه (سته) فقط فى حق السائم وغيره

التراب ركننا في التيميم لان الماء غير خاص بالوضوء بخلاف التراب فانه خاص بالتيميم ولا يرد عليه النجاسة المخلطة لانه غير مطهر فيها وحده بل الماء بشرط امتزاجه بالتراب على ان بعضهم قال انه لا يحسن عد التراب ركننا لان الالة جسم والفعل عرض فكيف يكون الجسم جزءا من العرض نهاية وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح العباب مانصه واقول هو اشكال ساقط لوجوه منها ان هذا نظير غدهم العاقد ركننا للبيع مع ان البيع هو العقد ولا يتصور ان يكون العاقد جزءا من العقد وقد اجاب ابن الصلاح وغيره هناك بما ياتي نظيره هنا ومنها ان ليس المراد بكون التراب ركننا وشرطا ان ذاته هو الركن او الشرط ضرورة ان كلا من الركن والشرط متعلق بالوجوب والوجوب لا يتعلق بالذوات بل بالافعال بل المراد بالركن او الشرط هو استعمال التراب والماء او يقال كون المسح بالتراب والغسل بالماء ومنها ان جعله ركننا لا يقتضى كونه جزءا من الفعل لان التيميم على هذا التقدير بمجموع امور منها المسح ومنها التراب فكونه ركننا انما يقتضى كونه جزءا من هذا المجموع لا من الفعل الذي هو جزء هذا المجموع فليتامل اه (قوله وما تميز به) اي غير السليم (من وجوب زائد) بالاضافة بيان لما (عليها) اي الستة (شروط) خبر وما الخ (قوله) كما تقرر (اي بقوله) ويزيد السلسل الخ (لا اركان) عطف على شروط (قوله اربعة) اي من الستة فسوغ الابتداء الوصف المقدر وقوله بنص الخ خبره (قوله) ولكونه اي لفظ فرض في فرضه والجار متعلق بقوله الاتي اخبر الخ (قوله) اي المفرد المضاف الخ (قوله) للعموم اي فيعم كل فرض منه نهاية ومعنى (قوله) الصالح الخ نعت للعموم مراد به المعنى العام حيث تدل على طريق الاستخدام وقوله من حيث الخ متعلق به (قوله) اذ هو اي المعنى العام (حيث تدل) اي بالنظر الى دلالة لفظه عليه وقطع النظر عن الحكم عليه (قوله) الصالح له بان يكون اللفظ موضوعا لذلك المعنى ولو في الجملة بنائي على شرح جمع الجوامع (قوله) وان كان مدلوله اي مدلول اللفظ العام وقوله في التركيب من حيث الحكم عليه احترز بذلك عن دلالة مجردا عن تركيبه مع غيره وعن دلالة لا من حيث الحكم عليه فان مدلوله في هذه الحالة هو مفهومه المتقدم اذ النظر فيه حيث تدل من حيث تصوره وانه مدلول اللفظ فهو ملاحظ من حيث ذاته لا من حيث تركيبه مع غيره والحكم عليه بذلك الغير بنائي (قوله) كية اي قضية كلية اي يتحصل منه مع ما حكم به عليه قضية كلية في الكلام مسامحة اذ الكية مدلول القضية لا مدلول العام وكذا قوله اي محكوم ما فيه الخ المحكوم فيه على كل فرد فرد هو القضية لا العام فنية تساهل والاصل محكوم ما في التركيب المشتغل عليه اي التركيب الذي جعل فيه العام موضوعا ومحكوم ما عليه وجعل غير محكوم ما به عليه بنائي (قوله) لانه في قوة قضايا بعدد الخ) علة لقوله مطابقة وخص فيها جواب الاصفهاني عن سؤال عصره القرافي الذي مضمونه ان دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وحيث قد فاما ان يبطل حصر الدلالة في الاقسام الثلاثة او لا يكون العام الا على كل فرد فرد الذي هو معنى الكلية وحاصل الجواب انها داخل في المطابقة بناء على ان المراد بقولهم فيها دلالة اللفظ على تمام مسماه الا على من الدلالة على تمام المسمى او الدلالة على ما هو في قوة تمام المسمى بنائي بحذف (قوله) او الصريح فيها اي الجمعية عطف على قوله الصالح الخ (قوله) وليست العبرة الخ لا يخفى ان تطابقها امر معتبر في اللغة لا ينبغي على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان الذي قرره اهل الاصول في مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في العام تارة على كل فرد هو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيره فلا حاجة لهذه التكاليف التي لا يخفى ما فيها على العارف سم (قوله) ان مدلوله الخ) بدل من ظاهر الخ بصري (قوله) اخبر عنه الخ) اقول يمكن توجيه عبارة المتن بان الاضافة للجنس وان كان الاصل فيها الاستغراق والمراد به الماهية لا بشرط لا او للعهد الخارجي والمراد بالفرد المخصوص المعهود

وما تميز به من وجوب زائد عليها شروط كما تقرر لا اركان اربعة بنص القرآن واثان بالسنة ولكونه مفردا مضافا الى معرفة وهو على الصحيح حيث لا عهد للعموم الصالح للجمعية من حيث مدلول لفظه اذ هو حيث تدل المعنى الذي استغرقه لفظه الصالح له من غير حصر وان كان مدلوله في التركيب من حيث الحكم عليه كلية على الاصح اي محكوم ما فيه على كل فرد فرد مطابقة لانه في قوة قضايا بعدد افراده او الصريح فيها بناء على ظاهر كلام النحاة وليست العبرة في مطابقة المبتدأ للخبر الا باصطلاحهم ان مدلوله كل اي محكوم فيه على مجموع الافراد من حيث هو مجموع اخبر عنه بالجمع ثم رابت بعض الاصوليين

وضوئه وبين الصلاة وظاهر انها لا تنجب بين استنجائه وبين وضوئه اذ المكن سلسا بغير الريح ايضا لان مجرد خروج الريح قبل وضوئه لا اثر له (قوله) في مطابقة المبتدأ للخبر لا يخفى ان مطابقتها امر معتبر في اللغة

وضوح ما أشرت إليه بقولي  
 الصالح للجمعية فقال قد  
 يكون معنى العموم شمول  
 المجموع المحكوم عليه  
 لكل فرد وان كان الحكم  
 على المجموع لا على الأفراد  
 ومثاله قوله تعالى الامم  
 امثالكم فان الحكم بانها  
 امم على مجموع الدواب  
 والطيور دون افرادها  
 والحاصل انه قد تقوم قرينة  
 تدل على ان الحكم في العام  
 حكم على مجموع الافراد  
 من حيث هو مجموع من غير  
 نظري كون افراد العام  
 الجمع او نحوه احاداً وجموعاً  
 فيكون المحكوم عليه كلا  
 لا كلية وهو مأمور ولا كلياً  
 وهو المحكوم فيه على الماهية  
 من حيث هي أي من غير  
 نظري الى افراد وذكور بعض  
 الاصولين ان للعام دلالتين  
 دلالة على المعنى المشترك وهي  
 التي الحكم فيها على الكلي  
 من غير نظري الى خصوص  
 الافراد وهي قطعية ودلالة  
 على كل فرد من الافراد  
 بالخصوص وهي ظنية تنتهي  
 وفيه تايد لما سر وان كان  
 فيه نظر ومخالفة لما عليه  
 محققهم أي ان اراد الدلالة  
 الحقيقية المطابقة (احداها  
 نية رفع حدث) أي رفع  
 حكمه كحرمة نحو الصلاة  
 لان القصد من الموضوع رفع  
 ذلك فاذا نواه فقد تعرض  
 بالمقصود فالحدث هنا  
 الاسباب لان تلك الحرمة  
 مرتبة عليها

الاركان بقرينة السياق وتعدادها فيما بعد بصري وقوله الماهية لا بشرط أي لا بشرط شي من التحقق في  
 ضمن فرد او اكثر وعدمه وهي المسماة بالماهية المطلقة وقوله لا بشرط لا أي وليس المراد بالجنس الماهية  
 بشرط لا شيء أي بشرط عدم التحقق في ضمن فرد اصلاً وهي المسماة بالماهية المجردة اقول ويجوز ايضا ان  
 يراد الماهية بشرط شيء المسماة بالماهية المخلوطة (قوله وضوح ما اشرت اليه الخ) مراده ان قول السابق  
 للعموم الصالح الخ اشارة الى ان الحكم على المجموع قد يكون باعتبار شمول المجموع لكل فرد أي احاطته  
 عليها فوضح البعض ذلك الاشارة اه كدري (لكل فرد) متعلق بشمول الخ (قوله ومثال) أي مثال  
 الحكم على المجموع (قوله والحاصل) الى قوله وذكر في النهاية (قوله والحاصل) أي حاصل ما يتعلق بالمقام  
 وقال السكودي أي حاصل كلام البعض اه (قوله قرينة الخ) كافي قو لهم رجال البلدي يحملون الصخرة  
 العظيمة أي مجموعهم لا كل فرد فرد وكلام المنهاج من هذا القبيل نهاية (قوله وهو) أي المحكوم عليه الكلية  
 وقوله ما سر أي بقوله أي محكوم ما فيه على كل فرد فرد (قوله وهو) أي الكلي (قوله وفيه تايد الخ) لم يظهر  
 وجه التايد لما ذكره نعم يؤخذ منه بفرض محتمه وجه وجهه لما نحن فيه بصري وهذا مبني على ما هو الظاهر  
 من ان قول الشارح لما مر اشارة الى قوله الصالح للجمعية الخ وقال السكودي انه اشارة الى قوله أي محكوم فيه  
 الخ وعليه فالتايد بل التبرجح ظاهر ولكنه ليس مطلوب الاثبات هنا حتى يحتاج الى التايد وقوله وجه  
 وجهه الخ يعني به أول الوجهين السابقين منه (قوله أي ان اراد الخ) أي بخلاف ما اذا اراد الدلالة التضمنية  
 عبارة الثاني اعلم ان العلامة اللقاني اعترض كون دلالة العام على فرد مطابقة بان المطابقة هي دلالة اللفظ  
 على تمام ما وضع له من حيث انه موضوع له وان العام موضوع لجمع الافراد من حيث هو جميعها لا لكل منها  
 فكل واحد منها بعض الموضوع له لا تمامه فيكون العام دالاً عليه تضمناً لمطابقة وما استدلل به من انه في  
 قوة قضايافجوابه ان ما في قوة الشيء لا يلزم ان يساويه في احواله واحكامه اقول المتن (نية رفع حدث  
 أي على النأي والكلام عليها من سبعة اوجه جمعها بعضهم في قوله

حقيقة حكم محل وزمن \* كيفية شرط ومقصود حسن

لحقيقته الغة القصد وشرعاً قصد الشيء مقترناً بفعله وحكمها الجواب غالباً ومن غير الغالب نية غسل الميت  
 ومحلها القلب وزمنها اول العبادات الا في الصوم وكيفية تختلف بحسب الابواب وشرطها اسلام النأي  
 وتميزه وعلمه بالمتنوى وعدم اتيانه بمنافيتها بان يستصحبها حكام والمقصود بها تمييز العبادات عن العادة كالجلوس  
 للاعتكاف تارة وللستر اخرة وتميز تبتها كالصلاة تكون تارة فرضاً واخرى نفلاً نهاية ومعنى بزيادة  
 شيخنا (قوله أي رفع) الى قوله او نوى في النهاية والمعنى الا قوله فالحديث الى وان نوى وقوله وبه رد الى او نوى  
 (قوله أي رفع حكمه) لان الواقع لا يرتفع معنى (قوله كحرمة نحو الصلاة) الكاف يغني عن النجوة عبارة  
 شيخنا أي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة ونحوها ان لم يقصد ذلك او لم يعرفه او لم يعرفه فيه  
 توقف فليراجع وعبرة الحلبي وان لم يلاحظ المتوضى هذا المعنى اه (قوله لان القصد الخ) تعليل لمخوف  
 أي وانما كتنى بنية رفع الحدث لان الخ يجري عبارة الحلبي وانما كان رفع الحكم هو المراد لان القصد من  
 الموضوع رفع مانع الصلاة ونحوها أي المنع المترتب على وجود ذلك الحدث فاذا نواه أي رفع الحدث فقد تعرض  
 للقصد أي لما هو المقصود من الطهارة وهو رفع مانع الصلاة ونحوها الذي هو حكم الحدث الذي نواه اه  
 (قوله فاذا نواه) أي رفع الحدث ع وش ويجري (قوله للمقصود) وهو رفع مانع نحو الصلاة بجري (قوله  
 لان تلك الخ) ولانها هي التي تنافي فيها جميع الاحكام الاتية التي من جملتها ما لو نوى غير ما عليه رشيدى

لا يبنى على الاصطلاح بل هو ثابت قبل وجود الاصطلاح والحاصل ان هذا الذي قرره اهل الاصول في  
 مدلول العام ليس بمجرد الاصطلاح بل هو مدلول لغوي للفظ لا يخالف فيه النحاة ولا غيرهم وكون الحكم في  
 العام تارة على كل فرد وهو الاكثر وتارة على المجموع امر مشهور في الاصول وغيرها فلا حاجة لهذه  
 التكررات التي لا يخفى ما فيها على العارف (قوله وان نوى غير الخ) قال في شرح العباب بعد كلام ذكره ما نصه

وعش (قوله المانع) أى الامر الذى يقوم بالأعضاء يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج شيخنا (قوله فلا يحتاج إلخ) بل لا يصح إلا بتكلف (قوله وإن نوى إلخ) قال فى شرح العباب بعد كلام ذكره مانصه ومن ثم اشترط هنا كإقاله السنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكتفى إحضار نفس القصد نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى سم (قوله غير ما عليه) أى كان بال ولم ينم فنوى رفع حدث النوم مغنى (قوله وبه يرد إلخ) أى بقوله لتلاعبه (قوله لكن غلطا) وضابط ما يضر الغلط فيه وما لا يضر كما ذكره القاضى وغيره إن ما يعتبر التعرض له جملة وتفصيلا أو جملة لا تفصيلا يضر الغلط فيه فالاول كالغلط من الصوم إلى الصلاة وعكسه والثانى كالغلط فى تعيين الامام وما لا يجب التعرض له لجملة ولا تفصيلا لا يضر الغلط فيه كالخطأ هنا وفى تعيين المأمون حيث لم يجب التعرض للإمامة أما إذا وجب التعرض لها كامما الجماعة فانه يضر خطيب (قوله لا عمدا) ومن العمدة كفى الامداد وغيره ما لو نوى الذكر رفع حدث نحو الحوض إذ لا يتصور فيه الغلط وخالف الجمال الرملى فاعتمد الصحة فى الغلط وإن لم يتصور منه كرى (قوله أو نفي بعض احدا نه) أى كان نام وبال فنوى رفع حدث النوم لا البول شرح بافضل (قوله أو نوى) إلى قوله ولو نوى فى المغنى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة إلخ) وقال لا لسنوى واعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملى عدم الصحة فى ذلك وقال الزركشى واقره سم ومال إليه السيد البصرى عبارة النهاية والمغنى وشمل ذلك ما لو نوى أن يصلى به الظهر ولا يصلى به غيرها وهو كذلك بخلاف ما لو نوى به رفع حدثه بالنسبة لصلاة دون غيرها فانه لا يصح وضوءه ولا واحد كما قاله البغوى لأن حدثه لا يتجزئ إذ باقى بعضه بقى كله أو المعتمد وإن قال الشيخ أنه مردود اه (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به إلخ) كذا فى النهاية والمغنى (قوله بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فانه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كما أتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه به بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة

ومن ثم اشترط هنا كإقاله السنوى ما يأتى فى الصلاة من أنه لا بد من قصد فعلها وإنه لا يكتفى إحضار نفس القصد فى نحو الوضوء أو الطهارة مع الغفلة عن الفعل انتهى (قوله أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها) نقل الزركشى فى هذه عدم الصحة عن فتاوى البغوى واعتمده شيخنا الشهاب الرملى وإن رده فى شرح الروض (قوله لأنه لا يتجزأ إذا ارتفع بعضه ارتفع كله) قد يقال هذه العبارة متناقضة لأن انتفاء تجزئته ينافى أن ترتفع بعضه إذ لا بعض إلا للجزئى فلا يتصور أن ترتفع البعض فإذا ارتد ارتفع بعضه ارتفع كله ورد بأن هذا هو المتنازع فيه فلا يفيد الاستدلال به (قوله وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس) قال فى شرح العباب أو ثوب نجس فانه لا يصح لذلك أى لتلاعبه ولا نوى معصية كما أتى وبه يعلم ضعف ما فى فتاوى البغوى أنه لو قال نويت الطهارة الواجبة ولا أصلى به قال الشيخ قيل لا يصح والاصح عندي يصح لجميع الصلوات وقيل يصح لما سوى الصلاة اه ويتجه عندي الصحة لأنه لم يجعل الوضوء للمعصية وإن نواه معه ولا يبعد أن مثل ما لو نواه به بمحل نجس ما لو نوى المقيم بعد الزوال أن يصلى به هذه الظهر مقصورة أى حال إقامته لتلاعبه ولا ينافيه الصحة فيما لو نوى فى رجب استباحة صلاة العيد لأنه لا يبعد أن يحله إذا أطلق وأنه لو نوى وضوءه صلاة أنه لا لم يصح لتلاعبه ولا يرد على ذلك أن الأذرعى قال فى أصل هذه المسئلة أعنى نية من فى رجب صلاة العيد لعل الوجه القائل بعدم الصحة أقرب لأنه متلاعب اه مع أن كلامه خلاف المذهب لأن كلامه عند الإطلاق وليس هناك صريح تلاعب بخلاف ما نحن فيه فانه قصد صريح التلاعب ولو نوى أن يصلى به فى محل متنجس بمعفو عنه لم تبعد الصحة لأنه لا يتعين للصلاة على وجه مبطل وقد تصح الصلاة على التنجس المعفو عنه فليتأمل م ولو نوى أن يصلى به على من لا تصح الصلاة عليه كشهيد المعركة فالوجه عدم الصحة أو أن يصلى به فى الأوقات المكروهة فالوجه الصحة لصحة الصلاة فى الأوقات المكروهة فى الجملة كفى القضاء وما له سبب نعم أن قصد أن يصلى فيها صلاة

ويصح أن يراد به المانع أو المنع فلا يحتاج لتقدير حكم والمراد رفع ما يصدق عليه ذلك وإن نوى غير ما عليه من أكبر أو أصغر لكن غلطا لا عمد لتلاعبه وبه يرد استحكال تصويره إذ التلاعب والعبث كثيرا ما يقع من ضعفاء العقول أو نفي بعض أحداثه أو نوى رفعه فى صلاة واحدة دون غيرها لأنه لا يتجزأ فإذا ارتفع بعضه ارتفع كله ولا يعارض بهنده لأن المرتفع حكم الأسباب لا نفسها وهو واحد تعددت أسبابه وهى لا يجب التعرض لها فلما ذكرها ولو نوى رفعه وإن لا يرفعها أو رفعه فى صلاة وإن لا يرتفع لم يصح للتناقض وكذا لو نوى أن يصلى به بمحل نجس قيل تعبير أصله برفع الحدث أولى لأن ال فيه للعهد أى الذى عليه

فما لو نوى في رجب استباحة صلاة العبد لانه لا يبعد أن محله إذا أطلق وإنه لو نوى بوضوئه صلاته الآن لم يصح  
 لتلاعبه ولو نوى أن يصلي به في محل متنجس بمفعو عنه لم تبعد الصحة مر ولو نوى أن يصلي به على من لا تصح  
 الصلاة عليه كشهيد المعركه فالوجه عدم الصحة أو أن يصلي به في الأوقات المذكورة فالوجه الصحة لصحة  
 الصلاة فيها في الجملة مر كافي القضاء وما له سبب نعم إن قصد أن يصلي فيها صلاة لا سبب لها فالوجه عدم الصحة  
 مر اه سم وقوله نعم الخ نقل البصري عن فتاوى ابن زياد مثله واقره (قوله وللشمول) أي العموم بدليل  
 ما بعده (قوله لانه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك سم وقد يجاب بأن الدخول في التعريف شمولي وفي  
 التنكير بدلي (قوله نية مالم يكن عليه) أي فيوهم صحتها مطلقا (قوله وهو اضر) اطال سم في رده راجعه  
 (قوله على أن التعريف يوهم الخ) وكذا التنكير يوهم صحة نية غير ما عليه مطلقا سم (قوله مطلقا)  
 أي عمدا او خطأ (قوله في هذا) يعني في نظير هذا من إيهام أنه يصح نية غير ما عليه مطلقا (قوله أو نية  
 الطهارة) إلى قوله لانية في المغنى وإلى قول المتن وإدائه في النهاية إلا قوله لأن إلى وظاهر (قوله عن الحدث)  
 أوله وأول جله نهاية قول المتن (قوله استباحة مفتقر الخ) أي استباحة شئ مفقتر صحته إلى طهر نية ومغنى أي  
 فرد من أفرادها كان قال نويت استباحة الصلاة أو مس المصحف بجحري (قوله أي وضوء الخ) ولا يرد على  
 تعبيره بطهر قراءة القرآن والمسك في المسجد مع افتقارهما إلى طهر وهو الغسل ولا يصح الوضوء بنيةتهما  
 لانه خرج بقوله استباحة إذنية استباحتهما تحصيل للحاصل نية ومغنى قال ع ش و شرط نية استباحة  
 الصلاة قصد فعلها بتلك الطهارة فلم يقصد فعل الصلاة أي ولا نحوها بوضوئه قال في المجموع فهو  
 متلاعب لا يصار إليه اه خطيب ومثله في حواشي شرح الروض اه (قوله ودل الخ) فيه نظر ولو عبر  
 بأشعر قرب في الجملة سم (قوله وذلك) أي المفتقر إلى طهر (قوله وإن كان بمصر مثلا الخ) أي مالم يقيد  
 بفعله حالا وإلا فلا يصح لتلاعبه كـ أقبل يؤخذ منه أنه لو كان من المنصر فين بحيث يقدر على الوصول  
 إلى مكة في الوقت الذي عينه الصحة وهو ظاهر واما لو كان عاجز أو وقت النية ثم عرض له القدرة بعد أن صار  
 متصرفا وانفق له من يوصله إلى مكة في ذلك الوقت من المنصر فين لم يصح لفساد النية عند الانتيان بها وما  
 وقع باطلا لا ينقلب صحيحا هذا مقتضى إعليل ابن حبيب بقوله لأن نية ما يتوقف عليه الخ لانه لا فرق بين أن  
 يقيد ذلك بفعله حالا أو لا لكن يتأنيف عدم الصحة فيما لو نوى بوضوئه الصلاة بمحل نجس فالأولى الأخذ بما  
 قيل من فساد النية وبحمل ما اقتضاه التعايل المذكور على أن محله إذا لم يصح بمنافيه ع ش وتقدم  
 عن سم ما يوافقه (قوله أو عيдах) أو صلاة العبد (قوله شئ من مفرداته) أي من حيث خصوصه وإلا  
 فلا بد من تصور ما يصدق عليه أنه يفقر إلى وضوء لأن النية إنما يعتد بها إذا قصد فعل المنوي بقلبه ع ش  
 قول المتن (أو أداء فرض) قال في الامداد المراد بالأداء هنا أداء ما عليه لا المقابل للقضاء لاستحالة اه  
 كرى عبارة ع ش المراد بالأداء الفعل والانتيان لا مقابل القضاء سم على البهجة قلت وذلك لانه فعل العبادة  
 قبل خروج وقتها والوضوء ليس له وقت مقدر شرعا بحيث يكون فعله فيه أداء ما بعده قضاء اه (قوله في  
 هذا) أي في فرض الوضوء المنوي (قوله على أنه الخ) يوهم أنه على تقدير أن يكون المراد بفرض الوضوء  
 الطهارة المشروطة الخ لا يكون دخول المشنونات تبعاء وهو محال تأمل فظاهر أن المشروطة لنحو الصلاة أركانها

لا سبب لها فالوجه عدم الصحة (قوله لانه يدخل فيه الخ) التعريف كذلك (قوله ويرد بان فيه إيهام الخ) يرد  
 عليه أن التنكير فيه إيهام اشتراط التنكير وهذا يقابل إيهام التعريف اشتراط التعريف وفيه إيهام صحة  
 نية غير ما عليه مطلقا وهذا يقابل إيهام التعريف عدم صحة نية غير ما عليه مطلقا فكيف يسوغ الرد بان إيهام  
 التعريف اضر وازيد كما هو حاصل كلامه فتأمل (قوله على أن التعريف يوهم) والتنكير يوهم صحة نية غير ما  
 عليه مطلقا (قوله التعريف بالاستباحة) قد يقال التعريف بالاستباحة شامل لنية استباحة المسك بالمسجد المفتقر  
 إلى طهر أي غسل فلا إيماء فيه إلى الوضوء وقوله ودل الخ فيه نظر ولو عبر بأشعر قرب في الجملة (قوله على أنه  
 ليس المراد الخ) يتأمل ارتباط هذه العبارة بما قبله مع قوله فيها المشروطة الخ فان سياقتها لبيان حمل

وضوء الصبي إذا نواه بل فعل طهارة الحدث المشروطة لنحو الصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا ولا يرد عليه صحة نية الصبي فرض الظاهر مثلا بل وجوبها عند الأكثرين لأن المراد بالفرض ثم صورته كإحدى المعادة أو أداء الوضوء أو فرض الوضوء أو الوضوء والطهارة كالوضوء في الثلاثة الأولى فإن قلت خروج الخبث بأداء الطهارة واضح لأنه لا يستعمل فيه وأما اختصاص فرض الطهارة ومثله الطهارة الواجبة كإحدى الأنوار بالحدث فشكل إذ طهارة الخبث كذلك قلت الربط بالفرض والوجوب إنما يتبادر منه تلك لأنه لا نهاد لا يجب للعفو عنه ومن ثم اختص بتلك الطهارة للصلاة على أن ربطها بها يحضنها لها ولا يضر شمولها للوضوء المجدد كما لا يضر شمول نية الوضوء له وطهر الخبث الغير المعفو عنه واجب لذاته بدليل الإتم بالتضمين به ومن ثم وجب الفوري لإزالته حيثئذ ولم تجب فيه نية لعدم تمحضه للعبادة فإن قلت هي تشمل الغسل أيضا قلت لا يضر لما يأتي أنه يكفي عن الوضوء فليس باجتنابي ومن ثم كفت في الغسل أيضا لاستلزامه رفع

لا غير بصري وسم (قوله حقيقة) أي لزوم الاتيان به معنى (قوله إذا نواه) أي أداء فرض الوضوء (قوله المشروطة) الأولى التذكير كإحدى عبارة غيره (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإبرادسم أقول كيفيته أن قضية قول الشارح وإلا لم يصح الخ عدم صحة نية الصبي فرض الظاهر مثلا إذ لا يتأتى فيها نظير قوله بل فعل الخ فيبقى الفرض على حقيقته (قوله كإحدى المعادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة سم ولك أن تمنع ضرورة عدم التمييز (قوله أو أداء الوضوء) إلى قوله فإن قلت في النهاية وحاشية شيخنا وكذا في المعنى إلا قوله في الثلاثة الأولى فصرح بعدم كفاية فرض الطهارة ويعلم من عدم كفاية أداء الطهارة عنده بالاولي (قوله أو فرض الوضوء) أو الوضوء المفروض أو الواجب ولا بد أن يستحضر ذات الوضوء المركبة من الأركان وبصدق فعل ذلك المستحضر كما قالوا انظروا في الصلاة نعم لو نوى رفع الحدث كفي وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك شيخنا (قوله أو الوضوء) وإنما اكتفى بنية الوضوء فقط لأن الوضوء لا يكون إلا عبادة فلا يطابق على غير ما يختلف الغسل فإنه يطابق على غسل النجاسة والنجاسة وغيرهما نهاية ومعنى وشيخنا (قوله في الثلاثة الأولى) أي فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة سم وقوله وكذا يجزى الخ أي كإحدى في الشارح آنفا (قوله خروج الخبث) أي خروج الطهارة عن الخبث (قوله ومثله الطهارة الواجبة) جزم به النهاية (قوله كذلك) أي كطهارة الحدث في الوجوب والفرضية فلا يحصل التمييز (قوله تلك) أي طهارة الحدث (لا هذه) أي طهارة الخبث (قوله ومن ثم) يعني من أجل أنه يتبادر من الطهارة للصلاة طهارة الحدث (قوله اختص بتلك) أي طهارة الحدث (الطهارة للصلاة) أي أو غيرهما مما يتوقف على الوضوء كما ذكره في التنبيه والمذهب ووافق المصنف عليه في شرحه معنى (قوله على أن ربطها بها) أي ربط الطهارة بالصلاة (قوله يحضنها) أي يحض الطهارة للصلاة طهارة الحدث وقال البصري أي يميز نية الطهارة للصلاة الخ اه (قوله شمولها) أي الطهارة للصلاة (قوله وطهر الخبث الخ) مرتبط بقوله لأنها قد لا تجب الخ ومن تنمة تلك العلة أو بقوله على أن ربطها بها الخ وهذا هو الظاهر من السياق والسباق وعليه فقوله واجب لذاته أي للصلاة وجري الكردي على الاحتمال الأول فقال بالمبتدأ من الربط بالفرض والوجوب هو الواجب لعارض وهو إرادة نحو الصلاة لأن التوصيف بالفرض والواجب إنما يفيد فيه لافي الواجب لذاته اه (قوله ومن ثم وجب ولم تجب الخ) تفريع على الوجوب لذاته بصري (قوله حيثئذ) أي حين تضمخه بذلك من الخبث (قوله فإن قلت هي الخ) أي الطهارة للصلاة وتعلق هذا السؤال والجواب بنية الطهارة للصلاة دون نية فرض الطهارة بتبين بعدم امر عن الكردي (قوله لما يأتي) أي في بحث الترتيب (قوله أنه) أي الغسل (قوله كفت) أي نية الطهارة للصلاة (قوله فهي) أي الطهارة للصلاة (مثله) أي رفع الحدث وقوله أي الطهارة للصلاة الأولى حذفوا وتذكير الضمير (قوله في الباين) أي باب الوضوء وباب الغسل (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى سم وهي نية الطهارة فقط بصري

أنفرض على معنى لا يتأتى شموله المسنونات من غير اعتبار تبعية ولا يخفى أن المشروطة تنافي ذلك فتأمل (قوله ولا يرد عليه الخ) ما كيفية الإبراد (قوله كإحدى المعادة) يرد عليه أنها حيثئذ لا تتميز عن المعادة انتهى (قوله في الثلاثة الأولى) أي لافي الأخير وهو نية الوضوء فيجزى أداء فرض الطهارة أو أداء الطهارة أو فرض الطهارة وكذا يجزى الطهارة للصلاة لأن المتبادر من إضافتها للصلاة طهارة الحدث دون طهارة النجس لعدم اختصاصها بالصلاة وقد يوجهه أجزاء نية الطهارة للصلاة لشمول الطهارة لرفع الحدث وإزالة النجس فقد تضمنت رفع الحدث وهذا التوجيه جار في نية فرض الطهارة وشمول الطهارة للصلاة لرفع الحدث لا يزيد على شمول فرض الطهارة له إذ كل من فرض الطهارة أو الطهارة للصلاة من صيغ العموم وقد صرحوا بانقسام الإضافة انقسام اللام فلا تفاوت بينهما فالفرق بين الطهارة للصلاة وفرض الطهارة وزعم أجزاء الأولى دون الثاني نظر للتوجيه المذكور ممنوع نعم قد يقاس ذلك التوجيه أجزاء نية الطهارة مع أنه ليس كذلك كما سيأتي (قوله لا الرابعة) عطف على الثلاثة الأولى



تشمل الطهر عن الحدث والخبث من غير يميز قال الرافعي وعدم وجوب التعرض للقرضية (١٩٥) يشعر بان اعتبار النية هنا ليس للقربة

بل للتمييز لان الصحيح اعتبار التعرض للقرضية في نية العبادات وبه إن سلم وإلا فلا ياتي ان نية رمضان لا يشترط فيها التعرض للقرضية ينزع في عمومه يتضح مما مر ان السكتانية تنوى وعلم منه أيضا أن نية فرض الوضوء كافية ولو قبل الوقت لا إلغاء ذكر القرضية والاصل في وجوب النية الحديث المتفق عليه إنما الأعمال اى إنما صحتها لا كمالها لانه خلاف الاصل بالنيات جمع نية وهى شرعا قصد الشيء مقترنا بفعله وإلا فهو عزم ومحلها القلب فلا عبرة بما فى اللسان نعم يسن التلطف بها فى سائر الابواب خروجها من خلاف موجبها والقصد بها تمييز العبادة عن العادة وتمييز مراتب العبادات (ومن دام حديثه كاستحاضة) وسلس (كفاه نية الاستباحة) وغيرهما ما مر كمن لم يدم حديثه ولو ماسح الخف (دون) نية (الرفع) للحدث او الطهارة عنه (على الصحيح فيهما) اى فى اجزاء نية الاستباحة وحدها وعدم اجزائية نحو الرفع وحدها لان حديثه لا يرتفع وقيل لا بدم جمعها لتسكون الاولى لاحق والمقارن والثانية للسابق وعلى الاصح يسن الجمع بينهما خروجها من هذا الخلاف وقيل تكفى نية الرفع لتضمنها الاستباحة ويرد

(قوله قال الرافعي) إلى المتن فى المغنى لا قوله بتضح إلى علم الخ وما أنبه عليه (قوله هنا) أى فى الوضوء (قوله وبه) اى بقول الرافعي ان الصحيح الخ (قوله إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتانية تنوى ان النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز سم (قوله وإلا الخ) اى وإن لم نقيده بالتسليم فلا يتم لان ما ياتي الخ فقوله فما ياتي الخ علة الجواب وقائم مقامه (قوله وعلم منه) اى من قول الرافعي عبارة المغنى قال ولا ماصح الوضوء بنية فرضه قبل الوقت مع انه لا وضوء عليه بناء على قول الشيخ اى حامدان موجه الحدث اوى يقال ليس المراد هنا لزوم الاتيان به وإلا لا يمنع وضوء الصبي بهذه النية بل المراد فعل طهارة الحدث المشروط للصلاة وشرط الشيء يسمى فرضا هو اقتصر النهاية على الجواب الثانى وحذف لفظة قال (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور سم وبصرى (قوله والاصل) إلى المتن فى النهاية (قوله مقترنا بفعله) أى فعل ذلك الشيء فيجب اقترانها بفعل الشيء المنوى إلا فى الصوم فلا يجب فيه الاقتران بل لو فرض ووقع النية فيه مقارئة للفجر لم يصح لجوب التبييت فى الفرض فهو مستثنى من وجوب الاقتران وان الشارع اقام فيه العزم مقام النية لعسر مراقة الفجر وهو الصحيح شيخنا عبارة سم قوله مقترنا بفعله اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى اجزاء المفهوم اهـ (قوله تمييز العبادة عن العادة) كالجوس للاعتكاف تارة وللسترحة اخرى او تمييز مراتب العبادة كالصلاة تكون تارة فرضا واخرى نفلا نهاية (قوله وسلس) إلى قوله ويرد فى النهاية والمغنى لا قوله كمن إلى المتن وقوله او الطهارة عنه (قوله وسلس) اى سلس بول ونحوه فنهاية ومعنى فكان الانسب تقديمه على قوله وعلى الاصح الخ كما فعله النهاية والمغنى إلا أن يقال اخره ليرده بما يأتى (قوله عنه) أى عن الحدث سم (قوله فى اجزاء نية الاستباحة وحدها الخ) بدل من فيها فى المتن (قوله لان حديثه الخ) علة للعلوف فقط عبارة النهاية والمغنى اما الا كتمام بنية الاستباحة فى القياس على التيمم واما عدم الاكتفاء برفع الحدث فلبقاء حديثه اهـ (قوله وقيل لا بد الخ) هو مقابل الصحيح فى المسئلة الاولى وقوله الاتى وقيل تكفى الخ محابله فى الثانية (قوله كمن لم يدم الخ) لا يخفى ما فى هذا القياس (قوله ولو ماسح الخف) غاية لما فى المتن (قوله وعلى الاصح) الاولى الصحيح كفى فى النهاية او الاول كفى فى المغنى (قوله يسن الجمع الخ) اى لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها الا لاحق والمقارن (قوله وقيل الخ) عبارة المغنى والنهاية والاسنى فان قيل نية الاستباحة وحدها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها اجيب بان الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاما وذلك إنما يحصل بجمع النيتين اهـ (قوله ويرد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح وقوله كان لازما بعيدا فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا لانه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة سم على حجة اعرش (قوله وحكمه فى نية الخ) لعل فى العبارة قلبا والاصل

(قوله وبه إن سلم) وإن لم يسلم فوجه ان السكتانية تنوى أن النية تارة تكون للتقرب وتارة تكون للتمييز (قوله ولو قبل الوقت) تقدم حمل الفرض على معنى الشرط فلا إشكال فى الصحة قبل الوقت ولا حاجة للإلغاء المذكور (قوله مقترنا بفعله) اعتبار الاقتران فى مفهوم النية يشكك بتحققها بدونه فى الصوم ولا معنى للاستثناء فى اجزاء المفهوم (قوله للحدث) ضبب بينه وبين عمه (قوله يسن الجمع بينهما) خروجها من هذا الخلاف (قال فى شرح الروض) لتسكون نية الرفع للحدث السابق ونية الاستباحة ونحوها الا لاحق قال فان قلت نية الاستباحة ونحوها تفيد الرفع كنية رفع الحدث فالغرض يحصلها وحدها قلت لا إذ الغرض الخروج من الخلاف وهو إنما يحصل بما يؤدى المعنى مطابقة لا التزاما وذلك بجمع النيتين انتهى (قوله ويرد الخ) فيه انه لا وجه لهذا المنع لظهور ان رفع الحدث يستلزم إباحة الصلاة فالتضمن صحيح لا يقال قد يرفع الحدث ولا تباح الصلاة لوجود مانع اخر لانه لو التفت لهذا لم تصح هذه النية من التسليم فتأمل (قوله) كان لازما بعيدا فيه نظر لان اللازم البعيد ما كثرت وسائله وهذا مفقود هنا بل لا واسطة هنا أصلا

بمنع علته على أنه لو سلم كان لازما بعيدا وهو لا يكفى به فى النيات وحكمه فى نية ما يستبيحه حكم التيمم وبأنى اجزائه ليرفع الحدث إن أراد

به رفعه بالنسبة لعرض فقط (١٩٦) فكذا هنا وبه يندفع زعم أن تفسير رفع الحدث برفع حكمه فيما م يلزمه صحة نية

السلس له هذا المعنى ووجه  
اندفاعه أن رفع حكمه عام  
وهو مختص بالسليم وخاص  
وهو الجائز للسلس ومحدد  
الوضوء لا يحصل له سنة  
التجديد إلا بنية بما رحتي  
نية الرفع أو الاستباحة على  
ما قاله ابن العباد وهو قريب  
أن أراد صورتها كما أن  
معيد الصلاة ينوي بها  
الفرض وزعم أن ذلك في  
المعادة خارج عن القواعد  
ممنوع وكيف والشئ  
لا يسمى تجديدا ومعاذا  
إلا أن أعيد بصفته الأولى  
ويؤخذ منه أن الإطلاق  
هنا كاف كقولهم فلا  
تشرط إرادة الصورة  
بل أن لا يريد الحقيقة  
اكتفاء بانصرافها للمدلولها  
الشرعي هنا من الصورة  
بقرينة التجديد هنا  
كالعادة ثم (ومن نوى  
تبردا) أو تنظفا (مع نية  
معتبرة) مما مر (جاء) له  
ذلك أي لم يضره في نيته  
المعتبرة (في الصحيح)  
لحصوله وإن لم ينو فلا  
تشرية فيه لكن من  
حيث الصحة بخلافه  
من حيث الثواب ومن ثم  
اختلفوا في حصوله  
والأوجه كما بينته بأدلته  
الواضحة في حاشية  
الايضاح وغيرها أن  
قصد العبادة يثبت عليه  
بقدره وإن انضم له

وحكم نيته فيما يستبيحه عبارة النهائية والمعنى وحكم نية دائم الحدث فيما يستبيحه من الصلوات حكم المتيهم حرفا  
بحرف فان نوى استباحة فرض استباحه وإلا فلاه قال ع ش قوله لم حر فبحرف هذا إذا نوى الاستباحة  
فلو نوى الوضوء أو فرض الوضوء أو أداء الوضوء هل يستبيح الفرض والنفل أو النفل أو الفرض أو الفرض والنفل  
الرملي بأنه يستبيح النفل لا الفرض تنزيلا على أقل درجات ما يقصده غالبا قول وقد يفرق بينهما بأن  
الصلاة مشتركة بين الفرض والنفل فصدقها على أحدهما كصدقها على الآخر فحملت على أقل الدرجات  
بخلاف الوضوء أو ما في معناه فإن المقصود منه رفع المانع مطلقا فعمل به وكان نيته كنية استباحة النفل  
والفرض معا وقد يجعل العدول إليه دون نية الاستباحة قرينة عليه اه (قوله وبه يندفع الخ) أي بقوله  
فكذا هنا (قوله بهذا المعنى) أي رفع الحكم (قوله عام) أي وهو المتبادر بجري (قوله حتى نية الرفع أو  
الاستباحة) المعتمد عند الشهاب الرملي أنه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة سم واعتمده النهائية والمعنى  
وشبخنا أيضا وزاد الأول ومثل ما ذكر في امتناع نية الرفع أو الاستباحة أو الطهارة عن الحدث وضوء  
الجنب إذ انجزرت جنباته أي عن الوضوء لما يستحب له الوضوء من كل أو نوم ونحوه كما أفتى به والد رحمه الله  
تعالى اه بزيادة عن ع ش (قوله وهو قريب) وفي الأعياب الذي يتجه فيما لو نذر التجديد أنه تكفيه نية الوضوء  
له ونحوه دون نية الرفع والاستباحة وإن قلنا في التي قبلها أي الوضوء المجرد بالاكتماء بأحد هما فيه لأن  
القصد ثمة حكاية الأول لأنه المقصود دون الثاني بخلافه هنا اه كردى (قوله خارج عن القواعد) وأيضا أن  
الصلاة تختلف فيها هل فرضه الأولى أم الثانية ولم يقل أحد في الوضوء بذلك فاقرقنا به ومعنى رسم (قوله  
كيف الخ) قد ينظر في هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو تسميته تجديدا على حصول عين النية في الأول  
في الثاني وليس كذلك سم (قوله ويؤخذ منه) أي من قوله كان معيد الصلاة الخ (قوله أن الإطلاق الخ) أي  
بدون ملاحظة شيء من الحقيقة والصورة ونحوها قول المتن (ومن نوى) أي بوضوئه نهاية (قوله أو تنظفا) أي  
قول المتن أو ما يندب في النهاية والمعنى لا قوله والأوجه إلى خروج قول المتن (مع نية معتبرة) أي مستحضرا  
عند نية التبرد ونحوه نية الوضوء ومعنى ونهاية (قوله لحصوله الخ) أي كالنوى الصلاة ودفع الغريم فانها تصح  
لأن دفع الغريم حاصل وإن لم ينو معنى وشبخنا (قوله فلا تشرية الخ) أي بين قرينة وغيرها معنى (قوله  
لكن من حيث الخ) استدراك على قوله أي لم يضره الخ (قوله والأوجه الخ) والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار  
الباعث فإن كان الأغلب باعث الآخرة أثيب وإلا يابن كان الأغلب باعث الدنيا واستوى فلا نهاية وشبخنا  
وظاهر المعنى اعتنا به أيضا (قوله معاذا الرياء) وأما الرياء فيسقط الثواب مطلقا كما يأتي في باب صلاة النفل  
وقوله ونحوه أي كالعجب وقوله متساويا الخ تفصيل لما غدا الخ كردى والأولى للغير (قوله بمع) أي إلى آخره  
(طروها) أي نية التبرد ونحوه معنى (قوله فتبطلها الخ) ولا يقطع نية الاعتراف حكم النية السابقة وإن

لأنه إذا تحقق الرفع تحققت إباحة الصلاة فتأمل اه (قوله حتى نية الرفع أو الاستباحة) المعتمد عند شيخنا الشهاب  
الرملي أنه لا يكفي المجردة نية الرفع أو الاستباحة (قوله وزعم أن ذلك في المعادة خارج عن القواعد) وأيضا فقد  
قبل أن الفرض أحدهما لا بعينها (قوله كيف الخ) قد ينظر في هذا الدليل بأنه لو تم توقف صحة التجديد أو  
تسميته تجديدا على حصول عين النية في الأول في الثاني وليس كذلك (قوله) ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جاز في  
الصحيح (فرع) لو أدخل يده الماء القليل بعد غسل الوجه قاصدا رفع الحدث نية الاعتراف فهل يغلب فيه  
نية رفع الحدث فيرفع حدث بدو نية الاعتراف فلا يرفع فيه نظرو ولا يبعد عدم الارتفاع لأن نية الاعتراف  
معارضة لنية رفع الحدث ومنافة لها فلم يؤثر وقد يقال نية رفع الحدث ونية الاعتراف لمعارضة فتسا قضا  
وتبقى النية السابقة عند غسل الوجه سالمة عن المعارض فيرفع حدث اليد بمقتضاها ويرد على هذا أن فيه  
الاعتراف معارضة للنية السابقة أيضا ولهذا خلت عن مقارنة نية رفع الحدث منعت رفع حدث اليد مع سبق  
النية السابقة فليتأمل (قوله مساويا أو راجحا) في شرح مر والمعتمد كما قاله الغزالي اعتبار الباعث فإن كان  
الأغلب باعث الآخرة أثيب وإلا فلا (قوله فيبطلها مالم يكن ذا كرها) وهذا بخلاف نية الاعتراف فانها

عزبت لانها المصلحة الطهارة لصونها ماها عن الاستعمال شرح بافضل قال سم وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد اسم عبارة النهاية وهل نية الاغتراف كنية التبريد في كونها تقطع حكم ما قبلها والا والمعتمد كارجحه البلقيني عدم قطعها لكونها لمصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال لاسيما ونية الاغتراف مستلزمة تذكر نية رفع الحدث عند وجودها بخلاف نية التنظيف اه قال ع ش قوله مر ونية الاغتراف مستلزمة الخ قال سم على حج لعله باعتبار الغالب وإلا فيمكن ان يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير ان يلاحظ السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذي أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية انتهى وقد يمنع ان تكون هذه نية الاغتراف إذ حقيقتها الشرعية إخراج الماء خارج الاناء بقصد التطهير لما بقى من اعضائه كما ذكره حج في الاعباب وعليه نهي مستلزمة لها دائما غالبا اه (قوله فيجب إعادة الخ) أي دون استئناف طهارة نهائية ومعنى (قوله بنية رفع الحدث) أي أو نحوه والباء متعلق بالا عادة قول المتن (او ما يندب له وضوء الخ) قال المحلى اى نوى الوضوء لقراءة القرآن ونحوها اه سم وباقى فى الشرح ما يفصله (قوله او علم شرعى) اى وحمل كتبه وسماع حديث وفقه واستغرق ضحك وخوف نهاية قال ع ش قوله مر وسماع حديث هو وإن كان الوضوء له سنة كالقرآن لكنه لا ثواب في مجرد القراءة والسماع للحديث بل لا بد فى حصول ذلك من قصد حفظ الفاظه وتعلم احكامه على ما نقله ابن العباد عن الشيخ اى استحق ورد به على من قال بحصول الثواب مطلقا بانهم يطاع على كلام الشيخ اى استحق وفى فتاوى ابن حجر بعد نقله كلام ابن العباد واستظهاره لكلام الشيخ اى استحق مانصه وافتاء بعضهم بحصول الثواب مطلقا هو الاوجه عندى لان سماعه لا يخلو عن فائدة ولو لم تكن الاعود بركنه <sup>والتبريد</sup> على القارىء لكان ذلك كافيا انتهى وما استوجه حج يوافقه ظاهر اطلاق الشارح مر ووجه وجهه اه (قوله وبعد تلفظ الخ) اى سبقة منه (قوله كنحو أبرص الخ) أى كس نحو أبرص الخ (قوله ونحوه فصد) كالحجامة ع ش (قوله فلا يجوز) إلى قوله نعم فى النهاية والمعنى (قوله لانه) اى ما يندب له وضوء جائز معه اى الحدث (قوله لان قصد التعليق الخ) بان قصده لانه لا يأتى بالوضوء الا لاجل قراءة القرآن ولا يقال ان نية الوضوء كافية لرفع الحدث لانه هناعلقها بما لا يتوقف على وضوء مر اه يجزى وفى ع ش بعد ذكره كلام الشارح وقراره مانصه قال سم على المنهج ويتردد النظر فى حال الاطلاق لحاقه بالا ول أى التعليق أقرب وفيه نظر انتهى ولعل وجه النظر أنه إذ قال نويت الوضوء حمل على ما يقتضيه لفظه وهو رفع المنع من الصلاة ونحوها فذكر القراءة طارىء بعده وهو لا يضر والتعليق إنما يضر حيث قارن قصده اللفظ ويمكن الجواب بان المقصود من النية الجزم بالاستباحة فذكر ما هو مباح بعدها محل للجزم بها فأشبهه ما قال نويت الوضوء إن شاء الله وأطلق اه عبارة البصرى ينبغى ان يلحق الاطلاق بالتعليق نظير ما مر نعم تعقل التعليق فيما نحن فيه لا يخلو عن خفاء إلا ان يراد به مجرد الارتباط بينهما وكونه لاجلها اه (قوله ولا) اى قبل الفراغ من ذكر الوضوء (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لان نية القراءة بعد قصد تعليق الوضوء بها تتضمن قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد

لا تقطع حكم النية السابقة إذا عزبت كارجحه الجلال البلقيني لانها المصلحة الطهارة إذ تصون ماها عن الاستعمال ولا نهما لا يردان على محل واحد بخلاف نية نحو التبريد فانها غفلت الاعضاء بنية فوردت هى وغسل الاعضاء لرفع الحدث على محل واحد فجاء التناقض ولان نية الاغتراف مستلزمة لتذكر نية رفع الحدث عند وجودها انتهى وقوله مستلزمة الخ لعله باعتبار الغالب وإلا فيمكن أن يقصد إخراج الماء ليتطهر به خارج الاناء من غير أن يلاحظ نيته السابقة ولا انه طهر وجهه ولا أراد تطهير خصوص بده هذا الماء الذى أخرجه فقد تصورت نية الاغتراف مع الغفلة عن النية وقضية التعليل بمصلحة الطهارة ان نية الاغتراف حيث لا يحتاج اليها مع الغفلة عن النية تقطعها وليس بعيد فليتامل (قوله او ما يندب له وضوء) قال المحلى اى إن نوى

ذا كر الهالانها حينئذ تعد قاطعة لها فيجب إعادة ما غسله للتبريد بنية رفع الحدث كافي المجموع وغيره (أو) نوى استباحة (ما يندب له وضوء كقراءة) لقرآن أو حديث أو علم شرعى أو آلة له وكدرس أو كتابة لشيء من ذلك وكدخول مسجد وزيارة قبر وبعد تلفظ بمعية وألحق به فعلها وغضب وحمل ميت ومسه كنحو أبرص أو يهودى ونحو فصد وقص ظفر وكل ما قيل أنه ناقض وغير ذلك بما استوعبته فى شرح العباب (فلا) يجوز له ذلك أى لا يكفي فى رفع الحدث (فى الاصح) لانه جائز معه فلا يتضمن قصده قصده رفع الحدث نعم إن نوى الوضوء للقراءة لم يبطل إلا ان قصد التعليق بها أولا بخلاف ما لو لم يقصده إلا بعد ذكره الوضوء مثلا لصحة النية حينئذ فلا يبطلها ما وقع بعد

أو القراءة ان كفت وإلا  
فالصلاة صح على مامل  
اليه في البحر كما لو نوى  
زكاة ماله الغائب ان بقي  
وإلا فال حاضر واعترض  
بأن الوضوء عبادة بدنية  
وهي أضيق لعدم قبولها  
النياة بخلاف المسالية  
وقد يجاب بأن كونها  
وسيلة أضعفها فلم يبعد  
الحاقها بالمسالية أما مالا  
يندب له وضوء كعمادة  
وزيارة نحو والد وقادم  
وتشجيع جنازة وخروج  
لسفر وعقد نكاح  
وصوم ونحو لبس فلا  
تسكني نيته جزما (ويجب  
قرنها) أى النية (بأول)  
مغسول (من الوجه) ومنه  
ما يجب غسله من نحو اللحية  
قال بعضهم ومن مجاوره من  
نحو الرأس وظاهر كلامهم  
يخالفه ويظهر أن ما يجب  
غسله من الأنف الآتى  
ليس للمجاور لأن هذا بدل  
عن جزء من الوجه فأعطى  
حكمه بخلاف ذلك وذلك  
ليتعد بما بعده فلو قرنها  
بأنثائه كفى ووجب إعادة  
غسل ما سبقها لوقوع لغوا  
بخلوه عن النية المقومة له  
(تنبيه) الأوجه فيمن  
سقط غسل وجهه فقط  
لعلة ولا جبرة وجوب  
قرنها بأول مغسول من

تعليقها بالوضوء ولا إشكال فيه سم (قوله أو القراءة الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم  
يصح للصلاة فيحتمل صحته كالزكاة انتهى سم (قوله صح) خلافا للنهاية (قوله زكاة ماله الغائب) أى  
بمحل لا يعد إخراجا في الموضع الذى أخرج فيه نقلا للزكاة ع (قوله واعترض بان الوضوء الخ) ويعترض  
ايضا بان نية المذكور أو لا في مسئلة الزكاة صحيحة في نفسها بخلاف مسئلتنا سم أى فان القراءة غير معتد  
بنيتها على كل حال ع (قوله بان كونها) أى العبادة البدنية التى هى الوضوء (قوله اماما لا يندب) الى  
المتن فى النياة والمغنى (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبرة فيكفى قرن النية بأول  
مسحها قبل غسل صحيح الوجه فتعبيرهم بالغسل جرى على الغالب سم ويأتى عن شرح العباب ما وافقه  
(قوله ومنه الخ) عبارة ع (قوله ع) فرع ينبغى جواز اقتران النية بغسل شعر الوجه قبل غسل بشرته لأن غسله  
أصل لا بدل وفا قام برؤ عليه فلو قطع الشعر قبل غسل الوجه لا يحتاج لتجديد النية اخذ من العلة المذكورة اه  
(قوله وظاهر كلامهم الخ) عبارة ع (قوله ع) فرع قال مر ولا يكفى قرن النية بما يجب غسله زيادة على غسل  
الوجه لىتم غسله لى ابداه لتحضه للتبعية بخلاف قرنها بالشعر فى اللحية ولو الخارج عن حدها إلا ان يوجد  
ما يخالفه أى قوله ولو الخارج سم على المنهج ومثل الشعر باطن اللحية الكشيفة فتسكني النية عند غسله  
ولم يجب وحزم بجميع ذلك الجبرى ثم قال خلافا لما فى حاشية القليوبى من أنه لا يكفى قرنها باطن الشعر  
الكشيف اه ووافق شيخنا القليوبى عبارته ومما يعتبر قرن النية به ما يجب غسله من شعوره ولو الشعر  
المسترس لا ما يندب غسله كباطن لحية كشيفة ولو قص الشعر الذى نوى معه لم تجب النية عند الشعر الباقي  
او غيره من باقى اجزاء الوجه اه (قوله ليس للمجاور) أى فيجزى الا اقتران بذلك (قوله بخلاف ذلك) أى  
المجاور (قوله وذلك) الى التنبيه فى النياة والمغنى (قوله ليعتد بما بعده) عبارة شرح المنهج والمغنى وشيخنا  
فوجب قرنها بالا ولا يعتد به اه لا ليعتد بها بجبرى (قوله بأنثائه) أى اثناء غسل الوجه مغنى (قوله  
كفى) أى القرن والاولى كفت بالتأنيث كفى المغنى ثم قال ويفهم منه أنه لا يجب استصحاب النية الى آخر  
الوضوء لكن محله فى الاستصحاب الذكرى واما الحكمى وهو ان لا ينوى قطعها ولا يأتى بمنافيتها كالردة فواجب  
كما علم باماره (قوله ولا جبرة) قال فى شرح العباب ومحله حيث لا جبرة وإلا اجزاته النية عند مسحها  
بالماء لانه بدل عن غسل ما تحتها على ما يأتى ببيانها فى التيمم اه كرى (قوله فالرجل) فلو عمت العلة جميع  
اغضائه كفى تيمم واحد إن لم يكن هناك جبرة فان كان هناك جبرة صلى كفا قد الطهورين وتجب عليه  
الاعادة ع (قوله ع) أى بجبرى (قوله ولا يكتفى بنية التيمم الخ) سند كرى باب التيمم عن شرح العباب ما نصه قال  
الاسنوى لو كانت يده علية فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية أخرى عند التيمم لانه لم يندرج  
فى النية الاولى اونية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية أخرى غير نية التيمم  
انتهى وقوله اونية الاستباحة فلا كقوله لم يحتج الخ قياسهما الا كنفاء بنية الاستباحة فى التيمم عن النية عند  
اول مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لاستقلاله بنية الوضوء اذا كانت نية الاستباحة  
عن نية التيمم ليد سم على حج اقول والا قرب ما قاله حج فى شرح المنهاج لما علل به من ان كلا طهارة مستقلة  
يشترط لصحة كل منهما مالا يشترط للآخرى ويترب عليه من الاحكام مالا يترتب على غيره ع (قوله ع) وشيخنا  
الوضوء لقراءة القرآن ونحوها انتهى (قوله فلا يبطلها ما وقع بعد) فيه نظر لأن نية القراءة بعد بقصد  
تعليق الوضوء بها تنضم من قطع النية نعم مجرد نية القراءة بدون قصد تعليقها بالوضوء لا إشكال فيه (قوله  
او القراءة ان كفت الخ) عبارة العباب فرع لو نوى الوضوء للتلاوة فإن لم يصح للصلاة فيحتمل صحته كالزكاة  
انتهى (قوله واعترض الخ) يعترض ايضا بأن نية المذكور أو لا فى مسئلة الزكاة صحيحة فى نفسها بخلاف  
مسئلتنا (قوله بأول مغسول) ينبغى أو مسح فيما لو كان بوجهه جبرة فتسكني قرن النية بأول مسحها قبل  
غسل صحيح الوجه فتعبيرهم بالغسل جرى على الغالب (قوله ومن مجاوره الخ) والوجه فيما لو سقط غسل

سم وقياسهما الاكتفاء الخ قول بل هو صريحهما (قوله بنية التيمم) أى بدل غسل الوجه مثلا (قوله فى محلها) أى محل النية وهو الوجه قول المتن (بسنه قبله) خرج به الاستحسان فلا يكتفى قرننها بقطعا ع ش ومغنى (قوله لانها) إلى قوله لتوارد هما فى النهاية والمغنى (قوله من حملته) أى الوضوء والصح المنع إذا المقصود من العبادة اركانها والسنن توابيعها ومغنى (قوله ومحلها الخ) عبارة للمغنى والنهاية ومحل الخلاف اذا عزبت قبل غسل الوجه فان بقيت الى غسله كفى بل هو افضل ليشاب على السنن السابقة لانها اذا خلطت عن النية لم يحصل له ثوابها وعبارة شيخنا ويندب أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التى قبل غسل الوجهين كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق فان لم ينو هذه النية لم يحصل له ثوابها وقوله فان لم ينو هذه النية قد يخالف ما مر عن النهاية والمغنى إلا ان يريد بذلك لا إصالة ولا تبعية قال ع ش قوله لم رانها الخ قضية هذا التعليل سقوط الطلب بفعل السنن المتقدمة بدون النية لكن لا ثواب له لكن نقل شيخنا الشوبرى عن مختصر الكفاية لابن النقيب ان السنة لا تحصل بدون النية فلا يسقط الطاب بالغسل المجرد عنها اه (قوله نعم الخ) عبارة لنهاية ولو اقرنت النية بالمضمضة أو الاستنشاق وانغسل معه جزء من الوجه أجزأه وإن عزبت نيته بعده سواء كان بنية الوجه وهو واضح ام لا وجود غسل جزء من الوجه مقتربا بالنية غير انه يجب عليه إعادة ذلك الجزء مع الوجه كما فى الروضة لوجود الصارف ولا تحسب له المضمضة ولا الاستنشاق فى الحالة الاولى أى فيما إذا كان بنية الوجه لعدم تقدمها على غسل الوجه كما قاله على فى المضمضة وجزم به فى العياب والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر وعلم انه لا يجب استصحاب النية ذكر التامم اه وفى الاسنى والمغنى نحوها الا قوله والحالة الثانية كالاولى وقوله والحالة الثانية كالاولى كما هو ظاهر محل تأمل بالنسبة لقصد المضمضة والاستنشاق فقط بصري ووافق شيخنا والبحيرى النهاية فقال ما نصه ولا يكتفى بقرن النية بما قبل الوجه من غسل الكفين او المضمضة او الاستنشاق إن لم ينغسل معها جزء من الوجه كحمرة الشفتين وإلا كفته مطلقا وفاته ثواب السنة مطلقا والتفصيل فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فان قصد غسله عن الوجه فقط لم يجب إعادته وإلا بان قصد السنة فقط او قصد ما غسل الوجه واطلق وجبت إعادته وهذا هو المعتمد وقيل لا يعيده إلا أن قصد السنة فقط لان قصد الوجه فقط او قصده السنة او اطلق فان قصد تحصيل الثواب حينئذ ادخل الماء بانوبة متلا والاحسن ان ينوى او لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عندا ل غسل الوجه النية المعتبرة والحاصل ان الكلام فى ثلاث مقامات الاول فى الاكتفاء بالنية الثانية فى فوات ثواب السنة الثالث فى وجوب إعادة غسل ذلك الجزء فنامل اه (قوله إن نوى غير الوجه الخ) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بان نوى الوضوء عند إدخال الماء الفم لكنه نوى بادخاله المضمضة فانغسل منه شيء من الشفة فنية غير الوجه ليست هى النية المعتد بها لاقرانها بالشفة كما قد يتوهم وإلا لم يعتد بها بل هى أى نية غير الوجه قصد المضمضة بالفعل الذى أتى به واما تلك أى النية المعتد بها فغيرها كما تقرر هكذا يظهر فى تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان اغسل معه أى ما قبل الوجه بعض الوجه كفى لكن إن لم يقصد به الوجه وجب إعادته سم (قوله غير الوجه) أى وحده بان نوى غير الوجه فقط او نواهما او اطلق قليوبى (قوله صار فالها) أى للنية لانه أى انغسل جزء من الوجه كردى (قوله بل للانغسال)

الوجه سقوط غسل ما يجاوره لانه إنما كان لاجل تحقق غسله (قوله ولا يكتفى بنية التيمم) سياقنا أننا نقل فى باب التيمم بازاء قوله ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الاصح عن شرح العياب ما نصه قال الاسنوى لو كانت يده علية فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتاج لنية اخرى عند التيمم لانه لم يندرج فى النية الاولى او نية الاستباحة فلا وان عمت الجرحة وجهه لم يحتج عند غسل غيره الى نية اخرى غير نية التيمم اه وقوله او نية الاستباحة فلا كقولهم لم يحتج الخ قياسها الاكتفاء بنية الاستباحة فى التيمم عن النية عندا ل مغسول من اليد هنا خلاف قوله ولا يكتفى بنية التيمم لا استقلاله ونية الوضوء إذا كانت نية الاستباحة عن نية التيمم لليد (قوله نعم إن نوى غير الوجه كالمضمضة) أى نوى بالفعل الذى أتى به مقر ونا بنية الوضوء غير الوجه بان نوى

ولا يكتفى بنية التيمم  
لاستقلاله كالا تكتفى نية  
الوضوء فى محلها عن التيمم  
لنحو اليد كما هو ظاهر (وقيل  
يكتفى) قرننها (بسنه قبله) لانها  
من حملته ومحل إن لم تدم  
لغسل شيء من الوجه وإلا  
كفت قطعاً لاقرانها  
بالواجب حينئذ نعم إن نوى  
غير الوجه كالمضمضة عند  
انغسال حمرة الشفة كان  
ذلك صارفاً عن وقوع  
الغسل عن الفرض لا عن  
الاعتداد بالنية لان قصد  
المضمضة مع وجود انغسال  
جزء من الوجه لا يصلح  
صارفها لانه من ما صدقات  
النوى بها بل للانغسال عن  
الوجه

اي اعتداده وقوله عن الوجه متعلق بهذا المضاف المقدر (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة او للضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة سم ويمكن ان يقال المراد بالضمير اعتداد الانفسال كما يصرح به كلام الشارح بعدد قصد المضمضة المقتضى لعدم اعتداد الانفسال سواء قصد المضمضة فقط وهو ظاهر او مع الوجه كما مر عن شيخنا ولقول ع ش إذا جمع في نيته بين فرض وسنة مقصودة بطلا فالقياس فيما إذا قصد المضمضة والوجه وجوب غسل ذلك الجزء مع الوجه ثانياً وعدم الاعتداد بما فعله ولاه وان المراد بالمحل الانفسال نفسه قول المتن (وله) اي المتوضى. ولودائمه الحدث وان لم يحزله تفريق أفعاله بجري (قوله لا غيرهما) خلافاً لظاهر اطلاق المنهج والنهاية والمغنى و صريح محشيها الزبادي وع ش والبجيرمي عبارة الاخيرين قوله تفريقها اي النية اي بسائر صورها المتقدمة اخذاً من اطلاقه وهو ظاهر خلافاً لابن حجاج (قوله لعدم تصوره الخ) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولاجل استحبابه الصلاة او نحو ذلك صحح، كان من تفريق النية فليتنامل سم على حج ع ش (قوله كان ينوي) إلى قوله و ظاهر في النهاية (قوله عند غسل الوجه الخ) وكيفية تفريق النية عند المسنون كان يقول نويت مسح الاذنين عن سنة الوضوء سم وفائدة التفريق عدم استعمال الماء بادخال اليدين غير نية الاغتراف قبل نية رفع حدثها شوبري اه بجريمي (قوله عنه الخ) قد فلولم يقله لم يكن من التفريق لشمول النية لما بعد بجريمي وياتي عن النهاية مثله (قوله وهكذا) ولا فرق في جواز تفريقها بين ان يضم اليها نحو نية تبرداً ولا نهاية (قوله من هاتين الصورتين) اي المذكورتين بقوله عنه او عنه لا عن غيره (قوله عند كل عضو الخ) والاوجه انه لو توى عند غسل وجهه رفع الحدث عنه وعند غسل اليدين رفع الحدث ولم يقل عنهما كفاه ذلك ولم يحتج للنية عند مسح راسه وغسل رجليه إذ نيته عند يده الآن كنيته عند وجهه نهاية اي كالو نوى رفع الحدث عند وجهه واطلق فانها متعلق بالجميع ع ش (قوله لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح ويكون كل نية مؤكدة لما قبله او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعاً لنيته وقد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق سم وع ش زاد المغني بعد ذكر ما يوافقه عن ابن شبة ما نصه وهذا حسن لسكنه ليس من التفريق لان النية الاولى حصل بها المقصود لجميع الاعضاء اه (قوله ولو ابطله) الى قوله

لتواردهما على محل واحد مع تنافيهما فانصح بهذا الذي ذكرته انه لا منافاة بين اجزاء النية وعدم الاعتداد بالمغسول عن الوجه لاختلاف ملحظيهما فتأمل له تعلم به اندفاع ما اطال به جمع هنا (وله تفريقها) اي نية رفع الحدث والطهارة عنه لا غيرهما لعدم تصوره فيه (على اعضائه) اي الوضوء كأن ينوي عند غسل الوجه رفع الحدث عنه او عنه لا عن غيره وهكذا (في الاصح) كما يجوز تفريق افعال الوضوء وفي كل من هاتين الصورتين يحتاج لتجديد النية عند كل عضو لم تشمل نية ما قبله لو ابطله او نحو الصلاة في الاثناء

الوضوء عند ادخال الماء الفم لسكنه نوى بادخاله المضمضة فالتغسل منه شيء من الشقة فنية غير الوجه ليست هي النية المعتد بها لا قترانها بالشقة كما قد يتوهم والالم يعتد بها بل هي قصد المضمضة بالفعل الذي اتى به واما تلك فغيرها كما تقرر هكذا يظهر في تقرير ذلك وعبارة شرح المنهج نعم ان انفسل معه اي ما قبل الوجه به بض الوجه كفي لكن ان لم يقصده الوجه وجب اعادته (قوله لتواردهما على محل واحد) المتبادر رجوع هذا الضمير المثنى لقصد المضمضة او للمضمضة وانفسال الجزء المذكور وحينئذ يمنع دعوى تواردهما على محل واحد لان كلام القصد والمضمضة محله داخل الفم وانفسال الجزء المذكور محله خارج فان اراد بالمحل جملة الوجه فهذا لا يؤثر مع اختلاف محلها منه (فرع) حيث اجزأت النية فانت المضمضة (قوله لعدم تصوره فيه) قد يمنع بل ينبغي انه لو نوى عند كل عضو غسله عن الوضوء ولاجل استحبابه الصلاة او نحو ذلك صحح وكان من تفريق النية فليتنامل (قوله عند كل عضو لم تشمل نية ما قبله) بخلاف ما لو شملته كان اطلق عند غسل اليدين نية رفع الحدث فلا يحتاج لتجديدها لما بعدهما (فرع) اختلف فيما لو نوى عند كل عضو رفع الحدث واطلق فهل يصح وتكون كل نية مؤكدة لما قبلها او لا يصح لان كل نية تقطع النية السابقة عليها كالو نوى الصلاة في اثنا ما فانه يكون قاطعاً لنيته او قد يتجه الاول ويفرق بان الصلاة اضيق بدليل انه لا يصح تفريق

و ظاهراً في المعنى (قوله ولو أبطله) أى يحدث أو غيره نهاية (قوله أُنِيبَ الخ) وبطل بالردة التيمم ونية الوضوء والغسل ولو نوى قطع الوضوء انقطعت النية فيعيدها للباقي معنى ونهاية قال ع وش وهـ ل من قطع النية ما لو عزم على الحدث ولم يوجد منه فيه نظرو قياس ماصرحوا به في الصلاة من أنه لو عزم على أن يأتي بمبطل كالعمل الكثير لم يبطل إلا بالشروع فيه أنها لا تنقطع هنا بمجرد العزم المذكور فلا يحتاج لإعادة ما غسله بعد العزم اهـ (قوله لعذر) هو أولى من قول النهاية والمعنى بغير اختياره اهـ (قوله يأتى في الغسل) فينوى رفع جنباً به رأسه فقط ثم شقه الأيمن ثم الأيسر ثم أسفله ويجوز على قياسه أن يفرق النية على عضو واحد بان ينوى رفع حدث كفه ثم ساعده كما نقله الأطفيجي عن ع ش اهـ بجبري (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع سم (قوله) وقد يشكّل (إلى المتن نقله ع ش عن الشارح و أقره (قوله وقول الزركشي الخ) أى المقتضى لجواز تفريق النية في الطواف (قوله في هذا) أى في عدم جواز تفريق النية قول المتن (غسل وجهه) وفي فتاوى مر ولو ابتل بالكحل وغير الكحل ماء غسل الوجه لم يضرب به جبري من الأجهرى (قوله يعنى) إلى قوله قال في النهاية والمعنى (قوله يعنى إنغساله الخ) يحتمل أن يكون المراد مصدر المبنى بالمفعول أو الحاصل بالمصدر وهو ظاهر بل لك أن تقول يجوز إبقاؤه على ظاهره وفعل الغير المستند لاذنه أو المقترب بنية فعله حكماً بصري (قوله إنغساله) أى مع النية ذكر الكمال عامر رشيدى (قوله ولو بفعل غير الخ) ولو القاءه غير في نهر مكرها فنوى فيه رفع الحدث صح وضوءه نهاية بزيادة المعنى ولو نسي لمعة في وضوءه أو غسله فأنغسلت في الغسلة الثانية أو الثانية أو الثالثة بنية التنفل أو في إعادة وضوء أو غسل للنسيان له أجزا بخلاف ما لو أنغسلت في تجديد وضوء فانه لا يجوز ثم لانه طهر مستقل بنية لم تنوجه لرفع الحدث أصلاً وبخلاف ما لو توضىأ احتياطاً فأنغسلت فيه فانه لا يجوز ثم أيضاً الماهر اهـ (قوله إن كان ذا كراً للنية الخ) أى بخلاف ما لو عزبت النية فيهما فلا يجوز ثم لانتفاء فعله مع النية وقولهم لا يشترط فعله محلّه إذا كان منذ كر للنية معنى ونهاية (قوله بخلاف ما وقع منها) أى من الأعضاء أى أنغسالها على حذف المضاف (قوله لا يشترط فيه الخ) أى تذكر النية قضيتها أنه لو نوى الوضوء عند غسل الوجه وغسل أعضائه غير رجليه ثم نزل في الماء غافلاً عن النية ارتفع حدثهما لكون النزول من فعله ثم ظاهر ما ذكرناه لو نزل لغرض كالألة ما على رجليه من الوحل أو قصد أن يقطع البحر ويخرج منه إلى الجانب الآخر ارتفع حدثهما وينبغي خلافه لأن نزوله لذلك الغرض يعد صار فاعن الحدث ومحل عدم اشتراط استحضار النية حيث لا صارف كما قاله سم على المنهج ع ش عبارة البجيرمى وبعد هذا أى قرن النية باول غسل الوجه يكفي الاستصحاب الحكمى بأن لا يصرفها بنية قطع أو قصد تبرّد أو نحوها كتنظيف ومنه ما إذا توضىأ على الفسقية في موضع ثم انتقل قبل غسل رجليه فغسلهما بقصد التنظيف فانه صارف فلا بد أن يستحضر نية الوضوء اهـ (قوله وتحت) بالجر عطف على منابت وتقديره منى على تأويل الرافعى الآتى (قوله أى طرف الخ) تفسير المنتهى كما يأتى (قوله فهو الخ) أى فنتهى للحيين من الوجه كما تقرر وإن لم أشمله عبارة المصنف نهاية ومعنى (قوله دون ماتحته) أى تحت المنتهى وقوله والشعر الخ عطف على الموصول وقوله على ماتحته إظهار في مقام الإضمار (قوله له) أى لقول المتن ومنتهى لحيه (قوله بان المنتهى) أى لفظ منتهى للحيين وقوله يليه أى إلى المتبادر من المنتهى وهو الآخر بصري (قوله لا آخره) أى لا آخر المنتهى وإن كان هو المتبادر منه (قوله وهما) أى للحيان (قوله بما ذكرته) أى بطرف المقبل الخ (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض وأسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر في

نيتها بخلاف الوضوء (قوله فانه لا يجوز تفريق النية فيه) قد يشكّل الامتناع فيما لو نوى عند الحجر أن يدور إلى أن يصل إليه عن الطواف أو لاجله وهكذا إلى تمام السبع سم (قوله كتمرضه للطر) الذى في الروض اعتبار نيته في هذه فقال أو تعرض للطر ناوياً ولم يسمع أجزاؤه انتهى (قوله يشمل طرف المقبل الخ) عبارة الروض وأسفل المقبل من الذقن واللحيين وفسر في شرحه الذقن بجمع اللحيين وفسر فيه اللحيين بالعظمين

بالطواف فانه لا يجوز تفريق النية فيه مع جواز تفريقه كالوضوء وقول الزركشى يجوز التقرب بطوفة واحدة ضعيف وقد يجاب بأنهم ألحقوا الطواف في هذه الصلاة لانه أكثر شبهها من غيرها (الثاني غسل وجهه) يعنى إنغساله ولو بفعل غير بلا إذنه أو يسقوطه في نحو نهران كان ذا كراً للنية فيهما وكذا في سائر الأعضاء بخلاف ما وقع منها بفعله كتمرضه للطر ومشيه في الماء لا يشترط فيه ذلك إقامة له مقامها قال تعالى فاعسلوا وجوهكم وأرجلكم بالغسل هنا وفي سائر ما يجب غسله مس الماء بلا جريان فلا يكفي إتقافاً بخلاف غمس العضو في الماء فانه يسمى غسلًا (وهو) طولاً وظاهر ما بين منابت) شعر (رأسه غالباً) تحت (منتهى) أى طرف المقبل من (لحيه) بفتح اللام على المشهور فهو من الوجه دون ماتحته والشعر الثابت على ماتحته وتأويل الرافعى له بأن المنتهى قد يراد به ما يليه من جهة الحنك لا آخره يتدفع الاعتراض على المتن بأنه يقتضى خروج منتهاهما من البنية وهما العظامان

شرجه الذن بمجتمع اللحين واللحين بالعظمين اللذين بنيت عليهما الاسنان السفلى سم (قوله من تحت الغذار الخ) بيان للقبول (قوله هي من متهاهما) لعل الاولى اسقاط من (قوله ومن ثم الخ) اي من اجل ارادتهم الشمول (قوله إلى الذن) داخل في المغيا قول المتن (وما بين اذنيه) اي بين وتديهما ولو تقدمت اذناه عن محلها أو تأخر تاخر عنه فالعبرة بمحلها المعتاد فيجب غسلها في الاول دون الثاني لانهم أناطوا الحكم بما تقع به المواجهة بخلاف المرفقين والكعبين والحشفة فانهم أناطوا الحكم بها ولو خرجت عن حد الاعتدال حتى لاصق المرفق المنكسب والسكعب الركبة فهو المعتبر كما في الحشفة شيخنا وعش وبجيري (قوله حتى مظهر) إلى قوله واختلف في النهاية والمغنى وقوله حتى مظهر بالقطع الخ أي مباشرة القطع فقط أما باطن الانف والقم فهو على حاله باطن وان ظهر بالقطع فلا يجب غسله كما يأتي في الشارح اه كرى عبارة عش فرع قالوا يجب غسل مظهر بقطع شفة أو أنف والمراد مظهر من محل القطع لا ما كان مستتراً بالمقطوع فلا يجب غسل مظهر بقطع الشفة من لحم الاسنان والاسنان وكذا لا يجب غسل مظهر بقطع الانف مما كان تحتته وإن صار بارزاً منكشفاً وفاقلاً أفنى به شيخنا حجج اه سم على المنهج وهو مستفاد من قول الشارح مر بخلاف باطن الانف والقم والعين اه وفي حاشية شيخنا ما يؤلفه قال البصري بعد ذكر ما مر عن سم على المنهج ما نصه أقول ينبغي أن يتأمل هذا الافتاء فانه في شرح المذهب علل الاصح من وجوب غسل مظهر بالقطع من أنف وشفة بقوله كالمو كسط جلدة وجهه او يده ثم حكى مقابل الاصح بقوله والثاني لانه كان يمكنه غسله قبل القطع ولم يكن واجبا فبقى على ما كان اه وبه يظهر أن الافتاء المذكور إنما يخرج على مقابل الاصح فليتأمل اه وفيه نظر (قوله من جرم نحو أنف) كحمة الشفتين نهاية (قوله بخلاف باطن العين) فرع لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لانه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل سم وجزم عش بالثاني بلا عزو (قوله لضرره) اي إن توهم الضرر ومقتضاه الحزمة إن تحقق الضرر طلاوى اه بجيري (قوله وإنا جعل) اي باطن العين والانف والقم (قوله لغلظ أمر النجاسة) بدليل إزالته عن الشهيد حيث كانت غير دم الشهادة ويجب غسل موق العين قطعاً فان كان عليه نخور ماص بمنع وصول الماء إلى المحل الواجب وجوب إزالته وغسل ما تحتته نهاية ومعنى (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضاً غسل ما سائر لباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر أي النهاية حتى لو اتخذ له أنفاً من ذهب وجب غسله كما أفتى به الوالد لانه وجب عليه غسل مظهر من أنفه بالقطع وقد تعدد فصار الانف المذكور في حقه كالاصلي اه سم (قوله إلا مباشرة الخ) ظاهر المنع (قوله وكله) عطف على ما في محل الالتحام والضمير للنقد ولو قال وكله أي الائمة منه كان أولى وقوله وليس هذا أي النقد المجموع لائمة (قوله لانهما) أي الجبيرة (قوله وبأى هذا) أي ما ذكر في الائمة الماخوذة من النقد (قوله ولم يكتس) اي بلحم (قوله لا اختلاف المدركين) فعلة وجوب الغسل انه

الذين نبتت عليهما الاسنان السفلى (قوله بخلاف باطن عين) (فرع) لو نبت شعر في العين وخرج إلى حد الوجه فهل يجب غسل ما في حد الوجه منه لانه في حد الوجه أو لا تبعاً لمنبته فيه نظر والقلب إلى الثاني أميل ولا يؤيد الاول وجوب غسل ما حاذى من اليد الزوائد النابتة في غير محل الفرض البداصلية لأن ذلك لانها تسمى يداو اليد يجب غسلها بدليل انه لو نبت شعر في العضد وتدل وحاذى اليد لم يجب غسله فهذا يدل على ان وجوب غسل المحاذى منها الوجود مسمى اليد لا لمجرد المحاذاة إلا لو وجب غسل المحاذى من الشعر المذكور (قوله لا غير) قد يقال هلا وجب أيضاً غسل ما صار سائر الباطن الانف لانه بدل ما كان من الانف سائر اله وكان يجب غسله ثم سمعت عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ما يقتضى وجوب غسل جميعه وهو ظاهر وفي شرح مر حتى لو اتخذ له أنفاً من ذهب وجب عليه غسله كما أفتى به الوالد رحمه الله لانه وجب عليه غسل مظهر من

التي هي من متهاهما أي مجتمعتهما ومن ثم عبر غيره بمنتهى اللحين والذن (و) عرضاً ظاهر (ما بين أذنيه) حتى مظهر بالقطع من جرم نحو أنف قطع لوقوع المواجهة الماخوذ منها الوجه بذلك بخلاف باطن عين بل لا يسن بل قال بعضهم بكرة للضرر وأنف وفم وإن ظهر بقطع جفن وأنف وشفة وإنا جعل ظاهراً إذا تنجس لغلظ أمر النجاسة واختلف فتاوى المتأخرين في أئمة أو أنف من نقد التحم وخشى من إزالته مخذور تيمم والذي يظهر وجوب غسل ما في محل الالتحام من الانف لا غير لانه ليس بدلاً إلا عن هذا إذا الانف المقطوع لا يجب أن يغسل مظهر بالقطع إلا مباشرة القطع فقط وكله من الائمة لانه بدل عن جميع مظهر بالقطع وليس هذا كالجبيرة حتى يسمح بابقه بدلاً عما أخذه من محل القطع لانها رخصة وبصدد الزوال ويأتي ذلك في عظم وصل ولم يكتس ومع ذلك لا ينقض لمسه كما هو ظاهر لاختلاف المدركين وإذا تقرر أن الوجه ما ذكر



بدل عما طهر وعلة عدم التقض انه لا يلتذبه كرى (قوله وهو الشعر الثابت الخ) هذا اقتصار على بعض العذار إذ العذار يتصل بالصدغ وأسفله بالعارض فهو المحاذي للأذن كرى عبارة سم قال في الروض وهما أى العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أى محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقبل هما العظمان الثابتان بازاء الأذنين اه (قوله وهو ما ينبت الخ) والغمم أن يسيل الشعر حتى تضيق الجبهة أو القفا يقال رجل أغم وأمرأة غمام والعرب تدم به وتمدح بالزرع لأن الغمم يدل على البلادة والجبن والبخل والزرع بضد ذلك كما قيل : فلا تنسكى إن فرق الله بيننا \* أغم القفا والوجه ليس بانزعا

معنى ونهاية (قوله لا موضع الصلغ) عطف على قوله الجبينان (قوله وعنهما احترزوا الخ) عبارة النهاية وقوله غالباً لإيضاح لبيان إخراج الصلغ وإدخال الغمم إذ التعبير بالمنابت كاف في ذلك فيها لأن موضع الصلغ مثبت شعر الرأس وإن انحسر الشعر عنه لسبب والجبهة ليست مثبتة وإن نبت عليها الشعر ولذا قال الامام الخ زائد المعنى فثبت الشئ ما صلح لنباته وغير مثبتة ما لم يصلح له كما يقال الارض منبت لصلاحتها لذلك وإن لم يوجد فيها نبات والحجر ليس مثبتاً لعدم صلاحيته وإن وجد فيه نبات اه وقال الرشيدى اعلم ان المصنّف إنما زاد غالباً لغيره لانه اراد بالمنبت ما ينبت عليه الشعر بالفعل والامام بنى اعتراضه على ان المراد به ما من شأنه النبات فلم يتوارد على محل واحد اه (قوله لان محل الاول) أى الغمم وقوله والثانى أى الصلغ (قوله ليس من منابت الوجه) الاخصر المناسب من منابته أى الرأس (قوله قيل الاحسن الخ) نقله المعنى عن الولي العراقي واقره (قوله واما محل نبتة الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس وقوله فلا يفترق الحال الخ في عدم الافتراق نظر فليتأمل جداسم عبارة السيد عمر قوله كما هو واضح في دعوى الوضوح خفاء لان المنبت تابع للنابت فثبت تعيين وتشخيص كان المنبت كذلك فلا غالب فيه ولا نادر نعم قد يقال في دفع أصل الاعتراض الضمير عائد إلى المتوضى المطلق او الشخص المطلق لا خصوص المتوضى نفسه فيحصل فيه عموم بقبول التعميم اه (قوله باعجام الذال) والعامّة اليوم بيدلون الذال بالفاء فيقولون موضع التخفيف كرى (قوله أى موضعه) إلى قوله ويجب في النهاية والمعنى إلا قوله إلا انه إلى المتن (قوله أى موضعه من الوجه) وضابطه كما قال الامام وجزم به المصنّف في دقائه أن تضع طرف خيط على رأس الأذن والطرف الثانى على أعلا الجبهة ويفرض هذا الخيط مستقيماً فنزل عنه إلى جانب الوجه فهو موضع التخفيف نهاية ومعنى وإيعاب قال ع ش قوله لم على رأس الأذن المراد برأس الأذن الجزء المحاذى لآلى العذار قريباً من التذو وليس المراد به على الأذن من جهة الرأس لانه ليس محاذياً لمبدأ العذار وقوله لم إلى جانب الوجه أى حد الوجه وحده ابتداء العذار وما يليه اه (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار الخ) اعلم ان من ابتداء العذار إلى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بأن عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر الوجه ان يكون مصححهم في القدر الزائد من التخفيف على ما بين الأذنين وفاقاً لم رسم (قوله يعتاد الخ) أى تعتاده النساء والاشراف نهاية ومعنى المراد بالاشراف الاكابر ومن له وجاهة وإن لم تكن من اولاد فاطمة رضى الله تعالى عنها يجيرى

أفقه بالقطع وقد تعذر فصار الانف المذكور في حقه كالاصلى (قوله وهو الشعر على العظم الثانى بقرب الأذن) في الروض وهما أى العذاران حذاء الأذنين قال في شرحه أى محاذيان لهما بين الصدغ والعارض وقبل هما العظمان الثابتان بازاء الأذنين اه (قوله واما محل نبتة الخ) فيه ان الرأس المعين لا يثبت له محل نبت غالباً وغير غالب إذ لا يحصل فيه إلا نبت واحد ابدأ بخلاف مطلق الرأس فتدبر (قوله فلا يفترق الحال) في عدم الافتراق نظر فليتأمل جدا (قوله إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة) قال في شرح الروض ورمبما يقال بين الصدغ والنزعة قال الرافعى والمعنى لا يختلف لان الصدغ والعذار متلاصقان اه وفي عدم الاختلاف تأمل واعلم انه من ابتداء العذار الى جهة النزعة جزء ما بين الأذنين فالحكم بان عرض الوجه ما بين الأذنين قد ينافيه خروج التخفيف من حد الوجه على مصحح الجمهور فليحرر والوجه ان يكون مصححهم في القدر

وهو الشعر الثابت على العظم الثانى بقرب الأذن و (موضع الغمم) وهو ما ينبت عليه الشعر من الجبهة لا موضع الصلغ وهو ما انحسر عنه الشعر من مقدم الرأس وعنهما احترزوا بقولهم غالباً قال الامام وغيره وهو مستدرك لان محل الاول ليس من منابت الرأس والثانى ليس من منابت الوجه قيل الاحسن قول أصله الرأس لان منابت شعر رأسه شئ موجود لا غالب فيه ولا نادر اه وليس في محله لان الموجود كذلك هو الشعر واما محل نبتة الغالب وغيره فلا يفترق الحال فيه بين التعبير بالرأس ورأسه كما هو واضح (وكذا التخفيف) باعجام الذال أى موضعه من الوجه (في الاصح) لمحاذاته بياض الوجه إذ هو ما بين ابتداء العذار والنزعة يعتاد تخفيته ليتسع الوجه (لا) الصدغان وهما المتصلان بالعذار من فوق وتدا الأذنين إلا انه لا يمكن غسل الوجه إلا بغسل

بعض كل منها كما يعلم بما يأتي (لا (الزغتان) بفتح الزاى أفصح من إسكانها (وهما يياضان يكتمان الناصية) أى يحيطان بها فليسا من الوجه بل من الرأس لأنها في تدويره (قلت صحح الجمهور ان موضع التحذيف من الرأس) لاتصال شعره بشعره (والله أعلم) ويسن غسل كل ما قبله من الوجه كالصلع والزعتين والتحذيف (ويجب غسل) محاذيه من سائر جوانبه مما لا يتحقق غسل جميعه إلا بغسله لان ما لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب ويجب غسل (٣٠٤) شعر المحاذى وإن كثف كما يجب غسل (كل هذب) بالمهملة (وحاجب و عذار) بالمعجمة

وهو مامر وما انحط عنه إلى اللحية عارض وحكمه حكمها (وشارب و خد و عنقفة شعر أو بشر) تحته وإن كثف الندرة الكشافة فيها فالحقت بالغالب وميز بهذين مع ان تلك أسماء للشعور لا الخدين لبيان ان المراد هناهي ومحلهما قيل ليرجع شعرا للخدو بشرها لغيره وفيه فلاة بل إيهام ان واجب الخد غسل شعره فقط وغيره غسل بشرته فقط (وقيل لا يجب باطن عنقفة كشافة) بالمثلثة أى غسله شعرا ولا بشر الان بياض الوجه لا يحيط بها فهي عليه كاللحية في أحكامها الآتية (واللحية) بكسر اللام أفصح من فتحها وهي الشعر النابت على الذقن التي هي مجتمع اللحيين ومثلها العارض وأطلقها ابن سيده على ذلك وشعر الخدين (إن خفت كهدب) فيجب غسل داخلها وباطنها أيضا (والأ) تخف بان كثفت بان لم تر البشرة من خلالها في مجلس التخاطب عرفا قيل يلزم عليه أن الشارب

(قوله بعض كل منها) أى من الصدغين (قوله بما يأتي) أى آتفا قول المتن (الناصية) هي مقدم الرأس من أعلى الجبين معنى قول المتن (ان موضع التحذيف من الرأس الخ) المراد بعض محل التحذيف وهو أعلاه وإلا فبعضه داخل في حد الوجه على ما حدوده بجري ومرعن سم ما يوافقه (قوله كالصلع الخ) أى كوضع نهاية (قوله والتحذيف) أى والصدغين نهاية ومعنى قول المتن (ويجب غسل الخ) إلا إذا سقط غسل الوجه قال ع وش لو سقط غسل الوجه مثلا لم يجب غسل ما لا يتم الواجب إلا به لانه إذا سقط المتبوع سقط التابع اه (قوله غسل محاذيه الخ) أى غسل جزء من الرأس ومن الخلق ومن تحت الحنك ومن الأذنين ويجب ادنى زيادة في غسل اليدين والرجلين معنى ونهاية (قوله لان ما لا يتم الخ) هذا التعليل لا يأتي فمما زاده من قوله الآتى ويجب غسل شعر المحاذى وإن كثف (قوله بالمهملة) عبارة المغنى والنهاية وهو يضم الهاء وسكون الدال المهملة وضما و يفتحها معا الشعر النابت على أجفان العين اه (قوله وهو مامر) أى في شرح فنه الخ عبارة النهاية والمغنى وهو بذلك معجمة الشعر النابت المحاذى للأذن بين الصدغ والعارض اول ما ينبت لامر دغاليا اه (قوله وما انحط) إلى قوله وفيه فلاة في النهاية والمغنى لإقوله قيل قول المتن (شعر أو بشر) أى ظاهر أو باطن نهاية ومعنى (قوله وميز الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل كان ينبغي إسقاط شعرا ويقول وبشرتها أى بشرة جميع ذلك فقوله شعر اتكرار فان ما تقدم اسم لها لما نبتا وقوله وبشر غير صالح لتفسير ما تقدم اجيب بانه ذكر الخد ايضا فنص على شعره كما نص على بشرة ما ذكره من الشعر اه (قوله إن المراد هناهي) أى الشعور المذكورة وكذا يقال في الخد أيضا المراد هو والحال فيه فالأولى ذكره وإن كان تركه للعلم به بالمقايسة بصرى أقول يغنى عنه تفسير المراد بالمراد بهذين كما هو المتبادر (قوله فلاة) أى اضطراب كرى (قوله لان بياض الخ) في هذا التعليل توقف عبارة النهاية والمغنى كاللحية اه وهي ظاهرة (قوله فهي) أى العنقفة الكشافة (عليه) أى على هذا الوجه ولو قال وقيل عنقفة ككحية لكان اشتمل واخصر معنى (قوله ومثلها العارض) أى وإن لم يعلم ذلك من عبارة المصنف معنى (قوله وأطلقها الخ) أى اللحية ولعله جواب عما مر عن المغنى آتفا قوله على ذلك أى العارض (قوله فيجب) إلى قوله قيل في النهاية والمغنى (قوله يلزم عليه) أى على ضبط الكشيف بما ذكر (قوله مثلا) لعله أدخل به الحاجب (قوله إن لم يكن) أى التعذر (قوله فيه) أى في الشارب (قوله فيه إيهام) كذا فيا اطلعنا من النسخ بالياء المتناة والانسب بما بعده أن يكون بالياء الموحدة (قوله ما قالوه) أى من الضبط المتقدم (قوله لان مرادهم ان تلك الخ) فيه تكلف ظاهر فليتأمل سم أقول بل لا يظهر له وجه إذا أريد بتلك الشعور السكية لا السكل (قوله الاول) أى من الضبطين (قوله وقد ير جج) أى هذا القليل الموافق للضبط الثاني (قوله ويجاب الخ) أى عن قول الرافعي وقد ير جج الخ (قوله إذ كشيئه الخ) فيه ان هذا جار في غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف الجواب سم (قوله فالوجه فيه) أى الراجح في حد الكشيف (قوله لما تقرر) أى بقوله لان مرادهم الخ وقدر ما فيه الزائد من التحذيف على ما بين الأذنين وقا لم فليتأمل (قوله لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخ) فيه تسكف ظاهر فليتأمل (قوله إذ كشيئه الخ) فيه ان هذا جار في غيره من المذكورات فلم خصوه فهذا يضعف

مثلا لا يكون إلا كشيئه التعذر رؤية البشرة من خلاله غالبا إن لم يكن دائما مع تصر يحتم فيه بانه ما تندر فيه الكشافة فالأولى الضبط بان الكشيف ما لا يصل الماء بباطنه إلا بشبهة بخلاف الخفيف اه ويرد بان هذا الضبط فيه إيهام لعدم انضباط المشقة فالخلق ما قالوه ولا يرد ما ذكر في الشارب لان مرادهم ان جنس تلك الشعور الخفة فيه غالبية بخلاف جنس اللحية والعارض نعم لما حكي الرافعي الاول قال وقيل الخفيف ما يصل الماء إلى منبته بلا مغزو قد ير جج بان الشارب من الخفيف والغالب منعه الرؤية اه ويجاب بان كون الشارب من الخفيف إنما هو بالنسبة للحكم إذ كشيئه كخفيفه حكما واما بالنسبة للحد فالوجه فيه هو الاول ولا يرد عليه الشارب لما تقرر

(فليحسن) (الذكر المحقق) (ظاهرها) ولا يكلف غسل باطنها وهو البشرة ودخلها وهو ما استتر (٣٠٥) من شعرها الغسر ايصال الماء اليهما

لأن كثافتها غير نادرة ولما  
خرج منها عن حد الوجه  
بان كان لو مخرج بالمد  
عن جهة نزوله اخذا بما يأتي  
في شعر الرأس لانه لا تنقطع  
نسبته عن بشرة الوجه لياتي  
فيه الخلاف الآتي إلا حيث  
ويؤيده قياس الضعيف  
الآتي على ذؤابة الرأس  
ويحتمل ضبطه بان يخرج  
عن تدويره بان طال على  
خلاف الغالب حكمها لوقوع  
المواجهة به كهي وبه يفرق  
بين وجوب هذا وعدم اجزاء  
مسح ذاك لانه لا يسمى  
راسا فيجب غسل باطن  
الخفيف أيضا وظاهر  
الكشيف فقط كالساعة  
المتدلية عن حد الوجه وكذا  
خارج بقية شعور الوجه  
ومحاذيه مساحته فيه دون  
اصوله لوقوع الخلاف في  
وجوب غسله من أصله كما  
قال (وفي قول لا يجب غسل)  
ظاهر كشيف ولا ظاهر  
باطن خفيف (خارج عن  
الوجه) من اللحية وغيرها  
لخروجها عن محل الفرض  
كذؤابة الرأس ولما وجب  
التعميم مطلقا اتفاقا في غسل  
الجنابة لعدم المشقة فيه  
لقلته ووقوعه بالنسبة للوضوء  
وأما لحية الخنثى فيجب  
غسل باطنها حتى من الخارج  
مطلقا للشك في مقتضى  
المساحة فيها وهو المذكور

(قوله الذكر المحقق) سيذكر مختزها (قوله ما استتر من شعرها) مما يلي الصدر وما بين الشعر ع (قوله  
ولما خرج الخ) خبر لقوله الاتي حكمها (قوله بان كان الخ) تصوير للخروج وفيه نظر لانه يقتضي ان اللحية  
خارجة دائما مع أنهم فرقوا فيها بين الخارج وغيره والمنقول عن سم وقره المشايخ أن المراد بخروجه أن  
يلتوي بنفسه إلى غير جهة نزوله كان يلتوي شعر الذقن إلى الشفة أو إلى الحلق أو يلتوي الحاجب إلى جهة  
الرأس شيخنا وعشاه بجري (قوله اخذ الخ) راجع للتصوير المذكور وقوله لانه الخ علة لما خوذ  
وقوله لياتي الخ متعلق بتنقطع الخ وقوله إلا حيث ذى من كان لو مد الخ (قوله ويؤيده) أي التصوير  
المذكور (قوله الآتي) أي في المتن (قوله لوقوع الخ) علة لقوله ولما خرج منها حكمها (قوله به) أي بما  
خرج الخ (كهي) أي اللحية وقوله وبهاى بقوله لوقوع الخ وقوله بين هذا أي وجوب غسل الخارج من  
اللحية وقوله مسح ذلك أي الخارج عن حد الرأس (قوله فيجب) إلى المتن في النهاية والمعنى الا قوله ومحاذيه  
(قوله فيجب الخ) تفريع على قوله ولما خرج منها حكمها (قوله غسل باطن الخفيف) الاولى داخل الخفيف  
بناء على ما سبق من ان المراد بالباطن البشرة ولا بشرة هنا لان الكلام في الخارج فراده بالباطن هنا الداخل  
المتقدم بصرى (قوله المتدلية) أي الخارج منه نهاية (قوله وكذا) أي مثل خارج اللحية وقال الكردى مثل  
اللحية اه (قوله خارج بقية شعور الوجه) فما كان خفيفا منه يجب غسل ظاهره وباطنه وما كان كثيفا يجب  
غسل باطنه فقط كرى (قوله ومحاذيه) أي وخارج شعور محاذى الوجه على حذف المضاف (قوله مساحته  
فيه) أي في خارج البقية ومحاذى الوجه وكذا ضمير أصوله وضمير غسله (قوله دون أصوله) أي دون ما في  
حد الوجه فانه لا مساحته فيه بل يجب غسل ظاهره وباطنه وان كنف كما تقرر كرى (قوله لوقوع الخ)  
متعلق بقوله لا مساحته فيه قول المتن (خارج الخ) أي كل من الكشيف والخفيف (قوله ولما وجب الخ) أي  
للشعور مطلقا أي لحية او غيرها كشيفا او خفيفا ظاهرا وباطنا (قوله حتى من الخارج الخ) وفاقا لشرح  
المنهج وخلافا لنهاية والطبيب وواقفهم مع شوابجى وشيخنا كما يأتي (قوله مطلقا) أي خفيفا أو  
كثيفا (مثله) أي قباحة كرى (قوله وهل خارج بقية الخ) ينبغي ان يكون محله فيما يطلب ازالته كالشارب  
والعنفة لا غيره كالحاجب والهدب بصرى أي أخذنا من قولهم الآتي لا مرها الخ (قوله كذلك) أي  
كلحيتهم (قوله مطلقا) أي خفيفا او كشيفا (قوله لا مرها) أي المرأة أي وقياسا عليها في الخنثى وفي بعض  
النسخ بضمير التثنية وعليه فيوافق الدليل البديعي لكن لا يتم دعوى امر الخنثى بالازالة (قوله كل محتمل)  
فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يصير المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى انهما  
كالرجل في خارجها سم أقول يؤيد الاخلاق كلام النهاية كرى (قوله والاول أقرب) خلافا لنهاية والمعنى  
وغيرها عبارة الاولين وحاصل ذلك ان شعور الوجه ان لم يخرج عن حده فاما ان تكون نادرة الكشافة  
كالهدب والشارب والعنفة ولحية المرأة والخنثى فيجب غسلها ظاهرا وباطنا خفت أو كثفت أو غير نادرة  
الكشافة وهي لحية الذكر وعارضاه فان خفت بان ترى البشرة من تحتها في مجلس التخاطب وجب غسل  
ظاهرها وباطنها وان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط فان خرجت عن حد الوجه وكانت كشيفة وجب  
غسل ظاهرها فقط أي سواء كانت من رجل أو اثنى أو خنثى وإن كانت نادرة الكشافة وان خفت وجب غسل  
ظاهرها وباطنها ووقع لبعضهم في هذا المقام ما يخالف ما تقرر فاحذر اه قال ع ش قوله ر ووقع لبعضهم  
الخ وهو شيخ الاسلام في شرح المنهج اه و ابن حجر وعبارة البجيرمى والحاصل ان لحية الذكر وعارضيه وما  
خرج عن حد الوجه ولو امرأة وخنثى ان كثفت وجب غسل ظاهرها فقط وما عدا ذلك يجب غسله مطلقا  
أي ظاهرا وباطنا ولو كنف هذا هو المعتمد في شعور الوجه فاتبعه عشاه وعبارة شيخنا حاصل شعور  
الوجه سبعة عشرو هي الشعران النابتان على الخدين والسبالان ثنية سبال بكسر السين بمعنى المسبول  
الجواب (قوله كل محتمل) فرض هذا التردد فيما عدا خارج اللحية فهل يجري في خارجها حتى يكون المعتمد

فتعين العمل بالأصل من غسل الباطن فاندفع بالمعظم وهنا وكذا المرأة لندرة اللحية لها فضلا عن كثافتها ولا يسن لها تنفها أو حلقها لانها  
مثلة في حقها وهل خارج بقية شعورها كذلك فيجب غسل باطنه مطلقا لا مرها بان الله لانه مشوه أوهما كغيرها فيه كل محتمل والاول اقرب

وهما طرفا الشارب والعارضان تشية عارض سمي بذلك لتعرضه لزوالم المردانية وهما المنخفضان عن الازنين  
إلى الذقن والعداران وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض المحاذيان للاذنين والحاجبان وهما  
الشعران النابتان على اعلى العينين سميا بذلك لانهما يحجبان عن العينين شعاع الشمس والاهداب الاربعة  
وهي الشعور النابتة على جفون العينين واللحية وهي الشعر النابت على الذقن والعنققة وهي الشعر النابت  
على الشفة السفلى والشارب وهو الشعر النابت على الشفة العليا سمي بذلك لملاقاة الماء عند شرب الانسان  
فكان يشرب معه وزاد في الاحياء المنفكتين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنققة  
ويسن تنظيفهما لما قيل ان الملكين يجلسان عليهما فتصير الشعور بهما تسعة عشر ويجب غسل جميعها  
ظاهرها وباطنها الا الكشيف الخارج عن حد الوجه فيجب غسل ظاهره دون باطنه سواء كان من رجل او  
امرأة ولا لحية الرجل وعارضيه الكشيفة فيجب غسل ظاهرها دون باطنها وان لم تخرج عن حد الوجه  
بخلاف لحية المرأة والخنثى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وان كشفت ما لم تخرج عن حد الوجه  
والا وجب غسل الظاهر دون الباطن كما علمت اه (قوله في كلام الخ) كله يريد كلامه في المنهج وشرحه فانه  
يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل اهو عليه فقلها  
الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره سم (قوله ولو خف) الى قوله احتياطا في النهاية والمغنى (قوله فان تميز الخ)  
والمراد بعدم التميز عدم إمكان افراده بالغسل ولا فهو متميز في نفسه نهاية (قوله ولا الخ) اى وان لم يتميز  
بان كان الكشيف متفرقا بين اثنائهما الخفيف خطيب و ايعاب وفي البجيرى بعد ذكر مثله عن شرح الروض  
مانصه وهو يفيد ان المراد بالتمييز كونه في جانب واحد مثلا تامل سم ع وش وقرر شيخنا الحنفى ان المراد  
بالتمييز أن يسهل افراد كل بالغسل اه أقول وفي الحقيقة لا خلاف بينهما (قوله وجب غسل باطن الكل الخ)  
عبارة الخطيب وجب غسل الكل كما قاله الماوردى لان افراد الكشيف بالغسل يشق وامرار الماء على  
الخفيف لا يجزى وهذا هو المعتمد وان قال في المجموع ما قاله الماوردى خلاف ما قاله الاصحاب اه (قوله  
لهذا) اى قوله والا وجب الخ (قوله بانه الخ) متعلق بتضعيف الخ (قوله وما علل به الماوردى الخ) عطف على  
اسم ان وخبره فهو بما في المجموع (قوله لم أره الخ) خبر وتضعيف المجموع الخ وقوله منه اى من المجموع  
(قوله فلذا جزم مت الخ) لانه يحتمل الخافه في الثابت فيها ويحتمل اسقاطه من المزك فيهما فحصل الشك في  
نسبته اليه بصرى (قوله به) اى وجوب الغسل عند عدم التميز (قوله ومن له) الى قوله لان الواجب في النهاية  
والمغنى الا قوله وان فرض الى اوراسان (قوله ومن له وجهان الخ) نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من  
جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به الشهاب الرملى نهاية ومغنى وسم قال ع ش ظاهره م وان كان  
الاحساس بالذى من جهة الدبر فقط وقياس ما مر في اسباب الحدث من ان العاملة من السكفين هي الاصلية  
ان ما به الاحساس منهما هو الاصل ونقل الشوبرى في حواشى المنهج عن خط الشارح م رحمه الله  
تعالى ما يوافقه اه عبارة شيخنا نعم لو كان احدهما من جهة قبله والاخر من جهة دبره وجب غسل الاول  
دون الثانى ان استويا عملا فان كان في أحدهما الحواس دون الآخر فالعامل هو الواجب غسله فان وجد  
فيهما الحواس واحدهما اكثر عول عليه اه (قوله وان فرض ان احدهما زائد الخ) يرجع وسيأتى ان  
اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا سم عبارة شيخنا

عند شيخنا الشهاب الرملى انها كالرجل في خارجها (قوله في كلام شيخنا) كأنه يريد كلامه في المنهج وشرحه  
فانه يصرح بذلك لكن خالفه شيخنا الشهاب الرملى فجعل الخارج عن حد الوجه من المرأة كهو من الرجل  
اه وعليه فقلها الخنثى بل اولى لاحتمال ذكوره (قوله فان تميز الخ) المراد كما قاله ابن العماد بالتمييز إمكان  
افراد كل بالغسل وبعده تعذر الافراد ولا فكل متميز في نفسه على كل حال م (قوله ومن له وجهان الخ)  
نعم لو كان له وجه من جهة قبله وآخر من جهة دبره وجب غسل الاول فقط كما أفق به شيخنا الشهاب الرملى  
رحمه الله (قوله وان فرض ان احدهما زائد) يرجع وسيأتى ان اليد الزائدة الغير المحاذية للاصلية لا يجب

ثم رأيت في كلام شيخنا ما  
يصرح به ولو خف بعضها  
فان تميز فليكل حكمه والا  
وجب غسل باطن الكل  
اجتياطا وتضعيف المجموع  
الذى نقله شيخنا عنه لهذا  
بانه خلاف ما قاله الاصحاب  
وما علل به الماوردى لا دلالة  
فيه لم أره في عدة نسخ منه  
فلذا جزم مت به ومن له وجهان  
يلزمه غسلهما وان فرض  
أن أحدهما زائد لوقوع  
المواجهة بهما أو رأسان

لأن الواجب مسح جزء مما  
راس وعلا وكل كذلك  
ويندب ان يبدأ باعلى وجهه  
وان ياخذ الماء بيديه جميعا  
الاتباع وكان صلى الله عليه وسلم يبلغ  
برأحتيه إذا غسل وجهه  
ما قبل من أذنيه (تنبيه)  
ذكروا في الغسل انه يعنى  
عن باطن عقد الشعر اى  
إذا تعقد بنفسه والحق بها  
من ابتلي بنحو طبوع  
لصق بأصول شعره حتى  
منع وصول الماء اليها ولم  
يمكنه إزالته لكن صرح  
شيخنا بخلافه وانه يتيمم  
وحمله على ممكن الإزالة  
غير صحيح لانه لا يصح التيمم  
حينئذ والذي يتجه العفو  
للضرورة فان أمكنه  
بخلق محله فالذى يتجه ايضا  
وجوبه مالم يحصل له به  
مثلا لا تحتل عادة (الثالث)  
غسل يديه من كفيه  
وذراعيه واليد مؤنثة  
(مع مرفقيه) بكسر  
ثم فتح أفصح من عكسه  
ودل على دخولها الاتباع  
والاجماع بل والآية أيضا  
بجعل الى غاية للترك  
المقدر بناء على أن اليد  
حقيقة الى المنكب كما  
هو الاشرافه ويجب  
غسل جميع ما في محل الفرض  
من نحو شق وغوره الذى  
لم يستتر ومحل شوكة لم  
تغص في الباطن

ولو كان له وجهان وجب غسلهما إن كانا أصليين أو كان أحدهما أصليا والآخر زائدا أو اشتبه أو لم يشته  
لكنه سامت بخلاف ما إذا لم يشته ولم يسامت وينبغى ان يكتفى في صورة ما لو كان أحدهما أصليا والآخر  
زائدا واشتبه بغسلهما بما هو أحدهما غسل أحد الوجهين بما ثم غسل به الثانى لان المعتبر في نفس الامر  
أحدهما ويحتمل عدم الاكتفاء بذلك لجوب غسل كل منهما مظاهرا اه زاد ع ش ويكتفى قرن النية  
بأحدهما إذا كانا أصليين فقط فلو كان أحدهما زائدا واشتبه فلا بد من النية عند كل منهما او تميز الزائد وكان  
على سمت الاصل وجب قرنهما بالاصلي دون الزائد وإن وجب غسله اه زاد البجيرى قال الغزالي ومثل هذه  
المسئلة لا ينبغي تحقيق المناط فيها ولا الاشتغال بها لانه يندرو وقوعها جيدا فاذا وقعت الحادثة بحث عنها  
فالمشغل بمثل هذه المسئلة كمن او قد تنور او في بلد خربة لا يسكن فيها احد منظار من يخزن فيه اه اقول وفيه  
توقف ولو سلم فخصوص من اهل التخرج والترجيح كزمنه بخلاف زمنا (قوله كفى مسح بعض  
أحدهما) ظاهره وان كان زائدا سم عبارة شيخنا وع ش والبجيرى فان كانا أصليين كفى مسح بعض  
أحدهما وان كان أحدهما أصليا والآخر زائدا وتنبه وجب مسح بعض الاصل دون الزائد ولو سامت او  
اشتبه وجب مسح بعض كل منهما اه (قوله والحق بها) اى بعقد الشعر في العفو عنها (قوله بنحو طبع)  
كتنور قاموس (قوله ولم يمكنه إزالته) ينبغى او يشق إزالته مشقة لا تحتل عادة سم (قوله بخلافه) اى  
اللاحق (قوله وانه يتيمم) عطف تفسير لخلافه (قوله وحمله) اى كلام شيخ الاسلام (قوله والذي يتجه العفو)  
هو كذلك وبه افتى شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده اخذا  
بما ياتى في قوله نعم بان زال التحامها الخ او يفرق فيه نظر سم والا قرب الاول (قوله فان أمكنه) الاول تانيث  
الفاعل (قوله مالم يحصل به مثله الخ) أى خلق الحية الذكر (قوله من كفيه) الى قوله ويجب في المغنى (قوله)  
الاتباع اى المتبع من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله بل والاية ايضا الخ) عبارة المغنى لقوله تعالى وايدىكم  
الى المرافق وجه دلالة الآية على ذلك ان تجعل اليد التى هى حقيقة الى المنكب على الاصح مجازا الى المرفق  
مع جعل الى غاية للغسل الداخلة هنا في المغيا بقرئى الاجماع والاحتياط للعبادة والمعنى اغسلوا ايديكم من  
رؤس اصابعها الى المرافق واللمبة كافي قوله من انصارى الى الله ويزدكم قوة الى قوتكم او تجعل باقية على  
حقيقتها الى المنكب مع جعل الى غاية للترك المقدر فتخرج الغاية والمعنى اغسلوا ايديكم واتركوا منها الى  
المرافق اه (قوله يجعل الى غاية الخ) وذلك بان يجعل التقدير هنا اغسلوا ايديكم من الاصابع واتركوا من  
اعلاها الى المرافق والدليل على ان المراد الغسل من الاصابع الحمل على ما هو الغالب في غسل الايدى انه من  
الاصابع ومن لازمه ان يكون الترك من الاعلى وبين ذلك فعله صلى الله عليه وسلم ع ش وفيه ما لا يخفى من  
التكلف (قوله للترك المقدر) هذا يحتاج لقرينة سم (قوله ويجب) الى المتن في المغنى لا قوله وغوره الى  
وسلعة وقوله وبه صرح الى وجلدة وكذا في النهاية انه اضطر ب في غسل ما جاوز اصابع الاصلية فأول  
كلامه يفيد وجوبه وفا للشارح والمغنى واخره يفيد عدمه (قوله نحو شق وغوره الخ) عبارة النهاية والمغنى  
وشرح بافضل باطن نقب واشق فيه نعم ان كان لها غور في اللحم لم يجب الا غسل مظهر منها وكذا يقال  
في بقية الاعضاء اه قال السكردى اعلم ان الذى ظهر لى من كلامهم انها حيث كانا في الجلد ولم يصلا الى  
اللحم الذى وراء الجلد يجب غسلهما حيث لم يخش منه ضرر أو لا تيمم عنهما وحيث جاوز الجلد الى اللحم لم  
يجب غسلهما وإن لم يستتر إلا ان ظهر الضوء من الجهة الاخرى فيجب الغسل حينئذ إلا ان خشى منه ضررا  
إذا تقرر ذلك فاحل على هذا ما تراه في كلامهم بما يوم خلافة فقول التحفة وغوره الذى لم يستتر اى بان

غسلها فيحتاج للفرق ان عم هذا الغير المحاذى ايضا (قوله مسح بعض أحدهما) ظاهره وان كان زائدا (قوله)  
ولم يمكنه إزالته ينبغى او يشق إزالته مشقة لا تحتل عادة (قوله والذي يتجه العفو) هو كذلك وبه افتى  
شيخنا الشهاب الرملى لكن لو زال بعد فراغ الوضوء فهل يجب غسل ماتحته وما بعده اخذا بما ياتى من قوله  
نعم زال التحامها لزمه غسل مظهر من تحتها او يفرق فيه نظر (قوله يجعل الى غاية للترك المقدر) وهذا

ظهر الضوء من الجانب الآخر فان لم يظهر الضوء فهو مستتر أو المراد بالذي لم يستتر الذي لم يصل لحد الباطن الذي هو اللحم فان قلت ما الحوج الى هذا المحل وهو خلاف الظاهر من عبارة قلت الحامل عليه كلامه في غير التحفة ثم قال بعد عبارة لا يعاب وحاشية فتح الجواد وهي نص فيما قلته فتأمل بانصاف اه (قوله حتى استترت) ليس بقيد فقد قال في لا يعاب بعد ذكر قول البغوي في فتاويه شوكه دخلت اصبعه يصح وضوءه وان كان راسها ظاهرا لان ما حو اليه يجب غسله وهو ظاهر وما سترته الشوكه فهو باطن فان كان بحيث لو نقش الشوكه بقي نقيه حينئذ لا يصح وضوءه ان كان رأس الشوكه خارجا حتى ينزع اه مانصه بتعين محل الشق الاول على ما اذا جاوزت الجلد الى اللحم وغاصت فيه فلا يضر ظهور راسها حينئذ لانها في الباطن والثاني على ما اذا ستر راسها جزءا من ظاهر الجلد بان بقي جزء منها اه فيحمل قول التحفة استترت على دخولها عن حد الظاهر الى حد الباطن واعتماد الجمال الرمي الشق الثاني من كلام البغوي فعنده ان كانت بحيث لو نقشت بقي موضعها نقيه وجب عليه قلعها ليصح وضوءه وإلا فلا ورايت في فتاويه مر انه عند الشك في كون محلها بعد القلع يبقى بجوف أو لا الاصل عدم التجوف وعدم وجوب غسل ما عدا الظاهر اه كردي عبارة شيخنا والبحيرى ويجب غسل موضع شوكه بقي مفتوحا بعد قلعها ولا يصح الوضوء مع بقائها إذا كانت بحيث لو ازيلت بقي محلها مفتوحا والاصح الوضوء مع بقائها لکن ان غارت في اللحم واختلطت بالدم الكثير لم تصح الصلاة معها وان صح الوضوء وكل هذا فيما إذا كانت راسها ظاهرة فان استتر جميعها لم تضر لافي الوضوء ولا في الصلاة على المعتمد لانها في حكم الباطن اه (قوله ولا يرد) اى على قوله لا إذا حكم الخ (التصاق العضو الخ) اى حيث لا تجب الصلاة معه فتجب إزالة الوضوء غسل ما تحته (قوله وسلعه الخ) عطف على نحو شق وهي كما يأتي في الصيال بكسر السين ما يخرج بين الجلد واللحم من الحصة الى البطيخة اه وفي القاموس انها تتحرك إذا حركت عبارة شيخنا وسلعه بكسر السين غدة تخرج الخ واما بالفتح فهي امتعة البائع كقوله ابن حجر في الزواجر والمشهور ان سلعه المتاع بالكسر ايضا واما بالفتح فالشجة اه (قوله ولا يتساح بشئ الخ) قال شيخنا ويعنى عن القليل في حق من ابتلى به وعندنا قول بالغفو عنه مطلقا اه (قوله وشعر) اى ظاهر او باطنا مغنى (قوله وطال) اى وخرج عن حدها عن شوشين (قوله وما يحاذيه) اى محل الفرض والمراد بالمحاذاة المسامحة لمحل الفرض كردي وبحيرى (قوله نابتة خارجة) اى خارج محل الفرض كان نبتت في العضد وتدل للذراع بحيرى (قوله تستصحب تلك المحاذاة الخ) هذا هو المنتجه بل لو لم تنبت الزائدة إلا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر اه سم وعش (قوله ان ما جاوز الخ) مما نبتت في غير محل الفرض مغنى (قوله لا يجب غسله) وفاقا للمغنى وللنهاية ولا ومخالفا له ثانيا كما مر (قوله وقولهم الخ) عطف على يجب الخ وقوله ضعيف خبر وقول به ضم الخ (قوله وجلدة الخ) عطف على نحو شق (قوله متدلالية اليه) اى منتهية محل الفرض كردي عبارة النهاية والمغنى وان تدلت جلدة العضد منه لم يجب غسل شئ منها لا المحاذى ولا غيره لان اسم اليد لا يقع عليها مع خروجهما عن محل الفرض او تقلصت جلدة الذراع منه وجب غسلها لانها منه وان تدلت جلدة احدى من الاخرين ان تقلصت من احدى ما وبلغ التقلع الى الاخر ثم تدلت منه فلا اعتبار بما انتهى اليه تقلعها لا بما منه تقلعها فيجب غسلها فيما إذا بلغ تقلعها من العضد الى الذراع دون ما إذا بلغ من الذراع الى العضد لانها صارت جزءا من محل الفرض في الاول دون الثاني اه (قوله ولو اشتبهت) الى قوله وتجافت حقه ان يقدم على قوله وجلدة (قوله وجب غسلها) سواء اخر جنا من المنكب ام من غيره مغنى (قوله ولو تجافت الخ) عبارة للمغنى والنهاية ولو التصقت بعد تقلعها من احدى ما بالاخر وجب غسل محاذى الفرض منها دون غيره ثم ان تجافت عنه لم يغسل ما تحته

يحتاج لقريظة (قوله وبعد قطع الاصلية) اذ في شرح العباب فان تدلت الزائدة بعد قطع الاصلية فالذي يظهر انه لا يجب غسله اى المحاذى مطلقا ويحتمل خلافه (قوله تستصحب تلك المحاذاة) هو المنتجه بل لو لم تنبت الزائدة الا بعد قطع الاصلية فقد يتجه وجوب غسل ما يحاذى منها الاصلية لو بقيت نظر للمحاذاة باعتبار ما من شأنه مر

حتى استترت والاصح الوضوء وكذا الصلاة على الاوجه إذا لحكم لما في الباطن ولا يرد التصاق العضو بعد ابانته بالكلية بحرارة الدم لان ما بان صار ظاهرا وسلعته وان خرجت عنه وظفر وان طال ولا يتساح بشئ مما تحته على الاصح وشعر وان كثف وطال ويدوان زادت وخرجت عن المحاذاة وما تحاذيه فقط من نحو يد نابتة خارجة وبعد قطع الاصلية تستصحب تلك المحاذاة على الاوجه وبه يعلم أن ما جاوز أصابع الاصلية لا يجب غسله وبه صرح جمع متأخرون وقول بعضهم يجب غسل الجميع وقولهم المحاذى جرى على الغالب ضعيف وجلدة متدلالية اليه ولو اشتبهت الاصلية بالزائدة وجب غسلها احتياطاً ولو تجافت جلدة التحمت بالذراع عنه لزمه غسل ماتحتها لندرتها وإلا لم يلزمه بل لم يجز له فتحها

نعم ان زال التهامها لزمه غسل مظهر من تحتها لزوال الضرورة وبه فارق حلق (٢٠٩) اللحية (فان قطع بعضها) اى المذكور

من اليدين (وجب) غسل  
(ما بقى) منه لان الميسور  
لا يسقط بالميسور (او)  
قطع (من مرفقيه) بان فك  
عظم الذراع من عظم العضد  
وبقى العظامان المسميان  
برأس العضد (فأرأس عظم  
العضد) يجب غسله (على  
المشهور) لانه من المرفق  
إذ هو مجموع العظام الثلاث  
(او) قطع من (فوقه نذب)  
غسل (باقى عضده) محافظة  
على التحجيل الاقنى (الرابع  
مسمى مسح) يدا وغيرها  
(لبشرة رأسه) وإن قل  
حتى البياض المحاذى لاعلى  
الدائر حول الاذن كما بينته  
في شرح الارشاد الصغير  
وحق عظمه إذا ظهر دون  
باطن مامومه كما قاله بعضهم  
وكانه لحظان الاول يسمى  
راسا بخلاف الثانى (او)  
مسمى مسح لبعض (شعر)  
او شعرة واحدة (في حده)  
أى الرأس بان لا يخرج بالمد  
عنه من جهة نزوله واسترساله  
فان خرج منها ولم يخرج من  
غيرها مسح غير الخارج  
ولما اجرأ تقصيره في النسك  
مطلقا لانه ثم مقصود لذاته  
وهنا تابع للبشرة والخارج  
غير تابع لها ولو وضع يده  
المبتلة على خرقه على الرأس  
فوصل اليه البلل اجزا قيل  
المتجه تفصيل الجر موقاه  
وورد بما رانه حيث حصل  
الغسل بفعله بعد النية لم  
يشترط تذكرها عند مسح  
مثله ويفرق بينه وبين

أيضا لندرتة وإن سترتها ككتفى بغسل ظاهرها اه (قوله نعم ان زال الخ) ولو توضأ فقطعت يده أو تنقبت لم  
يجب غسل مظهر إلا لحديث فيجب غسله كالظاهر أصالة ولو عجز عن الوضوء لقطع يده مثلا وجب عليه ان  
يحصل من وضوءه ولو باجرة مثل والنية من الاذن فان تعذر عليه ذلك تيمم وصلى واعاد لندرة ذلك معنى زاد  
شيخنا على المشئلة الاولى ما نصه ولو كان فاقد اليدين فمسح راسه بعد غسل وجهه وتم وضوءه ثم نبت له يدا  
بدل المفقودتين لم يجب غسلهما لانه لم يخاطب به حين الوضوء لفقد ما حينه فمسح الرأس وقع معتدا به  
فلا يبطله ما عرض من نبات اليدين اه (قوله لزمه غسل مظهر الخ) اى واعادة ما بعده سم (قوله لزوال  
الضرورة وبه الخ) عبارة النهاية بخلاف ما لو حلق لحيته السكينة لان الاقتصار على غسل ظاهر الملتصقة كان  
للضرورة وقد زالت ولا كذلك اللحية لتسكنه من غسل باطنها اه (قوله اى المذكور الخ) عبارة المغنى اى  
بعض ما يجب غسله من اليدين اه (قوله لان الميسور الخ) ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم معنى ونهاية قول المتن (او من مرفقه الخ) وإن قطع من منكبه نذب غسل محل القطع بالماء كما  
نص عليه الشافعى رضى الله تعالى عنه معنى قول الماتن (مسمى مسح) المراد به الانساح وإن لم يكن بفعله كما  
علم بامر لبشرة راسه ولو الجزء الذى يجب غسله مع الوجه تبعاً ثم ظاهره انه يكفي المسح على البشرة ولو خرجت  
عن حد الرأس كسلعة نبتت فيه وخرجت عنه وبه قال الجمهور وروى وقال اشبراملى لا يكفي المسح على البشرة  
الخارجة عن حد الرأس كالشعر الخارج عن حده ففينا تفصيل الشعر واستوجه بعضهم بان الرأس اسم لما  
راس وعلا فلا يصدق بذلك شيخنا (قوله وإن قل) اى مسمى المسح ويحتمل ان الضمير للبشرة وهو احسن  
معنى وعليه فالتذكير بتأويل الجلد او لما تقر فى محله ان ما لا يستعمل إلا بالتاء كالمرقة والنكرة يجوز  
تذكيره وتأنيثه (قوله حتى البياض المحاذى الخ) أى البياض الذى وراء الاذن نهاية (قوله وحتى عظمه)  
إلى المتن ذكره ع وش واقره قول المتن (او شعر الخ) ولو مسح شعر راسه ثم حلقه لم يجب اعادته المسح كما تقدم  
معنى وشيخنا (قوله ان الاول) اى عظم الرأس وقوله بخلاف الثانى اى باطن المامومه (قوله لبعض شعر)  
اى ولو كان ذلك البعض مما وجب غسله مع الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فيكتفى مسحه لانه  
من الرأس وغسله أو لا كان ليشقق به غسل الوجه لالكونه فريضة من فروض الوضوء ع وش وبجزمى (قوله  
اى الرأس) إلى قوله وإنما اجرأ في المغنى والنهاية (قوله بان لا يخرج بالمداخ) اى ولو تقدر اربابا كان معقودا  
او متجعدا غير انه بحيث لو مد محل المسح منه خرج عن الرأس نهاية ومعنى وشيخنا (قوله من جهة نزوله)  
فشعر الناصية جهة نزوله الوجه وشعر القرنين جهة نزولهما المتكبان وشعر القذال اى مؤخر الرأس جهة  
نزوله القفا قاله الزبائدى في شرح المحرر كرى (قوله واسترساله) عطفت تفسير لنزوله فى النهاية باو بدل  
الواو وقال ع ش هو معطوف على المدوزاد الرشيدى وحاصله انه يشترط ان يخرج عن حده بنفسه ولا  
بفعل اه (قوله ولم يخرج الخ) وإن لم يخرج الخ (قوله وهنا تابع الخ) والاصح ان كلاما من البشرة والشعر  
هناصل لان الرأس لما راس وعلا وكل منهما عال نهاية زاد المغنى فان قيل هلا اكتفى بالمسح على النازل عن  
حد الرأس كما اكتفى بذلك للتقصير في النسك اجيب بأن المسح عليه غير ماسح على الرأس والمأمور به في  
التقصير إنما هو شعر الرأس وهو صادق بالنازل اه (قوله مطلقا) اى خرج عن حد الرأس اولا (قوله قيل  
المتجه تفصيل الجر موق) وهو الوجه ولا يتجه فرق بينهما فتأمل مر سم على البيهجة اه ع ش عبارة شيخنا  
والمدار على وصول المامول لا يميز مسحه يدا وغيره ولو من وراء حائل لكن فيه حيث تد تفصيل الجر موق على  
المعتمد خلافا لابن حج حيث قال بأنه يكتفى مطلقا اه (قوله وورد بما ر الخ) قديقال ما أشار اليه بامر  
مفروض حيث لم يكن ثم ما قبل الصرف اليه ولا اشترطت النية ألا ترى انه لو عرضت له نية التبرد في اثناء  
العصو فلا بد من استحضر النية معها ذكر او لا لم يعتد بذلك الفعل والحاصل ان قياسه على الجر موق واضح  
بصرى (قوله بان ثم صار قال الخ) قديقال وهذا ايضا صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى  
(قوله إذا ظهر) هل المراد بظهوره مشاهدته أو بحيث يكون إيضا حوا وإن لم يشاهد فيه نظر ويحتمل أن

وذلك للآية مع فعله <sup>كأنه</sup> فانه اقتصر على مسح الناصية وهي ما بين الزعتين وهو دون الربع بل دون نصفه وليس الأذنان منه وخبر الأذنان من الرأس ضعيف وإنما وجب تعميم الوجه في التيمم لانه بدل فاعطى حكم مبدله ولا يرد مسح الخف لجوازه مع القدرة على الأصل فلم يتحقق فيه البدلية (والأصح جواز غسله) بلا كراهة لانه لم يحصل المقصود بالمسح من وصول البلل للرأس وزيادة هذا مراد من عبر بأنه مسح وزيادة فلا يقال المسح ضد الغسل فكيف (٢١٠) يحصله مع زيادة (تنبيه) عللوا هذا عدم كراهة الغسل بأنه الأصل وفرقوا بين وجوب

التعميم في المسح في التيمم لانه بان ثم بدل وهنا اصل فنتج ان كلا من الغسل والمسح أصل وحيث قد قيسا ان الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير فكيف يقولون باباحته وأنه غير مطلوب وقد ذكرت الجواب عنه في شرح الارشاد الصغير وقد يجاب أيضا بان في الغسل حيث يتبين حصول البلل المقصود من المسح وزيادة على ذلك فهو من الحيثية الاولى أصلي وواجب من الحيثية الثانية لا ولا بل مباح فلا تنافي (تنبيه آخر) قد يقال يعارض ما ذكر من اجزاء نحو الغسل القاعدة الاصلية أنه لا يجوز ان يستبطن من النص معنى يعود عليه بالابطال ويجاب بأن هذا ليس من تلك بل من قاعدة انه يستنبط من النص معنى يعممه وهو هنا بناء على أنه معقول المعنى الرخصة في هذا العضو لستره غالباً كما روي حيث قد يلزم من الاكتفاء فيه بالاقول الاكتفاء فيه بالاكل حملاً للمسح على وصول البلل بالصدق بحقيقة المسح وحقيقة الغسل فتأمل وهذا يعلم ورود السؤال

بذلك صار فاسم (قوله ذلك للآية الخ) عبارة المغنى قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وروى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم مسح بناصرته وعلى عمامته واكتفى بمسح البعض فيما ذكر لانه المفهوم من المسح عند اطلاقه ولم يقل احدهما وجوب خصوص الناصية والاكتفاء بها يمنع وجوب الاستيعاب وينع وجوب التقدير بالربع او اكثر لانها در نه والباء اذا دخلت على متعد كافي الآية تكون للتبعيض او على غير ذلك في قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق تكون للاصاق اه في النهاية نحوها إلا انه قال بدل والياء اذا دخلت الخ ولان الباء الداخلة في حيز متعد الخ (قوله بل دون نصفه) أي نصف الربع (قوله لا يبدل الخ) أي ومسح الرأس أصل فاعتبر لفظه مغنى (قوله ولا يرد مسح الخ) عبارة المغنى فان قيل المسح على الخف بدل فهل وجب تعميمه كبديل اجيب بقيام الاجماع على عدم وجوبه وبان التعميم يفسده مع ان مسحه مبنى على التخفيف لجوازه مع القدرة على الغسل بخلاف التيمم إنما جاز للضرورة اه (قوله لا كراهة) عبارة النهاية والمغنى وأشار بالجواز الى نفي كل من استحبابه وكراهته اه وعبارة شيخنا واشعر تعبيره بالجواز ان المسح افضل كما قاله في شرح الحاوي اه (قوله فنتج) أي مجمرع ما تضمنه التعليل والفرق (قوله فقياسه) أي مقتضى اصاله كل منهما (قوله في شرح الارشاد الخ) قال فيه فان قلت كيف هذا أي لتعليل عدم كراهة الغسل بأنه الأصل مع أنه مر أن المسح أصل قلت الاصله ثم إنما هي بالنسبة لمسح البعض وهذا لا ينافي اصاله الغسل او هي ثم بالنسبة لما بعد التخفيف وهذا بالنسبة لما قبله فتأمل اه وما ذكره اخيراً هو الاظهر بصرى اقول ما ذكره او لا لا يظهر وجهه وكذا ما ذكره اخيراً إلا ان يراد به ما جاب به من انه يمكن ان المراد بكون الغسل اصلاً انه القياس لانه وجب او لا وبكون المسح اصلاً انه وجب غير بدل عن شيء اخر كان واجباً اه (قوله فهو من الحيثية الاولى أصلي الخ) وقد يقال أنه من هذه الحيثية من ما صدقات المسح لأصل آخر (قوله من تلك) يعني من المنفيات بتلك القاعدة الاصلية (قوله معنى يعود الخ) وهو هنا كون المقصود حصول البلل (قوله وهو الخ) أي المغنى المستنبط من النص (قوله بناء على انه الخ) أي بناء على الرجح من ان الوضوء معقول بالحكمة وقوله الرخصة خبر قوله وهو (قوله كاسر) أي في اول الباب (قوله من الاكتفاء فيه) أي الرأس وقوله بالاقول أي المسح وقوله بالاكل أي الغسل (قوله حملاً للمسح) أي في الآية (قوله وبهذا الخ) أي الجواب المذكور وقوله ورود السؤال أي ورود السؤال المتقدم بلا جواب عنه وقوله على القائلين الخ أي الامام ومن تبعه قول المتن (غسل رجله الخ) ولو قطع بعض القدم وجب غسل الباقي وإن قطع فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي كما سرف اليدنية زاد المغنى وعلى الأصح ولو قطر الماء على راسه او تعرض للبطر وإن لم ينو المسح اجزاه ويجزى مسح يرد وتلج لا ينوبان لما تقدم اه (قوله من كل رجل) إلى قوله وحكمته في المغنى لا قوله خلافاً إلى او عطفاً إلى قوله والحامل في النهاية إلا ذلك القول (قوله خلافاً لمن زعم امتناعه) وقال ان شرطه ان يكون بغير حرف عطف نحو هذا جرح ضرب خرب وهنا يعاطف والمقرر في العربية خلاف ما زعمه بجزمي (قوله لمن زعم الخ) كابن هشام والرضي (قوله او عطفاً الخ) عطف على قوله على الجواز (قوله وحكمته) أي حكمة التعبير عن الغسل بلفظ المسح (قوله والحامل على ذلك) أي المذكور من التاويلات رشيدى (قوله يضبط بما يجب غملة في الغسل) (قوله بان ثم صارفاً) قد يقال وهنا أيضاً صارف وهو كون الممسوح عليه ليس من الرأس وكفى بذلك صارفاً (قوله فقياسه ان الغسل أحد ما صدقات الواجب المخير) يمكن ان يجاب بان

على القائلين بالتعبد إلا أن يكونوا قائلين بتعيين المسح (ر) جواز (وضع اليد) عليه (بلامد) لحصول المقصود المذكور به (الخامس غسل رجله مع كعبه) من كل رجل او مسح خفيهما بشرطه قال تعالى وارجلكما إلى الكعبين بنصبه وهو واضح ويجزمه على الجواز خلافاً لمن زعم امتناعه وفصل بين المعطوفين للإشارة إلى وجوب الترتيب او عطفاً على الرأس حملاً على المسح الخفين او على الغسل الخفيف إذ العرب تسميه مسحاً وحكمته انها مظنة للاسراف فاشير لتركة بذلك والحامل على ذلك



الاجماع على تعين غسلهما حيث لا خف وخلاف الشيعة في ذلك وغيره لا يعتد به على دخول (٢١١) السكعين هنا مرفق المرفقين وهما

العضان الناتان من الجانبين  
عنده فصل الساق والقدم  
ولو فقد الكعب او المرفق  
اعتبر قدره اى من غالب  
أمثاله فيما يظهر بخلاف  
ما إذا وجد في غير محله  
المعتاد كان لاصق المرفق  
المنسكب والكعب الركبة  
فانه يعتبر وكذا في الحشفة  
كما اقتضاه إطلاقهم وقال  
جمع متأخرون يعتبر قدره  
من غالب الناس والنصوص  
وكلامهم محمولان على  
الغالب ويجب هنا جميع ما مر  
نظيره في اليتين بما عليهما  
وما حاذاهما وهما ثم إزالة  
ما بنحو شق أو جرح من  
نحو شمع أو دواء ما لم يصل  
لغور اللحم الغير الظاهر  
او يلتحم فلا وجوب او  
يضره فيتيمم (السادس)  
ترتيبه هكذا من تقديم  
غسل الوجه فاليدين فالراس  
فالرجلين لفعله صلى الله عليه وسلم المبين  
لوضوء المأمور به ولقوله  
في حجة الوداع أبدؤا بما  
بدأ الله به العبرة بعموم  
اللفظ ولأن الفصل بين  
المتجانسين لا بد له من  
فائدة هي وجوب الترتيب  
لأنه بقرينة الامر في  
الخبر فلو غسل أربعة  
اعضاء معاً لم يحسب إلا  
الوجه ولا يسقط كفية  
الفروض والشروط لنسيان  
أو إكراه لأنها من باب  
خطاب الوضع (فلو اغتسل  
محدث في ماء قليل أو كثير

الاجماع الخ) عبارة النهاية الجمع بين القراءتين وما صح من وجوب الغسل اه (قوله) وخلاف الشيعة في ذلك اى ذلك الاجماع وغيره من الاجماع لا يعتد به لان الاجماع في الاصطلاح اتفاق المجتهدين من امة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى وليس صاحب البدعة الذى يدعو الناس اليها من امة الدعوة دون المتابعة ومطلق الاسم لامة المتابعة كذا في التلويح فلا ينتفى الاجماع بخالفته كرى (قوله ودل) الى قوله اى الخفى المغنى  
والى قوله فيما يظهر في النهاية (قوله وهما العضان الخ) وفي رجه ان الكعب هو الذى فوق مشط القدم وهو شاذ ضعيف معنى (قوله والناتان) أى البارزان المرتفعان بجيرى (قوله) عنده فصل الساق الخ) بفتح الميم وكسر الصاد ع ش (قوله) كما اقتضاه اطلاقهم اعتمد به الجيرى وشيخنا (قوله) وقال جمع متأخرون يعتبر اى فيما إذا وجد المرفق او المنسكب في غير محله المعتاد (قوله) والنصوص الخ) من مقول الجمع (قوله) ويجب الى قوله او يلتحم في النهاية والمغنى (قوله) بنحو شق اى كئيب (قوله) من نحو شمع اى كئيب ولا اثر لدهن ذائب ولون حناعمى (قوله) ما لم يصل لغور اللحم) عبارة ع ش اى حيث كان فيما يجب غسله من الشق وهو ظاهره بخلاف ما لو نزل الى اللحم بباطن الجرح فلا يجب إزالته ولو كان يرى اه (قوله) لغور اللحم الغير الظاهر اى من الجانب الاخر وقوله او يلتحم الخ اى بعد ان كان ظاهراً من الجانب الاخر او المراد بغير الظاهر الذى وصل الى اللحم فان وصل حينئذ لحد الباطل فهو غير ظاهر عبارة لإيعابه وفي الخادم بعد قول الروضة يجب غسل باطن الثقب لانه صار ظاهراً صورته كفى البحر ان يكون بحيث يرى الضوء من الجانب الاخر وفي تبصرة الجوينى ان شقوق الرجل إذا كانت يسيرة لا تجاوز الجلد الى اللحم والظاهر الى الباطن وجب إيصال الماء الى جميعها وإن خشت حتى اتصلت بالباطن لم يلزمه إيصال الماء لذلك الباطن وإنما يلزمه ما كان في حد الظاهر وينبغي إلحاق التيمم بالوضوء في ذلك حتى يجب إيصال التراب اليه اه وما نقله عن البحر وغيره يوافقه ما تقرر عن المجموع الخ اه كلام الايعاب اه كرى (قوله من تقديم) الى قوله قبل في المغنى الا قوله كفية الفروض والشروط وقوله لأنها الى المتن وقوله خلافا للزركشى والى قوله بل لو كان في النهاية إلا ما تقدم وقوله قيل الى وقول الرويانى (قوله من تقديم غسل الوجه الخ) عبارة المغنى أى كما ذكره من البداة بغسل الوجه مقروناً بالنية ثم اليدين ثم مسح الرأس ثم غسل الرجلين اه (قوله من تقديم غسل الخ) لاحاجة الى لفظ تقديم (قوله لفعله الخ) عبارة النهاية لانه صلى الله عليه وسلم لم يتوضأ إلا لمرتباً ولو لم يجب لتركه في وقت أو دل عليه بياناً للجواز كما في التلخيص ونحوه اه (قوله) والعبرة بعموم اللفظ اى وهو عام وشامل للوضوء منها به (قوله) ولان الفضل الخ) ولان العرب إذا ذكرت متعاطفات بدأت بالأقرب فالأقرب فلماذا كر فيها الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين دلت على الامر بالترتيب وإلا لقال فاغسلوا وجوهكم وامسحوا برؤوسكم واغسلوا أيديكم وارجلكم نهاية (قوله) ولان الفصل اى بالمسح بين المتجانسين اى غسل الوجه والرجلين (قوله) فلو غسل أربعة الخ) اى ولو تغير اذنه حيث نوى مع غسل الوجه نهاية (قوله لم يحسب الخ) وقيل لا يشترط الترتيب بل الشرط فيه عدم التمسك به وعليه صح وضوءه في تلك الحالة ان نوى (قوله) لانها الخ) فيه نظر الان يرجع الضمير للشروط فقط وللفروض ويراد بها فروض الوضوء ويدعى ان لما يتوقف عليه الشروط حكمهما (قوله من باب خطاب الوضع) وهو خطاب الله المتعلق بكون الشئ مسبباً او شرطاً او مانعاً او صحيحاً او فاسداً اى لا من خطاب التكليف حتى يتاثر بنحو النسيان قول المتن (محدث) اى حدثنا خرف فقط نهاية ومعنى (قوله على الاوجه) اى خلافا لما باتى عن الرويانى مع رده (قوله بنية مامر) اى ولو معتمدانها ومعنى (قوله) اوبنية نحو الجنابة اى نحو رفع الجنابة (قوله غلط الخ) راجع لقوله اوبنية نحو الجنابة الخ قول المتن (إن امكن تقدير ترتيب) الاولى ترك

الواجب المخير هو القدر المشترك بين الخصال كما تقرر في الاصول وهذا لا ينافى أن يتصف بعد الخصال بالاباحة وغيره من حيث خصوصه فليتأمل وبأن المراد بكون الغسل أصلاً أنه القياس لأنه واجب أو لا

بنية مامر حتى نية الوضوء على الاوجه اوبنية نحو الجنابة أو أداء الغسل غلطاً لا عمد خلافاً للزركشى (قالا) صح أنه ان أمكن تقدير وقوع (ترتيب) في الخارج (بأن غطس ومكث) بقدر من الترتيب (صح) له الوضوء (ولاً) يمكن أن يخرج حالاً (فلا) يصح (قلت) الاصح الصحة

طهرا غير مرتب لأن النية لا تتعلق بخصوص الترتيب ولتقدير الترتيب في لحظات لطيفة وإن لم تحس قيل هذا خلاف الفرض إذ هو أنه لا يمكن تقدير ترتيبه ويرد بمنع ما علل به كيف والتقدير من الأمور الوهمية لا الحسية وشتان ما بينهما وقول الروياني أن نية الوضوء بغسله أي أو رفع الحدث الأصغر لا تجزئه إذ لم يمكنه الترتيب حقيقة مبنى على طريقة الرافعي خلافاً لمن زعم بناءه على الطريقتين لما يأتي وبحسب ابن الصلاح عدم الأجزاء عندئذ ذلك أي وإن أمكن لأنه لم يقم الغسل مقام الوضوء ضعيف وما علل به بمنوع إذ لا ضرورة بل ولا حاجة لهذه الإقامة بل العلة الصحيحة هي إمكان تقدير الترتيب فكفته نية ما يتضمن ذلك من جميع ما ذكر حتى قصده بغسله الوضوء ومن ثم كان الوجه أنه لا يؤثر نسيان لمعة أو لمع في غير أعضاء الوضوء بل لو كان على ما عدا أعضاء الوضوء ما منع كشمع لم يؤثر فيما يظهر سواء أمكن تقدير الترتيب أم لا ومن قيد كالأمنوى ومن تبعه بامكانه إنما أراد التفريع على العلة الأولى الضعيفة خلافاً لمن

تقدير لأن الامكان يغني عنه (قوله لأن الغسل الخ) اقتصر النهاية على التعليل الآتي ثم قال ومن علله كالشارح بأن الغسل يكتفي بالكبر الخرد بانه ينتقض بغسل الأسافل قبل الأعلى اه أي فانه يكتفي بالغسل ولا يكتفي للوضوء بل يحصل له الوجه فقط وسببه عليه الشارح أيضاً بقوله الاتي بل العلة الصحيحة الخ (قوله فأولى الأصغر) قد منع المساواة فضلاً عن الأولوية لأن الأصغر يعتبر فيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المسك بخلاف الأكبر لا يعتبر فيه ترتيب شم (قوله ولا نظر لكون المنوى الخ) عبارة النهاية والغنى واكتفي بنية الجنابة ونحوها مع كون المنوى الخ (قوله حيثئذ) أي حين إذ نوى نحو الجنابة (قوله لا يتعلق بخصوص الترتيب) أي نفيًا وإثباتاً تامة ومعنى (قوله ولتقدير الترتيب الخ) عطف على قوله لأن الغسل الخ (قوله في لحظات الخ) ربما يفيد أنه لا بد من وجود هذه اللحظات اللطيفة وليس كذلك لأنه إن كان المراد بمجرد فرضه وتقديره فرضاً غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب فلا فائدة في التقدير حاشي (قوله قيل هذا) أي قوله ولتقدير الترتيب الخ وفي سم بعد كلام مانصه إذا علمت ذلك علي وجهه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وأن منع ما علل به مكابرة واضحة وأن سند ذلك المنع لا يصلح للسندبة فقوله كيف الخ يقال ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امراً وهمياً فإن إريدانه أيضاً وهمي فإن كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضاً غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب فأى فائدة في تقديره فكان يكتفي دعوى سقوط اشتراط الترتيب في هذه الحالة ومطابقاً للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل اه (قوله إذ هو الخ) أي الفرض (قوله ويرد بمنع الخ) الرد بإيضاح لأن المنفى تقدير الترتيب حقيقة سم (قوله مبنى على طريقة الرافعي) أي الطريقة التي مشى عليها الرافعي وإلا فالرويانى متقدم على الرافعي ع (قوله لما يأتي) أي في بيان العلة الصحيحة بصرى (قوله عندئذ ذلك) أي نية الوضوء أو رفع الحدث الأصغر أي وإن أمكن أي الترتيب حقيقة (قوله ضعيف) خبر وبحت الخ (قوله وما علل به بمنوع) هذا المنع بالنسبة إلى المقدمة المطلوبة وهي الإقامة شرط في أجزاء ما ذكر ويرشدك إلى ذلك سند المنع بصرى (قوله فكفته) أي الغاطس وقوله ذلك أي رفع الحدث وقوله من جميع ما ذكر أي من النيات (قوله ومن ثم) أي من أجل أن العلة الصحيحة ما ذكر (قوله الوجه) أي قوله بل لو كان في المنفى (قوله لمعة) بضم اللام ع (قوله بل لو كان الخ) أقره ع (قوله سواء أمكن تقدير الترتيب) أي الحقيقي (قوله ومن قيد) أي عدم تأثير المانع كإحدى (قوله بامكانه) أي الترتيب الحقيقي (قوله إنما أراد التفريع) أي تفريع عدم تأثير المانع (قوله على العلة الأولى) وهي قوله لأن الغسل فيما إذا أتى الخ (قوله هو كذلك) لكن الحق القمولى بالانفاس ما لو قد تحت ميزاب أو غيره أو صب غيره الماء عليه دفعة واحدة ويحجب عن رد عليه بان المراد بقول القمولى دفعة واحدة أن الماء عم جميع بدن في تلك الدفعة فيختصص كالانفاس لا كالألوان غسل أربعة

ويكون المسح أصلاً أنه وجب غير بدل عن شيء آخر كان واجباً فليتأمل (قوله فأولى الأصغر) قد منع المساواة فضلاً عن الأولوية لأن الأصغر يعتبر فيه الترتيب الذي لا يحصل بدون المسك بخلاف الأكبر لا يعتبر فيه ترتيب (قوله قيل هذا خلاف الفرض) لا يخفى أن تحقق الترتيب حقيقة في الواقع يتوقف على زمن يسع عمارة الماء لكل عضو من أعضاء الوضوء عقب تماسه لما قبل وهذا هو المسك الذي اشتراط الرافعي قطعاً والمصنف نفي اشتراط ذلك واكتفى بتقدير الترتيب فإن أراد بتقديره مجرد فرضه فرضاً غير مطابق للواقع فهو اعتراف بانتفاء اشتراط الترتيب في هذه الحالة وإن أراد بتقديره فرضه فرضاً مطابقاً للواقع فهو غير متصور مع ما تقرر إذا علمت ذلك على وجهه علمت قوة هذا القيل وضعف رده المذكور وإن منع ما علل به مكابرة واضحة وإن سند ذلك المنع لا يصلح للسندبة فقوله كيف الخ يقال عليه ليس الكلام في التقدير بل في المقدور وهو الترتيب وليس امراً وهمياً فإن إريدانه أيضاً وهمي فإن كان بمعنى الاكتفاء بفرضه فرضاً غير مطابق فهو اعتراف بانتفاء الترتيب كما تقدم أو مطابقاً للواقع فهو غير ممكن كما تقرر فليتأمل المتأمل (قوله ويرد بالخ) الرد بإيضاح لأن المنفى تقدير

لأن التقدير الترتيب  
لا يأتي إلا عند عموم الماء  
لاعضاء الوضوء معاً في حالة  
واحدة وما ذكرته من أن  
الغسل في القليل أى مع  
تأخر النية عن الغسل يرفع  
الحدث عن جميع أعضاء  
الوضوء وإن لم يمكن  
نظراً لذلك التقدير هو  
المنقول المعتمد خلافاً من  
زعم رفعه عن الوجه فقط  
لأنه لا يحمل على تقدم النية  
على غمسه وسيعلم مما يأتي في  
الغسل أنه لو غسل جنب  
بدنه إلا أعضاء الوضوء  
ثم أحدث لم يجب ترتيبها  
لأن الأصغر لندرج فكانه  
لم يوجد وإنما سنت نية  
رفعه خروجه من خلاف  
من لم يقل باندراج فلا  
تتافى خلافاً من وهم فيه  
أو لارجلية مثلاً ثم أحدث  
كفاه غسلهما عن الأكبر  
بعد بقية أعضاء الوضوء  
أو قبلها أو في أثنائها  
والموجود في الآخرين  
وضوء خال عن غسل  
الرجلين وهما مكشوفتان  
بلا علة إذ لم يجب فيه  
غسلهما لا عن الترتيب  
لوجوبه فيما عداهما  
(وسننه) أى الوضوء  
(السواك)

أعضاءه معاً فالمراد في هذه دون تلك وهذا ظاهر من كلام القمولى فلا اعتراض عليه اه ايعاب اه كردى  
عبارة الاطمينح افهم قول المنهج ولو انغمس محدث اجزاء من الانفاس لا بد منه فلا يكفي الاغتسال بدونه  
لكن الحق القمولى مالو رقد تحت ميزاب وانصب عليه الماء بان عم جميع بدنه دفعة واحدة وهو المعتمد  
وارتضاء في شرح العباب اه (قوله لان تقدير الترتيب) اى مطلقاً حقيقة اى اولاً (قوله وسيعلم) الى قوله لان عن  
الترتيب في النهاية ولى المتن في المعنى (قوله وسيعلم مما يأتي في الغسل الخ) أى ولذا سكت هنا عن استثنائه (قوله  
لان الاصغر لندرج) اى فى الاكبر وان لم ينوه نهاية ومعنى بل وإن نفاه قليوبى اى خلافاً لسم حيث قال فى  
اثناء كلامه ما نصه ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحى فى الاكبر  
ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ ارتفاعه وإن نوى ان لا يرتفع اه وفيه نظر ظاهر ثم  
ثم أطال فى تأييد النظر راجعه (قوله فلا تتافى) أى بين الاندراج وسنة رفع الحدث الأصغر عند الغسل  
عن الأكبر (قوله مثلاً) اى او يديه معنى (قوله بعد بقية الخ) فيه منافاة ورد للندرجة التى اشار اليها فى الغسل  
ونظير اليد ثم ما عدا الرجلين هنا بصري ويأتى هناك ما يندفع به المنافاة (قوله فى الآخرين) اى القليلة  
والتوسط (قوله إذ لم يجب غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمنا لغيره فممنوع وان اريد عدم  
الوجوب استقلالاً فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من الخلو وان صرحوا به فيه نظر ظاهر  
وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين رد على قول ابن القصاص انه  
خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى الجملة مع عدم وجوب الترتيب  
فتأمل به بانصاف سم وفى البجيرى عن القليوبى والعزى ما يوافقه (قوله لان الترتيب) عطف على قوله عن  
غسل الرجلين وتقدم عن سم أنفا انه رد على ابن القاصص مع ما فيه (قوله أى الوضوء) سواء فى استحبابه له  
اكان حال شروعه فيه ام فى اثنائه قياساً على ما سياتى فى التسمية وبدؤه بالسواك يشعر بانه اول السنن وهو  
ما جرى عليه جمع وجرى بعضهم على ان اولها غسل كفيه والاوجه ان يقال اول سننه الفعلية المتقدمة

الترتيب حقيقة (قوله لم يؤثر فيما يظهر) هل كذلك ما لو كان المانع ماعلى أعضاء الوضوء على ما عدا اقل ما يجزى  
مسحه من الراس ايضا فيه نظر وقياس عدم التأثير فيما ذكر عدمه هنا ايضا وقد يشكك بقولهم لو غسل  
الاعضاء الاربعة دفعة واحدة حصل الوجه فقط إذ لا فرق فى المعنى بينه وبين تعميم جميع البدن مع المانع  
المدكور (قوله اى مع تأخر الخ) قد يقال ينبغى على طريقة ما قرره ان التقدم مع الانفاس دفعة واحدة  
كذلك (قوله إذ لم يجب فيه غسلهما) ان اريد عدم الوجوب مطلقاً ولو ضمنا فممنوع يؤيد المانع انه لو قصد  
بغسلهما رفع الجنابة عنهما دون الحدث الأصغر بان قصداً هذا الاثبات وهذا الذى معالم يحصل  
الوضوء كما هو الظاهر لان قصده رفع الجنابة به دون الحدث صارف للغسل عن الحدث فلا يرتفع فلو لم يجب مطلقاً  
وجب ان يحصل وان اريد عدم الوجوب استقلالاً فهذا لا يقتضى الخلو عن غسل الرجلين فاذا كره من  
الخلو ان صرحوا به فيه نظر ظاهر وكذا ما ذكره من عدم الخلو عن الترتيب لعدم وجوب غسل الرجلين  
رد على قول ابن القصاص انه خال عنه فيه نظر ظاهر ايضا وذلك لانه قد بان عدم الخلو عن غسل الرجلين فى  
الجملة مع عدم وجوب الترتيب فقد لزم الخلو عن الترتيب فتأمل به بانصاف ثم رايت الشارح فى شرح العباب لما  
علل الاندراج بقوله لان الاصغر اضمحى فى الاكبر ولم يبق له حكم كما صرح به الرافعى قال ومنه يؤخذ  
ارتفاعه وان نوى ان لا يرتفع وفيه نظر ظاهر ويؤيد النظر ان داخل المسجد إذ نوى غير التحية دون التحية  
انصرف الفعل عنها ولم تحصل مع اندراجها فى غير عاتد الاطلاق والفرق بينهما بان التداخل فى الطهارات  
اقوى غير قوى فان قلت يدفع النظر ما تقدم فيما نوى بعض احداثه ونفى غيره من باقياها تصح النية ويرتفع  
حدثه مطلقاً قلت يفرق بان مقتضى احداثه واحد بخلاف الاصغر مع الاكبر لا اختلاف مقتضاها فان الاكبر  
يحرم ما لا يحرمه الاصغر فليتنامل وقد يؤيد النظر ان اندراج الاصغر فى الاكبر غاية ان تجعل نية الاكبر نية  
للاصغر فاذا نوى الجنابة ونوى ان لا يرتفع الاصغر تناقضت النية وصار كالنوى رفع الاصغر وان لا يرتفع

عليه السواك وأول الفعلية التي منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوي معها عند غسل كفيه ولا يختص طلبه بالوضوء فليس لكل غسل أو تيمم وإن لم يصل به نهاية عبارة المغني بعد ترجيح القول الثاني كالشارح كما يأتي مانصه قال الأذرعى وإذا تركه أو لم أره أرى أنه يأتي به في أثنائه كالتمسمية وأولى ولم أره منقولاً اهـ وهو حسن وقضية تخصيصهم الوضوء بالذكرا أنه لا يطلب السواك للغسل وإن طلب لكل حال قيل ولعل سبب ذلك إلا اكتفاء باستحبابه في الوضوء المسنون فيه (قوله هذا الحصر الخ) جواب عما قيل من أنه لو قال ومن سنه السواك الخ كما عبر به المحرر لكان أولى ثلاث يوم الحصر فإن له سنناً لم يذكرواها هنا وحاصله أن هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور في هذا الكتاب والمغني وسننه المذكورة في هذا الكتاب هذه المذكورات لجميع سننه وقد رد عليه أن الحصر المذكور خال عن الفائدة (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن مع ما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا هذه ولا يخفى أنه تكلف سمى أي وخال عن الفائدة (قوله المذكور هنا) أي في هذا الكتاب من أفعال الوضوء لا مطلقاً بصري (قوله وهو مصدر الخ) أي إذا كان بمعنى الدالك (قوله وهو لغة الدالك والته) فهو مشترك بين المصدر والآلة ع ش (قوله استعمال نحو عود) أي من كل خشب ينزل القلع أي صفرة الأسنان ولو نحو خرقة أو أصبع غيره الخشنة شيخنا (قوله وما حو لها) يعني ما يقرب منها فيشمل اللسان وسقف الحنك ع ش (قوله فافله الخ) تفريع على إطلاق المعنى الشرعى لكن لا يناسبه الاستدراك الآتي فإن الإطلاق المذكور يشمل ما للغير أيضاً (قوله فلا بد من إزالته) جزم به شيخنا (قوله ويحتمل الخ) لعل هذا الاحتمال أقرب بصري (قوله لا نه تخففه) ولا إطلاق التعريف (قوله وذلك) أي ندب السواك للوضوء (قوله لولا أن أشق الخ) أي لولا خوف المشقة موجود الخ فاندفع ما يقال أن لولا حرف امتناع لوجود وهذا يقتضى العكس وفي عميرة لقائل أن يقول مفاد الحديث في أمر الإيجاب لمكان المشقة وليس من لازم ذلك ثبوت الطلب الندي فأوجه الاستدلال بهذا الخبر نعم السياق وقوة الكلام تعطى ذلك اهـ بجري (قوله لا مرتهم الخ) وفي رواية لفرضت عليهم السواك مع كل وضوء نهاية قال ع ش فإن قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس له الاستقلال بالفرض وإنما يبلغ ما امر بتبليغه من الأحكام عن الله تعالى قلنا اجيب بانه يحتمل أنه فرض إليه ذلك بأن خيره الله تعالى بين أن يأمرهم أمراً إيجاباً وأن يأمرهم أمراً ندياً فاختار الأسهل لهم وكان صلى الله عليه وسلم رؤوفاً رحماً اهـ (قوله وبحله بين غسل الكفين الخ) أي على ما قاله ابن الصلاح وابن النقيب في عمدته وكلام الامام وغيره يميل اليه وينبغي اعتماده وقال الغزالي كالما ورد في القفال محله قبل التسمية مغني وجري على ما قاله الغزالي الشهاب الرملي والنهاية والزياى وقال شيخنا وهو المعتمد وعليه فالسواك أول سنن الوضوء الفعلية الخارجة عنه واما غسل الكفين فأول سنن الوضوء الفعلية الداخلة فيه واما التسمية فأول سننه القولية الداخلة فيه واما المذكور المشهور بعده فأول سننه القولية الخارجة عنه فلا تنافي اهـ (قوله لأن أول سننه التسمية) أي عند أول غسل اليدين المقرون بالنية كما أفاده قوله كما يأتي وبذلك يظهر التقريب ويندفع قول السيد البصري تطبيق هذه العلة على معلولها يحتاج لتأمل اهـ (قوله)

هذا الحصر إضافي باعتبار المذكور هنا فلا اعتراض وهو مصدر ساك فاه يسوكه وهو لغة الدالك وآلته وشرعا استعمال نحو عود في الأسنان وما حو لها وأقله مرة إلا أن كان لتغير فلا بد من إزالته فيما يظهر ويحتمل إلا كفاء بها فيه أيضا لأنها تخففه وذلك للخبر الصحيح لولا أن أشق على أمتي لا مرتهم بالسواك عند كل وضوء أي أمر إيجاب ومحله بين غسل الكفين والمضمضة لأن أول سننه التسمية كما يأتي ويسن في السواك حيث ندب لا بقيد كونه في الوضوء وإن أومته العبارة

وذلك مبطل لما فليتأمل (قوله هذا الحصر إضافي) لا يخفى أن معنى كون الحصر هنا إضافياً كونه المقصود لإثبات السنية للمذكورات ونفسها عن بعض ماعدا المذكورات وهو ما عدا بقية السنن فانظر ما قاله ابقيد ذلك وقديوجه بان ماعدا المذكورات من السنن المذكورة قسمان قسم مذكور في هذا الكتاب كبقية المذكور في هذا الباب وقسم هو سنن أخرى للوضوء مذكور في غير هذا الكتاب كالروضة والمقصود بالنفي القسم المذكور في غير هذا الكتاب فليتأمل (قوله باعتبار المذكور هنا) يتأمل معناه ففيه خفاء وكان مراده أنه لا سنن للوضوء في هذا الباب من هذا الكتاب إلا هذه المذكورات لكن إنما يحسن هذا لو ذكرت هذه السنن فيما سبق إلا أن يجعل المعنى لا سنن مما ذكره الآن إلا هذه بمعنى لا نذكر الآن من هذه السنن إلا

اتكالا (خ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جسده فى النهاية إلا قوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المعنى إلا قوله لم يبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بافضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستيكاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف الناء المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ الجبرى وهى بثلاث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوى هى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة أى حذفت لام الكلمة وعوض عنها الناء اه فقول السكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فالمناسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فيه بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تكميلا للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما ما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة ما هو فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمره على سقف حلقه طولا وعرضا بعد مراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان اه لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى بالنجس نهاية ومغنى وشيخنا وبأى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كافى الاشئو لى لكن جو زال قاموس فيه فتح الخامو كسر الشين بجيرى المتن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى وأخرقة مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طبيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهمزة ع ش وكسر هاء الغة وهو الغاسول وأوجه بر ماوى اه بجيرى (قوله يكره ببرد) وفاقا للنهاية كجاسرو وخلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الأيعاب ما ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطرقاه بالعصفرو والورد والكزبرة والقصب والاس ويطرفى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود ريحان وذى السم (قوله والعود افضل الخ) عبارة شيخنا والاستيكاك بالاراك افضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطبية ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقة فهذه خمس مراتب وبجبرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجملته خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الرامو سكون الطاهر بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا فم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد الجيرى وكل من هذه الخمسة مراتب الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الأيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالنجس فيما يظهر مر (قوله

اتكالا (خ) أى ولم يبال بذلك إلا هم اتكالا (على ما هو واضح) أى من نذب ذلك مطلقا (قوله كونه الخ) فاعل يسن (قوله أى فى عرض الأسنان) إلى قوله أى من جسده فى النهاية إلا قوله للاتباع إلى ثم بعده وقوله لأنه إلى ثم الزيتون وكذا فى المعنى إلا قوله لم يبرد (قوله أى فى عرض الأسنان الخ) وكيفية ذلك أن يبدأ بجانب فيه الأيمن ويذهب إلى الوسط ثم الأيسر ويذهب إليه نهاية ومغنى وشرح بافضل قال ع ش المتبادر من هذا أنه يبدأ بجانب فيه الأيمن فيستوعبه إلى الوسط باستعمال السواك فى الأسنان العليا والسفلى ظهرا وبطنا إلى الوسط ثم الأيسر كذلك اه (قوله فيه) أى فى النهى عن الاستيكاك طولا (قوله وخشية إدماء اللثة) بكسر اللام وتخفيف الناء المثلثة لحم الأسنان الذى حولها أو اللحم الذى تنبت فيه الأسنان وأما الذى يتخلل الأسنان فهو عمر بوزن تمر كرى ولفظ الجبرى وهى بثلاث اللام ماحول الأسنان وعبرة القليوى هى اللحم المغروز فيه الأسنان وأصل لثة أى حذفت لام الكلمة وعوض عنها الناء اه فقول السكردى أو اللحم الخ مجرد تفنن فى التعبير (قوله وإفساد عمور الأسنان) وهى ما بينهما من اللحم واحده عمر اه بصرى (قوله ومع ذلك) أى الكراهة فى الطول (قوله نعم الخ) استدراك بالنظر لظاهر المتن وإلا فالمناسب وأما فى اللسان الخ (قوله نعم اللسان الخ) ويستحب أن يمر السواك على سقف فيه بلطف وعلى كراسى اضراسه اه خطيب وينبغي أن يجعل استعماله فى كراسى الاضراس تكميلا للأسنان ثم بعد الأسنان اللسان وبعد اللسان سقف الخنك ع ش (قوله يستاك فيه طولا) مقتضى تخصيص العرض بعرض الأسنان والطول باللسان أنه يتخير فيما عداهما ما يمر عليه السواك وينبغي أن يكون طولا كاللسان فى غير اللثة ما هو فينبغي أن يكون عرضا لأنه علل كراهة الطول فى الأسنان بالخوف من إدماء اللثة ع ش وقال شيخنا ويسن أن يمره على سقف حلقه طولا وعرضا بعد مراره على كراسى اضراسه طولا وعرضا وعلى بقية أسنانه عرضا وعلى لسانه طولا فيكره فى طول اللسان وعرض الأسنان اه لعل الأقرب فى السقف ما قاله شيخنا وفى الكراسى ما قاله ع ش والله أعلم (قوله أن يكون بمزبل) أى طاهر فلا يكتفى بالنجس نهاية ومغنى وشيخنا وبأى فى الشارح اختيار أجزائه وفاقا لاسنوى وشرح الروض (قوله وهو الخشن) بكسرتين كافى الاشئو لى لكن جو زال قاموس فيه فتح الخامو كسر الشين بجيرى المتن (بكل خشن) خرج به المضمضة بنحو ماء الغاسول وإن اتقى الأسنان وأزال القلح لأنها لا تسمى سواكا بخلافه بالغاسول نفسه نهاية وشرح بافضل (قوله ولو نحو سعد الخ) أى وأخرقة مغنى وكردى وفى القاموس السعد بالضم طبيب معروف فيه منفعة عجبية فى القروح التى عسر اندمالها اه (قوله وأسنان) بضم الهمزة ع ش وكسر هاء الغة وهو الغاسول وأوجه بر ماوى اه بجيرى (قوله يكره ببرد) وفاقا للنهاية كجاسرو وخلافا للمغنى حيث قال بعدم أجزائه (قوله وعود ريحان) وفى الأيعاب ما ملخصه يكره بعود ريحان وقضيب الرمان وطرقاه بالعصفرو والورد والكزبرة والقصب والاس ويطرفى السواك اه كردى (قوله يؤذى) عبارة شيخنا لما قيل من أنه يورث الجذام اه (قوله يحصل به) أى بما ذكر من المبرد وعود ريحان وذى السم (قوله والعود افضل الخ) عبارة شيخنا والاستيكاك بالاراك افضل ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطبية ثم غيره من بقية العيدان وفى معناه الخرقة فهذه خمس مراتب وبجبرى فى كل واحدة من هذه الخمسة خمس مراتب فالجملته خمسة وعشرون لأن أفضل الأراك المندى بالماء ثم المندى بماء الورد ثم المندى بالريق ثم اليابس غير المندى ثم الرطب بفتح الرامو سكون الطاهر بعضهم يقدم الرطب على اليابس وكذا يقال فى الجريد وهكذا فم نحو الخرقة لا يتأتى فيه المرتبة الخامسة اه زاد الجيرى وكل من هذه الخمسة مراتب الخمسة مقدم على ما بعده اه (قوله من غيره) كأشنان وخرقة كردى أى وأصبع (قوله وأولاه الأراك) وفى الأيعاب أغصانه أولى من عروقه اه وعبارة الرخيمية عن البكرى وأولاه فروع الأراك فأصوله التى فى الأرض انتهت اه كردى (قوله أو كل راو الخ) هذا أولى أو متعين إذ لا معدل إلى الترجيح مع إمكان الجمع بصرى (قوله وسواك الانبياء قبل) أى من عهد إبراهيم عليه السلام لا مطلقا هذه ولا يخفى أنه تكلف (قوله بكل خشن) أى بشرط أن يكون طاهرا فلا يكتفى بالنجس فيما يظهر مر (قوله

لانه اول من استاك ونص بعضهم على انه من خصائص هذه الامة بالنسبة للامم السابقة لالانبياء لانه كان للانبياء من عهد ابراهيم دون ائمتهم شيخنا (قوله واليابس الخ) اى من كل نوع عرش (قوله من الرطب الخ) عبارة النهاية فبناء الورد بغيره كالريح (قوله من المندى الخ) ومن اليابس الذى لم يندمغنى (قوله اى من جنسه) اى جنس المندى بالماء كدوى عبارة السيد عمر البصرى وهذا هو الظاهر لان ترتيب الاجناس ماخوذ من الاتباع فعلا او قولاه وعبارة عرش ظاهره مرانه اى الاراك مقدم بسائر اقسامه على ما بعده اه (قوله ويظهر ان اليابس الخ) وقيل بالعكس ومال اليه البجيرمى وكلام شرح بافضل يفيد ان السواك الرطب اولى من اليابس المندى بالماء (قوله المتصلة) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله ولما كان فيه ما فيه اى من لزوم عدم اجزاء الاشنان والخرقه ونحو ذلك مما لا يسمى سواكافى العرف (قوله اختار المصنف) اى فى المجموع نهاية (قوله واصبعه المنفصلة) وفاقا للبغنى كما باتى وخلافا للنهاية عبارة فان كانت منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه وإن جرى بعض المتأخرين على اجزائها اه قال عرش منهم شيخ الاسلام اه وقال السيد البصرى ومقتضى تعليله اى النهاية ان اصبع غيره المتصلة كذلك وهو لا يقول به اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول والافالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى سم عبارة المغنى اما المنفصلة الخشنة فتجزى ان قلنا بطهارتها وهو الاصح ودفنها مستحب لا واجب وإن قلنا بنجاستها لم تجز كسائر النجاسات خلافا لالاسنوى كما لا يجزى الاستنجاء بها اه (قوله عدمه) اى عدم اجزاء النجس هنا اى فى الاستياك (قوله وجوابه) اى كما فى شرح الروض سم (قوله ان ذاك) اى الاستنجاء بالحجر مغنى وكذا ضمير منه (قوله بخلاف هذا) اى الاستياك (قوله وليس رخصة) الاسيبك فانه ليس الخ وقوله المقصود منه الخ) الاولى العطف (قوله بجزء النظافة) اى ازالة الريح الكريهة مغنى (قوله ذلك) اى النجس (قوله ولا ينافيه) اى اجزاء السواك بالنجس (قوله خلافا لبعضهم) منهم النهاية والمغنى كاسم (قوله مطهرة) بفتح الميم وكسر ها كل انا يتطهر به اى منه فشب السواك به لانه يظهر الفم قاله فى المجموع مغنى وباتى فى الشارح ما يوافقه (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفا سم (قوله فبى) اى الطهارة الماخوذه من مطهرة (قوله ولا يجب الخ) قد يقال لو فرض توقف زوالها عليه عيناً فظاهر انه يجب بصرى عبارة شيخنا وقد يجب كما اذا نذرته او توقف عليه زوال نجاسة او ريح كريهة فى نحو جمعة وعلم انه يؤذى غيره وقد يحرم كان استاك بسواك غيره بلاذنه ولا علم رضاه فان كان باذنه وعلم رضاه لم يحرم ولم يكره بل هو خلاف الاولى اى لم يكن للتبرك به ولا كان كان صاحب السواك عالماً او ولياً لم يكن خلاف الاولى وما كان اصله التمدب لا يعتريه الا باحاه او قول المتن (للصلاة) اى ولو قبل دخول وقتها شوى برى اه وباتى عن سم مثله (قوله فرضها) الى قوله والقياس فى المغنى الى قوله وايضاً فى النهاية لا قوله ويفرق الى ولصلاة الجنابة (قوله وان سلم من كل ركعتين) اى من نحو التراويح مغنى (والقياس الخ) افتى بذلك

حصوله بها) اى للحصول المقصود قال فى شرح العباب لا الخبر يجزى من السواك الا الاصابع لانه ضعيف وان قال الضياء المندسى لا ارى باسناده باسماً فانظر هل يشكل بالعمل بالضعيف فى الفضائل او لا وليس هذا من ذاك (قوله اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة الخ) فى شرح ماما اصبع غيره المتصلة الخشنة فتجزى فان كانت اى الاصبع منفصلة ولو منه فالوجه عدم اجزائها وان قلنا بطهارتها كالاستنجاء بجامع الازالة كما يحتمل البدر بن شعبة فقد قال الامام والاستياك عندى فى معنى الاستنجاء اه (قوله وان قلنا يجب دفنها) اى على قول ولا فالصحيح انه لا يجب دفن ما انفصل من حى (قوله وجوابه) اى كما فى شرح الروض (قوله ولا ينافيه الخ) اى ولا يقال لارضاء للرب فى استعمال النجس الذى حرمه وذلك لانفكاك جهة التحريم كما فى الصلاة فانه مريضاً للرب قطعاً مع اجزائها فى ثواب ومكان محرمة لانفكاك جهة التحريم (قوله لان معناه الخ) قد يقال المقصود بالتنظيف والنجس مستقدر فلا يكون منظفاً (قوله والقياس الخ) افتى بذلك شيخنا الشهاب

من الرطب ومن المندى بماء الورد اى من جنسه ويحتمل مطلقاً وذلك لان فى الماء من الجلاء ما ليس فى غيره ويظهر ان اليابس المندى بغير الماء اولى من الرطب لانه ابلغ فى الازالة (لا اصبعه) المتصلة فلا يحصل بها اصل سنة السواك وإن كانت خشنة (فى الاصح) قالوا لانها لا تسمى سواكاً ولما كان فيه ما فيه اختار المصنف وغيره حصوله بها اما الخشنة من اصبع غيره ولو متصلة واصبعه المنفصلة فيجزى وان قلنا يجب دفنها فوراً وبحث الاسنوى اجزأها وان قلنا بنجاستها ككل خشن نجس ويلزمه غسل الفم فوراً لعصيانته واعتراض بان قياس عدم اجزاء الاستنجاء بالمحترم والنجس عدمه هنا وجوابه ان ذاك رخصة وهى لا تنطى بمعية والمقصود منه الاباحة وهى لا تحصل بنجس بخلاف هذا ليس رخصة إذ لا يصدق عليه حدها بل هو عزعة المقصود منه مجرد النظافة فلا يؤثر فيه ذلك ولا ينافيه خلافاً لبعضهم خبر السواك مطهرة للفم لان معناه آلة تنقيه وتزيل تغيره فبى طهارة لغوية لا شرعية كما هو واضح ولا يجب عيناً بل الواجب على من اكل نجساً له دسومة ازالته ولو بغير سواك (ويسن) اى يتأكد

(۲۸ - شروانی وابن قاسم - أول)

بقصته مضمومالدرجة التي في غيزه (٢١٨) فتكون صلاة الجماعة بخمس وعشرين صلاة وخمس وعشرين درجة وهذا هو الالقي باب

للثواب المبني على سعة الفضل والمانع من حصره بحمل الدرجة على الصلاة ويمتعه ايضا ان رواية الصلاة خمس وعشرون ورواية الدرجة سبع وعشرون فكيف يتأتى الحل مع ذلك وحيث فلا اشكال بوجهه وبسليم ان الدرجة الصلاة فلا شك ان للجماعة فوائد اخرى زائدة على هذا التضعيف في مقابلة الخطا اليها وتوفر الخشوع والحفظ من الشيطان ان مقتضى لمزيد الكمال والثواب وغير ذلك مما وردت به السنة وذلك يزيد على زيادة السواك بكثير فلا نعارض واما الحل الذي ذكره شيخنا في شرح الروض فلا يخلو عن تكلف ومخالفة لظاهر الحديثين فيحتاج لدليل لا مكان الجمع بغيره مما يوافق ظاهرهما كما علمت وجاء بسند حسن عن ابن عمر ان الجماعة في مسجد العشرة باثني عشر صلاة وفي مسجد الجماعة بخمس وعشرين ومثل هذا لا يدخل الرأي فيه فهو في حكم المرفوع وبه يندفع ايضا تفسير الدرجة بالصلاة لان احاديث الدرجة متفقة على الخمس والعشرين واحاديث الصلاة مختلفة فدل على ان الدرجة غير الصلاة لانها تختلف بالاحمال والصلاة اختلفت بها وحيث فتكون الصلاة

مسلم (قوله بقضيته) أي قضية خبر مسلم من التفصيل بالعدد وكذا ضمير في غيره أي في الحديث الاول (قوله وخمس الخ) وذكر الخمس هذا بناء على رواية اخرى غير رواية السبع كرى أي فالأوفق لما قبله وسبع وعشرين درجة إلا ان يقصد بهذا الى وجود تلك الرواية (قوله وهذا) أي الاخذ مع الضم (قوله والمانع) عطف على المبني (قوله من حصره) أي حصر ثواب الجماعة على السبع والعشرين ورجع السكردى الضمير لابن دقيق العيد (قوله ويمتعه) أي الحصر او الحل أيضا أي كنع الالقي باب الثواب (قوله وحيث) أي حين الاخذ الخ (قوله فلا اشكال) أي على تفضيل الجماعة على السواك كرى (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حيث يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتين فركعتان جماعة بخمسين ركعة ينضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل سم (قوله على هذا التضعيف) أي السبع والعشرين (قوله في مقابلة الخطا الخ) صفة بعد صفة لقوله فوائد اخرى (قوله وتوفر الخشوع الخ) عطف على الخطا (قوله المقتضى الخ) صفة لتوفر الخ (قوله وغير ذلك) أي غير ما ذكر من الخطا والتوفر (قوله واما الحل الذي ذكره شيخنا الخ) نقله سم ثم وضعه راجعه ان رمت (قوله لظاهر الحديثين) أي حديث الجماعة وحديث السواك (قوله لا مكان الجمع الخ) فيه ان هذا لا مكان إنما يوجب لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج اليه دليل سم (قوله كما علمت) أي من قوله لا مكان الاخذ الخ كرى (قوله ومثل هذا) أي درجات العبادة (قوله للرأي) أي الاجتهاد (قوله فهو) أي الخبر المذكور الوارد عن ابن عمر (قوله في حكم المرفوع) أي اليه صلى الله عليه وسلم (قوله وبه) أي بما جاء عن ابن عمر (قوله يندفع الخ) ما ذكره من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله متفقة الخ) فيه ان كلاما من الخمس والعشرين درجة والسبع والعشرين درجة وارد كما نبه عليه غير واحد إلا ان يراد بذلك عدم وجود رواية النقص عن ذلك (قوله على الخمس والعشرين) كذا في النسخ والصواب على السبع والعشرين لان الاحاديث التي ذكرها في الدرجة سبع وعشرون لا خمس وعشرون اه (قوله فدل الخ) أي ما ذكر من اتفاق احاديث الدرجة واختلاف احاديث الصلاة (قوله وحيث) أي حين إذا كانت الدرجة غير الصلاة (قوله ما بازاء الدور) أي المخصوص باهل الدور لا قاهتهم فيه غير الجمعة (قوله باثني واربعين صلاة الخ) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة انها غير بحسب الحقيقة ولا فجر دمغايرتها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثني واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثني وخمسين صلاة بل ينافي ذلك التفرع وإنما

والاخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك أفضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلا سواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر انتهى قوله بعشر وجهه انها إذا كانا بلا سواك تزيد صلاة الجماعة بخمس وعشرين فاذا كانت زيادتها إذا كانت وحدها بسواك خمساً وثلاثين علمنا ان الزيادة للسواك عشر وقوله بخمسة عشر وجهه انها لو كانا بلا سواك كانت صلاة الجماعة تزيد بخمس وعشرين فاذا كان الافراد بسواك كان له في مقابلة السواك عشر تسقط من خمس وعشرين (قوله فلا اشكال) كان معناه انه حيث يكون ركعتان جماعة بخمس وعشرين صلاة كل صلاة ركعتان فركعتان جماعة بخمسين ركعة تنضم اليها خمس وعشرون درجة والمجموع ازيد من سبعين ركعة فليتامل (قوله لا مكان الجمع بغيره) فيه ان هذا لا مكان إنما يوجب لدليل لو عين الشيخ ذلك الجواب مع انه ليس كذلك وإنما ذكره على سبيل الاحتمال فلا يحتاج الى دليل (قوله وبه يندفع) ما ذكر من اندفاع تفسير الدرجة بما ذكره وما استدلل به عليه كلاهما ممنوعان إذ يجوز ان تكون الدرجة هي الصلاة وتكون احاديث الدرجة محمولة على احد القسمين في احاديث الصلاة فتأمل سم (قوله باثني واربعين) أي باعتبار رواية سبع وعشرين درجة ثم

جماعة في مسجد العشرة وهو بازاء الدور باثني واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة وهو الجامع الاكثر جماعة غالباً

أراد



أراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى أن الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفريع فليتامل سم أي فان هذا خلاف قوله السابق أي لا مكان الاخذ الخ الذي هو كالمرجح في إرادة المغايرة بحسب الحقيقة ثم قول الحشوي والمعنى ان الخمس الخ الا صوب الموافق لقوله السابق أي باعتبار الخ ولما في الشارح ان السبع والعشرين درجة سبع وعشرون صلاة الخ (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة سم أي لما رآن كل صلاة ركعتان (قوله وبهذا يتأيد الخ) أي بقوله فتكون الصلاة جماعة الخ (قوله وإلا) أي وإن لم ينفع اللطف في دفع الادعاء عبارته في شرح بافضل ويظهر انه لو خشى تنجس فيه لم يندب لها اه وكتب عليه الكردي مانصه وفي الايعاب نحو ما هنا ثم قال ويحتمل خلافه إن اتسع الوقت وعنده ما يظهر فيه ولم يتحش فوات فضيلة التحريم ونحوه ثم رايت بعضهم صرح بجرمته إذا علم من عادته انه إذا استاك دعى فهو وليس عنده ما يغسله به وضاق وقت الصلاة اه (قوله لها) أي للصلاة (قوله له فيه) أي للاستياك في المسجد (قوله أطالوا الخ) خبر وكرهه الخ و (قوله في ردها) أي الكراهة يعني في رد قوله بها قول المتن (قوله وتغير الفم) أفهم تعبيره بالفم دون السن نده لتغير فم من لاسن له وهو كذلك نهاية وشيخنا قال ع ش هذا قد يشمل الفم في وجهه لا يجب غسله كالوجه الثاني الذي في جمة القفا وليس بعيدا سم اه (قوله ربحا أولونا) أي أو طعما فيما يظهر نعم في الأولين اكد فيما يظهر ايضا لان ضررهما متعدد بخلافه ولم يقيد صاحب المغنى بالتغير بوصف ولعله جنوح منه الى التعميم الذي أشرت اليه بصري عبارة الحلبي ربحا أولونا أو طعما اه وعبارة البجيرمي على الافتناع قوله راحة الفم ليس بقيد بل مثله اللون كصفرة الاسنان والطعم اه (قوله بنحو نوم) الى التنبيه في المغنى لا قوله مصدر الى للفم وقوله كالتسمية الى ومنزل وقوله ولولغيره الى ولا رادة كل (قوله بنحو نوم) أي كجوع مغنى (قوله أو اكل كربه) كشوم وبصل وكرات شيخنا (قوله مصدر ميمى) نشر على غير ترتيب اللف (قوله بمعنى اسم الفاعل) قد يقال أو باق على المصدرية رعاية للابلية بصري (قوله ويتأكد) الى قوله أو الته في

هذا يدل على انه لم يرد بقوله فدل على ان الدرجة غير الصلاة أنها غير ما بحسب الحقيقة وإلا ففجر مغايرتها لها كذلك لا يتفرع عنه ان تكون الصلاة جماعة في مسجد العشرة باثنين واربعين صلاة وفي مسجد الجماعة باثنين وخمسين صلاة بل يتنافى ذلك التفريع وإنما اراد به أنها زائدة عليها مع كونها بمعناها والمعنى ان الخمس والعشرين درجة خمس وعشرون صلاة زائدة على الخمس عشرة صلاة في مسجد العشرة وعلى الخمس والعشرين صلاة في مسجد الجماعة اذ على هذا يظهر ذلك التفريع فليتامل اه (قوله باثنين وخمسين صلاة) أي وهي تزيد على سبعين ركعة وفي شرح الروض أو يحمل صلاة الجماعة على ما إذا كانت صلاتها وصلاة الانفراد بسواك وبدونه والخبر الاخر دلي ما إذا كانت صلاة الجماعة بسواك واخرى بدونه فصلاة الجماعة بسواك افضل منها بدونه بعشر فعليه صلاة الجماعة بلاسواك تفضل صلاة المنفرد بسواك بخمسة عشر اه وقد قدمناه ايضا فقد افاد هذا الحل ان لفظة الجماعة خمس وعشرون ولفظة السواك عشرا وبه يتضح ما فرعه فاذا كانت الصلاتان جماعة لكن احدهما فقط بسواك فقد استويا فيما للجماعة وصارت التي بسواك زائدة بمالسواك وهو عشر وإذا كانتا فرادى وإحدهما فقط بسواك زادت على الاخرى بعشر السواك وإذا كانت إحدهما جماعة بسواك والاخرى فرادى بلاسواك زادت الاولى بما للجماعة وهو خمس وعشرون ومالسواك وهو عشر ومجوع ذلك خمس وثلاثون وإذا كانت إحدهما جماعة بلاسواك والاخرى فرادى به فزيادة الاولى للجماعة وهي الخمس والعشرون يسقط منها زيادة الثانية للسواك وهي العشرين يبقى خمس عشر زائدة على الثانية (قوله وتغير الفم) لو كان له وجهان احدهما من جهة فقاءه فانه لا يجب غسله ولا يطلب مضضة للفم الذي فيه ولا استئشق للأنف الذي فيه وهل يطلب السواك

باثنين وخمسين صلاة وبهذا يتأيد ما قدمته أن تضعيف الجماعة يزيد على تضعيف السواك بكثير ولوعرف من عادته ادماء السواك لفمه استاك بلطف وإلا تركه ويفعله لها ولغيرها ولو بالمسجد أن أمن وصول مستقذر اليه وكرهه بعض الائمة له فيه أطالوا في ردها (وتغير الفم) ربحا أولونا بنحو نوم أو اكل كربه أو طول سكوت أو كثرة كلام للخبر الصحيح السواك مطهرة أي بكسر الميم وفتحها مصدر ميمى بمعنى اسم الفاعل من التطهير واسم الآلة للفم مرضاة للرب ويتأكد في مواضع آخر

النهاية (قوله كقراءة قرآن) ويكون قبل الاستعاذة شرح بأفضل ونهاية (قوله) وكذا كالتسمية (الخ) وعليه فيستحب السواك قبل التسمية في الوضوء لاجل التسمية وبعد غسل الكفين لاجل الوضوء (قاعدة) لو نذر السواك هل يحمل على ما هو المتعارف فيه من الاسنان وما حولها ام يشمل اللسان وسقف الحلق فيه نظر والاقرب الاول لانه المراد في قوله وَيَسْتَكْبِرُ إذا استكبرتم فاستكروا عرضا وتفسيرهم السواك شرعا بانه استعمال عود ونحوه في الاسنان وما حولها عرش وفي البحرى عن البابي مايو افقه في مسئلة النذر (قوله) كالتسمية اول الوضوء قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في شرح العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم ووافقا لما راه سم (قوله) والاول اقرب) بل التسوية اقرب اخذا باطلاق الاصحاب ولاداعي للتخصيص بصري عبارة الكردى عن الايعاب واليه يرشد اطلاقهم نظر الملائكة ذلك المحل وعليه فلا يتقيد بمنزله اه (قوله) ولا رادة كل (الخ) اى اوجاع لزوجته وامته وعند اجتماعه باخرا نه وعند دخول الكعبة وعند العطش والجوع وإرادة السفر والقدم منه فان لم يقدر على جميع ذلك استاك اليوم واليلة مرة وفيه فضائل كثيرة وخصال عديدة أعظمها أنه مرضاة للقرب مستحطة للشيطان مطهرة للفم مطيبة للنكبة مصفحة للخلقة ذلك للفظنة والفصاحة قاطع للرطوبة محلل للبصر مبطيء للشيب مسو للظهر مضاعف للاجر مرهيب للعدو مهضم للطعام مرغم للشيطان مذكر للشهادة عند الموت واولها لبعضهم إلى نيف وسبعين خصلة وشيخنا واكثرها في المغنى (قوله) والاستيقاظ منه) اى وإن لم يحصل تغير لانه مظنته برماوى (قوله) وفي السحر) يقتضيان ما بين الفجرين وجمعه اسحار وادامته تورث السعة والغنى وتيسر الرزق وتسكن الصداع وتذهب جميع ما في الراس من الاذى والباغم وتقوى الاسنان وتزيد فصاحة وحفظا وعقلا وتطهر القلب وتذهب الجذام وتنمى المال والاولاد وتؤانس الانسان في قهره ويأتيه ملك الموت عند قبض روحه في صورة حسنة بجبرى عن الزاهد (قوله) وعند الاحتضار) اى بنفس المريض او بغيره وقيل انه يسهل خروج الروح مغنى وبجبرى (قوله) وللصائم (الخ) كما سن التطيب قبل الاحرام مغنى (قوله) ان الخلوف) اى قبل الزوال كردى (قوله) نديه) اى السواك (قوله) يلزمه دور) اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل الاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب الاخر لم يمكن الامثال لان الاتيان باى منهما يقتضى تقدم الاخر إلى ما لا نهاية له فتأمل سم ونعقبه الهاتني في حاشيته على التحفة فقال قوله دور ظاهر لان السواك امر ذو بال وكل امر ذى بال تستحب له التسمية والتسمية ايضا ذكر من الاذكار ويستحب لكل ذكر السواك فالتسمية طلبت السواك والسواك طلب التسمية فيكون تسلسلا إلى غير النهاية وان السواك المعتبر شرعا يتوقف وجوده على التسمية وكون التسمية ذكرا معتدا بها شرعا ايضا متوقف على السواك قبله فيكون دورا قطعيا كما

كقراءة قرآن واحد بث أو علم شرعى أو آله وكذا كالتسمية أول الوضوء ولدخول مسجد ولو خاليا ومنزل ولو لغيره ثم يحتمل تقييده بغير الخالي ويفرق بينه وبين المسجد بأن ملائكته أفضل فروعوا كما روعوا بكرة دخوله خاليا لمن أكل كريها بخلاف غيره ويحتمل التسوية والاول اقرب ولارادة أكل أونوم ولاستيقاظ منه وبعد وتر وفي السحر وعند الاحتضار ولصائم قبل أو ان الخلوف (تنبيه) نديه للتسمية مع نديها لكل أمر ذى بال الشامل للسواك يلزمه دور ظاهر لا مخلص عنه

للغم الذى فيه ويتأكد لغيره وللصلاة فيه نظر والطلب غير بعيد (قوله) كالتسمية أول الوضوء) قضيته الاستياك مرة لها ومرة للوضوء بعد غسل الكفين وبه قال في العباب والمتجه ايضا استحبابه للغسل وإن استاك للوضوء قبله خلافا لما وقع لبعضهم وفاقا لمر (قوله) تنبيه) نديه) اى نذب السواك وقوله يلزمه دور اى لان طلب السواك يقتضى طلب التسمية قبله وهو يقتضى طلب السواك قبلها وهو يقتضى طلب التسمية قبله وهكذا إلى ما لا نهاية له وبهذا يظهر ان اللازم التسلسل لا الدور فان طلب التسوية للسواك لم يقتض طلب السواك الذى طلبت له بل سواكا آخر لها وهكذا فتأمل على أنه لا تسلسل حقيقة ايضا فان طلب السواك غير متوقف على طلب التسمية وطلب التسمية له غير متوقف على طلب السواك كما لا يخفى وإن اتفق طلب كل للاخر بل اللازم طلب تكرار السواك والتسمية من غير نهاية فليتأمل وقد يقال لو طلب كل للاخر لم يمكن

قال الشارح وإنما اكتفى الشارح بذكر الدور فقط لأنه أخفى من التسلسل إذ تصوير التسلسل في أمثال هذا المقام ظاهر وشائع انتهى كردى (قوله) إلا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها قاله سم وقد يجاب بان منشأ الدور إنما هو التسمية الثانية المطلوبة للسواك المطلوب للتسمية الأولى لا السواك فلذا تعين منع نذب التسمية الثانية المرادة للشارح هنا للتخلص من الدور ثم رأيت في الكردى عن الهاتفي جوابا آخر نصه قوله إلا يمنع نذب التسمية له أى للسواك لا يمنع نذب السواك للتسمية لأن التسمية امر ذوو بال قطعاً فالسواك مندوب له قطعاً بخلاف السواك المأمور أن الاستياك عند الامام ومن تبعه في معنى الاستنجار لا تندب له التسمية إذا تم هذا النذفع ما قبل يرد على هذا الحصر الخ اه (قوله) وبوجه الخ) لو تم لزم انها لا تسن مطلقاً حيث لم يتقدمها سواك قاله السيد البصرى وقد يجاب بان ما ذكره الشارح توجيهه لترجيح منع نذب التسمية مع حصول المخلص ظاهراً بعكس ذلك فيختص التوجيه المذكور بصورة الدور (قوله) هو عدم التأهل الخ) أى لأنه لا يتأهل لذلك إلا بالسواك (قوله) ويسن) إلى قوله وينبغي في النهاية قوله وإن يجعل في المغنى (قوله) مطلقاً) أى وإن كان لازماً لا تغير نهاية وشرح بأفضل زاد المغنى وقيل إن كان المقصود به العبادة فباليمين أو إزالة الرائحة فباليسار وقيل باليسار مطلقاً وفي الكردى عن الأيعاب لو كانت الالة أصبعه بناء على ما مر فيها سن كونها اليسار إن كان ثم تغير لانها تباشره اه (قوله) لانها لا تباشر القدر) قد يرد عليه ان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم الخ لدفع ورود ذلك سم (قوله) وان يبدأ بجانب الفم الخ) أى إلى نصفه وبني الجانب الايسر إلى نصفه أيضاً من داخل الاسنان وخارجها شيخنا وتقدم عن عرش مثله بزيادة (قوله) وينبغي الخ) قال المحلى ويستحب ان ينوى الوضوء وله ليثاب على سنه المتقدمة غسل الوجه انتهى وقال سم قوله ليثاب الخ قضيته حصول السنة من غير ثواب لكن صرح ابن عبد السلام بان لا تحصل السنة أيضاً اه اقول وهو ظاهر لان هذا الفعل يقع على العبادة وغيره ففجره وقوعه حيث لم يقترن بالنية ينصرف إلى العادة فلا يكون عبادة عرش (قوله) ان ينوى بالسواك الخ) أى ان لم يكن للوضوء وإلا فنيته أشمله مغنى وشيخنا عبارة شرح بأفضل وينوى به سنة الوضوء بناء على ما مشى عليه المصنف تبعاً لجماعة من أنه قبل التسمية والمعتمد أن محله بعد غسل الكفين وقبل المضمضة فينبذ لاحتياج لنية ان ينوى عند التسمية لشمول النية له كغيره اه وفي الكردى عليه قوله لا يحتاج الخ مراده بعدم الاحتياج إلى النية عدم الاحتياج لاستئنافها عند ما ذكره وإلا فاستصحابها لا بد منه كما مرشده كلامه في غير هذا الكتاب عبارة فتح الجواد ويسن له ان يستصحبها فيه من أوله بأن يأتي بها وله على أى كيفية من كيفياتها السابقة ويستصحبها إلى غسل بعض الوجه ليحصل له ثواب السنن المقدمة عليه اه فتعليقه بقوله ليحصل الخ يفيد توقف حصولها على استحضارها وفي الأيعاب عن المجموع وغيره ان الاكمل ان ينوى مرتين مرة عند ابتداء وضوءه ومرة عند غسل وجهه اه عبارة شيخنا والاحسن ان ينوى أولاً السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند غسل الوجه النية المعبرة اه (قوله) يؤخذ منه) أى من القياس على الجماع (قوله) بمعنى يتحتم) أى لحصول الثواب سم وكردى بل لحصول أصل السنة كما مر عن عرش (قوله) مالم تشملها الخ) أى عملاً لم تشملها الخ كالسواك قبل التسمية في الوضوء المقرونة بالنية وقبل الاحرام بالصلاة (قوله) لم ينسب عليه) بل لا يسقط به الطلب أيضاً كما مر عن عرش (قوله) وان يبلغ ريقه أول استياكه) كذا في النهاية وقال عرش ولعل حكمته التبرك بما يحصل في أول العبادة ويفعل ذلك وان لم يكن السواك جديداً وعبارة فتاوى الشارح مر المراد باول السواك ما اجتمع فيه من ريقه عند ابتداء السواك اه عبارة البجيرمى عن

إلا امثال لان الاتيان بأى منهما يقتضى تقدم الآخر إلى ما لا نهاية له فتأمل (قوله) إلا يمنع نذب التسمية له) يرد على هذا الحصر حصول المخلص بعكس ذلك أى يمنع نذبه لها (قوله) لانها لا تباشر القدر) قد يرد ان اليد لا تباشر القدر في الاستنجاء بالحجر مع كراهته باليمين ولعل قوله مع شرف الفم لدفع ورود ذلك (قوله) وينبغي

إلا يمنع نذب التسمية له  
وبوجه بأنه حصل هنا مانع  
منها هو عدم التأهل  
للكمال النطق بها ويسن  
أن يكون باليمين مطلقاً  
لانها لا تباشر القدر مع  
شرف الفم وشرف  
المقصود بالسواك وان  
يبدأ بجانب الفم الايمن  
وينبغي أن ينوى بالسواك  
السنة كالنسل بالجماع  
ويؤخذ منه أن ينبغي  
بمعنى يتحتم حتى لو فعل  
مالم تشمله نية ماسن فيه  
بلانية السنة لم ينسب عليه  
وان يعودده الصبي ليألفه  
وأن يجعل خصره وإبهامه  
تحتة والا اصابع الثلاثة  
الباقية فوقه وأن يبلغ  
ريقه أول استياكه

الألعدر وان لا يمسه وان يضعه فوق اذنه (٢٢٢) اليسرى لخبر فيه واقتداء بالصحابة رضى الله عنهم فان كان بالارض نصبه ولا

المرحومى ويستحب أن يبلغ ريقه أول ما يستاك وفي كل مرة وقت وضعه في الفم وقبل أن يحركه كثيرًا لما قيل أنه أمان من الجذام والبرص وكل دواء سوى الموت ولا يبلغ بعد ذلك شيئًا لما قيل أنه يورث الوسواس (أهـ) **(قوله)** لا لعذر أي كان يعلق به قدر **(قوله)** وان لا يمسه فان ذلك يورث الباسور بجبرمى **(قوله)** وان يضعه (الخ) كذا في المغنى **(قوله)** فان كان أي وضع السواك **(قوله)** وقد حصل به نحو ريح عبارة النهاية أن علق به قدره وعبارة المغنى إذا حصل عليه وسخ أو ريح أو نحوه كما قاله في المجموع اهـ **(قوله)** أي إلا أن كان عليه (الخ) واطلق المغنى السكر اهـ ويمكن حمله على مقاله الشارح **(قوله)** وان لا يزيد (الخ) كذا في المغنى والافتتاح وزاد شيخنا لما قيل أن الشيطان يركب الزناد اهـ **(قوله)** على شبر أي بالشبر المعتدل لا بشبر نفسه بجبرمى **(قوله)** وان لا يستاك (الخ) واستحب بعضهم أن يقولوا اللهم بيض به أسناني وشده لثاتي وثبت به لثاتي وبارك لي فيه يا أرحم الراحمين شيخنا زاد المغنى قال المصنف وهذا لا بأس به وإن لم يكن له أصل فإنه دعاء حسن اهـ **(قوله)** حرام كذا في النهاية والمغنى **(قوله)** ويتأ كذا التخليل (الخ) ويسن التخليل قبل السواك وبعده ومن آثار الطعام شرح بأفضل زاد المغنى وكون الخلال من عود السواك ويكره بنحو الحد يداه زاد شيخنا قيل ويكره (الخ) أو من الخلة المعروفة اهـ وفي السكر دى عن إيعاب ويكره يعود القصب ويعود الآس وورد النهى عنهما وعن عود الرمان والريحان والتين من طرق ضعيفة وانها تحرك عرق الجذام إلا التين فإنه يورث إلا كلة وجاء في طب أهل البيت النهى عن الخلال بالخصوص والقصب بالحد يد كجلاء الأسنان وبردها به ويسن بل يتأ كد على من يصحب الناس التنظف بالسواك ونحوه والتطيب وحسن الأدب اهـ **(قوله)** بل هو أفضل أي من السواك وفي شرح العباب قال الزركشي وابن العماد وهو أي التخلل من أثر الطعام أفضل من السواك لانه يبلغ بمابين الأسنان المغير للفم ما لا يبلغه السواك ورد بان السواك يختلف في وجوبه اهـ سم **(قوله)** بانه موجود أي الاختلاف **(قوله)** في حالة إلى قوله ولو اكل في المغنى لا قوله ويفتح في لغة شاذة وقوله ويمتد إلى وحكمة (الخ) وكذا في النهاية لا قوله يوم القيامة إلى وأطيبيته **(قوله)** بل هو سنة مطلقا تقدم عن شيخنا أنه يعتبر به الأحكام الخمسة إلا إلا باحة قول الماتن (إلا للصائم) أي ولو كان فلا نهاية ومغنى زاد شيخنا ولو حكما فدخل الممسك كان نسي النية ليلا في رمضان فامسك فهو في حكم الصائم على المعتمد خلافا لما قاله ابن عبد الحق والخطيب من عدم السكر اهـ للممسك لانه ليس في صيام اهـ زاد الجبرمى فان قيل لا شيء كرهه الأسيتاك بعد الزوال للصائم ولم تذكره المضمضة مع أنها من بلة للخلوف اجيب بان السواك لما كان مصاحبا للماء ومثله الريق كان أبغ من مجرد الماء الذي به المضمضة فقول الماتن (بعد الزوال) خرج به ما لموات فلا يكره لان الصوم لا ينقطع بالموت ونقل عن فتاوى الشارح مر ما يوافقه ع ش على مر وفي حاشيته هنا أي على المنهج مانصه (فرع) مات الصائم بعد الزوال هل يحرم على الغاسل إزالة الخلوفه بسواك وقياس دم الشهيد الحرمه وقال به الرملى اهـ بجبرمى وياتى عن شيخنا مثله **(قوله)** ويفتح (الخ) وأما الرواية فباضم فقط ع ش ومغنى **(قوله)** تغيره أي تغير رائحته نهاية ومغنى **(قوله)** أطيب عند الله (الخ) أي أكثر ثوابا عند الله من ريح المسك المطلوب في نحو الجمعة وانه عند الملائكة أطيب من ريح المسك عندكم شيخنا **(قوله)** كما صح به أي بان خلوفه أطيب (الخ) **(قوله)** لانه محل الجزاء (أو محل ظهورها باعطاء صاحبها انواع الكرامة وأهل هذا أظهر مما ذكره الشارح قاله السيد عمر البصرى وقد بدعى انه هو مراد الشارح **(قوله)** تدل على طلب إبقائه أي فتكره إزالته شرح المنهج **(قوله)** على تخصيصه (الخ) أي تخصيص الخلوف المطلق في الحديث المتقدم مغنى **(قوله)** وخلوف أفواههم (الخ) جملة حاله مقيدة لعاملها فيفهم منه ان ذلك في الدنيا وهو الأصح

يعرضه وان يغسله قبل وضعه كما إذا أراد الاستياك به ثانيا وقد حصل به نحو ريح ولا يكره إدخاله ماء وضوئه أي إلا ان كان عليه ما يقدره كما هو ظاهر وان لا يزيد في طول له على شبر وان لا يستاك بطرفه الآخر قيل لان الأذى يستقر فيه وهو بسواك الغير بلا إذن ولا علم رضا حرام وإلا بخلاف الأولى إلا للترك كما فعلته عائشة رضى الله عنها ويتأ كد التخليل اثر الطعام قبل بل هو أفضل للاختلاف في وجوبه ويرد بانه موجود في السواك أيضا مع كثرة فوائده التي تزيد على السبعين ولا يبلغ ما أخرجه بالخلال بخلاف لسانه لان الخارج به يغلب فيه عدم التغير (ولا يكره) فيه حالة من الحالات بل هو سنة مطلقا ولو لمن أسنان له ما مرانه مرضاة للرب (إلا للصائم بعد الزوال) لان خلوفه وهو بضم أوله ويفتح في لغة شاذة تغيره أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة كما صح به الحديث وذكر يوم القيامة لانه محل الجزاء وإلا فآطيبيته عند الله موجودة في الدنيا أيضا كما دل عليه حديث آخر وأطيبيته تدل على طلب إبقائه ودل على تخصيصه بما بعد الزوال ما في خبر

جماعة وحسنه بعضهم ان من خصوصيات هذه الامة أنهم يسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك عند

عند ابن الصلاح والسبكي وخصه ابن عبد السلام بالآخرة ولا مانع أن يكون فيها معنى (قوله والمسا لما الخ)  
الاولى إسقاط لما (قوله وحكمة اختصاصه بذلك) أي اختصاص الكراهة بمابعد الزوال النهائية ومعنى (قوله)  
بخلاف قبله) فيحال على نوم أو اكل في الليل ونحوهما يؤخذ من ذلك أنه لو واصل وأصبح صائما كره له  
قبل الزوال كما قاله الجليبي وتبعه الأذري والزركشي وجزم به ابن المقرئ كصاحب الأنوار وهو المعتمد وظاهر

والمسا لما بعد الزوال ويمتد  
لغة إلى نصف الليل ومنه إلى  
الزوال صباح وحكمة  
اختصاصه بذلك أن التغير  
بعده يتمحض عن الصوم  
لخلو المعدة بخلافه قبله وإنما  
حرمت لإزالة دم الشهيد  
لأنها تفويت فضيلة على  
الغير ومن ثم لو سوك الصائم  
غيره بغير إذنه حرم عليه لذلك  
ولو تمحض التغير من  
الصوم قبل الزوال بأن لم  
يتعاط مبطرا ينشأ عنه  
تغير ليلا كره من أول النهار  
ولو أكل بعد الزوال ناسيا  
مغير أو نام وانتبه كره أيضا  
على الأوجه لأنه لا يمنع تغير  
والصوم ففيه إزالة له ولو  
ضما وأيضا فقد وجد  
مقتض هو التغير ومانع  
هو الخلو والمانع مقدم  
إلا أن يقال أن ذلك التغير  
أذهب تغير الصوم  
لاضحلاله فيه وذهابه  
بالكلية فسن السواك لذلك  
كأعليه جمع

كلامهم أنه لا كراهة قبل الزوال ولم يتسحر وهو الوجه ويوجه بأن من شأن التغير قبل الزوال أنه يحال  
على التغير من الطعام بخلافه بعده فاناطوه بالمظنة من غير نظر إلى الأفراد كما لمشقة في السفر نهاية وإيعاب وفي  
المعنى ما يوافق وعبارة الامداد لو تناول ليلا ما يمنع الوصال ولا ينشأ منه تغير في المعدة بوجه وكذا لو ارتكبت  
الواصل المحرم فيما يظهر كره له السواك من الفجر على ما قاله جمع لان الخلو فحينئذ من الصوم السابق اه  
ويوافقها قول الشارح الاتي بأن لم يتعاط مبطرا ينشأ عنه الخ وفي عرش مانصه ونقل بالدرس عن شرح  
العياب للشارح مر تقلا عن والده ما وافق ما قاله ابن حبيب ونص ما نقل ويؤخذ منه أن فرض الكلام فيما  
يحتمل تغيره به ما لم يطرأ بما لا يحتمل أن يحال عليه التغير كمنحو سمسة أو جماع فحكمه كالأصل فإذ  
الشارح مر في شرح العباب وقال إن والده أفتى به اه (قوله ومن ثم لو سوك الخ) أو زال الشهيد الدم عن  
نفسه بأن جرح جرحا يقطع بموته منه فالزال الدم عن نفسه قبل موته كره شيخنا زاد المعنى فتفويت المكلف  
الفضيلة على نفسه جائز وتفويت غيره لها عليه لا يجوز إلا باذنه اه (قوله حرم عليه الخ) ولو تعدد مس أو لمس  
غيره مسا أو لمسا ناقضا بغير إذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ  
فيه تفويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه عبثا ينبغي الكراهة مر اه سم (قوله)  
مبطرا ينشأ عنه الخ) خرج به نحو الجماع بجبري (قوله على الأوجه الخ) وجرى الشهاب الرملي والخطيب  
والجمال الرملي وابن قاسم العبادي وغيرهم على عدم كراهة السواك حينئذ كرهى (قوله فسن السواك الخ)  
اعتمده المعنى والزياى وكذا النهاية وقالوا والده ثم قال ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها أو موجرا  
ما زال به الخلو أو قبله ما منع ظهوره وقتنا بعدم نظره وهو الأصح فهل يكره السواك أم لا لزوال المعنى قال  
الأذري أنه يحتمل وإطلاقهم يفهم التعميم اه إذا سمى أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لان  
ذاك فيما إذا حصل تغير بالنوم أو الأكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكرناه  
لا يلزم من زوال الخلو بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الاكل اه زاد السكردى وعلى ما قاله أي سم  
إن حصل بما ذكر تغير الفهم كره السواك عند الشارح أي ابن حجر دون الجماعة المذكورين وإن لم يحصل  
به تغير كره عند الشارح وغيره وفي شرح العباب بحث الأذري كراهته للصائم قبل الزوال إن كان بدى فيه

أشق على أمي لا سرتهم بالسواك أو لفرضت عليهم السواك ولا كذلك الخلال اه (قوله بخلافه قبله) أي  
وإن لم يتسحر على الأوجه مر قال الجليلى إلا إذا لم يطرأ ليلا أي فحينئذ يكره قبل الزوال أيضا لان التغير حينئذ  
من اثر الصوم ولا يحذور فيما يلزم من ذلك وهو زوال الكراهة بالغروب وغودها بالفجر لان الحكم يزول  
بزوال علته وهي هنا إزالة الصائم أثر صومه وثبت عند وجودها ولو جامع ليلا فقط قبل زوال الكراهة قبل  
الزوال لا نقطاع حكم الصوم أو لا لان الجماع لا مدخل له في التغير فيه نظرا اه (قوله ومن ثم لو سوك غير بغير  
إذنه حرم) لو تعدد مس أو لمس غير مس أو لمسا ناقضا بغير إذنه كان تعددت لمس رجل أو تعدد لمس امرأة أو  
مس رجل بلا إذن في ذلك ينبغي التحريم إذ فيه تفويت فضيلة على غيره بلا إذن ولو تعدد نقض طهارة نفسه  
عبثا ينبغي الكراهة مر وقاس ما تقرر أنه لو زال الشهيد دم نفسه لم يحرم بان جرح في الحرب جراحة يقطع  
بموته منها ثم أزاله بنفسه ثم مات في الحرب وقد يقال لا يتحقق عند الإزالة أنه شهيد لجواز أن لا يموت فليتأمل  
(قوله وايضا فقد وجد الخ) قد يشكل كلا التوجيهين بجواز إزالة النجاسة عن الشهيد وأدت إلى إزالة القدم  
الشهادة وقد علم بما قرره إن سبب كراهة السواك إزالة الخلو وقضيته كراهة إزالته بغير استياك (قوله كما  
عليه جمع) أفتى به شيخنا الشهاب الرملي ولو أكل الصائم ناسيا بعد الزوال أو مكرها ما زال به الخلو أو قبله

وتزول الكراهة بالغروب  
**(تنبيه)** هل تذكره إزالة  
 الخلو ف بعد الزوال بغير  
 السواك كأصبعه الخشنة  
 المتصلة لأن السواك لم  
 يكره لعينه بل لازالته له  
 كما تقرر فكان ملحظ  
 الكراهة زواله وهو  
 أعم من أن يكون بسواك  
 أو بغيره أولا كما دل عليه  
 ظاهر تقييد إزالته  
 بالسواك وإلا قالوا هنا  
 أو في الصوم يكره للصائم  
 إزالة الخلو ف بسواك أو  
 غيره كل محتمل والأقرب  
 للمدرك الأول وللكلامهم  
 الثاني فتأمل (والتسمية  
 أوله) أي الوضوء للاتباع  
 ولخبر لا وضوء لمن يسم  
 وأخذ منه أحمد وجوبها  
 ورده أصحابنا بضعفه أو  
 حمله على الكامل لما يأتي في  
 المضمضة وأقلها بسم الله  
 وأكملها بسم الله الرحمن  
 الرحيم (فإن تركها ولو  
 عمدا (في أثنائه) يأتي بها  
 تداركا لها فأقلها بسم الله

لمرض في لثته ويخشى الفطر منه الخ اه **(قوله)** وتزول الكراهة بالغروب) كذا في المعنى وشرح الغاية  
 للغزى وقال شيخنا وكذا بالمولد لأنه الآن ليس بصائم كذا قال الشيخ الطوخى وقال غيره لا تزول بالموت بل  
 قياس دم الشهيد الحرمة وبه قال الرملى اه **(قوله)** الخشنة) لأحاجة اليه **(قوله)** هل يكره الخ) اعتمده سم  
 وشيخنا واعتمد البجيرى عدم الكراهة قول المتن (والتسمية أوله) ويسن التعوذ قبلها وأن يزيد بعدها الحمد  
 لله على الإسلام ونعمته والحمد لله الذي جعل الماء طهورا والإسلام نورا رب اعوذ بك من همزات الشياطين  
 وأعوذ بك رب أن يحضرون ويسن الأسرار بها شيخنا وفي النهاية والمعنى مثله إلا قوله والإسلام نور أو قوله  
 ويسن الأسرار بها **(قوله)** أي الوضوء) ولو بما مغصوب لأنه قرينة والعصيان لعارض وتسن لكل امرئ  
 بالعبادة أو غيرها كغسل وتيمم وتلاوة ومن أثناء سورة وجماع وذبح وخروج من منزل لا للصلاة والحج  
 والأذكار وتكره المكروه ويظهر كما قاله الأذرى تحريرا محرما نهاية وفي المعنى ما يوافقه إلا أنه قال بالكراهة  
 المحرم عبارة سم قال في العباب وتكره أي التسمية المحرم أو مكروه قال في شرحه والظاهر أن المراد بهما المحرم  
 أو المكروه ولذا فتن في نحو الوضوء بمغصوب وبحث الأذرى حرمتها عند المحرم ضعيف اه وعبارة عرش  
 قوله مر المحرم أي لذاته كالزنا وشرب الخمر في المباحات التي لا شرف فيها كتنقل متاع من مكان إلى آخر  
 وقضية ما ذكرنا مباحة فيه أو عبارة الرشيدى ولينظر لولا كل مغصوب باهل هو مثل الوضوء بماء مغصوب  
 أو الحرمة فيه ذاتية والظاهر الأول وحينئذ فصورة المحرم الذي تحرم التسمية عنده أن يشرب خمر أو ياكل  
 ميتة لغير ضرورة والفرق بينه وبين كل المغصوب أن الغضب امر عارض على حل الماكول الذي هو  
 الأصل بخلاف هذا اه **(قوله)** أو جملة الخ) اقتصر عليه في شرح بافضل وقال الكردي عليه لم يقل أنه ضعيف  
 كما قال به في التحفة والاياعاب لما يثبت في الأصل من أن له طر قاي رتقها إلى رتبة الحسن فراجع بل بعض طر قه  
 حسن اه **(قوله)** لما يأتي الخ) راجع للمعطوف فقط **(قوله)** وأقلها) إلى قوله كما يصرح به في النهاية والمعنى  
**(قوله)** وأقلها بسم الله) فيحصل أصل السنة بذلك ولا يحصل بغيره من الأذكار لطلب التسمية بخصوصها شيخنا  
 عبارة سم **(فرع)** هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كافي بداية الأمور فاجاب مر بالمنع  
 لأن البداية ورد فيها طلب البداية بالبسملة وبالحدثة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها إلا طلب البسملة بقوله عليه  
 الصلاة والسلام توضعوا بسم الله أي قائلين ذلك كما فسر به الأئمة وأقول لقائل أن يقول إن حديث كل امرئ  
 بال شامل للوضوء اه **(قوله)** وأكملها بسم الله الرحمن الرحيم) وبقي بذلك ولو جئنا وحائضا ونفساء كان  
 يتوضأ كل منهم لسنة الغسل لكن يقصد بها الدكر شيخنا قول المتن (فإن ترك) أن بني للمفعول فالتذكير  
 بتأويل التسمية بمذكر أي قول بسم الله أو ذكر بسم الله أو الايمان به مثلا سم **(قوله)** قائل بسم الله الخ) أو

ما منع طهوره وقتنا بعدم فطره وهو الأصح فهل يكره له السواك أم لا زال المعنى قال الأذرى أنه محتمل  
 وإطلا فهم بفهم التعميم أي فيكره ولا يخالف ذلك ما تقدم عن افتاء شيخنا لأن ذاك مفروض فيما إذا حصل  
 تغير بالنوم أو الأكل ناسيا مثلا فلا يكره وفرض هذا فيما إذا لم يحصل تغير بما ذكر فانه لا يلزم من زوال  
 الخلو ف بالاكل ناسيا مثلا حصول تغير بذلك الا كل **(قوله)** والتسمية أوله) قال في العباب وتكره أي التسمية  
 المحرم ومكروه قال في شرحه بعد أن بين نقل ذلك عن الجواهر ما نصه والظاهر أن المراد بهما المحرم أو المكروه  
 لذاته فتن في نحو الوضوء بماء مغصوب خلا لما بحثه الأذرى وغيره وبحث الأذرى حرمتها عند المحرم  
 ضعيف وإن نقله عن الخنفية كما علم بامر عن العلماء اه وأراد بامر عن العلماء قوله قبل ذلك **(فرع)**  
 في الجواهر وغيره عن العلماء أن الأفعال ثلاثة قسم تسن فيه التسمية وقسم لا تسن فيه وقسم تكره فيه اه  
**(فرع)** وقع السؤال هل يقوم مقام التسمية في الوضوء الحمد لله أو ذكر الله كافي بداية الأمور فاجاب  
 مر بالمنع لأن البداية ورد فيها طلب البداية بالبسملة وبالحدثة وبذكر الله وهذه لم يرد فيها إلا طلب البسملة  
 بقوله عليه الصلاة والسلام توضعوا بسم الله أي قائلين ذلك كما فسر به الأئمة وأقول لقائل أن يقول إن حديث  
 كل امرئ بال شامل للوضوء **(قوله)** (فإن ترك) أن بني للمفعول أشكل التذكير في الضمير لأن ضمير المؤنث

أوله وأخره لا بعد فراغه وكذا في الأكل ونحوه كما يصرح به كلام الروضة وغيره باختلاف نحو الجماع لسكرة الكلام عنده وهي هنا سنة عين وفي نحو الأكل سنة كفاية لما يأتي رابع أركان الصلوة بتردد النظر في الجماع هل يكفي ( ٢٢٥ ) تسمية أحدهما والظاهر نعم (وعند كفيه)

إلى كوعيه (وإن تيقن طهرهما) ويسن غسلهما معا للاتباع قيل ظاهر تقديمه السواك أنه أول سنته ثم بعده التسمية ثم غسل الكفين ثم المضمضة ثم الاستنشاق وبه صرح جمع متقدمون قال الأذري وهو المنقول واليه يشير الحديث والنص اه وليس كما قال بل المنقول عن الشافعي وكثير من الأصحاب أن أوله التسمية وجزم به المصنف في مجموعهم وغيره فينوي معها عند غسل اليدين إذ هو المراد بأوله في المتن بأن يقرن النية بها عند أول غسلها كقصرها بتحريم الصلاة وحينئذ فيحتمل أنه يتلفظ بالنية بعد البسملة وعليه جريت في شرح الإرشاد لتشمله بركة التسمية ويحتمل أنه يتلفظ بها قبلها كالتلفظ بها قبل التحريم ثم يأتي بالبسملة مقارنة للنية القلبية كما يأتي بتكبير التحريم كذلك فاندفع ما قيل قرنها بما مستحيل لأنه يسن التلفظ بالنية ولا يعقل التلفظ معها بالتسمية ومن صرح بأنه ينوي عند غسل

بسم الله الرحمن الرحيم شيخنا (قوله أوله وآخره) أي الأكل ذلك والإفالة تحصل بدونه رشيدى زاد عش والمراد بالاول ما قبل الآخر فيدخل الوسط اه أي والمراد بآخره ما عدا الاول (قوله لا بعد فراغه) أي الرضوء أي الفراغ من أفعاله ولو بقي الدعاء بعده على أحد قولين ارتضاء الرملي ولكن نقل عن الزيادي والشبراملي أن المراد فان فرغ من توابعه حتى الذكر بعده بل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة أنا أنزلناه وهذا أقرب شيخنا (قوله كذا في الأكل) قال شيخنا والظاهر أنه يأتي بها بعد فراغ الأكل ليتقيا الشيطان ما أكله وينبغي أن يكون الشرب كالأكل مغنى ونهاية قال ع ش قوله مر أنه يأتي بها الخ ينبغي أن محله إذا قصر الفصل بحيث ينسب إليه عرفاه عبارة سم مشي شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الإرشاد ثم أيد ما قاله أي شيخ الإسلام بحديث الطبراني أهوا لفظه كافي السكردى من نسي أن يذكر الله في أول طعامه فلينذكر اسم الله في آخره (قوله ونحوه) أي عما يشمل على أفعال متعددة كالأكل كتحال والتأليف والشرب اه كروى عن شرحي الإرشاد للشارح (قوله بخلاف نحو الجماع) أقول وهل يأتي بها بقلبه والحالة هذه أو لالم أر في ذلك شيئا ولعل الأول أقرب أخذ من قولهم إن العاطس في الخلاء يحمد الله بقلبه بصري وبرماوى ومال ع ش إلى الثاني (قوله والظاهر نعم) ويوجه بأن المقصود منها دفع الشيطان وهو حاصل بتسميتها ونقل عن الشارح م عدم الاكتفاء بها من المرأة وإنما تكفى من الزوج لأنه الفاعل اه وفيه وقفة ع ش (قوله وإن تيقن طهرهما) أي أو توضحا من نحو ابريق مغنى ونهاية (قوله قيل الخ) وعن قال به النهاية ووالده كاسر (قوله أن أوله التسمية الخ) وفي سم على المنهج مانصه وكان شيخنا الشهاب الرملي يجمع بين من قال أوله السواك ومن قال أوله غسل الكفين بأن من قال أوله السواك أراد أوله المطلق ومن قال أوله التسمية أراد أوله من السنن القولية التي هي منه ومن قال أوله غسل الكفين أراد أوله من السنن الفعلية التي هي منه بخلاف السواك فإنه سنة فيه لأمته فلا ينافي قرن النية قلبا بالتسمية ولا تقدم السواك عليها لأنه سنة فعلية في الرضوء لا من الرضوء اه وفي النهاية نحوه باختصار بصري وكروى ومعلوم أن ماجرى عليه الشارح كالمغنى خارج عن هذا الجمع (قوله فينوي) أي بالقلب معها أي التسمية (قوله بأن يقرن الخ) فيجمع في العمل بين قلبه ولسانه وجوارحه فيكون قد شغل قلبه بالنية ولسانه بالتسمية وأعضائه بالغسل في أن واحد شيخنا (قوله يتلفظ بالنية) أي سرانهاية (قوله وعليه جريت الخ) وكذا جرى عليه النهاية والمغنى وغيرهما (قوله في شرح الإرشاد) أي في الامداد وفتح الجواد كروى وكذا جرى عليه في شرح بافضل (قوله ويحتمل أن يتلفظ بها الخ) قد يقال بقدره في هذا الثاني خلو التلفظ بالنية عن شمول بركة التسمية له بصري (قوله فاندفع) إلى قوله وعلى هذا في النهاية (قوله فاندفع ما قيل قرنها) دفع استحالة المقارنة لم يحصل بما أجاب به وإنما حصل به بيان المراد منها من غير حصول المقارنة لمستحيلة فقيه اعتراف باستحالة المقارنة الحقيقية التي قالها المعترض رشيدى ولا يخفى أن قول الشارح فاندفع الخ متفرع على كل من الاحتمالين (قوله قرنها) أي قرن النية بالتسمية (قوله ولا يعقل التلفظ معه) أي مع التلفظ بالنية وقوله بالتسمية متعلق بالتلفظ أي لا يمكن التلفظ بهما في آن واحد ولو قدم معه على التلفظ لا تصل الموجب بعامله وأضح المعنى المراد (قوله ومن صرح الخ) تأييد لقوله فينوي معها الخ وكذا قوله فالمراد الخ تفريع عليه ويجوز تفريعه على قوله ومن صرح الخ (قوله وعلى هذا المعتمد) أي من أن أول سنن الرضوء التسمية المقرونة بالنية عند أول غسل

ولو مجازى التأنيث يجب تأنيثه ويجاب بتأويل التسمية بذكر أي قول بسم الله أو ذكر اسم الله أو الاتيان به مثلا (قوله وكذا في الأكل ونحوه) مشي شيخ الإسلام على سنة الاتيان بها بعد فراغ الأكل ونازعه الشارح في شرح الإرشاد ثم أيد ما قاله بحديث الطبراني (قوله قيل ظاهر تقديمه السواك الخ) في شرح م وبدوه بالسواك يشعر بأنه أول السنن وهو ماجرى عليه جمع وجرى بعضهم على أن أولها غسل كفيه والأوجه أن

( ٢٩ - شرواني وابن قاسم - اول ) التسمية على غسلها الذي عبر به غير واحد بتقديمه على الفراغ منه وعلى هذا المعتمد يكون الاستياك بين غسلها والمضمضة كما استظهره ابن الصلاح كالامام ووجه بعضهم بأن الماء حينئذ يكون عقبه كما يجمع في الاستنجاء

اليدن (قوله بين الحجر والماء) أى بتعقيب الثاني للأول (قوله يلزم الأول) أى المار في قوله وقيل الخ (قوله خلو السواك الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه سم أقول ومر هناك أى ما تقدم ليس على إطلاقه بل في خصوص التسمية ثانياً للسواك الثاني المطلوب للتسمية في الوضوء لدفع الدور (قوله له) أى للسواك (قوله أو مقارنتها) أى التسمية بالرفع عطفًا على خلو الخ وفي دعوى لزومها (قوله وهو) أى كون التسمية مقارنة للسواك دون غسل الكفين ويجوز إرجاع الضمير لعدم المقارنة بغسل الكفين (قوله كما علمت) أى من قوله ومن صرح بأنه الخ (قوله بما ذكر) أى من التسوية وغسل الكفين (قوله لا ثواب فيه) بل لا يحصل به أصل السنة على ما مر عن عث (قوله وإنما ائيب الخ) جواب سؤال نشأ عن قوله أن ما تقدمها الخ (قوله ناوى الصوم) أى النفل (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفى في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب سم (قوله ويتجزئ هنا) أى في النية المقرونة بالتسمية عند غسل اليدين (قوله نية مامر) أى حتى نية رفع الحدث ولا يقدح في ذلك أن السنن المتقدمة لا ترفع الحدث لأن السنن في كل عبادة تدرج في نيتها على سبيل التبعية قاله مروا أقول نية رفع الحدث معناها قصده بجموع أعمال الوضوء وهو رفع بلا شبهة سم اه بجري (قوله وكذا الونوى الخ) تقدم عن شيخنا أن الأحسن أن ينوى أو لا السنة فقط كان يقول نويت سنن الوضوء ثم ينوى عند أول غسل الوجه النية المعتبرة اه (قوله لأنه) أى النأوى عند كل من السنن المتقدمة السنة قول المتن (فان لم يتيقن طهرهما الخ) قاله المحلى فان يتيقن طهرهما لم يكره غمسهما ولا يستحب الغسل قبله كما ذكره في تصحيح التنبيه اه قلت فيكون مباحاً وقد يقال بل ينبغى أن يغسلهما خارج الأناء لثلا يصير الماء مستعملًا بغمسهما فيه بناء على أن المستعمل في نفل الطهارة غير طهور فلعلم المراد أنه لا يكره غمسهما خوف النجاسة وإن كره غمسهما لتأديته لاستعمال الماء الذى يريد الوضوء منه عث وقوله وقد يقال الخ محل تأمل (قوله بان تردد فيه) أى على السواء أو لا شرح بأفضل قال عث أى ولو مع تيقن الطهارة السابقة اه (قوله غير مراد) يمكن أن يكون مراد أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنبيه والتحرير سم (قوله لوضوئه) يعنى لوضوح أنه لو تيقن نجاسة يده كان الحكم بخلاف ذلك فيكون حراماً وإن قلنا بكراهة تنجيس الماء القليل لما فيه هنا من التضمخ بالنجاسة وهو حرام هنا بقو شيخنا قول (المتن كره الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسه في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة سم قول المتن (غمسهما) أى غمس كلا منهما بجعل الإضافة للاستغراق فيشمل ما زاده الشارح رحمه الله تعالى قاله البصرى وفيه تأمل (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بها أو بإحداهما سم (قوله الذى) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله فيه مائع) أى وإن كثرا وما كثر رطب نهاية وغنى (قوله ثلاثاً) ولو كان الشك في نجاسة مغالطة

بين الماء والحجر ويلزم الأول خلو السواك عن شمول بركة التسمية له أو مقارنتها له دون غسل الكفين وهو خلاف ما مر حواه كما علمت واعتبر قرن النية بما ذكر ليثاب عليه إذ ما تقدمها لا ثواب فيه وإنما ائيب ناوى الصوم ضحوة من أول النهار لأنه لا يتجزأ أو يجزئ ههنا بما مر وكذا الونوى بكل السنة كما هو ظاهر لأنه تعرض للقصود (فان لم يتيقن طهرهما) بان تردد فيه وصدقه بتيقن نجاستهما غير مراد لوضوئه (كره غمسهما) أو غمس أحداهما (في الأناء) الذى فيه مائع أو ماء دون القلتين (قبل غسلهما) ثلاثاً لنهى المستيقظ عن غمس يده في الأناء قبل غسلها ثلاثاً

يقال أول سننه الفعلية المقدمة عليه السواك وأول سننه الفعلية التى منه غسل كفيه وأول القولية التسمية فينوى معها عند غسل كفيه بان يقرنها بها عند أول غسلها ثم يتلفظ بها سراً عقب التسمية اه (قوله ويلزم الأول الخ) قد يقال لا محذور في هذا الخلو لعدم استحباب التسمية للسواك اخذاً بما تقدم في التنبيه السابق في جواب الدور الذى ذكره من التزام عدم استحبابها للسواك مع توجيهه (قوله لأنه لا يتجزأ) فيه بحث لأن عدم تجزئه لا يقتضى الثواب ولا يتوقف عليه بل يكفى في عدم تجزئه تعيين الحصول من أول النهار وإن لم يحصل ثواب (قوله غير مراد) يمكن أن يجعل مراداً أو تحمل الكراهة على ما يشمل كلاماً من التنبيه والتحرير (قوله كره غمسهما الخ) لو غمس حيث كره الغمس فغمس بعده من غسل يده ثلاثاً بماء طهور ثم أراد غمسه في ماء قليل قبل غسلها ثلاثاً من ذلك الغمس كان مكروهاً لوجود المعنى وهو احتمال النجاسة (قوله أو غمس إحداهما) أى أو بعض إحداهما أو مسه بها أو بإحداهما (قوله ثلاثاً) يتجه أن محله في غير



فالظاهر كما قاله بعض المتأخرين عدم زوال الكراهة إلا بغسل اليد سبعاً إحداها بتراب نهاية زاد سم بل تسعاً فلنا بسن الثامنة والتاسعة اه وقال ع ش قوله مر إحداها بتراب أى ولا يستحب ثامنة وتاسعة بناء على ما اعتمدته الشارح مر من عدم استحباب التثليث في غسل النجاسة المغلظة أما بالنسبة للحدث فيستحب ذلك اه عبارة الكردى وفي الامداد الذى يظهر ان الكراهة لا تزول في المغلظة إلا بمرتين بعد السبع اه ونقل القليوبي عن مر ما يوافقه وابن قاسم عن الطيلارى والمغنى اعتماده وفي العناني على شرح التحرير ولو كانت النجاسة المشكوك فيها مخففة زالت الكراهة برشها ثلاثاً اه وعبارة البجيرى (فرع) لو تردد في نجاسة مخففة هل يكتب فيها بالرش ثلاث مرات اولاً بدمن غسلها ثلاثاً فيه نظر والوجه الثانى وإن كان الرش فيها كافياً بطريق الاصاله كما قاله ع ش واستوجه سم الاول وقال الاجهورى ومقتضى كلامهم عدم الاكتفاء نعم يظهر حمل ما قاله سم على ما اذا اراد كالوضوء كما دخل يده في نحو ماء قليل اه وقال ابن حجاج في شرح الارشاد ولو تبين النجاسة وشك اى مخففة او متوسطة او مغلظة فما الذى يأخذه والذي يتجه الثانى أى حملا على الاغلب اه (قوله معلل الخ) حال من فاعل النهى الخ المحذوف وقوله الدال نعت لقوله بأنه لا يدري لانه في قوة بهذا التعليل عبارة النهاية والمغنى والامر بذلك إنما هو لاجل توهم النجاسة لانهم كانوا اصحاب اعمال ويستنجون بالاحجار واذا ناموا اجالت ايديهم فربما وقعت على محل النجوة فاذا صادفت ماء قليل انجسته فهذا محل الحديث لا مجرد النوم كما ذكره المصنف في شرح مسلم ويعلم منه ان من لم يلمس واحتمل نجاسة يده فهو في معنى النائم وهو ما خوذ من كلامهم اه (قوله لان الشارح الخ) قد يقال هذا واضح حيث لم يعلمه وهنا قد علله بما يقتضى الاكتفاء بمره واحدة وهو قوله فانه لا يدري الخ سم وبجيرى (قوله اذا غيحا كمال الخ) والحكم هنا كراهة الغمس والغاية الغسل ثلاثاً (قوله فائما يخرج) بالبناء للجهرول بجيرى ويجوز بناؤه للفاعل بر جوع الضمير الى المكلف المعلوم من المقام (قوله استحكال هذا) اى عدم زوال الكراهة بمره الخ (قوله ومن ثم) اى من اجل ان الشارع اذا غيحا الخ (قوله بحث الاذرعى الخ) اعتمده النهاية والمغنى ايضا (قوله ان محل هذا) اى عدم الكراهة عند تبين الطهارة وابتداء (قوله دون ثلاث الخ) عبارة النهاية والمغنى مرة ومرتين كره غمسهما قتل كمال الثلاث اه (قوله بقيت الكراهة) ينبغى تكميل ما مضى ثلاثاً سم وتقدم انفا عن النهاية والمغنى الجزم بذلك (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث الخ) قد يقال بل هى غيرها وإن هناستين إحداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك للنجاسة فهما وإن حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك الغسل واتوهم ان بعضهم ذكر ذلك فليراجع اه سم وفي ع ش وحاشية شيخنا ما يوافقه بلا عزو وقال الكردى مانصه قوله هى الثلاث أول الوضوء زاد في الايعاب فليست غيرها حتى تكون ستاً عند الشك ثلاثاً للوضوء وثلاثاً للدخال خلافاً لما نغلط فيه اه واليه ميل القاب والله اعلم (قوله فيما مر) اى فى الاناء الذى فيه مائع الخ وقول الكردى وهو قوله بان يرد له لزوم تكرره حينئذ مع قول الشارح في حالة التردد قول المثنى (والمضمضة) ما خوذ من المض وهو وضع الماء فى الفم ولو تعدد الفم فينبغى ان يأتى فيه ما فى تعدد الوجه فان كانا اصلين تهمض في كل منهما وإن كان احدهما اصلياً والاخر زائداً وتميز الاصلين من الزائد ولم يسامتا فلعبرة بالاصل دون الزائد وإن اشتبه الاصل بالزائد تهمض في كل منهما وكذا إن تميز لكن سامت وقوله والاستنشاق ما خوذ من الشق وهو شم الماء وهو افضل من المضمضة لان اباءور من اثمتنا قال بوجوب الاستنشاق دون المضمضة وهما واجبان عند الامام احمد ومحل المضمضة افضل من محل

المغلظة ولا فسيماع التراب بل تسعاً فلنا بسن الثامنة والتاسعة (قوله اذا غيحا كمال بغاية) قد يقال لكنه غل الغاية هنا بما يقتضى الاكتفاء بالمره الواحدة (قوله بقيت الكراهة) ينبغى الى تكميل ما مضى ثلاثاً (قوله وهذه الثلاث هى الثلاث اول الوضوء) قد يقال بل هى غيرها وان هناستين احداهما الغسل ثلاثاً للوضوء والثانية الغسل ثلاثاً للشك في النجاسة فهما وان حصل بغسل واحد ثلاثاً لكن الافضل تعدد ذلك

معللاً له بأنه لا يدري أين باتت يده الدال على أن سبب النهى توهم النجاسة لنوم أو غيره وإنما تزل الكراهة بمره مع تبين الطهر بها لأن الشارع اذا غيحا كمال بغاية فائما يخرج عن عهده باستيفائها فاندفع استحكال هذا بأنه لا كراهة عند تبين الطهر ابتداء ومن ثم بحث الاذرعى أن محل هذا اذا كان مستنداً ليقين غسلها ثلاثاً فلو غسلها فيما مضى من نجس متيقن أو متوهم دون ثلاث بقيت الكراهة وهذه الثلاث هى الثلاث أول الوضوء لكنهما في حاله التردد يسن تقديمها على الغمس فيما مر (و) بعد غسل الكففين تسن (المضمضة) بعد المضمضة كما أفهمه قوله الآتى ثم يستشق يسن (الاستنشاق) للاتباع ولم يجبا

استنشاق لانه عمل الذكرو القراءة ونحوهما شيخنا (قوله للحديث الخ) دليل لنفي الوجوب (قوله كما أمره الله) أي في قوله فاغسلوا وجوهكم الآية ع ش وسم (قوله وحكمتها) الخ أي المضمضة والاستنشاق أي حكمة تقدم بها عبارة المغنى والدميري ومن فواتد غسل الدين والمضمضة والاستنشاق أو لا معرفة أو صافه وهي اللون والطعم والرائحة هل تغيرت أو لا اه زاد شيخنا وقال بعضهم شرع غسل الكفين للآكل من موائد الجنة والمضمضة للكلاب والعالمين والاستنشاق لشم روائح الجنة وغسل الوجه للنظر إلى وجه الله الكريم وغسل الدين لللبس السوار في الجنة ومسح الرأس لللبس التاج والأكليل فيها ومسح الأذنين لسماع كلام الله تعالى وغسل الرجلين للشي في الجنة اه (قوله معرفة وأوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها فيه حكم بنجاسته سم قول المتن (أن فصلهما الخ) وضابطه أن لا يجمع بين المضمضة والاستنشاق بغرفة وفيه ثلاث كفيات الأولى الأصح الآتي في المتن والثانية والثالثة مقابلة الآتي في الشرح (قوله من جمعها) أي الآتي (قوله على هذا) أي الاظهر وكان الأولى تأخيرها عن الأصح عبارة النهاية والمغنى ثم الأصح على هذا الأفضل أنه يتمضمض البخ قول المتن (بغرفة) فيه لغتان الفتح والضم فإن جمعت على لغة الفتح آتين فتح الرأى وإن جمعت على لغة الضم جاز إشكان الرأى وضما وفتحها فلتخص في غرفات أربع لغات إقناع (قوله حتى) إلى قوله فتفي في النهاية والمغنى لا قوله أو متفرقة (قوله ومقابلة) أي الأصح (قوله متواليه) أي بان يتمضمض ثلاث متواليه ثم يستنشق كذلك أو متفرقة أي بان يتمضمض بواحدة ثم يستنشق بأخرى وكذا ثانية وثالثة (قوله لانه) أي مذكر من الثلاث لكل مضمضة والاستنشاق (قوله مستحق) أي شرط في الاعتداد بذلك كترتيب الأركان في صلاة النفل والوضوء المجدد وقوله لا مستحب أي كتقديم النبي من الدين والرجلين في الوضوء على اليسرى منهما لأن نحو الدين عضوان متفقان أسما وصوره بخلاف الفم والأنف فوجب الترتيب بينهما كاليد والوجه كرى عبارة شيخنا وضابط المستحق أن يكون التقديم شرط للحصول السنة كافي تقديم غسل الكفين على المضمضة فإنه ان قدم المؤخر وأخر المقدم فإن ما أخره فلا ثواب له ولو فعله وضابط المستحب أن لا يكون التقديم شرط لذلك بل يستحب فقط فإن أخره وقدم اعتبر بما فعله كافي تقديم النبي على اليسرى وقوله فات ما أخره هذا على ما في الروضة الذي اعتمده النهاية والمغنى والزبائدي وما على ما في المجموع الذي اعتمده شيخ الإسلام والشارح فيفوت ما قدمه إلا إذا أعاده (قوله كان اقصر الخ) عبارة في شرح بافضل فأتقدم عن محله لغو فواتي بالاستنشاق مع المضمضة أو قدمه عليها أو قصر عليه لم يحسب ولو قدمها على غسل الكفين حسب دونهما على المعتمد اه قال الكردى عليه قوله فأتقدم عن محله لغو هذا اعتمده الشارح في كتبه تبع الشيخ شيخ الإسلام وكلام المجموع يقتضيه وقال سم العبادي في شرحه على مختصر أبي شجاع وهو القياس وفي حاشيته على شرح المنهج اعتمده شيخنا الطبرلاوى وأقر القليوبى الأسنوى على أن ما في الروضة خلاف الصواب واعتمد الشهاب الرملى وتبعه الخطيب الشربيني وولده الجمال الرملى ما في الروضة أن السابق هو المعتمده وما بعده لغو وقوله لم يحسب أي الاستنشاق لا تيانه قبل محله لأن محله بعد المضمضة وهو في الأولى قدمه مع المضمضة وفي الثانية قدمه عليها وكذلك الثالثة لكنه لم يأت بالمضمضة راسا أما الأولى فليس من محل الخلاف بين الشارح والجمال الرملى فقد صرح فيها الخطيب الشربيني في شروحه على المنهاج والتنبيه وأن شجاع بحسبان المضمضة دون الاستنشاق وهو من التابعين للشهاب الرملى وعبارة العنانى على التحريروا الذى يتعين

للحديث الصحيح لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويغسل رجله ويخبر تمضمضوا واستنشقوا ضعيف وحكمتها معرفة أوصاف الماء (والاظهر أن فصلهما أفضل) من جمعها لخبر فيه (ثم) على هذا (الأصح) أن الأفضل أنه (يتمضمض بغرفة ثلاثا ثم يستنشق بأخرى ثلاثا) حتى لا ينتقل عن عضو إلا بعد كمال طهره ومقابلة ثلاث لكل متواليه أو متفرقة لانه أنظف وأفادت ثم ما مر من أن الترتيب هنا مستحق على كل قول لا مستحب لا اختلاف المحل كسائر الأعضاء فتقدم شيئا على محله كان اقتصر على الاستنشاق

الغسل وأتوهم أن بعضهم ذكر ذلك فليراجع (قوله كما أمره الله) فان قيل أمر الله لا ينحصر في القرآن قلنا سياق الحديث لأحالتهم على امر معلوم وذلك ليس إلا القرآن بخلاف السنة فانها لا تعلم إلا منه ولم ينهنا فلو أريد أمر الله ولو في غير القرآن لكانت الحوا على مجهول ولم تفد شيئا فقام له بلطف تدركه (قوله معرفة وأوصاف الماء) هذا قد يؤيد ما قاله البغوي من أنه لو وجد في الماء وصف النجاسة المختص بها ولم يعلم وقوعها حكم بنجاسته (قوله وأفادت ثم الخ) قد يقال إنما أفادت الفضيلة الترتيب (قوله

لغا واعتد بما وقع بعده في محله من غسل الكفين فالمضمضة فالاستنشاق لان اللاغى كالمعدوم كما صرحوا به في العفو عن الدية ابتداء فله العفو بعده عن القود عليها لان عفوه الاول لما وقع في غير محله كان بمنزلة المعدوم لجازله العفو عن القود عليها فان قلت قياس ما أتى أنه لو أتى بالتعود قبل دعاء الافتتاح اعتد بالتعود وفات دعاء الافتتاح الاعتداد بالاستنشاق فيما ذكر وفوات ما قبله (٢٢٩) قلت يفرق بان القصد بدعاء

الافتتاح أن يقع الافتتاح به ولا يتقدمه غيره وبالدعاء بالتعود فذلك لتعذر الرجوع اليه والقصد بالتعود أن تليه القراءة وقد وجد ذلك فاعتد به لوقوعه في محله ومانحن فيه ليس كذلك لان كل عضو من الأعضاء الثلاثة المقصود منه بالذات تطهيره وبالعرض وقوعه في محله وبالا ابتداء بالاستنشاق فأت هذا الثاني فوقع لغوا وحينئذ فكان لم يفعل شيئا فسن له غسل اليدين فالمضمضة فالاستنشاق ليوجد المقصود من التطهير ووقع كل في محله إذ لم يوجد مانع من ذلك فأتامه ويأت في تقديم الاذنين على محلها ما يؤيد ذلك وقدمت لشرف منافع الفم لانه محل قوام البدن أكلًا ونحوه والروح ذكرًا ونحوه وأقلها وصول الماء للفم والانف وأكلهما أن يبلغ في ذلك كما قال (وبالغ فيهما غير) برفعه فاعلا ونصبه استثناء أو حالا من ضمير المتوضىء الدال عليه السياق (الصائم) للأمر بذلك في الخبر الصحيح بان

في المقارنة أن المضمضة تحصل دون الاستنشاق إلا أن أعاده ولا يكون من محل الخلاف اهـ واما الثانية فالمعتد به عند الرمي واتباعه هو الاستنشاق بخلاف الشارح واتباعه فلو أعاد المضمضة والاستنشاق ثانيًا في الثانية حسب الاستنشاق عند الشارح دون الرمي او في الثالثة حسب عند الشارح ولم يحسب منهما شيء عند الرمي اهـ (قوله لغا) ظاهره وان اراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق سم فلواتي بعد بالمضمضة ثم الاستنشاق حسب اهـ عند الشارح ومن نحائحوه ولا يحسبان عند الرمي ومن نحائحوه وإنما يحسب عندهم الاستنشاق الاول كرى (قوله لغا واعتد بما وقع بعده) خلافاً للغنى والنهاية كما صرح به الاول فلواتي بالاستنشاق مع المضمضة حسبت دونه وأتى به فقط حسب له دونها أو قدمه عليها فقضية كلام المجموع ان المؤخر يحسب وقال في الروضة لو قدم المضمضة والاستنشاق على غسل الكف لم يحسب الكف على الاصح قال الاسنوى وصوابه ليوافق ما في المجموع لم تحسب المضمضة والاستنشاق على الاصح والمعتد كما قاله شيخنا في الروضة قال لقوله في الصلاة الثالث عشر ترتيب الاركان فخرج السنن فيحسب منها ما وقع اولاً فكان ترك غيره فلا يعتد بفعله بعد ذلك كالتعود ثم أتى بدعاء الافتتاح اهـ وفي الثاني نحوها (قوله فله) اى لولى الدم (العفو بعده) اى بعد العفو عن الدية الخ (عن القود) متعلق بالعفو الخ (عليها) اى الدية (قوله الاعتداد الخ) خبر قوله قياس ما أتى الخ (قوله وفوات الخ) عطف على الاعتداد (قوله ما قبله) اى في الرتبة من غسل الكفين والمضمضة (قوله فأت ذلك) اى وقوع الافتتاح بدعائه (قوله اليه) إلى دعاء الافتتاح على الوجه المقصود (قوله من الأعضاء الثلاثة) اى اليد والفم والانف (قوله هذا الثاني) اى وقوعه في محله (قوله التطهير ووقع الخ) بدل من المقصود (قوله وقدمت) اى المضمضة على الاستنشاق (قوله ونحوه) كالشرب (قوله ذكر أو نحوه) اى كالقراءة شيخنا والامر بالمعروف والنهي عن المنكر معنى (قوله وصول الماء للفم) اى ولو لم يدره في الفم ولا بجه (والانف) اى وان لم يجذبه في الانف ولا نثره نهاية (قوله أو حالا) اى بناء على عدم تعرفها منها بالاضافة سم (قوله من ضمير المتوضىء الخ) راجع لكل من الاستثناء والحال يعنى من الضمير المستكن في يبلغ الراجع إلى المتوضىء المعلوم من السياق (قوله بان يبلغ) ببناء الفاعل من باب التفعيل كقوله ويصعد الآنى (قوله امرار الاصبغ الخ) الاولى تنكير الاصبغ (قوله عليها) اى على أقصى الحنك ووجهى الاسنان الخ او الحنك ووجهى الاسنان الخ او الاسنان والثلاث احتمالات فليراجع (قوله بنفسه) بفتح الفاء بنفسه (قوله إلى خيشومه) اى أقصى انفه كرى (قوله وإزالة ما فيه) اى في الانف (قوله ولا يستقصى فيه) اى في الاستنشاق بان يجاوز الماء أقصى الفم بجيرى (قوله سعوطاً) بضم السين اى إدخال الماء أقصى الانف قرره شيخنا وافتحوا واء يصب في الانف مصباح بجيرى وقوله في أقصى الانف الاولى فوق أقصى الانف (قوله ولا الخ) اى وإن تقدركم لا فلا يظهر هذا التعليل لانه قد حصل بالاستقصاء اقل الاستنشاق (قوله أما الصائم الخ) وكذا الملحق به كالممسك لترك النية على الوجه شورى وبرماى فتكره له ايضاً عش (قوله ومن ثم) اى من اجل خوف الافطار معنى (قوله كرهت له) اى إلا ان يغسل فيه من نجاسة نهاية اى فانه يجب عليه المبالغة حينئذ وعليه فلو سبقه الماء في هذه الحالة إلى جو فله بفطر لانه تولد من أمور به عش وكرى (قوله وإنما حرمت القبلة الخ) عبارة الخطيب فان قيل لم يحرم ذلك كما لو قال بتحريم القبلة إذا خشي الانزال مع ان العلة في كل منهما خوف الافطار ولذا سوى

لغا ) ظاهره وإن أراد ابتداء ترك المضمضة والاقتصار على الاستنشاق وهو قضية ان الترتيب مستحق (قوله أو حالا ) اى بناء على عدم تعرفها هنا بالاضافة

يلعب الماء إلى أقصى الحنك ووجهى الاسنان والثلاث ويسن امرار الاصبغ اليسرى عليها ووج الماء ويصعد الماء بنفسه إلى خيشومه مع إدخال خنصر يسراه وإزالة ما فيه من أذى ولا يستقصى فيه فانه يصير سعوطاً لا استنشاقاً أى كاملاً ولا فقد حصل به أقله كما علم مما مر في بيان أقله أما الصائم فلا يبلغ كذلك خشية السبق إلى الحلق أو الدماغ فيفطر ومن ثم كرهت له وإنما حرمت القبلة المحركة للشهوة

لأن أصلها غير مندوب مع أن قليلها يدعول كثيرها والآنزال المتولد منها لا حيلة في دفعه وهنا يمكنه مع الماء (قلت الاظهر تفضيل الجمع) بينهما الصحة أحاديته على الفصل (٢٣٠) لعدم صحة حديثه والافضل على الجمع كونه (ثلاث غرف يتضمض من كل ثم يستنشق)

من كل (والله أعلم) لورود التصريح به في رواية البخاري وقيل يجمع بينهما بغرفة واحدة وعليه قيل يتضمض ثلاثا ولا ثم يستنشق ثلاثا ولا وقيل يتضمض ثم يستنشق ثم ثانياه كذلك ثم ثالثه كذلك والكل مجزئ وإنما الخلاف في الافضل (وتثليث الغسل) ولو للسلس على الاوجه خلافا للزركشي لما يأتي أنه يغتفر له التأخير لمندوب يتعلق بالصلاة وذلك للاجماع على طلبه ويحصل بتحريك اليد ثلاثا ولو في ماء قليل وإن ينو الاغتراف على المعتمد لما مر أنه لا يصير مستعملا بالنسبة لها إلا بالفصل كبदन جنب انغمس ناويا في ماء قليل ويأتي في تثليث الغسل ما يوضح ذلك فبحث انه لو ردد الماء الاولى قبل انفصاله عن نحو اليد عليها لا تحسب ثانية فيه نظر وإن أمكن توجيهه بأن القصد منها النظافة والاستظهار فلا بد من ماء جديد وقد يحرم بأن ضاق الوقت بحيث لو ثلث لم يدرك الصلاة كاملة فيه وقول الشارح ان

القاضي أبو الطيب بينهما لجزم بتحريم المبالغة أيضا أجيب بأن القيلة غير مطلوبة الخ (قوله لأن أصلها) الاولى الموافقة لتعبير النهاية والمغنى لانها (قوله والآنزال) اي والجمع بجري (قوله وهنا يمكنه مع الماء) يؤخذ منه حرمة المبالغة على صائم فرض غلب على ظنه سبق الماء إلى جوفه إن فعلها وهو ظاهر نهاية اه بصري عبارة الكردى قال في الايعاب بحث بعضهم الحرمة هنا ان علم من عادته انه إن بالغ نزل الماء جوفه مثلا اي وكان صومه فرضا انتهى (قوله بينهما) إلى قول الماتن وتثليث الغسل في النهاية والمغنى (قوله على الفصل) بتفضيل الجمع (قوله لورود التصريح به) اي يكون الجمع بثلاث غرف يتضمض الخ (قوله والكل مجزئ) اي في حصول السنة مغنى قول الماتن (وتثليث الغسل والمسح) المفروض والمندوب وباقي سنه نهاية ومغنى (قوله وذلك) اي سن تثليث الغسل (قوله ويحصل الخ) عبارة شيخنا ويحصل التثليث في الماء الجاري بمرور ثلاث جريات وفي الماء الراكد بالتحرريك ثلاث مرات اه (قوله لما مر) اي قبيل قول المصنف ولا تنجس قلنا الماء (قوله لا تحسب ثانية) اعتمدته النهاية والمغنى (قوله فيه نظر) قيل البحث ظاهر والنظر فيه نظر الا ترى ان الماء المستعمل في الوجه لم ينفصل عنه ورده مرة بعد اخرى لم يحصل له سنة التثليث وأجيب بأن قول الشارح هو الاصح أي مدركا كما يظهر مما يأتي كردى (قوله فيه نظر) تأمل هل بينه وبين ما يأتي له في مسح الرأس شبه تناقض أم لا بصري أقول قد أشار الشارح إلى دفعه هناك بقوله وضعف البلل الخ وحاصله ان ماء المسح تافه وليس له قوة كقوة ماء الغسلة الاولى (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) وعلى هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحرريك في الماء ولو قليلا سم (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر سم عبارة السيد البصري والمراد بالا استظهار الاحتياط بتحقيق وصول الماء إلى جميع أجزاء المغسول وتوقفه على ماء جديد محل تأمل اه أي لأن ذلك يحصل جزما بالتريد (قوله وقد يحرم) إلى قوله ويظهر في المغنى لا قوله وقول شارح إلى واحتاج وقوله بل لو كان إلى وقد يندب وما انبه عليه (قوله وقد يحرم الخ) عبارة النهاية وقد يجب الاقتصار على مرة واحدة عند ضيق وقت الفرض بحيث لو ثلث خرج وقته اه (قوله واحتاج لما نه الخ) كذا في النهاية (قوله ولو ثلث الخ) جملة حالية (قوله لم يتم) (فرع) لا يعيد فيما لو ثلث وتيمم لانه اتلفه في غرض التثليث سم على البهجة قلت وكذا لا يعيد لو اتلفه بلا غرض وان أتم لم يتم بحضرة ماء مطلق كما يصرح به قوله مر الآتي في التيمم وان أتلفه بعد لغرض كبردو تنظيف ثوب فلا قضاء أيضا وكذا الغير عذر في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه انتم في الشق الاخير ع ش (قوله لا بكفيه) اي الوضوء (قوله في شيء من السنن) كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق (قوله وقد يندب تركه الخ) عبارة الخطيب وإدراك الجماعة افضل من تثليث الوضوء وسائر ادابه اه قال البجيرمي قوله وإدراك الجماعة اي بان لم يسلم الامام وخرج به إدراك بعض الركعات وتسكيرة الاحرام قليوي وقوله وسائر ادابه أي ما لم يقل الخالف وجوبها كمسح جميع الرأس والا قدم على الجماعة اه (قوله نحو جماعة) هل يشمل تسكيرة التحريم وبعض الركعات فيخالف ما مر أنفعا القليوي في ابراجع (قوله لم يرج غيرها) اي والا قدم على الجماعة شبخنا (قوله والجبيرة والعمامة) خلافا للنهاية عبارة سم الاوجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحهما يعنيه مر اه قال شيخنا وهو المعتمد اه وقال ع ش قضيته اي التعليل انه لو كان الخف من نحو زجاج يسن تثليثه لانه لا يخاف تعبيه اه (قوله والعمامة) اي فيما إذا

(قوله وتثليث الغسل) لو احتاج في تعلم غيره الوضوء إلى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي أن تنتهي بالكراهة مر (قوله وإن أمكن توجيهه الخ) على هذا يمكن الفرق بين ذلك والتحرريك في الماء ولو قليلا (قوله فلا بد من ماء جديد) في توقف الاستظهار على الماء الجديد نظر (قوله والجبيرة والعمامة) الاوجه سن تثليث مسحهما بخلاف الخف لان تثليث مسحهما يعنيه مر

كل

تركه حينئذ سنة صوابه واجب واحتاج لما نه لعطش محترم أو لتتمه طهره ولو ثلث لم يتم بل لو كان معه ماء لا بكفيه حرم استعماله في شيء من السنن أيضا وقد يندب تركه بان خاف فوت نحو جماعة لم يرج غيرها (والمسح) إلا للخف والجبيرة والعمامة

كل مسح الرأس عليها كرى (قوله للحديث) تعليل لما في المتن (قوله والدلك) عطف على الغسل (قوله من هذه) أي من ثلاثة الغسل (قوله وان الأولى أولى) فيه نظر سم عبارة السيد البصري وقوله ويظهر أنه الخ هذا واضح وقوله وان الأولى أولى محل تأمل والذي يظهر عكسه لأن كلا منهما لبس مقصودا بالذات بل لتكميل الغسل وحيث قد لا يلبس الاثنيان بكل غسلة مع مكملتها ثم الانتقال منها لاخرى اه (قوله وسائر الاذكار الخ) قال في حاشية فتح الجواد وهي تشمل النية اللفظية فيسن تكريرها ثلاثا كالتمسية اه وفي حاشية المنهج الايعاب ويحتمل خلافا له إذ لا فائدة فيه إلا مساعدة القاب وقد خصلت بخلاف غيره اه وفي حاشية المنهج للحلي لا يندب تثليثا كما افق به والدشيخنا انتهى كرى ورجح ع ش نذب تثليث النية اللفظية ونظر البجيرمي في علته واستظهر السيد البصري عدم نذبه وقال شيخنا وهو اي عدم النذب المعتمدا هو الظاهر (قوله كالبسمة) أي أوله (قوله والذكر عقبه) ودعاء الاعضاء وقراءة سورة اننا نزلناه شيخنا وفي الذكر كرى عن الايعاب مثله (قوله للتابع في أكثر ذلك) وقياسا في غيره اعنى نحو الدلك والسواك والتسمية ايعاب اه كرى (قوله ويكره) الي قوله ولما لم يعط في المغنى والنهاية (قوله ويكره النقص) وأما وضوءه صلى الله عليه وسلم مرة مرة مرتين مرتين فاما كان لبيان الجواز شيخنا زاد المغنى فكان في ذلك الحال افضل لان البيان في حقه صلى الله عليه وسلم واجب اه وفي سم مانصه لو احتاج في تعليم غير الوضوء الى الاقتصار على مرة مرة أو مرتين مرتين ينبغي ان تنتفي الكراهة مره اه وفي ع ش مانصه (فرع) لو نذر الوضوء مرتين مرتين هل ينعقد نذره ام لا لانه مكره فيه نظر قال شيخنا الشوبري لا ينعقد قلت فان اراد بعدم انعقاده إلغاء بحيث يجوز له الاقتصار على واحدة ففيه نظر لان الثانية مستحبة والمكره وإنما هو الاقتصار على الثنتين وان اراد بعدم انعقاده انه لا يجب الاقتصار عليهما فظاهر اه (قوله كالزيادة الخ) ويكره الاسراف في الماء ولو على الشط نهاية أي شط البحر بخلاف ما لو كان على نهر البحر فلا كراهة (قوله كاجتنابه) أي تقييد الزيادة بنية الوضوء (قوله) وتحرم من ماء موقوف الخ) أي تحرم الزيادة على الثلاث من ماء موقوف على من يتطهر به او يتوضأ منه كالمدارس والربط لانهما غير ماذون فيها مخي ونهاية قال ع ش ويؤخذ من هذا حرمة الوضوء من مغاطس المساجد والاستنجاء منها للعلة المذكورة لان الواقف إنما وقفه للاغتسال منه دون غيره نعم يجوز الوضوء والاستنجاء منها من يريد الغسل لان ذلك من سنته وكان يؤخذ من ذلك حرمة ما جرت به العادة من ان كثير آمن الناس بدخولهم في محل الطهارة لتفريق أنفسهم ثم يغسلون وجوههم وأيديهم من ماء الفساق المعدة للوضوء لازالة الغبار ونحوه بلا وضوء ولا ارادة صلاة وينبغي ان محل حرمة ما ذكره لم يجز العادة بفعل مثله في زمن الواقف ويعلم به قياسا على ما قاله في ماء الصهاريج المعدة للشرب من انه إذا جرت العادة في زمن الواقف باستعمال ما فيها غير الشرب وعلم به لم يحرم استعماله فيما جرت العادة به وان لم ينص الواقف عليه اه (قوله اي بنية الوضوء) اي او اطلق فلوزاد عليها بنية التبرؤ أو مع قطع نية الوضوء عنها لم يكره مغنى (قوله المندوب) نائب فاعل لم يعط وقوله مما وقف الخ متعلق به اي لم يعط (قوله ولما لم يعط المندوب الخ) اي لم يجوز أن يعطى الزائد على الفرض للبيت من الموقوف للا كفا مع انه يجوز التطهر بالزائد على الفرض الى الثلاث من الماء الموقوف للتطهر للفرض المذكور بقوله لانه الخ كرى (قوله لتفاته) اي حقا رته كرى (قوله وشرط) الي قوله ويفرق في المغنى (قوله حصول التثليث) عبارة المغنى التعداد اه (قوله ولا

للحديث الحسن بل الصحيح كما أشار اليه المصنف أنه صلى الله عليه وسلم مسح رأسه ثلاثا والدلك والتخليل ويظهر انه يخير بين تأخير ثلاثة كل من هذين عن ثلاثة الغسل وجعل كل واحدة منهما عقب كل واحدة من هذه وان الأولى أولى والسواك وسائر الاذكار كالبسمة والذكر عقبه للتابع في أكثر ذلك ويكره النقص عن الثلاث كالزيادة عليها أي بنية الوضوء كاجتنابه جمع وتحريم من ماء موقوف على التطهير ولما لم يعط المندوب مما وقف للا كفا لانه يتساح في الماء لتفاته مالا يتساح في غيره وشرط حصول التثليث حصول الواجب أولا ولا

(قوله وان الأولى أولى) فيه نظر (قوله ولا يحصل لمن تم وضوءه الخ) قال في شرح الروض والفرق بينه وبين نظيره في المضمضة والاستنشاق ان الوجه واليد متباعدان فينبغي ان يفرغ من احدهما ثم ينتقل الى الآخر وأما الفم والآنف فكعضو فجاز تطهيرهما معا كاليدين انتهى وفي قوله كاليدين إشارة الى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث احدهما قبل الاخرى بل لو تثليثهما معا جزا ذلك فتأمل وهذا هو المتجه إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى عمالا وجهه فليتأمل (قوله

يحصل لمن تم وضوء ثم أعاده مرتين (٢٣٢) خلافا لجمع متقدمين لأنه لم ينقل مع تباعد غسل الأعضاء وبه فارق ما مر في الفهم والافت

يحصل) إلى قوله ولو اقتصر في النهاية (قوله ثم أعاده الخ) وحكم هذه الإعادة الكراهة كإعادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتمتع لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم سم على حج أه ع ش عبارة الجبري وهو مكروه كتجديد الوضوء قبل فعل صلاة أي تنزيها لا تحريما خلافا لابن حجب وعلل الحرمة بأنه تعاطى عبادة فاسدة ورددهم بأن القصد منه النظافة وقال بعضهم ولم يحرم نظرا للقول بحصول التثليث به أه (قوله مع تباعد غسل الأعضاء الخ) عبارة المعنى والنهاية فإن قيل قد مر في المضمضة والاستنشاق أن التثليث يحصل بذلك أوجب بأن الفم والأنف كعضو واحد فجاز ذلك فيها كاليدين بخلاف الوجه واليد مثلاً لتباعدهما فينبغي أن يفرغ من أحدهما ثم ينتقل إلى الآخر أه وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الروض مانصه وفي قوله كاليدين إشارة إلى أن تثليث اليدين لا يتوقف على تثليث إحداهما قبل الأخرى بل لو تثليثهما معا أي أمر تباعداً جزاء ذلك فتأمل وهذا المنهج إذ لا يشترط ترتيب بين تطهيرهما واعتبار الترتيب بينهما بالنسبة للثانية والثالثة دون الأولى مما لا وجه له فالتأمل أه وأقره ع ش (قوله خلافا لجمع متقدمين) عبارة النهاية خلافا للرويان والفوراني أه (قوله وبه الخ) أي بقوله مع تباعد غسل الأعضاء (قوله وثلاثة) أي في محل واحد ع ش وأما مسح بعض راسه ثلاثاً في محل متعددة فنقل عن الشباب الرمي أنه يحصل به التثليث وردده ولده الشمس رمى والرد ظاهر بجبري (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم سم (قوله ويفرق بينه) أي بين عدم حسبان التثليث والتعدد قبل تمام العضو الواجب استيعابه بالتطهير (قوله وذلك) أي التثليث والتعدد في العضو المذكور (قوله وجوبا) إلى قوله أي لا اختلاط بله في النهاية والمعنى لا أقوله ولو في الماء إلى ولا نظروا قوله وفارقال ولا (قوله وجوبا في الواجب وندبا) فلو شك في استيعاب عضو وجب عليه استيعابه أو هل غسل ثلاثاً أو اثنتين جعله اثنتين وغسل ثالثة شرح بفضل ومعنى (قوله نعم يكنى ظن الخ) أي فيستثنى هذا من قولهم الماراد بالشك في أبواب الفقه مطلق التردد ع ش (قوله ولا نظرا الخ) رد ما قيل لا يأخذ بالأكثر حذراً من أن يزيد أربعة فأنها بدعة وترك سنة أهون من ارتكاب بدعة (قوله لا لها الخ) علة لعدم النظر (قوله إلا مع التحقق) أي عند العلم بكونها أربعة شيخنا (قوله إذ هو الخ) علة للعلية (قوله وخروجا) عطف على قوله لا يتابع (قوله من خلاف موجب) أي كالأمام مالك (قوله ثم أنقلب شعره) ينبغي إذا لم ينقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ سم (قوله لمبدئه) أي مبدأ الوضع عبارة النهاية والمعنى إلى المكان الذي ذهب منه أه (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الرد لأجل ما ذكر (قوله كأنامة) أي كان الذهاب والرد مسحة واحدة ومعنى ونهاية (قوله وفارنا) أي الذهاب والعود هنا نظيرها في السعي أي حيث يحسب كل من الذهاب والعود في السعي مرة (قوله وإلا) أي وإن لم ينقلب شعره (قوله لنحو ضفره) أي أو عدمه وقصره نهاية ومعنى (قوله فلا الخ) أي فلا يرد إلا فائدة له فإن رد لم تحسب ثانية لصيرورة الخ نهاية ومعنى (قوله لصيرورة الماء مستعملاً) تأمله مع قوله أنفاً فبحث أنه لو رد الخ انتهى بصري ومر هناك جوابه (قوله بله) أي بل شعره (قوله عنه) أي عن الشعر أو بله (قوله للثانية) أي

ولو اقتصر على مسح بعض راسه وثلاثة حصلت له سنة التثليث كما شمله المتن وغيره وقوله لا يحسب تعدد قبل تمام العضو مفروض في عضو يجب استيعابه بالتطهير ويفرق بينه وبين حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض بأن هذا غسل محل آخر قصد تطهيره لذاته فلم يتوقف على سبق غيره له وذلك تكرير غسل الأول فتوقف على وجوده الأولى إذ لا يحصل التكرير إلا حينئذ (وبأخذ الشاك) في استيعاب أو عدد (بالبقية) وجوباً في الواجب وندباً في المندوب ولو في الماء الموقوف نعم يكنى ظن استيعاب العضو بالغسل وإن لم يتيقنه كما بينته في شرح الارشاد ولا نظراً لاحتمال الوقوع في أربعة وهي بدعة لأنها لا تكون بدعة إلا مع التحقق (ومسح كل راسه) للتابع إذ هو أكثر ما ورد في صفة وضوئه صلى الله عليه وسلم وخروجا من خلاف موجب والأفضل في كفيته أن يضع يديه على مقدم راسه ملصقا مسبحته بالأخرى وإما به بصديقه ويذهب بهما لفقاه ثم أن انقلب شعره ردتهما لمبدئه ليصل الماء لجميعه ومن ثم كأنامة وفارقا نظيرهما في السعي لأن القصد ثم قطع المسافة وإلا لنحو ضفره

ثم أعاده) وحكم هذه الإعادة الكراهة كإعادة على الثلاث وكان وجه عدم حرمة ذلك أنه تابع للطهارة وتمتع لها في الجملة فلا يقال أنه عبادة فاسدة فتحرم (قوله حصلت سنة التثليث) فهل يسن بعد ذلك مسح الباقي وتثليثه ينبغي نعم (قوله ومسح كل راسه) أفتى القفال بأنه يسن للمرأة مسح ذوائها المسترسلة وفي شرح المذهب خلافة لأنه لما حكي استدلال المخالفين على عدم سن مسح أسفل الخف بأنه ليس محل للفرض فلم يسن كالساق قال وأما قياسهم على الساق فجوأبه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالذؤابة النازلة عن حد الراس بخلاف أسفله فإنه محاذ محل الفرض فهو كشعر الراس الذي لم ينزل عن محل الفرض أه ويؤخذ منه أن إطالة التحجيل غير مسنون لما مسح الخف (قوله ثم أنقلب شعره) ينبغي إذا لم ينقلب لطوله أن يتوقف تمام الأولى على مسح الجهة التي انقلب الشعر عليها إلى جهة القفا لأن الاستيعاب إنما يتحقق حينئذ

المرأة الثانية الحاصلة بالرد (قوله ولضعف البليل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة لماه الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفاو سطا فليتأمل سم على حجاجه ع ش وقد يقال أن صاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المرجوح وهو كما يأتي أن مسح الرأس يقع كله فرضا (قوله ويقع) إلى قوله من تناقض في النهاية والمغنى (قوله كزيادة نحو قيام الفرض) أي كتنطويل الركوع والسجود والقيام نهاية ومغنى (قوله إلا بغير الزكاة) أي المخرج عنها دون خمسة وعشرين نهاية ومغنى (قوله وعلى وقوع الكل فرضا) أي المرجوح (قوله له) أي لمسح السكل (قوله فإذا فعله وقع واجبا) قد يقال إن كان الواجب مطلق مسح الرأس كلا أو بعضا فواضح أو مسح البعض فحل تأمل بصري قول الماتن (ثم أذنيه) اعلم أن استحباب مسحهما غير مقيد باستيعاب مسح جميع الرأس ومن ذهب إلى ذلك متمسكا بذلك عقب مسح كلها فقد وهم نهاية زاد سم بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا الفوات ويؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستشاق ما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس اه (قوله ظاهرهما وباطنهما) والمراد بظاهرهما ما يلي الرأس وباطنهما ما يلي الوجه شيخنا ويجزى قوله (سبائتيه وإلهاميه) نشر لا على ترتيب اللف (قوله بماء غير ماء الرأس) أي ليحصل الأكل والإفاصل الستة يحصل ببلل الرأس في المسحة الثانية أو الثالثة بخلاف الأولى شرح بافضل وشيخنا وبأن في الشارح (قوله بماء جديد الخ) أي غير ماء الرأس والأذنين ليحصل الأفضل فلو مسحهما بماء حصل أصل السنة شرح بافضل (قوله ومسح صماخيها الخ) ثم يلصق كفيه وهما مبلولتان بالأذنين استظهار اقناع وشرح بافضل ويسن غسل الأذنين ثلاثا مع الوجه لما قيل إنهما منه ومسحهما مع الرأس ثلاثا لما قيل إنهما منه ومسحهما ثلاثا استقلا لا لكونهما عضوين مستقلين على الراجح والصاق كفيه مبلولتين بهما ثلاثا استظهار الجملة ما فيهما اثنتا عشرة مرة شيخنا وقلوبى (قوله وأفادت ثم الغاء تقدمهما الخ) ولا يشترط الترتيب في اخذ الماء لمسح الرأس ومسح الأذنين فلو بل أصابعه ومسح رأسه ببعضها ومسح أذنيه بياقها كفى ومغنى وشيخنا (قوله فيسن فعلهما الخ) أي يشترط لحصول السنة تأخيرهما عن مسح الرأس نهاية ومغنى وشيخنا (قوله أو نحو الخمار) إلى قوله والخبر في النهاية والمغنى إلا قوله نعم إلى الماتن (قوله ونحو القلنسوة) يضم السين عرقية محشية بقطن بجيرى (قوله أو لم يرد ذلك) أي وإن سهل شرح بافضل فالتعبير بالعسر جرى على الغالب نهاية (قوله نعم قد يوجه الخ) ويبعد هذا التوجيه عدم ذكر الخلاف هنا ولعل المراد بالخلاف هنا خلاف موجب الاستيعاب عند عدم العذر (قوله تقييده) أي تقييد التكميل بالعسر بأن سببه أي سبب التقييد (قوله عليه) أي العسر قول الماتن (كل بالمسح الخ) وافق القفال بأنه يسن للبراة استيعاب

(قوله ولضعف البليل الخ) لا يخفى إشكاله مع قاعدة أنا لا نسلب الطهورية بالشك ومع أن الفرض أقل مجزى وماؤه يسير جدا بالنسبة إلى الباقي فالغالب أنه لا يغير لو قدر مخالفاو سطا فليتأمل ترتيبه على قوله ومسح كل رأسه أنه لو اقتصر على مسح بعض رأسه لم يسن مسحهما حينئذ فلا تحصل سنة مسحهما وهو فاسد بل ترتيب مسحهما على قوله ومسح كل رأسه إنما هو باعتبار أصل مسحهما نعم يبقى الكلام فيما لو أراد مسح جميع رأسه فمسح بعض رأسه ثم أذنيه فهل يفوت سنة تعمم الرأس بالمسح فيه نظر وقياس ما قلنا وقد يؤيده أنه يسن مسح الرأس ثلاثا قبل مسح الأذن ولا يسع أحدا أن يقول أنه لو مسح الأذنين بعد مسح الرأس مرة واحدة لم يجز لمنافاة ذلك لا إطلاق اجزاء الموضوع مرة مرة ومرتين مرتين كما صح عنه عليه الصلاة والسلام وهذا كله على طريق المجموع في تقديم الاستشاق ما على طريق الروضة فيه فلا إشكال هنا في حسمان مسح الأذنين وفوات بقية الرأس (قوله كل بالمسح عليها) في شرح مر ومقتضى

ولضعف البليل أثر فيه أدنى  
اختلاط فلا يتأنيه مامر  
من التقدير في اختلاط  
المستعمل بغيره ويقع أقل  
مجزى هنا وفي سائر نظائره  
كزيادة نحو قيام الفرض  
على الواجب إلا بغير الزكاة  
لتعذر تجزئته فرضا والباقي  
نفلا عن المعتمد من تناقض  
فيه بينته بما فيه في شرح  
العباب وعلى وقوع الكل  
فرضا فعنى عدم له من  
السنن أنه باعتبار فعل  
الاستيعاب فإذا فعله وقع  
واجبا (ثم) مسح جميع  
(أذنيه) ظاهرهما وباطنهما  
يباطن أنملى سبائتيه  
وإلهاميه بماء غير ماء الرأس  
ومسح صماخيها بطرفي  
سبائتيه بماء جديد أيضا  
للاتباع في ذلك كله نعم  
ماء الثانية أو الثالثة من  
ماء الرأس يحصل أصل سنة  
مسحها لأنه طهور وأفادت  
ثم الغاء تقديمهما على مسح  
الرأس فيسن فعليهما بعده  
(فان عسر رفع العامة) أو  
نحو القلنسوة أو الخمار أو  
لم يرد ذلك نعم قد يوجه  
تقييده بأن سببه توقف  
الخروج من الخلاف عليه  
(كل بالمسح عليها)

وإن لم يضعها على ظهر لانه صلى الله عليه وسلم مسح ناصيته وعلي عمامته وأفهم قوله كمال أنه لا يكفي المسح عليها استقلالاً والخبر المختصر عليه فيه اختصار بدليل الخبر الأول وينبغي أن لا يقتصر على أقل من الربع خروجاً من خلاف موجه وإن قيل لا وجه له وأفهم قولهم أن التكميل بالمسح عليها رخصة أن شرطه أن لا يتعدى لبسها من حيث اللبس كان لبسها محرم من غير عذر كما يمنع عليه المسح على خف كذلك (وتخليل) ما يجب غسل ظاهره فقط من نحو العارض (والاحية الكثة) من الذكر والافضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل وبغرفة مستقلة وعرك عارضيه للاتباع ومن سن تثليثه وواضح أنه لا يكمل إلا بتعدد غرفاته ثلاثاً ورجا من خلاف من قال ان ماء النفل مستعمل ويقاس به غيره في ذلك ويخللها المحرم ندبا برفق أى وجوباً ان ظن أنه يحصل منه انفصال شئ ولا فندبا (و) تخليل (أصابعه) اليدين بالتشبيك والرجلين بأى كيفية كان

مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك لكن جزم في المجموع بعد استحباب مسح الذوائب نهاية أى من الرجل والمرأة قال سم على حج ان هذا أى ما في المجموع عرض على مر بعد كلام القفال فرجع اليه عش وفي الكردي ان الامداد اقرأته القفال وما ألحق به وزاد الايعاب وإن خرج عن حد الراس بحيث لا يجزى مسحه اه واعتد به شيخنا فقال ويسن مسح الذوائب المسترسلة وإن جاوزت حد الراس اه (قوله وإن لم يضعها الخ) وفارقت الخف بانه بدل ومقتضى اطلاقهم اجزاء المسح عليها وإن كانت تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من اجزاء المسح على الطيلسان نهاية وسم وشيخنا (قوله لا يكفي المسح عليها الخ) عبارة النهاية لا يكفي الاقتصار على العمامة وإن سقط مسح الراس لنحو علة وهو كذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان المسح عليها متأخر عن مسح الراس ويحتمل غيره وانه بمسح ما عدا مقابل المسح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وكذا في المغنى إلا انه استظهر عدم اشتراط التأخر عن مسح الراس وأقر سم ما في النهاية وياتى عن شيخنا ما يؤلفه وكلام الشارح بقيد الحكمين الأولين أى عدم كفاية الاقتصار على العمامة واشتراط التأخر عن مسح الرأس (قوله) وينبغي ان لا يقتصر الخ لا يظهر مناسبة ذكره هنا بل موقعه شرح ومسح كل راسه إلا ان يكون هذا راجعاً الى ان (قوله من خلاف موجه) أى كافي خفيفة (قوله ان شرطه الخ) وللتكميل شروط خمسة الأول ان بمسح الواجب من الراس قبل مسح ما عليها من نحو العمامة خلافاً للعلامة الخطيب الثانى ان لا يمسح المحاذى لما مسحه من الراس والمعتمد ان هذا ليس بشرط بل قال المحشى إن مسح جميع العمامة كمال الثالث ان لا يرفع يده بعد مسح الواجب من الراس وقبل ان يكمل على نحو العمامة والإحتياج إلى ماء جديد فهو شرط للتكميل بالماء الأول الرابع أن لا يكون عاصياً باللبس لذاته كان لبسها محرم لا لعذر فيمتنع التكميل بخلافه لعارض كان كان غاصباً لها فيكمل الخافس ان لا يكون على نحو العمامة نجاسة معفو عنها كدم براغيث شيخنا وكذا في البجيرمى إلا انه ذكر الشرط الثانى عن الشيخ غير عمير ثم ذكر عن الحنفى انه ليس المراد بذلك حقيقة الاشتراط وإنما المراد انه لا يشترط في تادية السنة مسحه كما يفهمه كلام مر اه (قوله كذلك) أى لبسه من غير عذر (قوله ما يجب) إلى قوله وبغرفة في النهاية والمغنى (قوله ما يجب غسل ظاهره فقط الخ) اما الشعر الخفيف او السكثيف الذى في حد الوجه من لحية غير الرجل وعارضيه فيجب إيصال الماء إلى ظاهره وباطنه ومناقبه بتخليل أو غير نهاية ومعنى (قوله من نحو العارض) أى السكثيف سم (قوله وعرك عارضيه) أى يسن دلكهما (قوله ورم) أى في شرح والمسح سن تثليثه أى التخليل (قوله انه) أى تثليث التخليل وكذا ضمير او به وغيره ويجوز إرجاعهما للتخليل (قوله في ذلك) أى في توقف الكمال على ماء جديد (قوله ويخللها المحرم الخ) وفاقاً للمغنى وخلافاً للنهية والزيادة ومال اليهما شيخنا ثم قال وحمل الأول على ما إذا لم يترتب على التخليل تساقط شعره والثانى على خلافه وهذا جمع بين القولين (قوله وجوبا) متعلق بالرفق وكذا قوله ندبا بصري (قوله اليدين) إلى قوله ويسن في النهاية وإلى قوله مجزياً في المغنى إلا ما ابيته عليه (قوله اليدين) أى اصابع اليدين معنى (قوله بالتشبيك) الوجه ان يقال بأى كيفية كان

إطلاقهم اجزاء المسح عليها وإن كان تحتها عرقية ونحوها ويؤيده ما بحثه بعضهم من اجزاء المسح على الطيلسان وافق القفال بانه يسن للمرأة استحباب مسح رأسها ومسح ذوائبها المسترسلة تبعاً وألحق غير ذوائب الرجل بذوائبها في ذلك وظاهر تعبيرهم بالتكميل ان المسح عليها متأخر عن مسح الرأس ويحتمل غيره وانه بمسح ما عدا مقابل المسح من الراس ويكون به محصلاً للسنة اه وتقدم عن شرح المذهب خلاف ما أفق به القفال في الذوائب وعرض على مر فرجع اليه (قوله وإن لم يضعها على طهر) وفارقت الخف بانه بدل (قوله كمال) هل يعتد بالمسح عليها قبل مسح بعض الرأس فيه نظر وقوله كمال يفهم المنع وعليه فالفرق بينه وبين اجزاء غسل ما زاد على الواجب من اليدين والرجلين مثلاً قبله لا تخ لان ذاك أصلي في الطهارة بخلاف هذا (قوله وتخليل) قال في الروض لا محرم اه وهو المعتمد مر (قوله العارض) أى السكثيف (قوله بالتشبيك الخ)



والأفضل أن يكون بالتشبيك سم عبارة شرح بأفضل وتخليل أصابع اليدين والرجلين والأولى كونه في أصابع اليدين بالتشبيك لحصوله بسرعة وسهولة وإنما يذكره لمن بالمسجد ينتظر الصلاة اه (قوله لمن بالمسجد الخ) أى وكان تشبيكه عينا كما هو ظاهر فلا يضر التشبيك في الوضوء وإن كان في المسجد ينتظر الصلاة رشيدى (قوله بخنصر يسرى يديه) كذا في النهاية وقال المغنى وشرح بأفضل بخنصر اليد اليسرى واليمنى كافى المجموع اه وقال السكردى قوله واليمنى الخ مال اليه في شرحى الارشاد والخطيب في الاقناع واقتصر شرح المنهج والتحفة والنهاية على اليسرى وفي شرح العباب خنصر اليسرى أليق لإذهي لازالة الأوساخ وما بين الأصابع لا يخلو عن وسخ اه (قوله ويجب في ملتفة) أى التخليل ونحوه في أصابع ملتفة نهاية ومعنى (قوله) ويجرم فتق ملتحة) أى لأنه تعذيب بلا ضرورة أى ان خاف محذور تيمم فيما يظهر اخذ من التعليل نهاية وشيخنا زاد الايعاب ان قال له طيبان عدلان انه يمكن فتقه ما ورجى به قوة على العمل اتجاهه ان باقى فيه ماسياق من التفصيل في قطع السلعة اه وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما انصه فيه نظر بل الذى يظهر ويؤخذ من إطلاق التعذيب في العلة عدم اشتراط ما ذكر اه وفيه توقف إذ مطلق التعذيب وان لم يبح التيمم لا يقتضى الحرمة لاسما إذا كان لغرض (قوله باطراف الخ) أى يغسلها (قوله) وان صب عليه الخ) وقال الزياى وشيخنا فان صب عليه غيره بدا باعلاهما على المعتمد اه (قوله فيكون ذلك سنة) وعليه اقتصر الشارح في الايعاب عبارة هو واضع ان قوله أى المجموع ولا يكتفى الخ مبنى للفاعل أى يسن له ان لا يكتفى بذلك لأنه قد لا يعم العضو اما لو عمه فيكتفى فن فهم انه مبنى للفعول وأنه لا يكتفى بجر يانه بطبعه مطلقا فقد وهم انتهت كرى (قوله لأنه الخ) أى الماء (قوله واستثناه) أى فيسكون واجبا بصرى (قوله لكن محله) أى محل وجوب عدم الاكتفاء بجر يان الماء بطبعه و (قوله والا كفى) أى وان ظن العموم كفى بجر يانه بطبعه وعلم بذلك ان قوله وان جرى بطبعه لا حاجة اليه (قوله لنحو الا قطع) الى قوله ويلحق في النهاية إلا قوله الى وغيره الى قوله فالغرة في المغنى إلا قوله الى وغيره وقوله ويلحق الى ويكره (قوله لنحو الا قطع) أى من مغلول يد ومخلوق بدونها بصرى أى وسلم لم يثبت له إلا بالترتيب كان اراد غسل كفيه بالصب من نحو ابريق فينتجه تقديم النجى شيخنا وبأى عن سم مثله (قوله مطلقا) أى في جميع الاعضاء نهاية (قوله) أى ان توضأ بنفسه) أى ولم يمكن بالغمس فيما يظهر ووجه تقييده بذلك انه إنما يسن له التيامن مطلقا لتعذر المعية المطلوبة اتصاله في نحو الحدين ولا تتعذر إلا حينئذ بصرى و (قوله بالغمس) يذنبى ولو حكا كالوقوف تحت ماء كثير يحيط بجميع بدنه فى ان واحد (قوله) ولغيره) أى غير نحو الا قطع (قوله في اليدين الخ) أى وان سهل غسلها معا كان كان في بحر شيخنا (قوله بعد الوجه) خرج به غسل الكفين اول الوضوء فيظهر ان دفعة ومحلها يظهر ان غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فان لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق انجه تقديم النجى سم (قوله والرجلين) أى وان كان لا بس خف شرح بأفضل ونهاية (قوله بخلاف البقية) أى الكفين والحدين والاذنين نهاية وجانبى الرأس شرح المنهج ومعنى زاد شيخنا وهذا فى السليم وكذا فى نحو الاشل والافطع ان ظهره غيره فيظهر هامعا ويكره تقديم النجى كالسليم اه (قوله وذلك) أى سن التيامن (قوله) أى عما هو من باب التكريم) كتنسج شعروا كتحال وحلق رأس وتنف ابطو وقص شارب ولبس نحو نعل وثوب وتقليم ظفر ومصافحة نهاية واخذوا عطاء شرح بأفضل والسواك ودخول المسجد وتخليل الصلاة ومفارقة الخلاوة الاكل والشرب واستلام الحجر والركن اليماني مغنى (قوله ويلحق به الخ) خلافا للنهاية والمغنى (قوله كما) أى فى فصل الخلاوة وقد منا ما فيه ثم سم (قوله ويكره تركه)

الوجه أن يقال بأى كيفية كانت والأفضل أن يكون بالتشبيك (قوله وتقديم النجى الخ) سيأتى عند قول المصنف فى التيمم وتقديم يمينه وأعلى وجهه قول الشارح كالوضوء فيها (قوله بعد الوجه) خرج غسل الكفين اول الوضوء فيظهر ان دفعة ومحلها يظهر ان غسلها بغمس أو اغتراف أو صب من غيره فان لم يتيسر غسلها إلا بصبه من نحو ابريق انجه تقديم النجى (قوله كما) أى فى فصل الخلاوة وقد منا ما فيه ثم (قوله

(وإطالة غرته) بأن يغسل  
وجهه مقدم رأسه  
وأذنيه وصفحتي عنقه  
(و) إطالة (تحجيله) بأن  
يغسل مع اليدين بعض  
العصدين ومع الرجلين  
بعض الساقين وإن سقط  
في الكل غسل الفرض  
لعذر وغايته استيعاب  
العضد والساق وذلك لخبر  
الصحيحين أن أمي يدعون  
يوم القيامة غرا محجلين من  
آثار الوضوء فمن استطاع  
منكم أن يطيل غرته فليفعل  
زاد مسلم وتحجيله أي يدعون  
بيض الوجوه والأيدي  
والأرجل فالغرة والتحجيل  
اسمان للواجب وإطالتهما  
يحصل أقلها بادننى زيادة  
وكالهما باستيعاب ما مروى من  
فسرهما بغسل ما زاد على  
الواجب فقد أبعد وخالف  
مدلولهما لغة غير موجب  
(الموالة) بين أفعال وضوء  
السليم بحيث لا يحصل  
زمن يحذف فيه المغسول قبل  
الشروع فيما بعده مع اعتدال  
الهواء والمحل والزمن  
والبدن ويقدر الممسوح  
مغسولا للاتباع ومر  
وجوبها في طهر السلس  
وإذ ذلك فالعبرة بالآخرة  
ومتى كان البناء بعد زوال  
الولاء بفعله لم يشترط  
استحضاره للنية كما مر

(وأوجبها القديم) مطلقة

أى ترك التيامن بأن يقدم اليسرى على اليمنى أو يغسلهما معاً وشوبرى وشيخنا وكالوضوء في ذلك  
كل ما فيه تكرم فيكره فيه تقديم اليسار والمعية وهل يكره التيامن في نحو الخدين بما يظهر دفعة واحدة  
قياساً على ذلك أو يفرق الأقرب الثاني لإيعاب وشوبرى قال عرش عن سم مال إليه الجمل الرملى اه  
واعتمد شيخنا تبعاً للشرح الروض الأول أى كراهة التيامن في نحو الدين قول المتن (وإطالة غرته الخ)  
تقدم في كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض سم وعرش (قوله بأن يغسل) إلى قوله فالغرة  
في النهاية (قوله في الكل) أى كل من إطالة الغرة وإطالة التحجيل نهاية ومعنى (قوله وذلك) أى سن الإطالة  
(قوله أن أمي الخ) أى إمامة الأجابة والمراد المتوضئون منهم بحجى عبارة عرش قال شيخ الإسلام ولا يحصل  
الغرة والتحجيل إلا لمن توجها بالفعل أما من لم يتوضأ فلا يحصلان له اه وينبغى عليه أن ذلك خاص بمن توجها  
حال حياته فلا يدخل من وضأه الغاسل كما شعر به تعبيره بتوضأ وقضيته أن من مات من أولاد المسلمين طفلاً  
ولم يتفق له وضوء كذلك لم يحصل له ذلك ويحتمل خلافه لأنه كان معذوراً وبقي ماله تيمم ولم يتوضأ هل يحصل  
له ذلك أم لا فيه نظر وينبغى الأول لإقامة الشارع له مقام الوضوء ولذا تسن أطالتهما فيه أيضاً كما يأتى في باب  
اه (قوله للواجب) زاد النهاية والمندوب (قوله باستيعاب ما مر) أى من مقدم الرأس الخ فى الغرة والعصدين  
والساقى التحجيل (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ) يتأمل سم (قوله بين أفعال الوضوء) إلى قوله وإذا  
ثلث في النهاية الأقوله والمحل والى قول المتن وكذا فى المغنى لإقوله فاضلة إلى وهى وقوله لخبر إلى المتن (قوله  
بين أفعال وضوء السليم الخ) وكذا بين الغسلات وكذا فى اجزاء كل عضو قليو فى عبارة شيخنا عبارة المصنف  
تشمل الموالة بين الأعضاء والموالة بين الغسلات والموالة بين اجزاء العضو الواحد فيعتبر الشرع فى  
الغسلة الثانية قبل جفاف الأولى وفى الثالثة قبل جفاف الثانية ويعتبر غسل كل جزء من العضو قبل جفاف  
الجزء الذى قبله اه (قوله مع اعتدال الهواء) قد يقال اشتراط اعتدال الهواء يغنى عن اشتراط اعتدال  
المحل والزمن أما المحل فلا ستلزام خروجه عن الاعتدال خروج الهواء عنه لتأثره به وأما الزمن فوضفه  
بالاعتدال وعدمه تجوز باعتبار اعتدال الهواء والموجود فيه وعدمه ثم رايت الشارح المحلى اقتصر على  
الهواء والمزاج وكذا وقع فى أصل الروضة الاقتصار عليهما بصري وفى تقريب دليله نظر نعم قد يقال أن  
العبرة باعتدال الهواء الراهن والمزاج الراهن ولو كان القطر والفصل غير معتدل (قوله ومر) أى قبيل قول  
المتن فرضه ستة كرى (وجوبها في طهر السلس) وتجب أيضاً عند ضيق الوقت نهاية ومعنى (قوله فالعبرة  
بالآخرة) وينبغى أن يعتبر أيضاً أن لا تحذف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة سم وتقدم مثله عن  
القليوبى وشيخنا وفى الكرى عن الإيعاب ما نصه غسل وجهه مرة وأمسك حتى جف فغسل يديه وكان بحيث  
لو ثلث وجهه لم يحذف بعد فانت الموالات ولو غسله مرة وأمسك زمناً ثم نى قبل جفافه وأمسك زمناً ثم ثلث  
قبل جفافه وأمسك زمناً ثم غسل يده قبل جفاف ثلثة وجهه وكان بحيث لو لم يثلث جفت الأولى فى هذه المدة  
حصلت الموالات وهى متجهة فيهما خلافاً لبعضهم اه (قوله بفعله) ومنه مشيه فى ماء يغسل رجله وانظر لو  
أكره على الفعل و (قوله لم يشترط استحضار دالخ) أى بل الشرط فقد الصارف أى ومن الصارف قصد  
المشى فى الماء لغرض آخر سم وتقدم فى مبحث النية ما يقتضى أن الإكراه صارف (قوله كما مر) أى فى غسل  
الوجه (قوله مطلقاً) أى فى وضوء السليم وغيره (قوله حيث) إلى قوله لخبر فى النهاية الأقوله وقبولها إلى وهى

وإطالة غرته) تقدم فى كلامه ما يفيد حسبان الغرة والتحجيل قبل الفرض (قوله وخالف مدلولهما لغة الخ)  
يتأمل (قوله فالعبرة بالآخرة) ينبغى أن يعتبر أيضاً أن لا تحذف الأولى قبل الثانية ولا الثانية قبل الثالثة حتى  
لو جفت أولى الوجه مثلاً قبل ثانيته أو ثانيته قبل ثالثته لم يحصل الولاء بين الوجه واليد وأن لم تحذف ثالثة الوجه  
قبل أولى اليد فى الاقتصار على اعتبار الآخرة نظراً ليراجع (قوله بفعله) أى ومنه مشيه فى ماء لغسل  
رجليه وانظر لو أكره على الفعل وقوله لم يشترط استحضاره النية أى بل الشرط فقد الصارف أى ومن  
الصارف قصد المشى فى الماء لغرض آخر ثم رايت فى العباب فى أوائل الباب فيمن دخل الماء لا يقصد غسل

(قوله)

حيث لا عذر لأنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً يصلي وفي ظهره قدميه لمعة مثل الدرهم (٢٣٧) لم يصبها الماء فأمره أن يعيد الوضوء

وأجابوا عنه بأن الخبر ضعيف مرسل وبأنه صح عن ابن عمر رضي الله عنهما التفريق بعد الجفاف بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه ( وترك الاستعانة بالصواب عليه لغير عذر لأنها ترفه لا يليق بمتعبد فهي خلاف السنة وإن لم يطلبها والسين أمم للعالمين أو التأكيد أمم في غسل الأعضاء فمكروه وموجب طلبها ولو باجراً مثل فاضلة عما يأتي في الفطرة وقبولها على من تعينت طرية لظهره فإن فقدتها تيمم وصلى وأعاد وهي في احضار نحو الماء مباحة (و) ترك (النقض) لأنه كالتبري من العبادة فهو خلاف السنة كافي التحقيق وشرحي مسلم والوسيط وصح في الروضة والمجموع إباحته والرافعي كراهته لخبر فيه ورد بأنه ضعيف (وكذا) كان حكمتهم أن الخلاف بقوته فيما قبله أيضاً تمييز مقابلة بصحة حديث الحاكم الآتي به فلا اعتراض عليه (التنشيف) وهو أخذ الماء بنحو خرقة فلا إبهام في عبارته خلافاً لمن زعمه يسن تركه في طهر الحى (في

(قوله حيث لا عذر الخ) عبارة المغنى ومحل الخلاف في التفريق بغير عذر وفي طول التفريق أما بالعدول فلا يضرب قطعاً وقيل يضرب على القديم وأما اليسير فلا يضرب إجماعاً وكذا في النهاية لا قوله وقيل يضرب على القديم (قوله فأمره أن يعيد) وجه الاستدلال أنه لو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل المعة لا بإعادة الوضوء سم (قوله وبأنه صح الخ) وبأنه صلى الله عليه وسلم توضأ في السوق فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه قد دعى إلى جنازة فأتى المسجد فمسح على خفيه وصلى عليها قال الإمام الشافعي وبينهما تفريق كثير مغنى ونهاية قول المتن ( وترك الاستعانة) أى ولو كان المعين كافراً أشرح بأفضل ونهاية (قوله بالصواب عليه الخ) وينبغي أن لا يكون من ذلك الوضوء من الحنفية لأنها معدة للاستعمال على هذا الوجه بحيث لا يتأتى الاستعمال منها على غير فليس المقصود منها مجرد الترفه بل يترتب على الوضوء منها الخروج من خلاف من منع الوضوء من الفساق الصغيرة ونظافة ما فيها في الغالب عن ماء غير ما عش (قوله لأنها ترفه الخ) وليس من الترفه المنهى عنه في العبادة عدوله من الماء المالح إلى العذب على المعتد بماء وى وحلى (قوله خلاف السنة) عبر النهاية والمغنى هنا وفي الموضوعين الآتين بخلاف الأولى وقال عبد الرؤوف في شرح مختصر الأيضاح الفرق بينهما أن خلاف الأولى من أقسام المنهى عنه وخلاف السنة لا نهى فيه اه (قوله وإن لم يطلبها) أى الإعانة حتى لو أعانته غيره وهو ساكت كان الحكم كذلك مغنى (قوله والسين الخ) عبارة النهاية وتعبيره بالاستعانة جرى على الغالب على أن السين ترد لغير الطلب كاستحجر الطين أى صار حجر أفلو أعانته غيره مع قدرته وهو ساكت متمكن من منعه كان طلبها اه وقيد بالقدرة على المنع الشارح أيضاً في الامداد والاياعاب وأقره سم على المنهج كرى (قوله للعالمين) أى من الإنسان يطلب الصب عليه أو التأكيد أى كافي قوله تعالى فما استيسر من الهدى أى تيسر كرى (قوله طلبها) أى الإعانة وكذا ضمير تعينت (قوله أمم) أى الاستعانة لغير عذر (قوله عما يأتي في الفطرة) أى من مؤنته ومؤنة من تازمه مؤنته يومه وليلته ومن دينه ومسكن وخادم يحتاج إليهما (قوله وقبولها) أى يجب قبول الإعانة على من تعينت الخ أى كالا قطع (قوله في احضار نحو الماء) أى كالأناء والدلو إيعاب اه كرى (قوله مباحة) قد أطبقوا على على هذا رأيت في شرح صحيح البخارى للقسطاني مانصه وأما احضار الماء فلا كراهة أصلاً قال ابن حجر أى العسقلاني لكن الأفضل خلافه وقال الجلال المحلى ولا يقال إنها خلاف الأولى انتهى كرى (قوله كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافي ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من إطلاق المسكروه على خلاف الأولى سم وفيه إن الرافعي من المتأخرين لا من الأقدمين (قوله كان حكمتهما) يعنى حكمه الفصل بكذا وقوله بقوته حال من الخلاف وقوله فيما قبله الخ خبر أن أى موجود في النفس كالتنشيف وقوله تميز مقابله الخ خبر كان (قوله تميز ما قبله الخ) لو كان المقابل ندب التنشيف لثم ما قاله لكن المفهوم من صنيع الشراح أنه لم يقل به أحداً من المقابل إلا باحسان فعله وتركه سواء عليه لخديث الحاكم بردها لا يؤيدها وتسليم ما ذكر حديث النفس المؤيد للمقابل ما قبله يخرج في الصحيحين فأى تميز يفيد حديث الحاكم مع ما ذكر بصري (قوله فلا اعتراض) أى بأنه كان الأولى ترك قوله كذا يعود الخلاف إلى النفس قول المتن (التنشيف) بالرفع بخطه نهاية (قوله وهو) إلى قوله وخبر في النهاية والمغنى (قوله فلا إبهام في عبارته الخ) عبارة النهاية والمغنى والتعبير بالتنشيف لا يقتضى أن المسنون تركه إنما هو المبالغة فيه خلافاً لمن توهمه أذ هو كافي القاموس أخذ الماء بخرقه التعبير به هنا هو المناسب وأما النشف بمعنى الشرب فلا يظهر هنا إلا بنوع تكلف اه (قوله يسن الخ) خبر التنشيف (قوله في طهر الحى) وسياتى

رجليه فانغسلتانه لا بد أن يكون ذا كراهية لكن الشارح رده (قوله لم يصبها الماء) لا يقال إن المتبادر عدم غسلها مطلقاً فيشكل الاستدلال لأن هذا ليس من باب التفريق بل من ترك غسل بعض العضو لا نأقول وجه الاستدلال أنه أمره بإعادة الوضوء ولو كان التفريق يضربه لأمره بمجرد غسل المعة (قوله كافي التحقيق) هو المعتمد وقوله والرافعي كراهته قد يقال هذا لا ينافي ما في التحقيق بناء على مذهب الأقدمين من

الأصح (لأنه يزيل أثر العبادة فهو خلاف السنة لأنه صلى الله عليه وسلم

عقبه فلا يسن تركه بل يتأكد فعله واختار في شرح مسلم باحته مطلقا وخبر انه صلى الله عليه وسلم كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء وفي رواية خرقه يتنشف بها صححه الحاكم وضعفه الترمذي وعلى كل ينبغي حمله على انه لحاجة والاولى عدمه بنحو طرف ثوبه وفعله صلى الله عليه وسلم ذلك مرة لبيان الجواز ويقف هنا وفي الغسل حامل المنشقة عن يمينه والصاب عن يساره وكانت ام عياش توضع عليه صلى الله عليه وسلم وهي قائمة وهو قاعد ويقول بعده اي عقب الوضوء بحيث لا يطول بينهم فاصل عرفا فيما يظهر نظير سنة الوضوء الآتية ثم رايت بعضهم قال ويقول فورا قبل ان يتكلم انتهى ولعله بيان للاكمل (اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله) لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الشمالية لقائله يدخل من ايهما شاء كما صح (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين) رواه الترمذي (سبحانك) مصدر جعل علما للتسبيح وهو براءة الله من السوء اي اعتقاد تنزيهه عما لا يليق

ان الميت يسن تنشيفه نهاية (قوله رد الخ) اي وجعل ينفض الماء بيده ولا دليل فيه لا باحة النفث لا احتمال كونه فعله بيانا للجواز نهاية ومعنى (قوله منديلا) بكسر الميم وتفتح وسمي بذلك لانه ينديل اي يزيل الوسخ وغير يجير مي (قوله عقب الخ) متعلق بقوله جبر به (قوله ما لم يحتج له الخ) متعلق بقوله يسن تركه الخ (قوله او لتيمم عقبه) اي لئلا يمنع البلل في وجهه ويديه التيمم معنى (قوله بل يتأكد فعله) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجدماء يغسله به مرسوم عبارة عرشه وشامل لما اذا غلب على ظنه حصول النجاسة بهوب ربح ويوجه بان التضمخ بالنجاسة انما يحرم إذا كان بفعله عبثا وما هذا فليس بفعله وان قدر على دفعه نعم ينبغى وجوبه إذا ضاق الوقت ولم يكن ثم ماء يغسله به وقد دخل الوقت اه (قوله واختار الخ) عبارة النهائية والمغنى والثاني انه مباح واختاره في شرح مسلم والثالث مكروه اه (قوله مطلقا) اي لحاجة وبدونها (قوله وخبر انه الخ) الاسبك لخبر الخ باللام بدل الواو وان يقول فيما يأتي ينبغى على كل حمله الخ (قوله على انه لحاجة الخ) وينشف اليسرى قبل اليمنى ليعقب اثر العبادة على الاشراف حلبي وكذا في الكبرى عن الامداد والاعباب (قوله والاولى الخ) اي وإذا نشف الحاجة او بدونها فلا ولي ان لا يكون بذيله وطرف ثوبه ونحوهما فقد قيل ان ذلك يورث الفقر خطيب وشيخنا قال البجيرمي اي للغي وزيادة لمن هو فقير وفي الحديث وان الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه فثبت بهذا الحديث ان ارتكاب الذنب سبب لحرم الرزق خصوصا الكذب وكذلك يوجب الفقر كثرة النوم والنوم عرابا إذا لم يستتر بشيء والاكل جنبا والتهاون بسقاطة المائدة وحرق قشر البصل وقشر الثوم وكنس البيت بالليل وترك القمامة في البيت والمشى امام المشايخ وبداء الوالدين باسمهم وغسل اليدين بالطين والتهاون بالصلاة وخياطة الثوب وهو على يده وترك بيت العنكبوت في البيت واسراع الخروج من المسجد والتبكر بالذهاب الى الاسواق والبطء في الرجوع منها وترك غسل الاواني وشراء كسر الخبز من فقراء السؤال واطفاء السراج بالنفس والكتابة بالقلم المعقود والامتناع بشت مكدور وترك الدعاء والدين والتعمق قاعدا والتسول قائما والبخل والتقتير والاسراف اه (قوله ذلك) اي التنشيف بطرف ثوبه (قوله ويقف) الى قوله وكانت في المغنى (قوله اي عقب الوضوء) اي كما عبر به المنهج وقوله بحيث الخ اي كما فسر به الزبادي (قوله بحيث لا يطول الخ) هذا صريح في انه متى طال الفصل عرفا فلا يأتي به كما لا يأتي بسنة الوضوء ونقل بالدرس عن الشمس الرمي انه يأتي به ما لم يحدث وان طال الفصل عرش عبارة البجيرمي على الاقتناع هذا اي عدم طول الفصل عرفا لما هو الافضل واما السنة فتحصل ما لم يحدث فيما يظهر شو برى على التحرير اه (قوله ولعله الخ) اي قوله قبل ان يتكلم قول المتن (اشهد الخ) ويقدمه على اجابة المؤمن وبعد فراغه منه يجيب المؤمن وان فرغ من الاذان يجيرمي (قوله لتكفل ذلك بفتح ابواب الجنة الخ) وفتحها لذكر اماله ولا يعلم انه لا يدخل إلا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله منه وظاهره ان ذلك يحصل لمن فعله ولو مرة واحدة في عمره ولا مانع منه عرش (قوله من التوابين) اي من الذنوب وليس فيه دعاء بكثارة وقوع الذنب منه بل بانه اذا وقع منه ذنب اهم التوبة منه وان كثر تعليلها لامة وقوله من المتطهرين اي عن تبعات الذنوب السابقة وعن التلوث بالسيئات اللاحقة او عن الاخلاق الذميمة ملا على القاري على المشكاة قيل اي من المتزهين من الذنوب اه يجيرمي وقوله اي من الذنوب الاولى اي عمالا يليق بالعبد فالتوبة لا تقتضى سبق الذنب نظير ما يأتي في المغفرة كما يصرح بذلك قولهم تسن التوبة عن خاتم المروءة (قوله مصدر) اي اسم مصدر يجيرمي (قوله للتسبيح) اي لماهية التنزيه يجيرمي عبارة سم قوله للتسبيح اي بمعنى التنزيه للتسبيح مصدر سبج بمعنى قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله اعتقاد تنزيهه) الاول تنزيهه (قوله على انه بدل من اللفظ بفعله الخ) اي

اطلاق المسكروه على خلاف الاول (قوله فلا يسن تركه) بل قد يجب كما اذا خشى وقوع النجس عليه ولا يجد ما يغسله به مر (قوله جعل علما للتسبيح) قال الحفيد في قول التوضيح للتسبيح من قوله ان سبحان علم للتسبيح مانعه اي بمعنى التنزيه للتسبيح مصدر سبج بمعنى قال سبحان الله لان مدلول التسبيح على هذا اللفظ اه (قوله

فيقدر معناه ولا يتصرف بل يلزم الاضافة وليس مصدرا للسمع بل سمع مشتق منه اشتقاق (٢٣٩) حاشيت من حاشا ولوليت من لولا

وأفقت من أف ( اللهم  
وبحمدك ) واوه زائدة فالكل  
جملة واحدة او عاطفة اي  
وبحمدك سبحتك ( اشهد  
ان لا اله الا انت استغفرك  
وأتوب اليك ) لان ذلك  
يكتب لقائله فلا يتطرق  
اليه لبطال كما صح حتى يرى  
نوابه العظيم ويسن أن يأتي  
بجميع هذا ثلاثا كما مر  
مستقبل القبله بصدره ارفع  
يديه وبصره ولونحو اعنى  
كاي سن امرار الموسى على  
الرأس الذى لاشعره تشبها  
للسماء وان يقول عقبه وصلى  
الله وسلم على محمد وآل محمد  
ويقرا انا أنزلناه أى ثلاثا  
كما هو القياس ثم رأيت  
بعض الأئمة صرح بذلك  
( تنبيه ) معنى استغفرك  
اطلب منك المغفرة أى ستر  
ما صدر منى من نقص بمحوه  
فهى لا تستدعى سبق ذنب  
خلاف لمن زعمه وظاهر  
كلامهم نذب وأتوب اليك  
ولو تغير متلبس بالتوبة  
واستشكل بأنه كذب  
ويجاب بأنه خبر بمعنى  
الانشاء أى أسألك أن  
تتوب على أو هو باق على  
خبريته والمعنى انه بصورة  
التائب الخاضع للذليل  
ويأتى فى وجهته وجهى  
وخشع لك سمعى ماوافق  
بعض ذلك ( وحذفت  
دعاء الاعضاء ) المذكور  
فى المحرر وغيره وهو  
مشهور ( إذ لاصل له )

منصوب بفعل محذوف وجوبا تقديره أسبحك أى أنزهك عما لا يليق بك أقوم مقام فعله ليدل على التنزيه  
البلغ ولا يستعمل إلا فى الله مضافا فيصير تكبيره ثم يضاف لان العلم لا يضاف ولا يبنى إلا إذا قصد تكبيره  
رحماني اه بجري ( قوله فيقدر معناه ) فيه تامل ( قوله مشتق منه ) أى ماخوذ منه ( قوله اشتقاق حاشيت )  
بمعنى قلت حاشا وكذا الامر فيما بعده ( قوله فالكل الخ ) أى مجموع سبحانك اللهم وبحمدك ( قوله جملة واحدة )  
فالمعنى سبحتك يا الله مصاحبا بحمدك شورى أى بالشاء عليك بجري ( قوله لان ذلك ) أى سبحانك اللهم  
وبحمدك الخ ( قوله يكتب الخ ) أى فى رق ثم يطبع بطابع نهاية ومعنى قال ع ش ويتعدد ذلك بتعدد  
الوضوء لان الفضل لا حصر عليه اه ( قوله فلا يتطرق اليه الخ ) أى يصان صاحبه من تعاطى مبطل بان يرتد  
والعياذ بالله إلا لقد تقرر ان جميع الاعمال يتطرق اليه الا بطل بالردة شورى وفيه بشرى بان من قاله لا  
يرتد وانه يموت على الايمان حفى اه بجري ( قوله بجمع هذا ) أى ما ذكر من الاذكار ( قوله كاسر ) أى فى  
شرح وتثليث الغسل والمسح ( قوله مستقبل القبلة ) إلى قوله وان يقول فى النهاية والمعنى الا قوله ولونحو  
اعنى إلى السماء ( قوله ارفع يديه وبصره الخ ) وذلك لان السماء قبله الدعاء والطالب لشيء يبسط كفيه لآخذه  
والداعى طالب ولان حوائج العباد فى خزائن تحت العرش فالداعى يمد يديه لحاجته بجري ( قوله ولونحو  
اعنى ) أى كمن فى ظلمة ( قوله كاي سن الخ ) قد يقال لا حاجة اليه فى التعليل لان المقصود من رفع البصر اليها  
ليس النظر اليها لادهاو لا يطلب حينئذ من حيث ذاته لكونه شاغلا عن الدعاء بل المقصود تعظيمها بتوجهها  
بالوجه كما قيل السماء قبله الدعاء بصرى ( قوله على الراس ) أى راس المتحلل من الاحرام ( قوله تشبها ) متعلق  
بقوله كاي سن الخ وقوله للسماء متعلق برافعا ( قوله وان يقول ) إلى قوله ويقرا فى المعنى ( قوله عقبه ) أى عقب  
الوضوء او عقب جميع الذكر المتقدم وصنيع شيخنا صريح فى هذا ( قوله وصلى الله الخ ) قد يقال يذبحى ان  
يزيد فى الصلاة التعرض لسيادته ﷺ والأصحاب بصرى وعبارة شيخنا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم اه ( قوله ) ويقرا انا أنزلناه الخ ) لما ورد أن من قرأ فى أثر وضوئه انا أنزلناه فى ليلة القدر مرة  
واحدة كان من الصديقين ومن قراها مرتين كتب فى ديوان الشهداء ومن قراها ثلاثا حشره الله محشر  
الانبياء ويسن بعد قراءة السورة اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي دارى وبارك لي فى رزقي ولا تفتنى بما زويت  
عنى ع ش وفى الكردى عن الايعاب مثله إلى قوله ولا تفتنى الخ ( قوله أى ثلاثا ) اما راجع للصلاة  
والقراءة أو للثانية فالأولى مشافى ذلك كما هو ظاهر ويشمله العموم السابق فى الثلاث بصرى ( قوله من  
نقص ) أى ذنبا كان أو غيره بصرى ( قوله بمحوه ) هذا مخالف لما ذكرنا ان العفو محو اثر الذنب بالكلية  
والمغفرة ستره مع بقاءه وعدم المؤاخذه به كاذكره البولاق عن الشنشورى بجري ( قوله واستشكل بأنه  
كذب ) كانه بناء على عمله على الحال وإلا فلا كذب يلزم على انه قد لا يلزم الكذب على تقدير الحال ايضا سم  
ولعله يحمله على العزم على التوبة ( قوله بمعنى الانشاء أى أسألك الخ ) لا يخفى بعده إلا أن يريد ان توفقتى  
للتوبة ( قوله او هو باق الخ ) لا حاجة إلى لفظه هو ( قوله وهو مشهور ) وهو ان يقول عند غسل كفيه اللهم  
احفظ يدي عن معاصيك كلها وعند المضمضة اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وعند الاستنشاق اللهم ارحنى  
رائحة الجنة وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل اليد  
اليمنى اللهم اعطنى كتابا يمينى وحسابنى حسبا بيا سيرا وعند اليسرى اللهم لا تعطينى كتابا بشمالى ولا من  
وراء ظهرى وعند مسح الرأس اللهم حرم شعرى وبشرى على النار وعند مسح الاذنين اللهم اجعلنى من  
الذين يستمعون القول فيتعون احسنه وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام  
نهاية ومعنى وشرح بافضل وفى الكردى عن الايعاب زيادة ادعية اخرى وان يدي فى دعاء غسل الكفين  
وقدمى فى دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء مثنى ( قوله لا انظر اليه الخ ) خلافا للنهاية والمعنى عبارته قال  
المصنف فى أذكاره وتنقيح لم يحى فيه شئ عن النبي ﷺ قال الشارح وفات الرافعى والنووى أنه روى  
واستشكل بأنه كذب ) كانه بناء على عمله على الحال وإلا فلا يلزم كذب على أنه قد لا يلزم الكذب على تقدير

يعتد به ووروده من طرق لا تظار اليه لأنها كلها لا تخلو من كذاب أو متهم بالوضع كما قاله بعض الحفاظ فهى ساقطة بالمرّة

عن النبي ﷺ من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وإن كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ومشى شيخى على أنه مستحب وافق به لهذا الحديث اه زاد الاول ونفى المصنف اصله باعتبار الصحة أما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلم يعلم ثبت عنده ذلك أو لم يستحضره حينئذ وغبارة الكردى على شرح بافضل قوله لا اصل لدعاء الاعضاء على هذا جرى الشارح في كتبه وقال شيخ الاسلام في الاسنى أى في الصحة ولا فقد روى عنه ﷺ من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ومثله يعمل به في فضائل الأعمال اه وذكر نحوه في شرح البهجة واعتمد استجابة الشهاب الرملى وولده ويؤخذ مما نقلته في الاصل عن شرح العباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح وأنه دعاء حسن لكن لا يعتقد سنيتها فيطلب الاتيان به عند الشارح ايضا اه (قوله ومن شرط العمل الخ) عبارة المغنى فائدة شرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ان لا يكون شديد الضعف وأن يدخل تحت أصل عام وأن لا يعتقد سنيتها بذلك الحديث اه زاد النهاية وفي هذا الشرط اى الاخير نظر لا يخفى اه عبارة سم وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيتها اه (قوله أن لا يشتد ضعفه) أى سواء كان العامل بمن يقتدى به أم لا بل قد يقال يتأ كد في حق المتقدم به ليكون فعله سبباً لفائدة غيره الحكم المستفاد من ذلك الحديث ع ش (قوله سنن كثيرة) منها تقديم النية مع اول السنن المتقدمة على غسل الوجه فيحصل له ثوابها كما مرو منها التلفظ بالتمنى ليساعد اللسان القلب كما تقدم ويسر بها بحيث يسمع نفسه ومنها استحباب النية ذكر اقبله إلى آخر الوضوء مغنى وشيخنا (قوله ومن المشهور) إلى قوله وغسل رجله في المغنى إلى قوله ولا يكره إلى ولطم الوجه وقوله واعترض إلى وإسراف (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق والدلك في شرح وثبت الغسل الخ كانه لا يستلزم السنية فتأمله سم أقول بل أعاده لقوله ويتأ كداخ (قوله وتجنب رشاشه) فلا يتوضأ في موضع يرجع اليه رشاش اسنى (قوله وجعل ما يصب منه الخ) اى كالأبريق مغنى (قوله وترك تكلم) وفي فتاوى شيخ الاسلام أنه سئل هل يشرع السلام على المشتغل بالوضوء ويجب عليه الرد أو لا فأجاب بأن الظاهر الاول اه وهذا بخلاف المشتغل بالغسل لا يشرع السلام عليه لأن من شأنه انه قد ينكشف منه ما يستحي من الاطلاع عليه فلا يليق مخاطبته حينئذ ع ش (قوله بلا عذر) عبارة شرح بافضل إلى المصلحة كما مر بمعروف ونهى عن منكر وتعليم جاهل وقد يجب كان رأى نحو أعمى يقع في بئر اه (قوله ولطم وجهه) بالجر عطف على تكلم (قوله لبيان الجواز) واللطم خلاف الاولى كافي شرح الروض بجري (قوله وإسراف الخ) عبارة الخطيب ومنها أن يقتصد في الماء فيكره السرف فيه اه قال الجبرمى ويكره التقير أيضاً لأنه قد لا يعلم كما قرره شيخنا اه (قوله وان يكون الخ) فيجزى بهدونه حيث استرخى وصح انه ﷺ تواضعا بثلى مدهذا فيمن بدنه كبده ﷺ اعتدالا وليونقوا لإزاد أو نقص بالنسبة شرح بافضل (قوله كآبى) لعله في باب الغسل (قوله كرميه) عبارة المغنى وان يتعمد موقه وهو طرف العين الذى يلي الأنف بالسبابة لا يمين باليمنى واليسر باليسرى ومثله اللحاظ وهو الطرف الآخر ومحل سن غسلها إذا لم يكن فيها رص يمنع وصول الماء إلى محله وإلا فغسلها واجب اه زاد شرح بافضل والمراد بها اى الموقين ما يشمل اللحاظ اه (قوله

ومن شرط العمل بالحديث الضعيف كما قاله السبكي وغيره أنه لا يشتد ضعفه فانضح ما قاله المصنف واندفع ما أطال به الشراح عليه وبقي للوضوء سنن كثيرة استوفيتها بحسب الامكان في شرح العباب ومن المشهور منها الاستقبال القبلة في جميعه والدلك ويتأ كد كالوالة لقوة الخلاف فيهما وتجنب رشاشه وجعل ما يصب منه عن يساره وما يغترف منه عن يمينه وترك تكلم بلا عذر ولا يكره ولو من عار لأنه ﷺ كلم أم هانى يوم فتح مكة وهو يغتسل ولطم الوجه بالماء واعترض بحديث فيه ويحجب بأنه لبيان الجواز وإسراف ولو على شطو وأن يكون ماؤه نحو مده كآبى وتعمد ما يخاف اغفاله كرميه

الحال أيضا (قوله أن لا يشتد ضعفه) شرط بعضهم أيضا أن لا يعارضه حديث صحيح ولا حاجة اليه لظهور أنه إذا تعارض حديثان ينظر إلى الترجيح ومعلوم أن الصحيح مقدم على الضعيف وشرط بعضهم ان لا يعتقد السنية وفيه نظر بل لا وجه له لأنه لا معنى للعمل بالضعيف في مثل ما نحن فيه إلا كونه مطلوباً بطلب غير جازم وكل مطلوب طلباً غير جازم سنة وإذا كان سنة تعين اعتقاد سنيتها ثم رايت فيما باتى في قوله في الخف ويسن مسح اعلاه واسفله خطوطا ماله تعلق بهذا البحث فتأمل (قوله والدلك) لم يكتف بفهمه من قوله السابق

وغقيقه وخاتم يصل المام لما تحته وغسل رجله بيساره وشر به من فضل وضوئه ورش ازاره به ان توهم حصول مقدرة له فيما يظهر وعليه يحمل  
رشه عليه السلام لازاره به قيل وان لا يصب ماء اناؤه حتى يطف مغالفة للجوس وبينت ما فيه في (٣٤١) الفتاوى وكان عليه السلام اذا توضأ

افضل ماء حتى يسيله على موضع سجوده فينبغي نذب ذلك لمن احتاج لتنظيف محل سجوده بتلك الفضلة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم من نذبه مطلقا وصلاة ركعتين بعده أى بحيث ينسبان له عرفا كما يأتي بما فيه قبيل الجماعة ويحصلان بغيرهما كتحية المسجد وفي مسح الرقبة خلاف والراجح عدم نذبه واعتراض بان حديثه يعمل به في الفضائل ويرد بما مر آنفا كما يشير اليه قول المصنف ان خبرهما موضوع فبتقدير سلامته من الموضوع هو شديد الضعف فلا يعمل به ويؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء لا بعده ولوفى النية على الوجه استصحابا لاصل الطهر فلا نظير لكونه يدخل الصلاة بطهر مشكوك فيه وقياس ما يأتي في الشك بعد الفاتحة وقبل الركوع انه لو شك بعد عضو في أصل غسله لزمه اعادته او بعضه لم يلزمه فليحمل كلامهم الاول على الشك في اصل العضو لا بعضه (فرع) صلى الخمس مثلا كلا بوضوء مستقل ثم علم ترك مسح

وعقيقه) وبالنفي العقب خصوصاً في الشتاء فقد ورد ويل للعقاب مغنى وشيخنا (قوله به) أى بفضل وضوئه (قوله وعليه الخ) أى على توهم ذلك (قوله وان لا يصب ماء اناؤه حتى يطف) لعل معناه ان لا يصب الماء في اناؤه المعد للوضوء الى ان يمتلئ الا انما الى اعلاه بل يجعله نازلا منه (قوله نذب ذلك) أى الا فضل (قوله مطلقاً) أى احتيج تنظيف ذلك او لا (قوله بعده) عبارة الخطيب عقب الفراغ من الوضوء اه قال البجيرى أى ولو مجدداً المراد بالعقب فيما يظهر ان لا يطول الوقت بحيث لا تنسب الصلاة اليه عرفاً وبحث بعض المتأخرين امتداد وقتها على ما بقي الوضوء وجعل قولهم عقبه على سن المبادرة وفيه نظر والا قرب ما قلناه اه (قوله أى بحيث الخ) وقال للنهاية عبارة في صلاة النفل بعد قول المصنف ويخرج النوعان الخ وهل تقوت سنة الوضوء بالأعراض عنها كما يحسنه بعضهم او بالحدث كما جرى عليه بعضهم او بطول الفصل عرفاً احتمالات او جهها ثالثاً كما يدل عليه قول المصنف في وضوءه ويستحب لمن توضأ ان يصلى عقبه اه ومال السيد البصرى الى الاحتمال الثانى عبارته نقل عن السيد السمودي انه افتى بامتداد وقتها مادام الوضوء باقياً لان القصد بهما عدم تعطيل الوضوء عن اداء صلاة به وصححه الفقيه عبد الله بن عمر باخرمة وهو وجه من حيث المعنى اه (قوله وبحصلان) الاولى التائيت (قوله والراجح عدم نذبه) كذا في النهاية والمعنى عبارة شرح بافضل وان لا يمسح الرقبة لانه لم يثبت فيه شيء بل قال النووي انه بدعة وخبر مسح الرقبة امان من الغل موضوع لكنته متعقب بان الخبر ليس بموضوع اه وقال الكردى عليه والحاصل ان المتأخرين من أئمتنا قد فلدوا الامام النووي في كون الحديث لا اصل له ولكن كلام المحدثين يشير الى ان الحديث له طرق وشواهد يرتقى بها الى درجة الحسن فالذى يظهر للفقير انه لا باس بمسحها اه (قوله بما مر آنفا) أى في قوله ووروده من طرق الخ (قوله ان خبرهما) أى دعاء الاعضاء ومسح الرقبة (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن الذى استقر رايه عليه في الفتاوى الذى قرأه ولده عليه انه يؤثر كفى الصلاة اه وسياً أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر وحينئذ يتحصل انه إذا شك في نية الوضوء بعد فراغه من الوضوء بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لان الشك في نيته بعد فعله لا يزيد على الشك فيه نفسه بعد فعله يضر بالنسبة لغيرها حتى لو اراد مسح المصحف او صلاة اخرى امتنع ذلك مراههم (قوله استصحابا لاصل الطهر) فيه نظر إذ الكلام في تحقق الطهر لافى بقائه حتى يستدل بالاستصحاب (قوله وقياس الخ) مبتدأ خبره قوله انه لو شك الخ (قوله او بعضه) أى في غسل بعض ذلك العضو (قوله كلامهم الاول) وهو يؤثر الشك قبل الفراغ من الوضوء (قوله فواضح) أى لان غير العشاء اعيدت بوضوء كامل والعشاء فاعتدت مرتين بكامل (قوله خلافاً لمن وهم فيه) تأمل الخلاف فيه دقة وهو انه لما صلى به وشك بعد العشاء ألزمه واحدة منها العشاء فلا يخصص الا بالخمس ثم انعم بقاء وضوئه شاك في ترك بعض أعضائه بعد كمال طهره والشك حينئذ غير ضار فله ان يصلى به ماشاء فيعيدن به حتى العشاء والزمانه اعادتها إنما كان لما طرأ بعد فعلها فاحتمل الترك منها فالزمهم اعادته باقشير أى وقوله والشك حينئذ غير ضار الخ يرد بان الاعادة مع الشك اضعف من فعلها من اولاً فلا اجزاء به بالاولى وبما مر عن سم آنفا (قوله لو غفل) أى عن حاله واعتقد الطهارة الكاملة كردى (قوله كالمو توضأ الخ) لا يظهر فيه إلا مجرد التنظير في الجرم بالنية لافى المنظر به عبدالله باقشير ويمكن ان يجاب بحمل قول الشارح توضأ عن حدث على معنى توضأ وضوءه اشانه ان يكون عن حدث فالمراد توضأ وضوءاً كاملاً فى اعتقاده او على حذف مضاف أى عن توهم حدث وعلى كل من الاحتمالين فالحدث غير واقع في نفس الامر (قوله

والذلك في شرح قوله وتثلث الغسل والمسح كانه لانه لا يستلزم السنية فتأمل (قوله وشر به ثم قوله ورش) هل وان توضأ من مسبل (قوله ولو في النية) كذا نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب الرملى وقاسه على الصوم لكن

(٣١ - شروانى وابن قاسم - اول) الرأس مثلاً من إحداهن لزمه اعادة الخمس ثم ان كمل وضوء العشاء بفرض ان الترك منه وأعادن به اجزأه لأن الترك ان كان من غيره فواضح او منه فقد كله وان اعادن به بلا تكميل فلا خلافاً لمن وهم فيه لا تمتناع الصلاة به لاحتمال أن الترك منه فنيته غير جازمة ومن ثم لو غفل وأعادن به لم يبق عليه إلا العشاء كالمو توضأ عن حدث وأعادن ثم علم الترك من هذا أيضاً

لأن الترك الأول) التقييد بالأول بالنظر إلى التوضؤ فقط (قوله وقد أعادهن به) هذا لا يتأتى في الثانية  
أي التوضؤ إلا باحد التاويلين السابقين (قوله في صورتين) أي الغفلة والتوضؤ

### (باب مسح الخف)

وهو من خصوصيات هذه الامة وشرع في السنة التاسعة من الهجرة غش وبجيري وشيخنا قول المتن  
(مسح الخف) يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بأن ذلك ليتناول الخف  
الواحد فيما لو قد أحدى رجله سم (قوله المراد) إلى قوله بل متواترة في النهاية إلا قوله أو الخف إلى فلا يرد  
وقوله بل ذكره إلى وآخره وكذا في المغنى إلا أنه قال الأول إلى التعبير بالخفين (قوله المراد بالجنس) غرضه به دفع  
ما ورد على المتن من أنه يوم جواز المسح على خف رجل وغسل الأخرى وليس كذلك فكان الأول إلى أن يعبر  
بالخفين وحاصل الجواب أن ال في الخف للجنس فيشمل ما لو كان له رجل واحدة لفقد الأخرى وما لو كان له  
رجلان فأكثرت فكانت كلها أصلية أو بعضها زائدا واشتبه بالأصلي أو سامت به فيلبس كلا منها خفاو يمسح على  
الجميع وأما إذا لم يشبه ولم يسامت فالعبرة بالأصلي دون الزائد فيلبس الأول خفا دون الثاني إلا أن توقف  
لبس الأصلي على لبس الزائد فيلبس أيضا شيخنا وعش (قوله أو الخف الشرعي) يعني أن ال للمعنى الخف  
المعهود شرعا فيشمل من له رجل واحدة ومن له رجلان أو أكثر على التفصيل المتقدم قال عش وهذا الجواب  
أولى من الأول لأنه لا يدفع الإيهام إذا الجنس كما يتحقق في ضمن الكل كذلك يتحقق في ضمن واحدة منهما  
اه (قوله هنا) أي في الترجمة (قوله منع لبس خف الخ) أي امتناعه شرعا (قوله على صحيحة) أي رجل صحيحة  
(قوله علية) أي بحيث لا يجب غسلها نهاية ومعنى (قوله فكانت كالصحيحة) أي في امتناع الاقتصار على  
خف في الصحيحة والمسح عليه وجواز لبس الخفين فيهما بعد كمال طهارتهما ثم المسح عليهما فيرفع حدثهما  
معا ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن مسح خفها كغسلها ولا ينافيه قوله لو وجوب التيمم الخ لأن معناه  
أنها قبل لبس خفها يجب التيمم عنها كوجوب غسل الصحيحة قبله سم بأذن تصرف (قوله عليهما) أي على  
خف الكاملة وخف الناقصة (قوله على الأخرى) أي على خف المنفردة (قوله وحدها) هل له لبس خف في  
بقي فائدة محل الفرض ليمسح عليهما بدلا عن غسله المسنون سم وسيأتي عنه ما يفيد عدم سن ذلك (قوله  
وذكره هنا) أي ذكر مسح الخف عقب الوضوء (قوله لا يبدل عن غسل الرجلين) فمسحهما رفع للحدث  
لا مبيح نهاية ومعنى (قوله فيه) أي الوضوء (قوله أن الواجب الخ) أي على لبس الخف بشرطه ومعنى (قوله  
لأن في كل الخ) قد يقال غايه ما يقتضيه هذا التعليل الولا بينهما وأما تأخير المسح عن التيمم الذي هو المطلوب  
فلا نعم يتم بزيادة التيمم طهارة كاملة بصري (قوله مسحهما مبيحا) يوم أن مسح الخف مبيح لرفع للحدث  
وهو خلاف ما صرحوا به أول كتاب الطهارة فراجع بصري وقوله أول كتاب الطهارة بل هنا أيضا كما مر عن

الذي استقر رايه عليه في الفتاوى التي قرأها ولده عليه أنه يؤثر كافي الصلاة وقال أن الفرق بين الوضوء والصوم  
واضحاه وسيأتي أن الشك في الطهارة بعد الصلاة لا يؤثر حيثئذ تحصل أنه إذا شك في نية الوضوء بعد  
فراغه ضر أو بعد الصلاة لم يضر بالنسبة للصلاة لأن الشك في نية بعدها لا يزيد على الشك فيه نفسه بعدها  
ويضر بالنسبة لغيرها حتى لو أراد مس المصحف أو صلاة أخرى امتنع ذلك مر

### (باب مسح الخف)

يمكن أن يوجه تعبيره بالخف مراد به الجنس دون تعبيره بالخفين بتناول الخف الواحد فيما لو قد أحدى  
رجليه (قوله لوجوب التيمم عنها فكانت كالصحيحة) الذي يظهر أن معنى هذا الكلام المذكور في الروضة  
وغيرها أنه يمتنع الاقتصار على خف في الصحيحة والمسح عليه وأنه يجوز لبس الخفين فيهما والمسح عليهما  
فيرتفع حدثهما لأن المسح كالغسل فكما يكفي غسلهما يكفي مسحهما ولا يجب مع المسح التيمم عن العلية لأن  
مسح خفها كغسلها ولا حاجة للتيمم ولا ينافيه قوله لو وجوب التيمم عنها لأن معناه أنها في نفسها يجب  
التيمم عنها لأن المراد وجوبه مطلقا (قوله وحدها) هل له لبس خف في باقي فائدة محل الفرض ليمسح

لأن الترك الأول إن كان  
من العشاء فليس عليه  
غيرها أو من غيرهما فوضوء  
العشاء كامل وقد أعادهن  
به مع الجزم بالنية في  
الصورتين

### (باب مسح الخف)

المراد به الجنس أو الخف  
الشرعي وكلاهما يحمل هنا  
مبين في غيره فلا يرد منع  
لبس خف على صحيحة  
لمسحها وحدها وإن كانت  
الأخرى علية لوجوب  
التيمم عنها فكانت  
كالصحيحة بخلاف ما لو لم  
يكن له إلا رجل فان بقي من  
فرض الأخرى بقية وإن  
قلت تعين لبس خفها ليمسح  
عليهما وإن لم يبق منه شيء  
مسح على الأخرى وحدها  
وذكره هنا لتام مناسبة  
بالوضوء لأنه بدل عن  
غسل الرجلين فيه بل  
ذكره جمع في خامس  
فروضه لبيان أن الواجب  
الغسل أو المسح وآخره  
جمع عن التيمم لأن في  
كل مسح مبيحا وأحاديثه  
صحيحة كثيرة



النهاية والمغنى (قوله بل متواترة) أى عن الصحابة الذين كانوا لا يفارقونه عليه السلام سفر أو لا حضر أو جمع بعضهم رواه فجاءوا الثمانين منهم العشرة المبشرة وعند ابن أبي شيبة وغيره عن الحسن البصرى قال حدثني سبعون من الصحابة بالمسح على الخفين واتفق العلماء على جوازهم خلافا للخوارج والشيعة كردى (قوله بعض الحنفية) وهو الكرخى كردى (قوله أخشى أن يكون إنكاره الخ) وكلام القليوبى على المحلى يقتضى تسكفير المنكر له وكلام الامداد عدمه كردى (قوله أى من أصله) احتزبه عما إذا أنكر بعض شروطه وكيفيته واجكامه هاتفي اه كردى عبارة السيد البصرى قوله أى من أصله أى لا تفاصيل احكامه اذهى لم تثبت إلا بالأحاد بخلاف القدر المشترك بين الجميع من طلب أصل المسح وكونه مشروعا فانه ثابت بالتواتر اه قول المتن (يجوز الخ) أى من حيث العدول عن غسل الرجلين اليه فلا يثاق انه يقع واجبا دائما حتى قيل انه من الواجب المخير ورد بان شرط الواجب المخير ان لا يكون بين الشيء وبدله كاهنا شيخنا وعش ورشيدى (قوله ولو وضوء سلس) الى قوله بل يكره فى المغنى لا قوله فعلم الى اوشكاو قوله وارقهه الى كان وكذا فى النهاية لا قوله او خاف من الغسل فوت جماعة (قوله سلس) بكسر اللام عش عبارة النهاية والمغنى دأتم الحدت اه (قوله لما تقرر) لعل كونه بدلا عن غسل الرجلين أو المراد بما تقرر الاحاديث الصحيحة الخ لكن قد يخدش هذا انه لم يصرح بالاحاديث فلم يعلم ان موردها الوضوء بصرى وجزم الكردى بالاول والظاهر بل المتعين الموافق لكلام غيره هو الاحتمال الثانى وعدم تصریح الشارح بتلك الاحاديث مع كونه مسلكا فى غالب الابواب لا كنفائه عنه بقوله كثيرة بل متواترة وقوله فلم يعلم الخ تمنعه ظهور ان مرجع ضمير واحاديثه مسح الخف فى المتن المراد به جز ما مافى الوضوء (قوله لا فى غسل واجب او مندوب) فلو اجنب مثلا او اغتسل لنحو جمعة او تنجس رجله فاراد المسح بدلا عن غسل الرجل لم يجوز شيخنا (قوله وأفهم يجوز) يتأمل وجه الا فهم فان المتبادر من الجواز الاباحة وهى لا تدل على افضلية غيرهما إلا أن يقال لماذا كرفها مر وجوب الغسل دل على انه هو الاصل فذكر الجواز فى مقابلة بشعر بمقابلته له وبانه مفضول بالنسبة اليه ع (قوله رغبة عن السنة) أى الطريقة وهى مسح الخفين بان اعرض عنه لمجرد ان الغسل تنظيفا لا للملاحظة انه افضل فلا يقال الرغبة عن السنة قد تودى الى التكفير لان محله ان كرههما من حيث نسبتها للرسول صلى الله عليه وسلم عش وبذلك يندفع أيضا مافى سم هنا (قوله كراهته لما فيه الخ) أى المسح (قوله اعم) أى من الكراهة (قوله بينهما) أى بين الرغبة والكراهة (قوله اوشكاو جوازه) أى لم تظمن نفسه اليه لانه شك هل يجوز له فعله ولا مغنى ونهاية أى وإلا فلا يجوز له حينئذ لعدم جزمه بالنية عش وشيخنا (قوله شبهة فيه) أى فى دليله لنحو معارض له كان يقول يحتمل انه نسخ بآية الوضوء (قوله او خاف الخ) او كان ممن يقتدى بنهاية (قوله فوت نحو جماعة) أى كلا او بعضا وظاهره وإن توقف الشعاع عليه ولكن ينبغي أن يجب المسح فى هذه الصورة عش وكذا يجب اذا كانت الجماعة جماعة جمعة واجبة عليه اجمورى وفرض المسئلة إن لم يرج جماعة غيرها وإلا كان الغسل افضل لكافى الزيادى والبصرى اه بجيرى (قوله وارقهه) أى غشية والمراد شارف ان يغشاها بقرينة السياق بصرى (قوله تركه افضل) جواب قوله ان تركه الخ (قوله بل يكره الخ) أى فى كل من الصور الاربع المتقدمة (قوله تركه) أى المتحقق بالغسل (قوله ومثله) أى مثل مسح الخف وقوله فى الاولين أى الترك رغبة والترك شكواو قوله سائر الرخص أى باقيا كالجمع بالسفر كردى (قوله وقد يجب) الى قوله وجعله فى النهاية والمغنى (قوله وقد يجب الخ) أى عينا رشيدى (قوله لنحو خوف فوت عرفة) او انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بدلا لا ينوب

عليه بدلا من غسله المسنون (قوله أى لا يشاره الغسل عليه) فيه وقفة لأن يشار الغسل عليه مطلوب ضرورة انه افضل منه فكيف يكون قصده مقتضيا الرجحان تركه فتأمل (قوله لنحو خوف فوت عرفة) فى شرح مر او انصب ماؤه عند غسل رجله ووجد بدلا لا ينوب بمسح به او ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت او خشى ان يرفع الامام راسه من ركوع ثانية الجمعة او تعين عليه الصلاة على ميت وخيف انفجاره لو غسل اه

بل متواترة ومن ثم قال بعض الحنفية أخشى أن يكون إنكاره أى من أصله كفرا (يجوز فى الوضوء) ولو وضوء سلس لما تقرر لافى غسل واجب أو مندوب ولا فى إزالة نجس بل لا بد من الغسل إذ لا مشقة وأفهم يجوز أن الغسل أفضل منه نعم ان تركه رغبة عن السنة أى لا يشاره الغسل عليه لا من حيث كونه أفضل منه سواء أو وجد فى نفسه كراهته لما فيه من عدم النظافة مثلا أم لا فلم أن الرغبة عنه أعم وأن من جمع بينهما أراد الايضاح أو شكافى جوازه أى لتخيل نفسه القاصرة شبهة فيه أو خاف من الغسل فوت نحو جماعة أو أرهقه خدث وهو متوضىء ومعه ماء يكفيه ولو لبسه ومسح لكان غسل كان أفضل بل يكره تركه ومثله فى الاولين سائر الرخص وقد يجب لنحو خوف فوت عرفة

يمسح به أو ضاق الوقت ولو اشتغل بالغسل لخرج الوقت أو خشى أن يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني في الجمعة أو تعين عليه الصلاة على ميت وتخيف انفجاره لو غسل نهاية وأقره سم قوله في الجمعة أي الواجبة عليه فان كان مسافرا أو رقيقا أو نحوهم لم يجب كاهو ظاهر عشرين (قوله خوف فوت عرفة) صورته أن يلبسه لعذرو لإفاتي أن المحرم يمتنع عليه لبس المحيط اجهورى أي بان كان لو اشتغل بالغسل فاته الوقوف بعرفة أطفئحى أهيجيرى (قوله أو إنقاذ أسير) أي خوف فوت إنقاذ أسير أي أو غرق لو اشتغل بالغسل وينبغي تقييده بضيق الوقت كاهو ظاهر أي بحيث لو مسح انقضاء ما عند اتساع الوقت فلا يجب عليه المسح بل الواجب عليه الانقاذ وتأخير الصلاة أطفئحى أهيجيرى (قوله لكن الخ) استدراك على قوله ويتعين الخ وتضعيف لكلام البعض مع الحمل المذكور (قوله أو لكونه) إلى قوله وقد يجرم في النهاية والمغنى (قوله أو لكونه الخ) عطف على قوله لنحو خوف الخ (قوله لا لبسه بشرطه الخ) أي بخلاف صورة الأرهاق السابقة فلا يجب عليه لبس الخف ليسح عليه لما فيه من إحداث فعل زائد نهاية ومعنى (قوله وقد يجرم الخ) لم يذكر للسكروه مثالا له لعدم وجود عشرين وقال شيخنا وقد بكرة فيما إذا كرر المسح لأنه يعيب الخف أه وقد يجاب بان الكلام في أصل المسح (قوله كان لبسه الخ) أي ولا يجزئى كما يأتي سم عبارة عشرين وفيه أن كلام حج أن الكلام في المسح المجزئى بان كان مستوفيا للشروط وهو فيما ذكره باطل لما علل به من امتناع اللبس لذاته أه وعبارة شيخنا وقد يجرم مع الاجزاء فيما إذا كان الخف مغصوبا أو من حرير لرجل أو من جلد آدمى ومع عدم الاجزاء فيما إذا كان لبس الخف محرما أه قول المتن (للقيم) أي ولو تعاصيا بأقامته نهاية ومعنى أي كناشرة من زوجها وأبق من سيده شيخنا عبارة البجيرى كعبد أمره سيده بالسفر فأقام أه (قوله وكل) إلى قوله أو نوم في النهاية وإلى قوله ولو نحو مجنون في المغنى (قوله بكل من سفره الخ) أي لكونه قصيرا أو معصية أو سافرا لغیر مقصد معلوم كالأهائم عشرين وبجيرى شيخنا قول المتن (ثلاثة أيام بلياليها) أي ولو ذهابا وإيابا نهاية قال البجيرى فان قيل كيف يتصور قوله لم يروها بالخ فانه ينقطع سفره بوصوله مقصده يقال يتصور بان يسافر إلى غير محل إقامته وإذا وصل ولم ينو إقامة تقطع السفر فانه يترخص ذهابا وإيابا مدة الثلاثة أجهورى وصوره بعضهم بعائده من سفره لغیر وطنه لحاجة أه عبارة سم قوله ثلاثة أيام الخ أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلاً وأنه لا يقيم فيه بل يعود محلا من طريق آخر على يوم وليلة ثم بقي مالمو سافر ذهابا فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث أه قوله بقي مالمو سافر الخ قال عشرين قلت وحكمه أنه يمسح إلى إقامته حيث كان سفره مسافة قصر وأقام قبل الثلاث كما يعلم ذلك مما يأتي في شرح ولم يستوف مدة سفره (قوله اليوم الأول) بالنصب مفعول سبق وقوله ليلته فاعله (قوله قدر الماضي الخ) هل المعتبر قدر الماضي بالنسبة أو بالمقدار مثلاً لو كان المسح في منتصف أطول ليلة في السنة فهل يمسح إلى منتصف الليلة الرابعة منها فقط أو إلى أن يمضى منها مقدار نصف الليلة الأولى كل محتمل والأول أحوط والثاني أقرب إلى كلامهم بصري (قوله على ذلك) أي على ما في المتن (قوله من انتهاء الحدث) فلا

(قوله كأن لبسه محرم) أي ولا يجزئى كما يأتي (قوله والمسافر سفر قصر) قال في الروض فلو عصى به أي بالسفر أو بالإقامة كعبد خالف سيده فيها ترخص يوم وليلة أه قال في شرحه إذ غايته في الأول إلحاق سفره بالعدم وأما الثاني فلان الإقامة ليست سبب الرخصة أه (قوله ثلاثة أيام الخ) أي وإن لم تحصل إلا من مجموع الذهاب والإياب بان قصد محلا على يومين مثلاً وأنه لا يقيم فيه بل يعود محلا من طريق آخر على يوم وليلة ثم بقي مالمو سافر ذهابا فقط مثلاً وكان فوق يوم وليلة ودون الثلاث (قوله من انتهاء الحدث) أفتى شيخنا الشهاب الرملى بان العبرة في النوم بابتدائه وجهه إمكان قطعه عادة وقياسه أن اللبس والمس كذلك بل أولى وقد قرر مر بما حاصله فقال إن الحدث إن كان باختياره ولو حكما كالمس واللبس وكذا النوم لأن أو أنه بالاختيار حسب من ابتدأه وإلا كالأغنام فن انتهاء أه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لو توضأ بعد حدثه وغسل رجليه في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وبه صرح الشيخ أبو علي

أو إنقاذ أسير وجعله بعضهم هنا أفضل لا واجبا ويتعين حمله على مجرد خوف من غير ظن لكن نسيأتى أنه يجب البدار إلى إنقاذ أسير رجى ولو على بعدو أنه إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قدم الانقاذ أو لكونه لا لبسه بشرطه وقد تضيق الوقت وعنده من الماء ما لا يكفيه لو غسل ويكفيه لو مسح وقد يجرم كان لبسه محرم تعديا ثم إذا لبسه بشرطه كانت المدة فيه (للقيم) وكل من سفره لا يبيح القصر (يوم وليلة والمسافر) سفر قصر (ثلاثة أيام بلياليها) المتصلة بها سبق اليوم الأول ليلته بأن أحدث وقت الغروب أولا بأن أحدث وقت الفجر ولو أحدث أثناء ليل أو نهار اعتبر قدر الماضي منه من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع وكذا في اليوم والليلة للنص على ذلك في الأحاديث الصحيحة وابتداء المدة إنما يحسب (من) انتهاء الحدث

يحسب زمن استمراره الا ان يكون نو ما كآفتى به الو الدر حمة الله تعالى ومثله للمس نهاية (قوله كبول) وقوله (أو مس) خلافاً للنهية كما مر آنفاً عبارة السكردي على شرح بأفضل قوله من نهاية الحدث اى مطلقاً عند الشارح وشيخ الاسلام والخطيب وعند الجمال الرمي من انتهائه ان لم يكن باختياره كبول وغائط ومن اوله ان كان باختياره كلبس ونوم قال الشارح في حاشية فتح الجواهر المراد به فيما لو وجد منه حدثان متعاقبان كان مس وأدام ثم بال وانقطع الاول فلا تحسب المدة إلا من انتهاء المس او الثاني فتحسب من انتهاء البول كل محتمل وقضية تعليلهم الاول لأنه لا يتأهل للعبادة الا بانتهائه دون انتهاء البول هو عبارة شيخنا وما جرى عليه الشارح اى الغزى من حسابان المدة من انقضاء الحدث وما عليه جمهور المصنفين من المتقدمين والمتأخرين واعتبر العلامة الرمي حسابان المدة من اول الحدث الذى شأنه ان يقع باختياره وان وجد بغير اختياره كالنوم واللبس والمس سواء انفرد وحده او اجتمع مع غيره ومن آخر الحدث الذى شأنه ان يقع بغير اختياره كالبول والغائط اه وقوله كالبول الخ اى والريح والجنون والاغماء بحجر مى قال غش فائدة وقع السؤال عمال ابتلى بالنقطة وصار زمن استبرائه منها ياخذ من طويلا هل تحسب المدة من فراغ البول او من اخر الاستبراء فيه نظرو الظاهر الاول نعم لو فرض اتصاله حسب من آخره اه (قوله ولو من نحو مجنون الخ) لعل محله فيما اذا طرأ المجنون فى أثناء حدث آخر كبول أو نوم أو مس أو بعده فى أثناء المدة والا فالحدث بالمجنون فلا يتأتى قوله الا فى فعلى الاول ان افاق الخ فليتأمل فان المتبادر من قوله ولو نحو مجنون انه مفروض فى حدث طرا للمجنون وهذا غير متصور بصري (قوله فى نحو الشروط) اى وتوابعها فان المسح ومدته من توابع الوضوء كرى (قوله فى ذلك) اى فى مدة المسح (قوله استثنائه) اى المجنون (قوله غفلة عن ذلك) أطال سم فى منعه راجعه (قوله وعلى الاول) اى من عدم الفرق بين المجنون وغيره (قوله على ان غلته) اى قول البلقينى لانه لا صلاة الخ (قوله لدخول) الى قوله واستشكل فى النهاية والمغنى (قوله لدخول وقت المسح) اى الرفع للحدث فلا يرد للمسح فى الوضوء المجدد قبل الحدث معنى وسم (قوله به) اى بالحدث المذكور فاعتبرت مدة المسح منه فاذا احدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يحز المسح حتى يستأنف لبساعلى طهارة نهايتها زاد المغنى ولم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شهراً مثلاً اه قال غش قوله حتى انقضت المدة اى ولو مقبلاً ثم عرض له السفر بعده وياتى عن عمرة مثله (قوله فلو احدث) اى بعد اللبس و (قوله فيه) اى فى الخلف (قوله قبل الحدث) متعلق بما بعده (قوله واغفر له) اى لمجدد الوضوء (هذا) اى المسح (قوله لان وضوءه الخ) عبارة المغنى فانه وان جاز ليس محسوباً من المدة لان جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً اليه (قوله غير حدثه الدائم) اما حدثه الدائم فلا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا اخرج الدخول فى الصلاة بعد

فى شرح الفروع (قوله غفلة عن ذلك) أقول على الحكم بغفلة هذا الامام هنا منع ظاهر وذلك لان كون الشرط من باب خطاب الوضع لا يقتضى اعتبار هذا الشرط فى حق المجنون اذا الشرط وإن كان من باب خطاب الوضع الا ان ثبوت شرطية تابع لثبوت مشروطه الذى هو من خطاب التكليف وهو الصلاة وهى غير ثابتة فى حق المجنون فكونه من خطاب الوضع لا يسوغ قطع النظر عن مشروطه الذى هو تابع له فى الثبوت على انه قد يمنع اقتضاء تعليلهم ما ذكر اذ لو لم فى التعليل لان وقت المسح لا يدخل بحدثه إذ لا يتصور منه مسح جائز معتبر شرعاً فامعنى دخول وقت المسح بحدثه فان اريد انه يمكن ان يحوز المسح بان يفيق فذلك غاية التكلف لا يلزم اغتياره فنع ذلك كله كيف يسوغ المخرج من على الحكم بغفلة هذا الامام فعليك بالتأمل (قوله لدخول وقت المسح به) اى بالنسبة للوضوء الواجب فلا يتأتى قوله بعده ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه و (قوله ولا يمسح سلس احداث غير حدثه الدائم) قال فى الروض وخرج بغير حدثه الدائم فلا يضر ولا يحتاج معه الى استئناف طهر الا اذا اخرج الدخول فى الصلاة بغير الطهر لغير مصلحتها وحدثه بحجرى فيأتى فيه ما تقر فى غير حدثه اه وهو يفيد ان بطلان طهره

كبول أو نوم أو مس ولو من نحو مجنون كما اقتضاه اطلاقم وبوجه بان المغتبر الوضع كياتى فى شروط فى نحو الشروط خطاب الصلاة وحينئذ فالمجنون وغيره سواء فى ذلك فبحث البلقينى استثناء لانه لا صلاة عليه غفلة عن ذلك فعلى الاول ان افاق وقد بقى من المدة التى حسبت عليه من الحدث شىء استوفاه وإلا فلا على ان غلته تلحق الصبي المميز بالمجنون فيما ذكره ولا اظن احدا يقول به فلو عبر بانه ليس متاهلاً للصلاة لسلم من ذلك (بعد لبس) لدخول وقت المسح به فلو احدث فتوضأ وغسل رجله فيه ثم أحدث فأتى بها من الحدث الاول ويسن للابسه قبل الحدث تجديد الوضوء ويمسح عليه واغفر له هذا قبل الحدث لان وضوءه تابع غير مقصود ومن ثم لا تحسب المدة إلا من الحدث ولا يمسح سلس احداث غير حدثه الدائم

الطهر لغير مصلحتها وحدثه يجرى كما سيأتى في باب الحيض مغنى وشيخنا قال سم بعدد كرمثل ذلك عن الاسنى وهو يفيد ان بطلان طهره بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه اه (قوله) ومتيمم لغير فقد الماء (الخ) بان تيمم لمرض او جرح ثم لبس الخفين ثم تجشم المشقة وتوضا ومسح الخفين شيخنا وبجيرى وياتى في الشارح مثله (قوله) الا لما يحل له) اى للبدن كور من السلس والمتيمم المذكورين (قوله) مسح له وللنوافل (الخ) قال في شرح الارشاد فان اراد فلا اجزاه المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وإن عصى بترك الفرائض في هذه المدة على الاوجه انتهى سم عبارة شيخنا واعلم ان دائم الحدث كغيره في المدة فاذا ارتكب الحرمة ولم يصل الفرائض مسح للنوافل يوما وليلة إن كان مقبلا وثلاثة ايام ولياليهن إن كان مسافرا اه (قوله) للنوافل فقط) ولو نوى في هذه الحالة استباحة فرض الصلاة هل تصح نيته ام لا فيه نظر والا قرب الثاني عش (قوله) وكال الطهر) اى بابتدائه او تكيله عبارة النهاية والمغنى وشرح المنهج والطهر الكامل وكتب عليه البجيرى مانصه هذا واضح في دائم الحدث دون المتيمم اذا تكلف المشقة وتوضا إذ الواجب عليه غسل الرجلين عش وأوجب بأن قوله والطهر الكامل اى ابتداء في دائم الحدث وتتمما في المتيمم المذكور اه (قوله) واستشكل (الخ) عبارة المغنى فان قيل اللبس يمنع المبادرة اوجب بانه يكون في زمن الاشتغال باسباب الصلاة اه (قوله) جواز لبسه) اى السلس (قوله) بينه) اى بين طهر السلس (قوله) ولو شنى) اى قوله وصورة المسح في المغنى والنهاية (قوله) ولو شنى (الخ) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينته في شرح العباب سم (قوله) في التيمم المحض) اى فيما لو لبس الخف على التيمم المحض بان عمت العلة جميع أعضاء وضوئه (قوله) ان يتكلف الغسل) يعنى يتكلف مع بقاء علقته غسل وجهه ويديه ومسح راسه بعد حدثه ليمسح على الخف امداداه كرددى (قوله) وتكلفه حرام (الخ) تردد الاسنوى في جواز هذا التكلف والذي يظهر كما قال شيخى انه إن غلب على ظنه الضرر حرم ولا فلا مغنى وفي بعض نسخ النهاية مثله وفي بعضها الاخر ضرب على ذلك وكتب عوضه والاوجه الحرمة ويستفاد ذلك من عبارة المحلى في شرح جمع الجوامع في الخاتمة قبيل الكتاب الاول بصرى وقوله ويستفاد ذلك من عبارة المحلى الخ فيه نظر ظاهر اذ عبارته وقد يباح الجمع بينهما كان تيمم لخوف بطل البرء من الوضوء من عمت ضروره ثم توضا متحملا لمشقة بطل البرء وان بطل بوضوئه تيممه لا تنفاد فائده اه وقال بحشيه البناني وهذا الوضوء جائز عندنا معاشر المالكية واما عند الشافعية فقد ذكر بعض الطلبة انه حرام على المعتمد عندهم فاقاله الشارح انما يتمشى على مذهبه على القول الضعيف ولعل الشارح لا يرى ضعفه اه (قوله) لان العرض انه مضر) اى والا لوجب نزع الخف ولا يجزى المسح عليه لحصول الشفاعة عش وحلى (قوله) ويتجه (الخ) خلافا للمغنى والنهاية عبارة الاول والمتحيرة تمسح عند عدم وجوب الغسل عليها اه عبارة الثاني وأقره سم أما المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت ولبست الخف فهى كغيرها وإن كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه عبارة المحلى واما المتحيرة فان اغتسلت ولبست الخف ثم أحدثت او طال الفصل بين غسلها وصلاتها وجب عليها ان تتوضا فان توضات ومسحت

بالتأخير لغير مصلحة الصلاة بمنزلة ما لو أحدث غير حدثه (قوله) الا لما يحل (الخ) ظاهره جواز المسح كذلك وإن مضى بعد حدثه وقبل وضوئه ومسحه يوما وليلة او اكثر بلا طهارة ولا صلاة وقديقال بىغنى اذا مضت المدة احتاج لتجديد اللبس لانه لم يقطع النظر في حقه عن المدة مطلقا بدليل ان له المسح للنوافل يوما وليلة او ثلاثة ايام اه (قوله) فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل) قال في شرح الارشاد فان اراد فلا اجزأه المسح له يوما وليلة او ثلاثة ايام وان عصى بترك الفرض في هذه المدة على الاوجه اه (قوله) ولو شنى السلس) اى ولو بعد مسح بعض المدة كما بينته في شرح العباب (قوله) وفي المتحيرة تردد) في شرح م اما المتحيرة فلا نقل فيها ويحتمل ان لا تمسح لانها تغتسل لكل فريضة ويحتمل ان يقال وهو الاوجه ان اغتسلت ولبست الخف فهى كغيرها وإن كانت لا بسة قبل الغسل لم تمسح اه (قوله) لبطلان طهره

ومتيمم لغيره فقد الماء كمرض وبرد الا لما يحل له لو بقي طهره الذى لبس عليه الخف فان كان الحدث قبل فعل الفرض مسح له وللنوافل أو بعده مسح للنوافل فقط لان مسحه مترتب على طهره المفيد لذلك لغير فان اراد الفرض وجب النزع وكال الطهر لانه محدث بالنسبة للفرض الثانى فكانه لبس على حدث حقيقة فان طهره لا يرفع الحدث واستشكل جواز لبسه ليمسح عليه مع بطلان طهره بتخلل اللبس بينه وبين الصلاة وليس في محله لانه يغتفر له الفصل بما بين صلاتي الجمع وهو يسع اللبس وإن تكررو ولو شنى الساس والمتيمم وجب الاستئناف وغسل الرجلين وصورة المسح في التيمم المحض لغير فقد الماء ان يتكلف الغسل وتكلفه حرام على الاوجه لان الفرض انه مضر وفي المتحيرة تردد ويتجه انها لا تمسح الا للنوافل لانها تغتسل لكل فرض فهى بالنسبة لغيره من أقسام السلس اما متيمم لفقد الماء

الخف كانت كثير ما انفصل الفرض والنفل وتزعه عن كل فريضة لأنها تغتسل لها وقول حج ويتجه أنها لا تمسح إلا للنوافل الخ فيه أنها تمسح للفرض فيها إذا حدثت بعد الغسل أو طال الفصل اه (قوله فلا يمسح شيئا الخ) الأولى أن يقول فلا يمسح لشيء لأن الكلام فيها يستبيحه بالمسح لا في مسح شيء من الخف حتى اه بجري مئى (قوله بعد الحدث) إلى قوله وفارق في النهاية والمغنى (قوله ولو واحد خفيه الخ) ومثل ذلك ما لو مسح إحدى رجله وهو عاص بسفره ثم مسح الأخرى بعد توبته فيما يظهر خطيب ومثله أيضا ما لو مسح في سفر طاعة ثم عصى به بعد الحق اه كرى زاد الجبرى بخلاف ما لو عصى في السفر فإنه يتم مسح مسافرا اه قول المتن (ثم سافر) أى قبل مضى يوم وليلة شرح أبى شجاع للغزى قال شيخنا خرج به ما لو مسح في الحضر ثم سافر بعد مضى يوم وليلة فإنه يجب عليه النزاع لفرأى المدة اه (قوله ثم أقام) أى قبل مضى مدة المسافر قول المتن (لم يستوف مدة سفر) فيقتصر على مدة مقيم في الأولى بقسميهما خلا للرافعى في الشق الثانى وكذا في الثانية أن أقام قبل استيفائها فإن أقام بعد ما لم يمسح مغنى ونهاية (قوله نعم الخ) أى حاجة لهذا الاستدراك مع أن المتن يقتضيه بصرى (قوله وخرج بالمسح) وخرج به أيضا ما لو حصل الحدث في الحضر ولم يمسح فيه فإنه انقضت مدة الإقامة قبل السفر وجب تجديد اللبس وأن مضى يوم مثلاً من غير مسح ثم سافر ومضت ليلة من غير مسح فله استيفاء مدة المسافرين وابتداء ما من الحدث الذى في الحضر هكذا ظهر لى من كلامهم وهو واضح نبهت عليه ليعلم ولا يذهب الوهم إلى خلافه كذا في حاشية المحلى للشيخ عميرة ونقله عنه ابن قاسم في حاشية شرح المنهج وأقره فليتأمل ما أخذه من كلامهم والأهـ ووجه من حيث المغنى ولعل ما أخذه من تقدير المدة بشئ محذور فاذماضت تعين الاستئناف بصرى وفي عرش بعد ذكر كلام عميرة المذكور مانصه وما ذكره مستفاد من قول الشارح م ر و علم من اعتبار المسح أنه لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا يمسى وقت الصلاة حضرا وقوله أيضا ولو أحدث ولم يمسح حتى انقضت المدة لم يجز المسح حتى يستأنف لابساً على طهارة وقوله من قول الشارح م ر و علم الخ أى ومن قول التحفة وخرج بالمسح الحدث الخ (قوله الحدث الخ) أى والوضوء ماعد المسح كما هو قضية التقييد بالمسح فلو تروضا لأرجليه حضرا ثم مسحهما سقرا اتهم مدة المسافر سمو كرى (قوله فلا عبرة بهما) أى لا عبرة بالحدث حضرا وإن تلبس بالمدة ولا بمضى وقت الصلاة حضرا وعصيانها تماماً بالتأخير لا بالسفر الذى به الرخصة نهاية وشرح المنهج ومغنى (قوله وفارق هذا) أى عدم اعتبار الحدث هنا (قوله اعتبار الحدث في ابتداء المدة) أى كون ابتداء المدة من الحدث (قوله بان العبرة الخ) قد يقال في التوجيه أن مقتضى الشروع في المدة الحضر أن يستوفى مدته فقط وإن مسح في السفر عملاً بالاستصحاب لكن خرجنا عن هذا الأصل عند ابتداء المسح في السفر نظراً ليكون المقصود لم يقع إلا فيه فتي على الأصل بصرى (قوله ثم أى في ابتداء المدة) بجواز الفعل) أى المسح (قوله وفي المسح) أى في كون المسح مسح إقامة لا سفر (قوله لأنه أوال العباد) انظر المراد بالعبادة الذى هو أو لها فإنه ليس أوال الوضوء ولا أوال الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أى الشروع فيه هو أوال العباد التى هى المسح سم أى الشامل لجميع ما في المدة (قوله ليجوز الخ) عبارة النهاية والمغنى وشيخ الإسلام أى جواز مسح الخف اه قال عرش أشار به إلى أن ذات الخف لا تتعلق بها شروط وإنما هو للاحكام اه (قوله لكل بدنه من الحدثين) فلو اجتمع عليه الحدثان فغسل أعضاء الوضوء عنهما وعن الجنابة وقتلنا بالاندرأج ولبس الخف قبل غسل باقى بدنه لم يمسح عليه لكونه لبسه قبل كالطهارة نهاية ومغنى (وتيمم

قد يستشكل بأن بطلانه بعد اللبس لا يضر كالأحدث بعد اللبس (قوله اجزاه) ظاهرة وإن شرع في هذه المدة وهو يعلم أن الباقي من سفره دون الثلاث كما لو بقي من سفره بعد مسح المسافر ومدته يومان فاقتتح مسحهما مع علمه بأنهما الباقيان فليراجع (قوله وخرج بالمسح الحدث الخ) أى والوضوء ماعد المسح كما وهو قضية التقييد بالمسح فلو تروضا لأرجليه حضرا ثم مسحهما سقرا اتهم مدة المسافر (قوله لأنه أوال العباد) انظر المراد بالعبادة الذى هو أو لها فإنه ليس أوال الوضوء ولا أوال الصلاة إلا أن يراد أن التلبس بالمسح أى

فلا يمسح شيئاً إذا وجده  
لبطلان طهره برقوبته وإن  
قل (فان مسح) بعد الحدث  
ولو واحد خفيه (حضر ثم  
سافر أو عكس) أى مسح  
سقرا ثم أقام (لم يستوف  
مدة سفر) تغليبا للحضر نعم  
ان أقام في الثانى بعدم مضى  
أكثر من يوم وليلة اجزاه  
ما مضى وخرج بالمسح  
الحدث ومضى وقت الصلاة  
حضر فلا عبرة بهما بل  
يستوفى مدة المسافر وفارق  
هذا اعتبار الحدث في ابتداء  
المدة بان العبرة سم بجواز  
الفعل وهو بالحدث وفى  
المسح بالتلبس به لأنه أوال  
العبادة بدليل أن من سافر  
وقت الصلاة له قصر هادون  
من سافر بعد أحرامه بها  
فدخول وقت المسح كدخول  
وقت الصلاة وابتدأه  
كابتدائها (وشرطه) ليجوز  
المسح عليه (أن يلبس بعد  
كال طهر) لكل بدنه من  
الحدثين ولو طهر سلس  
ومتيمم تيممها محضاً أو  
مضموماً للغسل

في الحديث الصحيح  
إذا تطهر فلبس خفيه فلو  
غسل رجلا وأدخلها ثم  
الأخرى وأدخلها لم يجز المسح  
حتى ينزع الأولى ولا دخلها  
قبل كال الطهر ولو غسلها  
في ساق الخف ثم أدخلها  
محل القدم أو وهما في  
مقرهما ثم نزعهما عنه  
إلى ساق الخف ثم أعادهما  
إليه جاز المسح بخلاف ما لو  
لبس بعد غسلها ثم أحدث  
قبل وصولها موضع القدم  
ولم يطل المسح بازالتها  
عن مقرهما إلى ساق الخف  
بقيدته الآتي ولم يظهر منهما  
شيء عملا بالأصل فيهما  
(سائر) هو وما بعده أحوال  
ذكرت شروطا نظر القاعدة  
أن الحال مقيدة لصاحبها  
ولمّا إذا كانت من نوع  
المأمور به أو من فعل  
المأمور تناولها الأمر كج  
مفردا وأدخل مكة محرما  
بخلاف أضرب هذا جالسة  
فإن قلت هذه الأحوال هنا  
من أي القسمين قلت يصح  
كونها من الأول باعتبار أن  
المأمور به أي المأذون فيه لبس

عبارة النهاية والمغنى ونكر الطهر ليشمل التيمم وحكمه أنه إن كان لا عوازم المالم يكن له المسح بل إذا وجد  
المالم لم ينزعوه والوضوء الكامل وإن كان لمرض ونحوه فحدث ثم تكلف الوضوء للمسح فهو كذا تم الحدث  
وقد مر اه قال الرشيد لا يخفى أن من جملة ما مر فيه أنه إذا أراد أن يصلي فرضا ثانيا ينزعها ويأتي بطهر  
كامل وظاهره أنه لا يأتي هنا لأن الصورة أنه غسل ما عدا الرجلين فالواجب عليه هنا بعد النزاع إنما هو غسل  
الرجلين اه (قوله كما علم) أي قوله ولو طهر سلس الخ (تمام) أي في شرح بعد لبس (قوله فلو غسل) إلى  
قوله ولما لم يطل في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو غسلها إلى بخلاف ما (قوله فلو غسل رجل الخ) ومنه  
يعلم بالأولى ما في المغنى وشرح المنهج أنه لو لبسه قبل غسل رجليه وغسلها فيه لم يجز المسح إلا أن ينزعها من  
موضع القدم ثم يدخلها فيه اه (قوله ثم الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة  
المسح من نزع الأولى وعودها وما لو لبس اليمنى قبل اليسرى ثم لبس اليسرى بعد طهرها فقطعت اليمنى  
فلا يكف عن نزع خف اليسرى لو قوعه بعد كمال الطهر ع ش (قوله حتى ينزع الأولى) أي من موضع القدم  
محل ومغنى وشرح المنهج أي وإن لم يخرج من الساق ع ش (قوله قبل وصولها الخ) خرج به ما لو كان بعد  
الوصول أو مقارنا له ويمكن توجيهه في المقارنة بأنه ينزل وصولها محل القدم مع الحدث منزلة الوصول المتقدم  
على الحدث لقوة الطهارة ووجد في بعض الهوامش خلافة من غير عز وقد يتوقف فيه ع ش (قوله  
ولما لم يطل الخ) جواب سؤال منشؤه قوله بخلاف ما لو لبس الخ (قوله بقيدته الآتي) أي قبيل قول المن  
وهو بطهر المسح كردى أي من أن لا يطل ساق الخف على خلاف العادة بحيث لو كان معتادا لظهر شيء  
منها (قوله عملا بالأصل فيهما) إذا لاصل في المسئلة الأولى عدم الوصول وفي الثانية عدم الزوال عن موضع  
القدم (قوله وإنما إذا كانت الخ) لا يخفى أن جريان هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من  
تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو  
اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده سم عبارة ع ش أقول إن هذا ليس من باب الأمر  
بشيء مقيد إلا أمر هنا وإنما هو من باب الأخبار فإذا أخبر بأن شرطه اللبس في هذه الأحوال علم أن اللبس  
في غير هذه الأحوال لا يسكن في فيه كما هو واضح اه (قوله مفردا) بكسر الراء (قوله أي المأذون فيه) قضيته  
أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن سم (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة مفقودة احتاج إلى  
صرفها عن ظاهرها سم (قوله تحصل بفعل المكلف) أي كالسائر وقوله أو تنشأ الخ أي كالأمكن تباع المشى  
فيه (قوله ولو بنحو) إلى قوله والاتصال بالخ في النهاية والمغنى إلا قوله لأنه لا يلبس إلى ولا يضرب (قوله ولو بنحو  
الخ) الأولى اسقاط الباء (قوله زجاج شفاف) أي إن أمكن متابعة المشى عليه نهاية (قوله وبه فارق ستر  
العورة) أي سائر العورة فإن المقصود هناك منع الرؤية نهاية ومغنى (قوله وهو) أي محل الفرض (قوله  
قدمه بكعبيه الخ) فلو تخرق من محل الفرض وإن قل خرقه أو ظهر شيء من محل الفرض من واهض الخ رخص  
ولما عني عن وصول الماء منها العسر الاحتراس عنه بخلاف ظهور بعض محل الفرض نهاية (قوله من سائر  
جوانبه الخ) متعلق بقول المصنف سائر محل فرضه (قوله لأنه الخ) أي الخف (قوله ويتخذ لستر أسفل

الشروع فيه هو أول العبادة التي هي المسح (قوله وإنما إذا كانت من نوع المأمور به الخ) لا يخفى أن جريان  
هذه القاعدة هنا إنما يتأتى بغاية التكلف كما يظهر من تقريره مع الاستغناء عنها فإن العبارة مصرحة باشتراط  
اللبس بهذه القيود فإن الحال قيد في عامها وهو اللبس هنا والمفهوم من اشتراط المقيد اشتراط قيوده (قوله  
أي المأذون فيه) قضيته أن الأمر في القاعدة يشمل الأذن (قوله أي ماله به تعلق) لما كانت نوعيته حقيقة  
مفقودة احتاج إلى صرفها عن ظاهرها (قوله محل فرضه) (فرع) لو كان له زائد من رجل أو أكثر  
ووجب غسله بأن كان ثابتا في الأصل أو محاذيا له فلا بد من جعله في الخف لكن هل يجب إفراجه بخف عن  
الأصلي أو يكفي ضم مع الأصلي في خف لأنه إنما وجب طهره تبعاً للأصلي فهو معه كخف واحد في نظر والثاني  
غير بعيد وفاقا للرمل وعلى الأول فهل يجب المسح على خفه أيضا أو يكفي المسح على الأصلي لأن هذا معه

البدن) أى فقط وبه يندفع مافى البصرى (قوله بخلاف ساترها) أى ساتر العورة كالقميص وقوله فيهما أى فى اللبس والاتخاذ فإنه يلبس من الاعلى ويتخذ لستره أيضا كرى أى ولو فى الجملة فلا يرد تنظير البصرى فيه بأنه يتخذ لستر اسفل البدن إذ العورة منه اه وتقدم جواب آخر عنه (قوله من جنسه) أى ساتر العورة (الحق به) أى بساتر العورة وقوله (وان تخلفا فيه) أى اللبس والاتخاذ اللذان فى السراويل فإنه يلبس من اسفل ويتخذ لستره أيضا كرى عبارة الشيشى الضمير فى تخلفا راجع لما فهم من قوله بخلاف ساترها فيهما هو كونه يلبس من اعلى البدن ويتخذ لستره فلا حاجة لما تكلفه الخشى سم من أن فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتامله اه (قوله ولا يضر الخ) عبارة المحلى والمغنى ولو كان به تخرق فى محل الفرض ضرر قل او كثرو لو تخرقت البطانة او الظهارة بكسرا وهما والباقي صفيق لم يضر والا ضرر ولو تخرقا من موضعين غير متحاذيين لم يضر اه زاد النهاية إن كان الباقي صفيقا يمكن متابعة المشى عليه اه (قوله لا على التحاذى) أى والباقي صفيق كافى شرح الروض ع ش اه بجرى أى وفى النهاية كما مر أنفا (قوله به) أى بالخلف (قوله اجزاء الستر بها) أى مطلقا فيما يظهر حتى يظهر التفاوت بينه وبين الجورب فان فيه التفصيل الا فى شرح ولا جرم وان فى الاظهر ويحتمل ان يكون المراد بقوله ولا اتصال البطانة به الخ انه إذ تخرقت البطانة او الظهارة اجزاء وان كان الباقي لا يمكن اتباع المشى عليه بخلاف الجورب فالمراد بقوله من قيده هذه بقوله والباقي صفيق أى متين به يمنع ظهور محل الوضوء ويستتره بصرى وقوله ويحتمل الخ هذا خلاف صريح ما مر عن النهاية انفا (قوله لا نجسا) إلى قوله ويظهر فى النهاية والمغنى قول المتن (طاهرا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس ان لا يصح لبس المتنجس وان طهره قبل المسح كالم يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظره ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره عن النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لولبسه وفيه تخرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل يصح اللبس حينئذ ويجزىء المسح بتجه الاجزاء فليتامل نعم تبعد صحة لبس نجس العين كالتخذ من جلد الميتة إذا دبغ حال لبسه سم وقوله قبل المسح ظاهره وان احدث قبل غسله لكن فى ابن حجب ما يفيد اشتراط الغسل قبل الحدث وهذا هو الظاهر ع ش وأجوب روى (قوله ولا متنجسا) أى ما لم يغسله قبل الحدث ع ش عبارة الرشيدى أى لا يكتفى المسح عليهما فليست الطهارة شرط لللبس وإن اقتضى جعل قول المصنف طاهر حالا من ضمير يلبس خلاف ذلك اه وتقدم عن سم وياتى فى الشرح نحوها ع ش (قوله مطلقا) أى اختلط به ماء المسح او لا (قوله او بما يعنى عنه الخ) عبارة النهاية والمغنى نعم لو كان على الخف نجاسة معفو عنها ومسح من اعلاه مالا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء به ازال التلوث ولزمه ازالته اه قال ع ش والظاهر ان زيادة التلوث تحصل وان لم يجاوز المسح محل النجاسة لان تطهيرها أو زيادته زيادة فى التلوث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يبعد جواز المسح عليها مر اه سم على حجج وعليه يجوز له المسح بيده

كالتابع وكبعضه والمسح لا يجب تعممه فيكنى مسح بعض خفه الاصلى او لا بد من مسح هذا الزائد أيضا لانه يجب غسله ومسح الخف بدل عن الغسل وكل خف له حكم مستقل فيجب مسح بعضه فيه نظروا مال مر الاول ويجه عندى الثانى ثم نقل بعض الفضلاء عن شرح العباب للشارح بحثا ما حاصله وجوب خف مستقل للزائد وجوب مسحه لكن لم اره فيه فعله ساقط من نسختي (قوله بخلاف ساترها فيهما) أى لانه يلبس من اسفل ولا يتخذ لستر اسفل البدن وحينئذ يشكل قوله وان تخلفا فيه لان الاول لم يتخلف فيه الا ان يريد المجموع وقوله وإن تخلفا فيه بتامل فاعل فيه مسامحة والمراد تخلف فيه نقيضا هما فتامله (قوله طاهرا لا نجسا ولا متنجسا) قضية كونه حالا من ضمير يلبس انه لا يصح لبس المتنجس وإن طهره قبل المسح كما لا يصح اللبس قبل كال طهارة الحدث وهو محل نظره ويتجه اجزاء اللبس لكن لا يصح المسح إلا بعد تطهيره من النجاسة وكذا يقال فى قوله ساتر محل فرضه حتى لولبسه وفيه خرق يظهر منه محل الفرض ثم رقه فهل يصح اللبس حينئذ ويجزىء المسح بتجه الاجزاء فليتامل (قوله بما لا يعنى عنه) فى شرح مر فلو كان على الخف

البدن بخلاف ساترها  
فيهما ولو لكون السراويل  
من جنسه الحق به وان  
تخلفا فيه ولا يضر تخرق  
البطانة والظهارة لاعلى  
التحاذى ولا اتصال البطانة  
به اجزاء الستر بها بخلاف  
جورب تحته (طاهرا)  
لانجسا ولا متنجسا بما لا  
يعنى عنه مطلقا او بما يعنى  
عنه

ولا يكف حائلا لما فيه من المشقة ولأنه تولد من مأور به وقيا ساعلى ما قالوه من جواز وضع يده في الطعام ونحوه إذا كان بها نجاسة معفو عنها كدم البراغيث اه و أقره الاجهوري والحفني وعبارة شيخنا ولو عمت النجاسة المعفو عنها مسح عليه ويعني عن يده الملاقية للنجاسة بخلاف ما لو عمت النجاسة المعفو عنها العامة فلا يكمل بالمسح عليها لان المسح عليها مندوب فليس ضروريا وما هنا واجب فلا يحيد عنه اه (قوله) وقد اختلط به الخ ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه سم اى بان مسح من اعلى الخف ما لا نجاسة عليه وسال الماء وصل موضع النجاسة ع ش (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) ولان الخف بدل عن الرجل وهى لا تطهر عن الحدث ما لم تنزل نجاستها نهاية ومعنى قال ع ش قوله ولان الخف الخ قضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد فيها شوكية ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل وفيه نظر والقلب إلى الصحة اميل سم على حج وعليه فيمكن الفرق بان النجاسة منافية للصلاة التي هي المقصودة بالوضوء ولا كذلك الحائل هذا وقديو خدمات رجاء من الضحكة مع وجود الحائل من قول الشارح من الآتي في مسألة الجر موق فان صلح الاعلى دون الاسفل صحح المسح عليه والاسفل كلفافة وقوله ما لم تنزل نجاستها معوم يشمل النجاسة المعفو عنها وعليه فلا يكتفى بغسل الرجل مع بقاء النجاسة المذكورة لعل وجهه ان ماء الغسل إذا اختلط بالنجاسة نشرها فتنفع من العفو عنها لكن قد يشكك هذا على ما في سم على المنهج عن مر من انه لو غسل ثوب فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الاوساخ لم يضر بقاء الدم فيه ويعني عا اصابه هذا الماء فتأمل فان قياسه انه هنا حيث كان القصد من الغسل رفع الحدث انه لا يضر اختلاطه بالنجاسة مطلقا وعليه فيمكن حمل كلامه هنا على نجاسة لا يعني عنها لكن قوله فيما يأتي فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث بخالفه اه ع ش ولك منع المخالفة بان ما تقدم عن مر وما قاسه عليه فيما لا مندوحة فيه عن مخالطة ماء الطهارة بالنجاسة المعفو عنها بخلاف ما يأتي فان فيه مندوحة عنها بمسح المحل الخالي عن النجاسة وفي البحيري عن سم والزيادي والحلي والاجهوري اعتماد صحة المسح على الخف مع الحائل اه (قوله) ومن اؤهم كلامه الخ) عبارة النهاية والمعنى والمتنجس كالنجس كافي المجموع خلافا لابن المقرئ ومن تبعه انه يصح على الموضع الطاهر ويستفد به مس المصحف ونحوه قبل غسله والصلاة بعده اه (قوله) رطب اى الشعر اى او المحل عبارة المعنى والنهاية والخف والشعر رطب اه (قوله) فيظهر ظاهره اى ظاهر ما تحقق خزره به كاهو ظاهر ويظهر ان المراد بالظاهر ما ليس بمستتر منه فيشمل الباطن بصري عبارة المعنى والنهاية طهر بالغسل ظاهره دون محل الخرزو يعني عنه فلا يتنجس الرجل المبتلة اه (قوله) في غير الخفاف اى من نحو القرب والروايا والدلاء المخروزة بشعر الخنزير مثلا لان شعره كالابرة بحيري (قوله) مما لا يتيسر الخ

نجاسة معفو عنها ومسح من أعلاه ما لا نجاسة عليه صح فان مسح على محلها واختلط الماء بها زاد التلويث ولزمه ازالته اه والظاهر ان زيادة التلويث تحصل وان لم يتجاوز المسح محل النجاسة لان ترطيبها وزادته زيادة في التلويث نعم ان عمت النجاسة المعفو عنها الخف لم يعد جواز المسح عليها مر (قوله) وقد اختلط به ماء المسح) ينبغي استثناء ما لو اختلط به بلا قصد كان سال اليه وفي شرح العباب ما نصه ثم قال يعني الزركشي ما حاصله لو تنجس اسفله بمعفو عنه لم يمسح على اسفله بل على ما لا نجاسة عليه لانه لو مسحه زاد التلويث ولزمه حينئذ غسل اليد واسفل الخف اه وهذا المنقول عن الزركشي في شرح الروض عن المجموع وهو يفيد ان من لازم المسح عليه زيادة التلويث (قوله) لا تتفاء اباحة الصلاة الخ) قال في شرح العباب من جملة حكاية عبارة المجموع نقلا عن الشافعي والاصحاب ولان الخف بدل عن الرجل وهى لا تطهر عن الحدث مع بقاء النجس عليها اه وقضيته عدم صحة مسح الخف إذا كان على الرجل حائل من نحو شمع او دهن جامد او فيها شوكية ظاهرة او سواد تحت اظفارها فليتأمل (قوله) مما لا يتيسر خزره الا به) قضيته تصوير العفو في الخف بذلك (قوله) ويتجه اعتبار هذا في السلس اقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لانه لا يمسح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم ان اراد ترك الفرض والمسح للوافل ثلاثة ايام بلبا ليتها اعتبر

وقد اختلط به ماء المسح لا تتفاء اباحة الصلاة به وهي المقصود الاصل منه ومن ثم لم يحزله أيضا نحو مس المصحف على المنقول المعتمد في المجموع وغيره ومن اؤهم كلامه خلاف ذلك يتمين حمله على نجس حدث بعد المسح نعم يعني عن محل خزره بشعر نجس ولو من خنزير رطب لعموم البلوى به فيظهر ظاهره بغسله سبعا بالتراب ويصلى فيه الفرض والنفل إن شاء لكن الاحوط تركه ويظهر العفو عنه ايضا في غير الخفاف مما لا يتيسر خزره الا به



(يمكن اتباع المشي فيه)

بلا نعل للعوائج المحتاج إليها غالبا في المدة التي يريد المسح لها وهي يوم وليلة للقيم ونحوه وثلاثة أيام للمسافر ويتجه اعتبار هذا في السلس وإن كان يجدد اللبس لكل فرض لأنه لو تركه ومسح للنوافل استوفى المدة بكالها فتقدر قوة خفه بها ويحتمل تقديره بمدة الفرض الذي يريد المسح له فلم أنه لا بد من قوته وإن أقعد لا بسه (لتردده مسافر لحاجاته) المعتادة ثلاثة أيام وإلا امتنع المسح عليه كواسع راس أو ضيق لا يتسع بالمشي عن قرب ورقيق لم يجده قدمه ﴿تنبه﴾ اخذ ابن العباد من قوله ههنا المسافر بعد ذكرهم له وللقيم أن المراد التردد لحوائج سفر يوم وليلة للقيم وسفر ثلاثة أيام لغیره والذي يتجه أن تعبیرهم بالمسافر ههنا للبالغ وان المراد في المقيم ترده حاجة إقامته المعتادة غالبا كإمر وأما تقدير سفره وحوائجه واعتبار ترده لها فلا دليل عليه ولا حاجة إليه مع ما قرره فتامله (قيل) يشترط أيضا أن يكون (حلالا) فلا يكفي حرير لرجل ونحو مغصوب ونقدلان الرخصة لا تناط بمعصية والاصح أن ذلك لا يشترط كالتييم بمغصوب لأن المعصية ليست لذات اللبس

قضيته تصوير العفو في الخف بذلك سم قول المتن (يمكن اتباع المشي فيه) أي يسهل توالى المشي فالمراد بما كان ذلك سهولته وإن لم يوجد بالفعل لاجوازه ولو على بعد بحيث يكون مستبعدا للحصول والتباع بمعنى التوالى عادة في المواضع التي يغلب المشي في مثلها بخلاف الوعره أي الصعبة لكثرة الحجارة ونحوها شيخنا (قوله بلا فعل) إذ لو اعتبر معه لكان غالب الخفاف يحصل به ذلك نهاية ومعنى (قوله للعوائج المحتاج إليها الخ) أي مع مراعاة اعتدال الأرض سهولة وصعوبة فيما يظهر نهاية ومعنى (قوله في المدة التي يريد الخ) هل يشترط إمكان ترده فيه تلك المدة حتى في آخرها أم يكفي صلاحيته في الابتداء حتى ولو لم توجد آخرها فيه نظر والاقرب الثاني مع ملاحظة قوته لما بقي من المدة عشا ويأتي عن القليوبي وسم وشيخنا ما يوافقه (قوله ونحوه) أي كالعاصي بسفره (قوله ثلاثة أيام للمسافر) فإن كفى دونها كيوم وليلة صح المسح عليه فيهما ولو كفى دون يوم وليلة لم يصح المسح عليه لأنه خلاف المتبادر من لفظ الخف الوارد في النصوص شيخنا عبارة القليوبي والاعتبار في القوة بأول المدة لا عند كل مسح ولو قوى على دون مدة المسافر وفوق مدة المقيم أو قدرها فله المسح بقدر قوته اهـ (قوله ويتجه اعتبار هذا في السلس الخ) أقول يتجه في السلس المسافر اعتبار ما ذكر في يوم وليلة فقط لأنه لا يسمح مدة المسافر بل ولا مدة المقيم نعم إن أراد ترك الفرض والمسح للنوافل ثلاثة أيام بلياليها اتجه اعتبار ما ذكره بمدة المسافر فليتنا مل سم (قوله لأنه لو تركه) أي ترك السلس التجديد أو الفرض (قوله فلم الخ) أي من تعبير المصنف بالامكان (قوله أنه لا بد من قوته الخ) الوجه اعتبار القوة من الحدث بعد اللبس لأن به دخول وقت المسح حتى لو أمكن تردد المقيم فيه يوما وليلة من وقت اللبس لا من وقت الحدث لم يكف مرسم على البهجة وينبغي أن ضعفه في أثناء المدة لا يضر إذ لم يخرج عن الصلاحية في بقية المدة عشا (قوله وإلا امتنع الخ) يدخل تحت إلا ما لو لم يقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليسمح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث ههنا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة سم وتقدم عن شيخنا والقليوبي الجزم بما ترجاه (قوله كواسع راس) أي لا يضيق عن قرب عشا وشيخنا (قوله أو ضيق الخ) أي ثقيل كالحديد أو غليظ كالخشبة العظيمة أو محدود راس معنى وقوله لم يجده قدمه أي محل فرضه كردى والاولى الأسفل من كعبه (قوله اخذ ابن العباد) اعتمده شيخ الاسلام والمغنى والقليوبي والحفي والعزبي وكذا شيخنا عبارة قوله لتردد مسافر الخ أفاد ذلك أنه يعتبر تردد المسافر في حوائجه ولو بالنسبة للقيم لكن يعتبر في حق المقيم تردد المسافر في حوائجه يوما وليلة على المعتد لا تردد المقيم في حوائجه وفي حق المسافر ترده في حوائجه ثلاثة أيام بلياليها اهـ ونقل عشا عن منوات النهاية ما يوافق ما يأتي في الشارح عبارة قوله مروا حاجة يوم الخ ظاهره اعتبار حوائج السفر وقال صحيح تنبيه اخذ ابن العباد من قوله ههنا الخ ثم رايت في بعض هوامش الشارح مر من مناهيه مانصه قوله مر ولحاجة يوم وليلة إن كان مقبلا أي حاجة المقيم من غير اعتبار حاجة المسافر اهـ (قوله فلا يكفي) إلى قوله وفي وجهه النهاية والمغنى (قوله فلا يكفي حرير) عبارة النهاية فلا يجوز على مغصوب ومسروق مطلقا أي لرجل أو امرأة ولا على خف من ذهب أو فضة أو حرير لرجل اهـ (قوله والاصح أن ذلك لا يشترط) فيكنى المسح على المغصوب والديباج الصفيق والمتخذ من فضة أو ذهب للرجل وغيره معنى (قوله كالتييم الخ) أي والوضوء نهاية (قوله لأن المعصية ليست بذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح عن خف من جلد آدمي

ما ذكر بمدة المسافر فليتنا مل (قوله استوفى المدة) أي يوما وليلة أو ثلاثة (قوله وإلا امتنع المسح عليه) يدخل تحت إلا ما لو لم يقول للتردد في الثلاث بل في يوم وليلة فقط فإن كان المراد حينئذ امتناع المسح مطلقا فهو مشكل لأنه لا ينقص عن المقيم فليسمح مسحه وإن كان المراد امتناعه ثلاثة أيام فلا إشكال وقد يقال إذا قوى للتردد أكثر من يوم وليلة وأقل من ثلاث ههنا جاز له المسح من قوته وإن زاد على يوم وليلة (قوله لأن المعصية ليست لذات اللبس) قضية هذا الكلام جواز المسح على خف من جلد آدمي إذا حرمة فيه ليست من حيث اللبس

لأن المعصية ليست لذات اللبس

بن الخارج ومن ثم لم يحز مسحه خف المحرم (٢٥٢) لان معصيته به من حيث اللبس لا غير فهو كمنع الاستجمار بالمحترم لان المانع في ذاته

لذا الحرمة فيه ليست من حيث اللبس سم أي كما صرح بجواز ذلك النهاية والمغني وقال ع ش ولو كان الآدمي يحترما اه (قوله بل الخارج) أي كالتعدي باستعمال مال غيره في نحو المغصوب نهاية وباستعمال ما يؤدي الى الخيلاء وتضييق النقدين في الذهب ونحوه ع ش قول المتن (ولا يجوز منسوج) أي مثلافاته لا يجوز ما لا يمنع الماء وان كان غير منسوج سم عبارة المغني تنبيه لو حذف المصنف لفظه منسوج وقال لا يجوز ما لا يمنع لشمل المنسوج وغيره اه قول المتن (لا يمنع ماء) أي من غير محل الخرز منهج ومغني أي ومن غير خرق البطانة والظاهرة الغير المتحاذين كما علم بما رسمه ويأتي في الشارح ما يفيد (قوله يصب على رجله) اشارة الى ان المراد بالماء الذي يمنع الخف نفوذه ماء الصب أي وقت الصب بجري (قوله لانه خلاف الغالب الخ) لان الغالب من الخفاف انها تمنع النفوذ خطيب ونهاية (قوله المنصرف اليها) أي الى الغالب والتأثير لراحة المعنى أي بذاتها بواسطة نحو سمع كزيت وما يمنع نفوذ الماء الجوخ الصفيق فلو جعل منه خف صح المسح عليه (فائدة) وقع السؤال عما لو كان له خف قوي وهو اسفل السكبين ولكن خيط عليه السر او بل الجوخ المانع من الماء هل يكفي المسح عليه حينئذ لا ما لا فاقبت بجواز المسح فانه الان لا بس الخف شرعي ساتر لمحل السكبين اجهوري اه بجري (قوله وليس الخ) جواب سؤال ظاهر البيان (قوله كجلدة شدها الخ) علم من هذا ان من جملة الشروط ان يسمى خفا عبارة النهاية والمغني ولا بد في صحته ان يسمى خفا فلو انقضى ادم على رجله واحكمها بالشدة وامكنه متابعة المشي عليها لم يصح المسح عليها واستغنى المصنف عن ذكرها كتنفاه بقوله اول الباب يجوز لان الضمير فيه يعود على الخف نخرج غيره (خف فوق) الاولي خفان احدهما فوق الاخر ثم رايت قال الرشدي قوله خف فوق خف صريح هذا ان الجر موق اسم الاعلى بشرط اسفل وحينئذ فالثنية في عبارة المصنف باعتبار تعدد في الرجلين لكن صريح كلام غيره خلافه وان كلا من الاعلى والاسفل يسمى جر موقا وعليه فالثنية في كلام المصنف منزلة عليها اه (قوله مطلقا) أي صلاح المسح ام لا عبارة المغني ونهاية والجر موق بضم الجيم والميم فارسي معرب وهو في الاصل شيء كالحف فيه وسع بلبس فوق الخف للبرد واطلق الفقهاء انه خف فوق خف وان لم يكن واسعا لتعلق الحكم به اه (قوله واراد) الى التنبيه في المغني (قوله وقدمسح على أعلاهما) أي اقتصر على مسحه مغني (قوله لان الرخصة) الى التنبيه في النهاية (قوله وهذا) أي الجر موق (قوله ولو وصل البلل الخ) يعني ان ما في المتن عن عدم الاجزاء فيما إذا لم يصل بلل مسح الاعلى الى الاسفل واما لو وصل ففیه التفضيل الا قال ع ش ولو شك بعد المسح هل مسح الاسفل او الاعلى فالأقرب ان كان الشك بعد مسحها أي الخفين جميعا اعتد بمسحه فلا يكف إعادة لان الشك بعد فراغ الوضوء لا يؤثر وان كان بعد مسح واحدة وجب إعادة مسحها لان الشك قبل فراغ الوضوء يؤثر اه واقره المدابغي (قوله فان قصده) أي وحده مغني (قوله أو اطلق) أي بان لم يقصدوا احدا منها بل قصد المسح في الجملة خلافا لمن قال ان صورة الاطلاق لا قصد فيها اصلا شيخنا (قوله كني) لانه قصد اسقاط الفرض بالمسح وقصد وصل الماء اليه شرح المنهج ويؤخذ من هذا التعليل انه لا بد لمسح الخف من قصد المسح وهو كذلك زيادى وشورى اه بجري (او الاعلى وحده فلا) وكذا لا يكفي ان قصدوا احدا لا بعينه لانه يوجد في قصد الاعلى وحده وفي غيره فلما صدق بما يجوز وما لا يجوز محل على الثاني احتياط ع ش وشيخنا وبحت الاجزاء الطبلوى وارضاء الزيادة (قوله فلا وجود الصارف الخ) ومثله ما لو مسح على الخف بقصد البشرة شورى اه بجري (قوله فوصل بلله للاسفل) أي من موضع

ولما منعت المعصية بالسفر  
الترخص لانه مبيح  
والمغصوب هنا ليس مبيحا  
بل مستوفى به (ولا يجوز  
منسوج لا يمنع ماء) يصب  
على رجله أي نفوذه وان  
كان قويا يمكن تباع المشي  
عليه (في الاصح) لانه  
خلاف الغالب من الخفاف  
المنصرف اليها التصوص  
وليس كمتخرق البطانة  
والظاهرة بل اتحادا لان هذا  
مع عدم منعه لنفوذ الماء الى  
الرجل يسمى خفا فهو  
كخف يصل الماء من محل  
خرزه بخلاف ذلك كجلدة  
شدها على رجله واحكمها  
بالربط بجامع ان كلا  
لا يسمى خفا وفي وجه ان  
المعتبر ماء المسح لا الغسل  
وهو ضعيف نقلا ومدركا  
وان جرى عليه جمع لان  
أدنى شيء يمنع ماء المسح  
اما منسوج يمنع ماء الغسل  
فيجزيه كلبدو خرق مطبقة  
(ولا جر موقان) بضم الجيم  
وهما عند الفقهاء خف  
فوق خف مطلقا والمراد هنا  
خفان صالحان وقد مسح  
على أعلاهما فلا يجوز (في  
الاطهر) لان الرخصة إنما  
وردت في خف تعم الحاجة  
اليه وهذا لا تعم الحاجة اليه  
أي غالبا فلا نظر لعمومها  
اليه في بعض الاقاليم الباردة  
مع انه يمكنه ادخال يده

مثلا ومسح بعض الاسفل ولو وصل البلل اليه من موضع خرز فان قصده أو الاعلى وحده فلا وجود الصارف  
بقصده ما لا يصح مسحه وحده فان لم يصلح الاسفل فباللغة فيمسح الاعلى أو الاعلى مسح الاسفل فان مسح الاعلى فوصل بلله للاسفل

خرزنهاية ومعنى أى مثلاً (قوله) تأتت تلك الصور (الخ) فان قصدهما أو الأسفل وحده أو أطلق كفى وإن قصد الأعلى فقط لم يكف أى وكذا إن قصدوا أحدهما لا بعينه كما مر عن ع ش وشيخنا (قوله) أن خيطاً ببعضهما) يعنى اتصل أحدهما بالآخر بخياطة ونحوها نهاية (قوله) فصل أحدهما) أى عن الآخر (قوله) وإلا فكما لجر موقين) بل هو من أفراده فهلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة سم (قوله) جاز مسح الأعلى (الخ) هذا كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله ثم رأيت م راجب بعدم الانقطاع سم ويأتى عن ع ش انفا ما يوافقه أيضاً واستقر السيد البصرى انقطاع المدة واستثنافها (قوله) أو هو على حدث فلا) أى لأن وجوده الأعلى عند تحرق الأسفل ينزل منزلة ابتداء اللبس فان كان على طهارة اللبس أو المسح كان كاللبس على طهارة الآن وهو كاف وإن كان محدثاً كان كاللبس على حدث فلا يكفى ع ش (قوله) ولا يجوزى. مسح خف (الخ) أى فيما إذا وجب مسح الجبيرة بأن أخذت من الصحيح شيئاً سم وبصرى ويزادى ورمادى ونقله الأجهورى عن م ر وهو مقتضى كلام النهاية والمعنى وقال الشهاب الرملى المراد بالممسوح أى فى التعليل الاق مامن شأنه أن يمسح فيشمل ما لو كانت الجبيرة لا يجب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح اه ولا يخفى بعده (قوله) لأنه ملبوس (الخ) يؤخذ من ذلك أنه لو تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف أنه يجوز له المسح لعدم ما ذكره غنى ونهاية وهو ظاهر سم ثم زاد وهو النهاية لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله اه واعتمد الأول أيضاً الزيادة والشورى وشيخنا (قوله) فهو كمسح العمامة (قوله) قد يقال ينبغي إذا دخل يده فى الخف ومسح الجبيرة أو اراد المسح غنى المغسول الباقي أنه يجوزى. لأن المسح مسح قدامى واجبه والمغسول يجوزى المسح عنه بصرى وقال ع ش ظاهر كلامهم عدم الاجزاء وإن دخل يده فمسح الجبيرة أيضاً فليحرج سم وهو ظاهر لأن مسح الجبيرة عوض عن غسل ما تحتها من الصحيح فكانه غسل رجله وغسل خف الأخرى وقد تقدم عدم اجزائه اه (قوله) بالعري) هى العيون التى توضع فيها الأزرار جمع عروة كمدة ومدى مصباح اه يجوزى (قوله) بحيث لا يظهر شئ (الخ) أى إذا مشى معنى (قوله) وفيه نظر (الخ) اعتمده الحلوى وشيخنا عبارته أن شرط الطهارة معتبر عند المسح لا عند اللبس حتى لو لبس خفين نجسين أو متنجسين ثم ظهر هما قبل المسح عليهما وأما بقية الشروط فتعتبر عند اللبس على المعتمد من خلاف طويل اه وقوله فتعتبر عند اللبس (الخ) يعنى قبل الحدث (قوله) فالوجه أن كل ما طرأ (الخ) وكذا ما قارن اللبس على ما مر عن سم (قوله) إن كان قبل الحدث (الخ) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط الخف عند اللبس على الطهارة أيضاً سم وهذا مخالف لما مر عنه عند قول المصنف طاهر إلا أن يقال إن ما هنا مجرد بحث كما أشار إليه بقوله قد (قوله) لحصول السترة إلى قول المتن ويكفى فى النهاية والمعنى إلا قوله لم يمنع إلى فهذا وقوله لخيرين إلى واستيعابه (قوله) وبه) أى التعليل

الاجزاء أيضاً لشمول قصده لما لا يجوزى ويحتمل الاجزاء لشمول قصده لما لا يجوزى. (قوله) فكما لجر موقين) بل هو من أفراده فهلا اقتصر على تقييد الجرم موقين بعدم الخياطة (قوله) ولو تحرق الأسفل وهو بطهر الغنل أو المسح جاز مسح الأعلى) كالصريح في عدم انقطاع المدة وهو ظاهر لأن الأعلى قام مقام الأسفل فكانه باق بحاله وما ذكره فى قياساتى بما يخالف ذلك ممنوع (قوله) جاز مسح الأعلى) أى والظاهر انقطاع المدة بالتحرق وابتداء المدة من الحدث بعد التحرق ويدل على ذلك قوله لا فى فظهر بعض الرجل وقوله أو هو على حدث فلا لأن امتناع المسح هنا صريح فى انقطاع المدة وإلا فلا معنى لامتناعه فتأمل ثم رأيت م ر أجاب بعدم الانقطاع وهو الظاهر وقد قدمته (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح (قوله) يؤخذ منه أنه لو لم تأخذ الجبيرة شيئاً من الصحيح أجزأ مسح الخف عليها إذ ليس فوق مسح حينئذ إذ لا يجب حينئذ مسحها فهى كخزعة على الرجل تحت الخف وهو ظاهر (قوله) لأنه ملبوس فوق مسح (قوله) قضيته أنه يجوز المسح عليه إذا تحمل المشقة وغسل رجله ثم وضع الجبيرة ثم لبس الخف لا تنفاد ما عاين به لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بالمنع نظراً إلى أن من شأن الجبيرة المسح فلا نظر لما فعله (قوله) إن كان قبل الحدث لم ينظر إليه) بل قد يقال لا بد أن يكون بشرط

(قوله واستشكل) أى ما صححه المتن (بأنه) أى المشقوق (لا يسمى خفا) أى وقد مر اشتراط كون المسح عليه يسمى خفا معنى (قوله يمنع ذلك) أى عدم التسمية وكذا ضمير قوله لا ي (قوله) كذلك) أى بالعري بحيث لا يظهر الخ قول المتن (ويسن مسح أعلاه) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سمنه سم واعتداه أى عدم السنية ع وش وشيخنا كما يأتي (قوله تحت عقبه) كذا عبر في الأسنى والمغنى وعبارة النهاية على أسفل العقب والكل لا يخلو عن شيء بعد تصريحهم بسن مسح العقب أيضا بصري عبارة ع ش لا يظهر من هذه الكيفية شمول المسح للعقب إلا أن براد بأسفله وضع اليد على مؤخر العقب بحيث يستوعبه بالمسح هو عبارة الشورى قوله تحت العقب الأولى فوق يعنى المسح جميع العقب اه (قوله ثم يمر النبي لساقه) أى إلى آخره كما صرح به الدميرى كما أنه يستحب غسله كذلك ولكن في المجموع أنه لا يسن مسحه معنى وقوله كما أنه يستحب الخ صريح في أن المراد باخر الساق ما يلي الركبة وهو الظاهر وقال شيخنا وع ش والبحيرى والمراد إلى آخر الساق بما يلي القدم لأن ما وضعه على الانتصاب يكون أوله أعلاه وآخره أسفله فاعلى الأدنى رأسه وآخره رجلاه فالساق ما يلي الركبة وآخره ما يلي القدم وهو الكعبان فلا يسن التحجيل في مسح الخف خلافا لمن قال بسنه فيه لفهمه المراد إلى آخر الساق بما يلي الركبة اه (قوله بين العبارتين) أى بين التعبير بيسن والتعبير بالا كل (قوله) ويكره تكرار مسحه) لأن ذلك يعيبه ويؤخذ من العلة عدم الكراهة إذا كان الخف من نحو خشب وهو كذلك نهاية ومغنى وشيخنا (قوله اجزأ مسح بعض شعرة الخ) خلافا للنهاية والمغنى والزياى قول المتن (ويكنى مسمى مسح الخ) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه سم على حج وهل يكنى المسح على الأزار والعرى التى للخف فيه نظر ولا يبعد الاكتفاء أيضا إذا كانت مثبتة فيه بنحو الخياطة ع ش عبارة البحيرى ويظهر الاكتفاء بمسح أزاره وعراه وخيطه المحاذى لظاهر الأعلى اه (قوله إلا باطن الخ) قديفيد اجزاء المسح على محاذى الكعبين لأنها ليسا بما استثناه ع ش (قوله وكره هنا) أى كره الغسل في الخف لافى الرأس (قوله لا يفسده) مقتضاه أنه لا كراهة إذا كان الخف من نحو حديد أو خشب بشرطه وهو كذلك نهاية ومغنى وسم وقال البصرى أن الشارح استقرب في فتح الجواد الكراهة ولو كان الخف من نحو خشب اه (قوله اتفاقا) ولو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كفى نظيره السابق في الحجر موقسم على المنهج اه ع ش (قوله لم يرد الاقتصار عليهما) أى على الأسفل والعقب ع ش (قوله والرخص يتعين فيها

الخف عند اللبس على الطهارة أيضا (قوله أما إذا لم يشد الخ) لا يبعد أن لا يعتد بلبسه قبل الشد حتى لو أحدث قبل الشد لم تحسب المدة صار بمنزلة اللبس على حدث فليحذر (قوله) ويسن مسح أعلاه وأسفله خطوطا) هل يسن مسح ساقه لتحصيل إطالة التحجيل كان ظهر لنا أنه لكن رأينا بعد ذلك عبارة المجموع صريحة في عدم سمنه فانه لما نقل استدلال القائلين بأنه لا يسن مسح أسفله بأنه ليس محلا للفرض فلم يسن مسحه كالساق قال واما قياسهم على الساق فجوابه من وجهين أحدهما أنه ليس بمحاذ للفرض فلم يسن مسحه كالنوبة النازلة عن حد الرأس بخلاف أسفله فانه محاذ محل الفرض فهو كشعر الرأس الذى لم ينزل عن محل الفرض واستفيد من ذلك عدم سمن مسح الذوائب النازلة عن حد الرأس خلافا لما افق به القفال في ذوائب المرأة (قوله) ويكنى مسمى مسح) قال في شرح الارشاد ويكنى مسح الكعب وما يوازيه في محل الفرض غير العقب كما اقتضاه كلام الشيخين خلافا لما نقله الأذرى عن جمع من أن العبرة بما قدم الساق إلى رؤس الأظفار لا غير اه ولا يبعد اجزاء مسح خيط خياطة الخف لأنه صار منه وانظر أزاره وعراه (قوله لا يفسده) يؤخذ منه أنه لو كان من نحو خشب أو حديد بشرطه فلا كراهة م (قوله إلا باطن ما يحاذى) لو مسح باطن المحاذى فوصل البلل لظاهره من نحو موضع الخرز لا بقصد الباطن فقط فلا يبعد الاجزاء كفى نظيره السابق في

اليه وتسليمه فهذا في معنى الخف من كل وجه بخلاف نحو تلك الجلدة أما إذا لم يشد كذلك فلا يكتفى وإن لم يظهر شيء من الرجل لأنه يظهر بالمشى (ويسن مسح) ظاهر (أعلاه) السائر لظاهر القدم (أسفله) وعقبه وحرفه (خطوطا) بأن يضع يسراه تحت عقبه ويمناه على ظهر أصابعه ثم يمر النبي لساقه والبصرى لأطراف أصابعه من تحت مفرجا بين أصابع يديه لخيرين في ذلك أحدهما صحيح وبفرض ضعفها الضعيف يعمل به في الفضائل فاندفع ما قيل كان الأولى أن يقول ولا أكل بدل يسن لأنه لم يثبت في ذلك سنة على أن الفرق بين العبارتين عجيب واستيعابه خلاف الأولى ويكره تكرار مسحه (ويكنى مسمى مسح) كما في الرأس ومن ثم أجزم مسح بعض شعره تبعاً له على الوجه وإن بحث جمع أنه لا يجزئ قطعا وله وجه وبله وغسله وكره هنا لا ثم لأنه يفسده ويجزئ مسح شيء منه (يحاذى الفرض) إلا باطن ما يحاذى الفرض اتفاقا (أسفل الرجل وعقبها) وهو مؤخر القدم (فلا)

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاختصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح لشك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المعنى (قوله كان شك الخ) ولوبقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المتقدمي بحاله ويقارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا ير دبح السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والامتنعدها واعتمد ع وشو شيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولوبقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تنعد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر او السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك اتقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها بهام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستر الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله اي ولم يستر الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ابصاح الناشري ولو عبر عنى الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليجتزعا قالا الا ذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنبه مجردة فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنبه المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالصغر وهو مخرج للا كبر فلي تأمل جميعه وليجرر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الا ذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منيه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذا راده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ابعاد المدة ابطها فالقياس انه يمنع من انعقادها اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنبه (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنبه الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) اي من الجنبه وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الاتباع) تأمل الجمع بينه وبين ما مرله في الاستنجاء بالحجر من ان مذهبا جواز القياس في الرخص خلافا لابي حنيفة بصري (قوله لما ذكر) اي من عدم ورود الاختصار على الحرف شرح المنهج قول المتن (ولا مسح لشك الخ) سواء في ذلك المسافر والمقيم معنى (قوله كان شك) الى قوله وفي المجموع في النهاية والى قوله قيل في المعنى (قوله كان شك الخ) ولوبقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعدت صلاته وصح الاقتداء به ولو مع علم المتقدمي بحاله ويقارقه عند عروض البطلان معنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه مانصه وهذا ير دبح السبكي الا في شروط الصلاة في شرح قول المصنف وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها والامتنعدها واعتمد ع وشو شيخنا البحث وقال للنهية عبارة شيخنا ولوبقي من مدة المسح ما يسع ركعة فاحرم باكثر من ركعة لم تنعد صلاته كما قاله السبكي واستوجهه الرمي اه زاد ع ش خلافا لما في شرح الروض هنا وتبعه الخطيب في الصحة اه (قوله او ان مسحه الخ) اي مسح المسافر معنى (قوله وظاهر كلامه ان الشك انما يمنع الخ) اي لانه يقتضي الحكم بانقضاء المدة نهاية ومعنى (قوله فيه) اي في بقاء المدة بصورتيه عبارة النهاية وعليه لو كان مسح في اليوم الثاني على الشك في انه مسح في الحضر او السفر وصلى ثم زال في اليوم الثالث وعلم ان ابتداءه وقع في السفر فعليه اعادة صلاة اليوم الثاني (قوله مسح) اي ان كان احدث في اليوم الثاني بخلاف ما لو مسح في اليوم الاول واستمر على طهارته الى اليوم الثالث فله ان يصلي فيه بذلك المسح نهاية ومعنى (قوله اخذ في وقت المسح الخ) فلو احدث ومسح وصلى العصر والمغرب والعشاء وشك اتقدم حدثه ومسحه اول وقت الظهر وصلاتها بهام تاخر الى وقت العصر ولم يصل الظهر فليزمه قضاءها لان الاصل بقاؤها عليه وتجعل المدة من اول الزوال لان الاصل غسل الرجلين معنى (وهو اشتباه الخ) محل تأمل اذ قوله الا في انه ان شك في فعلها الشامل لما نحن فيه هو عين قولهم لو شك بعد خروج وقت صلاة في فعلها (او حاض) الى الباب في المعنى الا قوله اي ولم يستر الى او انتهت وقوله وان غسل الى المتن وقوله ويجاب الى وخروج وكذا الى الباب في النهاية الا قوله في اثناء المدة وقوله اي ولم يستر الى او طال وقوله ويجاب الى وخروج (قوله في اثناء المدة) يفهم ان الاجنب ونحوه قبل الشروع في المدة لا يوجب تجديد اللبس وفي ابصاح الناشري ولو عبر عنى الحاوى عند الاشارة الى ابتداء المدة بقوله من انتقاض الوضوء بدل قوله من الحدث لكان اولي ليجتزعا قالا الا ذرعى بحثا فممن ليس الخفين على طهارة كاملة ثم احدث جنبه مجردة فان له ان يغتسل من غير نزاع الخفين ولا يكون ابتداء المدة الا من حدث نقض الوضوء لا من الجنبه المجردة وان كانت حدثا وتقدم عن النهاية في ابتداء المدة تقييد الحدث بالصغر وهو مخرج للا كبر فلي تأمل جميعه وليجرر بصري اقول ونظر ع ش في تقييد النهاية الموافق لما بحثه الا ذرعى بما نصه اما الا كبر وحده بان خرج منيه وهو متوضئ فلا تدخل به المدة لبقاء طهره فاذا احدث حدثا اخر دخلت المدة وقضية هذا الكلام ان خروج المني قبل دخول المدة لا يمنع من مسح اذا راده بعد لانه لم يحدث ما يبطل المدة بعد دخولها وفيه نظر لان ما يوجب الغسل اذ طر ابعاد المدة ابطها فالقياس انه يمنع من انعقادها اي بالاولى لان الدوام اقوى من الابتداء ولذا يغتفر فيه ما لا يغتفر في الابتداء وايضا يؤيد النظر اطلاق الحديث الامر بالنزع من الجنبه (قوله ولا يجوز تمسح بقية المدة الغسل الخ) اي وان ارتفعت جنبه الرجلين بذلك الغسل ع ش (قوله للامر الخ) علما في المتن (قوله منها) اي من الجنبه وقيس بها الحيض والنفاس والولادة نهاية ومعنى (قوله علي عدم اجزاء غيره) اي

الجرموق (قوله ولا مسح لشك في بقاء المدة) (فرع) قال في الروض ولوبقي من المدة ما يسع ركعة او اعتقد طريان حدث غالب فاحرم بر كعتين انعدت اي صلاته وصح الاقتداء به اي ولو مع علم المتقدمي بحاله كما في شرحه ويقارقه اي يقارقه المتقدمي به عند عروض البطلان اه وهذا ير دبح السبكي الا في شروط الصلاة في قول المصنف هناك وان قصر بان فرغت مدة خف فيها بطلت ان محله اذا ظن بقاء المدة الى فراغها

ولأنها لا تتكرر وتتكرر الحدث الأصغر وإنما يؤثر في مسح الجبيرة لأن الحاجة فيها أشد والنزع أشق ولو تنجس ما غسله ما فيه بقيت المدة الأثر  
بالنزع في الجنبابة دون الخبث وليس هو ( ٢٥٦ ) في معناها ( ومن نزع ) خفيه أو أحدهما ولو لم يمسح به غسله في الخف أو انفتح بعض

غير النزع ( قوله ولائها ) الأولى التذكير ( قوله لا تتكرر الخ ) فلا يشق النزع لها ويؤخذ مما تقرر رد ما بحثه  
بعض المتأخرين أن من تجردت جنباته عن الحدث وغسل رجله في الخف جازله المسح نهاية وفي سم عن شرح  
الارشاد للشارح مثله ( قوله وإنما لم يؤثر في مسح الجبيرة ) أي لم يؤثر نحو الجنبابة في مسح الجبيرة الموضوعة  
على ظهره ولم يمنع كما منع مسح الخف مع أن كلا منهما مسح على سائر الحاجة موضوع على ظهره ( قوله  
ولو تنجس ما غسله ما فيه الخ ) وكذا لا تنقطع المدة إذا غسل ما في داخل الخف عن الغسل المنذور أو المندوب  
غش وقليمي وشيخنا ( قوله وليس هو الخ ) أي بخلاف الحيض والنفاس والولادة ولذا أقيست هذه عليها  
دونه ( قوله ومن نزع خفيه الخ ) أو خرجا أو أحدهما عن صلاحية المسح بنحو تغرق مغنى وشيخنا وعش  
( قوله وانفتح الخ ) أي وإن لم يظهر شيء من محل الفرض لكنه إذا مشى يظهر عرش ( قوله بعض الشرح )  
بفتح الشين المعجمة والراء سم وشورى أي العرق ( قوله وأظهر بعض الرجل الخ ) أي ولو من محل الخرز  
بخلاف نفوذ الماء لعسر اشتراط عدمه فيه نهاية وبجزمي ( قوله وهو الذي الخ ) نقله البجيرمي  
عن الرملي وهو قضية إطلاق النهاية والمغنى ( قوله بتزليل الظهور بالقوة الخ ) كما سفي انتقاه بعض الشرح  
ويأتي قوله أو طال ( قوله وعلى خلاف العادة ) أي كالظهور من محل الخرز وقوله بالفعل أي وعلى العادة  
( قوله والشك في شرطها الخ ) فيه تأمل سم ( قوله للأصل ) وهو الغسل ( قوله ولو احتمالا ) أي كان شك في  
بقائها نهاية ومعنى ( قوله بطل مسح الخ ) جواب ومن نزع الخ ( قوله وإن غسل بعده الخ ) على المعتمد وشورى  
قول المتن ( غسل قدميه ) أي بنية جديدة وجوبا لأن نيته الأولى إنما تناوات المسح دون الغسل عرش وسم  
وشورى عبارة شيخنا ويلزمه غسل رجله بنية جديدة على المعتمد لأنه طرأ عليها حدث جديد بدم يشمله النية  
السابقة حتى لو كان في صلاة بطلت ولو كان واقفا في ما وقصد غسلهما ( قوله فقط الخ ) قال في شرح  
الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته هذا هو  
الذي يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظرا ما المراد بظهوره ويحتمل أن المراد به  
وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء  
والصلاة بعده سم وما نقله عن شرح الارشاد في النهاية مثله الا قوله حيث الخ إلى ويبحث الخ ( قوله لبطلان الخ )  
وقوله لأن الأصل الخ كذا في المغنى بلا عطف ولعله سقط من قلم الناسخ كما يؤيده اقتصار المحلى على التعليل  
الأول والنهاية على الثاني ( قوله فاذا قدر على الأصل تعين ) عبارة للمغنى فاذا زال حكم البدل رجع إلى الأصل اه  
( قوله ثم نزع ) أي مثلاً ( قوله أو أحدث الخ ) أي بعد وجود نحو النزع مما يبطل اللبس ويقطع المدة سم  
( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف لبس الخف في الثانية بهذه الطهارة أي فيما إذا

الشرح أو ظهر بعض الرجل  
أو اللقافة عليها أي ولم يستره  
حالا ولا احتمال العفو عنه  
نظير ما يأتي في كشف الريح  
لسائر العورة واحتمل الفرق  
بأن هذا نادر هنا بخلافه ثم  
وهو الذي ينتجه لأنهم  
احتاطوا هنا بتزليل الظهور  
بالقوة وعلى خلاف العادة  
منزلة الظهور بالفعل ولم  
يحتملوا بنظير ذلك ثم وسره  
أن ما هنا رخصة والشك في  
شرطها يوجب الرجوع  
للأصل ولا كذلك ستر  
العورة أو طال ساق الخف  
على خلاف العادة فخرجت  
الرجل إلى حد لو كان  
معتادا لظهر شيء منها أو  
انتهت المدة ولو احتمالا بطل  
مسحه فيلزمه استئناف مدة  
أخرى ثم إن وجدوا أحدا  
ذكر ( وهو بظهر المسح )  
وإن غسل بعده رجليه لأنه  
لم يغسلهما باعتقاد الفرض  
لسقوطه بالمسح ( غسل  
قدميه ) فقط لبطلان طهرهما  
دون غيرهما بذلك لأن  
الأصل الغسل والمسح بدل  
عنه فاذا قدر على الأصل  
تعين كستيمم رأى الماء  
( وفي قول يتوضأ ) لأن  
الوضوء عبادة يبطلها  
الحدث فيبطل كلها يبطلان  
بعضها كالصلاة ويحجب  
بأن الصلاة تجب فيها

والألم تنعقد اه وحل هذا على ما إذا ظن بقاء المدة لا تحتمله هذه العبارة إلا بغاية التعسف ( قوله ولائها  
لا تتكرر ) قال في شرح الارشاد ومنه يؤخذ رد ما بحثه الغزالي من أن جنباته إن تجردت عن الحدث وغسل  
رجليه في الخف جازله المسح اه ( قوله الشرح ) قال في شرح العباب بفتح المعجمة والراء ( قوله والشك في  
شرطها الخ ) فيه تأمل ( قوله غسل قدميه ) يحتمل أن يحتاج غسلهما للنية لأن مسحهما السابق صرف النية  
عن شيئا لها لغسلهما وإضا فحدث جديد حدث الرجلين لم تشمله النية السابقة لعدم وجوده عندها قال في  
شرح الارشاد وشمل كلامه السلس فيكفيه غسل رجله ولو للفرض حيث حصل التوالى بين طهره وصلاته  
هذا هو الذي يظهر ويبحث الأذرعى وجوب الاستئناف عليه فيه نظر اه قوله بين طهره وصلاته انظر  
ما المراد بظهوره ويحتمل أن المراد به وضوءه الذي وقع فيه المسح بأن يقع النزع ثم غسل القدمين في زمن  
لا يطول به الفصل بين ذلك الوضوء والصلاة بعده ( قوله فلا يلزمه شيء ) قال في شرح الروض وله أن يستأنف  
لبس الخف في الثانية أي وهي ما إذا أحدث ولكن توضأ وغسل رجله في الخف بهذه الطهارة ذكره في

أخذت ولكن الخ سم عبارة البجيرى عن ع ش بل يصلى بذلك الطهر لبقائه وإن بطلت المدة ثم إن أراد المسح نزع الحنف ثم لبسه اه اى فى الصورة الثانية

### (باب الغسل)

(قوله بفتح الغين) الى قوله ولا يجب فى المغنى الا قوله واسم مصدر لا غتسل وقوله وقيل عكسه وإلى قوله لا تقطاع الخ وفى النهاية إلى القولين المذكورين (قوله لما يغسل به) اى يضاف الى الماء وقوله ونحوه اى كاشنان وصابون شيخنا (قوله والضم أشهر الخ) اى فى الفعل الرفع للحدث اما لازالة النجاسة فالأشهر فى لسانهم الفتح ع ش (قوله وهو لغة الخ) فيه إجمال فانه لا يعلم منه أن هذا التفسير بأى المعانى والحاصل أن حمله على الجميع ممتنع اما الغسل بالكسر وبالضم بمعنى الماء فواضح وكذا الغسل بالفتح والضم الذى هو مصدر غسل إذ هو إسمالة الماء لا سيلانه وكذا اسم المصدر لانه بمعنى الاغتسال فليتامل بصرى ولا يتخى أن حاصل الحاصل عدم الصحة لا لاجمال عبارة البجيرى على الاقناع وقوله وهو بفتح الغين وضم الغة سيلان الماء الخ فيه أن الغسل اسم للفعل والسيلان صفة للماء اللهم إلا أن يكون السيلان بمعنى الاسالة أو أشار به إلى أنه لا يشترط الفعل اه ولا يتخى أن الجواب الثانى إنما يناسب المعنى الشرعى لا لغوى الذى فيه الكلام ولك ان تجيب باختيار الاحتمال الثانى وجعله مصدرا لمجهول وإنما اختاره للتفسير دون مصدر المعلوم لمناسبة للمعنى الشرعى المنقول اليه دون الثانى (قوله سيلان الماء على الشئ) اى مطلقا معنى اى سواء كان ذلك الشئ بدننا ولا وسواء كان بدنة أو لا شيخنا (قوله سيلانه على جميع البدن) اى بشرائط مخصوصة (بالبنية) اى فى غير غسل الميت نهاية أى أما هو فلا يجب فيه الغسل بل يستحب فقط ع ش عبارة البجيرى قوله بالنية اى ولو مندوبة فيشمل غسل الميت اه وهى احسن (قوله ولا يجب فورا) اى اصاله نهاية خرج به ما لو ضاقت الصلاة عقب الجنابة أو انقطاع الحيض فيجب فيه لا لذاته بل ليقاع الصلاة فى وقتها ع ش (قوله وإن عصى بسببه) اى كان زنى (قوله بخلاف نجس الخ) اى ازالته (قوله ثم) اى فى الغسل الذى عصى بسببه وقوله هنا اى فى النجس الذى عصى به قول المتن (موجه) بكسر الجيم اى السبب الذى يترتب عليه وجوب الغسل فالسبب هو الموجب بالكسر والغسل هو الموجب بالفتح وهو مفرد مضاف الى معرفة فيعم فساوى التعبير بموجبات الغسل شيخنا (قوله كما يعلم مما سيذكره الخ) اى من ان غير المسلم لا يجب غسله وان الشهيد يحرم غسله وهو اعتذار عن عدم تقييده هنا حاشى وع ش (قوله ولا يرد السقط الخ) الاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز سم (قوله عليه) اى على مفهوم قوله موت معنى او على الحصر المستفاد من كلامه (قوله فانه الخ) علة للمنفى بالميم (قوله يجب غسله) اى مع انه لا يوصف بالموت على القول الاصح فى تعريفه لان الموت عدم الحياة يعبر عنه بمفارقة الروح والجسد وقيل عدم الحياة عما من شأنه الحياة وقيل عرض بضادهما قوله تعالى خلق الموت والحياة ورد بان المعنى قدر والعدم مقدر معنى ونهاية وبه يعلم فيما ادعاه الشارح من صدق كل من التعاريف الثلاثة على السقط (قوله لان الخ) علة عدم الورد (قوله صادق عليه) فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود لان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ ارجعا اليه ايضا لكن لزم حينئذ اتحاد هذه مع الثانى سم على حجج وفى المقاصد رد الثانى الى الاول عبارته والموت زوالها اى الحياة اى عدم الحياة عما يتصف بها

(باب الغسل) بفتح الغين مصدر غسل واسم مصدر لا يغتسل وبضمها مشترك بينهما وبين الماء الذى يغتسل به وبكسرها اسم لما يغسل به من سدر ونحوه والفتح فى المصدر واسمه أشهر من الضم وأفصح لغة وقيل عكسه والضم أشهر فى كلام الفقهاء وهو لغة سيلان الماء على الشئ وشرعا سيلانه على جميع البدن بالنية ولا يجب فورا وإن عصى بسببه بخلاف نجس عصى به لا تقطاع المعصية ثم ودوامها هنا (موجبه موت) لمسلم غير شهيد كما يعلم مما سيذكره فى الجنائز ولا يرد عليه السقط إذا بلغ أربعة أشهر ولم تظهر فيه أماراة الحياة فانه يجب غسله لان حد الموت وهو مفارقة الحياة أو عدمها عما من شأنه الحياة

المجموع قال فى المهمات وأشار بقوله انه أن يستأنف الى وجوب النزاع اذا أراد المسح حتى لو كان المقلوع واحدة فقط فلا بد من نزع الاخرى اه وقديتهم مخالفة وجوب النزاع اذا اراد المسح لقوله السابق عند قوله من الحدث بعد لبس فلوا حدث فتوضا وغسل رجله فيه الخ وهو خطأ لانه وجد هنا بعد اللبس ما يقطع المدة ويبطل اللبس كالنزع وغيره مما ذكر فى تصوير المسئلة

### (باب الغسل)

(قوله ولا يرد عليه السقط) الاولى توجيه ذلك بانه فى معنى الموت بدليل ذكره فى الجنائز (قوله صادق عليه)

بالفعل وهو ما من قال عدم الحياة عما من شأنه أي عما يكون من أمره وصفته الحياة بالفعل فهو عدم ملكة لها كالعمى الطارىء بعد البصر لا كطلق العدم اه وعليه فلا يدخل السقط في الميت على القول الثاني أيضا ع (قوله أو عرض الخ) تقدم عن النهاية والمعنى رد هذا القول عش وجري على رده المقاصد أيضا لكن في تفسير ابن عادل عن ابن الخطيب الحق انه وجودي ويوافقه ما نقله الصفوى عن صاحب الود ان عدمية الموت كانت منسوبة إلى القدريه ففشت اه هذا وفي حواشى السيوطى ان طائفة من اهل الحديث ذهبوا إلى أن الموت جسم والاثار مصرحة بذلك والتحقيق انه الجسم الذى على صورة كبش كان الحياة جسم على صورة فرس لا يمر بشيء الا حى واما المعنى القائم بالبدن عند مفارقة الروح فانه اثر قسميته بالموت من باب المجاز والمشتراك اه ورده حجج في عامة فتاويه فقال وانفقوا على انه ليس بجوهر ولا جسم وحديث يؤتى بالموت في صورة كبش الخ من باب التمثيل ثم صحح كونه امر او وجودا بعش (قوله لكن) الى قوله قال القوابل في النهاية والمعنى (قوله او ارادة نحو صلاة) اي بما يتوقف على الغسل كالطواف وقضيته عدم الوجوب لمن لم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت مخاطب بالصلاة وخاطبه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة نحو الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت سم قول المتن (وكذا ولادة) اي انفصال جميع الولد ولو لا احد التوامين فيجب الغسل بولادة احدهما ويصح قبل ولادة الآخر ثم اذا ولدتاه وجب الغسل ايضا ولو عض كلب رجلا او امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثير في بلاد الشام فلا غسل لان هذا لا يسمى ولدا عرفا كما لو خرج نحو دود من جوفه وذلك الحيوان طاهر لانه لم يتولد من ماء الكلب سم زاد شيخنا وميته نجسة وزاد عش ومنه يعلم انه متى وطئت المرأة وولدت ولو على صورة حيوان وجب الغسل اه قول المتن (بلا بل) اي بان كان الولد جافا وتفطر بها المرأة الصائمة على الاصح ويجوز لزوجه وطؤها بعدها لانها بمنزلة الجنابة وهي لا تمنع الوطء اما المصحوبة بالبل فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغسل شيخنا وعش (قوله ولو لعلقة ومضغة) ولها حكم الولد في ثلاثة اشياء القطر بكل منها ووجوب الغسل وان الدم الخارج بعد كل يسمى نفاسا وتزيد المضغة على العلقة بكونها تنقضى بها العدة ويحصل بها الاستبراء ويزيد الولد عليهما بانه ثبت به امية الولد ووجوب الغرة برماوى وقوله ويزيد الولد الخ قال القليوبي اي ما لم يقولوا فيها اي في المضغة صورة فان قالوا فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت بها امية الولد اه يجزى (قوله قال القوابل الخ) قال في الايعاب اي اربع منهن كما هو ظاهر كردى وقال الحنفى وشيخنا والمعتدانه يكنى واحدة منهن اه واستقر به عش عبارة قضيه اشترط هذا القول عدم الوجوب اذ لم نقل القوابل ذلك لعدم من او غيره تأمل سم على المنهج وهو ظاهر وبقي ما لو اختلفت القوابل فينبغي ان ياتي فيه ما قيل في الاخبار بتنجس الماء من تقديم الاوثق فالأكثر عددا الخ وقوله القوابل

او عرض يضادها صادق عليه (وحيض ونفاس) اجماعا لكن مع انقطاعها و ارادة نحو صلاة فالوجوب مركب هنا وفيما ياتي (وكذا ولادة بلا بل) ولو لعلقة ومضغة قال القوابل

فيه نظر بالنسبة للاول لان المفهوم من المفارقة سبق الوجود الا ان يكون المراد بها معنى العدم ويجعل قوله عما من شأنه الخ ارجاعا اليه ايضا لكن يلزم حينئذ اتحاد هذا مع الثاني (قوله او ارادة نحو صلاة) قد يشكل لان قضيته عدم الوجوب اذا دخل الوقت ولم يرد الصلاة او اراد عدمها مع انه بدخول الوقت يخاطب بالصلاة وخاطبه بها خطاب بشروطها الا ان يقال لما امر بدخول الوقت بارادة الفعل كان في حكم المريد له فيكون المراد ارادة الصلاة ولو حكما او يقال المراد بارادة نحو الصلاة دخول الوقت (قوله قال القوابل انها اصل ادى) كذا قاله في الخادم لكن فيما اذا لم ترد ما ولا بلا فانه في قولهم يجب الغسل بوضع العلقة والمضغة وان لم ترد ما ولا بلا قال كذا اطلقوه ويجب تقييده فيما اذا لم ترها بما اذا قال القوابل انها اصل ادى اه ويجب بالولادة وان خرج الولد متقطعاً في دفعات وفي شرح العباب ولا يشترط انفصال الولد لانه ليس مظنة لشيء كما هو ظاهر بل لو خرج منه شيء الى ما يجب غسله من الفرج ثم رجع وجب الغسل ويتكرر الغسل بتكرار الولد الجاف لما تقرر من انه منى وسياق يتكرره بتكرار خروج المنى اه فليراجع فانه يتبادر من كلا مهم



أى أربع منهن ان قلنا أنه شهادة ويحتمل الا كتمان واحد لحصول الظن بخبرها وهو الأقرب اه (قوله)  
 انهما اصل آدمي) لعل المراد ان تقول القوابل انهما متولدتان من المني وان فسدنا بحيث لا يحتمل تولد  
 الا دمي منها ليخرج ماله وجدسورة علقه او مضغة وعلم تولدها من المني او شك فيه بصرى (قوله لان ذلك)  
 اى الولد ولو مضغة او علقه (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء فلو اقلت بعض الولد وجب عليها  
 الوضوء دون الغسل وكذا لو خرج بعضه ثم رجع فيجب الوضوء دون الغسل ولو خرج الولد متقطعا في  
 دفعات وكانت تتوصأ في كل مرة وتصلي ثم تم خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة لانها  
 وقعت قبل وجوب الغسل شيخنا وسم زاد الاول ولو ولدت من غير الطريق المعتاد فالذي يظهر وجوب  
 الغسل اخذنا بما يحتمل الرمي فيما لو قال ان ولدت فانت طالق فولدت من غير طريقه المعتاد وقال بعضهم قد يتجه  
 الوجوب لان علته ان الولد مني منعقد ولا عبرة بخروجه من غير طريقه المعتاد مع انفتاح الاصل ورد بان  
 الولادة نفسها صارت موجبة للغسل فهي غير خروج المني اه وقوله فالذي يظهر الخ اى وفاقا للشورى  
 والمدابغى وقوله وقال بعضهم الخ وهو القليوبي ووافقه قول الشيرازي والاطفيحي وينبغي أن يأتي فيه  
 ما تقدم من التفصيل في انسداد الفرج بين الاصل والعارض فان كان الانسداد اصليا قيل لها ولادة وكانت  
 موجبة للغسل وإلا فلا اه وهو الموافق لتعليمهم بان ذلك مني منعقد (قوله بخروج بعض الولد الخ) اى  
 متصلا ببعض الذي لم يخرج او منفصلا عنه وعليه اقصر النهاية والمغنى عبارة الاول ولو اقلت بعض ولدك  
 او رجل لم يجب عليها الغسل كما افق به والده رحمته الله كما مر قد يستفاد من قوله ولادة اه قال البجيرمي وبقي  
 ماله خرج بعضه والبعض الآخر داخل هل تصح الصلاة معه نظرا إلى أنه لم يتحقق اتصاله بنجس مع قولهم  
 بطهارة رطوبة الفرج ولا تصح محل نظر اجمورى والظاهر الثاني لاتصاله بنجس اه ومال سم  
 والشورى إلى الاول كما مر في اسباب الحدث (قوله يحصل) إلى قوله نعم في المغنى الا قوله اصلي إلى الخبر  
 (قوله لادى) ومثله الجني بخلاف غيرها كالبهيمة شيخنا وعش (فاعل او مفعول به) ولو صيدا لم يجزونا  
 فيجب عليهما الغسل بعد الكمال وصح من يميز ويجزئ به كالموضوع خطيب (قوله او مقطوع) اى مبان  
 بحيث يسمى ذكرا لكن لا يجب الغسل على صاحب الذكر المقطوع منه وانما يجب على المولج فيه وكذا  
 الفرج من المرأة اذا كان مبانا فانه يجب الغسل على المولج لا على المرأة المقطوع منها ولو دخل شخص فرج  
 امرأة وجب عليهما الغسل ولو دخل ذكر في ذكر آخر وجب الغسل على كل منهما كما افق به الرمي شيخنا  
 وعش وبجيرمي (قوله من واضح) سيد ذكر محترزه (قوله او مشتببه به) تقدم عن شرح الروض ان النقض  
 لا يكون الا بهما معا فقياسه هنا ان الغسل انما يكون بايلاجهما معا ومن ثم توقف سم فيما ذكره

انها اصل آدمي (في الاصح)  
 لان ذلك مني منعقد ومن  
 ثم صح الغسل عقبا وانما  
 لم يجب بخروج بعض  
 الولد على ما يحتمل بعضهم  
 لانه لا يتحقق خروج منها  
 الا بخروج كله ولو علل  
 بانتفاء اسم الولادة لكان  
 أظهر اذ الذي دل عليه  
 الاخبار ان كل جزء  
 مخلوق من منيها (وجنابة)  
 اجماعا وتحصل لادى حتى  
 فاعل او مفعول به (بدخول  
 حشفة) من واضح اصلي  
 او مشتببه به

انه لا يجب الغسل قبل انفصال الولد (قوله وانما لم يجب الخ) اى بل ينتقض الوضوء (فرع) الوجه ان ولادة  
 احدتوا من يجب به الغسل لانه ولادة تامة ويصح الغسل حيث لادم مؤثر (قوله إذ الذي دل عليه  
 الاخبار) هذا يرد ما وقع لبعضهم من انها تتخير بخروج البعض بين الغسل لاحتمال ان فيه من منيها وبين  
 الوضوء لاحتمال كونه من مني الرجل فقط وما يرد ايضا قولهم فيمن قضت شهوتها انه لو خرج منها مني بعد  
 الغسل وجب الغسل ايضا ولم يتخيرها لاحتمال كون الخارج مني الرجل فقط او منها فقط وما يرد ايضا  
 نقض الاسنوي تعليمهم وجوب الغسل بالولادة بان الولد مني منعقد بخروج بعضه فانه يفيد انه لا يجب  
 لا عينا ولا تخيير اتمال وإذا دفع التخيير فالوجه تعين النقض به لانه خرج عن حقيقة المني الى حقيقة اخرى  
 ولم يوجد مسمى الولادة حتى يوجب الغسل (فرع) سئل عما لو عض كلب رجلا او امرأة فخرج من  
 فرجه حيوان صغير على صورة الكلب كما يقع كثيرا من هذه الحيوان نجس كالكلب المتولد من وطء الكلب  
 لحيوان طاهر حتى يجب تسبيح الخرج منه وهل يجب الغسل بخروجه لانه ولادة الذي يظهر انه غير نجس  
 لانه لم يتولد من ماء الكلب وانه لا غسل لان الولادة المنقضية للغسل هي الولادة المعتادة بدليل انه لو خرج دود  
 من الجوف لم يجب الغسل بسببه مع انه حيوان تولد في الجوف وخرج منه فليتأمل (قوله او مشتببه به) يفيد

حجج هنا وقال ما حاصله القياس أنه إنما يجب بإبلاجهما أو قد يقال محله إذا لم يكن على سمت الأصل فان كان على سمتيه ما قاله حجج ع ش و وافقه القليوبي وشيخنا (قوله متصل) إلى قوله نعم في النهاية (قوله) إذا التقى الختانان (الخ) أي ختان الرجل وهو محل قطع القلفة وختان المرأة ويسمى خفصا وهو محل قطع البظر شيخنا (قوله) فقد وجب الغسل) وإن لم ينزل رواه مسلم والاخبار الدالة على اعتبار الانزال كخبر إنما الماء من الماء منسوخة وحله ابن عباس على أنه لا يجب الغسل بالاحتلام إلا أن أنزل شيخنا خطيب (قوله أي تحاذيا) يقال التقى الفارسان إذا تحاذيا وإن لم ينصنا وقوله لا تماسا أي ليس المراد مجرد انضمامهما من غير دخول لعدم إيجاب ذلك للغسل بالاجماع شيخنا عبارة الخطيب وليس المراد بالتقاء الختانين انضمامهما الخ بل تحاذيهما وذلك إنما يحصل بإدخال الحشفة في الفرج إذا لخصت محل القطع في حال الختان وختان المرأة فوق مخرج البول ومخرج البول فوق مدخل الذكر اه زاد الكردى ومخرج الحيض والولدفعد غيبة الحشفة يحاذي ختانه ختانها اه (قوله بتغيب الحشفة) وهي كافي الصراح والقاموس ما فوق الختان نهاية أي ما هو الأقرب من الختان فكانه قال هي راس الذكر ع ش (قوله لا بعضها) ولومع أكثر الذكر بأن شقه وأدخل أحد شقيه كما هو صريح كلامهم نهاية ولو شق ذكره نصفين فادخل أحدهما في زوجة والاخر في زوجة أخرى وجب عليه دونهما ولو أدخل أحدهما في قبلها والاخرى في دبرها وجب الغسل عليهما شيخنا (قوله لا بعضها الخ) أي الحشفة عطف على حشفة في المتن (قوله على ما مر الخ) أي في شرح الخامس غسل رجليه كرى (قوله فلم يجب به غسل) واما الوضوء فيجب على المولج فيه بالنزع من دبره مطلقا ومن قبل انثى مغنى (قوله) أو قدرها من مقطوعها) أي لا إدخال دونها وإن لم يبق من الذكر ذير نهاية وشيخنا أي بان كان الحزني آخره ع ش (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصورة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحز من أسفله بصورة تحز من الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع سم وشيخنا زاد ع ش ويؤخذ منه لو كان ذكره الموجود كالشعيرة وليس له حشفة يقدر له حشفة بان تعتبر نسبة حشفة ذكر معتدل إلى باقيه ويقدر له مثلها فان فرض أن حشفة المعتدل ربع ذكره كان ربع ذكر هذا هو الحشفة اه (قوله الواضح) الأولى من الواضح بل يغني عنه الضمير (قوله فهما) أي قوله المتصل أو المنفصل هذا التعميم معتبر في مقطوع الحشفة والمخلوق بدونها (قوله ويجرى ذلك الخ) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فلا يرجع وقدر وقع البحث في ذلك مع ولده فوافق على أنه في غاية البعد سم على حجج وعبارة حجج في شرح العباب ونقل الاسنوي عن البغوي أنه لا يثبت في المقطوع نسب وأحصان وتحليل ومهر وعدة ومصاهرة وإبطال احرام وبفارق الغسل بانه أوسع بابا اه قد يدفع المخالفة بين كلاميه بان الماردا بالاشارة بذلك من قوله ويجرى ذلك الخ لما تقدم من اعتبار قدر الحشفة من مقطوعها أو مخلوق بدونها كما يقتضيه قوله عقبه في الأول الخ ع ش عبارة الرشدي بعد ذكر كلام سم المار لكن سيأتى في العدد تقييد الشارح م وجوب العدة بالذكر المتصل اه (قوله في الأول) أي مقطوع الحشفة (قوله يعتبر قدر الذاهية الخ) أي من الملاصق للقطوع إن كان متصلا ولا فمن أي جهة كان وهذا ظاهر إذا علم قدرها من مقطوعها فولم يعلم قدرها منه اجتهد فان لم

متصل أو مقطوع الخبر  
الصحيحين إذا التقى الختانان  
فقد وجب الغسل أي تحاذيا  
لا تماسا لان ختانها فوق  
ختانه وإنما يتحاذيان  
بتغيب الحشفة لا بعضها  
وإن جاز قدرها العادة على  
ما مر في الوضوء فلم يجب به  
غسل نعم يسن خرو جامن  
خلاف موجه وإن شد  
(أو قدرها) من مقطوعها  
أو مخلوق بدونها الواضح  
المتصل أو المنفصل فيهما  
كما صرح به جمع متأخرون  
في الأول وعبارة التحقيق  
لا تنافي ذلك خلافا لمن ظنه  
وقد صرحوا بان إبلاج  
المقطوع على الوجهين في  
نقض الوضوء بمسه والاصح  
نقضه ويجرى ذلك في سائر  
الاحكام في الأول يعتبر  
قدر الذاهية

حصول الجنابة بدخول حشفة أحد ذكرين أحدهما زائدا قطعاً واشتبه وهو مشكل إذ لو تمز لم يعتبر فكيف يؤثر مع احتمال الزيادة فالوجه عدم الحصول (قوله أو مخلوق بدونها) يشمل ما لو كان بلون الحشفة وصفتها بان كان كله بصفة الحشفة فلا يتوقف وجوب الغسل على إدخال جميعه وهو الظاهر نعم أن تحز من أسفله بصورة تحز من الحشفة فينبغي أنه لا بد من إدخال الجميع (قوله ويجرى ذلك في سائر الاحكام) هذا مع قوله قبله متصل أو مقطوع ثم قوله المتصل أو المنفصل فهما يدل على وجوب المهر وحصول التحليل بإبلاج الذكر المبان وهو حاصل ما في فتاوى شيخنا الشهاب الرملي ولا يخفى أنه في غاية البعد فلا يرجع وقدر وقع البحث في ذلك

من بقية ذكرها وان جاوز طولها العادة كايقتضيه اطلاقهم وفي الثاني يعتبر قدر المعتدلة (٣٦١) لغالب امثال ذلك الذكرو عليه يحمل

قول البلقيني يعتبر الغالب في غيره اه وكذا في ذكر الهيمة يعتبر قدر تكون نسبتة اليه كنسبة معتدلة ذكر الادى المعتدل اليه فيما يظهر فيهما ولم تعتبر المساحة لانه يلزم عليها عدم الغسل بدخول جميع ذكر هيمة لم يساو ذلك المعتدل وهو بعيد ولو ثناه وادخل قدر الحشفة منه مع وجود الحشفة لم يؤثر ولا أثر على الوجه (تنبيه) قضية اطلاقهم من انه لا اثر لدخول بعض الحشفة الشامل لدخول قدر ما فقد منها من باقى الذكر وان قدر الذاهبة مثلها انه لو قطع بعضها لا يقدر بقدره من باقية فلا يؤثر ابلاج الباقي منها ولو مع بقية الذكر وفيه بعد لانه اذا قدر منه قدر كلها الذاهب فالولى بعضها إلا ان يجاب بان الموجب تغيب كلها او قدره فلا يتبع من بعضها الموجود وقدر المفقود وقضية اطلاقهم البعض انه لا فرق بين قطعه من طولها او عرضها وهو قريب ان اختلت اللذة بقطع بعض الطول ايضا ويلزم مما تقرر من عدم الفرق وانه لا يقدر قدر البعض الذاهب انها لو شقت نصفين او شق الذكر كذلك لا غسل بتغيب أحد الشقين

يظهر له شيء عمل بالاحوط على الاقرب شيخنا وقوله ولا فمن أى جهة كان أى كارجحه ع ش من القولين للرمل والى الثاني ان الاعتبار جهة موضع الحشفة وقوله وهذا ظاهر الخ أى كافى الشورى (قوله من بقية ذكرها) ولا يعتبر قدر حشفة معتدل لان الاعتبار بصاحبها والى من الاعتبار بغيره نهاية وشيخنا وكان الاولى ابدال الضمير بال او يقول من ملاصقها (قوله وفي الثاني) أى فى المخلوق وبدون الحشفة (قوله لغالب امثال ذلك الذكر) أى امثال ذكر ذلك الشخص ع ش عبارة شيخنا والقلوبى لغالب امثاله فاذا كانت حشفة هم ربع ذكرهم كانت حشفته ربع ذكره وهكذا اه (قوله وكذا فى ذكر الهيمة يعتبر قدر الخ) ذكر ع ش والبيجى عن الرىادى مثله وافر او قال السيد البصرى الاقرب ما اقتضاه كلام غيره أى كالتهاية والمغنى ان العبرة بقدر حشفة معتدلة أى بالمساحة وما رتب عليه من المحذور من انه يلزم عليه عدم الغسل بدخول جميع ذكر هيمة الخ لا بعد فيه لان المدار كاعلت انفاغ النقاء الختانين لا على إدخال الحشفة فينبغى ان يكون المولج من ذكر الهيمة مقدار ما يكون فى حكم النقاء الختانين اه (قوله كنسبة معتدلة الخ) أى حشفة معتدلة لذكر الادى وقوله اليه أى الذكر المعتدل فاذا كانت حشفته المعتدلة ربعه كانت حشفة ذكر الهيمة ربعه وقوله فيها أى فى اعتبار اعتدال الحشفة واعتدال الذكر (قوله لم يساو الخ) أى كذكر فارة وقوله ذلك المعتدل أى معتدلة ذكر الادى الخ كرى (قوله ولو ثناه الخ) عبارة النهاية وشيخنا ولا يعتبر ادخال قدرها مع وجودها فيما يظهر كما لو ثنى ذكره وادخل قدرها منه خلافا لبعض المتأخرين اه (قوله لم يؤثر) اقنى ابن زياد تبعا للكمال بن الرداد اخذا من كلام البلقينى بان إدخال قدر الحشفة من المثنى يؤثر مطلقا لكن يبقى النظر فى انه هل ينظر لمساحة الحشفة بعد الثنى وان أدى الى اشتراط إدخال ضعفها لان المدار ثم على المحاذاة ولا تحصل إلا حينئذ ويكتفى بمساحتها قله وان لم تحصل المحاذاة حينئذ محل تأمل بصرى (قوله وإلا) أى وان لم توجد الحشفة ففاد كلامه ان إدخال قدر الحشفة مع وجودها لا اثر له مطلقا أى من المثنى وغيره ومع فقد ما يؤثر مطلقا كذلك وقال سم لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له اه (قوله الشامل لدخول قدر الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته سم (قوله ان قدر الذاهبة) أى كلا وبعضا (قوله انه لو قطع الخ) خبر قوله قضية اطلاقهم (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا يذغى نسبتة لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان ادخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر ادخال بقيته مع بقيتها الذى يظهر ان هذه النسبة وهم محض سم اقول ويصرح بذلك أى التأثير قول البيجى على المنهج ما نصه قوله او قدرها من مقطوعها أى كلا او بعضا فاذا قطعت حشفته كلها او قطع بعضها يقدر له حشفة قدر حشفته المقطوعة سواء كانت كبيرة أو صغيرة اه (قوله وهو قريب الخ) قال مر ويتجه البعض الذى يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقدته سم (قوله وانه لا يقدر قدر البعض الخ) مر ما فيه انفا (قوله انها لو شقت نصفين الخ) وفاقا للنهاية كاسر (قوله لا غسل الخ) اعتمده مر سم وكذا اعتمده شيخنا كاسر (قوله من اطلاقهم) تقدم ما فيه (قوله والمدرك الخ) عطف على اطلاقهم الخ والمراد بالمدرك قوله لانه اذا قدر منه الخ (قوله الذى يتجه الخ) تقدم عن سم والبيجى اعتماده (قوله ان بعض

مع ولده نوافى على انه فى غاية البعد (قوله وإلا) لعل معناه وان لم يدخل قدرها بل نفسها فيفيد كلامه ان ادخال قدرها دونها مع وجودها لا اثر له وهو ميله فى شرح العباب (فرع) لو ادخل مجموع شتى الحشفة من الذكر المشقوق فيحتمل انه يؤثر كادخالها من الذكر الا شل (قوله الشامل الخ) لا يخفى بعد هذا الشمول وبعد ارادته (قوله ولو مع بقية الذكر) هذا لا يذغى نسبتة لا اطلاقهم لان كلامهم مصرح بان إدخال بقية الذكر عند فقد جميع الحشفة بل قدرها فقط من الباقي يؤثر فكيف لا يؤثر إدخال بقيته مع بقيتها الذى يظهر ان هذه النسبة وهم محض قال مر ويتجه ان البعض الذى يوجد مع فقد مسمى الحشفة بان يسمى الباقي حشفة لا بعض حشفة لا اثر لفقدته (قوله لا غسل بتغيب أحد الشقين) اعتمده مر (قوله

وفى ذلك اضطراب للمتأخرين ولعل منشأ ما أشرت اليه من اطلاقهم والمدرك المعارض له والذى يتجه مدركا أن بعض

الحشفة يقدر من باقي الذكر (٢٦٢) قدره سواء بعض الطول وبعض العرض وان بعض الحشفة المشقوق لاشئ فيه

وان الذكر المشقوق ان  
أدخل منه قدر الذاهب  
منها اثر والا فلا ولا بعد  
في تأثير قدر الذاهب وان  
كان موجودا في الشق  
الآخر لان الشق صيرهما  
كذكرين مستقلين وزعم  
أن كلا منهما لا يسمى  
ذكرا بمنزوع باطلاقة  
لتصريحهم بأن ما قطعت  
حشفته وبقي قدرها منه  
يسماه ولو لم يقطع فكذا  
كل من الشقين الباقي منه  
قدر ما فقد منه من  
الحشفة لا بعد في تسميتهما  
ذكرين حينئذ فتأمل ثم  
رايت عبارة المجموع وهي  
ولا يتعلق ببعض الحشفة  
وحده شئ من الاحكام  
فقوله وحده قد يفهم من  
أنه لا بد أن ينضم لذلك  
البعض قدر الذاهب من  
الباقي فيؤيد ما قدمته  
(فرجا) واضحا أي مالا  
يجب غسله منه قبل أو  
دبرا ولو لم يمسكه وميت  
وجنية ان يتحقق كعكسه  
على الاوجه فيهما وإن  
كان ناسيا أو مكرها أو  
الذكر عليه خرقه كشفة  
بل ولو كان في قصبة كا  
أفنى به بعضهم وان نوزغ  
فيه بأن الاوجه أنه  
لا يترتب على ذلك حكم  
أصلا لان القصبة في

الحشفة) أي الذاهب منها كرى وكتب عليه البصري أيضا ما نصه أطلقه هنا والاقرب تقييده بما مر له أنفا  
من كونه مغللا للذة إذ نقص فلقه يسيرة لا تحل بالذة يبعد كل البعد ان يكون مرادا لهم اه (قوله) يقدر من  
باقي الذكر الخ) انظر صورته في الطول سم على حج اه عش ولم يظهر لي وجه التوقف نعم لو كان  
التوقف في تصوير العرض كان له وجه (قوله لاشئ فيه) أي لا غسل في إدخاله على الموج ولا على الموج فيه  
نعم بحسب الموضوع على الثاني مطلقا بالنزع وعلى الاول حيث لا مانع من النقص (قوله) وان الذكر المشقوق  
الخ) فيه نظر سم وتقدم عن النهاية وشيخنا ما يخالف ظاهره وقال السيد البصري لو جعل الحكم في المشقوق  
معلقا بالتسمية لكان أقرب وأنسب بكلامهم في النواقض فلو كان أحد الشقين يسماه دون الآخر أجنب  
بالحشفة أي ما بقي منها او قدرها منه أي طولا وإن لم يسم واحدا منهما به لم يجنب بإدخال احدهما ولو كله  
ولعل كلام النهاية المتقدم محمول عليه اه وتقدم عن سم عن مر ماوافق لإجمال ما استقر به (قوله) ان  
ادخل فيه قدر الذاهب الخ) يعني إذا ادخل من أحد الشقين بعض الحشفة الموجود فيه مع قدر البعض  
الآخر الذاهب في الشق الآخر من باقي الشق الاول (قوله ولا بعد الخ) هذا يخالف لاطلاق ما قدمناه عن  
النهاية من عدم اعتبار إدخال قدر الحشفة مع وجودها (قوله في تأثير قدر الذاهب) أي مع البعض الباقي من  
الحشفة وقوله وان كان أي الذاهب من الحشفة (قوله باطلاقة) أي الزعم صلة بمنوع وقوله لتصريحهم الخ  
ستد المنع (قوله يسماه) أي يسمى ذلك الذكر أي الباقي منه ذكر أي يعطى حكمه وقوله ولو لم يقطع أي  
قطع حشفته (قوله الباقي منه الخ) أي الموجود في كل من الشقين فن هنا بمعنى في ثم الظاهر انه صفة لقوله كل  
الخ ففيه توصيف الشككة بالمعرفة إلا أن يجاب بأن ألف الباقي الجنس فهو في حكم الشككة (قوله من الحشفة)  
بيان لما فقد الخ مشوب بتبعيض (قوله لا بعد الخ) خبر قوله كل الخ وصحبه تسميتهما له رعاية لمعنى الكل  
وإن كانت خلاف الغالب وقد راعى لفظه في قوله منه في موضعين (قوله وهي) أي عبارة المجموع  
(قوله أي مالا يجب الخ) أي في الاستنجاء فلو غيب حشفته في شفرها كأن كانا طوليين لم يجب الغسل شيئا  
(قوله قبل) إلى المتن في النهاية والمعنى إلا قوله وجنية إلى وان كان وقوله ولو كان إلى اما الخ (قوله) او  
دبرا) ولو من نفسه كان ادخل ذكره في دبره فيجب عليه الغسل لكن لا حذ عليه على المعتدلة لانه لا يشتبه  
فرج نفسه شيئا وبرماي وزيا دي (قوله ولو لم يمسكه) وفي البحر قال اصحابنا في بحر البصرة سمكه لافرج  
كفرج النساء يولج فيها سفهاء الملاحين فان كان لزم الغسل بالايلاج فيها انتهى كرى (قوله وميت) وغير  
ميت وإن لم يشته ولا حصل إنزال ولا قصد ولا انتشار ولا يعاد غسل الميت إذا أوج فيه أو استولج ذكره  
لسقوط تكليفه كالبهيمة وإنما وجب غسله بالموت تنظيفا وإكرامه ولا يجب بوطء الميتة حذ كسيأتي ولا  
مهر نعم تفسد به العباد وتوجب الكفارة في الصوم والحج وكابن طائ الغسل بالحشفة يحصل بها التحليل ويجب  
الحذ بالايلاج ويحرم به الربيبة ويلزم المهر والعدة وغير ذلك من بقية الاحكام نهاية وقوله يحصل بها أي إذا  
كانت متصلة بخلاف المبانة كرى عن الايعاب وتقدم عن عش مثله وعن سم والرشيد ما وافقه (قوله  
على الاوجه) اقره عش وجزم به شيخنا كما مر (قوله وإن كان) أي الفاعل او المفعول به (قوله ناسيا) أي  
او بلا قصد او كان الذكر اشل او غير منتشر خطيب زاد شيخنا ولو حالة النوم اه (قوله ولو كان في قصبة الخ)  
اقره عش وجزم به البجيرى (قوله لان الخ) علة للغاية (قوله الشامل لها) أي لزيادة الكشافة (قوله)  
فلتنط (الاحكام الخ) قضيته وجوب المهر وثبوت النسب وحصول التحليل بالايلاج الذكر الكائن في قصبة  
لا منفذها وفيه بعد لا يخفى ولو قيل هنا بنظير ما مر عن شرح العباب في حاشية ويجرى ذلك الخ لم يبعد بل الذي  
يميل اليه القلب ان الذكر الملقوف بخرقه كشيفة لا منفذها ولا يحس ذلك الذكر المدخول فيه كالد كرى في  
القصبة المذكورة فيجوز فيه ايضا نظير ما مر عن شرح العباب فليراجع ثم رايت عبارة المعنى وإيلاج الحشفة  
بالحائل جار في سائر الاحكام كافساد الصوم والحج وقوله كافساد الصوم والحج لم يؤيده ما قدمته (قوله) بها  
يقدر من باقي الذكر قدره) انظر صورته في الطول (قوله وان الذكر المشقوق الخ) فيه نظر (قوله)

معنى الخرقه إذا زادت كشافتها الشامل لها قولهم وان كشفت فلتنط الاحكام بها كرى

كهي) أي بالقصة كالخرفة (قوله أما الخنثى) محترز الواضح وقوله فلا غسل عليه لكن يستحب ولو حذف لفظة عليه لكان أولى لأنه لا غسل على غيره أيضا عبارة النهاية على المولج ولا على المولج فيه اهـ (قوله إلا أن تحقق) أي موجب الغسل (قوله في فرجه) أي قبله خرج به ما إذا أوج غير في دبره فإنه يجب الغسل عليهما لأنه لا إشكال في دبره وقوله أو دبر أي مطلقا وقوله لأنه جامع أي أن كان رجلا بإبلاج حشفته في غيره وقوله أو جومع أي أن كان امرأة بإبلاج غير في قبله شيخنا (قوله والذكر الزائد الخ) عبارة شيخنا والقلوب ولو كان له ذكر أن أصليان أجنب بكل منهما وأحدهما أصلي والآخر زائد فإن لم يتميز فالعبرة بهما معا وإن تميز فالعبرة بالأصلي ولا عبرة بالزائد ما لم يساهم اهـ (قوله وإلا فلا) وفي بحث أسباب الحدث بيان ما يحجب به النقض مع شرطه كردى قول المتن (وبخروج منى) بنظر أم فكرام احتلام أم غيرها نهاية (قوله بتشديد الباء) إلى المتن في المغنى (قوله إلى ظاهر الحشفة) إلى قوله أو منى الرجل في النهاية وإلى المتن في حاشية شيخنا (قوله إلى ظاهر الحشفة) قال في العباب أي والنهاية والمغنى ومن أحس بنزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكنا يبلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى انتهى ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن بمجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له سم على حج اه ع ش وكردى وقلوبى عبارة شيخنا إلى خارج الحشفة في الرجل فإن لم يخرج من القصة فلا غسل لكن يحكم بالبلوغ بنزوله إليها وإن لم يخرج منها حتى لو كان في صلاة آتمها وأجزاته عن فرضه اهـ (قوله إلى ما يظهر الخ) أي الذي يجب غسله في الاستنجاء شيخنا (قوله أي منى الشخص نفسه) أي بخلاف منى غيره (أو لمرة) أي بخلاف ما لو استدخل منيه بعد غسله ثم خرج منه لم يجب عليه الغسل شيخنا ونهاية ومغنى (قوله أو منى الرجل) إلى المتن أقره ع ش (قوله وطئت في قبلها) خرج به ما لو وطئت في دبرها فاعتسلت ثم خرج منها منى الرجل لم يجب عليها إعادة الغسل كما يعلم من التعليل الاتى خطيب وشيخنا (قوله أو استدخلته) أي في قبلها (قوله فهو الخ) أي لا يجاب الغسل بخروج منى الرجل من امرأة وطئت الخ (قوله بخلاف ما إذا لم تقضها) أي بذلك الوطء والاستدخال بان كانت صغيرة أو نائمة أو بالغة مستيقظة ولم تقض وطرها أو جومعت في دبرها وان قضت وطرها فلا غسل عليها إيجاب وشيخنا (قوله كالنوم) يؤخذ منه نظير ما مر ثم أنه لو أخبرها بعدم خروج شيء من منيها معصوم تأخذ بخبره وهو واضح بصري (قوله ولو لمرض) أي سواء كان المنى مستحكما بكسر الكاف بان خرج لغير علة أو غير مستحكم بان خرج لعدة لكن لا بد من وجود علامة من علاماته شيخنا وع ش عبارة النهاية ولو بلون الدم لكثرة جماع ونحوه فيكون طاهرا موجبا للغسل إذا وجد فيه الخواص الآتية اه قول المتن (وغيره) كدبر أو ثقبه نهاية (قوله أن استحكم) سيد كر محترزه (قوله بأن لم يخرج الخ) أي ووجد فيه إحدى خواص المنى طيلابى ومر اه ع ش (قوله كأحد فرجى الخنثى) أي وإن لم يخرج من الآخر شيء وهو الظاهر وإن أومخلافه قول المغنى وشيخنا فإن أمنى منها أو من أحدهما حاض من الآخر وجب عليه الغسل اهـ (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب سم (قوله تحت صلب أو ترائب الخ) وفاقا للنهج وعبد الحق وخلا فالنهاية والمغنى فجعل الخارج من الصلب والترائب في الانسداد العارض كالخارج من تحتها في إيجاب الغسل ووافقها سم والشورى والحلى والبجيرى وشيخنا عبارته ويشترط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة في الانسداد العارض بخلاف الانسداد الأصلي

وبخروج منى) قال في العباب ومن أحس بنزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكنا يبلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى اه ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن بمجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له (قوله أو استدخلته) هو المتجه في شرح العباب كشرح الروض وإن كان كلامهم قديقه تضى خلافه (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب

وبخروج منى) قال في العباب ومن أحس بنزول منيه فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل عليه قال في شرحه حتى لو كان في صلاة كلها وإن حكنا يبلوغه بذلك أو قطع وهو فيه ولم يخرج من المنفصل كما قاله البارزى والأسنوى اه ولا يخفى إشكال ما قاله والوجه خلافه لأن المنى انفصل عن البدن بمجرد استناره بما انفصل معه لا أثر له (قوله أو استدخلته) هو المتجه في شرح العباب كشرح الروض وإن كان كلامهم قديقه تضى خلافه (قوله تحت صلب) قال في شرح العباب ومنتهاه عجب الذنب

وقد انسند الاصلى وإلا فلا إلا أن يخلق ( ٣٦٤ ) منسند الاصلى ولو غير مستحكم فيما يظهر قياسا على ما مر في المنفتح تحت المدة ( ويعرف )

فيكفى خروجه من أى منفتح من البدن لا من المنافذ الاصلية عند العلامة الرملة خلافا لعلامة ابن حجر اه  
( قوله ) أو ترائب امرأة عطف على صلب رجل ( قوله ) وقد انسند الاصلى راجع إلى قوله إن استحكم أى  
والحال انه قد انسند الاصلى مع خروج المستحكم كرى عبارة سم ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا  
لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى فاعل المراد بالاصلى بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن إصاليته  
معلومة اه وعبارة البجيرى على المنهج أى انسداد اعراضه وإلا فيوجب الغسل مطلقا أى سواء من تحت  
الصلب أو لا اه وقوله مطلقا الخ أى على طريقة النهاية والمنهج دون المنهج والتحفة ( قوله ) وإلا فلا أى وإن  
لم يستحكم الخارج من غير المعتاد كان خرج لمرض فلا يجب الغسل به بخلاف كافى المجموع عن الاصحاب  
نهاية ومعنى ( قوله ) ولو غير مستحكم الخ خلافا للنهاية والمعنى ( قوله ) قياسا على ما مر قضيته ان الخارج من  
نفس الصلب لا اثر له كالحارج من المعدة ثم واعرضه الزركشى كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان  
الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قال الشارح فى شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه ان سلم انه صريح  
في ذلك على ما لو خلق اصله منسندا اه بوجه الاطلاق بان الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد مر اه  
سم عبارة النهاية قال الرافعى والصلب هنا كالمعدة هناك قال فى الخادم وصوابه كتحت المعدة هناك لان كلام  
المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل اه وهو كما قال اه ( قوله ) إلى قوله وإلا فلما  
لزم فى النهاية إلا قوله قوية وقوله كما باصله إلى حال الخ وإلى قوله نعم يقوى فى المعنى إلا قوله قوية وقوله  
له إلى حال الخ ( قوله ) عيطا أى خالصا وقوله التى الخصفه كاشفة للخواص كرى ( قوله ) لم أقف  
على هذا التقييد فى غيره فليراجع ( قوله ) وإن لم يتدفق أى ولا كان له ريج انظر لم تركه ( قوله ) مع فتور  
الذكر الخ لا حاجة اليه فليروى قول المتن ( أو ريج عجين ) أى الحنطة ونحوها خطيب أى مما يشبه رائحة عجينة  
رائحة عجينة وقوله وبياض بيض أى لدجاج ونحوه خطيب أى مما يشبه رائحة رائحة غش ( قوله ) يعنى  
الخواص المذكورة دفع به ما ورد على المتن من ان صفات منى الرجل البياض والثلخن مع وجوب الغسل  
بانتفاها عنه ويفهم ذلك من حمل ال فى المتن على العهد الذكرى عش ( قوله ) بخلاف ما لو فقد الثلخن  
أو البياض أى فى منى الرجل والرقوة والاصفر ارفى منى المرأة شرح بافضل اعلم أن الغالب فى منى الرجل الثلخانة  
والبياض وفى منىها الرقوة والصفرة ولكن ليس ذلك من خواص المنى لانها توجد فى غيره كالرقوة فى المذى والثلخن  
فى الودى ومن ثم كان عدمها لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه فقد يحمر منى الرجل لكثرة الجماع وقد يرق او  
يصفر منه لمرض وقد يبيض منى المرأة لفضل قوتها كرى ( قوله ) لو شك فى شىء الخ كان استيقظ وجد  
الخارج منه أبيض نخبنا نهاية ( قوله ) ولو بالتشهى أى لا بالاجتهاد وإذا اشتبهت نفسه واحدا منها فله أن  
يرجع عما اختاره سواء فعله أو لم يفعله ولا يعيد ماصلا نعم إن يتيقن انه غير ما اختاره بعد ان صلى صلوات  
وجب عليه إعادة تلك الصلوات فان يتيقن بعد ذلك انه هو الذى اختاره لا يجب عليه إعادة الغسل فى صورته  
لجزمه بالنية بجيرى وشيخنا وفى سم وعش مثله إلا انها سكنتا عن وجوب إعادة الصلوات فيما إذا يتيقن  
خلاف ما اختاره لظهوره ( قوله ) لأنه إذا أتى الخ عبارة الخطيب لأنه إذا أتى بمقتضى أحدهما برى منه يقينا  
والاصل برأيه من الآخر ولا معارض له بخلاف من نسي صلاة من صلاتين حيث يلزمه فعلها لا إشغال ذمته  
بهما جميعا والاصل بقاء كل منهما وقيل يلزمه العمل بمقتضى كل منهما احتياطا قياسا على ما قاله فى الزكاة من  
وجوب الاحتياط بتركية الاكثر ذهابا لفضة فى الانا المختلط منها إذا جهل قدر كل منهما واجاب الاول بمنع  
القياس لان اليقين ثم يمكن بسببه بخلافه هنا اه بخذف ( قوله ) مختلط أى مصوغ من ذهب وفضة ( قوله )

( قوله ) وقد انسند الاصلى ظاهر العبارة رجوع هذا القيد ايضا لقوله من فرج زائد كاحد فرجى الخنى  
فعل المراد بالاصلى بالنسبة له الفرج الاخر وإن لم تكن إصاليته معلومة ( قوله ) قياسا على ما مر فى المنفتح  
تحت المدة قضيته ان الخارج من نفس الصلب لا اثر له كالحارج من المعدة ثم واعرضه الزركشى  
كالاسنوى بان كلام المجموع صريح فى ان الخارج من نفس الصلب يوجب الغسل قاله الشارح فى

المنى وإن خرج دما عيطا  
بخاصة واحدة من خواصه  
الثلاث التى لا توجد فى غيره  
( بتدفقه ) وهو خروجه  
بدفعات وإن لم يلبث به ولا  
كان له ريج ( اولدة ) بالمعجمة  
قوية ( بخروجه ) وإن لم  
يتدفق لقلته مع فتور  
الذكر عقبه غالبا ( أو ريج  
عجين ) أو طلع نخل كما باصله  
ولعله سقط من نسخه أو  
اكتفى بأحد النظيرين حال  
كون المنى ( رطبا ) ريج  
( بياض بيض ) حال كون  
المنى ( جافا ) وإن لم يتدفق  
ولا التذبح ووجه كان خرج  
ما بقى منه بعد الغسل ( فان  
فقدت الصفات ) يعنى  
الخواص المذكورة ( فلا  
غسل ) لانه ليس بمنى بخلاف  
ما لو فقد الثلخن أو البياض  
ووجد احد تلك الثلاثة نعم  
لو شك فى شىء امنى هوام  
مذى تخير ولو بالتشهى  
فان شاء جعله منيا واغتسل  
او مذي وغسله وتوضأ لانه  
إذا أتى بأحدهما صار شاكا  
فى الآخر ولا يجاب مع  
الشك وانما لزم من نسي صلاة  
من صلاتين فعلهما ليتيقن  
لزومها فلا يبرأ منها  
إلا ييقن ومن معه إناء مختلط  
تركية الاكثر لسهولة  
العلم بالسبب نعم يقوى  
وورد قولهم لو شك هل  
عليها عدة طلاق أو وفاة  
لزمها الاكثر أو شك هل  
زكاته بقرة أو شاة أو دراهم

وجب فيها) أى فى الغدة وقوله فى أصل مقصودها وهو العلم ببراءة الرحم (بدونه) أى بدون تكرار الحيض (قوله) وحينئذ هو) أى من شك فيما عليه من الزكاة (قوله) فما ذكر الخ) أى فى تيقن لزوم الجميع وعدم البراءة منه إلا ييقن وهو أداء الكل (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) خلافاً للمغنى والنهاية عبارتهما إذا اختاراه منى لا يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب من المسك فى المسجد وغيره للشك فى الجنابة كما أفتى به شيخنا اهـ ومقالة الشارح هو الموافق لما صرح به الشيخان عبارة سم قوله ويلزمه سائر أحكام الخ قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه به صرح الشيخان عبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشىء اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضح وجب أن يغسل ما أصابه ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن على تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعف اهـ وقضيته أيضاً إذا اختار كونه منياً حرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه أو بدنه منه حتى رأس ذكره لأن الأصل طهارته لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وقد يجاب بالفرق بأننا إما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وإما قرأ القرآن والمسك بالمسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إلا لا ينجس بالشك اهـ بخلاف (قوله) ما لم يرجع الخ) قضيته أن الرجوع عما اختاره وهو ظاهر إذا التفويض إلى خبرته يقتضى ذلك نهاية قال البجيرمى والمعتمدان له الرجوع عما اختاره وإن فعله كما فى عرش ولا إعادة عليه لما صلاه عنانى اهـ (قوله) وحينئذ) أى حين إذر جمع عما اختاره (قوله فى الماضى)

شرح العباب وقد يجاب بحمل كلامه أن سلم أنه صريح فى ذلك على ما لو خلق أصله منسداً اهـ وقد يوجه الإطلاق بأن الصلب معدن الماء فليتأمل وقد اعتمد مر (قوله) ويلزمه سائر أحكام ما اختاره) قضيته أنه إذا اختار كونه مذياً يلزمه غسل ما أصاب بدنه أو ثوبه به صرح الشيخان وذكر المسئلة فى باب الوضوء آخر الفروض وعبارة الروضة فإن اختار الوضوء وجب الترتيب فيه وغسل ما أصابه وقيل لا يجبان وليس بشىء اهـ وعبارة الشرح الصغير فعلى هذا الوجه أى الأصح وهو التخيير إذا توضح وجب أن يغسل ما أصاب ذلك البلل من بدنه والثوب الذى يستصحبه لأن تقدير وجوب الوضوء يكون الخارج نجساً وفيه وجه ضعف اهـ وقضيته أنه إذا اختار كونه منياً لم يحرم قبل الاغتسال ما يحرم على الجنب لكن أفتى شيخنا الشهاب الرملى بخلافه فقال لو اختار كونه منياً لم يحرم عليه قبل اغتساله ما يحرم على الجنب للشك فى الجنابة ولهذا من قال بوجوب الاحتياط بفعل مقتضى الحديثين لا يوجب عليه غسل ما أصاب ثوبه لأن الأصل طهارته اهـ وقضية هذا إذا قلنا بالتخيير واختار كونه مذياً لم يلزمه غسل ما أصاب ثوبه به منه لأن الأصل طهارته بل قضية هذا عدم وجوب غسل ما أصاب بدنه منه أيضاً حتى رأس ذكره لذلك لكن تقدم تصريح الشرح الصغير بخلافه وعبارة الروضة فى حكاية القائل بالاحتياط ما نصه والثانى يجب الوضوء وغسل سائر البدن وغسل ما أصابه البلل اهـ فلينظر مع قول شيخنا وهذا الخ نعم فى شرح الروض ما يوافقه ويجاب بأنه لا مخالفة للفرق بين الثوب والبدن لأن الثوب منفصل بقى أن ما أفتى به شيخنا يشكل بوجوب الوضوء وغسل ما أصاب بدنه أو ثوبه منه إذا اختار كونه مذياً وجه الاشكال أن لا ينجس بالشك أيضاً ويجاب بالفرق بأننا إما أوجبنا غسل ما أصابه لأجل الصلاة لأن مقتضى اختيار كونه مذياً أنه نجس فلا تصح نية الصلاة مع وجوده للتردد فيها وإما قطع النظر عن الصلاة فلا يجب غسل ما أصابه بل النجاسة المحققة لا يجب غسلها إلا للصلاة وإما قرأ القرآن والمسك فى المسجد فأمران منفصلان عن الصلاة فلا مقتضى لتحريمهما مع الشك فليتأمل نعم قياس ما أفتى به أنه لو مس به شيئاً خارجاً لا ينجسه إلا لا ينجس بالشك (فرع) عمل بمقتضى ما اختاره ثم بان الحال على وفق

ومن ثم وجب فيها التكرار مع الاكتفاء فى أصل مقصودها بدونه وبأن ما ذكر فى الزكاة إنما يتجه فيمن ملك الكل وشك فى اخراج بعض أنواعه وحينئذ هو كمن نسي صلاة من صلاتين فما ذكر فيه ويلزمه سائر أحكام ما اختاره ما لم يرجع عنه على الأوجه وحينئذ فيحتمل أنه يعمل بقضية ما رجع إليه فى الماضى أيضاً وهو الأحوط

متعلق بعمل يعنى بالنسبة لما فعله فيما مضى في الاختيار الاول وقوله ايضا أى كالمستقبل (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها الخ) هذا هو الوجه سم على حججهم وجزم به شيخنا عبارته وله الرجوع عن الاختيار الاول ويختار خلافه ولا يعيد ما فعله بالاول اهـ (قوله تنبيه الخ) اعلم ان الوجه ان غير الخارج منه لا يلزمه تخيير وانما اذا اصاب الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة لا نالاً تنجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن وانه لو اختار الخارج منه انه مذى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابهما هل هو نجس او لا او ظن انه نجس ولا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام لا نالاً تنجس بالشك كما مروا عنه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه العمل بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك الشيء من الخارج او لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك المختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه لا يتقدم عدم انعقاد صلاته لا اعتقاد تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح في هذا التنبيه سم (في التخيير) الاولى في التخيير (قوله وعليه) اي على انه مثله في التخيير المذكور (قوله صاحبه) اي من خرج منه ذلك الشيء وقوله والاخر اي من لم يخرج منه ذلك الشيء (قوله لانه) اي صاحبه وقوله اختاره اي الاخر وقوله ان الثاني اي الاخر الذي اختار أن الخارج مذى (قوله لا يلزمه الخ) واقفه سم كما سر آفنا (قوله وانه) اي الثاني (لا يقتدى به) اي بصاحب الخارج وقوله في الصورة الخ اي فيما اذا تخالف اختيارهما تقدم عن سم ما يخالفه وفي السكردى عن الهاتفي ان ما قاله الشارح هو الا صوب قياسا على عدم جواز اقتداء من اخذ احد الانامين المشتهين بظن الطهارة وتوضا منه بالذى اخذ الاخر منهم باطن الطهارة ايضا لا اعتقاده نجاسة لانه صاحبه وعلى عدم جواز الاقتداء بمخالفه في الاجتهاد في جهة القبلة فتدبراه اقول وقوله قياسا الخ ظاهر المنع لظهور الفرق بين المشكوك فيه والمظنون بالاجتهاد الذي نوله الشارع منزلة اليقين (قوله الاخيرة) الاولى المذكورة

ويحتمل أنه لا يعمل بها  
إلا في المستقبل لانه التزم  
قضية الاول بفعله بموجبيه  
فلم يؤثر الرجوع فيه  
(تنبيه) هل غير الخارج  
منه ذلك مثله في التخيير  
المذكور وعليه فهل يلزم  
كلا الجري على قضية  
ما اختاره حتى لو اختار  
صاحبه أنه مذى والاخر أنه  
مذى لم يقتدى به لانه جنب  
بحسب ما اختاره لم أر في ذلك  
شيئا والذي يتقدح ان  
الثاني لا يلزمه غسل ما اصابه  
منه للشك وأنه لا يقتدى  
به في الصورة الاخيرة

ما اختاره فينتجه أن يجوز له أخذ ما عرفه قوا به بين عدم الاجزاء اذ بان الحال في وضوء الاحتياط والاجزاء اذ بان الحال في مسالة المشتبه بانه متبرع في وضوء الاحتياط (قوله) ويحتمل أنه لا يعمل بها وهو الوجه (قوله) تنبيه هل غير الخارج منه ذلك مثله في التخيير المذكور ليس المراد التخيير على الوجه المراد في الخارج منه ذلك إذ لا يعقل القول انه اذا اختار انه مذى اغسل او مذى غسل ما اصابه فتأمله لكن قد يمنع دعوى عدم التعقل المذكور بالنسبة لاختياره مذى اذ قد يصيبه منه شيء ويختار انه مذى فليستامل واعلم ان الوجه أن غير الخارج منه لا يلزمه تخيير ولانه اذا اصابه الخارج لا يلزمه غسله وإن غلب على ظنه انه مذى كسائر ما يصيبه مما يتردد في انه نجاسة او يظنه نجاسة فانه لا يلزمه غسله لا نالاً تنجس بالشك المراد به في غالب ابواب الفقه ما يشمل الظن كما هو مقرر وانه لو اختار الخارج منه انه مذى واغتسل ولم يغسل ما اصابه منه صح لغيره أن يقتدى به وإن اصابه هو من الخارج أيضا ولم يغسله لأن غاية الامر انه شاك في ان ما اصابه ما اصاب امامه هل هو نجس او لا وذلك لا اثر له لا نالاً تنجس بالشك كالأصا به او اصاب امامه او اصابه ما شيء اخر شك في أنه نجس او لا وظن انه نجس فانه لا يضره ذلك في صحة صلاته وصحة اقتدائه بذلك الامام وانه لو اختار الخارج منه انه مذى وغسله لم يصح اقتداؤه بمن اصابه ذلك الخارج ولم يغسله لأن الشرع الزمه بمقتضى اختياره وإن لم يتحققه ومقتضى اختياره ان امامه متنجس فلا يصح اقتداؤه به ويبقى الكلام فيما لو اصاب غير الخارج منه ذلك شيء من الخارج او لم يصبه منه شيء وأراد الاقتداء بالخارج منه ذلك اذا اختار انه مذى ولم يغسله والوجه عدم صحة الاقتداء لانه لا يعتد عدم انعقاد صلاته لا اعتقاده تنجسه باختياره انه مذى بخلاف ما لو غسله فيصح الاقتداء به ولو بمن اصابه منه شيء لانه لا يلزمه غسله مطلقاً وبذلك كله مع التامل ينظر فيما ذكره الشارح في



ويتخير أيضا خثى بإبلاجه  
 في دبر ذكر ولا مانع من  
 النقص أو في دبر خثى أوج  
 ذكره في قبله كما بينته في  
 شرح العباب مع رد ما  
 وقع للزركشي من وهم فيه  
 وكذا يتخير الموج فيه  
 أيضا ولو رأى منيا محققا  
 في نحو ثوبه لزمه الغسل  
 وإعادة كل صلاة تيقنها  
 بعده ما لم يحتمل أي عادة فيما  
 يظهر حدوثه من غيره  
 (والمراة كرجل) فيأمر  
 من حصول جنباتها  
 بالإبلاج وخروج المني  
 ومن أن منيها يعرف  
 بأحدى الخواص الثلاث  
 على المعتمد نعم الغالب  
 في منها الرقة والصفرة  
 وظاهر المتن حصر الموجب  
 فيما ذكر وهو كذلك وتخير  
 المستحاضة ليس هو  
 الموجب بل احتمال انقطاع  
 الحيض كما يأتي وتجنس  
 جميع البدن إنما يوجب  
 إزالة النجاسة ولو بكشط  
 الجلد (ويحرم بها) أي  
 الجنابة وإن تجردت عن  
 الحدث الأصغر ويأتي  
 ما يحرم بالحيض في بابه (ما  
 حرم بالحدث) ومر في  
 بابه (والمسك) وهل  
 ضابطه هنا كافي الاعتكاف  
 أو يكتفي هنا بأدنى طمأنينة

(قوله ويتخير الخ) أي بين الوضوء والغسل معنى (قوله في دبر ذكر الخ) أي لانه أي الخثى إما جنب بتقدير  
 ذكرته أو محدث بتقدير انوثته خطيب أي باللس وأما الذكر فيأتي في قوله وكذا يتخير الخ (قوله ولا مانع  
 من النقص) أي بلمسه بأن لم يكن هناك محرمية ولا على الذكر حائل ولا لا يجب شيء بحجري (قوله أو في دبر  
 خثى الخ) لانهما إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أحدهما لوجود الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي  
 وإما محدثان بتقدير انوثتهما بالنزع من الدبر والفرج سم وفيه ما لا يخفى وصوابه كافي المعنى لانه إماما جنب  
 بتقدير ذكرته ذكرًا كان الآخر أو أنثى وبتقدير انوثته وذكره الآخر أو محدث بتقدير انوثتهما (قوله  
 أو في دبر خثى أوج ذكره الخ) وأما إبلاجه في قبل خثى أو في دبره ولم يوج الآخر في قبله فلا يوجب  
 عليه أي الموج شيئًا خطيب أي لاحتمال انوثته وكذا لا شيء على الموج فيه في الأولى لاحتمال ذكرته  
 وإما في الثانية فيتنقص وضوءه بالنزع بحجري (قوله وكذا يتخير الموج فيه الخ) اعترضه البلقيني في الأولى  
 بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على تقدير انوثته وليس هو كمن  
 شك في خارجه الخ لانه لم يتحقق أحد الأمرين بعينه بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل  
 لشك في موجب فیتعين حمل كلامهما على إجماع الخلاف في الخثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ  
 لم يتحقق أحدهما بعينه سم (قوله فيتعين الخ) هذا ظاهر لو أراد بالخثى فقط الموج بالكسر بخلاف ما إذا  
 أراد به الموج فيه في الصورة الثانية كما يفهمه قوله في الأولى فإن حدثه محقق فيها أيضا بالنزع كما هو ظاهر  
 (قوله ولورأى) إلى قوله نعم في المعنى والنهاية (قوله في نحو ثوبه) أي أوفرأشه ولو بظاهاه معنى وأسنى  
 وإبواب وشرح بأفضل وهو قضية إطلاق التحفة وقيدته النهاية بباطن الثوب وفاقا للواردى وجري  
 عليه القليوبي وغيره ويمكن رفع الخلاف بحمل كلام الأولين على ما لا يتم بحتمل كونه من غيره والآخرين  
 على ما إذا احتمله كما يوجب إلى ذلك كلامهم كردى (قوله ويمكن الخ) في ع ش ما يوافق (قوله لزمه الغسل)  
 وإن لم يتذكر احتلا ما نهاية (قوله وإعادة كل صلاة الخ) أي مكتوبة ويندب له إعادة ما احتمل أنه فيها كالألو  
 نام مع من يمكن كونه منه ولو نادرا كالصبي بعد تسع فانه يندب لها الغسل والاعادة نهاية ومعنى (قوله مالم  
 يحتمل أي عادة الخ) بأن نام في ثوب أو فرأش وحده أو مع من لا يمكن كونه منه كالمسوح نهاية (قوله أي  
 الجنابة) ولم يقل أي المذكورات حتى تشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح لأن من المذكورات الموت  
 ولا يأتى فيه ذلك ولأن إطلاق جواز العبور مختص بالجنب ولا يجوز في الحيض والنفاس إلا مع أمن  
 التلويث ولانه ذكر محرمات الحيض في بابه فلو عمم هذا لزم التكرار رسم (قوله وبأى ما يحرم بالحيض الخ)  
 وكذا النفاس وأما الموت فلا يأتى فيه ما ذكر رشيدى قول المتن (والمسك الخ) ويظهر أنه صغيرة كادخال  
 النجاسة والصبيان والمجانين في المسجد مع عدم الأمن شورى (قوله والثاني أقرب) ويوجه بأنهم إنما  
 اعتبروا في الاعتكاف الزيادة لأن مادونها لا يسمى اعتكافا والمدار هنا عدم تعظيم المسجد بالمسك مع  
 الجنابة وهو حاصل بأدنى مسك ع ش وعبارة البصرى أقول هو كذلك من حيث المعنى لكن قوله لم إنما جاز

هذا التنبيه (قوله أو في دبر خثى الخ) أي لانهما إماما جنبان بتقدير ذكرتهما أو ذكره أحدهما لوجود  
 الإبلاج فيهما في فرج أصلي بذكر أصلي وإما محدثان بتقدير انوثتهما بالنزع من الدبر والفرج (قوله الموج  
 فيه) اعترضه البلقيني في الأولى بأن حدثه محقق بالنزع سواء كان الموج ذكرًا أو أنثى وبالملاسة أيضا على  
 تقدير انوثته وحيد فليس هو كمن شك في خارجه هل هو منى أو مدى لأن ذلك لم يتحقق أحد الأمرين بعينه  
 بخلاف هذا قال فالصواب أنه يلزمه الوضوء دون الغسل لشك في موجب فیتعين حمل كلامهما على إجراء  
 الخلاف في الخثى فقط لانه هو الدائر بين الجنابة والحدث إذ لم يتحقق أحدهما بعينه (قوله ويحرم بها) أي  
 الجنابة فإن قيل هلا قال أي المذكورات حتى يشمل الحيض والنفاس والحكم صحيح قلت إنما لم يقل ذلك لأن  
 من المذكورات الموت ولا يأتى فيه ذلك وهذا قوله على عدم التعميم ولأن إطلاق جواز العبور لا يأتى في  
 الحيض والنفاس لانه إنما يجوز العبور منهما مع أمن التلويث فأطلاقه الجواز إنما يناسب الجنابة ولانه

العبور لانه لا قربية فيه وفي المكث قربية الاعتكاف اه فيه إشعار بأن المدار في المكث على نظير ما في الاعتكاف اه ويمكن ان يجاب بان مرادهم ان المكث من جنس القربة في الجملة بخلاف العبور (قوله او التردد) الاول اسقاط الهمزة (قوله او التردد الخ) ومحل حرمة المكث والتردد إذا كانا بالغير عذر فان كانا لعذر كان احتلما فغلقت عليه باب المسجد او خاف من الخروج على تلف نحو مال جازله المكث للضرورة ويجب عليه التيمم شرح بافضل ونهاية ويأتي في الشارح مثله وقولهم على تلف نحو مال أي وان قل كدبرهم عرش أي أو اختصاص أو منعه مانع آخر كدري عن الايعاب (قوله من مسلم) سيد كرمهزه قال في شرح العباب مكلف وخرج به الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى النووي ومثله المجنون اه وفي شرح مر ما يوافقه لكنه يخالفه ما يأتي في شرح والقرآن من قول الشارح ولو لصديا الخ وهو اوجه بما نقله الزركشي كايلازم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل سم وعبرة الشيراملسي وهو أي ما نقله الزركشي بشكل ولو كان مفروضا فإذا احتاج المميز للقراءة او المكث للتعليم لكان قريبا اه قول المتن (في المسجد) ومثله رجبته وجناح بجداره وإن كان كله في هواه الشارع كما يقتضيه كلام المجموع نهاية وشرح بافضل وقوله مر رجبته هي ما وقف للصلاة حال كونها جزءا من المسجد عرش وقوله مر وجناح الخ فيه انه إن كان داخلا في مسجده فهو مسجدا حقيقة لان المسجد اسم لهذه الابنية المخصوصة مع الارض وإن لم يكن داخلا في وقفه فظاهر انه ليس له حكم المسجد رشدي وظاهر ان المراد هو الاول وإنما به عليه لثلاثتهم من كونه في هواه الشارع عدم صحة إدخاله في وقفه المسجد (قوله أرض) الى قوله أو الظاهر في النهاية (قوله وهو هواه المسجد) أي ولو طائر فيه برماوى (قوله بالاشاعة) أي الاستفاضة (قوله أو الظاهر الخ) وفي شرحى الارشاد والاياعاب والنهاية ما يفيد انه لا بد من استفاضة كونه مسجدا وظاهره يخالفه ما نقله هنا في التحفة كدري وعبرة النهاية وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه بمعنى اه قال عرش وقوله مر والاقرب الى كلامهم الاول وفي كلام حج ما يرجع الثاني واستشهد به بكلام السبكي فليراجع والاقرب ما قاله حج اه (قوله لكونه الخ) متعلق بالظاهر (قوله على وقفه) أي للصلاة (قوله على هذا الصلاة) أي على وقفه للصلاة فعلى صلة فلا لالخ واللام صلة وهذا وقوله فيه خبر مقدم لقوله دليل الخ والجملة خبر فدلالة الخ (قوله قال) أي السبكي (قوله ويؤخذ منه) أي عامر عن السبكي (قوله ان حریم زمزم الخ) رجح البجيرى خلافه عبارته قال على الا جهورى المالكي فتاويه سئل عن بشر زمزم هل هي من المسجد الحرام وهل البول فيها كالبول في المسجد الحرام ام لا فاجاب ليست زمزم من المسجد فالبول فيها أو حریمها ليس بولاً في المسجد وللجنب المكث في ذلك اه وهو كلام وجيه لان بشر زمزم متقدمة على إنشاء المسجد الحرام فليست داخلة في وقفه فلم يكن لها حكمه وكذلك الكعبة ليست منه لبناء الملائكة لها قبل آدم اه بخذف وقوله وكذلك الكعبة الخ وفيه وقفة ظاهرة وكذا فيما قبله إذا ظاهر ان الكعبة وما في حوالها من المطاف ومحل البئر مخلوقتان للعبادة فمسجديهما وضعية

ذكر محرقات الخيض في بابه فلو علم هذا لم يترك التكرار (قوله من مسلم) قال في شرح العباب مكلف ثم قال وبمكلف أي وخرج بمكلف الصبي الجنب فيجوز تمكينه من المكث فيه ومن القراءة كما نقله الزركشي عن فتاوى النووي واعترض بانه ليس فيها وفيه نظر لان له فتاوى أخرى غير مشهورة فلا اثر لكونه ليس في المشهورة ومثله المجنون اه وما نقله عن الزركشي ونظر في الاعتراض عليه يخالفه قوله الآتي في قول المصنف والقرآن ولو لصديا كما مر اه وهو اوجه بما نقله الزركشي كايلازم الولى منعه من سائر المعاصي فليتامل لكن اعتماد الجواز مر فقال ومحل في البالغ اما الصبي الجنب فيجوز له المكث فيه كالقراءة كما ذكره المصنف في فتاويه (قوله في المسجد) في شرح مر وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكتفى بالقربة فيه احتمال والاقرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستفاضة كافية ما لم يعلم أصله كالمسجد المحدثه

أو التردد من مسلم (في) أرض أو جدار أو هواه (المسجد) ولو بالاشاعة أو الظاهر لكونه على هيئة المساجد فيما يظهر لأن الغالب فيها هو كذلك أنه مسجد ثم رأيت السبكي صرح بذلك فقال إذا رأينا مسجدا أي صورة مسجد يصلي فيه أي من غير منازع ولا علمنا له واقفا فليس لاحد أن يمنع منه لان استمراره على حكم المساجد دليل على وقفه كدلالة اليد على الملك فدلالة اليد المسلمين على هذا للصلاة فيه دليل على ثبوت كونه مسجدا قال وإنما نهت على ذلك لثلاثي بعض الطلبة أو الجهلة فينازع في شيء من ذلك إذا قام له هو في اه ويؤخذ منه أن حریم زمزم تجرى عليه أحكام المسجد

أصلية لا طارئة بعد خلقهما والله أعلم (قوله وكون حريم البئر الخ) أي المقتضى لعدم الجريان (قوله إن علم أنها الخ) أي بشرز مزم (قوله عن المسجد الخ) أي الذي حول البيت المكرم (قوله وعضده) أي ذلك الاحتمال (قوله على صحة وقف ما أحاط الخ) أي صحة كون ما أحاط ببشرز مزم الشامل لمهرها من المسجد (قوله وإلا) راجع إلى قوله بل يحتمل أي وإن لم يحتمل قاله الكردي ولعله راجع لما تضمنه قوله وعضده إجماعهم الخ والمعنى وإن لم يرجع ذلك للاجتماع فلا يصح الإجماع المذكور لأن وقف المهر للبئر الداخل فيما أحاط بها الخ (قوله كالمسجد) إلى قوله وسيعلم في النهاية والمعنى (قوله وكالمسجد ما وقف الخ) أي في حرمة المكث وفي النجاسة للداخل بخلاف صحة الاعتكاف فيه وكذا صحة الصلاة فيه للمأموم إذا تبعه عن إمامه أكثر من ثلثائه ذراع مغنى وفي الكردي عن الإيعاب مثله (قوله شائعا) بأن ملك جزائنا من أرض فوقه مسجدا وتجب القسمة وإن صغر الجزء الموقوف مسجدا جدا ولو كان النصف وقفا على جهة والنصف موقوفا مسجدا حرم المكث فيه ووجب قسمته أيضا كما هو ظاهر إيعاب اه كردي عبارة الشيرازي وتجب قسمته فوراً قال المناوي ثم وضع القول بصحة الوقف أي وقف الجزء المشاع مسجداً من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أجزاً أو لا فلا يصح كما يحتمل الأذرى وغيره وصرح به ابن الصباغ في فتاويه اه (قوله بما ياتي) لعل في الحج (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا سم وقد يقال أن مسجد بينهما يجعل الله ثم اخباره لنيه فلا توقف على السبق (قوله لا ما زيد فيها) وينبغي أن يكون مثل ما زيد فيها ما زيد في مسجد مكة المكرمة من المسعى قول المتن (لا عبوره) ولو عبر بنية الإقامة لم يحرم المرور فيما يظهر خلافاً لابن العباد إذا حرمة إتمامه لقصد المعصية للدرور والساج في نهر فيه كالمار ومن دخله فنزل بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحزله بحاجتها نهاية اه سم قال الكردي جميع ذلك في الامداد والإيعاب وأكثره في فتح الجواد اه (قوله ولو على هيئته) إلى ومن خصائصه في النهاية لا قوله وذلك إلى نعم وقوله ولو فقد إلى بل لو كان وما نيه عليه (قوله ولو على هيئته) أي وحيث عبر لا يكلف الإسراع في المشي بل يمشي على العادة مغنى ونهاية (قوله وإن حمل الخ) عبارة النهاية ولوركب دابة ومرفيه لم يكن مكثاً لأن سيره منسوب إليه بخلاف نحو سيره بحمله إنسان اه وفي الكردي عن الامداد والإيعاب مثله قال ع ش قول منسوب إليه قياس نظيره من الصلاة أنه إن كان هناك ما ميا يديه لم يحرم المرور لأنه سائر وإن كان يده غيره حرم لاستقراره في نفسه ونسبة السير إلى غيره وقوله إنسان أي عاقل اه عبارة البجيرمي عن الأجهوري ومن العبور الساج في نهر فيه أو راكب دابة تمر فيه أو على سرير يحمله بجانين أو مع عقلاء والعقلاء متأخرون لأن السير حينئذ منسوب إليه أما لو كانوا كلهم عقلاء أو البعض عقلاء والبعض بجانين وتقدم العقلاء حرم عليه حينئذ لأن السير منسوب إليهم وحينئذ فهو ما مكث اه (قوله ونحوه) أي كالصلاة (قوله ولو عن له الرجوع الخ) عبارة النهاية قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من الباب الذي دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله يريد الخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع اه (قوله لأنه ترد الخ) عبارة النهاية والامداد ولو دخل

بني اه (قوله بغير مسجدي الخيف ونمرة) هل سبق استحقاق منى وعرفة حتى استثنيا (قوله أي المرور به) في شرح مر فلور كدابة ومرفيه لم يكن مكثاً لأن سيره منسوب إليه بخلاف نحو سيره بحمله إنسان ومن دخله فنزل في بئر ولم يمكث حتى اغتسل لم يحرم فيما يظهر ويحتمل منعه لأنه حصول لا مرور وعلى الأول يحمل كلام البغوي أنه لو كان في بئر ودلى نفسه فيها بحبل حرم على ما إذا ترتب عليه مكث كما يظهر من كلامه نفسه ولو لم يجد ماء إلا فيه جاز له المكث بقدر حاجته ويتمم لذلك كما لا يخفى ولو جامع زوجته فيه وهما ماران فالأوجه الحرمة كما يؤخذ من كلام ابن عبد السلام أنه لو مكث جنب فيه هو وزوجته لعذر لم يحزله بحاجتها اه (قوله لأنه ترد) قال ابن العباد ومن التردد أن يدخل لياخذ حاجة من المسجد ويخرج من

وكون حريم البئر لا يصح وقفه مسجداً إنما ينظر إليه أن علم أنها خارجة عن المسجد القديم ولم يعلم ذلك بل يحتمل أنها محفورة فيه وعضده إجماعهم على صحة وقف ما أحاط بها مسجداً أو لا فوقف المهر للبئر كوقف حريمها إذا لحق فيهما لعموم المسلمين وكالمسجد ما وقف بعضه وإن قل مسجداً شائعا وسيعلم بما يأتي أنه لا عبرة في منى ومزدلفة وعرفة بغير مسجدي الخيف ونمرة أي الأصل منهما لا ما زيد فيهما (لا عبوره) أي المرور به ولو على هيئته وإن حمل على الأوجه لأن سير حامله منسوب إليه في الطواف ونحوه ولو عن له الرجوع قبل الخروج من الباب الآخر بخلاف ما إذا قصد قبل وصوله لأنه تردد وهو أغنى المرور به لغير غرض

على عزم أنه متى وصل للباب الآخر جمع قبل مجاوزته لم يجز لأنه يشبه التردد اه (قوله خلاف الأولى) وفاقا للنهية وخلافا للبعنى عبارته وكالا يحرم لا يكره إن كان له غرض مثل أن يكون المسجد أقرب طريقه وإن لم يكن له غرض كرهه كافي الروضة وأصلها وقال في المجموع أنه خلاف الأولى لا مكروه وينبغي اعتدال الأول حيث وجد طريقا غيره فقد قيل أنه يحرم في هذه الحالة والإخلاف الأولى اه (قوله) وذلك أي ما ذكر من حرمة المسك دون العبور (قوله قبل الصلاة) أي في قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا قال ابن عباس وغيره لا تقربوا مواضع الصلاة لأنه ليس فيها عبور سبيل بل في مواضعها وهو المسجد مغنى (قوله نعم) إلى قوله فان فقد في المغنى (قوله للضرورة) وينبغي أن يكون منها ما إذا كان خارج المسجد ولم يمكنه الغسل إلا في الحمام لخوف برد الماء ونحوه ولم يتيسر له أخذ أجرة الحمام إلا من المسجد فيجوز له الدخول أن تيمم ومكث قدر حاجته كما قاله الرمي سم على المنهج (فائدة) عن الإمام أحمد أن يترك المسجد لكن بشرط أن يتوضأ ولو كان الغسل يمكنه من غير مشقة عس (قوله) ولزومه التيمم) فلو وجد ماء يكتفي ببعض أعضائه أو وجد ماء يكتفي جميعها لكن منعه نحو البرد من استعماله في جميعها دون بعضها فالأقرب وجوب استعمال المقدور في الصورتين لتقليل اللحدث سم على المنهج اه عس وعبارة البجيرمي ويجب عليه أيضا أن يغسل ما يمكنه غسله من بدنه إذا الميسور لا يسقط بالمعسور برماوى قال شيخنا العزى وما يقع للشخص في بعض الأحيان من أنه ينام عند نساء أو أولاد مدرسي ويحتمل ويخشى على نفسه من الوقوع في عرضه لو اغتسل غدر مبيح للتيمم لأنه أشق من الخوف على أخذ المال لكن يغسل من بدنه ما يمكنه غسله ثم يتيمم ويصلي ويقضى لأن هذه مثل التيمم للبرد انتهى (قوله) ويحرم بترابه الخ) ويصح نهاية عبارة الخطيب ولكن يجب عليه أن يتيمم أن وجد غير تراب المسجد فان لم يجد غيره لا يجوز له أن يتيمم به فلو خالف وتيمم به صح تيممه كالتيتم بتراب مغسوب والمراد بتراب المسجد الداخل في وقفه لا المجموع من ربح ونحوه اه وعبارة الكردى وحيث لم يجد غيره جاز له المسك بالمسجد جنبا بلا تيمم كما هو ظاهر قال الشارح في الإيعاب وبحسب الأذرعى حله بما جلب إليه من خارج و بتراب أرض الغير إذا لم يعلم كراهته لأنه مما يتساهل به عادة انتهى (قوله) وهو الداخل في وقفه هل المشتري له من غلته كجزائه أو كالذى فرشه به أحد من غير وقف فيه نظروا الأول أقرب ولو شك في كونه من أجزائه ففيه تردد ولعل التحريم أقرب لأن الظاهر احترامه وكونه من أجزائه حتى يعلم مسوغ لا أخذه حاشية الأيضاح للحج وتردده المذكور في المشتري من الغلة إنما يتأتى إذا قلنا أن الداخل في وقفته لا يجزى في التيمم وحمل ذلك التردد على أنه هل يجزى أم لا وأما على ما ذكر الشارح من أن الداخل في وقفته يحرم التيمم به ويصح بخلاف الخارج عنه كالذى تهب به الرياح فلا يظهر التردد لأن المشتري على الوجه المذكور يحرم استعماله مطلقا ويصح عس (قوله تيمم) أي حتمانها به (قوله جاز له الاغتسال الخ) ولزومه التيمم للدخول (قوله جاز له دخوله مطلقا) أي سواء كان معه إناء أو لم يكن والذي يظهر أن دخوله واغتساله من البركة بالكيفية المذكورة واجب لا جائز أما إذا لم يكن معه إناء فواضح وأما إذا كان معه إناء فلا نه لو لم يفعل ذلك لمسكت في المسجد ملته ولا يتغير إلا لضرورة كما ذكره ولا ضرورة والحال ما ذكر بصري وقوله سواء كان معه إناء الخ أي وسواء تيمم أو لا وقوله واجب لا جائز الخ يحجب عنه بان ما هنا جواز بعد الامتناع فيشمل الوجوب (قوله) ومن خصائصه إلى قول المتن ويحل في المغنى إلا قوله وليس إلى وخرج وقوله ولو صيبا كما مر وقوله كما بيته في شرح

خلاف الأولى وذلك للخبر الحسن أني لأحل المسجد لحائض ولا جنب مع قوله تعالى ولا جنبا إلا عابري سبيل والأصل في الاستثناء الاتصال الموجب لتقدير مواضع قبل الصلاة نعم أن احتلم فيه وعسر عليه الخروج منه جاز له المسك فيه للضرورة ولزومه التيمم ويحرم بترابه وهو الداخل في وقفه ولو فقد الماء إلا فيه ومعه إناء تيمم ودخل ملته ليغتسل به خارجه فان فقد الإناء جاز له الاغتسال فيه واغتفر له من الضرورة بل لو كان الماء في نحو بركة فيه جاز له دخوله مطلقا ليغتسل منها وهو ما فيها لعدم المسك

الباب الذى دخل منه دون وقوف بخلاف ما لو دخله برى بالخروج من الباب الآخر ثم عن له الرجوع فله أن يرجع مر (قوله والأصل الخ) فديقال يعارض هذا الأصل أن الأصل حل الصلاة على ظاهرها وعدم تقدير مواضع (قوله) ويحرم بترابه الخ) لو شك في التراب الموجود فيه هل دخل في وقفته أو طرأ عليها فهل يحرم التيمم به وينبغي التحريم لأن الظاهر أنه ترابه ويؤيده ما تقدم من ثبوت المسجدة بالاشاعة وقد يتجه اعتبار القرأتين اه (قوله) ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم الخ) قال في شرح العباب وفيه أي في المجموع عن خبر

ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم حل المسكك له به جنباً وليس على رضى الله عنه مثله في ذلك وخبره ضعيف وان قال الترمذى حسن غريب قاله في المجموع وخرج بالمسجد نحو الرباط والمدرسة ومصلى العيد (والقرآن) من مسلم أيضاً ولوصياً كما مر ولو حرق فامنه أى قراءته باللفظ بحيث يسمع نفسه إن اعتدل سمعه ولا عارض يمنعه وبشارة الآخرس وتحريك لسانه كما بينت ذلك مع ما فيه فى شرح العباب لا بالقلب للحديث الحسن لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن ويقرأ بكسر الهمزة نهى وبضما خبر بمعناه نعم يلزم فاقط الطهورين قراءة الفاتحة فى صلاته لتوقف صحتها عليها وإنما يحرم ما ذكر إن قصد القراءة وحدها أو مع غيرها (وتحل) لجنب وحائض ونفساء (أذكره) ومواظله وقصصه وأحكامه (لا يقصد قرآن) سواء أقصد الذكر وحده أم أطلق لأنه أى عند وجود قرينة تقتضى صرفه عن موضوعه كالجنباً هنا لا يكون قرآناً لم بالقصد وذهب جمع متقدمون إلى أن ما لا يوجد

العباب (قوله ومن خصائصه الخ) وكذا بقية الأنبياء لكنه لم يقع منه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> المسكك فيه جنباً بحسبى (قوله حل المسكك الخ) قضية اختصاره فى الخصوصية على حل المسكك أنه صلى الله عليه وسلم كغيره فى القراءة ع ش (قوله وخبره) وهو كافى شرح العباب عن المجموع باعلى لا يحل لأحد يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك سم وع ش (قوله ضعيف) فديقال سبق من الشارح رحمه الله تعالى أن الحديث الضعيف يعمل به فى المناقب على أنه بمراجعة اصل الروضة يعلم أنه لا اصل ولا مستند لثبوت هذا الخصوصية له صلى الله عليه وسلم إلا حديث الترمذى هذا فان سقط الاحتجاج به لم يبق مستند ويرجع الأمر إلى نفيها عنه صلى الله عليه وسلم أيضاً كما قال به القفال وإمام الحرمين والذى جزم به الشارح من ثبوتها هو ما حكاها فى اصل الروضة عن صاحب التلخيص وأشار الامام النووى فى الزوائد إلى ترجيح بصري (قوله قاله الخ) أى قوله وخبره ضعيف الخ (قوله وخرج) إلى قوله وقرأ فى النهاية لا قوله ولو وصياً كما مر وقوله وتحريك إلى لا بالقلب (ولو وصياً) خلافاً للنهاية وشرح العباب كما مر مع ما فيه (قوله ومصلى العيد) (فائدة) لا بأس بالنوم فى المسجد لغير الجنب ولو لغير أعزب نعم ان ضيق على المصلين أو شوش عليهم حرم النوم فيه قاله فى المجموع قال ولا يحرم إخراج الرمح فيه لكن الأولى اجتنابه معنى (قوله كما مر) أى فى باب الحديث لكن مع ما فيه كرى (قوله ولو حرق فامنه) لأن نطقه بحرق بقصد القرآن شروغ فى المعصية فالتحريم لذلك لا لكونه يسمى قارئاً نهاية قال سم ظاهره ولو بقصد أن لا يزيد عليه وهو ظاهره وأقره الرشيدى والنجاشى (قوله وتحريك لسانه) عطف تفسير عبارة الشوبرى والمراد إشارة بمحل النطق كلسانه لا مطلق الإشارة (قوله لا بالقلب) عبارة النهاية والمغنى ويجوز للجنب إجراء القرآن على قلبه من غير كراهة والهمس به بتحريك شفثيه لم يسمع نفسه والنظر فى المصحف وقراءة منسوخ التلاوة وما ورد من كلام الله على لسان رسوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> أى الحديث القدسى والتوراة والإنجيل اه (قوله ويقرأ بكسر الهمزة الخ) عبارة المغنى روى بكسر الهمزة على النهى وبضما على الخبر المراد به النهى اه (قوله نعم يلزم الخ) ولو نذر قراءة القرآن فى وقت معين فاجنب فيه ولم يجز ما يغتسل به ولا تراباً يتيمم به وجب عليه القراءة فالتفتع عليه التفتل بالقراءة كافى الارشاد ويثاب أيضاً على قراءته المذكورة فهذا كفاقد الطهورين حيث أوجبوا عليه صلاة الفرض وقراءة الفاتحة فيه فالقراءة المنذورة هنا كالفاتحة ثم فلا بد من قصد القراءة فيها كما فى الفاتحة تم ع ش وأجهورى (قوله فاقط الطهورين) أى الجنب بحسبى (قوله قراءة الفاتحة) وبمتنع قراءة غيرها سم وعبارة الخطيب وفاقط الطهورين يقرأ الفاتحة وجوباً فقط للصلاة لأنه مضطر إليها أما خارج الصلاة فلا يجوز له أن يقرأ شيئاً ولا أن توطأ الحائض أو النفساء إذا انقطع دمها اه (قوله فى صلاته) أى المفروضة فقط لأنه لا يصلى التوافل ولا بد أن يقصد القراءة وإلا لم تصح صلاته ع ش وكذا قراءة فى خطبة الجمعة شوبرى ومثل قراءة الفاتحة بدلها القرآنى لمن تجز عنها كما قررره شيخنا العشماوى اه بحسبى (قوله لتوقف صحتها الخ) يؤخذ منه جواب ما وقع السؤال عنه من أن فاقط الطهورين إذا تعذر عليه قراءة القرآن إلا من المصحف ولم يمكنه إلا مع حمله هل يجوز له أو لا بصري أى وهو الجواز (قوله إن قصد القراءة) هذا يشمل ما لو قرأه للاحتجاج بها فيحرم قراءته ذكره فى المجموع اه بحسبى عن الشيخ خضر (قوله ومواظله) إلى قوله لأنه فى النهاية والمغنى (قوله وأحكامه) وجملة القرآن لا تخرج عما ذكر فكانه قال تحل قراءة جميعه حيث لم يقصد قرآنية ع ش قول المتن (لا يقصد قرآن) كقوله فى الكل بسم الله وعند فرأه منه الحديث وعند ركو به سبحان الذى سخر لنا هذا وعند المصيبة إن الله وإنا اليه راجعون نهاية (قوله أم أطلق) كان جرى به لسانه من غير قصد نهاية ومعنى وأمداد (قوله لأنه) أى القرآن وما ذكر من الأذكار وما عطف عليه (قوله لا يكون الخ) خبر أن لا يعطى حكم القرآن من حرمة القراءة (قوله بالقصد) أى يقصد قرآن ولو مع

باعلى لا يحل لأحد يجنب فى هذا المسجد غيرى وغيرك ضعيف وإن قال الترمذى حسن غريب اه (قوله حرقاً منه) ظاهره ولو يقصد أن لا يزيد عليه وهو الظاهر (قوله قراءة الفاتحة) أى وتمتنع قراءة غيرها (قوله

يحرم مطلقا وهو متجه مدركا  
ومن ثم اختار جمع الحرمة  
في حالة الاطلاق مطلقا لكن  
تسوية المصنف بين أذكاره  
وغيرها بما ذكر صريح في  
جواز كله بلا قصد واعتمده  
غير واحد ولو أحدث جنب  
تيمم بحضور أو سفر حل له  
المسكك والقراءة لبقاء  
تيممه بالنسبة اليهما وخرج  
بالقرآن نحو التوراة وما  
نسخت تلاوته والحديث  
القدسي وبالمسلم الكافر فلا  
يمنع من القراءة إن رجي  
اسلامه ولم يكن معاندا ولا  
من المسكك لأنه لا يعتقد  
حرمتها وإنما يمنع من مس  
المصحف لأن حرمة آكد  
نعم الذميمة الحائض أو  
النفساء تمنع بلا خلاف كما  
في المجموع وبه يعلم شذوذ  
مشيهما على مقابله في موضع  
آخر وذلك لغاظ حدثهما  
وليس له ولو غير جنب  
دخول مسجد إلا الحاجة

غيره غش (قوله مطلقا) أي قصد القرآن أو لا (قوله وهو متجه) خلافا للنهية والمغنى عبارة الأول وظاهر  
أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد نظمه إلا فيه وبين ما يوجد نظمه فيه وفي غيره كما اعتمده الواو الدرر حمه الله وهو  
الأقرب للبعقول اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل موافقة المدرك لما ذهب إليه ذلك الجمع (قوله مطلقا) أي  
وجد نظمه في القرآن أو لا (قوله لكن تسوية المصنف) أي في غير المنهاج سم (قوله في جواز كله) أي كل  
القرآن أو كل ما ذكر من الأذكار وما عطف عليه والمال واحد لما رآه ع شر أن القرآن لا يخرج عن  
ذلك (قوله واعتمده غير واحد) وكذا اعتمده النهاية والمغنى كما مر عبارة الثاني وظاهره أن ذلك جار فيما  
يوجد نظمه في غير القرآن وما لا يوجد نظمه إلا فيه وهو كذلك كما مثله قول الروضة ما أن قرأ شيئا منه لا على  
قصد القرآن فيجوز بل أفق شيخي أي الشهاب الرمي بأنه أن قرأ القرآن جمعه لا بقصد القرآن جازاه (قوله  
ولو أحدث) إلى قوله نعم في المغنى (قوله وخرج) إلى قوله نعم في النهاية (قوله وبالمسلم الكافر) وفي خروجه  
بذلك نظر إذ كلامه السابق في الحرمة وهي عامة للمسلم والكافر وقد يجاب بأنه أشار بقوله فلا يمنع الخ إلى  
أن التقييد بالمسلم إنما هو للحرمة والمنع معاملة الكافر فيحرم عليه ولا يمنع منه ع شر اهـ بجري (قوله فلا  
يمنع من القراءة) بل يمكن منها ما قرأته مع الجنابة فتحرّم عليه لا نهى عنه بغيره وشرع الشريعة خطاب عقاب  
زيادة ع شر (قوله إن رجي إسلامه الخ) ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ويمنع تعليمه في الأصح  
وغير المعاندان لم يرج إسلامه لم يحز تعليمه ولا جازنيته ولا يشترط في المنع كونه من الإمام بل يجوز من  
الأحاد لا نهى عن مشكروه ولا يختص بالإمام ع شر (قوله ولم يكن معاندا) مقتضاه أن المعاند إذا رجي  
إسلامه يمنع منه وفي النفس منه شيء لا سيما إذا غلب الظن فتفطن وعبارة تشرح المنهج أن رجي إسلامه ولم  
يتعرض لعدم المعاندة بصري وقد يصح بذلك ما في ع شر عن شرح البهجة للرملي بمأنصه وعبارة تشرح البهجة  
نعم شرط تمكين الكافر من القراءة لا يكون معاندا أو رجي إسلامه كافي للمجموع والقياس أيضا منعه من  
كتابته القرآن حيث يمنع من قراءته اهـ (قوله لأن حرمة اكد) بدليل حرمة حمله مع الحدث وحرمة مسه  
بنجس بخلافها أي القراءة إذ تجوز مع الحدث وبهم نجس نهاية أي ولو بمغاط وإن تعمّد فعل ذلك ع شر  
(قوله ولا من المسكك) لم يشترط فيه ما قبله سم (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي  
صرح به الشيخان في باب الحيض بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها  
كالجنب الكافر ضعيف اهـ وفي شرح مر وفي منع الكافرة إذا كانت حائضا وأمنت التلويث من المسجد  
اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية  
اه سم وقال السيد البصري أقول لو جمع بحمل المنع على خشية التلويث والجواز على الأمن منه لم يكن  
بعيدا فليتأمل اهـ أقول ويمنع هذا الجمع تقييدهم محل الخلاف بأمن التلويث كما مر عن النهاية ويوافق  
جمع النهاية المذكور قول المغنى نعم الحائض والنفساء عند خوف التلويث كالمسبلة اهـ (قوله شذوذ  
مشيهما) أي الشيخين وقوله في موضع آخر أي في اللعان (قوله وليس) إلى المتن في النهاية والمغنى (قوله وليس  
له) أي الكافر ذكر أو أوتى (قوله إلا الحاجة الخ) كاسلام وسماع قرآن لا كاكل وشرب مغنى عبارة ع شر  
أي تتعلق بمصلحتنا كبناء المسجد ولو تيسر غيره أو تتعلق به لكن حصو لهما من جهتها كاستفائهما أو دعواه

تسوية المصنف (أي في غير المنهاج) (قوله فلا يمنع من القراءة الخ) تعبيرهم في الكافر بلا يمنع دون لا يحرم قد  
يشعر بعدم انتفاء الحرمة وهو الموافق لتكليف الكافر بالفرع لكن قضية كون ذلك محترز الحرمة على  
المسلم وانتفاء الحرمة وهو الموافق لمقتضى تمسكته عليه الصلاة والسلام للكافر من المسجد مع غلبة جنابته  
وطاقتهم جواز دخول الكافر المسجد لحاجة باذن المسلم إذ لو كان دخوله حراما ما جاز الأذن فيه فليراجع  
(قوله ولا من المسكك) لم يشترط فيه ما قبله (قوله تمنع منهما) قال في شرح الارشاد وهو المعتمد الذي صرح به  
الشيخان في باب الصلاة بل في المجموع في الحيض لا خلاف فيه فواقع لهما في اللعان من أنها كالجنب  
الكافر ضعيف اهـ وفي شرح مر وفي منعها من المسجد اختلاف في كلام الشيخين والأقرب حمل المنع

عند قاض أما غير ذلك فلا يجوز الاذن له فيه لأجله كدخوله لأكل في المسجد أو تفرغ نفسه في سقايته التي يدخل اليها منه اما التي لا يدخل اليها منه فلا يمنعون من دخولها بلا اذن مسلم نعم لو غاب على الظان تنجيسهم ماءها أو جدرانها منعوا ولا يجوز الاذن لهم في الدخول اهـ (قوله مع اذن مسلم الخ) رجل أو امرأة أو خرج بالمسجد قبور الانبياء فلا يجوز الاذن له في دخولها مطلقا تعظيما كما في فتاوى الشارح مر ع ش (قوله مكلف الخ) فان دخل بغير ذلك عزز بجبري وكردى (قوله أو جلوس قاض الخ) هذا بالنسبة للتمكين اما هو فيجزم عليه الجلوس مع الجنابة لأنه مخاطب بالفروع خطاب عقاب ومثل ذلك القراءة بجبري (قوله أي الغسل الخ) عبارة المغنى والنهاية أي الغسل الواجب الذي لا يصح بدونه اهـ (قوله أو غيرها) أي بما يوجب الغسل (قوله أو لسبب الخ) عطف على قوله من جنابة الخ (قوله وبما تقرر يعلم الخ) فيه نظر بل الضمير في موجهه للأعم أي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لر جوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل سم على حجج اعش و لك أن تمنع أو لا رجوع الضمير للأعم بأن المتبادر منه وجوب كل فرد من الحقيقة الشرعية وليس كذلك ثم (قوله ولا وجه له) بان مال المعنى المذكور كما مر في اول الباب ان الاسباب التي يترتب عليها وجوب الغسل ما ذكر ولا محذور في ذلك المعنى (قوله شبه استخدام) بل نفس الاستخدام كما يفيد تعليمه (قوله وفي أقله) واكله الأعم لا يخفى ما فيه إذ ما ذكر من الاقل والاكمل لا يجريان في غسل الميت هذا ولعل الاقرب ان مراد المصنف بالغسل في الترجمة المطلق وكذا في موجهه واما في أقله وأكمله فغسل الحي يقر بتميز كرهما بالنسبة الى الميت في بابه وان أنصفت من نفسك ظهر لك التفاوت بين ما ذكرنا وما افاده الشارح قدس الله سره بصري (قوله إذا الواجب الخ) هذا يدل على انه اراد بالمندوب أي في قوله من الواجب والمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة في الأقل وفي مجموع الأقل والاكمل وهذا لا يقتضي إيجاب السنن ومبني ما قدمناه انه اراد بالمندوب الغسل المندوب سم (قوله هذا يدل الخ) لم يظهر لي وجه الدلالة (قوله لا أقل له الخ) فان الواجب في الغسل استيعاب البدن مقرونا بالنية وهذا أقل له ولا أكمل كردى (قوله ويدخل) ما لم يقصد الى قوله في المغنى إلا قوله وقولهم إلى أو الصلاة وقوله ومنه يؤخذ إلى ويصح (قوله ويدخل فيها الخ) فيه ان حكم الجنابة اخص من حكم الحيض فكيف يستلزم رفعه واما حكم العكس فواضح نعم لو اراد بالحدث الامر الاعتباري لا يرتفع الاشكال بالكلية بصري اقول ويوافق إطلاق الشارح قول المغنى وغيره ولو اجتمع على المرأة غسل حيض وجنابة كفت نية احدهما قطعاً اهـ (قوله أي رفع حكمه الخ) الاولى الثانية عبارة شيخنا و البجيري أي رفع حكمها وهو المنع من الصلاة ونحوها وتنصرف النية الى ذلك وإن لم يقصده ولم يعرفه ومحل الاحتياج الى تقدير المضاعف إن اراد بالجنابة الاسباب كالتقاء الختانين وإزالة المتى لانها لا ترتفع فان اراد منها الامر الاعتباري القائم بالبدن الذي يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخصص أو اراد منها المنع نفسه فلا حاجة لتقديره اهـ قول الماتن (أو نية استباحة مفترق اليه) وتجزي هذه النية وإن لم يخطر له شيء من جزئياته نظير ما مر في الوضوء وحلي اهـ كردى قال ع ش وإذا أتى بتلك النية جاء فيها ما قيل في المتيمم من انه إذا أتى استباحة الصلاة استباح النفل دون الفرض أو استباحة فرض الصلاة استباح الفرض والنفل أو استباحة ما يقتقر الى طهر كالمسك في المسجد استباح ما عدا الصلاة بهجذف (قوله كالقراءة) أي والطواف والصلاة ونية منة طعة

على عدم حاجتها الشرعية وعدمه على وجود حاجتها الشرعية والكلام فيمن أمنت التلويث (قوله) بما تقرر يعلم الخ اقول ما ذكره فيه نظار بل الضمير في موجهه للأعم أي القدر المشترك ايضا والمعنى ان الموجب لجنس الغسل أي هذه الحقيقة الشرعية الامور المذكورة بل لا معنى لر جوع الضمير للواجب إذ يصير المعنى الموجب للغسل الواجب ما ذكر ولا وجه له فتأمل (قوله إذا الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له الخ) هذا يدل على انه اراد بالمندوب سن الغسل وعليه فيمنع قوله وبالضمير الخ بل اراد حقيقة الغسل المتحققة

مع اذن مسلم مكلف أو جلوس قاض للحكم به ويظهر ان جلوس مفت به للافتاء كذلك (وأقله) أي الغسل للحي من جنابة أو غيرها أو لسبب ما سن له الغسل إذ الغسل المندوب كالمرور في الواجب من جهة الاعتداده والمندوب من جهة كماله نعم يتفارقان في النية كما يعلم بما يأتي في الجمعة وبما تقرر يعلم ان في عبارته شبه استخدام لانه اراد بالغسل في الترجمة لأعم من الواجب والمندوب وبالضمير في موجهه الواجب وفي أقله وأكمله الأعم إذ الواجب من حيث وصفه بالوجوب لا أقل له ولا أكمل (نيق رفع جنابة) ويدخل فيها نحو حيض عليها كعكسه أي رفع حكمه على ما مر ببيان في الوضوء (أو استباحة مفترق اليه) كالقراءة

حيض استباحة الوطء ولو محرماً ونحوها نهاية وقوله مر ولو محرماً أى كالزنا وقوله مر ونحوها أى كمن  
المصحف ع ش (قوله بخلاف نحو عبور المسجد) أى بما لا يتوقف على غسل كالغسل ليوم العيد فلا تصح  
وقيل إن ندب له صحت معنى (قوله أو فرض) أى قوله ومر في النهاية إلا قوله وقولهم إلى أو للصلاة وقوله  
ويؤخذ إلى ويصح وقوله ما لم يقصد إلى والسلس (قوله أو فرض أو واجب الغسل) أى أو الغسل المفروض  
أو الواجب نهاية (قوله أو رفع الحدث) أى أو الحدث الأكبر أو عن جميع البدن نهاية ومعنى (قوله أو  
الطهارة الخ) كقوله السابق أو رفع الحدث عطف على رفع جنابة وقوله عنه أى عن الحدث (قوله أو الواجبة  
أو للصلاة) أى أو الطهارة الواجبة أو الطهارة للصلاة وفيه أنها تصدق بالوضوء واجب بأن قرينة حاله  
تخصص كما أنها خصصت الحدث في كلام المغتسل بالألا كبر بجزى (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قوله  
السابق كالطهارة للصلاة سم (قوله لانه) أى كلام الغسل والطهارة (قوله أو رفع جنابة عليها حيض  
الخ) أى أو رفع جنابة الجماع ووجنابته باحتلام أو عكسه صح مع الغلط دون العمد ومعنى ونهاية (قوله  
وعكسه) واضح وأما ما قبله ففيه نظير ما مر فلا تغفل بصري (قوله غلطاً) أى ولو كان غير ما عليه لا يمكن أن  
يكون منه كالحيض من الرجل كما قال به شيخى خلافاً لبعض المتأخرين معنى ونهاية وشيخنا وقولهم لبعض  
المتأخرين يعنون به الشارح قال ع ش قد يشكل تصوير الغلط في ذلك من الرجل فإن صورته أن ينوي  
غير ما عليه يظنه عليه وذلك غير ممكن لانه لا يتصور أن يظن الرجل حصول الحيض له وبحاجب بامكان تصويره  
بخشى التصح بالذكورة ثم خرج دم من فرجه فظنه حيضاً فتواه وقد اجنب بخروج المني من ذكره وبأن  
يخرج من ذكر الرجل دم فيظنه لجله حياً فينوي رفعه مع أن جنابته بغيره اه (قوله كنية الأصغر  
الخ) فيه نظير ما مر انفاً من حكم الأصغر اخص من حكم الأكبر بصري (قوله غلطاً) واستشكل الغلط بأنه  
إذا كان المراد حقيقة من سبق اللسان فلا عبرة به لان النية محلها القلب وإن كان المراد أنه قصد بقلبه رفع  
الأصغر حقيقة كان مقتضاه أن لا ترفع الجنابة حتى عن أعضاء الوضوء واجب بأن المراد بالغلط الجمل بأن  
ظن أن غسل أعضاء الوضوء بنية رفع الحدث الأصغر كاف عن الأكبر كما يكفي عن الأصغر اه بجزى عن  
الحفى والشبر الملى (قوله ويرتفع حدثه) أى الأكبر (قوله لانه لم ينو إلا مسحه الخ) نعم يرتفع حدث رأسه  
الأصغر لا تياناً بنية معتبرة في الوضوء كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى سم ونهاية (قوله بخلاف باطن شعره  
الخ) عبارة النهاية والمعنى باطن الحية الذكر السكيفة وعارضيه لانه من مغسوله أصالة فترتفع الجنابة عنه اه  
قال ع ش قوله مر لانه الخ قضيتها ارتفاع الجنابة عما زاد على الواجب من الغرة والتججيل ثم قال بعد سوق  
عبارة الشارح ويمكن التوفيق بينهما بأن مراد الشارح مر بقوله أصالة لا بد لا بخلاف مسح الرأس فانه بدل  
وكونه من مغسوله أصالة بهذا المعنى شامل للواجب والمندوب اه (قوله ومنه) أى التعليل (يؤخذ الخ)  
فيفيد عدم الارتفاع عن الرأس بغير محل الغرة وشدي (قوله إلا أن يفرق) أى بين باطن الشعر ومحل الغرة  
والتججيل (قوله ويصح الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم يرتفع الحيض بنية النفس وعكسه مع العمد اه  
قال الرشيدى ظاهره مروان نوى المعنى الشرعى وهو ظاهر اه واعتمده شيخنا والطبلاوى واعتمد ع ش  
والقبلى فى كلام الشارح (قوله ما لم يقصد المعنى الخ) أى فلا يصح وينبغي أن يكون محله ما إذا عمد لتلاعبه  
والأفوى أولى بالأجزاء مما سار لاختاد حكمهما على أنه في صورة العمد إذا لاحظ رفع الحكم فلا ينبغي التردد  
في صحته لان حكمها متحد لا تفاوت فيه بصري (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الإطلاق  
فليراجع ما يأتى سم وتقدم انفاً عن السيد البصري ما وافقه وعبارة السكردى ومفهوم كلام التحفة

في الأقل وفي مجموع الأقل والأكل وهذا لا يقتضى إيجاب السنن ومبنى ما قدمناه أنه أراد بالمندوب الغسل  
المندوب (قوله أو للصلاة) قد يتكرر مع قولها السابق كالطهارة للصلاة (قوله لانه لم ينو إلا مسحه) نعم يرتفع  
حدث رأسه الأصغر كما أتى به شيخنا الشهاب الرملى لوجرد النية المعتبرة بالنسبة إليه والغسل يقوم مقام  
مسحه لاشتماله عليه مع زيادة كما تقدم في محله (قوله كنية الاداء الخ) قضية ذلك الاجزاء عند الإطلاق

بخلاف نحو عبور المسجد  
(أو أداء فرض الغسل) أو  
فرض أو واجب الغسل أو  
أداء الغسل وكذا الغسل  
للصلاة فيما يظهر كالطهارة  
للصلاة السابقة في الوضوء  
أو رفع الحدث لان رفعه  
يتضمن رفع الماهية من  
أصلها وقولهم إذا أطلق  
انصرف للأصغر غالباً  
مرادهم إطلاقه في عبارة  
الفقهاء أو الطهارة عنه أو  
الواجبة أو للصلاة لا الغسل  
أو الطهارة فقط لانه قد يكون  
عادة وبه فارق الوضوء أو  
رفع جنابة وعليها نحو حيض  
وعكسه غلطاً كنية الأصغر  
غلطاً وعليه الأكبر يرتفع  
حدثه عن أعضاء الوضوء  
فقط غير رأسه لانه لم ينو إلا  
مسحه إذ غسله غير مطلوب  
بخلاف باطن شعر لا يجب  
غسله لانه ليس فكأنه نواه  
ومنه يؤخذ ارتفاع جنابة  
محل الغرة والتججيل إلا أن  
يفرق بأن غسل الوجه هو  
الأصل ولا كذلك محل الغرة  
والتججيل ويصح رفع  
الحيض بنية النفس عكسه  
ما لم يقصد المعنى الشرعى كما  
هو ظاهر كنية الاداء  
بالقضاء وعكسه الآتى



والسلس هنا كما مر فتمتنع عليه نية رفع الحدث ونحوه ومرت في شروط الوضوء شروط (٢٧٥) للنية وانها كالبقية تأتي هنا ويجب

في النية أن تكون نية (مقرونة) بنصبه لكونه صفة لمصدر محذوف معمول لنية المفظ به ويصح رفعه كما نقل عن خطه (بأول فرض) ليعتد بما بعدها وهو هنا أول مغسول ولو من أسفل البدن إذ لا يجب هنا ترتيب ويسن تقديمها مع السنن المتقدمة كالسواك ليشاب عليها كالوضوء ويأتي في عزوبها ما مر ثم وبقولي كالسواك اندفع الفرق بأن ما تقدم هنا من جملة الغسل الواجب فليكتف به جزءا وحينئذ لا يحتاج لقوله فرض بخلاف ما تقدم ثم ليس من الوضوء الواجب فاحتاج إلى الاستصحاب لغسل شيء من الوجه اه على أن الذي يظهر أن قصده بالمتقدم كغسل اليد قبل ادخالها الاناء عند شكه في طهرها السنة صارف له عن الاعتداد به عن الغسل فتجب إعادته دون النية على قياس ما مر في غسل بعض الشفة بقصد المضمضة فاستويا من كل وجه (وتعميم) ظاهر وباطن (شعره) ولو لحية كشيقة ما عدا النابت في نحو عين وأنف وإن طال وذلك للخبر الحسن وإن قال المصنف في موضع انه

الصحة في الاطلاق خلافا لمفهوم فتح الجواد وصرح الامدادو الايعاب من عدمها في الاطلاق اه (قوله والسلس هنا الخ) عبارة النهاية ويأتي ما تقدم في الوضوء هنا من انه يجب على سلس المني نية الاستباحة إذ لا يكفيه نية رفع الحدث او الطهارة عنه (قوله هنا) أي في النية وانها لو نفي من إحداثه غير ما نواه اجزاء اه وفي السكردى عن الامداد مثله (قوله وانها) أي تلك الشروط المارة في الوضوء كالبقية أي كبقية شروط النية الغير المذكورة هناك (قوله ويجب الخ) والاولى التفرع (قوله بنصبه) إلى قوله ويأتي في النهاية وإلى قوله وبقوله في المغنى (قوله ويصح رفعه الخ) أي على انه صفة لقوله نية مغنى زاد سم ولا يضر تعريف المضاف اليه نية بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس اه (قوله ليعتد الخ) فلو نوى بعد غسل جزء منه وجب إعادة غسله نهاية ومعنى (قوله بما بعدها) قد بوه انه لا يعتد بما قارنها وليس كذلك بصري (قوله وهو الخ) أي أول الفرض (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر سم (قوله ليشاب عليها) فإذا خلا عنها شيء من السنن لم يشب عليه مغنى ونهاية بل لا يسقط الطلب به كما مر عن عرش (قوله ما مر) لوقاها من أول السنن وعزبت قبل أول الفرض لم تكف مغنى (قوله فاستويا) أي الوضوء والغسل (قوله من جملة الخ) خبر ان قال السيد البصري قوله من جملة الغسل الخ ذكر المغنى من السنن المتقدمة التي لا تكون داخلية في الغسل ما لو تضمنه من نحو إبريق بحيث لا يس الماء حمرة شفته وهو واضح اه (قوله فليكتف به) أي بمقارنة ما تقدم هنا وإن عزبت بعد (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأول فرض سم (قوله ثم) أي في الوضوء (قوله ليس من الوضوء الخ) أي فانه ليس الخ (قوله إلى الاستصحاب) أي استصحاب النية واستحضارها (قوله انتهى) أي الفرق (قوله على أن الفرض يظهر الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكر لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء احتياطا لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب قاله سم ثم اطل في توضيحه لكن يرد عليه القياس الاتي في الشرح ولم يجب عنه (قوله إن قصده) أي قصد المعتدل وقوله السنة مفعوله وقوله صارف الخ خبر ان (قوله اندفع الفرق) أي بين الغسل والوضوء (قوله هنا) أي في الغسل قول الماتن (وتعميم شعره) فلو غسل اصول الشعر دون اطرافه بقيت الجنابة فيها وارتفعت عن اصولها فلو حلق شعره إلا أن اقص منه ما يزيد على ما لم يغسله صحت صلاته ولم يجب عليه غسل مظهره بالقطع بخلاف ما لو لم يغسل الاصول وغسلها ثم قص من الاطراف ما ينتهى لحد المغسول بل لا زيادة فيجب عليه غسل مظهره بالحق أو القص لبقاء جنابته بعدم وصول الماء اليه عرش وفي الرشيدى والكردي عن الايعاب مثله (قوله ظاهر) إلى قوله وإن طال في النهاية والمغنى إلى اللفظة نحو (قوله كثيفة) وفارق الوضوء بتكرره بجريسي وشيخنا (قوله في نحو عين الخ) لعله ادخل بالنحو باطن الفم لو ثبت فيه شعر (قوله وإن طال) كذا في الزبدي والحلي وقال القليوبي وإن خرج عن حد الوجه كما صرح به ابن عبد الحق اه وهذا هو المعتمد وإن نقل الايعاب عن الأذرعى وأقره أن محل العفو في شعر لم يخرج عن نحو العين وإلا وجب غسل الخارج كركدي واعتمد شيخنا ما قاله الأذرعى عبارته نعم لا يجب غسل شعر نبت في العين أو الأنف لانه من الباطن لا من الظاهر إلا أن طال فيجب غسل مظهر منه كما يحتمل الأذرعى اه وقرع شمسقالة الشارح ولعلمها هي الاقرب (قوله عن على الخ) متعلق للخبر الخ وحال منه وقوله يرفع اه يرفع على ذلك الخبر إلى النبي ﷺ وقوله

فلا يرجع ما يأتي (قوله ويصح رفعه) كان المراد على الصفة ولا يضر تعريف المضاف اليه بالنسبة للمعطوف الاخير لجواز جعل الاضافة اليه للجنس او جعل ال في الغسل للجنس (قوله كالسواك) صريح في استحباب السواك للغسل وهو ظاهر وظاهره وإن استاك للوضوء قبله وهو الذي يظهر (قوله لقوله فرض) أي في قوله بأي فرض (قوله على أن الذي يظهر أن قصده الخ) ويحتمل احتمالا قويا أن لا يكون هذا القصد صارفا عما ذكره لان للكافرين من جملة محل الفرض وقد اقترنت النية بغسلها وقصد غسلها خارج الاناء

ضعيف بل قال القرطبي أنه صحيح عن علي كرم الله وجهه يرفعه من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسله فعل به كذا وكذا من النار

قال فمن ثم عادت شعر راسي فيجب نقض صفائر لا يصل لباطنها إلا بالنقض بخلاف ما انعقد بنفسه وإن كثروا لونتف شعرة لم يغسلها وجب غسل محلها مطلقا (وبشره) حتى الاظفار وما تحتها وما ظهر من صماخ وفرج عند جلوسها على قدميها وشقوق وما تحت قلعة وما ظهر مما بآشره القطع من نحو أنف جدع وسائر معاطف البدن ومحل التوائه نعم يحرم فتح الملتحم وذلك لحلول الحدث لكل البدن مع عدم المشقة لندرة الغسل ومراعاة يضر تغير الماء تغيرا ضارا ولو بما على العضو خلافا لجمع (ولا تجب مضمضة واستنشاق) وإن انكشف باطن الفم والأنف بقطع سائرهما وكذا باطن العين وهو ما يستتر عند الطباق الجفنين وإن انكشف بقطعهما كما في الوضوء

من ترك الخ بدل من الخبر (قوله قال) أي على (فمن ثم عادت الخ) أي من أجل أن سمعت هذا التهديد فعلت بشعر راسي فعل العدو فقطعته مخافة أن لا يصل الماء إلى جميعه كركدي (قوله فيجب) إلى قوله وسائر في المغنى والنهاية لإلا قوله بنفسه إلى ولو نتف في الأول وإلى المآتين الثاني (قوله نقض صفائر) جمع صفيرة بالاضاد المعجمة ع ش أي والفاء (قوله) انعقد بنفسه وإن (كثرت) ظاهره وإن قصر صاحبه بأن لم يتعمده بدهن ونحوه وهو ظاهر لعدم تكليفه تعهده ع ش عبارة شيخنا والبيجيري ويعني عن باطن عقد الشعر وإن كثرت حيث انعقد بنفسه وإلا عني عن القليل فقط على ما قاله القليوبي ونقل الاطفيحي عن الشبرا مامسى أنه إذا كان بفعله لا يعني عنه وإن قل وهو المعتمد ويعني عن محل طبع عسر زواله ولا يحتاج إلى تيمم عنه خلافا لما في شرح الروض وغيره اهـ (قوله) وجب غسل محلها (وكذا) لوقى طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنتف سم وكركدي عن الأيعاب (قوله مطلقا) لما رفته في كلام غيره ولعله أراد به ولو كانت من نحو لحية كشيفة (قوله حتى الاظفار) فالبشرة هنا أعم منها في التوائه شينا وبر ماوى (قوله) وما تحتها) فلم يصل الماء إلى بعض البشرة لحائل كشمع أو وسخ تحت الاظفار لم يكف الغسل وإن أزاله بعد فلا بد من غسل محلها ومثل البشرة عظم وريح بالكشط ومحل شوكه انفتح وظاهر انف أو اصبع من نحو نقد شيخنا عبارة الخطيب (قائدة) لو اتخذها أنملة أو أنفا من ذهب أو فضة وجب عليه غسله من حدث اصغر أو أكبر ومن نجاسة غير معفو عنها لأنه وجب عليه غسل مظهر من الاصبع والانف بالقطع فصارت الأنملة والأنف كالاصليين قال البيجيري قوله أنملة الخ وكذا لو اتخذ رجلا أو يدا من خشب قليوبي وقوله وجب عليه الخ أي أن التحم وقوله كالاصليين أي في وجوب غسلهما لا في نقض الوضوء بلمس ذلك ولا تسكني النية عندهما جهوري مع زيادة لسلطان وقال الرمي تسكني اهـ (قوله من صماخ) هو بكسر الصاد فقط كافي القاموس والمختار ع ش (قوله وفرج عند جلوسها الخ) وما يبدو من فرج البكر دون ما يبدو من فرج الثيب فيختلف الوجوب فيهما كركدي (قوله وشقوق) أي لا غور لها نهاية وشرح بالفضل (قوله) وما تحت قلعة) أي أن تيسر له ذلك وإلا وجب إزالتها فإن أعذر ذلك صلى كفا قد الطورين ولا يتيمم خلافا لحج ع ش زاد شيخنا وهذا في الحي وأما الميت فحيث لم يمكن غسل ماتحتها لا تزال لأن ذلك يعد زارا به ويدفن بلا صلاة على المعتمد عند الرمي وقال ابن حجر ييمم عما تحتها ويصلى عليه للضرورة ولا بأس بتقليده في هذه المسئلة ستر على الميت والقلعة بضم القاف واسكان اللام وبفتحهما ما يقطعها الخائن من ذكر الغلام ويقال لها غرلة بغير معجمة مضمومة ورأسا كثة ولام مفتوحة اهـ (قوله بما بآشره القطع) أي بخلاف الباطن الذي كان منفتحاً قبل القطع فلا يجب غسله وإن ظهر بعد قطع ما كان يستره شيخنا وكركدي (قوله جدع) بالدال المهملة ع ش (قوله) وذلك) أي وجوب التعميم (قوله ومر) أي في شرح قول المصنف والمتغير بمسختني عنه كركدي قول المآتين (ولا تجب مضمضة الخ) أي خلافا للحنفية بجيري (قوله كافي الوضوء)

احتياطاً لاجل الشك في طهرهما عن النجاسة لا ينافي حصول الواجب مع ذلك وقد يوضح أنه إذا نوى رفع الجنابة بماء الغسل الكفين فغاية الأمر أنه نوى عند غسل الكفين رفع الجنابة وبشيء آخر وهو الاتيان بهذه السنة لكن غسل الكفين من جملة الفرض وقد اقرنت النية به فلا يذبحي الغاؤه لكونه قصد به شيئاً آخر معه إذ قصد ذلك الشيء الآخر لا ينافيه وإلغاء الغسل عن الجنابة دون الشيء الآخر مع اتحاد محلها تحكم فليتام لكن يبقى الكلام أن قلنا بالاعتداد بغسل الكفين عن الجنابة هل تحصل السنة أو تفوت فيه نظر (قوله ولو نتف شعرة الخ) قال في شرح العباب قال في البيان وكذا لو بقي طرفها فقطع مالم يغسل أي لأن البادى من الشعر بالقطع كالبادى من البشرة بالنتف ولأن بعض الشعرة كالعضو وهو لو غسل بعض يده ثم قطعت وجب غسل الظاهر بالقطع على الصحيح فكذلك هنا وباقى ذلك في الحديث نعم يلزمه أيضاً رعاية أثر تيب في غسل الظاهر وما بعده من بقية اعضاء الوضوء واهو ظاهر هذا الكلام وجوب غسل البادى وإن كان القطع في محل الغسل وقد يقال المغسول من الشعر يرتفع حدث ظاهره وباطنه فإذا كان القطع في محل الغسل لم يبق

وكان وجهه نفيه هذا نادون الوضوء قوة الخلاف هنا وعدم اغناء الوضوء عنها لان لنا قولاً بوجوب كليهما كالوضوء ومن ثم سنرعايته بالاثنيان بهما مستقلين وفي الوضوء وكره ترك واحد من الثلاثة وسن اعاد ما تركه منها وتاكيداً إعادة الاولين وفارق ما ذكر في باطن العين وكره تطهيره من الخبث لانه الخش وأخذ منه أن مقعدة المبسور اذا خرجت لم يجب غسلها عن الجنابة ويجب غسل خبثها ومحلها ان لم يرد ادخالها ولا لم يجب هذا ايضا (تنبيه) قد يستشكل عدم باطن الفم باطنها وما يظهر (٣٧٧) من فرج الثيب ظاهر ابل قد يقال هذا

أولى بكونه باطناً ثم رأيت الامام صرح بهذه الاولوية فقال لا يجب غسل ما وراء ملتقى الشفرين كباطن الفم بل أولى اه وقد يجب اخذاً من تشبيهه الاصحاب لباطن الفم بباطن العين الذي وافق الخصم فيه على انه باطن ومن تشبيهه الشافعي لما يظهر من الفرج بما بين الاصابع بأن حائل الفم لا تعد له حالة مستقرة يعتاد زواله فيها بالكيفية ويبقى داخله ظاهراً كله بخلاف باطن الفرج فان حائله يعد فيه ذلك بالجلوس على القدمين المعتاد المألوف دائماً فاشبه ما بين الاصابع فانه يظهر بتفريقها المعتاد فاستويا في أن لكل حالة بطون وهو التقاء الشفرين والاصابع وحالة ظهور وهو انفرج كل منهما فكما اتفقوا فيما بين الاصابع على أنه ظاهر فكذلك فيما بين الشفرين ووراء ما ذكرناه مذهب أخرى في باطن الفم منها أنه ظاهر في الوضوء والغسل وبه قال

تعليل للمتن (قوله هذا هنا) أي وجوب المضمضة والاستنشاق في الغسل (قوله قوة الخلاف الخ) أو أنه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخولهما فان في الانف شعر او في الفم بشراً اه سمع عن كثر البكري (قوله وعدم اغناء الوضوء الخ) أي المطلوب للغسل أي الموهوم وجوبهما هنا (قوله لان لنا الخ) علة للمعطوفين ويحتمل للمعطوف فقط (قوله بوجوب كليهما) أي في الغسل استقلالاً وإن كانا موجودين في الوضوء وقوله كالوضوء أي كالقول بوجوبه في الغسل (قوله وفي الوضوء) أي المسنون للغسل معطوف على مستقلين (قوله وكره) إلى قوله وتاكيداً في النهاية والمغنى (قوله من الثلاثة) أي المضمضة والاستنشاق والوضوء (قوله وسن إعادة ما تركه الخ) أي بأن يأتي به بعد وإن طال الفصل ع ش وكان الأولى تدارك ما تركه الخ (قوله ما ذكر في باطن العين) أي عدم وجوب غسله من الجنابة (قوله واخذ منه) أي من التعليل (قوله لم يجب غسلها الخ) ويجب غسل المسربة من الجنابة لانها تظهر في وقت قصير من ظاهر البدن شرح أبي شجاع للغزوي وهي ملتقى المنفذ فيسترخي قليلاً ليصل الماء إلى ذلك شيخنا (قوله ومحلها) أي وجوب غسل خبثها (قوله عدم باطن الفم الخ) أي فلا يجب غسله (قوله ما يظهر من فرج الثيب الخ) أي عند جلوسها على قدميها فيجب غسله (قوله فقال لا يجب الخ) ضعيف (قوله وافق الخصم فيه) أي في باطن العين (قوله بان الخ) متعلق بيجاب (قوله فاشبهه) أي باطن الفرج أي ما يظهر منه عند الجلوس على القدمين (قوله حالة بطون) أي استتار (قوله وهو التقاء الشفرين الخ) أي حالة التقاء الخ وقوله انفرج كل منهما أي حالة انفرج كل من النوعين المذكورين (قوله فكما اتفقوا) أي الاصحاب (قوله ما ذكرناه الخ) أي من انه ظاهر في الوضوء والغسل فلا يجب غسله فيهما (قوله في باطن الفم) الأولى تقديمه على قوله مذهب الخ (قوله منها انه) ملحوظ في نسخة المصنف بغير خطه من غير تصحيح ولعله من تصرفات بعض الناظرين يرشد إلى ذلك سقوطها في قوله ظاهر في الغسل فقط باتفاق النسخ فالأولى حذفها فيهما ما واثباتها فيهما بصري (قوله أي الغسل) أي من حيث هو واجبا كان أو مندوباً كما مر (قوله بالمعجمة) إلى قوله قال في النهاية وإلى قوله اه في المغنى لإلا قوله قال المصنف (قوله الطاهر كني والنجس الخ) أي استظهاراً وإن قلنا انه يكفي غسلة لهما نهاية ومعنى (قوله ويذبحي) أي يندب بجبري (قوله محل النجس) أي من القبل والدير شيخنا (قوله بطل غسله) أي لم يصح (قوله كما هو) أي المس (قوله فلا بد من غسلها الخ) والمخلص من ذلك ان يقيد النية بالقبل والدير كان يقول زويت رفع الحدث من هذين المحلين فيبقى حدث يده حينئذ ويرتفع بالغسل بعد ذلك كبقية بدنه شيخنا عبارة البجيري وقال شيخنا العشماوي وهذا اذا نوى رفع الحدث الأكبر عن المحل واليد معاً او أطلق فان نوى رفع الجنابة عن المحل فقط فلا يحتاج إلى نية رفع حدث أصغر عنها لان الجنابة لم ترتفع عنها فهذا المخلص له من غسل يده ثانياً اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تأخر

فيه حدث يحتاج إلى رفعه فلا حاجة لغسل البادي حينئذ فراجع (قوله وكان وجهه نفيه هذا هنا الخ) عبارة الاستاذ البكري في كثره وإنما نص على نفي الوجوب هنا دون الوضوء مع ان الخلاف بين العلماء فيهما موجود لانه لما نص على تعميم الشعر والبشر خشى دخولهما فان في الانف شعر او في الفم بشرة وقيل غير ذلك اه (قوله بعد رفع حدث الوجه) ثم قوله الاتي لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن أو أي اغتسل

أحمد وغيره ظاهر في الغسل فقط وكل تمسك من السنة بما أوجب عنه في المجموع (وأكمه) أي الغسل (إزالة القدر) بالمعجمة الطاهر كني والنجس كذى قال المصنف وينبغي أن يتفطن من يغتسل من نحو ابريق لدقيقة وهي أنه اذا ظهر محل النجس بالماء غسله ولا يرفع الجنابة لانه إن غفل عنه بعد بطل غسله وإلا فقد يحتاج للمس فينتقض وضوءه أو إلى كلفة في لف خرقة على يده اه وهذا حقيقة أخرى وهي أنه اذا نوى كذا كروم بعد النية ورفع جنابة اليد كما هو الغالب حصل بيده حدث أصغر فقط فلا بد من غسلها بعد رفع حدث الوجه بنية رفع الحدث الأصغر

حدثه في محله انظر اشتراط كونه بعد رفع حدث الوجه في الاول وفي محله في الثاني هل فيه مخالفة لقوله في باب الوضوء قبيل السنن او اغتسل جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اهفانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباً به منها وطراً حدثه الاصغر فليراجع سم وجرم بالمنافاة السيد البصري اقول ان في البجيري وحاشية شيخنا مثل ما في الشارح في البابين وذلك دفع المنافاة بان ترك الترتيب هنالقه صورتان الاولى بان يقدم العضو الباقي جنباً به كالرجل على ما طرأ حدثه المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد جوازها ما تقدم في الوضوء والثانية بان يقدم ما طرأ حدثه كاليد على ما بقيت جنباً به المتقدم عليه رتبة كالوجه وهي التي افاد منعها ما هنا ولا تلزم بينهما كلياً ولا جزئياً حتى ينافي جواز احدهما منع الاخرى (قوله لتعذر الاندراج الخ) فان جنباً به اليد ارتفعت ثم طرأ الحدث الاصغر عليها بالمس اى فالشرطان لا يقدم غسل كفيه على الوجه فلو اخره بالكلية عن غسل جميع الاعضاء ونوى كفى مداً بغيره بغيره (قوله كما لا يخفى) فهو افضل من تاخير قدميه عن الغسل معنى ونهاية (قوله للاتباع) اى المنقول عن قوله صلى الله عليه وسلم عرش (قوله سن له اعادته) خلافاً للنهاية والمغنى عبارة تهما واللفظ الاول ولو توضا قبل غسله ثم احدث قبل ان يغتسل لم يحتج لتحصيل سنة الوضوء الى اعادته كما افق به والد رحمه الله تعالى بخلاف ما لو غسل يديه في الوضوء ثم احدث قبل المضمضة مثلاً فانه يحتاج في تحصيل السنة الى إعادة غسلهما بعدنية الوضوء لان تلك النية بطلت بالحدث اه قال شيخنا وحمل كلام ابن حجاج على انه يعيدهم وجرى من خلاف من قال بعدم الاندراج فلا خلاف بينه وبين ما قاله الرملى اه (قوله اختصاصه) اى سن الوضوء ويحتمل اى سن استصحابه (قوله بما قدمته) اى من ارجاع ضمير اكمله للغسل الا عم (قوله بل قيل الثاني) اى الاتباع الثاني يعنى لفظ راويه (قوله وعلى كل) اى من القولين الى قوله وهذه النية في النهاية والمغنى الا قوله اى الى والا (قوله بتقديم كفه) وهو الافضل نهاية ومعنى (قوله ان تجردت جنباً به) كان احتمل وهو جالس متمكن مغنى وكان نظراً وتفكيراً فامنى شيخنا (قوله نوى به سنة الغسل) كان يقول نويت الوضوء لسنة الغسل شيخنا (قوله اى او الوضوء) اى او يقول نويت الوضوء ويحتمل ان مراده او بنوى نية من نيات الوضوء المتقدمة عبارة عرش قوله مر سنة الغسل قضيته تعين ذلك وإن غير هذه من نيات الوضوء كنويت فرض الوضوء لا يكفي ويتأمل وجهه في نحو نويت فرض الوضوء وعبرة حجج بعد لفظ الغسل اى او الوضوء اه (قوله والا) اى وان لم تجرد جنباً به عن الحدث الاصغر بل اجتمعت معه كما هو الغالب شيخنا (قوله نوى نية تجزئة) ظاهر كلامهم انه لا فرق في ذلك بين ان يقدم الغسل على الوضوء او يؤخره عنه نهاية عبارة شيخنا هذا ظاهر ان قدم الوضوء على الغسل فان اخره نوى سنة الغسل ان لم يرد الخروج من خلاف من قال بعدم الاندراج والا نوى رفع الحدث او غيره من النيات المعتمدة اه وفي المغنى وسم ما يوافقه (قوله بقسميها) احدهما نية سنة الغسل والثاني نية تجزئة في

جنب الارجلية مثلاً ثم احدث كفاه غسلهما عن الاكبر بعد بقية اعضاء الوضوء او قبلها او في اثنائها اه فانه يدل على انه لا يعتبر الترتيب بين ما بقيت جنباً به من اعضاء الوضوء وما ارتفعت جنباً به منها وطراً حدثه الاصغر فليراجع (قوله ثم الوضوء) قال في شرح العباب وقضية كلامهم ان الوضوء إنما يكون سنة في الغسل الواجب وبه صرح ابو زرعة وغيره تبعاً للمحامي ولو قيل بتدبه كغيره من سائر السنن التي ذكرها هاتفاً في الغسل المستنون أيضاً لم يعد ثم رابت المصنف في باب الجمعة جزم بهذا الاحتمال اه باختصار وعبرة العباب هنا بعد ذلك الغسل المستنون في الاول والاكمل كالواجب اه ولم يرد في شرحه على عز وهذا الجواهر (قوله سن له) افق شيخنا الشهاب الرملى بعدم اعادته من حيث سنة الغسل لحصولها بالمرأة الاولى بخلاف غسل الكافرين قبل الوضوء إذا حدث بعده سن اعادته لبطالته بالحدث اه (قوله بتقديم كفه وبعضه وتاخيرها الى قوله ثم ان تجردت الخ) هذا الصنيع كالصريح في انه اذا لم تكن تجردت جنباً به عن الاصغر نوى نية تجزئة وان اخره عن الغسل ولا يمنع من ذلك ارتفاع اصغره حينئذ بالاندراج نظر المراجعة خلاف موجب وقوله بعدم

لتعذر الاندراج حينئذ (ثم الوضوء) كاملاً للاتباع ويسن له استصحابه الى الفراغ حتى لو احدث سن له اعادته وزعم المحامي ومن تبعه اختصاصه بالغسل الواجب ضعيف كما علمنا قدمته (وفي قول بوخر غسل قدميه) للاتباع أيضاً والخلاف في الافضل ورجح الاول لان في لفظ روايته كان المشعرة بالتكرار بل قيل الثاني إنما يدل على الجواز لا غير وعلى كل تحصل سنة الوضوء بتقديم كفه وبعضه وتاخيرها وتوسطه اثناء الغسل ثم ان تجردت جنباً به عن الاصغر نوى به سنة الغسل اى الوضوء كما هو ظاهر والا نوى نية تجزئة مما مر في الوضوء خروجاً من خلاف موجه القائل بعدم الاندراج وهذه النية بقسميها سنة

تكتفى نية الوضوء عن خصوص نية المضمضة نعم لو أحدث بعد ارتفاع جنبابة أعضاء وضوئه لزمه الوضوء مرتباً بالنية لزوال اندراجها الموجب لسقوط النية والترتيب أو بعضها لزمه غسل ما تأخر حدثه في محله بالنية كما علم بما مر آنفاً (ثم) بعد الوضوء (تعهد معاطفه) وهي ما فيه التواء والنعطاف كالأذن وطبق البطن والسرّة بان يوصل الماء إليها حتى يتيقن أنه أصاب جميعها وإنما لم يجب ذلك حيث ظن وصوله إليها لأن التعميم الواجب يكتفى فيه بغلبة الظن ويتأكد ذلك في الأذن بان يأخذ كفها من ماء ثم يميل أذنه ويضعها عليه ليأمن من وصوله لباطنه ويبحث تعين ذلك على الصائم الأيمن به من المفطر (ثم) بعد تعهدها (يقبض الماء) على رأسه (و) قبل الإفاضة عليه الأولى له إذا كان له شعر في نحو رأسه أو لحيته أنه (يخلله) بان يدخل أصابعه العشر مبلولة أصول شعره للاتباع ويسن تخليل سائر شعره لأن ذلك أقرب إلى الثقة بعموم الماء لها والمحرم كغيره لكن يتجرى الرفق خشية الانتناف (ثم) بعد الفراغ من الرأس تخليل الأيمن لإفاضة يقبض الماء على شقه الأيمن) مقدمه ثم مؤخره (ثم) بعد فراغه منه جميعه يفيضه على شقه (الأيسر) كذلك

الوضوء كدري (قوله لأجزاء نية الغسل الخ) هذا ظاهر إذا قدم الغسل ولو شرعاً على الوضوء وكذا إذا أخره عنه لكن قدم نيته عليه ولا لاقية توقف إلا أن يبدأ بالأجزاء مجرد سقوط الطلب وإن لم يثبت عليه فإيراجع وكتب عليه سم ما نصه قديقال قضية مراعاة القاتل بعدم الاندراج أن لا يجزى نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنبابة عن الأصغر فتأمل اهـ وهو ظاهر ولعل لهذا الإشكال سكوت النهاية والمغني عن قول الشارح وهذه النية الخ (قوله والترتيب) عطف على النية وقوله أو بعضها عطف على أعضاء الخ (قوله غسل ما تأخر حدثه) لو قال غسله لكان أخصراً وظهر لما قد يوم هذا أن المراد بما تأخر حدثه غير البعض السابق وليس كذلك بصري (قوله في محله الخ) هذا مبنى على ما تقدم له في الدقة وقد علمت ما فيه بصري وقد مر الجواب عنه (قوله بالأذن والموق) تحت المقبل من الأنف نهاية (قوله بان يوصل الخ) عبارة المغني كان يأخذ الماء بكفه فيجعل على المواضع التي فيها انعطاف والتواء اهـ (قوله وطبق البطن) بكسر الطاء وسكونها عيش والبطن بالكسر عظم البطن فالمعنى عليه طيات شخص بطن بحيري (قوله حتى يتيقن الخ) عبارة النهاية وإنما سن تهمداً ما ذكرناه لأنه أقرب إلى الثقة بوصول الماء. وبعد عن الأسراف فيه اهـ (قوله بغلبة الظن) بل بمجرد الظن (قوله ويتأكد) إلى قوله ويبحث في النهاية والمغني (قوله ثم يميل أذنه الخ) قضية أنه لا يتعين عليه فعله فيجوز له الانغماس وضب الماء على رأسه وإن أمكن له الإمالة عليه فهل إذا وصل منه شيء إلى الصماخين بسبب الانغماس مع إمكان الإمالة يطل صومعه لما أفاده قوله ويتأكد كذا الخ من أن ذلك مكروه أو لا لأنه تولد من مأذون فيه نظراً بقياس الفطر بوصول ماء المضمضة إذا بالغ الفطر لكن محل الفطر كما قاله بعضهم إذا كان من عادته وصول الماء إلى باطن أذنيه لو انغمس بان يتكرر ذلك فلا يثبت هنا بمره ثم رابت في كتاب الصوم قول الشارح مر بعد قول المصنف ولو سبق ماء المضمضة الخ ما نصه بخلافه حالة المبالغة وبخلاف سبق ما نهم غير مشروع وعين وبخلاف سبق ماء غسل التبريد لأنه غير ماء وبذلك وخرج بما قررناه سبق ماء الغسل من حيض أو نفاس أو جنبابة أو من غسل مسنون فلا يفطر به كأقنق به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل أذنيه في جنبابة ونحوها سبق الماء إلى الجوف منهم ما لا يفطر ولا نظراً إلى إمكان إمالة الرأس بحيث لا يدخل شيء لعصره وينبغي كما قاله الأذرعى أنه لو عرف من عادته أنه يصل منه إلى جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه ان يحرم الانغماس ويفطر قطعاً نعم محله إذا تمكن من الغسل لآعلى تلك الحالة ولا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسبقه من غسل نجاسة بفيه وإن بالغ فيها انتهى غش (قوله ربتاً كذا) أي التعهد (قوله ويضعها) الأذن (عليه) أي الكف (قوله ويبحث تعين ذلك الخ) خلافاً للنهاية عبارته ويتأكد ذلك في حق الصائم وقول الزركشي بتعين محمول على ذلك اهـ الثاني (قوله بعد تعهدها) إلى قوله وما ذكر في النهاية والمغني إلا قوله والمحرم إلى المتن (قوله لأن ذلك) أي تقديم التخليل وقوله لها أي للشعور (قوله والمحرم كغيره الخ) هذا ظاهر لإطلاق المتن وظاهر عدم تقييد الشارح مر له لكن تقدم للشارح مر في الوضوء أن المعتد عدم سن التخليل وعليه فيمكن الفرق بين ما هنا والوضوء بأنه يجب إصصال الماء إلى باطن الشعر هنا مطلقاً بخلافه في الوضوء لا يجب إصصاله إلى باطن الكشيف على ما مر فطلب التخليل هنا من المحرم استظهاراً بخلاف الوضوء (قوله ثم إفاضة الخ) ولا يعارض هذا الترتيب تعبير المصنف بالواو لأنها لا تقتضي ترتيباً نهائياً ومعنى (قوله كذلك) أي

اندراجها فتكون مراعاة الخلاف وإن لم يقلد المخالف مجوزة لنية نحو رفع الحدث وإن كان مرتفعاً في اعتقاده وهذا مما يؤيد أنه يستحب لفاد الطهورين التيمم على نحو صخر كما سيأتي في التيمم ولا حاجة إلى حمله على تقليد القاتل بجواز التيمم عليه لأنه إذا قلده صار من أتباعه في ذلك وليس هذا من مراعاة الخلاف في شيء وما يؤيد ما ذكرناه من أن قصد مراعاة الخلاف يسوغ ما يخالف اعتقاد الفاعل وإن لم يقلد المخالف ما جمع به شيخنا الشهاب الرملي بين ما سيأتي في المتن من وجوب نية الفرضية في المعادق ومافي الروضة من عدم وجوبها في أنه إن أراد مراعاة الخلاف أتى بها وإلا فلا يلتزم (قوله لأجزاء نية الغسل عنها) قديقال قضية مراعاة

وفارق ما يأتي في غسل الميت بان ما هناك فيه يستلزم تكرار قلبه وفيه مشقة بخلافه هنا وما ذكر من هذا الترتيب هو مراد من عبر بعد ذلك  
يسن ترتيب الغسل خلافا لما يوهمه بعض عبارات (تنبيه) وقع في الروضة وغيرها ما يصرح بانه يقدم غسل اعضاء وضوئه على الافاضة  
على راسه لشرفها ونازع فيه الزركشي (٣٨٠) ثم اوله بما تنبؤ عنه عبارتها وقد توجه على وجهها بان شرف اعضاء الوضوء اقتضى تكرير

طهارتها بالوضوء او لا ثم يغسلها بعد ثم يغسلها في ضمن الافاضة على الراس ثم البدن (ويذلك) ما اتصل له يده من بدنه وخر وجامن خلاف من اوجبه دليلنا أن الآتي والخبر ليس فيهما تعرض له مع أن اسم الغسل شرعا ولغة لا يقتصر اليه ويؤخذ من العلة أن ما لم تصل له يده يتوصل إلى ذلك بيد غيره مثلا إذا تخالف يوجب ذلك (ويثالث) بالشروط السابقة في الوضوء تخليل راسه ثم غسله للتتابع ثم تخليل شعوره وجهه ثم غسله ثم تخليل شعور بقية البدن ثم غسله قياسا عليه وهذا الترتيب ظاهر وإن لم أر من صرح به وتثليث البقية إما بان يغسل شقه الايمن ثم الايسر ثم هكذا ثانية ثم الثالثة أو بولي ثلاثة الايمن ثم ثلاثة الايسر وكان قياس كيفية التثليث في الوضوء تعين الثانية للسنة واقتضاه كلام الشارح لكن من المعلوم الفرق بين ما هنا وشم فان كلاما من المغسول ثم كاليدين متميز منفصل عن الآخر فتعينت فيه تلك السكيفية لذلك بخلاف ما هنا فان كون البدن فيه كالعضو الواحد منع قياسه على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من السكيفتين فتأمل وكذا يسن تثليث الدلك الغير والتسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كتنسمية مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفض وتنشف واستعانة وتكلم لغير عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والمواالة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكرها في التيمم وغير ذلك

مقدم ثم مؤخره (قوله فارق) أي ما هنا حيث لا ينتقل للأيسر إلا بعد فراغه من الايمن جميعه (ما يأتي الخ) أي أنه يغسل شقه الايمن من قدام ثم الايسر كذلك ثم يحرقه ويغسل شقه الايمن من خلف ثم الايسر كذلك قال النهاية وعلى الفرق لو فعل هنا ما يأتي ثم كان اتيا باصل السنة فيما يظن بالنسبة لمقدم شقه الايمن دون مؤخره لتأخره عن مقدم الايسر وهو مكروه اه (قوله بأن ما هنا) أي تقديم الايمن مقدمه ثم مؤخره على الايسر (فيه) أي في غسل الميت فالجار متعلق بما تضمنته لفظة ما من معنى الفعل و(قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر اه (قوله بعد ذلك) أي بعد ما يأتي في غسل الميت (قوله يسن ترتيب الغسل) أي غسل الخ (قوله يقع في الروضة وغيرها الخ) اعتمده المغني (قوله وقد توجه) أي عبارة الروضة وغيرها (على بعدها) أي عن هذا التوجيه (قوله دليلنا) أي على عدم وجوب الدلك (قوله يؤخذ من العلة الخ) وقرر شيخنا أن قوله ما اتصل له الخ إحدى طريقتين في مذهب المالكية فلا يجب عليه استعانة في غير ما وصلت اليه يده بخرقه ونحوها وهي التي نقلها ابن حبيب عن سمعون وهي المعتمدة عندهم ومن اعترض عليه نظر للطريقة الأخرى التي مشى عليها خليل وهي غير معتمدة عندهم بجرى عبارة شيخنا إنما قيل بذلك أي بما اتصل اليه به يده لأن المعتمد عند المخالف أنه لا يجب عليه الاستئابة فيما لم تصل اليه يده فيصب الماء عليه ويجزئه ولم ينظر للضعيف القائل بوجوب الاستئابة في ذلك فان نظرنا له سن ذلك ما ذكر بنحو جبل أو عصا وخر وجامن الخلاف اه (قوله في الوضوء) أي في سن تثليثه (قوله ثم غسله) أي ثم دلكه (قوله شعور وجهه) أي من اللحية وغيرها (قوله ثم غسله) أي الوجه مع ما فيه من الشعور أي ثم ذلك الوجه وكذا قوله الاتي (ثم غسله) أي غسل باقي البدن مع ما فيه من الشعور ثم دلكه كذا في الاقتناع المفيد تأخير تثليث الدلك عن تثليث الغسل ولو قيل بالتفريق بأن يغسل ثم بذلك ثم هكذا ثانية ثم الثالثة لم يبعد فليراجع ثم رأيت ترجيح البصري ذلك التفريق في الوضوء (قوله قياسا عليه) أي على الوضوء (قوله بأن يغسل شقه الايمن) أي المقدم ثم المؤخر (ثم الايسر) كذلك خطيب وعش وكذا يقال في قوله الاتي أو بولي ثلاثة الايمن الخ (قوله واقتضاه كلام الشارح) أي وكلام شرح المنهج حيث اقتصرنا عليها اقلًا كالوضوء فيغسل راسه ثلاثا ثم شقه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا (قوله ذلك) أي للتميز والانفصال (قوله بخلاف ما هنا) أي في الغسل (قوله في خصوص ذلك) أي في تعين السكيفية الثانية (قوله وهو حصول السنة بكل الخ) ظاهره تساوي السكيفتين ومقتضى ما فرق به مع قوله لم في الوضوء لا يعتبر تعدد قبل تمام العضو تعين الأولي فلا أقل من ترجيحها وصرح به شيخنا في النهاية وبحاجب عن مقتضى المذكور بان جعله كالعضو لا يقتضى مساواته له من كل وجه ومن ثم سن هنا الترتيب لائمه بصري وكذا صرح بترجيح الأولى شرح الروض وعليها اقتصر الخطيب وكذا الشارح في شرح الارشاد وقال الكردى الأولى السكيفية الثانية كما وصحته في الاصل فراجع اه (قوله والذكر) لعل المراد به ما يشمل ذكر أول الوضوء عقبه وذكر (قوله هناك) أي في الوضوء (قوله لغير عذر) لعله راجع لجميع المعاطيف (قوله بتفصيلها) أي المواالة (قوله سيد كرها) أي سنية المواالة في الغسل (قوله وغير ذلك) عطف على الذكر ومن

القائل بعدم الاندراج أن لا تجزئ نية الغسل عنها عند عدم تجرد الجنابة عن الاصغر فتأمل (قوله يستلزم تكرار قلبه) عبارة شرح الروض لما يلزم فيه من تكرير قلب الميت قبل الشروع في شيء من الايسر (قوله أكثر سنن الوضوء) الوجهان من ذلك إلا أكثر السواك وإن تسوك للوضوء قبله خلافا لمن خالف (قوله

على الوضوء في خصوص ذلك وأوجب له حكما تميز به وهو حصول السنة بكل من السكيفتين فتأمل وكذا يسن تثليث الدلك الغير والتسمية والذكر وسائر السنن هنا نظير ما مر هناك ومن ثم جرى هنا أكثر سنن الوضوء كتنسمية مقترنة بالنية واستصحابها وترك نفض وتنشف واستعانة وتكلم لغير عذر وكالذكر عقبه والاستقبال والمواالة بتفصيلها السابق ثم وسيد ذكرها في التيمم وغير ذلك

ويكفي راكد وإن قل تحرك جميع البدن ثلاثا وإن لم ينقل قدميه إلى محل آخر على الأوجه (٢٨١) من اضطراب فيه بين الاسنوى

والمتعقبين لكلامه لأن كل حركة توجب عمامة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها ولم ينظر لهذه الغيرية المقتضية للانفصال المقتضى للاستعمال لأن المدار في الانفصال المقتضى له على انفصال البدن عنه عرفا وما هنالك كذلك وكان الفرق أنه يغتفر في حصول الثلث ما لا يغتفر في حصول الاستعمال لأنه أفساد للماء فلا يكفي فيه الامور الاعتبارية وقدم فيمن أدخل يده بلا نية اغتراف أن له أن يحركها ثلاثا وتحصل له سنة الثلث (وتتبع) المرأة ولو بكر أو بجوزا خلية غير المحدة والمجرمة (لحيض) ولو احتمالا كافي المتحيرة على الأوجه أو نفاس وتنجيس بخروج الدم لا يمنع تطيبه المقصود منه (أثره) أى عقب انقطاع دمه والغسل منه (مسكا) بأن تجعله في قطنته وتدخلها فرجها الواجب غسله لا غيره وإن أصابه الدم خلافا للحاملي والمتولى نعم للتنقية التي ينقض خارجها حكم الفرج على الأوجه وذلك لأمره صلى الله عليه وسلم بما ذكره ومن ثم تأكد وكره تركه لأنه يطيب المحل ثم يهيه للعلق حيث كان قابلا له (والا) تردده وإن وجدته

الغير كانه عليه شيخنا كونه محل لا يناله فيه رشاش (قوله ويكفي في راكد) عبارة الخطيب والنهاية والاسنوى وشيخنا ولو انغمس في ماء فإن كان جاريا كفي في التثليث أن يمر عليه ثلاث جريات لكن قديفوتته الدالك لأنه لا يتمكن منه غالبا تحت الماء إذ ربما يضيق نفسه وإن كان راكدا انغمس فيه ثلاثا بان يرفع راسه منه وينقل قدميه أو ينقل فيه من مقامه إلى آخر ثلاثا ولا يحتاج إلى انفصال جملته ولا راسه لأن حركته تحت الماء كجري الماء عليه اه قال البجيرى على الانعاع قوله وينقل قدميه أى لاجل تثليث باطن قدميه وقوله أو ينقل فيه أى في حال انغماسه اه (قوله وإن لم ينقل قدميه الخ) خلافا لظاهر مامر آتفا عن النهاية والخطيب والاسنوى عبارة السيد البصرى قوله وإن لم ينقل قدميه الخ فديقال إذ لم ينقلهما ففوت تثليث باطنهما اه وتقدم عن البجيرى مثله وقد يجاب بان الشارح دفعه بالنقيض بقوله إلى محل آخر واما مطلق النقل كان يرفعهما ثم يضعهما في محلها فلا بد منه عند الشارح أيضا كما يفيد قوله تحرك جميع بدنه وقوله لأن كل حركة الخ وقدير فع الخلاف بينه وبين الجمع المتقدم بذلك ثم رابت في سم مانصه قوله وإن لم ينقل الخ أى فيمكن تحريكها اه (قوله الامور الاعتبارية) أى كالاتصال هنا (قوله وقدم الخ) تأييد لقوله ولم ينظر الخ (قوله المرأة) إلى قوله نعم في المعنى الا قوله ولو احتمالا إلى نفاس وقوله وتنجسه إلى المتن وإلى قوله ولا يضرفه النهاية إلى قوله خلافا للحاملي والمتولى وقوله وأولاه إلى فإن لم ترد وقوله غير ماء الرفع وقوله بل وفي حصول إلى اما المحدة (قوله غير المحدة الخ) واستثنى الزركشى المستحاضة أيضا واهره المعنى (قوله ولو احتمالا كافي المتحيرة الخ) عبارة النهاية وشمل تعبيرة باثر الدم المستحاضة إذا شفيته وهو ما تفقهه الأذرعى وغيره والأوجه ان المتحيرة عند غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق الوالد رحمه الله بحرمه جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتضر بهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها هو وقوله وافق الخ باقى في الشارح ما يوافق (قوله وتنجسه الخ) متعلق بمسئلة المتحيرة فالأولى تقدمة على قوله أو نفاس بصرى (قوله وتنجسه) وقوله لطيبه ضمير هما للجل أو للبسك أو الأول للثاني والثاني للأول وضمير منه للاتباع (قوله عقب انقطاع دمه) أى دم الحيض والنفاس بخلاف دم الفساد وغير الدم نهاية قول المتن (أثره) بفتح الهمزة والمثلثة ويجوز كسر الهمزة وإسكان الثاء (قوله مسكا) هو فارسى معرب الطيب المعروف معنى (قوله الواجب غسله) وهو ما يفتح عند جلوسها على قدميه عا ش (قوله لا غيره) أى غير فرجها الخ عبارة النهاية وعلما أنه لا يندب تطيب ما أصابه دم الحيض من بقية بدنها وهو كذلك اه (قوله للثقبه التى الخ) أى ثقبه انشأ انسدرجها أو خشي حكم بانوته نهاية (قوله وذلك) أى سن الاتباع و (قوله بما ذكر) أى بالجمل المذكور بجيرى (قوله وكروه تركه) أى بلا عذر خطيب (قوله لأنه الخ) علة الامر بما ذكر (قوله تردده الخ) عبارة المعنى أى وإن لم يتيسر بأن لم تجده ولم تسمح به اه (قوله كقسط واطفار) القسط بالمضمن من عقاقير البحر والاطفار بفتح الهمزة وسكون الظاء ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع في البخور كرى عبارة البجيرى هما نوعان من البخور ويقال في

ويكفي في راكد) قال في العباب ومحصل التثليث للنفاس في جار بأن يمر عليه ثلاث جريات قال في شرحه وإن لم يتحرك كافي الحادى وغيره لكن قديفوتته الدالك لعسره تحت الماء اذ ربما يضيق نفسه اه والوجه أنه لو ترك الدالك إلى تمام الثلاث الجريات ان يأتى به لكن هل يثلك فيه نظر ويته تليته وكذا يقال إذ اترك الدالك حتى تحرك ثلاث حركات في الواك ثم ما تقدم في الدالك في الوضوء الجارى هنا (قوله لأن كل حركة توجب عمامة ماء لبدنه الخ) قضية هذا التعليل أنه لو اتحد المالم يكف كالو وضع على العضو ماء عمه ثم حركة حتى جرى هذا الماء عليه من أحد طرفيه إلى الآخر فلا يحصل التثليث بذلك (قوله أثره) شمل تعبيرة باثر الدم المستحاضة إذا شفيته وهو ما تفقه الأذرعى وغيره والأوجه ان المتحيرة بعد غسلها كذلك لا احتمال الانقطاع وافق شيخنا الشهاب الرملى بحرمه جماع من تنجس ذكره قبل غسله وينبغي تخصيصه بغير السلس لتضر بهم بحل وطء المستحاضة مع جريان دمها روسياتى هذا في الشرح (قوله ولا تردده) هلا زاد ولم

بذلك بل لو جعلت ماء غير ماء الرفع بدل ذلك كفي في دفع كراهة ترك الاتباع بل وفي حصول اصل سنة النظافة كما هو ظاهر فالترتيب للأولوية كما علم بما تقرر وبه يندفع ما قيل لإجراء غير المسك مع وجوده فيه استنباط معني يعود على النص بالابطال ووجه اندفاعه انه يكفي في حكمة النص عليه كونه افضل من غيره اما المودة فتقتصر على قليل قسط او اظفار ولا يضر ما فيها من التطيب لانه يسير جدا فسوح لها فيه للحاجة قال الاذرعى والمحرمه كالمودة واولى بالمتع اى لقصر زمن الاحرام غالبا ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما وسيأتى فى الصائمه انه يكره لها التطيب فلوا نقطع قبيل الفجر فنوت وارادت الغسل بعده لم يسن لها التطيب فيما يظهر (ولا يسن تجديده) اى الغسل لانه لم ينقل ولما فيه من المشقة وكذا التيمم (بخلاف الوضوء) يسن تجديده ولو لماسح الخف كما مروا ن كل بالتيمم لنحو جرح وكون الاتيان ببعض الطهارة غير مشروع إنما هو مع امكان فعل بعضها الآخر وذلك لان التجديد كان يجب لكل صلاة فلما نسخ وجوبه بقى

القسط كست يضم الكاف كافى الشورى والاظفار شئ من الطيب أسود على شكل ظفر الانسان ولا واحد له من لفظه كافى البرماوى اه (قوله ومن ثم) اى من اجل ان اولاه اكثر حرارة (قوله استعمال الاس) اى الامر باستعماله كما يستفاد من نقله ابن شبة وان اوه كلام الشارح خلافه اللهم إلا ان يكون مستنده رواية اخرى بصري (قوله فالنوى) اى نوى الزبيب ثم مطلق النوى بجبري (قوله بل لو جعلت ماء الخ) عبارة الخطيب وشرح المنهج فان لم تجده اى الطين كفى الماء اه زاد النهاية في دفع الكراهة كما في المجموع لاجل السنة خلافا للاسنوى اه وفي البجيري على شرح المنهج اى غير ماء الغسل الرابع للحدث وعند الشيخ عميرة الا اكتشاف بماء الغسل الرابع للحدث اه وعلى الافناع اى ماء الغسل في دفع الرائحة لاجل السنة من حوى اه (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكفي في دفع الكراهة سم اى خلافا للنهاية وشيخ الاسلام والخطيب على احتمال (قوله الاتباع) بسكون التاء (قوله بل وفي حصول اصل سنة النظافة) خلافا لظاهر مامر عن النهاية (قوله وبه الخ) اى بقوله فالترتيب الخ (قوله معنى يعود على النص الخ) وهذا نظير قول الحنفية العلة في وجوب الشاة في الزكاة دفع حاجة الفقير وهى تندفع بوجوب قيمتها وردو اذلك بانه يلزم منه بطلان حكم الاصل وهو وجوب الشاة على التعمين وهو لا يجوز كذا في ابن شبة وبه يعلم ما في جواب الشارح فانه لو تم لما صح رد دم على الحنفية بما ذكر لجواز استنادهم لما ذكره بل لا تتحقق هذه القاعدة في صورة من الصور بصري (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وايضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نص اللبس الذى هو المجلس باليد ما يقتضى نقض سائر صور الالتقاء سم (قوله ما فيها) نى ضمير المعطوفين باولائها للتبويب (قوله ومن ثم رجح غيره الخ) واعتمده النهاية والمغنى فقا لا يمنع على المحرمه استعمال الطيب مطلقا قسطا كان أو غيره طال مدة احرامها أم لا اه (قوله لم يسن لها الخ) اعتمده النهاية قال سم لا يقال بل يتمتع لانه مفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه اه (قوله التطيب) اى بشئ من انواع الطيب نهاية (قوله بعده) اى الفجر (قوله اى الغسل) الى قول المتن ويسن فى المغنى لا قوله وكذا التيمم وقوله وكون الاتيان الى وذلك وقوله نعم الى واذا وكذا فى النهاية لا قوله وذلك الى محل قول المتن (ولا يسن تجديده) بل بكرة قياسا على ما وجد وضوءه قبل ان يصلى به صلاة ما يجمع أن كلا غير مشروع عى (قوله يسن تجديده) اى فى السلم أما وضوء صاحب الضرورة فلا يستحب تجديده كما قاله الشورى وعى بجبري (قوله وكون الاتيان الخ) جواب عما نشأ من الغاية (قوله وإنما هو الخ) قديفدانه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه سم ويفيده ايضا قول الشارح السابق وكذا التيمم (قوله وذلك) اى سن تجديده الوضوء (قوله لان التجديد الخ) لو سكت عن هذه لكان اولى لان الغسل كان كذلك قايوى (قوله اذا صلى بالاول صلاة ما الخ) اى كما قاله المصنف فى باب النذر من زوائد الروضة وشرح المذهب والتحقيق وظاهره انه لا فرق بين تحية المسجد وسنة الوضوء وغيرهما فان قيل يتسلسل عليه الامر ويحصل له مشقة اجيب بان هذا مفروض اليه اذ اراد زيادة الاجر فعل مغنى قوله لقل الخ ردلما استظهره الاستاذ البكرى من استثناء سنة الوضوء الى لا يلزم التسلسل بجبري

تجده ويحاج بان عدم الارادة شامل لعدم الوجدان (قوله غير ماء الرفع) قضيته ان الاقتصار على ماء الرفع لا يكفي في دفع الكراهة (قوله ووجه اندفاعه الخ) أقول وايضا لو سلم انه ليس افضل فليس من قبيل استنباط ما يعود بالابطال بل من قبيل ما يعود بالتعميم كما استنبطوا من نقض اللبس الذى هو المجلس باليد ما يقتضى نقض سائر صور الالتقاء (ومن ثم رجح غيره الفرق بينهما) هذا ما اعتمدهم فريتمتع على المحرمه استعمال الطيب مطلقا حتى القسط والاظفار (قوله لم يسن لها التطيب) لا يقال بل يتمتع لانه يفطر لانا نقول تقدم ان محله ما يظهر من الفرج عند الجلوس وهذا لا يفطر الوصول اليه (قوله وإنما هو مع امكان الخ)



صلاة ما ولوركة لا سجدة وطوافا ولا كره كالغسلة الرابعة نعم يتجه أنه لو قصد به عبادة مستقلة حرم لتلاعبه وإذا لم يعارضه ما هو أهم منه وإلا لزم التسلسل (ويسن أن لا ينقص) بفتح أوله متعديا فضمير الفاعل للتطهر وقاصر الفاعل هو الفاعل وهو ما نقل عن خطه (ماء الوضوء عن مد) وهو رطل وثلاث (و) ماء (الغسل عن صاع) وهو خمسة أربال وثلاث تقريرا فيهما للاتباع وعمله فيمن بدنه قريب من اعتدال بدنه صلى الله عليه وسلم ونعومته وإلا زيد ونقص لا تقي به وقضية عبارتهما من نذب عدم النقص لمن بدنه كذلك أنه لا يسن له ترك زيادة لا سرف فيها والأوجه ما أخذه ابن الرقعة من كلامهم والخبر أنه يندب له الافتصار عليهما أى إلا الحاجة كتيقن كمال الاتيان بجميع المطلوبات وزعم غيره أن كلامهم يشعر بندب زيادة لا سرف فيها لأن مندوباتها لا تتأني إلا بها قطعاً، نوع (ولا حد له) أى لماهما فلو نقص عما ذكر وأسبغ كفى وفي خبر حسن أنه صلى الله عليه وسلم توضأ بثلاثي مد ويسن أن لا يغتسل لجنازة أو غيره ما وأن لا يتوضأ لحدث أو غيره على الأوجه

(قوله صلاة ما) يشمل صلاة الجنائزة نعم على حج وبغنى أن المراد بالصلاة الصلاة الكاملة فلو أحرمتها ثم فسدت لم يسن له التجديد ع وشي ومروى (قوله لا سجدة) أى لتلاوة أو شكر نهاية (قوله وطوافا) وكذا خطبة الجمعة مروى (قوله وإلا الخ) عبارة المغنى أما إذا لم يصل به فلا يسن فإن خالف وفعل لم يصح وضوءه لأنه غير مطلوب اه (قوله كره) تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة سم زاد النهاية ويصح اه وأهل ما مرغن المغنى من عدم الصحة هو الأقرب ويؤيده قول الشارح الاتي نعم يتجه الخ (قوله عبادة مستقلة) أهل مراده بالمستقلة أنها عبادة مطلوبة منه لذاتها ع (قوله حرم الخ) رده الرمي بأن القصد منه النظافة وإطال الشورى في تأييده والرد على ما قاله ابن حجج بجري بخذف (قوله وإذا لم يعارضه الخ) عطف على قوله إذا صلى الخ عبارة النهاية والمغنى نعم إن عارض التجديد فضيلة أول الوقت قدمت عليه لأنها أولى منه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى اه (قوله وإلا) أى وإن لم يقيد سن التجديد بأن لا يعارضه الأهم منه (قوله لزم التسلسل) أقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول وادأخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن يصلى وأن لا يربداً أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل سم وقد يقال أن مراد الشارح على فرض وجودها كما يفيد رجوع قوله وإلا الخ للشرط الاخير فقط أى عدم المعارض الأهم (قوله بفتح أوله) الى قوله وقضية الخ في النهاية (قوله بفتح أوله) أى وضم القاف مخففة ويجوز ضم الياء مع كسر القاف مشدداً ع (قوله متعديا الخ) وهذا أولى لأن نسبة النقص الى المتطهر أولى شوبرى (قوله فضمير الفاعل الخ) أى وماء الوضوء منصوب على أنه مفعول نهاية (قوله وهو الخ) أى رفع الماء نهاية (قوله وهو رطل) الى قوله أى إلا في المغنى (قوله رطل وثلاث) أى بغدادى نهاية وبالمصرى رطل تقريبا ع (قوله تقريبا فيهما) أى في المد والصاع (قوله وعمله) أى عمل سن عدم النقص عما ذكر (قوله من نذب الخ) بيان لعبارتهما (قوله كذلك) أى قريب من بدنه صلى الله عليه وسلم اعتدالاً ونعومة (قوله والأوجه الخ) وقافاً للنهاية والمغنى (قوله من كلامهم) أى الاصحاب مغنى (قوله إلا الحاجة الخ) وتكرره الزيادة على الثلاث وحسب ما يزيد على ما يكفي عادة في كل مرة ولو الأولى ما لم يعرض له وسوسة أو شك في تيقن الطهارة أو في عدد ما أتى به وقد يقع للإنسان أنه إذا توضأ من ماء قليل أو يملك له دبره في كفيه القليل من ذلك وأنه إذا تطهر من مسيل أو ملك غيره بأذنه كالحمامات بالغ في مقدار الغرفة وأكثر من الغرفات والظاهر أن ذلك لا يحرم حيث كان استعماله لغرض صحيح كالاستظهار في الطهارة ع (قوله وزعم غيره) أى غير ابن الرقعة (قوله أى لماهما) الى قوله وفي خبر في النهاية والى قوله قال في المغنى إلا قوله أو غيره على الأوجه (قوله أو غيره على الأوجه) أى

قد يفيد أنه لا يجدد معه التيمم المضموم اليه (قوله صلاة ما) تشمل صلاة الجنائزة وقال الاستاذ البكري في كنز غير سنة الوضوء فيما يظهر إلا إذا قلنا لا سنة للوضوء المجدد كما هو ظاهر حديث بلال الخ اه فليتأمل فيه وكان مراده أنا إذا قلنا للوضوء المجدد سنة اشترط في نذب التجديد أن يصلى بالاول صلاة ما غير سنة الوضوء لثلاثي لزم التسلسل وإن قلنا لا سنة له فلا فرق إلا يلزم له (قوله وإلا كره) أى تنزيها لا تحريما بدليل قوله كالغسلة الرابعة مر (قوله وإذا لم يعارضه) نصريح بتكرار التجديد بهذا الشرط ولو عارضه فضيلة أول الوقت قدمت على التجديد لأنها أولى منه أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملى (قوله والالزم التسلسل) وأقول التسلسل غير لازم إذ التجديد إنما يطلب إذا صلى بالاول وادأخرى مع بقاء الاول وكل من هذه الأمور الثلاثة غير لازم لجواز أن لا يصلى وأن لا يربداً أخرى وأن لا يبقى الاول فن ابن اللزوم تأمل (قوله لحدث أو غيره) كانه إشارة الى مخالفته ما في شرح الروض حيث قال قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اه وهو محمول على وضوء الجناب اه ثم رأيت في شرح العباب صرح برد ما في شرح الروض من غير عزو اليه حيث قال وفي المجموع عن البيان أن الوضوء فيه كالغسل وحمل على وضوء الجناب وسبب كراهة ذلك اختلاف العلماء في طهوريته مع أن الأغصاء لا تخلو غالباً عن الأعراق والأوساخ فربما يورثه استقذار أو قضية ذلك بقاء كلام

فيرا كدلم يستبحر كتابه  
 من عين غير جار لانه قد  
 يقدره وان يؤخر من اجنب  
 بخروج المني غسله عن بوله  
 لئلا يخرج معه فضلة منه  
 فيبطل غسله قال بعض  
 الحفاظ وان يخط من يغتسل  
 في فلاه ولم يجد ما يستتر به  
 خطا كالدارة ثم يسمى الله  
 ويغتسل فيها وان لا يغتسل  
 نصف التمار ولا عند العتمة  
 وان لا يدخل الماء الا بمنزله  
 فان اراد القاءه فبعد ان يستتر  
 الماء عورته وانه كانه اعتمد  
 في غير الاخر على اماره كافيا  
 في نذب ذلك وان لم يذكره  
 وفيه ما فيه وان لا يزيل ذو  
 حدث اكبر قبله شيئا من بدنه  
 ولو نحو دم قال الغزالي ان  
 اجزائه تعود اليه في الاخرة  
 بوصف الجنابة ويقال ان  
 كل شعرة تطالبه بجنابتها  
 وان يغسل كحائض او نفساء  
 انقطع دمها فرجه ويتوضا  
 ان وجد الماء والا تيمم  
 ويحصل اصل السنة بغسل  
 الفرج ان اراد نحو جماع او  
 نوم ان اكل او شرب  
 والا كرهه وينبغي ان يلحق  
 بهذه الاربعة ارادة الذكر  
 اخذاً من تيممه صلوات الله عليه  
 لرد سلام من سلم عليه جنباً  
 والقصد به في غير الاول  
 تخفيف الحدث فينتقض  
 به وفي زيادة النشاط للعود  
 فلا ينتقض به وهو كوضوء  
 التجديد والوضوء لنحو  
 القراءة فلا بد فيه من  
 نية معتبرة ويجوز الغسل  
 عارياً قال جمع

خلافاً للاسنى والمغنى عبارته قال في المجموع قال في البيان والوضوء فيه كالغسل اهو وهو محمول كما قال شيخنا  
 على وضوء الجنب اه **(قوله في را كد)** شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق بين من نظف جسده قبل  
 الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد يوجه بان من شأن النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او  
 الغسل منه ان تتيق التنظيف المذكور سم **(قوله لانه قد يقدره)** عبارة للمغنى والاياعاب وانما كره ذلك  
 لاختلاف العلماء في طهورة ذلك الماء او لشبهه بالماء المضاف الى شيء لازم كما الورود فيقال ما عرق او  
 وسخ اه **(قوله فيبطل غسله)** يعني فيحتاج الى غسل آخر **(قوله كالدارة)** أى الدائرة **(قوله)** ولا عند  
 العتمة وهى تلك الليل الاول بعد غيوبة الشفق قاموس عبارة النهاية ويكره ان يدخله اى الحمام قبل  
 المغرب وبين العشامين لانه وقت انتشار الشياطين اه **(قوله انتهى)** اى قول بعض الحفاظ **(قوله)**  
 وكان الخ) اى ذلك البعض **(قوله في غير الاخير)** والاخير قوله وان لا يدخل الماء الا بمنزله **(قوله وفيه)**  
 ما فيه قد يتوقف في النظر فيه حيث تدنو كثير اما يقع للشارح وغيره انه يذ كر خبر اثم يرتب عليه النذب مع  
 انه ليس مصرح به في كلام الاحباب بصري **(قوله وان لا يزيل الخ)** عبارة النهاية والخطيب قال في الاحياء  
 لا ينبغي ان يحلق او يقلم او يستحد او يخرج دما او بين من نفسه جزءا وهو جنب لذنا سائر اجزائه الخ **(قوله)**  
 لان اجزائه الخ) ظاهر هذا الصنيع ان الاجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا يرتفع جنابتها بغسلها سم على حج  
 اه عش **(قوله)** تعود اليه في الاخرة) هذا مبنى على ان العود ليس خاصا بالاجزاء الاصلية وفيه خلاف  
 وقال السعدى في شرح العقائد النسفية المعاد انما هو الاجزاء الاصلية الباقية من اول العمر الى اخره عش  
 عبارة الجبري فيه نظر لان الذى يراد اليه مامات عليه لاجميع اظفاره التى قلها في عمره ولا شعره كذلك فرأى  
 قليوبى وعبارة المدابغى قوله لان اجزائه الخ اى الاصلية فقط كاليد المقطوعة بخلاف نحو الشعر والظفر فانه  
 يعود اليه منفصلا عن بدنه لتبكيته اى تويخه حيث امر بان لا يزيله حالة الجنابة او نحوها انتهت **(قوله)**  
 ويقال ان كل شعرة الخ) فائدة التوبيخ واللوم يوم القيامة لفاعل ذلك وينبغي ان محل ذلك حيث قصر  
 كان دخل وقت الصلاة ولم يغتسل وإلا فلا كان فجاء الموت عش **(قوله وان يغسل)** اى الجنب **(قوله)**  
 فرجه) واضح ان محله حيث كان به مقدرو لو طاهر أكلمنى وإلا فلا حاجة اليه كما لو ج بحائل ولم ينزل  
 بصري **(قوله ويتوضا الخ)** وكيفية نية الجنب وغيره بما ياتى نويت سنة وضوء الاكل او النوم مثلا اخذا  
 بما ياتى في الاغسال المسنونة وبظهورها تندرج في الوضوء الواجب بالمعنى الاقنى اندراج تحية المسجد في  
 غيرها اه كرى عن الايعاب **(قوله ان اراد الخ)** قيد لكل من غسل الفرج والوضوء والتيمم **(قوله نحو)**  
 جماع الخ) انظر هل ادخل بالنحو مجازا لاهل الصلاح ومطالعة كتب الشرع ومقدماتها وكتاباتها **(قوله)**  
 والقصد به اى بالوضوء في غير الاول اى غير الجماع **(قوله فينتقض به)** اى ذلك الوضوء بالحدث **(قوله)**  
 وفيه) أى في الجماع **(قوله فلا ينتقض به)** اقول وهذا بما يلغز به فيقال لنا وضوء شرعى لا ينتقض بالحدث  
 بصري **(قوله وهو)** اى الوضوء لنحو الجماع مبتدأ **(قوله كوضوء التجديد الخ)** خبره **(قوله ويجوز)**  
 الغسل عارياً الخ) ويباح للرجال دخول الحمام ويجب عليهم غض البصر عما لا يحل لهم النظر اليه وصون  
 عورتهم عن الكشف بحضرة من لا يحل له النظر اليها او في غير وقت حاجة كشفها وهى الغير عن كشف  
 عورتها وان علم عدم امثاله فقد روى ان الرجل اذا دخل الحمام عارياً لعنه ملكاه ويكره دخوله للنساء بلا  
 عذر لان امرهن مبنى على المبالغة في السترو لما في خروجهن من الفتنة والشروق قدور دما من امرأة تخلع  
 ثيابها في غير بيتها الا هتكت ما بينها وبين الله والختانى كالنساء وينبغي لداخله ان يقصد التطهير والتنظيف  
 البيان على عمومها وهو ما فهمه كلام المجموع لان وضوء المحدث يتأتى فيه سبب السكر اه المذكور وحيث  
 فلا وجه للجل المذكور الى اخر ما اطال به **(قوله في را كد)** شامل للسبل وغيره وظاهره انه لا فرق في  
 السكر بين من نظف جسده قبل الاغتسال او الوضوء بحيث لم يبق به قدر وغيره وقد يوجه بان من شأن  
 النفس ان تعاف الماء بعد الوضوء او الغسل منه وان سبق التنظيف المذكور **(قوله لان اجزائه تعود الخ)**

عله إذا لم يحتج له وإلا  
 كفوف رشاش يلحق  
 ثوبه جاز لما يأتي من  
 حل التعري في الخلوة  
 لأدنى غرض وأقنى  
 بعضهم بحرمه جماع من  
 تنجس ذكره قبل غسله أى  
 أن وجد الماء وينبغي  
 تخصيصه بغير الشاس  
 لتصريحهم بحل وطء  
 المستعاضة مع جريان دمها  
 وغير من يعلم من عاداته أن  
 الماء يفتره عن جماع يحتاج  
 اليه (ومن به) أى يبدنه  
 (نجس) عفى أو حكمى  
 (يغسله ثم يغتسل ولا تسكنى  
 لها غسلة) واحدة (وكذا  
 في الوضوء) لأنها واجبان  
 مختلفا الجنس فلا يتداخلان  
 (قلت الأصح تكفيه) حتى  
 في الميت وللعلم بهذا ما هنا  
 سكت عن استدراك ما ياتى  
 ثم كما ستعلمه (والله اعلم)  
 لحصول الغرض منها بمرور  
 الماء على المحل أما في الحسكية  
 فواضح وأما في العينية  
 فالغرض أنها زالت بجره  
 وأن الماء وأرد لم يتغير ولا  
 زاد وزنه ولا حالت بينه وبين  
 العضوف أن تنفى شرط من  
 ذلك فالحدث باق كالنجس  
 فلم أن المظاهرة لا يظهر محلها  
 عن الحدث إلا بعد تسليمها  
 مع التعفير (ومن اغتسل  
 لجنازة) أو حيض أو نفاس

لا التزوه والتنعيم وتسليم الأجرة قبل دخوله وأن لا يدخله إذا رأى فيه عاريا وأن لا يعجل بدخول البيت الحار  
 حتى يعرق في الأول وأن لا يكثر الكلام وأن يدخل وقت الخلوة ويتكف إخلاء الحمام إن قدر عليه وأن  
 يستغفر الله تعالى وبعد خروجه منه يصلى ركعتين ويكره أن يدخله قبيل المغرب وبين العشامين ويكره  
 للصائم وصب الماء البارد على الرأس وشربه عند خروجه منه من حيث الطب وأن يتذكر بحرارة حرارة  
 جهنم ولا يزيد في الماء على قدر الحاجة والعادة ولا بأس بذلك غيره إلا عورة ومظنة شهوة ولا بقوله لغيره عافاك  
 الله ولا بالمصافحة وينبغي لمن يخاطب الناس التزلف باز القريح كرهه وشعر ونحوه واستعمال السواك وحسن  
 الأدب معهم نهاية بآدى تصرفوا أكثر ذلك في المغنى قال ع ش قوله مر وإن علم عدم امتثاله ومعلوم أن  
 النهى عن المنكر والأمر بالمعروف إنما يجان عند سلامة العاقبة فلو خاف ضررا لم يجب عليه وقوله مر  
 ولا بالمصافحة وما اعتاده الناس من تقبيل الإنسان يد نفسه بعد المصافحة ينبغي أنه لا بأس به أيضا إذا اعتيد  
 ذلك للتعظيم اه (قوله لا الوضوء الخ) أى عاريا (قوله ويرد) أى قول الجع انظر لم يحمل إطلاق الجمع  
 على ما ذكره مع إمكانه (قوله بأن محله) أى محل عدم جواز عدم الوضوء عقب الغسل عاريا (قوله وأقنى)  
 إلى قوله وغير من يعلم تقدم عن النهاية مثله (قوله بعضهم) وهو الشهاب الرمي سم (قوله بحرمه جماع  
 من تنجس ذكره الخ) أى بغير المذى أما به فلا يحرم بل يعنى عن ذلك في حقه بالنسبة للجماع خاصة لأن  
 غسله يفتره وقد يتكرر ذلك منه فيشتق عليه وأما بالنسبة لغير الجماع فلا يعنى عنه فلو اصاب ثوبه شيء  
 من المذى المختلط به وجب غسله ثم ما ذكر في المذى لا فرق فيه بين من ابتلى به وغيره فكل من حصل له ذلك كان  
 حكمه ما ذكر وإن ندر خروجه وقضية قول ابن حجاج وغير من يعلم الخ أن من اعتاد عدم فتور الذكرب غسله  
 وأن تسكر لا يعنى عن المذى في حقه ع ش (قوله أى يبدنه) إلى الباب في المغنى إلا قوله عدم صحة الواجب  
 إلى أنه لو اغتسل وقوله وظاهر إلى المتن وكذا في النهاية إلا قوله أى غسلهما إلى المتن قول المتن (ولا يكتفى لها  
 غسلة الخ) وعلى هذا تقديم إزالة النجس شرط لا ركن مغنى (قوله لانهما) أى غسل النجس وغسل الحدث  
 قول المتن (تكفيه) أى تكفى الغسلة من به نجس وحدث عنهما (قوله حتى في الميت الخ) في جعله غاية  
 لما قبله المفروض في الحى تسامح (قوله بهذا) أى بالكفاية في غسل الميت (قوله ما يأتى) أى من  
 اشتراط إزالة النجاسة قبل غسل الميت (ثم) أى في الجنائز نهاية (قوله لحصول الغرض) وهو رفع مانع  
 صحة نحو الصلاة ويحتمل أن المراد بالغرض هنا انفسال العضو عبارة النهاية والمغنى لأن واجبهما غسل  
 العضو وقد وجد اه (قوله ولا حالت الخ) قد يقال يغنى عن هذا قوله زالت بجره بصرى (قوله فعلم الخ)  
 أى من قوله لحصول الغرض الخ (قوله لا يظهر محلها عن الحدث الخ) أى لبقائها نجاسته مغنى قال سم وقع  
 السؤال هل تصح النية قبل السابعة فأجاب مر بعدم صحتها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن  
 النية بها وعندى أنها تصح قبلها حتى مع الأولى لأن كل غسلة لها مدخل في رفع الحدث فقد اقترنت بأول  
 الغسل الرفع والسابعة وحدها لم ترفع إذ لا الغسلات السابقة عليها ما رفعت فليتام اه وأقره ع ش  
 (قوله إلا بعد تسليمها الخ) أى بعد تمام السابعة يحكم بارتفاع الحدث لا قبله لانه يحتاج بعد السابعة إلى

ظاهر هذا الصنيع أن الأجزاء المنفصلة قبل الاغتسال لا ترتفع جنابتها بغسلها (قوله ما يأتى ثم كما ستعلمه)  
 عبارة المصنف هناك وأقل الغسل تعميم بدنه بعد إزالة النجس اه وأجاب بعضهم أيضا بأن بعد معنى مع  
 كما قاله في الوقف في قول القائل بطناً بعد بطن أنه لا تعمم دون الترتيب اه ويرد على هذا الجواب بعد كون  
 المتبادر من بعد معنى الترتيب ولهذا ارتكبه وفي موضع كافى أنت طالق طلاقة بعد طلاقة حيث قالوا بوقوع  
 المصنعة أو لأن المحرز غير هناك بمثل عبارة المصنف هناك فقال وأقل الغسل استيعاب البدن بالغسل بعد أن  
 يزال ما عليه من النجاسة إن كانت اه مع إرادته بعد الترتيب لانه معتقده فن أبعد البعيدان يعبر المصنف  
 بمثل عبارته مريداً عما خلفه إن لم يكن فاسداً فتامه (قوله إلا بعد تسليمها) وقع السؤال هل تصح النية قبل  
 السابعة فأجاب مر بعدم صحتها قبلها إذا حدث إنما يرتفع بالسابعة فلا بد من قرن النية بها وعندى أنها

تطهر عن الحدث بصرى (قوله افراد كل بغسل وإنما لم يصح الظهر وسنته وخطبه الجمعة والكسوف بنية لان مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كالخطبة (أو لا حدهما حصل فقط) عملا بما نواه وإنما لم يندرج المسنون في الواجب لانه مقصود من ثم تيمم للعجز عنه بخلاف التحية ومن ثم حصلت بغيرها وإن لم تنو على ما ياتي لان القصد اشغال البقعة وأفهم الماتن عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعمدا أو إنيبغى حصول السنة بذلك لعذر هو انه لو اغتسل لاحد واجبين أو أحدين فليكن فاكثر بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر أن مبنى الطهارات على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كما في التحية (قلت ولو احدث ثم اجنب أو عكسه) او وجدا معا (كفي الغسل) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب اعضاءه (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الاصغر في الاكبر ولا نظر لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفي ان الاصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك (باب النجاسة)

تطهر عن الحدث بصرى (قوله افراد كل بغسل) عبارة المغنى وعيرة ان يغتسل للجنابة ثم للجمعة كما نقله في البحر عن اصحابه (قوله وخطبة الجمعة الخ) بان قدم الكسوف ثم خطب ونوى بخطبته خطبة الجمعة والكسوف مغنى (قوله بنية) اى للظاهر وسنته وخطبة الكسوف (قوله لانه مقصود) اى مع عدم مساواة المسنون الغير المنوى للواجب المنوى اى فى المقصود فاشبه سنة الظاهر مع فرضه كما اشار اليه النهاية والمغنى وصرح بذلك الحلبي فاندفع بذلك ما اطل به السيد البصرى هنا (قوله ومن ثم تيمم الخ) عبارة النهاية والمغنى وفارق ما لو نوى بصلاته الفرض دون التحية حيث تحصل وإن لم ينو بها بان المقصود ثم اشغال البقعة بصلاته وقد حصل وليس القصد هنا النظافة بدليل انه يتيمم عند عجزه عن المأماه (قوله وإن لم تنو) اى بان لم تتعرض امالو نفيت فلا تحصل بخلاف الحدث الاصغر فانه يرتفع وان نفاه لاضمحلاله مع الجنابة عرش (قوله اشغال البقعة) التعدير به لغة قليلة وكان الاولى ان يقول شغل البقعة وفى المختار شغل بسكون الغين وضمها وشغل بفتح الشين وسكون الغين وبفتح تين فصارت اربع لغات والجمع اشغال وشغله من باب قطع فهو شاغل ولا تقل اشغله لانه لغة رديئة اه عرش (قوله ولا فينبغى حصول السنة الخ) فعلى هذا لو نوى يوم الجمعة رفع الجنابة غلطا حصل غسل الجمعة سم (قوله لاحد واجبين الخ) هذا ظاهر فى واجبين عن حدث اما واجبان أحدهما عن حدث كجنابة والآخر عن نذر فالمتجه اى كما قاله مر انه لا يحصل أحدهما بنية الآخر لان نية أحدهما لا يتضمن الآخر امانية المنذور فليس فيها اثر فى رفع الحدث طائفا واما نية الآخر فلان المنذور جنس آخر ليس من جنس ما عن الحدث بل لو كان نذرين اتجه عدم حصول أحدهما بنية الآخر ايضا فليتامل سم على حج وذلك لان كلا من النذرين اوجب فعلا مستقلا غير ما اوجبه الآخر من حيث الشخص والفرق بين هذا وبين ما لو كان على المرأة حيض ونفاس وجنابة حيث اجزأ امانية واحدهما ان المقصود من الثلاثة رفع مانع الصلاة وهو اذا ارتفع بالنسبة لاحدهما ارتفع ضرورة بالنسبة لباقيها اذا المنع لا يتبعض ومن ثم لو نوى بعضهم ينتف فكانت كلها كالشيء الواحد عرش (قوله ان الطهارات الخ) اى المشتركة فى المقصود منها (قوله وظهر ان المراد الخ) هذا جار على ما جرى عليه شيخ الاسلام فى تحية المسجد لكن الظاهر من قول الشارح مر لو طابت منه اغسال مستحبة كعيد وكسوف واستسقا وجمعة ونوى أحدهما حصل الجميع الخ حصول الثواب الكل وهو قياس ما اعتمدته فى تحية المسجد إذالم ينو اه عرش عبارة الشورى المعتمد حصول الثواب ايضا خلافا للحج ومن سبقه اه (قوله وان لم ينو معه الوضوء) بل لو نفاه لم ينتف لماسياى من اضمحلال الاصغر مع الاكبر عرش (قوله وأفهم الخ) عبارة النهاية والمغنى وقد نبه الرافعى على ان الغسل إنما يقع عن الجنابة وان الاصغر يضمحل معه اى لا يبقى له حكم فلهذا عبر المصنف بقوله كفى اه (قوله فلم يبق له حكم) فالغسل عن الاكبر فقط لا عنه وعن الاصغر بصرى (باب النجاسة)

افراد كل بغسل وإنما لم يصح الظهر وسنته وخطبه الجمعة والكسوف بنية لان مبنى الطهارات على التداخل بخلاف الصلاة وما في معناها كالخطبة (أو لا حدهما حصل فقط) عملا بما نواه وإنما لم يندرج المسنون في الواجب لانه مقصود من ثم تيمم للعجز عنه بخلاف التحية ومن ثم حصلت بغيرها وإن لم تنو على ما ياتي لان القصد اشغال البقعة وأفهم الماتن عدم صحة الواجب بنية النفل وكذا عكسه لكن يظهر ان محله ان تعمدا أو إنيبغى حصول السنة بذلك لعذر هو انه لو اغتسل لاحد واجبين أو أحدين فليكن فاكثر بنية فقط حصل الآخر وهو كذلك لما مر أن مبنى الطهارات على التداخل وظاهر ان المراد بحصول غير المنوى سقوط طلبه كما في التحية (قلت ولو احدث ثم اجنب أو عكسه) او وجدا معا (كفي الغسل) وان لم ينو معه الوضوء ولا رتب اعضاءه (على المذهب والله أعلم) لا ندرج الاصغر فى الاكبر ولا نظر لاختلاف الجنس مع حصول المقصود وأفهم قوله كفى ان الاصغر اضمحل ولم يبق له حكم وهو كذلك (باب النجاسة)

أى فى بيان أفرادها وقوله وإزالتها فيه استخدام المراد بالنجاسة هنا أعيانها وبضميرها فى إزالتها الوصف القائم بالمحل المانع من صحة الصلاة حيث لا مخصص يحيرنى (قوله وإزالتها) أى فترجم لشيء وزاد عليه وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعد زيادة فإن الكلام على شيء يستدعى ذكر متعلقاته ولو أزمه ولو غرضية عش (قوله لانه) أى التيمم (قوله عما قبلها) أى عن الوضوء والغسل (قوله أو تقديمها عقب المياه) أى لتوقف الإزالة على الماء (قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها وأنه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلما لم يأت فى غاية الحسن سم على حج وقوله لانه يكفى مقارنة الخ أى فيما لو كانت فيما يجب غسله فى الوضوء والغسل أما لو كانت فى غير أعضاء الوضوء فصحيح مع وجودها كما يعلم بما قدمه من أنه لا يجب تقديم الاستنجاء على وضوء السليم عش عبارة السيد عمر البصرى قد يقال الأولى توجيه هذا الصنيع بأن فيه الإشارة إلى أنها شرط للتيمم وليست شرطاً للوضوء والغسل باتفاقهم وإلا لما صح تطهير ما عدا الجمل ما فيها قبل إزالتها وليس كذلك وأما الاختلاف فى الإكتفاء فى الغسلة فامر آخر ليس الملحوظ فيه أن رفع الحدث موقوف على إزالتها بل انهما واجبان مختلفا الجنس فلا يتداخلان وعلى النزول فالمصنف لا يرى ذلك قاتل وانصف اه ولا يخفى أن هذا عين جواب سم إلا أن فيه زيادة تفصيل (قوله على مامر) لعله أراد به رأى الرافعى دون رأى المصنف (قوله فى بعضها) وهو النجاسة المغلظة (قوله من تراب التيمم) أى من جنس التراب الذى يتوقف عليه التيمم (قوله المستقدر) أى ولو طاهر كالصباق والمخاط والماء فالمعنى اللغوى اعم من المعنى الشرعى كما هو الغالب شيخنا (قوله مستقدر الخ) اعتبار الاستقذار هنا ينافية اعتبار عدمه فى الحد المذكور فى شرح الروض وغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قالوا لا حرمتها ولا لاستقذارها إلا أن يقال إن المعنى أن حرمة تناولها لكونها مستقدرة سم على منجهاه عش زاد الرشيدى واعلم أن قضية هذا التعريف أن النجاسات كلها مستقدرة ذلك منعه فى الكلب الحى ولهذا بالغة من لا يعتد بنجاسته فلا فرق بينه وبين نحو الذئب ولا يقال المراد استقذارها شرعا ذيلزم عليه الدور اه (قوله يمنع صحة الصلاة) أن قلت هذا حكم من أحكام النجاسة وإدخال الحكم فى التعريف يوجب الدور لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فيكون موقوفا عليها وهى موقوفة عليه لكونه جزءا من تعريفها اجيب بأنه رسم والرسم لا يضر فيه ذلك اه حفى أى فتعريف الشارع بالحد على اصطلاح الاصوليين لا المناطقة (قوله حيث لا مخصص) أى بخلاف ما لو كان هناك مخصص أى يجوز كفى فاقد الطهورين وعليه نجاسة فانه يصلى للحرمة الوقت وعليه الاعادة شيخنا عبارة البجيرمى هذا القيد لا يدخل المستجيب بالحجر فانه يعفى عن أثر الاستنجاء وتصح إمامته مع ذلك محكوم على هذا الأثر بالتنجيس إلا أنه عفى عنه اه (قوله بغير ذلك الخ) ذكره النهاية والمغنى وبسطا فيه أيضا (قوله وبالعقد) عطف على بالحد (قوله وسلكه الخ) أى سلك المصنف التعريف بالحد (قوله لسهولة معرفتها) أى بخلاف معرفتها بالحد فانه عسرة بالنسبة للمتتبعين فضلا عن غيرهم (قوله إلى أن الأصل فى الأعيان الخ) اعلم أن الأعيان جماد وحيوان فالجماد كله طاهر إلا ما نص الشارع على نجاسته وهو ما ذكره المصنف بقوله كل مسكر مائع وكذا الحيوان كله طاهر إلا ما استثناء الشارع أيضا وقدمه المصنف على ذلك بقوله وكل نهاية ومعنى المراد بالحيوان ماله روح والجماد ليس بحيوان ولا أصل حيوان ولا جزء حيوان ولا منفصل عن حيوان وأصل كل حيوان وهو المني والعلقمة والمضغة تابع لحيوانه طهارة ونجاسة

(قوله وقد يجاب الخ) قد يجاب أيضا بأنها أخرت عن الوضوء والغسل إشارة إلى أنه لا يشترط فى صحتها تقديم إزالتها لانه يكفى مقارنة إزالتها لها وقدمت على التيمم إشارة إلى أنه يشترط فى صحتها تقديم إزالتها فلما لم يأت فى غاية الحسن لقائل أن يقول اعتبار الاستقذار فيها يناقض اعتبار عدمه فى الحد الآخر المذكور فى شرح الروض كغيره بقوله كل عين حرم تناولها إلى أن قال لا حرمتها ولا لاستقذارها ونفيه فى قولهم فى الاستدلال على نجاسة الميتة كفى فى شرح الروض كغيره لحرمة تناولها قال تعالى حرمت عليكم الميتة

وإزالتها ١٠ قبل كان ينبغي تأخيرها عن التيمم لانه بدل عما قبلها لا عنها أو تقديمها عقب المياه وقد يجاب بأن لهذا الصنيع وجه أيضا وهو أن إزالتها لما كانت شرطا للوضوء والغسل على مامر وكان لا بد فى بعضها من تراب التيمم كانت آخذة طرفا بما قبلها وما بعدها فتوسطت بينهما إشارة لذلك (هى) لغة المستقدر وشرعا بالحد مستقدر بمنع صحة الصلاة حيث لا مخصص وحدث بغير ذلك وقد بسطت الكلام عليه فى شرح العباب بما لا يستغنى عن مراجعته لكثرة فوائده وعرة أكثرها وبالعقد وسلكه لسهولة معرفتها وأشار إلى أن الأصل فى الأعيان الطهارة لأنها خلقت للمنافع العباد وإتماما تحصل أو تسكّل بالطهارة وإلى أن ما عدا ما ذكره

وجزء الحيوان كينته كذلك والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن الطاهر إن كان رشحاً كالعرق والريق ونحوهما فطاهر أو ماله استعمال في الباطن فنجس كالبول نعم ما استحال إصلاحه كالبن من الماء كحل والادى وكالبعض طاهر والحاصل أن جميع ما في السكون أجماعاً أو حيوان أو فضلات فالحيوان كله طاهر إلا الكلب والخنزير وفرع كل منهما واجداد كل طاهر إلا المسكر والفضلات قد علمت تفصيلها شيخنا (قوله) خلقت للمنافع العباد أي ولو من بعض الوجوه نهاية ومعنى (قوله ونحوه) إشارته إلى عدم انحصار النجاسة فيما ذكره المصنف عبارة المغنى وعرفها المصنف كاصلة بالعدل لكن طاهره حصراً فإما عده وليس مراد الآن منها أشياء لم يذكرها وسأنبه على بعضها فلو ذكر لها ضابطاً إجمالياً كما تقدم كان أولى اهـ (قوله) قد دخلت القطرة محل تأمل إلا أن كان المراد الصالح ولو مع ضخمة لغيره بصري عبارة سم في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار وكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه اهـ (قوله) وأريد به هنا الخ ظاهر تفسيرهم المسكر بالمغضى وإخراجهم الحشيشة بالمائع أن عصير العنب إذا ظهر فيه التغير وصار مغطياً للعقل ولم تصرف فيه شدة مطربة صار نجساً وقد يقتضى قوله مر الا في التخلل المحصل لطهارة الخمر ويكفي زوال النشوة الخ خلافاً للنهاية عبارة تصرف فيه شدة مطربة لا يحكم بنجاسته وإن حرم تناوله عيش (قوله) وإلا لم يحتج الخ خلافاً للنهاية عبارة وخرج بزادته على أصله مانع غيره كالخشيشة والبنج والافيون فانه وإن أسكر طاهر وقد صرح في المجموع بان البنج والحشيش طاهران مسكران اهـ قال عيش قوله مر وقد صرح الخ إشارته إلى جواب اعتراض وارد على المتن تقدروه ان البنج والحشيشة بخدران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مانع ليخرج به البنج والحشيشة لانهما خارجان بقيد الاسكار فاجاب بانه صرح شرح المذهب بانها مسكران لا بخدران اهـ (قوله) لم يحتج الخ أي لأن ما فيه شدة مطربة لا يكون إلا مانعاً حفى (قوله) كخمر إلى قوله ولا يلزم في المغنى وإلى قوله وعلى امتناعه في النهاية (قوله) كخمر بسائر أنواعها عبارة النهاية بخمر كان وهو المشتد من عصير العنب ولو محترمة ومثلثة وباطن حبات عنقود أو غيره مما شانه الاسكار وإن كان قليلاً اهـ زاد المغنى وهو أى المثلثة المغلى من ماء العنب حتى صار على الثلث والخمر مؤنثة وتذكيرها لغة ضعيفة وتلحقها التاء على قلة اهـ (قوله من غيره) أى كماء الزبيب ونحوه معنى (قوله) لانه تعالى الخ عبارة المغنى والنهاية أما الخمر فلقوله تعالى إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس والرجس في عرف الشرع النجس الخ وأما التنبذ فبالقياس على الخمر مع التفرع عن المسكر اهـ (قوله) ولا يلزم الخ عبارة المغنى وصدعاً عداها إلى الخمر الإجماع فبقيت هي واستدل على نجاستها الشيخ أبو حامد بالإجماع وحمل على إجماع الصحابة في المجموع عن ربيعة شيخ مالك أنه ذهب إلى طهارتها ونقله بعضهم عن الحسن والليث اهـ (قوله) منه أى من كون الرجس شرعاً النجس وقال السكردى أى من تسميته تعالى الخمر رجساً اهـ (قوله) ما جاز فيه يعنى أن الرجس فيما بعده بما يعنى القدر الذى تعاف عنه النفس مجازاً كرى (قوله) جائز أى عند الشافعى نهاية أى والمحققين (قوله) وعلى امتناعه أى الجمع (قوله) هو من عموم المجاز الخ وهو استعمال اللفظ في معنى مجازى شامل للمعنى الوضعى وغيره كما مستقدر هنا الشامل للنجس وغيره قال سم قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازاً فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس

وتحريم ما ليس بمحترم ولا مستقدر ولا ضرر فيه يدل على نجاسته اهـ فليتأمل (قوله) قد دخلت القطرة في هذا التفريع نظر لأن القطرة لا تصلح للاسكار فكان الوجه أن يزداد عقب قوله صالح للاسكار قوله ولو بانضمامه لمثله أو يقول مسكر ولو باعتبار نوعه (قوله) وهو من عموم) قد يقال إذا كان من عموم المجاز فهو مستعمل في القدر المشترك بين النجس وغيره مجازاً فلا يدل على المطلوب إلا بقرينة تفهم أن المراد به بالنسبة للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المترك في معنييه لا يدل على المطلوب بقرينة تدل على أن أحد المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة لذلك فتدبر فأى اندفاع لما لا ين

ونحوه طاهر (كل مسكر)  
أى صالح للاسكار قد دخلت  
القطرة من المسكر وأريد  
به هنا مطلق المغضى للعقل  
لاذو الشدة المطربة والالم  
يحتج لقولهم (مائع) كخمر  
بسائر أنواعها وهى المتخذة  
من العنب ونبذوه والمتخذ  
من غيره لأنه تعالى سماها  
رجساً وهو شرعاً النجس ولا  
يلزم منه نجاسة ما بعده فى  
الآية لأن الرجس إمامجاز  
فيه والجمع بين الحقيقة  
والمجاز جائز وعلى امتناعه  
وهو ما عليه الأكثرون

وأى قرينة كذلك وكذا إذا كان من باب استعمال المشترك في معانيه لا يدل على المطلوب إلا بقرينة تدل على أن أحداً من المعنيين الراجع للخمر هو النجس وإى قرينة كذلك فتدبر فأى اندفاع للمالابن عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب اه واجيب عن الاول بان القرينة عدم المنافع عن ارادة المعنى الحقيقي بالنسبة للخمر ووجوده بالنسبة لما عداها وهو الاجماع وباقى الجواب عن الثانى انفاً (قوله او حقيقة) عطف على قوله مجاز فيه (قوله لانه يطلق) ظاهره شرعاً (ايضا) أى كما يطلق على النجس (قوله على مطلق الخ) لا يخفى انه على هذا يكون رجس فى الآية كحيوان فى قولك الانسان والبقر والغنم والابل حيوان من استعمال المشترك المعنوى فى معناه الا عم الشامل لانواع مختلفة لا من استعمال المشترك اللفظى فى معانيه الذى يدعيه (قوله استغناء بالقرينة) وهى بالنسبة للخمر اشتراك الرجس فى النجس كفى عش وبالنسبة لما عداها الاجماع كفى النهاية والمعنى (قوله وفى الحديث الخ) فيه تأمل إذ المتبادر منه الحرمة لا النجاسة ولهذا استدلل الشيخان على نجاسة النبيذ بقياسه على الخمر وتبعهما من بعدهما حتى الشارح فى الايعاب وقال ابن الرفعة فى المطلب نقلاً عن البيهقي النبيذ كثيره يسكر فكان حراماً وما كان حراماً التحق بالخمر كرى (قوله نحو البنج) بفتح الباء كفى القاموس وقوله والحشيش لو صار فى الحشيش المذاب شدة مطربة اتجه النجاسة كالمسكر المائع المتخذ من خبز وفاق الشبخنا الطيبلاوى وخالف مر ثم جزم بالموافقة وفى الايعاب لو انتفت الشدة المطربة عن الخمر لجودها ووجدت فى الحشيشة لذوبها فالذى يظهر بقاء الخمر على نجاستها لانها لا تطهر إلا بالتخليل ولم يوجدو نجاسة نحو الحشيشة إذ غايتهما انها صارت كماء خبز ووجدت فيه الشدة المطربة عش (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قيل سم عبارة السيد البصرى هذا الصنيع مشعر بحرمة القليل مما قبله لكن يخالفه قوله الا فى الاشربة وخرج بالشراب ما حرم من الجمادات فلا حد فيه وان حرمت واسكرت على ما سار اول النجاسة بل التعزير لا تنفاه الشدة المطربة عنها ككثير البنج والزعفران والعنبر والجوزة والحشيشة المهروفة فهذا كما ترى دال على حل القليل الذى لم يصل إلى حد الاسكار كما صرح به غيره اه اقول وما يدل على حله عبارة الشارح فى شرح بافضل اما الجامد فطاهر ومنه الحشيشة والافيون وجوزة الطيب والعنبر والزعفران فيحرم تناول القدر المسكر من كل ما ذكر كما صرحوا به اه وغاية شرح المنهج وخرج بالمائع غيره كبنج وحشيش مسكر فليس بنجس وإن كان كثيره حراماً اه وعبارة الكردي على الاول قوله القدر المسكر الخ اما القدر الذى لا يسكر فلا يحرم لانه طاهر غير مضر ولا مستقدر (قوله والمراد بالاسكار) تقدم عن النهاية خلافاً (قوله بالمعنى المذكور) أى مجرد تغيب العقل (قوله الثلاثة) أى غير الحنفية بدليل ما بعده (قوله ولا يرد على اثنين) أى مفهومه ومنطوقه وبعبارة أخرى جمعه ومنعه (قوله جامد الخ) سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نجس لانه مسكر كالبوطة وهل يكون جفافه كالخلل فى الخمر فيطهر او يكون كالخمر المتعقدة فلا يظهر فاجاب بانه لا اعتبار بقول هذا القائل فانه لو فرض كونه مسكر لكان طاهر لانه ليس بمائع اه أى حال اسكاره لو كان مسكراً ويؤخذ منه ان البوطة نجسة وهو كذلك اذ لو نظر إلى جمودها قبل اسكارها لورد على ذلك الزبيب والتمر ونحوهما من الجمادات وهذا ظاهر جلى كذا فى النهاية ونقل فى المغنى افتاء المنسوب لوالدنا ووافق مرنه ثم قال يؤخذ منه أن البوطة طاهرة وهو كذلك اه وقوله ويؤخذ الخ الا فى بجلالته علماً وحالاً كونه بمعزل عن احوال العامة حمل مقالته المذكورة على تقدير تصوير البوطة على انها فى حال اسكارها من مقولة الجامد الذى لا يسيل بطبعه والجهل بحقيقةها على ما هو عليه ليس بنقص بل قديع كالا فلا دبرة بتشنيعه ن شنع عليه بما هو برى منه لا يلبق بجلالته وشان المؤمن التماس المحامل الحسنة لعموم الخلق فكيف يخوضهم سيد عمر وقوله بتشنيع من شنع الخ ومنهم سم عبارته على المنهج سئل شيخنا الرملى عن الكشك إذا صار

عبد السلام هنا مع ذلك فتدبر وتعجب (قوله وكثير العنبر) انظر التقييد بالكثير هنا وتركه فيما قبله (قوله لم تصر فيه شدة مطربة) اما إذا صارت فيه فلا اشكال فى نجاسته فلا اشكال فى نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم

هو من عموم المجاز أو حقيقة  
لانه يطلق أيضاً على مطلق  
المستقدر واستعمال  
المشترك فى معانيه جائز  
استغناء بالقرينة كما فى  
الآية فاندفع مالابن عبد  
السلام هنا وفى الحديث  
كل مسكر خمر وخرج بالمائع  
نحو البنج والحشيش  
والافيون وجوزة الطيب  
وكثير العنبر والزعفران  
فهذه كلها مسكرة لكنها  
جامدة فكانت ظاهرة  
والمراد بالاسكار هنا الذى  
وقع فى عبارة المصنف  
وغیره فى نحو الحشيش  
مجرد تغيب العقل فلا  
منافاة بينه وبين تعبير غيره  
بانها مخدرة خلافاً لمن وهم  
فيه وما ذكرته فى الجوزة  
من أنها مسكرة بالمعنى  
المذكور وأنها حرام صرح  
به أئمة المذاهب الثلاثة  
واقضاه كلام الحنفية ولا  
يرد على المتن جامد الخمر  
ودرديه ولا ذائب نحو  
حشيش لم تصر فيه شدة  
مطربة نظراً لاصلهما

مسكرا ثم قطع وجفف فاجاب بأنه طاهر لانه جامد فاخذ بعض الناس من ذلك في شره على المنهاج أن ما يسمى بالبوطة طاهر وهذا الاخذ باطل إذ العبرة بكون الشيء جامدا او مائعا بحالة الاسكار فالجامد حال اسكاره طاهر والمائع حال اسكاره نجس وإن كان في اصله جامدا ولو صح ما توهمه لزوم طهارة النيد لان اصله جامد وهو الزبيب ولا يقوله عاقل اه وعبارته هنا قوله لم تصر فيه شدة مطربة اما اذا صارت فيه فلا إشكال في نجاسته فلا إشكال في نجاسة البوطة وزعم طهارتها لم يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه اه وفي البجيرى والحاصل أن ما فيه شدة مطربة نجس سواء كان مائعا أو جامدا فالكشك الجامد لو صار فيه شدة مطربة كان نجسا وقد يقال ما فيه شدة مطربة وهو جامدان كان مسكرا قبل جموده كان نجسا كالخزيرة المنعقدة وإلا فهو طاهر كالكشك وما لا شدة فيه غير نجس مائعا أو جامدا حلى عبارة البرماوى واما الكشك فطاهر ما لم تصر فيه شدة مطربة وإلا فهو نجس أى إن كان مائعا اه ومثله في القليوبى اه وقول الحلبي وقد يقال الخ هو المعتمد الموافق للكلام غير مدون ما قبله قول المتن (وكلب) أى ولو معلنا نهاية وخطيب وشرح بافضل وفي البجيرى على الاطفيحي قوله ولو معلما رد على القول الضعيف القائل بظهارته اه (قوله الأمر الخ) والخبر البيمقي وغيره انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> دعى إلى دار فلما نجس فدل بماؤه للعلة بان التى هي من صيغ التعليل على ان كلب قبل وفي دار فلان هرة فقال انها ليست بنجسة فدل بماؤه للعلة بان التى هي من صيغ التعليل على ان الكلب نجس نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله وقضية الخ في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو آدميا (قوله لانه اسوا الخ) وادعى ابن المنذر الاجماع على نجاسته وعورض بمذهب مالك ورواية عن ابى حنيفة بأنه طاهر معنى (قوله مع صلاحته الخ) أى صلاحته لها وقع فلا ينافى ما ذكره في أوائل البيع من أن بعض الحشرات له منافع لكنها تافهة بصرى (قوله له) أى لا انتفاع به بحمل شئ عليه معنى (قوله فلا ترد الخ) والاولى تأخير عن التعليل الاق ايضا كافي المغنى (قوله ولا نه الخ) ولا نه منصوب على تحريره نهاية وعبارة المغنى وقال تعالى والحمل خنزير فانه رجس إذ المراد جعلته لان لجه دخل في عموم الميتة اه (قوله مندوب الخ) ظاهره ولو كان عقور السكنى في العباب في باب البيع وجوب قتل العقور وجواز قتل غيره سم على المنهج اه عش عبارة الشورى أى مدعو إلى قتله بل قد يجب إن كان عقورا اه أى والمراد بالمندوب المغنى اللغوى الشامل للواجب فلا يخالف ما في العباب (قوله من غير ضرر) خرج به الفواسق الخمس فأنهم يقتلن لضررهن بجيرى (قوله ولو آدميا) لكن محل كون المتولد بين آدمى او آدمية ومغاطله حكم المغاظة إذ الم يكن على صورة الادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ ان تكلم وميزو بانه مدة بلوغ الادمى اذ هو بصورة الكلب اى او الخنزير والاصل عدم آدميته ولو مسخ آدمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان ولو مسخ الكلب آدميا فينبغى استصحاب نجاسته ولم ترق في ذلك شياء وقع البحث فيه مع الفضلاء فتحرر ذلك بحثا سم على حجج اه عش (قوله يتبع اخس ابويه في النجاسة) أى كالمتولد بين كلبة وشاة فهو نجس ويستثنى منه الادمى ولو في نصفه الا على المتولد بين آدمى وكلبة او بالعكس فانه طاهر عند الرملى ووالده وقوله وتحرير الذبيحة الخ فالمتولد بين كثنانى ومجوسى لا نحل ذبيحته ولا نكاحه وإن كان انثى وقوله وايجاب البدل فالمتولد بين حمار وحشى وحمارهلى اذا قتله المحرم وجب بدله من الاول وقوله وعقد الجزية فمن كان لا يبيده دون

(وكلب) للامر بالنظير من ولوعه سيعامع التعفير والاصل عدم التعبد إلا لدليل بعينه ولا دليل على ذلك (وخنزير) لانه أسوأ حالا منه إذ لا يجوز الانتفاع به في حالة الاختيار بحال مع صلاحته فلا يرد نحو الحشرات ولانه مندوب إلى قتله من غير ضرر (وفرعها) أى فرع كل منهما مع الآخر أو مع غيره ولو آدميا تغليباً للنجس إذ الفرع يتبع أخس أبويه في النجاسة وتحرير الذبيحة والمناكة وأشرهما في الدين وإيجاب البدل وعقد الجزية والاب في النسب والام في الحرية

يصدر عن تأمل صحيح ولا التفات اليه (قوله ولو آدميا تغليباً للجنس) هو كما قال وان قلنا بطهارة آدمى وتولد بين آدمى او آدمية ومغاطله فحل ما ذكر فيما إذا لم يكن على صورة الادمى خلافا للشارح والقياس انه لا يكلف حينئذ ان تكلم وميزو بانه مدة بلوغ الادمى اذ هو بصورة الكلب اى او الخنزير والاصل عدم آدميته ولو مسخ آدمى كلبا فينبغى طهارته استصحابا بالما كان وهو ظاهر على ما باتى في التنبيه الاق قبيل وجلد نجس بالماوت عن بعض المتكلمين ان المتبدل للصفة دون الذات اما على ما باتى فيه عن بعض المحققين من انه تعدم الذات الاولى وتختلف اخرى ففيه نظر يحتمل ان يحكم بنجاسته لانه كلب ويحتمل ان يحكم بطهارته لان ما ادعوه غير قطعى بل يحتمل الصفة فقط ولا تنجس بالشك وعلى الجملة فينبغى ان لا يكلف ويؤيده قولهم



أمة كتاب أو شبهة كتاب أقر هو بالجزية كايه بجيرى (قوله والرق) قد يشمل باطلاة الموطوءة بالملك مع أن الولد لا يتبعها في الرق عش عبارة البجيرى قوله في الرق أى بشرط أن لا يظن الواطى في حال وطئه انها حرة فخرج ما إذا ظن انها زوجته الحرة أو غير بحرية فانه ولد حاراه (قوله واخفهما في نحو الزكاة الخ) أى في متولد بين ابل وبقر مثلا كرى وعبارة النهاية والمغنى في عدم وجوب الزكاة اه (قوله وهو الخ) أى ما اقتضاه ما تقرر من أن الآدمى المتولد الخ (قوله وبحث طهارته نظرا للصورت الخ) إشارة لرد ما تقدم عن الرملى ووالده عبارة شيخنا وفي البجيرى نحو هافان كان المتولد بين كلب و آدمى على صورة الكلب فنجس وإن كان على صورة الآدمى فظاهر عند الرملى ونجس معفو عنه عند ابن حجب فيصلى إماما ويدخل المساجد ويخالط الناس ولا ينجسهم بلبسه مع رطوبة ولا ينجس الماء القليل ولا المائع ويتولى الولايات كالقضاء ولاية النكاح وخالف الشيخ الخطيب في ذلك وله حكم النجس في الانكحة والتسرى والذبيحة والتوارث وجوز له ابن حجب التسرى أن خاف العنت والمتولد بين كلبين نجس ولو كان على صورة آدمى والمتولد بين آدميين طاهر ولو كان على صورة الكلب فاذا كان ينطق ويعقل فهل يكلف قال بعضهم بكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود وكذا المتولد بين شاتين وهو على صورة آدمى إذا كان ينطق ويعقل ويجوز ذبحه واكله وان صار خطيبا وإماما اه (قوله بخلافه الخ) حال من فاعل واضح (قوله ولا ينافيه) أى كونه مكفرا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين سم (قوله فيدخل المسجد الخ) الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغاظ ولم يسبغه مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل للحاكم منه أن يضره غيره بدخوله حيث يلوث المسجد منه فيه نظر فإن قلنا له منعه فهل له المتع فيما نحن فيه أيضا أو يفرق فيه نظر سم على حج ونقل عن فتاوى حج أن له منعه أى المالكي المذكور حيث خيف التلوث وهو ظاهر لأن عدم منعه منه يلزم عليه إفساد عبادة غيره عش وقوله فهل له المنع الخ لا موقع لهذا التردد مع قوله السابق قضيته أنه لا ينجس الخ ل قول الشارح ولومع الرطوبة صريح في عدم إفساد عبادة غير فلا وجه للمنع فيما نحن فيه أصلا (قوله وجزم به غيره) اعتمده البجيرى وشيخنا كما مر (قوله لأن في أحد أصليه) لعل الأنسب ترك بصرى أى وما (قوله لكن لو قيل الخ) هل هذا الاستدراك مقصور على التسرى أو جاز فيه وفي النكاح محل تأمل والأقرب معنى أرجاءه اليهم ما معا لاسمها لو قد تعذر عليه الثاني لأن القدرة على صداق الزوجة قد يكون أيسر من قيمة الامة وإضافته لاوله اوسع لأن العبد المكاتب يحل له الزواج باذن سيده ولا يحل له التسرى باذن سيده فليتأمل بصرى وتقدم عن شيخنا ما يفيد الجزم بالاول وسياق عن عش ما يؤيد عدم تزوجه مطلقا وفي البجيرى ما يصرح به عبارته والمعتمد عند مر أنه طاهر فيدخل المسجد ويمس الناس ولورطبا ويؤمهم ولا تحل منا كتحته رجلا كان أو امرأة لأن في أحد أصليه ما لا تحل منا كتحته ولو لمثله ويقتل بالحر لا عكسه ويتسرى ويزوج أمته لا عتيقه اجهورى وزبادى اه (قوله لم يبعد) تقدم اعتماده عن الزبادى وغيره وقره عش ثم قال وانظر لو كان انثى وتحقق العنت فهل يحل لها الزواج ام لا لأنه يتمتع على الغير نكاحها لا في أحد اصولها ما لا يحل

لومسح الزوج حيوانا اعتدت زوجته عدة الحياة فانه صريح في بدو نيتها وخروجه عن حكم الآدميين وإلا فلا وجه لبينونة زوجته ولومسح الكلب آدميا فينبغى استصحاب نجاسته على الرايين على ما تقرر وهو ظاهر على رأى بعض المتكلمين وكذا على رأى المحققين لعدم القطع بذلك ولا يظهر ما كان نجس العين بالشك ولم ترف ذلك شيئا وقع البحث فيه مع الفضلاء فتجوز ذلك بحثا (قوله بل وإلى غيره) قضيته أنه لا ينجس ما أصابه مع الرطوبة من المسجد أو غيره وأنه ينجسه لكن يعفى عنه إذا عفوا يصدق بكل من الأمرين (قوله نظير ما يأتى في الوشم) يتأمل فانه لم يذكروا سيما فى الوشم نصريحا بالعمو بالنسبة لغيره إذ أمسه مع الرطوبة بلا حاجة وقد يؤيد عدم العفو حيث أنه لو مس نجاسة معفو عنها على غيره مع الرطوبة بلا حاجة فالظاهر أنه يتنجس إلا أن يفرق (قوله فيدخل المسجد) الظاهر أن المالكي الذي أصابه مغاظ ولم يسبغه

والرق وأخفهما في نحو الزكاة والاضحية وقضية ما تقرر من الحكم بتبعيته لا خسأ بويه أن الآدمى المتولد بين آدمى أو آدمية ومغلظ له حكم المغلظ في سائر أحكامه وهو واضح في النجاسة ونحوها وبحت طهارته نظرا للصورت به بعد من كلامهم بخلافه في التكليف لأن مناطه العقل ولا ينافيه نجاسة عينه للعفو عنها بالنسبة إليه بل وإلى غيره نظير ما يأتى في الوشم ولو بمغلظ اذا تعذرت إزالته فيدخل المسجد ويمس الناس ولو مع الناس ولو مع الرطوبة ويؤمهم لأنه لا تلزمه إعادة ومال الاستنوى الى عدم حل مناجته وجزم به غيره لأن في أحد أصليه ما لا يحل رجلا كان أو امرأة ولو لمن هو مثله وإن استويا فى الدين وقضية ما يأتى فى النكاح من أن شرط حل التسرى حل المناكحة أنه لا يحل له وطئه أمته بالملك أيضا لكن لو قيل باستثناء هذا إذا تحقق العنت لم يبعد ويقتل بالحر المسلم

قبل لا عكسه لنقصه وقياسه  
فطمه عن مراتب الولايات  
ونحوها كالقن بل اولى نعم  
فيه دينة ان كان حرا لانها  
تعتبر باشر الابوين كما  
مر قال بعضهم وبعيد أن  
يلحق نسبة بنسب الواطي  
حتى يرثه اهل الوجه عدم  
الحقوق لان شرطه حل  
الوطء او اقترانه بشبهة  
الواطى وهما منتفیان هنا  
نعم يتردد النظر فى اوطى  
يجنون الا ان يقال المحل  
الموطوء هنا غير قابل للوطء  
فتعذر اللاحق بالواطى  
هنا مطلقا فلم انه لا قريب  
له الا من جهة امه ان كانت  
آدمية والذى يتجه ان له ان  
يزوج امته لانه بالملك  
لاعتيقته لما تقرر انه بعيد  
عن الولايات قال بعضهم ولو  
وطى ادمى بهيمة فولدها  
الادى ملك لما السكها  
اه وهو مقيس (وميتة غير  
الادى والسك والجراد)  
لتجريمها مع عدم اضرارها  
فلم يكن إلا لتنجاسها  
وزعم اضرارها ممنوع  
وهى ما زالت حياتها بغير  
ذكاة شرعية فخرج موت  
الجنين بذكاة امه والصيد  
بالضغطة او قبل امكان  
ذكاته والنسب بالسهم لان  
هذا ذكاتها شرعا واستثنى  
منها الادى لتكريمه بالنص

نكاحه فيه نظر والا قرب الثانى للعلة المذكورة فباعتذاره ويجب عليها الصبر ومنع نفسها عن الزنا  
بقدر الامكان اه (قوله قبل لا عكسه الخ) اقول هو واضح فوجه حكايته بصيغة التمرىض وإنما التردد  
فى قتل القن المسلم به لتهيزه عليه بشرف الطرفين والقصاص برعى فيه المائلة بصري وتقدم أنفاس الزيادة  
والاجمورى ما يوافقه (قوله وقياسه) اى قياس عدم العكس وقوله فطمه عن مراتب الولايات الخ وفاقا  
للخطيب وخلافا للرملى كما مر عن شيخنا وعبارة البجيرمى فان كان أحد أصليه آدميا وكان على صورة الآدمى  
ولوى نصفه الاعلى فقط فقال شيخنا مر هو ظاهر ويعطى احكام الآدميين مطلقا وعلى القول بنجاسته  
يعطى حكم الطاهر فى الطهارات والعبادات والولايات وذيرها الا فى عدم حل ذبحته ومنا كحته ووارثه  
وقتل قاتله فليؤتى اه (قوله لان شرطه) اى شرط اللحوق (قوله ان يقال المحل الخ) وهو الكلب (قوله مطلقا)  
أى مجنونا كان او غيره (قوله فعلم انه لا قريب له الخ) فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه  
فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى جرى عليه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو  
بان يخرج منه فتستدخله امرأة بشبهة فليمتا ملسم (قوله والذى يتجه الخ) تقدم اعتماده عن الزيادة  
والاجمورى (قوله وهو مقيس) اقول ولا يحل اكله وان كانت امه ما كوله لان المتولد لين ما كوله وغيره  
لا يحل اكله وبقي مالو وطى وخروف آدمية فأتت بولد فخسكه أنه ليس ملكا لصاحب الحر وف ثمن ان كانت  
امه حرة فهو حر تبعا لها وان كانت رقيقة فهو ملك لما السكها ومع ذلك يذبحى ان لا يجزى فى الكفارة تبعا  
لاخس اصله كما لا يجزى المتولد بين ما يجزى فى الاضحية وغيره فيهابى لعل هذا اولى منه بعدم الاجزاء  
لا تنفاه اسم الادى عنه وان كان على صورته فتنبه له ولا تغرب بما تخالفه فانه دقيق وبقى ايضا ما لتولد لين ما كولين  
ما هو على صورة الآدمى وصار عزاء فلا هل اصح امامته وبقية عبادانه وهل يجوز ذبحه واكلامه لا وإذامات  
هل يعطى حكم الآدمى ام لا فيه نظر والا قرب ان يقال بصحة امامته وسائر عباداته وان بعد من الاربعين فى  
الجمعة لانها موطوءة بالعقل وقد وجدوا انه يجوز ذبحه واكلامه لانه ما كوله تبعا لاصله وانه لا يعطى حكم  
الآدمى فى شىء من الاحكام فى الحياة ولا فى الممات ع ش قول المتن (وميتة غير الادى الخ) ولونحو ذباب  
كدود دخل مع شعرها ووصفها وبرها وریشها وعظمها وظلفها وظفرها وحافرها وسائر اجزائها نهاية  
ومغنى قول المتن (والسك) ولو كان طافيا نهاية بان ظهر بعد الموت على وجه الماء ع ش قول المتن  
(والجراد) هو اسم جنس واحد جرادة تطلق على الذكر والانثى نهاية ومغنى (قوله لتجريمها) الى قوله  
واستثنى فى النهاية والمغنى الا قوله وزعم اضرارها ممنوع (قوله مع عدم اضرارها) اى وعدم احترامها  
نهاية ومغنى (قوله وزعم اضرارها الخ) رد لقول ابن الرفعة ان الاستدلال على نجاسة الميتة بالا جماع احسن  
لان فى كل الميتة ضرر اسم على البهجة اه ع ش (قوله وهى) ان الميتة شرعا نهاية (قوله ما زالت حياته  
الخ) كذبحة الجوسى والمحرم بضم الميم وما ذبح بالعظم وغيره ما كوله اذا ذبح مغنى ونهاية قال ع ش  
قوله مر والمحرم اى اذا كان ما ذكاه صيدا وحشيا كما يعلم من كتاب الحج اما لو كان مذبوحه غير وحشى  
كعنز مثلا فلا يحرم اه (قوله والناد) اى والمتردى مغنى (قوله او قبل امكان ذكاته) اى المعهودة فلا  
يتأفيه ما بعده رشيدى (قوله منها) اى الميتة (قوله الادى) ومثله الملك والجن فان مبتتهما طاهرة كذا  
بها مش شرح البهجة بخط الزبائدى وفى فتاوى الشهاب الرملى ما يوافقه ويوجه بما وجه به طهارة المتولد  
بين الكلب والآدمى من قوله صلى الله عليه وسلم ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا حيث لم يقيد ذلك بالآدمى  
ولا يشكلى بانه يقتضى نجاسة الكافر لان التقييد بما مؤمن فى هذا ونظائر له ليس لاخراج الكافر بل للثناء على

مع التراب يجوز له دخول المسجد عملا باعتقاده لكن هل لاحاكم منعه لتضرر غيره بدخوله حيث يتلوث  
المسجد منه فيه نظر فان قلنا له منعه فهل له المنع فيما نحن فيه ايضا او يفرق فيه نظر (قوله فعلم انه لا قريب له الخ)  
فيه ان القريب يشمل الاولاد وهم متصورون فى حقه فى وطء امته عند تحقق العنت بناء على جوازه الذى  
جوزوه كما تقدم بل قد يدعى اعتبار الشبهة فى حقه ولو بان يخرج باحتلام فتستدخله امرأة

الايان والترغيب فيه ع ش عبارة شيخنا هنا ومثل الادى الجن والملك بناء على أن الملائكة أجسام لها مية وهو الراجح واما ان قلنا بانها اشباح نورانية تنطق بموتها فلا مية لها وفي باب الطهارة ومثل الادى الجن والملك بناء على ان الملائكة اجسام كشيعة والحق انهم اجسام لطيفة لانهم اجسام نورانية لا يبقى لهم بعد موتهم صورة اه (قوله لتسكريمه الخ) قضية التسكريم ان لا يحكم بنجاسته بالموت مغنى ونهاية (قوله وللخير الصحيح الخ) ولا نه لو كان نجسا لما امر بغسله كسائر النجاسات اى العينة لا يقال ولو كان طاهر الما امر بغسله كسائر الاعيان الطاهرة لانا نقول غسل الطاهر معبود في الحدث وغيره بخلاف النجس على ان الغرض منه تسكريمه وازالة الاوساخ عنه نهاية قال ع ش قوله بخلاف النجس قضية ان عظم المية لاذات نجس بمغذظة لا يصح تطهيره منه ليرجع الى اصله حتى لو اصاب ثوبار طبا مثلا بعد ذلك لم يحتج للتسبيح وبهذه القضية صرح سم على حج فيما يأتى لكن في فتاوى شيخ الاسلام مانصه (فرع) سئل شيخ الاسلام عن الاناء العاج اذا ولغ فيه الكلب او نحوه وغسل سبع مرات لاحداها بتراب فهل يكتفى بذلك عن تطهيره او لا فاجاب بان الظاهر ان العاج يطهر بما ذكر عن النجاسة المغذظة اه وهو الاقرب ع ش (قوله وذكر المسلم للغالب) كذا قالوا وقد يقال ما المانع من ان وجه الدلالة منه لظاهرة الكافر ان الخصم لا يفرق بين المسلم والكافر في النجاسة بالموت فاذا ثبت طهارة المسلم فالكافر مثله لعدم الفرق اتفاقا رشدي (قوله نجاسة اعتقادهم الخ) اى لانجاسة ابدانهم مغنى (قوله والخلاف) الى قوله لسكرته في النهاية والمغنى لا قوله على ما قاله غير واحد (قوله والخلاف الخ) لم يتقدم حكاية الخلاف في كلامه في مية الادى لسكرته ثابت وعبارة المحلى وكذا مية الادى في الاظهر ع ش (قوله قيل) عبارة النهاية والمغنى قال ابن العربي المالكي اه (قوله ومثلهم الشهيد) ضعيف ع ش (قوله السمك) وهو ما يؤكل من حيوان البحر وإن لم يسم سمكا كما سيأتى في الاطعمة (والجراد) سواء امانا باصطياد أم بقطع رأس ولو بمن لا يحل ذبحه من الكفار أو حنف أنه نهاية اى بلا جنازة ع ش (قوله انها) اى رواية الرفع قول المتن (ودم) اى ولو تحلب من سمك وكبد وطحال نهاية ومغنى اى سال ع ش (قوله حتى مايقى) الى المتن في النهاية لا قوله اى الى متى (قوله ومن صرح الخ) ظاهر صنيع المغنى ان النزاع معنوى عبارة له واما الدم الباقي على اللحم وعظامه فقيل انه طاهر وهو قضية كلام المصنف في المجموع وجرى عليه السبكي ويدل له من السنة قول عائشة رضى الله عنها كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله ﷺ تعلوها الصفرة من الدم فناكل ولا ينكره وظاهر كلام الحلبي وجماعة انه نجس معفو عنه وهذا هو الظاهر لانه دم مسفوح وإن لم يسلم لقلته ولا ينافيه ما تقدم من السنة اه (قوله السكبد والطحال) اى وإن سحقا وصارا كالدّم فمما يظهر ع ش (قوله انه يعنى عنه) صورته بعضهم بالدم الباقي على اللحم الذى لم يختلط بشئ كالمزج بشتا وقطع لحمها وبقي عليه اثر من الدم بخلاف مالمو اختلط بغيره كما يفعل في التي تذبح في الحبل المعد للذبح لان من صب الماء عليها لازالة الدم عنها فان الباقي من الدم على اللحم بعد صب الماء لا يعنى عنه وإن قل لاختلاطه باجنى وهو تصور حسن فلم يمتنبه له ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين المبتلى به كالجزأين وغيرهم ولو شك في الاختلاط وعدمه لم يضر لان الاصل الطهارة ع ش عبارة الجمل على شرح الشهاب الرملى المنظومة ابن العباد قوله فقيل غسل مفهومة انه بعد الغسل لا يعنى عنه أى فانه يجب عليه أن يغسله حتى يزول الدم ويغتفر بقاياها اليسيرة لانها ضرورية لا يمكنه قطعها اه وعبارة الرشيدى عليه بعد ذكره عن شيخه ع ش مثلها وقد سألته عن ذلك مرة فقال يغسل الغسل المعتاد ويعنى عما زاد اه (قوله واستثنى) الى المتن في المغنى لا قوله اى الى متى (قوله اى ولو من

بشبهة فليتأمل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعياض من جملة كلام طويل فالآدمى تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة لانه وصف ذاتى أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحرفى تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

بشبهة فليتأمل (قوله وهو في الكافر من حيث ذاته) قال في شرحه للعياض من جملة كلام طويل فالآدمى تثبت له الحرمة من حيث ذاته تارة ومن حيث وصفه اخرى فالحرمة الثابتة له من حيث ذاته تقتضى الطهارة لانه وصف ذاتى أيضا فلا يختلف باختلاف الافراد والثابتة له من حيث وصفه تقتضى احترامه وتعظيمه بحسب ما يليق به ولا شك ان الحرفى تثبت له الحرمة الاولى فكان طاهر احياء وميتا ولم تثبت

ميتة إن تجسدوا انعقدوا ولا  
فهو نجس تبعاتها والعلة  
والمضغة ومني أولبن خرجا  
بلون الدم ودم بيضة لم  
تفسد (وقيح) لأنه دم  
مستحيل وصديد وهو ماء  
رقيق يخالطه دم وكذا ماء  
قرح أو نفط إن تغير كما  
سذكره (وقيح) وإن لم  
يتغير ولا استقر في المعدة  
لأنه فضلة وبلغم المعدة  
بخلطه من رأس أو صدر  
كالسائل من فم النساء  
ما لم يعلم

ميتة الخ) خلافاً لنهاية والمغني عبارة الأول والمسك طاهر لخبر مسلم المسك أطيب الطيب وكذا فارتبه بشعرها  
انفصلت في حال حياة الظبية ولو احتمل أنها يظهر أو بعد ذكاتها وإلا فتجسنان كما أفاده الشيخ في المسك قياساً  
على الانفحة أو عبارة الثاني وفارته طاهرة وهي خراج بجانب سرية الظبية كالساعة فتحتك حتى تلقمها وقيل  
إنها في جوفها تلقمها كالبيضة ولو انفصل كل من المسك والفارة بعد الموت فتجسنان كاللبن والشعر أه وفي  
البحريرى عن الشبراملى ما يوافق كلام الشارح عبارة محل طهارة المسك وفارته إن انفصلت الخ وكذا  
بعد موتها إن تهيات للخروج ولو شك في نحو شعر أو ريش أو من ما كور أو غيره أو انفصل من حي أو  
ميت أو في عظم أو جلد أو من مذكى الماء كور أو من غيره أو في لبن أو لبن مأ كور أو لبن غيره فهو طاهر  
ومن ذلك ما عمت به البلوى في مصر نامن الفراء التي تباع ولا يعرف أصل حيوانها الذي أخذت منه هل هو  
ما كور اللحم أو لا وهل أخذ بعد تذكيته أو موته وقياس ما ذكر طهارتها كطهارة الفارة مطلقاً إذا شك في  
انفصالها من حي أو ميت خلافاً لتفصيل فيها للاسنوى ع ش اه (قوله) ومني أولبن خرجا الخ) هذا إذا  
كانت خواص المني أو اللبن موجودة فيه نهاية ومعنى (قوله) أولبن إسقاطاً للهمزة (قوله) لم تفسد أى  
بان تصلح للتخلق نهاية (قوله) لأنه إلى قوله وما رجع في النهاية والمغني (قوله) دم مستحيل أى إلى نين وفساد  
نهاية (قوله) كما سذكره أى في شروط الصلاة نهاية ومعنى قول المتن (وقيح) وهو الراجع بعد الوصول إلى  
المعدة ولو ما لم يتغير كما قاله والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن لأنه باطن فيما يظهر  
نعم لو رجع منه حب صحيح صلاته باقية بحيث لو زرع نبت كان متنجساً لا نجساً وقياسه في البيض لو خرج  
منه صحيحاً بعد ابتلاعه بحيث تكون فيه قوة خروج الفرخ أن يكون متنجساً لا نجساً ولو ابتلى شخص بالقيء  
غنى عنه منه في الثوب وغيره كدم البراغيث وإن كثرت كما هو ظاهر نهاية قال ع ش ومثله بالاولى لو ابتلى بدم  
اللقوة والمراد بالابتلاء به أن يكسر وجوده بحيث يقل خلوه منه (قوله) وإن لم يتغير يظهر أن محله في المائع بقرينة  
ما يأتي في الحب والعنبر المبلوع وعليه ما الفرق لا يقال إن ملاقاته النجاسة لبعض المائع تنجسه بخلاف غيره  
لأننا نقول غاية ما يلزمه تنجسه لا صيرورته نجساً ثم رأيت نقلاً عن الاسنوى أنه بحث أن الماء الذي يتغير بنبغي  
أن يكون متنجساً فيطهر بالمكثرة وهو وجهه معنى بصرى أى لا نقلاً كما تقدم عن النهاية التنصريح بخلاف  
ذلك البحث واعتمده الحلبي وشيخنا وبيده قول المغني وقيل غير المتغير متنجس لا نجس ومال إليه الأذرى  
اه فذكر ذلك البحث بصيغة التقرير (قوله) لأنه فضلة أى مستحيلة كالبول معنى (قوله) وبلغم المعدة  
ويعرف كونه منها بما يأتي في الماء السائل من الفم ع ش (قوله) بخلافه من رأس الخ) أى بخلاف  
البلغم النازل من الرأس أو أقصى الخلق فإنه طاهر نهاية ومعنى (قوله) ما لم يعلم الخ) دخل فيه صورة  
الشك عبارة النهاية والمغني والماء السائل من فم النائم نجس إن كان من المعدة كان خرج منتناً بصفرة  
لأن كان من غيرها أو شك في أنه منها أو لا فإنه طاهر اه قال ع ش قوله مر كان خرج الخ قضيته أنه مع

له الحرمة الثانية فلم يحترم ولم يعظم فجاز الاستنجاء بجلده وإغراء الكلاب على جيفته واتخاذاً لا وإن من جلده  
لأنه وجد من عوارض المخالفات ماوجب إهدار عوارض الصفات فتأمل ذلك يتضح لك أنه لا إشكال في  
كلامهم لكن قد يقال إن أراد بان الطهارة وصف ذاتي أنها مقتضى الذات فهو ممنوع ولذا ماختلفت الأئمة  
فيها أو أنها قائمة بالذات فكل الأوصاف كذلك إلا أن يقال أنه أراد بالذات الحقيقي وقد يقال لم اقتضت  
الذاتية الطهارة دون الاحترام (قوله) وقى في شرح مر وهو الراجع بعد الوصول إلى المعدة ولو ما لم يتغير  
يتغير والمراد بذلك وصوله لما جاوز مخرج الحرف الباطن من ذلك لأنه باطن فيما يظهر اه ولم اعتبر مجاوزة  
مخرج الحرف الباطن وهلاكه كفي وصوله وفي شرحه أيضاً ولو ابتلى شخص بالقيء غنى عنه منه في الثوب  
وغيره كدم البراغيث وإن كثرت كما هو ظاهر وجرة ومرة ومثلهما سم الحية والعقرب وسائر الهوام  
فيكون نجساً قال ابن الماد بطل الصلاة بالسعة الحية لأن سمها يظهر على محل السعة لا العقرب لأن إبرتها  
تغوص في باطن الأحمر وتمج السم في باطنه ولا يجب غسله وما تقر من بطلانها بالحية دون العقرب هو

التن والصفرة يقطع بانه من المعدة ولا يكون من محل الشك وقوله أو شك الخ من ذلك مالو أكل شيئاً نجساً أو متنجساً وغسل ما يظهر من الفم ثم خرج منه بلغم من الصدر فإنه طاهر لأن ما في الباطن لا يحكم عليه بالنجاسة فلا ينجس ما مر عليه ولا نالم بتحقيق مروره على محل نجس اه (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها سم (قوله به) اي بالسائل من المعدة (قوله عني عنه الخ) اي لمشقة الاحتراز عنه وينبغي ان لا يعنى عنه بالنسبة لغير من ابتلى به إذا مسه بلا حاجة كانه عليه سم في نظيره وليس من ذلك ما لو شرب من اناء فيه ماء قليل أو اكل من طعام ومس المعلقة مثلاً بقمه ووضعها في الطعام فان الظاهر انه لا ينجس ما في الاناء من الماء او الطعام لمشقة الاحتراز عنه ولا يلزم من الإجماع التنجيس فلو انصب من ذلك الطعام على غيره شئ لا ينجسه لانا لانحكم بنجاسة الطعام بل هو باق على طهارته عش (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجيس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فنجس ولا فظاهر الاصل فليتامل سم وتقدم آتفا عن عش ما يخالفه (قوله على الاول) وهو ما قاله القفال (قوله من ذلك) اي متنجس (قوله لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفام ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء ثم رايته في العباب عقب كلام القفال بذلك ثم قال ولمن جرى على كلام القفال ان يحجب بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثرون وإن خرج ثم رأيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فقام له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ لا يظهر كبر فائدة للحكم بطهارته إلا ان يقال ان الابتلاء يقتضي الحكم بطهارته وإن لاقى نجساً سم بحذف (قوله وجرة) إلى المتن في المغنى لا قوله سوداء وصفراء (قوله وجرة) مثلها سم الحية والعقرب وسائر الهوام فيكون نجساً قال ابن العماد وتبطل الصلاة بسعة الحية لأن سمها يظهر على محل اللسعة لا العقرب لأن ابرتها تغوص في باطن اللحم وتمج الدم في باطنه وهو لا يجب غسله وما تقرر من بطلانها بالحية دون العقرب هو الوجه إلا ان علم ملاقة السم للظاهر نهاية واقره سم (قوله وجرة) بكسر الجيم وهو ما يخرج الحية الحيوان اي من بعير أو غيره معنى (قوله ومرة) بكسر الميم معنى (قوله وهي ما في الماراة) ان كان الضمير راجعاً إلى الصفراء فقط وافق مصرح الأطباء أن السوداء في الطحال لا في الماراة لكن يكون في بيانه نوع قصور وإن كان راجعاً إلى المرة كان منافياً للقرار عند الأطباء فليتامل بصري وقد يختار الثاني ويقال ان المراد بهما المعنى اللغوي لا مصطلح الأطباء (قوله لاستحالتهم) اي الجرة والمرة قول المتن (وروث) ولو من طير ما كول او بما لنفسه سائلة أو سمك او جرادنهاية ومعنى (قوله وهو اما خاص الخ) عبارة النهاية والعذرة

الوجه إلا ان علم ملاقة السم في الظاهر أو لما لاقى سمها أو أما الحزرة التي توجد في الماراة وتستعمل في الادوية فينبغي كما قاله في الحاشية نجاستها لانها تنجس من النجاسة فاشبهت الماء النجس إذا انعقد لمحاها (قوله من المعدة) اخرج ما قبلها (قوله واطلق غيره طهارته) قد يقال ان علم تنجيس ما قبل المعدة بنحو قى وصل اليه فنجس ولا فظاهر الاصل فليتامل (قوله ان ما جاوز مخرج الحاء المهملة من ذلك لانه باطن) اقول هذا يشكك بما تقدم انفام ان إطلاق طهارة بلغم الصدر مع ان الصدر مجاوز لمخرج الحاء بكثير ثم رأيت في شرح العباب عقب كلام القفال قال وفيه نظر وقولهم بطهارة البلغم الخارج من الصدر صريح في ان الواصل إلى الصدر وما فوقه إذا عاد قبل وصوله للمعدة لا يكون نجساً ولا متنجساً وسياق قريبان عن المجموع انه يشترط لتنجيس الخيط المتبلع وصوله للمعدة وعن الزركشي في الواصل لحوصلة الطير ان باطن حلقوم الادى لا نجاسة فيه وكل ذلك برد كلام القفال ولمن جرى على كلام القفال أن يحجب عن الاول بالفرق بشدة الابتلاء بذلك وبان ملاقة الباطن لباطن مثله لا يؤثرون وإن خرج كما قاله في المني يلاق البول بفرض اتحاد مخرجهما واختلافه فإنه مع ذلك بلاقيه قبيل راس الذكر وعن الثاني بان ذكر المعدة مثال وعن الثالث بمنعه لان الزركشي لم ينقله عن اجد فلا يعارض به كلام القفال اه ثم زيت ما يمكن الفرق به بين بلغم الصدر والقيء الراجع منه أو قبله وهو قوله الاتي ومن ثم لم يلحقوا به بلغم الصدر كما سراه فقام له لكن قضية ذلك ان يكون بلغم الصدر متنجساً وحينئذ

أنه من المعدة نعم من ابتلى به عني عنه منه في الثوب وغيره وإن كثر كدم البراغيث كما هو ظاهر وما رجع من الطعام قبل وصوله للمعدة متنجس على ما قاله القفال وأطلق غيره طهارته وكلام المجموع في مواضع يؤيدها وما يصرح بها ما نقله الزركشي وغيره عن ابن عدلان وأفروه من ان محل بطلان صلاة من ابتلع طرف خيط وبقي بعضه بارزان وصل طرفه للمعدة لا اتصال بحوله وهو طرفه البارز بالنجاسة حيثئذ بخلاف ما إذا لم يصل اليها لانه الآن ليس حاملاً متصل بنجس ويظهر على الاول ان ما جاوز مخرج الحاء المهملة من ذلك لانه باطن وجرة وهي ما يخرج الحية الحيوان ليجتره ومرة سوداء أو صفراء وهي ما في الماراة لاستحالتهم الفساد (وروث) بالمثلثة وهو اما خاص بمامن الادى

والروث قيل بترادفهما وقال النووي ان العذرة مختصة بالآدمي والروث أعم قال الزركشي وقد يمنع بل هو مختص بغير الآدمي ثم نقل عن صاحب المحكم وابن الاثير ما يقتضي انه يختص بذى الحافر وعليه فاستعمال الفقهاء له في سائر البهائم توسع اهـ وعلى قول الترادف فاحدهما يغني عن الآخر وعلى قول النووي الروث يغني عن العذرة اهـ وفي البصري بعد ذكر مثلهما عن الاسني مانصه وقوله قيل مترادفان يتصور الترادف بطريقين إما بان يستعمل كل منهما في سائر الحيوانات وهذا هو الظاهر المتبادر وإما بان يختصا بفضلة الآدمي وهذا ما فهمه صاحب التحفة إلا أنه لا يخلو عن بعد فتأمل اهـ (قوله كالعذرة) بفتح العين وكسر المعجمة اسنى (قوله او بما من غير الآدمي) اي مطلقا (قوله ولو من طائر) إلى قوله وحكاية جمع في النهاية والمغني (قوله ولو من طائر الخ) راجع لكل من الروث والبول (قوله على البول) اي بول الاعراب في المسجد وقيس به سائر الاوبال واما امره صلى الله عليه وسلم العرنيين بشرب اوبال الابل فكان للتداوي والتداوي بالنجس جائز عند فقد الطاهر الذي يقوم مقامه واما قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل شفاء امي فيما حرم عليها فمحمول على صرف الخمر نهاية ومعنى أي فلا يجوز التداوي به بخلاف صرف غيره من سائر النجاسات حيث لم يقم غيره مقامه وعش (قوله واختار جمع الخ) اعتمده النهاية والمغني وقال للشهاب الرمي وخلافا للشارح كما يأتي عبارتهما والفظ الاول واقفي به لو الدرر رحمته الله تعالى وهو المعتمد وحمل تنزهه صلى الله عليه وسلم منها على الاستحباب ومزبد النظافة واما الحصة التي تخرج مع البول او بعده احيانا وتسميها العامة الحصة فاقفي فيها الوالد رحمه الله تعالى بانه ان اخبر طبيب عدل بانها منعقدة من البول فنجسة ولا فتنجسه اهـ وقولها واما الحصة الخ ياتي في الشارح اطلاق نجاستها (قوله طهارة فضلاته الخ) قال الزركشي وينبغي طرد الطهارة في فضلات سائر الانبياء نهاية وهو المعتمد ولا يلزم من طهارتها حل تناولها فينبغي تحريمه لا لغرض كالمداواة ولا يلزم من الطهارة ايضا احترامها بحيث يحرم وطؤها ولو وجدت بارض وعليه فيجوز الاستنجاء بها إذا جمدت عش (قوله واطوافيه) وكذا اطال فيه النهاية (قوله ولو قام) إلى قوله والعسل في المغني إلى قوله وقيل من تقبين في النهاية (قوله بهيمة) ليس بقيد ومثلها الآدمي (قوله قيل من فم النحل) وهو الاشبه بنهاية (قوله بل هو نبات في البحر) كذا في النهاية والمغني اي في بحر الصين كما قاله صاحب الاقاليم السبعة يقذفه البحر وقال بعضهم باكله الحوت فيموت فينبذه البحر فيؤخذ ويشق بطنه ويستخرج منه ويغسل عنه ما اصابه من اذاه والذي يؤخذ قبل ان يلقطه السمك هو اطيب العنبر كردى (قوله وجلدة المرارة) إلى قوله وعن العدة في النهاية إلا قوله كصا الكلا او المثانة (قوله وجلدة المرارة) بفتح الميم من إضافة اعم إلى الاخص (قوله طاهرة الخ) اي متنجسة كالسكرش فطهر بغسلها نهاية (قوله ومنه) اي بما في المرارة النجس (قوله كحصى الكلا والمثانة) خلافا للنهاية والمغني كما مر وقال البصري اقول مقتضى اطلافة اي الشارح انه نجس وإن لم يعلم تولده من البول وهو اوجه من قيد بذلك أي كالنهاية والمغني لانها وإن لم تكن متولدة من البول لسكنها متولدة من رطوبة كائنة في معدن النجاسة فهي نجسة كما صرحوا به في البلغم الخارج من المعدة فتأمل اهـ وكذا استشكل عش ما قاله بعدم ظهور الفرق بين الحصة المذكورة وبين خرزة المرة التي اطلقا نجاستها (قوله وجلدة الانفحة) إلى قوله وعن العدة في المغني (قوله وجلدة الانفحة الخ) هي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء على الافصح ابن في جوف نحو سحلة في جلدة تسمى انفحة ايضا معنى ونهاية (قوله إن اخذت من مذبح الخ) بخلاف ما إذا

كالعذرة أو بما من غير الآدمي أو بما من ذى الحافر أو أعم وهو ما في الدفاتق فعلى غيره أريد به الأعم توسعا (وبول) ولو من طائر وسمك وجراد وما لا نفس له سائلة لأنه صلى الله عليه وسلم في الروث ركسا وهو شرعا النجس وأمر بصب الماء على البول وحكاية جمع مالكية قولنا للشافعي بطهارة بول الطفل غلط واختار جمع متقدمون ومتأخرون طهارة فضلاته صلى الله عليه وسلم وأطالوا فيه ولو قامت أو رأت بهيمة حبا صلبا بحيث لو زرع نبت فهو متنجس يغسل ويؤكل والعسل يخرج قيل من فم النحل فهو مستثنى من التي وقيل من دبرها فهو مستثنى من الروث وقيل من تقبين تحت جناحها فلا استثناء إلا بالنظر إلى أنه حينئذ كاللبن وهو من غير الماء كحل نجس وليس العنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر فما تحقق منه أنه مبلوع متنجس لأنه متجدد غليظ لا يستحيل وجلدة المرارة طاهرة دون ما فيها كالسكرش ومنه الخرزة المعروفة فيها لانعقادها من النجاسة كحصى الكلى أو المثانة وجلدة الانفحة من

لم يأكل غير اللبن وإن جاوز سنتين كما اقتضاه إطلاقهم والفرق بينه وبين الطفل الاتي غير خفي (٢٩٧) وعن العدة والحاوي الجزم بنجاسة

نسج العنكبوت ويؤيده قول الغزالي والقزويني انه من لعابها مع قوهم انها تتغذى بالذباب الميت لكن المشهور الطهارة كما قاله السبكي والاذرعي اي لان نجاسته تتوقف على تحقق كونه من لعابها وانها لا تتغذى إلا بذلك وان ذلك النسج قبل احتمال طهارة فيها وأتى بواحد من هذه الثلاثة واقى بعضهم فيما يخرج من جلد نحو حية أو عقرب في حياتها بطهارته كالعرق وفيه نظر لبعده تشبيهه بالعرق بل الأقرب انه نجس لانه جزء متجسد منفصل من حي فهو كميته وفي المجموع عن الشيخ نصر العفو عن بول بقر الدياسة على الحب وعن الجويني تشديد التكبير على البحث عنه وتطهيره (ومضى) للأمر بغسل الذكر منه وهو بمعجزة ويجوز إهمالها ساكنة وقد تنكسر مع تخفيف الياء وتشديد الهمزة ماء اصفر رقيق غالباً يخرج غالباً عند شهوة ضعيفة (وودي) اجماعاً وهو بمهمة ويجوز إجماعاً ساكنة ماء أبيض كدر تخين غالباً يخرج غالباً إما عقب البول حيث استمسكت الطبيعة او عند حمل شيء ثقيل (وكذا مني غير الادمي في الاصح) كسائر المستحيلات اما مني الادمي ولو خصياً

أخذت من ميت أو من مذبح أو كل غير اللبن ولو للتداوى مغني (قوله لم يأكل غير اللبن) سواء في اللبن لبن امها ام غيرها شربته ام سقى لها كان طاهراً ام نجساً ولو من نحو كبة خرج على هيئته حالاً ام لا نعم يعني عن الجنب المعمول بالانفحة من حيوان تغذى بغير اللبن لعموم البلوى به في هذا الزمان كما في به والدرج رحمه الله تعالى إذ من القواعد ان المشقة تجلب التيسير وإن الامر إذا ضاق اتسع نهاية وفي المغني مثلاً لا أقوله نعم الخ وقال عش قوله لم نعم يعني الخ وينبغي ان يكون مراده بالعفو الطهارة كما في شرحه على العباب اي فتصح صلاة جامله ولا يجب غسل الفم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك وهل يلحق بالانفحة الحيز المخزوز بالسرجين ام لا الظاهر الاجلح كانه نقل عن الزاوي بالدرس فليراجع وقوله لم لعموم البلوى الخ ولا يكلف غيره إذا سهل تحصيله اه (قوله والفرق بينه) أي بين ذلك المذبح المجاوز سنتين (قوله غير خفي) لان المعول عليه فيه على التغذى وعدمه وشر به بعد الحولين يسمى تغذية والمعول عليه فيها ما يسمى انفحة وهي ما دامت تشرب اللبن لا تخرج عن ذلك مغني (قوله وعن العدة) وهو للقاضى شريح اني المكارم رشيدى (قوله واتى بواحد الخ) اي من اين لنا واحد الخ يجزى (قوله من هذه الثلاثة) وبقرض تحققها فهو حينئذ متنجس لانجس كما هو ظاهر وان اوم كلامه خلافه بصرى (قوله وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وكلامه يخالفه اه (قوله بل الأقرب انه نجس الخ) معتمد عش وقال البصرى الذى يظهر انه ان تحقق كونه جزءاً من الجلد فنجس لما ذكره الشارح او كونه يترشح كالعرق ثم يتجسد فطاهر وكذا ان شك فيما يظهر نظراً لما ذكره أول الباب من أن الأصل في الاشياء الطهارة اه (قوله بقر الدياسة) أي مثلاً مثله خيلها (قوله على الحب) أي مثلاً مثله الثين رشيدى وجمل (قوله عنه) اي الحب الذى بال عليه بقر الدياسة (قوله تطهيره) لعله بالجر عطفاً على البحث اخذ من قول ابن العماد في منظومه فاترك غسل خطنه ومن قول النهاية والمغني ومن البدع المذمومة غسل ثوب جديد وقح اه (قوله للامر الخ) اي في قصة على رضى الله تعالى عنه نهاية ومغني (قوله بغسل الذكر) اي مامسه منه كرى (قوله وهو بمعجزة ساكنة) هذه هي اللغة الفصحى كرى (قوله غالباً) وفي تعليق ابن الصلاح انه يكون في الشتاء ابيض تخيناً وفي الصيف اصفر رقيقاً وربما لا يحس بخروجه وهو أغلب في النساء منه في الرجال خصوصاً عند هيجان نهاية أي هيجان شهوتهن عش (قوله وهو بمهمة ساكنة) هي اللغة الفصحى كرى (قوله حيث استمسكت الطبيعة) اي ببس ما فيها قليلاً في عبارة البصرى هل المراد بالبول او بالغائط ينبغي ان يجزى اه (قوله يظهر الثاني) (قوله او عند حمل شيء ثقيل) اي فلا يختص بالبالغين واما المذنى فيحتمل اختصاصه بالبالغين لان خروجه ناشئ عن الشهوة عش عبارة الحلبي والودى يكون للصغير والكبير والمذنى خاص بالكبير اه قول المتن (وكذا مني غير الادمي الخ) اي ونحو الكلب اما مني نحوه فنجس بلا خلاف نهاية ومغني (قوله ولو خصياً الخ) عبارة النهاية رجالاً وامراً او خنثى وغايته أي مني الخنثى أنه خرج من غير طريقه المعتاد وهو لا يؤثر فالقول بنجاسته ليس بشيء وسواء في الطهارة مني الخى والميت والخصى والمجبوب والممسوح فكل من تصور له مني منهم كان كغيره وخرج من لا يمكن بلوغه لو خرج منه شيء فانه يكون نجساً لانه ليس بمنى اه قال عش اي وإن وجدت فيه خواص المنى ولذا جزم سم بنجاسته حيث خرج في دون التسع ووجهه بان المنى انما يحكم بطهارته لكونه منشأ للادمي وفيما دون التسع لا يصلح لذلك وهذا التوجيه مطرد فيما وجدت فيه خواص المنى وغيره اه (قوله وهو يصلى) وفي رواية مسلم فيصلى فيه نهاية (قوله ما هو مذهبنا الخ) تقدم عن النهاية والمغني اعتماد

منعقدة من نفس البول فيحكم بنجاسته عنها (قوله لم يأكل غير اللبن) قال في العباب تبعاً لبحث الزركشى الطاهر قال في شرحه فتسكون انفحة كلته اي اللبن النجس نجسة لكنه مردود بخالفته لا إطلاقهم واقوله هو اي الزركشى تفرعاً على طهارة بول المأكول انه لو اكل نجاسة فالأقرب طهارته وايضاً لان المستحيل في المعدة كالمستحيل اليه طهارة ونجاسة الخ ما طائل به في الرد عليه (قوله وإن جاوز سنتين) اعتمده مر (قوله

(٣٨) — شرواني وابن قاسم — اول) ومسوحاً وخنثى إذا تحقق كونه منياً فظاهر لما صح عن عائشة رضى الله تعالى عنها كنت أحكمه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى وصح الاستدلال به لأن المخالف يرى في فضلاته صلى الله عليه وسلم ما هو مذهبا

انها كغيرها غلى انه كان من جماع فيلزم اختلاط منى المرأة لانه لا يحتمل كالاتي بصل الله عليه وسلم وتجوز احتماله الذي افهمه قول عائشة في اصباحه صائماجنبنا من جماع غير احتلام (٢٩٨) محمول على ان الممتنع احتلام من فعل برؤية لان هذا هو الذي يكون من الشيطان

بخلافه لانه رؤية شيء لانه قد ينشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى وبفرض صحة هذا فهو نادر فلا نظر لاحتماله وزعم خروجه من مخرج البول غير محقق بل قال اهل التشريح ان في الذكر ثلاث مجارى مجرى للمنى ومجرى للبول والودى ومجرى للمنى بين الاولين وبفرضه فالملاقة باطنا لا تؤثر بخلافها ظاهرا ومن ثم ينتج من مستنج بغير الماء ملاقاته لها ظاهرا ولا ينافي الاول ما مر في الطعام الخارج لان الملاقة هنا ضرورية في باطنين بخلافها ومن ثم لم يلحقوا به بلغم نحو الصدر كما مر وبما تقرر علم ان مافى الباطن نجس لكونه في الحى لا يدار عليه حكم النجس الا ان اتصل بالظاهر او اتصل بعض الظاهر كعوديه وفي قواعد الزركشى اسباب في ذلك وهذا خلاصة المعتمد منه بل قولنا نجس لكونه الى اخره يجمع به بين القوانين بانه ليس في الجوف نجاسة ومقابلته ويسن غسله رطبا وفركه يابساً لكن غسله افضل (قلت الاصح طهارة منى غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم) لانه اصل حيوان طاهر

خلافه (قوله انها الخ) بيان للموصول (قوله كغيرها) أى في النجاسة وكان الاولى كفضلات غيره (قوله على انه الخ) عبارة النهاية قال بعضهم وهذا لا يتم الاستدلال به لاعلى القول بنجاسة فضلاته صلى الله عليه وسلم واجيب بصحة الاستدلال به مطلقا ولو قلنا بطهارة فضلاته لان منى عليه الصلاة والسلام كان من جماع الخ (قوله فيلزم الخ) في لزوم نظر لاحتمال كونه من نحو النظر قاله البصرى وحقه ان يكتب على قول الشارح كان من جماع مع ان الشارح اشار الى دفع ذلك النظر بقوله الاتى وبفرض الخ (قوله من فعل) اى ايلاج برؤية اى بصورة حيوان ادى ولا (قوله لان هذا) اى الاحتلام من فعل برؤية شيء (قوله عن نحو مرض) ككثرة الذكر والمراقبة (قوله وبفرض صحة هذا) اى كونه نشأ عن نحو مرض او امتلاء او غية المنى ع ش (قوله وبفرضه) اى فرض اتحاد المخرج (قوله وزعم خروجه) الى قوله ولا ينافي في المغنى ما يوافقه (قوله) ومن ثم ينتج الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو بال الشخص ولم يغسل محله تنجس منى وإن كان مستجمرا بالاحجار وعلى هذا الوجه مع رجل من استنجت بالاحجار تنجس منى ما يحرم عليه ذلك لانه ينجس ذكره اه قال ع ش قوله من استنجت الخ وكذا لو كان هو مستجمرا بالاحجار فيحرم عليه جماعها ويحرم عليها تمكينه ولا نصير بالامتناع ناشرة عليه فلو فقد الماء امتنع عليه الجماع ولا يكون فقد عذرا في جوازه نعم إن خاف الزنا توجه انه عذر فيجوز الوطء سواء كان المستجمر بالاحجار الرجل او المرأة ويجب عليها التمكن فيما اذا كان الرجل مستجمرا بالاحجار وهى بالماء وقوله ويحرم عليه أى وعليها ايضا (قوله للملاقة) اى المنى لها أى النجاسة (قوله الاول) وهو عدم تأثير الملاقة باطنا (قوله ما مر في الطعام الخ) اى تنجسه عند الفقل (قوله في باطنين) اى فى امرين باطنين وهما المنى والبول بصرى (قوله بخلافها) اى بخلاف الملاقة في الطعام المذكور فانها ليست ضرورية وفي ظاهرى وباطنى كرى (قوله لم يلحقوا به) اى بالطعام الخارج قبل وصوله للمعدة في التنجس (قوله كاسر) اى فى شرح وقى (قوله اسباب الخ) اى اطالة كلام (قوله وهذا) اى قوله ان مافى الباطن الخ (قوله ويسن غسله الخ) عبارة النهاية والمغنى ويسن غسل المنى للخروج من الخلاف اه قال ع ش أى مطلقا رطبا كان أو جافا لكن يعارضه أن محل مراعاة الخلاف ما لم تثبت سنة صحيحة بخلافه وقد ثبت فركه يابساً هنا فلا يلتفت لخلافه اه (قوله وفركه يابساً الخ) ينبغي ان يتامل معنى استحباب فركه مع كون غسله افضل فان كون الغسل افضل يشعر بان الفرق خلاف الاولى فكيف يكون سنة إلا ان يقال انهم ساءتان احدهما افضل من الاخرى كما قيل في الاقامة في الجلوس بين المسجدتين انه سنة والافتراش افضل منه ولكن فى سم على حجة عن شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابساً الحديث فى مسند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة ع ش (قوله لانه) الى المتن فى النهاية والمغنى الا قوله مطلقا الى ويض الميته (قوله يبيض مالا يؤكل لحمه الخ) اى حيوان طاهر لا يؤكل الخ) وبرز القز وهو البيض الذى يخرج منه دود القز طاهر ولو استحال البيض دما وصلح للتخلق فطاهرة ولا فلانها بقاء مغنى ومن هذا البيض الذى يحصل من الحيوان بلا كبس ذكر فانه اذا صار دما كان نجسا لانه لا يأتى منه حيوان اه حجة بالمغنى اه ع ش (قوله فهو طاهر الخ) شامل لغير المتصلب اذا خرج من حى او مذ كاه وهو طاهر لانه كالمنى او العلقاة المضغة سم وع ش (قوله مطلقا) اى علم ضرره ام لا تصلب ام لا قول المتن (غير الادى) اى الجنى فيما يظهر ع ش (قوله وبه الخ) اى بقوله وليس الخ (قوله كالفرس) وإن ولدت بغل نهاية ومغنى (قوله الاصح خلافه) وفاقا للنهاية والمغنى (قوله من تعرض له) اى لما ويسن غسله رطبا) عبارة شرح الارشاد ويسن غسله رطبا وفركه يابساً الحديث فى مسند احمد ولا نظر لعدم اجزاء الفرق عند المخالف لمعارضته لسنة صحيحة (قوله فهو طاهر مطلقا) شامل لغير المتصلب اذا خرج من

فاشبهه منى الادى ومثله يبيض مالا يؤكل لحمه فهو طاهر مطلقا يحل أكله ما لم يعلم ضرره ويبيض الميته ان تضمنه تصلب طاهر ولا فتنجس (ولبن مالا يؤكل كل غير الادى) لانه فضله وليس اصل حيوان طاهر وبه فارق منى اما ابن الما كول كالفرس فطاهر إجماعا لا من ذكره او جلالة فهو نجس على قولوا الاصح خلافه ﴿ تنبيه ﴾ لم ار من تعرض له صرح بعض الحنفية فى لبن الراكه وهى الفرس



او البرذونة المتخذة للنسل بانه مسكر فيه شدة مطربة جدا فان ثبت ذلك في لبن بعينة قلنا بنجاسته دون غيره لان الظاهر ان ذلك يختلف باختلاف الطباع وأما الحكم على الجنس كله لوجوده في افراد منه فبعيد نعم قياس ما مر في الميتة التي لا نفس لها سائلة انه لو ثبت ذلك في أكثر افراد الجنس حكمنا به على كله ثم رايت في بعض كتبهم المعتمدة ان الخلاف فيه ليس من (٢٩٩) حيث اسكاره لانه حينئذ كبز البرنج

عندهم وهو مباح أي القليل منه بل من حيث ان اللبن تبع للحم وأبو حنيفة له فيه رواية أنه لا يحل والأصح حله عنده وان الكلام ليس في اللبن نفسه مطلقا بل في المتخذ منه أي وهو انه يحض فاذا حض كان اسكاره على قدر حمضه وقد يتخذ منه عرق ليشتد السكر منه وهذا لا شك في نجاسته لصدق حد المسكر عليه ولا فرق بين أكل المحبل وعدمه كبحار أحبل فرسا وشاة ولدت كلها كما شمله كلامهم و قول الزركشي انه نجس قطعاً ممنوع وأما لبن الآدمي ولو ذكرنا وصغيرة وميتا فظاهر أيضا إذ لا يليق بسكرامته أن يكون منشؤه نجسا والزباد لبن ما كول بحري كما في الحاوي ربحه كالمسك ويأضه يياض اللبن فهو طاهر أو عرق سنوربري كما هو المعروف المشاهد وهو كذلك عندنا ويعني عن قليل شعره كالثلاث كذا أطلقوه ولم يبينوا ان المراد القليل في المأخوذ للاستعمال أو في الاناء

نضمنه هذا التنبيه من حكم لبن الرمكة الآتي (قوله أو البرذونة) يأتي تعريفها في قسم الصدقات كردى وفي الاوقانوس انه نوع من الفرس فمأوراء النهر له كمال صلاحية للحمل اه (قوله المتخذة للنسل) ليتامل فائدة هذا القيد بصري ويظهر انه ليبيان المعتاد فيما وراء النهر من اتخاذها للنسل دون الركوب والحمل (قوله لانه) أي اللبن حينئذ أي حين اسكاره (قوله أي القليل منه) أي القدر الذي لا يسكر لقلته (قوله فيه) أي في لحم الفرس (قوله مطلقا) أي حمض أو لا (قوله ولا فرق) إلى قوله كالثلاث في المغني لا قوله وشاة إلى وأما لبن الآدمي وإلى المتن في النهاية لا قوله كما هو المعروف إلى ويعني (قوله ولا فرق الخ) أي في طهارة لبن المأكول (فائدة) اللبن افضل من عسل النحل كما صرح به السبكي والحم افضل منه كما عتمده الرمي خلافا لوالده شوبري أي لقوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللحم واللحم أفضل طعام الدنيا والآخرة اللحم اه الجامع الصغير للسيوطي وفي الاحياء ما حاصله ان مدامه أكله أربعين يوما تورث قسوة القلب وتركه فيها يورث سوء الخلق بحري (قوله وشاة ولدت كلها الخ) عبارة النهاية وكذا لبن الشاة أو البقرة إذا ولدها كلب أو خنزير فما يظهر خلافا للزركشي في خادمه ولا فرق بين لبن البقرة والعجولة والثور والعجل خلافا للقبيني ولا بين أن يكون على لون الدم أو لا وان وجدت فيه خواص اللبن كمنظيره في المني اما ما اخذ من ضرع بهيمة ميتة فانه نجس اتفاقا كما في المجموع اه (قوله منشؤه) أي ما يربى هو به (قوله كما هو المعروف الخ) عبارة المغني كما سمعته من ثقات اهل الخبرة بهذا اه وعبارة الكردى وهو المعروف المشهور الذي سمعنا من ثقات اهل الحبيشة الذين يأتي الزباد من بلدهم اه (قوله ويعني الخ) وليحترز ان يصيب النجاسة التي في دبره فان العرق المذكور من ثقتين عند دبره لا من سائر جسده كما خبرني بذلك من اتق به مغني (قوله ان كان جامدا) ينبغي ان يكون العبرة بالملاقى سواء المأخوذ أو المأخوذ منه في الاناء أو في نحو مقلبة على قاعدة تنجس الجامد وحينئذ إذا كان الشعر كثيرا تنجس مالا فاقه فقط وبعد الحكم بتنجس الملاقى فما اخذ منه فهو مأخوذ من متنجس سواء وجد فيه من الشعر شيء أم لا وإذا كان الشعر قليلا فيعني عما لا فاقه منه فان اخذ من الملاقى شيء فهو ماعى عنه فاذا انفصل هذا الملاقى المعفوع عنه بلا شعر فواضح او بشعر قليل بالنسبة اليه فكذلك او كثير وان لم يكن كثيرا بالنسبة لما كان فلا عفو فتأمل هذا التفصيل فانه لا يكاد يستفاد من التحفة ولا من كلام السيد وان كان عبارته اقرب اليه إلا ان قوله وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث الخ لا يتخلو عن شيء اه عبد الله بافتشير عبارة السيد عمر ماذكره في المائع واضح واما ما ذكره في الجامد فحمل تأمل إذ العبرة فيه كما فاده رحمه الله تعالى بمحل النجاسة فان اخذ ما لا فاقه كثير الشعر فنجس وان كان الشعر في مأخوذه قليلا بل او معدوما وان اخذ ما لم يلاقه كثيره فطاهر وان كان الشعر في مأخوذه كثير الكن بحيث يكون كل جزء من المأخوذ لم يلاقه إلا قليلا وحينئذ فيخرج الشعر المأخوذ كله او ما عدا قليله ثم يطيب به فقتبين انه لا اعتبار في الكثرة بالمأخوذ مطلقا اه (قوله لم يعف عنه) أي عن المأخوذ وقوله الا أي بان قلت عني أي عن المأخوذ وقول المتن (والجزء المنفصل الخ) أو منه المشيمة التي فيها الولد طاهرة من الآدمي نجسة من غيره اما المنفصل منه بعد موته فله حكم ميتته بل انزع نهاية ومعنى (قوله طهارة) أي قوله ولا للتنجس في النهاية والمغني (قوله فيد الآدمي الخ) أي ولو مقطوعة في سرقته نهاية ومعنى (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه كالاصل ان المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشي

حي وهو ظاهر لانه كالمني أو العلقة أو المضغة (قوله ان كان جامدا) أي وكان حصول الشعر فيه حال الجود (قوله المنفصلة في الحياة الخ) سكنت عن هذا القيد بالنسبة لنفس المسك وفي شرح الروض وظاهر كلامه

المأخوذ منه والذي يتجه الأول ان كان جامدا لأن العبرة فيه بمحل النجاسة فقط فان كثرت في محل واحد لم يعف عنه ولا عفى بخلاف المائع فان جريه كالشيء الواحد فان قل الشعر فيه عفى عنه ولا فلا ولا نظر بالمأخوذ (والجزء المنفصل من الحي كميته) طهارة ونجاسة فيد الآدمي طاهرة خلافا لـكثيرين وألية الخروف نجسة للخبر الحسن او الصحيح ما قطع من حي فهو ميت نعم فارة المسك المنفصلة في الحياة

والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي العباب لكن النتيجة ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر أي والخطيب لا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا سم (قوله في الحياة) أي حياة الظئيفة نهاية (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظئيفة ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فتستحب طهارتها ولم يعلم ما ينزل الطهارة سم على حجج أه عش (وبعد ذكاته) الأولى الثانية كما في النهاية والمغني (قوله ولا تنجس المسك) عبارة النهاية والمغني والاسنى والإي وإن لم تنفصل في الحياة فنجسان اه (قوله بالتركي) منسوب إلى الترك الذين فيما وراء النهر (قوله ذلك) أي كونه من غير المأكول (قوله إجماعا) إلى المتن في النهاية إلا قوله بخلافه إلى ولو شك وكذا في المغني إلا قوله وقياسه الخ (قوله وكذا الصوف) أي للضأن (والوبر) أي للابل (والریش) أي للطير (قوله سواء انتفخ) وبكره تنف شعر الحيوان حيث كان تالمه به يسيرا إلا الحرم كردی (قوله أو تناثر) أي بنفسه (قوله وخرج بشعر المأكول عضو الخ) وكذا خرج بذلك القرن والظلف والظفر المبانة فهي نجسة شرح بأفضل وكردی (قوله وإن قلت الخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافه (قوله كلام بعضهم) لعله أراد به كلام الشهاب الرملي الذي اعتمده النهاية والمغني عبارتها واللفظ الأول هذا كما إذا لم ينفصل مع الشعر شيء من أصوله فإن كان كذلك مع رطوبة فهو متنجس يظهر بغسله كما في به والدرج الله تعالى اه قال عش أي فلو كان يسيرا لا وقع له كقطعة لحم يسيرة انفصلت مع الریش لم يضر ويكون الریش طاهرا مر سم على المنهج اه (قوله ولو شك في شعر الخ) ومثل الشعر اللبن إذا شك كنفاه به هل هو من حيوان مأكول أو غيره أو انفصل قبل التذكية أو بعدها فإنه طاهر سواء كان في ظرف أو لا عبارة سم لو شك في اللبن أو في الشعر من مأكول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافا لما في الأنوار وإن كان ملقي في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما ياتي منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها المعروف اه (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر اه سم على حجج اه عش (قوله إن العظم الخ) أي والجسد سم في شرح الغاية وعش على مر اه يجزى (قوله كذلك) أي وإن كان مرميا لجريان العادة برمي العظم الطاهر مر اه سم (قوله وبه صرح في الجواهر) أي بخلاف ما لو رأينا قطعة لحم ملقاة وشك كنفالها هي من مذكاة أو لا لأن الأصل عدم التذكية نهاية وعبارته فيما سبق في شرح ولو أخبر بتنجسه الخ ولو وجد قطعة لحم في إناء أو خرقة ببيلد لا يجوس فيه فهي طاهرة أو مرمية مكشوفة فتنجس أو في إناء أو خرقة أو الجوش بين المسلمين وليس المسلمون أغلب فكذلك فإن غالب المسلمون فطاهرة غش قول المتن (وليست العلقمة والمضغة) ومع ذلك فلا يجوز أكل المضغة والعلقمة من المذكاة كما صرح بذلك شرح الروض في الاطعمة والاضحية عش (قوله وهي دم) إلى قوله الذي لا يجب في النهاية والمغني قول المتن (ورطوبة الفرج) وقع السؤال في الدرس عما يلاقيه باطن الفرج من دم الحيض هل يتنجس بذلك فيتنجس به ذكر المجامع أولا لأن ما في الباطن لا يتنجس أقول

كأصل أن المسك طاهر مطلقا وجرى عليه الزركشي والأوجه أنه كالأنفحة الخ وفي شرح العباب لكن النتيجة ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من طهارته مطلقا ما لم يكن في أحد همارطوبة وإلا فهو متنجس الخ وقال مر ولا بد في طهارة المسك من انفصاله حال الحياة أيضا (قوله ولو احتمالا) يؤخذ منه أنه لو رأى ظئيفة ميتة وفارة منفصلة عندها واحتمل أن انفصلها قبل موتها حكم بطهارتها وهو متجه لأنها كانت طاهرة قبل الموت فيستحب طهارتها ولم يعلم ما ينزل الطهارة (قوله ولو شك) وبك في اللبن من مأكول أو آدمي أو لا فهو طاهر خلافا للأنوار وإن كان ملقي في الأرض لأن الأصل الطهارة ولم تجر العادة بحفظ ما ياتي منه على الأرض بخلاف اللحم فلهذا فصل فيها تفصيلها السابق (قوله فهو طاهر الخ) وإنما لم يجر هنا تفصيل اللحم الملقاة لأن العادة جرت بالقاء هذه الأمور وعدم حفظها وإن كانت طاهرة بخلاف اللحم مر (قوله وقياسه العظم كذلك)

ولو احتمالا على الأوجه أو بعد ذكاته طاهرة وإلا لتنجس المسك بها لرطوبته قبل انعقاده قيل ومنه نوع من غير ما كؤل هو أطيبه وهو المسمى بالتركي فيتعين اجتناب ما علم فيه ذلك لنجاسته (إلا شعر المأكول فطاهر) إجماعا وكذا الصوف والوبر والریش سواء انتفخ ام جزام تناثر وخرج بشعر المأكول عضو ابين رعايه شعر فانه نجس وكذا شعره وكذا لحمه عليها ريشة ولا اثر لما باصلها من الحرة حيث لا لحم به ولا لشعر خرج مع أصله بخلافه مع قطعة جلده هي منبته وإن قلت اخذا بما تقر في لحمه عليها ريشة خلافا لما يوهمه كلام بعضهم ولو شك في شعر أو نحوه أهو من مأكول أم غيره أو هل انفصل من حي أو ميت فهو طاهر لأن الأصل طهارة نحو الشعر وقياسه إن العظم كذلك وبه صرح في الجواهر (وليست العلقمة) وهي دم غليظ استحبال عن المني سمي بذلك لعلوقه بكل ما لامسه (والمضغة) وهي قطعة لحم بقدر ما يعضغ استحالات عن العلقمة (ورطوبة الفرج) أي القبل وهو ماء ابيض متردد بين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج

الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله فإنه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد أو قبيله والقطع في ذلك ذكره الامام واعترض بأن المنقول جريان (٣٠١) الخلاف في الكل (ينجس) من الحيوان الطاهر وقول

الشارح من الآدمي ليس لاخراجها من غيره بل لبيان أن مقابل الاصح فيها أقوى من غيره منه فيها من الآدمي كما يعلم من تقريره له (في الاصح) أما الأوليان فأولى من المني لانهما أقرب منه إلى الحيوانية وأما قول الاسنوي شرطهما على طريقة الرافعي أن يكونا من الآدمي لنجاسة مني غيره عنده وهما أولى منه بالنجاسة ويدل له جزم الرافعي بطهارة مني الآدمي وحكاية خلافاً قوياً في نجاستهما منه اهـ فردود بانهما أقرب إلى الحيوانية منه وهو أقرب إلى الدموية منهما وفيه نظر لأن اصالته المني لم يعارضها فيه ما يبطلها واصالتهما عارضها عند مقابل الاصح القائل بنجاستهما ما يبطلها وهو أن العلقه دم كالحيض والمضغة قطعة لحم فهي كهيئة الآدمي النجسة على قول للشافعي فهذا النصح جزم الرافعي بطهارة المني وحكاية الخلاف القوي في نجاستهما لكننا مع ذلك لانجزم على طريقة

الظاهر أنه يتنجس بذلك ومع هذا فينبغي أن يعنى عن ذلك فلا ينجس ذكر الجماع لكثرة الابتلاء به وينبغي أن مثل ذلك أيضاً ما لو ادخلت اصبعها الغرض لانه وإن لم يعم الابتلاء به كالجماع لكنهما قد تحتاج اليه كان ارادت المبالغة في تنظيف المحل وينبغي أيضاً انه ان طال ذكره وخرج عن الاعتدال ان لا ينجس بما اصابه من الرطوبة المتولدة من الباطن الذي لا يصل اليه ذكر الجماع المعتدل لعدم إمكان التحفظ منه فاشبه ما لو ابتلى النائم بسيلان الماء من فمه فإنه يعنى عنه ماشقة الاحترار عنه فكذا هنا غش (قوله الذي لا يجب غسله) خلافاً للغنى والنهاية لكن مقتضى آخر كلام الثاني أنه يعنى عنه عبارته والحاصل أنها متى خرجت من محل لا يجب غسله فهي نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوفية وهي إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها فلا تنجس ذكر الجماع عند الحكم بطهارتها ولا يجب غسل الولد المنفصل من أمه والا مر بغسل الذكر كمحلول على الاستحباب ولا تنجس أي الرطوبة مني المرأة على ما مر اهـ قال عش قوله مر والحاصل الخ يتأمل هذا مع قوله بعدم وجوب غسل ذكر الجماع فإنه يصل إلى ما لا يجب غسله من المرأة وعليه فكان القياس نجاسته نعم في كلام سم على البهجة ما يفيد أننا وإن قلنا بنجاسته يعنى عنه وقوله فهي نجسة خلافاً للحج حيث قال بطهارتها أن خرجت مما يصل اليه ذكر الجماع وهو الأقرب اهـ (قوله بخلاف ما يخرج مما يجب غسله الخ) والحاصل أن رطوبة الفرج ثلاثة أقسام طاهرة قطعاً وهي ما تكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها وهو الذي يجب غسله في الغسل والاستنجاء ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع وطاهرة على الاصح وهي ما يصله ذكر الجماع شيخنا اهـ بجري (قوله ومن وراء باطن الفرج الخ) لعل المراد بها الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج سم (قوله والقطع في ذلك) أي فيما يخرج من وراء باطن الفرج (قوله في الكل) أي من الاقسام الثلاثة قول المتن (ينجس) بفتح الجيم معنى (قوله من الحيوان) إلى المتن في النهاية والمعنى (قوله من الحيوان الخ) أي ولو غير ما كوله من آدمي أو غيره نهاية ومعنى (قوله الطاهر) خرج به النجس ككل ونحوه نهاية (قوله فيها) أي الثلاث المذكورة في المتن حال من مقابل الاصح على مذهب سيدي به (من غيره) أي غير الآدمي حال من ضمير فيما (أقوى منه) أي من مقابل الاصح خبر أن أي تلك الثلاث حال من ضمير منه (من الآدمي) حال من ضمير فيما (قوله من تقريره) أي الشارح المحقق (له) أي لمقابل الاصح (قوله أما الأوليان) أي طهارة العلقه والمضغة (قوله من المني) أي بالطهارة (قوله شرطهما) يعنى شرط طهارة الأوليين (قوله ان يكونا) الأولى التانيث (قوله وهما) أي الأوليان من غير الآدمي (أولى منه) أي من مني غير الآدمي (قوله ويدل له) أي لسكونهما أولى من المني بالنجاسة (قوله منه) أي الآدمي (قوله وفيه نظر) أي في الراد المذكور (قوله فيه) أي في الآدمي (قوله بنجاستهما) أي العلقه والمضغة من الآدمي (قوله وهو) أي ما يبطلها (قوله ولهذا) أي لان اصالته المني لم يعارضها شيء واصالة العلقه والمضغة عارضها ما ذكر (قوله مع ذلك) أي النظر المذكور (قوله بل ذلك) أي قول المنهاج وليست العلقه والمضغة بنجس وقوله لما ذكره أي الاسنوي من التقييد المذكور وقوله ولا يعارضه أي احتمال الاطلاق وقوله أي لانه تابع أي الرافعي (في ذلك) أي فيما ذكر من الجزم والحكاية المذكورين (قوله وأما الاخرية)

أي وإن كان مرمياً لجريان العادة برمي العظم مر (قوله ومن وراء باطن الفرج فإنه نجس قطعاً) جعل الرطوبة ثلاثة أقسام كما ترى وقد ذكره كذلك في شرح الباب ثم خالفه حيث قال قال الأذري ومحل الخلاف في الخارجة مما لا ينفرج جلوس المرأة ولا يلحقه الغسل بالماء وأما ما يلحقه الغسل فله حكم الظاهر اهـ ونقله في الخادم عن صاحب المدين ثم كلام الأذري المذكور صريح في أن الخارجة مما يلحقه الماء لا خلاف في طهارتها وما لا يلحقه فيها خلاف والاصح الطهارة ويتأفقه ما يأتي من نجاسة

الرافعي بما قاله الاسنوي من تقييدهما بكونهما من الآدمي بل ذلك محتمل لما ذكره ولا إطلاق طهارتهما من الحيوان الطاهر نظر إلى أقرب بينهما من الحيوانية ولا يعارضه جزم الرافعي بطهارته وحكاية الخلاف في نجاستهما لانه تابع في ذلك للأصحاب الناظرين لما ذكرته ان اصالته المني لم يعارضها شيء بخلاف اصالتهما وأما الاخرية ولا فرق بين انفصالها وعدمه على المعتمد فلانها كالعرق

أى رطوبة الفرج (قوله وتولدها من محل النجاسة الخ) قال في شرح العباب أى والنهاية والمغنى بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوافية والرطوبة الجوافية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض متردد بين المذى والعرق يخرج الخ سم (قوله وبفرضه الخ) محل تأمل لأن غاية ما يقتضيه الضرورة العفو لمشفقة الاحتراز عنه مع كثرة الاحتياج إليه لا الطهارة بصرى وسم وقد يمنع بما تقدم من طهارة الطعام الخارج وطهارة البلغم النازل من أقصى الحلق للضرورة (قوله فضرورة) إلى قوله وإن قلنا في النهاية والمغنى (قوله حتى لا يتنجس ذكره الخ) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله وقد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه سم (قوله كالبيض والولد الخ) وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد بالمنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع اه وفي شرح الروض وظاهر أن محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة انتهى سم (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام

وتولدها من محل النجاسة غير متيقن خلافا لمن زعمه فلا ينظر إليه وبفرضه فضرورة وصول ذكر الجماع والبيض والولد لمحلها أوجب طهارتها حتى لا يتنجس ذكره بها كالبيض والولد ومن ثم قال في المجموع في موضع لا يجب غسل المولود أجماعا وإن قلنا بنجاسة الرطوبة وبحث البلقين أن رطوبة ثقبه بول المرأة نجسة قطعاً أن كانت أصلها

الخارجة من الباطن إلا أن يقال على بعد يمكن حمل هذه على أن المراهبا الخارجة من داخل الجوف وهو فوق ما لا يلحقه الماء من الفرج وفسر في المجموع الرطوبة الطاهرة بأنها ماء أبيض متردد بين المذى والعرق وفيه أن الخارجة من باطن الفرج نجسة وكلام الشرح الصغير يقتضيه والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها إذا خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة اه باختصار كبير ولم يزد إلا سنوى وشيخ الإسلام وغيرهما على ما تقدم عن المجموع (قوله وتولدها من محل النجاسة غير متيقن) قال في شرح العباب بعد كلام طويل والحاصل أن الأوجه ما دل عليه كلام المجموع أنها متى خرجت مما لا يجب غسله كانت نجسة لأنها حينئذ رطوبة جوافية والرطوبة الجوافية إذا خرجت إلى الظاهر يحكم بنجاستها اه وهو مخالف لقوله السابق هنا وهي ماء أبيض الخ ثم قال فيه قيل ومحل الخلاف أيضاً في رطوبة الفرج قبل البلوغ بالحيض وإلا ففي نجسة لما يلاقيها من الدم في الباطن فتنجس به ويردوان حكى عن ابن دقيق العيد أنه مخالف لكلامهم والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلا نهان أن يرد الحكم بنجاستها في حال الحيض فظاهر كما مر أخذه من كلام الأذرى وإن أريد الإطلاق كان غير صحيح لأنه لا حيض حتى يتنجس أو وجوده في الجوف فكذلك إذا عبرة بالملاقاة فيه كما يأتي اه ثم قال في قول العباب نعم أن انفصلت رطوبة فرجها فنجسة ما نصه بان خرجت من جوفها ولو إلى داخله الذى يجب غسله خلافا لما توهمه عبارة كغيره فلا انفصال ليس بشرط إذا الرطوبة الخارجة من الجوف طاهرة وإن انفصلت كما اقتضاه إطلاقهم اه ثم قال وترددان العباد في طهارة القصة القصعة البيضاء وهي التي تخرج عقب انقطاع الحيض والظاهر أنه أن تحقق خروجها من باطن الفرج أو أنها نحو دم متجمد فنجسة وإلا فطاهرة اه ولا يخفى اشكال الحكم بعدم نجاسة ذكر الجماع بعد وجود الحيض وأن انقطع واغتسل لأن المحل الذى وصل إليه تنجس بدم الحيض وملاقاة الذكر له ملاقاته شيء من الظاهر وهو لا يمنع التنجس وإن حكمنا بعدم التنجس بالملاقاة في الباطن فليتأمل (قوله فضرورة الخ) قد يقال هذه الضرورة لا تقتضى الطهارة لسكفافية العفو عنها (قوله حتى لا يتنجس الخ) قد يقال الولد خارج من الجوف الذى لا كلام في نجاسة ما فيه (قوله حتى لا يتنجس ذكره) هذا ظاهر في شمول الرطوبة الطاهرة للخارج مما وراء ما يجب غسله من الفرج لظهور أن الذكر مجاوز في الدخول ما يجب غسله (قوله لا يجب غسل المولود) قد يشكل مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاقي بين الباطنين في الباطن أو أنه عفى عن ملاقاته لها (قوله لا يجب غسل المولود) أى لطهارته بدليل تفريع كلام المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يثبت مع قوله وإن قلنا وقد في شرح العباب عدم وجوب غسل الولد المنفصل في حياة أمه ثم قال أما الولد المنفصل حياً بعد موت أمه فعينه طاهرة بلا خلاف ويجب غسله بلا خلاف كذا في المجموع

من الخارج وكذا ان شك لان الاصل في مثل هذه النجاسة الا ما تحقق استثناءه وكذا رطوبة (٣٠٣) فرج الحيوان الطاهر فانه يخرج البول

وكذا رطوبة الدبر قال  
وقضية كلام البغوى الجرم  
بطهارة رطوبة باطن الذكر  
أى وصرح به جمع ولا شك  
أن فيه مخرجى المني والبول  
يجمعان في ثقبته فان  
كان الببل من مجرى المني  
فطاهر او من مجرى البول  
أوشك فنجس اه وما ذكره  
ظاهر إلا في مسألة فرج  
الحيوان لما مرفيه وإلا في  
مسئلة الشك فالذى يتجه فيه  
في الجميع الطهارة ودعواه  
الأصل السابق بمنوعة لان  
تلك الرطوبة مشابهة للعرق  
كما علم بما مر فلا نحكم  
بنجاستها إلا ان علم اختلاطها  
بنجس (ولا يظهر نجس  
العين) بغسل لانه إنما شرع  
لأزاله ما طرأ على العين ولا  
استحالة الى نحو ملح لان  
حقيقة الاستحالة هنا أن يبقى  
الشيء بمحاله وإنما تغيرت  
صفاته فقط لكن يستثنى  
من هذا شيان لأنك لهما  
في الحقيقة للنص عليهما  
ولعموم الاحتياج بل  
الاضطرار اليهما ومن ثم قال  
(الاخر) ولو غير محترمة  
وارادها مطلق المسكر  
ولو من نحو زبيب وتمر  
وحب لتصرح به كالاصحاب  
في بابي الربا والسلم بحل تلك  
المستلزم لطهارتها على ان  
أهل الاثر ومالك واحمد  
على وصفه بذلك كما هو قول  
للشافعي (تحللت) بنفسها من

المجموع على قوله حتى لا يتنجس الخ لكن هذا قد لا يناسب مع قوله وإن قلنا الخ إلا أن يجاب بأنه لا أثر للتلاق  
بين الباطنين في الباطن أو انه في عن ملاقاتها سم وقد يجاب بان شدة الضرورة اقتضت الطهارة كما مر  
عنه في الطعام الخارج والبغى النازل عن أقصى الحلق (قوله من الخارج) أى بما خرج من الباطن وقال  
الكردى أى من البول اه (قوله فانه) أى الفرج (قوله قال) أى البلقينى (قوله في ثقبته) أى ثقبه  
الذكر (قوله اه) أى بحث البلقينى كرى (قوله لما مر الخ) أى من قوله فلانها كالعرق الخ (قوله  
فالذى يتجه فيه) أى في الشك (قوله في الجميع) أى في رطوبة ثقبه بول المرأة ورطوبة باطن الذكر بصرى  
أى فيها وشك في واحدة منهم ما هل اصلها من الخارج ام لا (قوله السابق) أى في قوله لان الاصل في مثل الخ  
(قوله كما مر) أى في قوله فلانها كالعرق الخ (قوله إلا ان علم اختلاطها بنجس) يؤخذ منه انه إذا علم ملاقة  
بدون اختلاط فطاهر ووجه ما مر ان الملاقة في باطنين لا تضر فتدبر بصرى (قوله بغسل) أى قوله ولا يرد  
في النهاية إلا قوله قبل وكذا في المغنى إلا قوله لتصرح به الى الماتن (قوله ولا استحالة الى نحو ملح) كهيئة وقعت في  
ملاحة فصارت ملحاً وأحرقت فصارت رماداً نهاية ومعنى (قوله وإنما تغيرت صفاته) بأن ينقلب من صفة  
الى صفة أخرى (قوله ومن ثم) المشار اليه قوله لكن يستثنى من هذا الخ (قوله ولو غير محترمة) والمحترمة هى  
التي عصرت لا بقصد الخمرية بان عصرت بقصد الخلية أو لا بقصد شيء وغير المحترمة هى التي عصرت الخمرية  
ويجب إراقتهم حينئذ قبل التخلل وتغير الحكم بتغير القصد بعد هذا التخصيص الى التي عصرها المسلم وما لا  
عصرها الكافر فهى محترمة مطلقاً شيوخنا ويجزى (قوله بحل تلك) يعنى بحل بيع خلاها والسلم فيها (قوله  
على ان أهل الاثر الخ) عبارة شرح العباب أى والنهاية طاهر كلامه تأخيرهما الى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه  
الشيخان عن الاكثرين لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد وأهل الاثر انها اسم  
لكل مسكر اه سم (قوله على وصفه بذلك) أى جروا على تسمية كل مسكر بالخمر حقيقة وفي المسئلة  
قوله لان هل الخمر حقيقة في المعصرة من العنب مجاز في غيرها أو حقيقة في كل مسكر رشيدى (قوله كما هو الخ)  
أى كون الخمر حقيقة في مطلق المسكر (قوله تحللت) أى صارت خلا (قوله والتحريم) استطرادى (قوله  
قبل الخ) عبارة الخطيب قال الحلبي قد يصير العصور خلا من غير تخمر في ثلاث صور إحداها أن يصب في  
الدين المعتق بالخل ثانيها أن يصب الخل في العصور فيصير بمخالطته خلا من غير تخمر لكن محله كما علم عامر ان  
لا يكون العصور غالباً ثانياً ان تجرد حبات العنب من عناقيده وبإلهاها الدين ويطين راسه اه وجزم شيخنا  
بذلك بلا عزم وكذا يجزم به الشارح في التنبيه الثاني (قوله لتعذر اتخاذ) أى انظره مع الخ إلا ان يقال  
غالباً سم عبارة النهاية ولا أن العصور لا يتخلل إلا بعد التبخر غالباً فلو لم تقل بالطهارة لم يأتها ذكر الخل وهو  
حلال إجماعاً ولو بقي في قعر الاناء دردى خمر فطاهر إطلاقهم كما قاله ابن العباد انه يطهر تبعاً للاناء سواء  
استمجرم لا كما يطهر باطن جوف الدين بل هذا أولى اه (قوله على إطلاقه) أى المصنف (قوله تخلل ما وقع  
فيه خمر) قضيته انه لو وقع على الخمر خمر ثم تحللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى انها تطهر ويدل له ما يأتى عن  
البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غير المرتفع قبل الجفاف بخمر أخرى بل لا بد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم  
تحللت طهرت للمجانسة في الجملة ثم رأيت قال في شرح العباب عن الزركشى وابن العباد واحترز الشيخان

اه وفي شرح الروض وظاهر أن محله أى محل عدم وجوب غسل البيضة والولد إذا لم يكن معهما رطوبة نجسة  
اه (قوله لما مرفيه) لكن يحتاج الى دفع استدلاله بأنه مخرج البول اللهم إلا ان يدفع بان ملاقة الباطنين  
في الباطن لا تؤثر إلا ان قضية ذلك تأثير الملاقة في ظاهر الفرج ولا مانع من التزامه (قوله على ان أهل الاثر  
الخ) عبارة شرح العباب طاهر كلامه تأخيرهما الى الخمر والنبيذ وهو ما حكاه الشيخان عن الاكثرين في  
الاثر به الى ان قال لكن في تهذيب الاسماء واللغات عن الشافعى ومالك واحمد وأهل الاثر انها اسم لكل مسكر  
اه (قوله لتعذر اتخاذ) انظره مع الخ إلا ان يقال غالباً (قوله تخلل ما وقع فيه خمر) قضيته انه لو وقع على

غير مصاحبة عين أجنبية لها لان علة النجاسة والتحريم الاسكار وقد زال والحل اتخاذ الخل إجماعاً وهو مسبوق بالتخمر قيل إلا في ثلاث صور فلو لم  
يطهر لتعذر اتخاذ ولا يرد على إطلاقه خلا فان زعمه تخلل ما وقع فيه خمر أو ظم نجس ثم نزغ قبل تخلله لان مانع الطهارة هنا تنجسه لا كونه

بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عموما لو طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه سم ويمكن أن يدفع النظر بارجاع ثم نزاع الى خمر ايضا وقوله لم تطهر اى كما صرح به في فتح الجواد وقوله ما يأتي عن البغوى الخ اعتمده الاسنى والشهاب الرملى والنهاية وشيخنا والبحيرى وكذا اعتمده الخطيب الا في قيد قبل الجفاف فقال ولو بعد جفافه خلافا للبغوى في تقييده بقبل الجفاف اه (قوله المستثنى إنما هو الخ) قد يقال بل المستثنى الخمر من حيث هي لأن معنى ولا يطهر الخ لا يصير طاهرا الا لا يقبل الطهارة وحينئذ لا بد من يصير طاهرا او يقبل الطهارة إنما هو الخمر لا الخل اذ هو بالنسبة اليه تحصيل الحاصل بصري عبارة سم قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن الخمر اى عينها تطهر اه (قوله نظرا الخ) متعلق بقوله يتفرغ وقوله للغالب اى اذا صح الاستثناء المذكور وهو الذى جرى عليه النهاية والخطيب وغيرهما وسيجزم الشارح به آتفاقي التنبيه الثانى وقوله اى المطرد اى لو لم يصح ذلك الاستثناء قول المتن (وكذا ان نقلت من شمس الخ) أو من دون الى آخر أو فتح رأسه للواء سواء أقصد بكل منهما التخلل أم لا بخلاف ما لو اخرجت منه ثم صب فيه عصير فتخمر ثم تخلل غنى زاد النهاية وكذا الوصب عصير في دن متجسس او كان العصير متجسسا اه وهل هذا النقل حرام او مكروه والراجح الكراهة شيخنا وبحيرى (قوله فتطهر) اى إذا لم يحصل بذلك هبوط للخمر عما كانت عليه والا لا تتجسس لان اتصالها بموضع الدن بسبب الهبوط بحيرى قول المتن (يطرح شىء) اى ليس من جنسها اما التى من جنسها فلا تضر فلو صب على الخمر خمر اخر او نبيذ تطهر الجميع على المعتمد زيادى اه بحيرى (قوله كملح) اى ويصل وخبز حار ولو قبل التخمر مغنى ونهاية (قوله او وقع) الى قوله كما يصرح في النهاية والمغنى (قوله او وقع فيها الخ) وليس منه فيما يظهر الدود المتولد من العصير فلا يضر عيش وافر البجيرى (قوله وإن لم يكن له اثر في التخلل) مقتضى هذه الغاية ان باء بطرح بمعنى مع لا للسمية ثم رايت في البجيرى عن عيش مانصه والباء بمعنى مع لا سببية لانه حينئذ يفيد قصر الحكم على عين تؤثر التخلل عادة اه (قوله وقد انفصل منه الخ) اى او هبطت الخمر بنزعها قيوى اه قال عيش بقى ما لو كان من شأنه التخلل ثم أخبره معصوم بأنه لم يتخلل منه شىء هل يطهر أم لا فيه نظرا والا قرب الاول لأن هذا ليس مما اقام الشارع فيه المظنة مقام اليقين بل ما يبنى فيه الحكم على ظاهر الحال من التخلل من العين وباخبار المعصوم قطع بانتفاء ذلك فوجب الحكم بطهارته بالتخلل اه (قوله كاسر) اى قبل التنبيه (قوله او كان نجسا الخ) وكالمتمجس بالعين العناقيد وجانها اذا تخمرت في الدن ثم تخللت نهاية قال عيش عن سم إن في شرح الروض ما يخالفه اه وقال الرشيدى مراده مر به الرد على الشهاب بن حجر في شرح الارشاد اه وفي بعض الهوامش ما نصه قاله القاضى والبغوى لو أدخل العنب

خمر (تنبيه) المستثنى إنما هو الخمر بقيد التخلل لا مطلقا كما هو واضح فاندفع ما قيل في عبارته تساهل لأن الطهر للخل لا للخمر ويتفرغ على سبق الخل بالتخمر الحث في أنت طالق ان تخمر هذا العصير فتخلل ولم يعلم تخمره نظرا للغالب أو المطرد (وكذا ان نقلت من شمس الى ظل وعكسه) فتطهر (في الاصح) اذ لا عين (فان خللت بطرح شىء) كملح أو وقع فيها بلا طرح وبقي الى تخللها وإن لم يكن له أثر في التخلل أو نزاع وقد انفصل منه شىء أو كان نجسا وإن نزع فوراً كما مر نعم يستثنى نحو حبات العناقيد مما يعسر التتقى منه كما يصرح به كلام المجموع وجرى عليه جمع متقدمون ومتأخرون خلافا لآخرين وإن أولوا كلام المجموع وبنوا كلام غيره على ضعيف إذ لا ملجئ لهم الى ذلك

الخمر خمر ثم تخللت لم تطهر وفيه نظر بل ينبغى أنها تطهر ويدل عليه ما يأتي عن البغوى فيما لو ارتفعت بفعل فاعل ثم غمر المرتفع قبل الجفاف بخمر اخرى بل لا يبعد انه لو وقع على الخمر نبيذ ثم تخللت طهرت للمجانسة في الجملة ثم رايت في شرح العباب عن الزركشى وابن العماد واحتراز الشيخان بفرضهما التفصيل الآتي في طرح العصير على خل عموما لو طرح خمر فوق خمر فأنها تطهر ويحتمل الفرق بين أن يكون الخمر من جنسها فتطهر أو من غير جنسها كما إذا صب النبيذ على الخمر فلا تطهر اه (فرع) في شرح مروى ببقى في قعر الاناء رددي خمر فظاهر إطلاقهم كما قاله ابن العماد أنه يتطهر تبعا للأناء سواء استحجرام لا كما يطهر باطن جوف الدن بل هذا أولى وظاهر كلامهم ايضا انه لا فرق في العصير بين المتخذ من نوع واحد وغيره فلو جعل فيه عسلا او سكر او اتخذ من نحو عنب وورمان او رز بيب طهر بانقلابه خلافا به جزم ابن العماد وليس فيه تحليل بمصاحبة لأن عين نفس العسل او البر ونحوهما يتخمر كما رواه ابو داود وكذلك السكر فلم يصحب الخمر عين اخرى اه (قوله لأن الطهر لا للخمر) قد يقال الخل هو الخمر لأن العين العين وإنما تغير الوصف والاسم فيصح أن يقال ان الخمر اى عينها طهرت (قوله فان خللت بطرح شىء) عبارة الروض لا مع عين قال في

مع العناقيد في الدين وصار خلافاً لما قال ابن العباد لأن حبات العنب ليست بعين اجنبية وكذا عراجينه والورق الذي لا يستغنى عنه غالباً وقال الغزالي التنقية من الحبات والعناقيد لم يوجبها احد وهذا كله صريح واضح في المسئلة فلا يعدل عنه وإن قال العباب وتبعه النهاية ومثله اى المتنحس بالعين والعناقيد وحباتها اذا تخمرت في الدين ثم تخللت فانه تبع فيه شرح الهجة التابع للجلال البلقيني في جواب سؤال وقد اطال شارحه ابن حجر في الرد عليه فراجعوه في الامداد ويستثنى العناقيد وحباتها فلا يضرمصاحبها للخمر اذا تخللت كما افهمه كلام المجموع وصرح به الامام كالقاضي والبعوي وجزم به البلقيني ومشى عليه الانوار ونوى الرطب كحبات العناقيد انتهت عبارة الكردى على شرحه بافضل ويعني عن حبات العناقيد ونوى التمر ونفله وشارحه العناقيد على المنقول كما وصحته في بعض الفتاوى خلافاً للشيخ الاسلام والخطيب والرملي وغيرهم وفاق في ذلك للشارح اهـ (قوله ما احتيج الخ) لعله بالمذكور هو صريح تعبير غيره (قوله ويحرم تعمد

ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه اى في شرح العباب سمى اى بل يكره شيخنا (قوله تتخذ خلا) اى تعالج بشئ حتى يصير خلا بغيرى (قوله وعلته) الى قوله وفى معنى التخلل فى المغنى الاول (قوله كالو قتل مورثه) (قوله وعلته) اى عدم الطهارة (قوله لانه) الى قوله وفى معنى التخلل فى النهاية الاول (قوله يحرم وقوله كالو قتل الى ويظهر (قوله بفعل محرم) ما وجه ذكر الحرمة فى بيان حكمة النهى والحال انها لم تثبت الا به بخلاف منع ميراث القاتل فان منع القتل معلوم قبل ذلك بغير الدليل الدال على منع الارث ولعل هذا وجه ضعف هذه العلة المترتب عليه ضعف المبنى عليه بصرى (قوله وعلى هذا) اى التعليل الثانى (قوله بالنقل السابق) اى فى المتن وقوله ثم اى فى النقل السابق (قوله وما رتفعت اليه لكن الخ) بخلاف ما لو نقص من خمر الدين بأخذ شئ منها أو أدخل فيه شئ فارتفعت بسببه ثم أخرج فعادت كما كانت الا ان صب عليها خمر حتى ارتفعت الى المواضع الاول واعتبر البغوى كونه قبل جفافه واعتمده والدرحمة الله تعالى ويظهر الدين تبعاً لها وإن شربها أو غلت ولو اختلط عصير بخل مغلوب ضاروا غالب فلا فان كان مساوياً فكذلك ان أخبر به عدلان يعرفان ما يمنع التخمر وعدمه أو عدل واحد فما يظهر اما اذا لم يوجد خبر او وجد وشك فلا وجه ادارة الحكم على الغالب حينئذ نهاية وفى المغنى ما يوافق الآتى تقييد الصب بقبل الجفاف وتقيد المساواة بما اذا أخبر به عدلان الخ قال سم ان شرح الروض نقل ما قاله البغوى من التقييد المذكور وقره اهـ وقال الكردى ان الزيادة اعتمده اهـ وقوله لم الا ان صب عليها خمر الخ اى ونبيذ او سكر او عسل ونحوها كما قاله القليوبى فالخمر ليس بقديم وليس فيه تخلل بها حبة دين لان العسل ونحوه يتخمر مدابغى وسياقى عن النهاية ما يفيد (قوله لكن بغير فعله) اى بل بالاستعداد والغليان اسنى وخطيب (قوله تبعاً لها) وبحث فى ذلك سم وغيره بانه كان يكتفى ان يعنى عنه للضرورة لانه لا وجه لطهارة الدين فانه لا تؤثر فيه الاستحالة كما لا يخفى شيخنا (قوله ونحوه) لعله بالرفع عطف على انقلاب الخ ويحتمل جره عطفاً على دم الظبية مسكاً

شرحه كحصة حبة عنب تخمر جوفاً اهـ وكان صورة الحبة المذكورة اذا طرات بخلاف ما لو بقيت فى العصير ابتداءً فينبغى ان لا تضرم اذا تخمر ثم تخلل وظاهر ان ما فى جوف هذه الحبة اذا تخلل طهر والحبة كالاناء فينبغى طهارة جوفها تبعاً (قوله ويحرم تعمد ذلك) اى بخلاف النقل من شمس الى ظل وعكسه فلا يحرم كما بينه فى شرح العباب بما فيه وظاهر الحدِيث حرمة التخليل مطلقاً سواء كان بعين ام بنحو نقل من شمس الى ظل وجرى عليه بعضهم لكن يردده كلام الشيخين فى الزهرن فانه مصرح بان المحرم انما هو التخليل بالعين لا بنحو النقل من شمس الى ظل وعبارتها اتخاذ الخمر جائز بالاجماع ثم قال قوله الخمر بطرح العصير او الملح او الخبز الحار او غيرها فيها حرام والخل الحاصل منها نجس لعلتين احدهما تحريم التخليل والثانية نجاسة المطروح بالملاقاة فستمر نجاسته اذا مز بل لها الخما اطال به عنها وعن غيرهما وما يتعلق به وقد يؤخذ من ذلك انه لو طرح العين الطاهرة التى لا ينفصل عنها شئ بقصد نزاعها قبل التخلل لم يجرم بذلك وطهر الخل فليتامل (قوله لكن بغير فعله) خرج ما بفعله قال فى شرح الروض فان ارتفعت بلا

وكذا ما احتيج اليه لعصر يابس او استقصاء عصر رطب لانه من ضرورته (قوله) أظهر ويحرم تعمد ذلك لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الخمر تتخذ خلا فقال لا وعلته تتجس المطروح بالملاقاة فينجس الخل وقيل لانه استعجل الى مقصوده بفعل محرم فعوقب بنقيض قصده كالو قتل مورثه وعلى هذا لا تطهر بالنقل السابق وهو مقابل الاصح ثم يظهر بطرفها ما رتفعت اليه لكن بغير فعله تبعاً لها وفى معنى تخلل الخمر انقلاب دم الظبية مسكاً ونحوه لادم البيضة فرحاً لانه بانقلابه اليه يتبين انه طاهر لانه اصل حيوان كالنمى وعند عدم انقلابه ان كانت عن كبس ذكر فكذلك

لصلاحيته لمجيء الفرخ منه وإلا فلا وبه يجمع بين تناقض المصنف فيه (تنبيه) يكثّر السؤال عن زبيب يجعل معه طيب متنوع وينقع ثم يصفي فتصير رائحته كرائحة الخمر والذي يتجه فيه أن ذلك الطيب إن كان أقل من الزبيب تنجس وإلا فلا ولا عبرة بالرائحة الأخذ من قولهم لوالق على عصير خل دونه أي وزنا كما هو ظاهر تنجس لأنه لقلّة الخل فيه يتخمر وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمر ويؤخذ منه أنهم نظروا في هذا البظنة حتى لو قال (٣٠٦) خير إن شاهدناه من حين الخلط في الأولى إلى التخلل ولم يشتد ولا قذف بالزبد لم يلتفت لقولها

وأراد بنحوه صيرورة نحو الميتة وداء عبارة المغني ويظهر كل نجس استحالة حيوانا كدم بيضة استحالة فرخا القول بنجاسته ولو كان دودا كلب لأن للحياة أثر أينا في دفع النجاسة ولهذا تطرأ بزوالها ولأن الدود متولد فيه لا منه ولو صار الزبل المختلط بالتراب على هيئة التراب أطول الزمان لم يطهره (قوله لصلاحيته الخ) كان اللام بمعنى عند فيوافق ما تقدم عن النهاية من أن المدار على صلاحيته للتخلق وإلا فدعوى كلية الصلاحية فيما إذا كانت عن كبس ذكر محل نظر (قوله تنبيهه بكسر السؤال الخ) عبارة النهاية ولو جعل مع نحو الزبيب طيبا متنوعا ونقع ثم صفي وصارت رائحته كرائحة الخمر فيحتمل أن يقال إن ذلك الطيب إن كان أقل من الزبيب تنجس وإلا فلا الأخذ من قولهم لوالق على عصير خل دونه تنجس وإلا فلا لأن الأصل والظاهر عدم التخمر ولا عبرة بالرائحة ويحتمل خلافه وهو أوجه إله أقول لم يبين أن خلافه إطلاق الطهارة أو إطلاق النجاسة لكن الثاني أقرب لأن إطلاق الطهارة في غاية البعد لشموله ما إذا قل الطيب جدامع القطع حينئذ بالتخمر ولعل وجه اعتداد إطلاق النجاسة وإن كثر الطيب وقل الزبيب أن الطيب ليس بمنافع من التخمر وإن كثر بخلاف الخل مع العصير فليتام بصري وجزم بالاول لا الجمهوري وكذا عشا وقره الرشيدى عبارته قوله مر ويحتمل خلافه الخ وهو الطهارة مطلقا وهو ما في حاشية الشيخ عشا إله ويؤيده سابق كلام النهاية ولا حقه كما يظهر بمراجعته (قوله متنوع) ليس بقيد في الحكم وإنما قيد به لأنه الذي وقع السؤال عنه لكونه الواقع رشيدى (قوله والاول) أي بأن غلبه الخل أو ساواه خطيب (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل بأن الأصل الخ (قوله في الأولى) أي فيما إذا كان الخل دون العصير (قوله ولا يشتد الخ) الأسبق الموافق لنظيره الاتي إسقاط الواو (قوله في الأخيرين) أي فيما إذا كان الخل أكثر من العصير أو ساواه (قوله ويحتمل الفرق) أي بين الأولى وبين الأخيرتين وتقدم عن عشا أنهما يقتضي أنه هو الأقرب (قوله بخلاف ما بعدها) أي الأخيرتين (قوله حينئذ) أي حين إذا قلنا أن ما يبط بالمظنة الخ (قوله من وجوده) أي التخمر (قوله في انقلاب الشيء) أي الممكن (عن حقيقته) أي إلى حقيقة أخرى (قوله حقيقة) أي انقلابا حقيقيا (قوله والاول) أي وإن لم يكن حقيقيا (قوله إلى ذلك) أي الانقلاب (قوله والحق الأول) أي وقولهم قلب الحقائق محال مفروض في حقائق الواجب والممكن والمتنوع والمراد استحالة قلب الواجب بمكانا وبمتنوعا وعكس ذلك (قوله ومن ثم) أي لا جل أن الحق هو الأول (قوله على ماسر) أي من الانقلاب حقيقة (قوله وبثانينها) وهو انقلاب الصفة فقط (قوله أنه باق على نجاسته) قد يؤخذ من ذلك أنه لو مسخا أدى كليا فهو على طهارته فليتام سم (قوله وعلى الأول) وهو الابدال ذاتا وصفة (قوله أنه يبنى) أي الخلاف في تعلم الكيمياء والعمل به (على هذا الخلاف) أي في انقلاب الشيء عن حقيقته (فعلى الأول) أي جواز الانقلاب

وكذا لو قال في الأخيرتين شاهدناه اشتد وقذف بالزبد ويحتمل الفرق بأن الاشتداد قد يخفى فلم ينظر لقولها في الأولى بخلاف ما بعدها لأنها أخبرنا بمشاهدة الاشتداد فلم يمكن الغاء قولها إلا أن قلنا أن ما يبط بالمظنة لا نظر لتخلفه في بعض أفرادها وان العلامة لا يلزم من وجودها وجود ما هي علامة عليه كإصر حوا به حينئذ يتجه إطلاقهم النجاسة والحرمة في الأولى وعدمهما في الأخيرتين وظاهر أن الحل في كلامهم مثال فيلحق به كل ما في معناه مما لا يقبل التخمر ويمنع من وجوده إن غلب أو ساوى (تنبيه آخر) اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالتحس إلى الذهب فقليل نعم لا انقلاب العصا ثعبانا حقيقة بدليل فاذا هي حية تسعى والابطال الانحاز ولا مانع في القدرة من توجه الامر التكويني إلى ذلك وتخصيص الارادة له وقيل لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تتعلق به والحق الاول بمعنى أنه تعالى يخلق

بدل النحاس ذهباً على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب عن أجزاء النحاس الوصف الذي صار به نحاساً ويخلق فيه (قوله) الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجوهر واستوائها في قبول الصفات والمحال أنما هو انقلابه ذهباً مع كونه نحاساً لا امتناع كون الشيء في الزمن الواحد نحاساً وذهباً من ثم اتفق أئمة التفسير على ما مر في العصا بأحد هذين الاعتبارين المذكورين وبثانينها يتجه قول أئمة تنافي كلب مثلاً وقع في ملحمة فاستحال ملحاً أنه باق على نجاسته بل وعلى الأول أيضاً لأنه غير متيقن فعملوا بالأصل (تنبيه آخر) كثير ما يستدل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يعمل أولاً ولا ثم لا أحد كلاماً في ذلك وظاهر أنه ينبغي على هذا الخلاف نفى الأول



من علم العلم الموصل لذلك القلب علما يقينيا جازله عمله وتعليمه إذ لا محذور فيه حيث ندبوجه وما تخيل انه من هتك السر القدر وهو لا يجوز إفشاؤه  
كافي تفسير البيضاوى فى بلغ ما أنزل اليك فيرد بمنع أن هذا منه لأن ما وضع علم يتوصل اليه (٣٠٧) به لا يسمى العمل به هتك لذلك وإنما

الذى منه فعل الخضر  
صلى الله عليه وسلم فى قتل  
الغلام وفى بعض حواشى  
البيضاوى المعتمد هذا منه  
منزع صوفى وهو يؤيد  
ما ذكرته أن الهتك إنما  
هو فى خوف فعل الخضر صلى  
الله عليه وسلم مما يكشفه  
الله لا خصائه موهبة الهية  
من غير تعلم ولا استعداد  
وإن قلنا بالثانى أو لم يعلم  
الانسان ذلك العلم اليقينى  
وكان ذلك وسيلة للغش  
فالوجه الحرمة وكذا تطهير  
نحو نحاس حتى يقبل صبغا  
أو خطا لأنه غش صرف  
نعم إن باعه لمن يعلم بحقيقته  
جاز لمن يظن أنه يغش به  
غيره كبيع العنب لعاصر  
الخمر وتخيّل أن الصبغ  
الذى لا يتكشف ملحق  
بقلب الاغنيان فاسد  
لقولهم ضابط الغش أن  
يكون فيه وصف لو اطلع  
عليه لم يرغب فيه بذلك التمن  
أى ولا تقصير من المشتري  
لما يأتى فى زجاجة ظنها  
جوهره وهى لا تقصير إذ  
يعز الاطلاع على حقيقة  
ذلك المسبوغ فان قلت  
صرحوا بكراهة ضرب مثل  
سكة الامام وظاهره حل  
ضرب مغشوش غشه بقدر

(قوله جازله) يعنى العمل به بدليل قوله بعد لا يسمى العمل به الخ وبذلك التأويل يظهر حمل على ما قبله  
(قوله انه) العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله وهو الخ) أى سر القدر (قوله كافي تفسير البيضاوى) أى أن  
علم الكيمياء وتعليمه من هتك سر القدر (قوله بمنع أن هذا) أى العمل بعلم الكيمياء وتعليمه (قوله) أى من هتك  
سر القدر (قوله لذلك) أى لسر القدر (قوله قتل الغلام) من ظرفية الخاص للعام (قوله هذا) أى القول  
بان العمل بالكيمياء من هتك سر القدر (قوله) أى من البيضاوى (منزع صوفى) أى مشرب صوفى وخلاف  
التحقيق (قوله وهو) أى ما فى بعض الحواشى (قوله مما يكشفه الله الخ) أى من إظهار ما يكشفه الله والعمل  
به (قوله ولا استعداد) ما الداعى الى نفي الاستعداد مع أن الصوفية يعتبرونه وبينونه فإينما لبصرى (قوله  
وإن قلنا بالثانى) المراد به كما هو ظاهر ونبه عليه بعضهم القول بامتناع الانقلاب السابق فى قول الشارح  
وقيل لا لالثانى من الاعتبارين السابق فى قوله أو بان يسأل الخ كما فهمه سم ونبي عليه اعتراضه بما نصه  
قوله وإن قلنا بالثانى الخ فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجوهر وفرضنا أن خاصية النحاس سلبت وحصل بدلها  
خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق وحصوله بالطريق الاول  
وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث ندب قلنا مل (قوله ذلك) أى علم الكيمياء (قوله  
وكان) لعل الاول وساقط الاول (قوله ذلك) أى العمل بالكيمياء (قوله فالوجه الحرمة) إطلاق منعه على  
القول بالثانى محل تأمل على أن النفس شيئا من إطلاق تحریم العلم المجرد الخالى عن العمل وإن فرض حرمة  
العمل لا شمله على نحو غش لاسيما بالنسبة الى من يعلم من نفسه أن علم ذلك لا يجره الى عمله وكان الملاحظ فيه  
أى فى إطلاق المنع بفرض تسليمه حسم الباب بصري وهذا مثل ما مر من سم مبنى على أن المراد بالثانى ثانى  
الاعتبارين لا ثانى القولين المرجوح وقد مر ما فيه وعلى فرض ارادته فالأقرب ما قاله الشارح من إطلاق  
حرمة تعلمه على القول بالثانى لأن شأن علمه أن يكون وسيلة لنحو غش ولو بتعليمه لغيره (قوله أن باعه) أى بعد  
نحو صبغه كرى وظاهر أن البيع ليس بقيد فقله نحو الهبة (قوله جاز الخ) فيه توقف لأن شأنه أن يكون  
وسيلة للغش بتداول الأيدي (قوله لمن يعلمه) من الاعلام (قوله كبيع الخمر الخ) راجع للمنفى بالمع  
(قوله فاسد الخ) قد يمنع الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لأن من تصور تجانس الجوهر وانسلا بخاصية  
النحاس وحصول خاصية الذهب حقيقة قرع أى فى ذلك المصوغ سم وفيه نظر ظاهر لأنه ليس فى الصبغ  
سلب الخاصية وانقلابها كما هو صريح جعل الشارح كلاما من الصبغ والخاطم مقابلا للكيمياء (قوله وظاهره  
حل الخ) قد يناقش فيه بان المتبادر المألوف من حيث الصورة لا من حيث المادة قاله البصري ودعواه التبادر  
المذكور ظاهر المنع (قوله حيث كان يساويه الخ) ينبغى وبما من فتنه ظهوره قول المتن (وجلد الخ) أى ولو  
من غير ما كوله معنى ونهاية قول المتن (نجس) بتثليث الجيم سكن الضم قليل مجرى قول المتن (بالموت) أى  
حقيقة أو حكما فيشمل ما لو سلخ جلد حيوان وهو حى ع وشفى (قوله خرج به جلد المغاظ) أى فانه لا يظهر  
بالدباغ لأن الحياة فى إفادة الطهارة ابلغ من الدبغ والحياة لا تفيد طهارته ومعنى ونهاية (قوله واندباغه) أى  
ولو بوقوعه بنفسه أو بالقارح أو نحو ذلك أو بالقاء الدباغ عليه ولو بجورح نهاية ومعنى (قوله لأنه  
الغالب) أو المراد بالدبغ الحاصل بالمصدر بصري (قوله مالا قاه الدباغ) أى من الوجهين واحدهما قول  
المتن (وكذا باطنه) ويؤخذ من طهارة باطنه به أنه لو تنف الشعر بعد دبغه صار موضعه متنجسا يظهر بغضه  
وهو كذلك نهاية ومعنى هذا ظاهر فيما إذا كثرت الشعر وأما الشعر القليل فينبغى أن يجرى فى مثبته بعد تنفقه

طهارته فليتامل (قوله وإن قلنا بالثانى) فيه نظر لا نأذا قلنا بتجانس الجوهر وفرضنا أن خاصية النحاس  
سلبت وحصل بدلها خاصية الذهب فهذا ذهب حقيقة ولا فرق فى المعنى بين حصول الذهب بهذا الطريق  
وحصوله بالطريق الاول وهو إعدام النحاس وخلق الذهب بدله ولا غش حيث ندب قلنا مل (قوله فاسد الخ)

غش مضروب الامام قلت هذا الظاهر متجه إذ لا محذور حيث كان يساويه غشا وليونة بحيث لا يتفاوت ثمنهما (و) الا (جلد نجس  
بالموت) خرج به جلد المغلظ (فيظهر بدبغه) واندباغه وآثر الاول لأنه الغالب (ظاهره) وهو مالا قاه الدباغ (وكذا باطنه) وهو مالا بلافة

من اخذ الوجهين او ما بينهما (٣٠٨) (على المشهور) للاخبار الصحيحة فيه كخبر اذ ادبغ الالهاف فقد طهر ودعوى ان الدباغ لا يصل

لبساطته بمنوعة بل يصله بواسطة الرطوبة فيجوز بيعه والصلاة فيه واستعماله في الرطب نعم بحرم اكله من مأكول لا نتقاله لطبع الثياب ولا يطهر شعره اذ لا يتاثر بالدباغ لكن يعفى عن قليله عرفا فيطهر حقيقة تبعاً كدون الخمر واختار كثيرون طهارة جميعه لان الصحابة قسموا الفراء وهي من دباغ المجوس وذبحهم ولم ينكره احد بل نقل جمع ان الشافعي رجع عن تنجيس شعر الميتة وصوفها ويحاجب بأن الرجوع لم يصح والاختيار لم يتضح لانها واقعة حال فعلية محتملة ذبح المجوس من حيث الجنس وهو لا يؤثر الا ان شوهد في شيء بعينه فعلى مدعى ذلك اثباته ومن ثم علم ضعف ما مال اليه غير واحد وإن الف فيه بعضهم من منع الصلاة في فراء السنجاب لانه لا يذبح بحاجب صحيح بل الصواب حلها لان ذلك لم يعلم في شيء بعينه مطلقاً فهو من باب ما غلب تنجيسه يرجع لاصله وكذا يقال في نظائر ذلك كالجنب الشامي المشتهر عمله بأنفحة الخنزير وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته من عندهم فاكل منها ولم يسأل عن ذلك (والدبغ نزع فضولة) أي هو حقيقة أو المقصود منه والاندباغ

الخلاف الاتي في نفسه من الطهارة عند الشارح ومن وافقه والعفو عند النهاية والمغنى والله أعلم (قوله من احد الوجهين الخ) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او بما بينهما فليتأمل سم وقد يحاجب بان اولمغ الحلو فقط (قوله للاخبار) إلى قوله عرفا في النهاية والمغنى الا قوله لا نتقاله لطبع الثياب (قوله فقد طهر) بفتح الهاء وضمة الجيم (قوله بواسطة الرطوبة) أي الموجودة في الجلد اصاله أي بواسطة الماء المصبوب عليه (قوله لا نتقاله لطبع الثياب) هذا التعليل يقتضى حرمة اكل جلد المذكاة إذا دبغ بصرى عبارة ع ش ويرد عليه أن تعليل حج أن جلد المذكاة إذا دبغ محل أكله مع أنه انتقل إلى طبع الثياب ولا يرد مثله على قول الشارح من لخروج حيوانه بموته عن المأكول اه وعبارة الرشيدى قوله لم يخرج حيوانه الخ خرج به جلد المذكاة وإن كان مدبوغاً فانه يجوز أكله اه (قوله فيطهر الخ) وفاقاً للشيخ الاسلام وقال النهاية والمغنى انه نجس يعني عنه اه (قوله تبعاً الخ) أي للشبهة زيادى (قوله كدن الخمر) كذا قال الشيخ وهو محل وقفة إذ يمكن الفرق بين الشعر والدين بان الثاني محل ضرورة لادلول الحسك بطهارته لم يمكن طهارة دخل أصلاً بخلاف الشعر لا ضرورة إلى القول بطهارته لا مكان الانتفاع به لا من جهة الشعر نهاية قال ع ش قوله من محل ضرورة قد تمتع الضرورة بان يقال يعفى عن ملاقاته للخل مع نجاسة الدين للضرورة المذكرة ولا يلزم من النجاسة التنجيس فالفرق حينئذ فيه نظر سم على المنهج اه (قوله طهارة جميعه) أي شعر المدبوغ وإن كثرت (قوله وهي من دباغ المجوس) كونها من دباغهم لا دخل له فالأولى إسقاطه لايها مذكروه بصرى وفيه نظر (قوله لانها الخ) أي قسمة الفراء المذكرة (قوله فعلية محتملة) صفة واقعة الخ (قوله وهو لا يؤثر) أي ذبح المجوس الخ (قوله الا أن شوهد الخ) يشكل عليه ما ذكره في مسألة قطعة لحم وجدت مرمية في إناء وأخرقة في بلد لم يلق فيه مسلوله على مجوسيه من نجاستها وفرق شيخ مشايخنا الخطيب بين هذه المسئلة والشعر المشكوك في انتفاعه من مأكول بان الاصل في الشعر الطهارة وفي اللحم عدم التذكية اه ومن المعلوم ان الجلد كاللحم لان طهارة كل منهما وحل تناوله متوقف على التذكية فعند الشك فيها الاصل عدمه فتبين ما في كلام الشارح رحمه الله تعالى في رد هذا الاختيار وفي مسألة السنجاب الاتية بصرى وتقدم عن ع ش اعتماد ما قاله الشارح في فراء السنجاب وعن سم وغيره اعتماد ان الجلد المشكوك فيه كالشعر المشكوك فيه في الطهارة لا كاللحم في تفصيله وايضا ان الخلاف هنا في طهارة الفراء من حيث شعرها وما جلد ما فطهر بالدباغ بخلاف (قوله فعلى مدعى) ذلك الخ المتبادر ان الاشارة للشهادة فعليه كان ينبغي ان يقول العمل به بدل اثباته ويحتمل انها المختار المتقدم (قوله ومن ثم) أي لاجل عدم تأثير ذلك (قوله لانه لا يذبح الخ) علة للمنع (قوله بل الصواب الخ) اعتمده ع ش وقره البجيرى (قوله لان ذلك) أي عدم وجود ذبح صحيح (قوله مطلقاً) أي اصلاً (قوله فهو) أي جلد السنجاب المعمول فروع (قوله من باب الخ) قد مر عن البصرى منعه (قوله كالجنب الشامى الخ) في جعل الجنب نظيراً تأمل لان اصله وهو اللين طاهر وشك في تنجيسه والاصل عدمه وإن فرض غالباً قاله البصرى وقد يحاجب بان بعض اصله الانفحة النجسة كما اشار اليه الشارح بقوله المشتهر الخ (قوله كالجنب الشامى الخ) أي والسكر الافرنجى المشتهر تصفيته بدم الخنزير والادوية الافرنجية المشتهر تربيتها بالخرقة (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله منها طهارة الخنزير لادليس لنادليل واضح على نجاسته كما قاله النووي سم وفيه نظر إذ الكلام هنا في انفحة الخنزير الثابت نجاسة لحمه بالنص لا في حيه الذى كلام النووي مقروض فيه (قوله هو) أي النزاع (حقيقته) أي الدبغ (قوله وهي) إلى قول المتن ولا يحجب في النهاية وكذا في المغنى الا قوله او هو اعم إلى المتن قول المتن (بحرئف) بكسر الحاء المهملة وتشديد الراء نهاية ومغنى

قديم الفساد ودلالة ما استدلل به عليه لان من تصور تجانس الجواهر وانسلا بخاصية النحاس وحصول خاصة الذهب حقيقة رغب (قوله من احد الوجهين) الوجه ان يقال من احد الوجهين وما بينهما او بما بينهما فليتأمل (قوله وقد جاءه صلى الله عليه وسلم جبته الخ) في الاستدلال بهذا شيء لا احتمال ان اكله

وشب بالمثلثة وذرق طير  
للخبز الحسن يطهرها اى  
الميتة المامو القرظ وضابط  
نزعها منه ان يكون بحيث  
لونقع في الماء لم يعد اليه  
النتن وهو مراد من عبر  
بالفساد او هو اعلم ليشمل  
نحو شدة تصلبه وسرعة  
بلائه لكن في إطلاق ذلك  
نظر والذي يتجه ان ماعدا  
النتن ان قال خير ان انه  
لفساد الدبغ ضرر ولا فلا  
لاننا نجد المتفق على اتقان  
دبغه يتأثر بالماء فلا ينبغي  
النظر لمطلق التأثير به بل  
لتأثير يدل على فساد الدبغ  
(لأشس وتراب) وملح  
وان جف وطاب ربحه  
لانها لم تزل لعود غفوته  
بنقعه في الماء (ولا يجب  
الماء) وفي نسخة ماء (في  
اثنا عشر) اى الدبغ (في  
الاصح) لانه إحالة لإزالة  
والمقصود يحصل برطب  
غيره وذكر الماء في الخبر  
السابق شرط لحصول  
الطهارة الكاملة لا لاصلاحها  
بدليل حذفه من الحديث  
الاول (والمدبوغ كثوب  
نجس) اى متنجس لملاقاة  
للدباغ النجس أو الذى  
تنجس به قبل طهر عينه  
فيجب غسله بماء طهور مع  
الترييب والتسبيح ان  
أصابه مغلظ وان سبغ وترب  
قبل الدبغ لانه حينئذ لا يقبل  
الطهارة (وما نجس) ولو  
من صيد ماعدا التراب

(قوله كقرظ الخ) أى وعفص وقشور الرمان مغنى (قوله وشب بالموخذة) هو من جواهر الأرض معروف  
يشبه الزاج يدبغ به وقوله وشب الخ هو شجر مر الطعم طيب الريح يدبغ به ايضا مغنى ورشيدى (قوله وذرق  
طير) اى وزبل نهاية (قوله وهو) اى التبن (قوله أو هو الخ) اى الفساد رشيدى (قوله وسرعة بلائه)  
بكسر الياء مع القص او بفتحها مع المد عش (قوله لكن إطلاق ذلك) اى الفساد الا اعم (قوله ان ماعدا  
التبن الخ) اى اما التبن فيضر مطلقا عش (قوله وان جف وطاب الخ) فلو ملح ثم نقع في الماء فلم يعد اليه تبن  
ولا غيره مما مر ينبغي أن يطهر فيما يظهر لحصول المقصود بصري (قوله لانها الخ) أى الفضول مغنى (قوله  
اى الدبغ) إلى قوله مع الترتيب فى النهاية إلا قوله بدليل إلى المتن وكذا فى المغنى إلا قوله شرط إلى المتن قول  
المتن (ولا يجب الماء الخ) وظاهر انه لو كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجلد بواسطته  
بالدباغ سم ونهاية (قوله لإزالة) ولهذا جاز بالنجس المحصل لذلك نهاية (قوله شرط الخ) او محمول على  
الندب نهاية ومغنى (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر سم اى لان القاعدة حمل المطلق على المقيد لا العكس  
(قوله أو الذى تنجس به) أى الدبغ الذى تنجس بالجلد (قوله فيجب غسله) أى مالا فاه الدباغ منه دون مالم  
يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقاته النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه  
الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح فليحرر فان عم الدباغ الوجهين وجب  
غسلهما وهو ظاهر سم وجزم الشورى بما استظهره (قوله وان سبغ وتراب الخ) يؤخذ من ذلك ما وقع  
السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا لاحداها بتراب فهل يطهر من حيث  
النجاسة المغلظة حتى لو أصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يطهر أخذنا ما ذكر بل لا بد  
من تسبيح ذلك الثوب سم وفى عش بعد نقل كلام الشارح المذكور ما نصه وفيه ما مر عند قول المصنف  
وميتة غير الادى الخ اه اى من ان الاقرب ما افق به شيخ الاسلام من الطهارة من حيث النجاسة المغلظة  
قول المتن (وما نجس الخ) اعلم ان النجاسة إما مغلظة او مخففة او متوسطة وقد ذكرها المصنف على الترتيب  
فبدأ بالاولى فقال وما نجس الخ مغنى ونهاية قول المتن (نجس) بالضم والكسر كما فى مصباح القرطبي عش  
وتقدم عن البيهيمى انه بثلاث الجيم (قوله ولو من صيد) إلى قوله كما اقتضاه فى النهاية وإلى قوله ويوجه فى  
المغنى إلا قوله المفاعلة إلى المتن (قوله ومن صيد) اى معض الكلب من صيد نهاية ومغنى (قوله ماعدا  
التراب) لو اصاب هذا التراب شيئا اخر كبدن او ثوب فهل يحتاج فى تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب او لا افق  
شيخنا مر او لا بالثاني وثانيا بالاول فهو المعتمد عنده اى وعنده ولدهم لا نهر جوع عن الاقضاء الاول وسم

منها الطهارة الخنزير إذ ليس لنا دليل واضح على نجاسته كما قاله النووي (قوله ولا يجب الماء) وظاهر انه لو  
كان كل من الجلد والدباغ جافا فلا بد من مائع ليتأثر الجلد بواسطته بالدباغ (قوله بدليل حذفه الخ) فيه نظر  
(قوله لملاقاة للدباغ النجس الخ) قد يؤخذ منه انه إنما يجب غسل مالا فى الدباغ فلا يجب غسل الوجه الذى  
لم يلاقه الدباغ لا تنفاه سبب الغسل وهو ملاقاته ما ذكره وسريان النجاسة لا نقول به على الصحيح وعلى هذا فلو  
كان فى الوجه الاخر الذى لم يلاق شعره وحكمتا بنجاسته ثم تنفاه لم يجب غسل ما ظهر من موضع نباته كالألوشق  
الجلد بحيث ظهر ما بين الوجهين فانه لا يجب غسله كما هو ظاهر نعم ان حصل فى منابت الشعر رطوبة اتصلت  
بمنابتها ما اتصل بها من النبات فيها من الشعر اتجه وجوب غسل ما ظهر من موضع نباته بل تنفاه فليتأمل  
(قوله فيجب غسله) اى مالا فاه الدباغ منه دون مالم يلاقه فيما يظهر لان سبب وجوب الغسل ملاقاته للدباغ  
النجس أو الذى تنجس به كما ذكره وهذا منتف فيما لم يلاقه الدباغ من الوجه الاخر وسريان النجاسة لا نقول  
به على الصحيح فليحرر فان عم الدباغ الوجهين وجب غسلهما وهو ظاهر (قوله وان سبغ وتراب الخ) يؤخذ  
من ذلك ما وقع السؤال عنه وهو مالو بال كلب على عظم ميتة غير المغلظ فغسل سبعا لاحداها بتراب فهل يطهر  
من حيث النجاسة المغلظة حتى لو اصاب ثوب بارطبا مثلا بعد ذلك لم يحتاج للتسبيح والجواب لا يطهر أخذنا  
ما ذكر بل لا بد من تسبيح ذلك الثوب (قوله ماعدا التراب) لو اصاب هذا التراب شيئا اخر كبدن او ثوب فهل

إذ لا معنى لتربيته (بملاقاة)  
المفاعلة هنا غير مرادة  
كما قبلت اللص (شيء) غير  
داخل ماء كثير كما اقتضاه  
كلام المجموع لكن ظاهر  
كلام التحقيق أنه لا فرق  
وبوجه بأن الكثير بمجرده  
لا يطهر المغلظ فلا يمنع  
ابتداء وكان هذا وجه  
اعتماد الأذرعى وغيره  
لثاني ولم ينظروا لتصريح  
الامام وغيره بالأول  
لأنه مبنى على قول الامام  
ومن تبعه بطهارة الاناء  
تبعاً في الصورة الآتية  
قريباً مع بيان ضعفه

واعتمده أيضاً الشارح في شرح العباب والارشاد وجرى عليه سم في شرح مختصر أبي شجاع وقال الزبادي  
الأقرب الثاني أي عدم الاحتياج إلى الترتيب كما اعتمده شيخنا الطنطاوي اه وعول عليه الخطيب كروى  
(قوله) واعتمده الشارح (الح) أي وهو قضية قوله هنا أو متنجس ويأتي عن عشرين عن سم ما يصرح بذلك  
(قوله) إذ لا معنى لتربيته (يؤخذ منه أنه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته مطلقاً بخلاف  
الأرض الحجرية والرملية التي لا غبار فيها فلا بد من تربيتهما نهاية وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضاً بين  
الطاهر والتنجس سم قال عشرين ولا يصير التراب مستعملاً بذلك لأنه لم يطهر شيئاً وإنما سقط استعمال التراب  
فيه لأملة المذكورة ثم ظاهر قوله من بخلاف الأرض الحجرية أنه إذا بال كلب على حجر عليه تراب ووصل بوله  
إلى الحجر لا يحتاج في تطهير الحجر إلى ترتيب قياس ما قاله سم فيما لو تطاير من الأرض الترابية شيء على ثوب  
أنه لا بد في تطهير الثوب أن أصابه ترطوبه من التراب من غسل الرطوبة التي أصابته وتربيته أنه لا بد في تطهير  
الحجر المذكور من التراب وهو مقتضى التعليل بأنه لا معنى لترتيب التراب ونقل بالدرس عن سم على البهجة  
ما يصرح بذلك اه (قوله) غير داخل ماء كثير) وفاقاً للنهاية والمغنى كما يأتي قال سم توهم بعضهم من ذلك  
صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً وغاية الأمر أن مصاحبة الماء  
الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالأمر من نجاسة جافة وتوهم بعض  
الطائفة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لم ينتقض وضوءه وهو خطأ لأنه ماس قطعاً اه وقوله  
مانعة من التنجيس الخ أي إذا حال الماء بينهما بخلاف ما إذا مس الكلب بيده مثلاً وتحامل عليه بحيث لم يصير  
بينهما إلا مجرد البلبل فإنه ينجس كما يأتي عنه وعن عشرين ما يصرح به فلا فرق بين المتنجس ومبطل الصلاة  
خلافاً لما يوجهه صنيعة (قوله) كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد سم عبارة المغنى ولو كان في إناء ماء كثير  
فولغ فيه نحو السكب ولم ينتقص بولوغه عن قلتين لم ينجس الماء ولا الإناء إن لم يكن أصاب جرمه الذي لم يصله  
الماء مع رطوبة أحدهما قاله في المجموع وقضيته أنه لو أصاب ما وصله الماء بما هو فيه لم ينجس وتكون كثرة  
الماء مانعة من تنجسه وبه صرح الامام وغيره وهو مقيد لمفهوم قول التحقيق لم ينجس إلا إناء لم يصب جرمه  
ولو ولغ في إناء فيه ماء قليل ثم كوثر حتى بلغ قلتين طهر الماء دون الإناء كما نقله البغوي في تهذيبه عن ابن  
الحداد وأقره وجزم به جمع وصحح الامام طهارته لأنه صار إلى حالة لو كان عليها حالة اللوغ لم ينجس وتبعه  
ابن عبد السلام والدميري والأول أوجه اه وفي النهاية ما يوافقه قال عشرين قوله من مانعة من تنجسه  
الخ ومثله ما لا يفي بدنه شيئاً من الكلب في ماء كثير فإنه لا ينجس لأن ما لاقاه من البال المتصل بالكلب بعض  
الماء الكثير بخلاف ما لو أمسكه بيده وتحامل عليه بحيث لم يصير بينه وبين رجله إلا مجرد البلبل فإنه ينجس  
لأن الماء الملاقى ليد له الاننجس وكتحامله عليه بيده ما لو علة التحامل الكلب على محل وقوفه كالحوض بحيث  
لا يصير بين رجله ومقره حائل من الماء اه (قوله) للثاني (وعلى الأول فينتجه تقييده بما إذا أعد الماء حائلاً  
بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديداً بحيث لا يبق بينها وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا  
التنجيس سم وتقدم عن عشرين مثله (قوله) في الصورة الآتية) أي انفاً فيما إذا طهر الماء الكثير

يحتاج في تطهير ذلك الشيء إلى الترتيب أخذاً من الإقتصار على استثناء التراب والاستثناء معيار العموم وأول  
أخذ من أن حكم المنتقل إليه حكم المنتقل عنه أفتى شيخنا الشهاب الرملي أولاً بالثاني وثانياً بالأول فهو المعتمد  
عنه لأنه رجوع عن الإفتاء الأول وقوله لأنه لا معنى لتربيته قال مر في شرحه يؤخذ منه أنه لا فرق بين  
الطهور والمستعمل انتهى وقد يقال قياسه عدم الفرق أيضاً بين الطاهر والتنجس فليتأمل (قوله) غير داخل  
ماء كثير) توهم بعضهم من ذلك صحة الصلاة مع مس الداخل في الماء الكثير وهو خطأ لأنه ماس للنجاسة قطعاً  
وغاية الأمر أن مصاحبة الماء الكثير مانعة من التنجيس ومس النجاسة في الصلاة مبطل لها وإن لم ينجس كالأمر  
من نجاسة جافة وتوهم بعض الطائفة منه أيضاً أنه لو مس فرجه الداخل في الماء الكثير لا ينتقض وضوءه وهو  
خطأ لأنه ماس قطعاً (قوله) كما اقتضاه كلام المجموع) هو المعتمد (لثاني) وعلى الأول فينتجه تقييده بما إذا

بزوال التغير والقليل بالمكثرة (قوله ولو وصل شيء الخ) (فرع) حمام غسل داخله كلب ولم يعد تطهيره واستمر الناس على دخوله ولا اغتسال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصر الحمام وفوطه ونحو ذلك فأتقن إصابته شيء له من ذلك فينجس وإذا فطاهر لانا لا ينجس بالشك ويطهر الحمام المذكور بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن بطفل مما يغتسل به فيه لأن الطفل يحصل به التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة الطين الذي في نعال داخله لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته وغابت غيبة يحتمل طهارة فطاهر بها خطيب ونهاية وقوله ما لم يحكم بنجاسته أي نجاسة داخله مع بقاء الحمام على نجاسته عرش ورشيدى وشيخنا ومدا بنى (قوله وراء ما يجب غسله) ولو أكل لحم كلب لم يجب تسبيح دبره من خروجه خطيب زاد النهاية وإن خرج بعينه قبل استحاله فيما يظهر وأفتى به البلقيني لأن الباطن يحيل اه قال عرش خرج باللحم العظيم فيجب التسبيح بخروجه من الدبر ولو على غير صورته وبنى أن مثل اللحم العظيم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا عبرة بما تنجس به وقال شيخنا الزيادى بخلاف ما لو تقاياها أي اللحم فإنه يجب عليه تسبيح فمه مع التريب اه ومفهومه أنه لا يجب التريب من القيء إذا استحال وهو ظاهر وما فاده كلام شيخنا الزيادى من وجوب التسبيح إذا خرج من فمه يفهمه قول الشارح مر لم يجب تسبيح دبره الخ حيث قيد بالخروج من الدبر وقوله يحيل أي من شأنه الإحالة اه يأتى في الشارح قبل قول المتن وما ينجس بغيرهما الخ خلاف ما مر عن الخطيب والنهية (قوله فيتنجس ما وصل إليه الخ) اما اصل تنجيس ما وصل إليه فلا ينبغي التوقف فيه لأن ذلك المغلط الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملافة الظاهر كذكر المجامع للنجاسة في الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه تنجيس المغلط فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذلك إذا وصل لمحل الإحالة وهو المعدة فليتامل سم وقوله وقد يقال الخ هذا قياس ما مر فى القيء (قوله فعلى الثانى الخ) قد يقال بل وعلى الاول لا بد من الاستثناء لانا وإن قلنا بالتنجيس لا نقول بوجوب تطهير الملاقى للمغلط بل الملاقى للتوقف فيه لا يمت الاستثناء إلا على الاول لأن الموضوع ما ينجس وعلى الثانى ما نحن فيه ليس من أفراد الموضوع نعم لو كان الحكم كلما لاقى فهو نجس لا حثيج اليه على الثانى وبما تقرير يعلم أنه لا حاجة بل لوجه لقوله أنفا غير داخل ماء كثير الخ فتأمل بصرى وقوله لانا نقول الخ لا ينسجم مع قول الشارح هنا في تنجيس وقوله الاتى او متنجس به وقوله بوجوب تطهير الملاقى للمغلط بل الملاقى للملاقى لعل صوابه بوجوب تطهير الملاقى للملاقى للمغلط وقوله نعم لو كان الحكم الخ قد يدعى ان قول المصنف بملافة شيء الخ متضمن لهذا الحكم لما تقررى علم المناظرة او كل قيد من قيود الكلام متضمن لحكم ففاد كلام المصنف وما لاقى شيئا من كلب يتنجس به ويظهر بسبع غسلات إحداهن بالتراب (قوله من نحو بدن الخ) أى كبوله وروثه وسائر رطوباته مغنى ونهاية (قوله وإن تعدد) أى وإن تعدد الوانع أو الولوغ وكذا لولا لاقى المحل المتنجس بذلك نجاسة أخرى نهاية ومغنى (قوله او متنجس به) عطف على قوله نحو بدن

غد الماء حائلا بخلاف ما لو قبض بيده على رجل الكلب داخل الماء شديد بحيث لا يبقى بينها وبينه ماء فإنه لا يتجه إلا التنجيس (قوله فيتنجس ما وصل إليه كذا كالمجامع) أقول اما اصل تنجيس ما وصل إليه فلا ينبغي التوقف فيه لأن ذلك المغلط الواصل إلى ما ذكر باق على نجاسته وملافة الظاهر كذا كالمجامع للنجاسة في الباطن يقتضى التنجيس وليس كلامه في أصل التنجيس بدليل قوله فعلى الثانى الخ وأما تنجيسه تنجيس المغلط فقد يدل على نفيه أنه لو أكل مغلظا ثم خرج منه لم يجب تسبيح المخرج وقد يقال ذاك إذا وصل لمحل الإحالة وهي المعدة فليتامل لا يقال بدل على نفي أصل التنجيس أيضا طهارة الانفحة وإن كان ما شربته السخلة لبنا نجسا لأن الجوف يحيل مطهر لانا نقول الجوف لا يحيل النجس إلى الطهارة مطلقا بدليل ما لو شرب بول مغلط ثم خرج منه ولو ثا المخرج فإنه لا بد من غسله كما سياتى وبدليل نجاسة القيء وإن لم يتغير فاذا صار القيء نجسا بوصول الباطن مع طهارة أصله فكيف بنجس الاصل بل قد يحيله إلى الطهارة وقد لا (قوله غسل سبعا) فى

ولو وصل شيء من مغلط  
وراء ما يجب غسله من  
الفرج فهل ينجسه فيتنجس  
ما وصل اليه كذا  
المجامع أولا لأن الباطن  
لا ينجسه ما لاقاه كل  
محتمل فعلى الثانى يستثنى  
هذا من المتن (من نحو  
بدن) أو عرق (كلب)  
وإن تعدد أو متنجس به  
(غسل سبعا)

فيه رد على من أورد عليه  
 تنجس ماء كثير بنحو بوله  
 فانه يظهر بزوال التغير على  
 أن القليل كذلك ويطهر  
 بالكثرة فهو الذي رد  
 بيادى الراى أما ظرفه  
 فلا يظهر إلا بما يأتى فانه  
 بعد تنجسه بمغظ لم يعهد  
 طهره بغير التسليم بخلاف  
 الماء عهد فيه الطهر بزوال  
 التغير والمكثرة فلا تتبعية  
 خلافا لمن زعمها (إحداهن  
 بالتراب) الطهور للحديث  
 الصحيح طهور لما أحدم  
 إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله  
 سبع مرات أولا هن  
 بالتراب وإذا وجب ذلك  
 في ولوغه مع أنه أظيب  
 ما فيه لكثرة لهته فغيره  
 أولى وفي رواية أخر هن  
 وفي أخرى الثامنة أى  
 لمصاحبة التراب لها بدليل  
 رواية السابعة وفي أخرى  
 إحداهن وهى مبينة لأن  
 النص على الأولى لبيان  
 الأفضل والأخرى لبيان  
 الجواز بفرض عدم ثبوتها  
 فالقاعدة أن القيود إذا  
 تنافست سقطت وبقي أصل  
 الحكم وأوفى رواية أولا هن  
 أو أخر هن شك من  
 الراوى كما بينه البيهقي  
 ومزيل العين غسلة واحدة  
 وإن تعدد وفارق ما مر في  
 الاستنجاء بالحجر ببنائه

عبارة النهاية سواء كان بجزء منه أو من فضلاته أو بما تنجس بشىء منها كان ولغ في بول أو ماء كثير متغير  
 بنجاسة ثم أصاب ذلك الذى ولغ فيه أو بالواو معضنه من صيد أو غيره سواء كان جافا ولا في رطبا ما عكسه اه  
 (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل سم وقد يقال أن حاصل الإيراد أن في كلام المتن حمل الخاص على  
 العام والجواب عنه بأن خصوص المحمول قرينة على أن المراد بالوضع هو الخاص أى الجامد كما هو حاصل  
 الرد في غاية البعد والاولى ما قاله الشورى من أن قرينة التخصيص قول المصنف الاتى ولو تنجس مائع الخ  
 وللكردى هنا كلام ظهور خطئه يغنى عن التنبيه عليه (قوله كذلك) أى يتنجس بنحو بول الكلب (قوله  
 فهو الذى رد الخ) أى لأنه الذى يتنجس بالملاقاة سم أى وأما الكثير فأنما يتنجس بالتغير (قوله أما ظرفه الخ)  
 لم يبين حكم ظرف الماء الكثير المتغير فليراجع ثم ظهر أن قوله أما ظرفه الخ في مطلق الظرف بصرى أى  
 الشامل لظرف الماء الكثير المتغير وظرف الماء القليل بخلاف ظرف الماء الكثير الغير المتغير فانه لا يتنجس  
 بلا خلاف كما مر عن الخطيب والنهاية (قوله إلا بما يأتى) لعل في الحديث من التسليم والتريب ويحتمل في  
 المتن بتغليب التريب على التسليم عبارة ع ش بن مزج بالماء تراب يكدره وحرك فيه سبع مرات وإلا فهو  
 باق على نجاسته حتى لو نقص عن الثلثين عاد على الماء بالتنجيس اه (قوله فلا تتبعية) أى لظرف المالمه (قوله  
 لمن زعمها) يعنى الامام ومن تبعه (قوله أى الطهور) إلى قوله وهى مبينة في النهاية والمغنى (قوله  
 طهور لما إرد الخ) قال النووى في شرح مسلم الأشهر فيه ضم الطاء ويقال بفتحها وهما لغتان اه والاول هنا  
 اولى للاختيار عنه بالغسل الذى هو مصدر ع ش ومعناه بالضم التطهير وبالفتح مظهر بحجى (قوله إذا ولغ  
 الخ) الولوغ اخذ الماء بطرف اللسان وهو ليس بقيد شيخنا (قوله فغيره الخ) أى من بوله وروثه وعرقه أو  
 نحو ذلك نهاية زاد المغنى وفي وجه أن غير لعبه كسائر النجاسات اقتصارا على محل النص اه (قوله وفي  
 أخرى الثامنة الخ) عبارة النهاية وعرفوه الثامنة بالتراب أى بأن يصاحب السابعة رواية السابعة بالتراب  
 المعارضة لرواية أولا هن في محله فيتساقتان في تعيين محله ويكتفى في واحدة من السبع كما في رواية إحداهن  
 بالبطحاء على أنه لا تعارض لا مكان الجمع بحمل رواية أولا هن على الاكمل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى  
 ترتيب ما يترشش من جميع الغسلات ورواية السابعة على الجواز ورواية إحداهن على الاجزاء وهو  
 لا ينافى الجواز ايضا اه (قوله أى لمصاحبة التراب لها) أى للسابعة فنزل التراب المصاحب للسابعة منزلة  
 الثانية وسماه باسمها ع ش (قوله وهى مبينة الخ) فيه شىء سم أى أذى القاعدة الاصولية حمل المطلق على  
 المقيد وبجواب بانها فيما إذا لم تعدد المقيد بقود فنافية وإلا فحمل المقيد على المطلق كأنهوا عليه في دفع  
 تعارض روايات البدء بالبسملة والحدلة (قوله لبيان الأفضل) أى لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب  
 ما يترشش من جميع الغسلات مغنى ونهاية (قوله عدم ثبوتها) أى رواية إحداهن (قوله أن القيود الخ)  
 المراد ما فوق الواحد (قوله ومزيل العين) إلى قوله وبحث في النهاية والمغنى (قوله ومزيل العين)  
 يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة سم فتشمل الجرم والأوصاف حلى زاد ع ش فلو غسل النجاسة  
 المغلظة ووضع الماء بمزج بالتراب فى الاولى ولم تنزل به الأوصاف ثم ضم اليه غسلات أخرى بحيث زالت

شرح م ر ولو أكل لحم كلب لم يجب تسليمه في خروجه وإن خرج بعينه قبل استحالتة فيما يظهر وأقضى  
 به البلقينى لأن الباطن محل وقد أفتى الوالد رحمه الله في حمام غسل داخله كلب ولم يعهد تطهيره واستمر الناس  
 على دخوله والاعتقال فيه مدة طويلة وانتشرت النجاسة إلى حصره وفوطه ونحوهما بأن ما تبين إصابة  
 شىء له من ذلك نجس وإلا فظاهر لأنه لا تنجس بالشك ويطهر الحمام بمرور الماء عليه سبع مرات إحداهن  
 بطقل بما يغسل به فيه لحصول التريب كما صرح به جماعة ولو مضت مدة يحتمل أنه مر عليه ذلك ولو بواسطة  
 الطين الذى فى لعال داخله لم يحكم بالنجاسة كفى المرة إذا أكلت نجاسة وغابت غيبة يحتمل فيها طهارة  
 فها اه (قوله فيه رد) وجه الرد خروجه بالغسل (قوله فهو الذى رد الخ) أى لأنه الذى يتنجس بالملاقاة  
 (قوله وهى مبينة) فيه شىء (قوله ومزيل العين) يتجه أن المراد بالعين مقابل الحكمة (قوله

الأوصاف مجموعها قبل يعتد بما وضعه من التراب قبل زوال الأوصاف وعذله غسلة مصحوبة بالتراب أو لانه لما تم نزولها بوضع فيه الغنى واعتد بما بعده فقط قال سم فيه نظر أقول ولا يبعد القول بالأول اه  
 أقول البحث الا في انفا صريح في الثاني إذا اريد بالعين فيه ما يشمل الأوصاف (قوله وهو متجه المعنى)  
 لعل وجهه حيلولة العين بين التراب واجزاء المحل المطلوب نظيره اى فلو فرض ان الماء الممزوج ازالها  
 اتجه الاجزاء بصري وباقى عن سم وشيخنا زيادة بسط في المقام (قوله ويكنى) إلى قوله وإن كان المحل في  
 النهاية لا قوله خرو وجان الخلاف إلى قوله وقوله في المغنى لا قوله ويظهر إلى الراكد (قوله وتحريكه  
 سبعا) اى ولولم يظهر منه شئ بان حرك داخل الماء سبعا معنى (قوله في الراكد) متعلق بقوله وتحريكه  
 الخ (قوله في نحو النيل) اى وماء السيل المترب نهاية (قوله امزجها الخ) ينبغي ان لا يبلغا بالمزج إلى  
 حيث لا يسميان الاطينا للمسران الماء حيث تذهب طوريته فلا تغفل بصري (قوله خرو وجان الخلاف)  
 عبارة المغنى خلافا للاسنوى في اشتراط المزج قبل الوضع على المحل اه (قوله ام سبق وضع الماء و  
 التراب وإن كان المحل رطبا) وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض مانصه وهذا الكلام كالصريح  
 في انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفى وضع التراب أو لا لكن افنى شيخنا الشهاب الرملى بانه لو وضع التراب  
 أو لا على عين النجاسة لم يكف بكنفه لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع  
 مروه حاصل ما تحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة عذبة بان يكون جرمها أو اوصافها من طعم أولون أو  
 ريح موجودا في المحل لم يكف وضع التراب أو لا عليها وهذا محل ما افنى به شيخنا بخلاف وضع الماء أو لا لانه  
 أقوى بل هو المزيل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لوزالت أو صافها في كفى وضع التراب أو لا وإن كان المحل  
 نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكر عن شرح الروض وانها إذا كانت أو صافها في المحل من غير جرم وصب  
 عليها ماء بمزجها بالتراب فان زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت ولا فلا فالمراد بالعين في قوله لم يزيل  
 العين واحدة وان تعدد ما يشمل اوصافها وان لم يكن جرم اه واقروه ش وعبارة شيخنا وحاصل كفيات  
 المزج ان يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على المنتجس أو بوضع الماء أولا ثم يتبع بالتراب أو بالعكس فهذه  
 ثلاث كفيات ثم ان لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافا كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف  
 وإن كان في المحل جرم النجاسة لم يكف واحدة من الثلاث ولوزال الجرم فان كان المحل رطبا كفى كل من  
 الأولين ولا يكفى وضع التراب أو لا ثم اتباعه بالماء كذا في تقرير الشيخ عوض وارتضاء شيخنا واستظهر  
 بعضهم انه يكفى حيث لا اوصاف لان الوارد له قوة وبدل على ذلك كلام الشيخ الخطيب ونقله بعضهم عن  
 الشيخ الحنفى اه وقوله ولوزال الجرم تقدم عن سم ما يوافقه وعن البصري ما يخالفه وقوله واستظهر  
 بعضهم الخ موافق لما مر عن سم في محل كلام شرح الروض (قوله لانه وازد الوجه ان المراد انه يكفى طهارتهما  
 حال الورد والافهى قطعا لا تبقى إذ دخلتا في الطوبى ينتجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينتجس  
 بملاقاة المحل لبقاء نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند السابعة سم (قوله والمراد بمجرد اه  
 بدون اتباعه بالماء قول المتن (والاظهر تعين التراب) ولو غبارا ومل وان عدم افساد الثوب او زاد  
 الغسلات فجعلها ثمانية ثلاث نهاية اى فلا يكون عدم التراب وافساده الثوب والزيادة في الغسلات مسقطا

وهو متجه) ينبغي تعينه ان اريد بالعين الجرم وأما مجرد الاثر من طعم أولون أو ريح في الاعتداد بالترتيب  
 قبل زواله نظر (قوله لانه وازد) عبارة شرح الروض بان بوضعاى الماء والتراب ولو مترتين ثم يمزج قبل  
 الغسل وإن كان المحل رطبا إذ الظهور والوارد على المحل باقى على طوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام  
 السبع فليست هذه الذى ذكر مثله في شرح العباب أيضا مع ما باتى عنه من أن محل كون الوارد لا ينتجس إذا  
 ازال النجاسة عقب وروده إلا ان يستثنى التراب كالماء هنا ولا لزوم عدم إمكان التطهير بالقليل والوجه خلافه  
 (قوله لانه وازد) الوجه ان المراد انه يكفى طهارتهما حال الورد والافهى قطعا لا تبقى إذ دخلتا في الطوبى  
 ينتجسان بل الماء في كل غسلة ما عدا السابعة ينتجس بملاقاة محل لبقائه نجاسته ولا يضر ذلك في طهر المحل عند

وهو متجه المعنى ويكنى  
 مرور سبع جريات وتحريكه  
 سبعا ويظهر ان الذهاب مرة  
 والعود أخرى ويفرق بينه  
 وبين ما باتى في تحريك اليد  
 في الحلك في الصلاة بان المدار  
 ثم على العرف في الراكد  
 من غير تراب في نحو النيل  
 أيام زيادته فعلم أن الواجب  
 من التراب ما يكدر الماء  
 ويصل بواسطته لجميع أجزاء  
 النجس سواء أمزجها  
 قبل ثم صبها عليه وهو  
 الأولي خرو وجان الخلاف  
 أم سبق وضع الماء أو التراب  
 وإن كان المحل رطبا لانه  
 وارد كالماء وقوله لا يكفى  
 ذره عليه ولا مسحه أو  
 دلالة به المراد بمجرد  
 (والاظهر تعين التراب)

للتراب عش (قوله لانه) إلى قوله ومن ثم في المغنى إلا قوله وبه فارق إلى المتن وإلى قول المتن ولا يزوج في النهاية إلا ما ذكر (قوله فلم يرقم غيره الخ) والثاني لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه وجرى عليه صاحب التبيين والثالث يقوم مقامه عند فقد الضرورة ولا يقوم عند وجوده وقيل يقوم مقامه فيما يفسده التراب كالتياب دون ما لا يفسده مغنى (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله مع طاهر الخ) أو مع الآخر سم (قوله آخر) الأولى اسقاطه قول المتن (نجس) أي متنجس نهاية (قوله ولا مستعمل) أي في حدث أو نجس نهاية وشرح الروض أقول وصورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المغلظة فانه طاهر ومستعمل وإن قلنا انه شرط لا شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس وهو ظاهر ومستعمل لما مر فاذا طهر زال التنجس دون الاستعمال نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فان الوجه خلافه سم على حجة أي لأن وصف التراب بالاستعمال باق وإن زالت النجاسة وفيه على البهجة يتجه أن يعد من المستعمل ما لو استنجى بطين مستحجر ثم طهره من النجاسة ثم جففه ثم دقه لانه زال المانع وفاقا لمراه وقد يتوقف فيه بأنهم لم يعتد حجرا الاستنجاء من المطهرات ولعل وجهه أن الحبل باق على نجاسته وقد يقال هو وإن لم يكن مطهر للمحل لكنه مزيل للمانع فالحق بالتراب المستعمل في التيمم وهو مقتضى قول الشارح مر في حدث أو نجس عش (قوله ومن ثم) أي من أجل أن القصد الجمع بين نوعي الطهور (قوله ما يأتي الخ) فلا يكفي التراب المحرق ولا المتنجس بعينه أو حكمية متوسطة أو غير هاتين (قوله المختلط الخ) أي الغبار المختلط الخ وإن كان ندبا نهاية (قوله ونحو دقيق الخ) عطف على رمل وجزم في شرح الارشاد باطلاق انه لا يكفي المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر في التغيير فلا ينافي ما قاله هناسم (قوله في التغيير) أي تغير الماء (قوله لحصول المقصود

لانه مأثور به للتطهير  
إذ القصد منه الجمع بين نوعي  
الطهور فلم يرقم غيره من نحو  
أشنان أو صابون مقامه  
كالتميم وبه فارق عدم تعين  
نحو القرطبي (الباغ و)  
الاطهر (إن الخنزير ككلب)  
لما مر أنه أسوأ حالا منه  
ومثله المتولد منه أو من  
كلب مع طاهر آخر (ولا  
يكفي تراب نجس) ولا  
مستعمل في الإصح لانه  
لم يحصل الجمع بين نوعي  
الطهور ومن ثم اشترط  
في التراب هنا ما يأتي في  
التيمم نعم المختلط برمل  
خشن أو ناعم ونحو دقيق  
قليل لا يؤثر في التغيير يكفي  
هنا كما هو ظاهر لحصول  
المقصود

السابعة (قوله مع طاهر آخر) أي أو مع الآخر (قوله لا يكفي تراب نجس) قال في شرح الروض في قول  
الروض عز وجل الماء ما نصه قبل وضعهما على المحل أو بعده بأن يوضعا ولو مترتين ثم يمزج قبل الغسل وإن  
كان المحل رطبا إذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته وبذلك جزم ابن الرفعة فما لو وضع التراب  
أولا ومثله عكسه بلاريب وهذا مقتضى كلامهم وهو المتمدك كما قاله البلقيني وغيره وهذا الكلام كالصرح في  
انه إذا كان المحل رطبا بالنجاسة كفي وضع التراب أولا لكن افتى شيخنا الشهاب مر بأنه لو وضع التراب  
أولا على عين النجاسة لم يكف لتنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث في ذلك مع  
مر وحاصل ما تحرر معه بالفهم انه حيث كانت النجاسة غنية بأن يكون جرمها أو أوصافها من طعم أو لون  
أو ريح موجود في المحل لم يكف وضع التراب أولا عليها وهذا محل ما افتى به شيخنا بخلاف وضع الماء أولا لانه  
أقوى بل هو المزبل وإنما التراب شرط وبخلاف ما لو زالت أوصافها في كفي وضع التراب أولا وإن كان المحل  
نجسا وهذا يحمل عليه ما ذكره عن شرح الروض وإنما إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصب عليها  
ماء يمزجها بالتراب فإن زالت الأوصاف بتلك الغسلة حسبت وإلا فلا فالمراد بالعين في قولهم مزبل العين  
واحدة وإن تعدد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم (قوله ولا مستعمل) قال في شرح الروض في حدث  
أو خبث أه أقول صورة المستعمل في خبث التراب المصاحب للسابعة في المغلظة فانه طاهر لكنه مستعمل  
لا يقال إلا يظهر كونه مستعملا إن قلنا انه شرط في طهارة المغلظة لا شرط لانا نقول هو مستعمل وإن قلنا  
شرط لانه يتوقف عليه زوال النجاسة وإن كان شرطاً فقد أدى به ما لا بد منه وإن لم يستقل بذلك كما أن الماء  
لا يستقل به أيضا بل ويتصور أيضا في المصاحب لغير السابعة إذا طهر لانه نجس مستعمل فاذا طهر زاد  
التنجس دون الاستعمال أما انه نجس فظاهر وأما أنه مستعمل فلانه أدى به ما لا بد منه لان طهارة المحل متوقفة  
على هذه الغسلة وإن توقفت على غيرها أيضا نعم لو طهر بغمسه في ماء كثير عاد طهورا كالماء المستعمل إذا  
صار كثيرا كذا قاله بعض مشايخنا وفيه نظر فليتأمل فيه فان الوجه خلافه اه (قوله ونحو دقيق) جزم



به هنا لاشم) إذا مل ونحو الدقيق لا يمتنعان من كدورة الماء بالتراب ويمتنعان من وصول التراب بالعضو  
 عش (قوله ما عدا الماء الطهور) أى ومنه المستعمل سم (قوله الذى) نعت لعدم الاجزاء الخ وقوله ان  
 غير الخ خبر ومحل الخ (قوله ان غير الماء الخ) فلو مزج التراب بالماء بعد مزجه بغيره ولم يتغير الماء بذلك تغيرا  
 فاحشا كفى (تنبيه) هل يجب اراقة الماء الذى تنجس بولوغ الكلب ونحوه او يندب وجهان اصحهما  
 الثانى وحديث الامر باراقته محمول على من اراد استعمال الاناء ولو ادخل راسه فى إناء فيه ماء قليل فان خرج  
 فيه جافا لم يحكم بنجاسته او رطبا فمكذبا فى اصح الوجهين عملا بالاصل ورطوبته يحتمل انها من لعابه خطيب  
 قول المتن (وما نجس الخ) أى من جامد معنى عبارة عش دخل فى ما غير الادى كانه اوارض فيطهر  
 بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم وفارقت الذكور الخ لان الابتلاء المذكور حكمة فى الاصل  
 فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم سم على حج قال شيخنا الحلبي لو وقعت قطرة من هذا البول  
 فى ماء قليل واصاب شيئا وجب غسله ولا يكتفى بنضجه ولو اصاب ذلك البول الصنف شيئا كفى النضح وان لم  
 يكن فى اول خروجه اقول ولانما يكفى بالنضح فى الاصل من الماء المذكور لانه لما تنجس بالبول الذى  
 وقع فيه صدق عليه انه تنجس بغير البول انتهت قول المتن (بول صبي) خرج غيره كقيته وكان وجهه ان  
 الابتلاء ببوله اكثر سم (قوله بفتح اوله) أى وثالثه نهاية (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى والنهاية  
 أى لم ياكل ولم يشرب اه وعبارة اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب اه سم (قوله للتغذى) إلى قوله  
 واجزاء الحجر فى النهاية والمغنى لا قوله مع قوله المراد به الانشام (قوله للتغذى) ظاهره ولو مرة واحدة ولو  
 قليلا وان لم يستغن عن اللبن فى ذلك الوقت حلبي اه بيجرى قول المتن (غير لبن) يشمل الماء وهل قسطة اللبن  
 كاللبن ولا فيه نظر سم على حج وقوله ولا اعتمده مر ونقل بالدرس عن شيخنا الحلبي انها مثل اللبن  
 وهو قريب لا يتجه غيره عش عبارة البجيرى والظاهر ان مثل اللبن القسطة أى من امه اولا وان كان  
 لا يحنت باكلها من حلف لا ياكل اللبن قال القليوبي ودخل فى اللبن الرائب وما فيه الانفحة والافطو من  
 مغلظ وان وجب تسبيح فله لا يمتن وجبته وقسطة لا قسطة لبن امه فقط اه والمعتمد ان اللبن الحالى من  
 الانفحة لا يضر وكذا القسطة مطاوعة وقسطة غير امه ومثله الزبد حنفى وقيل الزبد كالسمن اه بيجرى  
 وقوله ولا افطه فيه وقفة (قوله ولم يجاوز سنتين) أى تحديد اخذ من قول الزيدادى لوشرب اللبن قبل الحولين  
 ثم بالبعد هما قبل ان ياكل غير اللبن فهل يكتفى فيه النضح او يجب فيه الغسل والذى يظهر الثانى كما اعتمده  
 شيخنا الطنطاوى اه وفى سم على البهجة ومثل ما قبل الحولين البول المصاحب لآخرهما اه ولوشك هل  
 البول قبلهما او بعدهما فينبغى ان يكتفى فيه بالنضح لان الاصل عدم بلوغ الحولين وعدم كون البول  
 بعدهما عش وفى السكردى مانصه ذكر الرمي على التحرير والاجمورى على الاقناع ان ذكر الحولين  
 على التقريب فلا تضر زيادة يومين حرره اه وقال البجيرى المعتمد الضرر لان الحولين تحديده هلاكية

فى شرح الارشاد باطلاق أنه لا يكتفى المختلط بالدقيق ويمكن حمله على ما يؤثر فى التغير فلا ينافى ما قاله هنا (قوله  
 بمائيم) أى ومنه الماء المستعمل (قوله وما نجس ببول صبي الخ) دخل فى ما غير الادى كانه اوارض  
 فيطهر بالنضح كما هو مقتضى اطلاقهم ولا ينافيه قولهم الاتى وفارقت الذكر الخ لان الابتلاء المذكور  
 حكمة فى الاصل فلا ينافى تخلفه فى غير الادى وعموم الحكم (قوله ببول صبي) خرج غيره كقيته وكان  
 وجهه ان الابتلاء ببوله اكثر (قوله لم يطعم غير لبن) هل قسطة اللبن وسمنه كاللبن اولا لانهما ليسا لبنا  
 ولهذا لا يحنت هما من حلف لا ياكل لينا فيه نظر وقوله نضح لا يبعد ان محله ما لم يختلط برطوبة فى المحل مثلا  
 والاوجب الغسل لان تلك الرطوبة صارت نجسة وهى ليست ببول صبي ويؤيده انه لو وقع قطرة منه فى ماء  
 قليل ثم اصاب هذا الماء شيئا فان من اودع البعد ان يكتفى فيه النضح ثم رأيت قول الشارح كسمن فصرح  
 بان السمن ليس كاللبن (قوله أى يذق) عبارة شرح العباب أى لم ياكل ولم يشرب غير اللبن انتهى وعبارة  
 اصل الروضة لم يطعم ولم يشرب سوى اللبن اه (قوله غير لبن) يشمل الماء (قوله ولم يجاوز سنتين) أى

به هنا لاشم والطين تراب  
 تيمم بالقوة فيسكنى (ولا)  
 تراب (عزوج بمائع) وهو  
 هنا ما عدا الماء الطهور  
 (فى الاصح) للنص على  
 غسله بالماء سبعام مع مصاحبة  
 التراب لاحداهن ومحل  
 عدم الاجزاء لهما اذا غسله  
 بالماء شبعما الذى أطلقه  
 فى التنقيح ان غير المائع  
 الماء أو كان وضع المزوج  
 بمائع بعد جفاف المحل  
 بحيث لا يمتزج بالماء وفى  
 تحقيق محل الخلاف الذى  
 فى المتن بسط ليس هذا محله  
 (وما نجس ببول صبي)  
 ذكر محقق (لم يطعم) بفتح  
 اوله أى يذق للتغذى (غير  
 لبن) ولم يجاوز سنتين

كأذكره غش ونقل عن القليوبي اه (قوله سنتين) أى من تمام انفصاله سم قول المتن (نضح) ولا بد مع النضح من إزالة الوصافه كبقية النجاسات وسكتوا عنها لأن الغالب سهولة لزو اله اخلافا للزركشى من ان بقاء اللون والريح لا يضر مغنى ونهاية وباقى فى الشرح مثله وزاد شيخنا ولا بد من عصر محل البول او جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التى لا تنفصل اه عبارة البيهيمى قوله من إزالة الوصافه اى ولوبا لنضح اما الجرم فلا بد من إزالة قبل ذلك اه (قوله وإن لم يسل) الاولى بلا سيلان لأن كلامه يوم ان حقيقة النضح توجد مع سيلان الماء وليس كذلك شيخنا وفى الكردى عن الايعاب النضح غلبة الماء للحل بلا سيلان وإلا فهو الغسل اه (قوله مع قوله المراد به الانشاء) لا يخفى ان الاستدلال لا يتوقف عليه فإوجه الحل عليه الذى هو خلاف الظاهر بصري (قوله اما إذا اكل غير ابن الخ) ولو اكل قبل الحولين طعاما للتغذى ثم ترك وشرب اللبن فقط غسل من بوله ولا ينضح على الاوجه نهاية وزيدى (قوله كسمن) ظاهره ولو من امه وهو كذلك فيغسل منه ومثل السمن الجبن عش (قوله فيمتعين الغسل) سواء استغنى بغير اللبن للتغذى عن اللبن أم لا نهاية (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى سم عبارة البصرى قوله للاصلاح صادق بما إذا كان المتناول غذاء يتداوى به بما إذا استعمله مدة مديدة ولو استغزقت الحولين والاول واضح ويؤيده اغتفارهم التحنيك بتمر ونحوه والثاني محل تأمل من حيث المعنى اه اقول بل تعبيرهم يشعر بقصر المدة (قوله ولو نجسا) اى ولو من مغلظة نهاية وسم (قوله خلافا لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر والخطيب ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت اى من دبره حالام يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة سم وجزم بذلك شيخنا بلا عزو (قوله أى المغلظ) الى قوله ويفرق فى النهاية والمعنى لا قوله وحسب تقع فى بول وقوله باطنها أيضا (قوله اى المغلظ) وهو الكلب ونحوه (والخفف) وهو بول الصبي المذكور (قوله بان كان الخ) اى عند إرادة غسله فيدخل ماله كانت عينية بان ادرك اثرها ثم انقطع فصارت حكمية سم (قوله وهى التى الخ) اى النجاسة المتبقية التى الخ معنى (قوله لا يحس ببصر الخ) اى لا يدرك له جرم ولا لون ولا طعم ولا ريح سواء كان عدم الادراك لخفاء اثرها بالجفاف كبول جف ولم يدرك له طعم ولا لون ولا ريح او لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كالمرارة والسيوف نهاية (قوله فيفيض ذلك) وهى التى لها جرم او طعم او لون او ريح شيخنا قول

(نضح) بأن يعمه الماء وإن لم يسل كما فعله عنه مع قوله المراد به الانشاء فى الخبر الصحيح يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام ومثلها الخثى وفارقت الذكر بأن الابتلاء بحمله أكثر أما إذا أكل غير لبن للتغذى كسمن أو جاوز سنتين فيمتعين الغسل ولا يضر تناول شئ من التحنيك أو للاصلاح ولا لبن آدمى أو غيره ولو نجسا على الاوجه لأن للمستحيل فى الباطن حكم المستحال اليه ومن ثم لو أكل أو شرب مغلظا لزمه غسل قبله ودبره مرة لا غير وأجزأه الحجز والنض بوجوب السبع مع التراب محمول على ما إذا نزل المغلظ بعينه غير مستحيل خلافا لما فى فتاوى البلقينى (وما نجس بغيرهما) أى المغلظ والخفف (إن لم يكن) أى يوجد فيه (عين)

من تمام انفصاله فلا يحسب منهما زمن اجتنابه وإن طال (قوله أو للاصلاح) أى وإن حصل به التغذى (قوله ولو نجسا) كلبن كلبه وقوله على الاوجه اعتمده مر (قوله لما فى فتاوى البلقينى) اى من عدم وجوب السبع إذا نزل بعينه قال مر ولو ابتلع قطعة لحم مغلظ وخرجت حالام يجب تسبيح او عظمته وخرجت وجب لان الباطن سريع الاحالة لما يقبل الاحالة (قوله وما نجس بغيرهما الخ) (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حولها لم يحكم محل الانتشار كافى الروض واصله قال فى شرحه لان الماء الوارد على النجاسة طهور مالم يتغير ولم ينفصل كما مر ا و ظاهره انه لا يحكم بنجاسة محل الانتشار وإن لم يطره مكان النجاسة المصوب عليه ويدل عليه التعليل المذكور إذ لو كان المراد ان محل النجاسة طهر بالصب لكان الماء طهورا وإن انفصل وقد يجاب عن هذا بان التقيد بعدم الانفصال لانه بعد الانفصال يصير مستعملا فلا يوصف حينئذ بانه طهور وقد يستشكل الحكم بالطهورية بعد مجاوزة مكان النجاسة بل ينبغي الحكم بالاستعمال حينئذ لان يقال لا بد فى الاستعمال من مجاوزة ذلك الشئ بالكلية وقد يقال اعتبر فى التعليل الطهورية فانه يكفى فى عدم الحكم بنجاسة محل الانتشار الطهورية وهذا لو كان طهر مع مر انه لو لم يطره مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يعف عن إصابته الماء له ولا يقال إن هذا من إصابتها بالطهارة ويحتمل كلام الروض واصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرر (قوله ان لم يكن عين كفى جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفى جرى الماء وإن وجدت العين كأثر البول الخفيف الذى لا يمكن

المتن (كفي جرى الماء) فان قلت تخصيص كفاية جرى الماء بما إذا لم يكن عين مشكل إذ قد يكفي جرى الماء وإن وجدت العين كثر البول الخفيف الذي يحس ببصر أو شم أو ذوق لكن لا يمكن تحصيل شيء منه قلت لا نسلم كفاية جرى الماء في نحو الاثر المذكور بل لا بد معه من زوال الاوصاف على التفصيل الا في غاية الامر ان نحو ذلك الاثر لضعفه نزول اوصافه بجرى الماء فالحاصل انه يكفي في غير العين مجرد الجري وانه لا بد في العين من زوال الاوصاف لكنها قد تزول بمجرد الجري فيمكنه به لا لكونه مجرد جري بل لتضمنه زوال الاوصاف (فرع) لو صب الماء على مكان النجاسة وانتشر حوله لم يحكم بنجاسة محل الانتشار حتى لو كان فيه دم واصله اى والمغنى ولكن ظهر مع مرانه لم يطهر مكان النجاسة تنجس محل الانتشار حتى لو كان فيه دم معفو عنه لم يعف عن اصابته بالماء ولا يقال ان هذا من اصابة ماء الطهارة ويحمل كلام الروض واصله على ما لو طهر مكان النجاسة بالصب ثم انتشرت الرطوبة اه فليحرر سم بخذف قول المتن (كفي جرى الماء) من غير اشتراطية هنا وفيما مروى بانها من باب التروك شرح بافضل وقيل يجب النية ونسب لجمع منهم ابن سريج لكن قال في المجموع انه وجه باطل يخالف للاجماع وقال الشارح في الايعاب وحينئذ فلا يندب الخروج من خلافه كردى (قوله ومن ذلك) اى المتنجس بالنجاسة الحكيمة (قوله وحسب تقع الخ) اى حتى انتفخ شيخنا عبارة البصرى ظاهره وإن لم تبق فيه قوة الانبات وكان الفرق بينهما وبين ما مرأى في شرح وبول ان المدار ثم على الاستحالة في الباطن ووصوله لتلك الحالة قريبة عليها اه (قوله فيطهر باطنها) اى حتى لو حلفا في الصلاة لم يضر رسم وقال شيخنا بلا عزو ويعنى عن باطنها اه (قوله بصب الماء على ظاهرها) اى فلا يحتاج إلى سقي السكين ماء طهور او اغلاء اللحم ولا إلى عصره مغنى ونهاية (قوله ويفرق بينهما) اى السكين والحب واللحم المذكورة (قوله حتى يظن وصوله الخ) ظاهره أنه لا بد من ظن الوصول على وجه السيلان حتى توجد حقيقة الغسل ويحتمل الاكتفاء بطلاق الوصول للضرورة مع تعذر او تعمس حقيقة الغسل بصرى اقول بل ظاهر كلام الشارح كغيره هو الثانى اى الاكتفاء بطلاق الوصول (قوله بان الاول) اى سقى السكين بنجسا (قوله فباطن تلك) اى السكين والحب واللحم (قوله بخلاف نحو الاجرافيم) اى المشابهتين وفيه نظر (قوله وفارق نحو السكين الخ) عبارة المغنى واللبن بكسر الموحدة ان خالط نجاسة جامدة كالروث لم يطهر وإن طبخ وصار اجر العين النجاسة وإن خالطه غيرهما كالبول طهر ظاهره بالغسل وكذا باطنه ان تقع في الماء ولو مطبوخا كان رخو اوصله الماء كالعجين او مدقوقا بحيث يصير ترابا فان قيل لم اكتفى بغسل ظاهر السكين اى في طهارة ظاهرها وباطنها ولم يكتف بذلك في الاجرافيم بانها إنما يكتف بالماء في الآجر لان الانتفاع به متأخر من غير ملاسه فلا حاجة للحكم بطهارة باطنه من غير اصال الماء اليه بخلاف السكين اه زاد النهاية ولا يؤمر بسحقها لما فيه من تقويت مآليتها ونقصها ولو فعل ذلك جاز ان تكون النجاسة داخل الاجزاء الصغارا اه قال الرشيدى قوله لم يطهر وإن طبخ اى لا ظاهر او لا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ اه ع ش (قوله فان في رد أجزاء بعضها الخ) فيه انه لا يظهر في الحب المتبادر ارادته مع اللحم من هذا البعض ولو سلم فيقال انه يؤثر القمع فليطهر به (قوله حتى تصير كالتراب الخ) قد يقال هذه ضرورة وغاية ما تقتضيه العفو لا الطهارة بصرى وتقدم عن شيخنا

بان كان الذى نجسه حكيمة  
وهى التى لا تحس ببصر ولا  
شم ولا ذوق والعينية تقيض  
ذلك ( كفى جرى الماء )  
على ذلك المحل بنفسه  
وبغيره مرة إذ ليس ثم  
ما زال ومن ذلك سكين  
سقيت نجسا وحسب تقع في  
بول ولحم طبخ به فيطهر  
باطنها أيضا بصب الماء على  
ظاهرها ويفرق بينها  
وبين نحو آجر تقع في نجس  
فان الظاهر انه لا بد من  
تقعفه فيه حتى يظن وصوله  
لجميع ما وصل اليه الاول  
بان الاول يشبه تشرب  
المسام وهو لا يؤثر كالنزل  
صائم في ماء فاحس به في  
جوفه وأيضا فباطن تلك  
يشبهه الاجواف وهى  
لا طهارة عليها كائنص عليه  
بخلاف نحو الآجر فيهما  
وفارق نحو السكين لبناجن  
بما ع نجس ثم حرق فانه  
لا يطهر باطنه بالغسل إلا  
إذا دق وصار ترابا أو تقع  
حتى وصل المساء لباطنه  
بتيسر رده إلى التراب وتأثير  
تقعفه فيه بخلاف تلك فان  
في رد أجزاء بعضها حتى  
تصير كالتراب مشقة تامة

وضياع مال

ما يوافقه (قوله و بعضها) بالنصب عطفًا على اسم ان ولعل المراد بهذا البعض السكين (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين سم ويظهر ان المراد بهذا البعض السكين فلا يراد هنا وإنما الاشكال في قوله السابق فان في رد بعض اجزائها الخ كما مر (قوله بنجس) ظاهره مطلقا جامدا كان كرماد السرجين او مائعا كالبول فليراجع (قوله اى يضطر اليه) قديقال او تعم به البلوى بصرى (قوله وألحقوه بالآجر الخ) وعليه فلا ينجس ما أصابه مع توسط رطوبة من أحد الجانبين عش (قوله المعجون به) اى بالنجس ظاهره ولو جامدا فليراجع (قوله عين فيه) اى في مطلق المتنجنس بدون قيد بغيرهما وإنما رجع الضمير اليه على طريق الاستخدام حتى احتاج إلى قوله من غيرهما ليغطف عليه قوله بل او من احدهما فيندفع بذلك اعتراض السيد البصرى بان ضمير فيه عائد على ما نجس بغيرهما فلا ضرورة لقوله بعد ذلك من غيرهما بل هو تكرار اه (قوله عين) إلى قول المتن ولا يضطر في المغنى وإلى قول الشارح نعم في النهاية لا لقوله يدرك إلى المتن (قوله بعد زوال عينها) اى جرمها فالمراد بالعين هنا غير ما ارادها في قوله السابق ان لم يكن عين سم وعش اى ولتنبه عليه اظهر في مقام الاختصار (قوله او صافها من) لا تظهر لتقديره ثمرة (قوله من الطعام وإن عسر) لسهولة غالبها لخلق به نادره انعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه نهاية اه سم قال عس أى فيحكم بطهارة محله مع بقاء الطعم أخذنا مما سيأتى للشارح مر فبا لوعسر زوال اللون او الريح اه وقال الرشيدى اى ولم يظهر بخلاف ماسياتى في اللون والريح خلافا لمن وهم فيه اه عبارة شيخنا فعني عنه اى الطعم المتعذر مادام متعذرا فيكون المحل نجسا معفو عنه لا طاهرا وضابط التعذر ان لا يزل إلا بالقطع فان قدر بعد ذلك على زواله وجب ولا يجب عليه إعادة مصلاه به على المعتمد ولا فلا معنى للعفو اه وبأتى عن القليوبى مثلها (قوله والاوجه جواز ذوق المحل الخ) أى وان عمل منعه إذا تحقق وجودها فبما يدذوقه او انحصرت فيه نهاية وعليه فلو اصاب الثوب بنجاسة لا يعرف طعمها فارد ذوقها قبل الغسل ليعلمه فيختبره بذوقه بعد صب الماء عليه فظاهر عبارة امتناع ذلك لتحقيق النجاسة حال ذوق المحل فيغسل إلى ان يغلب على الظن زوال النجاسة ثم إذا ذاقه فوجد فيه طعاما حمله على النجاسة ثم قضية قوله مر او انحصرت فيه أنه لو ذاق أحدهما امتنع عليه ذوق الآخر لا ينحصر النجاسة فيه وقد مرله ما يخالفه عس (قوله في الحكم بطهر المحل حقيقة) اى لا انه نجس معفو عنه حتى لو اصابه بل لم ينتجس إذ لا معنى للغسل إلا الطهارة والاثار الباقى شبيه بما يشق الاحتراز عنه نهاية اى وهو لا ينتجس عس عبارة شيخنا والقليوبى وضابط التعسر ان لا يزل بالحث بالماء ثلاث مرات فتى حته اى اللون او الريح ثلاثا ولم يزل طهر المحل فاذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب لان المحل طاهر نعم ان بقيا معا في محل واحد من نجاسة واحدة فيجب زوالها الا ان تعذر كما مر في بقاء الطعم لقوة دلالتهما على بقاء النجاسة فان بقيا متفرقين او من نجاستين وعسر زوالهما لم يضرب اه وقوله فتى حته إلى نعم يأتى عن النهاية ما قد يخالفه (قوله و ظاهر انه) إلى المتن اعتمده عس (قوله لا يجب شم الخ) تنبى زيادة ولا ذوق قول المتن (عسر زواله) اى بحيث لا يزل بالمبالغة بنحو الحث والقرص سوا في ذلك الأرض والثوب والا نامو سوا أطال بقاء الرائحة أم لا نهاية قال الجبير مى وسئل مر عن صباغ يصبغ الغزل بماء القوة ودم المعز ثم بعد ذلك يغسله غسلا جيدا حتى يصفو ماؤه وتبقى الحمرة في الغزل فهل والحالة هذه يعنى عن لون عسر زواله او لا فاجاب نعم يعنى عن لون عسر زواله

أى حتى لو حملها في الصلاة لم يضرب (قوله لا يؤثر فيه النقع) هذا لا يظهر في الحب واللحم وهما من نحو السكين (قوله بعد زوال عينها) اراد بالعين هنا غير ما ارادها بهافى قوله السابق إن لم يكن عين فتامله (قوله من الطعام) اى وإن عسر نعم قال في الانوار لو لم يزل إلا بالقطع عني عنه شرح مر (قوله ولا يضرب بقاء لون او ريح عسر زواله) (فرع) قال شيخنا ناصر الدين الطبري لوى رحمه الله تعالى إذا اريد تطهير شيء عليه نجس او سدر فتغير الماء المصسوب عليه بذلك فلا يضرب وقد ذكرت ذلك الرملى فلم يوافقه عليه وقال يضرب التغير هنا ايضا (قوله لوزال شمه الخ) قديقال لا حاجة لهذا مع ما قبله (قوله

وبعضها لا يؤثر فيه النقع وإن طال نعم نص الشافعى رضى الله عنه على العفو عما عجن من الخبز بنجس أى يضطر اليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوا به الآجر المعجون به (وإن كانت عين فيه من غيرهما بل أو من أحدهما على الأوجه في الخففة والاكتفاء بالنضح فيها إنما هو للغالب من زوال أو صافها به (وجب) بعد زوال عينها (إزالة) أو صافها من (الطعم) وإن عسر لأن بقاء دليل على بقاء العين والاوجه جواز ذوق المحل إذا غلب على ظنه زوال طعمه للحاجة (ولا يضرب) في الحكم بطهر المحل حقيقة (بقاء لون أو ريح) يدرك بشم المحل أو بالهواء وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب شم ولا نظر نعم ينبغى سنه هنا فلم أنه لو زال شمه أو بصره خلقة أو لعارض لم يلزمه سؤال غيره ان يشم أو ينظر له (عسر زواله)

اه ويظهر أخذ من مسألة التوبة أن الفعل حرام مطلقا فيراجع ويأتي ما يتعلق بالصبي بالنجس في بحث الغسالة (قوله ولو من مغلظ) فلو عسرت إزالة لون نحو دم مغلظ أو ريحه طهر خلافا لركشي في خادمه نهاية (قوله بأن لم توقف الخ) أي بأن لا تزول إلا بالقطع أخذنا من في الطعم (قوله أو توقفت على نحو صابون الخ) عبارة النهاية ولو توقف زال ذلك ونحوه على اشتان أو صابون أو حوت أو قرص وجب وإلا استحب وبه يجمع بين قول الوجوب والاستحباب والوجه أنه يعتبر لوجوب نحو الصابون أن يفضل ثمنه عما يفضل عنه ثمن الماء في التيمم وإن لم يقدر على الحت ونحوه لزمه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجدها فاضلة عن ذلك أيضا وأنه لو تعذر ذلك أي نحو الصابون حسا أو شرعا احتمل أن لا يلزمه استعماله بعد ذلك لطهارة المحل حقيقة ويحتمل اللزوم وإن كلام من الطهر والعفو وإنما كان للتعذر وقد زال وهذا هو الموافق للقواعد بل قياس فقد الماء عند حاجته عدم الطهر مطلقا وهو الوجه اه وقرأها سم وعش قال الرشيدى قوله ولو توقف زال ذلك أي لون النجاسة أو ريحها وليس هذا خاصا بقول المصنف قلت فإن بقي الخ وإن أوهمه سياقه اه وقول النهاية وهو الوجه تقدم عنه وعن شيخنا وفي الشارح ما يخالفه فيما إذا بقي اللون أو الريح وحده وكذا يخالفه قول البجيرى ما نصه فإن قلت حيث أو جيت الاستعانة في زوال الأثر من الطعم أو اللون أو الريح أو هما بنحو صابون إذا توقفت الإزالة عليه فما محل قولهم يعني عن اللون والريح دون الطعم مع استواء الكل في وجوب إزالة الأثر وإن توقف على غير الماء فالجواب أنه يجب الاستعانة بما ذكر في الجمع ثم إن لم يزل بذلك وبقي اللون أو الريح حكنا بالطهارة وإن بقي الطعم وحده عني عنه فقط أن تعذر لأنه يصير طاهرا ويرتب على ذلك أنا إذا قلنا بالطهارة وقد بعد ذلك على أن التلم تجب وإن قلنا بالعفو وجبت مدا بغي اه (قوله خوطب الخ) جواب قوله فإن وجدته وقوله به أي بنحو الصابون (قوله ومن ثم) أي لاجل ذلك الجامع (قوله فيما إذا وجدته) أي الماء (قوله قبول هبة هذا) أي نحو الصابون (قوله أو توقفت الخ) عطف على قوله وجدته (قوله على نحو حوت) والحت بالمثناة الحك بنحو عود والقرص بالمهملة تقطيعه بنحو الظفر أي حكمة به كردى وقال عش والقرص بالصاد المهملة الغسل بأطراف الأصابع وقيل هو القلع ونحوه اه وقال البجيرى والقرص بالصاد المعجمة أو بالصاد المهملة الحت بأطراف الأصابع اه (قوله أن محله) أي محل اعتبار ظن المطهر (قوله شيئا) أي من عسر الزوال أو سهولته في محل وتوقف زواله فيه على نحو الصابون وعدمه (لم يطرده فيه) أي في ذلك المغير أي في غير ذلك المحل (قوله كما هو مشاهد) (فرع) ماء نقل من البحر ووضع في زير فوجد فيه طعم زبل أو ريحه أو لونه حكم بنجاسته كما قاله البخوي وإن احتمل أن يكون ذلك من جافة بقر به لم يحكم بنجاسته خطيب وفي النهاية وسم عن افتاء الشهاب الرملى مثله قال عش قوله م حكم بنجاسته ضعيف وقد نقل بالدرس عن فتاوى والده القول بعدم النجاسة اه وبوجه بأن هذا ما عمت به البلوى وما كان كذلك لا ينسج اه وفي البجيرى عن الحلبي والحفي ما نصه وحاصل المعتمد كما يؤخذ من حاشية الجهورى أن الماء الذي في الزير إذا وجد فيه طعم أو ريح بول مثلا يحكم بالطهارة إلا أن وجد سبب يحال عليه النجاسة وفي القليوبى على الجلال لا يحكم بالنجاسة بغير تحقق سببها فالما المنقول من البحر للزير في البيوت مثلا إذا وجد فيه وصف النجاسة محكوم بطهارة للشك قاله شيخنا م وأجاب عما نقل عن والده من الحكم بالنجاسة تبعا للبخوي بأنه محمول على ما إذا وجد سببها اه أي في البحر المنقول منه بأن أخبره عدل اه (قوله أن المصبوغ) إلى قوله ومرفى النهاية والمغنى كما يأتي قال البجيرى والحاصل أن المصبوغ بعين النجاسة كالدم أو بمتنجس تفتت النجاسة فيه أو لم تفتت وكان المصبوغ رطبا يطهر إذا صفت الغسالة مع الصبيغ بعد زوال

ولم يجده فيما يظهر) ويحتمل وهو القياس وظاهر كلامهم أنه لا يطهر لأن الاستعانة بنحو الصابون من شروط الطهارة فلا توجد بدونها وعلى هذا فمل يلزمه طلبه ولو من حد البعد مطلقا ويفرق بينه وبين الماء بأن له بدلا وهو التراب ولا كذلك ما هنا أو أن كان المتنجس بدنه بخلاف ما إذا كان ثوبه لا يلزمه طلبه من حد البعد لأن من صلى عاريا لا قضاء عليه بخلاف من صلى بالنجاسة فيه نظر والثاني غير بعيد ثم رابت قوله

ولو من مغلظ بأن لم توقف  
إزالته على شيء أو توقفت  
على نحو صابون ولم يجده  
فيما يظهر للبشقة فإن  
وجدته أي بضمن مثله فاضلا  
عما يعتبر في التيمم فيما  
يظهر أيضا بجامع أن كلا  
فيه تحصيل واجب خوطب  
به ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي  
هنا التفصيل الآتي فيما  
إذا وجدته بحد الغوث أو  
القرب نعم لا يجب قبول  
هبة هذا لأن فيها منة  
بخلاف الماء أو توقفت  
على نحو حوت وقرص لزمه  
وتوقفت الطهارة عليه  
ويظهر أن المدار في التوقف  
على ظن المطهر وعليه  
يظهر أيضا أن محله إن  
كان له خبرة وحيث  
لا يلزمه الرجوع لقول  
غيره وإلا سأل خيرا  
ويظهر أيضا أنه لو عرف  
من مغير شيئا لم يطرده  
فيه لاختلاف اللصوق  
بالمحل بالأعراض من  
نحو هواء ومزاج كاهو  
مشاهد وأفهم المتن أن  
المصبوغ بالنجس متى  
تيقنت فيه عين النجاسة  
بأن نقل

أو كانت تنفصل مع الماء اشتراط زوالها أو لونها أو ريحها فقط وعسر عني عنه ومراوئل الطهارة ما لوزال الريح ثم عاد في الاستنجاء جواز الاستعانة بنحو العسل والملح (وفي الريح) العسر الزوال (قول) انه يضر وفي اللون وجه ايضا (قلت فان بقيامعا) بمحل واحد (ضر على الصحيح والله أعلم) لقوة دلالتهما على (٣٣٠) بقاء العين ونذرة العجز عنهما بخلاف ما لو بقيا بمحلين أو محال من نحو ثوب واحد ولا يتأتى

فيه الخلاف فيما لو تفرقت دماء في ثوب كل منها قليل ولو اجتمعت لكثرت لان ما هنا ظاهر محله حقيقة وتلك نجاسة معفو عنها بشرط القلة فاذا كثرت ولو بالنظر لمجموعها ضر عند المتولي ولم يضر عند الامام واستفيد من المتن ان الارض اذا لم تتشرب ما تنجست به لا بد من إزالة عينه قبل صب الماء القليل عليها كالمكان في اناء وهو المعتدود مرفى شرح قوله فان كثر بابراد طهور الى آخره ما يؤيده واقفاء بعضهم بخلاف ذلك توهم من بعض العبارات غير صحيح وبعضهم بان صب الماء على عين بول يطهره اذا لم يزد بها وزن الغسالة يحمل كما اشار اليه التقييد على آثار العين دون جرمها وقول الماوردي اذا صب عليها ماء فغمرها أي بحيث استهلك في طهر المحل والماء لا يختلف فيه اصحابنا طريقة ضعيفة لان مراده العراقيون وهم قائلون بالضعيف المار في قول المتن فلو كثر بابراد طهور الى آخره ولو كانت النجاسة جامدة

عينه وأما اذا صبح بمتنجس ولم تنفقت فيه النجاسة وكان المصبوغ جافا فانه يطهر مع صبغه وقولهم لا بد في طهر المصبوغ بنجس من ان تصفو الغسالة تحمول على صبغ نجس او مختلط باجزاء نجاسة العين وفاقا في ذلك لشيخنا الطبرلاوي سم ملخصا اه وياتي عن ع ش مثله (قوله او كانت) اي عين النجاسة (قوله او لونها الخ) لما عطف على قوله عين النجاسة (قوله ومراوئل الخ) الذي يتلخص من كلامه ثم ان العود لا يضر وقوله وفي الاستنجاء الخ الذي استوجبه ثم جواز الاستعانة بنحو الملح بما اعتيدا متحانه وكون الغسل كذلك محل تأمل بصري (قوله بمحل واحد) الى قوله ولا يتأتى في النهاية والخطيب (قوله بمحل واحد) أي من نجاسة واحدة بابي قول المتن (ضر) قضيته انه لا فرق في الضرر اذا بقيا معا بين كونهما من نجاسة واحدة او نجاستين لكن نقل عن بعضهم تقييد الضرر فيما اذا كانا في محل بكونهما من نجاسة واحدة ويوجه بان بقاءهما من نجاستين لا تقوى دلالة على بقاء العين فان كل واحدة منهما مستقلة لا ارتباط لها بالآخرى وكل واحدة بانفرادها ضعيفة اه وتقدم عن شيخنا اعتاده (قوله لقوة دلالتهما الخ) لكن اذا تعذر عني عنهما مادام التعذر وتجب إزالة النجاسة عند القدرة ولا تجب إعادة مصلاه معهما وكذا يقال في الطعم فليوني اه بحجري وتقدم عن شيخنا والمدابغي اعتاده (قوله بخلاف لو بقيا بمحلين الخ) اي فلا يضر لان نفاء العلة التي هي قوة دلالتهما على بقائها نهاية (قوله وبعضهم بان صب الخ) اي واقفاء بعضهم بان الخ (قوله يحمل الخ) في النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله التقييد) اي بقوله اذالم يزد بها (قوله على آثار العين) اي الضعيفة (قوله ولو كانت النجاسة جامدة) تقدم على المغنى والنهية ما يوافقه (قوله مطلقا) اي لا ظاهره ولا باطنه وسواء وصل الماء الى جميع أجزائه أم لا (قوله القليل) أي بخلاف الكثير فيطهر المحل به واردا كان أو مورودا شيخنا (قوله النجس) اي المتنجس (قوله وإلا) اي بان ورد المحل المتنجس على الماء القليل (قوله لما مر) اي فيما دون القلتين انه ينجس بوصول النجس الغير المعفو عنه له (قوله لاستحالة) اي لان تشكيل الشيء لغيره فرع كاله في نفسه (قوله ولو بالادارة الخ) عبارة النهاية فلو طهر اناء ادار الماء على جوانبه وقضية كلام الروضة انه يطهر قبل ان يصب النجاسة وهو كذلك اذالم تكن النجاسة مائعة باقية فيه اما اذا كانت مائعة باقية فيه لم يطهر مادام عينها مغمورة بالماء اه قال ع ش قوله وهو كذلك الخ منه ما لو تنجس فيه بدم اللثة او بما يخرج بسبب الجشاش فقله ثم تضمض وادار الماء فيه فبحيث يعمه ولم يتغير بالنجاسة فان فيه يطهر ولا يتنجس الماء فيجوز

الآتي ومن ثم اتجه أيضا أن يأتي هنا التفصيل الآتي الخ (فرع) أفتى شيخنا الشهاب الرملي في ماء نقل من البحر فوضع في زير فوجد فيه طعم زبل او ريحه او لونه بنجاسته فقد قال الاصحاب شرع بتقديم المضمضة والاستنشاق ليعرف طعم الماء راحته اه وقضيته انه لو وجد في ماء طعمها مثلا لا يكون إلا للنجاسة حكم بنجاسته وبه صرح البغوي ولا يشكل بانه لا يحدر ريح الخمر لو وضوح الفرق وصورة المسئلة انه لا يكون بقربه جيفة يحتمل ان يكون ذلك منها ونظيره وجوب الغسل اذا راى في فراشه أو ثوبه منيا لا يحتمل انه من غيره وهذا الوجه خلاف ما قاله البغوي لاصل الطهارة وعدم وقوع النجاسة وعدم التنجس بالشك ويفرق بينه وبين ما ذكر من نظائره ولا يرد ما تقدم من فتوى شيخنا لانه عهد ببول الحيوانات في الماء المنقول منه في الجملة فاشبه السبب الظاهر بخلاف مسئلتنا البش فيها ما يمكن الاحالة عليه ولا ما تقدم عن الاصحاب اذ ليس فيه تصريح بان الطعم مقتض للنجاسة لا مكان حمله على البحث عن حاله اذا وجد طعمه او ريحه متغير انعم يمكن حمل كلام البغوي على ما اذا علم سبق ما يحال عليه شرح مر (قوله بمحلين أو محال) اقول هو كالمو ببق

فتفتت واختلط بالتراب لم يطهر كالمختلط بنحو صديد باقضة الماء عليه مطلقا بل لا بد من إزالة جميع التراب ابتلاءه المختلط بها (ويشترط) في طهر المحل (ورود الماء) القليل عن المحل النجس والانتجس لما مر فلا يطهر غيره لاستحالة وفارق الوارد غيره بقوته لكونه عاملا ومن ثم لم يفرق الحال بين المنصب من أنبوب والصاعد من فوارة مثلا فلو تنجس فيه كفي أخذ الماء بيده اليه وان لم يعلاها عليه ويجب غسل كل ما في جد الظاهر منه ولو بالادارة كصب ماء في أناء متنجس وادارته بجوانبه

ابتلاعه لطهارته فننبه له فانه دقيق وبقى ما لو كانت لثته تدمى من بعض الماء كل ينشوي يشع على لحم الانسان  
فهل يعنى عنه فيما تدمى به لثته لمشقة الاحتراز عنه ام لا لا مكان الاستغناء عنه بتناول ما لا تدمى لثته فيه نظر  
والظاهر الثاني لانه ليس بما تدمى به البلوى حينئذ اه وميل القلب الى الاول لان المشقة تجلب التيسير (قوله  
ويجب الخ) عبارة المغنى وإذا غسل فيه المنتجس فيبالغ في الغرغرة ليغسل كل ما في حد الظاهر ولا يبلغ طعما  
ولا شربا با قبل غسله لثلا يكون اكل النجاسة اه وتقدم عن ع ش انه لو ابتلى شخص بدمى اللثة بان يكثر  
وجوده منه بحيث يقل خلوه عنه يعنى عنه اه (قوله وأفتى ابن كبن) بفتح الكاف وكسر الموحدة المشددة  
ثم نون بالخرمة (قوله كله) لعله ليس بقيد وإنما المدار على عدم عموم المطر للحل المنتجس كما يفيد اخر كلامه  
(قوله بنجاسته فلا يطهره) قال في شرح العباب إذ جعل كون الوارد لا ينتجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب  
وروده من غير تغير ولا زيادة وزن اه سم (قوله لانها غير واردة الخ) قديقال سلمنا انها واردة إلا  
انها ليس فيها السيلان الذى يتحقق به الغسل وعلى هذا فلا يبعد الا اكتفاء بها في النجاسة المخففة سم (قوله  
إذ هو) أى الوارد وقوله كما تقرر أى في قوله لسكونه عاملا وقوله العامل خبره وقوله بان الخ متعلق بالعمل  
والباء للتصوير (قوله وإن لم يكن) أى الادارة والتذكير بتأويل ان يدبر (قوله مفروض في واردة الخ)  
عبارة ته في اول الطهارة محله في واردة على حكمية او عينية ازال جميع او صافها اه (قوله بخلاف تلك النقط)  
أى فليس لها تلك القوة وعلى فرض وجودها فيه تطهر محلها كردى (قوله لانها عتمته) أى عمت النجاسة  
المحل قول المتن (لا العصر الخ) لكنه يستحب فيما يمكن عصره خروجا من خلاف من اوجهه نهاية ومعنى (قوله  
ولو فيما له حمل الخ) كذا في النهاية (قوله فيه) أى في المحل (قوله ومحل الخلاف) ذكره ع ش عنه وقره  
قول المتن (والاظهر طهارة غسالة تنفصل الخ) وليست بطهور لاستعمالها في خبث نهاية ومعنى (قوله  
والنفرة بينهما) لعل باطلاق العفو عن غسالة المعفو عنه كما يأتى في حاشية قوله وانه يتعين في نحو الدم الخ عن  
الزركشى والجمال والرملى (قوله لان محلها) أى النفرة قول المتن (تنفصل إلى الخ) ويطهر بالغسل مصبوغ  
بمنتجس انفصل عنه ولم يزد المصبوغ وزنا بعد الغسل على وزنه قبل الصبغ وإن بقي اللون لعسر زواله فان  
زاد وزنه ضرر فلم ينفصل عنه لتعقده لم يطهر لبقاء النجاسة فيه ومعنى وكذا في النهاية إلا انه زاد وانجس  
عقب منتجس وسكت عن قوله فان زاد الخ قال ع ش قوله مر مصبوغ الخ أى حيث كان الصبغ رطبا  
في المحل فان جف الثوب المصبوغ بالمنتجس كفى صب الماء عليه وإن لم تصف غسالته حيث لم يكن الصبغ  
مخلوطا بجزء منجسة العين سم على المتن وقاله مر انفصل عنه الخ هذا قديفيد انه لو استعمل للمصبوغ  
ما يمنع من انفصال الصبغ مما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه فطما للثوب كقشر الرمان ونحوه لم يطهر  
بالغسل للعلم ببقاء النجاسة فيه وهو ظاهر ان اشتراط زوالها بان كانت رطبة او مخلوطة بنجس العين اما حيث  
لم يشترط زوالها بان جفت أى ولم تكن مخلوطة بنجس العين فلا يضر استعمال ذلك اه (قوله لنجاسة) إلى  
قوله فعلم في النهاية والمغنى إلا قوله والنفرة إلى المتن وقوله ويطهر إلى المتن (قوله كدم) أى قليل (قوله  
كاسر) أى في شرح والمستعمل في فرض الطهارة كردى (قوله رهي قليلة) اما السكينة فطاهرة (مالم  
تغير) وإن لم يطهر المحل كما علم مما مر في باب الطهارة معنى ونهاية قول المتن (بلا تغير الخ) وقع السؤال عما  
يقع كثير ان اللحم يغسل مرارا او لا تصفو غسالته ثم يطبخ ويطهر في مرقة لون الدم هل يعنى عنه ام لا اقول  
الظاهر الاول لان هذا مما يشق الاحتراز عنه ع ش وقدمت عن المغنى عند قول المتن ودم ما يصرح بذلك (قوله

أحدهما بذنك المحلين أو تلك المحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره) شامل للرقيق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المساحة بالمشقة وكونه من معدن خلقته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح  
العباب إذ هو محل كون الوارد لا ينتجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب وروده من غير تغير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبان في إجابة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاته لان دم ونحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله لم تكن للنقط النازلة الخ)

أحدهما بذنك المحلين أو تلك المحال (قوله ولا يجوز له ابتلاع شئ قبل تطهيره) شامل للرقيق على العادة  
وهو محتمل ويحتمل المساحة بالمشقة وكونه من معدن خلقته (قوله بنجاسته فلا يطهره الخ) في شرح  
العباب إذ هو محل كون الوارد لا ينتجس بملاقاة النجاسة إذا زالها عقب وروده من غير تغير ولا زيادة وزن  
ثم قال عن الزركشى لو وضع ثوبان في إجابة وفيه دم معفو عنه وصب عليه الماء تنجس بملاقاته لان دم ونحو  
البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد زواله من صب ماء طهور عليه اه (قوله لم تكن للنقط النازلة الخ)

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء قدر أوقية وما يمجّه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء وما يمجّه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الا كنفاء فيها) يحتتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة وللماخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أي غير معتذر الزوال أخذاً مما مر عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذر أو اللون أو الريح إلا أن تعسر أو هما إلا أن تعذرا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكها) إلى قوله بعد استقراره في المعنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسلات الكلب الخ) أي وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أي وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسلات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا احتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقلاً واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كإقاله الجليوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالته فوراً إن عصي بها وإلا فلنحو صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم تجب اه وزاد المعنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجليوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أي بكفاية النضج كما مر (قوله) لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ معنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في إجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد نزوله من صب ماء طهور وهذا بما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجزعما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

بعد اعتبار ما يأخذه الثوب الخ) فإذا كانت الغسالة قبل الغسل بها قدر رطل وكان مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء قدر أوقية وما يمجّه من الوسخ نصف أوقية وكانت بعد الغسل رطلاً إلا نصف أوقية صدق أنه لم يزد وزنها بعد اعتبار مقدار ما يتشرب به المغسول من الماء وما يمجّه من الوسخ الطاهر شيخنا (قوله) الا كنفاء فيها) يحتتمل عوده لعدم التغير وعدم الزيادة وللماخوذ والمعطى والثاني أقرب معنى بصري وجزم الحلبي بالثاني (قوله) بأن لم يبق فيه طعم) أي غير معتذر الزوال أخذاً مما مر عن النهاية وغيره (قوله) ونجاستها الخ) عطف على طهارة غسالة في المتن (قوله) أولم يطهر المحل) بأن بقي الجرم أو الطعم إلا أن تعذر أو اللون أو الريح إلا أن تعسر أو هما إلا أن تعذرا (قوله) بعض المنفصل) في التعبير به تسامح فإن الباقي والمنفصل بعضان من كل واحد بصري والأولى من المجموع (قوله) من طهارته) أي المحل (طهارته) أي المنفصل (قوله) حيث لم تتغير الخ) لعل المراد وقد طهر المحل (قوله) وإن حكها) إلى قوله بعد استقراره في المعنى إلا قوله والمغلظة وقوله وسقوط إلى وإذا ندب وإلى قوله ومر في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإذا ندب إلى وأنه يتعين (قوله) من أول غسلات الكلب الخ) أي وإن كان من غيره فيغسل قدر ما بقي عليه من السبع مع الترتيب إن لم يترتب (قوله) قبل الترتيب) أي وإلا فلا ترتيب فلو جمعت الغسلات كلها في نحو طشت ثم تطاير منها شيء إلى نحو ثوب وجب غسله ستاً لا احتمال أن المنظار من الأولى فإن لم يكن تراب في الأولى وجب الترتيب وإلا فلا شيخنا وعش (قوله) لا احتمال الخ) لعل حق التعليل لأن المجموع يعطى حكم الأولى (قوله) وإن غسالة المندوب الخ) خبر هذا قوله طهور رسم (قوله) والمغلظة) خالفه النهاية والمعنى فقلاً واللفظ للأول ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كإقاله الجليوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ولا يشترط في إزالة النجاسة نية وتجب إزالته فوراً إن عصي بها وإلا فلنحو صلاة نعم يسن المبادرة بأزالتها حيث لم تجب اه وزاد المعنى وظاهر كلامهم أنه لا فرق بين المغلظة وغيرها وهو كذلك وإن قال الزركشى ينبغي وجوب المبادرة بالمغلظة مطلقاً اه عبارة شيخنا بعد ذكره ما مر عن الجليوى وقيل يسن التثليث فيها أى المغلظة بزيادة مرتين بعد السبع وقيل بزيادة سبعين بعدها وهذا القولان ضعيفان والمعتمد الأول اه (قوله) وسقوط وجوب الغسل الخ) أي بكفاية النضج كما مر (قوله) لذلك) أي للترخيص (في المتوهمه كما مر) أي في حديث إذا استيقظ أحدكم من نومه الخ معنى (قوله) وأنه يتعين في نحو الدم الخ) قال في شرح بافضل ومثله في سم عن الإعياب ما نصه ولو وضع ثوباً في إجانة وفيه دم معفو عنه وصب الماء عليه تنجس بملاقاته لأن دم نحو البراغيث لا يزول بالصب فلا بد بعد نزوله من صب ماء طهور وهذا بما يغفل عنه أكثر الناس اه وفي السكردى قال في الإعياب قال الزركشى في الخادم وينبغي لغسل هذا الثوب أن لا يغسل في إنائه قبل تطهيره ثوباً آخر طاهراً ويتجزعما يصيبه من غسالته وينبغي العفو عن مثل هذه الغسالة بالنسبة للثوب وإن لم تزل عين النجاسة المعفو عنه اه وقوله ينبغي العفو الخ ممنوع والوجه أنه لا عفو اه وفي فتاوى الجمال الرملى لو غسل الثوب الذي فيه دم براغيث لاجل تنظيفه من الأوساخ لم يضر

فد يقال نسلم أن تلك النقطة واردة إلا أنه لم يتحقق بها الغسل الذي هو شرط لعدم السيلان الذي يتحقق به وعلى هذا فلا يبعد الاكتفاء بها في النجاسة المخففة (قوله) وقد طهر المحل) في شرح مر ويستحب أن يغسل محل النجاسة بعد طهرها غسلتين تكميل الثلاث ولو مخففة في الأوجه أما المغلظة فلا كإقاله الجليوى في بحر الفتاوى في نشر الحاوى وبه جزم التقي بن قاضى شبيهة في نكت التنبيه لأن المكبر لا يكبر كما أن المصغر لا يصغر ومعنى المكبر لا يكبر أن الشارع بالغ في تكبيره فلا يزداد عليه كان الشيء إذا صغر مرة لا يصغر أخرى وهذا نظير قولهم الشيء إذا انتهى لغايته في التغليظ لا يقبل التغليظ كالأيمان في القسامة وكقتل العمد وشبهه لا تغلظ فيه الدية وإن غلظت في الخطأ وهذا أقرب إلى القواعد ويقرب منه قولهم في الجزية أن الحيوان لا يضعف اه (قوله) وإن غسالة المندوب) خبر هذا قوله الاتي ظهور (قوله) والمغلظة) يفيد ندب



بقاء الدم فيه ويعني عن إصابته هذا الماء. ومثله إذا تلوثت رجله من طين الشوارع المعفوق عنه بشرطه وأراد غسل رجله من الحدث فيعني عما أصابه ماء الوضوء. ومثله ما لو كان بأصابعه أو كفه نجاسة معفوق عنها فاكل رطباً ومثله إذا توضأ للصبح ثم بعد الطهارة وجده عين دم البراغيث في كفه فلا يتنجس الماء الملاقى لذلك لانه ما طهارة فهو معفوق عنه وهو ظاهر إطلاق الشارح انه لا فرق بين إرادة غسله عن الحدث أو عن نحو الاوساخ وبه صرح في الايعاب حيث قال بعد كلام قررته ومنه يؤخذ انه لو غسل ثوبه وفيه نجس معفوق عنه لنظافة أو خبث آخر أو يده لحدث أو غيره وهو عليها احتاج لزوال أو صافها كغيرها بما مر بشرطه اه كلام السكردى (قوله في نحو الدم الخ) عبارة النهاية ولو صب على موضع نحو بول أو خر من ارض ماء غمره طهره وإن لم ينضب أي ينشف فان صب على عين نحو البول لم يطهره زاد المغني لما علم بامران شرط طهارة الغسالة ان لا يزيد وزنها معلوم ان هذا يزيد وزنه اه (قوله إزالة عينه) لعل المراد بالعين هذا الجرم فقط (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فاز له طهره فليراجع سم ولا يخفى بعده بل ما قدمناه عنه عن شرح العباب عند قول الشارح بنجاسته فلا يطهره كالصريح في خلافه (قوله فان لم ينقطع اللون أو الريح الخ) ومثله كما رووا اشار اليه سم هنا تعذر زوالهما معا وتعذر زوال الطعم (قوله ومر) أي في شرح أو ربح عسر زواله كردى (قوله ويظهر ضبطه) أي الامعان (بان تحصل الخ) تقدم عن شيخنا ضبط آخر راجعه (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه العفوق مع بقاء النجاسة والحكم بالطهارة للضرورة سم اقول المراد بذلك الاول عند النهاية مطلقاً والثاني عند الشارح مطلقاً والتفصيل عند المتأخرين بارتفاع الاول في الطعم وفي الريح واللون معا وبارادة الثاني في الريح واللون فقط كما مر (قوله واستثنى الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى أن هذا هو المعتمد سم (قوله من أن لها) أي للغسالة (قوله تغيره) أي الغسالة والتذكير بتأويل المنفصل (قوله او زيادة وزنها) أي وزن غسالة المغلظة (قوله وفيه نظر) أي في الاستثناء (قوله وكما سوح الخ) لعل الاولى التفريع (قوله على انك ان تأخذ الخ) هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف سم وتقدم هناك عنه وعن غير ان المراد بالعين هناك ما يشمل الاوصاف (قوله وعدم الزيادة) عطف على زوال التغير (قوله وافق) إلى المتن في النهاية (قوله في مصحف) هل مثل المصحف كتب العلم الشرعى ام لا فيه نظر

التعليق في المغلظة بأن يأتي بعد سبع إحداهن بالتراب بغسلتين أيضاً فانظر ما سبق (قوله بعد استقراره معها) يفهم انه قيل استقراره لا ينجس حتى لو مر على جزء من العين فلم يزل به ووصل إلى جزء آخر فاز له طهره فليراجع سم (قوله فان لم ينقطع اللون أو الريح مع الامعان الخ) لو انضم إلى اللون والحال ما ذكر الريح فهل الحكم كذلك فيرفع التكليف أو لا أخذ من قول المصنف السابق فلت فان بقيا معاضر على الصحيح وعلى الاول فلا فرق بين هذا وذاك فيقيد ذلك بعدم الامعان حتى لو عسر مع الامعان ارتفع التكليف (قوله ارتفع التكليف) هل المراد بارتفاعه ارتفاع التكليف العفوق مع بقاء النجاسة أو الحكم بالطهارة للضرورة (قوله واستثنى من أن لها حكم المحل الخ) اعتمد هذا صاحب الاسعاد حيث قال في قول الارشاد وكغسل غسالة لم تتغير ولم تنقل ما نصه فان تغيرت الغسالة أو زاد وزنها فليس لها حكم المغسول بل يستأنف التطهير منها ثم قال وقولنا ان الغسالة المنغبرة التي ثقلت وزناً تخالف حكم المغسول أي في النجاسة يذهب على ان المغلظة يستأنف التطهير منها بسبع إحداها بالتراب وإن كان المحل الذي انفصلت عنه يطهر بما بقي من السبع الخ انتهى وفي فتاوى شيخنا الشهاب الرملى ان هذا هو المعتمد (قوله فيه عين النجاسة) قد يقال حيث كان فيه عين النجاسة لم تتم المرة الاولى حتى يقال الباقي من السبع فلي تأمل (قوله على أن لك أن تأخذ) يتأمل هذا الاخذ ففيه ما لا يخفى وقد يقال هو متعين إن كان المراد بالعين فيما مر ماله احد الاوصاف (قوله انه متى نزلت الغسالة متغيرة الخ) هذا يدل على ان المراد بالعين في قولهم مزيل العين مرة وان تعددت هي مقابل الحكيمة لا الجرم فلي تأمل (قوله لا تحسب من السبع الخ) قد يقال قضية قولهم ان مزيل العين واحدة ان يحسب

يبتدأ حسبها بعد زوال التغير وعدم الزيادة وافق بعضهم في مصحف تنجس بغير معفوق عنه بوجوب غسله وإن أدى إلى تلفه

ولو كان ليتيم ويتعين فرضه على ما فيه (٣٢٤) فبإذا ما استنجس شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو الجادا والحواشي (ولو تنجس

مائع) غير الماء وهو المتراد منه على قرب أي عرفا كما هو ظاهر ما محل المأخوذ منه وضده الجامد (تعذر تطهيره) لقطعه فلا يعم الماء أجزاءه ومن ثم كان الزئبق مثله وإن كان على صورة الجامد ومن ثم يشترط في تنجسه توسط رطوبة وذلك لأنه يتقطع تقطعا مختلفا كل وقت فتبعد ملاقاته الماء لجميع ما تنجس منه ولهذا لم يتحلل بين تنجسه وغسله تقطع كان كالجامد فيطهر بغسل ظاهره (وقيل يطهر الدهن) أن تنجس بغير دهن (بغسله) ويرده الحديث الصحيح في الفارة تموت في السمن أن كان جامدا فالقوها وما حولها وإن كان مائعا فلا تقر به وفي رواية فارقوه إذ لو أمكن طهره شرعا يامر رسول الله ﷺ بارتقائه لما فيه من إضاعة المال نعم محل وجوب ارتقائه حيث لم ير داستهاله في نحو وقود أو إسقاء دابة أو عمل نحو صابون به أو ياتي قليل العيد حكم الإيقاد به في المسجد وغيره والحيلة في تطهير العسل المتنجس إسقاؤه للنحل وسيأتي قبيل السير فرع نفيس يتعلق به (باب التيمم) هو لغة القصد وشرعا إيصال التراب للوجه

والاقرب الاول ع ش (قوله ولو كان ليتيم) أي والغاسل له الولي وهل للاجنبي فعل ذلك في مصحف اليتيم بل وفي غيره لأن ذلك من إزالته المنكر أو لافيه نظروا الاقرب عدم الجواز لعدم علمنا بان إزالة النجاسة منه يجمع عليه ع ش سيما وقد قال الشارح م ر على ما فيه المشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من النظر ع ش (قوله في نحو الجلد) ومنه ما بين السطور ع ش (قوله غير الماء) إلى قوله نعم في المغنى إلا قوله أي عرفا كما هو ظاهر وإلى قوله وسيأتي في النهاية إلا ذلك قول (المتن تعذر تطهيره) ظاهره وإن جحد وقد قال م ر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره ينظر أن تنجس في حال جموده أم يمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا سمى أي وإن انجمد بعد انظر هل يطهر ظاهره بغسله بعد الانجماد إذا أخذنا م ر عن النهاية والمغنى في اللابن المخلوط يقول أولا والاقرب الاول فلا يتنجس بدماسه (قوله لقطعه الخ) عبارة المغنى والنهاية ولو تنجس مائع غير الماء ولو دهننا (تعذر تطهيره) إذ لا ياتي الماء على كله لأنه بطبعه يمنع إصابة الماء اه (قوله ومن ثم) أي لاجل هذه العلة (قوله كان الزئبق مثله) أي في عدم إمكان تطهيره نهابة (قوله ومن ثم) أي لاجل كونه في صورة الجامد (قوله يشترط في تنجسه الخ) فلو وقع فيه فارة فماتت ولا رطوبة لم ينجس مغنى (قوله وذلك) أي عدم عموم الماء أجزاء الزئبق ويحتمل أن الإشارة لقوله كان الزئبق مثله لكن يلزم عليه التكرار إلا أن يكون ما هنا علة للعلة أي لعليتها (قوله فيطهر) أي الزئبق (قوله تموت في السمن) حال من الفارة أو صفة لها وقوله أن كان جامدا الخ يدل من الحديث (قوله إذ و أمكن الخ) بيان لوجه الدلالة (قوله لما فيه) الظاهر فيها بصرى أي والتذكير بتأويل أن يريق

### (باب التيمم)

(قوله هو لغة) إلى قوله قيل في النهاية إلا قوله ويكفي إلى المتن وإلى قوله ويرد في المغنى إلا قوله صحته إلى ومن خصوصياتنا وقوله سنة أربع وقيل وقوله ويكفي إلى التنبيه وقوله قيل (قوله هو لغة القصد) يقال تيممت فلانا وتيممته وتاممته أي قصدته مغنى ونهابة (قوله إيصال التراب الخ) أي بدلا عن الوضوء أو الغسل أو عضو منهما أو اجعوا على أنه مختص بالوجه واليدين وإن كان الحديث أكبر مغنى (قوله بشرائط الخ) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه رشيدى زاد شيئا فيشمل الأركان فلا يعترض بأنه أهمل النية والترتيب اه (قوله وهو رخصة الخ) وقيل عزيمته وبه جزم الشيخ أبو حامد قال والرخصة إنما هي إسقاط القضاء وقيل فإن تيمم لفقد الماء فعزيمة أو لعذر فرخصة ومن فوائدها خلاف ما لو تيمم في سفر معصية لفقد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء إلا فلا قاله في السكافية مغنى عبارة شيخنا واختلف فيه فقيل رخصة مطلقا وقيل عزيمة مطلقا وقيل إن كان لفقد الماء فعزيمة أو لافرخصة وهو الذي اعتمده الشيخ الحنفى اه وعبارة ع ش وهذا الثالث هو الأول وفق بما ياتي من صحة تيمم العاصى بالسفر قبل التوبة أن فقد الماء حسا وبطلان تيممه قبلما أن فقداه شرعا كان تيمم لمرض اه (قوله وصحته بالتراب الخ) لعله رد لدليل من قال أنه عزيمة عبارة ع ش هذا جواب سؤال مقدر تقدير فلم قلتم أن التيمم رخصة والخص لا تناط بالمعاصى فكيف يصح بالتراب المغصوب اه (قوله لكونه الخ) خبر قوله وصحته الخ (قوله لا المجوز لها) أي لا لكونه السبب المجوز للرخصة فإنه إنما هو فقد الماء كما أتى رشيدى (قوله والممتنع إنما هو الخ) برده على العاصى بسفره فإن الأصح صحة تيممه مع أن سبب التيمم فيه هو السفر الذي هو مظنة لفقد المجوز له معصية ع ش (قوله وقيل سنة ست)

مزيل العين من السبع وإن نزلت غسالته متغيرة أو زائدة الوزن لا يقال إذ نزلت كذلك يحكم بنجاسة المحل وإن لم يكن به أثر فلا تحسب من السبع لا نافع قول المحل هنا حكوم بنجاسته وإن لم تنفصل الغسالة متغيرة ولا زائدة الوزن ما بقي شيء من السبع ومع ذلك تحسب الغسلات من السبع (قوله تعذر تطهيره) ظاهره وإن جحد وقال م ر فرع تنجس العجين فهل يمكن تطهيره ينظر أن تنجس في حال جموده أم يمكن تطهيره أو في حال ميوعته فلا (باب التيمم)

واليدين بشرائط تأتي وهو رخصة مطلقا وصحته بالتراب المغصوب لكونه آلة الرخصة لا المجوز لها والممتنع إنما هو كون سببها المجوز لها معصية ومن خصوصياتنا وفرض سنة أربع وقيل سنة ست والأصل فيه السكتاب والسنة والاجماع رجحة

الميت وخص الأولين  
لأنهما محل النصب وأغلب  
من البقية (لأسباب)  
ويكفي فيها الظن كما قاله  
الرافعي (تنبيه) جعله  
هذه أسبَاباً نظراً لظاهر  
أنها المبيحة فلا يتنافى أن  
المسيح في الحقيقة إنما هو  
سبب واحد وهو العجز  
عن استعمال الماء حساً  
أو شرعاً وتلك أسباب  
لهذا العجز قيل لو قال  
لأحد أسباب كان أولى  
ويرد بوضوح المراد  
جداً فلا أولوية (أحدها  
فقد الماء) حساً كان حال  
بينه وبينه سبع فالمراد  
بالحس ما تَعذر استعماله  
حساً ويؤيده قولهم في  
راكب بحر خاف من  
الاستسقاء منه لا إعادة  
عليه لأنه عادم للماء  
ويترتب على كون الفقد  
هنا حسياً صحة تيمم العاصي  
بفسره حينئذٍ لأنه لما عجز  
عن استعمال الماء حساً لم  
يكن لتوقف صحة تيممه  
على التوبة فائدة بخلاف  
ما إذا كان مانعه شرعياً  
كعطش أو مرض وعبارة  
المجموع لا يتيمم للعطش  
عاص بفسره قيل  
التوبة اتفاقاً وكذا لو كان  
به قروح وخاف من  
استعمال الماء لهلاكه لأنه

رجحه المغنى وشيخنا قول المتن يتيمم المحدث (الخ) خرج بالمحدث وما ذكر معه المتن جنس فلا يتيمم للنجاسة لأن  
التيمم رخصة فلا يتجاوز محل ورودها معنى (قوله) والنفساء (الخ) ومن ولدتها جافانها بومغنى (قوله)  
وكذا الميت) أي ييمم كإسقاط نهاية (قوله) وخص الأولين (الخ) ولو أقصر المصنف على المحدث كما أقصر عليه  
في الحائض ولكن أولى ليشمل جميع ما ذكره من الواجبات قال الولي العراقي وقد يقال ذكره الجنب بعد  
المحدث من عطف الاختصاص على الأعم مغنى قول المتن (لأسباب) جمع سبب يعني لو أحدها منها نهاية ومعنى (قوله)  
جعله هذه) أي ماسيد ذكره من الفقد وما معه (قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان  
تيقن المسافر فقده (الخ) وقوله فان لم يجد يتيمم وقد يقدر المضاف أي لأحد أسباب وقربته ما ذكرنا من نحو  
القولين المذكورين سمى أي كما جرى عليه النهاية والمعنى (قوله) فلا أولوية) نفى الأولوية بمنوع قطعاً سمى  
(قوله) حساً (والفقد الشرعي كالحس بدليل ما لو مر مسافر على مسبل على الطريق فيتيمم ولا يجوز له الوضوء  
منه ولا إعادة عليه لقصر الواقع له على الشرب بنهاية بومغنى (قوله) كان حال بينه (الخ) أقول وجهه أن هذا المثال  
من الفقد الحسنى تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول إليه واستعماله لكن منعه  
الشرع منه فإنه فقد شرعياً واعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسنى سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع  
ومنه مسألة تناوب البشر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من  
في السفينة الاستسقاء من البحر مره سمى (قوله) لا إعادة عليه (الخ) مقول قولهم (قوله) لأنه عادم (الخ) قد  
يقال المعنى عادم شرعاً فلا دلالة بصري ولك أن تقول إن الشارع لم يدع الدلالة بل التأييد ويكفي فيه ظهور  
معنى عادم حساً (قوله) هنا) أي في مسئلتى حيولة السبع والخوف من الاستسقاء من البحر (قوله) قال تعالى (الخ)  
علة لقول المتن أحدها فقد الماء قول المتن (فان تيقن (الخ) ومن صور التيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول  
بفقد بل الوجه إلحاق العدل في ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم  
نهاية مره سمى قال ع ش قوله مر إلحاق العدل أي ولو عدل رواية وقوله إذا أفاد الظن قضيته أنه لو  
بقى معه تردد لا يكون بمنزلة اليقين والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد منزل  
منزلة اليقين اه عبارة البجيرى عن الحنفى والمعتمد أن خبر العدل يعمل به وإن لم يكن مستنداً للطلب لأن  
خبره وإن كان مفيداً للظن إلا أنهم أقاموه مقام اليقين اه (قوله) المراد باليقين (الخ) وفاقا لظاهر المغنى  
وخلافاً للنهاية كاسم (قوله) حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم وهو أعم من اليقين وقوله بدليل  
ما يأتي (الخ) قد يمنع دلالة ما يأتي لأن من يحمل اليقين هنا على ما يعي الظن يفسر التوهم الاتي بما يخرج ظن

(قوله) وصحته بالتراب المغصوب (الخ) أي وإن كانت الرخص لا تناط بالمعاصي لكونه من آلة الرخصة (الخ)  
(قوله) بوضوح المراد) أي حتى من سياق عبارته كقوله فان تيقن المسافر فقد يتيمم بلا طلب وقوله فان لم يجد  
تيمم وقد يقدر المضاف أي لأحد الأسباب وقربته ما ذكرنا من نحو القولين المذكورين (قوله) فلا أولوية)  
نفى الأولوية بمنوع قطعاً وهذه منه مكبرة ظاهرة (قوله) أحدها فقد الماء حساً كان حال بينه وبينه سبع)  
أقول وجهه أن هذا المثال من الفقد الحسنى تعذر الوصول للماء واستعماله حساً بخلاف ما لو قدر على الوصول  
إليه واستعماله حساً لكن منعه الشرع منه فإنه فقد حسياً شرعياً فاندفع الاعتراض بأن هذا فقد شرعياً  
لا حسياً واعلم أنه لا قضاء مع الفقد الحسنى سواء المسافر والمقيم ومنه مسألة حيولة السبع ومنه مسألة تناوب  
البشر إذا انحصر الأمر فيها وعلم أن نوبته لا تأتي إلا خارج الوقت ومنه مسألة خوف من في السفينة الاستسقاء من  
البحر مره وفي شرحه من صور تيقن فقده كافي البحر ما لو أخبر عدول بفقده بل الوجه إلحاق العدل في  
ذلك بالجمع إذا أفاد الظن أخذاً بما يأتي فيما لو بعث النازلون ثقة يطلب لهم اه وأقر الاستوى ما نقله عن  
الماوردي أنه لو أخبره فاسق عن مكان يجب الطلب به أن به ما لم يعتمد به أو أنه لا ماله به اعتمده لأن غدومه هو  
الأصل فيتقوى به خبر الفاسق اه قال الشارع في شرح العباب لكن في إطلاق هذا نظر إلى أن قال فالوجه  
أنه لا يقبل خبر الفاسق مطلقاً إلا أن وقع في قلبه صدقه اه (قوله) حقيقته) لا يبعد أن يراد به الاعتقاد الجازم



فدخل الوقت عقب طلبه تيمم لصاحبه الوقت بذلك الطلب كما قاله الفقهاء في فتاوى به نهاية وإيعاب أى والحال انه لم يحتمل تجديد الماء كما هو ظاهر شورى وقال الاول ويؤخذ منه ان طلبه لعطش نفسه او حيوان محترم كذلك اه واعتمده المتأخرون وإن نظر فيه الإيعاب وغبارة سم بعد رد تنظيره ثم الوجه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب اه ثم قال الاول وقد يجب طلبه قبل الوقت كافي الخادم او في اوله ليكون القافلة عظيمة لا يمكن استيعابها إلا بمبادرته اول الوقت فيجب عليه تعجيل الطلب في اظهر احتمالي ابن الاستاذ اه ونظر فيه مرسم بما يأتى من جواز إلتلاف الماء الذى معه قبل الوقت وقره الرشيدى واطال الكردى في رده وقال القليوبى لا يجب الطلب قبله وإن علم استغراق الوقت فيه على المعتمد خلافا لما نقل عن شيخنا مر اه (قوله في الوقت) اى يقينا فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وإن صادفه شيخنا وعش وفي النهاية وشرح بافضل ما يفيد وفي الكردى عن الإيعاب لو اجتهد فظن دخوله فطلب فبان انه صادفه صح اه (قوله مالم بشرط طلبه قبله) شامل للإطلاق عبارة للمغنى ولو أذن له قبل الوقت لطلب له بعد الوقت كفى أما طلب غيره له بغير إذنه أو باذنه لطلبت له قبل الوقت أو أذن له قبل الوقت وأطلق فطلب له قبل الوقت أو شاكا فيه لم يكن جزما فان طلب له في مستلة الإطلاق في الوقت ينبغى ان يكون كظيره في المحرم بكل رجلا لعقد النكاح ثم رايت شيخنا انه على ذلك اى فيكفى اه وفي النهاية ما يوافقها (قوله ولو واحد عن ركب) ومعلوم انه لا بد من البعث من كل واحد منهم وإن كان تابعا لغيره كالزوج والعبد ع (قوله للآية) دليل للتميز وقوله إذ لا يقال الخيان لوجه الدلالة (قوله إلا إن غلب الخ) خلافا للإطلاق النهائية والمغنى واعتمد عش ماقاله الشارح ثم قال ومحل عدم الاكتفاء بخبر الفاسق مالم يبلغوا عدد التواتر اه (قوله وهو) اى شرط الوجوب (قوله وما هنا شرط الخ) إن اريد بما هنا فقد الماء فهو شرط الانتقال لكن الطلب لا يتوجه اليه وإن اريد بنفس الماء فالطلب يتوجه اليه لكنه ليس شرط الانتقال بل شرط الانتقال ففقد فليتأمل بصري وقد يقال المراد بما هنا العلم بالفقد وهو شرط الانتقال والطلب متوجه اليه (قوله ظاهر قوهم طلبه الخ) محل تأمل وقياس ماصر في الوضوء الاكتفاء بغلبة الظن وهو به انسب من عدد الركعات بل سياتى في كلامه آخر الباب الاكتفاء بغلبة ظن تعمم التراب لاجزاء التيمم لانها من المقاصد ودونها فيعترف بها مالا يغتفرها بل ما هنا وسيلة للوسيلة بل أقصر يحجم هنا بان استتابة الواحد كافية مصرح بالاكتفاء بالظن إذ خبره لا يفيد غيره مطلقا عند الاكثرين إلا ان احتف بقرائن عند بعض المحققين ولكن تحققة نادر جدا فتأمل اه ونصف بصري وهو وجه مغنى لكن يؤيد كلام الشارح ماصر عن الأهلية وغيره من اشتراط تيقن كون الطلب في الوقت (قوله ولا ينافيه) اى اشتراط تيقن الطلب

فصح التيمم الاخر به لا تجد جنسها بخلاف الطلب قبل الوقت لعطش فانه لا يجانس بينه وبين التيمم بعد الوقت حتى يغنى عن تعدد طلب له بعد الوقت ونقل الزركشى عن اظهر احتمالي لان الاستاذ وجوب الطلب قبل الوقت واوله إذ اعظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك اه والاحتياج اوله متوجه وقوله يحتاج لنظر لكن يؤيده وجوب السعى على بعيد الدار يوم الجمعة قبل الزوال إلا أن الفرق أن الجمعة أنيط بعض أحكامها بالفجر فلا يقاس بها غيرها اه ما في شرح العباب (واقول) قد يشكك على الوجوب قبل الوقت في الماء المحتاج اليه في الوقت للطهارة وإلتافه عثما من غير عصيان من حيث إلتلاف ماء الطهارة أو إلتاف العصيان ثابت من حيث انه إلتاف مال كما بين ذلك في شرح الروض فليتأمل وعلى تقدير الوجوب فالتبادر منه أن الوجوب لصحة الطلب حتى إذا عظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بالطلب قبل الوقت أو اوله فإخرا إلى ان ضاق الوقت لم يسقط وجوب الاستيعاب ولم يصح التيمم بدونه ولا لزوم صحته بدون طلب فليتأمل ثم الوجه فيما قدمه انه حيث علم الفقد بالطلب قبل الوقت لفائتة او عطش تيمم من غير طلب للحاضرة إذ لا فائدة في الطلب وقوله وفيه نظر لوضوح الفرق الخ قدس رده هذا الفرق ما تقدم في باب الاجتهاد فيما لو اشتبه ماء وما ورد فاجتمد للشرب جاز التطهر بما ظن انه الماء فليتأمل (قوله تنبيه ظاهر قوهم الخ) قد يوجه بان الطلب شرط لصحة التيمم

مالم بشرط طلبه قبله ولو واحدا عن ركب للآية إذ لا يقال لمن لم يطلب لم يجد ولا نه طهارة ضرورة ولا ضرورة مع إمكان الطهر بالماء ولا يكفي طلب من لم يأذنه ولا طلب فاسق إلا إن غلب على ظنه صدقه وإنما لم يجب طلب المال للحج والزكاة لانه شرط للوجوب وهو لا يجب تحصيله وما هنا شرط للانتقال عن الواجب إلى بدله فلزم كطلب الرقبة في الكفارة وامتنعت الانابة في القبلة لأن المدار فيها على الاجتهاد وهو أمر معنوي يختلف باختلاف الأشخاص وهنا على الفقد الحسى وهو لا يختلف (تنبيه) ظاهر قوهم طلبه أنه لا بد من تيقن أنه طلب أو أناب من يطلب وطلب فلو غلب على ظنه أنه أو نائبه طلب في الوقت لم يكف لأن الأصل عدم وجوده ولما يأتى أن ما تعلق بالفعل كعدد الركعات لا بد فيه من اليقين ولا ينافيه

(ما مر الخ) أى قبيل التنبيه الاول (قوله وما بعده) أى من الاسباب (قوله وإنما يلزمه) الى قوله المنسو بين في النهاية ولى قوله وشرط فى المعنى الا قوله عادة الى ان يستوعبهم (قوله منزله) أى مسكن الشخص من حجر او مدر او شعر او نحوه وقوله وامتنته أى ما يستصحبه معه من الاثاث شيئا ونهاية ومعنى (قوله بان يفتشها) أى بنفسه او بنائبه الثقة كما مر (قوله المنسو بين الخ) والمراد بكونهم منسو بين اليه اتحادهم منزلا ورحيلا بجمري عبارة شيخنا والمراد بفتحه المنسو بون اليه فى الخط والترحالاه وعبارة المعنى سمو بذلك لارتفاق بعضهم ببعض وهم الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة والمراد بهم المنسو بون اليه اه (قوله ان تفاحش الخ) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله المنسو بين لمنزله عادة فليحذر رسم اقول ويندفع التعارض بجعل ان تفاحش الخ قيد للمنسو بين الخ ايضا كما يفيد قول السيد البصرى مانصه أى فان تفاحش كبرها استوعب المنسو بين اليه عادة كما هو ظاهر ثم حذا القوت على التفصيل الا ترى ثم حذا القرب ان وجد شرطه فيما يظهر فيهما اه (قوله الى ان يستوعبهم) الى قوله وشرط فى النهاية (قوله الى ان يستوعبهم) هلا قيد قول المصنف ورحله بذلك إلا أن يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله سم (قوله أو يبق من الوقت الخ) ظاهره وان آخر الطلب الى وقت لا يمكنه استيعاب الرفقة فيه ولا ينافيه ما مر عن الخادم من انه يجب عليه الطلب فى وقت يستوعبهم فيه ولو قبل الوقت لان الكلام ثم فى وجوب الطلب وما هنا فى وجوب الصلاة وان اثم بتأخير الطلب ع ش وفى سم بعد كلام طويل فقوله الى ان يستوعبهم أو يبق الخ ظاهر فى خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق أى من وجوب الطلب قبل الوقت واوله إذ اعظمت القافلة ولم يمكن قطعها إلا بذلك فينبغى رده ومخالفته لما بيناه فيما مر وعلم من قولهم أو يبق من الوقت الخ اعتبارا من خروج الوقت هنا فاذ بق ذلك تيمم من غير توقف على شىء آخر من استيعاب الرفقة والنظر والتردد اه (قوله ما يسع تلك الصلاة) أى كاملة حتى لو علم انه لو طلب لا يبق ما يسعها كاملة امتنع الطلب وجب الاحرام بها والا قرب انه لا يقضى لانه حينئذ ان قصر فى الطلب صدق عليه انه تيمم وليس معه ما كالماء عشا بعد دخول الوقت ع ش (قوله ويكفى النداء الخ) يظهر انه لا بد ان يغلب على ظنه سماع جميعه لندائه حتى لو وقف على التكرير أو الانتقال من محل إلى آخر تعيين وعبارة النهاية نداء يعم جميعهم والمعنى نداء عاما فيهم وفيها اشعار بما ذكر بصرى ونقل عن السيد محمد الشلى فى شرح مختصر الايضاح مانصه ويظهر انه لا بد ان يغلب على

ما مر عن الرافعى لان الفقد وما بعده أمر خارج عن فعله وإنما يلزمه الطلب بما توفيه فيه (من رحله) وهو منزله وامتنته بأن يفتشها (ورفته) بتثليث الراء المنسو بين لمنزله عادة لا كل القافلة ان تفاحش كبرها عرفا كما هو ظاهر الى أن يستوعبهم أو يبق من الوقت ما يسع تلك الصلاة ويكفى النداء فيهم بمن معه ما يجوز به ولو بالثمن

والشرط لا بد من تحقق وجوده إلا أن يدعى أن الشرط ظن الطلب باستواء الأرض واختلافها وقد ينظر فى هذا بان الفرض اختلافها فانه صور قوله فان احتاج الى تردد بقوله بان كان ثم انخفاض او ارتفاع او نحو شجر فليتأمل (قوله المنسو بين لمنزله عادة) لا يخفى تعارض مفهومه مع مفهوم قوله ان تفاحش كبرها فليحذر (قوله الى ان يستوعبهم الخ) هلا قيد بذلك ايضا قوله من رحله الا ان يقال الغالب عدم ضيق الوقت عن استيعاب رحله (قوله الى ان يستوعبهم الخ) لا يخفى انه قد يشترع فى الطلب عند ضيق الوقت بحيث لم يبق ما يتأتى فيه الطلب المذكور ويتجه أن يقال أن وجوب الطلب يتعلق بأول الوقت حيث لم يسع بعض الوقت الطلب المذكور كما يفيد ما تقدم عن ابن الاستاذ فيجب ان يقع فى اول الوقت او قد بقي منه ما يسع الطلب المذكور حتى لو آخر الطلب الى ضيق الوقت لم يسقط وجوب طلب لو وقع من اول الوقت كفى وان لزم خروج الوقت فليتأمل فانه قد يلزم على ذلك انه لا يتصور سقوط وجوب استيعابهم لضيق الوقت لانه ان شرع فى وقت يسع استيعابهم فذاك ولا يسع فهو مقصر بترك الواجب عليه وهو الشروع من اول الوقت أو قبله بحيث يسع الاستيعاب فلا يسقط وجوب الاستيعاب حينئذ فقوله الى ان يستوعبهم أو يبق الخ ظاهر فى خلاف ما قاله ابن الاستاذ السابق وقد يجاب عن قولنا فانه قد يلزم على ذلك الخ بمنع هذا لزوم مع اعتبارنا الطلب من اول الوقت لان الرفقة المنسو بين لمنزله قد تكثروا ويقل الوقت لما فى وقت المغرب والصبح وما اعتبر الطلب قبل فينبغى رده ومخالفة ابن الاستاذ فيه لما بيناه فيما مر فليتأمل (قوله أو يبق من الوقت الخ) فلم اعتبارا من خروج الوقت هنا (قوله أو يبق من الوقت الخ) قد يقال ان اريد انه إذا بق ذلك تيمم من غير

فلا بد من ذكره وشرط ضم  
أو يدل عليه لذلك وفيه  
وقفة لأن قياما كطلب  
الدلالة عليه بالأولى  
(ونظر) من غير مشى  
(حواليه) من الجهات  
الأربع إلى الحد الآتي  
(إن كان بمستوى) من  
الأرض ويخص مواضع  
الخضرة والطير بمزيد  
احتياط وظاهره وجوب  
هذا التخصيص وإنما  
يظهر أن توقفت غلبة ظن  
الفقد عليه (فإن احتاج  
إلى تردد) بأن كان ثم  
انخفاض أو ارتفاع أو  
نحو شجر (تردد) حيث  
أمن بعضا وبحرما نفسا  
وعضوا ومالا وإن قل  
واختصاصا وخروج  
الوقت (قدر نظره) أي  
ما ينظر إليه في المستوى  
وهو غلوة سهم المسمى  
بحد الغوث وضبطه الامام  
وغیره بان يكون بحيث  
لو استغاث بالرفقة مع  
تشاغلهم وتفاوضهم  
لاغاؤه ويختلف ذلك  
بإستواء الأرض  
واختلافها هذا مافي  
الروضة كاصلها المشير إلى  
الاتفاق عليه لكن خالفه  
في المجموع فقال ان كلامهم  
يخالفه لقولهم ان كان  
بمستوى نظر حواليه ولا

ظنه عليهم جميعهم بدائنه فلو علم أن فيهم أصم أو نأما أو مغنى عليه لم يباغنه نداؤه وجب طلبه منه بعينه اه  
(قوله فلا بد من ذكره) أي قوله ولو بالتمن (قوله لذلك) متعلق بضم الخ والاشارة لقوله من معه ما يجوز به  
الخ (قوله وفيه وقفة الخ) ولهذا لم يذكره في أكثر كتبه إلا أنه جرى في الإيعاب على اشتراط الضم كإحدى  
(قوله لأن قياما كطلب) بتسليمه في الاكتفاء هذا القدر نظر سياو من يسرى ذهنه إلى المدلولات الالتزامية  
أخص الخواص بصري قول المتن (حواليه) مفرد بصورة المثني يقال حواليه وحواله وحواله بمعنى وهو جانب  
الشيء المحيط به وبعضهم جعله جمع حول على غير قياس والقياس أحوال كبيت وأبيات شيخنا (قوله من  
الجهات) إلى قوله قال الزركشي في المغنى إلا قوله وظاهره إلى المتن وإلى قوله واعتراض في النهاية (قوله  
الأربع) أي يميناً وشمالاً وأما ما وخلفا شيخ الإسلام وافئذ وشيخنا قال البصري والظاهر أن المراد بذلك  
تعمم الجهات المحيطة به إلا أنه معنى للتخصيص اه (قوله إلى الحد الآتي) وهو حد الغوث وأشار به إلى أن  
قول المتن قدر نظره متعلق في المعنى بكل من نظر تردد بجري (قوله وإنما يظهر) أي الوجوب (قوله حيث  
أمن الخ) عبارة شيخنا والبصري ويشترط أمنه على نفس وعضو ومنفعة ومال وإن قل واختصاص سواء  
كانت له أو لغيره وإن لم يلزمه الذب وعلى خروج الوقت سواء كان يسقط الفرض بالتيمم أو لا وهذا كله عند  
التردد في وجود الماء في حد الغوث فإن تيقن وجوده فيه اشترط الأمن على النفس والعضو والمنفعة والمال  
إلا ما يجب بذله في ماء الطهارة إن كان يحصله بمقابل وإلا اشترط الأمن عليه أيضاً وإلا مال الغير الذي لا يجب  
الذب عنه ولا يشترط الأمن على خروج الوقت ولا على الاختصاص فإن تردد في وجود الماء فوق ذلك إلى  
نحو نصف فرسخ ويسمى حد القرب لم يجب طلبه مطلقاً فإن تيقن وجوده فيه وجب طلبه منه إن أمن غير  
اختصاص ومال يجب بذله في ماء طهارته وما خروجه الوقت فقال النووي يشترط الأمن عليه وقال الرافعي  
لا يشترط وجمع الرمي بينهما بحمل كلام النووي على ما إذا كان في محل يسقط فيه الفرض بالتيمم وحمل  
كلام الرافعي على خلافه فإن كان فوق ذلك ويسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقاً اه (قوله وخروج الوقت)  
أي وانقطاعاً عن رفقته معنى زاد النهاية وإن لم يستوحش اه قول المتن (قدر نظره) أي المعتدل نهاية  
وشيخنا وسياق في الشرح مثله (قوله وهو غلوة سهم) أي غاية رميه نهاية ومعنى وشرح بأفضل أي إذا رماه  
معتدل الساعد وهي ثلثائة ذراع كالأرضية في الفوائد المدنية في بيان من يبقى بقوله من متأخري السادة  
الشافعية بما لم أقف على من سبقني إليه فراجعته منه إن أردته كإحدى وفي عرش عن المصباح هي أي غلوة  
سهم ثلثائة ذراع إلى أربع مائة اه (قوله مع تشاغلهم) أي بأحوالهم (وتفاوضهم) أي في أقوالهم  
نهاية أي ومع اعتدال أسماعهم ومع اعتدال صوته وابتداء هذا الحد من آخر رفقته المنسوبين إليه لا من  
آخر القافلة حلى وعش وحفى (قوله ويختلف ذلك) أي حد الغوث (قوله هذا) أي قول المصنف تردد  
قدر نظره (قوله في المجموع) اعتمد المغنى عبارة قال في المجموع وليس المراد أن يدور الحد المذكور لأن  
ذلك أكثر ضرراً عليه من إتيان الماء في الموضع البعيد بل المراد أن يصعد جبلاً أو نحوه بقربه ثم ينظر  
حواليه اه وهذا مراد من غير بالتردد إليه اه (قوله جبل صعد) أي أو هذه صعد علوها حلى (قوله ونظر  
حواليه الخ) يظهر أن المراد بالتردد في هذا الحد على الأول والصعود على جبل والنظر حواليه على الثاني حيث  
توهم في هذا الحد من حيث هو لافي محل معين منه وإلا فالواجب حينئذ السعي إليه فقط بشرطه لأنه والحالة  
هذه متيقن عدمه فيأعده فالحاصل أنه إن توهم في منزله فقط أو رفقته فقط طلبه منه لا غير بطريقه  
السابق أو بمحل معين من حد الغوث يسعى إليه فقط أو في غير معين فهو محل الخلاف المذكور ويحتمل  
وهو الأقرب أن يجري الخلاف في المعين المذكور أيضاً فينظر إليه إن كان بمستوى ولا يسعى إليه أو

توقف على شيء آخر لزم فوات النظر والتردد لما تبين أن فاعاً مع أنهم معتبران في الطلب أو أنه إذا بقي ذلك نظر  
وتردد لزم أنه قد يخرج الوقت فكان ينبغي أن يقال أو بقي من الوقت ما يسع تلك الصلاة مع النظر والتردد  
المذكورين وقد يجاب باختيار الأول وفوات النظر والتردد المعتبرين في الطلب لضيق الوقت لا يزيد على

ان امن قال الشافعي في البريق ( ٢٣٠ ) وليس عليه ان يور اطاب الماء لان ذلك اضر عليه من اتبانه الماء الموضع البعيد من طريقه

يصعد بحيث يراه على الخلاف بصري أقول كلامهم كالصريح فيما استظهره كما يظهر بأدنى تأمل في كلام الشارح وغيره (قوله ان امن) أي على ما تقدم (قوله وليس ذلك) إتيانه الماء في الموضع البعيد (قوله عليه) أي واجبا عليه ع ش (قوله فقد اشار إلى نقل الاجماع الخ) يحتمل ان يكون المشار إليه بذلك في قوله وليس ذلك إتيان الماء في الموضع البعيد فالاجماع فيه ولا يلزم منه وقوعه في المقيس وإن كان أولى لاحتمال الفارق بصري أقول اعتبار مجرد الاحتمال مع تحقق الاولوية يؤدي إلى سد باب الاستدلال (قوله ويمكن حملة) أي حمل ما في المجموع أو حمل قولهم وإن كان بقره الخ والمآل واخذ (قوله لوجوب التردد) الاولى للتردد (قوله وحمل الاول) أي ما في المتن والروضة (قوله لا يفيد النظر الخ) أي إلى الجهات التي يحتمل وجود الماء فيها فهو بالنصب على المفعولية ع ش (قوله فيتعين التردد) مقتضاه انه لو لم يفتحو الصعود أحاطة الجهات الأربع وجب عليه ان يتردد ويمشي في كل من الجهات الأربع إلى حد الغوث وفيه بعد لان هذان بما يزيد على حد البعد هذا ويحتمل ان يتردد ويمشي في مجموعها إلى حد الغوث لافي كل جهة حلي وقرر شيخنا العشاوي عن شيخه عبدربه أنه يمشي في كل جهة من الجهات الأربع نحو ثلاثة أذرع بحيث يحيط نظره بحد الغوث فالمدار على كون نظره يحيط بحد الغوث وإن لم يكن مجموع الذي يمشي في الجهات الأربع بلغ حد الغوث على المعتمد خلافا للعلوي بجري (قوله أو ضبط حد الغوث) أي أو اراد قدر حد الغوث (فهو كذلك) أي فقد ر نظره قدر حد الغوث (قوله عليه) أي على حد الغوث (قوله بما جمعت الخ) يعني قوله وهو غلوة سهم المسمى بحد الغوث ولوقال بما فسرته به لسلم عنه إيهام ارادة قوله ويمكن حملة الخ (قوله ان المراد النظر المعتدل) هذا الوصف خرج مخرج التقييد أي تردد قدر نظره إن كان معتدلا وهذا يجب عما نظر به سم من ان هذا الوصف إنما يتأتى لو كان المراد جنس النظر أما بعد تقييده بكونه نظر مزيد التيمم فنظره لا يكون تارة قويا وتارة ضعيفا بل على حالة واحدة وأجاب عنه بما لعل ما ذكرناه أقرب منه ع ش وقوله واجاب عنه بما الخ وهو قوله إلا ان يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفا وتوسطا بحسب الاوقات اه (قوله فلا اعتراض) أي فالمراد بالنظر المعتدل ويدعي ان قدر النظر المعتدل مساو لحد الغوث بصري (قوله الماء) أي قوله ونظر فيه في النهاية يقول المتن فلو علم في المعنى لا قوله ونظر إلى اما اذا قول المتن (تيمم) ولا يصير تأخير التيمم عن الطلب اذا كان في الوقت ولم يحدث سبب يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية أي لا يمنع التأخير المذكور صحة التيمم رشیدی (قوله ولم يتيقن الخ) أي ولم يحدث ما يحتمل معه وجود الماء مغنى ونهاية وياتي في الشارح ما يفيد (قوله حيث لم يفقه الطالب الخ) قال في شرح الارشاد أي ولو يقول عدول طلبه انه فلم يجده كما اعتمد به جمع وينبغي ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما ياتي من الاكتفاء في تيقن وجود الماء الواحد بالاحتياط للعبادة في الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فان تيقن المسافر الخ من كفاية العدول سم وقوله ما تقدم الخ أي عن النهاية (قوله ييقن الفقد) أي وإن ظن الفقد كما في شرح العباب سم (قوله من نحو حدث الخ) كالندرو الطواف ع ش وقد يقال أنهم ما دخلوا في فرض ثان فلا تظهر فائدة النجوى ولعل لهذا حذف المغنى لفظة النجوى (قوله ونظر فيه) أي في قولهم ويكون الخ (قوله يمنع ذلك) أي لزوم انعدام الطلب لو تكرر

استيعاب الرفقة المعترف في الطلب لذلك (قوله النظر المعتدل) قد يقال نظره شيء واحد لا تعدد فيه ولا تفاوت فلا يتصور اعتبار الاعتدال فيه وإنما يتصور اعتبار الاعتدال لو كان المذكور جنس النظر فليتامل إلا ان يجب بان نظره قد يتفاوت شدة وضعفا وتوسطا بحسب الاوقات (قوله فان لم يجد) الفقد الشرعي كالخسب بدليل ما لو مر مسافر على ماء مسبل على الطريق في تيمم ولا يجوز الظاهر منه ولا إعادة عليه لقصر الوقف له على الشرب نقله صاحب البحر عن الاصحاب واما الصهاريج المسبلة للشرب فلا يتوضأ منها ولا لتنافع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتنب الوضوء قاله العز بن عبد السلام وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخابية والصهرج بان ظاهر الحال فيها الاقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال شرح م (قوله حيث لم يفقه الطالب الاول ييقن الفقد) قال في شرح الارشاد أي ولو

وليس ذلك عليه عند احد اه قال الزركشي فقد اشار إلى نقل الاجماع على عدم وجوب التردد اه ويمكن حملة على تردد لم يتعين بأن كان لو صعد أحاط بحد الغوث من الجهات الأربع إذ لا فائدة مع ذلك لوجوب التردد وحمل الاول على ما إذا كان نحو الصعود لا يفيد النظر لجميع ذلك فيتعين التردد واعتراض السبكي المتن وتبعه جمع بانه إن اراد قدر نظره سواء أحققه غوث أم لا خالف كل الاصحاب أو ضبط حد الغوث فهو كذلك غالبا لكن لو زاد نظره عليه أو نقص عنه اعتبر حد الغوث دون النظر وإن لم يصحوا به اه وقد علم الجواب عن المتن بما جمعت به مع ما هو ظاهر ان المراد النظر المعتدل فلا اعتراض عليه (فان لم يجد الماء بعد الطلب المذكور) (تيمم) لحصول الفقد حينئذ (فالو) طلب كما ذكر وتيمم (مكث موضعه) ولم يتيقن بالطلب الاول أن لا ماء (فالاصح وجوب الطلب) بما يتروم فيه الماء ثانيا وثالثا وهكذا حيث لم يفقه الطالب الاول ييقن الفقد (لما يطرأ) من نحو حدث وإرادة فرض ثان لانه قد يطالع على بر خففت عليه أو يجد من يدل عليه ويكون الطالب الثاني اخف ونظر فيه بأنه يلزم عليه انعدامه لو تكرر ويجب بمنع ذلك حيث لم يفقه التكرر ييقن فانه لا بد في كل طلب من النظر أو التردد



وقوله وبسليمه اى اللزوم (قوله) ارتفاع الطلب الخ) كذا فى اصل المصنف رحمه الله تعالى وينبغي ان يتأمل فى ارتباطه لسابقه بصرى وقديومه ارتباطه لسابقه بكونه بيانا لغاية تخفيف الطلب الثانى الا انه كان المناسب ان يقول فانه يرتفع الطلب (قوله) ماء محل الخ) وظاهره انه لا بد ان يكون معينا ولا فلو يتقن وجود الماء فى محل لا على التعيين لسكنه فى حد القرب قطعاً فلا وجه للطلب اذ لا سبيل اليه الا بالتردد وليس فى كلام احد من الاصحاب ما يشعر بايجاب التردد فى حد القرب وإنما ذاك فى حد الغوث كما مر ثم رايت الشهاب ابن قاسم قال ظاهر اطلاقهم ان العلم المذكور مقصور على جهة معينة ولا يلزم الحرج الشديد بقامل انتهى بصرى (قوله) كاحتطاب الى قوله بخلاف مال فى النهاية والمغنى ما يوافقه لا قوله وان تبعه الى وإنما يلزم قول المتن (يصله المسافر لحاجته) اى مع اعتبار الوسط المعتدل بالنسبة للوعورة والسهولة والصيف والشتاء مغنى (قوله) ان لم يخف خروج الوقت) اى كله فلو كان يدرك ركعة فى الوقت وجب عليه السعى للماء كما استظهره سم أجورى اه بجزى مى وفى ع ش بعد ذكر ما استظهره سم مانصه ولا ينافى هذا ما مر لان ما هنا فى العلم وما هناك فى التوهم وفرق ما بينهما اه بخفف (قوله) ولا كان نزل آخره) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ وينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض عن قصده الى ان ضاق الوقت فلا ينبغي ان يجزئه هذا التيمم بلا اعادة سم وفى اطلاقه توقف ظاهر اذ قياس اتلاف الماء فى الوقت فى محل لا يغلب فيه الماء عدم لزوم الاعادة فيما

بقول عدول طلبناه فلم نجده كما اعتمده جمع وينبغى ان يلحق العدلان ولو عدلى رواية بالعدول وفارق ما يأتى من الاكتفاء فى تيقن وجود الماء بواحد بالاحتياط للعبادة فى الموضعين اه وهذا يخالف ما تقدم فى فان تيقن المسافر من كفاية العدل ثم قضية هذا الفرق عدم الاكتفاء بنا بالواحد وقرئ فى شرح العباب بين العمل بهذا الخبر وعدم العمل بخبر من طلب له بغير اذنه بان فعل هذا كالعث حيث طلب لمن لم ياذن له فأورث ربة فى خبره وبسط ذلك فراجع (قوله) يقرن الفقد) اى وان ظن الفقد كما فى شرح العباب (قوله) ان لم يخف خروج الوقت) يحتمل الاكتفاء باء الركعة فى الوقت (قوله) ولا كان نزل آخره لم يلزمه) هذا مصور كما ترى بما اذا نزل آخر الوقت والماء فى حد القرب ولو قصده خرج الوقت وهو كذلك فى كلام الشيخين ويبقى الكلام فيما اذا نزل آخر الوقت ولا يعلم ما فى حد القرب ولو طلب على الوجه المعتبر فى الطلب خرج الوقت ويسقط الطلب ايضا عند التووى لانه اذا سقط وجوب قصد الماء المتيقن فسقوط التفتيش على غير المتيقن أولى وإذا سقط لم يكن مخالفاً لما سبق عن ابن الاستاذ لانه يخص ذلك بمن كان نازلاً فى جميع الوقت ويتجه ان يقال ان تمكن من الطلب قبل ضيق الوقت فأخرا إلى ضيقه فينتجه ان لا يسقط عنه الطلب وان لم يتمكن لنحو تحقق عدم الماء قبل وصوله إلى محل ضيق الوقت فلا يبعد سقوط الطلب لانه لا يزيد على سقوط السعى حينئذ للماء المحقق الوجود (قوله) ولا كان نزل آخره لم يلزمه) وبالأولى لو نزل آخر الوقت ولا ماء معلوم فلا يلزمه الطلب حينئذ ولا يفرق بين الطلب وقصد الماء المعلوم فى حد القرب فان الفرق لا يصح لإذغاية الطلب تحصيل الماء وهو لو كان معلوم الحصول ابتداء لم يلزمه قصده نعم ينبغي وجوب الطلب من حد الغوث بشرطه وما تقرر لا يخالف ما تقدم عن ابن الاستاذ وما يتعلق به من انه اذا أخر الطلب إلى ضيق الوقت لم يسقط لان محله فيمن كان نازلاً قبل ضيق الوقت بمن يسع الطلب اى كما تقدم (فان قلت) قوله ولا كان نزل آخره هل يخالف ما تقدم أنه يتجه أن يتعلق الطلب بأول الوقت (قلت) لا لانه ينبغي تصوير هذا بما اذا كان سائراً من اول الوقت وقضية ذلك ان هذا الماء كان فى حد البعد وهو لا يجب طلبه مادام فى حد البعد ما لو كان نازلاً فى جميع الوقت مثلاً فاعرض عن طلب الماء الذى على حد القرب منه إلى ان ضاق الوقت فلا يتجه إلا وجوب الاعادة لتركه الطلب الواجب بل ينبغي سقوط الطلب عنه عند ضيق الوقت فليتأمل وقد تقدم حاصل ذلك (قوله) كان نزل آخره) ينبغى ان يخرج بذلك ما لو كان نازلاً من اول الوقت والماء فى حد القرب منه فاعرض

على ما مر وإنما تفاوتت فى الامعان فى التفتيش لا غير وبسليمه حيث افاده التكرار اليقين ارتفع الطلب عنه كما صرحوا به فلا وجه للنظر حينئذ اما اذا انتقل لمحل اخر او حدث ما يوجب كروية ركب او سحاب فيلزمه الطلب قطعاً (فلو علم) علماً يقينياً نعم يظهر ان اخبار العدل كاف لان الشارع اقامه فى مواضع مقام اليقين (ماء) بمحل (يصله المسافر لحاجته) كاحتطاب (وجب قصده) لانه اذا سعى اليه لشغله الديوى فالدنى اولى ويسمى حد القرب وهو ازيد من حد الغوث السابق ومن ثم ضبطوه بنصف فرسخ تقريباً وإنما يلزمه قصده (ان لم يخف) خروج الوقت ولا كان نزل آخره

لم يلزمه خلافا للرافعي وإن تبعه جمع متأخرون بل يتيمم ويصلي بلا قضاء وإنما لزوم من معه ماء التطهر به وإن علم خروج الوقت لانه واجد ومحل ذلك فيمن لا يلزمه القضاء لو تيمم وإلا لزوم قصده وإن خرج الوقت لانه لا بدله من القضاء ولم يخف (ضرر نفس) أو عضواً أو يضع له أو لغيره (أو مال) كذلك فوق ما يجب بذله في الماء ثمناً أو أجرة فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للشبهة بخلاف مال يجب بذله لانه ذاهب منه ان قصد الماء وإن ترك فله من القصد لعدم العذر حينئذ وبخلاف اختصاص لانه لا خطر له في جنب يقين الماء مع قدرة تحصيله إذ دائق من المال خير منه وإن كثروا عن هذا لا يأتي في نحو الكلب إلا ان حل قتله وإلا فلا طلب لانه يلزمه سبقه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل ويضيعه غلط فاحش لان الخشية على الاختصاص هنا إنما هي خشية اخذ الغير له لو قصد الماء وتركه لا خشية ذهاب روحه بالعطش وخوف انقطاع عن الرفقة حيث توحش به عذر هنا لافي الجمعة لانه هنا يأتي بالبدل والجمعة لا بدل لها (فان كان) الماء (فوق ذلك) الذي هو حد القرب

إذا كان محل النزول هنا كذلك فليراجع (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا اسم (قوله خلافا للرافعي الخ) عبارة النهاية قال الرافعي وجب قصده والمصنف لا قال الشارح كل منهما نقل ما قاله عن مقتضى كلام الاحتياط بحسب تأويله ويمكن ان يحمل الاول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه بدليل قول الروضة اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى ولو خرج الوقت والتعبير بالمقيم جرى على الغالب والمعول عليه المحل اه قال الرشدي قوله مر وعليه أن يسعى الخ أي ولو لما فوق حد القرب المالم بعد مسافرا اه (قوله بل يتيمم) هذا في المسافر اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى إلى الماء وإن فات به الوقت قال في الروضة لانه لا بدله من القضاء أي لتيممه مع القدرة على استعمال الماء ظاهر هذا انه لا فرق بين طول المسافة وقصرها وهو كذلك أي حيث لا مشقة عليه في ذلك وان التعبير بالمسافر والمقيم جرى على الغالب وان الحكم منوط بمحل يغلب فيه وجود الماء اه مغنى وقوله وظاهر هذا الخ محل تأمل لانه ان كان في حد القرب وامن على ما ذكر وجب قصده وإن حصل له مشقة كما اقتضاه كلامهم أو في حد البعد لم يجب قصده مطلقا كما هو واضح فما المراد بقوله لا فرق الخ بصري وقوله وإن حصل له مشقة في إطلاقه توقف وقوله مطلقا تقدم عن الرشدي ويأتي عن سم ما يخالفه (قوله) وإنما لزوم من معه ماء) أي حقيقة أو حكماً بان يعلم وجوده في حد الغوث كما مر فليؤني وأطفيحي اه يجزى (قوله لانه واجد) أي للماء فلا يكون خروج الوقت مجوزاً للعدول إلى التيمم أطفيحي اه يجزى (قوله ومحل ذلك) أي عدم اللزوم (قوله فيمن لا يلزمه القضاء الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء. وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتاامل سم (قوله كذلك) أي له أو لغيره (قوله تيمم للمشقة) أي بلا إعادة ان غلب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر سم (قوله وإن ترك) لعله من تحريف الناسخ وأصله أو تركه عبارته في شرح بافضل على كل تقدير قال الكردى إذ على تقدير عدم طلبه يجب عليه شراؤه بذلك القدر وبتقدير طلبه اخذه من يخافه وهذا اراد به الرد على الاسنوى في قوله القياس خلافه لانه باخذه من لا يستحقه فرده بأنه يجب عليه بذله في تحصيل الماء سواء اخذه من يستحقه او من لا يستحقه اه (قوله وبخلاف اختصاص) أي إذا كان يحصل الماء بلا مال عيش (قوله وأن هذا) أي عدم اشتراط الامن على الاختصاص (قوله وحذف انقطاع) إلى قوله لا في الجمعة في النهاية والمغنى إلا قوله حيث توحش به (قوله حيث توحش) قال في شرح بافضل وإن لم يستوحش اه ونقل البجيرى عن الزياى مثله وصنيع النهاية كالصرح فيه (قوله والجمعة لا بدلها) أي وليست الظاهر بدلا عن الجمعة بل كل أصل في نفسه كما يأتي في باب صلاة الجمعة قول المتن (فان كان فوق ذلك الخ) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك ايضا إلا ان يعد مسافرا اليه فلا يلزمه السعي حينئذ سم ويجزى قول المتن (فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يبسر كقدم مثلاً وفيه

عن قصده إلى أن ضاق الوقت فلا ينبغي أن يجزئه هنا التيمم بلا إعادة (قوله لم يلزمه) بل الظاهر أنه لا يجوز على هذا (قوله ومحل ذلك الخ) هذا يفيد انه لا قضاء إذا غلب في المحل عدم الماء وإن علم وجوده في حد القرب من ذلك المحل لكن ان ضاق الوقت فليتاامل (قوله فان خاف شيئاً من ذلك تيمم للمشقة) قال في العباب ولراكب سفينة خاف الغرق لو استقى من البحر أن يتيمم ولا يعيدها قال في شرحه عقب قوله الغرق ما نصه ونحوه كالقيام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته لانه لا قضاء في مسئلتنا بل قضيته عدم القضاء في مقيم تيمم للخوف على نفسه أو ماله فليظن (قوله تيمم للمشقة) أي بلا إعادة ان غاب في المحل عدم الماء كما هو ظاهر (قوله فان كان فوق ذلك تيمم) هذا في المسافر اما المقيم فيلزمه السعي للماء فوق ذلك ايضا إلا ان يعد مسافرا اليه فلا يلزمه السعي حينئذ ثم في كل منهما إذا صلى بالتيمم لفقد الماء فان صلى بموضع تسقط صلاته بالتيمم فلا قضاء ولا وجب به واعلم انه في الروض لما ذكر المراتب الثلاث جد الغوث وحد القرب وحد البعد واحكامها وما يتبع ذلك قال اما المقيم فلا يتيمم وعليه ان يسعى وإن فات به الوقت انتهى وهكذا كلام الشيخين وقضيته وجوب السعي على المقيم وإن خرج الوقت حتى إلى حد البعد لكن ينبغي تقييده بما إذا لم يحتج في ذلك إلى سفر

ونظر فليراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا علم بمثل ذلك لا يمتنع من الذهاب اليه وإنما يمتنع إذا بعدت المسافة عرفاً عرش **(قوله)** ويسمى الخ أي فوق ذلك قول المتن **(تيمم)** **(فرع)** لو كان في سفينة وخاف غرقاً لو أخذ من البحر تيمم ولا يعيدنهاية ومغنى قال عرش قوله غرقاً قال في شرح العباب عقبه وأنحوه كالتيقام حوت وسقوط متمول معه أو سرقته اه وقضيته عدم القضاء في مقم تيمم للخوف على نفس أو مال فليحظر سم على حج وقوله ولا يعيد أي وإن قصر السفر قال سم ومحل عدم الأعادة إذا كان الموضع الذي صلى فيه بذلك التيمم بما لا يغلب فيه وجود الماء بقطع النظر عما فيه السفينة أم لا يغلب وجود الماء فيه بقطع النظر عما ذكر وجب القضاء اه **(قوله)** أي وجود الماء إلى وكان وجه الفرق في النهاية إلا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف وقوله ويلزم إلى وقولهم قول المتن **(آخر الوقت)** أي مع كون التيمم جائزاً له في اثنا عشر ساعة ومغنى قال الرشدي أي وإن لم يكن التيمم جائزاً له في اثنا عشر ساعة بأن كان في محل يغلب فيه وجود الماء فإن الانتظار واجب عليه وإن خرج الوقت كما علم من نظيره الماروبه صرح الزبدي اه **(قوله)** بأن يبقى الخ يتجه أن المراد بآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة سم **(قوله)** منه أي من وقت الصلاة فقوله **(فيه)** لا حاجة اليه **(قوله)** ولو في منزلة إلى قوله ويجاب في المغنى الا قوله كما علم بالاولى وقوله ومن ثم إلى ومحل الخلاف **(قوله)** ولو في منزلة الخ أي بأن يأتي له الماء وهو فيه مغنى **(قوله)** خلافاً لما وردى أي في وجوب التأخير وقد يكون التعجيل افضل لو ارضى كان كان يصلى اول الوقت بستره ولو اخر لم يصلى بها لو كان يصلى في اوله في جماعة ولو اخر صلى منفرداً لو كان بقدر على القيام اول الوقت ولو اخر لم يقدر على ذلك فالتعجيل بالتيمم في ذلك افضل مغنى ونهاية ويأتي في الشارح مثله قول المتن **(فانتظاره افضل)** لا يبعد أن افضل منها فعلها بالتيمم اول الوقت وبالوضوء اخره سم أي اخذ من قوله الاتي فان صلى بالتيمم الخ **(قوله)** اخره المراد بالاولى ما قبل الاول فلا فرق بين اخر الوقت ووسطه ولا بين خش التأخير وعدمه على المعتمد عرش **(قوله)** كما علم بالاولى محل تأمل بالنسبة لحكاية الخلاف لأن القائل بالتعجيل مع الظن يقول به مع الشك بالاولى وأما القائل بالتأخير فليس كذلك بصري وجوابه أن مراد الشارح العلم بالنسبة للأظهر فقط وأما مقابله فليس من عادة الشارح الاعتناء ببيانه وبيان ما يتبع به **(قوله)** لأن فضيلته أي التعجيل **(قوله)** لمظنون أي وبالاولى لمشكوك **(قوله)** ومن ثم من أجل أن الفضيلة المحققة لا تفوت بغيرها **(قوله)** إذا اقتصر أي اراد الاقتصار **(قوله)** وبالوضوء اخره أي ولو منفرداً سم **(قوله)** له أي لقولهم فان صلى بالتيمم الخ **(قوله)** بأن الفرض الخ كقوله له متعلق باستشكال الخ وقوله بأن الثانية الخ متعلق بإيجاب الخ **(قوله)** على ما قاله أي ابن الرفعة **(قوله)** ثم أي في المعادة بجماعة **(لماذا كرهته)** أي من أن الثانية لما كانت الخ **(قوله)** هنا أي في المعادة بوضوء **(قوله)** بالتيمم نعت الصلاة **(قوله)** لاتعداد أي بالوضوء **(قوله)** لأنه الخ أي الاعادة فكان الظاهر التذكير **(قوله)** لم يؤثر أي لم يرد **(قوله)** بخلاف الاعادة للجماعة فيهما أي فانها وردت ولم يأت بدل الجماعة في الصلاة الاولى بصري

ولم فلا يلزمه أي كما مر أخذاً من قول الروض بعد ذلك ولا يلزم البدوى النقلة للعلماء عن التيمم اه لشموله النازل بمحل يلزم فيه القضاء لكن ينبغي أن يكون محله في الماء المعلوم وأما الذي لم يكن معلوماً وذاك الوقت عن الطلب فهل للمقيم التيمم ولا يلزمه الطلب المؤدى إلى خروج الوقت كما صرحوا بذلك في المسافر أو لا ويفرق في ذلك أيضاً بين المسافر والمقيم فيه فظهر ثم رايت ما يأتي علي قوله لو توجه في شرح قوله إن لم يكن في صلاة بطل اه **(قوله)** آخر الوقت يتجه أن المراد بالآخر الوقت ما يشمل أثناءه بل ما عدا وقت الفضيلة **(قوله)** فانتظاره أفضل لا يبعد أن أفضل منه فعلها بالتيمم اول الوقت وبالوضوء آخره ولا ينافي ذلك رد حمل الزركشي الآتي فتأمل وفي شرح مر ومحل ما ذكر إذا كان يصليها في الحالين مفرداً أو جماعة أم لا كان إذا قدمها أصلاًها بنحو التيمم في جماعة وإذا اخرها لنحو الوضوء أنفرداً الذي يظهر أخذاً من كلام الأذرعى أن التقديم أفضل **(قوله)** وبالوضوء اخره أي ولو منفرداً

(قوله محله) أى محل قولهم المذكور (قوله فيمن لا يرجو) أى لا يظن (قوله ولو على بعد) وقوله الآتى (من لم يرجه أصلاً) قد يقتضيان ندب الاعادة في صورة الوهم وهو محل تأمل وإن كان له وجه في الجملة بصرى أقول وقد يدعى أن مراد الشارع ببعدهما الظن الغير الغالب لا ما يشمل الشك والوهم كما يؤيد بذلك قوله الآتى أما لو ظن الخ (قوله وكان وجه الفرق) أى بين الراجى وغيره (قوله مطلقاً) أى رجا الماء أو شك فيه (قوله بخبر) أى النقص المذكور و (قوله لندب الاعادة) لعل الأولى حذف ندب (قوله لم يرجه) أى لم يظنه و (قوله أصلاً) أى لا قويا ولا ضعيفاً (قوله فلا محوج للاعادة الخ) الظاهر امتناع الاعادة أى منفرداً حينئذ سم (قوله) وأما محل الزركشى (الاعادة الخ) أى المتفنية في قولهم الصلاة بالتييم لاتعاد (قوله أما لو ظن) إلى قوله إن كان في النهاية والمعنى لا أقوله نعم إلى ولو علم (قوله كتيقن الماء الخ) أى فيندب التأخير عند التيقن ويجرى القولان عند الظن وقد يفهم منه نظير ما سبق أن محل الخلاف في مسألة الظن ما إذا أراد الافتصاف على واحدة فإن اتى بها أو الوقت خالية عما ذكر ثم اتى بها مع فهو النهاية في احراز الفضيلة وهو واضح بالنسبة للجماعة وكذا بالنسبة للآخرين فيما يظهر أخذاً من الوجه الذى ذكره الشارع سابقاً مع ما فهمه كلامه هنا ثم رايته في الروض مصرحاً في مسألة الجماعة بصرى (قوله نعم يسن تأخير الخ) قاله المصنف والمعتمد الأول لنهاية ومغنى أى يسن التعجيل وعدم التأخير لا فاحشاً ولا غير سم (قوله تأخير لم يفحش الخ) يحتتمل أن يضبط بنصف الوقت لإيعاب وإمداد (قوله ويظهر الخ) يظهر أن الماء كذلك بصرى (قوله أن الآخرين) أى ظان السيرة والقيام آخر الوقت (كذلك) أى كظان الجماعة آخره فى سن تأخير لم يفحش (قوله ولو علم الخ) وإن توقع انتهاءه إليه فى الوقت لزمه الانتظار وإدراك الركعة الأخيرة أولى من إدراك الصف الأول وهو أولى من إدراك غير الركعة الأخيرة ومحل ذلك في غير الجماعة أما فيها فعند خوف فوت ركوع الثانية وهو بمن تلوذ به الجماعة فالوجه وجوب الوقوف عليه متأخراً أو منفرداً لا درأ كما وإن خاف فوت قيام الثانية وقراءتها فالأولى له أن لا يتقدم ويقف في الصف المتأخر لصح جمعته إجماعاً وإدراك الجماعة أولى من تثليث الوضوء وسائر أدابه فإذا خاف فوت الجماعة بسلام الإمام ولو اكمل الوضوء بأدابه فادركها أولى من إكمالها ولو ضاق وقتها أى الصلاة أو الماء عن سنن الوضوء وجب عليه أن يقتصر على فرائضه ولا يلزم البدوى الانتقال ليظهر بالماء عن التيمم نهاية وكذا في المغنى لا أقوله ومحل ذلك إلى وإدراك الجماعة قال ع ش قوله مر وإدراك الركعة الخ ظاهره وإن ادركها على وجه لا تحصل معه الفضيلة كان ادركها في صف بيته وبين الصف الذى أمامه أكثر من ثلاثة أذرع أو في صف أحد ثوبه مع نقصان ما بين أيديهم من الصفوف ولعل الأقرب تقييد ذلك بما إذا كان الاقتداء على وجه يحصل معه فضيلة الجماعة (قوله فإذا خاف فوت الجماعة الخ) قضيت أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل فوت بعض منها كالوكان لو ثلث أدركه في التشهد مثلاً كان تثليث الوضوء أولى وفيه نظر لأن الجماعة فرض فتوابعها يزيد على ثواب السنن فينبغى المحافظة عليها وإن فاتت سنن الوضوء ببقى ما لو كان لو ثلث فاتته الجماعة مع إمام عدل وادركها مع غيره وينبغى أن ترك التثليث فيه أفضل أيضاً أه ع ش وقوله مع إمام عدل وينبغى أو موافق (قوله ذوالنوبة) أى ولو مقبياً مر سم (قوله على نحو بشر الخ) أى كحمام تعذر غسله في غيره ع ش (قوله صلى فيه الخ) أى وجوباً سم عبارة النهاية والمعنى بل يصلى مقيمهما عارياً وقاعداً غير إعادة أه قال الرشيدى أى والمحل يغلب فيه فقد الماء ولا وجب الانتظار وإن خرج الوقت كما قيده النور الزبائدى كالشهاب ابن حجر أه (قوله إن كان الخ)

محله فيمن لا يرجو الماء بعد وكان وجه الفرق أن تعاطى الصلاة مع رجاء الماء ولو على بعد لا يتخلو عن نقص ولذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى مقابل الاظهر أن التأخير أفضل مطلقاً بخبر بنديب الاعادة بالماء بخلاف من لم يرجه أصلاً فلا محوج للاعادة في حقه وأما محل الزركشى الاعادة على متيقن الماء آخر الوقت لأن إيقاع الصلاة مع ذلك فيه خلل فهو غلط لأن كلامهم إنما هو في مسألة الظن كما تقرر أما لو ظن أو تيقن عدمه آخره فالتقديم أفضل جزماً وتيقن السيرة والجماعة والقيام آخره وظنهم كتيقن الماء وظنه نعم يسن تأخير لم يفحش عرفاً لظان جماعة أثناء الوقت ويظهر أن الآخرين كذلك ولو علم ذوالنوبة من متأخرين على نحو بشر أو سترعورة أو محل صلاة أنها لا تنتهى إليه إلا بعد الوقت صلى فيه بلا إعادة إن كان

(قوله فلا محوج للاعادة) الظاهر امتناع الاعادة أى مفرداً حينئذ لأنه الأصل فيما لم يطلب إلا أن كان ثم خلاف يراعى (كتيقن الماء وظنه) اعتمدهم ورواه نعم يسن الخ المعتمد الاطلاق الأول مر (قوله ولو علم ذوالنوبة) أى ولو مقبياً مر (قوله صلى فيه بلا إعادة) محله في الحاضرة أما في الفاتنة فيلزمه التأخير وهو ظاهر في الفاتنة بعذر أما في الفاتنة بغير عذر ففيه نظر ويحتتمل أنها كالحاضرة لوجوب الفور فيها وقد يقال لوراعينا الفور امتنع التأخير للنوبة في الوقت أيضاً وقد يلتزم فليراجع (قوله إن كان

من شأن ذلك المحل وقت التيمم عدم غلبة وجود الماء فيه كما يعلم بما يأتي وذلك لأنه عاجز حالا (٣٣٥) وجنس عذره غير نادر والقدرة بعد

الوقت لا تعتبر بخلاف من  
عنده ماء ولو اغترفه أو غسل  
به خبثا خرج الوقت فانه  
لا يصلي لعدم عجزه حالا  
(ولو وجد) حدث أو جنب  
(ماء) ومنه برد أو ثلج قدر  
علي إذا بته أو ترابا (لا  
يكفيه فلا ظهر وجوب  
استعماله) للخبر الصحيح  
إذا أمرتكم بأمر فأتوا  
منه ما استطعتم وإنما لم  
يجب شراء بعض الرقبة في  
الكفارة لأنه ليس برقبة  
وبعض الماء ماء ولو لم يجد  
ترابا وجب استعماله جرما  
ولا يكلف مسح الرأس  
بنحو ثلج لا يذوب ولم يجد  
من الماء ما يطهر الوجه  
واليدن لعدم تصور  
استعماله قبل التيمم  
المذكور في قوله (ويكون)  
استعماله وجوبا على  
المحدث والجنب (قبل  
التيمم) لأن التيمم لعدم  
الماء فلا يصح مع وجوده  
نعم الترتيب في المحدث  
واجب وفي الجنب الذي  
عليه أصغر أيضا لم مندوب  
فيقدم أعضاء وضوئه ثم  
رأسه ثم شقه الأيمن ثم  
اليسر وإنما لم يجب ذلك  
لعموم الجنابة لجميع بدنه  
فلا مرجح يقتضي الوجوب  
ومن ثم لو فعل ما ذكر من  
تقديم أعضاء الوضوء ثم  
وجد بعض ماء يكفيه في  
فرض ثان أيضا وجب صرفه

راجع لقوله صلى كما مر عن الرشيدى أنفا (قوله محدث) إلى قوله والجنب في المغنى وكذا في النهاية إلا قوله ولو لم  
يجد إلى ولا يكلف (قوله محدث الخ) ومن به نجاسة ووجد ماء يغسل به بعضها وجب عليه مغنى (قوله استعماله)  
أي الماء الذي فيه (قوله ولا يكلف مسح الرأس بنحو ثلج الخ) فماد في عبارة المصنف مهموزة ممنوعة لا موصولة  
لثلايرد عليه ذلك نهاية ومغنى (قوله ولم يجد الخ) حال سم (قوله لعدم تصور الخ) هلا استعماله بعد التيمم  
لوجه واليدن ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب سم وقد يقال قد أشار الشارح إلى منعه بقوله  
المذكور في قوله ويكون الخ إذا مفاده اشتراط بدء الطهارة بالماء الموجود وهذا غير ممكن هنا (قوله الذي)  
لا حاجة اليه (قوله ثم رأسه) يلزم عليه تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر  
الرأس بترك غيرهما مطلقا سم وقد يجاب بحمل أعضاء الوضوء على المغسولة منها (قوله ذلك) أي الترتيب  
وتقديم أعضاء الوضوء (قوله ومن ثم) أي من أجل عدم المرجع المقتضى لوجوب الترتيب (قوله وجب  
صرفه الخ) هل الحكم كذلك وإن كان الماء كافيا لرفع الأصغرون بقية الجنابة أو محله في غيره أخذ من  
مسئلة الماء موبصر في الماء للأولى محل تأمل ولعل الأول أقرب والفرق واضح بصري (قوله نعم ينبغي  
أخذ الخ) الأخذ بما ذكر محل تأمل لأن النجاسة لها دخل في القضاء وعدمه بالنسبة للحدث فلذا قدمت عليه  
حيث لا قضاء مع التيمم وخير بينهما حيث يجب معه القضاء بخلاف الجنابة بالنسبة للحدث الأصغر إذ لا  
فرق بينهما من حيث القضاء وعدمه بل إن ثم ما أفاده سابقا من وجوب الصرف لها فعل وجهها أنها اغلظ  
منه بصري (قوله مما قالوه في النجس) عبارة النهاية ولو وجد محدث تنجس بدنه بما لا يعنى عنه ماء لا يكفي إلا  
أحدهما تعين للخبث لأنه لا بدل لآلته بخلاف الوضوء والغسل وظاهر أن تنجس الثوب إذا لم يمكنه نزعه  
كتنجس البدن فيما ذكر وظاهر إطلاقهم أنه لا فرق فيه بين المقيم والمسافر وهو ظاهر كلام الروضة وبه  
افق البغرى وهو الأول وجهه وإن قال القاضي أبو الطيب أن محل تعينه لها في المسافر أما المقيم فلا وجوب لإعادة  
عليه بكل حال وإن كانت النجاسة أولى وجرى عليه المصنف في جموعه وتحقيقه وشرط صحة التيمم تقديم  
إزالة النجاسة قبله فلو تيمم قبل إزالته لم يصح تيممه كارجحه المصنف في روضته وتحقيقه في باب الاستنجاء وهو

من شأن ذلك المحل وقت التيمم ندرة فقد الماء هذا مشكل وكان المتبادر اشتراط مقتضى هذا ولعل هذا سهو  
قال في شرح العباب وقد يستشكل عدم القضاء في مسألة البش بأنه محل يغلب فيه وجود الماء أي لأن وجود  
البش محل يوجب غلبة وجود الماء فيه وقد يجاب بأن عدم تمكنه منها في الوقت صيرها كالأعدم اه وقال في  
قول العباب ولراكب سفينة خاف الفرق لو استقي من البجران يتيمم ولا يعيد ما نصه لأنه عادم أي ولا نظر  
لكونه أولى بالأعادة من هو محل يغلب فيه وجود الماء لأن عدم قدرته عليه صيره كالأعدم فكان كمن هو  
محل يغلب فيه عدم الماء اه وظاهر جوابه عن استشكل مسألة البش أنه لا فرق بين غلبة وجود الماء بواسطة  
وجود تلك البش في ذلك الموضع وعدم غلبته وهو موافق لمسئلة الركاب السفينة المذكورة إذ من شأن المحل  
الذي به بحر تجري فيه السفن عموم وجود الماء فيه وحينئذ فقد يشكل تخصيص ما ذكر فيها أعني مسألة البش  
بالمسافر كما صرح به في شرح العباب فان العباب فرضها في المسافر بقوله ولو اجتمع جماعة مسافرون يبر  
الخ فقال في شرحه وخرج بالمسافرين في الأولى أي مسألة البش المقيمون فلا يصلي أحد منهم بالتيمم  
في الوقت لما مر في قوله وإن كان مقبلا لزمه طلب الماء الخ انتهى وقد يقال أراد بالمسافر من لا يلزمه  
القضاء لأن تعبيرهم بالمسافر والمقيم للغالب وعليه فعل المراد هنا غلبة فقد الماء مع قطع النظر عن هذه البش  
وقد قال مر الوجه أنه لا فرق بين المسافر والمقيم لأن هذان قبيل الحائل الحسى أما لولزمه القضاء لغلبة وجود  
الماء مع قطع النظر عن تلك البش فلا وجه لجواز الصلاة بالتيمم لأنه لو غلب الوجود مع عدم البش امتنعت  
الصلاة بالتيمم فمع وجود البش أولى فان عرض أعذره في ذلك الوقت تيمم وقضى (قوله لعدم تصور استعماله  
الخ) هلا استعماله بعد التيمم للوجه واليدن ثم بعد استعماله يتيمم للرجلين لأجل الترتيب (قوله ولم يجده) حال  
(قوله ثم رأسه) يلزم تكرار غسل رأسه وهو مشكل مع عدم كفاية الماء فكيف يكرر الرأس ويترك

إلى الجنابة لأن أعضاء الوضوء حينئذ قد ارتفعت جنابتها فكان ذيرها ألق بصرف الماء إليه ليزيل جنابته نعم ينبغي أخذا مما قالوه في النجس

المعتمد لان التيمم مبيح ولا اباحة مع المانع فأشبهه ما لو تيمم قبل الوقت وان رجحنا في هذا الباب الجواز وفي  
 المغنى الا قوله وظاهره الى وظاهره قال عرش قوله لم راذ لم يمكنه نزعه اى كان خاف الهلاك لو نزعه فان امكن  
 ان لم يخش من نزعه مخذور تيمم تواتر عرش الثوب وصلى عاريا ولا إعادة عليه لان فقد السترة بما يكسر وقوله  
 م رو ان رجحا الخ مشى عليه حج او قوله هو الا وجه اى خلا للتحفة (قوله ان محل ما ذكر) اى وجوب  
 الصرف الى الجنابة (قوله بتخير) خلا للنهاية والمغنى كما سرفنا (قوله اى الماء) الى قوله ومن ثم في النهاية لا  
 قوله كما يلزم الى فان امتنع وكذا في المغنى لا قوله ولو لم يحل الى ونحو الدلو وقوله فان قتل الى ولو لم يكن (قوله  
 اى الماء للطهارة الخ) اى وان لم يكفه نهاية ومغنى (قوله ونحو الدلو) اى كرشاء ولو وجد ثوبا وقدر على  
 شدة في الدلو او على ادلائه في البئر وعصره او على شقه وايصال بعضه ببعض ليصل وجب ان لم ينز نقصا نه على  
 اكثر الامرين من ثمن الماء واجرة مثل الحبل ولو فقد الماء وعلم انه لو جفر محله وصل اليه فان كان يحصل  
 بحفر يسير من غير مشقة لزمه والا فلا ذكره في المجموع عن الماوردى وهل يذبح شاة الغير التي لم يحتاج اليها  
 لكلية المحترم المحتاج الى طعام وجهاز في المجموع احدثهما نعم كالماء يلزم ما لهما بذهابها وعلى نقله اقتص  
 المصنف في الروضة في الاطعمة وهو المعتمد وثانها لكون الثاذا حرة ايضا نهاية ومغنى قال عرش قوله  
 م رلزمه ينبغي ان المراد بنفسه ان لا يقبه او بمن يستاجر ان لم يزد اجرة مثله على ثمن الماء وقوله نعم الخ معلوم  
 انه يجب لما لهما قيمتهما ولو امتنع المالك من بذلها جاز قهره على تسليمها كافي الماء اذا طلب لدفع العطش  
 و امتنع مالكة من تسليمها (قوله ونحو الدلو) بالجر عطف على خير شراء بدون إعادة الخافض على مختار  
 ابن مالك او بالرفع عطف على التراب (قوله واستجاره) اى نحو الدلو وهو بالرفع عطف على شراؤه (قوله بعد  
 دخول الوقت الخ) متعلق بيجب (قوله لعطش) اى ولو لحيو انه المحترم كما سرفنا (قوله انفا) (قوله  
 قدم الخ) ولو عكس هل يصح ويحرم سم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح الزوم هنا يضام را سم (قوله  
 سفرا) يظهر ان التعبير به للغالب وان المدار على فقد الماء بمحل يغلب فيه الفقد او يستوى فيه الامران  
 بصرى (قوله وعلم) محل تأمل اذ غاية ما يعلم منه حرمة البيع لا بطلانه كما هو ظاهر والاول لا يستلزم الثاني  
 بصرى ويمكن ان يجاب بأن يجاب الشراء مستلزم للنهي عن نحو البيع لخارج لازم والنهي له يقتضى  
 الفساد كاتقرر في الاصول (قوله بطلان نحو البيع) الى قول المتن ولو وهب في النهاية لا قوله وهى اعم الى  
 المتن وقوله بشرطه الى وزان وكذا في المغنى لا قوله سواء الى المتن وقوله صفة كاشفة وكذا قوله الى بخلاف  
 (قوله بطلان نحو البيع الخ) عبارة النهاية والمغنى ولو باع الماء في الوقت او وهبه فيه بلا حاجة له ولا  
 للبشرى او المتب لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعنيه لظاهر اه قال عرش ظاهره انه يبطل في  
 الجميع وان كان زائدا على القدر المحتاج اليه ولعله غير مراد بل الظاهر الصحة فيما زاد اذا كان مقدار معلوما  
 اخذنا ما قالوه في تقريب الصفقة اه بخذف (قوله في الوقت) مفهومة انه لو باعه او وهبه قبل الوقت صح  
 وسيأتى في كلامه مر ما يصرح به عرش ومعنى قول النهاية لو قدر على تحصيل الماء الذي تصرف فيه قبل  
 الوقت ببيع جائز وهبة لفرع لزوم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع في  
 القدر المحتاج اليه فيما اذا كان له خيار كما افق به والد رحمه الله تعالى اه وقره ثم (قوله او القابل) حاجة  
 القابل تشمل طهره والظاهر انه غير مراد سم (قوله ويبطل تيممه الخ) عبارة النهاية والمغنى يلزمه استرداد  
 ذلك فان لم يفعل مع تمكنه لم يصح تيممه لبقائه على ملكه اه (قوله ما قدر الخ) اى ولو ضاق الوقت سم (قوله  
 على شىء منه) اى ما ذكره من الشراء والاستجارة والاسترداد المقوم من بطلان نحو البيع ويبعد الاقتصار  
 غير ما مطلقا (قوله قدما) لدوام نفعها ولو عكس هل يصح ويحرم (قوله لا ماء طهره سفرا) الصحيح الزوم  
 هنا يضام مر (قوله او القابل) حاجة القليل تشمل طهره والظاهر انه غير مراد (قوله ويبطل تيممه) ظاهره  
 لكل صلاة وان لم يكف الا للطهارة واحدة (قوله ما قدر على شىء منه) فلو ضاق الوقت وقضى تلك الصلاة اى  
 ان كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع وقوله لا ما بعد ما ظاهره وان كان الماء عندها باقيا في

ان محل ما ذكر فيمن لاقضاء  
 عليه فيمن يقتضى بتخير  
 (ويجب شراؤه) اى الماء  
 للطهارة ومثله التراب ولو  
 بمحل يلزمه فيه القضاء  
 ونحو الدلو واستجاره بعد  
 دخول الوقت لاقبله كما  
 يلزمه شراء ساتر العورة  
 فان امتنع صاحب الماء من  
 بيعه للطهر ولو تعنتا لم  
 يجبر بخلاف امتناعه من  
 بذله بعوضه وقد احتاج  
 طالبه اليه لعطش ولم  
 يحتاج مالكة لشربه حالا  
 فيجبر بل له مقاتلته فان  
 قتل هدر أو العطشان ضمنه  
 ولو لم يكن معه إلا ثمن  
 الماء أو السترة قدمها  
 لدوام نفعها مع عدم البدل  
 ومن ثم لزمه شراء ساتر  
 عورة قننه لا ماء طهره  
 سفرا وعلم من وجوب  
 شراء ذلك بطلان نحو بيع  
 ذلك في الوقت بلا حاجة  
 للوجوب أو القابل ويبطل  
 تيممه ما قدر على شىء منه  
 في حد القرب وإنما صححت  
 هبة عبد يحتاجه للسكرارة  
 لأنها على التراخي أصالة  
 فلا آخر لوقتها وهبة  
 ملك يحتاجه لدينه لتعلقه  
 بالذمة وقدرضى الدائن بها

على الاخير أخذ اماماً آتفاً عن النهاية والمغنى وان جرى عليه الكردى عبارته قوله ما قدر على شئ منه أى مادام قادر على استرداد شئ من الماء المبيع او الموهوب (قوله لم يكن له حجر على العين) أى وان فعل ذلك حيلة من تعلق غرامته بعين ماله نهاية (قوله وقضى الخ) أى إن كان الماء في حد القرب فيما يظهر وهو قضية الصنيع سم وبؤيده قول المغنى ولو مر بماء في الوقت وبعد عنه بحيث لا يلزمه طلبه ثم تيمم وصلى اجزاه ولا اعاده عليه لانه فاقد للماء اه (قوله تلك الصلاة) أى التي وقع تفويت الماء في وقتها لتقصيره فيها نهاية ومعنى (قوله يغلب فيه الخ) الاولى لا يغلب فيه وجود الماء سيد عمر البصرى (قوله لا ما بعدها) ظاهره وإن كان الماء عندها باقياً في حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه ايضاً لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله سم (قوله لانه فوته الخ) ولو تلف الماء في يد المشتري او المتنب ثم تيمم وصلى لم تجب عليه اعادة ويضمن المشتري الماء لا المتنب لاذ فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه نهاية ومعنى (قوله في الوقت) أى او بعده اما إذا اتلفه قبل الوقت فلا يعصى من حيث اتلاف ماء الطهارة وإن كان يعصى من حيث انه اضاع ماء ولا اعادة ايضاً معنى (قوله ولكنه يعصى ان اتلفه الخ) قضية هذا الصنيع ان الاتلاف عبثاً يقسم إلى اتلاف لغرض وغيره فتامله ولا يخفى ما فيه سم أى وكان المناسب حذف عبثاً عبارة النهاية ولو أتلّف الماء قبل الوقت فلا قضاء عليه مطلقاً وان أتلّفه بعده لغرض كتبرّد وتطيّف ثوب فلا قضاء ايضاً وكذا لغرض في الاظهر لانه فاقد للماء حال التيمم لكنه انما في الشئ الاخير ويقاس به أى فى انهم ما لو احدث فى الوقت عبثاً لا ما ثم ولا يلزم من معه ماء بذله لمحتاج طهارة به اه قال ع ش قوله ولا يلزم من معه ماء الخ ومثل ذلك ما لو كان معه تراب لا يلزمه بذله لطهارة غيره إذ لا يلزمه أن يصحح عبادة غيره وحينئذ فهو فاقد للطهورين فيصل ويعد كما أفتى به المؤلف م راه (قوله كتبرّد) وتخير مجتهد (فروع) ولو عطشوا أو لميت ماء شربوه وبعوه وضموه للوارث بقيمته لا بمثله وإن كان مثلياً إذا كانوا يبرءون للماء فيها قيمة ثم رجعو إلى وطنهم ولا قيمة له فيه وارا د الوارث تغريمهم لادور ود الماء لكن إسقاط الضمان فان فرض الغرم بمكان الشرب او بمكان اخر الماء فيه قيمة ولو دون قيمته بمكان الشرب وزمانه غرم مثله كسائر المنليات ولو أوصى بصرف ماء لآلى الناس وجب تقديم العطشان المحترم حفظاً لمهجته ثم الميت لان ذلك خاتمة امره فان مات اثنان مرتباً وجد الماء قبل موتهما قدم الاول لسبقه فان ماتا معاً او جهل السابق او وجد الماء بعدهما قدم الافضل لافضليته بغلبة الظن بكونه اقرب إلى الرحمة بالبحرية والندب ونحو ذلك فان استويا افرع بينهما ولا يشترط قبول الوارث له كالكفن المتطوع به ثم المتنجس لان طهره لا بد له ثم الحائض أو النفساء لعدم خلوهما عن النجس غالباً ولغلت حديثهما فان اجتماعهما قدم أفضلهما فان استوتا افرع بينهما ثم الجنب لان حديثه اغلظ من حدث الحديث حدثاً اصغر نعم ان كفى الحديث دونه فالمحدث أولى لانه يرفع به حديثه بكاله دون الجنب معنى وفي النهاية مثله مع زيادة ونقله مؤنه كما قاله ابن الرفعة وان نوزع فيه عقب ولا قيمة فيه قال ع ش قوله م ر مؤنه أى لها وقع والا فالنقل من حيث هو لا يكاد

حد القرب ولكنه معجوز عن استرداده اما لو كان مقدوراً عليه فالوجه وجوب قضائه ايضاً لان الماء على ملكه وهو قادر على استعماله (قوله وقضى تلك الصلاة) ينبغى الم بصلها بالتيمم بعد تاف الماء اخذاً من قول الروض وشرحه ما نصه وان تلف الماء في يد المتنب او المشتري فكلا راقفة في انه إذا تيمم وصلى لا اعادة عليه لانه إذا تلف صار فاقد له عند التيمم اه ل قوة سياق الشارح تشعر بفرض القضاء فيما إذا كان الماء باقياً في حد القرب وهو ظاهر فليتأمل والمراد بتلك الصلاة التى فوت الماء في وقتها وعبارة الارشاد قضى الاولى قال فى شرحه أى التى باع الماء فى وقتها اه (فرع) فى شرح م ر لوقد رعى تحصيل الماء الذى تصرف فيه قبل الوقت ببيع جائز وربة لفرع لزم الاصل الرجوع فيه عند احتياجه له لطهارته ولزم البائع فسخ البيع فى القدر المحتاج اليه فيما إذا كان له خيار كما أفتى به شيخنا الشهاب الرملى (قوله لفقده حساً) يؤخذه انه لو تلف هنا حساً قبل الصلاة لا قضاء (قوله ولكنه يعصى ان اتلفه لغرض) قضية هذا الصنيع ان

فلم يكن له حجر على العين  
فان عجز عن استرداده تيمم  
وصلى وقضى تلك الصلاة  
بماء أو تراب بمحل يغلب  
فيه عدم الماء لا ما بعدها  
لانه فوته قبل وقتها بخلاف  
ما إذا اتلفه عبثاً في الوقت  
لا يلزمه قضاء أصلاً لفقده  
حساً لكنه يعصى ان اتلفه  
لغير غرض لاله كتبرّد

(بشمن) أو اجرة (مثله) وهو ما يرغب به (٣٣٨) فيه زمانا ومكانا ما لم ينته الأمر لسد الرمق لأن الشربة حينئذ تساوى دنائير فلا يكلف

زيادة على ذلك وإن قلت ما لم يبع بمؤجل تمتد إلى زمن يمكنه الوصول فيه لمحل ماله عادة والزيادة لا ثقة بالأجل عرفا (إلا أن يحتاج إليه) أي الثمن أو الاجرة (لدين) عليه ولو مؤجلا سواء الذي في ذمته والمتعلق بعين ماله كضمانه دينافيا (مستغرق) صفة كاشفة إذ من لازم الاحتياج إليه لاجله استغراقه (أو مؤنة سفره) المباح ذهابا وإيابا على التفصيل الآتي في الحج ومن ثم اعتبرت هنا الحاجة للسكن والخادم أيضا وينتج في المقيم اعتبار الفضل عن يوم وليلة كالفطرة (أو نفقة) المراد بها هنا المؤنة أيضا وهي أعم لشمولها لسائر ما يحتاج إليه سفرا وحضرًا كدواء واجرة طبيب واجرة خفارة وغيرها (حيوان) آدمي أو غيره ولو لغيره وإن لم يكن معه على الأوجه لأن هذه الأمور لا بد لها بخلاف الماء (محترم) وهو ما حرم قتله ككلب منتفع به وكذا ما لا نفع فيه ولا ضرر على المعتمد بخلاف نحو حرن ومر تدوكلب عقور وتارك صلاة بشرطه ومنه أن يؤمر بها في الوقت وإن يستتاب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استتابته ومثله في هذا كل من وجبت استتابته وزان محصن فان

يخلو عن مؤنة وعليه فلو غصب منه ماء بأرض الحجاز ثم وجده بمصر غر مه قيمة الماء لا مثله وإن كان للماء قيمة وقوله ولو دون قيمة أي ولا مؤنة لنقله إلى ذلك المحل اه (قوله) بشمن أو اجرة مثله أي إن قدر عليه بنقد أو عرض نهاية ومعنى (قوله) لأن الشربة حينئذ) ويعيد في الرخص إيجاب مثل ذلك نهاية ومعنى (قوله) فلا يكلف زيادة) نعم يسن له شراؤه إذا زاد على ثمن مثله وهو قادر على ذلك نهاية ومعنى (قوله) تمتد إلخ) عبارة النهاية إن كان موسرا وماله حاضر أو غائب والأجل ممتد إلخ قول المتن (لدين) أي لله أي كالزكاة أو لادمي نهاية (قوله) صفة كاشفة) الصواب لازمة سمر رشدي أي لأن الصفة الكاشفة هي المينة لحقيقة متبوعها كقولهم الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله واللازمة هي التي لا تنفك عن متبوعها وليست مينة لمفهومه كالصاحك بالقوة بالنسبة للإنسان عش قول المتن (أو مؤنة سفره) لا فرق فيه بين أن يريد في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك ووجه ورفيق ونحوهم من يخاف انقطاعهم وهو ظاهر نهاية قال عش قوله مر بين أن يريد أي السفر والمراد بالارادة هنا الاحتياج وقوله مر من يخاف انقطاعهم أي فيجب حملهم مقدما على ماء طهارته اه (قوله) المباح) المراد به ما يشمل الطاعة عبارة النهاية والمغنى مباحا كان أو طاعة اه (قوله) كالفطرة) يؤخذ من تشبيهها أنه يشترط فضله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه كإقامته انفا عش (قوله) أيضا) لا موقع له قول المتن (حيوان محترم) عبارة شرح الإرشاد بمن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته انتهت سم (قوله) آدمي إلخ) أي مسلم أو كافر ولا فرق بين أن يحتاجه في الحال أو بعد ذلك ولا بين نفسه وغيره من مملوك ووجه ورفيق ونحوهم مما يخاف انقطاعهم بخلاف الدين لا بد أن يكون عليه كما مر مغنى ونهاية (قوله) وإن لم يكن معه) ذكر هذا التعميم بعد ما سبقه يصدق بحيوان لغيره ليس معه وليس مراد بالآل ولا أن يقول له وإن لم يكن معه أو لغيره إذا كان معه أي في رفقته واطلع على حاجته بصرى عش أي بأن كان له وهو تحت يد غيره أو كان لبعض رفقته اه (قوله) ككلب إلخ) والكلب ثلاثة أقسام عقور هذا خلاف في عدم احترامه والثاني محترم بلا خلاف وهو ما فيه نفع من صيد أو حراسة والثالث فيه خلاف وهو ما لا نفع فيه ولا ضرر وقد تناقض فيه كلام النووي والمعتمد عند شيخنا م رأي ابن حجر أنه محترم قتله خضري اه بجري (قوله) وتارك صلاة إلخ) قال في الامداد ظاهر ما ذكر أن من معه المألو كان غير محترم كزأن محصن لم يجز له شربه ويتمم وهو محتمل ويحتمل خلافاً لأنه لا يشترع لقتل نفسه اه وقال في الإيعاب لعل الثاني أقرب ويفارق ما يأتي في العاصي بسفره بقدره ذاك على التوبة وهي تجوز ترخصه وتوبة هذا لا تمنع إهداره نعم إن كان إهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يعد أن يكون كالعاصي بسفره فلا يكون أحق بمأته إلا أن تاب اه كركي وسم وعش وقول الإيعاب لعل الثاني أقرب في البجيري عن م مثله (قوله) ومنه أن يؤمر إلخ) ومنه تركها لغير عذر من نحو نسيان وأن يخرجها عن وقت العذر إن كانت تجمع مع ما بعدها والكلام في غير تاركها جحدوا ولا فودا دخل في قوله ومرتد كركي (قوله) مثله) أي تارك الصلاة (في هذا) أي اشتراط أن يستتاب بعد الوقت ولا يتوب (كل من وجبت استتابته) لعله أراد به نحو العاصي بسفره أو مرضه (قوله) وزان) عطف على حرن (قوله) والماء المحتاج إلخ) عبارة النهاية ولو كان معه ماء لا يحتاجه للعطش لسكنه يحتاج إلى ثمنه في شيء مما سبق جازله التيمم كما ذكره في شرح المذهب اه (قوله) أيضا) أي كالثمن المحتاج إليه لشيء مما ذكر (قوله) أو أقرضه) إلى قوله وفارق في النهاية إلا قوله أو آلة الاستقاء وقوله إجماعا إلى قوله وحيث في المغنى إلا قوله أي

الاتلاف عينا بنقسم إلى إتلاف لغرض ولغيره فتأمله ولا يخفى ما فيه وعبارة الروض وإن أتلف الماء في الوقت لغرض كثير دو تنظف وتحير مجتهد لم يعص أو عبثا لا قبل الوقت عصي ولا إعادة اه (قوله) صفة كاشفة) الصواب لازمة (قوله) حيوان محترم) عبارة شرح الإرشاد حيوان محترم بمن تلزمه نفقته وإن لم يكن معه ومن رفيقه وحيوان معه ولو لغيره إن عدم نفقته اه (قوله) على الأوجه وقوله على المعتمد) اعتمد ذلك أيضا

وجودهم كالعدم والماء المحتاج لثمنه لشيء مما ذكر كالعدم أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه (أو أعير دلو) أو حبلا (وجب القبول) إلى



الى الغلبة الخ (قوله وفي الوقت الخ) الاولى تقديمه على وجب الخ كافي غيره (قوله لاقبله) اذ لم يخاطب ومرا أن له اعدامه قبل الوقت فاهنا اول رشيدى (قوله سؤال كل من ذلك) اى من الهبة والقرض والعارية معنى (قوله ان تعين طريقا) وقوله (وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع سم اقول وهو اى الرجوع للجميع صريح صنيع النهاية وشرح المنهج لكن المغنى ذكر القيد الاول عقب وجوب السؤال ولعله على طريق الاحتياط وصنيع الشارح حيث قيد المثنى بقوله في الوقت الخ ثم عقب هذه القيود بقوله اى وقد جوز الخ ظاهر في رجوعها لوجوب السؤال فقط (قوله ان تعين طريقا) اى لم يمكن تحصيله بشراء ونحوه معنى (قوله ولم يحتج له المالك الخ) فان احتاج اليه الواهب لعطش حالا او مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب اتها به معنى واسنى (قوله وقد ضاق الوقت) اى عن طلب الماء كافي شرح الروض اى والمغنى يغنى عنه قوله ان تعين طريقا بصري (قوله فان لم يقبل) اى ولم يسأل (قوله لم يصح تبيمه) هل المراد مدام مقدور عليه نظير ما مر أو بالنسبة لتلك الصلاة التي وقعت الهبة مثلا في وقتها محل تأمل وعلى كل فهل من يجب عليه السؤال كذلك او يفرق بينهما محل نظر كذلك بصري اقول قول الشارح والماء موجود في حد القرب مقدور عليه صريح في الشئ الاول من التردد الاول ويصرح بكونه من التردد من مراد اقول البرماوى فان امتنع من القبول والسؤال لم يصح تبيمه مدام قادر عليه اه (قوله والا بان عدم الخ) عبارة المغنى وان تعذر الوصول اليه تلف او غيره حالة تبيمه فلا تلزمه الاعداء اه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو قضية صنيعة سم عبارة ع ش أى أو وصل بعدم فارقة مالكة الى حد البعد عميرة اه وقد يقال انه داخل في قوله (بان عدم) اى الماء بحد القرب (قوله منه) اى ما ذكر من الهبة والقرض والعارية (قوله صح ولا اعادة) مقتضاه ان الحكم كذلك في صورتي العدم والامتناع حتى بالنسبة لتلك الصلاة التي وقع نحو الهبة في وقتها ومقتضى ما تقدم انه يجب قضاءها في صورة الامتناع فليراجع وليحرر بصري اقول اشار سم الى الفرق بينهما بما نصه قوله او امتنع مالكة اى بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعداء لان الماء ثم على ملكه اه (قوله أو آله الاستقاء) بالرفع عطفا على ثمنه ومحمّل جزء عطفا على ضميره عبارة المغنى ولو وهب ثمنه اى الماء او ثمن الآلة الاستقاء او قرض ثمن ذلك وان كان موسرا بما لا غائب اه (قوله لم يلزمه قبوله) ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بما لا غائب نهاية اه سم (قوله وحيث طوبل) اى مقرر الماء مقبول مثله من المقرض (قوله وللأهبة قيمة) مفهومه انه اذ لم يكن للماء قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لو لم يكن لما استقرضه قيمة عند المقرض فهل اذا دفع مثله الذى لا قيمة له يلزمه القبول او يقال مالا قيمة له لا يصح اقرضه ولا يثبت في الذمة سم عبارة المغنى فان قيل لم يجب عليه قرض الماء ولم يجب عليه قبول ثمنه وهو موسر به بما لا غائب اجيب بانه انما يطالب بالماء عند الوجدان وحينئذ يهون الخروج عن العهدة فان قيل ان اريد وجدان الماء فقد نص الشافعى على انه اذا تلف الماء في مفازة ولقيه ببلدان الواجب قيمته في المفازة وان اريد قيمته فقيمه وثمنه الذى يقرضه اياه سواء فى المغنى فاذا لافرق اجيب باننا انما

مر (قوله ان تعين طريقا) ولم يحتج له المالك وقد ضاق الوقت) بل وما بينهما هلا اعتبره في وجوب قبول الهبة والاعارة ايضا قد يقال هو معتبر في ذلك ايضا فهو راجع للجميع (قوله ولم يحتج له المالك) قال في شرح الروض فان احتاج اليه لعطش ولو مالا او لغيره حالا او اتسع الوقت لم يجب اتها به كما اقتضاه كلامهم ونقله الزركشى عن بعضهم وافرعه اه (قوله والاصل السلامة) اى بل وغلبتها (قوله او امتنع مالكة) اى بخلاف امتناع المشتري في مسألة البيع السابق فلا يمنع وجوب الاعداء لان الماء ثم على ملكه (قوله او امتنع الخ) هلا زاد او جاز حد القرب كما هو قضية صنيعة (قوله او اقرض ثمنه) اى ولو من اصله او فرعه او كان موسرا بما لا غائب لما فيه من الخروج ان لم يكن له مال وعدم امن مطالبته قبل وصوله الى ماله ان كان له مال اذ لا يدخله اجل بخلاف الشراء والاستتجار شرح مر (قوله وحيث طوبل الخ) مفهومه انه اذ لم يكن للماء

في الوقت لاقبله (في الاصح) وكذا يجب سؤال كل من ذلك ان تعين طريقا ولم يحتج له المالك وقد ضاق الوقت وقد جوز بذهله فيما يظهر لغلبة المسامحة في ذلك فلم تعظم المنه فيه ولا صل غلبة السلامة لم ينظر والاحتياط تلف نحو الدلو ولا الى زيادة قيمته على ثمن مثل الماء فان لم يقبل أثم ثمن ان تبيمه والماء موجود بحد القرب مقدور عليه لم يصح تبيمه وأعاد وإلا بان عدم أو امتنع مالكة منه صح ولا إعادة (ولو وهب) أو أقرض (ثمنه) أو آله الاستقاء (فلا) يلزمه قبوله إجماعا لعظم المنه وفارق قرض الماء بأن القدرة عليه عند المطالبة أغلب منها على الثمن وحيث طوبل وللماء قيمة ولو تافهة لزمه قبوله منه (ولو نسيه)

أي الماء أو ثمنه أو الة الاستقاء (٣٤٠) (في رحله أو اضله فيه) بأن فتش عليه فيه (فلم يجده بعد) أمعان (الطلب فتييم) وصلي ثم بان انه معه

(قضى الصلاة في الأظهر) لنسبته في إهماله حتى نسيه أو اضله إلى نوع تقصير ومن ثم لو نسي يثرا بقره قضى أيضا كما إذا لم يعثر عليها به وهي ظاهرة الأثر إذا لم يعثر عليه بها لم يعثر فيه فيقضى جزما وخرج بنسبه ما لو أدرج ذلك في رحله ولم يعمله فلا قضاء وعلم من ذلك انه لو ورث ماء ولم يعمله لم يلزمه القضاء (ولو اضل رحله) الذي فيه الماء أو الثمن أو الة الاستقاء (في رحال) لغيره فصل بالتييم ثم وجده فان لم يعثر في الطلب قضى قطعاً وإن أمعن فيه (فلا) قضاء لأن من شأن تخيم الرفقة أو الغالب فيه أنه أوسع من تخيمه فلم ينسب هنا للتقصير البتة وختم بهاتين مع انهما باخر الباب المبحوث فيه عن القضاء انسب كما يظهر ببادي الرأي تذييلاً لهذا المبحث لما نسبتهما له وافادتهما مسائل حسنة في الطلب وهي انه لا يفيد مع وجود التقصير وإن النسيان ليس عذراً مقتضياً لسقوطه وإن الاضلال يغتفر تارة ولا يغتفر أخرى فاندفع اعتراض الشراح عليه في ذكر هاتين هنا واتضح انهما هنا انسب (الثاني) من اسباب التيمم فقد الشرعي لا من حيث نحو المرض كان وجده بأكثر من ثمن مثله

أو جنبنا على المتلف ذلك لتعديده وأما المقترض فلم يأخذه إلا برضاه من مال كغيره مثله مطلقاً سواء أُرِد في البلد أم في المقازة وفاء بقاعدة القرض انه يلزمه رد المثل اه بحذف (قوله) فيرد مثله مطلقاً (الخ) كالصرح في الشق الاول من التردد في خلاف المفهوم المذكور (قوله أي الماء) إلى قوله وختم في المغنى لا قوله كما إذا إلى وخرج وقوله وعلم إلى المتن وإلى قول المتن الثاني في النهاية لا قوله ومن ثم إلى كما إذا (قوله) أو الة الاستقاء) وينبغي أو ثمنها أو أجرتها قول (المتن أو اضله) أي الماء أو ثمنه أو الة الاستقاء (قول المتن فلم يجده (الخ) هذا تفسير اضلاله لأن النسيان لا يقال فيه ذلك مغنى قول المتن (فتييم) أي بعد غلبة ظن فقدته مغنى ونهاية (قوله) ثم بان (الخ) أي بان تذكره في النسيان ووجده في الاضلال مغنى (قوله) بقره) يحتمل أن يكون المراد بالقرب في مسئلتى النسيان وعدم العثور ما يعذر قريباً منه ويكثر تردده اليه لنحو قضاء حاجة ويحتمل في مسئلة النسيان خاصة أن المراد به جد القرب لأنه إذا تيقننا به وجب قصدها كالتيقن الماء برحله فنسيانها كنسيانها به في كونه بعد مقصراً وإن كان التقصير في الثاني أظهر بصرى ويظهر أن المراد بالقرب في كل من المستلذين حد الغوث (قوله) وهي ظاهرة الأثر) أي بخلاف خفيها فلا إعادة مغنى ونهاية (قوله) ما لو أدرج ذلك (الخ) أي الماء أو ثمنه أو الة الاستقاء بعد طلبه أما لو لم يطلبه من رحله لعلمه أن لا ماء فيه وقد أدرج فيه فيجب القضاء لتقصيره نهاية (قوله) فلا قضاء) ولو تيمم لا ضلاله عن القافلة أو عن الماء أو انصب مائه فلا إعادة قطعاً نهاية مغنى (قوله) وعلم من ذلك (الخ) أي من عدم القضاء في الإدراج وكان الاخصر الا فيدان يقول لو أدرج ذلك في رحله أو ورثه ولم يعمله فلا قضاء (قوله) ماء) أي أو ثمنه أو الة الاستقاء ع ش أي أو أجرتها قول المتن (ولو اضل رحله (الخ) أي لظلمة ونحوها واصل عن رفقة نهاية (قوله) لأن من شأن تخيم الرفقة (الخ) يؤخذه كمال شيخنا أن تخيمه إن اتسع كما في تخيم بعض الأمراء كان كخيم الرفقة نهاية مغنى والامر ليس بقيد وإنما هو مجرد التصوير لأنه الغالب كما هو ظاهر رشيدى قول المتن (في رحال) ينبغي أن يقيد اخذاً عما مر بان يكونوا منسوين إلى منزله ولو أكثر وأجدوا لم يجده في المنسوين اليه فالذى يظهر انه يفتش في حد الغوث من محله نظير الخلاف السابق من التردد وعدمه وأما حد القرب فلا نظر اليه هنا فيما يظهر لأنه لا يعلم له محله عينا حتى يقصده به وتكليفه التردد في جميع المسافة لا يخفى ما فيه من المشقة مع أنهم لم يقولوا بالتردد أصلاً في حد القرب بصرى (قوله) وختم) أي السبب الاول نهاية (قوله) بهاتين) أي بمسئلتى وجوب القضاء في نسيان الماء أو اضلاله في رحله وعدم وجوبه في اضلال رحله في رحال غيره (قوله) لهذا المبحث) أي مبحث السبب الاول (وافادتهما (الخ) من عطف العلة على معلولها وعلى علة أخرى ولعل الاول مبنى ما يأتى عن البصرى والثاني مبنى ما يأتى عن ع ش (قوله) أنه) أي الطلب (قوله) لا يفيد) عبارة النهاية يعيد من الاعادة متبعاً وهو الأنسب لقوله الآتى وإن النسيان ليس عذراً (الخ) (قوله) وإن الاضلال (الخ) غاية ما يفيد كلامه إثبات المناسبة لا الانسية بصرى ويأتى عن ع ش خلافة (قوله) اعتراض الشراح) منهم المغنى والزبائدى (قوله) واتضح انهما هنا انسب) وذلك لانهما لما كانا مناسبتين لهذا السبب وهو متقدم سيما وقد اشتمل ذكرهما فيه على فوائد تتعلق به كان ذكرهما فيه أنسب ع ش (قوله) كان وجده (الخ) مثال للثني (قوله) أو وهو مسبل للشرب) أي في الطريق فتييم فلا يجوز له الوضوء منه ولا إعادة عليه أقصر الواقف له على الشرب وأما الصهاريج المسبلة للارتفاع فيجوز الوضوء وغيره وإن شك اجتناب الوضوء وجوباً قاله العز بن عبد السلام رحمه الله تعالى وقال غيره يجوز أن يفرق بين الخاتية والصمريج بان ظاهر الحال فيها أي الخاتية الاقتصار على الشرب والوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف المحال نهاية عبارة المغنى أو وجد ماء مسبلاً للشرب حتى قالوا انه لا يجوز أن يكتحل منه بقطرة ولا أن يجعل منه في دواة ونحو ذلك اه قول المتن (ان يحتاج) بالبناء للمفعول نهاية مغنى أي ليشمل غير مال كغيره ع ش قول المتن (لعطش حيوان) ولا يتيمم لعطش أو مرض عاص بسفره حتى يتوب قيمة لا يلزمه قبوله فانظر لولم يكن لما استقرضه قيمة عند الفرض فهل إذا دفع مثله الذي لا قيمة له يلزمه القبول أو يقال ما لا قيمة له لا يصح إقراره ولا يثبت في الذمة (قوله) لعطش حيوان محترم) قال في شرح العباب

أو وهو مسبل للشرب أو وقد احتاج اليه لعطش كما قال (ان يحتاج اليه) أي الماء (لعطش) حيوان (محترم) بعمومه ومعناه السابقين فان

فان شرب الماء ثم تيمم لم يعد نهايه ومغنى قال الرشيدى قوله مر بسفره اى او مرضه اه (قوله السابقين)  
 اى فى شرح او نفقة حيوان محترم الاول بقوله آدمى او غيره وغيره وان لم يكن معه والثاني بقوله وهو ما حرم  
 قتله (قوله بان يخشى) الى قوله ومن ثم فى المغنى ولى قوله ودعوى فى النهاية (قوله بما يأتى) ومنه ان لا يشرب به  
 الا بعد اخبار طبيب عدل بان عدم الشرب يتولد منه مخذور تيمم ع شى اى او بعد معرفته ذلك ولو  
 بالتجربة (قوله لان نحو الروح) اى كنفعة العضو (قوله ومن ثم حرم الخ) والظاهر انه لا يخلصه من الحرمة  
 عليه من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيأ او عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به  
 حق الطهارة مر اه سم (قوله التطهر) الا قرب انه شامل للاستنجاء فتعين الاستنجاء بالحجر ولا زالة  
 النجاسة عن بدنه فيصلى بها وتلزمه الاعادة ولكنه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم وجود المحترم المذكور  
 (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى لعطشان مجانا كافى سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى  
 الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه له عطش حالا او مالا لزمه التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة  
 بعوض او بغيره اه سم (قوله وان قل) اى الماء (قوله ماتوهم) اى مدة توهمه عبارة النهاية حيث  
 ظن اه (قوله محتاجا اليه) اى ولو مالا كما يصرح به السياق سم اى وكما مر عن الجواهر (قوله) وهو  
 خطأ قبيح اى ويكون كبيرة فيما يظهر ع شى (قوله فلا يكلف) الى قوله ودعوى فى المغنى الا قوله  
 ويظهر الى ولا يجوز (قوله) ثم جمعه لشرب غير دابة الخ) ظاهر اطلاقهم وان لم يكن حاضر عالما بالاستعمال  
 ع شى (قوله) يلزمه ذلك اى الطهر بالماء ثم جمعه (قوله) وكفاها مستعمله لعله ليس بقيد ولذا حذفه  
 النهاية فليراجع (قوله) انه يلحق بالمستعمل اى فى انه لا يكلف شربه سم اى والطهر بالطهور ع شى  
 (قوله كل متغير الخ) اى لا يصح الطهر به لتغيره بما يضر رشيدى (قوله بخلاف متغير الخ) اى فانه يلزمه  
 شربه ويتوضأ بالطهور ع شى ورشيدى (قوله ما ذكر) اى يشرب الطاهر ويتيمم (قوله) ولو احتاج  
 لشرب الدابة لزمه الخ) كذا فى المغنى (قوله غير مميز) اى من صى ويجنون ع شى (قوله فى المستقدر) اى

وخرج بالمحترم غيره فلا يكون عطشه مجوزا لبدل الماء له وهل يعتبر الاحترام فى مالك الماء ايضا ولا فيكون  
 احق بمائه وان كان مبدرا الزمان مع احصائه او غيره للنظر فيه مجال ولعل الثانى اقرب لان ما ع ذلك لان امره بقتل  
 نفسه وهو لا يحل له قتلها ويفارق ما يأتى فى العاصى بسفره بقدره ذاك على التوبة وهى تجوز ترخصه وتوبة  
 هذا لا تمنع اهداره نعم ان كان اهداره يزول بالتوبة كترك الصلاة بشرطه لم يبعد ان يكون كالعاصى بسفره  
 فلا يكون احق بمائه الا ان تاب على ان الزور كشى استشكل عدم حل بذل الماء لغير المحترم بان عدم احترامه  
 لا يجوز عدم سقيه وان قتل شرعاً لا ناما مرون باحسان القتل بان نسلك اسهل طرق القتل وليس العطش  
 والجوع من ذلك وقد يجاب بان ذلك انما يجب لو منعناه الماء مع عدم الاحتياج اليه وامام مع الاحتياج اليه  
 للطهر فلا مخذور فى منعه الخ ما اطال به فى الجواب (قوله) ومن ثم حرم) الظاهر انه لا يخلصه من الحرمة عليه  
 من نفسه انه لا يعطى احدا منهم شيأ او عزمه على ذلك لانه يتوهم وجود المحتاج تعلق به حقه ولم يتعلق به حق  
 الطهارة مر اه سم (قوله حرم عليه التطهر الخ) هل يشمل الاستنجاء بالماء فيحرم ايضا وتعين الاستنجاء بالحجر  
 او لا فيه نظرو القياس الشمول وهل يشمل ايضا ازالة النجاسة عن بدنه فيحرم ايضا فيصلى بها وتلزمه الاعادة  
 لان العطش مقدم على النجاسة فيه نظر ايضا ولا يبعد الشمول ايضا ولكنه يستبعد اذا لم يكن الا مجرد توهم  
 وجود المحترم المذكور فليتأمل (تنبيه) حيث ملك الماء فينبغى ان لا يلزمه سقى العطشان مجانا كافى  
 سائر صور الاضطراب ولهذا عبر فى الجواهر بقوله بل لو علم فى القافلة من محتاجه له عطش حالا او مالا لزمه  
 التيمم وصرف الماء اليه عند الحاجة بعوض او بغيره اه قال الشارح فى شرح العباب عقب وظاهره انه  
 يلزمه التردد له ان امكنه لكن قال الاذرى ولا شك انه يتوهم دلبيهمته لكل بهيمة ثم قال الشارح فيه والذى  
 يتجه انه حيث علم احتياج احدهم من القافلة اليه حالا لزمه التزود له ان قدر عليه ولا فلا اه (قوله محتاجا اليه)  
 اى ولو مالا كما يصرح به السياق (قوله) انه يلحق بالمستعمل اى فى انه لا يكلف شربه (قوله فى المستقدر)

لاحتياج لطهر ايثار محتاج  
 لطهر وإن كان حدثه أغلظ  
 كما اقتضاء إطلاقيهم لأن  
 الأول حق للنفس والثاني  
 حق لله تعالى نعم لو اتنا بوا  
 ماء للطهر ولم يحرزه جاز  
 تقديم الغير لأن انتهاء  
 المحتاج إلى ماء مباح من غير  
 إحرازه لا يوجب ملكه  
 (ولو) لم يحتج إليه لذلك حالا  
 بل (مألا) أى مستقبل  
 وإن ظن وجوده لما تقرر  
 أن الروح لا بد لها من احتياط  
 لها بركات الأمور المستقبلية  
 أيضا نعم لو احتاج مالك ماء  
 إليه أى ولو لم يملكه ولا يقال  
 الحق لغيره كما هو ظاهر  
 ما لا وثم من يحتاجه حالا  
 لزمه بذله لتحقيق حاجته  
 ومن علم أو ظن حاجة غيره له  
 ما لا لزمه التزود له أن قدر  
 وإذا تزود للآل ففضلت  
 فضلة فان ساروا على العادة  
 ولم يمت منهم أحدا فالقضاء  
 أى لما كانت تكفيه تلك  
 الفضلة باعتبار عادته الغالبة  
 فيما يظهر وإلا فلا ولا يجوز  
 إدخار ماء ولا استعماله  
 لطبخ يتيسر الا اكتشافه بغيره

حيث لا ضرر سم (قوله لا محتاج الخ) عطف على لعطشان (قوله لأن الأول) أى الشرب وقوله (والثاني)  
 أى الطهر (قوله اتنا بوا) كذا فى أصله رحمه الله تعالى بصرى أى والاولى تناوبوا (قوله ولو لم يحتج) إلى قوله  
 أى لما كانت فى النهاية لا قوله أى ولو الى ما لا وكذا فى المغنى لا قوله وإن ظن وجوده (قوله وإن ظن الخ)  
 فيرد على ما قاله أبو محمد لو غلب على ظنه لقي الماء عند الاحتياج اليه للعطش لو استعمل مامعه لزمه استعماله  
 اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال أنه حيث غلب على ظنه وجوده لا يكون محتاجا اليه فى المستقبل  
 عش (قوله وجوده) أى فى غده نهاية (قوله لغيره) أى غير المالك وهو موعنه (قوله مالا) ظرف لا محتاج  
 (قوله من يحتاجه حالا) أى ولو لم يملكه (قوله لزمه بذله الخ) ويقدم الادعى على الدابة فيما يظهر وهل يقدم  
 الادعى عليها ولو علم هلا كها وانقضاءه اى اركبها عن الرفقة وتولد الضرر له ام لا فيه نظر والاقرب الاول  
 لأن خشية الضرر مستقبله وقد لا تحصل فقدمت الحاجة الحالية عليها وظاهر إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج  
 اليه حالا وإن أخبره معصوم بأنه لا يجد الماء فى المال وهو ظاهر للعللة المذكورة عش (قوله حاجة غيره)  
 أى شامل لبيمة غيره فيتزود لكل بهيمة له أو لغيره يعلم احتياجها اليه ان قدر سم عن الایعاب (قوله ان  
 قدر) أى وإلا فلا سم (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) هل يعتبر وضوء لكل صلاة لا يبعد إذ لا يجب الجمع  
 بين صلوات بوضوء هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة من صلوات أول المدة وهو الصبح أو من  
 آخرها وهو العشاء والحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوءا واحدا فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة ولو  
 كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو  
 فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل سم وقال عش قوله حج أى لما كانت تكفيه تلك الفضلة  
 الخ رده ابن عبد الحق فقال يجب القضاء لجميع الصلوات السابقة لا لما تكفيه تلك الفضلة كما هو ظاهر اه  
 ويرجى به أن كل صلاة صلواها يصدق عليها أنها فعلت ومعهم ما غير محتاج اليه فوجب قضاء الاولى والاخيرة  
 وهو ما استقر به سم من احتمالين ابداهما فى كلام حج تحكم اه (قوله وإلا فلا) أى فان مات منهم  
 من لو بقى لم يفضل من الماء شىء او جردوا فى السير على خلاف المعتاد بحيث لو مشوا على العادة لم يفضل شىء فلا  
 قضاء مغنى (قوله ولا يجوز إدخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلى كحك وقتيت اه  
 وحاصله الفرق بين الحاجة اليه لما ذكر حالا فتعتبر او مالا فلا تعتبر مطلقا وقال مر انه المعتمد اه سم  
 عبارة النهاية ولا يتيمم لا احتياجه له لغير العطش مالا كبل كحك وقتيت وطبخ لحج بخلاف حاجته لذلك  
 حالا فله التيمم من أجلها اه قال عش ظاهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حج بخلافه فقيد  
 بما لم يعسر استعماله وأخذ سم عليه بمقتضاه فقال لو عسر استعماله بدون البل كان كالعطش اه  
 وعبارة السكردى على شرحه بافضل قوله ولا يجوز ادخار الماء لطبخ الخ بخلاف احتياجه اليه لذلك حالا  
 فيستعمله ويتيمم وظاهر إطلاقه أنه لا فرق بين أن يتيسر الا اكتشافه عنه بغيره او يسهل اكله يابسا او لا

أى حيث لا ضرر (قوله ومن علم أو ظن حاجة غيره ما لا لزمه التزود له أن قدر) نقل فى شرح العباب  
 العبارة السابقة عن الجواهر ثم قال وظاهره انه يلزمه التزود له إن أمكنه لكن قال الأذرى ولا شك ان يتزود  
 لبيمة لا لكل بهيمة ثم قال فى شرح العباب والذى يتجه انه حيث علم احتياج احدهم القافلة اليه مالا  
 لزمه التزود له ان قدر عليه وإلا فلا اه وقد تقدم أيضا وبه يعلم أنه جزم هنا بهذا البحث خلاف ما يوهمه  
 كلامه انه منقول صريحا (قوله أى لما كانت تكفيه الخ) فيه امور احدها هل يعتبر وضوء لكل  
 صلاة لا يبعد نعم إذ لا يجب الجمع بين صلوات بوضوء وثانيها هل يعتبر الذى يجب قضاؤه وهو ما يكفيه الفضلة  
 من صلوات أول المدة أو من آخرها والحال يختلف فان الفضلة قد تكفى وضوءا واحدا أو أول المدة صبح وآخرها  
 عشاء فيه نظر ويحتمل اعتبار آخر المدة وثالثها لو كان الماء مشتركا بينهم فينبغى أن يقال إن كانت الفضلة  
 لو قسمت خص كل ما يمكن الغسل به ولو لبعض عضو فالحكم كما تقرر وإلا فلا اعتبار به فليتامل (قوله ولا  
 يجوز ادخار ماء الخ) قال فى الروض ولا يدخر أى الماء لطبخ وبلى كحك وقتيت اه وحاصله الفرق بين الحاجة

وعليه جرى الجمال الرملى وجرى التحفة على الفرق بين ما يتيسر الا كتمثاله عنه بغيره أو يسهل أكله يابساً فلا يجوز التيمم أو لا يسكون كذلك فيجوز ولا فرق عنده بين الحال والمال وجرى المغنى على إطلاق جواز التيمم لذلك ولا يسع الناس اليوم إلا هذا اه بخذف (قوله) ولا لنحو بل كحك (قد مر ان الاحتياج للعطش مشروط بان يخشى منه مرضاً أو نحوه فان فرض ان الاحتياج لنحو بل كحك كذلك فهو مثله وإلا فلا ولعل ما ذكرته يمكن ان يجمع به بين الكلامين اذ يبعد القول بأنه كالعطش وإن لم يوجد شرطه وكذا القول بأنه لا بد من ذكر مطلقاً وإن خشي منه نحو مرض وعبارة أصل الروضة الحاجة للماء للعطش ونحوه قد دخل بل نحو الكحك في قوله ونحوه لكن بالقيود المعتبر في العطش كما هو ظاهر اه ثم رايت في السنباطى على المحلى ما نصه لا لطبخ وبل كحك وفيت به إلا ان عاف من خلافه بخذوره اما باقى وعليه يحمل ما فقي به العراقي من وجوب التيمم حينئذ بصرى (قوله فيها) أى فى الطبخ ونحو الببل (قوله من حيث ذلك) أى نحو المرض السابق ذكره فى السبب الثانى بصرى (قوله أو يظن الخ) وفاقاً للنهاية والمغنى (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل فى التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا مؤخر اعن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله مرض الخ غير مرتبط سم عبارة البصرى قوله أو يظن حدوته الخ يحتاج إلى التأمل ويؤخذ منه ان المحرم لو خشى من التجرد طر ومرض كان له اللبس ابتداءً وهو متجه مغنى وسيأتى فى هامش التحفة فى الجمع نقل ذلك عن فتاوى السيوطى بصرى قول المتن (بخاف الخ) شمل تعبيره بالخوف ماله كان ذلك بمجرد التوهم أو على سبيل الندرة كان قال له العدل قد يخشى منه التلف ع ش ويخالفه قول الشارح أو يظن حدوته بعد وكذا يأتى عن النهاية والمغنى ما يخالفه (قوله ليس بشرط الخ) خبر مبتدأ محذوف أى يقول المصنف مرض ليس الخ عبارة المغنى فان قيل قول المصنف مرض ليس وجود المرض شرط بل الشرط ان يخاف من استعمال الماء ما ذكر كما تقرر اجيب بان الغالب ان الخوف إنما يحصل مع المرض ومع هذا قال ان يخاف من استعماله كذا كان أولى اه (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضاً سم (قوله مطلقاً) أى بارداً أو مسخنًا وعبارة ع ش قدر على تسخينه أو لا بجيرى (قوله المعجوز عن تسخينه) أى فان وجد ما يسخنه به وجب تسخينه وإن خرج الوقت وكذا يجب تحصيل ما يسخنه به إن علم به فى موضع آخر وإن خرج الوقت سم على المنهج وخرج بالتسخين التبريد فلا يجب عليه انتظاره ع ش واعتمده الحنفى اه بجيرى (قوله مرضاً) أى حدوته (قوله وله وقع) الواو للحال والضمير للمخوف منه من المرض وزيادته (قوله خفيف) راجع لصداق ايضاً قول المتن (على منفعة عضو) كعمى وصمم وخرس وشلل مغنى ونهاية (قوله بضم اوله) إلى قوله وظاهر فى المغنى وكذا فى النهاية إلا قوله بضم الباء إلى أى طول (قوله ان تذهب) أى كلاً أو بعضاً عميرة ونهاية ومغنى (قوله كقص وضوء الخ) أى نقصاً يظهر به خلل عادة ع ش وفيه وقفة فليراجع (قوله بنحو المرض) أى كالسفر نهاية ومغنى (قوله أى طول مدته) أى مدة يحصل فيها نوع مشقة وإن لم يستغرق وقت صلاة أخذ من إطلاقهم وهو الظاهر المتعين ع ش أى خلافاً لمن قال أقله قدر وقت صلاة (وكذا زيادته) عبارة النهاية والمغنى وكذا زيادة العلة وهو إفراط الألم وكثرة المقدار اه أى بان انتشار الألم من موضعه لموضع آخر ع ش وعبارة سم قوله وكذا زيادته فى الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التالم باستعمال الماء لحر أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محذوران فى

ولا لنحو بل كحك يسهل  
أكله يابساً على الأوجه  
فهما (الثالث) من الأسباب  
الفقد الشرعى من حيث  
ذلك بأن يكون به الآن أو  
يظن حدوته بعد (مرض  
يخاف معه) ليس بشرط بل  
لأن الغالب خوف ما يأتى  
مع وجود المرض دون  
فقده والمراد أن يخاف (من  
استعماله) أى الماء مطلقاً  
أو المعجوز عن تسخينه  
مرضاً أو زيادته وله وقع  
لأنه صداع أو ألم خفيف  
أو (على منفعة عضو) بضم  
أوله وكسره ان تذهب  
كنقص ضوء أو سمع  
كالخوف على ذهاب أصل  
العضو أو الروح أولى نعم  
متى عصى بنحو المرض  
توقفت صحة تيممه على التوبة  
لتعديه (وكذا بطء البرء)  
بضم الباء وقبحها فيهما أى  
طول مدته وإن لم يزد الألم  
وكذا زيادته وإن لم تطل  
المدة (أو الشين الفاحش)

إليه لما ذكر حالاً فتعتبر أو ما لا فلا تعتبر مطلقاً وقال مر انه المعتمد (قوله أو يظن حدوته بعد) تأمل فى التام هذا المعطوف بقوله مرض الخ إلا أن يقدر هذا مؤخر اعن قوله مرض الخ فان جعل مرفوع يكون ضمير ذلك بقى قوله لمرض الخ غير مرتبط ببط (قوله دون فقده) فلو وجد مع فقده اثر ايضاً (قوله وكذا زيادته) كذا فى الروض وشرحه ثم قال ولا يبيحه التالم باستعمال الماء لجرح أو برد لا يخاف من الاستعمال معه محذوران فى العاقبة اه فالتالم بالاستعمال من غير ان ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التالم الناشئ عن الاستعمال فتأمل وقد يقال التالم الناشئ زيادته فزع زيادة المرض فقوله وكذا زيادته مستدرك مع قوله

من نحو استحشاف أو نحول  
أو ثغرة تبقى أو لحمه تريد  
وأصله الأثر المستكره (في  
عضو ظاهر) وهو ما يبدو  
في المهنة غالبا كالوجه  
واليدن وقيل ما لا يعد  
كشفه هتكا للسروة  
ويرجع للأول إن أريد  
النظر لغالب ذوى  
المروآت وظاهر تقييد  
نحو العضو هنا بالمحترم  
ليخرج نحو يد تحتم قطعها  
لسرقة أو عاربة بخلاف  
واجبة القطع لقود لا احتمال  
العفو (في الأظهر) لقوله  
تعالى وإن كنتم مرضى  
الآية وصح أنه عليه السلام  
قال لما بلغه أن شخصا  
احتمل وبه جرح برأسه  
فأمر بالغسل فأتى قتله  
قتلهم الله أولم يكن شفاء  
العى السؤال وألحق ما  
ذكر بالمرض لأنه في  
معناه وخرج بالفاحش  
نحو قليل سواد أو أتر جدرى  
وبالظاهر الباطن ولوفى  
أمة حسناء تنقص به قيمتها  
واستشكله ابن عبد السلام  
بأنهم لم يكلفوه فلسا زائدا  
على ثمن المثل وأجيب عنه  
بما يقتضى عدم تحقق ذلك  
وأنه لو تحقق نقصه جاز  
التييم ورد بأنه يلزم ذلك

العاقبة اه قال ألم بالاستعمال من غير أن ينشأ ألم منه لا عبرة به بخلاف التألم الناشئ من الاستعمال فتأمل وقد  
ية ألم التألم الناشئ بزيادة فرغ زيادة المرض فقوله وكذا زيارته مستدرك مع قوله السابق أو زيارته فليتأمل  
اه (قوله من نحو استحشاف الخ) أى كتحليل لون من يبيض إلى سواد مثلا والاستحشاف الرقة مع عدم  
الرطوبة والنحول الرقة مع الرطوبة والثغرة الحفرة كرى وبجبري (قوله أو ثغرة تبقى أو لحمه تريد) ظاهره  
وان صغر كل من اللحم والثغرة ولا مانع من تسميته شيئا لأن مجرد وجودهما في العضو يورث شيئا ولعل  
هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره بيان للشين وهو مجرد لا يبيح التيمم بل إن كان فاحشا تيمم أو يسيرا  
فلا عش أقول بل ظاهر صنيع الشارح كغيره أن ما ذكره بيان للشين الفاحش لا لأصل الشين (قوله في  
المهنة) في القاموس المهنة بالكسر والفتح والتحريك وكلمة الحذق بالخدمة والعمل اه وبعبارة  
البجبري المهنة بفتح الميم مع كسر ثانيه وحكى كسرهما مع سكن الهاء الخدمة اه (قوله للرومة) قال  
اللساني المروءة بفتح الميم وكسرهما بالهمز وتركهما مع إبدالها واو أو ملكة نفسانية تقتضى تخلق الإنسان  
باخلاص مثاله اه وقال الشهاب في شرح الشفاء المروءة فعولة بالضم مهموز وقد تبدل همزته واو  
وتدغم وتسهل بمعنى الإنسانية لأنها مأخوذة من المروءة وهى تعاطى ما يستحسن وتجنب ما يسترذل كالحرف  
الدينية والملابس الخسيسة والجلوس فى الأسواق عش (قوله وظاهر) خبر مقدم لقوله تقييد الخ (قوله  
ليخرج نحو يد الخ) هذا مبنى على أن المال ليس محترما فى حق نفسه وقد مر عن سم أن الأقرب خلافه عش  
واستقر سم هنا الأول بعبارة وهى تقييد النفس أيضا بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل  
نفسه فلا يتسبب فيه وقد يسوغ له قطع عضو لا كلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه  
فيه نظرو ولا يبعد عدم الفرق اه قوله بخلاف واجبة القطع لقود أى وإن كان المستحق مجنونا إذ قد يحتاج  
فيجوز لوليّه غير الوصى العفو عن الأرض سم (قوله لقوله تعالى) إلى قوله وإن انتفى في النهاية إلا لقوله ولو  
بالتجربة (قوله لقوله تعالى الخ) الظاهر أنه تعليل لما قبل قول المصنف وكذا الخ كما هو صريح المغنى والنهاية  
حيث قدمناه وذكره هناك (قوله فأمر بالغسل) أى من بعض الصحابة لظنه أن التيمم لا يكفي وإن الغسل  
وأجب عليه عش (قوله فأتى) أى بالأغتسال نهاية (قوله فقتله الخ) مقول القول قال عش ولا يشك  
هذا الدعاء أمثاله فانه لا يقصد بها حقيقة بل يقصد بها التنفير اه (قوله وألم يكن شفاء العى السؤال) أى ألم  
يكن اهتداء الجاهل أى سببه السؤال عش (قوله والحق ما ذكر بالمرض الخ) عبارة النهاية لا إطلاق  
المرض فى الآية ولأن مشقة الزيادة والبطة فوق مشقة طلب الماء من فرسخ وضرر الشين المذكور فوق  
ضرر الزيادة البسيرة على ثمن مثل الماء اه (قوله وخرج) إلى قوله ورد فى المغنى (قوله وأثر جدرى)  
بضم الجيم وفتح الدال وبفتحهما لغتان مختار اه عش (قوله واستشكله) أى قولهم ولو فى أمة حسناء الخ  
(قوله لم يكلفوه) أى المحتاج لظهور (قوله على ثمن المثل) أى الماء (قوله عدم تحقق ذلك) يعنى أن النقصان  
غير محقق فى الرقيق والخسران محقق فى الزيادة على ثمن المثل قال سم قد يقال زيادة الفل على ثمن المثل غير  
محقق أيضا لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس بيقين فليتأمل اه (قوله وأنه الخ) أى ويقتضى أنه الخ (قوله  
نفسه) أى الرقيق (قوله ورد) أى ما اقتضاه كلام المجيب من جواز التيمم عند تحقق النقص عش (قوله  
بأنه يلزم ذلك) أى أن قياس هذا الجواب وجوب استعمال الماء فى العضو الظاهر وعدم جواز التيمم أن

السابق أو زيادته فليتأمل (قوله وأصله الأثر) عبارة شرح الروض والشين الأثر المستكره (قوله  
بخلاف واجبة القطع لقود) أى وإن كان المستحق مجنونا إذ قد يحتاج فيجوز لوليّه غير الوصى العفو على  
الأرض وهى تقييد النفس أيضا بالمحترمة أو يفرق بأن الإنسان لا يسوغ له قتل نفسه فلا يتسبب فيه وقد  
يسوغ له قطع عضو لا كلة به تأتى على نفسه إن لم يقطعه فله التسبب فيه نظرو ولا يبعد عدم الفرق (قوله بما  
يقتضى عدم تحقق ذلك) قد يقال زيادة الفل على ثمن المثل غير محقق أيضا لأنه بالتقويم وهو تخمين ليس  
بيقين فليتأمل (قوله ورد بأنه يلزم الخ) لا يخفى أن قياس هذا الجواب فى الظاهر هو استعمال الماء إن لم

لم يتحقق النقص بذلك (قوله في الظاهر) أى بالنسبة للشين اليسير رشيدى (قوله ولم يقلوا به) أى بوجوب استعمال الماء في العضو الظاهر عند عدم تحقق النقص (قوله وليس الخ) أى الرديتاقى مثله في الظاهر ع ش (قوله لان الاستشكال الخ) فيه نظر يعلم بنقل كلام الرادو هو ابن شهية وعبارته واجيب بان حصول الشين بالاستعمال غير محقق وإذا كان غير محقق لم يسقط به الوجوب وهذا كما ذكر الاصحاب كلهم انه يجب استعمال المشمس إذا لم يجد غيره وإن كان يخشى منه البرص لان حصوله مظنون وفيه نظر لان ما ذكره من عدم التحقق جار في الشين الظاهر ايضا وقد جوزوا ترك الغسل والعدول إلى التيمم عند خوفه على الاظهار انتهت فتأمل بصرى (قوله وبما يقتضى الخ) يتأمل سم (قوله استعمال الماء) أى في الباطن عبارة النهاية و فرق ايضا بينهما بأنه إنما امرناه هنا بالاستعمال وإن تحقق نقص لتعلق حق الله تعالى بالطهارة بالماء فلم نعتبر حق السيد بدليل ما لترك الصلاة فانقلبه به وإن فات حقه بالكلية بخلاف بذل الزيادة اه (قوله كما يقتل) أى الرقيق (قوله توجيهه ما أطلقوه) أى من أنه لا أثر لخوف الشين اليسير في الظاهر والفاش في الباطن (قوله بان الغالب الخ) فيه نظر سم (قوله ويفرق بينه) أى بين الخوف على الكثير في الباطن (قوله يشع فيها) أى في المعاملة ع ش (قوله ثم إن عرف ذلك الخ) عبارة النهاية والمغنى واللفظ الاول وعلى الاول أى الاظهر إنما يتيمم إن أخبره بكونه يحصل منه ذلك وبكونه مخوف فاطيب مقبول الرواية ولو عبد أو امرأة أو عرف هو ذلك من نفسه وإلا فلا يتيمم كما جزم به في التحقيق ونقله في الروضة عن السنجى وأقره وهو المعتمد وإن جزم البغوى بأنه يتيمم وقال الاسنوى انه يدل له ما في المجموع في الاطعمة عن نص الشافعى ان المضطر إذا خاف من الطعام المحضر اليه انه مسموم جازله تركه والانتقال إلى الميتة اه فقد فرق الوالدرحه الله تعالى بينهما بأن ذمته هنا اشغلت بالطهارة بالماء فلا تبرأ من ذلك إلا بدليل ولا كذلك اكل الميتة وفى كلام ابن العباد ما يدل عليه اه قال ع ش قوله ولا كذلك اكل الميتة لك ان تعارضه بأنه ثم ايضا اشغلت ذمته بطلب وقاية روحه باكل الظاهر وضرره غير محقق فلا يعدل عنه إلا بدليل اه وياتى عن سم عن الشهاب الرملى ما يدفعه (قوله ولو بالتجربة) خلافا لظاهر النهاية والمغنى من عدم كفاية معرفته بالتجربة واشترط كونه عارفا بالطب واعتمده ع ش والرشيدى وشيخنا وكذا سم على البهجة (قوله اعتمد معرفته) ولو فاسقا والمراد المعرفة بسبب الطب خلافا للحج ع ش أقول وقوله لأنى أنفا وينبغى خلافه الخ يؤيد ما قاله حج من كفاية المعرفة بالتجربة (قوله فاخبار عارف عدل رواية) ولو امتنع من الاخبار إلا باجورة وجب دفعها له إن كان في الاخبار كلفة كان احتاج في اخباره إلى سعى حتى يصل المريض أو لتفتيش كتب ليخبره بما يليق به وإن لم يكن في ذلك كلفة كان حصل منه الجواب بكلمة لا تنعب لم تجب لعدم استحقات الاجرة على ذلك فان دفع اليه شيئا بلا عقد تبرعاً جاز ثم ظاهره انه لو أخبره فاسق أو كافر لا ياخذ بخبره وإن غلب على ظنه صدقه وينبغى خلافه فتى غلب على ظنه صدقه عمل به فلو تعارض إخبار عدول فينبغى تقديم الاوثق فالأكثر عدداً فلو استؤوا أو ثوقا وعدداً تساطوا أو كان كل لم يوجد خبر فياتى فيه كلام المستنجى وغيره ولو قيل بتقديم خبر من أخبر بالضرر ولم يكن بعيداً لأن معه زيادة علم ثم إن كان المرض مضبوطاً لا يحتاج إلى مراجعة الطبيب في كل صلاة فذاك وإلا وجب عليه ذلك ومن التعارض ايضا ما لو كان يعرف الطب من نفسه ثم أخبره طبيب آخر بخلاف ما يعرفه فماتى فيه ما تقدم ع ش وقوله ثم ظاهره إلى قوله ومن التعارض في الجبرى عن سم على البهجة مثله إلا قوله وكان كان لم يوجد إلى ثم إن كان وقوله ومن التعارض الخ في إطلاقه الشامل لما ذكره من خبر الطبيب الآخر ظن نفسه نظر ظاهر (قوله وإن انتفيا) أى معرفة نفسه وإخبار عدل بان فقدت محل يجب طلب الماء منه فيما يظهر ع ش (قوله تيمم الخ) كذا في سائر كتبه وكلام شيخ الاسلام في الاسنى والغرر يميل اليه ونقله عن الاسنوى والزر كشى واعتمد الخطيب والجمال الرملى

يتحقق النقص والتيمم إن تحقق فليتأمل (قوله وبما يقتضى) يتأمل (قوله بأن الغالب) فيه نظر (قوله تيمم

في الظاهر أيضا ولم يقلوا به وليس في محله لان الاستشكال فيه أيضا وبما يقتضى استعمال الماء وإن تحقق نقص ذلك كما يقتل بترك الصلاة ورد بان ترك قتله يؤدى إلى تفويت حق الله تعالى بالكلية ولا كذلك هنا لان للماء بدلا ويمكن توجيهه ما أطلقوه بأن الغالب عدم تأثير القليل في الظاهر والكثير في الباطن بخلاف الكثير في الظاهر فاناطوا الامر بالغالب فيها ولم يقولوا على خلافه ويفرق بينه وبين بذله زائدا على الثمن بأن هذا يعد غشبا في المعاملة وهى لكونها العقل أى مرتبطة بكاله لا يسمح أهلها بالغش فيها كما جاء عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يشع فيها بالتافه ويتصدق بالكثير فقيل له فقال ذاك عقلى وهذا جودى ثم إن عرف ذلك ولو بالتجربة اعتمد معرفته وإلا فاخبار عارف عدل رواية فان انتفيا وتوهم شيئا مما مر تيمم

عدم صحة التيمم في ذلك كرى (قوله على الاوجه) خلافا للنهية والمغنى كما مر آنفا (قوله ولزمته الاعادة) اى  
 وإن وجد الطيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها سم على البهجة اه بجرى مى (قوله لا بعد البرء) اى او  
 بالطهارة بالماء سم (قوله اوجود من يخبره بمبيح التيمم) اى بان هذا المرض الذى بك مبيح للتيمم  
 ويظهر ان يلحق بذلك ما لو تسكف بذلك وتوضأ بصرى (قوله فى جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول  
 للبيئة واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق  
 الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه  
 سم (قوله بين هذا) اى توهم نحو المرض من استعمال الماء (قوله والفرق الخ) وهو للشهاب الرملى كما مر  
 آنفا (قوله التى يخشى) اى قول المتن وإذا فى المغنى وإلى التنبيه فى النهاية الاقوله يدل لى المتن (قوله وقد عجز  
 عن تسخينه) قال سم فى آخر الباب مانصه اما لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل  
 بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم لصلى به فى الوقت اقبل به  
 شيخنا الشهاب الرملى وهو ظاهر لانه واجد الماء قادر على الطهارة وقوله لانه واجد الخ اى وبه يفارق مسئلة  
 الرحمة المارة وخرج بالتسخين التبريد فاذا كان سخنا بحيث لو اشتغل بتبريده خرج الوقت فليس له ذلك  
 ويفرق بينهما بان التبريد ليس من فعله ولا باختياره بخلاف التسخين عرش واعتمده الحنفى كما مر (قوله  
 أو تدفئة اعضائه) اى النافعة اما إذا انقضت التدفئة او وجد ما يسخن به ولم يخف ما ذكر فانه لا يتيمم اذا ضرر  
 حيثئذ والحاصل انه حيث خاف محذور البرد او مرض حاصل او متوقع جاز له التيمم وحيث لا فلا شرح بالفصل  
 ومع الجواز تازمه الاعادة لندرة فقد ما يسخن به الماء او يدثر به العضو كرى قول المتن (وإذا امتنع استعماله)  
 اى الماء اى وجوبه مغنى ويأتى عن النهاية ما يوافق اوله لهذا وآخره لما جرى عليه الشارح (قوله لعله)  
 من جرح او كسر او مرض نهاية اى او نحوها (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهاية لم يرد بامتناعه تجريمه بل  
 امتناع وجوب استعماله ويصح ان يرد به تجريمه ايضا عند غلبه ظن حصول المحذور بالطريق المتقدم  
 فالامتناع على بابه اه قال عرش قوله عند غلبة ظن الخ افهم انه حيث لم يغلب على ظنه ما ذكر جاز له  
 التيمم وهو موافق لما اقتضاه تعبير المصنف بالخوف وحيثئذ فحيث اخبره الطيب بان الغالب حصول  
 المرض حرم استعماله الماء وان اخبره بمجرد حصول الخوف لم يجب ويجوز التيمم اه وعبارة الرشيدى  
 لا يخفى ان هذا القيد لا بد منه لاستعمال الماء على كل من المعنيين خلافا لما يوهمه كلامه مر اه (قوله مع خشية  
 محذور الخ) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه سم اى  
 بل الحرمة مقيدة بالظن اخذنا من قول الشارح الآتى يدل له قولهم السابق الخ فانه قيده هناك بظن الضرر  
 بل بغلبته كما مر آنفا عن النهاية وحاشيته (قوله عامر) شامل لبطلان البرء عبارة البجيرمى عن عرش وانظر

على الاوجه) وايداه الاسنوى بمسئلة السم المذكورة (قوله لا بعد البرء) اى او بالطهارة بالماء (قوله فى  
 جواز التيمم) اى الذى هو نظير العدول للبيئة واعتمد شيخنا الشهاب الرملى عدم التيمم وفرق بين ما هنا  
 ومسئلة السم المذكورة بان تعلق حق الله بالماء اقوى بدليل بطلان بيع الماء المحتاج اليه للطهارة بعد  
 دخول الوقت وصحة بيع الطعام المحتاج اليه (قوله لزمته ذمته ييقين) لك ان تقول إذا كان المراد ان الصلاة  
 لزمته ذمته وقته ييقين فلا يبرأ منها الا ييقين سقط هذا الرد للمبنى على تجوز تاخير القضاء عن الوقت عند  
 عدم البرء او وجود الخبر فنامله (قوله وإذا امتنع استعماله الخ) فى شرح العباب قال الاسنوى ويسن  
 إذا تعذر مسح الاذنين ان يتيمم عنهما لانه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين او المضمضة او  
 الاستنشاق اه وينبغى سن تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما (قوله ويؤخذ من تعبيره)  
 قد يقال المراد بالامتناع خوف المحذور من استعماله فلا يؤخذ منه ما ذكر وان كان الماخوذ صحيحا (قوله  
 مع خشية محذور) الخشية اعم من الظن فقضية كلامه الحرمة وإن لم يظن المحذور وقد يتوقف فيه (قوله  
 فى غير الشين) من غير الشين بطلان البرء فيفيد اتجاه التحريم فيه وقد يتوقف فى عدم التحريم فى الشين وفى

على الاوجه ولزمته الاعادة  
 لكن لا يفعلها الا بعد البرء  
 او وجود من يخبره بمبيح  
 التيمم ونزع ابن العبادى  
 جواز التيمم بما فيه نظر  
 والفرق بين هذا ونظيره  
 لى توهم سم طعام احضر  
 اليه حتى يعدل عنه للبيئة  
 بان الصلاة هالزمت ذمته  
 ييقين فلا يبرأ منها الا ييقين  
 يرد باننا لا نقول بعدمها حتى  
 يرد ذلك بل يفعلها ثم يعادتها  
 وهذا غاية الاحتياط لها  
 مع الخروج عما قد يكون  
 سببا لتلف نحو النفس  
 (وشدة البرد) التى يخشى  
 منها محذور عما ذكر  
 وقد عجز عن تسخينه او  
 تدفئة اعضائه (ك) خوف  
 نحو (مرض) فى اباحة  
 التيمم لما صح ان عمرو بن  
 العاص رضى الله عنه تيمم  
 لخوف الهلاك من شدة  
 البرد فاقره صلى الله عليه  
 وسلم على ذلك (وإذا امتنع  
 استعماله) اى الماء (فى)  
 كل البدن وجب تيمم واحد  
 لا غير او فى محل من البدن  
 (عضو) او غيره لعله  
 ويؤخذ من تعبيره بامتناع  
 حرمة استعمال الماء مع  
 خشية محذور عما مر وهو  
 متجه فى غير الشين ويدل له  
 قولهم السابق فان خشى  
 ضرر نحو الشمس حرم  
 عليه استعماله



نعم الشين الظاهر لا يقتضي حرمه إلا في قن تنقص قيمته ولم يأذن مالك كإظهار (ان ٧ ٣) لم يكن عليه ساتر وجب عليه قطعاً عندنا

(التيمم) الشرعي خلافاً  
لما كُتِبَ بمر التراب عليه  
وذلك لتلاخلو محل العلة من  
طهارة (وكذا) يجب (غسل  
الصحيح) الذي يمكن غسله  
(على المذهب) لرواية صحيحة  
في قصة عمر والسابقة أنه  
غسل معافقه وتوضأ  
وضوءه للصلاة ثم صلى  
قال البيهقي معناه أنه غسل  
ما أمكنه وتوضأ وتيمم  
للأبقي ويتلطف من خشى  
سيلان الماء لمحل العلة بوضع  
خرقة مبلولة بقر به لينغسل  
بقطر هاماً حو اليه من غير  
أن يسيل اليه شيء ويلزم  
العاجز استنجار من يفعل  
ذلك باجرة مثله أن وجدها  
فاضلة عما يعتبر في الفطرة  
فإن تعذر ذلك قضى لندوره  
ولا يجب مسح محل العلة  
بالماء كما أفهمه كلامه ويجب  
بالتراب إن كان بمحل  
التيمم ما لم يخش منه شيء  
مما مر (ولأترتيب بينهما)  
أي التيمم وغسل الصحيح  
(للجنب) والحائض  
والنفساء أي لا يجب ذلك  
لأن الأصل لا يجب فيه ذلك  
فالو يبدله وإنما وجب  
تقديم الغسل إذا وجد ماء  
لا يكفيها لأن التيمم هنا  
للعلة وهي مستمرة وشم  
لفقد الماء فوجب استعماله  
أولاً لوجود الفقد عند  
التيمم والأولى تقديم  
التيمم ليزيل الماء أثر

هل يحرم الاستعمال عند خوف بطل البرء الظاهر الحرمة اه (قوله نعم الشين الخ) أي الفاحش أخذ من  
قوله بما مر قول المتن (وجب التيمم) وفي شرح العباب قال الأسنوي ويسن إذا تعذر مسح الأذنين أن  
يتيمم عنهما لأنه يسن تطهيرهما وكذا إذا تعذر غسل الكفين أو المضمضة أو الاستنشاق اه وبغنى سن  
تعدد التيمم عن غسل الكفين عند تعذر غسلهما سم (قوله خلافاً) عبارة المغنى والنهاية وعرف التيمم  
بالألف واللام إشارة للرّد على من قال من العلماء أنه يمر التراب على المحل المعجز عنه اه (قوله) وذلك لتلاخلو  
الخ) ويلزمه إمرار التراب ما يمكن على محل العلة إن كان بمحل التيمم ولم يخش محذوراً مما مر نهاية ومغنى  
وبأى الشارح مثله قول المتن (وكذا غسل الصحيح الخ) قال في الروض أي والمغنى ولما بين حبات الجدرى  
حكم العضو الجريح أن خاف من غسله ما مر اه ع (قوله لرواية) أي قوله وبحث الأسنوي في المغنى  
(قوله) ويتلطف) أي وجوباً إن أدى ترك التلطف إلى دخول الماء إلى الجراحة وقد أخبره الطبيب بضرر  
الماء إذا وصل إليها ع اه بجري (قوله) بوضع خرقة الخ) ويتعامل عليها شيخ الإسلام وخطيب عبارة  
النهاية وعصرها اه (قوله) فإن تعذر ظاهره أنه يقتضى ولو مع الاتيان بالمس الآتي في كلامه المصرح به  
هنا في النهاية وقد وجهه بان الواجب الحقيقي الغسل ولم يوجد وما لإيجاب المس فلأنه آتيان ببعض الواجب  
لأنه يقوم مقام الواجب من كل وجه فليتامل بصرى (ذلك) أي الاستنجار ع (قوله) قضى لندوره  
عبارة النهاية والمغنى وشرح بالفضل فإن تعذر أمسه ماء بلا إفاضة اه قال السكردى قوله أمسه ماء وهذه رتبة  
فوق المسح ودون الغسل جوزت هنا بدل الغسل للضرورة اه وقال ع ش قوله مر بلا إفاضة أي وذلك  
غسل خفيف اه وقال البجيرى قوله مر أمسه بلا إفاضة فإن تعذر المسح صلى كفاً قد الطهورين وأعاد  
ع ش اه وهذه العبارات قد تفيد عدم وجوب القضاء مع المسح (قوله) ولا يجب مسح محل العلة الخ  
وإن لم يخف منه لأن الواجب إنما هو الغسل نعم يظهر استحبابه ولا يلزم أو يضع ساتراً على العليل ليسمح على  
الساتر إذا مسح رخصة فلا يناسبها وجوب ذلك نهاية ومغنى وسم أي بل يشن الوضع المذكور كما يأتي  
(قوله) لم يخش الخ) أي ولا يغير التراب على الصحيح فيقتضى لنقص البدل والمبدل كما يأتي قول المتن (للجنب)  
الأولى لم يرد الغسل ولو مندوباً بصرى (قوله) والحائض الخ) أي ومن طلب منه غسل مسنون نهاية ومغنى  
(قوله) وإنما وجب الخ) وللقول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوب تقديم ماء لا يكفيها نهاية (قوله) ليزيل  
الماء هذا لا يأتي إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزر كشيء في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم  
كالغسل والذي يتجه أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في  
شرح العباب سم على حج وقوله هذا لا يأتي الخ ظاهر لكنه قد يوجد تقديم التيمم فيه بما قاله الأسنوي من  
أن الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غير ما تقدم التيمم حينئذ لكونه بدلاً عن غسل الوجه واليدين وهو  
مقدم على بقية الأعضاء ع ش أي غير الرأس (قوله) وبحث الأسنوي الخ) وهذا البحث ظاهر لا معدل عنه  
نهاية (قوله) ثم يتيمم) محل تأمل لإلا ترتيب بين أجزاء الرأس بصرى وقد يجب بانه لا خروج من الخلاف  
الذي أشار الشارح إلى رده بقوله السابق وإنما بوجوب المتفرع على البحث إنما هو قوله ثم يغسل الخ (قوله)  
تنبيه) إلى المتن ذكره ع ش وأقره (قوله) ما أفاده المتن الخ) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله  
ولأترتيب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنابة وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة  
المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيها وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتي ولم يحدث فليس بعيداً  
فليتامل سم وقوله ففيه أن المراد الخ لك منعه بأن إطلاق المتن لنفي الترتيب بين تيمم الجنب وغسل صحيحه

الفرق بين الشين والبطء (قوله) ولا يجب مسح محل العلة) نعم يظهر استحبابه (قوله) ليزيل الماء) هذا لا يأتي  
إذا عمت العلة الوجه واليدين ونظر الزر كشيء في مسح الساتر هل الأولى تأخيرها عن التيمم كالغسل والذي يتجه  
أن الأولى ذلك لكن أن فعل السنة من مسحه بالتراب ليزيله ماء المسح حينئذ كذا في شرح العباب (قوله)  
وبحث الأسنوي الخ) زاد في شرح الروض عقبه ما نصه وفي البيان فيما إذا كان حدثه أصغر مثل ذلك ونقله  
التراب وبحث الأسنوي ندب تقديم ما يندب تقديمه في الغسل ففي جرح برأسه يغسل صحيحه ثم يتيمم ثم يغسل باقي بدنه

(تنبيه) ما فائدة المتن أن الجنب إذا أحدث لا يلزمه الترتيب وإن كانت علة في اغضاء الوضوء يشمل ما لو كانت علة في يده مثلا فتيمم عن الجنبات ثم أحدث فتوضأ وأعاد التيمم (٣٤٨) عن الأكلبر لا رادته فرضا ثانيا فيندرج فيه تيمم الأصغر وإن كان قبل الوضوء وهو متجه

نظير ما مر في جنب بقى رجلاه فحدث له غسلهما قبل بقية أعضاء وضوئه وما أو ما إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الصورة عن الأصغر وقت غسل العليل فهو مناف لكلامهم أنه حيث اجتمع الأصغر والأكبر اضطرر النظر إلى الأصغر مطلقا (فإن كان محدثا) حدثا أصغر (فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل) رعاية الترتيب الوضوء فلا ينقل عن عضو عليل حتى يكمله غسلًا وبدلا فإن كان الوجه وجب تقديم التيمم على الشروع في غسل شيء من اليدين وله تقديمه على غسل صحيح الوجه وهو أولى وتأخير عنه لأن العضو الواحد لا ترتيب فيه (فإن جرح عضوه فتيمن) يلزمه لما تقرر من اشتراط التيمم وقت غسل العليل أو أربعة أعضائه ولم نعم الجراحة الرأس فثلاث تيممات لأن الرأس يكفي مسح صحيحه فإن عمته فأربع تيممات أو الثلاثة أيضا فتيمم واحد عن الوضوء لسقوط الترتيب أو ماعد الرأس فتيمم واحد عن الوجه واليدين لسقوط غسلهما المقتضى لسقوط ترتيبهما بخلاف ما لوقى

شامل لما إذا كانا عن حدثه الأكبر ولما إذا كانا عن حدثه الأصغر وقوله فليس ببعيد وهو ظاهر المنع فإن المصنف لم يتعرض هناك للترتيب أصلا (قوله يشمل الخ) خبر قوله وما فائدة الخ (قوله إذا أحدث الخ) أي إذا تيمم وغسل الصحيح وصلى فرضا ثم أحدث حدثا أصغرا وأدفرضا ثانيا (فتيمم عن الجنبات) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا سم بحذف (قوله وإن كان) أي تيمم الأكبر (قوله له غسلهما الخ) بدل مما مر (قوله مطلقا) أي تيمما وضوئا قول المتن (فإن كان) أي من به العلة مغنى قول المتن (محدثا) مثله مر يد التجديد ببناء على ما تقدم من ندبه لمن لا يتم وضوءه إلا بالتيمم بصري (قوله حدثا أصغرا) إلى قول المتن ويجب في النهاية والمغنى لا قوله أو طلاء وقوله وإن لم توجد إلى المتن (قوله فإن كان الوجه) ولو كانت العلة في اليد فالواجب تقويم التيمم على مسح الرأس وتأخير عنه غسل الوجه نهاية (قوله وله تقديمه الخ) مرانه يسن البدء بالوجه فلو كان المانع باسفله باقى نظير بحث السنوى بصري (قوله وهو أولى) أي ليزيل الماء أثر التراب نهاية (قوله وتأخير عنه) أي وتوسطه نهاية وشرح بأفضل أي بأن يغسل بعض العضو الصحيح ثم تيمم عن علة ثم يغسل باقى صحيحه ع ش قول المتن (فإن جرح عضوه) أو امتنع استعمال فيهما لغير جراحة مفتى ومنهج (قوله ولم نعم الجراحة الرأس) الاخصر الأفيد ولم نعمها كافي النهاية والمغنى (قوله فثلاث تيممات) ولا بد لكل واحد منهما من نية مستقلة على المعتمد لأن كل واحد منهما طهارة مستقلة لا تكبر لما قبلها ع ش (قوله فأربع تيممات الخ) هذا وما قبله وما بعده في الطهارة الأولى فلو صلى فرضا ولم يحدث وأراد آخر كفاه تيمم واحد بجري (قوله أو ماعد الرأس الخ) ولو كانت العلة في وجهه ويده تيمم تيمما عن الوجه قيل لا انتقال إلى اليد وتيمما عن اليد قيل لا انتقال لمسح الرأس وله الموالاة بين التيممين بعد فراغ الوجه ولو عمتهما كفاه تيمم واحد عن ذلك لسقوط الترتيب بينهما حينئذ ومثل ذلك ما لو عمت الرأس والرجلين نهاية ومغنى (قوله ثم مسحه) أي مسح الرأس بعد تيمم الوجه واليدين (قوله ويسن جعل اليدين الخ) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيت وجب غسلهما كانا كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان سم (قوله كعضوين) أي في التيمم نهاية (قوله نحو ألواح) عبارة غير خشب أو قصب اه (قوله لا تجار نحو السكسر) أي كالخلع مغنى ونهاية (قوله أو لصوق الخ) وكذا الشقوق التي في الرجل ان احتاج إلى تطهير شيء فيها يمنع من وصول الماء خطيب أي وقطر بالفعل فيكون هذا الشيء بالنسبة لما تحته جبرية يأتى فيه تفصيلها بجري (قوله لا يهيم تلك الخ) قد يقال الإيهام مع الواو أيضا فنامله سم (قوله فلم يحتج الخ) ومع ذلك هي عته في الروضة ثم قال أنه حسن اه وعبارة الروضة قال صاحب البيان وإذا كانت الجراحة في يديه استحب أن يحمل كل يد كعضو فيغسل وجهه ثم صحيح اليمنى وتيمم عن جريهما ثم يظهر اليسرى وغسلا وتيمما وكذا الرجلان وهذا حسن لأن تقديم اليمنى ستة فإذا اقتصر على تيمم فقط طهرهما دفعة واحدة والله اعلم انتهى (قوله ما فائدة المتن) انظر من أين أفاد ذلك فإن كان من إطلاق قوله ولا ترتب بينهما للجنب ففيه أن المراد بين التيمم عن الجنبات وغسل الصحيح عنها وهذا غير موجود في الصورة المذكورة حتى يكون مفهما لما ذكر فيهما وإن كان من إطلاق مفهوم قوله الآتى ولم يحدث فليس ببعيد أفليتا مل (قوله في تيمم عن الجنبات) لعل المراد مع غسل الصحيح ليظهر قوله فتوضأ وأعاد التيمم إذ لو لم يغسل الصحيح أو لم يقتصر ثانيا على الوضوء والتيمم بل كان واجبه غسل الصحيح أيضا فإن قيل يفرض هذا فيما إذا لم يحدث ثانيا إلا ما يكفي الوضوء قلنا لا يتعين له بل يغسل به بعض البدن عن الجنبات (قوله ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان) ينبغي أنه لو خلق له وجهان فحيت وجب غسلهما كان كاليدين فيكفيهما تيمم ويسن تيممان (قوله لا يهيم تلك)

بعضهما ثم مسحه ثم واحد عن الرجلين ويسن جعل اليدين كعضوين وكذا الرجلان (وإن كان) على العليل ساتر (أو وضوح) (كجيرة) وهي نحو الواح تشد لا نجبار نحو السكسر أو لصوق بفتح أو له أو طلاء أو عصابة فصد (لا) عبارة أصله لا قيل وهي أولى لا يهيم تلك أن ما يمكن نزع لا يسمى ساترا اه ويرد بان من الواضح أن هذا قيد للحكم لا لتسميتها ساترا فلم يحتج الواو (يكن نزعها) عنه لحوف بحذور مما مر

(غسل الصحيح) ويتلطف بغسل ما اخذته الجبيرة من الصحيح بحسب الامكان وما تعذر (٣٤٩) غسله ماتحتها او امكنه مسه الماء بلا

إفاضة لزمه وإن لم توجد فيه حقيقة الغسل لانه اقرب إليها من المسح فتعين وحرف مسه بمسحه ثم استشكل وليس في محله للفرق الظاهر بينهما ومن ثم لم يجب المسح هنا فارق المسح بانه اقرب للغسل كما تقرر (وتيمم) لرواية سندها جيد عند غير البيهقي في المحتمل السابق لما يكفيه ان يتيمم ويعصب على جرحه خرقه ثم مسح عليها ويغسل سائر جسده (كاسبق) في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل أما إذا امكن نزعه بلا خوف مخذور مما رمى فيجب ويظهر أن محله إن أمكن غسل الجرح او اخذت بعض الصحيح او كانت بمحل التيمم وامكن مسح العليل بالتراب وإلا فلا فائدة لوجوب النزع وسيأتي آخر الباب بقية من احكامها ومنها انه يجب عليه وضعها على طهر (ويجب مع ذلك) السابق (مسح كل جبيرة) وانحوها وقت غسل غليله (بماء) اما أصل المسح فلخبر المشجوج السابق واما تعميمه فلانه مسح ابيح للعجز عن الاصل كالمسح في التيمم وبه فارقت الخف ومن ثم لم تتأقت ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعما عني عن مخالطة ماء مسحها اخذنا بما يأتي في

أوضح لاستغنائها عن الجواب ع ش (قوله لوجوب النزع) الا ولي للنزع قول المتن (غسل الصحيح وتيمم كما سبق ويجب مع ذلك الخ) لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيمكنه الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس فلا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما لانه اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس فبل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح المكشوف لانه اقوى وكل من التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها سم بحذف (قوله لزمه) خبر وما تعذر الخ (وحرف مسه الخ) اي الذي في كلام الشافعي وغيره (قوله للفرق الظاهر الخ) وعبر بعضهم عن الامساس المذكور بالمسح وبعضهم بالغسل والتحقيق انه رتبة بينهما كما وضحت في الاصل كردي (قوله في المحتل السابق) أي في شرح وكذا البراءة والشين الخ (قوله ان محله) اي وجوب النزع (قوله إن أمكن غسل الجرح) اي ولم يمكن غسله إلا بالنزع سم (قوله) واخذت بعض الصحيح اي ولم يتأت غسله ذرع وجودها كما هو ظاهر بصرى (قوله على طهر) اي كامل لا طهر ذلك العضو فقط ع ش (قوله مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر سم (قوله وقت غسل عليه) اي المحدث دون الجنب اخذنا مما مر (قوله السابق) أي أنفا بقوله ثم مسح عليها (قوله واما تعميمه) اي قوله نعم في النهاية والمغنى لإقوله وكان قياسه إلى وخرج (قوله وبه) اي بالتعليل المذكور (قوله ومن ثم) اي لاجل مفارقتها الخف بذلك (قوله لم تتأقت) فله المسح إلى ان يبرأ نهاية ومعنى (قوله وعما الخ) انظر لو عما جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها سم على حجج اي فهل يكفي المسح على الجبيرة التي عما جرم الدم ام لا فيه نظر والاقرب الاول وفي حاشية شيخنا العلامة الثوري على المنه عن مقتضى كلام العباب ما يوافقه ثم راي قول الشارح مرفي آخر باب التيمم بعد قول المصنف إلا ان يكون بحر حدهم كثير مانصه والوجه حمل ما هنا على كثير تجاوز محلّه وحصل بفعله او على ما إذا كان الجرح في عضو التيمم وعليه دم كثير حائل يمنع الماء وإيصال التراب على العضو اه وهو ظاهر في انه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع ع ش اقول وكلامهم هناك في القضاء فيجب مع الدم المذكور لنقصان البديل

قد يقال الالهام مع الواو ايضا فتأمل (قوله غسل الصحيح وتيمم كاسبق) ويجب مع ذلك مسح كل جبيرة بهاء لا يخفى ان وجوب الجمع بين هذه الامور الثلاثة لا يتأق في الراس إذ لا يجب تعميمه بالطهر فيجب الاقتصار على مسح الصحيح منه ولا إشكال في ذلك وكذا الاقتصار على مسح جميع الجبيرة او التيمم إذا عمت الجبيرة الراس ولا يجب الجمع بينهما فيما يظهر لان مسح الجبيرة هو طهر ماتحتها من الصحيح والتيمم هو طهر ماتحتها من الجريح ففي الاقتصار على أحدهما تطهير بعض الراس وتطهير بعضه كاف إذ لا يجب تعميمه بالطهر كما تقرر نعم هذا ظاهر بالنسبة لعدم وجوب الجمع بينهما ويتردد النظر في أنه هل يتعين الاقتصار على مسح الجبيرة إذا اراد الاقتصار على أحدهما اقوى من التيمم بدليل انه لا يجب إعادته لفرض آخر قبل الحدث بخلاف التيمم ويجري هذا التردد فيما إذا لم تعم الجبيرة الراس بل بقي بعض الصحيح مكشوفاً فبل يكفي مسح الجبيرة او يتعين غسل الصحيح لانه اقوى لانه يرفع الحدث مطلقاً بخلاف المسح فانه يرفعه إلى البرء وقد بدل على التعين فيما ذكر ان كلام التيمم والمسح طهارة ضرورة ولا ضرورة مع وجود الاقوى فليتأمل وبالجملة فالنتيجة تعين غسل الصحيح حيث امكن وإلا فمسح جميع الجبيرة ولا يجب التيمم معها (قوله إن أمكن غسل الجرح) اي ولم يمكن غسله إلا بالنزع (قوله ويجب مع ذلك السابق) قد يشمل مس ماتحت الجبيرة الماء بلا إفاضة وفيه نظر (قوله وعما) انظر لو عما جرم الدم بحيث لا يصل المسح لنفسها (قوله

شروط الصلاة أنه يعنى عن اختلاط المعفو عنه بأجنبي يحتاج إلى ماستله (وقيل) يسكني مسح (بعضها)

كالخف وهو يدل عما أخذته من الصحيح ومن ثم لم تأخذ منه شيئاً أو أخذت شيئاً وغلبه لم يجب مسحها وكان قياسه أنه لا يجب مسح الزائد على ما أخذته من الصحيح لما تقرر أن مسحها إنما هو بدل عما أخذته منه لا عن محل الجرح لأن بدله التيمم لا غير فوجب مسح كلها مستشكل إلا أن يجب أن تحديد ذلك لما شق اعرضوا ( ٣٥٠ ) عنه وأوجبوا الكل احتياطاً وخرج الماء مسحها بالتراب إذا كان بعضو التيمم فلا

يجب لأنه ضعيف فلا يؤثر من فوق حائل نعم يسكن كستر الجرح حتى يمسح عليه خروجا من الخلاف (فإذا تيمم) من ذكره وقد صلى فرضا بعد تيمم وغسل مسحها كستر (لفرض ثان) لما يأتي أنه لا يؤدي بالتيمم إلا فرض (ولم يحدث) يعني ولم يبطل تيممه (لم يعد الجانب غسل) لشيء من بدنه لبقاء طهره كما يأتي (ويعيد المحدث) غسل (مابعد عليه) لبطلان طهر العليل ويلزمه بطلان مابعد عملاً بقضية الترتيب الواجب على المحدث دون الجانب ويرده ما يأتي أن طهارته باقية بدليل أنه يتنفل به (وقيل يستأنفان) أي الجانب والمحدث لتركب طهرهما من أصل وبدل فإذا بطل البدل بطل الأصل كنزع الخف بناء على الضعيف أن فيه الوضوء (وقيل المحدث يجب) فلا يحتاج إلى إعادة غسل ما بعد عليه لبقاء طهر العليل بدليل صحة تنفله كما تقرر وإنما وجبت إعادة تيممه المتحد أو المتعدد لضعفه عن أداء فرض ثان به فإن قلت قياس سقوط الترتيب في هذه الطهارة الثانية لما تقرر من بقاء طهره الأول

والمبدل وأيس الكلام هنا فيه بل في صحة المسح ولا تلازم بينهما كما هو ظاهر بل غاية الدم المذكور أن يكون من وضع جيرة فوق أخرى وهو لا يمنع صحة المسح (قوله كالحف) أي والراس و فرق الأول بينه وبين الراس بأن في تعميه مشقة النزاع وبين الخف بأن فيه ضرر فإن الاستيعاب يليه نهاية (قوله وهو) أي مسحها سم (قوله أو أخذت شيئاً الخ) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهره أنه لا يغني عن مسحها سم يغني وفيه نظر كما مر (قوله لم يجب مسحها) فاطلاقهم وجوب المسح جرى على الغالب من أن الساتر يأخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل خطيب (قوله قياسه) أي قياس عدم وجوب المسح فها ذكر (قوله من الصحيح) بيان لما أخذته (قوله أنه لا يجب) الأسبك حذف الضمير (قوله إلا أن يجب الخ) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق سم (قوله كستر الجرح الخ) هل ولو في عضو والتيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم يأخذ من الصحيح شيئاً وقد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافاً يرى ذلك سم على حج وقد يقال كون المخالف يرى ذلك لا يقتضي وضع الساتر لأن رعاية الخلاف إنما تطالب حيث لم تفرت مطلوباً عندنا وهي هنا قوت الغسل الواجب لقدرة عليه اللهم إلا أن يقال أن الكلام مفروض فيها إذا تعذر غسل ما حول الجرح من الصحيح فيسن وضع الساتر لمسحه بدل الصحيح منضمماً للتيمم بدل الجرح مع شاي ومفروض فيما إذا لم يأخذ من الصحيح شيئاً ورأى المخالف أن المسح كالتيمم بدل عن محل الجرح (قوله من ذكر) إلى قوله فإن قلت في النهاية والمغني الإفاضة أو المتعدد (قوله من ذكر الخ) أي من غلى عليه ساتر عبارة النهاية والمغني من غسل الصحيح وتيمم عن الجرح وأدى فريضته أه وهي أولى (قوله كما مر) أي في مراعاة المحدث للترتيب وتعدد التيمم بتعدد العضو العليل ومسح كل جيرة لا يمكن نزاعها وإساس الماء ما تعذر غسله مما تحتها قول المتن (لفرض ثان) أي وثالث وهكذا نهاية ومغني (قوله لم يبطل تيممه) أي يحدث وغيره كردة سم قول المتن (لم يعد الجانب) أي ونحوه غسلها أي ولا مسحاً منها من غير نهاية ومغني (قوله ويلزمه) أي بطلان طهر العليل بطلان الخفاذا كانت الجراحة في اليد تيمم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين نهاية (قوله عملاً بقضية الترتيب الخ) كالوئسي من أعضاء الوضوء لغة مغني (قوله أو المتعدد) خلافاً للنهاية والمغني (قوله لما تقرر) متعلق بسقوط الخ وقوله بدليل الخ متعلق ببقاء طهره الخ وقوله أن لا يجب الخ خبر قوله قياس الخ (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى صفة التيمم المتعدد (قوله بل يكفي تيمم واحد) اعتمده النهاية والمغني وفاقاً للشهاب الرملي (قوله فتعده فيها) أي في الطهارة الثانية (قوله مصحح الرافعي) أي بقوله السابق ويعيد المحدث ما بعد عليه (قوله سقط الماء) أي غسل ما بعد عليه (قوله في إيجابه) أي التيمم من حيث هو (قوله أنه الخ) فاعل مر والضمير للوضوء المجدد وقوله أنه حكاية الخ بيان لمقتضى التجديد (قوله وهذا)

(وهو) أي مسحها (قوله أو أخذت شيئاً وغسله) سكت عمالو مسه ماء بلا إفاضة كما تقدم فظاهره أنه لا يغني عن مسحها (قوله إلا أن يجب) هذا حسن وقوله لما شق أي أو كان قد يشق (قوله كستر الجرح) هل ولو في عضو والتيمم مع منع إيصال التراب للجرح أو لم تأخذ من الصحيح (قوله حتى يمسح عليه) قد يقال قياس أن المسح عليه طهارة ماتحت الساتر من الصحيح أنه إذا أمكنه غسل الصحيح لا يسكن الساتر المذكور لعدم الحاجة إليه بل لا يجوز إلا أن يكون المخالف المراسي خلافاً يرى ذلك (قوله لم يعد الجانب غسل) قال في المنهج ولا مسحاً أه أي يحدث وغيره كردة (قوله في الأولى) أي في الطهارة الأولى وقوله بل يكفي تيمم واحد هو ما اعتمده

بدليل التنفل به أن لا يجب إعادة التيمم المتعدد في الأولى بل يكفي تيمم واحد لأن تعدده فيها إنما كان لضرورة الترتيب وقد سقط في الثانية أي فتعده فيها الذي جزم به في شرح الروض جزم المذهب إنما يناسب مصحح الرافعي قلت هذا القياس له وجه وإن أمكن الجواب عنه بأن الأصل فيما وجب في الأولى أن يجب في الثانية سقط الماء لبقاء طهره فبقي التيمم المتعدد بحاله لأن العلة في إيجابه نقصه عن أداء فرض ثان به وقد مر في الوضوء المجدد أنه في نحو النية كالأصل عملاً بمقتضى التجديد أنه حكاية الأولى بصفته وهذا مقرب لما هنا فوجب تعدد التيمم هنا إنما هو لتوجد

أى ما مر في الوضوء وقوله لما هنا أى من وجوب إعادة التيمم المتعدد وقوله هنا أى في الطهارة الثانية (قوله حكاية الاول) الظاهر التانيث (قوله قلت هذا الثالث اصح) أى فيعيد كل منهما التيمم فقط معنى (قوله وجهه) إلى قوله أو ما اذا تردد في المغنى الا قوله أو بطل تيممه والى الفصل في النهاية إلا ذلك القول (قوله وجهه الخ) عبارة النهاية وهو قول الاكثرين ونقل الامام الاتفاق عليه لانه إنما يحتاج إلى إعادة ما بعد عليه ان لو بطلت طهارة العليل وطهارة العليل باقية بدليل جواز التنقل اه (قوله كما علمته الخ) الاخير الاول كما مر (قوله أما اذا أحدث الخ) أى أو أجنب ثانياً ع ش (فرعان) لو أجنب صاحب الجبيرة اغتسل وتيمم ولا يجب عليه نزعه بخلاف الخف والفرق ان في ايجاب النزع مشقة ولو كان على عضوه جبيران فيرفع احدهما لم يلزمه رفع الاخرى بخلاف الخفين لان لبسهما جميعاً شرايط بخلاف الجبيرتين معنى ونهاية (قوله فانه يعيد جميع ما مر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الأعضاء كما صرحوا به وكذا يشكل في الجنب فانه لا يعيد جميع ما مر اذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيد جميعه بل يغسل أعضاء الوضوء عن الحدث الاصغر ومنه ايضا مسح الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لانه رفع جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم البرء كان مسح الخف رفع حدث الرجل مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فسد قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط سم بحذف (قوله ولو بر الخ) عبارة المغنى ولو اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته في غير أعضاء التيمم ثم أحدث بعد أداء فريضة من صلاة أو طواف لم يبطل تيممه لانه وقع عن غير أعضاء الوضوء فلا يؤثر فيه الحدث فيتوضأ ويصلى بوضوئه ماشاء من التوافل (ولو برا) بثلاث الراد وهو على طهارة بطل تيممه ووجب غسل موضع العذر جنباً كان أو محدثاً ويجب على المحدث ان يغسل ما بعد موضع العذر رعاية للترتيب كالمواظف لمعة بخلاف الجنب ولا يستأنفان الطهارة وبطلان بعضها لا يقتضى بطلان كلها اه بحذف وعبارة النهاية ولورفع الجبيرة عن موضع الكسر فوجده قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها وإذ تحقق البرء وهو على طهارة كان كوجدان التيمم المأمور في تفصيله الاقاه أى فيقال ان تحقق ذلك وليس في صلاة امتنع الاحرامها او فيها فان وجب قضاؤها ككون الساتر اخذ زيادة على قدر الاستمسك بطلت وان لم يجب اتها ع ش (قوله أعاد المحدث غسل عليه) فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لأعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد بالقدر المعتل منه فلا وجه للتعبير بالأعادة إذ لم يغسل فيما سبق فليتامل سم أى فكان ينبغي أن يقول غسل محل علمته كما في المغنى

شيخنا الشهاب الرملي فقال يكفي تيمم واحد (قوله فانه يعيد جميع ما مر) هو مشكل مع قوله أو بطل تيممه إذ يدخل فيه البطلان بالردة مع انه لا يعيد غسل الأعضاء إذ الردة لا تبطله كما صرحوا به وهل تبطل مسح الجبيرة فيه نظر (قوله فانه يعيد جميع ما مر) لا يخفى اشكاله في الجنب فانه لا يعيد جميع ما مر إذ منه غسل صحيح بدنه وهو لا يعيده جميعه بل يغسل بعضه وهو أعضاء الوضوء وعن الحدث الاصغر فليتامل ومنه ايضا مسح الساتر في غير أعضاء الوضوء والظاهر انه لا يعيده لانه رفع منه جنابة ما تحته من الصحيح رفعا مقيدا بمدة عدم نزع الخف وايضا فسد قائم مقام الغسل بدليل انه ما لم يحدث لا يعيد لكل فرض سوى التيمم فقط لو لم يقم مقام الغسل لو جبت اعادته لكل فرض والحدث الاصغر لا يؤثر في طهارة غير اعضائه ولهذا اطلق المحلى وغيره قولهم فيما اذا أحدث وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء وان اغتسل الجنب فلم يتعرض للمسح الساتر فتأمل وقولهم تيمم الجنب مع الوضوء لا ينافي قول الروض وان اغتسل الجنب وتيمم عن جراحته في غير أعضاء الوضوء ثم أحدث بعده لم يبطل حكم تيممه فيتوضأ ويصلى بوضوئه ما شاء من التوافل لان كلامهم بالنسبة للعرض وقوله أعاد المحدث غسل عليه فيه نظر لانه ان اراد بعليه العضو المعتل بعضه فلا وجه لأعادة جميعه لا ارتفاع حدث صحيحه بغسله السابق وان اراد به القدر المعتل منه فلا وجه

حكاية الاول فلم ينظر  
لكون التيمم الواحد يكفي  
فتأمله (قلت هذا الثالث  
أصح والله أعلم) ووجهه  
واضح كما علمته لما تقرره فيه  
خلافاً لمن نازع فيه أما إذا  
أحدث أو بطل تيممه فانه  
يعيد جميع ما مر ولو برأ  
أعاد المحدث غسل عليه  
وما بعده

وما صلاه جاهلا به او توهمه فزال اللصوق ( ٣٥٢ ) ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه وإنما بطل بتوهم الماء لانه يوجب

طلبه والبحث عنه ولا كذلك  
توهم البرء ولو سقطت جبيرته  
في صلاته بطلت كمنع الخلف  
ومحله ما إذا بان شيء مما  
يجب غسله إذ لا يمكن بقاؤها  
مع وجوب غسل ما ظهر  
وبذا ما بعده في الحدث  
الا صغر او ما إذا تردد في  
بطلان تيممه وطال التردد  
او مضى معه ركع ثم ان علم  
البرء بطل تيممه ايضا والا  
فلو بما تقرر من ان ملاحظ  
بطلان الصلاة غير ملحظ  
بطلان التيمم اندفع قول  
بعضهم لا اثر لظهور شيء  
من الصحيح في بطلان التيمم  
لانه عن العليل ووجه  
اندفاعه اننا لم نجعل هذا  
الظهور سببا لبطلان  
التيمم بل لبطلان الصلاة  
ملحظهما مختلفا كما تقرر  
(فصل في اركان  
التيمم وكيفية وسننه  
ومبطلاته وما يستباح به مع  
قضاء او عدمه وتوابعها  
(بتيمم بكل) ما صدق عليه  
اسم (تراب) لانه الصعيد  
في الآية كما قاله ابن عباس  
 وغيره وما يمنع تاويله بغيره  
قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم  
وايديكم منه وزعم ان من فيه  
للا ابتداء سفساف لا يعول  
عليه وصح جعلت الارض  
كلها لنا مسجدا وترابها وفي  
رواية صحيحة وتربتها وما  
مترادفان كما قاله اهل اللغة  
خلاف لمن وهم فيه لنا  
ظهور والاسم اللقب في

(قوله وما صلاه جاهلا الخ) فان تردد في وقت البرء قدر باقرب زمن يمكن البرء فيه عش (قوله او توهمه) اي  
البرء سم (قوله ولم يظهر من الصحيح الخ) اي بان يكون اللصوق على قدر الجراحة وقوله ما يجب غسله اي او  
ما يمكن اسرار التراب عليه معنى (قوله لم يبطل تيممه) اي ولا صلاته عش (قوله بطلت) اي صلاته وإن لم  
يبرأ معنى ونهاية (قوله وعمله) اي محل بطلان الصلاة بسقوط الجبيرة فيها (قوله او ما إذا تردد الخ) عطف على  
ما إذا بان الخ عش (قوله تردد في بطلان تيممه) اي لتردد في حصول البرء قاله البصري ولعله بجر دتمثيل  
وليس بقيد (قوله ايضا) كصلاته (قوله ولا فلا) (فرع) لو كانت الجبيرة لصوقا يزع ويغير كل يوم او  
ايام فحسبها كالجبيرة الواحدة كما افق به السبكي وفيه نظر ظاهر بل الاوجه خلافه نهاية اي من ان كل مرة  
لها حكم مستقل فعلى كلام السبكي تغيير اللصوق لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلام الشارح مر يؤثر  
فيجب غسل الصحيح مع ما بعده ولا يبطل التيمم عليها عش (قوله من ان ملحظ بطلان الخ) عبارة النهاية علم  
ان ملحظ الخ واندفع الخ (قوله غير ملحظ بطلان التيمم) فان ملحظه البرء من العلة وملحظ بطلان الصلاة  
ظهور ما يجب غسله من الصحيح عش (قوله لم يجعل الخ) انظر هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح  
ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد جعل الظهور سببا لبطلانه فليتامل سم وبصري

(فصل في اركان التيمم) وغير ذلك قول المتن (بكل تراب) يدخل فيه الاصفر والاعفر والاحمر والاسود  
والابيض معنى ونهاية (قوله ما صدق) الى قوله فلا يجوز في المعنى ما يوافقه ولا الى قوله وكذا خبث في النهاية  
ما يوافقه الا ما انبه عليه (قوله صدق) الاولى اطلق او اسقاط اسم بصري (قوله لانه الصعيد في الآية الخ)  
عبارة النهاية والمعنى لقوله تعالى فتييموا اصعيدا طيبا قال ابن عباس وغيره اي ترابا طاهرا وقال الشافعي تراب  
له غبار وقوله حجة في اللغة اه (قوله وما يمنع الخ) هذا ما يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار سم ولك ان  
تمنعه بعدم القول بالواسطة عبارة القليوبي وجوزها الامام مالك بكل ما اتصل بالارض كالشجر والزرع  
وجوزها ابو حنيفة وصاحبه محمد بكل ما هو من جنس الارض كالزرنينخ وجوزها الامام احمد وابو يوسف  
صاحب ابى حنيفة بما لا غبار فيه كالخبر الصلب وجعلوا من الآية ابتداء وفسروا الصعيد بما على وجه  
الارض لا بالتراب اه (قوله وزعم الخ) عبارة النهاية والمعنى اذا لا يتيان بمن المفيدة للتبعض يقتضى ان  
يمسح بشئ يحصل على الوجه واليدين بعضهم قول بعض الائمة انها لا ابتداء للغاية فلا يشترط تراب ضعفه  
الزحخشري بان احدا من العرب لا يفهم من قول القائل مسح براسه من الدهن ومن الماء ومن التراب الا معنى  
التبعض والاذعان للحق احق من المراء اه قال عش قوله مر ضعفه الزحخشري الخ كان حنفيا  
وانصف من نفسه (فائدة) ذكر في شرح الروض في هذا الفصل انه إذا تعارض كلام شخص في افتاء  
وتصنيف له كان الاخذ بما في التصنيف اولى فراجع اه (قوله للا ابتداء) المتبادر للتبعض كما لا يخفى فهو  
ارجح سم (قوله سفساف) اي ردى من قبيل الهذيان (قوله واسم اللقب الخ) عبارة النهاية كونه  
مفهوم اللقب ليس بحجة محله حيث لا قرينة كما صرح به الغزالي في المنتخول وهنا قرينتان العدول الى  
التراب في الطهورية بعد ذكر جميعها في المسجدة وكون السياق للامتنان المقتضى تسكثير ما يمتن به فلما  
اقتصر على التراب دل على اختصاصه بالحكم اه (قوله في حيز الامتنان) فيه شئ ويؤيدان له هنا مفهوم ما  
زيادة ترابها او تربتها ولا كان يكفي ان يقول مسجدا وظهور افانه اخصر سم وقوله ويؤيد الخ تقدم  
مثله عن النهاية آنفا (قوله ما يشمل) الصواب اسقاطه سم ورشيدى وبصرى اي لان المراد بالتاويل

للتعبير بالاعادة اذ لم يغسل فيما سبق فليتامل (قوله او توهمه) اي البرء (قوله لم يجعل الخ) انظر  
هذا مع المفهوم من قوله ولم يظهر من الصحيح ما يجب غسله لم يبطل تيممه من انه إذا ظهر بطل فقد  
جعل الظهور سببا لبطلانه فليتامل

(فصل في قوله وما يمنع الخ) هذا لا يمنع نحو النورة وسحاقة الاحجار (قوله ان ما فيه للا ابتداء) المتبادر  
التبعض كما لا يخفى فهو ارجح (قوله في حيز الامتنان) فيه شئ وهنا يؤيدان له مفهوم ما زيادة ترابها او تربتها



ذلك بالحسن والناعم للغالب (٣٥٤) ولا ينافي ما تقرر إعادة الباء المفيدة لمغايرة الرمل للتراب لانه بالنظر لصورة الرمل قبل السحق نعم

فما يأتي وفي العباب وهو قياس الوضوء كما مر فيه وهو ظاهر بصري (قوله ذلك) أي صحة التيمم وعدمها (قوله ولا ينافي ما تقرر) وهو قوله ولو لم ينفى بان سحق الخ كردى وقضية صنيع النهاية أن المراد بذلك كون الرمل من جنس التراب السابق في كلامه صراحة (قوله نوع قلب) أي والاصل بغبار في رمل قال ع ش ولا يبعد أنه أي قول المتن ويرمل فيه غبار من الحجاز حكى لانه اسناد اللفظ إلى غير ما هو له من الملا بسات وفي سم على حج قد يوجه بانه لو قال وبغبار رمل أو هم اشتراط تميزه عن الرمل اه قول المتن (لا يبعدن) بكسر الدال كنفطو كبريت نهاية ومعنى وقولها كنفط محل تأمل إذ هو لكونه من المائعات ليس من محل التوهم (قوله كنورة) إلى قوله ومر في المعنى لا قوله ولو احتتمالا (قوله ومثله طين الخ) أي وسحابة نحو اجر معنى (قوله كنورة) هو الجير قبل طفئه شيخنا الحلبي لكن عبارة المصباح النورة بضم النون حجر الكاسب ثم غلبت على اخلاط تضاف إلى الكلس من زرينخ وغيره يستعمل لازالة الشعر انتهت وفي الصحاح الكلس أي بالكاف المكسورة واللام والسين المهملة الصاروج يبنى به اه وفي سم على حج قال في العباب ولا يجبر أي وإن كان رخوا كالسكذان أي البلاط وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وإن صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا اه ع ش قول المتن (مختلط الخ) أي ولا يتراب مختلط الخ معنى أي يقينا ع ش (قوله كخص) بكسر الجيم وفتحها وهو الجبس أو الجير شيخنا (قوله وزعفران) أي ومسك ع ش (قوله لانه لنعموته) يؤخذ منه مع ما مر في الرمل الناعم انه لو علم عدم منعه لم يضر بصري (قوله ولو احتمالا) اطلاقه يقتضي ان الامر كذلك ولو كان مرجوحا جادوا وهو محل تأمل لتصريحهم بالا كنفاء بغلبة ظن التعميم بصري أي ولعل لهذا أسقطه النهاية والمعنى (قوله وكذا خبت الخ) اعتمده مر وقوله بأن استعمال الخ أي ثم طهر بشرطه سم على حج وعلم ان محل الاحتياج للطهر إذا استعمله في غير الأخيرة اما إذا استعمله فيها فهو ظاهر كالغسالة المنفصلة منها واما مدر الاستحجام إذا طهر واستعمل في غير الأولى ولم يلوث قبل يكنى هنا إذا ذاق وصار ترابا لانه خذف لامل او لا لانه المنع فيه نظر والا قرب الثاني ع ش أي كما يفيد قول الشارح يرد بان السبب في الاستعمال الخ (قوله كالما) عبارة المغنى والنهاية لانه أدى به فرض فلم يجز استعماله ثانيا كالما اه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى سم (قوله بدليل ان ماء السلس الخ) قد يقتضى ان استعماله اتفاقا لكن قال المغنى وفي ع ش عن الاسنوى مثله ما صه ويجرى الخلاف في الماء المستعمل في طهارة دائمة الحدث فان حدثه لا يرتفع على الصحيح اه قول المتن (ما بقي بهضوه) أي حيث استعمله في تيمم واجب ع ش (قوله بعد مسحه) عبارة غير حالة تيممه اه (قوله بالثلثة) إلى قوله نعم في النهاية والمغنى (قوله بعد مسه) خرج به ما تثار بعد مسه اه كطبعة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع سم عبارة المغنى والنهاية اما ما تثار ولم يمس العضو بل لا في ما لصق بالعضو فليس يستعمل قطعا كالباقي في الأرض اه (قوله لم يجز) أي خلافا للاسنوى نهاية ومعنى (قوله وإيها م قول الرافعي الخ) عبارة المغنى وقول الرافعي إنما ثبت للمتأثر حكم الاستعمال إذا انفصل بالكلية وارض المتيمم عنه مراده كما قال شيخنا ان ينفصل عن الماسحة والمسوحة لا ما فهمه الاسنوى من انه لو اخذ من الهواء قبل اعراضه عنه انه يكنى اه وفي البصري بعد ذكره عن النهاية مثلها ما نصه اقول رأيت في تعليقه منسوبة لظن ثاني من متأخري المصريين ان حصل كلام الرافعي انه يشترط في الحكم على المتأثر بالاستعمال شرطان الانفصال بالكلية عن الماسحة والمسوحة جميعا وارض المتيمم عنه وفرع الاسنوى على الثاني انه لو اخذ من الهواء وتيمم

في شرح العباب بفتح الميم وكسرها لغتان خلافا للاسنوى اه (قوله نوع قلب) قد يوجه بأنه لو قال وبغبار رمل أو هم اشتراط تميزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب ولا يجبر أي وإن كان رخوا كالسكذان كما قاله في شرحه وزجاج وخزف واجر سحقته اه قال في شرحه وإن صار لها غبار لانها مع ذلك لا تسمى ترابا انتهت (قوله وكذا خبت) اعتمده مر وقوله بان استعمال أي ثم طهر بشرطه (قوله بل أولى) أي لان الماء أقوى (قوله بعد مسحه) خرج ما تثار بعد مسه كطبعة الثانية وسيأتي ذلك من المجموع (قوله

التيمم حقيقة إنما هو بالغبار الذي صار ترابا بالارمل في العبارة نوع قلب وهو مما يؤثره الفصحاء لا غراض لا يبعد قصد بعضها هنا لا يبعد كنورة وسحافة خزف ومثله طين شوى وصار رمادا لانه ليس بتراب بخلاف ما اصابته نار فاسود ولم يضر رمادا (ومختلط بدقيق ونحوه) كجص وزعفران وإن قل الخليط جدا بحيث لا يدرك لانه لنعموته يمنع وصول التراب للعضو (وقيل ان قل الخليط جاز) نظير ما مر في الماء ويرده ما تقرر ان قليل الخليط هنا يمنع ولو احتمالا وهو ل الطهر للعضو لسكثافته بخلافه ثم للطافة الماء (و) مر ان التراب لا بدان يكون طهورا حينئذ (لا) يصح التيمم (مستعمل) في حدث وكذا خبت فيما يظهر بان استعماله في مغازظ (على الصحيح) كالما بل أولى وكون التراب لا يرتفع الحدث فلا يتأثر بالاستعمال بخلاف الماء يرد بان السبب في الاستعمال ليس هو خصوص رفع الحدث كما مر بل زوال المنع من نحو الصلاة بدليل ان ماء السلس مستعمل مع انه لا يرتفع حدثا فاستويا (وهو) أي المستعمل (ما بقي بهضوه) أي المتيمم بعد مسحه (وكذا ما تثار) بالثلثة منه بعد

مسحه وان لم يضر عرض عنه فلو أخذه من الهواء عقب انفصاله عما مسه لم يجز وإيها م قول الرافعي وإنما ثبت له حكم الاستعمال إذا به



انفصل بالكلية وأعرض عنه الأجزاء غير مرادله لأن غايته أنه كالماء وهو يضر فيه ذلك فأولى التراب نعم يفترقان في أنه لا يضر هنارفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها اليه لانه لما احتاج لهذا هنانزله منزلة الاتصال بخلافه ثم (في الاصح) كالتقاطر من الماء وما قيل في توجيهه مقابل الاصح أن التراب كثيف إذا علق بالخل منع غيره أن يلصق به بخلاف الماء لرفقته يرد بأن ذلك (٣٥٥) بفرض تسليمه إنما يقتضى علق

بعض الماس لا كله فبعض الماس متناثر وقد اشبهه فنع الكل لعدم التمييز ومن ثم لو تميز الملاصق عن غيره وتحقق أن المتناثر هو ذلك الغير لم يكن مستعملا كما هو واضح ثم رايت المجموع صرح بذلك فانه قسم المتناثر الى ما أصاب العضو ثم تنثر عنه وصحح انه مستعمل الى ما لم يمس البتة وإنما لاقى ما لصق به وقال المشهور أنه غير مستعمل كالباقي بالارض اه نعم لا يضر هنارفع اليد عن العضو ثم عودها اليه لمسح بقية الاحتياج اليه هنا لا في الماء كما تقرر وعلم من ذلك جواز تيمم كثيرين من تراب يسير مرات كثيرة حيث لم يتناثر اليه شئ مما ذكر (ويشترط قصده) أي التراب لقوله تعالى فتميموا صعيدا طيبا أي اقصدوه بالنقل بالعضو وأوليه (فلسفته) أي التراب (ريج عليه) أي على وجهه أو يده (فردده) على العضو (ونوى لم يجز) بضم أوله لا انتفاء القصد بانتفاء النقل المحقق له وان قصد بوقوفه في مهبها التيمم لانه في الحقيقة لم يقصد التراب وإنما أتاه لما قصد الريج ومن ثم لو أخذه من

به جاز قال به يعلم الدفاع ما ورد به على الاسنوي أن الرافي إنما ذكره فيما إذا رفع يده وأعادها وكل به مسح العضو اه وهو كلام وجيه وفي فتاوى علامة الزمن ومفتي اليمن عبد الرحمن بن زياد رحمه الله تعالى الذي نيل اليه اعتمادا قاله الرافي وجري عليه الشيخ زكريا في شرح الروض والسمودى في حاشيته وشيخنا العلامة المزجد في عيابه والكمال الراداني كوكبه والعلامة تقي الدين الفتى في مهمات المهمات وغيرهم وان المتناثر قريب من المتقاذف من الماء وقد قالوا بظهارته والتراب اوسع بابا من حيث الحكم باستعماله فالغا وجه أن المستعمل طهور لانه لا يرفع الحدث اه بصري (قوله لأن غايته أنه كالماء) قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجرى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للشبهة ثم (قوله مقابل الاصح) وهذا الوجه ضعيف جدا وغلط فكان التعبير بالصحيح اولى ومغنى ونهاية قوله علق بكسر الهمزة من باب علم يعلم عرش (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك الخ) ولوشك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته سم وبصري وغش (قوله نعم لا يضر هنا الخ) يغنى عنه قوله السابق نعم يفترقان الخ (قوله وعلم) الى المتناثر في النهاية والمغنى (قوله من ذلك) أى من حصر المستعمل فبما ذكر نهاية ومغنى (قوله كثيرين) أي او واحد وقوله من تراب يسير أي في نحو خرقة نهاية ومغنى (قوله أي التراب) الى قوله ومن ثم اشترط في النهاية والمغنى لا قوله بالنقل الى المتن وقوله لانه الى لو أخذه وقوله مع النية الى كفي (قوله بالعضو او اليه) الاوضح ما وافق لما ياتي الى العضو به او بغيره (قوله بضم اوله) ويصح ان يفتح اوله بناء على ان تعاطى العبادة الفاسدة حرمانها به أي والاصل في الحرمة إذا اضيفت للعبادات عدم الصحة والإفلا يلزم من الحرمة عدم الصحة رشدي وعش (قوله لانه الخ) قد يمنع عبارة المغنى والنهاية والقصد المذكور لا يكفي هنا بخلاف ما لو رزّل الطر في الطهر بالماء فانتقلت اعضاؤه لأن المأمور به فيه الغسل واسمه يطلق ولو بغير قصد بخلاف التيمم اه (قوله أو سفته) أي الريح (قوله مثلا) أي أو يده الأخرى (قوله مع النية المتعترنة الخ) قد يوهم هذا انها لو لم تقترب بالاختلاف وتفرقت بالرفع انه لا يجزى وليس كذلك وسيعلم من كلامه في شرح وكذا استدانتها وجودها من أول الرفع ليس بشرط بل الشرط ان توجد قبل انتهائه بوصول اليد للوجه بصري عبارة سم قوله ورفع اليد الخ قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت بمساحة العضو للتراب المسحوح لان النقل من ذلك الجدا الذي وجدت النية عنده كاف سم (قوله فمك الخ) بتخفيف العين وتشديد الهمزة كاف المختار عش (قوله فمك وجهه) أي أو يده (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في الهواء بحيث لو لا التحريك ما حصل لان هذا نقل بالعضو فليتأمل سم عبارة عش ولا ينافيه قولهم لو وقف حتى جاء الهواء بالغبار على وجهه لم يكف لانه لا فعل له هناك بخلاف ما قلناه سم على المنهج اه (قوله مقترنة بنقل المأذون) مقتضى ما سياتى انها إذا وجدت قبل مسح الوجه اجزا بصري (قوله ومستدامة الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط ان ينوى الاذن عند النقل وعند مسح الوجه اه

لأن غايته أنه كالماء قد يمنع أن غايته ذلك إذ قد يفرق بأنه لا يثبت على العضو ولا يجرى عليه فاغفر فيه ذلك دفعا للشبهة (قوله وتحقق ان المتناثر هو ذلك) لوشك امس المتناثر العضو ام لا فالقياس الحكم ببقاء طهوريته (قوله رفع اليد) قد يفهم منه اعتبار المتبادر منه وهو ابتداء الرفع والوجه الاكتفاء بوجودها في أي حد كان حيث سبقت بمساحة التراب للعضو المسحوح لان النقل من ذلك الحد الذي وجدت عنده كاف (قوله اجزا ايضا) قد يقال ينبغى الاجزاء وان لم يكشف التراب إذا كان حصوله على الوجه بحسب تحريكه في

العضو ورده اليه أو سفته على اليد ففسحها وجهه مثلا أو أخذه من الهواء ومسح به مع النية المقترنة بالاختلاف غير الثانية ورفع اليد للمسح فيها كفي لوجود النقل المقترن بالنية حيث تظاهر أنه لو كشف التراب في الهواء فمك وجهه فيه أجزا أيضا كالماء معك بالارض (ولو يميم) بلا اذنه لم يجز كالماء سفته ريج أو (بأذنه) بأن نقل المأذون التراب للعضو ومسحه بنوى الآذنية معتبرة مقترنة بنقل المأذون ومستدامة

إلى مسح بعض الوجه (جار) ولو بلا عذر (٣٥٦) إقامة لفعل ماذونه مقام فعله ومن ثم اشترط كون الماذون عيضا ولا يبطل نقل الماذون

يحدث الأذن لأنه غير مباشر للعبادة فهو كجماع المستاجر في زمن احرام الاجير كذا قاله القاضى ومن تبعه والمعتد بما يجتبه الشيخان أنه يبطل لأنه المباشر للنية بل والعبادة لأن ماذونه إنما ناب عنه في حجر داخل التراب ومسح عضوه به ومن ثم لم يضر كفه لا في النية المقومة للعبادة والمحصله لها وبه فارق المقيس عليه المذكور وبقيده قولهم لا يضر حدث الماذون لأن النوى غيره وبه فارق بطلان حجة عن الغير بجماعة لأنه النوى ثم (وقيل يشترط عذر) للأذن لأنه لم يقصد التراب ويرده أن قصد ماذونه كقصده (وأركانها) خمسة وزاد في الروضة التراب وقصده وقال الرافعى الاحسن إسقاطهما لانهم لم يعدوا المامر كنفى الوضوء فكذا التراب ولأنه يلزم من النقل القصد وأجيب عن الاول بان اشتراط طهورية الماء لا يختص بالوضوء بل يشاركه فيه الغسل وإزالة النجس فلم يحسن عدركنا للوضوء بخلاف التراب فإنه يختص بمحل التيمم ويرد بمنع اختصاص التراب ايضا لوجوبه في المغلظة فساوى الماء إلا أن يفرق بان المطهر ثم هو الماء لكن بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به فحسن عدركنا فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بان فكك القصد عن النقل بدليل ما

قال عرش ولم يذكر اشتراط الاستدامة لما يأتى من أن المعتد عدم اشتراطه اه (قوله ولو بلا عذر) لكن يستحب له أن لا ياذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجا من الخلاف بل يكره له ذلك ويجب عليه عند العجز ولو باجرة عند القدرة عليها مغنى ونهاية (قوله ومن ثم اشترط كون الماذون عيضا) خلافا لظاهر إطلاق شيخ الاسلام والمغنى والنهية عبارة مر ولو صيبا وكافرا وحائضا ونفساء حيث لا نقض اه اى بمسما كان يكون بينهما محرمية أو صغرا أو مسته بمائل عرش قال عرش قوله مر ولو صيبا أى عيضا يادى وحج ونقل سم على المنهج عن مر أنه لا يشترط كونه عيضا بل ولا كونه ادمايا وعبارة مر فرع قال مر لا فرق في صحة نقل الماذون بين كونه ذكرا أو كونه انثى ولا بين كونه عاقلا أو كونه مجنونا أو صيبا لا يزاو دابة معلقة بحيث تفعل بامر اه انتهت لا يقال لا فعل له في هذه الحالة لا نافع قول فعل الدابة المعلقة بامر اه وإشارته بنزله فله ليتأمل اه ومثل ما ذكر الملك بفتح اللام كإفعل عن مر بالدرس اه عبارة الرشيدى قوله مر ولو صيبا أى ولو غير عيضا كما فى به الشارح بل افق بان البيهية مثله اه (قوله عيضا) فديتجه انه لا يشترط التمييز بل الشرطان يرتب نقله عن نحو إشارته اليه لأنه حينئذ يكون بنزله نقله هو فليتأمل سم (قوله ولا يبطل نقل الماذون الخ) قال فى النهاية ولو لويحه غيره باذنه فاحدث احدهما بعد اخذ التراب وقبل المسح لم يضر كما ذكره القاضى حسين فى فتاويه وهو المعتد أما الآن فلا لأنه غير ناقل وأما الماذون له لأنه غير متبعم وكذا لا يضر حدثها فى الحالة المذكورة ايضا اه وقال فى المغنى وهذا هو المعتد وإن قال الرافعى ينبغى أن يطل بمحدث الامر كما فى تعليق القاضى حسين اه وإن كان ما قاله فى حدث الأذن محله فيما إذا وجد قبل النية أو بعدها وجددها قبل مسح الوجه فواضح ولا فشكل جدار الحاصل انه إن نوى أى بعد الحدث عند ابتداء المماسه قبل انتقال التراب إلى الوجه فواضح أنه يكتبى به لوجود النقل المقترن بالنية المعتد بها وإن نوى بعد انتقال التراب إلى الوجه فينبغى أن لا يعتد به بصري بخذف وحمل عرش كلام النهاية على الشق الثانى واقره عبارته قوله مر لم يضر الخ اى ولا يجب عليه تحديدية التيمم كما يأتى وقوله اما الأذن الخ خلافا لابن حجج اه ونقل سم عن مر ما يصرح بذلك واقره عبارته قوله كذا قاله القاضى الخ اعتمده مر قال وعلى هذا يكتبى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه اه ثم رايت فى النهاية والمغنى فى شرح قول المصنف الا ترى وكذا استدانتها الخ ما يصرح بذلك (قوله ومن ثم) اى لاجل حصر النية فيادكر (قوله وبه) اى بقوله لا فى النية الخ (قوله بجماعة) اى الغير المحجوج عنه وقوله لأنه الخ اى الحاج عن الغير (قوله للأذن) إلى قوله واجيب فى النهاية والمغنى قول الماتن (وأركانها) أى التيمم وركن الشىء بجانبه الاقوى مغنى ونهاية (قوله خمسة) النقل والنية ومسح الوجه ومسح اليدين والترتيب وستاقى مرتبة كذلك نهاية (قوله واجيب عن الاول الخ) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده اركانها ونحو العاقل لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدده من اركانها سم (قوله طهورية الماء) لعله من إضافة الصفة إلى موصوفها كما يفيداه قوله الا ترى فلم يحسن عدده الخ أى الماء الطهور (قوله بمحل التيمم) الاضافة للبيان والاولى بالتيمم (قوله بان المطهر الخ) قد يقال بىنافيه ما مر له انما ان تراب المغلظة مستعمل لدلو لم يكن له دخل فى التطهير لما تآثر قندره بصري وسم اقول دفع الشارح المناقاة بقوله لكن بشرط الخ (قوله ثم) اى فى المغلظة (قوله وجهه به) اى مزج الماء بالتراب وقوله استقلاله اى التراب وقوله بهذا اى بالتيمم وقوله بخلاف الماء ثم اى فى الوضوء (قوله بدليل

الحواء بحيث لو لا التحريك ما حصل لأن هذا نقل بالعضو فليتأمل (قوله كذا قاله القاضى ومن تبعه) اعتمده مر قال وعلى هذا يكتبى بالنية عند ابتداء النقل وعند مسح الوجه ولا يحتاج لتجديدها بعد الحدث وقبل مسح الوجه لصحة النقل وبقائه (قوله واجيب عن الاول) هل يرد على هذا الجواب ان نحو النية لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده من اركانها ونحو المصلى لا يختص اشتراطه بالصلاة مثلا مع عدده اركانها ونحو العاقل لا يختص اشتراطه بالبيع مع عدده من اركانها (قوله بان المطهر ثم هو الماء) قضية هذا الحصر ان التراب غير

بشرط مزجه به فاخص استقلاله بالتطهير به فحسن عدركنا فيه بخلاف الماء ثم وعن الثانى بان فكك القصد عن النقل بدليل ما

ما من فيمن وقف بمهريج قاصدا التراب ورد بأن المدعى أنه يلزم من النقل القصد أى لوجوب (٣٥٧) قرن النية به كياتى لا عكسه فلا يرد

ما ذكر في الوقوف بمهريج  
الريح لان الذى فيه انه لم  
يلزم من القصد النقل نعم  
قال السبكي افراد القصد  
بالحكم عليه بالركنية أولى  
من عكسه المذكور في المتن  
لان القصد مدلول التيمم  
الماور به في الآية والنقل  
لازم له ويجاب بمنع لزوم  
النقل له كما تقرر وبتسليمه  
فما في المتن هو الاولى لانه  
ذكر اولاً الملزوم رعاية  
لفظ الآية ثم اللازم لانه  
المطرود وهو الطريق لذلك  
الملزوم (نقل التراب)  
اى تحويله من نحو الارض  
أو الهواء الى العضو  
الممسوح بنفس ذلك  
معضو كان معك وجهه  
ويديه بالارض ولا بد من  
الترتيب حقيقة إذ لا يمكن  
تقديره هنا أو بغيره من  
ما ذونه كما مر او من نفسه  
كان اخذ ما سفته الريح من  
الهواء ومن الوجه كياتى  
ثم رده اليه وكان سفت على  
يده او كنه ولو قبل الوقت  
فمسخ به بعده لانه النقل به  
لوجه إنما وجد بعد الوقت  
وأفهم عد النقل ركنا بطلانه  
بالحدث قبل مسح الوجه  
مالم يحدد النية قبل وصول  
التراب للوجه لوجود  
النقل حينئذ (فلو نقل  
من وجهه) اليه أو (الى يد)  
بان حدث عليه بعد زوال  
ترابه بالكلية تراب آخر

ما من فيمن وقف الخ) فانه في هذه الصورة قصد ولم ينقل وقوله لا عكسه أى أن القصد يلزم منه النقل نهاية  
(قوله قال السبكي) الى قوله وبتسليمه في النهاية (قوله قال السبكي الخ) بالتأمل الصادق يظهر انه بعد النقل  
ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من ائذ هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد ليس شيئاً ثابتاً على النقل  
والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل المراد بالقصد قصد  
حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية الاستباحة كفى  
وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح سم (قوله كما تقرر) أى في  
الوقوف بمهريج (قوله ذكر اولاً) اى في قوله ويشترط قصده و (قوله حصوله) الاولى قصده (قوله  
وبتسليمه) اى بان يراد بالقصد القصد المتصل بالمقصود (قوله الملزوم) اى القصد و (قوله رعاية  
لفظ الآية) اى لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد و (قوله ثم اللازم) اى النقل و (قوله لانه  
المطرود) اى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد منه  
مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجود ابداً سم وقد يجاب بأن قول الشارح المذكور  
مبنى على تسليم لزوم النقل للقصد ومعلوم انه لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم فنبه الشارح على ان  
النقل يستلزم القصد أيضاً فاللزوم على تسليم ما قاله السبكي من الطرفين وبذلك يدفع استشكل البصرى  
ايضاً بما نصه قوله لانه المطرود هذا لا يناسب التسليم فتدبره اه (قوله لذلك الملزوم) اى القصد سم (قوله  
اى تحويله) الى قول المتن كفى في المعنى ما يوافقه لا قوله ولا بدالى او بغيره والى واثانيها في النهاية ما يوافقه إلا  
ذلك القول (قوله وأفهم عد النقل الخ) عبارة المغنى والنهاية فان قيل أن الحدث بعد الضرب وقبل مسح  
الوجه يضر كالضرب قبل الوقت ومع الشك في دخوله مع ان المسح بالضرب المذكور لا يتقاعده عن التعكك  
والضرب بما على الكم واليد فينبغى جوازه في ذلك اجيب بانه يجوز عند تجديد النية كالمسح بالتراب على  
يديه ابتداء والمنع إنما هو عند عدم تجديدها بطلانها وبطلان النقل الذى قارنته اه قال ع ش قوله فان  
قيل الخ حاصله ما عمل به الاجزاء في مسئلة التعكك حاصل بالاولى فيما لو احدث بين النقل والمسح وقوله بانه  
يجوز رأى المسح بالضرب المذكور وقوله عند تجديد النية أى قبيل مس التراب للوجه كما هو الظاهر من قوله  
مر وبطلان النقل فلوم يحدداه إلا عند مماسة التراب لم يكف لا تنفاه النقل اه (قوله بان حدث عليه) اى  
على الوجه (قوله منها اليها) عبارة النهاية والمغنى من يد الى اخرى او من عضو ثم رده اليه بعد انفصاله  
ومسحه به اه (قوله جازان بمسح الخ) و (قوله جاز مسحه به الخ) خالفه المغنى فيهما فقال يشترط قصد

مظهر أصلاً وهو مع منافرة لقوله فاخص استقلاله فتأمل فيه نظر لان ما بدلى على أنه أيضاً مظهر تأثره  
بالاستعمال حتى لو جففه لم يصح التيمم به لاستعماله فلوم يكن مظهراً فلا وجه للحكم باستعماله وانتقال المنع  
اليه وايضاً فتراب التيمم إنما هو مبيح وتراب المغلظة مبيح ايضاً فتأمل (قوله نعم قال السبكي الخ) بالتأمل  
الصادق يظهر انه بعد النقل ونية الاستباحة المقترنة به لا يجب شئ من ائذ هو قصد بل بالتأمل يظهر ان القصد  
ليس شيئاً ثابتاً على النقل والنية المقترنة به فتأمل وعدم الاجزاء في صورة السقي لعدم وجود النقل فان قيل  
المراد بالقصد قصد حصول التراب وهو غيرهما قلنا هذا لا يجب حصوله معهما بل متى وجد نقل مقترن بنية  
الاستباحة كفى وان لم يوجد قصد حصول التراب وحينئذ يشكل ما ذكره السبكي والشارح (قوله وبتسليمه)  
لا يقال السبكي جعل القصد ملزوماً والنقل لازماً والشارح عكس فكيف يكون ما قاله الشارح مبني على تسليم  
ما قاله السبكي لان هذا غلط وقوله وهو الطريق لذلك الملزوم موافق لقولهم واللفظ لشرح الروض والنقل  
طريقه اى طريق القصد (قوله رعاية لفظ الآية) اى لان مدلول التيمم في الآية إنما هو القصد  
لانه المطرود اى لان النقل يوجد ابداً بخلاف القصد وفيه نظر لان النقل وإن كان بالعضو او اليه لا بد  
منه مطلقاً إلا ان القصد لازم له كما صرح به فهو أيضاً موجود ابداً (قوله الملزوم) اى القصد (قوله

فأخذه ومسحه بيديه (أو عكس) أى نقل من يد الى وجه وكذا منها اليها (كفى في الاصح) لوجود حقيقة النقل ولو أخذ للمسح به وجهه فتذكر  
أنه مسحه جاز أن يمسح بيديه أو ليدنه ظاناً أنه مسح وجهه لبيان أنه لم يمسحه جاز مسح به لان قصد عين المنقول اليه لا يشترط على المعتمد



(ولو نوى) التيمم لم يكف  
جزماً أو (فرض التيمم) أو  
فرض الطهارة (لم يكف في  
الاصح) لانه طهارة ضرورة  
غير مقصود في نفسه فلم  
يصلح لان يجعل مقصوداً  
بخلاف الوضوء ومن ثم  
لا يسن تجديده فان قلت  
كيف لا يصح هذا مع انه  
لما نوى الواقع قلت ممنوع  
باطلاقه لانه وإن نواه من  
وجه نوى خلافه من وجه  
اخر لان تركه نية الاستباحة  
وعدوله الى نية التيمم  
اونية فرضيته ظاهر في انه  
عبادة مقصودة في نفسها من  
غير تقييد بالضرورة وهذا  
خلاف الواقع من ثم لم  
يكن في تيمم نحو غسل  
الجمعة استباحة جازلة نية تيمم  
الجمعة وسنة تيممها لانحصار  
الامر فيها ويؤخذ ما قرره  
أنه لو نوى فرضية الابدالي  
لا الاصل صح ويوجه بانه  
الان نوى الواقع من كل  
وجه فلم يكن للابطال وجه  
(ويجب قرنها) الى النية  
(بالنقل) السابق الى باوله  
لانه أول الأركان (وكذا)  
يجب (استدامتها) ذكرها  
(الى مسح شئ من الوجه على  
الصحيح) حتى لو عزبت قبل  
مسح شئ منه بطلت لانه  
المقصود ومقابلته وسيلة وإن  
كان ركنا فعلم من كلامهم  
بطلانه بعزوبها فيما بين  
النقل المعتد به والمسح

فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتأمل سم (قوله التيمم) الى قوله فان قلت في المغنى وإلى قول المتن  
ويجب في النهاية قول المتن (فرض التيمم) اي او التيمم المفروض نهاية ومغنى قول المتن (لم يكف الخ)  
محله ما لم يصفه لنحو صلاة حلبي وشيخنا عبارة ع ش والبجيرى على الاقتناع فرع صميم ابن الرملى على  
ان محل عدم الاكتفاء بنية التيمم او فرض التيمم إذا لم يصفها لنحو الصلاة فان اضافها كنوبت التيمم  
للسلاة او فرض التيمم للسلاة جاز اخذاً من العلة لانه إنما بطل هناك لان التيمم لا يصلح مقصوداً لما اضافه  
لم يبق مقصوداً سم على المنهج أقول ويستبيح النوافل فقط تنزيلاً على أقل الدرجات اه (قوله) لانه  
طهارة ضرورة الخ) هذا التعليل يقتضى ان صاحب الضرورة لا ينوى فرض الوضوء لان طهره طهر  
ضرورة وليس مراداً ع ش (قوله) ومن ثم) اي لاجل انه غير مقصود في نفسه (قوله) لا يسن تجديده) وقضية  
عدم سنه انه اذا جدد لا يصح لكن نقل عن الشارح مر كراهته فقط وهو صريح في الصحة ع ش (قوله)  
كيف يصح هذا) اي عدم كفاية نية التيمم او فرضه نهاية (قوله) باطلاً (اي الصادق لكل وجه (قوله) او  
نية فرضيته) الأولى فرضه (قوله) ظاهر في انه عبادة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه وذلك لانه  
إن اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ الى في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع ل هو خلاف  
الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه ان لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر بدل ظاهر اعلى ذلك من غير ان يكون  
هو مراد بذلك ناو ياله فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح سم اي والمدرك مع  
المقابل إلا ان المذهب نقل لا يستعنا خلافة (قوله) ومن ثم الخ) المشار اليه قوله لان تركه الخ (قوله) جاز الخ)  
عبارة النهاية والمغنى نعم إن تيمم ندبا كان تيمم للجمعة عند تغدر غسله أجزأه نية التيمم بدل الغسل اه قال  
ع ش قوله مر اجزأه الخ ظاهره وإن لم يصفه الى الجمعة او غسلها وعبارة حجب ومن ثم لم يكن الخ اه يعنى  
تقتضى اشتراط الاضافة وفيه ان قوله بدل الغسل يغنى عن الاضافة كما ياتى (قوله) لانحصار الامر فيها) اي  
في تلك النية (قوله) فرضه الابدالي) بان نوى فرض التيمم قاصداً انه بدل عن الغسل او الوضوء لانه فرض  
أصل ع ش (قوله) أى بأوله) أسقطه النهاية والمغنى وقال سم قوله أى بأوله لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من  
انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده اه (قوله) حتى لو عزبت الخ) اي ولم  
يجد هاقبيل المسح (قوله) بطلانه بعزوبها الخ) اي ولم يستحضرها قبيل مسح الوجه اخذاً من قوله

اي وإن تأمل بأمرهم بالاعادة لانها على التراخي فليس فيه تأخير البيان عن وقت الحاجة فليتأمل (قوله) لم يكف  
ظاهره وإن ضم الى نية فرض التيمم كونه للسلاة بان نوى فرض التيمم للسلاة قال في شرح العباب ما نصه  
تنبيه قال الاسنوى لو كانت يده علية فان نوى عند غسل وجهه رفع الحدث احتياج لنية اخرى عند  
التيمم لانه لم يندرج في النية الاولى او نية الاستباحة فلا وإن عمت الجراحة فوجه لم يحج عند غسل غيره الى نية  
اخرى غير نية التيمم وله احتمال بخلاف ذلك فيها والاوجه الاول وتقديم الجنب الغسل او التيمم باقى فيه  
هذا التفصيل اه وقضية ذلك أنه لو احتاج لاربع تيممات بأن كان في كل عضو من أعضائه الاربعة علة غير  
عامة لغير الرأس وعامة له كفى نية الاستباحة عند تيمم الوجه فلا يحتاج بقية التيمم لنية وإن نوى عند غسل  
صحيحه رفع الحدث فليتأمل ويبقى الكلام فيما لو احتاج لتيمم خامس لعله بنحو ظهوره بان كان جنباً وغسل  
ما عد المحل تلك العلة عن الجنابة ثم حصلت العلة في أعضائه الاربعة على الوجه المذكور واحتاج للوضوء فهل  
يكفى نية استباحة فرض الصلاة عند تيمم وجهه عن النية عند التيمم لعله ظهره كما يكفى عن نية تيممات الوضوء  
على ما تقرر أو يفرق فيه نظر (قوله) ظاهر في انه عبادة مقصودة) هذا لا ينتج أنه نوى خلاف الواقع من وجه  
وذلك لانه ان اراد ان ما ذكر ظاهر في انه اراد انه عبادة مقصودة الخ الى في قصده ذلك في نيته فهو ممنوع بل  
هو خلاف الفرض قطعاً ضرورة ان الفرض انه لم ينو ذلك وإن اراد ان ما ذكر بدل ظاهر اعلى ذلك من غير  
ان يكون هو مراد بذلك ناو ياله فلم يثبت انه خلاف الواقع من وجه فتأمل ذلك فانه ظاهر صحيح (قوله) اي  
بأوله) لا يخفى ما فيه مع ما تحصل من انه لو قرنها قبل مماسة وجهه كفى وإن خلا عنه أول النقل وما بعده (قوله)

وهو كذلك وإن نقل جمع عن أبي خلف الطبري الصحة

الخلاف كما هو ظاهر ما إذا عزبت قبل وصول يده لوجه ثم قرنها بنقلها اليه لما علم بمأمر أنه حيث بطل نقله قبل وصول يده لوجه فتوى ورفعها إليه أو مرغه عليهما كفى ( فان نوى ) بتيمنه ( فرضا ونفلا ) أى استباحتهما ( أيحاحا ) عملا بنيتهم وافهم تنكيره الفرض عدم اشتراط توحيد فلو نوى فرضين أو أكثر استباح واحد منهما أو من غيرهما تعيينه فى إطلاقه يصلى أى فرض شاء وفى تعيينه كان تيمم لمنذورة أو لفائنة ضحى يصلى غيره كالظهر بعد دخول وقته لأنه صبح لما قصدته جاز غيره لأنه من جنسه نعم لو عين فإخطأ لم يصح بخلاف الوضوء لأنه يرفع الحدث وإذا ارتفع استباح ماشاء والتيمم مبيح وبالخطأ صادفت نيته استباحة مالا يستباح (أو) نوى (فرضا) فقط ( فله النفل على المذهب ) لأنه تابع أو لوى بالاستباحة وسيعلم أن صلاة الجنابة فى حكم النفل وإن تعينت عليه وظاهر أن الطواف كالصلاة ففرضه يبيح فرضها ونفله يبيح نقلها ( أو ) نوى (نفلا) فقط (أو) نوى (الصلاة)

الآتى وليس من محل الخلاف الخ (قوله) واعتمده (وكذا اعتمده النهاية) والمغنى لكنهما جملا وفاقا للمبهمات ما نقل عن أبى خفاف على ما إذا استحضرت النية عند مسح الوجه فالنزع لفظى عبارتها واللفظ الاول قال فى المهمات والمنهج الا كنفاء باحضارها عندهما وان عزبت يمينها واستشهد له بكلام لان خلف الطبرى وهو المعتمد والتعبير بالاستدامة كما قاله الواو الدرحة الله تعالى جري على الغالب لان الزمن يسير لا تعزب النية فيه غالبا حتى أنه لو لم ينو إلا عند إرادة المسح للوجه أجزأ ومقابل الأصح لا تجب الاستدامة كالمقارنة نية الوضوء اول غسل الوجه ثم انقطعت اه قال ع ش قوله مر غالبا كون التعبير بالاستدامة جريا على الغالب وان عزوبها بين النقل والمسح لا يضر ببعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابلة فى اعتبار الاستدامة اه وقال الرشيدى قوله مر ومقابل الصحيح لا تجب الاستدامة أى بل كفى قرنها بالنقل وان لم يستحضر عند مسح الوجه اه (قوله) مماسر (أى فى شرح نقل التراب (قوله) وليس) إلى قوله وسيعلم فى النهاية والمغنى (قوله) فلونوى فرضين الخ (أى كان نوى استباحة الظهر والعصر وينبغى الصحة أيضا فيما لو نوى أحد فرضين لا بعينه كان قال نويت استباحة الظهر والعصر ع ش (قوله) ضحى ظرف لقوله تيمم (قوله) نعم لو عين الخ (أى كن نوى فائنة ولا شئ عليه او ظهر او انما عليه عصر وكذا من ظن او شك هل عليه فائنة فتيمم لها ثم ذكر هالم بصح تيممه لان وقت الفائنة بالتذكر كإسباغ مغنى ونهاية قول الماتن (ونوى فرضا فله النفل) أى مع الفرض تقدم عليه أو تأخر نهاية ومغنى قال ع ش قضية لإطلاق المتن أنه يستتبع بنية الفرض الصلوات الخمس وغيرهما من الفرائض وان لم يقيد الفرض فى نيته بالعنى لان الفرض اشتهر فى الفرض العنى بحيث إذا اراد غيره لا يذكر إلا مقيدا فوجب حمل اللفظ عليه عند الإطلاق بخلاف الصلاة فانها تصدق على كل من الفرض والنفل صدقا واحدا فطلقها ينزل على اقل الدرجات وبقي ما لو قال نويت استباحة فرض واطلق فهل يحمل على الفرض العنى فيصلى به ماشاء او على فرض الكفاية فيصلى به صلاة الجنابة وما فى معناها فى نظر وبيعض الهوامش من غير عزو وان يحمل على الجنابة تنزيلة على اقل الدرجات يصدق به الفرض مس المصحف وحمله إذا وجب كان خيف عليه تنجس او كافرو بما يصدق عليه ذلك المكث فى المسجد إذا نذر الاعتكاف فيه فلا يصلى به فرضا من الصلوات ولا نفلا منها اه عبارة البجيرى قوله أو فرضا فتمط الخ بحمله إذا أضافه لعملة أما لو نوى فرضا وأطلق كان نوى استباحة فرض ولم يرد على ذلك فانه يستتبع ما عدا الصلاة لتنزيلة على اقل درجات الفرض وهو تمكين الحليل وحمل نحو المصحف لمن نذره او خاف عليه من اخذ كافرا سم وهذا هو الاحوط اقول قضية لإطلاق المتن انه إذا نوى استباحة فرض واطلق يستتبعها الفرض العنى كاحدى الصلوات الخمس كما ذكره ع ش او لا وايضا كلام النهاية والمغنى فى بيان مقابل المذهب وقول الشارح المار آنفا وتعيينه فى إطلاقه الخ كالصريح فى ذلك والله اعلم (قوله) او نوى فرضا فقط (أى كان يقول نويت استباحة فرض الصلاة او فرض الطواف شيخنا وهذا التصور بتقييد الفرض بالصلاة أو الطواف موافق لما مر آنفا عن البجيرى وعن ع ش آخر ومخالف لإطلاق المنهاج والمنهج وكلام النهاية والمغنى والشارح كما مر (قوله) لأنه تابع) لعل المراد ان النفل تابع فى المشروعية للفرض فان من لم يخاطب بالفرض لم يخاطب بالنفل وان التوافل شرعت جبرة للفرائض فكانها مكملتها فعدت تابعة بهذا الاعتبار ع ش وقال بعضهم المراد ان الخطاب وقع اولا بالفرض ليلة الاسراء واما السنن فسننها النبي صلى الله عليه وسلم بعد اه (قوله) وسيعلم الخ (أى من قول المصنف الآتى) والأصح حجة جناز مع فرض (قوله) وظاهر) إلى المتن فى النهاية والمغنى (قوله) فقرضه) أى ولو منذورا قال الشورى وطواف الوداع كالفرض العنى على الاقرب وان توقف فيه بعضهم من حيث انه ليس ركنا وللقول بأنه سنة اه ورايت إلحاقه بالعنى فى كلام غيره ايضا كرى قول المتن (لا الفرض) منصوب

لا الفرض ( منصوب معطوف على المفعول الذى تضمنه تنقل إذ معناه فعل النفل

يفيد فيها مداره على الالفاظ  
والنيات ليست كذلك على  
ان بناءها على الاحتياط يمنع  
العمل فيها بمثل ذلك لو فرض  
ان للالفاظ فيها دخلا فاندفع  
مالا سنوى وغيره هنا ونية  
ماعد الصلوة كسجدة  
تلاوة او مسح مصحف او  
قراءة او مكث بمسجد او  
استباحة وطء وتيسر جميع  
ماعدادها لاشتمالها لانيها  
أعلى ونية الادون لا تبيح  
الا على نعم نية خطبة الجمعة  
كنية صلاة الجنازة فيستبيح  
بها ماعد الفرض العيني  
فالحاصل ان نية الفرض تبيح  
الجميع ونية النفل او الصلوة  
او صلاة الجنازة او خطبة  
الجمعة تبيح ماعد الفرض  
العيني ونية شئ بماعد الصلوة  
لا تبيحها وتبيح جميع  
ماعدادها (و) ثالثا ورابعها  
وخامسها سواء كان عن  
حدث اكبر ام اصغر  
(مسح) جميع (وجهه)  
السابق بيانه في الوضوء إلا  
ما ياتي بالتراب اى إيصاله  
اليه ولو بخرقة ومنه ظاهر  
لحيته المسترسل والمقبول من  
انفه على شفته وبنغى  
التفطن لهذا ونحوه فانه  
كثيرا ما يغفل عنه (ثم) مسح  
جميع (يديه مع مرفقيه)  
للاية مع خبر الحاكم وصحة  
التييم ضربتان ضرورة لوجه  
وضربة لليدين إلى المرفقين  
لكن صوب غيره وقفه على  
ابن عمر رضي الله عنهما ومن

معطوف على المفعول الذى تضمنه تنفل إذ معناه فعل النفل سم وعش وقضية قول الشارح أى جازله الخ  
انه مرفوع معطوف على الفاعل الذى تضمنه تنفل (قوله لأن الفرض) إلى المتن في النهاية إلا قوله نعم إلى  
فالحاصل وقوله او خطبة الجمعة (قوله لأن الفرض الخ) اى فى الاولى (تنبية) يكفى في نذر الوتر تيمم  
واحد وكذا الضحى ونحو ذلك فليؤني وقال الشيخ الباقي بقلع من مشايخه لو نذر التراويح وجب عليه عشر  
تيمات لو جوب السلام من كل ركعتين فليس الجميع كصلوة واحدة من هذه الجهة ولو نذر الضحى او الوتر  
كفاه تيمم واحد حيث لم يندر السلام من عدد معين فان نذره وجب التيمم بعدده وفي فتاوى م ر ما يوافقه  
خلاف الحج في شرح العباب اه بجري وباقى في هامش والنذر كفر عن عرش زيادة بسط واستظهار ما في  
شرح العباب الحج (قوله إنما يفيد فيما مداره الخ) يؤخذ منه انه لو نوى بقلبه استباحة كل صلاة استباح  
الفرض وهو الذى يتجه ولعله مراد لا سنوى إذ يحل مقامه ان يدير الحكم على مجرد التلفظ واحاد المبتدئين  
لا يخفى عليهم انه لا دخل له في النية وجودا وعدم بصري (قوله على ان بناءها) اى النيات (قوله بمثل ذلك)  
أى كون المفرد المحلى بال للعموم (قوله ونية ماعد الصلوة) إلى المتن في المغنى (قوله كسجدة تلاوة) أى  
او شكر نهاية ومعنى (قوله او مسح مصحف) اى او حمله معنى (قوله او قراءة او مكث الخ) اى لنحو جنب  
نهاية ومعنى (قوله يبيح) الاولى التانيث (قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب  
الرملى اى وولده ان خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على  
قول فلا يجمع مع فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني سم (قوله)  
فالحاصل الخ عبارة شيخنا والحاصل أن المراتب ثلاثة المرتبة الاولى فرض الصلوة ولو مندورة وفرض  
الطواف كذلك وخطبة الجمعة لانها بمنزلة ركعتين فهي كصلاتها عند الرملى ويحتاج فيها عند ابن حجر  
كشيخ الاسلام فلا يصلى بالتيمم لها فرضا ولا يجمع معها فرضا اخر ولو مثلها فلا يحط بآنيها بعد ان خطب  
او لا بتيمم واحد ولو كان في المرة الاولى زائدا على الاربعين خلافا لاقاسم وله جمع الخطبتين على المنبر  
الواحد بتيمم واحد لانها فرض واحد المرتبة الثانية نفل الصلوة ونفل الطواف وصلوة الجنازة لانها وإن  
كانت فرض كفاية فالاصح انها كالنفل المرتبة الثالثة ماعد ذلك كسجدة التلاوة والشكر وقراءة القرآن من  
الجنب ونحوه ولو مندورة ومس المصحف وتمكين الخليل فاذا نوى واحدا من المرتبة الاولى استباح واحدا  
منها ولو غير ما نواه استباح معه جميع الثانية والثالثة وإذ نوى واحدا من الثانية استباح جميع الثالثة  
دون شئ من الاولى وإذ نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنعت عليه الاولى والثانية اه (قوله وثالثها  
ورابعها الخ) يعنى ان قول المتن (ومسح وجهه) إشارة إلى الركن الثالث (قوله ثم يديه الخ) إشارة إلى  
الرابع (قوله ثم) المفيد للترتيب إشارة إلى الخامس ولا فرق في ذلك بين التيمم عن حدث أكبر أو أصغر  
وغسل مسنون أو وضوء مجددا وغير ذلك مما يطالبه التيمم معنى ونهاية (قوله وجميع وجهه) اى او وجهيه  
نهاية اى حيث وجب غسلهما بان كانا اصليين او احدهما زائدا واشتبه او تميز وكان على سمت الاصل  
فان تميز ولم يكن على سمت لم يجب غسله فلا يجب مسحه عن ش (قوله إلا ما ياتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب  
إيصاله منبت الشعر الخفيف فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل سم ويمكن ان  
يقال اكتفاء بالاول (قوله بالتراب) متعلق بمسح وجهه (قوله ومنه) إلى قوله وبنغى في النهاية والمغنى  
(قوله ثم مسح جميع يديه الخ) ويأتى هنا ما مرفى الوضوء من غسل من قطعت يدها وبعضها جوبا او ندبا  
وكذا زيادة يد او اصبع وتدل جملته نهاية (قوله ومن ثم) اى لاجل ذلك التصويب (قوله اختار المؤلف)

(قوله نعم نية خطبة الجمعة الخ) الذى اعتمده شيخنا الشهاب الرملى أن خطبة الجمعة لها حكم الفرض العيني وفاقا  
لظاهر كلام الشيخين نظر الانها بدل ركعتين على قول فلا يجمع معها فرض عيني بتيمم واحد ولو تيمم لها جاز  
ان يفعل بذلك التيمم الفرض العيني (قوله إلا ما ياتي) كانه إشارة إلى عدم وجوب إيصاله منبت الشعر الخفيف  
فان كان كذلك فلم يقل نظير ذلك في قوله ثم يديه فليتامل (قوله ثم يديه الخ) هذا إشارة إلى ركنين مسح اليدين

أى فى شرح المذهب والتنقيح وقال فى الكفاية أنه الذى يتعين ترتيبه اهـ وهذا من جهة الدليل وإلا فالمرجح فى المذهب ما فى المتن معنى (قوله قد ترجح الاول) أى ما فى المتن (قوله على أنه) أى ما فى حديث الصحيحين (قوله ومن ثم) أى لاجل تقديم مقتضى البدلية (قوله وجب) إلى قوله ويكفى فى النهاية (قوله وجب الترتيب) فبشترط تقديم مسح الوجه على مسح الدين (قوله كونه) أى فى الوضوء ولو منع شخص من الوضوء إلا منكسرا حصل له غسل الوجه ويتمم للباقي لعجزه عن الماء ولا إعادة عليه لأنه فى معنى من غصب ماءه بخلاف ما لو أكره على الصلاة حدثا فإنه تلزمه الإعادة لأنه لم يأت عن وضوئه ببدل فى هذه بخلاف الأولى نهاية ونحوه فى الاسنى أى والمغنى وقضيته عدم وجوب الإعادة فى الأولى وإن كان يتمم بمحل لا يسقط به الفرض ولعل وجهه أن التيمم ليس لعدم الماء حسا حتى ينظر لما ذكر بل لوجود الحيلولة نعم قد ينظر فيه باعتبار آخر وهو أن هذا العذر نادر وإذا وقع لا يدوم وأليس كذلك يتأمل بصرى واستقر بعرش ما قبل نعم الخ عبارته قوله مر ولا إعادة عليه الخ ظاهره وإن كان بمحل يغلب فيه وجود الماء وقياس ما تقدم عن سم فيمن كان فى سفينة وتيمم فيها الخوف الغرق أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه فقد الماء يقطع النظر عن البحر الذى فيه السفينة أن محل عدم الإعادة هنا حيث كان بمحل لا يغلب فيه وجود الماء ويحتمل عدم الإعادة مطلقا لكون المانع حسيا فأشبهه ما لو حال بينه وبين الماء سمع ولعله الأقرب اهـ (قوله وإنما لم يجب الخ) عبارة للمغنى فإن قيل لم يجب الترتيب فى الغسل ووجب فى التيمم الذى هو بدل منه اجيب بان الغسل لما وجب فيه تعميم جميع البدن صار كعضو واحد والتيمم يجب فى عضوين فقط فاشبهه الوضوء اهـ (قوله ومن ثم يجب الخ) يعنى من أجل عدم وجوب التعميم فى التيمم ووجب الترتيب فيه وإن لم تف به عبارته وحق التعبير وهنا لما لم يجب التعميم أصلا لم يشبهه الغسل فوجب الترتيب وإن تمكك (قوله مطلقا) أى سواء كان التيمم عن حدثا كبيرا أم أصغرا (قوله وقد يعترض الخ) لعل الانسب تقديمه على قوله ويكفى الخ (قوله ما يصرح بعدمه) أى تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره سم (قوله نظر الخ) مفعول له لقوله تناوب الخ (قوله بل ولا يسن) إلى التنبيه فى النهاية والمغنى ما يوافقه (قوله لما فيه من المشقة) وعلم حكم الكشيف بطريق الأولى نهاية ومعنى قول المتن (فلو ضرب يديه الخ) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسح الوجه باليمين ثم باليمين باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها إليه أن رفعها إليه أوبه منها أن وضعه عليها وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها أن صح اجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة واحدة على الوجه واليمين ثم ترتب ترديدها عليها فيندفع الاشكال الاتى فيها فليتأمل سم بخلاف قوله أن صح اجزاء ذلك باتى عن النهاية ما يفهم اجزاءه وعن عرش والشيدى ما يفيد (قوله يشترط) إلى قوله غير معفو عنه فى النهاية والمغنى (قوله) تقدم طهره الخ (قوله) فلو مسح وعلى يده نجاسة لم يصح تيممه لأن التيمم لا بأحة الصلاة ولا بإباحة مع المانع فاشبهه التيمم قبل الوقت ولهذا التيمم قبل استنجائه لم يصح تيممه ولو تنجس يده بعد تيممه لم يبطل تيممه نهاية ومعنى قال عرش قوله مر لم يصح الخ أى سواء قدر على إزالة النجاسة أو لا وعليه فلوجز عن إزالة النجاسة على

والترتيب (قوله ما يصرح بعدمه) أى تصريح مع احتمال الواو لغة وشرعا للترتيب وغيره (قوله) فلو ضرب يديه الخ (قوله) قد يستشكل تفريع ذلك على عدم وجوب ترتيب النقل لأن مسح الوجه باليمين ثم باليسار يتضمن ترتيب النقل إذ فى مسح الوجه باليمين نقل بها إليه أن رفعها إليه أوبه منها أن وضعه عليها وكذا فى مسح اليمين باليسار وقد وجد أحدهما بعد الآخر إلا أن يصور بما إذا وضع اليمين على الوجه واليسار على اليمين دفعة واحدة ثم مسح الوجه بان ردد اليمين عليه ثم اليمين بان ردد اليسار عليها أن صح اجزاء ذلك فيرفع الاشكال وحينئذ تصور مشكلة الحرقلة الآتية بوضعها دفعة على الوجه واليمين ثم ترتب ترديدها عليها

الظاهر فيه ولكن البدلية المقتضية لا عطاء البدل حكم المبدل منه قد ترجح الاول على أنه واقعة حال فعلية محتملة فقدم مقتضى البدلية لأنه لم يتحقق له معارض ومن ثم وجب الترتيب هنا كونه وإنما لم يجب فى الغسل لأنه لما وجب فيه تعميم البدن صار كاه كعضو واحد ومن ثم يجب وأن تمكك لأن تعميم البدن بالتراب لا يجب مطلقا فلم يشبهه الغسل ويكفى غلبة ظن تعميم العضو بالتراب وقد يعترض وجوب الترتيب بأن فى حديث البخارى المذكور ما يصرح بعدمه لولا تناوب الواو ثم نظرا للبدلية المذكورة (ولا يجب) بل ولا يسن (إيصاله) أى التراب (منبت الشعر الخفيف) فى وجهه أو يذمها فيه من المشقة وبه فارق الوضوء (ولا ترتيب) بالفتح واجب بل مندوب (فى نقله) أى التراب إلى العضوين (فى الأصح) فلو ضرب يديه التراب معا (ومسح يمينه) أو يساره (وجهه ويساره) أو يمينه (يمينه) أو يساره (جاز) لأن الفرض الأصلي المسح والنقل وسيلة إليه فلم يشترط فيه ترتيب (تنبيه) يشترط لصحة التيمم تقدم طهر جميع البدن من نجس غير معفو عنه



إذا كان معه من الماء ما يكفي لازالة الخبث القادر هو على إزالته سواء المسافر والحاضر وإن لم يمتد له إعادة بكل تقدير وتقدم الاجتهاد في القبلة لاستر العورة لانه اخف ولهذا لا يجزى إعادة مع العري بخلافها مع الخبث وعدم القبلة (٣٦٣) (ويندب) للتيمم جميع ما مر في الوضوء

ما يتصور جريانه هنا فن ذلك (التسمية) اولا حتى جنب ونحوه والذكر آخره السابق ثم وذكر الوجه واليدين بناء على نديه والاستقبال والسواك ومحل بين التسمية واول الضرب كما انه ثم بين غسل اليد والمضغ والغرة والتججيل وان لا يرفع يده عن العضو حتى يتم مسحه وتخليل اصابعه كما يأتي (ومسح وجهه ويديه بضربتين) لورودهما مع الاكتفاء بضربة حصل بها التعميم وقيل يسن ثلاث ضربات لكل عضو وضربة (قلت الاصح المنصوص وجوب ضربتين وان امكن بضربة بخرفة ونحوها) كان يضرب بخرفة كبيرة ثم مسح ببعضها وجهه وبعضها يديه (والله اعلم) لخبر الحاكم المارافا بما فيه قيل ويشكل على وجوبهما جواز التمسك وبردانه لا اشكال في ذلك لان المراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مر لا حقيقة الضرب والتمسك يشترط فيه الترتيب كما مر فاذا تمك وجهه ثم يديه فقد حصل له نقلتان نقلة للوجه ونقطة لليدين وآثر والتعبير بالضرب لموافقة لفظ الحديث والغالب اذ يكفي وضع اليد على تراب ناعم بدونه كما كان قوله فيه ضربة للوجه وضربة

ماله كفاقد الطهورين لحركة الوقت ويعيد اه (قوله إذا كان معه من الماء الخ) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكنه خولف في ذلك سمع عن شومن خالفه فيه النهاية والمغني كما مر (قوله بكل تقدير) اي تقدم الطهر او تأخر كركدي (قوله وتقدم الاجتهاد) والوجه صحة التيمم قبل الاجتهاد في القبلة نهاية ومغني وكذا في الاسنى آخر (قوله لاستر العورة الخ) وفاقا للنهاية والمغني (قوله جميع ما مر) هل منه ذلك فيه نظر سم (قوله اولا) الى قول المتن في النهاية الا قوله ومحل الى والغرة الخ (قوله وان لا يرفع الخ) عطف على قوله جميع ما مر الخ قول المتن (قلت الاصح الخ) هو هنا بمعنى الراجح بقريضة جمعه بينه وبين المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره لما يلزم عليه من التناقض فان الاصح من الالوجه للاصحاب والمنصوص للامام وفي الوصف بهما معا تنافع عن (قوله كان يضرب) الى قوله على مافي المجموع في النهاية وكذا في المغني الا قوله يشترط الى وآثر (ثم يسمح ببعضها وجهه الخ) اي دفعة واحدة نهاية قال عن شومن والشيدى واللفظ الاول البطلان على هذا الوجه واضح ولكنه لعدم الترتيب لعدم تعدد الضرب وقد مر ان خصوص الضرب ليس بشرط بل المدار على تعدد النقل وهو حاصل فيما لو مسح ببعض الخرفة وجهه ثم بياقها يديه اه عبارة سم لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل اي وهذا التصور مقيده بما إذا كان تريدا الخرفة عليها دفعة واحدة كما مر عن النهاية واما اذا تردد ببعضها على الوجه ثم باقيا على اليدين فيجزى هذا المسح ويندفع الاشكال (قوله بما فيه) اي من كونه موقوفا على ابن عمر (قوله والغالب) اي وللغالب (قوله اذ يكفي وضع اليد الخ) لالكونه شرطا اذ يكفي الخ (قوله كان قوله فيه) اي قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر المار (قوله وبعضها الخ) الاولى ثم ببعضها الخ (قوله مع اخرى اليدين) او باخرى فقط كما هو ظاهر سم لكنه لا يندفع المدعى ولو قال او ببعضها بعض اليدين فقط لظهر التقريب (قوله والا كرهت الخ) لعل المراد بالكرهه خلاف الاولى على طريقة المتقدمين لان ذلك مخالف للحديث نعم ان ثبت نهى خاص لم تبع بصري (قوله الصورة المذكورة) يريد بها قوله كان يضرب بخرفة الخ كركدي (قوله الواجبة فيها) اي في تلك الصورة لعدم كفاية ضربة وجوب

فيتدفع الاشكال الآتي فيهما فليتامل وقد يستدل على صحة اجزاء ذلك فيرفع الاشكال بما سيأتي في قوله ووصول الغبار بين الاصابع من ان التفريق في الاولى لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به الخ فتأمل وقد منع هذا الاستدلال بتعدد النقل في صورة وصول الغبار بين الاصابع لان وصوله لما بينهما نقل لما بينهما ونقل ما عدا ما بينهما الى الوجه نقل آخر لوجه فقد تعدد النقل مع سبق النقل لما بينهما ولا يضربان الشرط ترتيب المسح لا النقل بل الشرط فيه تعدد لكن هذا لا يضرب في تصور مسئلة الخرفة بوضعها على الوجه واليدين دفعة واحدة ان صح ان هذا نقل واحد وان ترتيب الازدياد عليها لا يمنع من وحدته وقد يدل على وحدته ان الظاهر انه لو وضع الوجه واليدين على الارض دفعة واحدة ثم رتب الازدياد عليها لم يكف فليتامل (قوله إذا كان معه من الماء) قضيته انه لو لم يكن معه ذلك صح تيممه مع بقاء النجاسة وبه افتى لكنه خولف في ذلك سم (قوله وتقدم الاجتهاد) رجح في شرح الروض في موضع جواز التيمم قبل الاجتهاد وذكر في موضع آخر قيل عن التحقيق ما مشى عليه الشارح واعتمد الاول (قوله جميع ما مر) يشمل السواك وهو ظاهر وسياتي وهل منه ذلك فيه نظر (قوله ثم مسح ببعضها الخ) لا يخفى اشكاله لان مسح الوجه ببعضها واليدين ببعضها يتضمن نقلتين معتبرتين سواء وضع العضو عليها لتحقق النقل به او رفع البعض الى العضو فعدم الاكتفاء بذلك الذي هو صريح هذه المبالغة في غاية الاشكال إلا ان يجاب بما تقدم فليتامل (قوله مع اخرى اليدين)

اليدين للغالب أيضا إذ لو مسح ببعض ضربة الوجه وبعضها مع اخرى اليدين كفى وتجوز الزيادة على ضربتين ان لم يحصل الاستيعاب بهما والا كرهت على مافي المجموع عن المحامي والروائي (تنبيه) الصورة المذكورة بقدوله وان امكن بضربة بخرفة هل الضربة الثانية الواجبة فيها

يمسح بها اليدين جميعهما أو بعض احداهما بهما أو معينا لانه لو عمم بالاولى الوجه وبعض اليدين جاز للنظر في ذلك مجال والذي يتجه ان الذي يجب مسحها هو آخر جزء مسحته من (٣٦٤) اليدين هذا هو الذي تتعين الضربة الثانية له فيقع بالاولى لغو بخلاف ما قبله (ويقدم) ندبا

(يمتثله) على يساره (و) يقدم ندبا أيضا (أعلى وجهه) على باقيه كالوضوء فيهما وأسقط من أصله ندب الكيفية المشهورة في مسح اليدين لعدم ثبوت شيء فيها ومن ثم نقل عن الاكثرين انها لا تندب لكونه مشى في الروضة على نديها وإنما سن فيهما مسح إحدى الراحتين بالأخرى ولم يجب لتأدي فرضهما بوضوء بعد مسح الوجه وجز مسح الذراعين يترابهما لعدم انفصاله ولا حاجة لتعذر مسح الذراع بكفها فهو كمثل الماء من محل إلى آخر ما يغلب فيه التقاذف ويعذر في رفع اليد وردها كما مر كرد متقاذف يغلب في الماء (وتخفيف الغبار) من كفيه ان كثف بالنقض أو النسخ حتى لا يبقى الا قدر الحاجة للاتباع ولئلا يشوه خلقه ومن ثم لا يسن تكرار المسح ويسن ان لا مسح التراب عن اعضاء التيمم حتى يفرغ من الصلاة (وموا الة التيمم) بتقدير التراب ماء (كالوضوء) فتسن وقيل يجب لانه بدله (قات وكذا التسليم) تسن موالاته كالوضوء وخرجا من الخلاف (و) ويندب تقريق اصابعه (ولا) أي

ضربتين مطلقا (قوله) يمسح بها (الخ) أي يعيد ههما مسح اليدين كردى (قوله) والذي يتجه (الخ) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل سم ويوافقه قول النهاية والمغنى ولو ضرب بنحو خرقة ضربة ومسح بها وجهه ويديه سوى جزء منهما أو من احداهما كاصبع ثم ضرب ضربة أخرى ومسح بها ذلك الجزء جاز لوجود الضررين كما هو ظاهر عبارة المصنف وظاهر الحديث السابق بخلافه (قوله) ندبا (الخ) إلى قوله واسقط في النهاية والمغنى (قوله) يقدم ندبا (الخ) أيضا لا حاجة اليه (قوله) ندب الكيفية المشهورة (الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الاول ويأتى به على كفيته المشهورة وهي ان يضع بطون أصابع اليسرى سوى الاهام على ظهور اصابع اليمنى سوى الاهام بحيث لا تخرج انا من اليمنى عن مسبة اليسرى ولا مسبة اليمنى عن انا من اليسرى ويمرهما على ظهر كف اليمنى فاذا بلغ الكوع ضم اطراف اصابعه الى حرف الذراع ويمرهما الى المرفق ثم يدبر بطن كفها الى بطن الذراع فيمرها عليه رافعا لهما فاذ بلغ الكوع امر لهما اليسرى على اهام اليمنى ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى (قوله) لعدم ثبوت شيء (الخ) عبارة المغنى وهي كافي المجموع مستحبة وان قال ابن الرفعة انها غير مستحبة لانه لم يثبت فيها شيء لان من حفظ حجة على من لم يحفظ وصورتها ان يضع بطون اصابع اليسرى الخ (قوله) نقل (الخ) أي المصنف (قوله) وانما سن (الخ) إلى قوله وظاهر في النهاية والمغنى (قوله) فيها (الخ) أي في الكيفية المشهورة (قوله) لعدم انفصاله (يتامل سم (قوله) فهو (الخ) أي مسح الذراعين بتراب الراحتين (قوله) كما مر (الخ) أي في شرح وكذا ما تناثر في الاصح (قوله) ومن (ثم) أي لا جل ان لا يحصل التشويه (قوله) ويسن ان لا يمسح التراب الخ (قوله) ظاهره وان حصل منه تشويه وهو ظاهر لانه اثر عبادة غش (قوله) حتى يفرغ من الصلاة (الخ) أي التي فعلها فرفضها ونقلها فيستحب ادامته حتى يفرغ من الرواتب البعدية ومن الوتر اذا فعله اول الليل عش (قوله) بتقدير التراب ماء (الخ) أي والمسح مغسولا لانه (قوله) فتسن (و) تسن الموا الة ايضا بين التيمم والصلاة وتجب في تيمم دائم الحادث كالتيمم في وضوءه نهاية ومعنى وتجب ايضا في وضوء السليم عند ضيق وقت الفريضة نهاية والاولى في طهارة السليم الخ (قوله) ووصول الغبار الخ (قوله) المغنى فان قيل يلزم على التفریق في الاول عدم صحة تيممه لمنع الغبار الحاصل فيها بين الاصابع ووصول الغبار في الثانية اجيب بانه لو اقتصر على التفریق في الاول اجزاء لعدم وجوب ترتيب النقل كما مر فحصل التراب الثاني ان لم يزد الاول قوة لم ينقصه وأيضا الغبار على المحل لا يمنع المسح بدليل ان من غشبه غبار السفر لا يكلف نفضه الخ (قوله) في الثانية (يعنى بعد الضربة الثانية بقرينة ما بعده (قوله) على ان الحاصل الخ) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسرى على ما تقدم من اطلاق انه يضر الخليط وان قل فتامله سم وعش واجاب الرشيدى بما نصه لا يشكك عليه ما مر من كون الخليط يضر مطلقا وإن قل للفرق الظاهر بين ما على العضو خصه صا وهو من جنس التراب المسحوح به وبين خليط اجنبى طارىء فاندفع ما في حاشية الشيخ عش هنا وفي جوابه ونظرو بقى انه لا وجه لتصدير هذا الجواب بعلى بل هذا الجواب مبنى على تسليم منع الاجزاء كما يعلم مما مر آتفا عن المغنى (قوله) من ذلك (الخ) أي من التفریع في

أى أو أخرى فقط كما هو ظاهر (قوله) والذي يتجه (الخ) أقول ما ذكر انه الذي يتجه فيه نظر لان أي جزء من اليد لو ابقاه للضربة الثانية سواء كان ذلك الجزء اول مسح من اليد أو آخره أو غيرهما كفي فليتامل (قوله) لعدم انفصاله (يتامل (قوله) فتسن (و) كذا تسن الموا الة بين التيمم وبين الصلاة (قوله) على ان الحاصل من ذلك غالب غبار يسير الخ (قوله) قد يشكك ما افاده ذلك من عدم ضرر اليسرى على ما تقدم من اطلاق

اول كل ضربة لانه ابلغ في اثاره الغبار لاختلف موقع الاصابع فيسهل تعميم الوجه بضربة واحدة وكذا اليدين ووصول الاول الغبار بين الاصابع من التفریع في الاول لا يمنع اجزائه في الثانية إذا مسح به لما مر ان ترتيب النقل غير شرط فصول التراب الثاني من التفریع في الثانية ان لم يزد الاول قوة لا ينقصه على ان الحاصل من ذلك غالب غبار يسير على المحل وهو لا يمنع الاجزاء بتراب التيمم

ومن ثم لو غشية غبار لم يكلف نفعه للتييم إلا أن منع وصول ترابه للعضو وعليه يحمل إطلاق التهذيب وجوب النفص وظاهر أنه لا يضر وصول الغبار من الأولى وإن كثر لما تقرر أن ترتيب النقل غير شرط فالواصل من الأولى يصلح للتييم به إذا مسح به وفارق مسألة التهذيب بأنه لا نقل فيها ومن ثم لو أخذ التراب فيها بيده ونوى ثم مسح به أجزأ وإن كثر كما علم بأمس (٣٦٥) فيما لو سفته رجع على وجهه ولا ينافي نذب

التفريق في الثانية نقل إن الرفعة الاتفاق على وجوبه فيها لأنه لا يحمل على ما لا ذالم يرد التخليل والأول على ما إذا اراده فالواجب فيها أما التفريق وأما التخليل فهو مع التفريق سنة (ويجب نزع غائمه) عند المسح (في) الضربة (الثانية والله اعلم) ولا يكفي تحريكه لتوقف وصول التراب لمحل على نزعه لكثافته وإن اتسع خلا فالما يوجهه تعبير غير واحد بغالبها لأن انتقاله للخاتم بالتحريك ثم عوده للعضو يصيره مستعملا وليس كانتقاله لليد الماسحة ثم عوده للحاجة إلى هذا دون ذلك ويسن في الأولى لمسح وجهه بجميع يديه للتابع فان قلت قولك لأن انتقاله إلى آخره غير كاف لأنه ان وصل للخاتم قبل مس العضو فلا استعمال أو بعده فقد طهر العضو بمسه قلت بل هو كاف لحالة أخرى اغفلما حصرك وهي أن التراب لا بد أن يصيب جزءا ماتحت الخاتم الذي تجافي عنه وهذا التراب يحتمل التكاثف الذي من شأنه أنه طبقة فوق أخرى ومعلوم أن السفلى

الأولى (قوله ومن ثم) أي لأجل عدم المنع (قوله غبار) أي في السفر نهاية (قوله إلا أن منع) أي الغبار وصول ترابه أي التيمم (قوله وعليه الخ) أي المنع (قوله وجوب النفص) أي لغبار السفر مثلا (قوله وفارق) أي الغبار من الأولى (قوله فيها) أي في مسألة التهذيب (قوله ولا ينافي) إلى الماتن في النهاية والمغنى (قوله وأما التخليل) أي لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول المسح فاحتاج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحين نهاية ومعنى (قوله عند المسح) أي لا عند النقل نهاية ومعنى (قوله ولا يكفي تحريكه) خلافا للنهية والمغنى عبارتهما وإيجابه ليس لعينه بل لا يصل التراب لما تحته لأنه لا يتأق غالبا إلا بالنزع حتى لو حصل الفرض بتحريكه أو لم يحتاج إلى واحد منهما السمتة كفي اه (قوله لتوقف الخ) علة لوجوب النزاع وقوله لكثافته علة للتوقف وقوله وإن اتسع الخ غاية لقوله ولا يكفي تحريكه (قوله لأن انتقاله الخ) تعليل لها وردته النهاية بما نصه لا يقال تحريك الخاتم غير كاف وإن اتسع إذ بانتقاله للخاتم بالتحريك الخ لا نا تمنع انتفاء الحاجة هنا للصيرورة ثنائيا عن مباشرة اليد وأيضا فوصول التراب لمحل مع عدم الاعتداده في حكم عدم وصوله في نفسه ثم عوده يفرض كأنه أول ما وصله الآن فافهم اه (قوله ويسن في الأولى الخ) كذا في النهاية ر المغنى (قوله غير كاف) أي في إنتاج عدم كفاية التحريك (قوله ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الخ) إن أراد انتقاله إليه ابتداء من غير توسط انتقال إلى الخاتم فأي محذور فيه إذ التراب كالماء مادام مترددا على العضر لا يحكم عليه بالاستعمال بل أولى لأنه يغتفر فيه ما لا يغتفر في الماء كإمر وإن أراد بعد انتقاله إلى الخاتم فهو ظاهر بناء على ما قرره من الفرق بين الخاتم واليد على ما فيه غير أن هذا الفرض غير لازم ثم رايت المحشى سم قال قوله لو بتحريك الخاتم الخ هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه إلى الجزء الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كاهو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إذا أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو فلا يصح قوله فلا يطهر فقامله اه بصري (قوله مطلقا) أي اتسع أم لا حرك أم لا (قوله تيقن عموم التراب الخ) انظر مع قوله السابق ويكنى غلبة تعميم العضو الخ الموافق لما رفي الوضوء والغسل (قوله لمرض الخ) عبارة النهاية والمغنى في شرح بطل واحترز بقوله لفقد ماء عما إذا كان لمرض ونحوه فلا يبطل تيممه إلا بالقدرة على استعماله ولا اثر لوجوده قبلها اه (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة سم (قوله إلا بالبرء) أي لا بوجود الماء أو ثمنه (قوله يجعل الفقد) أي الآتي (قوله وكذا وجده) أي يجعله شاملا للشرعي سم (قوله بأن يزول الخ) تصوير للوجدان الشامل للشرعي (قوله بما نفع آخر) تصريح بأن البرء لا يبطل مع وجود المانع سم (قوله أو لفقد ماء) غطف على لمرض (قوله أو ثمنه) إلى قوله ويؤخذ في المغنى لا قوله عن الوضوء قول الماتن (إن لم يكن في صلاة) أما بعد شروعه فيها فلا بطلان بتوهم أو شك أو ظن مغنى ونهاية ويأتى في الشارح ما يفيداه (قوله

أنه يضر الخليط وإن قل فقامله (قوله علي ما لا ذالم يرد التخليل) ينبغي إذا لم يخل أن يشترط أن لا يكون الغبار الحاصل من الأولى مانعا من وصول الغبار الثاني إلى العضو فقامله (قوله ينتقل الخ) هذا إنما يفيد أن سبب استعماله انتقاله عما أصابه الحاجز الذي يليه لا إلى الخاتم ثم عوده كاهو المعترض عليه فلم يدفع الاعتراض ثم إن أراد الانتقال بعد انفصاله فهو غير لازم لتحريك الخاتم أو مع اتصاله بالعضو لم يصح قوله فلا يطهره فقامله (قوله لم يبطل تيممه) أي بغير المبطلات المشهورة (وكذا وجده) أي يجعل شاملا للشرعي (قوله بما نفع آخر)

مستعمله لأنها الماسة دون التي فوقها وبحريك الخاتم ينتقل هذا المختلط إلى الجزء الذي يلي الأول مما يصبه تراب فلا يطهره وهكذا كل جزء فرضته أصابه التراب دون ما يليه فأتضح أن المانع موجود مع وجود الخاتم مطلقا فتفتن له نعم أن فرض تيقن عموم التراب لجميع ماتحت الخاتم من غير تحريكه فلا اشتكال في الأجزاء حينئذ (ومن تيمم) لمرض لم يبطل تيممه إلا بالبرء وقد يشبه الماتن يجعل الفقد شاملا للشرعي وكذا وجده بأن يزول مانعه ولم يقترن بمانع آخر أو (لفقد ماء فوجده) أو ثمنه مع إمكان شرائهم وان قل (ان لم يكن في صلاة) بأن كان

قبل الراء من تكبيرة الاحرام (بطل) تيممه وان ضاق الوقت عن الوضوء اجماعا وكذا لو توهمه وان زال توهمه سرعيا كان رأى ركبا او تخيل سرا با ماء أو سمع من يقول عندي ماء لفلان أو نجس أو مستعمل أو ماء ورد لانه لم يأت بالمنايع إلا بعد توهمه الماء بمجرد سماعه للفظه بخلاف اودعني فلان ماء وهو يعلم غيبته وعدم رضاه بأخذه اما لو لم يعلم ذلك فيبطل لانه يلزمه البحث عنه ولا نه اذا شك في الرضا صار أخذه متوهم الحل وإنما يبطل فيما إذا رآه مثلا أو توهمه (ان لم يفتزن) وجوده أو توهمه (بمنع كعطش) وسبع وتعدر استقاء لانه حينئذ كالعدم ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب الطلب كذلك ومنه أن يخشى من لا تلزمه الاعادة خروج الوقت لو طلبه فقولهم هنا وان ضاق الوقت لمحله فيمن يلزمه طلبه وان خاف خروج الوقت وهو من تلزمه الاعادة وهذا معلوم بما قدموه في الطلب فوجب حمل اطلاقهم هنا عليه كما تقرر

قبل الراء) أى قبل تمامها بقرينة ما يأتي فيشمل صورة المعية بصري وسم وعش (قوله وان ضاق الوقت) سياتي تقييده بمن تلزمه الاعادة (قوله عن الوضوء) او الغسل (قوله اجماعا) والخبر ان ذر التراب كافيك ولولم تجد الماء عشر حجج فاذا وجدت الماء فامسه جلدك نهاية ومعنى (قوله وكذا لو توهمه) الى قوله ولو خذني النهاية إلا قوله عن الوضوء (قوله لو توهمه) منه ما لو توهم زوال المانع الحسى كان توهم زوال السمع فيبطل تيممه لو جوب البحث عن ذلك بخلاف زوال المانع الشرعى كتوهم الشفاء فلا يبطل به التيمم كما تقدم للشارح م ومنه كما قال حج في شرح العباب ما لو رأى رجلا لا يسأل إذا احتمل ان تحت ثيابه ماء عش (قوله وان زال توهمه) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة خرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده سم عبارة السيد البصري ينبغي ان تقيد مسألنا العلم والتوهم بما إذا كان فيها بمحل يجب طلبه منه اخذا من تعليله وان لم ار من صرح به حتى لو قال ان بمحل كذا وهو فوق القرب ماء مباحا وهو فوق حد الغوث ماء نجسا يظهر انه لا يبطل تيمم ساعه في الحالين اه (قوله كان رأى ركبا) او غمامة مطبقة بقر به نهاية ومعنى (قوله سرا با) وهو ما يرى وسط النهار يشبه الماء وليس بماء كافي القاموس عش (قوله او سمع الخ) قال في الخادم ولو قال فلان عندي من ثمن خمر ماء يبطل تيممه لو جوب البحث عن صاحب الماء وطلبه منه ولو سمع قائلا يقول عندي للعطش ماء لم يبطل تيممه بخلاف عندي ماء للعطش ونظيره عندي ماء لوضوئي ولو وضوئي ماء فيبطل في الاولى دون الثانية نهاية قال عش قوله لم عن صاحب الماء الى الذي اشتراه واضع اليد على الماء منه بضمن الخمر وقوله لم يبطل تيممه معتد اه (قوله او نجس او مستعمل) عطف على فلان وقوله او ماء ورد عطف على ماء (قوله بخلاف اودعني الخ) وكذا لو قال عندي لغائب ماء لم يبطل تيممه ولو قال عندي لحاضر ماء يبطل تيممه معنى (قوله وهو يعلم غيبته) اى يستحضر في ذهنه عند سماع لفظ الماء ماذ كر فيما يظهر بصري فان كان يعلم حضوره ولم يعلم من حاله شيئا يبطل لو جوب السؤال عنه نهاية (قوله اما لو لم يعلم الخ) شامل للشك فيبطل بالشك في الصورتين عش وسم قال البصري قوله اما لو لم يعلم الخ صادق بما اذا علم الغيبة والرضا لكن مع العلم بعدم تمكين الوديع منه وهو محل تأمل فينبغي ان يكون حكمه كسابقه اه اى فلا يبطل (قوله صار اخذ متوهم الحل) المتوهم اما المرجوح او الواقع في الوهم اى الذهن فيشمل الراجع وعلى كل فالتعبير بالشكوك الاولى وان امكن حمل التوهم على الثاني والشك على مطلق التردد الشامل للطرفين والوسط بصري وفيه تأمل بل تعبیر الشارح أنسب بقوله أولا وكذا لو توهمه وبحمل جملة اخذه الخ على اسم صار (قوله ويؤخذ منه ان كل مامنع وجوب الطلب الخ) محله واضح فيما إذا كان الوجدان مع الحاجة الى الطلب اما لو كان حاضرا عنده فيبطل تيممه مطلقا اخذا بما تقدم ثم رایت المحشى سم قال قوله محله الخ قد يقال لا يحتاج اليه بل هو ممنوع لان

تصریح بأن البرء لا يبطل التيمم مع وجود المانع (قوله قبل الراء) ان أراد قبل تمامها شمل وجدانه في اثباتها وهو متجه موافق لقوله في شرح الارشاد وقضية قوله قبل احرام انه لو راه في اثناء تكبيرة الاحرام كان كذلك لان الاحرام انما يتحقق بانتهاء اه ويبقى وجدانه مع تمامها ويحتمل انه كذلك ايضا لان الدخول بتمامها وقد قارن المانع ويؤيد ذلك قول الشارح الاتي بان كان بعد تمام الراء من تكبيرة الاحرام (قوله وكذا لو توهمه وان زاد توهمه سرعيا الخ) ومحل بطلانه بالتوهم ان بقى من الوقت زمن لو سعى فيه الى ذلك لا يمكنه التطهر به والصلاة فيه شرح م وأقول هذا شامل لمن يلزمه القضاء مع ذلك لا ينافيه ان من يلزمه القضاء يلزمه طلب المامون اخرج الوقت لان ذلك عند تحقق وجوده (قوله عندي ماء الخ) في الخادم ولو قال عندي من ثمن خمر ماء يبطل التيمم وان كانت هذه الصيغة غير ملزمة في الاقرار فانه يجب عليه البحث عن صاحب الماء وطلبه منه اه (قوله وعدم رضاه) بقى الشك في رضاه داخلا في اما الخ (قوله محله فيمن يلزمه طلبه) قد يقال لا يحتاج لذلك في الوجدان بل هو ممنوع لان المراد يوجد ان الماء حصوله

وإنما يبطل بتوهم ستره أو براء لعدم وجوب طلب الغلبة الضنة بها وعدم حصوله بالطالب (٣٦٧) (فرع) ذكر شارح هنا كلاماً عن

الحنفية فيما لو مرت تيمم نائم  
بمكنا بماء ثم استيقظ وعلمه  
بعد بعده عنه ولم يبين حكم  
ذلك عندنا والذي يظهر من  
كلامهم فيما إذا أدرج في  
رحله ما لم يقصر في طلبه  
أو كان يقربه بشر خفية  
الآثار أو رأى واطىء  
تيممة الماء دونها عدم  
بطلان تيممه (أو) إن  
رجده بلا مانع أيضاً ولا عبرة  
بتوهمه منها (في صلاة) بأن  
كان بعد تمام الرأى من تكبيرة  
الاحرام (لا يسقط) أي  
قضاؤها (به) لكونه بمحل  
الغالب فيه وجود الماء  
(بطلت) الصلاة لبطلان  
تيممها كما علم من سياق  
كلامه إذا لم يبحث في مبطله  
لا مبطلها فلا اعتراض عليه  
(على المشهور) وإن ضاق  
الوقت على ما تقرر لعدم  
الفائدة في بقائها لوجوب  
إعادتها (وإن أسقطها)  
لكونه بمحل الغالب فيه  
فقد الماء أو استوى فيه  
الامر (فلا) تبطل  
الصلاة بل يتمها ويسلم  
الثانية لأن تيممه لا يبطل  
الابتنائها وإن تلف الماء  
وهي منها تبعاً ففعلها لا  
يسجد سهو تذكره بعدها  
وإن قرب الفصل لفصله عنها  
بالسلام صورة وإن بان  
بالعود ولو جاز أنه لم يخرج به  
ووجه عدم بطلانها برؤية

المراد بالوجدان حصوله وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة فليتامل إلا أن يلتزم  
أن المراد بالوجدان اعم من حصوله وكونه بحيث يجب طلبه اه بصري (قوله) وإنما يبطل (إلى الفرع في  
المغنى) إلا مسئله البرء إلى المتن في النهاية إلا تلك المسئلة (قوله) وإنما يبطل (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير  
التيمم كما هو ظاهر السياق ففيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار  
عن عدم بطلانه بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى عارياً فوجد ستره وجب الاستئذان فإن  
استتر فوراً استمرت صحته وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة سم أي فكان الظاهر الثالث (قوله)  
لغلبة الضنة بها) أي البخل بالستر وقوله وعدم حصوله أي البرء (قوله) ولم يبين) أي ذلك الشارح ع ش  
وبجوز كونه ببناء المفعول (قوله) بتوهمه) المراد به ما يشمل الظن كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) بأن كان  
بعد تمام الرأى (الخ) هذا يدل على أنه إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة سم (قوله) كما علم) أي قوله  
لبطلان تيممها (قوله) فلا اعتراض (الخ) أي بأنه كان الأول له أن يقول يبطل أي التيمم ع ش وظاهر ما ذكره  
الشارح لا يدفع أوليته أي يبطل قول المتن (وإن أسقطها) أي أسقط التيمم قضاءها نهاية ومغنى (قوله)  
لكونه) إلى قوله لا يسجد في المغنى والنهاية (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء سم أي علم  
تلف الماء قبل سلامة تهايه ومغنى (قوله) ففعلها) الأولى المضارع (قوله) لا يسجد سهو (الخ) كذا في الزيادة  
وابن عبد الحق وهو مفهوم من كلام الشارح م ر أي والمغنى وبه يعلم ما في كلام شيخنا الشوري من التوقف  
في كلام حجج رحمة الله وبقي ما لو تذكر فواترك بعد سلامه هل يأتي به أم لا في نظر والأقرب أنه إن قصر  
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كانه لم يخرج منها ع ش أي فيأتي حينئذ سجود سهو تذكره قبل سلامه ثانياً  
(قوله) بعدها) أي التسليمة الثانية وقوله عنها أي عن الصلاة (قوله) وإن بان) غاية قوله لو جاز أي  
العود وقوله أنه لم يخرج الخ فاعل بان (قوله) ووجه عدم) إلى قوله وأما قول ابن خيران في المغنى إلا قوله  
أو معها وقوله فقد نقل إلى والحاصل وإلى قوله حيث لم يكن في النهاية إلا ما ذكر وقوله ولا كاعى إلى أن  
البدل وقوله فاندفع إلى ما لو أقام وقوله فان وضع إلى ولو بم (قوله) لا متاع افتتاحها (الخ) أي بكل حال نهاية  
ومغنى (قوله) مع تحرقه مع قصيره) أي بخلاف ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم  
الطلب سم (قوله) على أن البدل هنا) أي التقليد (قوله) لم ينقض) أي فإنه مادام في الصلاة فإنه مقلد سم (قوله)  
بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى بتأمل سم وجه التأمل أن البدل هنا حقيقة دوام الطهر المترتب

وحيث حصل بطل التيمم وإن ضاق الوقت ولم تلزمه إلا إعادة وإما يتأتى ما ذكره لو كان المراد بالوجدان العلم  
به بحيث يحتاج في حصوله إلى طاب وليس كذلك فليتامل إلا أن يلتزم أن المراد بالوجدان اعم من حصوله  
وكونه بحيث يجب طلبه (قوله) وإنما يبطل بتوهم ستره (الخ) إن كان فاعل يبطل ضمير التيمم كما هو ظاهر  
السياق فيه أنه لا موقع لهذا الكلام لأن التيمم لا يبطل بوجود السترة فلا وجه للاعتذار عن عدم بطلانه  
بتوهمها وإن كان ضمير الصلاة قريب لأن من صلى عارياً فوجد ستره وجب الاستئذان فإن استتر فوراً  
استمرت صحته وإلا بطلت على ما فصلوه في شروط الصلاة (قوله) بأن كان بعد تمام الرأى) هذا يدل على أنه  
إذا كان مع تمام الرأى كان من الوجود لا في صلاة فانظر هل يشكل بقوله لا في أو معها من قوله ما لو نوى ذلك  
مع روية الماء كافتتاح الصلاة حينئذ كما ذكره قبيل ذلك بقوله لأن إنشاء الخ وقد حكم بعدم البطلان فيه  
وحكم هنا بالبطلان وإن أسقطها التيمم إذا كان الوجود مع تمام الرأى فليتامل إلا أن يفرق بحجزة الصلاة فيما  
يأتي لسبق انقضاءها بقية الكن الوجه خلاف ما يأتي في المعية وأنها كالناخر وعلى هذا يتفق ما هنا مع ما  
يأتي فليتامل (قوله) وإن تلف الماء) أي يبطل باتنهاؤها وإن تلف الماء (قوله) مع تحرقه مع قصيره) بخلاف  
ما هنا فإنه يجوز افتتاح الصلاة بالتيمم ولا تقصير لأنه تقدم الطلب (قوله) على أن البدل) أي التقليد وقوله  
لم ينقض أي فإنه مادام في الصلاة فهو مقلد (قوله) بخلاف التيمم) أي فإنه انقضى وبتأمل (قوله)

هنا أنه تلبس بالمقصود كوجود المكبر الرقية بعد شروعه في الصوم وليس كصل يخف تخرق فيها لا متناع افتتاحها مع تحرقه مع قصيره  
بعدم تعهده ولا كاعى قلدي القبله فأبصر فيها البتائها على أمر ضعيف هو التقليد على أن البدل هنا لم ينقض بخلاف التيمم ولا كعتدة بالأشهر

حاضرت فيها لقدرتها على الأصل (٣٦٨) قبل فراغ البدل ولا كس تحاضرة شفيت فيها لتجدد حدثها ثم إن نوى قاصر بعد رؤيته إقامة أو

على فعل التيمم نظير دوام التقليد المرتب على نيته (قوله حاضرت فيها) أي في الأشهر (قوله لقدرتها الخ) قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (وقوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله شفيت فيها) أي في الصلاة (قوله لأن إنشاء الخ) وتغليباً لحكم الإقامة في الأولى نهاية ومعنى (قوله كافتتاح الخ) خبر لأن (قوله وهو) أي الافتتاح (قوله بالتصوير فيهما) أي في نية الإقامة ونية الاتمام عبارة المغني بتصوير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة أو الاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراههم عبارة النهاية والمغني واللفظ الأول ولو قارنت الرقبة الإقامة أو الاتمام كانت كتقدمها فضرر كما تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الودد رحمه الله تعالى اه (قوله ففيها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فإن وضع الخ) عبارة المغني في نظر إن كانت بما تسقط بالتيمم لم تبطل وإن كانت بما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلاته) يغني عنه قوله وصلى عليه (قوله أن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والجنس (قوله اخذ من كلام البغوي) حمل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخبي جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغني مثله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي بنعي أن لا يتوقف وتقدم عن الشارح ما يقتضي خلافه سم أقول والأقرب ما تقدم عن حجوقد يؤخذ ذلك من كلام المنهاج في الجنائز حيث قال متى دفن بلا غسل وجب نبشه وغسله مالم يتغير عرش (قوله انها) أي صلاة الجنائز (قوله وإن تيمم الميت كتيمم الحي) فإن كان في محل يغلب فيه فقد الماء أو يستوى الأمران فلا إعادة والأوجب غسله والصلاة عليه عرش (قوله حيث الخ) ظرف فيرد قوله بأن وقتها الخ صلته عرش (قوله قبل الدفن)

لقدرتها الخ قد يقال هذا موجود في وجود المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم إلا أن يدعى أن الصوم ليس بدلا عن الرقبة (قوله قبل فراغ البدل) أي والبدل هنا هو التيمم فرغ منه سم (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراههم عبارة المغني بتصوير الأولى بالقصر كالثانية (قوله أو نوى ذلك) أي الإقامة أو الاتمام (قوله أو معها) كذا ذكره شيخ الإسلام وفيه نظر مراههم عبارة النهاية والمغني واللفظ الأول ولو قارنت الرقبة الإقامة أو الاتمام كانت كتقدمها فضرر كما تقتضيه عبارة ابن المقرئ وهو المعتمد كما أفاده الودد رحمه الله تعالى اه (قوله ففيها تفصيله) صوابه ففيه تفصيلها كما في نسخة سم عبارة قوله ففيه تفصيلها أي بين أن تسقط بالتيمم أو لا وقوله فإن الخ بيان للتفصيل وقوله على طهر أي في غير أعضاء التيمم اه (قوله فإن وضع الخ) عبارة المغني في نظر إن كانت بما تسقط بالتيمم لم تبطل وإن كانت بما لا تسقط بالتيمم كان تيمم وقد وضع الجبيرة على حدث بطلت اه (قوله ولو بعد صلاته) يغني عنه قوله وصلى عليه (قوله أن من صلى عليه بالتيمم) أي وليس ثم من يحصل به الفرض كما يأتي (قوله بينهما) أي بين صلاة الجنائز والجنس (قوله اخذ من كلام البغوي) حمل في شرح الارشاد كلام البغوي على كلام غيره حيث قال ولو لم يميت وصلى عليه ثم وجد الماء بعد الصلاة أو أثناءها وجب غسله والصلاة عليه كما أفق به البغوي أي سواء أدرج في كفته أم لا على الأوجه ومحل كما أشار إليه الأذري والزر كشي وغيرهما في الحضرة أما في السفر فلا يجب شيء من ذلك كالخبي جزم به ابن سرة لكنه فرضه في الوجدان بعدها وعلى كلام البغوي فإذا وجد الماء بعد دفنه وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله أو بعده فالوجه أنه يكتب في تيممه السابق مراعاة لحرمة وقوله وقبل تغيره وجب إخراجه وغسله فيه نظر سم وما نقله عن شرح الارشاد إلى قوله وعلى كلام البغوي الخ في المغني مثله (قوله والحاصل) ولو تيمم ويم الميت وصلى عليه بحيث لا يسقط الصلاة بالتيمم ثم دفنه ثم وجد الماء توضأ وصلى على قبره وهل يتوقف على نبش الميت وغسله حيث لم يتغير فيه نظر وقال مربي بنعي أن لا يتوقف

اتماما بطلت لأن إنشاء هذه النية زيادة لم يستبجها كافتتاح صلاة أخرى وهو بعد الرقبة باطل فاندفع بالتصوير فيهما بالقاصر ما لا ينسوي هنا أما لو أقام أو نوى ذلك قبل رؤية الماء أو معها فلا تبطل والشفاء في الصلاة كروية الماء ففيها تفصيله المذكور فإن وضع الجبيرة على طهر لم تبطل ولا بطلت ولو يميت لميت فقد الماء وصلى عليه ولو بالوضوء ثم وجدته ولو بعد صلاته وجب غسله والصلاة عليه في الحضرة لأن ذلك خاتمة امره فاحتط له وقياسه أن من صلى عليه بالتيمم ثم رأى الماء قبل دفنه لزمه إعادة الصلاة إن كان حاضر أما المسافر فلا يلزمه شيء من ذلك إذا وجدته فيها أو بعدها فقد نقل ابن الرفعة وأقروه الاتفاق بل أشار لثقل الإجماع على أن صلاة الجنائز كالجنس في وجود الماء قبل إحرامها أو بعده وردوا تفرقة السنوي بينهما اخذوا من كلام البغوي والحاصل أنها كغيرها من الخمس وإن تيمم الميت كتيمم الحي وأما قول ابن خيران ليس للحاضر أن يتيمم ويصلي على الميت فيرد حيث لم يكن ثم غيره وإن أمكن توجبه بأن صلاته

لا تغني عن الإعادة وليس هنا وقت مضيق تكون

خبر

بعده قضاء حتى يفعلها لحرمة بان وقتها الواجب فعلم فيه أصالة قبل الدفن فمن فعلها قبله لحرمة ثم بعده إذا رأى الماء لاسقاط الفرض

غلي ان عبارته اولت بانها في حاضراى او مسافرا واجد الماء خاف لو تضافت صلاة الجنابة (٣٦٩) فهذا لا يتيمم عندنا خلافا لابي

حنيفة اما اذا كان ثم من يحصل  
به الفرض فليس له التيمم  
لفعلها لانه لا ضرورة به  
اليه ولا فرق في عدم  
بطلان الصلاة السابقة برؤية  
الماء بين الفرض والنفل  
(وقيل يبطل النفل) لانه  
لا حرمة له كالفرض وادخاله  
النفل فيما يسقط بالتيمم  
تارة وتارة لا يقتضى ان نحو  
المقيم كالزوم قضاء الفرض  
يسن له قضاء النفل الذى  
يشرع قضاؤه وانه يجوز له  
فعل النفل بالتيمم وان لم  
يشرع قضاؤه به يصرح  
قوله بعد وان المتنفل الى  
اخره (والاصح ان قطعها)  
اي الصلاة التى تسقط  
بالتيمم الشاملة للنافلة كما  
يصرح به كلامه لحمل غير  
واحد من الشراح لها على  
الفرض لما هو لان جملة  
مقابل الاصح وجها بحرمة  
القطع وهو لا يأتى فى النفل  
(ليتوضا افضل) من اتمامها  
بالتيمم وان كان فى جماعة  
تقوت بالقطع او نوى اعادة  
بالماء بعد فراغها كما شمله  
كلامهم خروجا من خلاف  
من اوجبه وقدم على من  
حرمه لانه اقوى ولا يجوز  
له قلبها نفلا ويسلم من  
ركعتين لانه كافتتاح صلاة  
بعد رؤية الماء وانه باطل  
وبه فارق ندبه لمن خشي فوت  
الجماعة كما يأتى نعم ان ضاق  
وقتها بان كان لو توضا وقع  
جزء منها خارجا حرم قطعها

خبر ان (قوله ان عبارته) أى ابن خيران (قوله أما إذا كان ثم من يحصل الخ) خالفه النهاية فقال والوجه  
جواز صلاته عليه أى الميت مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به اه واقره سم وقال ع ش قوله  
مر مطلقا أى فى محل يغلب فيه فقد الماء ام لا لكن إذا لم تسقط الصلاة بفعله وكان ثم من تسقط بفعله  
وجبت عليه وصحت عن لا تسقط بفعله كنافلته اه (قوله اليه) أى الى التيمم (قوله ولا فرق) الى قوله  
وادخاله فى النهاية والمغنى (قوله الصلاة السابقة) أى التى تسقط بالتيمم (قوله بين الفرض) أى كظهور  
وصلاة جنازة وقوله والنفل أى كعبود وترغى قول المتن (وقيل يبطل النفل) أى الذى يسقط بالتيمم نهاية  
(قوله وادخاله الخ) أى بقوله وان اسقطها الخ وقوله وتارة لا الا صوب وتارة فيما لا اى يسقط بالتيمم بقوله  
او فى صلاة لا تسقط به الخ (قوله تقتضى الخ) خبر وادخاله الخ (قوله ان نحو المقيم) أى كالعاصى بسفوره (قوله)  
وانه يجوز له) أى ويقتضى انه يجوز لنحو المقيم (قوله حمل غير واحد الخ) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله)  
وهو لا يأتى فى النفل) اقول عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية  
الامر ان يكون هذا المقابل مفصلا وله نظائر كثيرة سم قول المتن (ليتوضا افضل) ظاهره ولو صلاة جنازة  
وهو قريب ان لم يحش تغير فان خيف عليه تغير ما فالان تمام افضل بل قد يقال بوجوبه ع ش (قوله وان  
كان فى جماعة الخ) أى خلافا لما بحثه الا ذرى سم اى وللنهاية عبارته ويظهر ان يقول ان ابتداها فى  
جماعة ولو قطعها وتوضا لا نفر دالمضى فيها مع الجماعة افضل وان ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا صلاحها  
فى جماعة او ابتداها فى جماعة ولو قطعها وتوضا صلاحها فى جماعة او ابتداها منفردا ولو قطعها وتوضا صلاحها  
منفردا فقطعها افضل اه قال ع ش قوله مر او ابتداها فى جماعة الخ ظاهره ولو كانت الثانية  
مفضولة وينبغى تخصيصه بما اذا استويتا او كانت الثانية افضل من الاولى اه (قوله او نوى اعادة) فيه  
دلالة على مشروعية اعادة بها بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الا ان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء  
او يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعداد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم سم وقوله ويقال الخ اى وما  
هنا ليس منها وجه طلب الاعادة هنا الخروج من الخلاف كما نبه عليه الشارح (قوله من خلاف من اوجبه)  
اى القطع (قوله ولا يجوز قلبها الخ) فيه نظر بل المتجه الجواز كما يفهم من شرح الروض وغيره سم ويصرح  
بالجواز قول النهاية قال فى التنقيح او قلبها نفلا وقد يقال الافضل قلبها نفلا فان لم يفعل فالافضل الخروج منها  
قال الا ذرى وكأنه أراد ان اصح الاوجه ما هذا أى القطع وما هذا أى القلب لأن ذلك مقالوا واحدة ولم أر  
من رجح قلبها نفلا اه (قوله لانه كافتتاح صلاة الخ) قديم منع بانهم يات بزيادة على قدر ما نواه او لما غير صفته  
بالنية فليتامل مر اه سم (قوله ومر) اى انفا (انه باطل) الجملة حالية (قوله وبه) اى بالتعليل  
المذكور (فارق ندبه) اى القلب (قوله نعم) الى قوله لتفويته فى النهاية والمغنى لا قوله بان كان الى حرم  
(قوله بان كان الخ) قال سم عن الشارح مر انه مال الى ان المراد ضيق الوقت عن وقوعها اداء حتى لو كان

لا تتوقف وتقدم عن الشارح ما قد يقتضى خلافه (قوله أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض الخ) فى شرح  
مر والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل به الفرض (قوله وهو لا يأتى فى النفل) اقول  
عدم اتيانه فى النفل لا يقتضى الحمل المذكور ولا ينافى تعميم المسئلة لان غاية الامر ان يكون هذا القائل  
مفصلا وله نظائر كثيرة (قوله وان كان فى جماعة) أى خلافا لما بحثه الا ذرى (قوله او نوى اعادة) فيه  
دلالة على مشروعية اعادة بالماء وفيه مخالفة لما تقدم الا ان يصور بما اذا كان مع التيمم رجاء الماء او  
يقال ان محل كون الصلاة بالتيمم لا تعداد بالوضوء مالم يره فيها فليحرم (قوله ولا يجوز قلبها نفلا الخ) فيه  
نظر بل المتجه الجواز وهو المفهوم من قول شرح الروض كغيره لما لم يقيدوا افضلية الخروج منها هنا  
بقلبها نفلا والتسليم من ركعتين كما قيدوها به فيما لو قدر المنفرد فى صلاته على جماعة لان تأثير رؤية الماء فى  
النفل كهو فى الفرض اه وقوله لانه كافتتاح صلاة الخ قديم منع بانهم يات بزيادة على قدر ما نواه او لما غير  
صفته بالنية فليتامل مر (قوله وقع جزء منها خارجا) قال فى شرح العباب فان قلت تاخير الصلاة الى ان

إذا قطعها وتوضاً أدرك ركعة في الوقت قطعها وهذا أي مانقله سمع عنه مر يفهم من قوله مر ثلاثا يخرجها عن وقتها مع قدرته على أدائها فيه عش وفي البجيرى عن الحلبي أن المعتمد مافى التحفة واليه رجع مر اه (قوله الذي) إلى قوله وحمل في النهاية والمغنى (قوله الذي لم ينو عددا) هذا التقيد لا يناسب قول المصنف الاتي إلا من نوى عددا فكان الأولى للشارح بقية المتن على إطلاقه قاله عش وورده الرشيدى بما نصه أن هذا القيد لا بد من ذكره هنا خلافا لما في حاشية الشيخ عش لأنه سيعلم من حكاية الشارح للمقابل أن المستثنى والمستثنى منه كل منهما مسألة مستقلة لها خلاف يخصها فصورة قول المصنف لا يجاوز ركعتين أنه لم ينو قدرا كما صور به الشارح مر وصورة قوله إلا من نوى عددا عكس ذلك اه قول المتن (لا يجاوز ركعتين) أي لا يجوز له ذلك عش (قوله فإن راه الخ) عبارة المغنى هذا إن رأى الماء قبل قيامه للثالثة فما فوقها والا أنهم ما هو فيه اه (قوله بعد فعلها الخ) عبارة النهاية في ثالثة فافهم الخ قال عش قوله في ثالثة أي بان وصل إلى حديثه فيه القراءة وذلك بان كان للقيام أقرب إن كان يصلى من قيام وبان يستوى جالساً وإن لم يشرع في القراءة أن كان يصلى من جلوس ونقل عن العباب ما يوافقه اه (قوله وحمل بالتشديد) مشتق من قال هذا يحتمل كان سبج مشتق من قال سبحانه الله ونظر من قال فيه نظر أي قال الشارح هذه العبارة تحتمل لصدقه يعني يجب أن تحمل هذه العبارة المطلقة على مقيد ثلاثا يلزم الفساد والقيد ما اشار اليه الشارح بقوله قبل ركعتين وضمير لصدقه راجع إلى العبارة والضمير الذي في فافهم راجع إلى صدق قوله الكردى وفيه تكلفات لا يقبلها العقل ولا النقل وإنما مراد الشارح إن شارحاً دخل ما زاده الشارح بقوله فإن راه الخ عبارة المتن وادعى أنه يستفاد منها إذ يصدق على هذه الصورة الزائدة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ لأن في قوله لصدقه الخ المحكي عن ذلك الشارح قلباً وأصله لا يصدق على هذه الصورة أنه لم يجاوز فيها ركعتين الخ (قوله فافهم) أي ذلك الشارح يعني قوله لصدقه الخ (قوله مطلقاً) أي قبل فعل ركعتين أو بعده قول المتن (إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركعة فتأمل سمع وقد يقال هو استثناء منقطع وكأنه قال ومن نوى عددا يتمه عش (قوله وإن زاد على ما نواه الخ) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين وقوله منه أي العدد سمع (قوله على أن بعضهم) أي الحساب قول المتن (فيمه) أي جواز أو الأفضل قطعه ليصله بالوضوء عش (قوله عملاً) إلى قوله خلافاً الخ في النهاية والمغنى (قوله ولوراه أثناء قراءة الخ) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء أيته وهو الظاهر ولما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه وهو ظاهر لأن الظاهر أن الوقف إنما يحرم عن قصد استمرار القراءة لأن قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان لما نعى ألا ترى أنه لو اجنب بعد انتهائها لما يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ سمع (قوله تيمم لها) أي بان كان جنباً عش أي أو نحوه (قوله لعدم ارتباط بعضها الخ) قال سمع على البهجة قد بدؤ خذمه عدم البطان إذا راه في أثناء

يبقى من وقتها ما لا يسع إلا ركعة معتق للخروج من الخلاف كما جرى عليه في السكافية فيما إذا كان عليه فائتة وأراد قضاء ما قبل المؤداة فإنه يغتفر له ذلك للخروج من خلاف وجوب الترتيب قلت ليس رعاية خلاف من حرم قطعها أولى من رعاية خلاف من أوجبه مطلقاً وهذا يفرق بين ما هنا وما قاله ابن الرفعة بناء على تسليمه إذ ليس هناك الخلاف واحداً فراعيناه هنا خلافاً متعارضاً فتساقطوا إذ رعاية أحدهما فقط لا مسوغ لها وبقي العمل بالأصل وهو حرمة إخراج بعض الصلاة عن وقتها مع القدرة على إيقاعها كاملة فيه اه فليتامل (قوله التي مالوراه فيها) بقى مالوراه في أول تحرركه للنهوض إلى الثالثة (قوله إلا من نوى عددا) أقول استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين يتبادر منه أن المثبت به مجاوزتهما فلا يناسب حمل العدد المنوى على ما يشمل الركن فتأمل (قوله عند الاحرام) كان كان نوى ركعتين عند الاحرام ثم قبل رؤية الماء نوى زيادة ركعتين (قوله ومنه) أي العدد (قوله لعدم ارتباط بعضها ببعض) شامل لما إذا رأى الماء في أثناء وهو الظاهر وإن عبر غيره بعدم ارتباط بعض الآيات ببعض وشامل لما إذا حرم الوقف على ما انتهى اليه

الذي لم ينو عدداً بل أطلق ثم رأى الماء قبل ركعتين (لا يجاوز ركعتين) بل يسلم منهما لأنه لا أحب المعهود في النوافل فإن رآه بعد فعلها ما اقتصر على الركعة التي رآها وحمل شارح هذا للعبارة قال لصدقه على أنه لم يجاوز ركعتين بعد رؤية الماء فأوهم أن له فعل ركعتين بعد رؤيته مطلقاً وليس كذلك (الامن نوى عدداً) قبل رؤية الماء وإن زاد على ما نواه عند الاحرام كما هو ظاهر ومنه الركعة عند الفقهاء فالاعتراض عليه باصطلاح الحساب غير سديد على أن بعضهم وافق الفقهاء (فيمه) عملاً بنبه ولا يزيد عليه لما مر أن الزيادة كافتتاح صلاة أخرى ولو راه أثناء قراءة تيمم لها بطل تيممه وإن نوى قدراً معلوماً لعدم ارتباط بعضها ببعض



جملة تربط بعضها ببعض مبتدأ وخبر اه أقول قد يمنع هذا الأخذ بأن المراد بالارتباط أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية المالم لو اقتصر عليه وذلك إما ليكون في الصلاة دون غيرها ع ش اى كيدل عليه قول الشارح الاتي لان صحة بعضها الخ (قوله وبه الخ) اء، بالتعليل (قوله لان صحة بعضها الخ) عبارة شرح العباب لجواز تفريقه وقد يؤخذ من هذا التعليل انه لوراه اثناء خطبة الجمعة اتمها اذ لا يجوز تفريقها انتهت سم (قوله لا تربط بعضها) فيتوضا وياتى ببقية طوافه لان الموالاة فيه سنة ع ش (قوله اوراته نحو حائض الخ) أى من انقطع نحو حيضها رشيدى (قوله وجب النزع) أى وحرم عليها تمكينه معنى (قوله لانه لا يبطل إلا برويتها الخ) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بتيمم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المالم والماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازما سم على حجج الظاهر من كلامه انه رأى بعد إحرام الامام وقبل إحرامه هو فان كان كذلك فلا وجه للتردد لان الامام لو رأى المالم تبطل صلاته ويصح الاقتداء به مع العلم بأنه رأى الماء فأى فائدة في اخبار المالم له بوجود الماء نعم ان كان التيمم في إحرامه راجعا للامام على معنى انه قبل إحرام الامام رأى المالم والماء اتجه السؤال ع ش (قوله لمن وهم فيه) عبارة المغنى والنهاية خلافا لما في الانوار من وجوب النزع اه قول الممتن (ولا يصلى بتيمم الخ) سواء كان تيممه عن حدث اصغر ام اكبر وسواء كان لمرض ام لفقد ماء وسواء كان الفرض اداء ام قضاء نهاية (قوله ولومن صي) اى لانهم الحقوا صلاته بالفرائض حيث لم يجزوه هان قعود ولا على الدابة في السفر لغير القبلة ويؤخذ من ذلك ان الصبي والمجنون لو فاتتها صلوات وأرادا قضاءهما بعد الكمال عملا بالسنة فيهما وجب عليهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلاهما للعللة السابقة ع ش (قوله وجنب الخ) (فروع) لو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغر انتقض طهره الا صغرا لا الاكبر كالأحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الاكبر حتى يجد الماء بلا مانع ولو غسل جنب كل بدنه سوى رجله ثم قعد الماء وحصل له حدث اصغر وتيمم له ثم وجد ماء يكتفى رجله فقط تعين لها ولا يبطل تيممه ولو تيمم او لالتام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجدته فيهما أى الحدث الاصغر والاكبر يبطل تيممه ويجوز للرجل جمع أهله وان علم عدم الماء وقت الصلاة فتيمم ويصلى من غير إعادة نهاية ومعنى (قوله خلافا لمن غلطوا) عبارة المغنى وقول الدميرى ويستثنى من اطلاقه المتيهم للجنابة عند مجزئه عن الماء اذ تجردت جنابته عن الحدث فانه يصلى بتيممه فرائض ضعيف تبع فيه صاحب الحاروى الصغير ونقله عنه صاحب المصباح قال وهو غير مرضى لان الجنابة ما فعاها (قوله تجوزهم جمع المعادة) عبارة النهاية والمغنى ولو صلى بتيمم مكتوبة مفردة او في جماعة ثم أعادها في جماعة به جاز لانه جمع بين فرض ونافلة اه (قوله بأن صلاة الصبي) أى الاصلية (قوله لو بلغ فيها) اى فتممها بذلك التيمم وفي فتاوى مرابو افقه ع ش (قوله ولا كذلك المعادة) وقد يفرق ايضا بان في جمع الصبي بين صلاتين جمعاً بين فرضين في الجملة اى بالنسبة الى المكلف الملحق به الصبي احتياطاً بخلاف المعادة مع الاصلية فليستامعا فرضين بالنسبة الى احد فتدبر بصري (قوله وان استويا) اى صلاة الصبي الاصلية ومعادته فكان الظاهر الثانيث (قوله وغيرهما) اى واستقبال السكعة ولو في السفر (قوله وإنا

وهو ظاهر لان الظاهر ان الوقف لا يحرم من قصد استمرار القراءة لان قصد الاعراض عنها خصوصاً إذا كان مانع الا ترى انه لو اجنب بعد انتهائهم لا يحرم الوقف عليه لا يحرم الوقف حينئذ (قوله لوراه اثناء طواف بطل) عبارة شرح العباب قال الصيدلانى والفورانى ولوراه اثناء طواف قطعه لجواز تفريقه انتهى قال في شرح العباب وقد يؤخذ من التعليل انه لوراه اثناء خطبة الجمعة اتمها اذ لا يجوز تفريقها (قوله لانه لا يبطل الا برويتها) ظاهر كلامهم انه لا يلزمه اعلامها بوجود الماء ووجهه ان طهارتها باقية ووطؤه جائز وقياس ما هنا انه لو اقتدى بمقيم تسقط صلاته بالتيمم وقدر اى هو اعنى المالم والماء قبل إحرامه به دون الامام صح اقتداؤه ولم يكن اعلامه بوجوده لازماً (قوله ولا كذلك المعادة) فديقال بل هيصالحة للوقوع عن

وبه يعلم أنه لو رآه أثناء طواف بطل أيضاً لان صحة بعضها لا تربط ببعض أو رآته نحو حائض أثناء وطء تيمم له وجب النزع بخلاف ما لو رآه هو لبقاء تيممها لانه لا يبطل إلا برويتها دون رؤيته خلافا لمن وهم فيه (ولا يصلى بتيمم) ولو من صبي وجنب تجردت جنابته عن الحدث الاصغر خلافا لمن غلطوا فيه ويشكل على الصبي تجوزهم جمع المعادة مع الاصلية بتيمم واحد إلا أن يفرق بأن صلاة الصبيصالحة للوقوع عن الفرض لو بلغ فيها ولا كذلك المعادة وان استويا في وجوبنية الفرض فيهما كإبأتى أى صورة والقيام وغيرهما وإنما

لم يفضل بتيممه لفرض بلغ بعده وقبل الدخول في الفرض فرضاً كما صححه في التحقيق احتياطاً له إذ صلاته في الحقيقة نفل فلم يقع تيممه إلا للنفل (غير فرض) واحد عيني كما صح عن ابن عمر قال البيهقي ولم يعرف له مخالف من الصحابة بل روى الدارقطني عن ابن عباس من السنة أن لا يصلي بتيمم واحداً إلا صلاة واحدة ثم يحدث (٣٧٢) للثانية تيمماً وقول الصحابي من السنة في حكم المرفوع ولا نهطارة ضعيفة ولأن الوضوء كان

لم يصل إلى قوله وإنما لم تستبح في النهاية والمغنى إلا قوله لم يعرف إلى بل روى (قوله لفرض) متعلق بتيممه وقوله فرضاً مفعول لم يصل (قوله) كما صح عن ابن عمر قال بتيمم لكل صلاة وإن لم يحدث نهاية ومغنى (قوله) لم يعرف له مخالف الخ أي فصار إجماعاً سكتوا (ولأن الوضوء) الأنسب بقوله بقي الخ الطهارة بصري أي كما عبر به النهاية (قوله) كان يجب لكل فرض أي لقوله تعالى إذا قمتم إلى الصلاة إلى قوله فتميموا نهايتها (قوله) فنسخ يوم الخندق الخ عبارة بالمغنى ثم نسخ ذلك في الوضوء بأنه <sup>فصل</sup> صلى يوم الفتح خمس صلوات بوضوء واحد بقي التيمم على ما كان عليه اه (قوله) وخرج يصلي تمكين الحليل الخ لا يخفى أن في هذه الصورة الغاذا وهو أن يقال لنا تيمم لا ينتقض بخروج خارج ينتقض خروجه الوضوء بصري (قوله) وجمعها عطف على تمكين الخ والضمير للمرأة وقوله بين ذلك أي التمكن وقوله بأن نوته أي الفرض لا التمكن ونحوه (قوله) كما سأل أي قيل قول الماتن ومسح وجهه (قوله) فانه أي ما ذكر من التمكن مراراً والجمع بينهما وصلاة فرض (قوله) كالخطبة والجمعة فلا يجمع بينهما بتيمم أي ولا بين خطيتين في محلين كان خطب في موضع ولم يصل فيه ثم انتقل للآخر وأراد الخطبة لاهله وفيه كلام لأن قاسم فراجع عه (قوله) مطلقاً أي سواء تيمم للخطبة أو للجمعة فكان القصد به الإشارة لردهما في الاستنى بصري (قوله) وإنما لم تستبح الجمعة الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرمي أنه يستباح الجمعة بنيتها أي الخطبة سم عبارة النهاية وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيممين وأنه لو تيمم للجمعة فله أن يحط به ولا يصلي الجمعة به وأنه لو تيمم الخطبة فلم يحط به فله أن يصلي به الجمعة اه (قوله) بنيتها أي خطبة الجمعة (قوله) ان لها أي للخطبة (قوله) روعى أي فلم يجز الجمع بينهما وبين الجمعة وقوله كما روعى كونها فرض الخ أي فلم تستبح بنيتها الجمعة (قوله) فلم يجمع أي بتيمم (قوله) فلم يصل أي بتيممه لفرض قبل البلوغ (قوله) وإنما لم يجب إلى قوله وصلاة الثانية في النهاية والي قوله هذا غاية في المغنى (قوله) لجاز الجمع الخ عبارة بالمغنى والنهاية فإن قيل كيف جمعها بتيمم مع أن كلا منهما فرض اجب بان هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة ويؤخذ من ذلك أنه لو تيمم للجمعة ولزمه إعادة الظهر كان له أن يصلي به ذلك التيمم لما ذكر اه (قوله) لهذا أي لكون الفرض الحقيقي هو الثانية (قوله) وصلاة الثانية الخ عطف على قوله الجمع الخ (قوله) لكن قياسه هذا على الخ محل تأمل إذ لم يصرح أي شيخ الإسلام بأن الجامع ما ذكر حتى يرد عليه ما أشار إليه بل مراده أن الفرض في كلتا المسئلتين واحد بالذات وما عاده فوجوبه بالتبع أما حرمة الوقت أو ليتوسل به إلى تيقن البراءة وعيارته فإن قلت فكيف جمعها بتيمم واحد مع أن كلا منهما فرض قلت هذا كالمسنية من خمس يجوز جمعها بتيمم وإن كانت فروضاً لأن الفرض بالذات واحدة انتهت بصري وتقدم عن المغنى والنهاية مثل عبارة شيخ الإسلام (قوله) فهذا أي جواز الجمع في صلاة نحو المربوط بخشب (قوله) بل هذا أولى الخ يمكن أن يقال الصلاتان هنا وظيفة واحدة فكيف التيمم لهما بخلاف صلوات الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صلاة الفرض سم قول الماتن (ويتنقل) أي مع الفريضة وبدونها بتيمم نهاية ومغنى قول

يجب لكل فرض فندسخ يوم الخندق فبقي التيمم على الأصل من وجوب الظهر لكل فرض وخرج يصلي تمكين الحليل مراراً بتيمم وجمعها بين ذلك وصلاة فرض بأن نوته في تيممها كما مر فانه جائز للشبهة وعلم من كلامه في غير هذا المحل أن الطواف بمنزلة الصلاة فلا يجمع بين فرضين منه ولا بين فرضه وفرض الصلاة كالخطبة والجمعة مطلقاً لأنه لما جرى قول أنها بمثابة ركعتين ألحقت بالفرض العيني وإنما لم يستباح الجمعة بنيتها نظر السكونها فرض كفاية فالخاصل أن لها شبهة متصلاً بالعيني روعى كما روعى كونها فرض كفاية احتياطاً فيهما ويؤيده ما مر في الصبي فانه روعى في صلاته صورة الفرض فلم يجمع بين فرضين وحقيقة النفل فلم يصل الفرض لو بلغ وإنما لم يجب تيمم لكل من الخطبتين لانهما بمنزلة شيء واحد ولو صلى بتيمم فرضاً يجب إعادة كان ربط بخشبة ثم فك جازله أعادته به وإن كان فعل الأولى فرضاً لأن الثانية هي الفرض الحقيقي فجاز الجمع نظر لهذا وصلاته الثانية بتيمم

الأولى نظر الفرضيتين أولاً وهذا غاية ما وجه به كلامهم هنا ثم رأيت في كلام شيخنا ما يوافق له لكن قياسه هذا على ما يأتي الماتن في المسنية من خمس لا يتم لأن ما عدا الفرض ثم وسيلة له ولا كذلك هنا لأن الأولى وجبت لحرمة الوقت والثانية للخروج من عهدة الفرض فلا وسيلة أصلاً ومع ذلك كله فهذا يشكك على ما مر في الصبي من رعاية الصورة والحقيقة احتياطاً بل هذا أولى فتأمل (ويتنقل ماشاء) لأن

(والنذر) أى المندور من نحو صلاة وطواف (كفرض) أصلي (في الاظهر) لأن الأصل أنه يسلك به مسلك واجب الشرع فممن نذر اتمام كل نفل شرع فيه جازله نوافل مع فرضه لأن ابتداءها ونقل والقراءة المندورة كذلك إن عينها نعم إن قطعها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه بالاعراض عن البقية صيرها كالفرض المستقل ومثله ما لو نذر سورتين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لكل لانها لا يسميان الا ن فرضا واحدا (والاصح صحة) فروض كفاية نحو (جنائز) وإن تعينت (مع فرض) عينى لشبهها اصاله بالنفل في جواز الترك وتعينها بانفراد المكلف عارض وإنما لم يحز فيها الجلوس والركوب لانه يمحور كنها الاعظم وهو القيام ومران نية النفل بتبجحها خلافا لقول شارح هنا لا يتبجح لانه من غير جنسها فهمى رتبة متوسطة بين الفرض والنفل اه ويلزمه أن نية النفل لا تبجح نحو مس المصحف لانه من غير جنسه وهو خلاف ما صرحوا به (و) الاصح (ان من نسي إحدى الخمس) ولم يعلم عينها لزمه فعل الخمس فوراً وجوبا إن كان الفوات بغير عذر

المتن (والنذر كفرض) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتغل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مرانه اى الاحتمال ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية سم على حجب اقول قوله فلم يلزمه الخ هو المعتمد ومحل في غير التراويح مالم يندر انه يسلم من كل ركعتين فان نذر ذلك وجب لكل ركعتين تيمم سواء الوتر والضحي وغيرهما لانه اخرجهما بنذر السلام من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة واما التراويح فلا ينعقد نذر السلام فيها لوجوبه شرعا والواجب لا ينعقد نذره (قوله) فانظر سنة الظهر (الخ) اقول الظاهر انه يكتفى فيها بتيمم واحد كالوتر وكسنة الظهر الضحي وإن سلم فيها من كل ركعتين واما التراويح فقليل يجب أن تيمم فيها لكل ركعتين لوجوب السلام فيها منهما السكن نقل عن فتاوى حجب انها كالوتر فيسكتفى لها بتيمم واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهمى صلاة واحدة وهو ظاهر عرش وتقدم في هامش لا الفرض على المذهب لأن الفرض أصل الخ ما يتعلق بالمقام (قوله) من نحو صلاة (الخ) كالقراءة المندورة (قوله) لأن الأصل إلى قوله والقراءة في النهاية والمعنى (قوله) جازله نوافل مع فرضه) وعليه فلا يظلم بعد الشروع فيها فهل إذا أعادها يجوز له أن يجمع بينها وبين فرض آخر أو لا فيه نظروا الأقرب الأول لكن قياس قول حجب نعم إن قطعها أى النافلة التي نذر اتمامها بنية الاعراض ثم أراد اتمامها احتمل وجوب التيمم لانه الخ وجوب التيمم فيها لو أبطلها ثم أراد إعادةتها (فرع) تيمم الفرض وأحرم به ثم بطل أو أبطله فالوجه إعادة ذلك الفرض بذلك التيمم لانه لم يؤدبه الفرض عرش وقوله اى النافلة التي نذر اتمامها ويعلم بمراجعة التحفة أن مرجع ضمير قطعها القراءة المندورة لا النافلة التي الخ فقياسه المبني على تفسيره فاسد ولو سلم أن مرجع الضمير ما قاله فالمقيس عين المقيس عليه فامعنى قياسه المذكور (قوله) كذلك اى كفرض أصلي أو كصلاة المندورة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر بتيمم واحد وجزاله أن يتنفل بتيممها ما شاء معها وبدونها (قوله) ان قطعها اى القراءة المندورة كما يأتى عن من ما يفيد هذا التفسير ويصرح بذلك سباق كلام الشارح وسياقه خلافا لما سر عن عرش من أراجع الضمير للنافلة التي نذر اتمامها (قوله) احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه هو الذى يحتاج قراءته للطهارة سم وإلى ترجيح هذا الاحتمال يميل كلام الشارح هنا ويصرح بتوجيهه ما نقله عرش عن شرح العباب له بما نصه فان فرض تعينها اى القراءة لخوف نسيان فهل يستبجح منها بتيمم لها ما نواه وإن تعدد المجلس أو مادام المجلس متحدا أو مالم يقطعها بنية الاعراض كل محتمل والذى ينقدح الثالث اه (قوله) ومثله اى مثل ما لو قطع القراءة المندورة بنية الاعراض الخ (قوله) وإن تعينت إلى قوله ومر في النهاية وإلى قوله ويلزمه فى المعنى قول المتن (مع فرض) مراده به انه إذا تيمم لفرض جازله ان يصلى به ذلك الفرض ويصلى معه ايضا على جنائز معنى (قوله) ومر) اى فى شرح لا الفرض على المذاهب (قوله) لقول الشارح) هو ابن شهبة بصري (قوله) فهمى رتبة متوسطة الخ) اى فيصلى بتيمم الفريضة الجنائز وبتيمم الجنائز النافلة ولا يصلى بتيمم النافلة الجنائز ولا بتيمم الجنائز الفريضة وهذا القول ممنوع في الصورة الثالثة صحيح في الباقي معنى (قوله) ويلزمه اى ذلك الشارح يعنى تعليله بقوله لانه من غير جنسها (قوله) وجوبا إن كان) هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله وإلا لزم تفصيل الزوم إلى الوجوب والندب وهو فاسد لانه تفصيل الشيء إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقا سم اى ففوراً معمول لمقدر اى فيفعل لمن فوراً الخ (قوله) بخمس) الاولى بخمس بالثناء (قوله)

الصبي فان كلا وظيفة مستقلة في صورة الفرض (قوله) والنذر) قال في شرح العباب كالوتر وإن اشتغل على ركعات مفصولة فيما يظهر لانه مع ذلك يسمى صلاة واحدة مندورة فلم يلزمه تكرير التيمم بتكرير الفصل ويحتمل خلافه اه وقال مرانه ليس بعيدا فانظر سنة الظهر الاربع القبلية والبعدية (قوله) احتمل وجوب التيمم) كان هذه الصورة مفروضة في الجنب لانه الذى يحتاج قراءته للطهارة (قوله) وجوبا إن كان الفوات بغير عذر الخ) هذا تفصيل لقوله فوراً دون ما قبله وإلا لزم تفصيل الزوم إلى الوجوب والندب وهو

فعلين إذ لا يتيقن براءة ذمته إلا بذلك فإن أراد فعلين التيمم (كفاه تيمم لن) لأن الفرض واحد وجوب ماعده من الخمس إنما هو بطريق الوسيلة لتحقيق براءة الذمة قال السبكي (٣٧٤) والاحسن كفاه لن تيمم لايهام ذك أنه إنما يكفيه تيمم إذا نوى به الخمس وليس مراد ابل

المراد أنه تيمم تيمما واحدا للمناسبة ويصلي به الخمس اهو لايهام ذلك يدفعه ما هو معلوم انه إذا وجد فعل وما فيه رآه تحت كان التعلق بالفعل فقط ويعضده بل يعينه السياق فانه إنما هو في نية فرض واستباحته مع غيره تبعاً ولو تذكر المنسبة بعد فعل الخمس لم تلزمه إعادتها كإرجاعه المصنف وسبقه اليه صاحب الذم

ويفرق بينه وبين ما لو ظن حدافه وضالاً ثم تيقنه بأنه ثم يمكنه اليقين بنحو المس بخلافه هنا ( وإن نسي صلاتين منهن وعلم كونهما مختلفتين ) كظن وعصر من يوم او يومين (صلى كل صلاة) من الخمس (بتيمم) وهذه طريقة ابن القاص (وإن شاء تيمم مرتين) عدد المنسئ (وصلى) بكل تيمم عدد غير المنسئ مع زيادة واحد وترك ما بدا به قبله فيصل في هذه الصورة (بالاول اربعا) كالظهر والعصر والمغرب والعشاء وعلم بما مر انه ان كان الفوات بغير عذر وجب كونها ولا ما بعد ذلك لئلا يناسن كونها (ولاء) لما فيه من المبادرة براءة الذمة (وبالثاني اربعا) كذلك (ليس منها التي بدأ بها) كالصبح والعصر والمغرب

إذ لا يتيقن الخ) متعلق بقوله لزمه فعل الخمس قول المتن (كفاه تيمم لن) ويشترط في النية أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي نسيها من الخمس في يوم كذا مثلاً فلو عين صلاة من اليوم الذي نسي الصلاة فيه كان نوى استباحة صلاة الصبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاحتمال ان المعينة ليست عليه فلا يكون مستباحاً في نيته لفرض عرش (قوله) وجوب ماعده الخ) لعل الاول إسقاط لفظه وجوب كما عله النهاية والمغنى (قوله لايهام ذك) أي ما في المتن (قوله يدفعه ما هو معلوم انه الخ) لا يخفى ان الايهام لا يندفع بذلك رشيدى عبارة سم والبصري قوله كان التعلق بالفعل الخ) ان اراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع او ان ذلك هو الاصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه الايهام خصوصاً مع إمكان التنازع فاقاله كله لا يدفع الايهام والاحترار عنه احسن اهـ (قوله) ويعضده (أي تعلق لن بكفاه (قوله) فانه إنما هو الخ) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوي بذلك التيمم ذلك الفرض او غيره من الفروض او فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه سم (قوله) واستباحته مع غيره) الاول العكس (قوله) ولو تذكر) إلى قوله وعلم في المغنى والنهاية لإلا قوله وبفرق إلى المتن (قوله) ويفرق بينه) أي بين تذكر المنسبة (قوله) وعلم كونها الخ) أي بخلاف الشك الآتي سم قول المتن (صلى كل صلاة بتيمم) أي يفصل الخمس بخمس تيممات نهاية ومعنى (قوله) وهذه طريقة ابن القاص) وظاهر كلام ابن القاص في التلخيص تعين طريقته ومنع طريقة ابن الحداد قال الاسنوى وغيره وهو يخرج على الوجه الذاهب إلى ان القضاء على الفرر مطلقاً فان طريقة ابن القاص عجل إلى البراءة كذا افاده ابن شعبة ويؤخذ من قوله قال الاسنوى الخ) انه حيث كان القضاء على الفور لكون الفوات بغير عذر تعين الاخذ بطريقة ابن القاص وهو وجيه معنى لما فيه من المبادرة إلى البراءة الواجبة فوراً من غير ضرورة إلى ارتكاب خلافها لكن قول الشارح وعلم بما مر الخ يشعر بخلافه فليتامل بصري قول المتن (وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر أنه لو صلى الخمس مرتين بتيممين أجزأ سم (قوله عدد غير المنسئ) وهو ثلاثة لأن المنسئ ثنتان معنى (قوله) وترك الخ) يجوز جرحه ونصبه (قوله في هذه الصورة) أي التي في المتن (قوله) بما مر) أي انفا في شرح وان من نسي إحدى الخمس قول المتن (ولاء) مثال لا قيد وقوله ليس منها التي بدأ شرط لا بد منه نهاية ومعنى (قوله) كالصبح) إلى قول المتن لا بتيمم في المغنى وكذا في النهاية لإلا قوله اما إذ إلى المتن (قوله) كالصبح) الاول تأخير الصبح عن العشاء (قوله) ماعدا الظهر الخ) أي من الثلاثة المتوسطة وهي العصر والمغرب والعشاء (قوله) فيهن) أي في الثلاثة المتوسطة (قوله) إحدى أولئك) أي الثلاثة المتوسطة (قوله) ولهم فيها) أي في طريقة ابن الحداد وضبطها (قوله) وضوابط اخر) منها ان تضرب المنسئ في المنسئ فيه وتزيد على الحاصل عدد المنسئ ثم تضرب المنسئ في نفسه وتسقطه من الحاصل وتصلى بعد ذلك الباقي في نسيان صلاتين تضرب اثنين في خمسة يحصل عشرة تزيد عليه اثنين ثم تضربهما فيهما وتسقط الحاصل وهو اربعة من اثني عشر يبقى ثمانية وتقدم أن الشرط ان يترك في كل مرة ما بدا به في المرة قبلها نهاية ومعنى قال عرش

فاسد لانه تفصيل الشئ إلى نفسه وغيره مع عدم صحة الحكم لأن فعل الخمس لازم مطلقاً (قوله) كان التعلق بالفعل فقط) إن أراد تعين التعلق بالفعل مطلقاً فهو ممنوع او ان ذلك هو الاصل حيث ساعد المعنى فهذا لا يمنع جواز غيره المترتب عليه لايهام خصوصاً مع إمكان التنازع ايضاً فاقاله كله لا يدفع الايهام والاحترار عنه احسن (قوله) إنما هو في نية فرض واستباحته) قد يمنع هذا بل السياق في الجمع بتيمم واحد بين فرض وغيره تبعاً اعم من أن ينوي بذلك التيمم ذلك الفرض او غيره من الفروض او فروضاً وذلك الفرض وما يجمعه معه (قوله) وعلم كونها الخ) بخلاف الشك الآتي (قوله) وإن شاء تيمم مرتين) وظاهر انه لو صلى الخمس

والعشاء فيأربيقين لأنه صلى ماعدا الصبح والظهر بتيممين فان كانت المنسئتان فيهن تأدت كل بتيمم وإن كانتا تينك تأدت الظهر بالتيمم قوله الاول والصبح بالثاني وإن كانتا إحدى أولئك مع إحدى هاتين فكذلك وهذه طريقة ابن الحداد وهي المستحسنة عندهم ولهم فيها عبارات وضوابط أخر أما إلزام ترك ما بدا به كان صلى بالثاني الظهر والعصر والمغرب والصبح فلا يبرأ الاحتمال أن المنسئتين العشاء وواحدة غير الصبح

فبالاول تصح غير العشاء فتبقى العشاء عليه (او) نسي (متفقتين) لا يعلم عنهما ولا يكونان (٣٧٥) إلا من يؤمن اوشك في اتفاقهما

(صلى الخمس مرتين يتيممين)!

لان الفرض في كل مرة واحد  
فيقع بذلك التيمم وما  
عداه وسيلة كما مرو لو تيقن  
ترك واحد من طواف  
واحدى الخمس طاف وصلى  
الخمس يتيمم لان الفرض  
في الحقيقة واحد وجوب  
فعل الكل وسيلة نظير  
ما مر (ولا يتم لفرض  
قبل) ظن دخول (وقت  
فعله) لانه طهارة ضرورة  
ولا ضرورة قبل الوقت  
ولما جاز اوله ليحوز  
فضيلته ومبادرة لبراءة  
ذمته ولا يصح ايضا النفل  
قبله ولو احتملا إلا ان جدد  
النية بعده قبل المسح كما مر  
امافيه فيصح له ولو قبل بعض  
شروطه كخطبة جمعة لغیر  
الخطيب لما مر فيه انه لا بد  
له من تيممين مطلقا وكسرت  
كافاده قول الروضة واصلها  
قبل وقته وصرح به الامتوى  
وغیره ولا ينافيه زيادة  
الماتن راصله فعله لان الوقت  
قبل فعل هذه الشروط  
يسمى وقت الفعل فلا  
اعتراض عليهم خلافا لمن  
ظنه وإنما لم يصح اى عند  
وجود الماء لا مطلقا خلافا  
لمن وهم فيه فى المجموع إذا  
قلنا يجزىء الحجرفى نادر  
كالمدنى او ان رطوبة الفرج  
لا يعنى عنها يتيمم ويقضى  
ويأتى فى الماتن ان من بحر حه  
دم لا يعنى عنه يتيمم ويقضى  
قبل طهر جميع البدن عمالا  
يعنى عنه للتضمن مع ضعف

قوله مر فى نسيان صلاتين الخ أى وفى نسيان ثلاث صلوات تضرب ثلاثة فى خمسة بخمسة عشر ثم تزيد عدد  
النسي وهو ثلاثة تصير الجملة ثمانية عشر تسقط منها تسعة وهى الحاصلة من ضرب الماتنى فى نفسه تبقى تسعة  
ومثله يقال فى نسيان اربع اه (قوله فبالاول تصح الخ) اى فبالتيمم الاول تصح تلك الواحدة دون العشاء  
وبالثانى لم يصل العشاء مغنى (قوله ولا يكونان) الاول الثانى قول الماتن (صلى الخمس مرتين الخ) اى فيصل  
بكل تيمم الخمس ليخرج عن العهدة بيقين مغنى قول الماتن (يتيممين) ولا يكفيه العمل بالطريقة السابقة على  
هذا التقدير من كون الشرطان يترك فى كل مرة ما بداه به فى المرة التى قبلها كما يؤخذ من الشارح مر لجواز  
ان يكون الماتنى صبحين او عشاءين وهو إما فاعل واحد منهما ع ش (قوله ولو تيقن ترك واحد الخ)  
ولو نذر شيئا ثم رده الله سالما ثم شك انذر صدقة ام عتقا م صلاة قال البيهقى فى فتاويه ويحتمل ان يقال عليه  
الاتيان بجميعهما كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل ان يقال يجتهد كالقبلة والا وانى هو الراجح الثانى فان  
اجتهد ولم يظهر له شىء مايس من ذلك فالاول وجه وجوب الكل اذ لا يتم له الخروج من واجبه يقينا الا بفعل  
الكل وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ولو جهل عدده ما عليه من الصلوات وقال لا تنقص عن عشر ولا يزيد  
على عشرين لزومه عشرون صلاة ولو نسي ثلاث صلوات من يومين ولا يدري اكلها مختلف او ثنتان من جنس  
واحد وجب عشر ايضا اى بعشر تيممات قاله التتفال قال وان نسي اربعا من يومين ولا يدري انها مختلفة  
او من جنس واحد او خمس او ستا لزمه صلاة يومين اى بعشرة تيممات ايضا وكذا فى السبع والثمان من يومين  
واما الثلاثة من ثلاثة ايام لا يدري انها مختلفة او متفقة فانه يقضى ثلاثة ايام اى بثلاث تيممات وكذا اربع  
او خمس من ثلاثة ايام نهية مع زيادة من ع ش (قوله ووجوب فعل الكل) الاول الاخير وما عده  
(قوله ظن دخول) الى قوله كما افاده فى النهاية والمغنى ما وافقه الا قوله ولو احتملا (قوله فضيلته) اى اول  
الوقت (قوله النقل) اى نقل التراب (قوله ولو احتملا) اطلاقه شامل للمرجوح وهو يناقض قوله قبل ظن  
دخول الخ المار آنفا فيحمل على الشك كما عبر به النهاية (قوله قيل المسح) الاول العطف (قوله كما مر) اى  
فى شرح نقل التراب (قوله امافيه الخ) اى اما التيمم فى وقت الفرض يقينا او ظنا فيصح له (قوله كخطبة  
جمعة الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم الخطيب او غيره قبل تمام العدد الذى تتعده به الجمعة نهية ومغنى (قوله لما مر)  
اى فى شرح لا الفرض على المذهب (قوله مطلقا) اى سواء تيمم للخطبة او للجمعة (قوله كما افاده) اى  
التعميم وقوله قول الروضة الخ اى بطريق المفهوم (قوله فعله) الاول اسقاط الضمير (قوله فلا اعتراض  
عليهما) اى على المنهاج والمحرو (قوله وإنما لم يصح) لى قوله والحق فى شرح المنهج مثله (قوله اى عند  
وجود الماء الخ) اى حسا وشرعا خلافا للنهاية والمغنى (قوله فيه) اى الاطلاق (ففى المجموع الخ) اى تعليل  
لقوله اى عند وجود الماء لا مطلقا وقوله وان رطوبة الخ عطف على قوله لا يجزىء وقوله يتيمم هو محط  
الاستدلال وقوله وياتى الخ عطف على قوله فى المجموع الخ فهو تعليل ثان للتقييد بوجود الماء المقدور على  
استعماله (قوله طهر جميع البدن) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح سم وكذا قوله الآتى للتضمن  
متعلق بذلك (قوله جميع البدن) تقييده بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ تصریح بصحة التيمم قبل زواله عن  
الثوب والمكان سم (قوله لصحة الصلاة) اى التى تفعل بالتيمم (قوله والا) اى وان كان عدم صحة التيمم  
قبل طهر البدن لكون زوال نجس لا يعنى عنه شرط الخ (قوله والحق به الاجتهاد الخ) تقدم ان الوجه عند  
شيخ الاسلام والخطيب والزمى عدم اشتراط تقدم الاجتهاد فى القبلة بصري عبارة سم المعتمد عدم الالحاق  
اه (قوله لما مر) اى قبيل قول المصنف ويندب التسمية (قوله فيهما) اى فى الصلاة مع الخبث والصلاة مع عدم

مرتين يتيممين أجزأه (قوله قبل طهر) متعلق بقوله السابق وإنما لم يصح (قوله جميع البدن) تقييده  
بالبدن ثم قوله والا لما صح الخ (تصریح بصحة التيمم قبل زواله عن الثوب والمكان) (قوله والحق به  
الاجتهاد فى القبلة) المعتمد عدم الالحاق

التيمم لا لكون زواله شرط الصحة الصلاة والا لما صح قبل زواله عن الثوب والمكان والحق به الاجتهاد فى القبلة لما مر من وجوب الاعادة فيهما

و يدخل وقت فعل الثانية في جمع (٣٧٦) التقديم بفعل الاولى فيقيم لها بعدها لا قبلها نعم ان دخل وقتها قبل فعلها بطل تيممها لانه انما يصح

الاستقبال (قوله ويدخل) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله بعدها لا قبلها) الاولى التذكير (قوله وقتها) أى الثانية (قوله بطل تيممها) صريح في انه لا يباح له هذا التيمم شي اصالا (قوله وبه) اى بالتعليل المذكور (قوله مامر) اى في شرح الروض فان نوى فرضا ونفلا (قوله من استباحة الظهر الخ) عبارة للمعنى والنهاية قوله تذكر فائدة تيممها ثم صلى به حاضرة أو عكسه أجزأه (قوله خفي) متعلق بالتيمم (قوله لانه الخ) الاولى العطف كإي النهاية والمعنى (قوله ثم) اى فى مسألة الفائنة (لما استباحها) اى الفائنة وقوله هنا اى فى مسألة الجمع عش (قوله مانوى) وهى الثانية كالعصر وقوله على الصفة الخ وهى الجمع (قوله وقضيته) اى التعليل بزوال التبعية عش (قوله بطلان تيممها الخ) معتمد عش (قوله ولو اراد الجمع الخ) ولو تيمم لمقصورة فصلى به تامة جازنهاية زاد المعنى وكذا لو نوى الصبح ثم اراد الظهر مثلا جاز كإي فتاوى البغوى ولو تيمم لمؤداة فى أول وقتها وصلاها به فى آخره أو بعده جاز اه (قوله وقتها) أى كما يصح وقت العصر نهاية ومعنى (قوله العصر) عطف على الظهر (قوله ولا لمتبوعها) اى من حيث انه متبوعها الان سم (قوله شاكا) وفى شرح الروض او ظانا سم اقول وقد ينفيه ما تقدم من كفاية ظن دخوله وقت الفرض بل عبارة النهاية والمعنى وهى ولا بد لصحته من معرفة دخول الوقت يقينا او ظنا كمثل التراب المقترن به نيته فلو تيمم شاكا فيه لم يصح وان صادف الوقت ولا فرق فى الفرض بين الاداء والقضاء فوق الفائنة بتذكرها اه صريحة فى خلافه (قوله لم تصح) أى الفائنة لعدم صحة تيممها ويحتمل أن الضمير للتيمم بتأويل الطهارة وعلى كل فالاولى التذكير (قوله وصلاة الجنازة الخ) ولومات شخص بعد تيممها اى المتيمم لجنازة جاز له اى للتيمم ان يصلى عليه اى الميت بذلك التيمم لما تقدم اى من جواز الحاضرة بتيمم الفائنة نهاية ومعنى بزيادة (قوله لا يصح لها قبل الغسل الخ) الاوجه ان المراد بالغسل الغسلة الواجبة وان اريد غسله ثلاثا نهاية واقره البصرى واعتمده عش (قوله راتبا) الى قوله وظاهر فى المعنى وإلى قوله وظن فى النهاية (قوله انقطاع الغيث الخ) ثم لو عن له ان يصلها مع الجماعة او صلاها منفردا ثم اراد اعادة تيممها بذلك التيمم لم يمنع عش (قوله ومع الناس) ولو اراد الخروج معهم الى الصحراء وجب تأخير التيمم اليها على الاوجه كما لا يتيمم لتحية المسجد لا بعد دخوله اه شرح الارشاد ومفهوم قوله معهم انه لو تاخر عن موافقتهم فى الخروج الى وقت غلب على ظنه اجتماع المظلم فى الصحراء جاز التيمم له قبل خروجه من بيته مثلا ولا يشترط وصوله الى الصحراء وهو واضح عش (قوله اجتماع اكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز لهم التيمم حينئذ سم (قوله بلحق بها) اى بصلاة الاستسقاء (فى ذلك) اى التفصيل (قوله بان صلاة الجنازة مؤقتة معلوم) اعترضه سم على حجب بانه إن اراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن والاستسقاء والكسوف كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الغيث مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقيا وبداية الثانى معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وإن اراد انه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتى إذلا نهاية لوقتها معلومة يقال ان اريد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلاة الجنازة كذلك فليتأمل اه اقول ويمكن الجواب بان الدفن لما كان وقته معلوما باعتبار الغالب وهو ما يريدون دفنه فيه نزل منزلة المعلوم لكونه موكولا إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه عش وفى الرشيدى نحوه وفى البصرى بعد ذكره ما يوافق اعراض سم مانصه والحاصل ان الفرق بينهما وبين الجنازة محل توقف

(قوله صح التيمم للظهور) كذا فى العباب وعزاه فى شرحه للجموع (قوله ولا لمتبوعها) أى من حيث أنه متبوعها الان (قوله شاكا) فى شرح الروض او ظانا (قوله اجتماع اكثرهم) وظاهر انه لو اجتمع دون الاكثر وارادوا فعلها من غير انتظار الباقي جاز التيمم حينئذ (قوله مؤقتة معلوم) قد ينظر فيه بانه إن اراد انه

لها تبعا وقد زالت التبعية بانحلال رابطة الجمع وبه فارق مامر من استباحة الظهر بالتيمم لفائنة خفى لانه ثم لما استباحها استباح غير هاتبعها وهنا لم يستبح مانوى على الصفة المنوية فلم يستبح غيره وقضيته بطلان تيممها بطلان الجمع بطول الفصل وإن لم يدخل الوقت فتقولهم يبطل بدخوله مثال لا قيد ولو اراد الجمع تأخير اصح التيمم للظهور وقتها نظرا لاصالته لها لا للعصر لانه ليس وقتا لها ولا لمتبوعها لانها الآن غير تابعة للظهور ووقت الفائنة تذكرها فلو تيمم شاكا فيها ثم بان ان لم تصح والمندورة المتعلقة بوقت معين لا يصح لها قبله وصلاة الجنازة لا يصح لها قبل الغسل او بدله بل بعده ولو قبل التكفين لكن يكره (وكذا النفل المؤقت) راتبا كان أو غيره لا يتيمم له قبل دخول وقته (فى الاصح) لما مر فى الفرض وسيأتى بيان وقت صلاة الرواتب والعيد والكسوف ووقت صلاة الاستسقاء لمن ارادها وحده انقطاع الغيث ومع الناس اجتماع اكثرهم وظاهر انه يلحق بها فى ذلك صلاة الكسوفين فيدخل الوقت لمن ارادها وحده

بمجرد التغير ومع الناس باجتماع معظمهم واعترض التوقف على الاجتماع بانه يلزم عليه أن من اراد صلاة الجنازة أو العيد فى جماعة واما لا يتيمم لها لا بعد الاجتماع ولا فائله ويجاب بالفرق بأن صلاة الجنازة مؤقتة معلومة وهو من فراغ الغسل إلى الدفن والعيد وقتها محدد

وأما بينهما وبين العيد فواضح اه (قوله فلم يتوقفا) الاولى التأنيت (قوله في متميم الخ) خبر ان (قوله فعلها) اي صلاة الاستسقاء (قوله ويرد) اي جواب البعض (قوله بان فيه) اي في فرضه المذكور (قوله والتحية) إلى قوله قلت في المغنى والى المتن في النهاية (قوله والتحية) عطف على صلاة الاستسقاء (قوله اي وقت شاء) عبارة المغنى متى شاء إلا في وقت الكراهة قال الزركشى ينبغي ان يكون هذا فيما إذا تيمم في وقتها ليصلي فيه ولو تيمم فيه لم يصلي مطلقا وفي غيره فلا ينبغي منعه وهو مرادهم بلا شك ويؤخذ منه ما قاله شيخنا انه لو تيمم في غير وقتها ليصلي به فيه لم يصح اه ونحوه في النهاية أقول ما يحتمل الزركشى محل تأمل وان تبعه كثير من المتأخرين لانه حيث تيمم في وقت الكراهة فقد تيمم قبل الوقت وان نوى فعلها بعده ولو تم ما ذكره لصح التيمم للظن قبل دخول وقتها بنية فعلها في وقتها ومع الاطلاق وهو باطل قطعا فاطلاقهم متجه واماما بحثه شيخ الاسلام فهو متجه مع قطع النظر عن كلام الزركشى لانه متلاعب في النية ويؤيده ما نقلناه في اول باب الوضوء عن فتاوى العلامة ابن زباد فرأى هذا ما ظهر بيادى النظر ثم رأت ابن قاسم في حاشية المنهج تنبه لهذا وأجاب بأنه وقتها في الجملة بدليل جوازها في نحو مكة مطلقا وفي وقت الاستواء في يوم الجمعة مطلقا اه وانت خبير بما في هذا من التكلف مع عدم الضرورة الداعية اليه فليتأمل بصرى (قوله النوافل المطلقة) اي وما تاخر سببه ابدانها (قوله ما عدا وقت الكراهة الخ) الاخصر الاوضح الا وقت الكراهة او قبله فصلي فيه (قوله ان تيمم قبله) في تقييده ما قبله به مساححة سم (قوله والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجه واطلق وهو متجه لا يقال ان هذا ليس وقت الصلاة لانه في وقتها في الجملة كافى نحو مكة سم (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله ما عدا وقت الكراهة ان تيمم قبله او فيه ليصلي فيه وقوله هي اي النوافل المطلقة (قوله بمقتضى ما ذكر) اي من انه لا يفعلها في وقت الكراهة فكانها مؤقتة بغير وقت الكراهة ع ش (قوله قلت المراد بالوقت ماله وقت الخ) قد يقال جعلهم الكسوف والاستسقاء والجنائز وتحية المسجد من الموقته بما ذكر إذا وقتها مختلفة غير محدودة الطرفين بصرى (قوله لكونه) اي قوله ويتجه في المغنى لا قوله المكتوب وقوله كالعاجز الى وهي وكذا في النهاية إلا قوله ولو لم يحل لا يسقط القضاء (قوله لكونه الخ) عبارة المغنى بان فقد هما حسا كان حبس في موضع ليس فيه واحد منهما او شرعا كان وجدما وهو محتاج اليه لنحو عطش او وجدرا باندا ولم يقدر على تخفيفه بنحو نار اه (قوله او يحبس الخ) عبارة النهاية او وجدما ومنع من استعمالها مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو ندوة في التراب (قوله ولا اجرة معه يخففه) اي فان امكنه التخفيف وجب ومنه يؤخذ انه لو كان به جراحة في يده فيفسل وجهه ثم اراد التيمم عن جراحة الدين انه يكلف تشفيف الوجه واليد قبل اخذ التراب لانه ان اخذه مع بلل يديه صار كالتراب الندى الماخوذ من الارض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق وينبغي ان محل تكليفه تشفيف الوجه مالم يقف في مهب الريح فان وقف فيه وحرك وجهه لاخذ التراب من الهواء فلا لوصول التراب لجميع اجزاء الوجه في الحالة المذكورة ع ش (قوله المكتوب) يخرج به الصلاة المذكورة لكن اسقطه غيره وفي البيهقي عن القليوبي قوله الفرض اي ولو بالندر اه (قوله لكنه لا يحسب من الاربعين الخ) وينبغي ان مثله ما لو تيمم بمحل يغلب فيه وجود الماء فلا يحسب من الاربعين لانه إنما يصلي

معلوم بالوصف بمعنى ان بدايته معلومة بالوصف وهو فراغ الغسل ونهايته معلومة بالوصف وهو الدفن فالكسوف والاستسقاء كذلك لان بداية الاول معلومة بالوصف وهو انقطاع الماء مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول السقياء وبداية الثاني معلومة بالوصف وهو التغير ونهايته معلومة بالوصف وهو زوال التغير وان اراد أنه معلوم بالشخص بمعنى ان وقت بدايته ونهايته متعينان لا يتقدمان ولا يتأخران فهو ممنوع كما هو معلوم وقوله الا في لانه لانه لوقتتهما معلومة يقال عليه ان اراد انها غير معلومة بالوصف فمنوع او بالشخص فصلا الجنائز كذلك فليتأمل (قوله ان تيمم قبله) في تقييده ما قبله به مساححة (والاصح) يدخل فيه ما لو تيمم في وقت الكراهة ليصلي به خارجه واطلق وهو متجه ولا

وذلك لحرمه الوقت كالعاجز عن السترة (٣٧٨) والاستقبال وإزالة النجاسة وهي صلاة صحيحة يحث بها من خلف لا يصلي ويحرم الخروج

منها ويبطلها الحدث ونحوه كروية ماء وتراب ولو بمحل لا يسقط القضاء ويتجه جوازها أول الوقت خلافاً لبحث الأذرعى أنه يجب تأخيرها إلى ضيقه ما دام يرجو ماء أو تراباً وعن القفال أنه أفتى بفعله لصلاة الجنائز وبوجهه بوجوب تقديمها على الدفن وإن لم تفت به ففعلت وفاء بجمعة الميت كحرمه الوقت في غيرها لكن الذي نقله الزركشي عن قضية كلام القفال (خ) اعتمده المغني عبارته وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدي مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء الثلاثة وهم من لم يجد ماء ولا تراباً ومن على بدنه نجاسة يخاف من غسلها ومن حبس عليها لا يصلونها وهو الظاهر وجري عليه الزركشي وغيره في فاقداً الطهورين ونقله في بابها عن مقتضى كلام القفال (هـ) وقوله لا يصلونها (خ) قال القليوبي وأن تعينت بأن لم يكن غيره فبدن الميت بلا صلاة (هـ) (قوله ثم رأيت) أي الزركشي (قوله أقدمه) أي فاقداً الطهورين (قوله ولا يفوت) أي فعل صلاة الجنائز (قوله ولا ينافي ذلك) أي عدم جواز الإقدام (قوله لأنه (خ) علة لعدم المنافاة (قوله أن تعينت) أي بأن لم يكن هناك غيره (قوله صلى) أي أحدهما (قوله وهذا التفصيل (خ) اعتمده النهاية عبارة وتقدم أن صلاة الجنائز كالنفل في أنها تؤدي مع مكتوبة بتيمم واحد وقياسه أن هؤلاء أي فاقداً الطهورين ومن بدنه نجاسة وحسب بمكان نجس لا يصلونها وهو كذلك إذا حصل فرضها بغيرهم وبؤخذ مما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها للتلاوة ولا سهو وهو كذلك كما أفتى به أبو الدررحمة الله تعالى (هـ) أي ما لم يكن مأموماً ولا واجب السجود تبعاً لأمامه سم وعش وقيل (قوله بين من قال بالمنع (خ) أي واطاق (قوله) واما قول الثاني (أي الذي تبع الزركشي) (قوله وكفا قد هما) إلى قوله قيل في النهاية والمغني ما يوافقه (قوله أو حبس عليه) فأنه يصلي وجوباً بالأماء بأن ينحى للسجود بحيث لو زاد أصابه ويعيد نهاية ومغني (قوله ما عاده) يشمل المنذرة وقد سرفاهيه (قوله فلا يجوز له) أي من ذكر من فاقداً الطهورين ومن على بدنه نجاسة أو حبس عليها ما فاقداً السترة فله التنفل لعدم لزوم الإعادة له كدائمه الحدث ونحوه وعن

يقال إن هذا ليس وقت الصلاة لأنه وقتها في الجملة كما في نحوه مكة (قوله ولو بمحل (خ) تبع فيه شرح الروض فأنه قيد البطان برؤية التراب بما إذا كان بمحل يغني عن القضاء ثم قال كما صرح به في المجموع كذا نقله الزركشي عنه ولم أره فيه نظر انتهى وقوله خلافاً لبحث الأذرعى أفتى ببيخه شيخنا الشهاب الرمي وهل يجري بحثه في الجمعة وإن كان تأخيرها يمنع فعلها لكونها لا تقام إلا في الوقت (قوله مادام يرجو ماء أو تراباً) لا يخفى أنه لا بد من طلبها على التفصيل في الطلب فإذا طلب ولم يجدوا أحداً منها فإن وصل إلى حد اليأس عادة من أحد هما صلى ولو أول الوقت وإلا لم يصل إلا بعد ضيق الوقت وإذا تلبس بالصلاة في الحالين ثم توه وجود الماء بأن حدث ما يحتمل معه ذلك بطلت وأما مجرد احتمال وجود الماء فلا ينبغي أن يبطلها حيث لا رجاء ولا حدوث ما يحتمل معه الوجود للماء (قوله وبوجه (خ) قضيته أن محل ذلك إذا لم يوجد غيره (قوله فلا يجوز له تنفل) قضيته أنه يتمتع عليه بسجود السهو لأنه نقل ليس من الصلاة ولهذا احتج بالإنية بخلاف التشهد الأول لأنه من الصلاة نعم إن كان مأموماً ونجداً مأموماً للسهو فلا يبعد وجوب متابعتها إياه فليتامل وقد

التفصيل له وجه ظاهر فليجمع به بين من قال بالمنع ومن قال بالجواز وأما قوله الثاني وإن تعينت عليه ففيه نظر يسقط ظاهر وكفا قد هما من عليه حيث خشي من إزالته مبيح تيمم أو حبس عليه وخروج بالفرض المذكور ما عاده فلا يجوز له تنفل ولا قضاء فائتة



يسقط فرضه بالصلاة مع وجود المنافي نهاية وكذا في المغني لإقوله كذا ثم الحدث قال ع ش وقضية حصر  
 المنع فيمن ذكر أن غيرهم ممن يصح منه الفرض يتنفل ويدخل فيه من تحريف القبلة والمربوط على خشبة  
 ونحوهما وفيه بعد لأنهم لما يصلون للضرورة ولا ضرورة للنفل اه (قوله مطلقا) أي ولو بمحل يغلب فيه  
 فقد الظهورين (قوله ولا نحو مس مصحف) أي كحمله نهاية ومعنى (قوله) وكذا نحو قراءة الخ) عبارة  
 الشارح مر في شرح العباب بعد قول المصنف نعم فاقد الطهورين يقرأ الفاتحة فقط حتما في صلاة الفرض  
 نعمها قال في الاسعاد وهل يلحق بالفاتحة آية خطبة الجمعة والسورة المأثمة المنذورة كل يوم لفاقد الطهورين  
 يوميا كالملة أرفيه ونقلوا قضية كلام الارشاد نعم وهو متجه في آية الخطبة وفيه في السورة المنذورة تردد  
 والآوجه إلحاقها بما قبلها اه اقول وبقي ما لوقرا بقصد القرآن مع الجنابة مع القدرة على الطهارة بالماء  
 هل تجزئه القراءة مع حرمه ذلك كالصلاة في الدار المغصوبة أولا اخذنا ما قالوه في الاجارة من انه لو  
 استقر جرح لقراءة شيء من القرآن في وقت معين واجنب فيه فقرأ هو وجنب حيث قالوا لا يستحق الاجرة لأن  
 القصد من القراءة الثواب وقرأته لا ثواب فيها فيه نظرا والأقرب الثاني لما ذكر ع ش بحذف (قوله) لنحو  
 جنب) متعلق بمسئلتى القراءة والمسك بصري (قوله) ولا لم تجز الاعادة) أي حيث وجده بعد خروج الوقت  
 اما لو وجده فيه بأن ظن عدم وجده في جميع الوقت فصلي قبل اخره ثم وجد ترابا بمحل يغلب فيه وجود  
 الماء فيعيد لتبين أن صلاته الاولى غير معتدها ع ش وفي البجيرمي عن العباب ما يوافقه (قوله) واختار  
 المصنف الخ) عبارة المغني ومقابل الجديد اقول احدها تجب الصلاة بلا إعادة واطرد ذلك مع كل صلاة  
 وجبت في الوقت مع خلل وهو مذهب المذني واختاره المصنف في المجموع قال لأنه أدى وظيفة الوقت وإنما  
 يجب القضاء بامر جديد ثانيا يتدب له الفعل ويجب الاعادة ثالثا يتدب له الفعل ولا إعادة رابعا يحرم عليه  
 فعلها اه (قوله) قيل مراده الخ) جرى عليه النهاية والمغني (قوله) مراده بالا إعادة) أي في المتن (قوله) بل  
 مراده ما يشمل الخ) اعتمده ع ش والرشيدى قول المتن (ويقضى المقيم الخ) أي وجوبها نهاية ومعنى  
 (قوله) لندرة) إلى قوله ولا لأنه لما في المغني لإقوله ويسن إلى والجمعة وقوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا  
 يعتبر إلى المتن وقوله أو جرح أو مرض (قوله مطلقا) أي في الصلاة وخارجها الفاتحة وغيرها (قوله) وقال جمع  
 الخ) عبارة المغني وفي قول لا يقضى واختاره المصنف لأنه أتى بالمقدور وفي قول لا تلزمه الصلاة في الحال بل  
 يصبر حتى يجمده وعلى الاول هل يقرأ في الصلاة غير الفاتحة أولا كفاقد الطهورين ظاهر كلام الشيخين  
 الاول وظاهر كلام القاضي وصاحب الكافي الثاني والاول وجه اه (قوله) ويسن له) أي للقيم المقيم (قوله)  
 والجمعة) إلى قول المتن ومن تيمم لبر في النهاية الا قوله وقت التيمم إلى وجود الماء وقوله ولا يعتبر إلى المتن

أفتى شيخنا الشهاب الرمي بامتناع سجود السهو والتلاوة (قوله) ولا لم تجز الاعادة الخ) عبارة في شرح  
 العباب اما اذا قدر عليه بمحل لا يغني التيمم فيه عن القضاء بان غلب فيه وجود الماء فلا يجوز له قضاؤها اذا  
 فائدة فيها وظاهره انه لا فرق بين قدرته على ذلك في الوقت وبعده وانه اذا وجد بعده فلا فرق بين ان يكون  
 صلى في الوقت على حاله والا والاول ظاهر لما مر من صحة صلاته بقول البغوي ان قدر في الوقت وجبت الاعادة  
 فيه نظر والثاني كذلك فقوله ايضا بوجوب استعماله فيه لأنه ضيع حق الوقت وفوته فقضاء بخلافه فيما  
 قبله برده قول المجموع ومن فوت صلاة عمدا وفقد الطهورين حرم عليه على الصواب قضاؤها حيثئذ للتسلسل  
 مع عدم الفائدة اهم ملخصا بل تلك لقيام العذر فيه أولى من هذه اه فليتأمل هذا الردفانه فيما نحن فيه  
 ليس فاقد للطهورين فان قلت قول البغوي إن قدر في الوقت وجبت الاعادة يتعين على الشارح تسليمه  
 مع قوله السابق بطلانها برؤيته فيها بمحل لا يغني عن القضاء ان اراد انه مع بطلانها تجب اعادتها به كاهو  
 الظاهر وان اراد انها لا تجب اعادتها به فهو في غاية البعد والاشكال قلت قد يفرق الشارح بين رؤيته حال  
 الصلاة ورؤيته بعد فراغها فلا يتعين عليه تسليم قول البغوي المذكور وان اراد ما هو الظاهر من قوله  
 السابق المذكور نعم ما تقدم من رده على البغوي بقول المجموع المذكور ففيه تأمل اذ ليس فيما ذكره

وقوله أو جرح أو مرض (قوله المتيمم) أى لفقد الماء نهاية ومعنى (قوله لعدم الفقد) أى لا يفيق لعدم ندرته فيشمل استواء الأمرين (قوله والتعبير بهما) أى بالمقيم والمسافر ووقع السؤال عما لو كان بمحل مأوى قريب بحيث لو حفر الأرض حصل الماء أى بغير مشقة تبيح التيمم هل يكلف ذلك ولا يصح تيممه حيث نذر وإن كان غير لائق به الحفرام لافيه نظر والظاهر الأول لأن مثل ذلك يغتفر في جانب العبادة ع (قوله للغائب) فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء أو لا فهل يسقط أو لا فيه نظر والأول غير بعيد سم وعش (قوله وقت التيمم) يأتى ما فيه (قوله وجود الماء) فاعل قوله السابق الغالب (قوله ولا يعتبر الخ) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ الأول وتعبيرهم بمكان التيمم جرى على الغالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة فقد الماء وعدم ندرته فإن اختلفا في ذلك فلا اعتبار حيث نذر بمكان الصلاة به كما أتى بذلك والدرجته الله تعالى اهـ (قوله على الوجه) المعتمد عند شيخنا الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة وينبغي أن يعتبر الإحرام بالصلاة حتى لو أحرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الأمر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظر والوجه الأول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكان غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم إن اعتبرناه سم على حج أقول وما ذكرناه الأقرب مستفاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشارح مرقاه لم يخالف إلا في كون المكان معتبراً فيه التيمم أو الصلاة ع ش قول المتن (يسفره) خرج به العاصي في سفره كان زنى أو سرق فيه فإنه لا قضاء عليه لأن المرخص غير ما به المعصية نهاية (قوله كأي الخ) ومن سافر ليتعب نفسه أو دابته عبثاً فإنه يلزمه أن يصلى بالتيمم ويقضى معنى (قوله لفقد الماء) يحتمل تقييد الفقد بعدمه فإن كان لمانع حتى كسع حائل وتأخر نوبته في بئر تناوبه عن الوقت لم يبعد عدم القضاء مراه سم على حج اهـ عش (قوله أو جرح) أو مرض قد يقال إن فرض تيممه في هذه الحالة قبل التوبة بغير صحيح كما سياتى فصلاته حيث نذر بالتيمم وكلامنا في التيمم أو بعدهما فلا وجه للقضاء من حيث المعصية لا نقطاعها وقد يجاب بأن مراده الأول واكتفى بوجود التيمم صورة بصرية أى ولو حذفه كغيره لكان أسلم من السؤال وتكلف الجواب قول المتن (في الأصح) والثاني لا يقضى لأنه لما وجب عليه صار عزيمة وفي وجه ثالث لا يستبيح التيمم أصلاً ويقال له إن ثبت امتنعت والائتمت بترك الصلاة معنى فما أتى من التعليلين رد لهما من الوجهين الأول والأول والثاني للثاني ويندفع بذلك توقف سم في التعليل الثاني وقول الرشيدى ولم يظهر له معنى هنا لأنه مساو لتعليل الوجه الثاني اهـ

البغوى فاقد الطهورين (قوله ولا يعتبر محل الصلاة على الوجه) المعتمد عند الشهاب الرملى اعتبار محل الصلاة من غير محل التيمم فهو جرى على الغالب فإن الغالب اتحاد محلها وينبغي أن يعتبر الإحرام بالصلاة حتى لو أحرم في محل يغلب فيه الفقد وانتقل في بقيتها إلى محل بخلافه فلا قضاء فليتامل فلو صلى بالتيمم ثم شك في أن المحل يغلب فيه وجود الماء أو لا فهل يسقط القضاء لأنه بامر جديد والأصل عدمه مع أن الأصل عدم غلبة الوجود في ذلك المحل أو لا فيه نظر والأول غير بعيد (تنبيه) إذا اعتبرنا محل الصلاة فهل يعتبر زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان الغالب في صيف ذلك المحل العدم وفي شتائه الوجود فلا قضاء وإن كان الأمر بالعكس وجب القضاء أو في جميع العام أو غالبه أو جميع العمر أو غالبه فيه نظر ولعل الوجه الأول وعليه فلو غلب الوجود صيفا وشتاء في ذلك المحل لكان غلب العدم في خصوص ذلك الصيف الذى وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيسقط القضاء فيه نظر ولا يبعد اعتباره ويجرى جميع ذلك في محل التيمم إن اعتبرناه (لفقد الماء) يحتمل تقييده بالفقد وعدمه فإن كان لمانع حتى كسع حائل وتأخر نوبته في بئر تناوبه عن الوقت فلا يبعد عدم

المتيمم فلا يقضى وإن قصر سفره لعدم الفقد فيه والتعبير بهما للغالب والضابط أنه متى تيمم بمحل الغالب وقت التيمم فيه أى وفيما حوالبه إلى حد القرب من سائر الجوانب فيما يظهر أخذاً بما مر أنه يلزمه السعى لذلك عندتيقن الماء فيه فلا تعتبر الغلبة فيما وراء ذلك وجود الماء أعادوا لأن غلب فقداه أو استوى الأمران فلا ولا يعتبر محل الصلاة على الوجه (إلا العاصي بسفره) كما بقى وناشزة فإنه يقضى سواء تيمم لفقد ماء أو جرح أو مرض (في الأصح) لأن سقوط الفرض بالتيمم فيه رخصة

ايضا فلا تناط بمعصية ولا نه لما لزمه فعله خرج عن مضاهاة الرخص المحضة قاله الامام ويؤخذ منه ان الواجب ليس برخصة محضة ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الاصيل وعزيمة من حيث وجوبه وتحتمه وبه يجمع بين من عرف كل الميتة للمضطر بأنه رخصة ومن عرف بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع أن الوجوب هل يجامع الرخصة فيحمل على (٣٨١) أن مرده هل يجامع الرخصة المحضة

هذا ولك أن تقول الذي يتجه ما صرح به كلامهم ان الوجوب يجامع الرخصة المحضة وأنه لا ينافي تغيرها الى سهولة لأن الوجوب فيها لما كان موافقا لغرض النفس من حيث أنه أخف عليها من الحكم الاصيل غالبا لم يكن منافيا لما فيها من التسهيل ويصح تيممه فيه إن فقد الماء حسا لحيلولة نحو سبع لما مر أول الباب لا شرعا لنحو مرض وعطش فلا يصح تيممه حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه بالتوبة ولو عصى بالاقامة لم يحمل لا يغلب فيه وجود الماء وتيمم لفقده لم يلزمه القضاء لأنه ليس محلا للرخصة بطريق الاصلالة حتى يفتقر الحال فيه بين العاصي وغيره بخلاف السفر فاندفع ما للسبكي هنا (ومن تيمم لبرد) بحضر أو سفر (فرضي في الاظهر) لندرة فقد ما يسخن به الماء ويدثر به اعضاءه وإن لم يمسح على الله عليه وسلم عمر بالاعادة في حديثه السابق اما علمه بأنه يعلمه او لان القضاء على التراخي وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز (او)

(قوله أيضا) أي كالتييمم (قوله ولا نه الخ) تعليل لصحة الصلاة بالتييمم مع كونه رخصة وهي لا تناط بالمعاصي فكان مقتضى القياس بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته ع ش أي ورد للوجه الثالث القائل بعدم صحة التيمم قبل التوبة كما مر وللكردي هنا توجيه آخر ظاهر السقوط (قوله ويؤخذ الخ) عبارة النهائية قيل ويؤخذ الخ (قوله منه) أي من التعليل الثاني (قوله ان الواجب) أي التيمم الواجب على العاصي بسفره (قوله سبب الحكم الخ) وهو دخول وقت الصلاة (قوله وبه) أي يقول السبكي (قوله ولأنه) أي وجوب الرخص (لا ينافي تغيرها) أي تغير الرخصة من الصعوبة (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلما فعل هذا التفصيل سم (قوله تيممه) أي العاصي بسفره (فيه) أي في السفر ع ش (قوله لما مر أول الباب) عبارته هناك لأنه لا يجوز عن استعمال الماء حسالم يكن لتوقف صحة تيممه على التوبة فائدة بخلاف ما اذا كان مانعه شرعا كعطش او مرض اه (قوله لم يلزمه القضاء) وفاقا للنهائية كما مر وخلافا للمغني عبارته وكالعاصي بسفره العاصي باقامته فيمضي اه (قوله يحضر) الى قوله قيل في المغني الا قوله او عاد اليه وإلى قول المتن وإن كان في النهاية إلا ما ذكر (قوله لندرة فقد ما يسخن الخ) ولو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال به وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وإن علم أنها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ماتنا وبواقفه لكن امتنع استعماله لنحو برد ولا فلا مراه سم على حج اه ع ش (قوله وإن لم يمسح الخ) عبارة المغني والثاني لا يقضى لحديث عمرو بن العاص السابق وبه قال ابو حنيفة واحد يوافقه المختار المار عن المصنف لأنه صلى الله عليه وسلم لم يمسح بالاعادة واجاب الاول بأنه الخ قول المتن (المرض) المراد به هنا اعم من ان يكون جرحا او غير نهائية ومعنى (قوله في غير سفر) عبارة النهائية والمغني حاضرا كان او مسافرا اه (قوله لما مر فيه) أي انفا (قوله او عاد الخ) الانسب ولو عاد اليه بصري (قوله لنقص البدل) أي لا لاجل النجاسة معني (قوله قيل لا حاجة لهذا الاستثناء الخ) وفي هذا الاستثناء اشكال اخر وهو عدم صحة التيمم لان

القضاء مر (قوله ولا نه لما لزمه فعله) يتأمل هذا التعليل (قوله ويصح الخ) هذا مع قوله السابق سواء تيمم لفقد ماء او جرح او مرض يتحصل منه وجوب القضاء في الثلاثة قبل التوبة واما صحة التيمم قبلما فعل هذا التفصيل (قوله لندرة فقد ما يسخن به الماء) لو وجد ما يسخن به الماء لكن ضاق الوقت بحيث لو اشتغل بالتسخين خرج الوقت وجب عليه الاشتغال بالتسخين وان خرج الوقت وليس له التيمم ليصلي به في الوقت افتى بذلك شيخنا الشهاب الرمي رحمه الله تعالى وهو ظاهر لأنه واجد للماء وقادر على الطهارة به ولو تناوب جمع الاغتسال من مغتسل الحمام للخوف من البرد فان علم أن نوبته تأتي في الوقت وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره بنحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره او بتعدي غيره عليه ومنعه من التقدم وان علم أنها لا تأتي إلا خارج الوقت صلى بالتييمم في الوقت ثم يجب القضاء ان كان ثم ماء اخر غير ماتنا وبواقفه لكن منع استعماله لنحو برد ولا فلا مراه (قيل لا حاجة لهذا الاستثناء) وفي هذا الاستثناء اشكال من وجهه

تيمم (المرض) في غير سفر معصية لما مر فيه (يمنع الماء مطلقا) أي في كل أعضاء الطهارة (أو) يمنعه (في غرض) منها (ولا سائر) عليه (فلا) قضاء عليه لعدم عذره (إلا أن يكون بحر حه) أو غيره (دم كثير) لا يعنى عنه لكونه بفعله قصد او جاوز محله أو عاد اليه كما يعلم بما يأتي في شروط الصلاة فإذا تعذر غسله حيث بدأ عاد لندرة العجز عن إزالة ما حار أو نحوه أما اليسير فلا يضر إلا ان كان يحمل التيمم ومنع وصول التراب لمحله لنقص البدل والمبدل حيث بدأ لاجل الحاجة لهذا الاستثناء لانه صلى في نجاسة لا يفي عنها لزمه القضاء وإن لم يكن متيمما اه ويجب أن فيه فائدة

وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير (وإن كان) بالأعضاء وبعضها (سائر) كجيرة ولم يكن به ذم لا يعني عنه هنا أيضا وذكره في الأول تمثيل لا تقيد (لا يقضى في الاظهر ان وضع على طهر) لشبهه بالخف بل أولى للضرورة ومحل ان لم يكن به وضو التيمم وإلا لزمه القضاء قطعا على مافي الروضة لنقص البدل والمبدل لكن (٣٨٢) كلامه في المجموع يقتضي ضعفه (فان وضع على حدث وجب نزعه) ان لم يخف منه محذور تيمم

لانه مسح على سائر فاشترط وضعه على طهر كالحف (فان تعذر) نزعه ومسح وضو (قضى على المشهور) لفوات شرط الوضع وما أوهمه صنيعة من انه لا يجب نزع الموضوع على طهر غير مراد بل هو كالوضع على حدث لا ستواتهما في وجوب مسحها نعم من ان مسحه إنما هو عوض عما اخذه من الصحيح وانه لو لم يخذ شيئا منه لم يجب مسحه وحينئذ فينتج حمل قولهم بوجوب النزع فيها وتفصيلهم بين الوضع على طهر وعلى حدث على ما إذا أخذت شيئا منه وإلا لم يجب نزعه ولا قضاء لانه حينئذ كعدم السائر (تنبيه) المراد بالطهر الواجب وضعها عليه ليسقط القضاء الطهر الكامل كالحف ذكره الامام وصاحب الاستقصاء وعبارة المجموع صريحة فيه وهي يجب عليه الطهارة لوضع الجيرة على عضوه وهو مراد الشافعي رضي الله تعالى عنه بقوله ولا يضعها الا على وضوء انتهت وقضية التشبيه بالخف امور الاول انه لا بد من كمال طهاره الوضوء ان وضعها على شيء من اعضائه

شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشباب الرمي بحمله على ما إذا طرأ الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بان طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق سم اي خلا للنهاية والمغنى ولا يخفى انه لا يتأق على كل من الجوابين قول الشارح الاقوي ويجب الأخ (قوله) وهي التفصيل (الخ) هذا التفصيل لا تنفي عبارة المصنف رحمه الله تعالى بافادته والكلام فيها بصري (قوله المذكور في مفهوم الكثير) اي من ان اليسير ان كان حائلا بعضو التيمم ضر وإلا فلا ريب في قول المتن (وان كان سائرا) والحاصل من صور الجيرة في لزوم انقضاء وعدمه انها ان كانت في أعضاء التيمم وجب القضاء مطلقا سواء أخذت من الصحيح شيئا ام لا وسواء وضعها على طهر ام لا وسواء تعذر نزعها ام لا وكذا ان كانت في غير أعضاء التيمم وأخذت من الصحيح قدر ازائد على قدر الاستمسك فانه يجب عليه القضاء مطلقا وان تعذر عليه نزعها بخلاف ما اذا كانت بغير أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح الا قدر الاستمسك ووضع على طهر اي وتعذر نزعها فلا قضاء وكذا اذا لم تأخذ من الصحيح شيئا سواء وضعت على حدث أو طهر حيث كانت في غير أعضاء التيمم فلا يجب مسحها حينئذ عرش وبصري وشو برى وشيخنا (قوله وذكره في الاول تمثيل الخ) الاولى ان يقول وتركه هنا ككتفاء ذكره في الاول (قوله لشبهه) الى قوله نعم في المغنى والى قوله وعبارة المجموع في النهاية (قوله) ومحل ان لم يكن (الخ) الظاهر انه متى كان بعضو التيمم وجب القضاء وان خشى من مسح الجرح بالتراب محذورا اخذنا من التعليل المذكور وان كان النزع لا يجب حينئذ كما تقدم لإذافائدة فيه بصري ويأتى عن سم مثله (قوله قطعا) عبارة النهاية مطلقا (قوله على مافي الروضة الخ) عبارة النهاية والمغنى كما في الروضة لنقصان البدل والمبدل جميعا وهو المعتمد وان قال في المجموع ان اطلاق الجمهور يقتضي عدم الفرق اه قول المتن (فان وضع على حدث الخ) اي سواء في أعضاء التيمم ام في غيرهما من أعضاء الطهارة نهية ومغنى ويأتى في الشارح مثله قال عرش وسواء كان الحدث اصغر او اكبرا (قوله لانه مسح الخ) لعل المناسب يسبح بالمضارع (قوله نعم من) اي في شرح مسح كل جيرة به وقيل بعضها (قوله فيهما) اي في الموضوع على حدث والموضوع على طهر (قوله على ما اذا اخذت الخ) اي ولم يمكن غسله بدرن نزع كما سبق بصري (قوله ولا قضاء) اي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر كاه وظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب وإلا وجب القضاء سواء ترك النزع مع امكانه او مع عدم امكانه او نزع ولم يمسح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كاه وظاهر سم (قوله المراد الخ) وفاقا للنهاية كما مر وخلافا للمغنى عبارة المراد طهارة ذلك المحل فقط ولا يتأق ذلك قولهم كالحف إذا المشبه قد لا يعطى حكم المشبه به من كل وجه اه (قوله صريحة فيه) في دعوى الصراحة توقف (قوله هو) اي وجوب الطهارة (قوله طهارة الوضوء) اي والغسل (قوله اشترط طهره الخ) وفاقا لظاهر اطلاق النهاية (قوله بل رجح الاكتفاء الخ) اعتمده الرشدي وتقدم عن المغنى ما يوافقه (قوله المحدث) اي بالحدث الاصغر (قوله مسح الخ) اي تيمم ومسح على الجيرة وصلى (قوله لانه) اي المحدث حين الوضع (على طهارة الغسل) اي الحقيقة (وهي) لا تنتقض إلا بالجنابة) اي ولا جنابة حين الوضع (فهي) اي طهارة الغسل (الان) اي حين وضع المحدث عبارة النهاية والمغنى ولو تيمم عن حدث اكبر ثم أحدث حدثا اصغرا انتقض طهره الاصغر لا الاكبر كالمو

آخر وهو عدم صحة التيمم لان شرطه طهارة البدن عن نجس لا يعني غنه وأجاب عنه شيخنا الشباب الرمي بحمله على ما إذا طرأ الدم بعد التيمم اه ويمكن ان يجاب ايضا بان طرا قبل التيمم لكن تعذر غسله بناء على صحة التيمم عند تعذر إزالة النجاسة كما قرره الشارح فيما سبق (قوله ولا قضاء) اي ان لم يكن بعضو تيمم على ما مر

وكلام ابن الاستاذ صريح في هذا وهو ظاهر الثاني أنه لو وضعها على طهارة التيمم لفقد الماء لا يكفي كما لا يلبس الخف في هذه الحالة وهو أحدث ظاهر الثالث أنه لو وضعها على غير أعضاء الوضوء اشترط طهره من الحدثين أيضا وفيه بعد من ثم لم يرتضه الزركشي بل رجح الاكتفاء بطهارة محلها فلو وضعها المحدث على غير أعضاء الوضوء لا جنابة ثم أجنب مسح ولا قضاء لانه على طهارة الغسل وهي لا تنتقض إلا بالجنابة فهي الآن كاملة

أحدث بعد غسله فيحرم عليه كل ما يحرم على المحدث ويستمر تيممه عن الحدث الا كبر حتى يجدد الماء بلا مانع  
 اه قال ع ش قوله مر على المحدث اى من صلاة وطواف ونحوهما بخلاف نحو القراءة ومكث المسجد فلا  
 يحرم لبقاء طهره بالنسبة له فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم تعرض له الجنابة وقوله مروى يستمر تيممه اى فيقرأ  
 القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم وقوله مروى يجدد الماء الخ وعليه فاذا اراد صلاة النافلة وتوضأ لم  
 يحتاج للتيمم حيث كان تيممه عن الجنابة لعله بغير أعضاء الوضوء وكذا لو كان تيممه عن الجنابة لفقد الماء ثم  
 أحدث حدثا صغرا فيتيمم بنية زوال مانع الا صغروا يصلى بذلك التيمم التوافل لبقاء تيممه بالنسبة للحدث  
 الا كبر اه ع ش (قوله فهمي الان) اى حين اذ تيمم ومسح عن الجنابة

### (باب الحيض)

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر ابواب الطهارة انه ليس من انواع الطهارة بل الطهارة تترتب عليه وهو  
 مخصوص بالنساء ع ش عبارة البجيرمي وإنما اخره عن الغسل مع انه من اسبابه فكان المناسبات ذكره قبله  
 عند ذكر موجباته لطول الكلام عليه ولتعلقه بالنساء فكان مؤخر الرتبة اهاى وما قبله مشترك بين الرجال  
 والنساء (قوله فلان اكثر احكامه الخ) اى ولقوله دم حيض مجتمع سم (قوله وغلبة احكامه) اى من  
 حيث الوقوع والافاحكام الاستحاضة اكثر كالا يخفى رشيدى وع ش (قوله افردته بالترجمة) اى فقد ترجم  
 لشيء وزاد عليه وهذا لا يعد عيبا بجرى (قوله وهو لغة السيلان) يقال حاض الوادى اذا سال ماؤه وحاضت  
 الشجرة اذا سال ضغفا ويقال ان الحوض منه لحيض الماء اى سيلانه والعرب تدخل الواو على الياء  
 وبالعكس نهاية اى تاتى باحدهما بدل الاخر (قوله دم جبلة) اى دم يتعضيه الطبع السليم خطيب  
 (قوله يخرج) اى من عرق فى اقصى رحم المرأة على سبيل الصحة ولو حاملا لان الاصح ان الحامل تحيض  
 وشملت الجنينة لحكمها حكم الادمية فى ذلك على الصحيح واما غيرهما من الحيوانات فلا حيض لها شرعا وما يرى  
 لها من الدم فهو من الحيض اللغوى ولا يتعلق به حكم الا فى التعليق فى نحو الطلاق والعق كان قال ان سال  
 دم فترسى فزوجتى طالق او فعبدى حر والذى يحيض من الحيوانات اربع نظمها بعضهم فى قوله  
 ارنب يحضن والنساء \* ضبع وخفاش لها دواء

وزيد عليها اربعة اخرى فصارت ثمانية وقد نظمها بعضهم فى قوله

يحيض من ذى الروح ضبع امرأة \* وأرنب وناقة وكلبة

خفاش الوزغة والحجر فقد \* جاءت ثمانية وهذا المعتمد

شيخنا (قوله بعد فراغ الرحم) اى من الحمل ولو علقه او مضغه اى وقبل مضى خمسة عشر يوما فان كان بعد ذلك  
 لم يكن نفاسا كما يأتى ع ش وشيخنا (قوله ما عداها الخ) دخل فيه دم الطلق والخارج مع الولد فليسا بحيض  
 لان ذلك من اثار الولادة ولا نفاس انتقدمه على خروج الولد الا ان يتصلا بحيض المتقدم فيكونان حيضا نهاية  
 ومغنى وكذا دخل فيه الدم الذى تراه الصغيرة والاسية عبارة شرح المنهج والاستحاضة دم علة يخرج من

كاهو ظاهر فلا بد من نزعه حينئذ ومسح موضع العلة بالتراب والا وجب القضاء سواء ترك النزاع مع امكانه  
 أو مع عدم امكانه او نزاع ولم يسمح موضع العلة بالتراب ولو للخوف منه كاهو ظاهر

### (باب الحيض)

قال فى شرح العباب قال الجاحظ ويحيض ايضا الارنب والضبع والخفاش وزاد غيره والحجيرة وهى انثى  
 الخيل والناقة والوزغة والكلبة اهمافى شرح العباب والظاهر ان ذلك لا اثر له فى الاحكام حتى لو غلق  
 بحيض شئ من المذكورات لم يقع وإن خرج منها دم مقدار اقل الحيض مثلا ما ولا كون هذه المذكورات  
 يقع لها الحيض ليس امر اقطعيا وذكر الجاحظ وغيره لا يقتضى ثبوتها فى الواقع ولا القطع به واما نانيا  
 فيجوز ان يكون حيض المذكورات فى سن وعلى وجه مخصوص لا يتحقق بعد التعليق نعم ان اراد بحيضها  
 مجرد خروج الدم منها اعتبر (قوله فلان اكثر احكامه) اى ولقوله دم حيض مجتمع (قوله)

(باب الحيض)  
 والاستحاضة والنفاس ولما  
 كانا كالتابعين له لاهلته  
 أما الاستحاضة فواضح  
 وأما النفاس فلان اكثر  
 احكامه بطريق القياس  
 عليه ولغلبة احكامه أفردوه  
 بالترجمة وهو لغة السيلان  
 وشرعا دم جبلة يخرج فى  
 وقت مخصوص والنفاس  
 الدم الخارج بعد فراغ الرحم  
 والاستحاضة ما عداها  
 على الاصح والقول بان بنى  
 اسرائيل أول من وقع  
 الحيض فيهم

يطلبه حديث الصحيحين  
 هذا شي كتبه الله على  
 بنات آدم (أقل سنه) الذي  
 يمكن أن يحكم على ماتراه  
 المرأة فيه بكونه حيضا  
 (تسع سنين) قرية أي  
 استكمالها إلا أن رآته قبل  
 تمامها بدون ستة عشر يوما  
 بلياليها فرعم إلهام هذا  
 أن التسع كلها ظرف  
 للحيض ولا قائل به ليس  
 في محله لأنه إنما يوم ذلك  
 لو كانت التسع ظرفا وهي  
 هنا خبر كاهو جلي وشتان  
 ما بينهما ولا حد لآخر  
 سنه ولا ينافيه تحديد سن  
 اليأس باثنتين وستين سنة  
 لأنه باعتبار الغالب حتى  
 لا يعتبر النقص عنه كما  
 يأتي ثم وإمكان إنزالها  
 كامكان حيضا بخلاف  
 إمكان إنزال الصبي لا بد  
 فيه من تمام التاسعة والفرق  
 حرارة طبع النساء كذا  
 قيل والأوجه أنه لا فرق  
 ثم رأيت صرح بذلك في  
 المجموع حيث جعل  
 الأصح فيها استكمال التسع  
 أي التقريبي المعتبر بما مر  
 وزاد في الصبي وجها  
 تسع ونصف ووجها عشر  
 سنين وأشار إلى أن الامام  
 فرق بأنها أسرع بلوغا منه  
 أي لأنها أحر طبعاً منه  
 (وأقله) زمنا (يوم وليلة)

عرق فيه في أدنى الرحم يسمى العاذل بالمعجزة على المشهور سواء أخرج أثر حيض أم لا زاد المغني واختلف  
 في الدم الذي تراه الصغيرة والايسة والأصح أنه يقال له استحاضة ودم فساد وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا  
 على دم واقع بعد حيض اه (قوله) يطلبه حديث الصحيحين (الخ) أي اعمدوه وهذا ولكن في إبطاله نظر سم  
 عبارة البحر ي قيل أول من حاض أمنا حوا لما كسرت شجرة الخنطة وادمتها قال الله تعالى وعزتي وجلالي  
 لا دم منك كما دميت هذه الشجرة م رأى وخطيب قبل وكان يوم الثلاثاء ولما دمت الشجرة عاقب الله بناتها  
 بالحيض والولادة والتفاس قال الله تعالى ياداد انالرب المعبود اعامل الذرية بما فعل الجدود اه وعبارة  
 ع ش وجمع بينهما بان الاضافة للجنس أي جنس بنات ادم او بحمل قصة بنى إسرائيل على ان المعنى بانهم أول  
 من فشا فيهم وجل ما في قصة حواء على الأول الحقيقي لا يقال برد على ما ذكره في الحديث ما ذكره من  
 الحيوانات التي تحيض لانا نقول ليس في الحديث حصر فالحكم بأنه كتبه وقدره على بنات ادم لا ينافي أنه  
 كتبه على غيرهن ايضا اه قول المتن (أقل سنه الخ) أي ولو بالبلاد الباردة ولورات الدم ياما بعضها قبل زمن  
 إمكانه وبعضها فيه جعل المرئي في زمن الامكان حيضا إن توفرت شروطه الاتية نهاية ومعنى قول المتن (تسع  
 سنين) أي وغالبه عشرون سنة وأكثره اثنان وستون سنة ع ش (قوله قرية) إلى قوله فزعم في المغني إلا قوله  
 أي استكمالها وإلى قوله ثم رأيت في النهاية إلا قوله ذلك (قوله قرية) نسبة إلى القمر أي الهلال والسنة القمرية  
 ثلثمائة يوم واربعة وخمسون يوما وخمس يوم وسدسه لان كل ثلاثين سنة تزيد احد عشر يوما بسبب  
 الكسور فاذا سقطت على الثلاثين خص كل سنة خمس يوم وسدسه لان ستة منها في خمسة وثلاثين خمسا والخمسة  
 الباقية في ستة وثلاثين سدسا فيخص كل سنة من الثلاثين خمس يوم وسدسه واما السنة الشمسية فهي ثلثمائة  
 يوم وخمسة وستون يوما وربع يوم إلا جزم من ثلثمائة جزء من يوم واما السنة العديدة ثلثمائة يوم وستون يوما  
 لا تزيد ولا تنقص شيخنا وع ش (قوله أي استكمالها) اقول الاها م بالنسبة لاصل العبارة واما هذا التقدير  
 فيندفع الإلهام مع الظرفية ايضا قد يدفع الاحتمال مطلقا النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض  
 لا معنى لجمعها أقل سنه كما يدرك بالتأمل سم (قوله فزعم الخ) تقرير على قوله أي استكمالها والمشار إليه  
 بقوله هذا اقول المتن تسع سنين كرى (قوله ولا حد لآخر سنه) بل هو ممكن مادامت المرأة حية نهاية (قوله  
 ولا ينافيه) أي قوله ولا حد لآخر سنه ع ش (قوله لأنه) أي ذلك التحديد (قوله والأقرب أنه لا فرق)  
 أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد اعتمد ذلك مر اه سم على حجج وعليه فالعنى ان  
 خروجه من الرجل قبل استكمال التسع بما لا يسع حيضا وطهرا للمرأة يقتضى الحكم ببلوغه لكن ما نقله عن  
 مر يخالفه ما ذكره مر هنا في الشرح من الاستدراك بقوله مر نعم سيأتي في باب الحجر ان التسع في  
 المنى تحدد لا تقرب اه أي منى الرجل والمرأة ويظهر من كلامه مر حيث جزم به اعتمادا أنه تحدد فيقدم  
 على ما نقله سم عنه مر من أنه تقريبي ع ش (قوله أي التقريبي الخ) اعتبار التقريب فيها بما مر له  
 وجه في الجملة وأما فيه فحل تأمل بصرى (قوله أي لأنها أحر طبعاً الخ) هذا خلاف ما أطبق عليه  
 الاطباء انها ابرد طبعاً من الرجل وحيث قلل الأولي ان يوجه كلام الامام بانها ابلغ شهوة واتم  
 فلذا يسرع توليد طبيعتها المنى على الوجهين المذكورين بصرى (قوله زمنا) تمييز محول عن المضاف  
 أي أقل زمنه يوم الخ ودفع به ما أورد عليه من أن الضمير في أقله راجع للدم وإسم التفضيل بعض ما  
 يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وليلة وهو لا يجوز لما فيه من الاخبار باسم الزمان عن الجثة

يطلبه حديث الصحيحين (الخ) أي لعمومهم وهذا ولكن في إبطاله نظر ظاهر (قوله على ماتراه المرأة فيه) هذا  
 يدل على ان التسع مع الخبرة ايضا محل الروية فالإلهام الاتي حاصل مع الخبرة ايضا لا يقال المراد استكمالها  
 فحل الروية ما بعدها لانا نقول هذا ليس صريح العبارة وإرادته لا تمنع احتمالها ولو مرجوحا فلا ينافي  
 الإلهام نعم قد يدفع الاحتمال مطلقا النظر في المغني إذ مع كون التسع كلها ظرفا للحيض لا معنى لجمعها أقل  
 سنه كما يدرك بالتأمل (قوله والأوجه أنه لا فرق) أي في اعتبار استكمال التسع التقريبي اخذا بما يأتي وقد

يجرى وشيخنا (قوله أى قدرها) إلى قوله وسيأتى فى النهاية والمعنى (قوله أى قدرها) فسر بذلك لبشمل  
 ما لو طرأ الدم فى أثناء اليوم إلى مثله من اليوم الثانى وفى أثناء الليلة كذلك شيخنا و ع ش (قوله متصلا )  
 لا يخفى ان الكلام فى أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر والغالب وانه لا يتصور وجود الأقل  
 فقط الا مع الاتصال إذ مع التقطيع ان باغ مجموع الدماء يوم ما و ليلة فالجميع حيض ويلزم الزيادة على الأقل  
 وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول للقط لا السحب يتصور الأقل بدون اتصال فقول الشارح وإن لم تتلفق  
 الخ فيه نظر سم ع ش ورشيدى وباقى عن شيخنا مثله (قوله وإن لم تتلفق الخ) قد يقال مع التلفيق المذكور  
 لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا مع الاتصال فتأمل سم عبارة شيخنا فيها أى التلفيق قوله متصلا لان شرط  
 الاتصال إنما هو فى الأقل وحده واما الأقل الذى مع غيره فليس فيه اتصال بل يتخلله نقاء بان ترى دما وقتا  
 و وقتا نقاء فهو حيض تبعاله بشرط ان لا يجاوز ذلك خمسة عشر يوما ولم ينقص الدم عن أقل الحيض وهذا  
 يسمى قول السحب لا تناسحينا الحكم بالحيض على النقاء أيضا وجعلنا السكك حيضا وهو المعتمد والحاصل ان  
 له صورتان الاولى ان يكون وحده وهى التى يشترط فيها الاتصال والثانية ان يكون مع غيره وهذه لا اتصال  
 فيها اه (قوله ان المراد بالاتصال) أى اتصال دم الحيض قول المتن (بليا ليهما) أى مع ليا ليهما سواء تقدمت او  
 تأخرت او تلفقت شيخنا و قليوبى (قوله وإن لم تتصل) الى قوله وقد يشك فى الماخنى وإلى قوله فتأمل فى النهاية  
 (قوله وإن لم تتصل) أى الدماء معنى و عبارة النهاية وإن لم يتصل دم اليوم الاول بليته كان رات الدم اول  
 النهار أى فتكمل الليالي بليلة السادسة عشر ع ش (قوله كل ذلك) أى من الأقل والاكثر والغالب (قوله  
 باستقرار الشافعى الخ) إذ لا ضابط لشيء من ذلك لغة ولا شرعا فرجع فيه الى المتعارف بالاستقرار المتأصل  
 وهو دليل ظنى فيفيد الظن وان لم يكن تتبع لا كثيرا جزئيات بل بكتفى بتبع البعض وإن لم يكن أكثر كما هنا  
 هذا ما يحيط عليه كلام سم فى الآيات البينات بجبرى وشيخنا (قوله بالاخير) وهو كون الغالب ستة أو سبعة  
 (قوله لانه أقل الخ) عبارة غيره لان الشهر غالبا لا يخلو عن حيض وطهر وإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر  
 لزم ان يكون أقل الطهر كذلك اه (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض  
 اخذ من قولهم لورات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها  
 نفاسا وقولهم ان الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم  
 يسبقه يوم و ليلة لم يكن حيضا وإن بلغ مع ما قبله يوما و ليلة سم (قوله او تأخر) أى وكان طوره بعد بلوغ  
 النفاس أكثر كفى المحجوع عنها بقوم معنى (قوله ثم رات الدم كان حيضا) أى اذا بلغ أقله كما يأتى (قوله فان العائد  
 الخ) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية  
 كلامه انه لو انقطع نفاسها دون خمسة عشر ثم رات الدم بعد أكثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهرا  
 وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض انتهى سم وبصرى (قوله إلا ان عاد الخ) أى وبلغ

اعتمد ذلك مر (قوله أى قدرها متصلا) لا يخفى ان الكلام فى أقل الحيض فقط بدليل ذكرهم معه الاكثر  
 والغالب وانه لا يتصور وجود الأقل فقط الا مع اتصال إذ مع التقطيع ان باغ مجموع الدماء يوما و ليلة فالجميع  
 حيض ويلزمه الزيادة على الأقل وإلا فلا حيض مطلقا نعم على قول للقط لا السحب يتصور الأقل فقط بدون  
 اتصال فقول الشارح وان الخ فيه نظر (وان لم تتلفق) قد يقال مع التلفيق المذكور لم يوجد الأقل وحده ولا مطلقا  
 مع الاتصال فتأمل (قوله فيكون أقل من ذلك) بل قد لا يكون بينهما طهر اذا تقدم الحيض اخذ من قولهم لو  
 رات حامل عادت كخمسة ثم اتصلت الولادة بآخرها كان ما قبل الولادة حيضا وما بعدها نفاسا وقولهم ان  
 الدم الخارج حال الطلق ومع الولد إذا اتصل بحيض سابق حيض وقضية قولهم سابق انه لو لم يسبقه يوم و ليلة لم  
 يكن حيضا وان بلغ مع ما قبله يوما و ليلة (قوله فان العائد) ينبغى ان المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد  
 بعدها كان انقطع بعد خمسة وخمسين يوما خمسة ولحظة ثم عاد (فان العائد لا يكون حيضا الخ) ينبغى ان  
 المراد العائد فى الستين احترازا عن العائد بعدها كما افهمه قول شرح الروض وقضية كلامه انه لو انقطع

أى قدرها متصلا وهو  
 أربع وعشرون ساعة وان  
 لم تتلفق إلا من أربعة عشر  
 يوما مثلا بناء على قول  
 السحب الآتى آخر الباب  
 وسيأتى ثم ما يعلم منه أن  
 المراد بالاتصال أن يكون  
 نحو القطنة بحيث لو أدخل  
 ثلوث وإن لم يخرج الدم إلى  
 ما يجب غسله فى الاستنجاء  
 (وأكثره) زمنا (خمس  
 عشر) يوما (بليا ليهما)  
 وان لم تتصل وغالبه ستة أو  
 سبعة كل ذلك باستقرار  
 الشافعى رضى الله تعالى  
 عنه بل صح النص بالاخير  
 (وأقل) (زمن (طهرين)  
 زمنا (الحيضتين خمسة عشر  
 يوما) بليا ليهما لانه أقل ما ثبت  
 وجوده اما بين حيض  
 ونفاس فيكون أقل من  
 ذلك تقدم الحيض او تأخر  
 بل لو رات الحامل يوما  
 و ليلة دما قبيل الطلق كان  
 حيضا ولو رات النفاس  
 ستين ثم انقطع ولو لحظة  
 ثم رأت الدم كان حيضا  
 بخلاف انقطاعه فى الستين  
 فان العائد لا يكون حيضا  
 إلا ان عاد بعد خمسة عشر  
 يوما (ولا حد لا أكثره)  
 اجماعا

فان المرأة قد لا تحيض أصلاً وغالبه بقية الشهر بعد غالب الحيض السابق ولو اطردت عادة امرأة أو أكثر بمخالفة شيء مما مر لم تتبع لأن بحث الأولين آثم وحمل دمها على الفساد (٣٨٦) أولى من خرق العادة المستمرة وقد يشكك عليه خرقهم لها برؤية امرأتهما بعد سن اليأس حيث

أقله ولا فو دم فساد كما صرح به في الروضة بصرى (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا أحد لا كثر الطهر بين الحيضتين إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته عن بعض سم عبارة النهاية فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة وقد لا تحيض أصلاً زاد المغني حكى القاضي أبو الطيب أن امرأة في زمنه كانت تحيض كل ستة يوماً وليلة وكان نفاسها أربعين واخبرني من اتق به أن والدتي كانت لا تحيض أصلاً وإن اختي منها تحيض في كل سنتين مرة ونفاسها ثلاثة أيام بعد موتها اه (قوله السابق) أي قبيل قول المان وأقل طهر الخ (قوله بمخالفة شيء الخ) أي بان تحيض دون يوم وليلة أو أكثر من خمسة عشر يوماً أو تطهر دونها نهاية ومعنى (قوله لم تتبع) أي فلا يحكم بأنه دم حيض بل استحاضة عش (قوله وحمل دمها) أي المخالف لما مر (قوله وقد يشكك عليه) أي على التعليل المذكور (قوله بما مر انفاً) أي في شرح تسع سنين (قوله ان ذاك) أي تحديد سن اليأس باثنين وستين (قوله فيهما) أي في الحيض وسن اليأس عش (قوله عدم الخلاف الخ) أي الخلاف المشهور ولا فهاك قول للشافعي بأن أقله يوم وقول بأن أقله جمعة وهما ريان عش (قوله هنا) أي في الحيض (قوله ثم) أي في سن اليأس (قوله وعليه) أي على أن المراد كل النساء (قوله وما التزموه الخ) أي من عدم الخرق (قوله أي الحيض) أي قوله لا يقال في النهاية والمغني قول المان (ما حرم بالجنابة) أي من صلاة وغيرهاتها (قوله هي الطهارة الخ) عبارة المنهج طهر عن حدث أو العبادة لتلاعبها اه أي كفصل الجمعة بجمري (قوله مع الطهارة الخ) أي مع علمها بالحرمة نهاية ومعنى (قوله نحو النسك الخ) أي كالنسكوف بجمري (قوله هذا) أي حرمة الطهارة بنية التعبد الخ (قوله لعموم كونه الخ) أي لعموم كونه خارجاً من أحد السبيلين (قوله مع وجوده) أي الحيض مطلقاً أي اتصل دمه أو تقطع (قوله بمثلثة الخ) دفع به توهم قراءته بالتون الموهمة أنه اذالوثة من غير ظهور لون فيه كجمرة لم يحرم عش (قوله كره) وحمل الكراهة عند انتفاء حاجة عبور هاتها ومعنى وأسنى والا قرب أن من الحاجة المروور من المسجد لبعديته من طريق خارج المسجد وقر به من المسجد ويؤيده تصريحهم بأنه يجوز إدخال التعلل المتنجس المسجد حيث أمن وصول نجاسة منه للمسجد وكذا دخوله بثوب متنجس نجاسة حكيمة وإن زاد على ستر العورة عش (قوله وبه) أي بالكراهة كرهى ويجوز إرجاع الضمير للفاظ (قوله فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى سم (قوله ويجرى) أي قوله فان أمن في النهاية والمغني (قوله ويجرى ذلك) أي تحريم عبور المسجد (قوله كدى جرح الخ) أي ومستحاضة وسلس بول نهاية

نفاسها دون خمسة عشر ثم رأت الدم بعداً كثر النفاس لا يكون زمن الانقطاع طهراً وليس كذلك بل هو طهر والدم بعده حيض اه (قوله فان المرأة الخ) قد يقال لا يصح أن يعمل بهذا أنه لا أحد لا كثر الطهر بين الحيضتين فتأمل إلا أن يكون التعليل باعتبار اللازم في الجملة فإنه إذا أمكن أن لا تحيض أصلاً أمكن أن تحيض حيضاً متباعداً بعض مراته ابعده عن بعض (قوله وعبور المسجد) قال في شرح الروض وخرج بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر أي الحائض وذى النجاسة اه وهذا مع قول الشارع الاتي لما هو واضح الخ مقتضى الفرق بين المستحق على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض نظر إذا تأذى المستحقون بالتلويت (قوله ان خافت) قال في العباب وان خافت تلويت نحو مدرسة لم يكره قال في شرحه أي من حيث الحيض وان حرم كما هو ظاهر من حيث تنجس الوقف او ملك الغير اه (قوله فان أمنت كره) قال في شرح الروض ومحملها أي الكراهة اذا عبرت لغير حاجة (قوله فارقت الجنب) فان الصحيح في المجموع أن عبوره خلاف الأولى (قوله ويجرى ذلك) أي تحريم العبور

حكموا عليه بأنه حيض وابطلوا به تحديدهم له بما مر وقد يجاب بما مر انفاً ان ذاك تحديد بالنسبة للنقص عنه لا غير وبان الاستقراء وان كان ناقصاً فيهما لكنه هنا آثم بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما يأتي من الخلاف القوي في سنة وفي ان المراد نساء عشرين أو كل النساء وعليه المراد في سائر الأزمنة أو زمنها فهذا كله مؤذن بضعف الاستقراء فلم يلتزموا فيه ما التزموه في الحيض فتأمل فانه مهم لظهور التناقض في كلامهم بيادى الراى (ويحرم به) أي الحيض (ما حرم بالجنابة) لانه أغاظ (و) زيادة هي الطهارة بنية التعبد لغير نحو النسك والعيد لا يقال هذا لا يختص بالحيض بل يوجد في جنب بعد خروج منه وقبل انقطاعه إذ الظاهر حرمة غسله حيثئذ بنية التعبد وحيثئذ فلا زيادة لان هذه الصورة داخله في قوله ما حرم بالجنابة لا نأقول هذه الحرمة ليست لخصوص المنى لصحة الطهر بنية التعبد من سلسه وإتمامه لعموم كونه مانعاً من صحتها في غير السلس بخلاف الحيض

فان الحرمة لذاته إذ لا يتصور صحة طهر مع وجوده مطلقاً فتأمل (و) عبور المسجد ان خافت ولو بمجرد الاحتمال كاشمله كلامهم وعليه ومعنى يفرق بينه وبين اشتراط الظن في حرمة بيع نحو العنب لمتخذه خيراً بان المسجد محتاط له لاسيما مع وجود قرينة التلويت هنا (تلويت) بمثلثة بعد التحية بالدم صيانته له عن الخبث فان أمنت كره لفاظ حدثها وبه فارقت الجنب ويجرى ذلك في كل ذي خبث يخشى تلويت به كذى جرح



أو نعل به خبث رطب فان  
 أمن لم يكره فيما يظهر وبهذا  
 يظهر الفرق ويندفع ما قيل  
 لا يحتاج لهذا لانه ليس  
 من خصوصيات الخائض  
 لا يقال بجري ذلك أيضا في  
 كل مكان مستحق للغير لما هو  
 واضح أنه يحرم تنجيسه  
 كالاستجمار بجدار الغير  
 لانا نقول إنما يصح ذلك  
 عند التحقق أو غلبة الظن  
 لا مطلقا بخلاف المسجد  
 لعظم حرمة فظهر الفرق  
 بينه وبين غيره وعلم بما ذكر  
 حرمة البول فيه في إناء  
 وإدخال نجس فيه بلا  
 ضرورة وأن أمن التلويت  
 نعم يجوز لإخراج دم نحو  
 فصدود مل واستحاضة في  
 إناء أو قامة أو تراب من  
 غيره فيه وإن سهل لإخراج  
 ذلك خارجه خلافا لبعضهم  
 وبحث حل دخول مستبرئ  
 يده على ذكره لمنع ما يخرج  
 منه سواء السلس وغيره  
 (والصوم) ولا يصح إجماعا  
 فهما هو تعبدى والأصح  
 أنه لم يجب أصلا وتظهر  
 فائدة الخلاف في الايمان  
 والتعاليق وفيما إذا قضت  
 فلا تحتاج لنية القضاء بناء  
 على أنه ماسبق لفعله مقتض  
 في الوقت وهذا أولى بما  
 ذكره الاسنوى وغيره  
 فليتامل (ويجب قضاؤه)  
 إجماعا

ومغنى (قوله) أو نعل به الخ) فان أراد الدخول به فليدلكه قبل دخوله مغنى (قوله) فان أمن الخ) وخرج  
 بالمسجد غيره كصلى العيد والمدرسة والباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على ما ذكرناه في سم بعد ذكر  
 مثله عن شرح الروض مانصه وهذا مع قول الشارح الآتى لما هو واضح الخ يقتضى الفرق بين المستحق  
 على العموم وغيره ومع ذلك ففيما في شرح الروض انظر إذا تاذى المستحقون بالتلويت اه وعبرة ع ش  
 قوله مر ولا يحرم عبوره الخ أى عند مجر دخوف التلويت فان تحقق أو غلب على ظنه حرم بل بجري ذلك في  
 دخول ملك غيره اه حجب بالمعنى وقال سم على المنهج وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويت وهو مشكل  
 ويتجه وفاقا لم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباطا ولكن يحرم من جهة أخرى إذا كان ملوكا  
 ولم ياذن الملك ولا ظن رضاه أو موقوفاه طلقا نعم إن كان موقوفا وكان أرضه ترابية وكان الدم يسيرا فلا  
 يبعد وفاقا لم الجواز انتهى (قوله) لم يكره) أى عبوره أى بخلاف الخائض (فرع) سئل مر عن  
 غسل النجاسة في المسجد وانفصال الغسالة فيه حيث حكم بطهارتها كان تكون النجاسة حكيمه فقال  
 ينبغي التحريم للاستقذار وان جوز نال الوضوء في المسجد مع سقوط مائه المستعمل فيه لان المستعمل في  
 النجاسة مستقذر بخلاف المستعمل في الحدث الساقط من الوضوء (فرع) يجوز القاء الطاهرات  
 كشور البطح في المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإزدرابه فيحرم ويحرم القاء المستعمل فيه ويجوز  
 الوضوء وان سقط الماء المستعمل فيه مر (فرع) قال مر يحرم البصاق في المسجد ويجوز القاء الماء  
 المضمضة في المسجد وإن كان محتالطا بالبصاق لاستهلاكه اه وخرج باستهلاكه فيه ما إذا كان البصاق متميزا  
 في ماء المضمضة ظاهرا بحيث يحس ويدرك منفردا فليتامل ع ش (قوله) وبهذا) أى بقوله فان أمن الخ  
 (يظهر الفرق) أى بين الخائض وذى الخبث (قوله) ويندفع) عطف على قوله يظهر الخ (قوله) ما قيل الخ)  
 وفاقا لظاهر النهاية والمغنى (قوله) لهذا) أى لقوله وعبور المسجد الخ (قوله) لانه الخ) أى تحريم العبور  
 (قوله) بجري ذلك) أى تحريم العبور سم (قوله) ايضا) أى كجربانه في كل ذى خبث الخ (قوله) لما هو  
 الخ) متعلق بيقال المنى (قوله) لانا الخ) متعلق بلا يقال الننى (قوله) إنما يصح ذلك) أى تحريم عبور  
 كل مكان الخ (قوله) عند التحقق الخ) أى تحقق التنجيس أو ظنه (قوله) بخلاف المسجد) أى فيجرم عبوره  
 بمجرد احتمال التنجيس (قوله) وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كشوب أصابه بول جف سم ومر  
 عن ع ش جواز الدخول بذلك الثوب بلا ضرورة (قوله) بلا ضرورة) ينبغى الاكتفاء بالحاجة مر اه  
 سم (قوله) في إناء أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك إناء أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء الحاجة  
 والمسجد يصاب عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر اه سم (قوله) من غير دفيه) أى المسجد (قوله) وبحث  
 حل دخول مستبرئ الخ) أقره سم وأقول وينبغى أن لا كراهة في دخوله أيضا وأن مراده بالدخول ما يشمل  
 الميكث ومثل المستبرئ بالاولى المستنجى بالأحجار ووقع في كلام الشيخ القليوبى خلافه (قوله) يده على  
 ذكره) أى سواء كانت مع نحو خرقة على ذكره أم لا ع ش (قوله) وينبغى الخ) فيه وقفة ظاهرة سيما إذا  
 تلوث يده بالخارج بل يخالف هذا والبحث الذى في الشارح إذا وجد تلوث اليد لقول الشارح المار آنفا  
 وإدخال نجس الخ (قوله) ولا يصح) إلى قوله وفيما فى المغنى (قوله) إجماعا فيما) أى في تحريم الصوم وعدم  
 صحته نهاية ومغنى (قوله) وهو) أى عدم الصحة (تعبدى) قاله الامام والأوجه أنه معقول المعنى لان  
 خروج الدم مضغف والصوم يضعف ايضا فلو امرت بالصوم لاجتماع عليهما مضغفان والشارع ناظر إلى  
 حفظ الأبدان نهاية (قوله) في الايمان والتعاليق) كان يقول متى وجب عليك صوم يوم فانت طائق مغنى (قوله)  
 بناء على أنه ماسبق الخ) بآتى ما فيه (قوله) وهذا) أى قوله بناء على الخ (قوله) مما ذكره الخ) أى في توجيهه  
 (قوله) وإدخال نجس فيه) شامل للنجس الحكى كشوب أصابه بول جف وقوله بلا ضرورة ينبغى الاكتفاء  
 بالحاجة مر (قوله) في إناء أو قامة الخ) ينبغى وجوب إخراج ذلك إناء أو القامة أو التراب فوراً لا نقضاء

عدم الاحتياج لنية القضاء (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر و ظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وعبرة جمع الجوامع مع شرحه والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت ادائه استدراكا لما سبق لفعله مقتضى وجوب اداء مطلقا الى من المستدرك كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما اه وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كإزعمه وأن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة سم (قوله بل يكره الخ) وفاقا للاسنى والنهاية والمغنى (قوله كما قاله البيضاوى) هو ابو بكر وهو متقدم على الشيخين وليس هو المفسر المشهور الان ع ش (قوله وهو الاوجه) بل الاوجه كما افاده شيخنا عدم التحريم بخلاف المجنون والمغنى عليه فيس لهما القضاء نهاية ومعنى (قوله جزم به في شرحه الخ) اشار المحشى سم الى التوقف في هذا النقل وذكر عبارات عن الشرح المذكور محلها في الاداء في الحيض وذكر ما يشعر بأنه لم يقف في الشرح المذكور على تعرض لمسألة القضاء في الصلاة فليتامل ما افاده وليراجع بصري (قوله ولا تعتد الخ) وفاقا للمغنى وخلاف للنهاية عبارته على الكراهة هل تعتد صلاتها ولا والاوجه نعم اه اى وتعتد نقلا مطلقا فتجمعها مع فرض اخر يقيم واحد ع ش (قوله عليهما) اى على الكراهة والحرم (قوله من حيث كونها صلاة الخ) قديم ذلك

وتسميته قضاء مع أنه لم يسبق لفعله مقتضى في الوقت كما تقرر انما هو بالنظر الى صورة فعله خارج الوقت (بخلاف الصلاة) لا يجب قضاؤها اجماعا للشبهة بل يكره كما قاله جمع متقدمون أو يحرم كما قاله البيضاوى وأقره ابن الصلاح والمصنف وهو الاوجه ثم رأيت الشارح المحقق جزم به في شرحه لجمع الجوامع ولا تعتد منها عليهما لأن الكراهة والحرمه هنامن حيث كونها صلاة

الحاجة والمسجد يصان عن بقاء النجاسة فيه بغير حاجة مر (قوله وتسميته قضاء الخ) قد يستشكل حينئذ فانه ليس قضاء حقيقة كما تقرر و ظاهر انه ليس اداء حقيقة اذ هو خارج وقته المقدر له شرعا وما هو كذلك لا يكون اداء فيلزم الواسطة وجمع الجوامع والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت ادائه استدراكا لما سبق له مقتضى للفعل مطلقا اه وقوله للفعل قال المحلى اى لان يفعل وجوبا وندبا فان الصلاة المندوبة تقضى وقوله مطلقا قال المحلى اى من المستدرك وغيره كافي قضاء الصلاة المتروكة بلا عذرا ومن غيره كافي قضاء النائم الصلاة والحائض الصوم فانه سبق مقتضى لفعل الصلاة والصوم من غير النائم والحائض لا منهما وإن القدس سبب الوجوب والندب في حقهما الوجوب القضاء عليهما او ندهما وبه يعلم أن تسميته قضاء تسمية حقيقية لا بالنظر للصورة كإزعمه وإن جعله من فوائد الخلاف عدم الاحتياج لنية القضاء ممنوع لما تبين انه قضاء حقيقة والظاهر ان منشأ ما وقع فيه الغفلة عن قولهم مطلقا والاقصا على ما قبله فليتامل (قوله جزم به في شرحه لجمع الجوامع) ينبغي انه يقتض فى اى محل من ذلك الشرح جزم به ان ارد قوله فى الكلام على العزيمة ويجاب بمنع الصدق فان الحيض الذى هو عذر فى الترك مانع من الفعل الخ فوسه لان هذا فى اداء الصلاة حال الحيض لافى قضائها بعد الحيض الذى الكلام فيه مع ان هذا ايضا فى الصوم الواجب قضاءه فضلا عن مجرد صحته وإن ارد قوله فى مبحث ان مطلق نهى للتحريم والنزبه للفساد اى سواء رجع النهى فبإذ كرالى نفسه كصلاة الحائض وصومها الخ فهو سهو ايضا لان هذا ايضا فى اداء الصلاة حال الحيض لافى القضاء الذى الكلام فيه مع ان هذا متعلق ايضا بالصوم الواجب القضاء فضلا عن مجرد صحته وإن ارد خلا آخر فليفتش وقوله ولا تعتد منها عليهما الخ فى الجزم بذلك منع بل يحتمل صحته على الكراهة بل والتحريم ولا نسلم ان نهىها عن القضاء من حيث الكون صلاة ولا من حيث خارج لازم ومن ادعى ذلك فعليه البيان بل يجوز ان يكون من حيث خارج غير لازم كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم تأهلها حال الحيض لتلك العبادة فليتامل وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء وهو نظير الاعراض عن إضافة الله تعالى الذى جعله سبب حرمة صوم يوم النحر (قوله من حيث كونها صلاة) قديم ذلك فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه لخارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر ان عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها لتلك العبادة حال الحيض فليتامل فان عدم قبول رخصة الشرع امر لازم للقضاء فالنهى للامز

فانه لا دليل عليه بل يجوز كونه خارج كعدم قبول رخصة الشرع فان الظاهر أن عدم وجوب القضاء رخصة وإن كان الترك حال الحيض عزيمة مع عدم صلاحيتها حال الحيض لتلك العبادة وقد يقال عدم قبول رخصة الشرع خارج لازم للقضاء والنهي للآزم كقولهم للذات سم (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله سم وبصرى (قوله نص الخ) بالجر عطفًا على الأصحاب (قوله إذ لا يدخل الخ) وايضا لاخر لو قتهما (قوله على القول به) أي وإلا فلا يصح سنيتهما لا وجوبهما (قوله في زمن الحيض) أي حتى يتأتى طلب قضائهما سم (قوله قال) أي في المجموع (قوله فان فرض الخ) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره سم (قوله امكن ذلك) أي سن قضائهما (قوله إن سلم الخ) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف سم أي ويرد عليه ما يأتي من أنه ليس قضاء لما طالب في الحيض بل عقبه (قوله وتسليم ذلك) أي ثبوتها وطلبها في الفرض المذكور (قوله ليس قضاء لما وقع طلبه في الحيض) أي بل بعد الحيض (قوله ويحرم ما بين سرتها وركبتها) أي المباشرة به ولو بلا شهوة مغنى ونهاية ويأتى في الشارح مثله قال ع ش وظاهر إطلاق المصنف حرمة مس الشعر الثابت في ذلك المحل وإن طال وهو قريب فليراجع وظاهره ايضاح حرمة مس ذلك بظفره أو سنه أو شعره ولا مانع منه ايضاً وما نقل عن شيخنا العلامة الشورى من عدم جرمته بنحو ظفره ففيه وقفة (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ الحائض أي بان تعين وطؤها لدفعه جاز بل ينبغي وجوبه وقياس ذلك حل استمناء بيده تعين لدفع الزنا سم على حج وينبغي أن مثل ذلك مالم تعارض عليه وطؤها والاستمناء بيده يقدم الوطء لانه من جنس ما يباح له ففعله وبقي ما لو دار الحال بين وطء زوجته في دبرها بأن تعين طريقا كان انس قبلها وبين الزنا والاقرب تقديم الاول لانه لا استمتاع بها في الجملة ولا لانه لا حد عليه بذلك ومالم تعارض وطؤها في الدبر والاستمناء بيده نفسه في دفع الزنا والاقرب ايضاً تقديم الوطء في الدبر لما تقدم وينبغي كفر من اعتقد حل الوطء في الدبر لانه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة زنا البجيري والمعتمد انه يقدم الاستمناء بيده على وطء زوجته دبرها اقول ولو قيل بتقديم الاستمناء بيده على وطء الحائض أيضا لم يبعد إذ تحريم الثاني يجمع عليه بخلاف الاول وفي البجيري قال البرماوى وهو أي تقديم الاستمناء بيده الاقرب لان الوطء في الحيض متفق على انه كبيرة بخلاف الاستمناء

كقولهم للذات (قوله لا لمر خارج) قد يؤيد أنه لا مر خارج صحة قضاء ركعتي الطواف بناء على إطلاق المنقول عن النص والأصحاب إذ لا وجه للفرق (قوله نظير ما يأتي الخ) بهذا النظر يندفع عنه ما قد ورد عليه من أنه يلزم اتحاد القولين لأنها إذا لم تنعقد على الكراهة أيضا كانت حراما لأن الأقدام على العبادة الفاسدة حرام ووجه الاندفاع أن الأصحاب قالوا مثل ذلك في الاوقات المكروهة ولم يلزم الاتحاد ومهما قيل هناك في التخلص من الاشكال يقال هنا مثله (قوله على القول به) أي وإلا فلا يصح سنيتهما لا وجوبهما وقوله في زمن الحيض أي حتى يتأتى طلب قضائهما (قوله فان فرض طروه) هذا الفرض صور به في شرح العباب ما تقدم عن شرح مسلم وغيره (قوله إن سلم ثبوتها) قد يوجه ثبوتها وإن لم يمض عقب الفراغ قبل الطرو وما يسعها بتبعيتها للطواف (قوله وما بين سرتها وركبتها) لو ماتت في زمن الحيض فالوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كافي للحياة بل أولى لانه يحرم بعد الموت مس ما بين سرتها وركبتها إذ لم تكن حائضة بخلافه في الحياة كما سيأتى في الجنائز فحال الموت اضيق فكانت الحرمة فيه كما ذكر اولى (قوله لإجماع في الوطء) قال في العباب والوطء من عامد عالم مختار كبيرة يكفر مستحله اه وقوله والوطء قال في شرحه كافي المجموع هنا والروضة في الشهادات واقتصرهم على الوطء في الفرج زمن ما ذكر يخرج الوطء في غير الفرج أو بعد الانقطاع والتمتع بغير الوطء قضيته ان ذلك ليس بكبيرة وهو ظاهر (فرع) لو خاف الزنا إن لم يطأ

لا لمر خارج نظير ما يأتي  
في الاوقات المكروهة  
نعم ركعتا الطواف يسن  
لها قضاءهما على ما في شرح  
مسلم عن الأصحاب ونص  
عليه لكنه صوب في  
مجموعه خلافاً إذ لا يدخل  
وقتهما إلا بفرغه فلم يكن  
الوجوب أي على القول به  
في زمن الحيض قال فان  
فرض طرو عقب فراغه  
أمكن ذلك إن سلم ثبوتها  
حينئذ اه وتسليم ذلك  
ظاهر إن مضى عقب الفراغ  
وقبل الطرو ما يسعها  
لكنه ليس قضاء لما وقع  
طلبه في الحيض (و) يحرم  
(ما بين سرتها وركبتها)  
إجماعاً في الوطء

فان فيه خلافاه لان الامام احمد قال بجوازه عندهيجان الشهوة وعند الشافعي صغيرة اه (قوله ولو  
بجائل) إلى المتن في النهاية (قوله بل من استحل الخ) عبارة النهاية ووطؤها في فرجها أي في زمن الدم  
عالما عامدا اختارا كبيرة بكفر مستحل ويستحب للواطى مع العلم وهو عامد مختار في أول الدم أي من أقباله  
وقوته تصدق ويجزى، ولو على فقير واحد بمنقال اسلاعى من الذهب الخالص او ما يكون بقدره وفي آخر الدم  
أي من ضعفه بنصفه سواء كان زوجا أم غيره ومحل ما تقرر في غير المنحية اوما هي فلا كفارة بوطؤها وان حرم  
ولو اخبرته بالحيض فكذبها لم يحرم او صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فلا وجه كما قاله الشيخ حله للشك  
بخلاف من علق به طلاقها واخبرته به فانها تطلق وإن كذبها لانه مقصر في تعليقه بما لا يعرف الا منها  
ويقاس النفاس على الحيض فيما ذكر والوطء بعد انقطاع الدم الى الطهر كالوطء في آخر الدم ولا يكره طبعها  
ولا استعمال ما مسته من عجين او غيره اهو اكثر ما ذكر في سم عن العباب وشرحه في المغنى مثله الا قوله مر  
او ما يكون بقدره وقوله وإن لم يكذبها الى بخلاف الخ قال ع ش قوله مر كبيرة ظاهرة ولو فمما زاد من حيضها  
على عشرة لكن يؤخذ من كلام سم ان وطأها فيه ليس بكبيرة لتجويز ابن حنيفة له (فرع) قال مر المعتمد  
انه لا يحرم على الخائض حضور المختصر سم على المنهج وقوله مر ويستحب للواطى الخ ومثله تارك الجمعة  
عمدا فيستحب له التصديق بدينار اسلاعى سم على حج وقوله مر مع العلم أي بالتحريم ويؤخذ منه ان الصبي  
لا يطلب من وليه التصديق عنه وكذا لا يطلب منه التصديق بعد كماله سم على حج وقوله مر تصديق الخ قضيته  
تكرر طلب التصديق بما ذكر بتقرر الوطء وهو ظاهر وظاهره ايضا انه يتصدق وان وطئ الخوف الزنا  
وتقدم ما فيه وهو عدم الحرمة فلا يطلب منه التصديق وقوله مر فيما ذكر أي من استحباب التصديق بدينار  
او بنصف دينار اه ع ش قال شيخنا قال في المجموع ويسن لكل من فعل معصية التصديق بدينار او نصفه او  
ما يساوى ذلك اه وبخالفه ما في سم عن العباب وشرحه بما نصه ويندب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور  
دون مطلق الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها للواطى وزوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة  
كافي الجواهر بدينار اسلاعى ان وطئ اوله وبنصفه اخره أي الدم وهو من ضعفه وشرعه في النقص اه (قوله

ولو بجائل بل من استحل

الخائض بان تعين وطؤها لدفعه جاز لانه يرتكب اخف المفسدين لدفع اشد هما بل ينبغي وجوبه وقياس  
ذلك حل استثنائه بيده تعين لدفع الزنا (فرع) أكثر الحيض عند ابن حنيفة عشر فهل الوطء كبيرة فيما  
زاد على العشرة او لا نظر الخلافه فيه نظر وينبغي ان يجزى فيه ما ناقوله في شرب النبيذ حيث يجزى به ابو حنيفة  
فراجع (فرع) يسن التصديق بدينار في الوطء اول الدم وبنصفه في الوطء اخره فلو تكرر الوطء هل  
يتكرر التصديق (فرع) قال في الروض ويستحب للواطى عمدا عالما في أول الدم وقوته التصديق  
ويجزى على فقير بمنقال اسلاعى وفي اخره وضعفه بنصفه اه قال في شرحه وسواء كان الواطى زوجا وغيره  
وكالوطء في آخر الدم الوطء بعد انقطاعه الى الطهر ذكره في المجموع اه وقوله لزوجا وغيره دخل في قوله  
او غيره الزاني وقال في قوله عالما ما نصه بالتحريم والنفاس مختار اه ولما استدلل بالحديث قال  
وقيس بالحيض النفاس اه وفي العباب وشرحه ويندب به أي بسبب الوطء المحرم المذكور دون مطلق  
الوطء ودون غيره من سائر التمتع فلا كفارة فيها اتفاقا للواطى وزوجا وغيره ودون المرأة الموطوءة كافي  
الجواهر التصديق بدينار اسلاعى ان وطئ اوله كترك فرض الجمعة عدوا انما عالما بحرمة عامدا فانه يندب  
التصدق بالدینار المذكور وقضية صنيعة ان التصديق بنصف الدينار لا يسن لشارك الجمعة وليس كذلك  
وعبارة المجموع ويسن لمن تركها بلا عذر ان يتصدق بدينار او نصفه اه ويندب للواطى المذكور ان  
يتصدق بنصفه أي الدينار المذكور ان وطئ اخره أي الدم وهو من ضعفه ولولم يجد ما يتصدق به فهل يسقط  
عنه الطالب بالنوبة او يبقى حتى يجد وجهان والقياس الثاني وبحت بعضهم ان الكفارة تسن للناسي والجاهل  
لكن دون كفارة العمد شمل تعبيرهم تارة باول الدم واخره وتارة باقباله وادباره القوي والضعيف

بل من استحلّه ظاهره ولو بجائل فليراجع (قوله كفر) قال في شرح العباب كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحجلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كما في الانوار وغيره في الاولى وقياسها الثانية للخلاف في كل منهما انتهى سم (قوله اي زمن الدم) اي المجموع على الحيض فيه بخلاف غير المجموع عليه كالزائد على العشر فان با حنفية يقول اكثر الحيض عشرة ايام دون ما زاد فانه لا يكفر مستحله حيثئذ شئنا وبجبري (قوله ولمفهوم الخبر الصحيح الخ) وهو منع ماتحت الازار كردي (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقهما سم عبارة النهاية اما الاستمتاع بما عدا ما بين السرة والركبة ولو بوطه فجائز وإن لم يكن ثم حائل وكذا بما بينهما بجائل بغير وطه في الفرج ومحل ذلك فيمن لا يغلب على ظنه انه إن باشرها وطى لماعرفه من عادته من قوة شبيهة وقلة تقواه وهو اولى بالتحريم من حركت القبله شهوته وهو صائم واما نفس السرة والركبة في المجموع والتنقيح أن المختار الجزم بجواز الاستمتاع بهما (قوله مطلقا) أي ولو بلا حائل (قوله وفي الخبر الخ) استدلال لقوله وعنده يترجم الخ عبارة المغنى والنهاية بخص بمفهوم الاول عموم هذا الخبر ولان الاستمتاع بماتحت الازار يدعو إلى الجماع فجزم لخبر من حام الخ (قوله وبه) أي بخبر من حام الخ ويجوز إزار جاع الضمير لقوله لتعارضها وعنده الخ (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطه اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطه وقوله الثاني منطوقه فيه عموم أي فيقصر على ماتحت اخذ من الاول المفيد للتقييد بماتحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطه بماتحت الازار وهو الوطه في الفرج سم (قوله منطوقه فيه)

فقول المجموع المراد باقبال الدم من قوته واشتداده وبأدباره زمن ضعفه وقرب انقطاعه جرى على الغالب وكذا الخبر السابق وبذلك يعلم أن قول بعضهم لم يتعرضوا لما إذا وطى في وسطه والقياس التصديق بثلاثي دينار ليس في محله إذ لا واسطة لأن زمن القوة مستمر إلى أن ياخذ في النقص فيدخل زمن الضعيف اه كلام العباب وشرجه باختصار كثير وإسقاط أشياء ولو كان الواطى غير مكلف فهل لوليئه ان يطلب منه التصديق عنه بما له فيه نظرو الظاهر وفاقا للرمل الاول وهل له التصديق منه من مال نفسه لا يبعد الجواز وفاقا للرمل ايضا وهل يطلب منه ذلك فيه نظر (قوله كفر) قال في شرح العباب كما في المجموع عن الاصحاب وغيرهم وكانهم ارادوا انه مع كونه مجمعا عليه معلوم من الدين بالضرورة ولا يتخلو عن وقفة فان كثيرين من العامة يحجلونه اما اعتقاد حله بعد الانقطاع وقبل الغسل او مع صفرة او كدرة فلا كفر به كما في الانوار وغيره في الاولى وقياسها في الثانية للخلاف في كل منهما اه (قوله كناية عنهما الخ) هل سكت عما تحت الركبة او اراده بما فوقها المندرج في قوله وعما فوقها (قوله في مفهومه عموم) أي فيقصر على الوطه اخذ من خصوص الثاني المفيد لحل ما عدا الوطه وقوله الثاني منطوقه فيه عموم الخ أي فيقصر على ماتحت اخذ من خصوص الاول المفيد للتقييد بماتحت الازار حتى يختص حكم الاستثناء وهو حرمة الوطه بماتحت الازار فلا يجرم إلا الوطه تحت الازار أي وهو الوطه في الفرج (قوله بل من باب أن ذكر بعض أفراد العام لا يختصه) إن أراد العام الاول الذي هو مفهوم الحديث الاول فان أراد ببعض أفراد الذي لا يختصه خصوص الحديث الثاني الذي هو ما عدا الوطه وهو قضية التوجيه الذي نقله فهو غلط لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم العام لأن حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يختص ذكره العام شرطه أن يكون مذکور بالحكم العام وإن أراد به النكاح الذي هو المستثنى في الحديث السابق الثاني لم يقدلانه يكتفي بتخصيصه بالفرد الاول الذي هو حل ما عدا النكاح وإن أراد العام الثاني الذي هو منطوق الحديث الثاني وأراد بفرده خصوص مفهوم الحديث الاول فاما لا فهو غلط ايضا لأن هذا الفرد مذکور بغير حكم هذا العام لأن حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك تخصيص واما ثانيا فهذا لا يضر المصنف لأنه يكتفي في مطلوبه بتخصيص العام الاول أي المنتج أن الحرام الوطه فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه

كفر أي زمن الدم ولمفهوم الخبر الصحيح لك ما فوق الازار كناية عنهما وعما فوقهما مطلقا وعما بينهما بجائل في غير الوطه (وقيل لا يجرم غير الوطه) لخبر مسلم اصنعوا كل شيء إلا النكاح ورجعوا الاول مع أن هذا أصح منه لتعارضهما وعنده يترجم ما فيه احتياط وفي الخبر من حام حول الحى يوشك أن يقع فيه وبه يضعف اختيار المصنف للثاني وإن وجه بأن الحديث الاول في مفهومه عموم للوطه وغيره وخصوص بماتحت الازار والثاني منطوقه فيه عموم لما تحت الازار وفوقه وخصوص بما عدا الوطه فيكون خصوص كل قاضيا على عموم الآخر لا نالنا سلم أن هذا من باب التخصيص

الاخصر الانسب لما قبله في منظوقه (قوله من باب ان ذكر بعض افراد العام الخ) ان اراد بالعام مفهوم الحديث الاول ويبيع افراده خصوص الحديث الثاني بما عدا الوطء وهو قضية الترجيح الذي نقله فقيه ان هذا الفرد مذكور بغير حكم العام لان حكم العام الحرمة وحكم هذا الفرد الحل والفرد الذي لا يخصص ذكره العام شرطه ان يكون مذكوراً بحكم العام وإن اراد به النكاح المستثنى في الحديث الثاني لم يفد لانه يكفي تخصيصه بالفرد الاول الذي هو ما عدا النكاح وان اراد بالعام منظوق الحديث الثاني وفرده خصوص مفهوم الحديث الاول بما تحت الازار فقيه ما تقدم من أن هذا الفرد مذكور بغير حكم هذا العام لان حكم هذا الفرد الحرمة وحكم هذا العام الحل ومثل ذلك يخصص وايضاً ان هذا لا يضر المصنف لانه يكتفي في مطلوبه تخصيص العام الاول المنتج ان الحرام الوطء فقط واما تخصيص العموم الثاني فهو لا ينافي ذلك فتأمل واحفظه سم وقوله تخصيصه للفرد الاول الخ اي اخرج الحديث الاول له (قوله) وحينئذ يتحقق الخ تحقق التعارض ينافي قوله لا يخصصه لان الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره وقوله ويتعين الاحتياط انما ذكره والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر أما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول سم (قوله وهو) اي الثاني (الوجه) وفاقاً للبهنج وللنهاية والمغني (قوله) وبحث الاسنوي إلى قوله وسيد كراخ عقبه النهاية بما نصه والوجه عدم الحرمة في جانبها خلافاً للاسنوي اه (قوله) تحريم مباشرتها الخ عبارة المغني والنهاية قال الاسنوي وسكتوا عن مباشرة المرأة للزوج والقياس ان مسها للذكر ونحوه من الاستمتاع بما بين السرة والركبة حكمه حكم تمتعاته بها في ذلك الخ اه والصواب كما قاله بعض المتأخرين في نظم القياس ان يقول كل ما منعناه منه بمنه ان تلمسه به فيجوز له أن يلمس بجميع سائر بدننا الا ما بين سرتها وركبتها ويحرم عليه تمسكها من لمسه بما بينهما اه عبارة شيخنا والبيجيري ويحرم على المرأة وهي حائض ان تباشر الرجل بما بين سرتها وركبتها في اي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتها وركبتها اه (قوله) او سائر بدننا الخ او بمعنى الواو (قوله) وقد يقال الخ وفاقاً للشرح بافضل قال السكردى عليه ما نصه بحث نحوه في التحفة ايضا وجري في شروحه على الارشاد والعباب وفي حاشيته على رسالة القشيري في الحيض على جواز تمتعها بما بين سرتها وركبتها اه اي بما عدا بين سرتها وركبتها كاسر (قوله) اتجه الحل الخ تقدم عن النهاية والمغني ما يفيد خلافاً (قوله) وسيد كراخ إلى التنبيه في النهاية والمغني (قوله) وسيد كراخ توطئة لقول المصنف فاذا انقطع الخ وقوله حرمة اي الطلاق وقوله ممسوسة اي موطوعة عش (قوله) فلا اعتراض الخ وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع سم وقد يقال عدم سبق ذكر الحرمة كاف في الاعتراض (قوله) لزم من امكانه اي بان كان بعدمضي يوم وليلة رشيدى عبارة عش لعله للاحتراز عما لو انقطع قبل فراغ عاداتها وظنت عوده فلا يجوز لها الصوم اه (قوله) غير الطهرا الخ الطهر هو الغسل والتيمم او هما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل سم (قوله) والصلاة اي المكتوبة مغني (قوله) بل تجب

أفراد العام لا يخصصه  
وحينئذ يتحقق التعارض  
ويتعين الاحتياط كما تقرر  
فتأمله وعبارة تحتل ان  
المحرم الاستمتاع وهو عبارة  
اصله والروضة وغيرهما  
وانه المباشرة وهي عبارة  
الجموع والتحقيق وغيرهما  
فعلى الاول يحرم النظر  
بشهوة لا اللمس بغيرها  
وعلى الثاني عكسه وهو  
الاروجه وبحث الاسنوي  
تحريم مباشرتها له بنحو  
يدها فيما بينهما ردوه بانه  
استمتع بما عدا ما بين سرتها  
وركبتها وهو جائز إذ لا فرق  
بين استمتاعه بما عداها  
بلمسه بيده او سائر بدنه  
او بلمسها لسانها تمتع  
بمنه ولا عكس وقد يقال  
ان كانت هي المستمتعة  
اتضح ما قاله لانه كما حرم  
عليه استمتاعه بما بين سرتها  
وركبتها خوف الوطء  
المحرم يحرم استمتاعها بما  
بين سرتها وركبتها لذلك  
وخشية التلوث بالدم ليس  
علة ولا جزء لوجود الحرمة  
مع تيقن عدمه وإن كان هو  
المستمتع اتجه الحل لانه  
مستمتع بما عدا ما بينهما  
وسيد كراخ في الطلاق حرمة  
في حيض ممسوسة ليست  
بحامل بحمل تعتد بوضعه  
فلا اعتراض عليه في ذكره  
حله في قوله (فاذا انقطع)  
دم الحيض لزم من امكانه  
ومثله النفاس (لم يحل قبل

(قوله) بعض افراد العام) أي فأتحت الازار الذي هو محل خصوص الاول فرد من افراد عموم الثاني لما تحت الازار وفوقه وما عدا الوطء الذي هو خصوص الثاني فرد من افراد عموم الاول للوطء وغيره لكن لقائل ان يقول الذي لا يخصص العام ذكر بعض افراده بحكمه لا ذكره بغير حكمه بل بنقيضه كما هنا فليتأمل اي وقد تقدم بياناه (قوله) حينئذ يتحقق التعارض ينافي قوله لا يخصصه لان الذي لا يخصصه ذكره بحكمه وذكره بحكمه لا تعارض معه فتدبره (قوله) ويتعين الاحتياط انما ذكره والترجيح بالاحتياط إذا لم يندفع التعارض بخصوص الآخر اما إذا اندفع بذلك فيرتكب كما يعلم ذلك بمراجعة الاصول (قوله) وهو الوجه اعتمدهم (قوله) فلا اعتراض وجه الاعتراض انه لم يذكر حرمة الطلاق في الحيض فلا وجه لذكر حله بالانقطاع (قوله) غير الطهرا الخ الطهر هو الغسل والتيمم او هما منه فيصير التقدير لم يحل قبل الغسل او

خصوص الحيض والإلحرم على الجنب (والطلاق) لزوال مقتضى التحريم وهو تطويل الغدة وما بقى لا يزول إلا بالغسل أو بدله لبقاء المقتضى من الحدث المغلظ في غير الاستمتاع وأما فيه فلقوله تعالى حتى يطهرن قرى في السبع (٣٩٣) بالتشديد وهو واضح الدلالة والتخفيف

وهو يفرض أنه بمعنى المشدد كما قاله ابن عباس وجماعة واضح أيضا وإلا فلقوله عقبه فاذا طهرن (تنبيه) ذكر وان الجماع في الحيض يورث علة وثمة جدا للجماع وجدام الولد وحكى الغزالي امتداد هذا الثاني للغسل ويرتفع قبل الطهر أيضا سقوط قضاء الصلاة كذا عبر الرافعي بالقضاء وكان وجهه أن من شأن القضاء سبق مقتضى له فأتضح التعبير فيه بالسقوط تارة وعدمه أخرى ولا كذلك الأداء فاختصار عبارته بحذف القضاء واستعمال السقوط فيها يفوت التنبيه على هذه النكتة الدقيقة ولا يرد ارتفاع حرمة نكاح المستبرأة بالا نقطاع لأنه لم يحرم بالحيض بل حرمة موجودة قبله فليس مما نحن فيه (والاستحاضة) كان يجاوز الدم خمسة عشر ويستمر (حدث دائم كسلس) بفتح اللام أي دوام بول أو نحوه فإنه حدث دائم أيضا فهو تشبيه لبيان حكمها الإجمالي لا تمثيل لها فلماذا أفرع عليه قوله (فلا تمنع الصوم والصلاة) وغيرهما مما يحرم بالحيض كالوطء ولو حال جريان الدم والتضمنج بالنجاسة للحاجة جائز بياناً لذلك الحكم الإجمالي وقوله

أي الصلاة (قوله خصوص الحيض) أي لا عموم الحدث الأكبر (قوله وما بقى) أي من تمتع ومس مصحف وحمله ونحوه أنها (قوله وأما فيه الخ) الأولى وأما هو الخ كافي المغنى (قوله هذا الثاني) أي إیراث جدام الولد (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا سم وقد يقال أنه كفى بالغسل عن التيمم كافي المتن هنا بل هو الظاهر من محاسن الشرع (قوله أيضا) أي كسقوط حرمة الصوم (قوله أن من شأن القضاء الخ) أي والسقوط كذلك يقتضى سبق الوجود (قوله وعدمه) أي القضاء أي عدم وجوبه (ولا كذلك الأداء) تأمل فيه سم وقد يجاب بان المراد كما صرحوا به في الأصول أن القضاء يعتبر في ما هيته أن يسبق في وقته الخارج مقتضى له ولا كذلك الأداء لأن مقتضيه في وقته قبل خروجه (قوله فاختصار عبارته الخ) أي اختصار الروضة عبارة الرافعي كردى (قوله فيهما) أي في القضاء والأداء (قوله ولا يرد) أي على المتن وحصره (قوله ويستمر الخ) في التعبير بالاستمرار نظر سم (قوله بفتح اللام) إلى قوله وبه يعلم في المغنى إلا قوله وإشارة إلى وجوب (قوله بفتح اللام) (قائدة) المستحاضة اسم للبراءة والاستحاضة اسم للدم والسلس بكسر اللام اسم للشخص وبفتحها للبول ونحوه عبدر به أو بجيرى (قوله ونحوه) كالمدى والغائط والريح نهاية ومعنى والودى والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستنجاء منه بل يكره ذلك كغيره ع ش (قوله فإنه حدث دائم أيضا الخ) حاصله أن قول المصنف حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسلس تشبيه بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الإجمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله (فتغسل المستحاضة) رشیدی (قوله لا تمثيل) ويجوز أن يكون تمثيلاً للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه ع ش عبارة المغنى فإن قيل قوله حدث دائم ليس حداً للاستحاضة ولا لازم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإنما هو بيان لحكمها الإجمالي أي حكم الدم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم وقوله كسلس هو للتشبيه لا للتمثيل اجيب بعدم لزوم ما ذكرته لأنه إنما حكم على الاستحاضة بأنها حدث دائم ولا يلزم من ذلك أن سلس البول ونحوه استحاضة وقوله كسلس مثال للحدث الدائم أه قول المتن (فلا يمنع) كذا في المغنى بالياء لكنه في المحلى والنهاية بالتاء ولعل الأول بتاويل الحدث الدائم قول المتن (فلا يمنع الصوم) أي فرضا كان أو نفلا كما هو ظاهر كلامهم وصرحوا به في المنتحيرة كما يأتي خلافا للزركشي في النفل هنا يقولون في الشارح ما يوافقه (قوله بيان الخ) علة لقوله فرع عليه قوله فلا يمنع الخ أي بياناً نائداً على البيان الأول قوله وقوله فتغسل الخ أي وفرع على ذلك التشبيه قوله الخ قول المتن (فتغسل المستحاضة الخ) أي في الوقت سم وشيخنا أي كما يأتي في المتن رشیدی أي فإن قوله وقت الصلاة متعلق لجميع الأفعال السابقة كما نبه عليه النهاية والمغنى وعبارة العباب وشرح الارشاد فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية الخ) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود ذكره بقطة فإن لم ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال البلقيني نظير ذلك في سلس الريح أه وفي الروض وشرحه مثله سم (قوله وجوبا) وقوله الآتي قبل الوضوء معمولان لتغسل الخ (قوله أن لم ترد) إلى قوله وبه يعلم في النهاية

التيمم غير الغسل أو التيمم ولا يخفى ما فيه فكان الواجب أن يقول فاذا انقطع حل الغسل أو التيمم ولم يحل قبل الغسل أو التيمم غير الصوم الخ فليتأمل (قوله للغسل) هل أو التيمم وظاهره لا (قوله ولا كذلك الأداء) تأمل فيه (قوله ويستمر) في التعبير بالاستمرار نظر (قوله فتغسل المستحاضة فرجها الخ) أي في الوقت كما هو ظاهر وعبارة العباب فيجب في الوقت الاحتياط بغسل الفرج ثم حشوه بنحو قطن فإن لم يندفع به الدم تلجمت الخ أه وفي شرح الارشاد مثله (قوله وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس) قال في العباب والسلس بولا وغيره كالمستحاضة فيما مر قال في شرحه جميعه ومنه أن يحشود ذكره بقطة فإن لم

(٥٥ - شرواني وابن قاسم - أول) (فتغسل المستحاضة فرجها) بياناً لحكمها التفصيلي وإشارة إلى أن أكثر أحكامها الآتية تأتي في السلس وجوبا إن لم ترد الاستنجاء بالحجر أو خرج الدم لمحل لا يجزى فيه الحجر قبل الوضوء والتيمم (و) عقب الاستنجاء

(قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب سم اقول ويصرح بكفايته اذا منع الدم قول النهاية والمغنى في شرح وتعصيه مانصه بان تشد خرقه كالشكة بوسطها وتلجم باخرى مشقوقة الطرفين تجعل احدهما قدامها والاخر وراءها وتشدهما بتلك الخرقه فان دعت حاجتها في رفع الدم او تقليده الى حشوه بنحو قطن وهى مفطرة ولم تناذ به وجب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به وان لم تحتاج اليهما اه قال ع ش قوله مر ويكتفى به أى الشد وقوله مر اليهما أى الشد والحشو اه (قوله ثم انقطع به الخ) قال في شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقررون وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فقدم الحشو عليه انتهى سم (قوله يفتح فسكون) اى وكسر الصاد المهمة الخفيفة على المشهور نهاية ومعنى ومقابلة ضم التاء وتشديد الصاد ع ش (قوله على كيفية التلجم الخ) تقدمت انفا عن النهاية والمغنى (قوله نعم ان تأذت) اى تأذ بالاحتكاك عادة وان لم يبع التيمم ع ش عبارة سم والشورى عن شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التاذى بالحرقان وإن لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله ويلزمها) اى الحشو نهاية ومعنى اى او العصب (قوله) وان كانت صائمة) اى ولو نفل زياى (قوله تركت الحشوها را) بل يجب تركه اذا كان صوما فمرضا مغنى ونهاية فلو حشت ناسية للصوم فالظاهر عدم جواز نزعه لانه لا يبطل صوما باستمرار الحشو ويندفع معه خروج الدم المبطل لصلاتها ويأتى ما يتعلق به ع ش (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين للجوف سم (قوله عكس ما قالوه الخ) والمراد انهم راعوا انها مصلحة الصوم حيث أمروها بترك الحشو لئلا يفسد به صوما ولم يراعوا مصلحة الصلاة حيث ترتب على عدم الحشو خروج الدم المقتضى لفسادها بخلاف مسئلة الخيط فانهم اوجبوا اخر اجه رعاية لمصلحة الصلاة وبطلوا صومه ونظر فيه بعض مشايخنا بانهم لم يبطلوا الصلاة هنا بخروج الدم كما بطلوها ثم بقاء الخيط بل راعوا انها فى الحقيقة كلا منهما حيث اغتفروا ما ينافية وحكموا بصحة كل منهما مع وجود المنافى ع ش انظر ما للمنافى المغتفر هنا للصوم (قوله فيمن ابتلع خيطا) اى قبل الفجر وطلع الفجر وطرفه خارج (قوله لان الاستحاضة الخ) اى ولان المحذور هنا لا يقتضى بالكيفية فان الحشو يتنجس وهى حاملته بخلافه ثم نهاية ومعنى (قوله من مئة) اى طويل الزمان كردى (قوله الظاهر) الاول والظاهر بالواو كما فى النهاية وفيما ياتى فى الشارح او فالظاهر بالفاء كما فى المغنى (فلوروعيت الخ) (فرع) لو حشت ناسية الصوم او حشت ليلا واصبحت صائمة والحشو باقى فى فرجه اهل يجب نزعه لصحة الصلاة ترد فيه بعض المتأخرين اقول ان كان نزعه لا يبطل الصوم فالوجه وجوب النزاع لثلاث نصير حاملته لنجاسة فى الصلاة بلا حاجة وان كان يبطله بان يتوقف إخراج على إدخال

تحشوه وجوبا بنحو قطن دفعا للنجس أو تخفيفا له ثم ان انقطع به لم يلزمها عصبه وإلا لزمها عقب ذلك أنها (تعصيه) بفتح فسكون بعصاة على كيفية التلجم المشهورة نعم إن تأذت بالحشو أو العصب وآلمها اجتماع الدم لم يلزمها وان كانت صائمة تركت الحشو نهارا واقتصرت على العصب محافظة على الصوم لا الصلاة عكس ما قالوه فيمن ابتلع خيطا لان الاستحاضة علة منمنة الظاهر دوماها فلو روعيت الصلاة

ينقطع عصبه بخرقه وأجرى الجلال الباقين نظير ذلك فى سلس الرجب اه وفى الروض وذو السلس يحتاط مثلما قال فى شرحه اى مثل المستحاضة بان يدخل قطنه فى إحليله فان انقطع والا عصب مع ذلك راس الذكر اه (قوله تحشوه وجوبا الخ) قد يقتضى كلامه هذا انه لا يكتفى بالاعتصار على العصب وان منع الدم والظاهر انه غير مراد ثم رايت ما ياتى عن شرح العباب (قوله ثم انقطع به لم يلزمها عصبه الخ) قال فى شرح العباب وما فى الكفاية من وجوب العصب مطلقا فان احتاجت للحشو حشت ضعيف لخالفته لكلام الشيخين الذى تقررون وجهه ان الحشو يمنع بوزنه لظاهر الفرج بخلاف العصب فقدم الحشو عليه اه (قوله نعم ان تأذت) قال فى شرح العباب ويتجه ان يكتفى فى التاذى بالحرقان وان لم يحصل مبيح تيمم اه (قوله وان كانت صائمة تركت الحشوها را) قال الاستاذ ابو الحسن البكرى فى كنهه فان بقى الحشو للنهار خرج على مسئلة الخيط اذا أصبح وبعضه منبلع اه وفيه اشكال لان النزاع هنا لا يضر الصوم والابقاء لا يضر الصلاة فامعنى هذا التخرج لا ان يصور ذلك بما اذا توقف النزاع على ما يبطل كادخال أصبعها فرجها لاخراج الحشو بان لم تتمكن من إخراجها إلا بادخال أصبعها (قوله محافظة على الصوم) اى لان الحشو يبطله لان فيه إيصال عين



و بما تعذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم به يعلم رد قول الزركشي بنفي منعها من صوم النفل (٣٩٤) لانها ان خست افطرت والاضيعت

فرض الصلاة من غير اضطرار  
لذلك وجده انه ان التوسعة  
لها في طريق الفضائل بدليل  
ما يأتي من جواز التأخير  
لمصلحة الصلاة وصلاة النفل  
ولو بعد الوقت كما في الروضة  
وإن خالفه في أكثر كتبه  
اقتضت أن تسامح بذلك ولا  
يضر خروج دم بعد العصب  
إلا إن كان لتقصير في الشد  
وبحث وجوب العصب  
على سلس المني أيضا تقييلا  
للحدث كالبحث قال الجلال  
الباقيني ولو انفتح في مقدته  
دمل فخرج منه غائط لم  
يعف عن شيء منه وقال  
والده بعد قول الاستوى  
إنما يعني عن بول السلس  
بعد الطهارة ما ذكره غير  
صحیح بل يعني عن قليله أي  
الخارج بعد إحكام ما وجب  
من حشوه وعصب في الثوب  
والبدن كما في التنبيه قبل  
الطهارة وبعدها وتقييدهم  
بها إنما هو لبيان أن ما  
يخرج بعدها لا ينقضها  
وتبعه في الخادم بل قال ابن  
الرفعة سلس البول ودم  
الاستحاضة يعني حتى عن  
كثيرهما لكن غلطه  
النشائي أي بالنسبة لكثير  
البول (و) عقب العصب  
(تتوضأ) وجوباً فلا يجوز  
لها تأخير الوضوء عنه كما

نحو الاصبع باطن الفرج فلا يجب النزاع سم على المنهج وهو مخالف لما يقتضيه قول الشارح مر فان  
الحشو يتنجس وهي حاملته من جوب النزاع عش والاقرب ما قدمناه عنه في حاشية تركت الحشوه انا  
من عدم جواز النزاع مطلقاً (قوله) ر بما تعذر قضاء الصوم اي للحشوه نهاية ومعنى فانه يبطله لان فيه ايصال  
عين للجوف (قوله) وبه اي بالتعليل المذكور (قوله) ضيعت الخ اي بخروج الدم (قوله) من جواز  
التأخير اي تأخير الصلاة كما في الروضة (قوله) وإن خالفه الخ وجمع شيخنا الشهاب الرمي بحمل الاول  
على الرواتب أي ومنها الوتر كما هو ظاهر والثاني على غيرها و ظاهر ذلك أن المراد يجوز الراتبة بعد الوقت  
جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان صلى الفرض اول الوقت ثم تمهل الى خروج الوقت فتصل الراتبة ولو  
كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان صلى الفرض اخر الوقت فيخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة  
حينئذ لكان متجهاً مر اه سم وافر النهاية الجمع المذكور (قوله) إن تسامح بذلك اي بصوم النفل وفاقا  
للنهاية والمعنى (قوله) ولا يضر الخ الى قوله وببحث في النهاية والمعنى (قوله) ولا يضر الخ اي في الصلاة وقبلها  
عش (قوله) إلا إن كان لتقصير في الشد اي ونحوه كالحشو فيبطل طهرها وكذا اصلها إن كانت في صلاة  
ويبطل طهرها ايضا بشفتائها وان اتصل اي الشفاء باخره اي الطهر نهاية ومعنى (قوله) لم يعف عن شيء  
منه (فرع استطرادي) وقع السؤال عن ميت اكل المرض لحم مخرجه ولم يمكن الغاسل قطع الخارج منه  
فما الحكم في الصلاة عليه حينئذ اقول الواجب ان يغسل ذلك الميت ويغسل مخرجه بقدر الامكان ويسد  
مخرجه بقطن او نحوه ويشد عليه عقب السد عصا به او نحوها ويصلى عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع  
الكفن عليه حيث خيف خروج شيء منه حتى لو غلبه شيء في هذه الحالة واخرج منه قبراغنى عنه للضرورة  
عش (قوله) والده اي والد الجلال البلقيني وقوله بعد قول الاستوى اي بعد ذكره وقوله إنما يعني الخ  
مقول الاستوى وقوله ما ذكره الخ اي الاستوى من المحصر مقول والد الجلال (قوله) كما في التنبيه اي في كتاب  
التنبيه كردد (قوله) وتقييدهم بها اي بالطهارة كردد يعني يبعد الطهارة (قوله) وتبعه اي والد الجلال  
(قوله) يعني حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في الثوب  
والعصا بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله او تخفيفه وغسل العصا به او  
تجديدها بحسب الامكان ويعفى عن كثير دم الاستحاضة إن لم يمكنها الحشو لتأذيه او صوم وتصل في غير  
المسجد وإن كان الدم يجري اه وتفرقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواءها  
اه وقد يجاب بان الدم أخف من البول سم وقوله او تخفيفه لعل الهمة من زيادة الناسخ وقوله وقد يجاب  
الخ لكن قضية قوهم المشقة تجلب التيسير والضرورة تبيح المحظورات عدم الفرق هنا (قوله) اي بالنسبة  
لكثير البول قضية اقتصاره في التغليظ على كثير البول ان كثير الدم يعفى عنه لكن سيأتي للشارح مر  
تخصيص العفو بالقليل و ظاهر تقييد العفو عن القليل بالبول ان الغائط لا يعفى عنه مطلقاً وإن ابتلى  
بمخرجه عش اي كما تقدم عن الجلال البلقيني (قوله) وتبعه اي والد الجلال قول المتن (وتوضأ) اي  
او تيمم نهاية ومعنى (قوله) وعقب العصب الى قوله ومن ثم في النهاية والى قول المتن وتبادر في المعنى (قوله)  
ولا يجوز ان تتوضأ الخ ومثل الوضوء الاستنجاء وما بعده كما مر (قوله) الا وقت الصلاة اي ولو نافلة نهاية  
زاد المعنى وقد سبق بيان الاوقات في بابها اي التيمم اه (قوله) لا هنا الخ الاولى التذكير (قوله) كالتيتم الخ  
ظاهر اشرط اطرأ الى النجاسة قبل طهارتها وليس كذلك والفرق ان الطهر بالمار ارفع في الجملة اي في غير هذه  
الصورة فكان قويا ولا كذلك التيمم حفى اه بغير معنى اي خلا للشراب لمس (قوله) ومن ثم كانت عبارة  
المعنى فيجب هنا جميع ما سبق ثم قاله في المجموع فدخل في ذلك النوافل الموقوفة فلا تتوضأ لها قبل وقتها وهو

للجوف (قوله) يعني حتى عن كثيرهما قال في شرح العباب قال ابن العباد ويعفى عن قليل سلس البول في  
الثوب والعصا بالنسبة لتلك الصلاة خاصة وأما بالنسبة للصلاة الآتية فيجب غسله او تخفيفه وغسل العصا به

لا يجوز لها تأخير الحشو عن الاستنجاء والعصب عن الحشو ولا يجوز لها أن تتوضأ إلا (وقت الصلاة) لاقبله لانها طهارة ضرورة  
كالتيتم ومن ثم كانت كالمتيمة في تعين نية الاستبابة كما قدمه في الوضوء وفي أنها لا تجمع بين فرضين عينيين كما سنده وفي أنها إن نوت

فرضا ونفلا ايحوا الا فانوته وغيره (٣٩٦) ما لم يكن اعلى منه مما مر في التيمم بتفصيله (و تبادل) بالوضوء ولو جوب الموالاة عليها فيه كما

مر ولها تثلثه وبقية سنه لما ياتي ( بها ) اى عقبه تخفيفا للحدث ما مكن وقال جمع يغتفر الفصل بما بين صلاتي الجمع (فلو آخرت لمصلحة الصلاة كستر) لعورة (وانتظار جماعة) مشروعة لها واجابة مؤذن

ولاقامة واذان لسلس وذهاب إلى المسجد الا عظم ان شرع لها (لم يضر) لذنب التأخير لذلك فلا تعدبه مقصورة واستش كل بان اجتناب الخبث شرط ومراعاته احق وجواب بان ذلك انما يتوجه لو كانت المبادرة تزيله بالكلية وانما لم يراغ تخفيفه لما مر ان الاستحاضة

علة من مثله والظاهر دوامها فوسع لها في النوافل وان ادى الى عدم اجتناب بعض الخبث ومن ثم لو اعتادت الا لقطع اى جزء من الوقت بقدر ما يسع الوضوء والصلاة ووفقت بذلك لزوما تحريره فاذا وجد الا لقطاع فيه لزوما للمبادرة بالفرض فقط ولم يجز لها التعجيل لسنة فان رجعت ذلك فقط ففي وجوب التأخير له وجهان بناها

الشيخان على ما مر في التيمم ورجح الزكشي ما جزم به في الشامل من وجوب التأخير كما لو كان يبدنه نجاسة ورجا الماء آخر الوقت فانه يجب

كذلك اه (قوله فرضا ونفلا) الاولى الموافقة لما سبق فرضا وفرضا ونفلا عبارة النهاية وتجمع بطهارتها بين فرض ونوافل ولو توضح قبل الزوال مثلا لفاتحة قرأت الشمس فهل لها ان تصلي به الظهر قال الا ذرعى يشبه ان يكون على الخلاف في نظيرها من التيمم ولم يحضرني فيه نقل اه قال ع ش قوله في نظيرها الخ والراجح منه ان التيمم يصلى فكذا هنا وقد يفرق بينهما بان التيمم لم يطرأ بعد تيممه ما يزيل طهارته بخلاف المستحاضة وهو الاقرب اه (قوله وتبادل بالوضوء) اى عقب ما قبله وتوالى افعاله سم (قوله بالوضوء) اى أو التيمم نهاية ومعنى (قوله ولها تثلثه) خلافا للزكشي حيث منع ذلك اى التثلث نهاية (قوله لما ياتي) اى في قول المصنف (فلو آخرت الخ) (قوله اى الصلاة) الى قوله واستشكل في النهاية الالفاظ الا عظم وكذا في المعنى الاوله لسلس الفرق هنا (قوله وقال جمع الخ) وهو الاوجه نهاية ومعنى (قوله بما بين صلاتي الجمع) وهو القدر الذى لا يسع صلاة ركعتين بأخف يمكن ع ش قول المتن (وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة سم عبارة الحلبي وظاهر كلامهم وان طال واستغرق غالب الوقت وان حرم عليها ذلك ولا يخفى ان هذا واضح بالنسبة للسترو والاجتماع في القبلة دون غيرهما فليحرراهما وفي ع ش ما وافقه (قوله مشروعة) اى بخلاف ما اذا لم تكن مطلوبة ككون الامام فاسقا او مخالفا او غير ذلك مما يكره فيه الاقتداء ع ش واطفيحي (قوله ان سلس) عبارة النهاية واستشكل التمثيل باذان المرأة لعدم مشروعيته لها قال الا ذرعى ينبغي حمل الاذان في كلامهم على الرجل لسلس دون المستحاضة اه قال ع ش قوله قال الا ذرعى الخ هو صحيح ولكنه لا ياتي مع جعلهم الاذان من امثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة إذ هو صريح في المرأة وقد يجاب بان التعبير بالمرأة لمجرد التمثيل فكأنه قيل فان آخرت المرأة او غيرها من دام حدثه اه (قوله وذهاب الخ) اى وتحصيل ستره واجتهاد في قبلة نهاية ومعنى (قوله ان شرع لها) اى بخلاف الشابة مطلقا وغيرها المترتبة قول المتن (لم يضر) اى وان خرج الوقت نهاية اى كله حيث عذرت في التأخير لنحو غيم فبالتفت في الاجتهاد في القبلة او طاب السترو والا بان علمت ضيق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقياس حينئذ امتناع صلاتها بذلك الطهر لانه يصدق عليها انها آخرت لمصلحة الصلاة وان اقتضى اطلاقهم الجواز ع ش (قوله ومراعاته احق) اى من مراعاة نحو انتظار جماعة من السنن (قوله بان ذلك) اى الاشكال (قوله تخفيفه) اى الخبث (قوله لما مر) اى في شرح ونعصبه (قوله ومن ثم) اى لاجل رعاية هذا الظاهر (قوله لو اعتادت) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والمعنى (قوله لو اعتادت الا لقطاع الخ) اى واخبرها بذلك فاعارفا اخذاما ياتي قبيل الفصل (قوله بالفرض) اى اقل ما يمكن من فرض الطهر والصلاة التي تريده كما ياتي (قوله لسنة) اى كانتظار جماعة ونحو ذلك نهاية ومعنى (قوله فان رجعت ذلك فقط) اى بدون اعتياد ووثوق سم (قوله بناها) الشيخان على ما مر الخ اى فيمن رجا الماء آخر الوقت وهو المعتدنها ومعنى اى فيكون التعجيل افضل ع ش (قوله في الشامل) هو لان الصباغ ع ش (قوله وفيه) اى في ذلك الترجيح (وقفة الخ) وفاقا للنهاية والمعنى كما مر آنفا (قوله والا يكن التأخير الخ) كان يكون لا كل وشرب وغزل وحديث ونحوها نهاية ومعنى قون المتن (فيض الخ) اى التأخير ويبطل طهرها فتجب اعادته واعادة الاحتياط نهاية ومعنى قال ع ش قوله م ويبطل الخ قضيتها انها حيث آخرت لمصلحة الصلاة امتنعت الصلاة في حقها فرضا ونفلا وقوله

أو تجددها بحسب الامكان ويعنى عن كثير دم الاستحاضة ان لم يمكنها الحشو لتأذيه أو صوم وتصلي في غير المسجد وان كان الدم يجري اه وتفريقه في العفو بين بول السلس ودم الاستحاضة فيه نظر والوجه استواؤهما اه وقد يجاب بان الدم اخف من البول (قوله وتبادل بالوضوء) اى عقب ما قبله وتوالى افعاله (قوله وانتظار جماعة) هل يدخل فيه ما لو تيقنتها آخر الوقت او ظنتها على ما مر في التيمم قال في شرح العباب ولها التأخير لصلاة الراتبة القبلية كما اقتضاه كلام الروضة (قوله فقط) اى بدون اعتياد ووثوق (قوله

التأخير لازالها فكذا هنا انتهى وفيه وقفة لان ذا النجاسة ثم بتسليم ما ذكر فيه لا عذر له في التعجيل مع انه يلزمه م القضاء لو صلي بالنجاسة وهذه لها عذر لما مر ان الاستحاضة علة من مثله والظاهر دوامها (والا) يكن التأخير لمصلحة الصلاة (فيض على الصحيح)

مر أعادته أي الظهور وقوله مر وأعادة الاحتياط أي الغسل والحشو والعصب اه (قوله لما راج) انظر في أي محل عبارة النهاية والمغني لتكرار الحدث والتجسس مع استغنائها عن احتمال ذلك بقدرتها على المبادرة نهاية ومغني قول المتن (لكل فرض) وكذا الواحدت قبل أن تصلى حدثا خاصا سم على المنهج ع وش وحلي (قوله) وتنقل الخ) وينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم فعل الراتبة بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر سم ومقتضى ما تقدم عن الروضة وجمع الشهاب الرمي الجواز (قوله ما شادت) أي بوضوءه وتقدم أن صلاة الجنائز حكمها حكم النافلة مغني (قوله ولو ظهر الدم الخ) عبارة المغني والنهاية والثاني لا يجب تجديدها لأنه لا معنى للامر بازالة النجاسة مع استمرارها محل الخلاف إذا لم يظهر الدم على جوانب العصابة ولم تزل العصابة عن موضعها وزواله وقع وإلا وجب التجديد بلا خلاف اه (قوله لكثرة الخبث مع إمكان الخ) يؤخذ منه أن محل وجوب تجديدها عند تلوثها بما لا يعفى عنه فإن لم تلوث أصلا أو تلوث بما لا يعفى عنه لقلته قالوا يجب فيما يظهر تجديدها بطها لكل فرض لا تغييرها بالسكينة وما تقرر من العفو عن قليل دم الاستحاضة وما أتى به الوالد رحمه الله واستثناءه من دم المنافذ التي حكموا فيها بعدم العفو عما خرج منها نهاية (قوله بعد نحو الوضوء) أي كالتيتم (قوله ولو في الصلاة) إلى الفصل في المغني الإجابة عليه وكذا في النهاية الإجابة له من تردد إلى المتن (ولو في الصلاة) يخرج ما بعده فظاهره أنه لا يلزم ما شئت لكن هذا ظاهر في الصورة الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتادت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع سم وقوله فالوجه إلى آخره يأتي عن النهاية والمغني ما يصرح به (قوله وفيه) أي في أثناء نحو الوضوء نهاية ومغني قول المتن (ولم تعد انقطاعه الخ) أي ولم يخبرها ثقة عارف بعوده نهاية ومغني ويأتي في الشرح ما يفيد (قوله وجب الوضوء الخ) اقتضاه على تقديره قد يوهن قول المصنف وسع الخ يختص بالمعطوف وليس كذلك فكان الأولى ترك تقديره هاتم التنبيه في شرح وجب الوضوء على رجوعهما كما في النهاية والمغني قال سم وقوله وجب الوضوء فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عودته لم تعد لشرعها فيها مع التردد اه ويأتي عن النهاية والمغني مثله (قوله أو بعده) شامل لما بعد الصلاة هنا بخلاف صورة عدم الاعتداء المقدمة فإنه لا يلزم ما شئت بالانقطاع بعد الصلاة كما مر عن سم (قوله وقد اعتادت الانقطاع) أي وأخبرها ثقة عارف

وتنقل ما شادت) ينبغي أن يعلم اعتبار المبادرة بالنوافل بعد الفرض فلو فصلت بينه وبينها لغير مصلحة ضر كما هو ظاهر ولو استمرت تنقل بعد الفرض إلى آخر الوقت بلا فصل لغير مصلحة ينبغي أن لا يضر كما شمله عبارتهم وهل لها التطوع بعد الفرض إلى آخر الوقت ثم نقل الراتبة بعد الوقت بناء على جوازها بعد الوقت فيه نظر وفي شرح الروض وظاهر كلام المصنف تسبيح النوافل في الوقت وبعده وبه صرح في الروضة فقال والصواب المعروف أنها تسبيح النوافل مستقلة وتبع الفرض ما دام الوقت باقيا وبعده أيضا على الأصح لكنه خالف ذلك في أكثر كتبه فصالح في التحقيق وشرحي المذهب ومسلم أنها لا تستدعيها بعد الوقت وفرق بينهما وبين التيمم بأن حدثها متجدد ونجاستها متزايدة اه وجمع الشهاب الرمي بحمل الأول على الرواتب أي ومنها الترتيب كما هو ظاهر والثاني على غيرها وظاهر ذلك أن المراد بجواز الراتبة بعد الوقت جوازها ولو مع الفصل المستغنى عنه كان تصلي الفرض أول الوقت ثم تعهل إلى خروج الوقت فتصلي الراتبة ولو كان المراد جواز ذلك بشرط الموالاة كان تصلي الفرض آخر الوقت فتخرج قبل طول الفصل فلها فعل الراتبة حيث نذلكان متجهما (قوله ولو في الصلاة) يخرج ما بعده فظاهره أنه لا يلزم ما شئت لكن هذا ظاهر في الصورة الأولى وهي ما إذا لم تعد ما إذا اعتدت انقطاعه قدر ما يسع الوضوء والصلاة فالوجه وجوب الوضوء والصلاة لأنه كان يلزمها انتظار الانقطاع فليراجع (قوله وجب الوضوء) فإن عاد عن قرب تبين بقاء طهارتها لكن

لما مر من تكرار الحدث المستغنى عنه (ويجب الوضوء لكل فرض) ولو مندورا وتنقل ما شادت كالتيتم مجامع دوام الحدث فيهما وصح قوله <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> لمستحاضة توضع لكل صلاة (وكذا) يجب لكل فرض (تجديد) غسل الفرج والحشو و(العصابة في الأصح) كتجديد الوضوء ولو ظهر الدم على العصابة أوزالت عن محلها وزواله وقع وجب التجديد قطعا لكثرة الخبث مع إمكان بل سهولة تقليله (ولو انقطع الدم بعد) نحو (الوضوء) ولو في الصلاة أوفيه (ولم تعد انقطاعه وعوده) وجب الوضوء لاحتمال الشفاء والأصل أن لا يعود (أو) انقطع فيه أو بعده وقد (اعتادت) الانقطاع ولو على ندور

على ما اقتضاه كلام المعظم لكن بحث (٣٩٨) الرافعي انه كالعدم (ووسع) في الصورتين (زمن الانقطاع) المعتاد (وضوء أو الصلاة) أى أقل

بعوده نهاية ومغنى ويأتى في الشرح ما يفيد (قوله على ما اقتضاه كلام المعظم الخ) عبارة النهاية والمغنى وهو ما نقله الرافعي عن مقتضى كلام معظم الاححاب وهو الاوجه وان بحث انه لا يبعد إلحاق هذه النادرة بالمعدومة اه قول المتن (ووسع) بكسر السين نهاية ومغنى (قوله في الصورتين) أى الانقطاع بعده وفيه بصري وكردى ويؤيده قول الشارح الاقنى المعتاد لكن صنيع المنهج كالصرح بل صنيع النهاية والمغنى صريح في ان قول المصنف ووسع الخ راجع لكل من المعطوفين ويصرح بذلك ايضا قول القليوبي ما نصه حاصله انه ان ووسع زمن انقطاعه الوضوء والصلاة وجب الوضوء وماعه والافلا ولا عبرة بعبادة ولا عدمها اه ومقتضى ذلك وقول الشارح الآتى سواء اعتادت عوده أم لا لان مراد الشارح بالصورتين الاغتياذ وعدمه (قوله المعتاد) عبارة النهاية والمغنى بحسب عاداتها وباخبار من ذكر اه أى ثقة عارف (قوله على الاوجه) راجع لقوله والصلاة التى تريدناها وقوله خلافا للاسنوى أى القائل بان المنتجه اعتبارا أقل ما يمكن كركعتين في طهر المسافر مغنى قول المتن (وجوب الوضوء) أى وازالة ما على فرجهما من النجاسة نهاية ومغنى أى في صورتى الاعتياذ وعدمه (قوله وإعادة ماصلته الخ) عبارة المغنى والنهاية فلو خالفت وصلت بلا وضوء أى في صورتى الاعتياذ وعدمه لم تنعقد صلاتها سواء امتد الانقطاع ام لا لشروعها مترددة في طهرها والمراد ببطلان وضوئها بذلك إذا خرج منها دم في اثائه او بعده وإلا فلا يطل وتصل به قطعاً كما صرح به في المجموع لانه بان ان طهرها رافع حدث اه (قوله فتصلى به) لكن تعيد ما وصلت به قبل العود مغنى (قوله على خلاف العادة) أى أو الاخبار نعم (قوله بان بطلان وضوئها الخ) أى اعتباراً بما في نفس الامر وطهارة المستحاضة مبيحة لرافعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام صلى قاعداً وجوباً بحفظ الطهارة ولا إعادة عليه وذو الجرح السائل كالمستحاضة في الشد والغسل لكل فرض ولا يجوز للسلس ان يعلق قارورة ليقطر فيها بوله لكونه يصير حاملاً لنجاسة في غير معدنها من غير ضرورة ويجوز وطء المستحاضة وان كان دمها جارياً في زمن يحكم لها فيه بكونها ظاهرة ولا كراهة فيه نهاية زاد المغنى ومن دام خروج منه يلزمه الغسل لكل فرض اه

﴿فصل في أحكام المستحاضات﴾ وللأستحاضة أربع أوضاع أو أربعون حكماً مذكورة في المطولات نهاية (قوله إذارات المرأة) أى ولو حاملاً لا مع طلق منهج وخروج بالمرأة الخنثى فلا يحكم على ما رآه بانه حيض لان مجرد خروج الدم ليس من علامات الانضاح ع ش (قوله أى فيه) يعنى ان اللام بمعنى فى (قوله ما بعد التسع) أى تقریباً فدخل ما قبلها بـ من لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم سم قول المتن (أقله) بدل من قول الشارح الدم (قوله فاكثر) أى من الأقل قال ع ش قوله فاكثر أى أكثر اه وهذا إشارة الى الجواب الذى ذكره الشارح بقوله على انه يصح الخ وتقدم عن السيد عمر ما فيه (قوله أى يجاوز الدم الخ) ليتأمل ليعلم ما فيه وكذا قوله على أنه يصح الخ والحاصل أن كلا منهما مع ما فيه من مزيد التكلف وارتكاب التعسف غير تام كما يشهد به التأمل الصحيح فلا عدول عن تقديره فاكثر كما فعله تبع الشارح المحقق نعم ان اراد بقوله أى يجاوز الخ تتمم التوجيه المشار اليه بتقديره فاكثر لان هذا توجيه مستقل فالاول تام ومع ذلك فالأقتصار على توجيهه المحقق أقعد بصري (قوله لا بقيد كونه أقل) هذا الصنيع قد يفهم ان الأقل والاكثر وصفان للدم والمفهوم من صنيع الشارح المحقق انهما وصفان لزمه كما هو المتبادر بصري (قوله لا استحالتة) أى عبور الأقل (قوله أيضاً) أى كالأقل بقيد كونه أقله (قوله بل يمكن) الظاهر التأنيث (قوله والفرق الخ) هذا الفرق لا يثبت لو كانت أحرمت بالصلاة قبل عوده لم تنعقد لشروعها فيها مع التردد (قوله على خلاف العادة) أى أو الاخبار

﴿فصل﴾ (قوله ما بعد التسع) أى تقریباً فدخل ما قبلها بـ من لا يسع حبساً وطهراً كما تقدم (قوله على انه يصح الخ) أقول من التوجيهات القرية السهلة ان يقال المراد بروية أقل الحيض رؤية قدر أقله وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صدق بروية ما زاد على قدره فقط الى الاكثر وفوقه اذ رؤية جميع ذلك يصدق معارضة الأقل فصيح تقسيمه الى عدم عبور الاكثر والى عبوره من غير تكلف وعلى هذا فرجع الضمير في عبور الدم المرئى وإياك ان تظن ان هذا التوجيه هو معنى العلاوة المذكورة فان ذلك غلط كما لا يخفى (قوله والفرق

ما يمكن من واجبهما فيما يظهر ترجيحه من تردد للاذنعى باعتبار حالها والصلاة التى تريدناها على الاوجه الذى أفهمته عبارة الروضة خلافاً للاسنوى (وجوب الوضوء) وإعادة ماصلته به لا مكان اداء العبادة بلا مقارنة حدث وتبين بطلان الطهر اعتباراً بما في نفس الامر املو عاد الدم قبل امكان ما ذكر سواء اعتادت عوده أم لا او ظنت قرب عوده لعادة او اخبار ثقة قبل امكان ذلك أيضاً فان وضوءها باق بحاله فتصلى به نعم ان امتد الزمن على خلاف العادة بحيث يسع ما ذكر بان بطلان وضوئها وما صلته به وبما تقرر علم ان خبر العارف الثقة بعوده قريباً او بعيداً كالعادة ولو شفيت حقيقة لم يلزمها تجديد شئ إلا ان خرج حدث عند الشروع في الوضوء او بعده

﴿فصل﴾ فى احكام المستحاضة إذا (رأت) المرأة الدم (لسن الحبض) السابق أى فيه وهو ما بعد التسع (أقله) فاكثر (لم يعبر) أى يجاوز الدم لا بقيد كونه أقله لا استحالتة فلم يحتاج للاحتراز عنه على انه يصح ان يريد بالأقل هنا ما عد الاكثر وجيئز لا يرد على العبارة شئ لا يقال دون الاكثر بقيد كونه دونه لا يمكن مجاوزته للأكثر أيضاً فساوى الأقل لا نأقول بل يمكن والفرق أن الأقل بقيد كونه ما

يوماً وليلة لا يتوهم فيه مجاوزة حتى تنفي بخلاف الدون لشموله للماعدا آخر لحظة (٣٩٩) من خمسة عشر فهو لا اتصال به قد توهم

مجاوزته فاجتنب لنفيه  
ونظيره قول الماتن فان بلغهما  
اي المادون القاتين كما هو  
صريح السياق ففيه هذا  
التاويل وإن كان الظاهر  
رجوع الضمير للماء لا بقيد  
كونه دون (أكثره)  
ولم يكن بقي عليها بقية طهر  
كما هو معلوم من حكمه  
على الطهر بانه لا يمكن ان  
يكون دون خمسة عشر فاندفع  
إيراد هذا عليه (فكاهه حيض)  
على أي صفة كان واحتمال  
تغير العادة ممكن فلو رأت  
خمس أسود ثم أحر حكمتها  
على الآخر أيضاً بانه حيض  
ثم ان انقطع قبل خمسة عشر  
استمر الحكم والا فلا حيض  
الاسود فقط أما إذا بقي عليها  
بقية طهر كان رأت ثلاثة  
دما ثم اثني عشر نقاء ثم  
ثلاثة دما ثم انقطع فالثلاثة  
الاخيرة دم فساد وخرج  
بانقطع ما لو استمر فان كانت  
مبتدأة فغير مبينة او معتادة  
عملت بعادتها كما قاله فيما  
لورات خمستها المعهودة  
أول الشهر ثم نقاء أربعة  
عشر ثم عاد الدم واستمر  
فيوم وليلة من أول العائد  
طهر ثم تحيض خمسة أيام  
منه ويستمر دورها عشرين  
وبمجرد رؤية الدم لو من  
امكان الحيض يجب  
الزام أحكامه ثم انقطع

ما ادعاه من الامكان بل هذا الامكان الذي ادعاه ظاهر الاستحالة كما لا يخفى سم (قوله فهو لا اتصال به) أي  
اتصال الدون بآخر لحظة الخ (قوله كما هو الخ) أي هذا التفسير (قوله صريح السياق) دعوى الصراحة  
ممنوعة قطعاً وبناقضها فهو وإن كان الظن الخ سم (قوله دون) أي دون القاتلين (قوله ولم يكن) إلى قوله  
وخرج في النهاية والمغنى لا قوله كما هو إلى الماتن (قوله ولم يكن بقي الخ) سيد كرم حترزه ولو عبر بزم من امكان  
الحيض قدره بدل قوله لسن الحيض أقله لشمول ما سيد كرم واستغنى عن زيادة فكثر مغنى (قوله كما هو  
الخ) أي اشتراط ان لا يكون عليها بقية طهر (قوله إيراد هذا) أي ترك القيد المذكور (قوله على أي صفة  
كان) عبارة النهاية أي سواء كانت مبتدأة او معتادة وقع الدم على صفة واحدة ام انقسم إلى قوى وضعيف  
وافق ذلك عاداتها او خالفها اه (قوله قبل خمسة عشر) أي قبل مجاوزتها سم (قوله استمر الحكم)  
أي بان الكل حيض (قوله فالثلاثة الاخيرة الخ) شامل للمبتدأة أيضاً وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء  
سنة مثلاً فهل يجعل الزائدة على تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل سم على حج وظاهره انه لا فرق بين  
المبتدأة والمعتادة لكن في قول حج الآتي كما قاله في الماورات خمستها الخ ما يقتضي تخصيص ذلك بالمعتادة  
وان المبتدأة تحيض يوماً وليلة من أول الشهر ع ش (قوله فغير مبينة) لا يخفى ما في هذا الصنيع من ايهام  
ان المعتادة في هذا الحالى مبينة فالانساب فيوم وليلة بدل فغير مبينة بصري عبارة البجيرمي على المنهج وقول  
ابن حجر فغير مبينة أي مستسكلة للشروط فلا ينافي انها تسمى مبينة فاقدة شرط كما صرح بذلك فيما يأتي وإنما  
كانت فاقدة شرط تمييز لان زمن النقاء حكمه حكم الضعيف وقد نقص عن أقل الطهر اه (قوله عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنقل سم  
أي من المعتادة أولى كالحسنة إلى الثانية كالثلاثة وبذلك يندفع اشكال السيد البصري بما نصه قوله عملت الخ  
قد يقال هذا الاطلاق محل تأمل لاقتضائه انه لو كان عاداتها اكثر من الثلاثة عملت بعادتها فيستلزم ان  
يحكم على النقاء الذي لم يحتوش بدمين بانه حيض ثم قوله كما قاله في الماورات الخ ان كان الدور المعتاد فيها  
عشرين فالتنظير صحيح وان لم يقيد بذلك كما هو ظاهر اطلاقه فجعل تأمل اه (قوله منه) أي من العائد  
(قوله وبمجرد) إلى قوله وكذا في النهاية والمغنى (قوله وبمجرد رؤية الدم) أي مبتدأة كانت او معتادة وعلى  
كل مبينة كانت او غير مبينة مغنى ونهاية (قوله فتقتضى صلاة ذلك الزمن) وكذا الصوم فان كانت صائمة بان

الخ لم يثبت بهذا الفرق الامكان الذي ادعاه بقوله بل يمكن على ان دعوى هذا الامكان دعوى امكان أمر  
ظاهر الاستحالة كما لا يخفى فتأمل ذلك فانه واضح (قوله فهو لا اتصال به قد توهم مجاوزته) هذا يقتضي  
حصص المشتركة مجاوزته في الدون مع الاكثر كذلك بل هو احوج لذلك الاشارة (قوله كما هو  
صريح السياق) دعوى الصراحة ممنوعة قطعاً وبناقضها قوله وان كان الظاهر الخ (قوله قبل خمسة عشر)  
أي مجاوزتها (قوله فالثلاثة الاخيرة دم فساد) شامل للمبتدأة أيضاً وكتب شيخنا البرلسي هامش شرح  
المنهج ما نصه انظر هذا مع قولهم آخر الباب في مسئلة لدماء المتخلطة بالنقاء إذا زادت على خمسة عشر بالنقاء  
ففي استحاضة اها قول يخص ذلك هذا وانظر لو كان الدم المرثى بعد النقاء ستة مثلاً فهل يجعل الزائد على  
تسكيلة الطهر حيضاً لا يبعدان يجعل (قوله ما لو استمر) لو استمر ستة فقط مثلاً هل يكمل الطهر بثلاثة منها  
والباقي حيض او كيف الحال ولا يبعد الاول وقوله كما قاله الخ لو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر فرات  
ثلاثة دما من اوله ثم أربعة عشر نقاء ثم عاد الدم واستمر فهل تقول يوم وليلة من أول العائد طهر ثم تحيض  
ثلاثة ويستمر دورها ثمانية عشر وقد تغيرت عاداتها كما هي متغيرة في مثلهم المذكور ينبغي نعم (عملت  
بعادتها) انظر لو لم يمكن العمل بعادتها كان كانت والتمثيل ما ذكر خمسة من أول الشهر ولعلها تنقل (قوله  
يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعلق به فيحكم به وقوده بمجرد رؤية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة  
فاكثر استمر الحكم بالوقوع وان انقطع قبل يوم وليلة بان ان لا وقوع فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم  
الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرؤية بان الخارج حيض ولم يتحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حيضاً بخلاف

قبل يوم وليلة بان لا شيء فتقتضى صلاة ذلك الزمن

الانقطاع بان كانت  
لو ادخلت القطنة خرجت  
بيضاء نقية فيلزمها حينئذ  
الترام احكام الطهر ثم ان  
عاد قبل خمسة عشر كفت  
وان انقطع فعلت وهكذا  
حتى تمضي خمسة عشر حينئذ  
ترد كل الى مردها الا ان  
فان لم تجاوزها بان أن  
كلام من الدم والنقاء المحتوش  
حيض وفي الشهر الثاني  
وما بعده لا تفعل للانقطاع  
شيئا ما مر لان الظاهر أنها  
فيه كالاول هذا ما صححه  
الرافعي وهو وجه لكن  
الذي صححه في التحقيق  
والروضة وهو المنقول كما في  
المجموع ان الثاني وما بعده  
كالاول (والصفرة والكدره  
حيض في الاصح) لشمول  
الاذى في الآية لها وصح  
عن عائشة رضي الله عنها  
ان النساء كن يبعثن بالدرجة  
فيها السكرسف فيه الصفرة  
فتقول لا تعجلن حتى ترين  
القصة البيضاء ولا يعارضه  
قول أم عطية كنا لا نعد  
الصفرة والكدره بعد  
الطهر شيئا لان الاول أصح  
وعائشة أفقه والزم له صلى  
الله عليه وسلم من غيرها على  
ان قولها بعد الطهر بمحمل  
لا احتمال له بعد دخول زمنه  
او بعد انقضائه والمبين  
اولى منه وما اقتضاه المتن  
من جريان الخلاف في  
المبتدأة والمعتادة في ايام  
العادة وغيرها هو المعتمد

نوت قبل وجود الدم أو علمها به أو ظنت أنه دم فساد أو جهلت صح بخلاف ما لو نوت مع العلم بالحكم لتلاعبها  
نهاية ومغنى (قوله ولا الخ) عبارة المغنى وإن انقطع ليوم وليلة فأكثروا لدون أكثر من خمسة عشر يوما  
فالتكثير حيض ولو كان قويا وضعيفا وإن تقدم الضعيف على القوى فإن جاوز الخامسة عشر ردت كل منهن  
إلى من المبتدأة المميزة وغير المميزة والمعتادة كذلك إلى مردها ونقضت كل منهن صلاة وصوم ما زاد على  
مردها ثم في الشهر الثاني وما بعده يتركن التريص ويصاين ويغفر ما تفعله الطاهرات فيما زاد على مردهن  
فإن شقين في دور قبل مجاوزة أكثر الحيض كان الجميع حيضا كما في الشهر الأول فيعدن الغسل لتبين عدم  
صحته لو قوعه في الحيض اه (قوله يجب التزام احكامه) ومنها وقوع الطلاق المعاق به فيحكم بوقوعه بمجرد  
رقية الدم ثم ان استمر إلى يوم وليلة فأكثروا استمر الحكم بالوقوع وإن انقطع قبل يوم وليلة بان لا وقوع  
فلومات قبل يوم وليلة فهل يستمر حكم الطلاق لا نأخذنا بمجرد الرواية بان الخارج حيض ولم يتحقق  
خلافه بمجرد الموت لا يمنع كونه حيضا بخلاف الانقطاع في الحياة ولا يستمر لاحتمال انه غير حيض  
والاصل بقاء النكاح فيه نظر سم على حج والاقراب الاول عش (قوله كفت) أي عن احكام الطهر سم  
وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع سم وفي هذا التفسير توقف بل صريح السياق ان الانقطاع على ظاهره  
(قوله فعلت) أي احكام الطهر (قوله حتى تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها سم (قوله الآتي) أي في  
قول المصنف فان عبره فان كانت مبتدأة الخ (قوله وفي الشهر الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما  
إذ لم تجاوزها ووقوله لا تفعل للانقطاع شيئا أي بل يثبت له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر  
الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره سم (قوله هذا ما صححه الرافعي الخ) تقدم عن المغنى وباقى في الشارح  
اعتماده (قوله ان الثاني وما بعده كالاول) أي فيلزم ما في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض  
سم قول المتن (والصفرة والكدره الخ) اطلق الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر  
المضاف أي ذو سم على حج اه عش (قوله وصح) إلى قوله على ان قولها في النهاية والمغنى (قوله يبعثن)  
كذا في اصله رحمه الله تعالى والذي في الاسنى وغيره يبعثن اليها فليراجع بصري أي بزيادة اليها (قوله حتى  
ترين القصة البيضاء) تريد بذلك الطهر من الحيضة والدرجة بضم الدال وإسكان الراء بالجيم وروى بكسر  
الدال وفتح الراء وهي نحو خرقه كقطنة تدخلها المرأة فرجها ثم تخرجها لتظهر له بقى شيء من اثر الدم  
ام لا والكرسف القطن فحاصل ذلك انها تضع قطنة في أخرى أكبر منها أو في نحو خرقه وتدخلها فرجها  
وكأنها تفعل ذلك لثلاث تلوث يدها بالقطة الصغرى والقصة بفتح القاف الجص شبهت الرطوبة النقية  
بالجص في الصفاء مغنى (قوله بعد دخول زمنه) فليتأمل سم ويظهر أن مراد الشارح ان قولها محتمل  
لكونهما في آخر الحيض وفي اوله فكان محملا وقول عائشة صريح في الاول فكان مبينا (قوله وما اقتضاه)  
إلى قوله خلافا الخ في النهاية (قوله لما وقع في الروضة) اعتمده المغنى عبارة ومحل الخلاف إشارات ذلك في  
غير ايام العادة فان رآته في العادة قال في الروضة جزما اه (قوله قيل الخ) وافقه المغنى عبارة وكلام المصنف  
يفهم ان الصفرة والكدره دمان والذي في المجموع قال الشيخ ابو حامد هما ماء اصفر وماء كدر وليس بدم

الانقطاع في الحياة أو لا يستمر لاحتمال انه غير حيض والاصل بقاء النكاح فيه نظر (قوله كفت) أي عن  
احكام الطهر وقوله وإن انقطع أي دام الانقطاع (قوله تمضي خمسة عشر) أي تجاوزها (قوله وفي الشهر  
الثاني الخ) هذا مفروض في الروض وغيره فيما إذ لم تجاوزها (قوله لا تفعل للانقطاع شيئا) أي بل يثبت  
له ما ثبت له في الشهر الاول بدليل قوله لان الظاهر الخ بخلافه على ما في التحقيق وغيره (قوله كالاول)  
أي فيلزم ما في الانقطاع احكام الطهر وفي الدم احكام الحيض (قوله والصفرة والكدره حيض) اطلق  
الصفرة والكدره على ذى الصفرة والكدره مجازا او قدر المضاف أي ذو (قوله وصح عن عائشة الخ)  
ويدل على ذلك أيضا خبر إذا وقع الرجل اهله وهي حائض إن كان دما حمر فليصدق بدينار وإن كان  
اصفر فليصدق بنصف دينار رواه ابو داود والحاكم وصححه (قوله بعد دخول زمنه) يتأمل (قوله

منوع على ان نفي الدموية عنهما من اصلها ليس بصحيح (فان عبره) اى الدم اكثر فاما (٤٠١) ان تكون مبتدأة او معتادة وكل منهما

ما يميزه او غير ميمزة والمعتادة  
اما اذا كره للقدر والوقت  
او ناسية لهما او لا أحدهما  
فالاقسام سبعة (فان كانت  
مبتدأة) اى اول ما ابتدأها  
الدم (مميز بان) تفسير  
لمطلق الميمزة لا بقيد كونها  
مبتدأة (تري قويا وضعيفا  
فالضعيف استحضارة) وان  
طال (والقوى حيض ان لم  
ينقص) (القوى (عن اقله)  
اى الحيض (ولا عبرا اكثره)  
ليمكن جعله حيضا (ولا  
نقص الضعيف عن اقل  
الظهر) وهو خمسة عشر  
يوما ولا ليجعل طهرا بين  
الحيضتين فلا اختل شرط  
بما ذكر كانت فاقدة شرط  
تمييز وسياتي حكمها كان  
رات يوما اسود ثم احمر  
وهكذا لعدم اتصال  
الضعيف بخلاف ما لورات  
يوما وليلة اسود ثم احمر  
مستمر اسفينا كثيرة فان  
الضعيف كله طهر لان  
اكثر الطهر لاحد له وانما  
يغفر للقيد الثالث كما قاله  
المتولي ان استقر  
الدم بخلاف ما لورات  
عشرة سوادا ثم عشرة  
حررة مثلا وانقطع فانها  
تعمل بتمييزها مع نقص  
الضعيف عن خمسة عشر  
وكذا لورات خمسة اسود  
ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر  
او سبعة اسود ثم سبعة احمر  
ثم ثلاثة اسود فتعمل  
بتمييزها فيضها الاسود  
الاول على المعتمد الذى

والامام همامي كالصديد تلوه صفرة وكدره ليسا على لون الدماها وكلام الامام هو الظاهر كما جزم به في  
اصل الروضة اهو كذا جزم النهاية بما قاله الامام بلا عزو (قوله ممنوع) مكابرة سم وبصرى (قوله اى الدم)  
الى قوله ولا تمايقت في النهاية لا قوله تفسير الى المتن الى قوله وكذا في المغنى لا ذلك وما انبه عليه (قوله)  
والمعتادة) اى الغير الميمزة قول المتن (فان كانت) اى من عردها اكثر الحيض وتسمى بالمستحضارة  
شرح المنهج ونهاية ومعنى (قوله لا بقيد الخ) لا يحتاج اليه وكذا زيادة طاق اذا الميمزة قيد لا مقيد حتى يراد  
مطلقه مع قطع النظر عن القيد نعم لو قال تفسير الميمزة لا للمبتدأة الميمزة المكنز حسنا بصرى (قوله اى اول  
الخ) كذا فسر الشارح المحقق ايضا والنهاية وشرح المنهج وهو يحتاج الى التامل ولو اقتصر على اى امرأة  
ابتدأها الدم لكان فيما يظهر ثم رأت صاحب المغنى فسر ما بقوله هى التى ابتدأها الدم بصرى وفى الجبجبرى  
قوله اى اول ما ابتدأها الخ ما مصدرية اى اول ابتداء الدم لها هو على حذف مضاف ليصح الاخبار اى  
ذات اول الخ وهذا تكلف والاولى ان يكون اول ظرفا مجازا او التقدير فان كانت فى اول ابتداء الدم اياها اى  
فى اول زمن ابتداء الخ اقول المتن (قويا وضعيفا) اى كالا سود والاحمر وقوله عن اقله هو يوم وليلة وقوله  
ولا عبرا اكثره هو خمسة عشر يوما متصلة نهاية ومعنى (قوله) وهو خمسة عشر يوما ولا (اى متصلة) وقوله  
ولا اشارة الى شرط رابع وهو ان يكون الضعيف متواليا والمراد باتصالها ان لا يتخللها قوى ولو تخلل انقائه  
بجبرى وبصرى (قوله ما ذكر) اى من الشروط الاربع (قوله كان رات الخ) هذا مثال فقد اشترط الرابع  
وذكر المغنى فقد البقية ايضا على ترتيب اللف بما نصه فان فقد شرط من ذلك كان رات الاسود يوما فقط او  
سبعة عشر او الضعيف اربعة عشر او رات ابد او ما اسود و يومين احمر فكغير الميمزة (قوله ليجعل طهرا)  
علة للمتن عبارة الشبر املسى قول المتن ولا نقص الضعيف الخ قال الرافعى رحمه الله تعالى لا نريد ان نجعل  
الضعيف طهرا والقوى بعده حيضة اخرى وإنما يمكن اذا بلغ الضعيف خمسة عشر ومثل الاستوى لذلك  
بالورات يوما وليلة اسود او اربعة عشر احمر ثم السواد ثم قال ولو اخذنا بالتمييز هنا واعتبرناه لجعلنا القوى  
حيضا والضعيف طهرا والقوى بعده حيضا آخر فليزوم نقصان الطهر عن اقله اه ويندفع بذلك توهم  
السيد البصرى في التطبيق (قوله كانت فاقدة شرط) اى مميزة فاقدة الخ (قوله وسياتي الخ) اى فى  
قول المصنف او مبتدأة لا مميزة الخ (قوله يوما الخ) اى او يومين معنى (قوله للقيد الثالث) وهو ان لا ينقص  
الضعيف عن اقل الطهر (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا سم والمفهوم من كلامهم وهن قول  
الشارح مع نقص الخ ان المراد بالاستمرار هنا ان لا ينقص عن خمسة عشر (قوله وكذا لورات الخ) تامل  
الجمع بينهما وبين ما سياتى فى قوله وكخمسة سوادا ثم خمسة صفرة ثم حررة مستمرة فالعشرة الاولى حيض ثم  
رأت المحشى قال قوله او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة اسود ثم اربعة اسود ثم اربعة اسود  
ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع الحررة وقياسها فى هذا المثال ان حيضها السواد مع الحررة اه  
كلام المحشى وما اشار الى استشكله فى الصورة الثانية جار فى الاولى اذ لا فرق بينهما بصرى وسياتي عن المغنى  
عن للشهاب الرملى الفرق بينهما وكذا قول المحشى سم وقياسها الخ ياتى عنه نفسه الفرق بينهما (قوله على  
المعتمد) وفاقا للنهاية والمغنى فى الاولى وخلافها فى الثانية (قوله وعمله ان انقطع الخ) ان كان قيدا فى  
الثانية فقط فقد يقال الاولى ايضا محتاجة الى التقييد وفيها فقد يقال قوله فاقدة شرط تمييز محل تامل  
بالنسبة الى الاولى بصرى ويعلم ما ياتى عن المغنى انه قيد للثانية فقط وانه فرق بينهما (قوله لما تقرر عن  
المتولى) اى من ان القيد الثالث مقتدر اليه عند استمرار الدم لا عند انقطاعه ايضا فانه يتحصل من  
ذلك انه ان انقطع الدم عملت بالتمييز مطلقا وان استمر عملت به بشرط ان لا ينقص الضعيف عن اقل الطهر

منوع) هذا مكابرة (قوله ان استمر الدم) ما ضابط الاستمرار هنا (قوله) او سبعة اسود ثم سبعة احمر ثم ثلاثة  
اسود) لم ار هذا المثال فى التحقيق نعم فيه فيما اذارات سوادا ثم حررة ثم سوادا كل سبعة ان حيضها السواد مع  
الحررة وقياسه فى المثال ان حيضها السواد مع الحررة (قوله لما تقرر عن المتولى) اى من القيد الثالث مقتدر





كانت غير مميزة فحيضها يوم

وليلة من أول كل شهر وقضت الصلاة ولا يتصور مستحاضة تؤمر بترك الصلاة والصوم إحدى وثلاثين يوما إلا هذه وليس قياس هذا ما لورات أكثر خمسة عشر ثم أصفر ثم أشقر ثم أحر ثم أسود كذلك ثم أسود ثم تخينا أو منتنا ثم تخينا منتنا كذلك حتى ترك ذنبك ثلاثة أشهر وأصفا خلا فاجمع لانا إنما رتبنا الحيض فيما مر على الخمسة عشر الثانية لنسخها الأولى لقوتها من غير معارض مع ان الدور لم يتم وهنا لما تم الدور ثم استمر الدم لم ينظر للقوة لانه عارضها تمام الدور المقضى للحكم عليه حيث مضى ولم يوجد فيه تمييز بان يوما وليلة منه حيض وبقيته طهر فوجب في الدور الثاني ان يكون كذلك عملا بالاحوط المبنى عليها امرها اما المعتاد فيتصور تركها لذنبك خمسة واربعين يوما بان تكون عاداتها خمسة عشر اول كل شهر فترى اول شهر خمسة عشر حمرة ثم ينطبق السواد فترى الخمسة عشر الاولى للعادة ثم الثانية للقوة وجاء استقرار التمييز ثم الثالثة لانه لما استمر السواد بان ان مردها العادة ولورات بعد القوى ضعيفين وامكن ضم اولها كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم صفرة مستمرة وكخمسة سوادا

بأن لم يجاوز عن خمسة عشر فتعمل بالتمييز فحيضها الاسود (قوله كانت غير مميزة) لفقد الشرط الثاني (قوله فحيضها يوم وليلة الخ) اى ويكون ابتداء دورها اى الثانى الحادى والثلاثين نهاية (قوله وقضت الصلاة) اى والصوم معنى اى قضت صلاة غير يوم وليلة (قوله لا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة سم (قوله احدى وثلاثين) اما الثلاثون فظاهر واما الاحد الزائد عليها فلكون يوم وليلة من اول كل شهر جيعضا (قوله وليس قياس الخ) خلا فالنهاية والمعنى (قوله ما لورات) اى المبتدأة (قوله كذلك فى الموضعين) إشارة الى خمسة عشر كرى (قوله ذنبك) اى الصلاة والصوم (قوله لجمع) وافقهم النهاية والمعنى (قوله فيما مر) اراد به قوله ولورات مبتدأة الخ كرى (قوله مع ان الدور الخ) اى قبل تمام الخمسة عشر الثانية والمناسب لقوله الاق لانه عارضها الخ لان الدور الخ (قوله لما تم الدور) اى تم الثلاثون (قوله للقوة) اى للثالثة (قوله تمام الدور) اى الاول بتمام الخمسة عشر الثانية (قوله ولم يوجد فيه تمييز الخ) قد ينظر فيه بان كل دور فى نفسه وجدت فيه شروط التمييز سم (قوله فى الدور الثانى) المراد به غير الدور الاول فيشمل ما بعد الثانى ايضا (قوله بالاحوط) يتأمل سم (قوله أما المعتادة) الى قوله ولورات فى النهاية والمعنى (قوله لذنبك) اى الصلاة والصوم (قوله يوما) اى مع ليلته (قوله استقرار التمييز) اى بعدم المجاوزة عن الثانية (قوله ولورات الخ) قال فى المعنى وان اجتمع قوى وضعيف وضعيف والقوى مع ما يناسبه منها فى القوة وهو الضعيف حيض بشروط ثلاثة ان يتقدم القوى وان يتصل به الضعيف وان يصلح ما للحيض بان لا يزيد مجموعها على اكثره كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم اطبقت الصفرة فالاولان حيض كارجحه الرافعى فى الشرح الصغير والمصنف فى تحقيقه ومجموعه لانها قويان بالنسبة لما بعدهما فان لم يصلح حاله كعشر سوادا وستة حمرة ثم اطبقت الصفرة او صلح حاله كن تقدم الضعيف كخمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثم اطبقت الصفرة او تاخر لكن لم يتصل الضعيف بالقوى كخمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم اطبقت الحمرة فحيضها فى ذلك السواد فقط وما تقرر فى الثالثة هو ما صرح به الرويان وصححه المصنف فى تحقيقه وشرح الحاوى الصغير لكنه فى المجموع كاحل الروضة جعلها كن وسط الحمرة بين سوادين وقال فى تلك لورات سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل واحد سبعة ايام فحيضها السواد الاول مع الحمرة فرق شيخى بينهما بان الضعيف فى المقياس عليها متوسط بين قوين فالحقناه باسبقهما ولا كذلك المقيسة اه ونحوه فى النهاية الا انه نقل عن والده فرقا اخر قضيته انها لورات سوادا ثم صفرة ثم شقرة لا تلحق الصفرة بالسواد عند امكان الجمع مع انه واضح انه ليس كذلك بصرى بخذف (قوله بعد القوى ضعيفين) بما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم خمسة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضعين عن الآخر سم (قوله)

الجميع حيضا فاذا جاوزتها كانت مميزة فحيضها الاسود فقط وغتسل وتقتضى ايام الاخر وفى الشهر الثانى يلزمها الغسل وتعمل ما تفعله الطاهرة بمجرد انقلابه الى الاحمر فان انقطع فى دور قبل مجاوزة الخمسة عشر بان انه مع القوى حيض فى هذا الدور فيلزمها قضاء نحو صلاة ايام الضعيف اه وقوله فيلزمها قضاء نحو صلاة الخ كان المراد صلاة لزمها فيما سبق ولا فقد بان ان صلوات ايام الضعيف غير واجبة (فان قلت) هذا مشكل لان انتفاء المجاوزة فى هذا الدور لا يغير حكم الادوار السابقة التى حكم على الضعيف فيها بانه طهر (قلت) لا اشكال لان الادوار السابقة لها طهر قطعاً فاذا تركت بعض صلواته لزمها قضاءه فاذا قضته فى ايام الضعيف فى هذا الدور ثم انقطع قبل خمسة عشر بان ان القضاء فى الحيض لا يجزى فيلزمها القضاء بعد ذلك (ولا يتصور مستحاضة) اى مبتدأة (قوله ولم يوجد فيه تمييز) قد ينظر فيه بان كل دور فى نفسه وجدت فيه شروط التمييز (قوله بالاحوط) يتأمل (قوله ولورات بعد القوى ضعيفين) من ما صدقات هذا بمجرد قوله فيما سبق وكذا لورات خمسة اسود ثم خمسة اصفر ثم ستة احمر مع انه تقدم ان حيضها السواد فقط لان ذاك مفروض مع الانقطاع وهذا مع الاستمرار كما يفهم من الامثلة فهذا هو المميز لاحد الموضعين عن الآخر

ثم خمسة صفرة ثم حمرة مستمرة

فالعشرة الاولى حيض فان كانت الحرة في الاولى احد عشر تعذر ضمها للسواد وتعين ضمها للصفرة (او) كانت (مبتدأة لاميضة بان) فيه مامر  
(رأته بصفة) واحدة (أو) مميضة (٤٠٤) بان رأته باكثر لكن (فقدت شرط تميز) فقدت معطوف على لامميضة لا على رأته فاندفع ما قبل

أنه يقتضى ان فاقدة شرط تميز تسمى غير مميضة وليس كذلك بل تسمى مميضة غير معتد بتمييزها على أن قولهم الاتي وحيث إلى اخره يقتضى انها لا يطلق عليها اسم المميضة بلا قيد ومن ثم اطلق عليها في الروضة انها غير مميضة فلا اعتراض عليه وإن عطف فقدت على رأته (فالاظهر ان حيضها يوم وليلة و) ان (طهرها تسع وعشرون) لتيقن سقوط الصلاة عنها في الاقل وما بعده مشكوك فيه واليقين لا يترك إلا بمثله أو امارة ظاهرة كالتمييز والعادة لكنها في الدور الاول تصير إلى خمسة عشر لعله ينقطع ثم بعدها ان استمر الدم على صفته او تغير لا دون اغتسلت وصلى وإن تغير لا على صبر ايضا كما روي في الدور الثاني وما بعده تغتسل وتصلى بمجرد مضي يوم وليلة يقتضى ما زاد على يوم وليلة في الدور الاول وعبر بتسع وعشرين لابقية الشهر لأن شهر المستحاضة الذي هو دورها لا يكون إلا ثلاثين هذا كله ان عرفت وقت ابتداء الدم ولافتحيرة كما ياتي وحيث اطلقت المميضة فالمراد الجامعة للشروط السابقة (ار) كانت (معتادة) غير مميضة (بان سبق لها حيض

فالعشرة الاولى حيض) وفاقا لنهاية والمغنى في الصورة الاولى وخلافا لها في الثانية كما مر آتفا وعبارة سم هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلها كما بينه في شرح العباب ثم قال ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل به فراجع اه (قوله) تعذر ضمها للسواد (الخ) اي خيضا السواد فقط (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى ونهاية (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميضة والمراد هنا ان التفسير لمطلق غير المميضة فقوله مامر اي نظير مامر سم (قوله فيه مامر) وفيه مامر بصري (قوله واحدة) إلى قوله ومن ثم في النهاية وإلى قول المتن في الاظهر في المغنى إلى قوله على أن إلى اطلق (قوله) لكن فقدت شرط تميز اي من شروطه السابقة مغنى (قوله) فقدت معطوف (الخ) اي بتقدير موصوف له مغنى (قوله انه) اي صنع المصنف (قوله) وليس ذلك (الخ) وهذا خلاف في مجرد التسمية وإلا فالحكم صحيح مغنى ونهاية (قوله) يقتضى انها (الخ) مسلم لكن لا يتم التقريب ولا يتم لو كان يقتضى انها تسمى غير مميضة وليس كذلك نعم اطلاق الروضة فيه دلالة على المطلوب غير انه لا يحسن تفريعه على ما قبله فنامله بصري ولك ان تمنع قوله وليس الخ بان عدم تسميتها بالمميضة يستلزم تسميتها بغير المميضة إذ النقيضان لا يرتفعان قيم التقريب ويحسن التفريع (قوله) وإن عطف فقدت (الخ) اي كما هو الظاهر المتبادر قول المتن (فالاظهر ان حيضها الخ) نعم إن طرا لها في أثناء الدم تميز عادت اليه نسخا لما مضى بالتمييز مغنى ونهاية قول المتن (يوم وليلة) اي من اول الدم وإن كان ضعيفا مغنى (قوله) وإن طهرها (الخ) اشارة إلى ما استقر به الولي العراقي والمنكث من ان قول المصنف وطهرها الخ يعود الاظهر اليه فيقر بالنصب ويحتمل أنه مفرغ على القول الاول الاظهر فيقر بالرفع (قوله لتيقن) إلى قوله وحيث في النهاية إلى قوله على صفته او تغير لا دون وقوله وإن تغير إلى وفي الدور (قوله) واليقين (الخ) اي كوجوب الصلاة (قوله) كالتمييز (الخ) عبارة النهاية من تميز الخ فالكاف استقصائية (قوله) لكنها في الدور الاول (الخ) الدور فيمن لم يختلف عاداتها والمدة التي تشتمل على حيض وطهر كالشهر في المبتدأة وفيمن اختلفت عاداتها هو جملة الاشهر المشتملة على العادات المختلفة كثرت الاشهر او قلت ثم ان لم يتكرر ردت إلى النوبة الاخيرة على ما ياتي وإن تكرر بان انتهت إلى حد في الاختلاف ثم جاء الدور الثاني على نوب مختلفة أيضا فرق بين الانظام وعدمه على ما ياتي عش (قوله وصلت) اي وتفضل ما تفعله الطاهرة (قوله) كما مر (قوله) اي في قوله ولورات مبتدأة الخ (قوله تغتسل الخ) اي إن استمر فقد التميز نهاية (قوله) وتصلي (الخ) اي وتفضل ما تفعله الطاهرة مغنى (قوله) وعبر إلى المتن في المغنى (قوله) ولا افتحيرة) عبارة النهاية والمغنى فكم تحيرة وقال عش إنما جعلها مر كالتحيرة ولم يعدها منها لما ياتي من ان المتحيرة هي المعتادة للناسية لعاداتها اقدرا وقتا وهذه ليست معتادة لكنها مثلها في الحكم اه فساقى الشارح من التشبيه البالغ (قوله) كما ياتي أي حكمها نهاية مغنى (قوله) للشروط (الخ) اي الاربعة (قوله او كانت) اي من جاوز دمها اكثر الحيض مغنى (قوله) وهي تعلمهما اي قدرا وقتا مغنى (قوله) نعم إلى قوله وشمل في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله) عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض سم (قوله) لعله ينقطع قبل اكثره) اي قبل

(قوله فالعشرة الاولى حيض) هذا في الصورة الثانية حاصل ما في المجموع كالروضة واصلها كما بينه في شرح العباب مع رد قول بعضهم ان كلام الروضة واصلها يقتضى ترجيح ان الحيض فيها السواد فقط ثم ذكر ان الاوجه ان حيضها السواد فقط واستدل به فراجعاه وبين في شرح الروض ان كون الحيض السواد فقط هو ما صرح به الروياني وصححه في التحقيق وأشار إلى ان كونه العشر الاولى هو قضية المجموع كالروضة واصلها (قوله فيه مامر) اي من تفسير المميضة والمراد هنا ان التفسير لمطلق غير المميضة فقوله مامر اي نظير مامر (قوله) عند مجاوزة العادة) اي إن كانت دون اكثر الحيض

وطهر) وهي تعلمهما (فترد اليها قدر أو وقتا) وإن زاد الدور على تسعين يوما كان لم تحض من كل سنة إلا خمسة أيام فهي الحيض وباقي مجاوزة السنة طهر للحديث الصحيح بامر مستحاضة بالرد لذلك نعم يلزم ما في أول دور أن تمسك عند مجاوزة العادة بما يحرم بالحيض لعله ينقطع قبل أكثره

فيكون الكل حيضاً وفي الدور الثاني وما بعده تغتسل بمجرّد مجاوزة العادة وشمل كلامهم هنا (٤٠٥) الآية إذا حاضت وجاوز دمه خمسة

عشر فترد لعادتها قبل الياس لما ياتي في العدد انها تحيض بروية الدم ويتبين كونها غير آيسة فلزم كونها مستحاضة بمجاوزة دمه الاكثر وقول الفتى وكثيرين من معاصريه انه دم فساد غفلة عما ذكره في العدد ان ارادوا الحكم على جميعه بذلك والا فهو تحكم يخالف لتصریحهم هنا ان دم الحيض المجاوز استحاضة وقد يجاب عنهم بانه يطلق على الاستحاضة انها دم فساد فلم يخالفوا غيرهم (وتثبت العادة) المرودة هي الهافما ذكر (بمرة في الاصح) لان الحديث المذكور دل على اعتبار الشهر الذي وليه شهر الاستحاضة من غير تفصيل بين ان يخالف ما قبله او يوافقه فلو كانت عادتها المستمرة خمسة من كل شهر ثم صارت ستة في شهر ثم استحيضت ردت للستة هذا في عادة متفقة والا فان انتظمت لم تثبت إلا بمرتين كان حاضت في شهر ثلاثة ثم في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم ثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم استحيضت في السابع فرد لثلاثة ثم خمسة ثم سبعة لان تعاقب الاقدار المختلفة قد صار عادة لها فان لم تتكرر بان استحيضت في الرابعة ردت للستة ان علمتها ولو نسيت ترتب تلك المقادير أولم

بمجاوزة أكثره على حذف المضاف عبارة النهاية وفي المغنى نحوها الاحتمال انقطاعه على خمسة عشر فاذا انقطع على خمسة عشر فاقبل فالكحل حيض وان عبرها فاضت ما وراء قدر عادتها اه (قوله تغتسل الخ) اى وتصوم وتصلى نهاية وتفعل ما تفعله الطاهرة معنى (قوله تحيض) اى تعتد بالحيض (قوله انه) اى ما تراه الايسة عرش (قوله غفلة عما ذكره الخ) قديم منع ان ما قالوه غفلة وان ما ياتي في العدد يرد ما قالوه لجواز ان يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه سم على حج أقول وقد يتوقف في قوله مشكوك فيه مع قولهم ان الآية إذا رأت دماً لم ينقض عن يوم وليلة حكمه بانه حيض فامعنى كونه مشكوكا فيه مع ان هذا لو وجد مثله لغير الايسة لم يجعل مشكوكا فيه بل يحكم بانه حيض بالنسبة لقدرة عادتها وبحكم ما زاد بانه استحاضة لان يقال لما خالف من ثبت لمن بالاستقرار الياس في هذه المدة اورثنا الشك فيا رآته من الدم حيث جاوز الاكثر عرش (قوله على جميعه) اى على قدر العادة وما زاد عليه و (قوله بذلك) اى بانه دم فساد و (قوله والا) اى بان ارادوا الحكم بذلك على ما زاد على قدر العادة (قوله ان دم الحيض الخ) اى الشامل لما رآته الايسة وغيرها (قوله وقد يجاب بالخ) اى مختاراً للثاني (قوله وتثبت العادة الخ) اى ان لم يتخلف فلو حاضت في شهر خمسة ثم استحيضت ردت اليها نهاية ومعنى (قوله لان الحديث) الى قول المتن ومتحيرة في المغنى الا ما انبه عليه (قوله المذكور) اى انفا اجمالاً (قوله بين ان يخالف) اى الشهر الذى يليه شهر الاستحاضة (قوله هذا) اى ما في المتن (قوله في عادة متفقة) اى غير مختلفة (قوله والا) اى وان اختلفت عادتها نهاية ومعنى (قوله لم تثبت) اى العادة المختلفة نهاية (قوله في السابع الخ) اى في الشهر السابع وأقل ما تستقيم العادة به في المثال المذكور ستة اشهر معنى (قوله فرد لثلاثة) اى في السابع (ثم خمسة) اى في الثامن (ثم سبعة) اى في التاسع وهكذا ابدا معنى (قوله ردت للستة) اى دون العادات السابقة نهاية قال عرش والسبعة في هذا المثال هي اكثر النوب فلو حاضت في الشهر الثالث ثلاثة او خمسة ردت اليه واحتاطت في الزائد على ما يفيد كلام المنهج لكن قال سم عليه الذى في العياب وغيره انه حيث لم يتكرر الدور ترد للنوبة الاخيرة ولا احتياط عليها مطلقاً وهو مقتضى كلام المنهاج اه وقوله على ما يفيد كلام المنهج اى ويجرى عليه التحفة والنهاية والمغنى (قوله ولو نسيت ترتيب تلك المقادير) اى دون العادات بان لم تدر ترتيب الدور في نحو المثال المتقدم هكذا الثلاثة ثم الخمسة ثم السبعة او بالعكس او بالخمسة ثم الثلاثة ثم السبعة او بالعكس او غير ذلك من الوجوه الممكنة عرش (قوله اولم تنتظم) اى بان تتقدم هذه مرة وهذه اخرى سم ونهاية ومعنى (قوله اولم يتكرر الدور) اى كان استحيضت في الشهر الرابع نهاية ومعنى (قوله ونسيت اخر النوب) اى فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة ثم تحتاط الى آخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذى قبل شهر الاستحاضة نهاية ومعنى وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرحه ما نصه فان قلت قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا الى اخر النوب فاستوى حال النسيان والذكر قلت الفرق انه في النسيان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها الى اخر السبعة فليتامل اه (قوله فيها) اى فيما اذا تكرر الدور ولم تنتظم عادتها اولم يتكرر الدور

(قوله غفلة عما ذكره) قديم منع ان ما قالوه غفلة وان ما ياتي في العدد يرد ما قالوه لجواز ان يكون ما في العدد فيما اذا علم وجود دم الحيض بشروطه بعد سن الياس والدم فيما نحن فيه مشكوك فيه (قوله اولم تنتظم) اى بان تتقدم هذه مرة وهذه مرة (قوله ونسيت اخر النوب) اى فان ذكرته ردت الى ما قبل شهر الاستحاضة قال في الروض وشرحه ثم بعد ردها الى ذلك تحتاط الى اخر أكثر العادات ان لم يكن هو الذى قبل شهر الاستحاضة (فان قلت) قد علم بما ذكر انها تحتاط ايضا الى اخر أكثر النوب فاستوى حال النسيان والذكر (قلت) الفرق انه في النسيان ان يكون الاحتياط بعد اقل النوب ولا بدو في الذكر لا يلزم ذلك لانها قد تذكر ان اخر النوب الخمسة فيكون الاحتياط فيما بعدها الى اخر السبعة فليتامل (قوله فيها) كان وجه ثنية الضمير دون

تنتظم اولم يتكرر الدور ونسيت اخر النوب فيهما احتاطت فتحيض من كل شهر ثلاثة ثم هي كجائض في نحو الوطوط وهاهنا في العبادة الى آخر

السبعة لكنها اغتسل اخر الخمسة (٤٠٦) والسبعة ثم تكون كظاھر الى اخر الشهر او معتادة مينة قدمت التمييز كاقال (ويحكم للمعتادة

المميزة) حيث خالفت  
العادة التمييز كان كانت خمسة  
من أول كل شهر فاستحيضت  
فراحت خمسة حرة ثم خمسة  
سودا ثم حرة مطبقة  
(بالتمييز لا العادة) فيكون  
حيضها السواد فقط (في  
الاصح) لان التمييز علامة  
حاضرة وفي الدم الذي هو  
عمل النزاع والعادة منقضية  
وفي صاحبته وعمل الخلاف  
حيث لم يتخلل بينهما أقل  
الطهر وإلا كان كانت عاداتها  
خمس أول الشهر فراحت  
عشرين أحمر ثم خمسة  
أسود كان كل منها حيضا  
قطعا (أو) كانت متحيرة  
(أن) هي اما على بابها لان  
المراد هنا المتحيرة المطلقة  
وهي محصورة فيما ذكر  
فيكون قوله الآتي الذي  
هو تصريح بمفهوم الحصر  
وإن حفظت المفيد لقسمين  
آخرين كل منهما يسمى  
متحيرة مقيدة راجعا لمطلق  
المتحيرة لا بقيد التفسير  
المذكور وهذا أحسن أو  
بمعنى كان ليفيد بالمنطوق  
أنها ثلاثة أقسام أيضا هذا  
أحدها والآخرا أن أفادهما  
مقابله وهو وإن حفظت  
الى آخره فتعين شارح هذا  
وادعاؤه أنه الا صوب ممنوع  
(نسيت) أو جهلت وقت  
ابتداء الدور أو (عاداتها قدرا

بالسكية وأما إذا تكررت وانتظمت ونسيت انتظامها لحيضها أقل النوب وإن كانت ذاكرة للنوبة الأخيرة  
حلي واعتمده الحنفى وكذا أبو حنيفة سم وعشا بحري أقول وهو خلاف ما اتفق عليه شيخ الاسلام  
والتحفة والنهاية والمغنى من الاحتياط عند نسيان آخر النوب مطلقا عبارة سم فيهما كان وجه تسمية  
الضمير دون جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب  
لعموم الأقدار للأخيرة فليتامل اه (قوله او معتادة) الى قول المتن او متحيرة في النهاية والمغنى إلى ما أنبه  
عليه (قوله فرأت خمسة الخ) عبارة المغنى والنهاية فرأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر فيحضرها  
العشرة السوداء الخمسة الأولى اه (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التميز (قوله وفي صاحبته)  
قد يقال وفيه سم (قوله بينهما) أي العادة والتمييز (قوله وإلا كان كانت الخ) عبارة شيخ الاسلام  
والنهاية والمغنى وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها عشرين ضعيفا ثم خمسة قوية ثم ضعيفا  
فقد ر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر اكاملا اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر  
السود سم عبارة المغنى ثم أحمر اه (قوله كان كل منها) أي من العادة وهي الخمسة الأولى من العشرين  
الأحمر والتمييز وهو الخمسة الأخيرة السوداء (قوله او كانت) أي من جاوزدهما أكثر الحيض معنى (قوله  
على بابها) أي من القصور المفيد للحصر (قوله فيما ذكر) أي الناسية لعاداتها قدرا ووقتا (قوله وإن  
حفظت) أي الى آخره بدل من قوله الآتي (قوله راجعا الخ) خبر فيكون قال سم لا حاجة الى هذا فان  
الضمير في او كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجح اليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة  
وهو المرأة التي غردمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كالآتي فتأمل اه (قوله لمطلق المتحيرة)  
أي التي في ضمن المتحيرة المطلقة (قوله لا يفيد الخ) لمجرد التاكيد (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله  
وهي محصورة الخ أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل لوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من المتحير  
المطلق كإدلاله عليه عطفه على ما قبله سم وقد يجاب بحمل النسيان في المتن على مطلق الجمل كما جرى عليه  
النهاية فما جرى عليه الشارح من عطفه على النسيان مجرد إيضاح وبيان لقسمي الجمل هنا (قوله او بمعنى  
كان) أي كما هو الشائع في كلام الشيخين (قوله أنها) مطلق المتحيرة (قوله أيضا) الأولى تقديمه على قوله  
بالمطوق (قوله هذا) أي الناسية لعاداتها قدرا ووقتا والندك كبير باعتبار القسم (قوله أنه الا صوب الخ) لك  
أن تستدل على أصوبية هذا بإسلامته بما زعم الأول من مخالفة الظاهر في ضمير وإن حفظت على ما قررته سم  
وقد يجاب بأن ما استدله لو سلم إنما يفيد الاظهرية لا الاصولية (قوله او جهلت الخ) عبارة النهاية أي  
جهلت عاداتها الخ لنحو غفلة أو علة عارضة وقد تجن وهي صغيرة وتدوم لها عادة حيض ثم تفريق مستحاضة فلا  
تعرف شيئا مما سبق اه قال عشا قوله أي جهلت فسر النسيان بالجمل لإشارة الى أنه لا يشترط سبق العلم  
كإيشير اليه قوله لنحو غفلة أو علة الخ اه (قوله وتسمى الخ) عبارة النهاية والمغنى سميت به أي بالمتحيرة

جمعه عدم الحاجة الى هذا القيد في الأولى إذ من لازم نسيان ترتيب الأقدار نسيان آخر النوب كعدم الأقدار  
للاخيرة فليتامل (قوله وفي الدم) كان المراد بالتمييز فيه التميز (قوله وفي صاحبته) قد يقال وفيه (قوله وإلا كان  
كانت عاداتها خمسة أول الشهر الخ) عبارة شرح الروض وإن تخلل بينهما أقل الطهر كان رات بعد خمسها  
عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقد ر العادة حيض للعادة والقوى حيض آخر لان بينهما طهر اكاملا  
اه (قوله ثم خمسة أسود) ثم استمر السواد (قوله راجعا لمطلق المتحيرة الخ) لا حاجة الى هذا فان الضمير في  
أو كانت متحيرة وفي وإن حفظت راجع لما رجح اليه الضمير في قوله أو لافان كانت مبتدأة وهو المرأة التي عبر  
دمها أكثر الحيض فانها مقسم هذه الأقسام كالآتي فتأمل اه (قوله وهذا أحسن) يرد عليه وعلى قوله السابق  
وهي محصورة فيما ذكر أن ما ذكره المصنف حيث لا يشمل الجمل بوقت ابتداء الدور وبالعادة مع أنه من  
التحير المطلق كإدلاله عليه عطفه على ما قبله (قوله أنه الا صوب ممنوع) لك أن تستدل على أصوبية هذا بإسلامته

ووقتا) ولا تمييز لها وإن قالت دوري ثلاثون وتسمى أيضا بحيرة بكسر الهمزة لأنها حيرت الفقهاء في أمرها ومن ثم لم يختلف أصحابنا لتخيرها

وتخطى بعضهم بعضا في باب كاهنا (ففي قول كبتدأة) غير مميزة فيكون حيضها يوما وليلة على الاظهر من اول الهلال لانه الغالب على ما فيه وطهرها بقية الشهر لما في الاحتياط الآتي من الحرج الشديد المرفوع عن الامة (والمشهور وجوب الاحتياط) الآتي لان كل زمن يمر عليها محتمل للحيض والطهر والانتقاع وادامة حكم الحيض عليها باطل اجماعا والطهر ينافية الدم والتبعض تحكم فاقترضت الضرورة الاحتياط الافي عدة فرقة الحياة فانها بثلاثة أشهر على التفصيل الآتي في العدد نظرا للغالب ان كل شهر لا يخلو عن حيض وطهر ولان انتظار سن اليأس فيه ضرر لا يطاق ما لم تعلم قدر دورها فبثلاثة ادوار فان سكت في قدر دورها وقالت اعلم انه لا يزيد على ستة فدورها ستة وإذا تقرر وجوب الاحتياط (فيحرم) على حليلها (الوطء) ومباشرة ما بين سرتها وركبتها يحرم عليها تمكنه لاحتمال الحيض لا طلاقها لان علة تحريره من تطويل العدة لا يتأتى هنا لما تقرر في عدتها وعلى زوجها ماؤها ولا خيار له لان وطاها متوقع (ومس المصحف) والمسك بالمسجد

لتحيرها في أمرها وتسمى بالحيرة بكسر الياء أيضا لانها الخ (قوله ويخطى) بالجزم عطفًا على يختلف قاله السكردى وينمعه كتابته بالياء فالظاهر انه جملة حاله فكان الاولى بتقديم المسند اليه وترك الواو (قوله كاهنا) اى في احكام المتحيرة (قوله من اول الهلال الخ) عبارة النهاية نعم لا يمكن إلحاقها بالمبتدأة في ابتداء دورها لان ابتداء دور المبتدأة معلوم بظهور الدم بخلاف الناسبة فيكون ابتداءه اول الهلال ومضى اطلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة غنوا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من اول الهلال ام لا الا في هذا الموضع اهأى فرادهم بالشهر الهلالى نقصوا كل عش (قوله لانه الخ) اى ابتداء الحيض في أول الهلال (قوله على ما فيه) عبارة عش قال الشيخ عميرة قال الرافعى وهى اى قوله لانه الغالب دعوى مخالفة للحس اه وهذا هو العمدة في تزييف هذا القول اه قول الماتن (والمشهور وجوب الاحتياط) وبحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرحه سم على حج وما ذكره عن شرحه موجود في بعض النسخ والصواب اسقاطه عش (قوله الآتي) الى قوله (ما لم تعلم) في النهاية والى قوله فان شككت في المغنى (قوله ينافية الدم) اى على هذا الوجه سم عبارة عش وهذا بمجرد لا يصاح مانعان كون طهر ادا لما جواز ان يكون كله دم فسادا لان يمنع هذا بان ما تراها المرأة في سن الحيض يجب ان يكون حيضا ما لم يمنع منه مانع والمانع هنا انما يمنع من الحكم على الكل بانه حيض ولم يمنع من ان بعضه حيض وبعضه غير حيض اه (قوله والتبعض) اى بان يحكم على بعض معين بانه حيض وعلى آخر بانه طهر عش (قوله فاقترضت الضرورة الخ) ولا يجمع تقديم السفر ونحوه ولا يؤم في صلاتها بطاهر ولا متحيرة بناء على وجوب القضاء عليها ولا يلزمها الفداء عن صومها ان افطرت لرضاع لاحتمال كونها حائضا مغنى (قوله الا في عدة الخ) راجع الى المتن (قوله على التفصيل الآتي الخ) اى اذا طلقها في اول الشهر ما اذا طلقها في اثنا عشره فان كان مضى منه خمسة عشر او أكثر لغامق واعدت بثلاثة اشهر بعد ذلك وبحرم طلاقها حينئذ لما فيه من تطويل العدة وان بقى من الشهر ستة عشر يوما فاكثر فبشهرين بعد ذلك عش (قوله ما لم تعلم الخ) راجع الى قوله فانها بثلاثة اشهر كرى (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى سم (قوله على حليلها) اى من زوجها وسيدها نهاية ولو اختلف اعتقادهما فالعبرة بعقيدة الزوج لا الزوجة عش (قوله ومباشرة) الى قوله ولو بعد الخ في النهاية الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها قوله لصلاة الى قول المتن وتعتسل في المغنى الا قوله لا طلاقها الى وعلى زوجها (قوله لا طلاقها) عطف على الوطء فى الماتن وقوله ومس المصحف عطف على تمكنه في الشرح وفيه نوع تعقيد فكان الاولى تأخير قوله ويحرم عليها الخ عن قوله لا طلاقها الخ (قوله مؤنها) اى وسائر حقوق

بما لزم الاول من مخالفة الظاهر وان حفظت على ما قرره (قوله والمشهور وجوب الاحتياط) وبحل وجوب ما ذكر عليها كما افاده الناشرى ما لم تصل الى سن اليأس فان وصلته فلا وهو ظاهر جلى شرحه واول لعل ما قاله الناشرى مبنى على ظاهر ما سبق عن المغنى وغيره (قوله ينافية الدم) اى على هذا الوجه (قوله فان شككت الخ) عبارة شرح الروض فلو شككت في قدرها الى الادوار اخذت بالا كثر قاله الدارمى (قوله فيحرم على حليلها الوطء) قال الناشرى قال ابو شكيل في شرح الوسيط هذا اذ لم تبلغ سن اليأس فاذا بلغت ذلك فالذى يظهر لى وتقضيه القواعد انه يجوز لزوجه ان يجامعها لزال احتمال الحيض ويؤيد ما قاله أبو شكيل قول المحاملى في اللباب وقت انقطاعه ستون سنة اه كلام الناشرى (فان قلت) برد ما قاله أبو شكيل من زوال احتمال الحيض ما قالوه في باب العدد من انه لو رأت امرأة الدم بعد اليأس بشروط الحيض كان حيضا (قلت) لا يرد لجواز ان يكون ذلك مفروضا في دم متميز علم انه حيض لوجود شروطه بخلاف المشكوك فيه لمجاوزه اكثر الحيض كما هنا ثم رابت الشارح تعرض لهذا فيما مر (قوله لا طلاقها الخ) فيه امران الاول صرح الشارح في باب الطلاق بان طلاقها لا سنى ولا بدعى لانه لم يقع في حيض ولا طهر بحقق وكلامه هنا لا ينافية لان عدم الحرمة تجامع ذلك والثاني ان عدم الحرمة هل هو وان لم تعد بثلاثة اشهر بان اعتدت

الزوجة كالقسم عش (قوله إلا للصلاة) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية عبارة وما أفهمه كلامه أى الاسنوى في المهمات من جواز دخوله للصلاة فرضا أو تفلا رده والدرجته أنه تعالى بمفهوم كلام الروضة من أنه لا يجوز لها دخوله لذلك لصحة الصلاة خارجة بخلاف الطواف ونحوه فإنه من ضرورته اعبارة سم المعتمد حرمة مكنتها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة مـ وعقب السيد البصرى كلام النهاية بما نصه قوله مـ لصحة الصلاة خارجة فيه انها صحيحة مع ترك السورة فما الفارق ونقل شيخ الاسلام في الاسنى كلام المهمات المذكور وأقره اهـ (قوله إلا للصلاة أو طواف الخ) أى إذا أمنت التلويت اسنى ومعنى ونهاية قول المتن (والقراءة الخ) أى للفتحة والسورة نهاية ومعنى وقال البصرى هل القراءة المنذورة كالقراءة في غير الصلاة أو محله في غير المـ ار فى ذلك شيئا ولعل الثانى اوجه اهـ وفى كلام عـش ما يؤيده قول المتن (في غير الصلاة) ظاهره انه لا يجوز القراءة للتعلم وينبغى خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين بل وينبغى لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قرأته عليهما وأنه لو لم يكف فى دفع النسيان لإجراؤه على قلبها ولم يتفق لها قرأته فى الصلاة لما منع قام بها كاشتغالها بصناعة تمنعها من تطويل الصلاة والنافلة جاز لها القراءة ويظهر انه لا يجب عليها حينئذ ان تصد بتلاوتها الذكرا وتطلق بل يجوز لها قصد القراءة لأن حديثها غير محقق والعذر قائم بها ثم إن كانت قرأتها مشروعة سن للسامع لها وجود التلاوة والإفلا عـش (قوله باسرها الخ) أى بالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله اما فى الصلاة الخ سم (قوله على القلب) أى وتتاب على هذا الامرار ثواب القراءة عـش (قوله اما فى الصلاة) أى ولو نفلا (قوله فائزة مطلقا) أى فاتحة أو غير هاتية قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفتحة اهـ سم (قوله محققة) أى فلذا لم يزد على الفتحة سم (قوله وكذا صلاة الجنابة) أى وصلاة الجنابة كصلاة الفرض فى وجوب الغسل لها لا فى صفتها الخاصة وهى وجوبها كالفرض ولو شها بالنفل كان أولى قال سم على حج وينبغى ان لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء اهـ وعليه فيفرق بينها وبين المتيمم بأن طهره محقق دون هذه عـش وافر الرشيدى كلام سم ايضا (قوله لأنه من مهمات الدين) أى من الامور التى اهتم بها الشارع وحث على فعلها عـش (قوله ولو بعد خروج الوقت) وفاقا للمعنى وخلافا للنهية عبارة وشمل اطلاقه التنفل بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه مما مر اهـ فى شرح ويجب الوضوء لكل فرض من انها تفعلها بعد خروج الوقت إن كانت راتية بخلاف النفل المطلق عـش (قوله بعد خروج الوقت) إنما تظهر هذه المبالغة إذا اريد النفل بطهارة الفرض سم اهـ رشيدى (قوله فقد صرح به) أى بوجوب القضاء عليها (قوله) لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه الخ عبارة المعنى وهو ما فى البحر عن النص وقال فى المجموع انه ظاهر نص الشافعى وبذلك صرح الشيخ ابو حامد والقاضى ابو الطيب وابن الصباغ وجمهور العراقيين وغيرهم لأنها إن كانت حائضا فلا صلاة عليها أو طاهرا فقد صلت قال فى المهمات وهو المقتضى به اهـ (قوله رانه الذى الخ) عطف على قوله انتصر الخ قول المتن (لكل فرض) خرج به النفل فلا يجب عليها الاغتسال لانه هو المعتمد نهاية اهـ سم قال عـش قوله لكل فرض أى ولو نذرا وصلاة جنازة زيا دى وظاهره انها تصل على الجنابة ولو مع وجود الرجال ثم قوله وصلاة جنازة وهو ظاهر حيث لم تعدد الجنائز فان تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كفاها غسل واحد كما هو ظاهر وقوله لم فلا يجب عليها الاغتسال الخ

بثلاثة أدوار على ما ذكره بقوله ما لم تعلم الخ وقد يقتضى ما نقلناه عنه فى باب الطلاق ان الامر كذلك لعدم تحقق الحيض (قوله إلا للصلاة) المعتمد حرمة مكنتها بالمسجد لغير ما يتوقف عليه من الطواف والاعتكاف ولو للصلاة مـ (قوله باسرها الخ) أى بالقراءة فى الصلاة كما يستفاد من قوله اما فى الصلاة الخ (قوله فائزة مطلقا) قال الاسنوى وقيل تحرم الزيادة على الفتحة اهـ (قوله بان جنا بته محققة) أى فلذا لم يزد على الفتحة (قوله وكذا صلاة الجنابة) ينبغى ان لا يسقط الفرض بفعلها لعدم إغناء صلاتها عن القضاء (قوله ولو بعد خروج وقت الفرض) إنما تظهر هذه المبالغة إذا اريد النفل بطهارة الفرض (قوله لكل فرض)

إلا لصلاة أو طواف أو اعتكاف ولو نفلا (والقراءة في غير الصلاة) وإن خشيت النسيان لا مكان دفعه بامر ارها على القلب والنظر فى المصحف اما فى الصلاة فائزة مطلقا وفارقت فائد الطهورين بان جنا بته محققة (وتصل) وجوبا (الفرائض) ولو مندورة وكذا صلاة الجنابة كما يحتمل الاسنوى (ابدا) لا جبال الطهر (وكذا النفل) الراتب وغيره (فى الاصح) ندبا لأنه من مهمات الدين فلا وجه لحرماتها إياه ولو بعد خروج وقت الفرض كما صححه فى الروضة وإن صحح فى كتب خلافه لأن إباحة النوافل المطلقة لها تدل على انهم وسعوا لها فى شأن النوافل وسكت أى هنا وإلا فقد صرح به فى فصل القدوة عن وجوب قضائها مع أنه المعتمد عندهما الطول تفرعه لكن انتصر كثير من لعدم وجوبه وأنه الذى عليه النص والجمهور (وتغتسل لكل فرض)

في وقتها كما بأصله وكأنه اكتفى بقوله وتوضاً وقت الصلاة وذلك لاحتمال الانقطاع كل وقت ومن ثم لو ذكر وقت كعند الغروب اغتسلت عنده كل يوم فقط أو كانت ذات تقطع لم تكرر مدة النقاء لأنه لم يطرأ بعده دم ويلزمها إذا لم تنغمس أن ترتب بين أعضاء الوضوء على الأوجه لاحتمال أنه واجبها ويلزمها نيتها على الأوجه أيضاً لأن جهلها بالحال يصيرها كالغافل وهو يجزئه الوضوء بنية نحو الحيض ولا تجب المبادرة بها عقبه لأنه لا يمكن تكرار الانقطاع بينه وبينها بخلاف الحدث واحتمال وقوعه في الحيض والانقطاع بعده لاحالة في دفعه لكن ينبغي نيتها لأنها تقلل الاحتمال لأنه في الزمن الطويل أظهر منه في اليسير فإن أخرت جددت الوضوء حيث يلزم المستحاضة المؤخرة (وتصوم رمضان) لاحتمال أنها طاهر جميعه (ثم) تصوم (شهر) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهر أو تنكبه غير مؤثر لتخصيصه بمقدرته وهي مؤكدة لرمضان لثلاث يوم اطلاقه على بعده

أي ويكشفها له الوضوء وظاهره وإن فعلته استقلاً لا كالضحي وقضية كلام شرح البهجة أن محله حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلاً لأنواع كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل ع (قوله في وقته) إلى المتن في النهاية إلا قوله كما بأصله إلى الاحتمال الخ وقوله لأنه لا يمكن إلى فإن أخرت وكذا في المعنى إلا قوله ويلزمها إلى ولا تجب (قوله ذلك) أي وجوب الاغتسال لكل فرض (قوله) لم تكرر الخ) أي لا وجوباً ولا ندباً بل لو قيل بحرمة لم يكن بعيداً لأنه تعاط لعبادة فاسدة ع (قوله بعده) أي الغسل (قوله) ولا يلزمها نيتها الخ) يشعر بجواز نيته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطاً فلا احتياط المخلص على كل تقدير تعين نية رفع الأكبر رسم على حج أه رشيدى واجاب ع ش بمأنه يمكن المراد لا يلزمها نية الوضوء مع نية رفع حدث الحيض لأن المراد في لزومها مستقلة مع ترك نية رفع الحدث إلا كبراه وعبارة البصري لا يخفى أن الاحوط الاتيان بنية الوضوء أيضاً بشرطها (قوله أيضاً) أي كلزوم الترتيب (قوله بها عقبه) أي بالصلاة عقب الغسل معنى (قوله لأنه لا يمكن الخ) يعني أن الغسل إنما تكرر به لاحتمال الانقطاع ولا يمكن الخ معنى (قوله واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسمع الصلاة فإذا بدرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا فكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم أه سم عبارة البصري قوله لا يمكن تكرار الانقطاع الخ مسلم لكن الموجب هنا احتياله ولا مانع من تكرره فالجاصل أن احتمال الانقطاع هنا كخروج الحدث في المستحاضة وفي المبادرة بالصلاة عقب طهارة كل منهما لتقليل للمقتضى وإن لم يدفعه بالكيفية فالقول بوجوبها ثم لا نهالاً يخلو عن خفاء إذ الذي يظهر ببادي الرأي التسوية فيها أو في عدمها أه (قوله جددت الخ) أي وجوباً معنى وبصري (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي غير المنحيرة ليصح قياس هذه عليها ع (قوله المؤخرة) وهي ما لو أخرت لمصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلاتين كما تقدم ع ش وسم قول المتن (وتصوم الخ) أي وجوباً معنى ونهاية (قوله) لاحتمال) إلى قول المتن وإن حفظت في النهاية (قوله) وتنكيره (أي الشهر) (قوله لتخصيصه الخ) هذا عجيب فإن المسوخ موجود بدونه وهو عطفه على المعرفة فأنهم صرحوا بأن ذلك كعكسه من مسوغات محي الحال من النكرة سم وع ش ورشيدى (قوله بمقدرته) أي من لفظ آخر ع ش (قوله وهي) أي الحال المذكرة (قوله مؤكدة لرمضان) لقائل أن يقول أن رمضان حقيقة في الحلال الناقص أيضاً فالتقييد

في وقته) قال في شرح الروض وتعبيره كأصله بالفريضة يخرج النفل وهو احتمال ذكره في المجموع في النفل بعدها بعد نقله عن القاضي أي الطبيب أن كل موضع قلنا عليها الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجز النفل إلا بالغسل أيضاً وظاهر كلام الأكثرين التقييد بالفرض وهو أيسر وكلام القاضي أحوط أه والمعتمد عدم وجوب الغسل للنفل شرح م (قوله) ولا يلزمها نيتها على الأوجه) يشعر بجواز فيه والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب الغسل وإن الواجب الوضوء وغسل جميع البدن لا يكفي فيه نية الوضوء ولو غلطاً بخلاف الوضوء يكفي فيه نية رفع الأكبر غلطاً فلا احتياط المخلص على كل تقدير تعين الأكبر فليتام (قوله) واحتمال وقوعه الخ) أي مع ان المبادرة لا تمنع اثر هذا الاحتمال قال في شرح العباب نعم يحتمل وقوع الغسل في الطهر وقد بقي منه ما يسمع الصلاة فإن بادرت برئت منها وإذا أخرت أوقعتها في الحيض فلم تبرا وكان ينبغي وجوب المبادرة لهذا الاحتمال كما قاله بعضهم أه (قوله حيث يلزم المستحاضة) أي بأن لا يكون لمصلحة الصلاة (قوله لتخصيصه بمقدرته) هذا عجيب فإن المسوخ موجود من غير تقدير وهو مشار كته في الحال للمعرفة فأنهم صرحوا بأن ذلك من مسوغات محي الحال من النكرة وبذلك عبر في التسهيل وعبر السيوطي في مسوغ الحال بمسوغات الابتداء وصرحوا في مسوغات الابتداء بان منها أن يعطف على سائر الابتداء نحو بدور رجل قائم (قوله وهي مؤكدة لرمضان

بل مؤسسة كما يعلم من قولنا الاتي فالكمال إلى اخره ومؤسسة لشهر لا فادتها ان المراده ثلاثون يوما متواليه (فيحصل) لها بفرض ان رمضان ثلاثون يوما (من كل) منهما (اربعة ١٠ ٤) عشر) يوما لاحتمال ان حيضها الاكثر وانته طر اثناء يوم وانقطع اثناء السادس عشر فيبطل

منه ستة عشر يوما فان نقص رمضان حصل لها منه ثلاثة عشر وبقي عليها ستة عشر فاذا صامت شهرا كاملا بقي عليها يومان هنا ايضا فالكمال في رمضان قيد لغرض حصول الاربعة عشر لا لبقاء اليومين كما هو واضح فلا اعتراض على المتن كالا يعترض عليه بانه لا يبقى عليها شيء اذا علمت ان الانقطاع كان ليلا ولو ضوحه ايضا (ثم) اذا بقي عليها يومان (تصوم من ثمانية عشر) يوما ستة ايام (ثلاثة او لها وثلاثة اخرها فيحصل اليومان الباقيان) لان الحيض إن طرا اثناء اول صومها حصل الاخير ان او ثانيه فالاول والثامن عشر او ثالثه فالاولان او اثناء السادس عشر حصل الثاني والثالث او السابع عشر فالثالث والسادس عشر او الثامن عشر فالسادس عشر والسابع عشر فيبقي لها ثمانية من الاول والآخر او منهما ومن الوسط وقضاء أربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما ولا فطر الا يحصل من كل ثلاثين أربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولا لانها لو فرقنا احتتمل الفطر في الطهر فيقطع الولا اه (قوله اي المتحيرة الخ) الالفعداى المرأة التي جاوزدها اكثر الحيض فتأمل (قوله كما مر) اي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عادت) الى قوله فني حفظ القدر في النهاية والمغنى لا قوله

لوقوع يوم من الثلاثة في الطهر بكل تقدير كما علم مامر ولا يتعين هذا ايضا (وإن حفظت) أى المتحيرة لا بقيد التفسير كما مر (شيثا) المحتاجة من عادت) وانسيت شيئا كالوقت فقط او القدر فقط (فليقين) من طهر او حيض (حكمه) وهذه تحير هانسي فلذا جعلها عقب المتحيرة المظنة

بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد به ما ذكرته مع قصور عبارته عن إفادته سم (قوله بل مؤسسة) اي محصلة المعنى لم يحصل بدونها عش (قوله فيبطل منه) اي كل منهما (سنة عشر الخ) اي وبقي عليها يومان وكان ينبغي ان يذكر هذا هنا حتى يظهر قوله الاتي هنا ايضا فتأمل (قوله هنا ايضا) اي فيما اذا نقص رمضان كما في اذا كل هذا مراده وتقدم ما فيه عبارة النهاية والمقضى منه بكل حال ستة عشر يوما فاذا صامت الخ بقي عليها على كل من التقديرين يومان زاد المغنى فلو قال وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا وبقي يومان لا غنى عن كاملين وما بعده قاله ابن شعبة اه (قوله لغرض الخ) بالغين المعجمة (قوله فلا اعتراض على المتن) ان اراد به ما مر عن ابن الشبهة فيرد بان ما ذكره لا يدفع اولوية ذلك قال عش وبقي الاعتراض عليه اي المتن من جهة اخرى وهي إيهامه ان رمضان في حقها يعتبر ثلاثين كالشهر الاخر وإن كان ناقصا إلا ان يقال ان هذا الإيهام ضعيف اه (قوله لو ضوحه ايضا) لا موقع ايضا إلا ان يكون راجعا إلى قوله كالا لا يعترض الخ وفيه أن التشبيه مغن عنه وقد يقال أنه راجع إلى قوله فالكمال في رمضان قيد الخ عش (قوله لان الحيض إلى قوله كما هو في المغنى (قوله ولا تتعين هذه الكيفية) ذكر المغنى والنهاية غير هاراجعها (قوله يمكن تحصيلها) اي تحصيل البراءة عن قضاء يومين وكان الاولى تثنية الضمير كما في النهاية (قوله لا في هذه الصورة) اي صورة بقاء يومين (قوله وصورة) عبارة النهاية وواحدة اه (قوله بانواعه) اي الشاملة لنقص يوم ويومين فأكثر (قوله لوقوع يوم الخ) اي لان الحيض ان طر في الاول سلم الاخير وفي الثالث لم الاول وان كان اخر الحيض الاول سلم الثالث او الثالث لم الاخير نهاية (قوله ولا يتعين هذا الخ) وفي النهاية والمغنى بعد ذكر كيفيات اخر ما نصه واللفظ للثاني هذا في غير الصوم المتتابع اما المتتابع بنذر او غيره فان كان سبعة ايام فادونها صامته ولاء ثلاث مرات الثالثة منها من سابع عشر شرعها في الصوم بشرط ان تفرق بين كل مرتين من الثلاث بيوم فأكثر حيث يتأتى الاكثر وذلك فيما دون السبع فلقضاء يومين ولاء تصوم يوما وثانية وسابع عشرة وثمان عشرة ويومين بينهما ولاء غير متصلين بشيء من الصومين فبتر الان الحيض إن فقد في الاولين صح ومما وإن وجد فيها صح الاخير ان اذ لم يعد فيها ولا فالتوسطان وإن وجد في الاول ودون الثاني صح ايضا وبالعكس فان انقطع قبل السابع عشر صرح مع ما بعده وإن انقطع فيه صح الاول والثامن عشر وتخلل الحيض لا يقطع الولا وإن كان الصوم الذي تخلله قدر ايسره وقت الطهر لضرورة تحير المستحاجة فان كان المتتابع اربعة عشر فادونها صامت له ستة عشر ولاء ثم تصوم قدر المتتابع ايضا ولاء بين افراده وبينها وبين الستة عشر فلقضاء ثمانية متتابعة تصوم اربعة وعشرين ولاء فبتر اذا غاية بطلان ستة عشر فيبقي لها ثمانية من الاول والآخر او منهما ومن الوسط وقضاء أربعة عشر تصوم ثلاثين وإن كان ما عليها شهرين متتابعين صامت مائة واربعين يوما ولا فطر الا يحصل من كل ثلاثين أربعة عشر فيحصل من مائة وعشرين ستة وخمسون ومن عشرين الاربعة الباقية وإنما وجب الولا لانها لو فرقنا احتتمل الفطر في الطهر فيقطع الولا اه (قوله اي المتحيرة الخ) الالفعداى المرأة التي جاوزدها اكثر الحيض فتأمل (قوله كما مر) اي في شرح او متحيرة بان الخ (قوله من عادت) الى قوله فني حفظ القدر في النهاية والمغنى لا قوله

الخ أقول لقائل أن يقول ان رمضان حقيقة في الهلال الناقص ايضا فالنقص بالكمال مخرج له فالتأسيس به في غاية الظهور مغن عن التعسف الذي ارتكبه مع أن في صحته نظر افان قوله فالكمال الخ لا يفيد التأسيس إلا ان اراد ان فيه إشار إلى ان رمضان يكون كاملا وناقصا وأنه حقيقة في الامرين فالنقص المذكور مخرج للناقص ولا يخفى ان عبارته في غاية القصور والبعد عن ذلك فليتأمل (قوله اي المتحيرة لا بقيد التفسير) الالفعداى المرأة التي جاوزدها اكثر الحيض فتأمل (قوله المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة



فزع من ان سياقه يقتضى انها متحيرة مطابقة ليس في محله (وهي في) الزمن (المحتمل) للحيض و الطهر (كحائض في الوطء) ومس المصحف والقراءة في غير الصلاة (وطاهر في العبادة) المحتاجة للنية كما علم من الامثلة السابقة احتياطاً كالمتحيرة (١١٤) المطلقة (وإن احتمل انقطاعا واجب

الغسل لكل فرض) احتياطاً  
ايضاً والا فالوضوء لكل  
فرض ففي حفظ القدر فقط  
كان قالت كان حيضى ستة  
ايام من العشر الاول من  
كل شهر الخامس والسادس  
حيض يقينا وما بعد العاشر  
طهر يقينا ومن السابع  
للعاشر يحتمل الانقطاع  
فتمت غسل لكل فرض ومن  
الاول للخاص يحتمل الطرو  
فلا غسل قالوا ولا تخرج هذه  
اي المحافظة للقدر فقط عن  
التحريم المطلق إلا بحفظ قدر  
الدور وابتدائه وقدر الحيض  
كهذا المثال بخلاف قولها  
حيضى خمسة واضللتها في  
دورى ولا اعرف سوى  
هذا او دورى ثلاثون ولا  
اعرف ابتداءه فهى متحيرة  
مطلقة لان كل زمن يمر عليها  
يحتمل للثلاثة الحيض  
والطهر والانقطاع وفي  
حفظ الوقت فقط كان قالت  
اعلم انى حيض فى الشهر مرة  
واكون فى سادسه حائضا  
السادس حيض يقينا والعشر  
الاخير طهر يقينا ومنه  
للعشرين يحتمل الانقطاع  
دون الطرو ومن الاول  
للسادس يحتمل الطرو  
فقط ( والاظهر ان دم  
الحامل ) الصالح لكونه  
حيضاً ولو بين توأمين حيض  
للخبر الصحيح دم الحيض  
أسود يعرف ولا ناله لا يمنع

المحتاجة إلى احتياط (قوله) المحتاجة للنية) خرج نحو القراءة سم (قوله) كاعلم) أى التقييد بما ذكره (قوله)  
السابقة (في المتحيرة المطلقة) (قوله) وإلا فالوضوء الخ) ويسمى ما يحتمل الانقطاع طهرامشكوكا فيه وما لا  
يحتمله حيضامشكوكا فيه ونهاية ومعنى قال عش والظاهر انها لا تفعل طواف الا فاضة في الطهر المشكوك فيه  
ولا في الحيض المشكوك فيه ولا فيما نسبت انتظام عاداتها فردت لاقول النوب واحتاطت في الزائد لان  
الطواف لا اخرلوقته فيجب تأخير طهرها المحقق لا يقال انتظاره معه الاحرام فيه مشقة شديدة لانا  
نقول يمكن دفعها بما ذكره من ان الحائض حيضاً محققاً تنخلص من الاحرام بالهجوم على الطواف مقلدة  
مذهب الحنفى او غير ذلك بما يأتى في الحج هذا ولم يتعرضوا لما لو طافت طواف الا فاضة من التحريم هل يجب  
إعادته في زمن يغلب على الظن معه وقوعه في الطهر كما في قضاء الصلوات ولا وقياس ما في الصلاة وجوب ذلك  
اه بخذف (قوله) يحتمل الانقطاع) اى والحيض والطهر نهاية ومعنى قال عش الذى يظهر ان ليس مرادهم  
باحتمال الطهر هنا طهر اصلياً لا يكون بعد الانقطاع كما يتوهم من عطفه عليه وجعل كل منها احد المحتملات  
فانه مستحيل بعد فرض تقدم الحيض يقينا بل مرادهم الطهر في الجملة فالمراد باحتمال التطهر والانقطاع  
احتمال طهر بعد الانقطاع او معه الانقطاع والحاصل انه ليس المراد ان كلا منهما يحتمل حصوله على  
الانفراد فانه غير ممكن كاتين بل المراد احتمال طهر معه انقطاع سم على المنهج اه (قوله) يحتمل الطرو  
وعبارة النهاية والمغنى يحتمل للحيض والطهر اه (قوله) قالوا) اى الاصحاب معنى (قوله) ولا تخرج الى  
قوله بخلاف قولها في النهاية الى قوله وفي حفظ الوقت في المغنى (قوله) بخلاف قولها الخ) ولو قالت كمنت  
اخلط شهر اشهر حيضاً فلحظة من اول كل شهر ولحظة من اخره حيض يقينا وما بين الاولى اى التي من اول  
الشهر ولحظة من اخر الخامس عشر يحتمل الثلاثة وهذه اللحظة اى التي اخر الخامس عشر مع لحظة من اول  
ليلة السادس عشر طهر يقينا وما بين اللحظة من اول ليلة السادس عشر واللحظة من اخر الشهر يحتمل  
الحيض والطهر دون الانقطاع معنى ونهاية (قوله) ولا اعرف سوى هذا) اى سوى قدر الحيض من قدر  
الدور وابتدائه (قوله) والعشر الاخير طهر يقينا) فيه نظر بالنسبة لاولها لان فرض انها في جميع السادس  
حائض بصري (قوله) ومنه) اى من السادس (قوله) يحتمل الانقطاع) اى والحيض (قوله) فقط) اى  
دون الانقطاع قول المتن (ان دم الحامل) قال في شرح المهذب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر  
وأفصح وإن حملت على رأسها أو ظهرها حاملاً لا غير انتهى سم (قوله) الصالح) الى قوله نعم في  
النهاية وكذا في المغنى الا قوله ولانه الى وانما (قوله) الصالح) اى وإن خالف عاداتها حيث لم ينقص  
عن يوم وليلة ولا زاد على خمسة عشر ولو بصفة غير صفة الدم الذى كانت تراه في غير زمن الحمل عش قول  
المتن (حيض) اى وإن ولدت متصلاً باخيه بلا تخل نفاً ومعنى ونهاية (قوله) للخبر الصحيح الخ) عبارة النهاية  
لعموم الادلة كخبر دم الحيض الخ (قوله) ولانه لا يمنع الخ) عبارة النهاية ولا نهدم الرضاع بل اذا  
وجد معه حكم بكونه حيضاً وإن ندر فكذلك لا يمنع الحمل اه (قوله) وانما حكم الخ) رد لدليل مقابل الاظهر  
(قوله) ليس حيضاً) محله مالم يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع

(قوله) والاظهر ان دم الحامل) قال في شرح المهذب وامرأة حامل وحاملة والاول اشهر وأفصح وإن حملت  
على رأسها أو ظهرها حاملاً لا غير اه (قوله) ليس حيضاً) محله مالم يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل  
من الخارج مع الطلق والخارج مع الولد حيضاً ايضاً حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلا انه  
اتصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضاً وإن لزم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما  
فانه يجوز خلاف ما لو جاز دمها النفاس الستين فانه يكون استحاضة ولا يحمل ما بعد الستين حيضاً متصلاً  
بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا تقدم النفاس دون ما إذا تأخر صوابه (قوله) ليس حيضاً) محله مالم

الرضاع لو وجد وإن ندر فكذلك الحمل وإنما حكم الشارع براءة الرحم به نظراً للغالب وكون الحمل يسد مخرج الحيض إنما هو أغلبي أيضاً نعم  
الدم الخارج مع الطلق أو الولد ليس حيضاً ولا نفاساً إذا ثبت أنه حيض جرت عليه أحكامه إلا حرمه الطلاق فيه إن انقضت العدة بالحمل لكونه

منسوب بالطلاق والإلحاح  
لانتضاء العدة بالحيض  
حيث (و) الأظهر أن  
(النقاء بين الدم) الذي  
يمكن كونه حيضا بأن  
لم يزد النقاء مع الدم على  
خمس عشرة واحتوش  
بدمين في الخمسة عشر ولم  
ينقص بمجموع الدم عن  
أقل الحيض كما تفيدته ال  
العهدية في الدم فاصلاح  
نسخة المصنف التي بخطه  
كذلك إلى أقل الحيض ليس  
في محله (حيض) سببا لحكم  
الحيض عليه لأنه لما نقص  
عن أقل الطهر أشبه الفترة  
بين دفعات الدم والفرق  
بينها أن النقاء شرطه أن  
تخرج القطنة بيضاء نقية  
والفترة تخرج معها ملوثة  
ومن ثم انفقوا على أنها حيض  
ومحل الخلاف في نحو الصلاة  
والصوم والوطء دون  
انتضاء العدة فإنه لا يوصل  
به إجماعا ودون الطلاق  
فإنه لا يحل فيه (وأقل  
النفاس) وهو الدم  
الخارج بعد فراغ جميع  
الرحم وإن وضعت  
علقة أو مضغة

الولد حيضا أيضا حتى لو استمر الخارج مع الطلق وخروج الولد إلى أن اتصل بالخارج بعد تمام الولادة  
كان جميعه حيضا وإن لم اتصال النفاس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ما لجواز دما  
النفاس الستين فإنه يكون استحاضة ولا يجعل ما بعد الستين حيضا متصلا بالنفاس واعتبار الفصل بينهما إذا  
تقدم النفاس دون ما إذا تأخر وقضية قولهم السابق محله ما لم يتصل الخ أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض  
كيوم فقط لا يكون حيضا وإن كان بمجموعه مع ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع سم على حج والأقرب أنه  
حيض لأنه بمجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحقق ما ينافيه ع (قوله والأحرم) شامل للنسب  
لغيره كحمل الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع  
لا يحسب من عدة الطلاق كانت حائضا أو طاهرا سم (قوله الذي) إلى قوله ودون الطلاق في النهاية  
والغنى لإقوله كما تفيدته إلى المتن (قوله بأن لم يزد الخ) فإذا كانت ترى وقتادما وقتانقاء واجتمعت هذه  
الشروط حكمتنا على الكل بأنه حيض أما النقاء بعد آخر الدماء فطهر قطعوا أن نقصت الدماء عن أقل الحيض  
فهي دم استحاضة معنى (قوله فاصلاح نسخة المصنف الخ) عبارة المغنى والأظهر أن النقاء بين دماء أقل  
الحيض فأكثر حيض قال ابن الفركاح أن نسخة المصنف والنقاء بين الدم حيض ثم أصلحه بعضهم بقوله بين  
أقل الحيض لأن الراجع أنه إنما ينسحب إذا بلغ بمجموع الدماء أقل الحيض اه قال الولي العراقي وهذه  
النسخة التي شرح عليها السبكي وقال ابن النقيب وقد رايت نسخة المصنف التي بخطه وقد أصلحت كما قال بغير  
خطه اه ونحوه في النهاية إلا أن ما نقله فيه عن ابن الفركاح عزاه فيها للبرهان الفراري وهو المراد بابن  
الفركاح لتفر كح كان في ساق أبيه ثم ما شرع عليه تبعا للشارح المحقق من حل الأقل على الأقل اصطلاحا  
لا يستغنى عن تقديره أكثر لكنه يشمل صورة غير مزادة وهو كون الدماء وأصله إلى حد لا أكثر اصطلاحا  
إذ لا يتصور تحلل نقاء بينهما محكوم عليه بأنه حيض فليحمل الأقل على معناه لغوه وما عدا إلا أكثر فيستغنى  
عن تقديره أكثر الموقع في إيهام ما ليس بمراد والأصل عدم التقدير بصري (قوله ليس في محله) فيه نظر  
ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعين العهدية وعدم القرينة عليها فكون الإصلاح في محله مما  
لا ينبغي تردد فيه سم أقول بل في نظره نظر إذ لا يجوز كما في شرح مسلم إصلاح عبارة كتاب وإن اذن مؤلفه  
في خطبته بذلك بل يكتب في هامشه قال المصنف كذا وصوابه كذا ولو سلمنا الجواز فهو ما لم تقبل العبارة معنى  
صحيحا ولا افتحمله عليه ولو كان بعيدا كان به عليه القاضي غرض الدين (قوله دون انتضاء العدة) أي فلا  
تنقضي بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد هذا النقاء قرأ سم (قوله الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم) أي  
وقبل أقل الطهر فلو لم ترد ما إلا بعد مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا نفاس لها على الأصح سم عن العباب  
يتصل بحيض متقدم على الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق أو الولد حيضا فلورأت بو ما فظ دما ثم  
وضعت مصلا به فطاهر أن ذلك اليوم دم فساد وإن تقدم بعضه على الطلق لنقصه عن أقل الحيض ولا يمكن  
تمكيه من الخارج عقب الولادة لأنه نفاس (قوله ليست حيضا ولا نفاسا) محله ما لم يتصل بحيض متقدم  
وإلا كان حيضا كذا عبر به غير واحد وقضيته أنه لو لم يتصل بدم متقدم قدر الحيض كيوم وليلة لا يكون  
حيضا وإن كان بمجموعه مع ما تقدمه قدر الحيض فلا يرجع سم (قوله والأحرم) شامل للنسب لغيره كحمل  
الشبهة وغير المنسوب كحمل الزنا وجه الحرمة في الأول أن عدة الشبهة مقدمة وما قبل الوضع لا يحسب من عدة  
الطلاق كانت حائضا أو طاهرا فإن قلت التطويل لم يلزم من الطلاق في الحيض حينئذ قلنا صدق في الجملة أنه  
لزم من طلاقها في هذا الحيض أن عدتها بعد الولادة وبعد ما يلقاها من النفاس الذي لا يحسب من عدتها  
فيحصل التطويل ولا يضره أن تحريم الطلاق في عدة الشبهة ثابت وإن كانت طاهرا لهذا المعنى (قوله ليس  
في محله) فيه نظر ويكفي في الإصلاح الإيهام القوي وعدم تعين العهدية وعدم القرينة عليها فكون  
الإصلاح في محله مما لا ينبغي تردد فيه (قوله دون انتضاء العدة) أي فلا تنقضي بتكرار هذا النقاء إذ لا يعد  
هذا النقاء قرأ (قوله الخارج بعد فراغ جميع الرحم الخ) قال في شرح الإرشاد كالعباب وغيره وقبل مضى

فيها صورة خفية اخذنا من في الغسل إذ لا تسمى ولادة إلا حيث كبر حوا به فلا تخالف (١٣٤) بين ما ذكره هنا وفي العدد خلافا

لمن ظنه وإطلاقهم أنها لا تنقضي بعلقة بمحلول على الأغلب أنه لا صورة فيها خفية من النفس وهو الدم إذ به قوام الحياة وألح وجوه عقب نفس وإذ لم يتصل بالولادة فابتداءه من رؤية الدم على تناقض للمصنف فيه وعليه فزمن النقاء لانفاس فيه فيلزمها فيه أحكام الطاهرات لكنه محسوب من الستين كما قاله البلقيني (لحظة) هو كقول غيره محبة بمعنى قول الروضة لاحدا قلله أي لا يتقدر بل ما وجد منه وإن قل نفاس لكن اللحظة أنسب بذكر الغالب والأكثر لأن الكل زمن (وأكثره ستون) يوما (وغالبه أربعون) يوما بالاستقراء كإبراهيم (ويحرم به ما حرم بالحيض) حتى الطلاق إجماعا لأنه دم حيض يجتمع قبل نفخ الروح وبعد النفخ يكون غذاء الولد ولا يؤثر في حقوقه به في ذلك تخالفهما في غير ذلك النفاس لا يتعلق به عدة ولا استبراء ولا بلوغ لحصولها قبله بالولادة أو الانزال الناشئ عنه العلوق وأقله لا يمكن أن يسقط صلاة لتعذر استغراقه لو قتها بخلاف أقل الحيض كذا

وشرح الارشاد زاد المعنى والنهاية وعلى هذا فيحل الزوج أن يستمتع بها قبل غسلها أو تيممها كالجنب اه (قوله فيها الخ) راجع للعلقة أيضا بدليل قوله الاتي وإطلاقهم الخ سم (قوله صورة الخ) وينبغي الاكتفاء بأخبار قابلة واحدة بها لان المدار على ما يفيد الظن والواحدة تحصله ع (قوله إلا حيث كبر) أي حين وجود الصورة (قوله من النفس الخ) عبارة المعنى وهو بكسر النون لغة الولادة وشرعا ما رمى سعى بذلك لانه يخرج عقب النفس من قولهم تنفس الصبح اذا ظهر ويقال لذات النفاس نفساء بضم النون وفتح الفاء وجمعها نفاس كعشراء وعشار ويقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وبكسر الفاء فيها وما الضم أفصح واما الحائض فيقال فيها نفست بفتح النون وكسر الفاء لا غير ذكره في المجموع اه (قوله قوام الحياة) الاولى قوام النفس (قوله وإذ لم يتصل) الى قوله لكن اللحظة في النهاية والمعنى (قوله) وإذ لم يتصل بالولادة أي وإذا تأخر خروج الدم عن الولادة فالنفاس من خروجه لا منها نهاية ومعنى (قوله فابتداءه الخ) أي من حيث الاحكام ع (قوله) أي لا من حيث الحسيان من الستين أو الأربعين (قوله) من رؤية الدم) أي قبل مضي أقل الطهر كإبراهيم (قوله فزمن النقاء) أي الذي بين الولادة ورؤية الدم ع (قوله فيلزمها فيه الخ) فتجب عليها الصلاة في النقاء المذكور وقد صحح في المجموع انه يصح غسلها عقب ولادتها ولا يشكل على ما رجحناه قول المصنف بطلان صوم من ولدت ولدا جافا لانه لما كانت الولادة مظنة خروج الدم انيط البطلان بوجوده وإن لم يتحقق كما جعل النوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شيء منه نهاية ومعنى (قوله لكنه محسوب الخ) معتمد ع (قوله كما قال البلقيني) عبارة كافي النهاية ابتداء الستين من الولادة وزمن النقاء نفاس فيه وإن كان محسوبا من الستين اه (قوله بل ما وجد منه) أو ان قل نفاس) أي ولا يوجد أقل من محبة أي دفعة نهاية ومعنى بضم الدال ع (قوله انساب) أي من المحبة قول المتن (ستون) وقال بعض العلماء سبعون وقال أبو حنيفة أي وأحمد أربعون معنى (قوله لانه دم) الى قوله ولك منعه في النهاية وإلى قوله ثم رابت في المعنى (قوله ولا يؤثر الخ) عبارة المعنى والنهاية حكمه حكم الحيض في سائر أحكامه إلا في شئني أجدهما ان الحيض يوجب البلوغ والنفاس لا يوجب له ثبوت قبله بالانزال الذي حيات منه الثاني ان الحيض يتعاقب به العدة والاستبراء ولا يتعلقان بالنفاس لحصولها قبله بمجرد الولادة ويخالفه ايضا في ان أقل النفاس لا يسقط الصلاة الخ فعلم من هذا ان اوفي قول الشارح بالولادة أو الانزال الخ للتوزيع (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا سم أي أو من وطء شبهة (قوله وأقله لا يمكن ان يسقط الخ) أي وحده كما يصرح به التعليل فلا يرد ما أورده الشارح

خمس عشرة يوما من الولادة اه فلم ترد ما أصلا إلا بعد خمسة عشر قال الاسنوي فلا نفاس لها بالكلية في اصح الوجهين كما قاله في شرح المهذب اه قال في العباب والخارج مع الولد او حال الطلاق دم فساد وبين التوامين حيض كعد وخروج عضو دون الباقي اه وقوله كعد وخروج عضو لعل محله اذ لم يكن الحال حال طلق اخذنا قبله (قوله فيها) راجع للعلقة ايضا بدليل وإطلاقهم الخ (قوله اخذنا من في الغسل) فيه شيء يعرف مما تقدم في الحواشي ثم عن الخادم (قوله من رؤية الدم) اعتمده مر (قوله لكنه محسوب من الستين الخ) قال في شرح العباب ورد بأن حسيان النقاء من الستين من غير جعله نفاسا فيه تدافع بخلاف جعل ابتداءه من الدم اه (قوله لحصولها قبله بالولادة الخ) فديقال هذا لا يأتي بالنسبة للعدة فيما اذا ولدت ولم ترد ما فطلقها ثم راته قبل خمسة عشر يوما فقد يقال هذا النقاء الواقع بعد الولادة وقبل رؤية الدم طهر فيعد قرالانه محتوش بالدم السابق على الولادة و بالدم الواقع بعده فقد تعلقت به العدة كالحيض اذ تعلقت به ليس إلا بمثل ذلك وبالنسبة للاستبراء فيما اذا ولدت امته ولم ترد ما فوطئها حينئذ ثم بعتها ثم رات الدم قبل خمسة عشر يوما فقد يقال يحصل الاستبراء بهذا الدم الذي هو نفاس فلتراجع المسئلة ولتحرر (قوله لحصولها قبله بالولادة) لا يأتي هذا في العدة إذا كان الحمل من زنا (قوله لا يمكن ان يسقط صلاة) أي وحده كما يصرح به

نقله ابن الرفعة عن البندنجي ولك منعه بأنه يتصور إسقاطها لها بأن تكون مجنونة من أول الوقت الى أن تبقى لحظة فتتنفس حيثئذ فقارئة النفاس لهذه اللحظة أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يلزمها قضاءها ثم رأيت بعض الشراح

أشار لذلك وعبره ستين) يوما (٤١٤) (كعبوره) أي الحيض (الكثرة) فبأن هنا أقسام المستحاضة بأحكامها فإن اعتادت نفاسا

وحيضا فنفسها العادة  
وبعد قدرها إلى مضي قدر  
طهرها المعتاد من الحيض  
طهر ثم بعده حيضا كعادتها  
أو نفاسا فقط فهي مبتدأة  
في الحيض فطهرها بعد  
نفاسها المعتاد تسعة  
وعشرون يوما ثم تحيض  
أقله وأطول تسعة وعشرين  
يوما وهكذا ومثلها فيما ذكر  
مبتدأة فيها وإن تكررت  
ولادتها بلا دم ونفاس  
المبتدأة حجة أو حصة فقط  
ردت في الحيض لعادتها  
فيه كالطهر وفي النفاس  
الحجة كما ترده في تمييزها  
مالم ترده على ستين ولا شرط  
للضعيف هنا ولو نسيت عادة  
نفاسها احتاطت أبدا  
سواء المبتدأة في الحيض  
والناسية لعادتها فيه وأما  
قول ابن الرفعة لا يتصور  
التحير في النفاس إذا المذهب  
أن من عادتها أن لا تراها  
أصلا إذا رأت الدم  
وجاوز الستين تكون  
كالمبتدأة وحينئذ فابتداء  
نفاسها معلوم وبه ينتفي  
التحير فيه نظر إذا ما ذكره  
لا يدل على انتفاء مطلق  
التحير عن النفاس لما تقرر  
في الناسية ومن ثم قال  
الجلال البلقيني النفاس  
الناسية أن نسيت قدر عادة  
نفاسها وعلت وقت ولادتها  
وجاوز الدم تحتاط أبدا

سم عبارة السيد البصري قوله كذا نقله ابن الرفعة الخ نقل في النهاية كلام ابن الرفعة وأقره من غير تعقب  
وتعقبه في المغني بنحو ما هنا فقال ور بما يقال قد يسقطه فما إذا بقي من وقت الضرورة ما يسع تكبيرة الاحرام  
فنفست أقل النفاس فيه فإنه لا يجب قضاء تلك الصلاة فعلي هذا لا يستغنى ما قاله اه وقد يجاب من قبل ابن  
الرفعة بأن المراد أن أقل الحيض يستقل باسقاط الصلاة بخلاف أقل النفاس ولا ترده الصورة المذكورة  
إذا المسقط فيها للصلاة إنما هو اجتماع مع الجنون السابق حتى لو فرض انتفاء الجنون فلا إسقاط ويكفي  
هذا القدر إذ الفرض إثبات خصيصية للحيض ليست للنفاس اه (قوله أشار لذلك) أي للمنع المذكور  
(قوله فبأن هنا الخ) عبارة المغني لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد عليه عند الاشكال  
فينظر ابتداء تلك في النفاس أم معتادة مميزة أم غير مميزة ويقاس بما تقدم في الحيض فترد المبتدأة المميزة  
إلى التمييز بشرط أن لا يزيد التقوى على ستين ولا يضبط في الضعيف وغير المميزة إلى لحظة على الاظهر  
والمعتادة المميزة إلى التمييز لا العادة في الأصح وغير المميزة الحافظة إلى العادة وتثبت مرة إن لم تختلف في  
الأصح والافقيه التفصيل السابق في الحيض والناسية إلى مرد المبتدأة في قول وتحتاط في الاخر الاظهر في  
التحقيق اه (قوله طهر) أي هو طهرها سم (قوله ومثلها) أي المعتادة نفاسا فقط (قوله فيما ذكر مبتدأة  
فيهما) قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارع بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة فهو كالاستثناء من قوله ومثلها الخ سم (قوله مميزة فيه) أي مبتدأة مميزة في النفاس (قوله  
مالم ترده) أي المميزة يعني تميزها على حذف المضاف وكان الظاهر التذكير كافي لبعض النسخ والمغني قال  
سم لم يقل ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا اه (قوله ولا شرط)  
عبارة المغني ولا يضبط اه (قوله لا يتصور التحير) أي المطلق (في النفاس الخ) اعتمده النهاية والمغني لكن  
أقر الرشيدى ما قاله الشارع (قوله وبه) أي بعلمها ابتداء نفاسها (قوله ينتفي التحير) أي المطلق (خاتمة)  
يجب على المرأة تعلم ما تحتاج اليه من أحكام الحيض والاستحاضة والنفاس فإن كان زوجها عالما لزمه تعليمها  
ولا فلها الخروج لسؤال العلماء بل يجب ويحرم عليه منعها إلا أن يسأل هو ويخبرها فتستغنى  
بذلك وليس لها الخروج إلى مجلس ذكر أو تعلم خير إلا برضاها وإذا انقطع دم النفاس والحيض  
واغتسلت أو تيممت حيث يشع لها التيمم فلزوج أن يطأها في الحال من غير كراهة فإن خافت  
عود الدم استحب له التوقف في الوطء احتياطا مغنى ونهاية

(كتاب الصلاة)

أي هذا كتاب الصلاة أي الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة هي حقيقة الصلاة وعددها وحكمها  
التعليل فلا يرد ما أورده الشارع (قوله من الحيض) أي هو طهرها (قوله ومثلها فيما ذكر مبتدأة فيهما)  
قال في الروض إلا أن هذه أي المبتدأة فيهما نفاسا لحظة اه وهذا مراد الشارع بقوله الاتي ونفاس  
المبتدأة حجة اه (قوله ونفاس المبتدأة حجة) هو كالاستثناء من ومثلها الخ (قوله مالم ترده على ستين) لم يقل  
ولم ينقص عن أقله كما تقدم نظيره في الحيض لعدم تصور النقص هنا (قوله ولا شرط للضعيف هنا) فيه بحث  
لأنه تقرر أنه لو انقطع الدم في الستين بعد رؤيته ثم عاد قبل خمسة عشر يوما من حين الانقطاع كان العائد  
نفاسا لا حيضا إذا طهر الفاصل بين النفاس والحيض في الستين لا يكون أقل من خمسة عشر يوما من لازم ذلك  
كون زمن الانقطاع المذكور نفاسا وحينئذ فلو رأت مثلا نصف الستين سوادا ثم عشرة حمرة ثم  
عاد السواد وجاوز الستين فإن جمعت الحمرة المذكورة طهرا وما بعدها حيضا خالف هذا الذي  
تقرر وإلا لزم أن للضعيف شرطا في الجملة ولم يصح نفي جنسه على الإطلاق إلا أن يريد لا شرط  
له بالنسبة لما بعد الستين وهو تكلف واجمال وإبهام فليتأمل

(كتاب الصلاة)

أن كانت مبتدأة لأن ابتداء حيضها غير معلوم وأن نسيت القدر والوقت بأن تقول ولدت مجنونة واستمر بي الدم فكتاب

(كتاب الصلاة) هي شرعا

وأما مبتدأة في الحيض احتاطت أبدا ايضا

فكتاب الخ خبر مبتدأ محذوف وإضافته للصلاة من إضافة الدال للدلول شيخنا (قوله أقوال وأفعال) أى أقوال خمسة وأفعال ثمانية فالجمله ثلاثة عشر هى أركان الصلاة وأما الطائفة فى هيئة تابعة للركن فلا تعدر كنعلى التحقيق فالأقوال تكبيرة الأحرام والفاحة للشهد الأخير والصلاة على النبي ﷺ بعده والتسليم الأولى والأفعال النية لأنها فعل قلبى والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بينهما وجلوس التشهد والصلاة على النبي ﷺ الذى يعقبه السلام والترتيب شيخنا وقال البجيرى المراد بالأقوال والأفعال هنا ما يشمل المندوب اهـ (قوله مفتحة الخ) قد يقال لأحاجة إليه مع قوله مخصوصة فلو أبدله بقوله على وجه مخصوص لكان أولى إذ هو صادق بما إذا أتى بالأفعال مخصوصة مثلاً من غير ترتيب وافتتحها بالتكبير واختتمها بالتسليم رشيدى قال شيخنا اعترض قوله مفتحة بالتكبير الخ بأن مقتضاه أن التكبير والتسليم خارجان عن حقيقتها وليس كذلك ويجاب بأن الشئ قد يفتتح ويختتم بما هو منه كما هنا اهـ زاد عن سمن على البهجة كما يدل عليه ما ذكره فى خطبة العبد إن التكبير قبل ما خارج عنها وأن الشئ قد يفتتح بما ليس منه فإن هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون بما هو منه بل وعلى أنه الأصل فتأمل ولهذا كانت أم الكتاب فاتحة الكتاب مع أنها جزء منه قطعاً اهـ (قوله غالباً) قد يقال ليس له ضابط حتى تعلم به الجماعية والمالعة إلا أن يقال ليس المراد أنه من تمام التعريف بل الإشارة إلى أن المعرف هو الغالب وهو ما عدا المذكورتين نعم لا يلائم هذا التوجيه قوله إلا أن مع حذف غالباً بصرى (قوله فلا ترد صلاة الأخرس الخ) أى وصلاة المربوط على خشبة لعدم الأفعال فيها شيخنا (قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد وإذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل سم عبارة البصرى قوله بل لا يردان الخ محل تأمل لأنهما إن كانتا ماصدق الحقيقة الشرعية كما هو ظاهر فالتعريف غير صادق عليها فلا يكون جامعاً اهـ (قوله لا يردان) الأولى الثانيت (قوله لأن وضع الصلاة الخ) أن أراد بوضعها حقيقة تأملها معنى الزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه سم وقد يقال أن المراد أن المعرف بفتح الراء صلاة غير المعذور بنحو الخرس لا مطلق الصلاة (قوله فأخرج الخ) لم يظهر المراد منه ثم رابت الفاضل المحشى أشار لنحو ما ذكرته فليراجع بصرى (قوله لا شتا لها على الصلاة الخ) أى فهو من تسمية الكل باسم الجزء هذا إن كانت مأخوذة من صلى إذا دعا كما اشتهر وقيل مأخوذة من صلى إذا حرك الصلوتين وهما عرفان فى الخاصرتين بنحنيان عند الركوع والسجود ويرفعان عند الرفع منهما وقيل من صليت العود بالنار إذا قومته بها والصلاة تقوم الإنسان للطاعة من ثم وورد من لم تنه صلاته عن الفحشاء والمنكر فلا صلاة له أى كماله ولا يضر كون الصلاة وأوية قلبت وأوها فالنحر كما وانفتاح ما قبلها وصليت بائى لأنهم يأخذون الواوى من البائى وبالعكس شيخنا (قوله وهى الدعاء) قيل مطلقاً وقيل

أقوال وأفعال مخصوصة  
مفتحة بالتكبير مختصة  
بالتسليم غالباً فلا ترد صلاة  
الأخرس وصلاة المريض  
التي يجربها على قلبه بل  
لا يردان مع حذف غالباً  
لأن وضع الصلاة ذلك فما  
خرج عنه لعارض لا يرد  
عليه سميت بذلك لاشتغالها  
على الصلاة لغة وهى الدعاء

(قوله بل لا يردان الخ) فيه نظر لأنه أن أراد أن كون المراد أن وضعها ذلك يفهم من التعريف فهو ممنوع كما لا يخفى وإن أراد أنه مراد به وأن لم يفهم منه فهذا لا يمنع الورد وإذ حيث لم يشمل لفظ التعريف بعض الأفراد كان غير جامع وإن أريد به معنى جامع لا يفهم منه فليتامل (قوله لأن وضع الصلاة ذلك) أن أراد بوضعها حقيقة تأملها معنى الزم خروج هذا الفرد وأصلها فإن أراد بالأصل الغالب فلم يستغن عن قيد الغلبة وإن أراد به شيئاً آخر فليبين لينظر فيه (قوله فأخرج الخ) على لعارض الذي خرج لعارض هل هو من الأفراد حقيقة أو لا وهل يشمل لفظ التعريف أو لا فإن قال من الأفراد حقيقة ولا يشملها فهو وارد قطعاً وإلا فهو ممنوع قطعاً فتأمل اللهم إلا أن يكون المراد أنه شئ وضعه ما ذكره فيه خفاء لا يليق بالتعريف (قوله وخرج بقول مخصوصة) قد يقال أن صدق جمع الأقوال والأفعال فى سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة أيضاً فإن أراد به معنى خاص فى الواقع فهذا لا يفهمه السابق فلا فائدة فى الإخراج بالنسبة

بخير شيخنا (قوله) وخرج بقولي مخصوصة (الخ) قال ابن العماد أنها خارجان بأقوال وأفعال فأنهما فعل واحد مفتوح بالتكبير مختتم بالتسليم نهاية وبصري وعبارة سم أن صدق جمع الاقوال والأفعال في سجدة التلاوة والشكر صدق معنى مخصوصة ايضا وان اراد به معنى خاصا في الواقع فهذا لا يفهمه السامع وان لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الافعال بسجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود اه وأجاب عنه شيخنا بأنه ليس فيها إلا قولان واجبان تكبيرة الاحرام والسلام وعلان كذلك النية والسجود وكل من هويه والرفع منه غير مقصود اه (قوله) كصلاة الجنابة قال في المغني فيدخل صلاة الجنابة بخلاف سجدة التلاوة والشكر اه فالظاهر ان قول الشارح كصلاة الجنابة مثال للمغني ثم رايت كلامه في فتح الجواد مصرحاً بأنها لا تسمى صلاة فتمثيله هذا على ظاهره نعم الانسب حينئذ عطفها على سابقها لما في هذا من الايهام بصري اي بان يقول وصلاة الجنابة فإنها ليست صلاة وكذا جعله سم مثالا للمغني حيث استشكله بان صلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين اه وقد يجاب عنه بان رفع اليدين سنة والكلام فيما يتوقف عليه حقيقة الصلاة وعبارة شيخنا بعد ادخاله صلاة الجنابة في المعروف كالمغني نصه وصلاة الجنابة فيها أقوال وهي ظاهرة وأفعال وهي القيامات وهي أفعال متعددة حكما لجعل القيام للفتحة فعلا والقيام للصلاة على النبي ﷺ فعلا وهكذا وإن كانت في الحس فعلا واحدا اه قول المتن (المكتوبات خمس) الاصل فيها قبل الاجتماع آيات كقوله تعالى وقيموا الصلاة أي حافظوا عليها دائما باكمال واجباتها وسنتها وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا أي جمعة موقفة واخبار في الصحيحين كقوله ﷺ فرض الله على ليلة الاسراء خمسين صلاة فلم ازل اراجعه واساله التخفيف حتى جعلها خمسا في كل يوم وليلة وقوله للاعرابي خمس صلوات في اليوم والليلة قال الاعرابي هل على غير ما قال لا إلا ان تطوع وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن أخبرهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة واما وجوب قيام الليل فنسخ في حقنا وهل نسخ في حق ﷺ أكثر الاصحاب لا والصحيح نعم ونقله الشيخ أبو حامد عن النص مغني ونهاية (قوله أي المفروضات) إلى قوله فان جبريل في النهاية والمغني إلا قوله ولا ينافيه إلى وفرضت ومانبه عليه (قوله) ولا ترد الجمعة (الخ) عبارة المغني وخرج بقولنا العينية صلاة الجنابة لكن الجمعة من المفروضات العينية ولم تدخل في كلامه إلا إذا قلنا أنها بدل من الظهر وهو رأي والأصح أنها مستقلة اه (قوله والعشاء ليونس) وقيل من خصوصيات نبينا ﷺ وهو الأصح شيخنا عبارة سم عن الایعاب والأصح ان العشاء من خصوصياتنا اه واقره ع ش (قوله ولا ينافيه) أي ما ورد من ان الصبح (الخ) (قوله بعد صلاته) ظرف قول جبريل وقوله هذا الخ مقوله (قوله ليلة الاسراء) وهي قبل الهجرة بسنة نهاية ومغني وشيخنا (قوله لعدم العلم الخ) ولا احتمال ان يكون صرح له بان اول

اليه وان لم يصدق فلا حاجة لزيادة مخصوصة وفي شرح العباب وخرج بجمع الافعال بسجدة التلاوة والشكر لاشتغالها على فعل واحد هو السجود اه وقد يقال بل هي أفعال لأن الهوى للسجود والرفع منه فعلان خارجان عن مسمى السجود (قوله) فأنهما ليستا صلاة كصلاة الجنابة أقوال كالتكبيرات وأفعال كالقيام والنية ورفع اليدين (قوله أي المفروضات) لما كان الكتب غير الفرض اغتواهم منه شرعاً فاسم المراد هنا بقوله أي المفروضات (قوله) ورد ان الصبح (الخ) قال في شرح العباب قيل وهذه الصلوات تفرقت في الانبياء فالفجر لآدم والظهر لآبراهيم والعصر لسليمان والمغرب لعيسى ركعتين عن نفسه وركعة عن امه والعشاء خصت بها هذه الامة وخالف الرافي في شرح المستدبع ذلك فجعل الظهر لآدم والمغرب ليعقوب والعشاء لموسى وورد فيه خبر او الاصح كما مر ان العشاء من خصوصياتنا اه (قوله) ولم يجب صبح يوم تلك الليلة لعدم العلم بكيفيةها) أي واصل وجوب الخمس كان معلقا على العلم بالكيفية وبذلك يندفع ما يتوهم من انه يلزم من عدم بيان كيفية الصبح تاخير البيان عن وقت الحاجة وإنما كان يصح ذلك لو لم يكن

وخرج بقولي مخصوصة  
بسجدة التلاوة والشكر  
فأنهما ليستا صلاة كصلاة  
الجنابة (المكتوبات)  
أي المفروضات العينية  
(خمس) معلومة من الدين  
بالضرورة في كل يوم وليلة  
ولا ترد الجمعة لهما من جملة  
الخمس في يومها كما سيعلم  
من كلامه ولم تجتمع هذه  
الخمس لغير نبينا ﷺ  
وورد أن الصبح لآدم  
والظهر لآدم والعصر  
لسليمان والمغرب ليعقوب  
والعشاء لموسى ولا ينافيه  
قول جبريل في خبره الآتي  
بعد صلاته الخمس هذا وقت  
الانبياء قبلك لا احتمال أن  
المراد أنه وقتهم على  
الاجمال وان اختص كل  
من ذكر منهم بوقت  
وفرضت ليلة الاسراء ولم  
يجب صبح يوم تلك الليلة  
لعدم العلم بكيفيةها

وجوب الخمس من الظهر نهاية ومغنى وسم (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل كانت صبيحة ليلة فرضها لما أسرى به وأنه صبح بالصلاة جماعة أي لان الاذان لم يشرع الا بعد بالمدينة وان جبريل صلى به صلى الله عليه وسلم وهو باصحابه أي كان متقدما عليهم ومبلغهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة اه سم (قوله ابتدا بالظهر الخ) وكانت عبادته صلى الله عليه وسلم قبل ذلك في غار حراء بالتفكير في مصنوعات الله واكرام من يمر عليه من الضيفان فكان يتعبد فيه الليالي ذوات العدد واختار التعبد فيه دون غيره لانه تجاه الكعبة وهو يحب رؤيتها ثم وجب عليه وعلينا قيام الليل ثم نسخ في حقنا وحقه أيضا على المعتمد بفرض الصلوات الخمس وهي افضل العبادات البدنية الظاهرة والعبادات البدنية الباطنة كالتمسك والصبر والرضا بالقضاء والقدر افضل منها حتى من الصلاة فقد ورد تفكير ساعة خير من عبادة ستين سنة وافضل الجميع الايمان شيخنا (قوله فن ثم الخ) الاولي ابدال الفاء بالواو (قوله بذلك) اي بجبريل (قوله وبآية الخ) عطف على قوله بذلك (قوله في البداءة الخ) ظرف لقوله تاسي (قوله سميت) الى قول المتن وآخره في النهاية والى قوله واختلفوا في المغنى لا قوله عقب وقوله تدل الى فليس (قوله سميت بذلك) اي سميت صلاة الظهر بلفظ الظهر (قوله اول صلاة ظهرت) اي في الاسلام فانها اول صلاة صلاها جبريل امام النبي والصحابة لكن كان النبي رابطة بينهم وبين جبريل لعدم رؤيتهم له ولا يضر في ذلك كونه صلى الله عليه وسلم افضل من جبريل قطعاً لانه يصح ان ياتم الفاضل بالمفضول خصوصاً الضرورة تعلم الكيفية ولا يضر ايضا كون جبريل لا يتصف بالذكورة لان شرط الامام عدم الانوثة وان لم تتحقق الذكورة شيخنا (قوله اي الحر) عبارة غيره شدة الحر (قوله اي عقب وقت زوالها) مقتضاه ان وقت الزوال ليس من الظهر وعليه فيما اذا وجد هذا الوقت الغير المعتبر من جانب المنتهى فليراجع بصرى وقد يقال يحدد بظهور الزوال لنا بما يأتي من زيادة الظل او حدوثه (قوله اي ميله الخ) اي الى جهة المغرب نهاية ومغنى (قوله باعتبار ما يظهر لنا الخ) لان التكليف انما يتعاقب به مغنى والجار متعلق بالميل او بزوال الشمس (قوله لانفس الامر) اي لوجود الزوال فيه قبل ظهوره لنا بكثير فقد قالوا ان الفلك المحرك لغيره يتحرك في قدر النطاق بحرف متحرك اربعة وعشرين فرسخا ولذلك لما سال رسول الله ﷺ جبريل هل زالت قال لا نعم فلما ساله لم تكن زالت فلما قال لا تحرك الفلك اربعة وعشرين فرسخا وزالت الشمس فقال نعم شيخنا (قوله فلو ظهر) اي الميل وكذا مر جمع ضمير قوله الآتي ويعلم الخ (قوله لم يصح وان كان) أي التحريم (بعده) اي الميل (قوله وكذا في نحو الفجر) اي وكذا يقال في الفجر وغيره لان مواقيت الشرع مبنية على ما يدرك بالحس نهاية (قوله امر وجودي الخ) هو يشمل ما قبل الزوال وما بعده والفي مختص بما بعد الزوال مغنى زاد شيخنا المراد به خيال الشيء لانه وجودي وقوله لنفع البدن اي يدفع ألم الحر عنه مثلاً (وغيره) اي كالفواكه اه قوله مر كافي الآية اي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوي فانه لا يظهر للحس حتى تطلع فيقع ضوءها على بعض الاجرام ولا يوجدو يتفاوت لا بسبب حركتها اه سم (قوله ويعلم بزيادة الظل الخ) واذا اردت معرفة الزوال فاعتبره بقامتكم او شاخص تقبمه في ارض مستوية وعلم على راس الظل فما زال الظل ينقص عن الخط فهو قبل الزوال وان وقف لا يزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء وان اخذ الظل في الزيادة علم ان الشمس زالت والشمس عند المتقدمين من

اصل الوجوب معلقا على الكيفية وهنات وجه آخر لعدم وجوب صبح ذلك اليوم وهو ان الخمس انما وجبت على وجه لا ابتداء بالظهر وحاصله ان الخمس وجبت من ظهر ذلك اليوم ولا يخفى ما بين هذين الوجهين من البون البائن خلافا لمن توهم انهما بمعنى واحد كيف وحاصل الثاني او وجبت ما عدا صبح يوم هذه الليلة حتى لو بين كيفيتها لم تحجب وحاصل الاول او وجبت ما تبين كيفيته في وقته حتى لو بين كيفية الصبح وجبت فتأمل (قوله لعدم العلم بكيفيتها) قد يستغنى عنه بانه فرضت الخمس ما عدا صبح ذلك اليوم ولا يلين كيفيتها كما مر (قوله فان جبريل الخ) قال في شرح العباب وبين ابن اسحاق في مغازبه ان هذه الصلوات التي صلاها جبريل

فان جبريل لما علمها صلى الله عليه وسلم بصلاته عند باب الكعبة مما يلي الحفرة ثم الى الحجر بالكسر الخمس في اوقاتها مرتين في يومين ابتدا بالظهر اشارة الى ان دينه سيظهر على الاديان ظهورا على بقية الصلوات فن ثم تاسي ائمتنا بذلك وبآية اقم الصلاة لادولك الشمس في البداءة بها فقالوا (الظهر) سميت بذلك لانها اول صلاة ظهرت كما تقرر ولفعلها وقت الظهيرة اي الحر (واول وقته زوال الشمس) اي عقب وقت زوالها اي ميلها عن وسط السماء المسمى بلوغها اليه بحالة الاستواء باعتبار ما يظهر لنا لانفس الامر فلو ظهر اثناء التحريم لم يصح وان كان بعده في نفس الامر وكذا في نحو الفجر ويعلم بزيادة الظل على ظل الاستواء ان كان والا فيحدثوه (وأخره مصير ظل الشيء) هو لغة السترمونه انا في ظل فلان واصطلاحا امر وجودي خلقه الله لنفع البدن وغيره تدل عليه الشمس

كافي الآية لكن في الدنيا بدليل وظل مدد ولا شمس ثم فليس هو عدمها خلافاً لمن ثوبه (مثله سوى ظل استواء الشمس) أي الظل الموجود عنده في غالب البلاد وقد ينعدم في (١٨ ٤) بعضها كمكة في بعض الأيام واختلفوا في قدره فيها فقليل يوم واحد هو أطول أيام السنة وقيل

جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوماً وقيل ستة وعشرون قبل انتهاء الطول ومثلهما عقبه وقيل يومان يوم قبل الأطول بستة وعشرين يوماً ويوم بعده بستة وعشرين يوماً عدا الأخير والأول غلط والذي بينه اثمة الفلك هو الأخير وقول أصحابنا أن صنعاء كمكة في ذلك لا يوافق ما حرره اثمة الفلك لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة و عرض صنعاء على ما في زيج ابن الشاطر خمس عشرة درجة تقريباً فلا ينعدم الظل فيها إلا قبل الأطول بنحو خمسين يوماً وبعده بنحوها أيضاً وقد بسطت الكلام على ذلك وما يتعلق به ويوضحه في شرح العباب ولها وقت فضيلة أول الوقت وجواز إلى ما يسمع كله ثم حرمة ونوزع فيه بأن المحرم التأخير إليه لا إبقاعها فيه ويرد بان هذا لا يمنع تسميته وقت حرمة بذلك الاعتبار وضرورة وسياق وهذه الأربعة تجرى في البقية وعذر وهو وقت العصر لمن يجمع واختياره وهو وقت الجواز (وهو) أي مصير ظل الشيء مثله سوى ظل الاستواء أي عقبه هو

أرباب علم الهيئة في السماء الرابعة وقال بعض محقق المتأخرين في السادسة وهي أفضل من القمر لكثرة نفخها شيخنا ومغني (قوله ولا شمس ثم) أي في الجنة (قوله فليس الخ) تفرع على وجود الظل في الجنة مع أنه لا شمس فيها (قوله أي الظل الموجود الخ) أي فلا إضافة لادنى ملاسمة وإلا فالزوال لظل له بل الظل للشيء عنده شيخنا (قوله وقد ينعدم) أي ظل الاستواء (قوله في قدره) أي الانعدام (قوله فقليل يوم واحد هو) أي اقتصر عليه النهاية والمغني (قوله أحد وعشرون) الأولى إحدى وعشرون (قوله ولها) أي قول المأمون وبقي في النهاية والمغني لإقوله أي عقبه هو وقوله فلو فرض إلى ذلك (قوله ولها وقت فضيلة الخ) عبارة شيخنا ولها ستة أوقات وقت فضيلة أي وقت لا يقام الصلاة فيه فضيلة زائدة بالنسبة لما بعده وهو أول الوقت بحيث يقع الاشتغال بأسبابها وما يطلب فيها ولا جامها ولو كان كما مضبوطه في المغرب وقت اختيار أي وقت يختار أتبان الصلاة فيه بالنسبة لما بعده وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وأن دخل معه إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فيكون مساوياً لوقت الجواز الآتي وقيل إلى نصفه كما حكاه الخطيب عن القاضي وهو ضعيف وقت جواز بلا كراهة أي وقت يجوز لإيقاع الصلاة فيه بلا كراهة وهو يستمر بعد فراغ وقت الفضيلة وأن دخل معه ومع وقت الاختيار إلى أن يبقى من الوقت ما يسعها فالثلاثة تدخل معا ويخرج وقت الفضيلة ولا يستمر وقت الاختيار ووقت الجواز بلا كراهة إلى القدر المذكور فيها متحدان ابتداء وانتهاء وليس له وقت جواز بكرهية ووقت حرمة أي وقت يحرم التأخير إليه فلا إضافة فيه لادنى ملاسمة وإلا فإيقاع الصلاة فيه واجب وهو آخر الوقت بحيث يبقى من الوقت ما لا يسعها وأن وقعت اداء بان أدرك ركعة في الوقت فهو اداء مع الاثم ووقت ضرورة وهو آخر الوقت إذا زالت الموانع والباقي من الوقت قدر التكبير فأكثرت فنجب هي وما قبلها أن جمعت معها وقت عذراى وقت سببه العذر وهو وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير اه (قوله أول الوقت) قال القاضي إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربعه مغني (قوله ثم حرمة) وهو آخر وقتها بحيث لا يسعها مغني ونهاية (قوله لا يمنع تسميته الخ) كيف والإضافة يكسب فيها أدنى ملاسمة سم (قوله ونوزع فيه الخ) وتبظيره يجري في وقت الكراهة كذا في النهاية أقول ويرد بتبظير ما ربه في وقت الحرمة بصرى (قوله واختيار الخ) ليس هذا وقام مستقلاً فواجه عده على أن صدق وقت الاختيار عليه محل تأمل إذ هو وقت يختار عدم التأخير عنه مع تأتية فيه فيما يظهر من كلامهم بصرى (قوله ظهور ذلك) أي معرفة المصير المذكور عبارة النهاية والمغني معرفة وقت العصر اه والمال واحد (قوله وهي من وقت العصر) وقيل من وقت الظهر وقيل فاصلة بينهما مغني زاد شيخنا وينبني على القول بانها من وقت الظهر أن الجمعة لا تقوت حينئذ وعلى الأول والأخير تقوت اه (قوله وهي من وقت العصر) مناف لما قدمه من أن الأحكام لا تناط إلا بما يظهر لنا إذ مقتضاه أن الزيادة قبل الظهور ليست من العصر بصرى وقد يجاب بأن مفاد كلام الشاعر تعسر الظهور لا تعذره واستحالة عادة (قوله فلو فرض مقارنة تحرمة لها الخ) أن أراد به أن التحريم قارن الزيادة الغير الظاهرة باعتبار ما يظهر لنا أي باعتبار ما نظنه بأن اتصل به تمام التحريم ظهوره وظهر في اثنايه فهو مطابق للمفروض عليه غير أن فيه المناقاة المذكورة وأن أراد أن التحريم قارن الزيادة الظاهرة لنا فغير مطابق للمفروض عليه وأن سلم من المناقاة المذكورة بصرى (قوله في عرض الشراك) بالكسر اسم للسير الرقيق بظاهر النعل عرش

به كانت صبيحة ليلة فرضاها أسرى به وإنه صيغ بالصلاة جامعة أي لأن الأذان لم يشرع إلا بعد بالمدينة وأن جبريل صلى الله عليه وسلم هو صاحبها أي كان متقدماً عليهم ومبالغاً بهم كما يعلم من رواية النسائي السابقة وبذلك يعلم الرد على من زعم أن بيان الأوقات إنما وقع بعد الهجرة فخصره ذلك باطل اه (قوله) كما في الآية أي قوله تعالى ثم جعلنا الشمس عليه دليلاً قال البيضاوي فإنه لا يظهر للحس حق تطلع فيقع ضوءه على بعض الأجرام ولا يوجدون تفاوتاً إلا بسبب حركتها (قوله لا يمنع تسميته) كيف والإضافة

(أول وقت العصر) لكن لا يسكاد يتحقق ظهور ذلك إلا بأدنى زيادة وهي من وقت العصر (في) فلو فرض مقارنة تحرمة لها باعتبار ما يظهر لنا صح نظير ما قالوه في عرض الشراك أن فعل الظهر لا يسن تأخير عنه والتأخير



في خبر جبريل لمصير النبي . مثله ليس للاشتراط بل لان الزوال لا يتبين بأقل من قدره عادة فان فرض تبينه بأقل منه عمل به وذلك ما في حديث جبريل وسنده صحيح وصلى في العصر حين كان ظله أى الشئ مثله ولا يتأنيه قوله وصلى في (١٩٤) الظهر حين كان ظله مثله لان معناه فرغ

منها حينئذ كما شرح في العصر في اليوم الاول حينئذ فلا اشتراك بين الوقتين لخبر مسلم وقت الظهر اذا زالت الشمس مالم يحضر العصر (ويبقى) وقته (حتى تغرب) الشمس للخبر الصحيح وقت العصر مالم تغرب الشمس سميت بذلك لمعاصرتها للغروب كذا قيل ولوقيل لتناقض ضوء الشمس منها حتى يفنى تشبيها بتناقض الغسالة من الثوب بالعصر حتى تفنى لكان أوضح (والاختيار ان لا تؤخر) بالفوقية (عن) رقت (مصير الظل) للشئ (مثالين) سوى ظل الاستواء ان كان لان جبريل صلاها به في ثاني يوم حينئذ ولها غير الاوقات الاربعة السابقة وقت اختيار وهو هذا وقت عذر وهو وقت الظهر لمن يجمع ووقت كراهة بعد الاصفرار فاقاتها سبعة وزيد ثامن علي ضعيف وهو صلاتها فيه بعد افسادها فانها قضاء عند جمع ومع ضعفه ولا يختص بالعصر وهي الصلاة الوسطى لصحة الحديث به من غير معارض فهي أفضل الصلوات وتليها الصبح ثم العشاء ثم الظهر ثم المغرب فيما يظهر من

(في خبر جبريل الخ) وهو أنى جبريل عند البيت مرتين فصلى في الظهر حين زالت الشمس وكان النبي قد ركب الشراك نهاية ومعنى (قوله مثله) أى مثل عرض الشراك (قوله ذلك) الى المتن في النهاية والمعنى (قوله) راجع لما في المتن وهو دخول وقت العصر بالمصير المذكور (قوله ولا يتأنيه) أى ما في حديث جبريل وصلى في العصر الخ (قوله سميت بذلك) أى سميت صلاة العصر باللفظ العصر (قوله لمعاصرتها الخ) أى مقارنتها لقوله فلان عاصر فلانا إذا قارنه لكن المراد بالمقارنة هنا المقارنة بشيخنا قول المتن (والاختيارات لا تؤخر الخ) وسمى مختار الار رجعية على ما بعده او الاختيار جبريل إياه نهاية زاد المعنى وقوله فيه الوقت ما بين هذين محمول على وقت الاختيار وقال الاصطخري يخرج وقت العصر بمصير الظل مثليه ووقت العشاء بالثلث والصحيح بالاسفار لظاهر بيان جبريل السابق وأجيب عنه بما تقدم اهـ (قوله سوى ظل الاستواء) الى قوله من غير معارض في النهاية والمعنى (قوله به) أى بالنبي ﷺ و (قوله حينئذ) أى حين مصير ظل الشئ مثليه (قوله بعد افسادها) أى عمدا نهاية ومعنى (قوله فانها قضاء الخ) والاصح انها أداء كما كانت قبل الشروع فيها نهاية ومعنى أى فلا يجب فعلها فورا وان أوقع ركعة منها في الوقت فاداء وإلا فقه القضاء عـ شـ (قوله لصحة الحديث به) وقرأة عائشة رضي الله تعالى عنها وإن كانت شاذة حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر شيخنا (قوله وهي الصلاة الوسطى) أى على الاصح من أقوال شيخنا (قوله في أفضل الخ) عبارة شيخنا وأفضل الصلوات صلاة الجمعة ثم عصرها ثم عصر غير هاتم صبحها ثم صبح غير هاتم العشاء ثم الظهر ثم المغرب وظاهر كلامهم استواء كل من هذه الثلاثة في الجمعة وغيرها وقد يظهر خلافه وأفضل الجماعات جماعة الجمعة ثم جماعة صبحها ثم جماعة صبح غير هاتم جماعة العشاء ثم جماعة العصر ثم جماعة الظهر ثم جماعة المغرب اهـ (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال هذا المعنى موجود في أصل فعلهما لان المشقة إنما زادت بالذهاب الى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضى ذلك الذهاب سم (قوله عادت) أى لو عادت الشمس (قوله عاد الوقت) أى ووجب إعادة المغرب إن كان صلاها ووجب على من أفطر في الصوم الامساك والقضاء لتبين انه أفطر نهارا ومن لم يكن صلى العصر يصلها أداء وهل بأثم بالتأخير بلا عذر الى الغروب الاول أو يتبين عدم اثمه الظاهر الثاني حلبي اهـ بجريـ في كلامهم الميل الى ذلك كله إلا الاخير فال فيه الى الاثم وهو الظاهر الموافق لقواعد المذهب (قوله وان الخ) عطف على خلافه (قوله عنده) أى عند وقته المعتاد (قوله وما ذكره اخر ابيعيد) قال في شرح العباب وسياق انها تأخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتمد الوقت لغروبها وان جاوز جد المعتاد خلافا لما به كلام الزركشي ايضا اهـ وقد يتجه انه حيث طال الليل او اليوم فان لزوم من طوله فوات نهار او ليل قدر وإلا بان لم يفت شئ من ليالى الشهر ولا ايامه لم يقدر لانه ليلة

يكفى فيها أدنى ملايسة (قوله لان معناه فرغ منها حينئذ) ما المانع من حمله على ظاهره لان مجرد كون ظل الشئ مثله لا يخرج به وقت الظهر إذا لم يبد من قدر ظل الاستواء ايضا وهو قد يسع الظهر فليتأمل اللهم إلا ان يكون هذا الكلام على التنزل وتسليم ان المراد حين كان ظله مثله أى سوى ظل الاستواء لا بطل الاستواء (قوله لانها فيهما أشق) لا يقال المعنى الذى أوجب أنها فيهما أشق موجود في أصل فعلهما لان هذا ممنوع لان المشقة إنما زادت بالذهاب الى محال الجماعات وأصل فعلهما لا يقتضى ذلك الذهاب (قوله عاد الوقت) فيه إبحاث منها ان الظاهر ان حاصل عود الوقت انه زيد في ذلك اليوم زيادة وان تلك الزيادة لا تنقص من الليلة الآتية ومنها انه إذا قلنا عاد الوقت فهل يلزم من كان صلى المغرب بعد الغروب ان يصلها بعد الغروب الثاني لانه بعد ما تبين بقاء النهار وهل يلزم من كان أفطر في صوم الفرض الامساك والقضاء لتبين انه أفطر نهارا او لا يلزم واحدهما ماذكرو العود دائما هو بالنسبة لغیر ذلك ومنها ان من لم يكن صلى العصر يصلها أداء وان اثم بتعمد تأخيرها بلا عذر الى الغروب الاول كما هو ظاهر في ذلك كله نظر (قوله وما ذكره اخر ابيعيد الخ) قال في

الأدلة وإنما فضلو جماعة الصبح والعشاء لانهما فيهما أشق (فرع) عادت بعد الغروب عاد الوقت كما ذكره ابن العماد وقضية كلام الزركشي خلافه وأنه لو تأخر غروبها عن وقته المعتاد قدر غروبها عنده وخرج الوقت وإن كانت موجودة وما ذكره آخر ابيعيد وكذا أولا

فالأوجه كلام ابن العماد ولا يضر كون (٤٢٠) عودها معجزة له صلى الله عليه وسلم كما صرح حديثنا وقعة الخندق خلافا لمن زعم ضعفه

أو وضعه وكذا صرح أنها  
حبست له عن الغروب شاعة  
من نهار ليلة الاسراء لان  
المعجزة في نفس العود واما  
بقاء الوقت بعدوها فيحكم  
الشرع ومن ثم لما عادت  
صلى على العصر اداء بل  
عودها لم يكن إلا لذلك  
لاشتغاله حتى غربت بنومه  
ﷺ في حجره قال ابن  
العماد ويحتاج لمعرفة وقت  
العصر إذا طلعت من مغربها  
اه وأقول جاء في حديث  
مرفوع أنها إذا طلعت من  
مغربها تسير إلى وسط السماء  
ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع  
من المشرق كعادتها وبه  
يعلم أنه يدخل وقت الظهر  
برجوعها لانه بمنزلة واهلها  
ووقت العصر إذا صار ظل  
كل شيء مثله والمغرب  
بغروبها وفي هذا الحديث  
ان ليلة طلوعها من مغربها  
تطول بقدر ثلاث ليال لكن  
ذلك لا يعرف إلا بعد مضيتها  
لانها ما على الناس فينبذ  
قياس ما يأتي في التنبيه الآتي  
انه يلزمه قضاء الخمس لان  
الزائد ليلتان فيقدر ان عن  
يوم وليلة وواجبها الخمس  
(والمغرب) يدخل وقته  
(بالغروب) أي غيبوبة جميع  
قرص الشمس وإن بقي  
الشعاع يعرف في العمران  
والصحارى التي بها جبال  
نزوال الشعاع من اعلى  
الحيطان والجبال من

شرح العباب وسأتي أنها تأخرت له ﷺ عن الغروب ساعة فيمتد الوقت لغروبها وإن جاوز حد المعتاد  
خلافا لما يوهمه كلام الزركشي ايضا هو قد يؤيد ما ذكره من تقدير غروبها ما تقر في أيام الدجال إلا ان يفرق  
بأن الشارع أمر بالتقدير في أيام الدجال لا في هذا بدليل أنه لم يأمر بصلاة المغرب قبل الغروب ولو أمر بذلك  
لنقل ثم رأيت قوله لا في قبيل بكره ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طاعة عند قوم مدة اه وهو يخالف  
ما نقلناه عن شرح العباب على وفق استيعاده هنا ما ذكره آخر أن امتداد الوقت لغروبها وقد تمتع المخالفة  
بتصوير ما هنا بما إذا امتد النهار لكن لم يفت الليل وما يأتي بما إذا امتد بحيث فإن كان امتد قدر يوم وليلة  
وقد يتجه أنه حيث طال الليل أو اليوم فإن لم يمتد فوات نهار أو ليل قدر والآن لم يفت شيء من ليالي  
الشهر ولا أيامه لم بقدر لانه ليلة واحدة زيد فيها عدد من الأيام والليالي فليتامل فقد يتوقف فيما قلناه بان هذا  
الفرق إنما يظهر إن كان الشهر الذي فيه اليوم الذي كجمعة ينقص عددا أيامه الباقية بقدر الجمعية والوجه اتجاه  
هذا الفرق وان أيام الدجال إنما كان فيها ما بينه في الحديث لانه لم يوجد فيها شهر متميز الطرفين فإن بعض  
أيامه كجمعة مثلا مع تحقق عددا أيامه اما لو كان فيها شيء كذلك فالوجه عدم التقدير فليتامل (قوله بنومه  
صلى الله عليه وسلم) هل كان يحرم عليه إيقاظه ولا تيمم وصلى بالأيام (قوله لمعرفة وقت العصر) ما وجه  
تخصيص العصر (قوله قياس ما يأتي الخ) قد يقال الوجه حيث لم تنقص أيام الشهر ولا لياليه أنها ليلة واحدة  
طالت فلا يجب فيها غير مغرب وعشاء بخلاف أيام الدجال فتأمل (قوله كاشفة) الاولى مؤكدة

غرب بعد (ويبقى) وقتها (حتى يغيب الشفق الاخر في القديم) للاحاديث الصحيحة الصريحة فيه والاحمر صفة كاشفة

إذا الشفق حيث أطلق إنما ينصرف للأحر وخرج به الأصفر والابيض ولولم يغيب أولم يكن بمحل اعتبار حينئذ غيبته بأقرب محل إليه ولها غير الأربعة السابقة وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع وقت اختيار وهو وقت الفضيلة لنقل الترمذي عن العلماء من الصحابة فن بعدهم كراهة تأخيرها عن أول الوقت ويؤخذ منه إذ من هؤلاء القائلون بالجديد كراهة هذا التأخير حتى على الجديد وحينئذ فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز بلا كراهة وكأنه لأن في وقتها من الخلاف ما ليس في غيره فإن قلت يأتي في ضبطه وقت الفضيلة ما يفهم منه أنه يقرب من وقت الجواز هنا على الجديد قلت ادعاء قرينه منه ممنوع إذا المعترف في وقت الجواز على الجديد زمن ما يجب ويندب بتقدير وقوعه وإن ندر وهذا يقرب من نصف وقتها على القديم وفي وقت الفضيلة عليهما ما يحتاجه بالفعل وهو ينقص عن ذلك بكثير في تصور حتى على الجديد وقت فضيلة أول الوقت وما فضل عنه كراهة فتأمل (وفي الجديد ينقضى بمعنى قدر) زمن (وضوء) وغسل وتيمم وطلب خفيف

تجامع كلام من اللازمة والكاشفة ع (قوله إذا الشفق الخ) في إثباته المطلوب نظر رسم (قوله ولولم يغيب أو يكن) أي لولم يغيب الشفق الأحمر حتى يطلع الفجر أو لم يوجد أصلاً شيخنا (قوله اعتبر حينئذ الخ) يأتي ما يتعلق به (قوله ولها غير الأربعة الخ) عبارة النهاية والمعنى ولها خمسة أوقات وقت فضيلة واختيار أول الوقت ووقت جواز ما لم يغيب الشفق ووقت عذر وقت العشاء لمن يجمع وقت ضرورة وقت حرمة قول الاسنوي نقلاً عن الترمذي ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الجديد ظاهر مراعاة للقول بخروج الوقت أهـ صارت ستة عبارة شيخنا والراجح أن لها سبعة وقت فضيلة ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهة وهي بمقدار الاشتغال بها وما يطلب لها فالثلاثة هنا تدخل معها وتخرج معها ويدخل بعدها الجواز بكراهة مراعاة للقول بخروج الوقت وإن كان ضعيفاً إلى أن يبيح من الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة ثم وقت ضرورة ولها وقت عذر وهو وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير فإن زدت وقت الادراك وهو الوقت الذي طرات الموانع بعده بحيث يكون مضى من الوقت ما يسع الصلاة وطهرها كانت ثمانية أهـ وقال ع ش قوله لم وقت فضيلة واختيار عدها واحداً لاتحادها بالذات ولذا جعل أوقاتها خمسة ولك أن تجعلها ستة لاختلاف وقتي الفضيلة والاختيار بحسب المفهوم سم على المنهج أهـ (قوله عن أول الوقت) أي عن وقت الجديد نهاية ومعنى (قوله ويؤخذ منه) أي من هذا المنقول (قوله من هؤلاء) خبر مقدم لما بعده (قوله بالجديد) لعل الصواب هنا في قوله الاتي على الجديد القديم (قوله كراهة الخ) نائب فاعل يؤخذ (قوله فلا يتصور الخ) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله سم (قوله عليهما) أي الجديد والقديم (قوله وكأنه) أي عدم تصور ذلك (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه سم (قوله هنا) أي في المغرب (قوله ما يحتاجه الخ) أي زمن ما يحتاجه الخ (قوله بالفعل الخ) ذكر فيما سيأتي في مبحث التعجيل ما قد يتنافيه فراجع ويحجب بعدم التناهي كما يظهر بالنأمل لأن ما فعله قبل الوقت الآتي ذكره قد احتاج إليه بالفعل في الجملة ولو كان قد فعله قبل بخلاف ما لم يحتاج إليه وإن كان قد يحتاج إليه بصرى (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندرنا في بعضها بل ينبغي اعتبار قدر أربع تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة على غير عامة لغير الرأس وعامة للرأس وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدورجل بتيمم وتيمم سابع لعل في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن القول بذلك سم وفي ع ش نحوه

وقوله إذا الشفق الخ في إثباته المطلوب نظر (قوله أو بق) قد يقال هو بمعنى المعطوف عليه (قوله فلا يتصور عليهما أن لها وقت جواز) هذا يدل على أن وقت الجواز ما زاد على وقت الفضيلة لا ما يشمله (قوله فإن قلت الخ) كان حاصل السؤال أنه لا يتأتى الكراهة في وقت الجواز لأنه وقت فضيلة ولا كراهة فيه تأمل (قوله وضوء وغسل وتيمم) ينبغي اعتبار قدر الثلاثة لأنه قد يحتاج إليها ولو ندرنا في بعضها فإن الوضوء من سن الغسل وإن كفى الغسل عنه وقد يكون بأعضاء وضوءه علة تحوج للتيمم بل ينبغي اعتبار قدر أربعة تيممات لأنه قد يحتاج إليها بأن يكون بأعضاء وضوءه الأربعة أربع على غير عامة لغير الرأس وعامة للرأس وينبغي أن ينقص من زمن الوضوء والغسل قدر التيممات لسقوط غسل ما تيمم عنه منها وقد يحتاج لتيمم خامس وسادس لاستحباب أفراد كل يدورجل بتيمم فإذا كانت العلة في كل من اليدين والرجلين استحب أربع تيممات وتيمم سابع لعل في غير أعضاء الوضوء فالوجه اعتبار قدر سبع تيممات مطلقاً مع قدر الوضوء والغسل ناقصاً قدر غسل ما تيمم عنه من الأعضاء فليتأمل فإن ذلك قد يشكل لأنه قد يصيبه نجاسة لا تزول إلا بحت وقرض يستغرق الوقت فإن اعتبر مع ذلك أو وحدها لزم امتداد الوقت إلى انقضاء وقت الثانية أو ما بعده ولا يمكن

وإزالة خبث يعم البدن  
والثوب والمحل ويقدر  
مغلظ ( وستر عورة )  
واجتهاد في القبلة ( وأذان )  
ولو في حق امرأة على  
الأوجه لأنه يندب لها  
اجابته ( وإقامة ) وألحق بها  
سائر سنن الصلاة المتقدمة  
عليها كتعمم وتقصص  
ومشي لمحل الجماعة وأكل  
جائع حتى يشبع ( وخمس  
ركعات ) بل سبع لندب  
ثنتين قبلها أيضا لأن  
جبريل صلاها في اليومين  
في وقت واحد وجوابه  
أن المبين فيه إنما  
هو أوقات الاختيار وقد  
تقرر أن وقت اختيارها  
هو وقت فضيلتها على أنه  
متقدم بمسكة وهذه  
الاحاديث متأخرة بالمدينة  
فقدمت لاسيما وهي أكثر  
رواة وأصح أسنادا  
واستثبت هذه الأمور  
لتوقف بعضها على دخوله  
وعدم وجوب تقديم  
باقيها والعبرة في جميعها  
بالوسط المعتدل من فعل  
كل إنسان واستشكل  
الجديد بانفاقهم على جمع  
التقديم فيه ومن شرطه  
وقوع الثانية في وقت  
الاولى وأجيب بأن  
الوقت السابق يسعها  
سيما ان قدمت تلك  
الأمور على الوقت ( ولو

( قوله وإزالة خبث الخ ) أي واستنجا. وتحفظ دائم حدث نهاية ( قوله ويقدر مغلظا ) أي لأنه قديقع سم  
( قوله وتعمم ) أي ولو للتجمل ع ش ( قوله حتى يشبع ) أي الشبع الشرعي نهاية ومعنى وهو بقدر ثلث  
البطن ولا يكفيه لقيمت يكسرها حادثة الجوع كما صوبه في التنقيح ولا يعبر الشبع الزائد على الشرعي  
نهاية ومعنى لأن هذا مذموم شيخنا ( قوله بل سبع ) إلى المتن في المغنى وكذا في النهاية الا قوله من فعل كل  
إنسان ( ا قوله بضاً ) أي كندب ثنتين بعد المغرب ( قوله صلاها في اليومين الخ ) أي بخلاف غير هاتين ( قوله  
لأن المبين فيه ) أي في حديث جبريل ( قوله إنما هو أوقات الاختيار الخ ) أي وأما الوقت الجائز وهو محل  
النزاع فليس فيه تعرض له مغنى ونهاية ( قوله على أنه ) أي خبر جبريل ( قوله وهذه الاحاديث ) أي احاديث  
القديم ( قوله واستثبتت هذه الأمور ) أي استثنى مضي قدر هذه الأمور على الجديد للضرورة كدري ( قوله  
هذه الأمور ) أي السابقة على قول المتن وخمس ركعات عبارة المحلى وللحاجة على فعل ما ذكر معها اعتبر مضي  
قدر زمنه اه ( قوله على دخوله ) أي الوقت سم ( قوله من فعل نفسه ) وافقه المغنى دون النهاية وسم  
وشيخنا فقالوا والمعتبر في جميع ما ذكر الوسط المعتدل من الناس على المعتدلا من فعل نفسه خلافا لقول  
والا لزم أن يخرج الوقت في حق بعض ويبقى في حق بعض ولا نظيره اه ( قوله على جمع التقديم فيه ) أي على  
جوازها في وقت المغرب ( قوله ومن شرطه ) أي شرط صحة الجمع ( قوله وقوع الثانية الخ ) قضيته أنه لا بد لصحة  
جمع التقديم من وقوع الثانية كاملة في وقت الأولى وفي المنهج شرحه في باب صلاة المسافر ما نصه ورابعها  
أي شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثانية فلو أقام قبله فلا جمع لزوال السبب اه وعليه فيحتاج للفرق  
بين الوقت والسفر وفي حاشية سم على حجج عن شرح العباب ما حاصله اشتراط كون الثانية بتأخيرها في  
الوقت وذكر عن والده مر انه رده واكتفى بأدراك ما دون الركعة قال وسبقه إليه الروايات وإطال في تقريره  
وذكر في حاشيته على المنهج أن مر اعتمده وعليه فلا فرق بين الوقت والسفر وحينئذ فيسقط السؤال من  
أصله ع ش ( قوله بأن الوقت يسعها ) أي وقوع الاولى تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد ع ش  
أي على معتمد مر في غير نهاية وإلا فتعبر النهاية هنا كالمغنى والشارح كالصريح في اشتراط وقوع  
الثانية كاملة ( قوله سيما ان قدمت الخ ) فان فرض ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع مغنى  
ونهاية قول المتن ( ولو شرع ) أي في المغرب نهاية ( قوله على الجديد ) إلى قوله وظهر الخ في النهاية لا قوله  
كذا اطلقوه إلى المتن وكذا في المغنى لا قوله لا لاجل جملة ( قوله وقد بقي منه ما يسعها ) قال في شرح العباب أي أقل

القول بذلك ( قوله ويقدر مغلظا ) أي لأنه قديقع ( قوله على دخوله ) أي الوقت ( قوله من فعل كل ) هذا  
يوجب اختلاف الوقت ( قوله وأجيب بأن الوقت السابق يسعها الخ ) عبارة الاسنوي فان قيل الجمع بين  
المغرب والعشاء تقديم جائز ومن شرط صحة الجمع أن يقع أداء الصلاتين في وقت إحداهما وذلك يدل على ان  
وقت المغرب لا ينحصر فيما ذكرتم فنحن لا يلزم فان الوقت المذكور يسع الصلاتين خصوصا إذا كانت  
الشرائط عند الوقت مجتمعة فيه فان فرضنا ضيقه عنهما لاجل اشتغاله بالاسباب امتنع الجمع لقوات شرطه  
وهو وقوع الصلاتين في وقت إحداهما واجاب القاضي حسين باننا لا نسلم ان شرط صحة الجمع ما ذكرتم بل  
شرطه ان تؤدي إحدى الصلاتين في وقتها ثم توجد الأخرى عقبها وهذا الجواب ضعيف كما قاله في شرح المذهب  
فانه نظير من جمع بين الظهر والعصر في آخر وقت العصر بحيث وقعت الظهر قبل غروب الشمس والعصر بعد  
الغروب وهو لا يجوز اه ثم نقل جوابا آخر عن الكفاية ورده فراجع ( قوله وقد بقي منه ما يسعها ) قال في  
شرح العباب أي أقل مجزئ من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم نقل بما مر عن  
القفال في المغرب لوضوح الفرق بينهما إذا مداره هنا على ان يشرع وقد بقي من الوقت ما يمكن فعلها فيه من غير  
إثم بلحقه لعدم تقصيره حينئذ بخلاف ما إذا لم يبق ذلك لأنه مقصر فيلزمه المبادرة إلى ما يمكنه فيها في الوقت  
ويحرم عليه المد انتهى وقوله بخلاف ما إذا لم يبق ظاهره وإن كان له عذر في الوصول لذلك الحد كنوم جائز

والإلم بجزء المدكذا أطلقوه  
وبه يندفع بحث بعضهم  
أن من أدرك ركعة لزمه  
المبادرة بإيقاع ما يمكنه منها  
في الوقت أو دون ركعة لم  
يلزمه ذلك (ومد) في صلاته  
المغرب وهي مثال إذسائر  
الخمس إلا الجمعة كذلك  
بقراءة أو ذكر بل أو سكوت  
كما هو ظاهر (حتى) خرج  
وقتها على الجديد جاز قيل  
بلا خلاف فلا كراهة ولا  
خلاف الأولى أو حتى غاب  
الشفق جاز (له) ذلك المدمن  
غير كراهة لكنه خلاف  
الأولى (على الصحيح) وإن  
لم يقع منها ركعة على المعتمد  
لما صح أنه عليه السلام قرأ فيها  
الأعراف في الركعتين  
كتنبيها وأن الصديق رضى  
الله تعالى عنه طول في الصبح  
فقيل له كادت الشمس أن  
تطلع فقال لو طاعت لم تجدنا  
غافلين وظهر شذوذ  
المقابل قطع في غير هذا  
الكتاب بالجواز نعم يحرم  
المدان ضاق وقت الثانية  
عنها ويظهر أن مثله مالم  
كان عليه فائتة فورية  
وسياق آخر سجود السهو  
بسط يتعلق بذلك فراجع  
(قلت القديم أظهر والله  
اعلم) بل هو جديد لأن  
الشافعي رضى الله عنه  
علق القول به في الاملاء  
على صحة الحديث وقد صحت فيه أحاديث

يجزى من أركانها بالنسبة للحد الوسط من فعل نفسه فيما يظهر وإن لم يقل بما مر عن الفقهاء في المغرب  
لظهور الفرق بينهما أه سم (قوله) والإلم بجزء أى وإن لم يبق ما يسعها (قوله) وبه يندفع (الخ) أى بل  
يلزمه المبادرة في صورتين وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد التأخير فإن كان بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم وجوب المبادرة سم (قوله)  
لزمه المبادرة) هل يقتصر على أقل واجب سم (قوله) ومد في صلاته المغرب (الخ) خرج به مجرد الاتيان بالسنن  
بان بقي من الوقت ما يسع جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى  
كما صرح به الأنوار وظاهر كلامه أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى  
المقول عنه في هذه المسئلة لكن قيده مر بأدراك ركعة سم على حج أه عش (قوله) إلا الجمعة) فيمتنع  
تأويلها إلى ما بعد وقتها بخلاف لنوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غير هاتين قال غش  
قوله مر فيمتنع الخ بنبغى إلا في حق من لا تلزمه سم على حج وعليه فتعقل بظهور الخروج الوقت أه (قوله)  
على المعتمد) نعم يظهر أن إيقاع ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة ولا فتكون قضاء لا ائتم فيه نهاية ومعنى (قوله)  
فرائضها (الخ) عبارة المغنى كان يقرأ فيها الخ وقراءته صلى الله عليه وسلم تقرب من مغيب الشفق لتدبر لها  
أه (قوله) شذوذ المقابل) أى للصحيح (قوله) نعم يحرم المداخ (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من  
وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء  
مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من المغرب ركعة في وقتها فلا يجب بل لا يجوز قطعها إلا نهاماً وداقوبين  
أن لا يكون كذلك فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف فوت الحاضرة على ما يأتي  
فيه نظر سم على حج أقول لا يبعد إلحاقها بالفائتة في وجوب القطع إذ خاف فوت الحاضرة عش  
وظاهر اختيار الشق الأول من وجوب القطع مطلقاً (قوله) إن ضاق الخ) أى إلى أن ضاق الخ سم وعش  
(قوله) بل هو جديد) أى كأنه قديم نهاية ومعنى (قوله) في الاملاء الخ) أى وهو من الكتب الجديدة نهاية  
ومعنى (قوله) اسم لا أول الظلام) ظاهره فقط وقال المحشى يعنى البرماوى أى اسم للظلام من أول وجوده عادة  
وظاهره يشمل غير أول الظلام شيخنا قول المتن (بمغيب الشفق الخ) (تنبيه) قد يشاهد غروب  
الشفق الآخر قبل مضى الوقت الذى قدره الموقتون فيه وهو عشرين درجة قبل العبارة بما قدره أو بالمشاهدة  
وقاعدة الباب وكذا الأحاديث تقتضى ترجيح الثانى والاجماع القعلى يرجع الأول وكذا يقال فيما لو مضى  
ما قدره ولم يغيب الشفق الآخر فتح الجواد لابن حجج والمعتمدان العبارة بالشفق لا بالدرج ولا يعمل  
بقولهم مداينى أه بجزئى (ته) لفعلها فيه) أى لفعل الصلاة في ذلك الوقت فالعلاقة الحالية والمحلية شيخنا

فايراجع (قوله) والإلم بجزء أى وإن لم يبق ما يسعها وظاهره وإن كان انتفاء البقاء بعذر (قوله) وبه يندفع  
بحث بعضهم الخ) أى بل يلزمه المبادرة في صورتين لكن ينبغي أن محله في الثانية إذا تعمد التأخير فإن كان  
بعذر كنوم قبل الوقت إلى أن يبق منه دون ركعة فينبغي عدم الوجوب (قوله) لزمه المبادرة) هل يقتصر على  
أقل واجب (قوله) ومد إلى أن قال بقراءة أو ذكر الخ) خرج به مجرد الاتيان بالسنن بان بقي من الوقت ما يسع  
جميع واجباتها دون سننها فإن الاتيان بالسنن حينئذ مندوب فليس خلاف الأولى كالمندوب قد صرح في الأنوار  
بأنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الفريضة بسننها لفات الوقت ولو اقتصر على الأركان تقع في الوقت بان  
الأفضل أن يتم السنن أه وظاهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام البغوى المنقول  
عنه هذه المسئلة كما بيناه آخر سجود السهو لكن قيدهم بان يدرك ركعة (فرع) شرع في المغرب مثلاً وقد  
بقي من وقتها ما يسعها ومد إلى أن بقي من وقت العشاء ما يسع العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل  
العشاء مطلقاً أو يفصل بين أن يكون أدرك من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لانها مؤداة  
وبين أن لا يكون أدرك من وقتها قدر ركعة فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والفائتة يجب قطعها إذا خيف  
فوت الحاضرة على ما يأتي فيه نظر وظاهر حزمة المد إلى أن بقي من وقت الثانية ما لا يسعها (قوله) إلا الجمعة

من غير معارض (و العشاء) يدخل وقتها وهي بكسر العين والمدلغة لاسم لاول الظلام وسميت به الصلاة لفعلها حينئذ (بمغيب الشفق) الاجر لما مر وينبغي ندب تأخيرها الزوال الاصفر والابيض خروجا من خلاف من اوجب ذلك ومزان من لاشفق لهم يعتبر باقرب بلد اليهم ويظهر ان محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرها (٤٣٤) بان كان ما بين الغروب ومغيب الشفق عندهم بقدر ليل هو لا في هذه الصورة

لا يمكن اعتبار مغيب الشفق لانعدام وقت العشاء حينئذ وإنما الذي ينبغي أن ينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليلهم فان كان السدس مثلا جعلنا ليل هو لا مدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وإن قصر جدا ثم رأيت بعضهم ذكر في صورتنا هذه اعتبار غيبوبة الشفق بالاقرب وإن أدى إلى طلوع فجر هو لا فلا يدخل به وقت الصبح عندهم بل يعتبرون ايضا بفجر اقرب البلاد اليهم وهو بعد جد اذمع وجود فجر لهم حسي كيف يمكن الغاؤه ويعتبر فجر الاقرب اليهم والاعتبار بالغير إنما يكون كما يصرح به كلامهم فيمن انعدم عندهم ذلك المعتبر دون ما إذا وجد فدار الامر عليه لا غير ولا يتأني هذا إطلاقا اني حامد الاتي لتعين حمله على اعتبار ما قرره من النسبة (وبيق) وقتها (إلى الفجر) الصادق لخبر مسلم ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الاخرى خرجت الصبح اجماعا فيبقى على مقتضاه في غيرها (والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث الليل) اتباعا لفعل جبريل (وفي

(قوله من غير معارض) وأما حديث صلاة جبريل في اليومين في وقت واحد فحمل على وقت الاختيار كما سمرغنى (قوله لما مر) اى في شرح وبقى حتى يغيب الخ (قوله وينبغي) إلى قوله ويظهر في النهاية وإلى قوله ثم رأيت في المغنى لا قوله يظهر إلى قوله ينبغي (قوله من اوجب ذلك) كالامام في الاول والمزنى في الثانى مغنى (قوله لا شفق لهم) اى ولا يغيب شفقه بعبارة النهاية و لا عشاء لهم لسكونهم في نواح تقصر ليلهم ولا يغيب عنهم الشفق اى الاحمر تكون العشاء في حقهم بمضى من يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم اه (قوله يعتبر باقرب بلد الخ) بقى ما لو استوى في القرب اليهم بلدان ثم كان الشفق يغيب في إحدهما قبل الاخرى فهل يعتبر الاول او الثانى فيه ونظر والاقرب الثانى لئلا يؤدى إلى فعل العشاء قبل دخول وقتها على احتمال عش (قوله ويظهر ان محله الخ) اعتمده الزيدى وعش والرشىدى وشيخنا (قوله ما لم يؤد الخ) اى بان يغيب الشفق في اقرب البلاد لهم وقد بقى من ليلهم ما يمكن فيه فعل العشاء عش (قوله إلى طلوع فجرها) اى فجر بلدة من لا شفق لهم (قوله وإنما الذى ينبغي الخ) اعتمده المغنى والزيدى وغيرهما كما سمرغنى (قوله فان كان السدس الخ) عبارة الاجهوزى وشيخنا واللفظ للاول مثاله إذا كان من لا يغيب شفقه او لا شفق لهم ليلهم عشرون درجة مثلا ليل اقرب البلاد اليهم الذين لهم شفق يغيب ثمانون درجة مثلا وشفقه يغيب بعد مضي عشرون درجة فاذا نسب عشرون إلى ثمانين كانت ربعا فيعتبر لمن لا يغيب شفقه مضى ربع ليلهم وهو في مثالنا خمس درج فنقول لهم إذا مضى من ليلكم خمس درج دخل وقت عشاءكم اه (قوله وإن قصر جدا) فان لم يسع إلا واحدة من المغرب والعشاء قضى العشاء وإن لم يسع واحدة منهما قضاها كما باتى ما يفيد (قوله ثم رأيت بعضهم ذكر الخ) فاقا لظاهر النهاية (قوله دون ما إذا الخ) الانسب لما قبله دون من وجد الخ (قوله ولا يتأني هذا) اى قوله والاعتبار بالغير إنما يكون الخ (قوله الاتى) اى في التنبيه (قوله الصادق) إلى قوله ولها في النهاية وإلى قوله كما قاله الشيخ في المغنى وشرح المنهج (قوله لخبر مسلم ليس الخ) ظاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الاخرى من الخمس مغنى وشرح المنهج (قوله ومن ثم كان عليه الاكثرون) ووجهه المصنف في شرح مسلم نهاية ومغنى (قوله ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة) فاقا لها سبعة مغنى وشرح المنهج زاد شيخنا فان زدت وقت الادراك وهو وقت طرو الموانع بعد ان يدرك من الوقت ما يسع الصلاة كانت ثمانية اه (قوله وهو ما بين الفجرين) وهو خمس درج وفيه تسمع لانه يشمل وقت الحرمة وقت الضرورة فكان الاول أن يقول وهو ما بعد الفجر الاول حتى يبق من الوقت ما يسعها و (قوله كما قاله الشيخ ابو حامد) اى الغزالي شيخنا (قوله من قول الرويانى باتحاده) اى ويشكل عليه حديث لولا ان اشق على امتى لا مرهمم بتأخير العشاء إلى نصف الليل سم (قوله وجب قضاؤها) اى وقضاء المغرب شيخنا والجبريمى (قوله على الاوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد

ينبغي إلا في حق من لا تلزمه (قوله) وهو أوجه من قول الرويانى باتحاده الخ) أى ويشكل عليه حديث لولا أن أشق على امتى لا مرهمم بتأخير العشاء إلى نصف الليل (قوله وجب قضاؤها على الوجه) لم يبين حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم او يعتبر قدر طلوعه باقرب البلاد اليهم فان كان الاول فهو مشكل لانه يلزم عليه تولى الصوم القاتل والمضار اذ لا يحتمل لعدم التمكن من تناول ما يدفع ذلك لعدم استمرار الغروب من ما يسع ذلك وإن كان الثانى فهو مشكل بالحكم بانعدام وقت العشاء بل قياس اعتبار قدر طلوعه باقرب البلاد بقاء وقت العشاء ووقوعها اذ فى ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم فيما إذا لم يغيب الشفق فليتأمل ثم رأيت قول الشارح الاتى و فرغ عليه الزركشى وابن العباد الخ يؤخذ منه حكم

قول نصفه) لحديث صحيح فيه ومن ثم كان عليه الاكثرون ولها غير هذا والاربعة السابقة وقت كراهة وهو ما بين الفجرين كما قاله طلوع الشيخ ابو حامد وهو أوجه من قول الرويانى باتحاده مع وقت الجواز وإن حكاه في شرح الروض ولم يتعقبه ووقت عذره وهو وقت المغرب لمن يجمع تقديم (نذيه) لوعدم وقت العشاء كان طلع الفجر كما غربت الشمس وجب قضاؤها على الوجه من اختلاف فيه بين المتأخرين

ولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر حالهم بأقرب بلد إليهم و فرع عليه الزركشي وابن العماد أنهم يقدرون في الصوم ليهم بأقرب بلد إليهم ثم يسكنون إلى الغروب بأقرب بلد إليهم وما قاله إنما يظهر أن لم تسع (٤٣٥) مدة غيبوبتها أكل ما يقيم بنية والصائم لتعذر العمل بما

عندهم فاضطررنا إلى ذلك التقدير بخلاف ما إذا وسع ذلك وليس هذا حينئذ كأيام الدجال لوجود الليل هنا وإن قصر ولولم يسع ذلك إلا قدر المغرب أو أكل الصائم قدم أكله وقضى المغرب فيما يظهر (والصبح) يدخل وقتها (بالفجر الصادق) لأن جبريل صلاها أول يوم حين حرم الفطر على الصائم وإنما يحرم بالصادق إجماعا ولا نظر لمن شذفلم يحرمه إلا بطولع الشمس ومن ثم رد وان نقل عن إجماع صحابة وتابعين بأنه مخالف للإجماع وإن استدلل به بقوله تعالى فحونا آية الليل وجعلنا آية النهار مبصرة الدال على أنه لا آية للنهار إلا الشمس المؤيد بآية يوج الليل في النهار الدالة على أنه لا فاصل بينهما لأن كل ذلك سفساف ومن ثم استبعد غير واحد صحة ذلك عن أحد يعتد به (وهو) بياض شعاع الشمس عند قربها من الأفق الشرق (المنتشر ضوءه معترضا بالأفق) أي نواحي السماء بخلاف

طلوع الفجر عندهم أو يعتبر قدر طلوعه بأقرب البلاد إليهم ثم رأيت قول الشارح الآتي و فرع عليه الزركشي وابن العماد الخ ويؤخذ منه حكم ما نحن فيه سم على حج أي وهو أنهم يقدرون في الصوم ليهم بأقرب بلد إليهم ع ش بخذف (قوله) ولولم تغب الخ) ولو تأخر غيبوبته في بلد وقت العشاء لاهلها غيبوبته عندهم وان تأخرت عن غيبوبته عند غيرهم تأخر أكثر كما هو مقتضى كلامهم سم على البهجة أقول وعلى هذا فينبغي أن يعتبر كون الباقي من الليل بعد غيبوبته الشفق عندهم زمنا يسع العشاء وإلا فينبغي أن يعتبر شفق أقرب البلاد إليهم خوفا من فوات العشاء ع ش (قوله) أنه يعتبر حالهم الخ) تقدم أن محله ما لم يؤد اعتبار ذلك إلى طلوع فجرهم وإلا فينسب وقت المغرب عند أولئك إلى ليهم ثم تعتبر هذه النسبة في ليهم القصير (قوله) إذا وسع الظاهر الثالث (قوله) وقضى المغرب) ينبغى والعشاء على قياس ما تقدم وقياس ما مر عن الشيخ أبي حامد أنه لو قصر النهار جدا بان لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تروى فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي بعد كلام مانصه وأما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت العصر إلى وقت الظهر إلى أول وقت العصر أكثر من أول وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها و فروعا بما يتعين الاحتاط به وتامله سم بخذف قول المتن (والصبح) بضم الصاد وحكى كسرها في اللغة أول النهار فلذلك سميت به هذه الصلاة مغنى (قوله) ومن ثم) أي من أجل عدم النظر والاعتبار لذلك القول الشاذ (قوله) وإن استدلل به أي لذلك القول الشاذ (قوله) الدال) أي هذا القول الكريه أي في زعم المستدل (قوله) المؤيد الخ) ظاهره أنه صفة ثانية لقوله تعالى الخ ولو قال وايد بآية الخ عطفا على استدلاله لكان أولى (قوله) لأن الخ) علة لقوله ولا نظر الخ ومتعلق بعدم الانبعاث المفهوم منه (قوله) صحة ذلك) أي النقل المذكور أو الحصر المذكور (قوله) سفساف) أي ردى قاموس (قوله) أي نواحي السماء) أي فيما بين الجنوب والشمال من جهة المشرق شيخنا (قوله) مستطيلا) أي امتد إلى جهة العلو كذب السرحان بكسر السين وهو الذئب شيخنا (قوله) ثم تعقبه ظلمة) أي غالباً وقد تبصل بالصادق شيخنا وبجبري (قوله) في تحقيق هذا) أي في بيان حقيقة الفجر الكاذب (قوله) على الحدس) أي الوهم والخيال قاموس (قوله) كنع الخرق الخ) أي خرق السماء والتثامه (قوله) لم يشهد الخ) أي الشرع يعني لم يرد في الشرع ما يصححها ولا ما يبطلها وكان الأولى إبراز الضمير

ما نحن فيه (قوله) ولولم تغب إلا بقدر ما بين العشاءين فأطلق الشيخ أبو حامد الخ) قياس ذلك أنه لو قصر النهار جدا بان لم يزد على ثلاث درج مثلا أن يعتبر حالهم بأقرب البلاد إليهم فيعتبر أن يمضي بعد الفجر ما تروى فيه الشمس في الأقرب فيدخل وقت الظهر وهكذا لكن في فتاوى السيوطي أنه مثل عمار روى في حديث الدجال من وصف آخر أيامه بالقصر جدا وأنه قيل يا رسول الله كيف نصلى في تلك الأيام القصار قال تقدرون فيها الصلاة كما تقدرونها في هذه الأيام الطوال ثم صلو أقال السائل للسيوطي وما كيفية التقدير في القصير هل هو مثلا إذا كان اليوم ثلاث درج فيكون حصة الصبح درجة والظهر كذلك والعصر كذلك فاجاب بقوله أما كيفية التقدير إذا كان اليوم مثلا ثلاث درج فلا يتساوى فيه حصة الصبح والظهر والعصر بل تتفاوت على حسب تفاوتها الآن فان من أول وقت الصبح الآن إلى وقت الظهر أكثر من أول وقت الظهر إلى وقت العصر ومن أول وقت الظهر إلى وقت العصر إلى وقت المغرب فيقدر إذ ذلك على حسب هذا التفاوت الخ اه وقد أطال في هذه المسئلة وما يتعلق بها و فروعا بما يتعين الاحتاط به وتامله (قوله) قدم أكله الخ) هذا واضح أن لم تعتبرهم بأقرب البلاد إليهم فتامله (قوله) وقضى المغرب) ينبغى والعشاء

(٥٤ - شرواني وابن قاسم - أول) الكاذب وهو ما يبدو مستطيلا وأعلاه أضواء من باقيه ثم تعقبه ظلمة (تدنيه) في تحقيق هذا وكذا مستطيلا كلام طويل لاهل الهيئة مبني على الحدس المبني على قواعد الحكماء الباطلة شرعا من منع الخرق والالتزام أو التي لم يشهد بصحتها

على انه لا يفي ببيان سبب كون اعلاه اضواء مع انه ابعد من اسفله عن مستمده وهو الشمس ولا ببيان سبب انعدامه بالكلية حتى تعقبه ظلمة كما صرح به الائمة وقدروها بساعة والظاهر ان مرادهم مطلق الزمان لانها اطول تارة وتقصير اخرى وزعم بعض اهل الهيئة عدم انعدامه وإنما يتناقض حتى ينغمر في الفجر الصادق ولعله باعتبار التقدير لا الحس وفي خبر مسلم لا يغيرنكم اذان بلال ولا هذا العارض لعموم الصبح حتى يستطيع اي ينشئ ذلك العمود في نواحي الافق وقديو خدم تسمية الفجر الاول عارضا للثاني شيان احدهما ان يعرض للشعاع الناشئ عند الفجر الثاني انجباس قرب شعوره كما يشعر به النفس في قوله تعالى والصبح اذا تنفس وعند ذلك الانجباس يتنفس منه شيء من شبه كوة والمشاهد في المنحبس اذا خرج بعضه (٤٣٦) دفعة ان يكون اوله اكثر من آخره وهذا ليكون كلام الصادق قد يدل عليه ولا نبأ عنه سبب

طوله واضاءة اعلاه واختلاف زمانه وانعدامه بالكلية الموافق للحس اولى بما ذكره اهل الهيئة القاصر عن كل ذلك ثانيهما انه صلى الله عليه وسلم اشار بالعارض الى ان المقصود بالذات هو الصادق وان الكاذب اما قصد بطريق العرض ليتنبه الناس به لقرب ذلك فيتمم اليدر كوا فضيلة اول الوقت لاشتغالهم بالنوم الذي ولا هذه العلامة لمنهم ادراك اول الوقت فالحاصل انه نور يبرزه الله من ذلك الشعاع او يخلقه حينئذ علامة على قرب الصبح ومخالفاته في الشكل ليحصل التمييز وتوضح العلامة العارضة من العلم عليه المقصود فتأمل ذلك فانه غريب مهم وفي حديث عند احمد ليس الفجر الا بيض المستطيل في الافق ولكن الفجر الاحمر المعترض وفيه شاهد لما ذكرته آخرها وما يؤيد ما اشرت اليه من السكوة ما اخرجه غير واحد

لانه صلة جرت على غير ما هي له (قوله على انه) اي ذلك الكلام (قوله مع انه) اي اعلاه (قوله كما صرح به) اي بانعدامه بالكلية (قوله وقدرها) اي الظلمة (قوله ان مرادهم) اي بالساعة (قوله حتى ينغمر في الفجر الصادق) اي يتصل به (قوله ولعله) اي ما زعمه ذلك البعض من عدم الانعدام (باعتبار التقدير) اي تخمين القوة الواهمة (قوله الناشئ عنه) اي عن الشعاع وقوله الفجر الخ فاعل الناشئ وقوله انجباس فاعل يعرض وقوله قرب ظهوره اي الشعاع ظرف يعرض ورجع الكردى الضمير للفجر (قوله يتنفس منه الخ) اي من ذلك الشعاع وقوله من شبه الخ متعلق بـ يتنفس ايضا السكن من هنا للابتداء وفي الاول للتبويض (قوله والمشاهد الخ) جملة حالية (قوله وهذا) اي الشيء الاول (قوله واضاءة اعلاه) عطف على طوله وقوله واختلاف الخ وقوله وانعدام الخ عطفان عليه ايضا وعلى سبب الخ وقوله الموافق يظهر رجوعه للاختلاف ايضا (قوله اولى الخ) خبر وهذا (قوله ثانيهما) اي الشيتين (قوله لقرب ذلك) اي الصادق (قوله لا اشتغالهم الخ) علة للقصد للتنبيه لكن فيها خفاء اذ قد يوهم ان هذه العلامة توقظ النائمين وليس كذلك (قوله فالحاصل) اي الحاصل الماخوذ من حديث مسلم كردى لعل الاولى وحاصل ما يتعلق بالمقام فتدبر (قوله انه) اي الفجر الكاذب (قوله حينئذ) اي حين قرب ظهور ذلك الشعاع وقوله علامة الخ تنازع فيه الفعلان (قوله ومخالفا له الخ) في اخذ من الحديث المتقدم توقف (قوله في الشكل) ان اراد به الهيئة كالاستطالة والاعتراض فظاهر وان اراد به اللون كما هو قضية قوله الاتي وفيه شاهد الخ ففيه تأمل فان المخالفة في اللون انما توجد في واخر وقت الصبح والكلام هنا في اوله (قوله وتوضح العلامة الخ) عطف تفسير وقوله من المعلم عليه الخ متعلق بذلك (قوله فتأمل ذلك) اي الشيء الثاني ويحتمل انه راجع للاول ايضا (قوله لما ذكرته آخرها) اشارة الى ثاني الشيتين كردى اقول بل الى قوله ومخالفاته في الشكل الخ (قوله ما اشرت اليه) اي في الشيء الاول (قوله فيه) اي في بيان الفجر الكاذب (قوله بوضحه) اي الفجر الكاذب (قوله صحة ما ذكرته) اي عن ابن عباس (قوله يوافق) اي الكلام (قوله استشكل الخ) اي بقوله وزعم بعض اهل الهيئة الخ (قوله وحاصله) اي ذلك الكلام وكذا مرجع ضمير قوله فيه (قوله لمس الحاجة اليه) اي وانما اطالوا الكلام فيه لمس الحاجة الى الطول (قوله انه الخ) اي الفجر الكاذب (قوله دون الرصد) اي المراقب للاوقات (قوله المجيد) من الاجادة (قوله فاذا ظهر) اي الفجر الكاذب (قوله مكانه ليلا) فاعل ففعل على القلب ولذا قال السيد البصري قوله ليلا يتأمل وجه نصبه اهـ (قوله كامر) اي في قوله كما صرح به الائمة (قوله وان ابا جعفر الخ) عطف على ان بعضهم الخ فهو مما نقله الا صبحى ايضا (قوله عند بقاء نحو ساعتين) اي من الليل كردى (قوله ولا ينافي هذا) اي قوله اعلاه دقيق الخ (قوله لان ذلك) اي ما تقدم وقوله وهذا اي قوله اعلاه دقيق

على قياس ما تقدم

عن ابن عباس ان الشمس ثلثا ثم ستين كوة تقاطع كل يوم من كوة فلا بدع انها عند قربها من تلك السكوة ينحبس شعاعها ثم يتنفس كما مر ثم رايته للقرافي المالكي وغيره كالا صبحي من ائمتنا فيه كلاما بوضوحه وبين صحة ما ذكرته من السكوة ويوافق استشكل ليكونه يظهر ثم يغيب وحاصله وان كان فيه طول لمس الحاجة اليه انه يياض يطاع قبل الفجر الصادق ثم يذهب عندها كثيرا ابصار دون الرصد المجتهد القوي النظر وذكر ابن بشير المالكي انه من نور الشمس اذا قربت من الافق فاذا ظهر النسب به ابصار فيظهر لها انه غاب وليس كذلك ونقل الا صبحي ابراهيم ان بعضهم ذكر انه يذهب بعد طلوعه ويعود مكانه ليلا وهذا البعض كثير ومن ائمتنا كما مر وان ابا جعفر البصري بعد ان عرفه انه عند بقاء نحو ساعتين يطلع مستطيلا الى نحور ربع السماء كانه عمود دور بمالم ير اذا كان الجو نقيا شتاء وحين ما يكون اذا كان الجو كدرا صيفا اعلاه دقيق واسفله واسع اي ولا ينافي هذا ما قدمته ان اعلاه اضواء لان ذلك عند اول الطلوع وهذا عند من يدق به من الصادق



وتحت سواد ثم يبيض ثم يظهر ضوء يغشى ذلك كله ثم يعترض ورده بانه وصد نحو خمسين سنة فلم ير غاب وإنما ينحدر ليلتي مع المعترض في السواد ويصيران نجرا واحدا وزعم غيبته ثم عوده وهم أورآه مختلف باختلاف الفصول فظنه يذهب وبعض الموقنين يقول هو المجرة إذا كان الفجر بالسعود ويلزمه أنه لا يوجد إلا نحو شهرين في السنة قال القرافي وقال آخرون هو شعاع الشمس يخرج من طاق بجبل قاف ثم ابطله بان جبل قاف لا وجود له وبرهن عليه بما رده ما جاء عن ابن عباس من طرق خرجها الحفاظ وجماعة منهم من التزموا تخريج الصحيح وقول الصحابي ذلك ونحوه مما لا مجال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم منها ان وراء أرضنا بحر محيط ثم يجبل يقال له قاف ثم أرضنا ثم بحر ثم جبل وهكذا حتى عد سبعاً من كل واحد خرج به عن أولئك عن عبد الله بن بريدة أنه جبل من زمر مدحبط بالديار عليه كنف السماء وعن مجاهد مثله وكأندفع بذلك قوله لا وجود له وأن دفع قوله لا يجوز اعتقاد ما لا (٢٧٤) دليل عليه لأنه إن أراد بالدليل مطلق

الإمارة فهذا عليه أدلة أو الإمارة القطعية فهذا مما يكفي فيه الظن كما هو جلي ثم نقل أعنى القرافي عن أهل الهيئة أنه يظهر ثم يخفى دائماً ثم استشكله ثم أطال في جوابه بما لا يتضح إلا لمن اتقن على الهندسة والمناظرة وأولي منه أنه يختلف باختلاف النظر لاختلافه باختلاف الفصول والكيفيات العارضة لمحله فقد يدق بعض ذلك حتى لا يكاد يرى أصلاً وحينئذ فهذا عذر من عبر بانه يغيب وتعقبه ظلمة (ويبقى حتى تطلع الشمس) لخبر مسلم بذلك ويكفي طلوع بعضه باختلاف الغروب إلخ كما لم يظهر بظاهر لقوته (والاختيار أن لا تؤخر عن الأسفار) وهو الإضاءة بحيث يميز الناظر القريب منه لأن جبريل صلاها ثاني يوم كذلك ولها غير هذا

الخ (قوله) وتحت سواد ثم يبيض (قوله رده الخ) خبر أن أبا جعفر يعني أن أبا جعفر بعد تعريفه المذكور رد ما ذكره بعضهم أنه يذهب الخ (قوله) ينحدر (أي) يتناقص من جانب أعلاه وينزل (قوله) أورآه الخ (عطف على وهم (قوله) هو المجرة) بفتح الميم والجيم نجوم مجتمعة تظهر قبل الفجر الصادق شيخنا (قوله) بالسعود) منزل للقمر كرى عبارة القاه وس وسعود النجوم عشرة سعد بلع وسعد لا خبية وسعد الذابح وسعد السعود وهذه الأربعة من منازل القمر ثم قال بعد ذكر البقية وهذه الستة ليست من المنازل كل منها كوكبان بينهما نحو ذراع اه (قوله) ثم ابطله (أي) بطل القرافي ما قاله الآخرون (قوله) وبرهن عليه (أي) استدلل القرافي على عدم وجود جبل قاف (قوله) وجماعة منهم (أي) من الحفاظ مبتدأ وقوله بمن التزم الخ خبره والجملة حالية (قوله) وقول الصحابي ذلك (أي) وجود جبل يقال له قاف (قوله) مما لا مجال الخ (قوله) فيه توقف إذ يمكن أن يكون منشا ذلك القول من أن عباس رضي الله عنهما فجر داشتهاره بين العرب (قوله) منها (أي) تلك الطرق (قوله) انه (أي) قاف (قوله) بذلك (أي) بما جاء عن ابن عباس وعبد الله بن بريدة ومجاهد رضي الله تعالى عنهم (قوله) أثره (أي) عقب قوله لا وجود له (قوله) لأنه (أي) القرافي والجار متعلق بأن دفع (قوله) فهذا (أي) وجود جبل قاف (قوله) انه يظهر (أي) الفجر الكاذب (قوله) وأولى منه (أي) من جواب القرافي (قوله) فقد يدق يعني بعد الظهور (قوله) لخبر مسلم (إلى التنبيه في النهاية والمغنى) لا قوله بحيث إلى لأن (قوله) لخبر مسلم) وقت صلاة الصبح من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس معنى ونهاية (قوله) إلخ كما لم يظهر الخ (أي) فيهما معنى (قوله) ولها غير هذا الخ) فأوقنا ستة مغنى وشيخنا (قوله) وحينئذ (أي) حين لا ذيق لكل من التعريف المذكورة بالحديثة (قوله) فلا ينافي هذا (أي) انعقاد الصلاة في وقت الكراهة أو الحرمة (قوله) أو المتحرى هو بها (أي) أو الصلاة التي يتحرى الوقت المسكر وهما أي بقصد إيقاعها فيه من ذات السبب المتقدم والمقارن كردى وبه يندفع توقف السيد البصري حيث قال قوله أو المتحرى هو بها يتأمل المراد به اه (قوله) وإلا (أي) بان كانت الكراهة من حيث الإيقاع فيه (قوله) وفي قولهم في نحو العصر الخ (ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمله سم عبارة السيد البصري قد يقال هذا أي قولهم في نحو العصر الخ صريح في التغاير كما هو ظاهر فاني يجعله من الصريح في الاتحاد ويمكن أن يحجب عنه بان مراده بالتغاير التباين بقرينة ما سبق في التفاسير للاوقات اه (قوله) وبالاتحاد غير التباين فيشمل العموم والخصوص (قوله) قلت الخ (قوله) قد يقال لا حاجة لاثبات إطلاقين ويكفي في الجواب أن وقت الاختيار قد يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل سم وقد يقال هذا اعتراف بثبوت إطلاقين (قوله) إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق الخ (أي) فيكون الإطلاق في (قوله) وفي قولهم في نحو العصر (ليس في هذا تصريح باتحادهما فتأمله

والاوقات الأربعة السابقة وقت كراهة من الحرمة إلى أن يبقى ما يسهل (تنبيه) المراد بوقت الفضيلة ما يزيد فيه الثواب من حيث الوقت وبوقت الاختيار ما فيه ثواب دون ذلك من تلك الحديثة وبوقت الجواز ما لا ثواب فيه منها وبوقت الكراهة ما فيه ملام منها وبوقت الحرمة ما فيه انهم منها وحينئذ فلا ينافي هذا ما يأتي أن الصلاة غير ذات السبب في الوقت المسكر أو المتحرى هو بها لا تتعقد لأن الكراهة ثم من حيث إيقاعها فيه وهما من حيث التأخير إليه لا الإيقاع وإلا لنافى أمر الشارع بإيقاعها في جميع أجزائها الوقت فان قلت ظاهر ما ذكر في وقت الفضيلة والاختيار تغايرهما وقد صرحوا باتحادهما في وقت المغرب كما صرح في قولهم في نحو العصر وقت اختيارها من مصير المثل إلى مصير المثلين وفضيلتها أول الوقت قلت الاختيار له إطلاقان إطلاق يرادف وقت الفضيلة وإطلاق يخالفها وهو الاكثر المتبادر فلا تنافي وبما يصرح بالثاني قولهم في كل من العصر والصبح له وقت فضيلة أول الوقت ثم اختيار إلى مصير المثلين أو الأسفار فصرحوا بتخالفهما

هنا جريا على الاطلاق الثاني (فائدتان) احدهما قيل الحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة ركعة ان زمن البقطة من اليوم واليلة سبع عشرة ساعة غالبا اثنا عشر النهار ونحو ثلاث ساعات من الغروب وساعتين من قبيل الفجر فجعل لكل ساعة ركعة لتجبر ما يقع فيها من التقصيرات ثانياتهما اختصاص الخمس بهذه الاوقات تعبد عندا كثر العلماء وابدى غيرهم له حكما من احسنها تذكرا للانسان بها نشأته اذ ولادته كطلوع الشمس ونشؤه كارتفاعها وشبابه كوقوفها عند الاستواء وكولته كميلها وشيخوخته كقربها للغروب وموته كغروبها وفيه نقص فيزاد عليه وفناء جسمه كما يحتاج (٢٨) اثرها وهو الشفق الاحمر فوجبت العشاء حينئذ تذكرا بذلك كما ان كماله في البطن وبهيته

للخروج كطلوع الفجر  
الذي هو مقدمة لطلوع  
الشمس المشبه بالولادة  
فوجبت الصبح حينئذ لذلك  
ايضا وكان حكمة كون  
الصبح ركعتين بقاء كسل  
النوم والعصرين اربعة  
اربعا توفر النشاط عندهما  
بمعاناة الاسباب وكان  
حكمة خصوصها تركب  
الانسان من عناصر اربعة  
وفيه اخلاط اربعة فجعل  
لكل من ذلك في حال النشاط  
ركعة لتصلح وتعدل وهذا  
اولي واظهر من قول القفال  
انما يزدد عليها لان مجموع  
احادها عشرة ولا شيء من  
العدد يخرج اصله عنها  
والغرب ثلاثا انها وتر النهار  
كافي الحديث فتعود عليه  
بركة الوترية ان الله وتر يحب  
الوتر ولم تكن واحدة لانها  
تسمى البتراء من البتر وهو  
القطع والحقت العشاء  
بالعصرين لينجبر نقص الليل  
عن النهار اذ فيه فرضان  
وفي النهار ثلاثة لكون  
النفس على الحركة فيه  
اقوى (فرع) صح ان  
اول ايام الدجال كسنة

الصورتين المذكورتين من الاول وهو اطلاقه على وقت الفضيلة وفيه وقفة بالنسبة للصورة الثانية وقد يجاب  
اخذنا ما ذكر بان الذي فيها اطلاق المشترك على معنيين ان كان منه او على حقيقته ومجازه ان كان منهما  
بصري (قوله هنا) اي في تفسير وقت الفضيلة ووقت الاختيار (قوله فائدتان) الى قوله وما ذكره في  
النهارية الا قوله قيل وقوله وكان حكمة الى المغرب (قوله) كقولته كيلا (فوجبت الظهر حينئذ تذكرا لذلك  
و (قوله) شيخوخته كقربها الى (اي فوجبت العصر حينئذ تذكرا لذلك و (قوله) وموته كغروبها (اي  
فوجبت المغرب حينئذ تذكرا لذلك شيخنا (قوله) وفيه اي فيما ذكر من الحكمة نقص اي لسكوته عن  
بيان حكمة اختصاص العشاء والصبح بوقتتهما (قوله فيزاد عليه) اي على ما سبق عن الغير (قوله) وفناء  
جسمه) بالفتح والمدواما بالسكس فاسم لما اتسع امام الدار ع (قوله) وكان حكمة خصوصها (اي الاربعة  
(قوله) تركب الانسان من عناصر اربعة) التركيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله سم (قوله  
من عناصر اربعة) هي النار والهوا والتراب والماء (واخلاط اربعة) هي الصفراء والسوداء والدم والبلغم  
كردي (قوله) لكل من ذلك (اي من العناصر الاربعة والاخلط الاربعة (قوله) وهذا (اي قوله) وكان حكمة  
خصوصها الخ (قوله) عليها (اي على الاربعة (قوله) لان مجموع احادها (اي احاد الاربعة من الواحد والاثنتين  
والثلاثة والاربعة (قوله) عنها (اي عن العشرة (قوله) والمغرب الخ) عطف على قوله الصبح ركعتين الخ (قوله  
لانها (اي الواحدة ع (قوله) صح الخ) اي في حديث مسلم سم عبارة المغني والاسني (فائدة) (روي  
مسلم عن النواس بن سمعان قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدجال ولبشه في الارض اربعين يوما يوم  
كسنة ويوم كسهر ويوم كجمعة وسائر ايامه كما يامكم قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال  
لا اقدر واله قدره قال الاسوي فيستثنى هذا اليوم مما ذكر في المواقيت ويقاس به اليومان التاليان  
له اه (قوله) الدجال) هو بشر من بني آدم وموجود الآن واسمه صاف بن صيادو كنيته ابو يوسف وهو  
يهودي مناوي اه ع (قوله) والامر الخ) عطف على قوله ان اول الخ ع (اي و (قوله) وقيس به  
الاخير ان جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مدرجة في الحديث وليست منه (قوله) وسائر العبادات الخ) اي  
كالحج والزكاة (قوله) ويجري ذلك (اي التقدير (قوله) وقد يكون الزوال) اي وقت زوال الشمس  
(قوله) طلوعها (اي وقت طلوعها (قوله) لان ذلك) اي اختلاف المواقيت سم (قوله) لانه (اي ارتفاع

(قوله) جريا على الاطلاق الثاني) قد يقال لا حاجة الى اثبات اطلاقه ويكفي في الجواب ان وقت الاختيار قد  
يساوى وقت الفضيلة وقد لا للدرك المقتضى لذلك فليتأمل (قوله) تركب الانسان من عناصر اربعة (اي  
الترتيب من العناصر غير معلوم ولا ثابت كما تقرر في محله (قوله) صح ان اول ايام الدجال) اي في حديث مسلم  
(قوله) ويجري ذلك فيما لو مكثت الخ) عبارة شرح العباب وفي الخادم عن بعضهم لو ان قوما مكثت الشمس  
طالعة عندهم مدة طويلة فانهم يقدرون للصلاة قال ولعل مستنده في ذلك حديث مسلم السابق اه كلام  
شرح العباب قلت لا يردها على ما قدمناه عن الشارح في شرح العباب على قوله فرع عود الشمس بالغروب  
يحمل ذلك على ما اذا لم يستمر الطلوع بحيث يذهب الليل كله (قوله) لان في ذلك) اي اختلاف المواقيت (قوله)

وثانيها كسهر وثالثها كجمعة والامر في اليوم الاول وقيس به الاخير ان بالتقدير بان تحرر قدر اوقات الصلوات الارض  
وتصلي وكذا الصور وسائر العبادات الزمانية وغير العبادات كحلول الاجال ويجري ذلك فيما لو مكثت الشمس طالعة عند قوم مدة  
(تنبيه) ذكر اصحابنا ان المواقيت مختلفة باختلاف ارتفاع البلاد فقد يكون الزوال يبلد طلوعها بآخر وعصرا بآخر ومغربا بآخر  
وعشاء بآخر وما ذكره ان سبب ذلك اختلاف ارتفاع الارض لا يوافق كلام علماء الهيئة والمقات لان ذلك انما يبنى على كرية الارض  
والفلك دون ارتفاع الارض وانخفاضها لانه ليس له كبير ظهور في الحس اذ اعظم جبل ارتفاعا على الارض فرسخان وثلاث فرسخ

والنسبة إلى كرة الأرض  
تقريباً كنسبة سبع عرض  
شعيرة إلى كرة قطرها  
ذراع فلم ينشأ ذلك  
الاختلاف إلا من  
اختلاف أوضاع الشمس  
بالنسبة إلى كرة الأرض  
فما من درجة من الفلك  
تكون فيها الشمس في  
وقت من الاوقات إلا  
وهي طالعة بالنسبة إلى  
بقعة غاربة بالنسبة إلى  
أخرى متوسطة بالنسبة  
إلى أخرى في وقت عصر  
بالنسبة إلى أخرى وعشاء  
وصبح كذلك (قلت يكره  
تسمية المغرب عشاء و)  
تسمية (العشاء عتمة) للنهي  
الصحيح عنها وورود  
تسمية الثاني لبيان الجواز  
(و) يكره (النوم قبلها) أي  
قبل فعلها بعد دخول وقتها  
ولو وقت المغرب لمن  
يجمع لانه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> كان  
يكرهه وما بعده رواه  
الشيخان ولانه ربما  
استمر نومه حتى فات الوقت  
ويجوز ذلك في سائر  
اوقات الصلوات ومحل  
جواز النوم إن غلبه بحيث  
صار لا تمييز له ولم يمكنه  
دفعه أو غلب على ظنه أنه  
يستيقظ وقد بقي من  
الوقت ما يسهما وطهرها  
والأحرم ولو قبل دخول  
الوقت على ما قاله

الأرض (قوله ونسبته) أي أعظم الجبال في الأرض (قوله قطرها) وهو الخط المفروض في منتصف الكرة  
(قوله إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة سمى قول المتن (يكرهه تسمية المغرب الخ) ولا يكره تسمية  
الصباح عشاء كما في الروضة والاولى عدم تسميتها بذلك وتسمى صبجاً ونجراً لأن القرآن جاء بالثانية والسنة  
بهما معاً معنى ونهاية قول المتن (تسمية المغرب عشاء الخ) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها العشاء أن انتهى  
سم ونقل عيش عن مر مثله وزاد المغني ولا للعشاء العشاء الاخرة اه (قوله للنهي) إلى قوله ولو قبل  
دخول الخ في النهاية والمغني إلى قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع (قوله تسمية الثاني) الاولى التسمية الثانية  
أي تسمية العشاء عتمة (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي وينبغي أن يكره أيضاً قبله وإن كان بعد فعل  
المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره إلى خروج الوقت نهاية زاد المغني والظاهر عدم الكراهة قبل  
دخول الوقت لانه لم يخاطب بها هو ونقل الرشيدى عن الزياى مثله واعتمد الشبراملى ما قاله الاسنوي  
وكذا اعتمد شيخنا عيارته ويكرهه نوم قبلها ولو قبل دخولها بخلاف غيرها فانه لا يكرهه النوم قبله إلا بعد  
دخول وقتها اه وقال السيد البصرى ينبغي أن يكون محله أي عدم الكراهة إذا لم يغلب على الظن الاستغراق  
ولا فينبغي أن يكرهه للخلاف القوى حيث نذ في الحرمة اه (قوله ولو وقت المغرب لمن يجمع) فديقال النوم  
المحذور هنا إذا وقع قبلما فصلها أو واجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور  
بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب أيضاً سم بحذف (قوله وما بعده)  
أي الاتي في المتن عبارة النهاية كان يكرهه النوم قبلها والحديث بعدها اه (قوله ويجزى ذلك) أي الكراهة  
المذكورة (قوله ومحل جواز النوم الخ) ظاهره مع الكراهة لكن صرح النهاية والمغني بانه إذا غلب عليه  
بعد دخول الوقت وعزمه على الفعل وأزال تمييزه فلا حرمة فيه ولا كراهة اه (قوله وإلا) أي وإن  
انتهى كل من غلبه النوم وغلبه ظن الاستيقاظ وقال البصرى أي وإن لم يغلب على ظنه الاستيقاظ بان غلب  
عليه الاستمرار أو شك وقد تشكل مسألة الشك بالنسبة إلى التعميم الاتي في قوله ولو قبل دخول الوقت  
فتدبر اه (قوله ولو قبل دخول الوقت) خالفه النهاية والمغني فقالا فان نام قبل دخول الوقت لم يحرم وإن  
غلب على ظنه عدم تيقظه فيه لانه لم يخاطب بها اه (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل يستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد  
الدار وظاهر انه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم النوم المفتر لذلك السعى  
الواجب سم وقال عيش لا يكرهه النوم قبل الوقت لغير بعيد الدار وإن خاف فوت الجمعة لانه ليس

إلى أخرى) كأنه صفة بلدة أو قرية أو بقعة (قوله تسمية المغرب عشاء) قال في العباب ولا يكره أن يقال لها  
العشاء ان اه (قوله بعد دخول وقتها) قال الاسنوي سياق كلامهم يشعر بان المسئلة مصورة بما بعد دخول  
الوقت ولقائل أن يقول ينبغي أن يكرهه أيضاً قبله وإن كان بعد فعل المغرب للمعنى السابق أي مخافة استمراره  
إلى خروج الوقت اه وفي الوقت قال ابن الصلاح كراهة النوم تعم سائر الاوقات وكان مراده بعد دخول  
الوقت كما يشعر به كلامهم في العشاء ويحتمل أن يكرهه بعد المغرب وإن لم يدخل وقت العشاء خوفاً الاستغراق  
أو التكاثر وكذا قبل المغرب لاسيما على الجدي ويظهر تحريمه بعد الغروب على الجدي اه (قوله ولو وقت  
المغرب لمن يجمع) فديقال النوم المحذور هنا إذا وقع قبلما فصلها أو واجب تأخيرها إلى وقتها فلم يقع إلا قبل  
وقتها لافيه قبل فعلها وقد يصور بالنوم قبل فعل المغرب ممن قصد الجمع وإن كانت الكراهة من جهة المغرب  
أيضا ويمكن أن يصور أيضاً بنوم خفيف لا يمنع الجمع فاذا أراد الجمع كرهه أن ينام بعد المغرب قبل فعل العشاء  
وان اتفق زوال النوم قبل طول الفصل فليتامل (قوله إلا أن يجاب الخ) على هذا هل تستثنى الجمعة فيحرم  
النوم قبل وقتها إذا ظن به فواتها أو شك في ذلك فيه نظر والحرمة هي قياس وجوب السعى على بعيد الدار  
وظاهره أنه لو كان بعيد الدار وجب عليه السعى قبل الوقت حرم عليه النوم المفوت لذلك السعى الواجب  
(قوله بانها مضافة لليوم) أي ولاضافتها لليوم حرم اكل ذى ربح كرهه بقصد إسقاطها ولم تسقط (قوله)

كثيرون ويؤيده ما يأتي من وجوب السعى للجمعة على بعيد الدار قبل وقتها إلا أن يجاب بأنها مضافة لليوم بخلاف غيرها

ومن ثم قال ابو زرعة المنقول خلاف ما قاله ( ٤٣٠ ) اولئك ( والحديث بعدها ) اي بعد دخول وقتها وفعلها فيه او قدره ان جمعها تقديم لا قبل

ذلك على الاوجه لانه ربما  
قوته صلاة الليل او اول  
وقت الصبح او جميعه وليختتم  
عمله بافضل الاعمال وقضية  
الاول كراهته قبلها ايضا  
لكن فرق الاسنوي بان  
اباحة الكلام قبلها تنتهى  
بالامر بايقاعها في وقت  
الاختيار واما بعدها فلا  
ضابط له فكان خوف  
الفوات فيها اكثر وهو اوجه  
من قول غيره هو قبلها  
أولى بالكره لتفويته  
فضيلة اول الوقت ويرد بما  
يعلم مما يأتي ان مطلق  
الحديث قبلها لا يستلزم  
تفويت ذلك فصح تقييدهم  
ببعدها واما ما قبلها فان  
فوت وقت الاختيار كره  
اي كان خلاف الاولى والالا  
فلا ( إلا ) لمنتظر الجماعة  
ليعبداه معهم ولو بعد وقت  
الاختيار والمسافر لخبر أحمد  
لا يسم بعد العشاء الا لمصل  
أو مسافر ولا لعذر او ( في  
غير ) كعلم شرعي او لقله  
أو قراءة أو ذكر أو مذاكرة  
اثار الصالحين أو ابتداء  
ضيف أو زوجة عند زفافها  
او الملاحظة بها ونحو ذلك  
( والله أعلم ) لما صح أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يحدثهم  
عامة ليلة عن بني اسرائيل  
ولانه خير ناجز فلا يترك  
لمفسدة متوهمة ( ويسن  
تعجيل الصلاة لاول

مخاطبها قبل دخول الوقت وان قلنا بوجوب السعي على بعيد الدار اه وفي البجيرى عن القليوبي مثله  
( قوله ومن ثم ) اي من اجل هذا الفرق بين الجمعة وغيرها ( قوله المنقول خلاف الخ ) اعتمده النهاية  
والمغنى كما مر انفا قول المتن ( والحديث بعدها ) المراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه فهو  
اشد كراهة مغنى ونهاية زاد سم وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والخبار الكاذبة فانه  
لا يحل سماعها لإيذاء وإلحاق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره اه سم عبارة البجيرى  
والحق بالحديث نحو الخياطة ولعله لغير سائر العورة ومثل الخياطة الكتانية وينبغي ان لا تكون للقران او  
لعلم منتفع به كما صرح به الحلبي اه ( قوله اي بعد ) إلى قوله هو اوجه في النهاية ( قوله او قدرة الخ ) عبارة  
في شرح الارشاد والوجه خلافه لان العباد انهم اذا جمعوا تقديم الايكراهية الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى  
وقت الفراغ منها غالبا اه سم وفي عرش عن الاسنوي ما يوافقه ( قوله على الاوجه ) وفاقا للنهاية  
وخلافا للمغنى قوله لانه اى الحديث بعد العشاء ( قوله لانه ربما فوت صلاة الليل ) اي إن كان له صلاة الليل  
مغنى ( قوله وليختتم الخ ) عطف على قوله لانه الخ ( قوله وقضية الاول ) وهو قوله لانه ربما الخ ( قوله ينتهى )  
الاولى التانيث ( قوله وهو ) اي ما قاله الاسنوي من عدم الكراهة قبلها للفرق المذكور ( قوله من قول غيره  
هو قبلها الخ ) نقل المغنى هذا القول عن ابن النقيب وأقره ( قوله ويرد ) أى قول الغير ( قوله مما يأتي ) أى من  
الاستثناءات لاسيما من قوله بل لو قدمها الخ ( قوله فان فوت وقت الاختيار ) هلا قال او وقت الفضيلة  
سم وبصرى ( قوله والمسافر ) اي فلا يكرهه في حقه الحديث بعدها مطلقا سواء كان السفر طويلا او لا  
وسواء كان الحديث في خير او لحاجة السفر لكن نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان  
مقتضى اطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل الحديث على ما حاصله أن يحتاج اليه المسافر لاعتناءه على  
السهر المحتاج اليه ع ( قوله لاسمر ) اي لا حديث ع ( قوله او ابتداء ضيف ) اي ما لم يكن فاسقا والا  
حرم الالعذر كخوف منه على نفس او مال وهذا اذا كان له ابتداءه لكونه فاسقا اما لو كان من حيث الضيافة  
او كونه شيخه او معلمه فانه يجوز ان لم يلاحظ في ابتداءه شيئا من ذلك فيظهر الحاقه بالاول فيحرم ع ( قوله  
ونحو ذلك ) كتكلم بما دعت الحاجة اليه كحساب مغنى ونهاية ( قوله عامة ليله ) أى أكثره ع ( قوله عرش قول المتن  
( قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ ) اي ولو عشاء نهاية ومغنى ( قوله اذا تيقن ) إلى قوله على ما في الذخائر في  
المغنى ( قوله للاحاديث ) إلى قوله ويندب في النهاية الا قوله ذكرته في شرح العباب ( قوله للاحاديث  
الصحيحة الخ ) واما خبر اسفر واما بالفجر فانه اعظم للاجر فعارض بها ولان المراد بالاسفار ظهور الفجر  
الذي به يعلم طلوعه فالتأخير اليه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه نهاية ويحتمل أيضا أن المراد بالامر بالاسفار  
إنما هو التهيؤ عن التأخير عنه دون التقديم عليه ( قوله ويحصل ) اي التعجيل اوسنه ( قوله باسبابها ) اي  
كالظاهرة والاذان والسر مغنى ونهاية ( قوله مع ذلك ) اي الاشتغال المذكور ( قوله نحو شغل الخ ) اي  
كاخراج حدث يدافعه وتحصيل ماء ونحو ذلك مغنى ونهاية ( قوله يوفر خشوعه ) بل الصواب الشيع كما مر  
في المغرب مغنى عبارة عرش قوله يوفر خشوعه قضيته ان الشيع بفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه ما مر له

والحديث بعدها ) قال في شرح العباب والمراد الحديث المباح في غير هذا الوقت اما المكروه ثم فهو هنا أشد  
كرهية وكذا المحرم قال ابن العماد كسيرة البطل وغيره والخبار الكاذبة فانه لا يحل سماعها لعدم صحتها  
كافي المجموع في الاعتكاف وعدم صحتها لا يكفي في التعليل إلا ان يريد به تحقق كذبها كما هو الواقع في سيرة  
البطل وغيره اه والحق بالحديث نحو الخياطة قاله في شرح الارشاد وغيره ( قوله او قدره ان جمعها تقديم )  
عبارة تفيد في شرح الارشاد والوجه خلافه لان العباد انهم اذا جمعوا تقديم الايكراهية الحديث إلا بعد دخول وقتها ومضى  
وقت الفراغ منها غالبا اه ( قوله فان فوت وقت الاختيار ) هلا قال او الفضيلة ( قوله والمسافر )  
نازع فيه في شرح العباب بعد نقله عن ابن العماد بان مقتضى اطلاقهم أنه لا فرق بين المسافر وغيره ثم حمل

في الوقت ) اذا تيقن دخوله للاحاديث الصحيحة أن الصلاة أول وقتها أفضل الاعمال ويحصل باشتغاله  
باسبابها عقب دخوله ولا يكلف العجلة على خلاف العادة ويقتفر له مع ذلك نحو شغل خفيف وكلام قصير واكل لقمة توفر خشوعه

وتقديم سنة راتبة بل لو قدمها اغنى الاسباب قبل الوقت واخر بقدرها من اوله حصل سنة (٣١٤) التعجيل على ما في الذخائر ويستثنى من

ندب التعجيل مسا. بل  
كثيرة ذكرتها في شرح  
العباب وغيره وضابطها  
ان كل ما ترجحت مصلحة  
فعله ولو أخر فانت يقدم  
على الصلاة وان كل كال  
كالجماعة اقترن بالتأخير  
وخلاصه التقديم يكون  
التأخير لمن أراد الاقتصار  
على صلاة واحدة حتى  
لا ينافي ما يأتي في الابرار  
معه افضل ويندب للامام  
الحرص على أول الوقت  
لكن بعدمضي قدر اجتماع  
الناس وفعلمهم لاسبابها  
عادة وبعده يصلي بمن حضر  
وان قل لان الاصح ان  
الجماعة القليلة اوله افضل  
من الكبيرة آخره ولا  
ينظر ولو نحو شريف  
وعالم فان انتظره كرهه ومن  
ثم لما اشتغل صلى الله عليه  
وسلم عن وقت عادته  
اقاموا الصلاة فتقدم  
أبو بكر مرقوان عوف  
اخرى مع انه لم يطل تأخره  
بل أدرك صلاتها واقتدى  
بهما وصوب فعلهما نعم  
يأتي في تأخر الراتب  
تفصيل لا ينافيه هذا  
لعلمهم منه صلى الله عليه  
وسلم بالحرص على أول  
الوقت وقد يجب التأخير  
ولو عن الوقت كما في محرم  
خاف فوت الحج لو صلى  
العشاء وكن رأى نحو

في وقت المغرب والاقرب إلحاق ما هنا بما هناك اه (قوله) تقديم سنة الخ جعله في حيز الاغتفار يومه أن  
الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كالايحى بل قد يقال ايضا الافضل تقديم اكل اللقم الموفرة  
للخشوع سم (قوله) بل لو قدمها الخ فيه ما مررت الاشارة اليه في وقت المغرب بصري عبارة ع ش قد  
بين في وقت المغرب ان المراد بالاسباب المتبعة في وقت الفضيلة ما يحتاج اليه بالفعل ولعل مراده ما من شأنه  
ان يحتاج اليه بالفعل حتى لا ينافي ما ذكره هنا من انه لو قدم الاسباب الخ اه (قوله) حصل سنة التعجيل  
اي لكن الفعل في أول الوقت افضل وان كان لو فعل بعد صدق عليه انه فعل في وقت الفضيلة كمن أدرك  
التحريم مع الامام ومن ادرك التشهد فالحاصل لكل منها ثواب الجماعة لكن درجات الاول اكمل ع ش  
(قوله على ما) عبارة النهاية كما اه (قوله في الذخائر) هو بالذال المعجمة ع ش (قوله مسائل كثيرة) نحو  
اربعين صورة منها نذب التأخير لمن يرى الجمار ولم يفر سائر وقت الاولى وللواقف فيؤخر وان كان نازلا وقتها  
ليجدها مع العشاء بمن دلفه اي اذا كان سفره سفر قصر ولم يثق وجود الماء والسترة والجماعة والقدرة  
على القيام اخر الوقت ولدائم الحدث اذ ار جال الاقطاع ولمن اشتبه عليه الوقت في يوم غيم حتى يتيقنه او يظن  
فواته لو اخرها نهاية زاد المغنى وللمعذور في ترك الجمعة فيؤخر الظهر الى اليأس من الجمعة اذا أمكن زوال عذر  
كاسياني في الجمعة اه وقولها ولمسافر الخ استشكله السيد البصري بانه محل تأمل لما سيأتي ان الجمع مطلقا  
خلاف الاولى خرو جامن خلاف مانعه اه وقد يجاب بان كلامها مفروض فيمن اراد الجمع (قوله كالجماعة)  
ظاهر السياق تقييدها بالمطلوبة بخلاف ما إذا لم تكن مطلوبة لتكون الامام فاسقا ومخالفا وغير ذلك مما يكره  
فيه الاقتداء فليراجع (قوله لمن اراد الاقتصار الخ) اي بخلاف ما لو اراد التعدد فانه افضل من الاقتصار نعم  
واضح ان محله اذا كان الكمال في الثانية بما يقتضيه مشروعية الاعداد كالجماعة ولا فالتأخير اولى ولا يتأتى  
التعدد كالصلاة في المسجد بصري (قوله على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في شرح  
قوله في التيمم ولو تيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم سم (قوله ويندب للامام الخ) سيأتي له قبل فصل الاستقبال  
ما لفظه ويسن تأخير ما قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب اي للخلاف القوي في ضيق وقتها ومن ثم اطبق  
العلماء على كراهة تأخيرها من اوله اه فليتأمل الجمع بين اطلاقه هنا وتقييده ثم بصري (قوله لان الاصح  
ان الجماعة القليلة اوله افضل الخ) قد يشكل على قوله السابق ان كل كال كالجماعة اقترن الخ إلا ان يقال ان  
مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وتفوت من اصلها بالتقديم بخلاف صورة الجماعة فانها حاصله مع  
كل من التقديم والتأخير وان فاتت بتقديمها صفة كال فيها لكن يعارضه قوله في شرح العباب ولو قصد الصلاة  
في نحو مسجد بعيد لنحو كبره وفقه امامه نذب له الابرار وان امكنه في قريب علي الاوجه انتهى ع ش (قوله  
ومن ثم) اي من اجل كراهة الانتظار لنحو شريف الخ (قوله في تأخر الراتب الخ) اي الامام الراتب  
لمسجد (قوله لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) وقد يجاب ايضا بانهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به صلى الله عليه وسلم  
يمنع عادة من الحضور سم (قوله نحو غريق الخ) اي كحريق (قوله على ميت خيف انفجاره) بقى ما لو  
تعارض عليه فوت عرفة وانفجار الميت فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والاقرب تقديم الثاني لان فيه  
هتك الحرمته ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فانه يمكن تداركه ع ش (قوله تجب الصلاة) الى قوله فان قلت في  
النهاية والمغنى لا قوله وكذا الى واذا قوله ومثله فائتة بعذر (قوله لان عزم الخ) اي فان لم يعزم ثم وان  
فعلها في الوقت وهذا عزم خاص ويجب عليه ايضا عزم عام وهو ان يعزم عقب البلوغ على فعل كل الواجبات

الحديث على ما حاصله انه يحتاج اليه المسافر لاعتائه على السهر المحتاج اليه (قوله) وتقديم سنة راتبة جعله  
في حيز الاغتفار يومه ان الافضل خلافه مع ان الافضل تقديم السنة الراتبة كالايحى بل قد يقال الافضل  
ايضا تقديم اكل اللقم الموفرة للخشوع (قوله على صلاة واحدة) اي ومع ذلك ينبغي ان يلاحظ ما تقدم في  
شرح قوله في التيمم ولو تيقنه اخر الوقت الخ وما بيناه ثم (قوله لعلمهم منه صلى الله عليه وسلم الخ) قد يجاب

غريق أو أسير لو أنقذه أو صائل على محرم لو دفعه خرج الوقت ويجب التأخير أيضا للصلاة على ميت خيف انفجاره (تنبيه)  
تجب الصلاة بأول الوقت وجوبا موسعا إلى أن لا يبقى إلا ما سمعها كلها بشرطها ولا يجوز تأخيرها عن أوله إلا ان عزم على فعلها

اثناؤه وكذا كل واجب موشع قيل إنما يجب ذلك حيث لم يسن التأخير لا كالأبراد وفيه نظر ثم رأيت بعضهم رده بأنه يلزم مريد جمع التأخير الشامل للندوب والجائز نيته وإلا عصي وكانت قضاء وكان وجه الرد به أن نذب التأخير لم يناف وجوب النية وإن اختلف ملحظ اليا بين الأولى في وجهه أن نذب التأخير عارض فلا يرفع حكم الواجب الأصلي وهو توقف جواز التأخير على العزم وإذا أخرها بالنية ولم يظن موته فيه فمات لم يعص لأنه لم يقصر لكون الوقت محدودا ولم يخرجها عنه وبه فارق ما يأتي في الحج ومثله فائنة بعذر لأن وقتها العمر أيضا فان قلت مرفى النوم أنه لو تومم الفوت معه حرم فهل قياسه هذا حتى يتضيق بتومم الفوت قلت نعم إلا أن يفرق بأن من شأن النوم التفويت فلم يجز إلا مع ظن الإدراك بخلافه هنا ( وفي قول تأخير ) فعل ( العشاء أفضل ) مالم يجاوز وقت الاختيار لا حديث فيه ومن ثم اختاره المصنف وغيره

وترك كل المعاصي كما صرح بذلك سم في الآيات البيّنات ع ش عبارة السيد البصري قوله إلا أن عزم الخ أي على الأصح في شرح المذهب والتحقيق وصحح السبكي أنه لا يجب ابن شهبة وكذا صحح عدم الوجوب في جمع الجوامع وبالغ في منع الموانع فقال إن الإيجاب إثبات حكم بغير دليل شرعي اه ( قوله اثناؤه ) أي قبل خروج وقتها ( قوله إنما يجب ذلك ) أي العزم ( قوله لا كالأبراد ) يعني لا في نحو الأبراد بما يسن فيه التأخير ( قوله ثم رأيت بعضهم ) هو ابن شهبة بصري ( قوله الشامل ) أي جمع التأخير ( قوله للندوب ) أي كالأوقاف بعرفة المسافر سفر قصر ( قوله والأولى في وجهه الخ ) الوجه أن حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت إما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم إن اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت سم ( قوله في وجهه ) أي وجهه رد القيل المذكور ( قوله ولم يظن موته فيه الخ ) فان غلب على ظنه أنه يموت في أثناء الوقت بعد مضى قدرها كان لزمه قود فطالبه بولي الدم باستيفائه فأمر الإمام بقتله أعيّنت الصلاة في أول الوقت فيعصى بتأخيرها عنه لأن الوقت تضيق عليه بظنه وقضية كلام التحقيق أن الشك كالظن مغنى ونهاية زاد سم عن العباب وشرحه ما نصه وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر والأقرب إلحاق ثم رأيت الاستوى ذكر ما يؤيد ذلك اه ( قوله فمات ) أي في أثناء الوقت وقد بقي منه ما يسعها قبل فعلها مغنى ونهاية ( قوله وبه ) أي بقوله لكون الوقت الخ ( قوله ما يأتي في الحج ) أي من أنه يفسق إن مات ولم يحج كرى ( قوله ومثله ) أي مثل الحج فيما يأتي فيه ( قوله فائنة بعذر الخ ) راجع إلى قوله وإذا أخرها بالنية الخ ( قوله مرفى النوم الخ ) قد يقال الذي مرجوازه عند غلبة ظن الاستيقاظ وهي لا تنافي توهم عدم الاستيقاظ فلو أبدل التوهم بالشك لكان حسنا لنماه مع كفايته في الإراد على ما هنا فليتأمل بصري ويأتي عن سم مثله وعبارة ع ش بعد سوق كلام الشارح نصه وقضية قول الشارح مر فان غلب على ظنه موته في أثناء الوقت أو شك في ذلك الخ أنه لو تومم موته لم يأتى بالتأخير بناء على ما اقتضاء العطف للشك على الظن أن المراد به استواء الطرفين فلا يكون التوهم ملحقا بتوهم الفوت بالنوم اه ( قوله فهل يقيسه هذا ) أي قياس الفوت بالنوم بالفوت بنحو الموت ( قوله حتى يتضيق ) أي وقت الاداء سم ( قوله بتوهم الفوت ) أي بغير النوم ع ش ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الإدراك ) هذا صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال تومم الفوت فهذا ينافي قوله أنه لو تومم الفوت معه حرم لأن تومم الفوت صادق مع ظن الإدراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك فليتأمل سم ( قوله مالم يجاوز ) إلى قوله والذي يتجه في المغنى إلا قوله كلهم أو بعضهم وقوله لأنه عارض إلى ومن يصلى وكذا في النهاية إلا قوله ومن ثم إلى لكن ( قوله لكن تقديم الخ ) عبارة المغنى والمشهور استحباب التعجيل لعموم الأحاديث ولأنه هو الذي واظب عليه صلى الله عليه وسلم وحمل بعضهم القولين على حالين فحيث قيل التعجيل أفضل أريد ما إذا خيف النوم وحيث قيل

أيضا بأنهم ظنوا بالقرائن قيام عارض به <sup>وكان الله يمنع عادة من الحضور</sup> ( قوله والأولى في وجهه الخ ) الوجه أن حاصل المقام فيمن له الجمع أن الواجب عليه في أول الوقت إما فعلها أو العزم على فعلها في الوقت أو نية تأخيرها ليجمعها مع الثانية في وقتها ثم إن اتفق فعلها في الوقت فذاك وإلا فلا بد من نية التأخير في وقت يسعها إن لم تتقدم هذه النية في أول الوقت ( قوله حتى يتضيق بتوهم الفوت الخ ) قال في العباب وإتماما توسع الاداء أن لم يشرع فيها ولم يغلب على ظنه موته بعد قدرها وإلا لتضيق اه قال في شرحه وقضية كلام التحقيق وغيره أن الشك كالظن وهو قياس ما مر عن ابن الصلاح وغيره وهل يلحق بالموت نحو الجنون فيه نظر والأقرب إلحاق ثم رأيت الاستوى ذكر عنه ما يؤيد ذلك ( قوله فلم يجز إلا مع ظن الإدراك ) صريح في جواز النوم مع ظن الإدراك في الوقت ومن لازم الجواز مع ظن الإدراك احتمال تومم الفوت فهذا ينافي قوله لأنه لو تومم الفوت معه حرم لأن تومم الفوت صادق مع ظن الإدراك بل التوهم المصطلح لا يكون إلا مع ظن الإدراك

لكن تقديمها هو الذي واظب عليه النبي ﷺ والخلفاء الراشدون (و) من محل نذب التعجيل مالم تعارضه مصلحة راجحة فلذلك (يسن  
الابراد بالظهر) اى ادخالها وقت البرد بتأخيرها دون اذانها عن اول وقتها إلى ان يبقى (٢٣٣) للحيطان ظل يمشى فيه قاصدا للجماعة ولا

يجاوز نصف الوقت (فى  
شدة الحر) لخبر البخارى إذا  
اشتد الحر فابردوا بالظهر  
فان شدة الحر من فيج حرم  
اى غلبانها وانتشار لهما  
وخرج بالظهر للجمعة لان  
تأخيرها معرض لقواتها  
لكون الجماعة شرطاً فيها  
وما فى الصحيحين بما يخالف  
ذلك حمل على بيان الجواز  
(والاصح اختصاصه) اى  
سن الابراد (ببلد حار) أى  
شديد الحر كالبحرين وبعض  
العراق واليمن (وجماعة  
مسجد) أو محل آخر غيره  
(بقصدونه) كلهم أو بعضهم  
بمشقة فى طريقهم إليه شديدة  
بحيث تسلب خشوعهم  
كان ياتوه (من بعد) فى  
الشمس لمشقة التعجيل  
حينئذ بخلاف وقت بارد  
أو معتدل وإن كان ببلد حار  
وبلدة باردة أو معتدلة وإن  
وقع فيها شدة حر اى لانه  
عارض لوضعها فلم يعتبر  
ويؤخذ منه ان البلد لو  
خالفت قطر هافى اصل وضعه  
بأن كان شأنه الحرارة دائماً  
وشأنها البرودة كذلك  
كالطائف بالنسبة لقطر  
الحجاز أو عكسها لم يعتبر القطر  
هنا بل تلك البلد التى هو  
فيها وبهذا يجمع بين من  
عبر ببلد ومن عبر بقطر  
فالاول فى بلد خالفت وضع

التأخير أفضل أريد ما إذا لم يخف اه (قوله) لكن تقديمها هو الذي واظب (الخ) أى وأما التأخير فكان لعذر  
ومصلحة تقتضى التأخير ع (قوله) ومن محل نذب التعجيل (الخ) اشار به إلى ان قول المصنف ويسن الابراد  
الخ مستثنى من قوله ويسن تعجيل الصلاة الخ لكن محل هذا الاستثناء فى غير ايام الديال اماهى فلا يسن  
الابراد فيها لانه لا يرجى فيها زوال الحر فى وقت يذهب فيه محل الجماعة مع بقاء الوقت المقدر كما نقل عن الزيادة  
معللة لانتفاء الظل واما البوادى التى ليس فيها نحو حيطان يمشى فى ظلها طالب الجماعة فالظاهر كما هو قضية  
إطلاقهم سن الابراد فيها لانه وإن لم يوجد فيها الظل تنكسر سورة الحر ع (قوله) بتأخيرها دون اذانها  
عبارة النهاية وخرج بالصلاة الاذان كما افهمه كلامهم وصرح به فى المطلب وحمل امره صلى الله عليه وسلم  
بالابراد به على ما اذا علم من حال السامعين حضورهم عقب الاذان لتندفع عنهم المشقة ثم قال وحمله بعضهم على  
الاقامة ولا بعده فيه وإن ادعى بعده فى رواية الترمذى التصريح بتأخير الاقامة اه (قوله) إلى ان يبقى (قوله) اى  
يصير نهاية ومعنى (قوله) ولا يجاوز نصف الخ) اى لا يؤخرها عنه معنى قول المتن (فى شدة الحر) اى لافى شدة  
البرد إلى ان يخف قياساً عن شدة الحر لان الابراد فى الحر رخصة فلا يقاس عليه مراه سم على المنهج اقول  
الاولى لان الحر له وقت تنكسر سورة بخلاف البرد وإنما قلنا هذا الاولى لان الصحيح جواز جريان القياس  
فى الرخص ع وشى (قوله) فابردوا بالظهر) الباء للتعدية وقيل زائدة معنى ابردوا الآخر واعلى سبيل  
التضمن فتح البارى اه شوبرى (قوله) من فيج حرم) قال فى النهاية أخرجه مخرج التشبيه والتشليل اى كانه  
نارجهم فى حرها انتهى ع (قوله) اى غلبانها الخ) هو من كلام الراوى (قوله) وانتشار الخ) عطف  
تفسير ع (قوله) وما فى الصحيحين الخ) اى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبردها نهاية ومعنى (قوله) حمل  
على بيان الجواز) جمعا بين الأدلة لانه زاد المعنى مع ان الخبر رواه الاسماعيلي فى صحيحه فى الظهر فتعارضت  
الروايتان فيعمل بخبر الصحيحين عن سلمة كنتاجم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس لعدم  
المعارض اه قول المتن (قوله) ببلد حار) رجح السبكي عدم اختصاصه ببلد حار وقال شدة الحر كرافية ولو فى  
ابراد البلاد بنسبة اه بصرى عبارة النهاية والمعنى ومقابل الاصح لا يختص بذلك فيسن فى كل ما ذكر  
لاطلاق الخبر اه (قوله) او محل آخر الخ) كرا باط ومدرسة ولو عبر بمصلى ببلد مسجداً شمل ما قدرناه إلا ان  
يراد بالمسجد موضع الاجتماع للصلاة فيشمل ما ذكر معنى (قوله) أو بعضهم) صادق بو احد بصرى وبجزمى  
(قوله) بحيث تسلب خشوعهم) اى او كما قاله نهاية ومعنى وهل يعتبر خصوص كل واحد على انفراد من  
المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً وشيخاً يزول خشوعه بحيث فى اول الوقت ولو من قرب يستحب له الابراد  
او العبرة بغالب الناس فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظراً ولا يبعد الثانى ثم رابت حجج صرح به ع قول المتن  
(من بعد) ضابط البعد ما تاتى قاصده بالشمس معنى عبارة النهاية ما يذهب معه الحشوع او كما قاله لاثاره  
بالشمس اه (قوله) وبلدة باردة) اى كالشام وقوله او معتدلة اى كصريفونى (قوله) وإن وقع الخ) اى  
اتفق نهاية ومعنى (قوله) لانه) أى وقوع شدة الحر فيها (قوله) ويؤخذ منه) أى من التعليل (قوله) لو خالفت  
اى وضعه (قوله) دائماً) اى فى وقت الحر كالصيف (قوله) كذلك) اى دائماً (قوله) او عكسها) اى كوران  
بالنسبة للشام وبقي ما لو كان بلدة شان بعض شهورها كالاسد الحرارة دائماً وعدمها فى غيره فهل يسن  
الابراد فيها فى ذلك الشهر الحرام لا ظاهر كلام الشارح الاول (قوله) وبهذا) اى الماخوذ (قوله) بين من  
عبر) اى عند ذكر شروط سن الابراد وقوله ببلد اى كالمصنف (قوله) فى بلد خالفت الخ) اى لاجل ادخالها  
(قوله) وعلى هذا) اى الثانى (قوله) إلا ان يريد) اى المصنف كالرافعى (قوله) اى من حيث الجملة الخ) يعنى ان

فليتأمل (قوله) ويؤخذ منه أن البلد لو خالفت قطر هافى عبارة الارشاد فى قطر حر بشدة اه وهى مصرحة  
بأن شدة الحر فى غير قطر الحار لاثاره (قوله) ولم يأتهم غيرهم) مفهومة من الابراد لهم إذا كان ياتهم غيرهم فى

(٥٥) — شروانى وابن قاسم — أول) القطر والثانى فى بلد لم يخالفه كذلك لكن قد يعرض لها مخالفة وعلى هذا يحمل قول  
الزركشى اشتراط شدة الحر بخلاف لتعليل الرافعى إلا ان يريد بقوله فى شدة الحر اى من حيث الجملة لا بالنسبة إلى افراد البقاع والاشخاص

فالحاصل أنه لا بد من كونه وقت الحر وان تخلف بالنسبة لبقعة أو شخص وبلد حار وضعا ومن يصلي بيته منفردا أو جماعة وجمع بمصلي يأتيه بلامسقة أو حضروه ولم يأتيهم غيرهم أو يأتيهم من غيرهم فمضى على قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل او بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجزأ الخ (قوله ولم يأتيهم غيرهم) مفهومه من الابراد لهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الاقتصار على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة اول الوقت او كان مقيما به لكن ينتظر غيره سن له الابراد اما ما كان او مامو ما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح ما نصه وقوله نحو الامام شامل للامام وغيره فقوله والذي يتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الامام غيره ان الافضل فعلها او لا لجماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحملا للمسقة وقدير بالمقيم من حضر اول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق او بعضهم ثم قوله والذي يتجه الخ يظهر انه يتأق فيمن يكون في معناه من المقيمين بالمسجد بل يظهر انه يتأق في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليتامل اه (قوله للاتباع) اي لان بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يريدون انتظار الغائبين كرى (قوله أن الافضل له الخ) فان قلت غير الامام لا يحذور بترتب على إعادة بخلاف الامام فان إعادة تحمل على اقتداء المفترض بالمنفل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل ان الخلاف محله في غير العادة لانه قيل ان الثانية هي الفرض عش وفيه توقف فليراجع (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الافضل له فعلها او لا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشمع ذلك) اي نحو الامام المذكور (قوله الاعادة) الاولى فعلها أو لا (قوله وفرق بعضهم الخ) أي قائلا بعدم أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) اي بين نحو الامام المذكور (قوله وكذا يسن الخ) هو المعتمد خلافا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومغنى (قوله وبعضها) الى قوله والحديث في النهاية والمغنى إلا قوله عند الاصوليين (قوله بان فرغ من السجدة الثانية) اي بان رفع راسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى احد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وفي ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء ما لا فيه نظروا والقرب الاول وينبني على ذلك ما علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء أو أداء عشاء عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ من راسه عن الارض وحصول القدر المجزئ حتى لو سجد الثانية واطمان فيها فخرج الوقت قبل رفع راسه كانت اداء محل تأمل لعل الاول هو المنبأ من الفراغ وان كان الثاني اوجه معنى اه وقوله هو المتبادر قول بل هو المتعين كما مر عن عشاء قول المنن (فلاصح الخ) والوجه الثاني ان الجميع اداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت اداء ما بعده قضاء هو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخروج الوقت وقتلنا أن المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر ولا لزمه الاتمام مغنى وفي عشاء عن ابن

الاشراط شدة الحر بالنسبة الى جملة البلد ومجموعه من حيث الجملة وان لم يكن جميع البقاع كذلك أو على جميع الاشخاص كذلك كرى وقوله الى جملة البلد لعل المناسب الى جملة القطر (قوله فالحاصل) اي حاصل قول الزركشي بعد الاجمال وقوله من كونه اي الابراد كرى (قوله وبلد الخ) عطف على قوله وقت الحر على توهم اقترانه بي (قوله ومن يصلي الخ) عطف على قوله وقت بارد وكذا (قوله وجمع الخ) معطوف عليه (قوله وجمع بمصلي يأتيه بلامسقة الخ) عبارة النهاية والمغنى وشرح بافضل او بمحل حضره جماعة لا يأتيهم غيرهم أو يأتيهم غيرهم من قرب أو من بعد لكن يجزأ الخ (قوله ولم يأتيهم غيرهم) مفهومه من الابراد لهم إذا كان يأتيهم غيرهم ففي الاقتصار على الامام في قوله نعم الخ فيه ما فيه سم (قوله نعم نحو امام الخ) عبارة النهاية ولو حضر موضع جماعة اول الوقت او كان مقيما به لكن ينتظر غيره سن له الابراد اما ما كان او مامو ما كما اقتضاه كلام الرافعي وهو ظاهر النص اه وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الارشاد للشارح ما نصه وقوله نحو الامام شامل للامام وغيره فقوله والذي يتجه الخ هل المراد منه إذا كان مع الامام غيره ان الافضل فعلها او لا لجماعة فان كان كذلك فقد يقال يلزم فوات المقصود فليتامل وقوله المقيم به قد يقال وكذا غير المقيم اذا حضر متحملا للمسقة وقدير بالمقيم من حضر اول الوقت اه عبارة السيد البصري قوله نعم الخ ما محل هذا الاستدراك بعد قوله السابق او بعضهم ثم قوله والذي يتجه الخ يظهر انه يتأق فيمن يكون في معناه من المقيمين بالمسجد بل يظهر انه يتأق في كل من حضر قبل استيفاء الجماعة فليتامل اه (قوله للاتباع) اي لان بيت النبي ﷺ كان عند المسجد وفيه كثير من أهل الصفة مقيمون فيه ومع ذلك كانوا يريدون انتظار الغائبين كرى (قوله أن الافضل له الخ) فان قلت غير الامام لا يحذور بترتب على إعادة بخلاف الامام فان إعادة تحمل على اقتداء المفترض بالمنفل وفيه خلاف قلت ذكر وافي صلاة بطن نخل ان الخلاف محله في غير العادة لانه قيل ان الثانية هي الفرض عش وفيه توقف فليراجع (قوله بطريق التبع) قضية هذا ان غير المقيم به لا يكون الافضل له فعلها او لا في منزله ثم معهم وفيه تأمل اه سم (قوله فشمع ذلك) اي نحو الامام المذكور (قوله الاعادة) الاولى فعلها أو لا (قوله وفرق بعضهم الخ) أي قائلا بعدم أفضلية ما تقدم قال سم ومشى الشارح على الفرق في شرح الارشاد اه (قوله بين ما هنا) اي بين نحو الامام المذكور (قوله وكذا يسن الخ) هو المعتمد خلافا لما يقتضيه كلام المصنف نهاية ومغنى (قوله وبعضها) الى قوله والحديث في النهاية والمغنى إلا قوله عند الاصوليين (قوله بان فرغ من السجدة الثانية) اي بان رفع راسه من السجدة الثانية وان لم يصل الى احد تجزئه فيه القراءة كما يأتي وفي ما لو قارن رفع راسه خروج الوقت هل يكون قضاء ما لا فيه نظروا والقرب الاول وينبني على ذلك ما علق طلاق زوجته على صلاة الظهر مثلاً قضاء أو أداء عشاء عبارة السيد البصري هل المراد بالفراغ من راسه عن الارض وحصول القدر المجزئ حتى لو سجد الثانية واطمان فيها فخرج الوقت قبل رفع راسه كانت اداء محل تأمل لعل الاول هو المنبأ من الفراغ وان كان الثاني اوجه معنى اه وقوله هو المتبادر قول بل هو المتعين كما مر عن عشاء قول المنن (فلاصح الخ) والوجه الثاني ان الجميع اداء مطلقا تبعا لما في الوقت والثالث انه قضاء مطلقا تبعا لما بعد الوقت والرابع ان ما وقع في الوقت اداء ما بعده قضاء هو التحقيق وتظهر فائدة الخلاف في مسافر شرع في الصلاة بنية القصر وخروج الوقت وقتلنا أن المسافر اذا فاتته الصلاة لزمه الاتمام فان قلنا ان صلاته كلها اداء فله القصر ولا لزمه الاتمام مغنى وفي عشاء عن ابن



(فالجميع أداء) أي وينوي به الاداء رشيدى (قوله كذلك) أى كاملة (قوله) لخبر الشيخين (الخ) مفهوما دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أى مؤداة) أى وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم افعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أى والمراد بالأفعال ما يشمل الاقوال بجبرى (قوله) إذ غالب ما بعدهما (الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أى كالتكرير كما في المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنا يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشورى على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم فى آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لان التكرير إنما هو الاتيان بالشئ ثانيا مرادا به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك إذ ما بعده الركعة مقصود فى نفسه كالاولى كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلها فى الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعنى ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كما فى شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله) ان ما فى الوقت أداء مطلقا) ونقل الزركشى كلقه مولى عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ماذا لم ينو هو الصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى سم على حج اه ع ش (قوله) والصواب (الخ) لعله بقطع النظر عن الحل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر فى رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمغنى أدركها فكانه أدرك الصلاة فى الكمال والفضل لا فى الاداء بصرى ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافى ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله) ولا خلاف فى الانتم (الخ) أى إن كان التأخير بغير عذر (قوله) وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغى انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإلتأثره لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء ويزيد عليه ع ش اقول ويرجع كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة فى الوقت إلى فعلها فى خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها فى وقت الفضيلة او الاختيار إلى فعلها فى وقت الجواز مع العزم فى اول الوقت وايضا قوله او يزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله) ومر) أى فى بيان وقت العصر (قوله) افسد) أى عمدناه وبمغنى (قوله) كانت اداء (الخ) المعتمدانه لا تجب إعادتها قوله ع ش وبصرى (قوله) لنحو غيم) أى كبس فى مكان مظلم نهاية وبمغنى (قوله) جوازا) الى الماتن فى النهاية الى قوله ووقع فى المغنى إلا ما نبه عليه (قوله) إن قدر على اليقين) أى بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلا مغنى وع ش (قوله) نعم) استدرك على الماتن (قوله) ان أخبره) أى من جهل الوقت (قوله) ثقة) أى من رجل او امرأة ولورقيقا مغنى قال ع ش وفى معنى اخبار الثقة مزولة وضعها عدل او فاسق ومضى عليها هـ ن يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا او الشفق غار بامعنى (قوله فى صحوة) متعاقبة وقوله سمع (قوله) لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبرة بالمغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله) اذا لا حاجة به) أى لمن جهل الوقت حينئذ أى حين وجود الاخبار والسمع المذكور (قوله بخلاف (الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله) لو أمكنه الخروج

عبدالحن مثله قول الماتن (فالجميع أداء) أى وينوي به الاداء رشيدى (قوله كذلك) أى كاملة (قوله) لخبر الشيخين (الخ) مفهوما دليل لقوله وإلا الخ ومنطوقه لما قبله (قوله أى مؤداة) أى وإلا فطلق لإدراكها لا يتوقف على ركعة في الوقت سم على المنهج اه ع ش (قوله على معظم افعال الصلاة) قيد بالمعظم لان الركعة ليس فيها تشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام ع ش أى والمراد بالأفعال ما يشمل الاقوال بجبرى (قوله) إذ غالب ما بعدهما (الخ) موجه التقييد بالغالب (قوله تكرير لها) أى كالتكرير كما في المحلى وغيره وإلا فليست تكرير حقيقة لأن كل ركعة مقصودة بأفعالها مستقلة بالقصد وإنا يشبه التكرار صورة ع ش عبارة الشورى على المنهج قوله كالتكرير قال الشيخ سم فى آياته إنما يجعله تكرير حقيقة لان التكرير إنما هو الاتيان بالشئ ثانيا مرادا به تأكيد الاول وهذا ليس كذلك إذ ما بعده الركعة مقصود فى نفسه كالاولى كان كل واحد من خمس اليوم ليست تكرير المثلها فى الامساك (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد سم يعنى ان هذا التحقيق إنما هو لبعض الفقهاء كما فى شرح جمع الجوامع والمغنى (قوله) ان ما فى الوقت أداء مطلقا) ونقل الزركشى كلقه مولى عن الاصحاب أنه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت ما يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب حل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ماذا لم ينو هو الصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى سم على حج اه ع ش (قوله) والصواب (الخ) لعله بقطع النظر عن الحل المذكور وإلا فلا يظهر للخطئة وجه (قوله ظاهر فى رد هذا) فديتوقف فيه لجواز أن يكون المراد بيان كمال إدراكها بالنسبة لما دونها والمغنى أدركها فكانه أدرك الصلاة فى الكمال والفضل لا فى الاداء بصرى ولا يخفى ان ما جوزه خلاف الظاهر فلا ينافى ما قاله الشارح ولا يورث التوقف فيه (قوله) ولا خلاف فى الانتم (الخ) أى إن كان التأخير بغير عذر (قوله) وثواب القضاء دون ثواب الاداء) ظاهره وإن فات بعذر وينبغى انه اذا فات بعذر وكان عزمه على الفعل وإلتأثره لقيام العذر به حصل له ثواب على العزم يستوى ثواب الاداء ويزيد عليه ع ش اقول ويرجع كلام الشارح ما تقدم من تفاسير اوقات الفضيلة والاختيار وغيرهما إذ نسبة فعل الصلاة فى الوقت إلى فعلها فى خارجه لا تنقص عن نسبة فعلها فى وقت الفضيلة او الاختيار إلى فعلها فى وقت الجواز مع العزم فى اول الوقت وايضا قوله او يزيد عليه لا يظهر له وجه (قوله) ومر) أى فى بيان وقت العصر (قوله) افسد) أى عمدناه وبمغنى (قوله) كانت اداء (الخ) المعتمدانه لا تجب إعادتها قوله ع ش وبصرى (قوله) لنحو غيم) أى كبس فى مكان مظلم نهاية وبمغنى (قوله) جوازا) الى الماتن فى النهاية الى قوله ووقع فى المغنى إلا ما نبه عليه (قوله) إن قدر على اليقين) أى بالصبر حتى يتيقن الوقت أو الخروج ورؤية الشمس مثلا مغنى وع ش (قوله) نعم) استدرك على الماتن (قوله) ان أخبره) أى من جهل الوقت (قوله) ثقة) أى من رجل او امرأة ولورقيقا مغنى قال ع ش وفى معنى اخبار الثقة مزولة وضعها عدل او فاسق ومضى عليها هـ ن يمكن فيه اطلاع اهل المعرفة والعدل عليها ولم يطعنوا فيها اه (قوله عن مشاهدة) كان قال رايت الفجر طالعا او الشفق غار بامعنى (قوله فى صحوة) متعاقبة وقوله سمع (قوله) لزمه قبوله ولم يجتهد) من عطف المراد عبارة النهاية امتنع عليه الاجتهاد اه وعبرة بالمغنى فانه يجب عليه العمل بقوله إن لم يمكنه العلم بنفسه وجاز إن أمكنه اه (قوله) اذا لا حاجة به) أى لمن جهل الوقت حينئذ أى حين وجود الاخبار والسمع المذكور (قوله بخلاف (الخ) حال من فاعل لم يجتهد (قوله) لو أمكنه الخروج

فى شرح الارشاد (قوله عند الاصوليين) فيه نظر فليتامل هذا التقييد (قوله) ان ما فى الوقت أداء مطلقا (الخ) ونقل الزركشى كلقه مولى عن الاصحاب انه حيث شرع فيها فى الوقت نوى الاداء وإن لم يبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الامام لا وجه لنية الاداء اذا علم ان الوقت لا يسعها بل لا يصح واستوجه فى شرح العباب جهل كلام الامام على ما اذا نوى الاداء الشرعى وكلام الاصحاب على ما اذا لم ينو هو الصواب ما قاله الامام به ائفى شيخنا الشهاب الرملى (قوله بخلاف ما لو أمكنه (الخ) سياتى نظير هذا فى القبلة كالمحال حائل وامكنه صعوده

(الخ) سيأتي نظير هذا في القبلية كالحال حائل وأمكنه صعوده لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد  
 المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنا حرم الخ سم (قوله لان فيه الخ) اي يجوز له الاجتهاد لان  
 الخ (قوله فيه) اي الخروج (قوله وللمنجم الخ) اي يجوز له ولا يجب عليه وهو من يرى ان اول الوقت طلوع  
 النجم الفلاني وفي معناه الحاسب وهو من يعتمد منازل النجوم وتقدير سيرها معنى وياتي في الشارح مثله (قوله  
 العمل بحسابه) اي جواز الاوجوب كما صرح به غيره وهو شامل لما لو عجز عن اليقين وقد ينظر فيه حينئذ  
 فان جريان العادة الالهية بوصول النجم المخصوص الى المحل المخصوص في الوقت المخصوص اقوى في إقادة  
 الظن بدخول الوقت من سماع صوت الديك فليتامل ثم رايت سم على المنهج نقل عن مر وجوب عمله  
 بحسابه كنه نظيره في الصوم عنده بصري عبارة ع ش بل يجب عليه ذلك كما نقله سم على المنهج عن  
 الشارح مر اه (قوله ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم ان غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان يفرق  
 بان امارات دخول الوقت اكثر وايسر من امارات دخول رمضان سم على حج والا قرب عدم الفرق كما  
 صرح به مر في فتاويه ع ش عبارة البجيرمي والمعتمد أنه متى غلب على ظنه صدقها اي المنجم والحاسب  
 جاز تقليد ههما قياسا على الصوم كافي ع ش وقرره شيخنا الحنفى اه عبارة السكردى على شرح بافضل  
 والذي اعتمده المغنى والتحفة والنهاية وغيرهما عدم جواز تقليد ههما هنا وكذلك الصوم في التحفة والمغنى  
 والاسنى وجري الشهاب الرملى ووافقه الطبلاوى والجمال الرملى على وجوب تقليد هما فيه اي الصوم  
 وقيد به جمال الرملى بما اذا ظن صدقهما وقال سم القياس الوجوب إذالم يظن صدقهما ولا كذبهما وهما  
 عدلان اه (قوله غيره) صادق بالا ع مى وقد ينظر فيه بأنه أولى من غيره بالتقليد حيث ساغ بصري (قوله لم  
 يجوز لقادر تقليده) لان المجتهد لا يقلد مجتهدا حتى لو اخبره باجتهاد ان صلاته وقت قبل الوقت يلزمه إعادتها  
 مغنى وشرح بافضل وياتي في الشارح مثله (قوله الا اعنى الخ) منقطع بالنسبة لا ع مى البصيرة لانه ليس بقادر  
 على الاجتهاد عبارة المغنى وشرح المنهج ولا ع مى كالبصير العاجز تقليد مجتهد اعجزه في الجملة اه (قوله فانه  
 مخير الخ) كذا في النهاية والذي يصح به كلام غير هما ان محل التخيير في اعنى البصر فقط دون اعنى البصيرة  
 وهو الذي يتجه إذ المراد به كما هو ظاهر العاجز عن الاجتهاد بصري اي فيجب عليه تقليد المجتهد بشرطه (قوله  
 كقراءة الخ) اي ومطالعة وصلاة مغنى (قوله وصياح ديك الخ) ظاهره انه يصلي بمجرد سماع صوت الديك  
 ونحوه وقال شيخنا الحلبي وهو غير مراد بل المراد انه يحتمل ذلك علامة يجتهد بها كان يتأمل في الحياطة التي  
 فعلها هل اسرع فيها عن عادته او لا وهل اذن الديك قبل عادته بان كان ثم علامة يعرف بها وقت اذانه  
 المعتاد الى غير ذلك مما ذكر قال ويذل على ذلك قوله اجتهد بورود ونحوه فجعل الورد ونحوه الة للاجتهاد ولم  
 يقل اعتمد على ورود ونحوه اه وهو ظاهر ع ش وياتي عن شيخنا والبصري ما يوافقه (قوله ديك مجرب)  
 يتجه او حيوان اخر مجرب سم (قوله وكثرة المؤذنين الخ) ظاهر إطلاقه هنا وتقييده ما بعده انه لا يشترط  
 كونهم ثقة ولا علمهم بالاقوات والثاني واضح فان توافق اجتهاداتهم وإن لم يكونوا عارفين يغلب على الظن  
 دخوله واما الاول فمحل تأمل حيث لم يبلغوا عدد التواتر ولم يقع في القلب صدقهم ثم محل ما ذكر فيما يظهر  
 في مستقلين اما لو كانوا متابعين لواحد منهم كما هو مشاهد في مؤذني الحرمين فالحكم متعلق بمتبوعهم فيما  
 يظهر فان كان ثقة عارفا بالاقوات جاز علي مرجح الامام الزووى فليتامل بصري (قوله وكذا ثقة عارف الخ)  
 قد يقال هو في يوم الغيم مجتهد فالتعويل عليه في المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه إلا ان يجاب بانها اعلى رتبة  
 من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر اه سم

لان فيه مشقة عليه في الجملة  
 وإنما جرم على القادر على  
 العلم بالقبلية التقليد ولو لم يخبر  
 عن علم لعدم المشقة فانه إذا  
 علم عين القبلية مرة واحدة  
 اكتفى بها ما لم ينتقل عن  
 ذلك المحل والاقوات  
 متكررة فيعسر العلم كل  
 وقت وللمنجم العمل  
 بحسابه ولا يقلده فيه غيره  
 وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد  
 لم يجوز لقادر تقليده إلا اعنى  
 البصر او البصيرة فانه مخير  
 بين تقليده والاجتهاد نظرا  
 لعجزه في الجملة (ورد)  
 كقراءة ودرس (ونحوه)  
 كصناعة منه او من غيره  
 وصياح ديك مجرب وكثرة  
 المؤذنين يوم الغيم بحيث  
 يغلب على الظن أنهم  
 لكثرتهم لا يخطئون وكذا  
 ثقة عارف باوقات

لرؤية السكبة فانه لا يجب للمشقة ويجوز تقليد المخبر عن علم فليتامل بعد ذلك إطلاق قوله وإنا حرم الخ  
 (قوله وللمنجم العمل بحسابه ولا يقلده فيه غيره) سيأتي في الصوم ان غيره العمل به فيحتمل بحجته هنا وان  
 يفرق بان امارات دخول الوقت اكبر وايسر من امارات دخول رمضان (قوله ديك مجرب) يتجه او حيوان  
 آخر مجرب (قوله وكذا ثقة عارف بالاقوات يومه) اي يوم الغيم قد يقال هو في يومه مجتهد فالتعويل عليه في

عبارة شيخنا وهذا أى العلم بنفسه بدخول الوقت المرتبة الاولى ومثله اخبار الثقة عن علم وفي معناه أذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ويجوز له تقليده في الغيم لانه لا يؤذن إلا في الوقت غالبا نعم ان علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده ولو كثر المؤذنون وغلب على الظن اصابتهم جاز اعتمادهم مطلقا ما لم يكن بعضهم اخذ من بعض والا فهم كالمؤذن الواحد ومثل العلم بالنفس ايضا رتبة المزاوول الصحيحة والمناكب الصحيحة والساعات المجرىة وبيت الابرة لعارف به فهذا كله أى العلم بنفسه و اخبار الثقة عن علم و اذانه في الصحو والمزاوول والمناكب والساعات وبيت الابرة الصحيحة في مرتبة واحدة والمرتبة الثانية الاجتهاد بور من قران او درس او مطالعة علم او نحو ذلك كخياطة وصوت ديك او نحوه كحمار ومعنى الاجتهاد بذلك ان يتأمل فيه كان يتأمل في الخياطة هل اسرع فيها ولا وفي اذان الديك هل قبل عادته اولا وهكذا ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية انه ان حصل العلم بالنفس او ما في معناه من المرتبة الاولى امتنع عليه الاجتهاد وان لم يحصل ذلك كان له الاجتهاد والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند العجز عن الاجتهاد فلا يقد الاجتهاد مع القدرة على الاجتهاد وهذا في حق البصير أما الاعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد لان شأنه العجز اه بخلاف عبارة السكردى على شرح بافضل والحاصل ان المراتب ست احدها امكان معرفة الوقت بيقين ثانيا وجود من يخبر عن علم بالنهار تبة دون الاخبار عن علم وفوق الاجتهاد وهى المناكب المحررة والمؤذن الثقة في الغيم رابعها امكان الاجتهاد من البصير خامسها امكانه من الاعمى سادسها عدم امكان الاجتهاد من الاعمى والبصير فصاحب الاولى يخبر بينهما وبين الثانية حيث وجد من يخبر عن علم فان لم يجده خير بينهما وبين الثالثة فان لم يجد الثالثة خير بين الاولى والرابعة وصاحب الثانية لا يجوز له العدول الى مادونها وصاحب الثالثة يخبر بينهما وبين الاجتهاد وصاحب الرابعة لا يجوز له التقليد وصاحب الخامسة يخبر بينهما وبين السادسة وصاحب السادسة يقلد ثقة عارفاه (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه سم (قوله اذلا يتقاعدا الخ) قد يقال هو لا يقلد الديك بل يجتهد مع سماعه فان غلب على ظنه بدخول الوقت عمل به فان كان الحكم كذلك في سماع المؤذن الثقة العارف في يوم الغيم كما هو مقتضى صنيع الشارح رحمه الله تعالى فواضح وإن كان يقلده بمجرد استماعه من غير اجتهاد كما يصرح به كلام غيره فقياسه على الديك محل تأمل يعرف بما تقرر فليحذر وكذا صديقه يقتضى ان كثرة المؤذنين مستند الاجتهاد كما هو في المعطوف عليه مع ان المصرح به في كلام غيره ان اتباعهم تقليدهم فليتأمل بصري (قوله وعلم الخ) عبارة النهاية والمغنى فلو صلى بلا اجتهاد اعاد مطلقا تركه الواجب وعلى المجتهد التأخير حتى يغلب على ظنه دخول الوقت وتأخيرها الى خوف الفوات أفضل اه (قوله) وقع في حديث الخ) الاولى الاخير وما في حديث أبي داود بما يخالف ذلك في المسافر لا حجة فيه لانه الخ (قوله يخالف ذلك) أى عدم الانعقاد (قوله وغيرها) أى غير المبالغة (قوله كنا اذا الخ) خبر لان وقوله صلى الظهر جواب اذا والجملة الشرطية جواب كان وقوله لان الذى الخ لعل لعل العلة المتقدمة ولو حذف لان لكان واضح واخير (قوله لاستحالة شكهم الخ) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر فتأمل فانه ظاهر سم اقول وينبغي الظهور ما يشعر به الحديث من كونه عليه السلام منتظرا معهم للزوال (قوله)

المعنى تقليد المجتهد وقد تقدم امتناعه في قوله وإذا أخبر ثقة عن اجتهاد الخ إلا ان يحجب بأنه أعلى رتبة من المجتهد ولذا عبر في العباب بقوله كالمجتهد والعادة انه لا يؤذن إلا في الوقت وقد يكون اعتماد على امر اقوى مما يعتمد عليه المجتهد فهو ابعد عن الخطا من المجتهد فهو رتبة بين المخبر عن علم والمجتهد وينبغي انه لو علم ان اذانه عن اجتهاد امتنع تقليده مر (قوله يومه) أى يوم الغيم بخلاف يوم الصحو كما قال في العباب واذان العدل العارف في الصحو كالاجتهاد عن علم وفي الغيم كالمجتهد لكن للبصير تقليده اه (قوله لاستحالة شكهم معها) دعوى الاستحالة لا وجه لها إذ لا مانع من تجويزهم وقوع صلاتهم قبل الزوال بناء على تجويزهم اغتفار ذلك للمسافر

يومه إذ لا يتقاعده عن الديك  
المجرب وعلم من كلامه حرمة  
الصلاة وعدم انعقادها مع  
الشك في دخول الوقت  
وان بان أنها في الوقت لانه  
لا بد من ظن دخوله بامارة  
ووقع في حديث عند أبي  
داود وما ظاهره يخالف ذلك  
في المسافر ولا حجة فيه لانه  
واقعة حال محتملة أنها  
للبالغة في المبادرة وغيرها  
بل عند التأمل لا دلالة فيه  
أصلا لان قول أنس كنا  
إذا كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في السفر فقلنا زالت الشمس  
أولم تزل صلى الظهر لان  
الذى فيه انهم إنما شكوا  
قبل صلاتهم لا استحالة  
شكهم معها

وبقرضه هو لا عبرة به الا ترى انه يجوز اعتماد خبر العدل وان شك فيه الغاء للشك واكتفاء بوضف العدل الفاعله صلى الله عليه وسلم بذلك وهذا يتضح  
اندفاع قول المحب الطبري لا يبعد تخصيص المسافر بما فيه من جواز الطهر عند الشك في الزوال أي مثلاً كما خص بالقصر ونحوه (فان) اجتهد  
وصلى ثم بعد خروج الوقت (تيقن) (٤٣٨) صلاته أي إحرامه بها (قبل الوقت) ولو تخبر عدل رواية عن علم لا اجتهد (قضى في الاظهر)

ولغوات شرطها وهو الوقت  
فان تيقن في الوقت اعاد  
قطعا قيل لو قال اعاد كان  
اولى اه وهو وهم لما علمت  
ان محل الخلاف إنما هو في  
تبيين ذلك بعد الوقت (والا)  
يتيقن قبله ولو بان لم يبين  
الحال (فلا) قضاء عليه لعدم  
تيقن المفسد (فرع) صلى  
في الوقت ثم وصل قبله لبلد  
يخالف مطالعها مطلع بلده  
لزمه اعادتها فظهر ما يأتي في  
الصوم كذا بحث ولك ان  
تقول ان اراد بما يأتي الموافقة  
معهم في الآخر صوما أو  
فطرا فليس نظير مسئلتنا  
لاختلاف يوم الروية ويوم  
الموافقة وإنما الذي يتوهم  
أنه فظيرها أن يرى ببلده  
فيصوم ثم يسافر ويصل  
اثنا يومه لبلد لم ير اهله  
وحكم هذه لم اره صريحا بل  
كلامهم محتمل إذ قضية  
تعليهم بأنه لا تتقال اليهم  
صار مثلهم الفطر وقضية  
تخصيص الشراح قول  
الحاوي والارشاد فطرا  
من سافر من بلد غير الروية  
إلى بلدها انه يستمر صائما  
وبوجه بأنه استندنا إلى  
حقيقة الروية فلم يعارضنا في  
ذلك اليوم إلا ما هو أضعف  
منها وهو استصحاب

وبقرضه) أي بقاء الشك مع الصلاة (قوله وهذا) أي بقوله ووقع في حديث الخ (قوله اندفاع قول المحب  
الطبري الخ) كلام المحب الطبري قريب ولكن الاقرب الا وفق بقاؤه الحل على أنه مباغلة في المبادرة سم  
(قوله بما فيه) أي في حديث أبي داود والباء داخلة على المقصود وقول السكردي أي بالشيء الذي يجوز فعله في  
السفر اه سبق قلم (قوله من جواز الخ) بيان لما (قوله اجتهد) إلى الفرع في النهاية والمغنى لإقوله لا عن  
اجتهاد (قوله قيل) إلى المتن (قوله فان تيقن) أي وقوع صلاته قبل الوقت و(قوله في الوقت) أي أو قبله نهاية  
ومغنى قول المتن (قضى الخ) حتى لو فرض أنه صلى الصبح مثلاً سنتين قبل الوقت لزمه ان يقضى صلاة فقط  
وبيانه أن صلاة اليوم الأول تقضى بصلاة اليوم الثاني والثاني بالثالث وهكذا بناء على أنه لا يشترطنية الاداء  
ولانية القضاء وأنه يصح الاداء بنية القضاء وعكسه عند الجهل بالوقت كإسبا في محله مغنى (قوله في تبيين  
ذلك) أي وقوع صلاته قبل الوقت (قوله يتيقن قبله الخ) عبارة النهاية والمغنى أي وان لم يتيقن وقوعها قبل  
الوقت بان لم يبين الحال أو بان وقوعها فيه أو بعده اه قال ع ش (فرع) سئل مر عن اجتهد في الوقت  
لنحو غيم وصلى ولم يتيقن له الحال لكن غاب على ظنه ان صلاته قبل الوقت هل يجب عليه الاعادة فاجاب بانه  
تجب عليه الاعادة وقد يتوقف في هذا الجواب بانه حيث بنى فعله على الاجتهاد لا ينقض إلا بتبين خلافه وبمجرد  
ظن انها وقعت قبل الوقت لا اثر له بل القياس انه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فاداه اجتهداه إلى خلاف ما بنى  
عليه فعله الاول لا يلتفت اليه لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد اه (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوباً  
ولاندا ولو قيل بالنذر لتردده في الفعل هل وقع في الوقت أو لا لم يكن بعيدا ع ش (قوله لعدم تيقن المفسد)  
لكن الواقعة بعد الوقت قضاء لا اثم فيه مغنى ونهاية (قوله ثم وصل قبله) أي الوقت ولعل المراد به قبل خروجه  
على حذف المضاف فيشمل صورتين (قوله يخالف مطالعها مطلع بلده) أي ويدخل اوقات صلواتها بعد  
أوقات صلوات بلده (قوله كذا بحث) اعتمده مر اه سم أي وفاقا للدعوة أقره شيخنا (قوله لا اختلاف  
يوم الروية ويوم الموافقة) قد يقال الاختلاف حاصل فيما نحن فيه ايضا إذ يوم الروية في مسألة الصوم نظيره هنا  
وقت الصلاة الذي دخل ببلده ويوم الموافقة فيها نظيره هنا وقت الصلاة في البلد الذي وصل اليه وكون المختلف  
هنا وقتين وفي مسألة الصوم يومين لا اثر له في الفرق سم (قوله لم ير اهله) أي بسبب اختلاف المطالع كرى  
(قوله وحكم هذه) أي مسألة أن يرى ببلده الخ (قوله إذ قضيت الخ) مبتدأ خبره قوله لا في الفطر وقوله  
تعليهم أي لما يأتي في الصوم من الموافقة معهم في الاخراج وقوله فطرا أي الموافقة معهم في الفطر (قوله  
من سافر الخ) الباء داخلة على المقصود وعليه وقوله انه يستمر الخ خبر وقضية الخ (قوله وبوجه) أي استمرار  
الصوم (قوله هنا) أي في السفر من بلد الروية إلى غيرها (قوله اخره) أي اخر رمضان (قوله لبلد عيد)  
أي لبلد عيدها أهلها بالروية بسبب اختلاف المطالع كرى (قوله وعلى الاحتمال الاول) وهو الفطر في مسئلتنا  
وان كان غير مرضى (يفرق بأن الصلاة الخ) أي وعلى الاحتمال الثاني لا اشكال لاننا لزمه بموافقتهم  
في الفطر فكذا في الصلاة باقتدير وقوله في مسئلتنا يعني في مسألة ان يرى ببلده فيصوم الخ (قوله لانه) أي  
رمضان (قوله بخلافها) أي الصلاة من حيث الوقت (قوله ومن ثم الخ) ان كان مبني على الفرق فمحتاج

المتنقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخره صائما فانتقل في ذلك اليوم لبلد عيده فانه يفطر لانه عارض إلى  
الاستصحاب ما هو أقوى منه وهو الروية وعلى الاحتمال الاول يفرق بأن الصلاة خفف فيها من حيث الوقت ما لم يخفف في رمضان  
لانه لا يقبل غيره بخلافها فاحتيط له أكثر ومن ثم لو جمع تقديم ثم دخل المقصد في وقت الظهر لم تلزمه إعادة العصر ثم رأيت بعضهم

إلى التأمل بصري (قوله وحج) أى فى مسئلتنا (قوله مقتضى هذا) أى قوله لوجع الخ (قوله كصبي صلى الخ) قد يفرق بان الصبي ادى وظيفة الوقت مطلقا وهذا لم يؤدها باعتبار المنتقل اليه الذى ثبت حكمه عليه سم وقد يمنع دعوى الاطلاق بان الصبي إنما ادى الوظيفة باعتبار نيتها لا وجوبها (قوله الذى) إلى المتن فى النهاية والمغنى لا قوله لم يتعده وقوله كذلك إلى فندبا (قوله وجوبا) لا ينافى البدار الواجب ترك الترتيب وتقديم الرتبة المتقدمة مرسى خلافا للشارح والمغنى كما يأتى (قوله بغير عذر) قد مر ان من افسد الصلاة فى وقتها لا يصير قضاء خلافا للثبوت ومن تبعه لكن يجب إعادتها فوراً كما صرح به صاحب العباب كذا فى المغنى ويظهر ان محله إذا كان بغير عذر ثم رايت فى سم على المنهج قال المعتمد أنه لا يجب إعادتها فوراً نه بصري أى مطلقا سواء كان بعذر أو بدونه كما مر عن ع (قوله لم يتعده) أى بان كان قبل الوقت أو بعده لكن غلبه ولم يمكنه دفعه وغلب على ظنه أنه يستيقظ وقد بقي من الوقت ما يسعها وطهرها (قوله بان لم ينشأ عن تقصيره بخلاف الخ) وهذا يخص خبر رفع عن امتى الخطا والنسيان وبقى ما ولدخل الوقت وعزم على الفعل ثم تشاغل فى مطالعة أو صناعة أو نحوهما حتى خرج الوقت وهو غافل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نظر والأقرب الثانى لأن هذا نسيان لم ينشأ عن تقصيره منه كما حكى عن الأسنوى أنه شرع فى المطالعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لدعه حر الشمس فى جبهته ع (قوله فندبا) ولو تيقظ من نوم وهو قد بقي من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا الوضوء أو بعضه فحكم من فاتته بعذر فلا يجب قضاءها فوراً كما أفتى به الوالد رحمه الله نهاية قال ع (قوله لم ينشأ عن تقصيره) أى لا يسع إلا الوضوء الخ أفهم أنه لو استيقظ وقد بقي ما يسع الوضوء وبعض الصلاة كالتحريم وجب فعله حتى لو أخر حتى خرج الوقت عصي بذلك وجب قضاءها فوراً ومثل الوضوء الغسل من الجنابة بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة كالألتجاسة من بدنه وستر عورتها (قوله تعجلا الخ) لتعجيل الدين الشامل للوجوب والندب قول المتن (ويسن ترتيبه) أى الفائت فيقضى الصبح قبل الظهر وهكذا نهاية ومغنى قول المتن (وتقديمه الخ) ومن فاتته صلاة العشاء هل له صلاة الوتر قبل قضائها وجمان أو جهها بادم الجواز نهاية (قوله إن قلت بعذر) قيد فيها ومثله فى الأول لو فاتت كلها بغير عذر فيما يظهر بصري ويصرح بذلك قول النهاية وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضى أنه لا فرق بين أن تفوت كلها بعذر أو عمدا أو بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وهو المعتمداه وقول المغنى قد أطلقوا استحباب ترتيب الفوائت وهو ظاهر إذا فاتت كلها بعذر أو غيره فان فات بعضها بعذر وبعضها بغير عذر وجب قضاء ما فات بلا عذر على الفور كما مر وحينئذ فقد يقال يجب البداءة به اه وقوله فقد يقال الخ خلافا لما مر عن النهاية وقالما يأتى فى الشارح (قوله وإن خشى) إلى قوله ولو خشى فى المغنى لا قوله بان يقع إلى ويجب (قوله من أوجب ذلك) أى المذكور من الترتيب والتقديم معنى (قوله وللا اتباع) فانه صلى الله عليه وسلم فاتته صلاة العصر يوم الخندق فصلاها بعد الغروب ثم صلى المغرب معنى ونهاية (قوله ولم يجب الخ) عبارة فى المغنى فان لم ترتب ولم يقدم الفائتة جاز لان الخ (قوله وكقضاء رمضان) عطف على قوله لان الخ قال السكردى أى كما يسن تقديم قضاء رمضان على رمضان آخر اه وفيه نظر فان التقديم هنا واجب كما يأتى فى الصيام فتعين أنه علة لعدم وجوب الترتيب كما هو صريح صنيع المغنى (قوله لضرورة الوقت) أى فانه حين وجب الصبح لم يجب الظهر مغنى (قوله المجرد) أى عن قيد الإيجاب سم (قوله وقدم) أى تقديم الفائت على

رجح مقتضى هذا فقال  
الأقرب عدم لزوم الإعادة  
كصبي صلى ثم بلغ فى  
الوقت (ويبادر بالفائت)  
الذى عليه وجوبا إن فات  
بغير عذر وإلا كنوم لم  
يتعده ونسيان كذلك  
بأن لم ينشأ عن تقصير  
بخلاف ما إذا نشأ عنه  
كعب شرط نرج أو كجهل  
بالوجوب وعذر فيه  
يبعده عن المسلمين أو  
أكره على الترك أو التلبس  
بالمنافى فندبا تعجلا لبراءة  
ذمته (ويسن ترتيبه  
وتقدمه) إن فات بعذر  
(على الحاضرة التى لا يخاف  
فوتها) وإن خشى فوت  
جماعتها على المعتمد خروجا  
من خلاف من أوجب  
ذلك وللا اتباع ولم يجب  
لان كل واحدة عبادة  
مستقلة وكقضاء رمضان  
والترتيب فى المؤديات  
إنما هو لضرورة الوقت  
وفعله صلى الله عليه وسلم المجرد  
للدنوب وقدم

على الجماعة مع كونه سنة وهي فرض كفاية لاتفاق موجبيه على انه شرط للصحة وقول اكثر موجبيهما عينا انها ليست شرطا للصحة فكانت رعاية الخلاف فيها كدو هذا يندفع ما للانسوى وغيره هنا ما اذا خاف فوت الحاضرة بان يقع بعضها وإن قل خارج الوقت فيلزمه البداءة بها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع (٤٤٠) إمكان فعل كلها فيه ويجب تقديم ما فات بغير عذر على ما فات بعذر وإن فقد الترتيب لانه سنة

والبدار واجب ومن ثم وجب تقديمه على الحاضرة ان اتسع وقتها بل لا يجوز كما هو ظاهر لمن عليه فائتة بغير عذر ان يصرف زمانا لغير قضائها كالنطوع إلا ما يضطر اليه لنحو نوم أو مؤنة من تلزمه مؤنته أو لفعل واجب آخر مضيق بخشى فوته ولو تذكر فائتة وهو في حاضرة لم يقطعها مطلقا أو شرع في فائتة ظانا ساعة وقت الحاضرة فبان ضيقه لزمه قطعها ولو شك في قدر فوائت عليه لزمه ان ياتي بكل ما لم يتيقن فعله أو بعد الوقت في فعل مؤداته لزمه قضاءها أو في كونها عليه فلا يفرق بان شك في اللزوم مع قطع النظر عن الفعل شك في استجماع شروط اللزوم والاصل عدمه بخلافه في الفعل فانه مستلزم لتيقن اللزوم والشك في المسقط والاصل عدمه وسياتي انه لا يجوز إعادة الفرض في غير جماعة إلا ان شك في شرط له أو جرى في صحته خلاف ووقع في بعض روايات حديث الصبح التي ناموا عنها ما يقتضى على ما زعمه شارح ندب فعلها ثانيافي مثل وقتها من اليوم الثاني قال وهي مسئلة عزيزة لم ار من صرح بها اه وليس كما

الحاضرة (على الجماعة) أى جماعة الحاضرة (مع كونه) أى التقديم (قوله لا اتفاق موجبيه) كالسادة الحنفية كرى (قوله على انه) أى تقديم الفائتة مطلقا على الحاضرة (شرط للصحة) أى صحة الحاضرة (قوله وقول اكثر الخ) منهم الامام احمد (قوله فيه) أى في التقديم (قوله بان يقع بعضها الخ) وجرى شيخ الاسلام والشهاب الرملى والنهاية والمغنى على استحباب الترتيب إذا امكنه إدراك ركعة من الحاضرة في الوقت وحلوا المطلق تحريم إخراج بعض الصلاة عن وقتها على غير هذه الصورة (قوله ويجب) وقال المغنى وخلافا للنهاية والطبلاوى (قوله وإن فقد الترتيب الخ) يفيد فيمن فاته الظهر والعصر بعذر والمغرب والعشاء بغير عذر وجوب تقديم الآخرين عليهما لكن أفنى مر بأن مقتضى إطلاق الاصحاب استحباب الترتيب تقديم الاول فالاول مطلقا وإن خالف الاذرى في ذلك اهـ أى والترتيب المطلوب لا ينافي البدار لانه مشغول بالعبادة وغير مقصر كان تقديم رتبة المقضية القبلية عليها لا ينافي البدار الواجب خلافا لمن خالف مر (قوله فبان ضيقه) أى عن إدراكها مؤداة ولو بادراك ركعة في الوقت على قياس ما قدمناه عن شيخ الاسلام في مسئلة

قال لما علمت أن قواعدنا تقتضى حرمة ذلك ولا حجة في تلك الرواية لأن لفظها صلوها الغد لو قتها أى لا تظنوا أن وقتها تغير بالربا بصلا تها في غيره بل دو ما غلى ما كنتم عليه من صلاتها في وقتها ويؤيده الرواية الاخرى انه صلى الله عليه وسلم لما صلى بهم قالوا يا رسول الله الا فقيضها لو قتها من الغد قال نعم كم ربكم عن الربا ويقبله منكم فهذا صريح فيما قلناه من معنى تلك الرواية بل في حرمة فعل الفائتة ثانيافي

من غير موجب (وتكره

الصلاة عند الاستواء) وإن ضاق وقته لأنه يسع التحريم للنهي الصحيح عنه (إلا يوم الجمعة) ولو لم يكن يحضرها لحديث فيه لكن فيه مقال إلا أن يكون قد اعتضد (وبعد) أداء فعل (الصبح حتى) تطلع الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن طلوعها حتى (ترفع الشمس كرمح) طوله نحو سبعة أذرع في رأى العين وإلا فالمسافة طويلة سواء أصلى الصبح أم لا (و) بعد أداء فعل (العصر) ولو لم يجمع تقديم (حتى) تصفر الشمس بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا ومن الأصفرار حتى (تغرب) لن صلى العصر ومن لم يصلها فالكراهة تتعلق بالفعل في وقتين وبالزمن في ثلاثة أوقات كما تقرره التحريم وقيل للتنزيه وعليهما لا تتعقد لأنها لذات كونها صلاة وإلا لحُرمت كل عبادة وهي تنافي الانعقاد إذ لا يتناولها مطلق الأمر وإلا كان مطلوبا منها عنه من جهة واحدة وهو محال كما هو مقرر في الأصول وأصل ذلك ما صح من طرق متعددة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الأوقات مع التقييد بالرمح والريحين في

بالرمح المحرم بصري (قوله من غير موجب) (تنبيه) يسن إيقاظ النائم للصلاة لاسيما عند ضيق وقتها فان عصى بنومه وجب على من علم بحاله إيقاظه وكذا يستحب إيقاظه إذا راه نائما امام المصلين أو الصف الأول أو محراب المسجد أو على سطح إيجاره أي لا حائل له أو بعد طلوع الفجر وقبل طلوع الشمس أي ولو كان صلى الصبح أو بعد صلاة العصر أي ولو كان صلاها أو نام خاليا في بيت وحده أو نامت المرأة مستلقية ووجهها إلى السماء أو نام الرجل أي أو المرأة منبطحا على وجهه فانها منجبة بغيرضا الله تعالى ويسن إيقاظ غيره أيضا لصلاة الليل والتسحر ومن نام وفي يده غمر أي دهن ونحوه والنائم بعرفات وقت الوقوف لأنه وقت طلب وتضرع نهاية ومغنى بزيادة من عش قول المتن (عند الاستواء) أي بقينا فلو شك في ذلك لم يكره لأن الأصل عدمه عش (قوله وإن ضاق) إلى قوله وإلا لحُرمت في النهاية والمغنى إلى قوله لكن إلى المتن وقوله بخلافه قبل فعلها يجوز النقل مطلقا في موضعين (لأنه يسع التحريم) محل تأمل ولعل الأقرب أن يقال بقارنه بصري (قوله عنه) أي عن الصلاة عنده والتذكير باعتبار الفعل أو التنفل (قوله ولو لم يكن يحضرها) كذا في النهاية والمغنى (قوله لكن فيه مقال الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء اه (قوله بعد أداء فعل الصبح) أي أداء مغنيا على القضاء بجبري (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا تكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير دنيوي من أنه جزم المتولى بكراهة التنفل حينئذاه سم عبارة النهاية والمغنى قال الاسنوي والمراد بصبر الكراهة في الأوقات إنما هو بالنسبة للأوقات الأصلية فستأتي كراهة التنفل في وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الامام لخطبة الجمعة اه والاولى إنما ترد إذا قلنا بأن الكراهة للتنزيه وهو الذي صححه في التحقيق أما إذا قلنا بأنها للتحريم وهو المذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لذكرهم لها في بابها وزاد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد الغروب إلى صلاته والمشهور في المذهب أن الكراهة فيهما للتنزيه اه بحذف (قوله طوله الخ) وترفع قدره في أربع درجات برماوى اه بجبري (قوله في رأى العين) التعلق بقول المتن كرمح (قوله كما تقرر) وتجمع الكراهتان فيمن فعل الفرض ودخل عليه كراهة الوقت نهاية (قوله لا تنعقد) ويأثم فاعلمها نهاية ويعزر مغنى (قوله لأنها) أي الكراهة (قوله وإلا) أي بان كانت الكراهة لعموم كونها عبادة (قوله لحُرمت كل عبادة) هذه الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه لخارج صريح كلامهم فليتأمل سم أقول صرح المغنى كالشارح بأن النهي راجع إلى نفس الصلاة (وهي) أي كراهة الصلاة لذاتها (قوله مطلوبًا ومنها عنه) أي مطلوب الفعل والترك محلى (قوله وأصل ذلك) أي الكراهة في الأوقات الخمسة (قوله لكن) أي التقييد (قوله بما يأتي في العرايا أنهم الخ) عبارته هناك فيما دون خمسة أو سق لخبرهما أي الصحيحين رخص في بيع العرايا في خمسة أو سق أو

المتن بل أولى كما هو ظاهر (قوله إلا أن يكون قد اعتضد) عبارة شرح الروض ولا يضر كونه مرسلًا لا اعتضاده بأنه صلى الله عليه وسلم استحب التبكير إليها ثم رغب في الصلاة إلى خروج الامام من غير استثناء وهو قد يقال قضية هذا العاخذ استثناء ما بعد الصبح وما بعد الطلوع إلا أن يقال هذا إنما ذكر تقوية للنص الوارد في الزوال فلا يتوسع فيه مع كون القاعدة في هذه الأوقات المنع إلا ما نص على استثناءه ثم رآيته في شرح العباب بعد حكايته ما تقدم من أنه استحب التبكير ثم رغب الخ عن البيهقي قال واعترضه السبكي بأنه يتوقف على صحة الترغيب فيه بدليل خاص حتى يقدم على حديث النهي اه (قوله بخلافه قبل فعلها) أي فلا يكره هذه الكراهة المخصوصة فلا ينافي ما نقله في شرح العباب في باب صلاة التطوع في الكلام على الفصل بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح باضطجاع أو حديث غير دنيوي من أنه جزم المتولى بكراهة التنفل حينئذاه (قوله وإلا لحُرمت الخ) هذه الملازمة ممنوعة قطعًا لجواز أن يكون النهي لخارج غير لازم ويختص بها لأن ذلك

أخذوا بالاكثرو وهو الخمسة احتياطاً فقياسه هنا امتداد الحرمة للمحسين لذلك وقد يجاب بان الأصل جواز الصلاة إلا ما تحقق منعه وحرمة الربا إلا ما تحقق حله فإثر الشك هنا الأخذ بالزائد ونثم الأخذ بالآقل عملاً بكل من الأصلين فتأمل معه الإشارة إلى حكمة النهي بانها تطلع وتغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار (٤٤٣) ومعنى كونها بين قرنيه وفاقاً لجمع محققين وإن نازع فيه آخرون وأطال ابن عبد السلام في

الاتصاف إلى أنه تعبد محض وأن ما أبدى له من الحكم الكثيرة كلها غير متضعة بل متكلفة وقد نهينا عن التكلف أنه يلصق ناصيته بها حتى يكون سبيحود عابديها سبيحود الله (الإسب) لم يتحرر متقدم على الفعل أو مقارن له (كفائته) ولو نافلة اتخذها ورد الصلاة صلى الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر لما شغل عنها والمختص به إذا تمت بعد لأصل فعلها (تنبيه) علل غير واحد اختصاص هذه الادامة بصلى الله عليه وسلم بانه كان إذا عمل عملاً داوم عليه وورده ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره وما جاء في روايه أنه صلى الله عليه وسلم في نومهم عن الصبح قضى سنتها ولم يداوم عليها وبتسليمه فغنى داوم عليه أنه كان لا يتركه إلا لما هو أهم أو لبيان الجواز وما ذكره المتكلمون في الخصائص أن منها مداومته في هذه الصورة ولم يتعزوا لما سواها ووجه الخصوصية حرمة المداومة فيها على أمته وإباحته على ما يصرح

دون خمسة أوسق ودونها جائز بقينا فاخذناه لأنها للشك مع أصل التحريم اه (قوله) أخذوا بالاكثرا (لعل الصواب بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم سم ويمكن أن يجاب بان مراد الشارع حرماً يبيع الاكثر باخذ الآقل من الشك (قوله) لذلك أى للاحتياط (قوله) هنا أى في خبر العرايا (قوله) الأخذ) مفعول اثر (قوله) بالزائد وهو الخمسة أوسق وفيه ما مر انفا عن سم (قوله) ونثم أى في خبر النهي عن الصلاة (قوله) بالآقل وهو الرخ (قوله) مع الإشارة) عطف على قوله مع التقييد (قوله) بانها تطلع (الخ) وفي رواية أن الشمس تطلع ومعاقرن الشيطان فاذا ارتفعت فارقه فاذا استوت فارقه فاذا زالت فارقه فاذا دنت للغروب فارقه فاذا غربت فارقه عش (قوله) بين قرني الشيطان (الخ) وهذه الحكمة خاصة بما يتعلق بالزمن فإن قلت انها موجودة في الصلاة التي لها سبب ايضاً قلت هي تحال على سببها وغيره على موافقة عباد الشمس اطفئها أى بجري ونقل في الهاشم عن حواشي الهجة لعمر الدياطى ما نصه هذه حكمة لما يتعلق بالزمن واما حكمة كراهة ما يتعلق بفعل الصبح والعصر ان الشارع لم يجعل لها راتبة بعدية فكان المتنفل بعدها استدرك على الشارع فلم تنعقد صلاته اه (قوله) وأطال ابن عبد السلام (الخ) الاولى تقديمه على قوله ومعنى كونها (الخ) (قوله) إلى أنه (الخ) أى النهي عن الصلاة في الاوقات الخمسة (قوله) أنه يلصق (الخ) خبر قوله ومعنى كونها (الخ) (قوله) لم يتحرره إلى التنييه في النهاية والمغنى (قوله) لم يتحرره لعل اصله ما لم يتحرره أى وقت الكراهة فسقطت لفظة ما من قلم الناسخ عبارة في شرح بافضل كفائته ولو نقلنا ما لم يقصد تأخيرها اليها ليقضيها فيها فانها لا تنعقد وإن كانت واجبة على الفور اه وعبرة المغنى ومحل صحة ما ذكر إذا لم يتحرره وقت الكراهة ليو قعها فيه والا بان قصد تأخير الفائتة والجزاء ليو قعها فيه (الخ) لم يصرح اه (قوله) أو مقارن) يأتي ما فيه (قوله) لصلاته (الخ) تعليل للبتن (قوله) سنة الظهر (الخ) ركعتين نهاية ومعنى (قوله) والمختص لإدامتها) فليس لمن قضى في وقت الكراهة صلاة أن يداوم عليها ويجعلها ورداً مغنى ونهاية (قوله) لا أصل فعلها) أى فعل سنة الظهر الفائتة بعد العصر بلا أدائها فيجوز لئلا (قوله) ايضاً (قوله) ويرده) أى ذلك التعليل وكذا ضمير وبتسليمه (قوله) ولم يداوم عليها) ولعل حكمة الفرق بينهما وبين سنة الظهر أنها فانت بالنوم وهو ليس فيه تفریط وسنة الظهر فانت بالاشتغال بقدم وفد عبد قيس بأبلى اه بجري (قوله) أو لبيان (الخ) عطف على لما هو (الخ) (قوله) وما ذكره المتكلمون (الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والظاهر أنه معطوف على قوله لما يأتي (الخ) فهو مما رده ما مر فالانصب تقديمه على قوله وبتسليمه (الخ) فليتأمل بصرى (قوله) في الخصائص) متعلق بالمتكلمون (قوله) ان منها) أى من الخصائص (قوله) في هذه الصورة) أى فعل سنة الظهر بعد العصر (قوله) ووجه الخصوصية) متعلق بقوله وبتسليمه فغنى دوام (الخ) فكان المناسب تقديم قوله وما ذكره (الخ) عليه كما مر عن السيد البصرى ثم يقول فغنى الخصوصية (الخ) (قوله) وإباحته (الخ) أى لا وجوبها (قوله) وعليهما) أى الإباحة والندب (قوله) لأنها معرضة (الخ) ولأن سببها متقدم مغنى (قوله) لم يدخل) إلى قوله ولو على غائب في المغنى لإقوله وكان إيثارها لأنها محل النص وقوله أى إن استمر إلى وركتي طواف (قوله) لم يدخل المسجد بقصدها فقط) أى بان دخله لا لغرض أو لغرض غير التحية أو لغرضهما مغنى (قوله) وكان إيثارها) أى سجدة الشكر (قوله) فعلها (الخ) أى واقره صلى الله عليه وسلم (قوله) بعد الصبح) أى بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس مغنى (قوله) ومحل (قوله) أى عدم

الخارج لا يوجد إلا فيها بل كونه خارج صريح كلامهم فليتأمل (قوله) أخذوا بالاكثرا) لعل الصواب بالآقل يعرف بتأمل الحديث والحكم (قوله) بانها تطلع وتغرب) انظر هل يشمل هذا ما بعد فعل الصبح

به كلام المجموع أو نذهب إليه على ما نقله الزركشى وعليها فتركه صلى الله عليه وسلم للبدامة لا إشكال فيه بوجه فتأمل كراهة (وكسوف) لأنها معرضة للفوات (وتحيم) لم يدخل المسجد بقصدها فقط (وسجدة شكر) وتلاوة كما بأصله وكان إيثارها لأنها محل النص لأن كعب بن مالك رضى الله عنه فعلها بعد الصبح لما نزلت توبته ومحله إن لم يقرأ قبل الوقت أو فيه بقصد السقوط فقط فيه ولا لم تنعقد



اي إن استمر قصد تحريه إلى دخول الوقت فما يظهِر وكذا يقال في كل تحرل أن قصد الشيء قبل وقته المنقطع قبله لا وجه للنظر اليه ويؤيده ما يأتي  
في رد قول جمع المكروه تأخيرها إليه إلى آخره ورُكعتي طواف وصلاة جنازة ولو على غائب على (٤٤٣) ألا وجه لإعادة مع جماعة ولو أاما

خلافاً للبلقيني ومن تبعه نعم  
يلزم نية الإمامة كما يأتي  
وصلاة استسقاء وسنة وضوء  
وكذا عيد وضحي بناء على  
دخول وقتها بالطلوع وقد  
نقل ابن المنذر الإجماع على  
فعل الفاتنة وصلاة الجنازة  
بعد الصبح والصر وبقاس  
بهما في معناهما بما ذكرهما  
ما لا سبب لها كصلاة التيسيع  
وذلك السبب المتأخر كرُكعتي  
الاستخارة ورُكعتي الاحرام  
ونوزع فيه بأن سببها إرادته  
لا فعله ويرد بمنع ذلك بل هو  
السبب الأصلي والإرادة  
من ضروريات وقوعه أما  
إذا تحرى إيقاع صلاة غير  
صاحبة الوقت في الوقت  
المكروه من حيث كونه  
مكروها اخذاً من قول  
الزركشي الصواب الجزم  
بالمنع إذا علم بالنتي وقصد  
تأخيرها ليفعلها فيه فيحرم  
مطلقاً ولو فاتت بحجب قضاؤها  
فورا لأنه معاند للشرع وعبر  
الزركشي وغيره بما رغب  
للشرع بالكلية وهو مشكل  
بتكفيرهم من قيل له قص  
اظفارك فقال لا أفعله رغبة  
عن السنة فاذا اقتضت الرغبة  
عن السنة التكفير فاولي  
هذه المعاندة والمراغمة ويحجب  
بتعين حمل هذا على أن المراد  
أنه يشبه المراغمة والمعاندة  
لأنه موجود فيه حقيقة

كراهة سجدة التلاوة (قوله أي إن استمر قصد تحريه) فإن نسي ذلك القصد انعقدت كذا نقل عن الناصر  
الطبري وهو واضح بجري (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه سم (قوله قبله) أي قبل دخول وقته  
(قوله ويؤيده) أي قوله لأن قصد الشيء الخ أو التقييد باستمرار القصد (قوله ركعتي طواف الخ) عطف  
على فاتنة في المتن (قوله مع جماعة) أي أو طهارة ماء كما يأتي (قوله بناء على دخول وقتها بالطلوع) معتمد  
بالنسبة إلى العيد وضعيف بالنسبة إلى الضحى كما يأتي أي وأما على القول بدخوله بارتفاع الشمس كرمح فلا  
يتأتى ذلك لخروج وقت الكراهة بارتفاعها (قوله أاما) إلى قوله وعبر في المغنى الأقوله ونوزع إلى أاما إذا  
وقوله من حيث إلى فتحرم (قوله أاما لا سبب الخ) مختز قول المتن لا سبب (قوله وذات السبب الخ)  
مختز قول الشارح متقدم على الفعل الخ وجواب أاما محذوف لعلمه من جواب أاما التي في قوله أاما إذا تحرى  
الخ ولو أبدل أاما هناك بأو بان يقول أو التي تحرى إيقاعها الخ لكان واضحاً مع الاختصار وقول السكردي  
أن أاما الخ ميتداو كصلاة التيسيع خبره يلزم عليه مع خلوه عن فائدة معتد بها عدم اقتران جواب أاما بالغاء  
عبارة النهاية أاما سببه متأخر كصلاة الاستخارة والاحرام فيمتنع في وقتها مطلقاً أي قصد التأخير  
إليه أاما لا زاد المغنى كالصلاة التي لا سبب لها (قوله ونوزع فيه) أي في جعل ركعتي الاحرام ورُكعتي  
الاستخارة من ذات السبب المتأخر و (قوله إرادته الخ) أي ما ذكر من الاستخارة والاحرام  
(قوله غير صاحبة الوقت) أي بخلاف تحرى الوقت المكروه بالمؤداة كان آخر العصر ليفعلها في  
وقت الاضطرار فإنه وإن كان مكروهاً تصح لو وقع في وقتها مغنى وفي السكردي على شرح بأفضل بعد  
ذكر مثله عن الامداد وابن قاسم مانصه وفي حواشي المحلى للقلبي ولا تسكره صلاة الاستسقاء وكذا  
الكسوف وإن تحرى فعلها فيه لأنها صاحبة الوقت كسنة العصر لو تحرى تأخيرها عنها (قوله اخذاً من  
قول الزركشي الخ) أي ومن التعليل أيضاً لأن معانده للشرع لا تنتمي إلا حينئذ شرح العباب أنه  
شوري (قوله مطلقاً) سواء كان لها سبب متقدم أم لا (قوله لأنه معاند الخ) ولأن المانع يقدم على  
المقتضى عند اجتماعهما وأما ما دونه صلى الله عليه وسلم على الركعتين بعد العصر فقد تقدم الجواب عنها  
مغنى أي من أنها من خصوصيات صلى الله عليه وسلم (قوله وهو الخ) أي التعليل بالمعاندة والمراغمة (قوله  
ويحجب الخ) وقد يقال أنه فيما سبق صرح بلفظ مشعر بانتفاء التصديق الموجب للحكم بالكفر  
كسائر الفاظ الردة نعم هو قياسه لو قيل له لا تحربها الوقت المنهى عنه فقال أفعال مراغمة الخ بصرى (قوله  
وقول جمع) أي قوله بخلاف الخ في المغنى (قوله وقول جمع الخ) راجع إلى قوله أاما إذا تحرى الخ ومقابل له  
(قوله لا التأخير) أي وإنما كره التأخير لكونه مؤدياً للإيقاع لاندائه (قوله وكذا) إلى التنبيه في النهاية  
(قوله بخلاف تأخير الصلاة الخ) هذان مختزات قوله السابق من حيث كونه مكروهاً سم عبارة  
البصرى قال في النهاية وليس من تأخيرها لا إيقاعها في وقت الكراهة حتى لا تتعقد ما جرت به العادة من  
تأخير الجنازة ليصلي عليها بعد صلاة العصر لأنهم إنما يقصدون بذلك كثرة المصلين عليها كما أفتى بذلك  
الوالد رحمه الله تعالى أنه أقول فيه تأييداً لا اعتباراً بالحقيقة التي أشار إليها الشارح رحمه الله تعالى بقوله فيما  
سبق في الوقت المكروه من حيث الخ (قوله اعلم) أي قوله فصلاً الجنازة في النهاية وإلى قوله وهذا  
التفصيل في المغنى (قوله أن المعتمد الخ) وعليه لم يظهِر للفقير صورة السبب المقارن بل السبب أاما متقدم  
أو متأخر قاله السكردي وفي البحر يحرى عن البر ماوى ما وافقه ويردهما قول الشارح الآتي والمعاداة الخ  
(قوله وقسيميه) وهما التقدم والمقارنة (قوله بالنسبة للصلاة) أي كافي المجموع و (قوله لا الوقت) أي على  
والعصر وما عند الزوال (قوله المنقطع قبله) يخرج المنقطع فيه (قوله بخلاف لماخير الصلاة الخ) هذان

وقول جمع المكروه تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بان المنهى عنه بالذات الإيقاع لا التأخير وكذا إذا دخل المسجد بقصد التحية فقط  
بخلاف تأخير الصلاة على ميت حضر قبل الصبح والعصر لكثرة المصلين عليه بعدهما (تنبيه) فيه تحقيق لكثير مما سبق ورد لا وهام وقعت  
فيه أعلم أن المعتمد أن المراد بالتأخير وقسيميه بالنسبة للصلاة لا للوقت المكروه فصلاً الجنازة والفاتنة ونحو صلاة الاستسقاء والكسوف

والنذر وسنة الطواف والتحية والوضوء اسبابها من طهر الميت وتذكر الفاتحة والقحط والكسوف والنذر والطواف ودخول المسجد والوضوء متقدمة على الاول وعلى الثاني (٤٤٤) ان تقدمت على الوقت فتقدمة وإلا فقارنته وهذا التفصيل اولى من اطلاق المجموع

في الثانية ان سببها متقدم وغيره انه مقارن وقيل تحرم لان سببها متاخر اى وهو الغيث ويرد بان القحط هو الحامل عليها لطلب الغيث فالاول هو السبب الاصلى فكانت اناطة الحكم به اولى قيل وقع في المجموع حرمتها وهو سبق فلم انتهى وليس في محله بل الذى فيه حلها ونازع الغزالي في جواز سنة الوضوء بانه لا يكون سببا للصلاة بل هي سببه فاستحالت نيتها بان يضيفها اليه ويرد بان معنى كونه سببا لانه سبب لندب صلاة مخصوصة عقبه لا لمطلق الصلاة وكونها سببه ان مشروعيته لاجل الصلاة من حيث هي صلاة وواضح فرقان ما بين المقامين فبطلت الاستحالة التي ذكرها والمعادة لتيمم او انفراد لا يكون سببها الا مقارنا لاستحالة وجود سبب لها قبل الوقت وكذا العبد والضحي بناء على دخول وقتها بالطلوع وباتى في التحية حال الخطبة فصعد الخطيب المنبر انه يلزمه الاقتصار على ركعتين فيحتمل الفرقان ذاك اغلظ لاستواء ذات السبب وغيرها ثم لاهنا والذي يتجه القياس في الاولى بجامع ان كلام

ما في الروضة نهاية ومعنى (قوله والنذر) اى المطلق وأما المقيد بوقت الكراهة فلا ينعقد كما في الروض وغيره كرى (قوله على الاول) اى المعتمد من كون التاخير وقسيمه بالنسبة للصلاة (قوله على الثاني) اى من كونها بالنسبة للوقت (قوله ان تقدمت) اى الاسباب المذكورة (قوله وهذا التفصيل) اى قوله وعلى الثاني ان تقدمت الخ (قوله في الثانية) اشارة الى نحو صلاة الاستسقاء كرى عبارة البصرى الظاهر ان مراده بالثانية بقرينة السياق صلاة الاستسقاء وحينئذ فهي في الترتيب ثالثة لانانية فليحرم اراه اقول ونحو صلاة الاستسقاء ثاني التراكيب الاضافية بالا صالة الثلاثة واو لها صلاة الجنائزاة وثالثها سنة الظهر (وغیره) اى اطلاق غير المجموع (وقيل تحرم) اى الثانية (قوله اى والغيث) لعل الاولى طلب الغيث فليتأمل بصرى وقال المحشى عبد الله باقتضار الظاهر بل المعين الغيث لانه المتاخر على ما عليه القيل والاول كان طلبه لكن متقدما ومقارنا له وياتى عن سم ما يوافقه لكن برده قول الشارح الآتى الحامل عليها لطلب الغيث المفيد ان المراد بالطلب ما جعل الصلاة وسيلة مقدمة لقبوله (قوله ويرد بان القحط الخ) ويرد ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لانفسه والطلب قطعاً غير متاخر قاله سم وتقدم ما برده (قوله فالاول) اى القحط (قوله اولى) اى من اناطته بالغيث وطلبه (قوله حرمتها) اى حرمة صلاة الاستسقاء وقت الكراهة (قوله في جواز سنة الوضوء) اى في جواز التعبير بها ونيتها في جواز فعلها (قوله ويرد بان معنى كونه الخ) اقول واوضح منه ان يقال ان الوضوء باعتبار الوجود الخارجى سبب للصلاة وباعتبار الوجود الذهنى مسبب عنها نظير ما قررره في العلة الغائية (قوله وكونها الخ) بالجر عطفاً على كونه الخ (قوله وواضح) خبر مقدم لقوله فرقان الخ وهو على وزن قرآن مصدر كفروق (قوله والمعادة) اى بطهارة ماء او بجاعته (قوله لتيمم الخ) اى لما فعل بتيمم وانفراد قال الرشيدى وانظر ما وجه كون المعادة مما سببه مقارن مع ان السبب فيها وجود الماء مثلاً واجيب بانه ليس السبب لسن الاعادة وجود الماء بل كونها بضرراً أو نحوه وهو مقارن لها جز ما ي باعتبار الدوام (قوله فصعد الخطيب الخ) اى ولو في حرم مكة برماوى (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك سم اى قياس من دخل المسجد في وقت الكراهة او شرع في صلاة قبله على من دخل حال الخطبة او شرع في صلاة قبله انتم صعد الخطيب في الاقتصار على ركعتين (قوله القياس في الاول) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً سم (قوله مطلقاً) اى سواء كانت ذات سبب ام لا و (قوله ثم) اى في الدخول حال الخطبة و (قوله ولا سبب الخ عطف) على مطلقاً و (قوله هنا) اى في الدخول وقت الكراهة (قوله لافى الثانية) وهى ما اذا شرع في نفل لا سبب لها ودخل في اثنائيه وقت الكراهة (قوله لانه يغتفر الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا بد ان يذكر ان قد صعد على درجة الكعبة من عرفى فقد عرفى ومن لم يعرفى فانا جندب سمعت رسول الله ﷺ يقول لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا بمكة الا بمكة محترز قوله السابق من حيث كونه مكروهاً (قوله ويرد بان القحط الخ) برداً ايضا بانه لو سلم فالسبب طلب الغيث لانفسه والطلب قطعاً غير متاخر (قوله فيحتمل القياس) اى لما هنا على ما هناك (قوله يتجه القياس في الاول) اى فيمتنع على داخل المسجد وقت الكراهة صلاة التحية اربعاً مثلاً (قوله لانه يغتفر في الدوام الخ) بقى ما لو كان أطلق نيته فلم ينو عدداً مخصوصاً فهل يصلى ماشاء اذا دخل الوقت او يقتصر على ركعتين ويظهر الثانى وعليه فلو دخل الوقت وهو في ثالثة او رابعة مثلاً فهل يتمها ويقتصر عليها فيه نظر ولا يبعد

يؤذن له الا في ركعتين فالزيادة عليهما كانشاء صلاة اخرى مطلقاً ثم ولا سبب لها هنا في الثانية فاذا نوى أكثر من ركعتين من رواه الفضل الطائى ثم دخل وقت الكراهة ولم يتحرر تاخير بعضها اليه لم يلزمه الاقتصار على ركعتين بدخوله لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (والا صلاة) (فى) بقعة من بقاع (حرم مكة) المسجد وغيره مما حرم صيده (على الصحيح) للحديث الصحيح بانى عيد مناف لا تمتنعوا احداً

رواه أحمد وورز بن في المشكاة ونقل السبوطي في الجامع تخريجه عن أحمد وابن خزيمة وابن نعيم في الحلية والدارقطني والطبراني في الاوسط والبيهقي في السنن كلهم عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه بصري وفي الكردى نحوه (قوله طاف بهذا البيت) ليس بقيد بجبري (قوله قال المحامي الخ) اعتمده الاسنى والنهاية والمغنى (قوله) والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذر هاسم (قوله من خلاف من حرمه) كمالك وابن حنيفة بجبري (قوله هو مخالف الخ) اى فلا يسن الخروج من خلافه (قوله ليس قوله وصلى صريحا الخ) أى ولذا حمله مقابل الصحيح على ركعتي الطواف (قوله وبها يصف الخلاف) زاد في شرح بافضل ويتجه ان الصلاة ثم ليست خلاف الاولى اه وقال الكردى عليه والذي جرى عليه شيخ الاسلام والخطيب والجمال الرملى وغيرهم انها خلاف الاولى وحكاها الاذرى عن النص اه

(فصل فيمن تله الصلاة) (قوله وتوابعها) بالنصب عطف على قوله اداء الخ قول المتن (انما تجب الصلاة الخ) (فرع) لنا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة اذا تركها وصورته ان يشتبه صغيرا مسلم وكافرا ثم يبلغا ويستمر الاشتباه فان المسلم منهما بالغ عاقل قادر لا يؤمر بها لانه لم يعلم عينه مرأه سم على المنهج اقول فلو اسلم او اسلم احدهما للظاهر انه لا يجب عليه قضاء ما فاتته من البلوغ الى الاسلام اخذنا ما قاله فيما لو شك بعد خروج وقت الصلاة هل عليه ام لا من عدم وجوب القضاء بل هذا فر من ذلك وينبغي ان يسن له القضاء ولو ما تافى الصورة الثانية معا ومرتبا صلى عليهما بتعليق النية ويفرق بينهما وبين صغار المالك حيث قلنا بعدم صحة الصلاة عليهم لاحتمال ان يكون الساني لهم كافرا بتحقيق اسلام احدهما هنا فاشبهنا ما لو اختلط مسلم ميت بكافر ميت عرش بجذف (قوله السابقة الخ) أى فال للعهد سم على حج اه عرش وقال السيد البصرى قد يقال بقاء الصلاة على اطلاقها اقل تكلفا وافيد لشموله صلاة الجنائز اه قول المتن (على كل مسلم الخ) ولو خلق اعنى اصم اخرس فهو غير مكلف كمن لم تبلغه الدعوة نهاية قال عرش مفهوم الاخرس ليس بمرد لان النطق بمجرده لا يكون طريقا لمعرفة الاحكام الشرعية بخلاف البصر والسمع فلعل التقييد بالآخرس لانه لا يزم للصمم الخلق وخارج بقوله خلق الخ ما لو طر اعليه ذلك بعد التمييز فان كان عرف الاحكام قبل طر ذلك عليه وجب عليه العمل بمقتضى علمه بحسب الامكان فيحرك لسانه ولهاته بالقراءة بحسب الامكان اه عبارة شيخنا ويزاد عليها شيان الاول نلامه الخواس فلا تجب على من خلق اعنى اصم ولو ناطقا وكذا من طر له ذلك قبل التمييز بخلافه بعد التمييز لانه يعرف الواجبات حينئذ فلوردت حواسه لم يجب عليه القضاء والثاني بلوغ الدعوة فلا تجب على من لم تبلغه كان نشاقا شاق جبل فلو بلغت بعد مدة لم يجب عليه القضاء كما قاله العلامة الرملى لانه كان غير مكلف بها وقال ابن قاسم بلزوم القضاء له لانه مقصر في ترك ما حقه ان يعلم في الجملة فتحصل أن شرائط الوجوب ستة اه بأدنى تصرف وكذا مال السيد البصرى وعش إلى ما قاله الرملى من عدم وجوب القضاء وكذا الاجهوى عبارة قال سم يجب على الثاني دون الاول اه قال بعض مشايخنا والفرق وجود الاهلية فيمن لم تبلغه الدعوة دون الاخر اه قلت هذا الفرق فيه شئ لاذن لم تبلغه الدعوة كافر او في حكمه ولاخرس مسلم فكيف يلزم غير المسلم دون المسلم اه (قوله ولو فيما مضى) إلى قوله اى الجع في النهاية والمغنى إلى قوله لأن إلى بل (قوله قد دخل المرتد) هذا مجاز يحتاج في تناول اللفظ له إلى قرينة سم على المنهج قلت قرينته قول المصنف الا المرتد عرش وبصرى لكن يلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقةه ومجازه وجوزه بضمهم بجبري (قوله لا كافر اصلى الخ) لا يقال لاجابة إلى ذكر هذه المحترزات فانها تاتي في قول المصنف ولا تضاع على الكافر الخ لا نقول ما ياتي في القضاء وما هنا في عدم الوجوب وهما مختلفان عرش عبارة البجيري قد يقال بغنى عنه قول المتن ولا تضاع الخ لانه يلزم من نفي القضاء في الوجوب واجيب بان قصده اخذ مفهوم المتن وإن كان كلام المتن بغنى عنه اه (قوله)

أن الامر كذلك (قوله والاولى عدم الفعل) قد يقتضى كون الاولى عدم الفعل عدم انعقاد نذرها (فصل) (قوله السابقة) اى قال للعهد

طاف بهذا البيت وصلى  
آية ساعة شاء من ليل أو  
نهار ولزيادة فصلها ثم فلا  
يحرم من استكثارها المقيم  
به ولأن الطواف صلاة  
بالنص واتفقوا على جوازه  
فالصلاة مثله قال المحامي  
والاولى عدم الفعل خروجا  
من خلاف من حرمه انتهى  
لا يقال هو مخالف للسنة  
الصحيحة كما عرف لانا  
نقول ليس قوله وصلى  
صريحا في إرادة ما يشمل  
سنة الطواف وغيره وإن  
كان ظاهرا فيه نعم في رواية  
صحيحة لا تمنعوا أحدا صلى  
من غير ذكر الطواف  
وبها يضعف الخلاف  
(فصل) فيمن تله  
الصلاة أدام قضاء توابعها  
(انما تجب الصلاة) السابقة  
وهي الخمس (على كل مسلم)  
ولو فيما مضى قد دخل المرتد  
(بالغ عاقل) ذكر أو أنثى  
أو خنثى (ظاهر) لا كافر  
أصلى بالنسبة

للمطالبة بها في الدنيا لأن  
الذي لا يطالب بشئ مو غيره  
يطالب بالاسلام لو بذل  
الجزية بل للعقاب عليها  
كسائر الفروع أى المجموع  
عليها كما هو ظاهر في  
الآخرة لتمكنه منها  
بالاسلام ولنص لم نك من  
المصلين الذين لا يؤتون  
الزكاة ولا صبي ويحنون  
ومغنى عليه وسكران بلا  
تعد لعدم تسكينهم  
ووجوبها على متعدين بنحو  
جنونه عند من غير به  
وجوب انعقاد سبب لوجوب  
القضاء عليه ولا حائض  
ونفساء وإن استعجلتا ذلك  
بدواء لانهما مكلفتان  
بتركها قيل إن حمل عدم  
الوجوب على اضداد من  
ذكره على عدم الاثم بالترك  
وعدم الطلب في الدنيا ورد  
الكافر أو على الاول ورد  
أيضاً وعلى الثاني ورد غيره  
من ذكر انتهى وليس  
بسد لأن الوجوب حيث  
أطلق انما ينصرف لمدلوله  
الشرعى وهو هنا كذلك  
ثبوتاً وابتغاء غاية ما فيه أن  
في الكافر تفصيلاً والقاعدة  
أن المفهوم إذا كان فيه  
تفصيل لا يرد

للمطالبة الخ) أى مناو إلا فهو مطالب من جهة الشرع ولهذا عوقب رشيدى (قوله لا يطالب بشئ الخ) أى  
مناو إلا فهو مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى للعقاب عليها سم وعش (قوله وغيره) أى غير  
الذى (قوله أى المجموع عليها الخ) أى كالصلاة والزكاة وحرمة الزنا بخلاف المختلف فيه كشر بما لا يسكر من  
النبيذ والبيع بالتعاطى فلا يعاقب عليه عش قال السيد البصرى لم يظهر وجه التقييد به أى بالمجموع عليها  
فينبغى أن يكون مثله المختلف فيه إذا وافق طرف الإيجاب في الماهور والتحريم في المنهى حكم الله تعالى  
بحسب نفس الأمر فالخاص أنه يعاقب على ترك الواجبات وفعل المحرمات بحسب نفس الأمر سواء أجمع  
عليها واختلاف فيها إذ لا شبهة له بخلاف المخطئ ومقلديه ثم رايت عبارة تحقيق النوى مخاطب بالفروع  
كصلاة وزكاة وصوم وحج وغزو وتحريم خمر وزنا ورأيت عبارة تحقيق النوى مخاطب بالفروع  
لاسيما أن جعلت للتقييد كما جرى عليه المحشى في الآيات والشروح الورقات اه (قوله في الآخرة) متعلق  
بالعقاب (قوله وجوبهما) مبتدا خبره قوله وجوب انعقاد الخ حاصله أن من عبر بكون الصلاة واجبة  
عليه أراد أنه انعقد له سبب وجوب القضاء عليه لأنه لا يجب عليه حينئذ الأداء لأنه لا يصلح كرى (قوله  
بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه سم (قوله وجوب انعقاد سبب) أى وجوب سببه انعقاد السبب وهو  
دخول الوقت أى لا وجوب أداء وفيه أن انعقاد السبب موجود في غير المتعدي مع أنه لا قضاء عليه فالأولى  
التعليل بأنه تبعديه صار في حكم المكلف فكانه مخاطب بأدائها فوجب القضاء نظر ذلك تأمل حللي واجب  
بأن المراد وجوب انعقاد سبب مع قصد التغليظ فلا يرد غير المتعدي اه بجري (قوله أى وجوب سببه  
انعقاد الخ) الأولى أى وجوب أريده انعقاد سببه (قوله لوجوب القضاء الخ) علة لانعقاد سبب الوجوب  
على المتعدي بنحو جنون كما يفيد صنيع شرح المنهج وشرح جمع الجوامع وقضية ما مر عن السكرى أنه  
صلة سبب (قوله قيل) إلى قوله لأن إسقاطها في النهاية إلا قوله لاقتصار إلى لكونه (قوله قيل الخ) لعل  
الأوجه في جواب هذا القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع أثره الذى  
هو توجه المطالبة في الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه واحدهما سم على حج اه  
رشيدى وقوله بانتفاء جزائه أى كالجنون والحائض وقوله واحدهما كالكافر فانه يطالب بهما من جهة  
الشارع ولا يطالب بهما من وجه الصبي يطالب بهما من وليه لا من الشارع بجري (قوله على اضداد الخ) متعلق  
بعدم الوجوب (قوله ورد الكافر) أى لأنه اثم بالترك سم (قوله أو على الاول) أى عدم الاثم بالترك  
عش (قوله ورد الخ) أى الكافر لذلك سم (قوله أو على الثاني) أى عدم الطلب في الدنيا عش (قوله  
ورد غيره) أى لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وفيه كالصبي سم (قوله لمدلوله الشرعى) أى الطلب الجازم  
رشيدى (قوله أن في الكافر تفصيلاً) وهوانه تارة يجب عليه القضاء وتارة لا يجب فيها اعتبار وجوب القضاء

(قوله لا يطالب بشئ) ينبغى أن المراد لا يطالب مناو إلا فهو مطالب شرعاً إذ لو لم يطالب كذلك فلا معنى  
للعقاب عليها تأمل (قوله بنحو جنونه) أى كسكره واغنامه (قوله قيل الخ) لعل الأوجه في جواب هذا  
القيل أن المصنف أراد بالوجوب معناه الشرعى الذى هو الطلب الجازم مع أثره الذى هو توجه المطالبة في  
الدنيا وحينئذ يتضح انتفاؤه عن الاضداد بانتفاء جزائه واحدهما (قوله ورد الكافر) أى لأنه اثم  
بالترك وقوله ورد أى الكافر لذلك (قوله ورد غيره) أى لأنها مطلوبة منه ولو بواسطة وليه كالصبي  
(قوله تفصيلاً) يتأمل ما المراد بذلك التفصيل فانه إن أراد به التفصيل بين المرتد وغيره ففيه أمران  
أحدهما أنه ادخل المرتد في المسلم حيث قال ولو فيما مضى الخ فلا يدخل حينئذ في اضداد من ذكر  
والثاني أن الوجوب بمدلوله الشرعى وهو الطلب طلباً جازماً ثابت في حق المرتد وغيره من الكفار  
ضرورة أن الجميع مكلفون بفروع الشريعة وأما المطالبة مناهم بذلك أو عدمها فامر آخر خارج عن  
معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب والمطالبة في الدنيا بمعنى أن الاول ثابت في حق الكافر ودون  
الثاني ففيه أن كلا منهما خارج عن مدلول الوجوب شرعاً الثابت في حق الكافر لما تقرروا أن أريد

وعدمه جعله قسمين الاصل قسم والمرتد قسم وان كانا مستويين في الوجوب عليهما بناء على ان الكفار مخاطبون بفروع الشريعة وبهذا يجاب عما اعترض به سم على حجج ع (قوله) وصوابه (وردا للصبي) اي لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض سم (قوله) وردا للصبي) اي لانها مطلوبة منه ولو بواسطه وليه رشيدى وتقدم عن سم مثله وبذلك يندفع قول البصرى لايحتمل ان عدم الطلب في الدنيا شامل للجميع فلي تأمل قول المعترض ورد غيره وقول الشارح صوابه ورد الصبي اه (قوله) (اذا اسلم) الى قوله ونظر في المعنى لا قوله لا تقتصر الى لكونه قول المتن (ولا قضاء على الكافر) اي كغيرهما من العبادات ولو قضاها لم تنعقد نهاية ونقل سم عن ائمة السيوطى صحته وقال الكردى وهو اى الانعقاد التحقيق ان شاء الله تعالى اه عبارة شيخنا وكما لا يجب تضادها لايستلزم بل لا ينعقد على معتمد الرملى وجزم غيره بالانعقاد واستوجه سم وعلى الاول ليفرق بينه وبين الحائض والنفساء بانهما اهل للعبادة في الجملة اه (قوله) ترغيبا له في الاسلام) ولو اسلم أثيب على ما فعله من القرب التي لا تحتاج الى نية كصدقة وصلة وعق قالة في المجموع نهاية ومغنى قال ع ش قوله ر ولو اسلم الخ مفهومه انه لو لم يسلم لا يثبت على شئ منها في الآخرة لكن يجوز ان الله تعالى يعوضه عنها في الدنيا مالا او ولدا او غيرهما وفي البصرى مثله (قوله) (الا المرتد) وليس مثل المرتد المنتقل من دين غير الاسلام الى دين آخر بل حكمه حكم الكافر الاصلى فلا تجب عليه الصلاة اداء ولا قضاء اذا اسلم شيخنا وع ش (قوله) (بالجر) اي على البذل نهاية (قوله) (أو لكونه الا فصح) أى على مذهب البصرى من ان الكلام المستثنى منه اذا كان تاما غير غير موجب كقوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم فالارجح اتباع المستثنى المستثنى منه ويجوز ان نصب مغنى ونهاية (قوله) حتى زمن جنونه) اي الخالي من الحيض ونحوه ع ش ولو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حيث بذل لانه من حيث بذل جنون مسلم سم وقوله وسقط القضاء من حيث بذل اي حيث لم يكن متعديا بشيخنا (قوله) بخلاف زمن حيضها ونفاسها) اي الواقعين في ردها سم (قوله) ما يخالفه) اي من قضاء الحائض المرتدة زمن الجنون نهاية ومغنى (قوله) وهو سبق قلم) اجاب عنه بعضهم بان المراد بالحائض التي بلغت سن الحيض ولم تحض بالفعل وهو وان كان بعيدا اولى من نسبته الى السهو بحججى وشيخنا (قوله) لان الخ) تعليل لقوله بخلاف زمن حيضها الخ وبيان للفرق بين زمن نحو الحيض وزمن نحو الجنون (قوله) اسقاطها عنها) اي اسقاط الصلاة عن نحو الحائض سم (قوله) عزيمة) اي لانها انتقلت من

التفصيل في الاثم لم يصح لانه اثم مطلقا دائما (قوله) فبطل ايراده) بينا انه لا تفصيل فيه فلم يبطل ايراد (قوله) وصوابه (وردا للصبي) اي لانها لا تطلب من غير الصبي ممن ذكر وقد يجاب عنه بان قوله غيره لا عموم فيه ومن التبعيض (قوله) ولا قضاء على الكافر) في فتاوى السيوطى مسألة الكافر اذا اسلم واراد ان يقضى ما فاتته في زمن الكفر من صلاة وصوم وزكاة هل لذلك وهل ثبت ان احدا من الصحابة فعل ذلك حين اسلم الجواب نعم لذلك وذلك ما خوذ من كلام الاصحاب اجمالا وتفصيلا ثم اطال جدا في بيان ذلك وقال لا يمكن القول بالتحريم ولا بالكراهة وافرقت بينه وبين الحائض بان ترك الصلاة للحائض عزيمة وبسبب ليست متعديا به والقضاء لها بدعة وقد انعقد الاجماع على وجوب الصلاة عليها وترك الصلاة للكافر بسبب هو متعدي به واسقاط الصلاة عنه من باب الرخصة مع قول الاكثرين بوجوبها عليه حال الكفر وعقوبته عليها في الآخرة اه لكن في شرح مر الجزم بعدم الانعقاد وجه في درسه بان قضاءه لا يطالب وجوبا ولا ندب لانه بغيره والاصل فيما يطلب ان لا ينعقد (قوله) ترغيبا له في الاسلام) قضية هذه العلة انه لا يجب ولا يستلزم هل يصح نظر لانه كان مخاطبا به في الجملة او لا لانه بعد الاسلام غير مطلوب مطلقا على ما تقرروا العبادة اذ لم تطلب الاصل ان لا تصح فيه نظر وعلى الثاني فيفارق صحة قضاء الحائض بناء على صحته على قول كراهته بانها من اهل خطاب في الجملة (قوله) حتى زمن جنونه) لو اسلم احدا صوله حال جنونه حكمه باسلامه وسقط القضاء من حيث بذل لانه من حيث بذل جنون مسلم (قوله) خيضا ونفاسها) اي الواقعين في ردها (قوله) عنها) اي

فيطل ايراده على ان قوله ورد غيره سهو وصوابه ورد الصبي (ولا قضاء على الكافر) اذا اسلم ترغيبا له في الاسلام ولقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (الا المرتد) بالجر كذا اقتصر عليه غير واحد ولعله لا تقتصر ضبط المصنف عليه أو لكونه الا فصح فيلزمه قضاء ما فاتته زمن الرد حتى زمن جنونه او لغمائه أو سكره فيها ولو بلا تعد غلظا عليه بخلاف زمن حيضها ونفاسها ووقع في المجموع ما يخالفه وهو سبق قلم لان اسقاطها عنها عزيمة فلم تؤثر فيها الردة

وجوب الفعل الى وجوب الترك ولا يشكل بكون أكل المضطر للميتة رخصة مع أنه انتقل من وجوب ترك الأكل الى وجوب فعله لان الأكل وان كان واجبا تميل اليه النفس بخلاف ترك الصلاة فلا تميل اليه النفس غالبا قال شيخنا وفي البجيري بعد ذكر نحوه عن غش ما ضمه والحق ان الحائض والنفساء انتقلنا الى سهولة فحينئذ فوجه كونه عزيمة ان الحكم تغير في حقه ما لعذر مانع من الفعل وشرط العذر الماخوذ في تعريف الرخصة ان لا يكون مانعا من الفعل كما يستفاد كل ذلك من المحلى على جمع الجوامع اه (قوله وعنه) اى واسقاطها عن نحو المجنون سم (قوله رخصة) اى لانه انتقل من وجوب الفعل الى جواز الترك شيخنا وقال البجيري المراد بالرخصة في حق المجنون اى ونحو معناها اللغوى وهو السهولة لانه ليس مخاطبا بترك الصلاة من جنونه اه (قوله ونظر فيه) فى لزوم القضاء على المجنون المرتد (قوله لم يعص الخ) يفيد ان كلامه فى جنون لا تعدى به لسان قول الشارح ولو بلا تعد يقتضى فرض الكلام فى الأعم فقيه ما فيه سم (قوله) اى للسافر سفر قصر (قوله وجوابه ما تقرر الخ) فيه شبه مصادرة وتقدير تسليم انها موجبة للقضاء فى من الجنون فيه تقديم المقتضى على المانع قالوا لى ان يقتصر على ان ما قاله الامام هو القياس لسان خرجنا عنه لغلط الرد فكان وجودها مانعا من التخفيف وان لم تكن المعصية فى السبب المبيح بصرى وفى سم نحوه (قوله مقارنة للمجنون الخ) لعل الأولى سابقة على الجنون فجعل تاباعها بخلاف المعصية فى السفر فانها بالعكس فجعلت تابعاله (قوله لها) اى الردة (قوله ومنع الجنون الخ) ان عم منعه قوى السؤال وان خص بغير المتعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر سم (قوله عليه لاجلها) اى على المرتد المجنون لاجل الردة (قوله واوجب السكر) اى بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه فى سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذى ذكره صالحان للتعصل بها ايضا سم (قوله الاول) اى القضاء وقوله الثانى اى صحة الاقرار وقوله مع انها اى الردة وقوله منه اى من السكر (قوله ولا قضاء على الصبي الخ) اى وجوبا نعم يندب قضاء ما فات من التمييز دون ما قبله فلا ينعقد قضاءه شيخنا وبجيري وفى السكر دى عن الشورى عن الایعاب عنه (قوله من الخ) متعلق لفاته (قوله بعد الخ) متعلق بقضاء (قوله مع التهديد) اى حيث احتيج اليه سم وع شراى كان يقول له صل ولا ضربتك شيخنا (قوله فلا يكتفى بمجرد الامر) اى حيث لم يقدم عبارة السيد البصرى ينبغى ان يكون محله اذا علم عدم جدواه وهل يكفى الامر مرة واحدة او يعيد لكل صلاة او

الحائض (قوله وعند رخصة) اى واسقاطها عنه اى عن المجنون أو المغمى عليه أو السكران ان المفهوم من قوله حتى من جنونه الخ وقوله ولو بلا تعد يفيد دخول غير المتعدى لانه غير ساقط عنه فليتأمل (قوله لم يعص) يفيد ان كلامه فى جنون لا تعدى به لسان قول الشارح ولو بلا تعد يقتضى فرض الكلام فى الأعم فقيه ما فيه (قوله مقارنة للمجنون) قد يقال غايته اجتماع مقتضى مانع فلم قدم الاول إلا ان يقال لقوته باقتضائه التغليظ أو بتقدمه إلا أنه قد يرد على هذا ما لو شرع فى السفر بعد تلبسه بالمعصية ويحجب بالفرق بما علم من الاول (قوله بخلاف السفر) قد يقال الفرق غير موجه لان حاصل النظر ان مقارنة المعصية للسفر كالمتمنع ترتب مقتضاه عليه وهو جواز الترخص فبلا كان مقارنة الردة للمجنون كذلك اى غير مانعة من ترتب اثره وهو سقوط القضاء عليه وحاصله لم جعلتم مقارنة الردة و ترتب ادون مقارنة المعصية للسفر وظاهر ان هذا لا يتدفع بدعوى ان المعصية المقارنة لاسر غير مانعة للقصر اى غير مانعة من ترتب اثر السفر عليه كما هو حاصل هذا الفرق ويحجب بأن المراد الفرق بأن الردة تنافى التخفيف (فرع) الوجه فيمن لم تبلغه الدعوة ثم بلغته وجوب قضاء ما فاتته قيل بلوغها وفيمن خلق اعنى اصم اخرش انه غير مكلف وانه لو ردت له حواسه لم يجب قضاء ما فاتته قبل الرد (قوله ومنع الجنون) ان عم منعه قوى السؤال وان خص بغير المتعدى ظهر الفرق بينه وبين السكر (قوله واوجب السكر) اى بتعد ثم قوة عبارته تدل على أن كلامه فى سكر منفصل عن الردة إلا ان الحكم والفرق الذى ذكره صالحان للتعصل بها ايضا (قوله مع التهديد) اى حيث

وعنه رخصة فأثرت فيها إذ ليس المرتد من أهلها ونظر فيه الامام بأنه لم يعص بالجنون فمقارنة الردة له كمقارنة المعصية فى السفر له وجوابه ما تقرر ان الردة الموجبة للقضاء مقارنة للجنون فلم يؤثر فيها تغليظا عليه بخلاف السفر فانه لم يقتصر به مانع للقصر أصلا فان قلت لم وجب القضاء مع الجنون المقارن لها تغليظا ومنع الجنون صحة اقراره فلم ينظر للتغليظ عليه لاجلها وأوجب السكر الاول ولم يمنع الثانى تغليظا فيها مع انها أخش منه قلت لانها ليس فيها جناية إلا على حقوق الله تعالى فاقضت التغليظ فيها بحسب وهو فيه جناية على الحقيقين فاقضى التغليظ عليه فيها فتأمل (ولا) قضاء على (الصبي) الذكرو والا تثنى لما فاتته من صباه بعد بلوغه لعدم تسكينه (ويؤمر) مع التهديد فلا يكتفى بمجرد الامر

عند ظن عدم الامتنال بالاول محل تامل ولعل الثالث اقرب اه (قوله اى يجب على كل الخ) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب اه وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب الآتى الا ان يكون باعتبار الاكد وقال مر ان ما ذكر  
يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع والمستعير اه سم (قوله  
وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله التاج السبكي سم كلام الشارح هنا ايضا مفيدله  
(قوله ان الوجوب عليهم على الكفاية) جزم به شيخنا والبجريمى (قوله ثم الوصى الخ) عبارة النهاية والمعنى  
والامر والضرب واجبان على الولي ابا كان او جدا او وصيا وقبلا وملتقط ومالك الرقيق فى معنى الاب كما فى  
المهمات وكذا المودع والمستعير كما افاده بعض المتأخرين اه زاد الاول والامام وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
اه (قوله نحو ملتقط الخ) اى كالوقوف عليه شيخنا (قوله وكذا الخ) يقتضى ان كلامنا ذكر فى مرتبة الوصى  
والقيم وهو محل تامل ويدفع بعدم التوارد على واحد يقتضى ايضا ان كلامنا من الابوين مقدم على مالك  
الغن وهو ايضا محل تامل وبصرى (قوله واقرب الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء وفى شرح العباب عبارة  
السماعى فان لم يكن له امهات فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشغل الامام عنهم  
فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية على من علم بحاله انتهت ويؤخذ منه اى من قول السماعى ان المراد  
بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو مع وجود اب علم منه ترك ذلك ويظهر ان المراد  
بهم اى المسلمين صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى اموره كابويه وان  
المراد بالاولياء والاولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل  
ما مر فى اب الام وهذا هو الاقرب انتهى سم بحذف (قوله فصلحاء المسلمين) قد يقال ان كان المراد  
بالصالح من له اهلية التعليم والامر فواضح وان كان المراد به المعنى المتبادر منه فلا يخفى ما فيه وبالجملة فكان

اى يجب على كل من ابويه  
وان علا ويظهر ان الوجوب  
عليهما على الكفاية فيسقط  
بفعل احدهما للحصول  
المقصود به ثم الوصى او  
القيم وكذا نحو ملتقط  
ومالك قن ومستعير ووديع  
واقرب الاولياء فالامام  
فصلحاء المسلمين

احتيج اليه وقوله فلا يكفى مجرد الامر اى حيث لم يفد (قوله اى يجب على كل من ابويه) قال فى شرح  
العباب وانما خوطبت به الام مع وجود الاب وان لم يكن لها ولاية لانه من الامر بالمعروف ولذا وجب ذلك  
على الاجانب ايضا على ما ذكره الزركشى وعليه فانما خصوا الابوين ومن ياتى بذلك لانهم اخص من بقية  
الاجانب انتهى وهل يجرى ذلك فى الضرب ايضا فيه نظروا ويستبعد جريانه (تنبيه) اذا كان هذا من  
قبيل الامر بالمعروف فقد يشكل الترتيب السابق فى قوله ثم الوصى الخ وقوله فالامام فصلحاء المسلمين وما  
ياتى عن العباب وشرحه ان الزوج بعد الابوين وقبل بقية الاولياء الا ان يكون باعتبار الاكد فليتأمل  
وقال مر ان ما ذكر لم يتمحض للامر بالمعروف بل براعى معنى الولاية الخاصة الشاملة لنحو الوديع  
والمستعير انتهى (قوله وان علا) قال فى شرح العباب ولو من قبل الام كما قاله الشيخ السبكي (قوله واقرب  
الاولياء) انظر ما المراد بالاولياء هل نحو الوصى والقيم والقاضى وعبارة العباب وكذا المسلمون فيمن لا ولي له  
وفى شرحه بعد ان بين ان هذا منقول عن السماعى مانصه وعبارة اى السماعى فان لم يكن له امهات فعلى  
الاولياء الاقرب فالاقرب فان لم يكن فعلى الامام فان اشغل الامام عنهم فعلى المسلمين ويتوجه فرض الكفاية  
على من علم بحاله انتهى ويؤخذ منه ان المراد بالامام هنا ما يشمل نحو القاضى وانه يلزمه الامر والضرب ولو  
مع وجود اب علم منه ترك ذلك وان شرط ذلك ان يكون الصبي ببلد ليس فيها امام ولا قاض ونحوهما او  
يعرضون عنه ويظهر ان المراد بهم صلحاء تلك القرية التى هو بهادون غيرهم فعليهم حينئذ القيام به وتولى  
اموره كابويه انتهى ثم بعد قول العباب والزوج فى حق الزوج بعد الابوين وقبل الاولياء قال ويؤخذ من  
قول السماعى السابق فعلى الاولياء الاقرب فالاقرب ان المراد بهم اولياء النكاح من الاقارب ويحتمل ان

فيمن لا اصل له تعليمه ما يضطر (٤٥٠) الى معرفته من الامور الضرورية التي يكفر جاحدها ويشترك فيها العام والخاص منها

ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث بمكة ودفن بالمدينة كذا اقتصر واعليهما وكان وجهه ان انكار احدهما كفر لكن لا ينحصر الامر فيهما وحيث فلا بد ان يذكر له من اوصافه صلى الله عليه وسلم الظاهرة المتواترة ما يميزه ولو بوجه ثم ذينك واما مجرد الحكم بهما قبل تمييزه بوجه فغير مفيد فيجب بيان النبوة والرسالة وان محمدا الذي هو من قریش و اسم ابيه كذا و امه كذا و بعث بكذا و دفن بكذا في الله و رسوله الى الخلق كافة و يتعين ايضا ذكر لونه لتصريحهم بان زعم كونه اسود كفر و المراد ثلاثين زعم انه اسود فيكفر مالم يعذر لان الشرط في صحة الاسلام خطوره كونه ابيض وكذا يقال في جميع ما انكاره كفر فتامله ثم امره (بها) اى الصلاة ولو قضاء و بجميع شروطها و بسائر الشرائع الظاهرة و لو ستة كسواك و يلزمه ايضا نهيه عن المحرمات (الجميع) اى عقب تمامها ان يميز والا فعند التمييز بان ياكل ويشرب ويستنجي وحده و يوافقه خبر ابى داود انه صلى الله عليه وسلم سئل متى يؤمر الصبي بالصلاة فقال

الا صلح اسقاط الصلحاء ثم رايت غيرهم لم يتعرض لهذا التقييد بصري (فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبله ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة و يزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ سم و قوله هذه المسئلة اى قوله وكذا نحو ملقط الخ و قوله و يزيد لعل مراده و يزيدها اى هذه المسئلة (قوله اعلمه الخ) فاعل يجب (قوله ويشترك الخ) قد يقال محل ذلك اذا علم من حال الصغير انه متاهل لفهم هذه الامور و لا يفجر الدال على التمييز بالمعنى الذى قررته لا يحصل معه هذا التاهل غالبا بصري (قوله لا ينحصر الامر) اى وجوب التعليم (قوله حيث تذ الخ) اى حين ذكرهما فمكان الانسب تقديمه على قوله لكن الخ (قوله فيجب الخ) متفرع على قوله لكن لا ينحصر الخ (قوله ثم ذينك) اى البعث بمكة و الدفن بالمدينة (قوله وان محمدا الذى الخ) عطف على النبوة (قوله بان زعم كونه اسود الخ) بل نقل في الشفاء ان من غير صفته صلى الله عليه وسلم كان قال كان اسودا و موضعه كان قال لم يكن بهامة كفر ايضا و قوله ثلاثين زعم الخ قد يقال مالم يعلم فذلك الامور غير معلومة فضلا عن كونها معلومة بالضرورة فاني يكفر بزعم اضدادها المؤدى الى جحدها فليتأمل نعم قد وجه اصل ايجاب تعليمها بالخصوص انها كذا اشرائع مع كونها محصورة بصري (قوله ثم امره الخ) عطف على قوله تعليمه الخ (قوله ولو قضاء) الى قوله و لو ستة في المغنى و الى قوله و يوافقه في النهاية (قوله ولو قضاء) اى لما فات بعد السبع مغنى و ع ش (قوله عن المحرمات) ينفى والمكروهات الظاهرة بصري (قوله و بسائر الشرائع) كمحضور الجماعات والصوم ان اطاعه نهاية (قوله اى عقب) الى قوله و انما لم يجب في المغنى (قوله بان ياكل ويشرب الخ) و يختلف باختلاف احوال الصبيان فقد يحصل مع الخمس بل الاربع فقد حكى بعض الحنفية ان ابن اربع سنين حفظ القرآن و ناظر فيه عند الخليفة في زمن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه و قد لا يحصل الا مع العشر شرح بافضل و قوله بل الاربع الخ قيل هو سفيان بن عيينة التابعى كرى (قوله و يوافقه) اى تفسير التمييز بما ذكر ع ش (قوله و انما لم يجب امر يميز الخ) لكن يسن امره حيث ع ش و شيخنا قول المتن (ويضرب الخ) يتجه ان المراد انه لو تركها و توقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتأمل سم على حجج ع ش و قوله من غير سبق الخ اى او معه لكن لم يتوقف فعلها على الضرب بل كفى فيه بمجرد الامر ثانيا (قوله ضرب باغير مبرح) اى وان كثر خلافا لما نقل عن ابن سريج من انه لا يضرب فوق ثلاث ضربات ع ش عبارة شيخنا قال بعضهم ولا يتجاوز الضارب ثلاثا وكذا المعلم فيسن له ان لا يتجاوز الثلاث والمعتد ان يكون بقدر الحاجة و ان زاد على الثلاث لكن بشرط ان يكون غير مبرح ولولم يفد الا المبرح تركه على المعتد خلافا للبلقينى ولو تلف الولد بالضرب ولو معتادا ضمنه الضارب لان التاديب مشروط بسلامة العاقبة اى بحذف و فى البجير مى نحوه (قوله وجوبا) اعتمده شيخنا وكذا ع ش ثم قال ومحل وجوب الضرب مالم يترتب عليه هربه و ضياعه فان ترتب عليه ذلك تركه اه (قوله بمن ذكر) اى الولي ابا كان او جدا او نحوهما من ر شيخنا كالوصى والقيم وغيرهما عبارة ع ش قضية هذا وجوب الضرب على المسلمين حيث لا ولى له قضية كون ذلك من الامر بالمعروف و وجوبه و لو مع وجود الولي حيث لم يقم به اه (قوله اى على تركها) الى قوله و لو لم يفد فى النهاية و المغنى (قوله او ترك شرط الخ) وفى صحة المكتوبات من الطفل قاعدا وجهان ر جمع بعض المتأخرين المنع وهو مقتضى اطلاقهم ويجوز بان فى المعادة مغنى ونهاية قال ع ش وهو المعتداه (قوله او يشى من الشرائع الخ) هذا مصرح بوجوب الضرب على المراد بهم جميع الاقارب وان لم يلوا فى النكاح بدليل ما مر فى ابى الام وهذا هو الاقرب انتهى (قوله فيمن لا اصل له) لا حاجة الى افراد هذا بالذکر لان قوله قبل ثم الوصى او القيم ليس الا فيمن لا اصل له فكان ينبغي ان يترك هذه المسئلة و يزيد عقب قوله او القيم فالامام الخ (قوله ويشرب عليها) يتجه ان المراد انه لو تركها و توقف فعلها على الضرب ضرب به ليفعلها لانه بمجرد تركها من غير سبق طلبها منه حتى خرج وقتها مثلا يضرب لاجل الترك فليتأمل (قوله او شى من الشرائع الظاهرة) هذا مصرح بوجوب الضرب على تركه

ترك

اذا عرف يمينه من شماله اى ما يضره مما ينفعه و انما لم يجب امر يميز قبل السبع لئلا يتركه (ويضرب) ضربا

غير مبرح وجوبا من ذكر (عليها) اى على تركها ولو قضاء او ترك شرط من شروطها او شى من الشرائع الظاهرة



ترك نحو السواك من السنن المتأكدة لكن في شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع ما كان في معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي اه ثم رایت الشارح في شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد و نظرى كلام المهمات ونازع مر في الضرب على السنن بان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بحذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبجيرى ما في شرح العباب (قوله ولو لم يفد الا المبرح) اقره ع ش وجزم به شيخنا والبجيرى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثنتاها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتباده لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع ش والبجيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا للثانية والمعنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهايه قال ع ش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بانظر الى ظاهر الاسلام ومثله فى الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما فى نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع ع) قال مر يجوز مؤدب الاطفال الا يتم بمكاتب الا يتم امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكما قرره لتعليمهم كان مساطله على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعليم ولا نهم ضائمون فى هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم فى هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تايد اظاهرا ان المؤدب فى وقت التعليم لا ينقص عن الموذع للرقيق والمستعير له و اقول ايضا ينبغى انه يجوز مؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكما امره وضربه لانه قريب من الموذع فى هذا الوقت سم على المنهج اه ع ش وقال شيخنا والبجيرى وللمعلم الامر لا بالضرب الا باذن الولى اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فان بدب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم النذب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الا ما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتهى ذلك عن الاولياء اوصفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اه قال ع ش وذلك انه اى حج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الابلوغ رشيد افعوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امره هو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيدا وهو هنا متفاه اه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محرما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذ لم تغلب طاعته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يذر بان يضيعه باحتيال غبن فاحش كرى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع ع ش (قوله ثم امه وان علت) ثم ثبت المال ثم اغنياه المسلمين ببجيرى وشيخنا (قوله كقرآن الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن فى شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى فى قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان فى معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي انتهى ثم رایت الشارح فى شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ثم نظرى كلام المهمات ونازع مر فى الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بحذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبجيرى ما فى شرح العباب (قوله ولو لم يفد الا المبرح) اقره ع ش وجزم به شيخنا والبجيرى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثنتاها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتباده لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع ش والبجيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا للثانية والمعنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهايه قال ع ش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بانظر الى ظاهر الاسلام ومثله فى الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما فى نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع ع) قال مر يجوز مؤدب الاطفال الا يتم بمكاتب الا يتم امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكما قرره لتعليمهم كان مساطله على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعليم ولا نهم ضائمون فى هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم فى هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تايد اظاهرا ان المؤدب فى وقت التعليم لا ينقص عن الموذع للرقيق والمستعير له و اقول ايضا ينبغى انه يجوز مؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكما امره وضربه لانه قريب من الموذع فى هذا الوقت سم على المنهج اه ع ش وقال شيخنا والبجيرى وللمعلم الامر لا بالضرب الا باذن الولى اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فان بدب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم النذب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الا ما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتهى ذلك عن الاولياء اوصفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي اه وفى سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض وقضيته ان غير الاب ممن ذكر ليس كالأب وقضية عبارة الشارح انه كالأب اه قال ع ش وذلك انه اى حج قال ولا ينتهى وجوب ذنبك اى الامر والضرب على من ذكر الابلوغ رشيد افعوله على من ذكر شامل لغير الاب من الوصى والقيم وغيرهما امره هو واضح فان ولاية غير الاب لا تنفك الا ببلوغه رشيدا وهو هنا متفاه اه (قوله رشيدا) اى بان يصلح دينه بان لا يفعل محرما يبطل العدالة من كبيرة او اصرار على صغيرة اذ لم تغلب طاعته على معاصيه ويصلح ماله بان لا يذر بان يضيعه باحتيال غبن فاحش كرى (قوله واجرة تعليمه ذلك) اى من صلاة وصوم وغيرهما من سائر الشرائع ع ش (قوله ثم امه وان علت) ثم ثبت المال ثم اغنياه المسلمين ببجيرى وشيخنا (قوله كقرآن الخ)

نحو السواك من السنن المتأكدة لكن فى شرح الروض عن المهمات المراد بالشرائع اى فى قول الاصل يجب تعليم الاولاد الطهارة والصلاة والشرائع ما كان فى معنى الطهارة والصلاة كالصوم ونحوه لانه المضروب على تركه وذكر نحوه الزركشي انتهى ثم رایت الشارح فى شرح العباب ذكر ان ظاهر كلام القمولى الضرب على السنن المذكورة ايضا وانه ليس ببعيد ثم نظرى كلام المهمات ونازع مر فى الضرب على السنن لان البالغ لا يعاقب على السنن فالصبي اولى اه بحذف واعتمد النزاع الرشيدى حيث قال ولا يضرب على السواك ونحوه من السنن كما نقله سم عن الشارح مر اه واعتمد شيخنا والبجيرى ما فى شرح العباب (قوله ولو لم يفد الا المبرح) اقره ع ش وجزم به شيخنا والبجيرى كما مر (قوله تركهما) اى المبرح وغيره بصري وكردى (قوله اى عقب تمامها) هذا ظاهر كلامهم لكن قال الصيمرى انه يضرب فى اثنتاها وصححه الاسنوى وجزم به ابن المقرئ وينبغى اعتباده لان ذلك مظنة البلوغ معنى ونهاية واعتمده ع ش والبجيرى وشيخنا ثم قالوا المراد بالاثناء ما بعد التاسعة فيصدق باول العاشرة اه (قوله على المعتمد) خلافا للثانية والمعنى كما مر انفا (قوله نعم بحث الاذرى الخ) وهو صحيح نهايه قال ع ش وقال الشهاب الرملى فى حواشى شرح الروض انه يجب امره بانظر الى ظاهر الاسلام ومثله فى الخطيب على المنهاج اى ثم ان كان مسلما فى نفس الامر صحت صلاته ولا فلا وينبغى ان لا يصح الاقتداء به (فرع ع) قال مر يجوز مؤدب الاطفال الا يتم بمكاتب الا يتم امرهم وضربهم على نحو الطهارة والصلاة وان كان لهم اوصياء لان الحاكما قرره لتعليمهم كان مساطله على ذلك فثبت له هذه الولاية فى وقت التعليم ولا نهم ضائمون فى هذا الوقت لغلبة الوصى عنهم وقطع نظره عنهم فى هذا الوقت اه اقول يؤيد الجواز تايد اظاهرا ان المؤدب فى وقت التعليم لا ينقص عن الموذع للرقيق والمستعير له و اقول ايضا ينبغى انه يجوز مؤدب من سلمه اليه وليه لا الحاكما امره وضربه لانه قريب من الموذع فى هذا الوقت سم على المنهج اه ع ش وقال شيخنا والبجيرى وللمعلم الامر لا بالضرب الا باذن الولى اه (قوله انما يمنع الوجوب الخ) محل تأمل لانها على تقدير الكفر غير منعقدة فان بدب الامر بصلاة مشكوك فى انعقادها وعدم النذب هو مقتضى اطلاق قول الاذرى فلا يؤمر بها فليتأمل بصري (قوله ولا ينتهى) الى التنبيه فى النهاية الا ما انبه عليه (قوله ولا ينتهى الخ) عبارة النهاية ثم ان بلغ رشيدا انتهى ذلك عن الاولياء اوصفيها فولاية الاب مستمرة فيكون كالصبي انتهى وقضيته ان غير الاب ممن ذكر

في ذمته ووجوب إخراجها من ماله على وليه فان بقيت الى كاله وان تلف المال لزمه إخراجها وبهذا يجمع بين كلامهم المتناقض في ذلك (تنبيه) ذكر السمعاني في زوجة صغيرة ذات ابوين أن وجوب ما مر عليهما فالزوج وقضيته وجوب ضربها وبه ولو في الكبيرة صرح جمال الاسلام بن البزري بتقديم الزاى نسبة لبزركستان وهو ظاهر لانه أمر بمعرفة ولكن ان لم يحش نشوزا أو أمارته وهذا أولى من اطلاق الزركشى النذب وقول غيره في الوجوب نظرا والجواز محتمل وأول بالله تعالى معرفته تعالى عند الاكثرين وعند غيرهم النظر المؤدى اليهما ووجوبهما قطعى وشرعى لاعقلى على الاصح ويلزم من كونه شرعيا توقفه على معرفة النبي صلى الله عليه وسلم وبهذا يتضح ما صرح به السمعاني من أنها أول الواجبات مطلقا لا يقال هذا أيضا يتوقف على ذاك لجاء الدور لا نناقول

ثم ينبغي أن محل تعليمه القرآن ودفع أجرته من ماله أو من مال نفسه أو بلا أجره حيث كان في ذلك مصلحة ظاهرة للصبي امالو كانت المصلحة في تعليمه صنعة ينفق على نفسه منها مع احتياجه الى ذلك وعدم تيسر النفقة له إذا اشتغل بالقرآن فلا يجوز لولي له شغله بالقرآن ولا يتعلم العلم بل يشغله بما يموه وعلية منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهرت عليه علامة النجاسة نعم مالا بد منه لصحة عبادته يجب تعليمه له ولو بليداو يصرف اجرة التعاليم من ماله على ما مر ولا فرق فيما ذكر من التفصيل بين كون ابيه فقيرا وعدمه بل المدار على ما فيه مصلحة الصبي عس (قوله في ذمته) أى الصبي عس (قوله وجوب إخراجها الخ) عطف على ومعنى الخ وبمحتمل على واجرة الخ (قوله فان بقيت) أى نحو الاجرة (قوله وبهذا) الاشارة راجعة الى قوله ومعنى وجوبها الخ مع قوله وجوب إخراجها الخ (قوله فالزوج) أى فان فقد أو ترك التعاليم فعلى الزوج (قوله وقضيته) أى قضية كلام السمعاني (قوله ولو في الكبيرة الخ) خلا فاللناية عبارة وليس للزوج ضرب زوجته على ترك الصلاة ونحوها إذ محل جواز ضربها في حق نفسه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى ابن البزري انه يجب عليه أمرها بالصلاة وضربها عليها اه ووافقه مر والبجيرى وشيخنا فاقلا ومثل المعلم الزوج في زوجته فله الامر لا الضرب إلا باذن الولي وإن كان له الضرب للنشوز اه قال عس قوله مر وليس للزوج الخ أى لا يجوز له ذلك بل يجب عليه امرها بذلك حيث لم يحش نشوزا أو أمارته لوجوب الامر بالمعروف على عموم المسلمين والزوج منهم وقوله مر ضرب زوجته أى البالغة العاقله اما الصغيرة فله ضربها إذا كانت فاقدة الابوين سم على المنهج وقوله مر وفي فتاوى ابن البزري الخ ضعيف اه (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذاك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع لكل ولاية وتسليطا ومجردان الرقيق مال لا يؤثر هنامهم (قوله ان لم يحش الخ) قال في شرح العباب بخلاف ما إذا خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه اه سم (قوله وهذا) أى القول بالوجوب ان لم يحش نشوزا أو أمارته (قوله وأول ما يلزم المكلف الخ) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا تتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته تعالى وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتضح لك الحال وما فيه سم (قوله وعند غيرهم النظر الخ) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب النظر والإوجب فليتأمل سم (قوله لا عقلى الخ) أى خلافا للمعزلة وكثير من الماتريدي (قوله من كونه) أى الوجوب (قوله وبهذا) أى يتوقف الوجوب على معرفة النبي ﷺ (قوله هذا أيضا متوقف على ذاك الخ) إن أراد أن معرفة النبي متوقفة على معرفة الله تعالى كما أن معرفة الله تعالى متوقفة على معرفة النبي فمالم يشبهه بمنوع لما تقدم ان المتوقف على معرفة النبي وجوب معرفة الله تعالى لا نفس معرفته تعالى وإن أراد ان معرفة النبي متوقفة على وجوب

ليس كالأب في ذلك وقضية عبارة الشارح أنه كالأب (قوله فالزوج) فان قلت يردده أنهم صرحوا بأن الزوج له الضرب لحقه لا لحق الله تعالى فهو كغيره قلت لا نسلم أنه يردده لجواز أن يكون محل ذلك ما لم تثبت هذه الولاية الخاصة بان فقد ابواها بل قد يقال بل ينبغي ثبوت ذلك مع وجود ابويها حال غيبتهما عنها لان الزوج حينئذ لا ينقص عن مستعير الرقيق ووديعه بجامع لكل ولاية وتسليطا ومجردان الرقيق مال لا يؤثر هنا (قوله ان لم يحش نشوزا) قال في شرح العباب بخلاف ما لو خشى ذلك لما فيه من الضرر عليه انتهى (قوله وأول ما يلزم المكلف الجاهل بالله تعالى معرفته) اعلم أن نفس معرفته تعالى يمكن حصولها بالشرع والعقل إذ كل منهما يدل عليه وأن وجوب المعرفة بالشرع إذ لا حكم قبل الشرع عندنا وان نفس معرفة النبي لا يتوقف على وجوب معرفة الله تعالى بل على نفس معرفته وأن وجوب معرفته يتوقف على معرفة النبي فتأمل ذلك مع ما قاله بتضح لك الحال وما فيه (قوله وعند غيرهم النظر المؤدى اليها) قد يقال ان كفى التقليد في المعرفة لم يجب

هذا توقف بوجه وذلك توقف بالكمال فلا دور وان قلنا الواجب المعرفة بوجه ما (٤٥٣)

معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى متوقف على معرفة النبي فالمشبه بمنوع وأن معرفة النبي موقوفة على معرفة الله تعالى كأن وجوب معرفته تعالى موقوف على معرفة النبي فقوله لجاء الدور ظاهر السقوط من غير حاجة إلى التكلفات التي ذكرها الظهور أن الموقوف في المشبه به هو وجوب معرفة الله غير معرفة الله تعالى الموقوف عليه في المشبه (قوله هذا) أي توقف معرفة النبي وقوله بوجه لعله أراد به من حيث نبوته وقوله وذلك أي توقف معرفة الله تعالى وقوله بالكمال يعني لا مكان معرفة الله تعالى بالعقل أيضا (قوله وان قلنا الواجب المعرفة بوجه ما) لا يخفى ما في جعله هذا غاية بل كان ينبغي أن يقول بعده فلا دور أيضا لأن الختم قوله المعرفة بوجه ما لعله أراد به معرفة الله تعالى من حيث وجوبها لا ذاتها (قوله لان الحثيثة في ذلك الخ) لعله أراد به أن معرفة الله تعالى موقوفة من حيث وجوبها وموقوف عليها من حيث نفسها وكان الاختصر الاوضح لان الوجهين متغايران وقوله بالاقتدار الأول إسقاطه إذا اختلف بالاقتدار لتمامه والمقيد واما القيدان فيختلطان حقيقة (قوله شخص) دفع به كالحمل ما يرد على المتن من أن الحيض صفة المرأة فالمناسب للصنف أن يقول ذات حيض وإنما عبر المصنف بذلك المحجول للتأويل لعطف الجنون الشامل للذكر والأنثى على الحيض عرش (قوله أو نفاس إلى قوله وظاهر الخ) في المعنى إلا قوله بل يحرم إلى المتن إلى قوله وقد يعكر في النهاية إلا ما ذكر (قوله بل يحرم) اعتمد الشهاب الرملي والنهاية والمغني وسم الكراهة والانعقاد (قوله أو ذى جنون أو إغماء الخ) سواء قل زمن ذلك أم طال وإيا وجب قضاء الصوم على من استغرق إغماءه جميع النهار لمافي قضاء الصلاة من الحرج لكسرتها بتكررها بخلاف الصوم نهاية ومغني (قوله أو سكر) ومثل ما ذكر المعتوه والمرسم مغني ونهاية وشرح بافضل وفي القاموس المعتوه هو ناقص العقل أو فاسده والمرسم هو الذي أصابته علة مهدى فيها اه (قوله بل تعد) انظر هل من الجنون بالتعدي الحاصل بان يتعاطى الخلاوى والاوراد بغير طريق موصل لذلك أو الاقرب الثاني لان ضابط التعدي ان يعلم ترتب الجنون على ما تعاطاه ويفعله وهذا ليس كذلك عرش (قوله المتعدي به) فلو جهل كونه محرما أو أكره عليه أو أكله لقطع غيره بعد زوال عقله بدله مثلا كما قلنا يمكن متعديا فافسده طعنه القضاء لعذر نهاية ومغني قال عرش قوله مر أو أكله ومثله ما لاطعمه غير لذلك ولم يعلم به ويبقى الكلام في أن الفاعل هل يجوز له ذلك لما فيه من المصلحة للأكل أو لا لأنه ليس له التصرف في بدن غيره فيه نظر ولا يبعد الأول لقصد الاصلاح المذكور حيث كان عالما بأسباب المصلحة أو أخبر بها ثقة اه (قوله وإن ظن الخ) ظاهره وان استند ظنه لخبر عدل أو عدول وينبغي خلافه عرش وقوله وينبغي الخ فيه نظر (قوله إن عرف) أي امد ما تعدي به (قوله غالبا) توجيهه ان السكر له امد ينتهي به وينتهي عنده بخلاف الردة فانها لا تنتهي ولا تنتفي إلا بالاسلام ولم يوجد بصرى (قوله وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه الخ) اعلم ان القسمة العقلية تقتضى ستا وثلاثين صورة من ضرب الجنون والاعغاء والسكر في نفسها وضرب التسعة الحاصلة في الوقوع في الردة والوقوع في غير هاتين ضرب الثمانية عشر الحاصلة في اثنين التعدي وعدمه فالجمله ما ذكر فالواقع في الردة يجب فيه القضاء بطلقا والواقع في غيرها يجب فيه القضاء مع التعدي ولا يجب مع عدمه وغير المتعدي به الواقع في المتعدي به يجب فيه القضاء مدة المتعدي به فقط مد ابغى اه بجمري (قوله والاعغاء) عطف على السكر (قوله لا مابعد) الاولى التانيث (قوله وظاهر ما تقرر) وهو قوله وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه الخ (قوله بخلاف الجنون) لاشبهة أن منه ما هو مرض بصرى عبارة عرش قديعارضة وله في زوال العقل إذا أخبر الاطباء بعوده انتظر وقد يجب بانه لا يلزم من ظهور علامات لهم يستدلون بها على إمكان العود دخول جنون على جنون لان الاول حصل به زوال العقل وحيث زال فلا يمكن تكرره مادام الجنون قائما لان العقل شيء واحد فلا يمكن

النظر والاوجب فليتأمل (قوله ولا على ذى حيض) أي لكن يصح قضاء الحائض كأفتى به شيخنا الشهاب الرملي (قوله بل يحرم) أي أو يكره (قوله أو ذى جنون) في فتاوى السيوطي المجنون هل يجوز له قضاء ما فاتته إذا افاق من صلاة أو صوم أم يستحب أم يكره الجواب القضاء للمجنون مستحب ذكره في المهمات

لان الحثيثة بذلك الوجه مختلفة بالاقتدار ومر أول الكتاب إشارة لذلك (ولا قضاء) (على شخص) (ذى حيض) أو نفاس ولو فردة كما مر إذا ظهر بل يحرم عليه كما مر أول الحيض (أو ذى جنون) (أو إغماء) أو سكر بل تعد إذا افاق إلا في زمن الردة كما مر (بخلاف) (ذى السكر) أو الجنون أو الاعغاء المتعدي به إذا افاق منه فانه يلزمه القضاء وان ظن متناول السكر أنه لقلته لا يسكره لتعديه وكذا يجب القضاء على من اغشى عليه أو سكر بتعد ثم جن أو اغشى عليه أو سكر بل تعد مدة ما تعدي به إن عرف وإلا فاما ينتهي اليه السكر غالبا والاعغاء بمعرفة الاطباء لا مابعد بخلاف مدة جنون المرتد كما مر لان من جن في ردة مرتد في جنونه حكا ومن جن مثلا في سكره ليس بسكران في دوام جنونه قطعا وظاهر ما تقرر أن الاعغاء يقبل طرو إغماء آخر عليه دون الجنون وانه يمكن تمييز انتهاء الاول بعد طرو الثاني عليه وفي تصور ذلك بعد إلا أن يقال أن الاعغاء مرض والأطباء دخل في

تمايز أنواعه ومدتها بخلاف الجنون

تكرر زواله اه وقد يمنع هذا الجواب بتنوع الجنون كالاغماء والسكر كما يأتي في الشارح (قوله وقد يعكر عليه) اي يشكل على الجواب عن بعد تصور التمييز والحاصل ان الاعتراض ببعد تصور التمييز جار في دخول سكر على سكر مع عدم جريان ذلك الجواب فيه قاله الكردى والظاهر بل المتمعن ان ضمير عليه راجع الى قوله بخلاف الجنون والحاصل ان الجنون نظير السكر وقد افهم كلامهم السابق انفا دخول سكر على سكر (قوله بتميز خارج الخ) قد يقال والجنون كذلك والحاصل ان الذي يظهر ان يحمل كلامهم المذكور على مجرد التصوير لا قصد الاحتراز اي في تصور طر وجنون على اخر بصري وهو صريح فيما قلته انفا في مرجع ضمير عليه (قوله ويندب) الى قوله ومن شروطها في النهاية والمغنى الا قوله اخر وقوله القاصر (قوله لنحو مجنون) اي كالمغنى عليه والسكران وقوله لا يلزمه اي لعدم التعدي (قوله السابق انه الخ) سفة وقت الضرورة (قوله هو وقت الخ) خبره قوله مانع الوجوب بين به ان التعبير بالاسباب تجوزا ولعل العلاقة الضدية فان المانع مضاد للسبب ع ش (قوله ونحو الحيض الخ) اي كالنفاس والاغماء والسكر ع ش قول المتن (وقد بقي من الوقت تكبيره الخ) ولا يشترط ان يدرك مع التكبيره قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم نهاية ومعنى (قوله اي قدرها) اي قدر زمنها فكثر نهاية ومعنى (قوله اخف ممكن الخ) اي من فعل نفسه ع ش (قوله كركعتين الخ) اي وأربع للقيم ع ش (قوله القاصر) اي الجامع لشروط القصر سم وان اراد الاتمام بل ولمن شرع فيها على قصد الاتمام فعاد المانع بعد بجائزة ركعتين فتستقر في ذمته ع ش (قوله ومن شروطها) اعتمد النهاية والمغنى والشهاب الرملي وشرح المنهج اعتبار قدر الطهارة منها فقط دون قدر الستر والتحرى في القبلة وزاد المغنى ويدخل في الطهارة هنا وفيما يأتي الخبث والحدث أصغر أو أكبر اه وقال ع ش ظاهر كلامهم اعتبار قدر فعل الطهارة وان امكنه تقديم الطهارة على زوال المانع بان كان المانع الصبا والسكر وهو مشكل على ما يأتي فبما لو طر المانع فانه لا يعتبر فيه الخلو بقدر طهر يمكن تقديمه اه وعبرة البجيرى عن سم اي قدر طهر واحد ان كان طهر رفاهية فان كان طهر ضرورة اشترط ان يخلو قدر أطهر بضع عدد الفروض اه (قوله

وقد يعكر عليه ما افهمه  
كلامهم ايضا من دخول  
سكر على سكر الا ان يقال  
ان السكر يميز خارجا بالشدّة  
والضعف فالتمييز بين انواعه  
ممكن ويندب القضاء لنحو  
مجنون لا يلزمه ثم وقت  
الضرورة السابق انه  
يجرى في سائر الصلوات هو  
وقت زوال مانع الوجوب  
(و) حكمه انه (لو زالت  
هذه الاسباب) السكر  
الاصلي والصبا ونحو الحيض  
والجنون (و) قد (بقي من)  
آخر (الوقت تكبيرة) أي  
قدرها (وجبت الصلاة)

أي صلاة الوقت ان بقي سليما  
زمننا يسع اخف يمكن منها  
كر كعتين للمسافر القاصر  
ومن شروطها

٢ قول المحشى قوله لانه يمكنه  
فعلها وقوله ما يعلم منه وقوله  
أما الصبي فواضح ليس  
في نسخ الشارح التي بايدنا

انتهى وسأني في كلام الشارح التصريح بذهب (قوله وقد بقي من الوقت قدر تكبيرة وجبت الصلاة) وفي قول يشترط ركعة وشروط الوجوب على القوانين بقاء السلامة من الموانع بقدر فعل الطهارة والصلاة اخف ما يمكن والاوجه عدم اعتبار كل من الستر والتحرى في القبلة ولا يشترط ان يدرك مع التكبيره أو الركعة قدر الطهارة على الاظهر لان الطهارة شرط للصحة لا للزوم ولانها لا تختص بالوقت اه من شرح م باختصار (قوله وجبت الصلاة) اي فيلزم الكافر الذي اسلم قضاؤها ولو لا ذلك لم يلزم (قوله للمسافر القاصر) قد يقتضى الوصف بالقاصر اعتبار ما عزم عليه حتى لو عزم على ترك القصر اعتبارا بربع ركعات لان يراد بهذا الوصف الاشارة الى شروط السفر وعبرة العباب كالمقصورة ان كان مسافرا اه (قوله ومن شروطها) يدخل فيها السفر وطهارة الحدث والخبث والاجتهاد واعتماد عدم اعتبار قدر الستر والاجتهاد لان الطهارة أخص شروط الصلاة وآكدها بدليل انه ليس لنا صلاة مجزئة بلا طهارة ولنا صلاة مجزئة بلا ستر كما في صلاة فاقد الستر وبلا اجتهاد كما في نقل السفر ٢ (قوله لانه يمكنه فعلها الخ) قد يقال قياس ذلك ان نحو الستر والاجتهاد في القبلة لا يعتبر في حق نحو الحائض والنفساء لا مكان الاتيان بها حال المانع بل وقبل وجوده بل يجزى ذلك في نحو المغنى عليه والمجنون لا مكان اتيانهما بذلك قبل عارضهما الا ان يفرق بتخلل العارض الذي لا يطلب معه ذلك (قوله ما يعلم منه) يتامل ذلك (قوله اما الصبي فواضح الخ) خالف ذلك بالنسبة للصبي في شرح العباب فقال وظاهر كلامهم بل صريحه ان الصبي لو باغ آخر الوقت اشترط لازامه بصاحبه خلوه من الموانع قدر ايسع اخف مجزى من نحو طهر وان صح تقديمه وغيره مما مر ولو بلغ اول الوقت لم يشترط لازامه بصاحبه خلوه قدر ايسع طهر ايصح تقديمه وكان القياس اشتراط الانساع هنا للطهر مطلقا بالاولى لان الصبي ثم توجه اليه الخطاب بها في الوقت من وليه وهنالم يتوجه اليه شيء في الوقت اصلا وقد

على الاوجه خلافا لمن نازع في بعضها ومن مؤداة لزمته تغليباً للايجاب كالمؤداة مسافر يتم لحظة من صلاته يلزمه الاتمام وكان قياسه الوجوب بدون تكبيرة لكن المالم يظهر ذلك غالباً هنا اسقطوا اعتباره لعسر تصويره إذ المدار (٤٥٥) على إدراك قدر جزء محسوس من

الوقت وبه يفرق بين اعتبار التكبيرة هنا دون المقيس عليه لأن المدار فيه على مجرد الربط وسيعلم مما يأتي أن محل عدم الوجوب بادرارك دون تكبيرة إذا لم تجمع مع ما بعدهما والالزمت معها أن خلاص الموانع قدرهما (وفي قول يشترط ركعة) باخف ما يمكن للخبير من ادراك ركعة السابق وجوابه أن الحديث محتمل والقياس المذکور واضح فتعين الاخذ به وإن لم تدر كالأجعة بدون ركعة لأنه إدراك إسقاط وهذا إدراك إيجاب فاحتيط فيهما (والأظهر) على الأول (وجوب الظهر) مع العصر (بأدراك تكبيرة آخر) وقت (العصر) وجوب (المغرب) مع العشاء بأدراك تكبيرة (آخر) وقت (العشاء) لاتحاد الوقتين في العذر في الضرورة أولى ويشترط بقاء سلامته هنا أيضاً بقدر ما مروما لزمه فلو بلغ ثم جن مثلاً قبل ما يسع ذلك فلا لزوم وإن زال الجنون فوراً على ما انتفاء إطلاقهم نعم أن أدرك ركعة آخر العصر مثلاً فعاد المانع بعدما يسع المغرب وجبت فقط لتقدمها بكونها صاحبة

على (الوجه) وفاقاً للاسنى وخلافاً للغنى والنهاية في التحري في القبلة والستر بصري (قوله) ومن مؤداة) أى كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً سم (قوله) اسقطوا اعتباره) أى فلا تلزم بأدراكه وإن تردد فيه الجوينى نهاية ومعنى (قوله) وسيعلم مما يأتي عدم الوجوب الخ) يعنى في مسئلة طرو المانع في العصر وقد أدرك من وقت الظهر دون تكبيرة وحينئذ فقد يقال أن كانت الباء في قوله بادر كالح للسينية فحل تأمل لأنها لم تجب ثم بادر كدون التكبيرة بل بالتبعية للعصر وإن كانت للمعية فلا يصح ذلك تقييداً لما هنا ثم الأولى أن يقول عند عدم إدراك تكبيرة ليشمل من لم يدرك دونها أيضاً فإنه سيأتى أنه يجب عليه الظهر أيضاً بصري (قوله) قدرهما) أى وقد شر وط الصلاة على مختاره وقد الطهارة فقط على مختار النهاية والمغنى وغيرهما (قوله) باخف) الى قوله هذا إن لم يشرع في النهاية والمغنى الاقوله وما لزمه (قوله) باخف ما يمكن) أى لاى احد كان محلي ومعنى يفرق بين هذا وبين ما تقدم حيث اعتبر فيه فعل نفسه بأن المدار ثم على مضى زمن يتمكّن فيه من الفعل والمدار هنا على وجود زمن يكون من أهل العبادة ع (قوله) ان الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه ادراك الاداء كما تقدم سم (قوله) والقياس المذکور) أى في قوله كالمؤداة مسافر الخ (قوله) لأنه) أى ادراك الجمعة (ادراك إسقاط) أى ادراك مسقط الوجوب الظهر (وهذا) أى ادراك صلاة الوقت (ادراك إيجاب) أى ادراك موجب لها (قوله) في الضرورة أولى) لأنها فوق العذر نهاية (قوله) بقدر ما مر الخ) من الشروط سم عبارة النهاية مدة تسعهما معاً وعبارة المغنى قدر الطهارة والصلاة أخف ما يجوز. كركتين في صلاة المسافرا (قوله) وما لزمه) أى قدر المؤداة شرح المنهج (قوله) مثلاً) راجع لكل من الركعة والعصر ويعنى عنه قوله السابق ومن مؤداة لزمته (قوله) هذا) أى لزوم المغرب فقط (قوله) هذا إن لم يشرع الخ) خلافاً للمغنى والنهاية عبارة لما ذكره البغوى في فتاويه وقال ابن العباد محله المالم يشرع الخ والوجه ما قاله البغوى لأنه أدرك من ما يسع الصلاة فيه كاملة فيلزمه قضاءها ويقع العصر له نافلاً (قوله) فيها) أى العصر (قوله) ونوزع فيه بما لا يجدى) هذا ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء والاتجاه للماتمل المنصف ولهذا اعتمد الاستاذ الشهاب الزملى وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به ومقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المنفولة فلا سم (قوله) كالمؤداة) أى عبارة النهاية ولو أدرك من وقت العصر قدر تكبيرة ومضى بعد المغرب ما يسع العصر معها وجبت دون الظهر (قوله)

يجاب بأنه بالكمال هنا تبين أنه من أهل الخطاب بذلك الفرض في الوقت مع امكان إبقائه فيه فلم يغفر له الظهر الذى يمكن تقديمه لمساواة للمكلف من أول الوقت حينئذ بخلافه ثم فاعتقر له ذلك أهـ بقى أن نقائل أن يقول إذا كفى يمكن الكافر من الفعل لقد رتته على إزالة المانع بالنسبة للشروط فهلا كفى كذلك بالنسبة لنفس الصلاة حتى تجب وإن لم يدرك بعد السلام قدر تكبيرة (قوله) ومن مؤداة) كالصبح فيمن أدرك من آخر وقت العشاء قدر تكبيرة مثلاً (قوله) ان الحديث محتمل) أى لأن يراد فيه ادراك الاداء كما تقدم (قوله) والأظهر وجوب الظهر الخ) في فتاوى السيوطى مسئلة ادراك تكبيرة آخر وقت العصر وجبت مع الظهر لأنها تجمع معها وهو مشكل لأن الجمع رخصة فلا يقاس عليها الجواب هذا من باب النوع المسمى في الأصول بقياس العكس هو ويوجب أيضاً يمنع أن الرخص لا يقاس عليها وقدمشى في جمع الجوامع على جواز القياس فيها خلافاً لآى حنيفة (قوله) بقدر ما مر) منه الشروط قال في الخادم وإذا اعتبرنا الطهارة فهل يعتبر طهارتان أو واحدة أعنى في ادراك الصلاة في وقت الثانية ظاهر كلامهم الثانى ويحتمل اعتبار طهارتين لأن كل صلاة شرطها الطهارة ولا يجب فعلها بالطهارة الأولى (هـ) (واقول) بما يؤيد الثانى ويرد على توجيه الأول أنهم فيما إذا خلا المانع أول الوقت لم يعتبر وأدراك قدر الطهارة التى يمكن تقديمها مع أنه لا يجب تقديمها وقد يفرق فليتامل (قوله) ونوزع فيه بما لا يجدى) ممنوع بل النزاع في غاية الاجراء

الوقت وما فضل لا يكفي للعصر هذا إن لم يشرع فيها قبل الغروب ولا تأميت لعدم تمكنه من المغرب ونوزع فيه بما لا يجدى ولو أدرك من وقت العصر قدر ركعتين ومن وقت المغرب قدر ركعتين مثلاً وجبت العصر فقط كالمؤداة مع المغرب قدر أربع ركعات المقيمين أو ركعتين المسافرين

الموانع قدر تسع ركعات للمقيم أو سبع للمسافر فتجب الصلوات الثلاث أو سبع أو ست لزوم المقيم الصبح والعشاء فقط وخمس فاقلم يلزمه سوى الصبح ولو أدرك ثلاثاً من وقت العشاء لم هي وكذا تجب المغرب على الأوجه نظراً لتمحص تبعيتها للعشاء وخص ما ذكر لأن الصبح والعصر والعشاء لا يتصور وجوب واحد منها بإدراك جزء مما بعدها إذ لا جمع وليلقيني في فتاويه هنا ما ينبغي مراجعته مع التأمل قيل لو حذف آخر الأوقات وجوب الظهر بإدراك غير الآخر أيضاً وليس بصحيح لأن ما قبل الآخر لا يلزم فيه الظهر إلا أن أدرك بعد قدر صاحبة الوقت قدرها كما يأتي فتعين في كلامه التقييد بالآخر وإن استويا في أنه لا بد من إدراك ما يسع في الكل لا فتراقهما في أن إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه يكون من غير الوقت (ولو بلغ فيها) أي الصلاة بالسن ولا يتصور بالاحتلام لتوقفه على خروج المني وإن تحقق وصوله لقصة الذكر (أنها) وجوبا (وأجزأته على الصحيح) لأنه أداها صحيحة بشرطها فلم يؤثر تغير حاله بالكمال فيها كقن عتق أثناء الجمعة وكون أو لها نفلا لا يمنع وقوعها وجبا كحج التطوع. النفل

فتنعين العصر) أي مع المغرب (قوله فتنعين الخ) الأنسب فتجب (قوله قدر تسع) إلى قوله أو سبع أو ست لا ينبغي أن هذه مسألة المتن فافائدة عاداتها (قوله المقيم) لا مفهوم له بالنسبة للست (قوله لم يلزمه سوى الصبح) وجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع سم (قوله من وقت العشاء) أي آخره (قوله خص) إلى قوله وليلقيني في النهاية والمغنى (قوله ما ذكر) أي الظاهر والمغرب (قوله وليس بصحيح الخ) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أوقات العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون إدراك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن لا يلزم فيه الظهر) أي والمغرب وقوله بعد قدر صاحبة الوقت أي من العصر والعشاء (قوله كما يأتي) أي قبيل قول المتن وإلا فلا (قوله وفيه) أي في إدراك ما يسع في الآخر قول المتن (ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد حالة المانع ولا يتصور أي هذا الأداء إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه سم (قوله ولا يتصور بالاحتلام الخ) وفاقا لظاهر المغنى والمنهج وخلافاً للنهاية بعبارة ته ولا يتصور بالاحتلام إلا في صورة واحدة وهي ما إذا نزل المني إلى ذكره فامسكه أي بجائل حتى رجع المني فانه يحكم ببلوغه وإن لم يبرز منه إلى خارج كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى اه واعتمده ع ش والقلوبي والحلي وشيخنا وكذا سم كما يأتي (قوله لتوقفه على خروج المني الخ) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك كما يحكم ببلوغ الحبلي وإن لم يبرز منها قاله سم ثم اطال في منع رد الشارح في شرح العباب لقول الناشئ (قوله وجوبا) إلى قوله لم يحل هذا في النهاية إلا قوله حتى إلى يسن وكذا في المغنى إلا قوله وكما لو نذر إلى نعم قول المتن (قوله أجزأته) أي ولو جمعة ورض ومغنى وإن كان متيمماً كما اختاره الطبري لاوى ومروع ش (قوله وجوبا) أي كالمبلغ بالنهار وهو صائم فانه يجب عليه إمساك بقية النهار مغنى قول المتن (على الصحيح) والثاني لا يجب إتمامها بل يستحب ولا تجزئ له لا بتدائها حال النقصان مغنى (قوله أثناء الجمعة) أي بجامع الشروع في كل منهما في غير الواجب عليه وعبارة المغنى والنهاية في أثناء الظهر قبل فوت الجمعة اه (قوله وكون أو لها نفلا لا يمنع الخ) قضية ذلك أن يثبت على ما قبل البلوغ ثواب

والإتجاه للمتأمل المنصف ولذا اعتمد الاستاذ الشهاب الرملي وجوب المغرب دون العصر لأنها صاحبة الوقت فهي أحق به مقدمة على غير صاحبته وعليه فتقلب العصر المفعولة نفلا (قوله لم يلزمه سوى الصبح) ووجهه أن ما عدا قدر الصبح وإن وسع المغرب لكن لا يمكن إيجاب التابع بدون المتبوع (وليس بصحيح) قد يمنع ذلك بأن مراده هذا القيل أنه لو حذف لفظ آخر أوقات العبارة أنه يجب الظهر بإدراك تكبيرة أول وقت العصر أو أثناءه بشرط السلامة أيضاً بقدر ما تقدم كافي المدرك من الآخر وكون المدرك ما يسع في غير الآخر يكون من الوقت وفيه من غير الوقت لا يقدح في ذلك ولا في صحة تعميم العبارة له ولا يغني عن هذا ما يأتي لأن ذلك فيما إذا طرأ المانع أول الوقت وما هنا فيما إذا زال حيثئذ فتأمل وألحاصل أن هذا الحكم المستفاد مع حذف لفظ آخر غير ما يأتي والعبارة هنا لا تشمل مع التقييد وتشمله بدون شئ لا صحيجاً لا محذور فيه فكيف يحزم بفساد ذلك فتدبر وإن الله وإن الله را جعون (قوله ولو بلغ فيها الخ) قال في شرح الروض وبذلك علم أن محل لزوم الصلاة بزوال المانع في الوقت إذا لم توجد حالة المانع ولا يتصور إلا في الصبي لأن بقية الموانع كما تمنع الوجوب تمنع الصحة اه (قوله لتوقفه على خروج المني) اعتمد الناشئ عدم توقف البلوغ على ذلك قال كما يحكم ببلوغ الحبلي وإن لم يبرز منها ثم رتبته في شرح العباب نقل ما قاله الناشئ ثم رده بقوله ويرد بمنع الحكم ببلوغ الحامل قبل الولادة وما بعدهما فبرز الولد بمنزلة بروز المني اه وهو عجيب لأنه إن أراد أن البلوغ إنما يثبت من حين الولادة لا قبلها حتى يلزم أن يكون حملها حال صباها فهو بمنع عجيب وإن أراد أنه بالولادة يثبت بلوغها من قبل بقدر مدة الحمل فهذا لا يرد ما قاله (قوله أجزأته) أي ولو عن الجمعة ورض (قوله

والنفل وعلى ما بعده ثواب الفرض ع ش (قوله) وكالونذر إتمام الخ) أى فان أوله يقع نفلا وباقيه واجبا وعليه  
فيثاب على ما قبل النذر ثواب النفل وعلى ما بعده ثواب الواجب ويجزئه ذلك ع ش (قوله) نعم تسن الاعادة  
الخ) ظاهره ولو منفردا وظاهره ايضا انه يحرم قطعها واستئصالها لكونها حراما مستجمعة للشروط ع ش  
اقول بل قولهم وجوبها صريح في حرمة القطع (قوله) خروجها من الخلاف) ولزومها حالة الكمال بمعنى ونهاية  
قول المتن (فلا إعادة) أى وإن كانت جمعة نهاية ومعنى قول المتن (على الصحيح) والثاني يجب الاعادة لان  
الماتى به نفل فلا يسقط به الفرض وهو مذهب الائمة الثلاثة معنى (قوله) لما ذكر) وكالامة إذا صلت  
مكشوفة الرأس ثم عتقت نهاية ومعنى (قوله) فيها) أى في جهتي الفرق (قوله) إن قلنا ان نية الفرضية لا تلزمه  
صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه المجموع من عدم وجوب نية الفرضية عليه سم أى  
الذى اعتمدته النهاية والمعنى (قوله) ومحل هذا) أى عدم وجوب الاعادة و (قوله) وما قبله) أى وجوب  
الاتمام والاجزاء عبارة النهاية رسوا في عدم وجوب الاعادة على الاول اكان نوى الفرضية ام لا بناء  
على ما سيأتى أن الارجح عدم وجوبها في حقها أى الصى (قوله) لم يصل الخ) أى لعدم وجود شرط انعقاد  
صلاته وهو نية الفرضية سم (قوله) ولوزال) إلى قوله وكالاول في النهاية إلا قوله وقد عد إلى ويجب وكذا في  
المعنى إلا قوله فالاول إلى المتن (قوله) ولوزال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة سم (قوله)  
بعد عقد الظهر) شامل لما بعد فراغها منها (قوله) إلا إذا اتضح الخ) عبارة النهاية والمعنى نعم لو صلى الخش  
الظهر ثم بان رجلا وأمكنته الجمعة لزومه اه (قوله) وأمكنته الجمعة الخ) مفهومه أنه لا تلزمه إعادة الظهر  
إذا لم يمكنه وهو مشكل فان مقتضى تبين كونه من أهلها وقت الفعل بطلان ظهره - مطلقا وذلك يقتضى وجوب  
الاعادة للظهر إذا لم يمكنه الجمعة ولا يختص ذلك بالجمعة التى اتضح في يومها بل جميع ما فعله من صلوات  
الظهر قبل فوت الجمعة القياس وجوب إعادة على مقتضى هذا التعليل وقد يجاب بان الوقت باطله هى  
الاولى وما بعده الاولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة تقع قضاء عما قبلها قياسا على مسألة البارزى في  
الصبح ويأتى هنا ما نقل عن م من نية الاداء الاطلاق ع ش (قوله) ولو طرأ مانع الخ) ومعلوم انه لا يمكن  
طريان الصبا والكفر الاصلى نهاية ومعنى عبارة البجيرى لم يقل الموانع لعدم تأتى الجميع هنا كالسكر الاصلى  
والصبا وايضا طرو واحد منها كاف وإن اتى غيره بخلاف الزوال فإنه لا يحتاج الصلاة معه إذا انتفت كل ما ع ش  
(قوله) أو أغنى الخ) أى أو سكر بلا تعد ع ش اه (قوله) واستغفره) أى استغفر ما قبل منه بعد الطرو نهاية  
ومعنى وسم (قوله) تلك الصلاة) أى الثانية التى تجمع معها نهاية ومعنى (قوله) إن كان قد أدرك الخ) أى  
لم يمكنه من الفعل في الوقت فلا يسقط بما يطرا بعده كالأولئك النصاب بعد الحول وإمكان الاداء فان الزكاة  
لا تسقط معنى ونهاية (قوله) فالاول) أى لفظ الاول و (قوله) فى كلامه) أى المصنف (وقوله) نسي) أى إذا  
المراد به ما قبل الآخر دون حقيقة الاول لان حقيقة الاول لا يمكن ان يدرك معها فرضا ولا ركعة ع ش  
وسم (قوله) بدليل ما عقبه به) وهو إن أدرك الخ (قوله) بأخف ممكن) أى من فعل نفسه ع ش ومحل  
(قوله) يمتنع تقديمه الخ) ومن الظهر الممتنع تقديمه فيما يظهر ظهر من زال مانعه وليس صيا مع اول الوقت  
فيعتبر مضى من يسعه وكان وجه اقتضائه على الظهر مع قوله بالتعميم المار عدم الاحتياج اليه هنا إذا لا يأتى  
في غيره من الشروط امتناع تقديمه على الوقت ثم رأيت ان شهية قال ما لفظه قال الاسنوى والتثليل هذين  
يعنى التيمم ودوام الحدث قد يوجب اختصاص ذلك بمن فيه مانع من رفع الحدث لكن الحيض والنفس  
والاغمار نحوها لا يمكن معها فعل الطهارة فينتجه إلحاقها بها حتى إذا ظهرت الحائض مثلا في آخر الوقت

ان قلنا أن نية الفرضية لا تلزمه) صريح في الاجزاء وعدم وجوب الاعادة على ما صوبه في المجموع من عدم  
وجوب نية الفرضية عليه (قوله) لم يصل) أى لعدم انعقاد صلاته لعدم وجود شرط انعقادها وهونية  
الفرضية (قوله) ولوزال عذر جمعة الخ) ظاهره بل صريحه وإن أمكنته الجمعة (قوله) واستغفره) أى  
استغفر ما قبل منه بعد الطرو ولا يجبره ولا ينافى قوله وجبت تلك إن أدرك قدر الفرض (قوله) نسي) إذ ذم

تقديمه وقد عهد التكليف بالمقدمة قبل دخول الوقت كالسعي إلى الجمعة قبل وقتها على بعيد الدار وبه يعلم أنه لا فرق هنا بين الصبي والكافر وغيرهما وادعاء ان الصبي غير مكلف به وان التخفيف على الكافر اقتضى اعتبار قدر الطهر في حقه بعد الوقت مطلقا يرد في الاول انهم لو نظروا للتكليف لم يعتبروا الامكان قبل الوقت مطلقا وفي الثاني أنه مكلف كالسالم فكما اعتبروا الامكان في المسلم فكذلك في التخفيف عليه إنما يكون في امر انقضى بجميع آثاره قبل الاسلام وما هنا ليس كذلك فتأمل ويجب معها ما قبلها إن جمعت معها وادرك قدرها أيضا دون ما بعدها مطلقا لان وقت الاولى لا يصلح للثانية إلا في الجمع ووقت الثانية يصلح للاولى مطلقا وكلاول مالوطرا المانع أثناءه كما علم مما تقرر وأما إذا زال أثناءه فالحكم كذلك لكن لا يتأتى استثناء طهر لا يمكن تقديمه في غير الصبي والكافر (والا) يدرك ذلك (فلا) يجب لا تنفاه التمكن واشتروطا هنا قدر الفرض وفي الاخر قدر التحريم لان ما هناك إزالة فيمكنه البناء بعدد

ثم جئت بعد إدراك مقدار الصلاة خاصة فينبغي عدم الوجوب اهو هذا إشارة إلى ما بحثته أولا فالحمد لله على ذلك بصرى (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه سم عبارة المغنى اما الطهارة التي يمكن تقديمها على الوقت فلا يعتبر معنى زمن يسعها اه (قوله وبه يعلم) أي بالتعليل (قوله لا فرق الخ) أي في عدم اشتراط إدراك قدر طهر يمكن تقديمه (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله غير مكلف به) أي بالطهر (قوله مطلقا) أي أمكن تقديمه أولا (قوله يرد) أي الادعاء (في الاول) أي الصبي (قوله لو نظروا للتكليف الخ) وأيضا فقد يقوم مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة ايضا سم وفيه ان وجوب ذلك على الولي إنما هو بعد الوقت كما هو ظاهر وياتي في الشرح انفا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف سم أي بالطهر (قوله انه) أي الكافر (قوله إنما يكون الخ) أي إن اراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل سم (قوله ويجب معها) أي مع الصلاة التي طرأ المانع في أول وقتها (قوله وأدرك قدرها الخ) أي وإلا بان أدرك قدر الفرض الثاني دونها فيجب الثاني فقط نهاية قال ع ش لا يقال لاحاجة إلى إدراك قدر الفرض من وقت العصر لانه وجب بادراكه وقت نفسه إذا قدر ان المانع إنما طرأ في وقت الثانية فيلزم الخلو منه في وقت الاولى لا نأقول لا يلزم ذلك لجواز ان يكون المانع قائما به في وقت الاولى كله كالاولم الكافر او بلغ الصبي بعد دخول وقت العصر مثل ان جن او حاضت فيه اه (قوله دون ما بعدها مطلقا) أي جمعت مع الفرض الاول ام لا (قوله يصلح للاولى مطلقا) أي في الجمع وفي القضاء وايضا وقت الاولى في الجمع وقت للثانية تبعا بخلاف العكس بدليل عدم جواز تقديم الثانية في جمع التقديم وجواز تقديم الاولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير نهاية ومعنى (قوله وكلاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي سم وقد يجاب بان الشارح اشار اليه بقوله كما علم مما تقرر وإنما اعاده هنا تمهيدا لقوله أما إذا زال الخ (قوله أثناءه) أي الوقت (قوله أما إذا زال) إلى قوله واشتروط في المغنى (قوله زال أثناءه) أي زال المانع في أثناء الوقت القدر المذكور معنى لعل المراد بالانتهاء هنا مقابلا لآخر فيشمل الاول كما ياتي في الشارح عن اصل الروضة (قوله كذلك) أي كطر والمانع في اول الوقت في تفصيله المتقدم (قوله لكن لا يتأتى استثناء طهر الخ) أي بل يعتبر في غير الصبي والكافر الأصلي من نحو الحائض والمجنون إدراك الطهر مطلقا فان نحو الحيض والجنون لا يمكن معه فعل الطهارة وإنما عابر بالاستثناء لان قولهم السابق يمتنع تقديمه الخ في قوة الاطهر ا يمكن تقديمه فعلم بذلك ان قوله لا يمكن تقديمه صوابه يمكن الخ بحذف لا كما في المغنى والله اعلم (قوله ذلك) أي قدر الفرش كما وصفنا معنى ونهاية (قوله لا تنفاه التمكن) أي كماله كالتصايب قبل التمكن معنى (قوله هنا) أي في طر والمانع في اول الوقت (قوله وفي الاخر) أي في زوال الموانع في اخر الوقت (قوله إزالة) أي إزالة الله تعالى المانع كردي (قوله تمسكنه) أي من فعل الفرش بادراك زمنه (قوله في الصبي الخ) اعتمد مرانه لا يشترط فيه إذا زال صباه في اخر الوقت او اوله خلوه من الموانع قدر إمكان

إدراك قدر الفرش من أنه قبل طر والمانع لا يتصور وجود المانع في أوله الحقيقة في (قوله بخلاف غيره) أي فلا يشترط إدراك قدر زمنه وهل مثله السر والاجتهاد فيه نظر وقد يفرق مر (قوله بين الصبي والكافر) لعل صورة ذلك ان يبلغ الصبي او يسلم الكافر اول الوقت فيهما ثم يطرأ له نحو جنون سم (قوله ولو نظروا للتكليف الخ) أيضا فتدبر في مقام التكليف هنا وجوب امر الولي وضربه للصبي على نحو الطهارة ايضا (قوله مطلقا) أي حتى في حق المكلف لانه قبل الوقت غير مكلف (قوله إنما يكون الخ) إن اراد أنما يتصور فبطلانه واضح وإنما يطلب فهو اول المسئلة اللهم إلا ان يختار الثاني ويكون مقصوده مجرد المنع فتأمل (قوله وكلاول الخ) قد لا يحتاج لهذا مع قوله السابق فالاول في كلامه نسبي (قوله في غير الصبي) هلا قال والكافر على قياس ما تقدم له فيه



(تنبيه) صرح في اصل الروضة والمجموع في الصبي ببلغ اخر وقت العصر مثلا بتكبيره انه لا بد في لزوم العصر له من ان يدرك من زمن المغرب قدرها وقدّر الطهارة وفي اصل الروضة فيما إذا بلغ اول رقت الظهر مثلا انه لا بد من إدراك قدرها اول الوقت دون الطهارة لانه كان يمكنه تقديمها على الوقت وهذا مشكل جداً لانهم في إدراك الاخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت وفي ادراك الاول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس اولى بل متحتماً لانه قبل الوقت لم يتوجه اليه خطاب من وليه بطهارة ومع ذلك اعتبر قدرته على تقديم الطهارة حتى لو جن بعد ان ادرك من اول الوقت قدر الفرض فقط لزمه قضاءه وفي الوقت توجه اليه خطاب الولي بها ومع ذلك لم تعتبر قدرته عليها في الوقت قبل البلوغ بل اشترطوا اخلاؤه من الموانع وقت المغرب (٥٩) بقدرها كالفرض حتى لو جن قبل ذلك لم يلزمه قضاء العصر

وحينئذ فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما اشارت اليه الروضة اعتراضا على اصلها انه ينبغي استواء الاخر والاول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لانه لم يجب والى هذا مال جماعة لكن اكثر المتأخرين على اعتماد ما في اصل الروضة من التفرقة المذكورة وعليه فيمكن التحمل لما نحوه في الفرق بامر من احدهما انه في الاخر لما لم يدرك قدر العصر المتبوع للطهارة في الوقت وإنما قدر عليه بعده لزم اعتباره بعده ايضا اعطاء للتابع حكم متبوعه وحذرا من تميز التابع باعتباره في الوقت مع كون متبوعه لم يعتبر لا بعده وفي الاول لما ادرك قدر الفرض الذي هو المتبوع اول الوقت استغنى به عن تقدير امكان تابعه الممكن التقديم اول الوقت ايضا فالحاصل ان المتبوع في ادراك الاخر

طهارة يمكن تقديمها وهي طهارة الرفاهية وفي شرح الروض ما يؤيده الوجه وفاق للبرلسي والطبلاوي وابن حجر خلافة سم على المنهج بصرى (قوله صرح الخ) كان الاولى التنبيه (قوله ببلغ الخ) حال من الصبي او صفته بناء على ان الالجنس ومدخوله في حكم النكرة ولو حذفه لكان اولى (قوله مثلا) الاولى تاخيرها عن بتكبيره ليرجع اليه ايضا (قوله قدرها) اي قدر العصر مع قدر المغرب (قوله قدر الطهارة) اي مطلقا (قوله دون الطهارة) اي التي يمكن تقديمها كما يفيد التعليل (قوله وهذا مشكل) اي الجمع بين هذين التصريحين (قوله مع كونها) اي القدرة على الطهارة (قوله لانه الخ) متعلق بقوله اولى الخ (قوله حينئذ) اي حين الاستشكال المذكور (قوله من هذا) اي الاشكال وتعليله المذكور (قوله ترجيح ما اشارت اليه الروضة) عبارة الروضة بعد ذكر ما تقدم عن اصلها قلت ذكر في التمسك في اشراط زمن الطهارة لمن يمكنه تقديمها وجهين وهما كالحلاف في اخر الوقت فلا فرق فانه وان امكن التقديم فلا يجب والله اعلم انتهت بصرى (قوله انه ينبغي الخ) بيان لما (قوله استواء الاخر والاول في عدم اعتبار القدرة الخ) اي فيشترط في كل منهما ادراك ما يسمع الطهارة كالفرض وان امكن تقديمها (قوله والى هذا) اي الاستواء المذكور (قوله من التفرقة) اي باعتبار القدرة على التقديم في الاول دون الاخر (قوله فيمكن التحمل) اي التكلف كرى (قوله بامر من) متعلق بالتحمل (قوله في الوقت) متعلق بيدرك المنفى (قوله وإنما قدر) ببناء المفعول من التقدير ونائب فاعله ضمير قدر العصر (قوله لزمه اعتباره) اي قدر الطهارة (قوله اول الوقت ايضا) متعلق بتقدير امكان الخ (قوله ثانيها) اي هذا (قوله اعتبار طهارتها) اي المغرب قال لما قرره (قوله العصر) مع قوله الاتي والمغرب بدل من قوله ان (قوله اعتبار طهارتها) اي المغرب (قوله لما تقررا الخ) فيه شبه مصادرة (قوله هنا) اي ادراك الاخر (قوله بذلك) اي بالمقتضى (فيها) اي في العصر والمغرب ولو قال بذلك معاى بمقتضى العصر والمغرب جميعا لكان اخصر وأوضح (قوله في وقت العصر لان الخ) فيه انه ليس من محل النزاع والتوهم ولا مدخل له في الفرق اصلا وإنما المناسب هنا اثبات عدم اعتبار التمكن في وقت المغرب وقد سكنت عنه (قوله وان زالت السلامة الخ) اي في وقت المغرب (قوله اجحافا) اي اضرارا (قوله للاداء) اي للمغرب (والقضاء) أي للعصر (وان زالت الخ) اي في وقت المغرب (فصل في الاذان والاقامة) وهما من خصوصيات هذه الامة كما قاله السيوطي وشرع الاذان في السنة الاولى من الهجرة ويكفر جاحده لانه معلوم من الدين بالضرورة عش وشيخنا (قوله برؤية عبد الله بن زيد) قيل انه لما مات النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اعنني حتى لا ارى شيئا بعده فعمى من ساعته فمضى (قوله المشهورة الخ) وهي مارواه ابو داود باسناد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه رضى الله تعالى عنه

### فصل في الاذان والاقامة

استنبع تابعه في كونه يقدر بعد الوقت مثلا للا يميز التابع وفي ادراك الاول اكتفي بوقوع المتبوع كله في الوقت عن وقوع تابعه فيه احتياطاً للفرض بلزومه بما ذكرنا في ادراك الاخر تعارض عليه امران بقياس ما قرره العصر وهي تقتضي اعتبار الطهارة من وقت المغرب والمغرب وهي تقتضي اعتبار طهارتها من وقت العصر لما تقرّر في ادراك اول الوقت فعملوا هنا بذلك فيها باعتبار طهارة العصر بعد وقتها وطهارة المغرب قبل وقتها ولم يعتبروا وتمكنه من الطهارة بين وقت العصر لان فيه جحافا عليه بالرأيه بالفرضين الادام والقضاء وان زالت السلامة قبل تمكنه من الطهارة بين فجاء عن ذلك الاجحاف ولم يلزمه بالعصر لان ادرك قدر طهرها من وقت المغرب واقتضى الاحتياط لصاحبة الوقت وهي المغرب الا كنفاء بقدرته على تقديم طهارتها قبل وقتها واما الادراك ولا فلم يتعارض فيه شيان بالنظر لصاحبة الوقت فاحتيط لها بالرأيه بمجرد تمكنه من طهارة قبل الوقت (فصل في الاذان والاقامة) الاصل فيها الاجماع المسبوق برؤية عبد الله بن زيد

لية تشاورا فيما يجمع الناس وراه عمر (٤٦٠) فيها ايضا قيل وبضعة عشر صحابيا وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمي تلك الرؤية وحيا

أنه قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالنافوس يعمل ليضرب به الناس لجمع الصلاة طاف بي وأنا قائم رجل يحمل نافوسا في يده فقلت له يا عبد الله اتبع هذا النافوس فقال وما تصنع به فقلت ندعوه إلى الصلاة فقال اولادك إلى ما هو خير من ذلك فقلت بلى فقال تقول الله اكبر الله اكبر إلى آخر الاذان ثم تاخر عني غير بعيد ثم قال وتقول إذا قلت إلى الصلاة الله اكبر الله اكبر إلى آخر الاقامة فلما أصبحت أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فآخزته بما رايت فقال انها رؤيا حق ان شاء الله تعالى قم مع بلال فالتى عليه ما رايت فانه اندى صوتا منك فقامت مع بلال وجعلت ألقى عليه كلمة كلمة وهو يؤذن فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته فخرج بجر رداءه وهو يقول والذي بعثك بالحق نبيا لقد رايت مثل ما راى فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله فان قيل رؤية المنام لا يثبت بها حكم اجيب بانه ليس مستند للذات الرؤيا فقط بل وافقها نزول الوحي فقد روى الزبيران النبي صلى الله عليه وسلم انى الاذان ليلة الاسراء وسمعه مشاهدا فوق سبع سموات ثم قدمه جبريل فام اهل السماء فيهم ادم ونوح عليهم افضل الصلاة والسلام فكل الله له الشرف على اهل السموات والارض مغنى ونهاية (قوله رآه) أى الاذان و(قوله فيها) أى تلك الليلة (قوله أريه) أى الاذان عش (قوله حكمة ترتبه) أى الاذان و(قوله عليها) أى الرؤيا و(قوله انه) أى الاذان (قوله فاحتاج) أى الاذان (لما يؤذن الخ) أى كترتبه على الرؤيا (قوله وتعظيم لقدره) عطف تفسير (قوله بالمعجزة) الى قوله وهو قوى فى النهاية والمغنى لا قوله اصله وقوله لم يثبت الى المتن (قوله وهو لغة الخ) أى كالذين والتاذين نهاية ومغنى والاولان اسماء مصدر والآخر مصدر عش (قوله وشرعا) فالمغنى العرفى سبب للغوى على خلاف الغالب فى النقل من كونه اخص منه مطاوعاش (قوله ذكر مخصوص الخ) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ سم (قوله اصالة) اراد به ادخال اذان المغموم ونحوه ما يأتى أى فهو اذان حقيقة لا اخر اجبه وإنما قيد بذلك لانه الاصل والشهاب سم فهم ان مراده به اخراج ما ذكر فكتب عليه ما نصه قوله اصالة احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا قاله فى شرح الارشاد ولا حاجة لهذا الاحتراز عن ذلك فانه اذان حقيقة انتهى رشيدى (قوله بالصلاة) أى بدخول وقتها غش (قوله لانه يقيم) أى سمي الذكر الآتى بذلك لانه يقيم اصالة (قوله كل منها الخ) خبر الاذان والاقامة (قوله اجماع الخ) أى وإنما الخلاف فى كيفية مشروعيتها نهاية ومغنى (قوله ان كلا منها الخ) توجيه لا فرادى الضمير وهو عائدا الى شيئين ولو أتى به معنى كما فعل فى المحرر رولى معنى قول المتن (سنة) أى ولو لجمعة نهاية ومغنى ويأتى فى الشارح ايضا (قوله على الكفاية الخ) أى فى حق الجماعة اما المنفرد ففيها فى حق سنة عين مغنى ونهاية وسم (قوله لم يثبت ما يصرح الخ) أى والاصل عدم الوجوب واستدل النهاية والمغنى على عدم الوجوب بوجوه كل منها يقبل المنع (قوله لكل من الخس) حقه ان يكتب قيل قوله اجماعا او بحذف استغنائه عما يأتى فى المتن (قوله إذا حضرت الصلاة) أى دخل وقتها (قوله فليؤذن الخ) استعمل الاذان فيما يشمل الاقامة او تركها للعلم بها عش اه بجبرى (قوله من الشعار الظاهر) أى فى تركها تهاون نهاية ومغنى (قوله فيقاتل) الى قوله فعلم فى المغنى لا قوله واحد هما وقوله نظير ما يأتى فى الجماعة والى قوله ومن ثم فى النهاية لا ما ذكر (قوله بحيث لم يظهر الخ) لعله راجع للاذان فقط كما يفيد قوله فى بلد الخ (قوله يسكنى) أى الاذان نهاية وشيخنا (قوله من محال الخ) أى فى مواضع يظهر الشعار بها مغنى (قوله والضابط) أى فى كفايته لمن شرع لهم عش (قوله وعلى الاول الخ) أى من انها سنة ويؤخذ من هذا ومن حديث إذا صليت المكتوبات وصمت رمضان وحللت الحلال وحرمت الحرام ادخل الجنة قال نعم جواز ترك التطوعات

(قوله ذكر مخصوص) هو اسم الالفاظ فالتقدير ذكر الاذان لان السنة الفعل لا الالفاظ (قوله اصالة) احتراز عن الاذان الذى يسن لغير الصلاة كذا فى شرح الارشاد ويثبت بها مشه انه لا حاجة لهذا الاحتراز لان الاذان لغير الصلاة اذان حقيقة وان هذا القيد لا يخرج له لصدق التعريف معه عليه فراجعه (قوله على الكفاية) وكذا على العين ان لم يكن ثم غيره كما هو ظاهر (قوله فليؤذن) فاللازم يدل على الوجوب

وصح قوله انها رؤيا حق ان شاء الله وفى حديث عند الزبارة مقال انه صلى الله عليه وسلم اريه ليلة الاسراء ثم اخر له بدنة حتى وجدت تلك المراتى وكان حكمة ترتبه دون سائر الاحكام عليها انه يتميز مع اختصاره بانه جامع لسائر اصول الشريعة وكالاتها فاحتاج لما يؤذن بهذا التميز ولا شك ان تقدم تلك الرؤيا مع شهادته صلى الله عليه وسلم بانها حق ومقارنة الوحي لها وسبقه عليها الرواية ابى داود وغيره انه قال لعمر لما اخبره برؤيته سبقك بها الوحي رفع لشاؤه وتعظيم لقدره (الاذان) بالمعجزة وهو لغة الاعلام وشرعا ذكر مخصوص شرع اصالة الاعلام بالصلاة المكتوبة (ولا قامة) رهى لغة مصدر اقام وشرعا الذكر الاتى لانه يقيم الى الصلاة كل منها مشروع اجماعا ثم الاصح ان كلا منهما (سنة) على الكفاية كاستداه السلام لم يثبت ما يصرح بوجوبها (وقيل) انها (فرض كفاية) لكل من الخس للخبر المنقذ عليه إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم احذكم ولا نهما من الشعائر الظاهرة كالجماعة وهو قوى ومن ثم اختاره جمع فيقاتل اهل بلد تركوها او احدهما بحيث لم يظهر الشعار ففى بلد صغيرة يكفي بمحل وكيرة لا بد من محال نظير ما يأتى فى الجماعة والضابط أن يكون بحيث يسمعه كل أهلها لو أصغوا اليه وعلى الاول رأسا

لا قتال لكن لا بد في حصول  
السنة بالنسبة لكل اهل  
البلد من ظهور الشعار كما  
ذكر فعمله انه لا ينافيه ما يأتي  
ان اذان الجماعة يكفي  
سماع واحد له لانه بالنظر  
لاداء اصل سنة الاذان وهذا  
بالنظر لادائه عن جميع  
اهل البلد ومن ثم لو اذن  
واحد في طرف كبيرة  
حصلت السنة لاهله دون  
غيرهم وبهذا يعلم انه لا فرق  
فيما ذكر بين اذان الجماعة  
وغيرها وان كانت لا تقام  
للاجماع واحد من البلدان  
القصود من الاذان غيره من  
اقامتها كما هو واضح من  
قولنا فعمله انه لا ينافيه ما يأتي  
الى اخره (ولما يشرعان  
للمكتوبة) دون المندورة  
وصلاة الجنازة والنفل وان  
شرعت له الجماعة فلا يشدان  
بل يكرهان لعدم ورودهما  
فيها نعم قد يسن الاذان لغير  
الصلاة كما في اذان المولود  
والمهموم والمصروع  
والغضبان ومن ساء خلقه  
من انسان او بهيمة وعند  
مزدحم الجيش وعند  
الحريق قيل وعند ائزال  
الميت لقبحه قياسا على اول  
خروجه للنداء السكن رددته  
في شرح العباب وعند تغول  
الغيلان اي تمرد الجن لخبر  
صحيح فيه وهو والاقامة  
خلف المسافرين (ويقال في  
العيد ونحوه)

راسا وان تمالي اليه اهل البلد فلا يقاتلون ومن قال يقاتلون محتاج لدليل نعم ان قصد بتركها الاستخفاف بها  
والرغبة عنها كفر كما يأتي في الرداه شرح اربعين للشارح اه بصري بخذف (قوله لا قتال) اي  
على اهل البلد كونهما (قوله كما ذكر) اي في الضابط (قوله فعمل) اي من قوله بالنسبة لكل اهل البلد  
(قوله انه لا ينافيه) اي قوله لا بد من ظهور الشعار الخ و (قوله ما يأتي) اي في شرح ويشترط الخ (قوله  
يكفي سماع واحد) ظاهره بالفعل لا بالقوة ع ش قال الرشدي اي بالقوة كما يصرح بكلامه مر الآتي وليتأتى  
المنافاة و جزم به شيخنا بلا عزو (قوله وهذا) اي اشتراط ظهور الشعار كما ذكر (قوله ومن ثم) اي من  
اجل انه يشترط في حصول السنة بالنسبة لكل اهل البلد كون الاذان بحيث يسمعه كل اهلها الخ (قوله  
وبهذا) اي بالاستدراك المذكور (قوله بين اذان الجماعة الخ) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل البلد  
من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد سم (قوله غيره) اي القصد سم (قوله  
من اقامتها) اي الجماعة قول المتن (ولما يشرعان) اي على القولين سم ونهاية ومغنى (قوله دون المندورة)  
الى قوله نعم في المغنى والى قوله وهو في النهاية الا قوله والمصروع والغضبان وقوله وعند مزدحم الى  
وعند تغول (قوله والنفل) وإن شرعت الخ شمل المعادة فلا يؤذن لها وإن لم يؤذن للاولى لانها نقل  
ويحتمل وهو الظاهر ان يقال حيث لم يؤذن للاولى سن الاذان لها لما قبل ان فرضها الثانية وفي سم على  
حج التردد في ذلك فليراجع وقياس ما تقدم من انه لو انتقل الى محل بعد ان صلى المغرب فوجد الوقت لم يدخل  
من وجوب الاعادة للفرض فيه اعادة الاذان ايضا ع ش واستقر الجبرمى ترك الاذان للمعادة مطلقا  
(قوله نعم قد يسن الخ) لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات سم  
ومغنى (قوله لغير الصلاة الخ) هل يشترط في اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع  
الصوت به وبياح بدون رفع صوتها السكن لا تحصل السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط سم عبارة شيخنا والمعتمد  
اشتراط المذكورة في جميع ذلك كما هو مقتضى كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشوبرى على المنهج من انه  
لا يشترط في الاذان في اذن المولود المذكورة وبوافقه ما استظهره بعض المشايخ من انه تحصل السنة باذان  
القابلة في اذن المولود اه (قوله كما في اذان الخ) بصيغة الجمع (قوله والمهموم الخ) ولو لم يزل المهم ونحوه  
مرة طلب تكريره ولم يبين مرأى اذن منها ع ش اقول وقضية صنيع الشارح حيث عطفها على المولود  
ان المراد اني (قوله اي تمرد الجن) اي تصور مردة الجن بصور مختلفة بتلاوة اسماء يعرفونها شيخنا  
(قوله وهو والاقامة الخ) اي وقد يسن الاذان والاقامة الخ ولا يخفى ان المولود كذلك يسن فيه الاذان  
والاقامة كما يأتي في بابه (قوله خلف المسافر) ينبغي ان محل ذلك المالم يكن سفر معصية فان كان كذلك لم يسن  
ع ش (قوله من كل نقل) الى قول المتن وقعت فيه جماعة في المغنى الا قوله غالبا وقوله لتخصيصه بما قبله  
وقوله والاول افضل وكذا في النهاية لا قوله او الصلاة الصلاة قول المتن (ويقال في العيد الخ) هل يسن  
اجابة ذلك لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة الا بالله وينبغي كراهة ذلك لنحو الجنب سم على حج وقوله كراهة  
ذلك اي قول الصلاة جامعة لا قوله لا حول ولا قوة الا بالله ما يأتي من عدم كراهة اجابة نحو الحائض بذلك

وقوله لكم احكم على الكفاية (قوله بين اذان الجماعة وغيرها) فلا بد في حصول سنته بالنسبة لاهل  
البلد من ظهور الشعار كما ذكر حتى لو توقفت على التعدد طلب التعدد (قوله غيره) اي غير القصد (قوله  
ولما يشرعان) اي على القولين (قوله للمكتوبة) هل المراد لو اصاله فتدخل المعادة وعلى هذا فيجهان  
محل الاذان لها ما لم تفعل عقب فعل الفرض والا كفي اذانه عن اذانه كافي الفائتة والحاضرة وصلاتي الجمع  
او لا وتدخل المعادة في النفل الذي تسن له الجماعة فيقال فيها الصلاة جامعة فيه نظر (قوله نعم قد يسن الخ)  
لا يردها على حصر المصنف لانه اضاف بالنسبة لغير المكتوبات من الصلوات (لغير الصلاة) هل شرط  
اذان غير الصلاة المذكورة ايضا فيحرم على المرأة رفع الصوت به او بياح بدون رفع صوتها السكن لا تحصل  
السنة فيه نظر ولا يبعد الاشتراط (قوله وهو) اي قد يسن (قوله ويقال في العيد الخ) هل يسن اجابة ذلك

ونحوه عش (قوله من كل فعل الخ) أى وإن نذر فعله وينبغى نذب ذلك عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون بدلا عن الأذان والاقامة أحجج والمعتمد أنه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الاقامة كما يدل عليه كلام الأذكار للتووي مر انتهى زيادى اه عش وباتى عن شيخنا مثله بزيادة (قوله ككسوف الخ) قال شيخنا والوتر حيث يسن جماعة فيما يظهر اه وهذا داخل فى كلامهم معنى عبارة النهاية وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا قبل والأقرب أنه يقوله فى دبر كل ركعتين من التراويح ولو تر مطلقا لأنها بدل عن الاقامة اه وفى سم نحوه (قوله وتراويح) ويقوم مقام النداء المذكور قولهم فى التراويح صلاة القيام اثابكم الله وهل النداء المذكور رأى فى نحو العبد بدل عن الأذان والاقامة او عن الاقامة فقط مشى ابن حجر على الأول فيؤتى به مرتين الأولى بدلا عن الأذان تكون عند دخول الوقت لتكون سبباً لاجتماع الناس والثانية بدلا عن الاقامة تكون عند الصلاة ومشى الرملى على الثانى وهو المشهور ولا يرد عدم طلبه للمنفرد لأن المراتب بدلا عنها فى الأصل والغالب شيخنا (قوله لاجنزة الخ) عبارة المغنى وخرج بذلك الجنزة والمنذورة والنافلة التى لا تسن الجماعة فيها كالأضحية أو سدت فيها لكن صليت فرادى فلا يسن لها ذلك أما غير الجنزة فظاهر وأما الجنزة فلان المشيعين الخ (قوله لأن المشيعين الخ) يؤخذ منه أنه لو لم يكن معه أحد أو زاد بالنداء سن النداء حينئذ لمصلحة الميتم اه كرى عن الإيعاب عبارة عش يؤخذ منه أن المشيعين لو كثروا ولم يعلموا وقت تقدم الامام للصلاة سن ذلك لهم ولا بعده اه وعبارة شيخنا بخلاف صلاة الجنزة فلا ينادى لها إلا ان احتجج اليه فيقال الصلاة على من حضر من اموات المسلمين كما يقع الآن اه (قوله حاضرون) أى فلا حاجة لاعلامهم نهاية ومغنى (قوله إغراء) أى احضروا الصلاة والزموها معنى (قوله مبتدأ) أى وخبره جماعة على رفعه أو محذوف على

من كل نفل شرعت فيه الجماعة وصلى جماعة ككسوف واستسقاء وتراويح لاجنزة لأن المشيعين حاضرون غالبا (الصلاة) بنصبه إغراء ورفعته مبتدأ

لا يبعد سنها بلا حول ولا قوة إلا بالله وينبغى كراهة ذلك لنحو الجنب (قوله ككسوف الخ) قال الشارح فى شرح العباب قبل وترسنت فيه الجماعة اه وهو ظاهر ان فعل وحده دون ما إذا فعل عقب التراويح لأن النداء لها يكتفى له اه وقضيته أنه بمنزلة الأذان فى المكتوبات لكن ماسياً تى عن الأذكار بره من لكونه بمنزلة الاقامة ثم قال الشارح فى شرح العباب قال الزركشى وهل محله عند الصلاة كالاقامة او عند دخول الوقت كالاذان لم أر فيه شيئاً وقال بعض مشايخنا الظاهر الثانى ليكون سبباً لاجتماع الناس ويؤيده أنه لما كسفت الشمس أرسل ﷺ مناديه به فاجتمع الناس وقد يقال هذا كأنه فى أول مشروعية هذه الصلاة فقدم النداء ليجتمع الناس اليها ولو قيل باستحبابه مرتين بدلا عن الأذان والاقامة لم يبعد اه وهو متجه لكن جزم فى الأذكار بالأول فقال وياتى به عند إرادة فعل الصلاة ودخل فى قوله لا غيرها أى لا غير الجماعة المشروعة فى نافلة ما لا يسن فيه جماعة وما يسن إذا صلى فرادى والمنذور اه وكلام الأذكار ليس نصاً فى نفي الثانى فعلى كونه بمنزلة الاقامة او يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به فى نحو التراويح لكل إحرام كما هو ظاهر وعلى كونه بمنزلة الأذان ولا يسن مرة أخرى بدلا عن الاقامة يؤتى به مرة واحدة فى أول التراويح مثلاً كما هو ظاهر لكن قد يقال قياس كونه بمنزلة الاقامة ان يسن للمنفرد بل قياس كونه بمنزلة الأذان أو بمنزلة ما أن يسن له أيضاً مع أنه ليس كذلك كما قال فى شرح الروض لاجنزة ومنذورة ونافلة لا تسن جماعة كالأضحية أو صليت فرادى فلا يسن لها ذلك الخ اه وهنا تفصيل لا يبعد وهو أنه ان احتجج بجمع الناس سن مرتان واحدة بدلا عن الأذان لجمع الناس وأخرى بدلا عن الاقامة وان لم يحتج بجمع الناس لحضورهم سن المرة الثانية فقط فلا يتأمل وقد يقال قياس الأذان سن مرتين وإن كانوا حاضرين وقد يفرق فليحرج (قوله وتراويح) أى لكل ركعتين وكذا وترسن جماعة وتراخى فعله عن التراويح كما هو ظاهر بخلاف ما إذا فعل عقبها فإن النداء لها نداه كذا فى شرح حرر وقد يقال هذا ظاهر ان كان قوله الصلاة جماعة بمنزلة الأذان فإن كان بمنزلة الاقامة فقد يتجه أنه لا فرق بين تراخى فعله وعدمه قياس كونه بمنزلة الاقامة

نصبه أى احضروها و (قوله أو خبراً) أى حذف مبتدؤه أى هو أى المنادى له (قوله أو المحذوف) أى هى سم (قوله أو مبتداً حذف خبره) هذا لا يتأتى هنار شيدى عبارة سم فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جماعة أى كائن لنا عبادة جماعة أى وهى الصلاة بدليل السياق ومنها جماعة وفيه شىء اه و اقرة ع ش قال الحنفى وحاصله ان الخبر يقدر جاراً وبحروراً مقدماً فتكون النكرة مفيدة اه أى وينزل الوصف منزلة الجامد (قوله لتخصيصه) الخ يتأمل سم وقد يجاب اراد بتقدير الخبر ظرفاً مقدماً كما مر عنه نفسه انما قوله (أو الصلاة الصلاة) أى أو الصلاة فقط معنى وشرح المنهج اوحى على الصلاة نهاية (قوله أو الأول افضل) أى لو روده عن الشارع ش قول المتن (والجديد) قال الرغزى الذى قطع به الجمهور نذبه معنى زاد النهاية ولم يتعرضوا للخلافه وافصحوا فى الروضة بتجميع طريقهم واكتفى عنها هنا بذكر الجديد كما لمحرر اه قول المتن (للمنفرد) ويكفى فى اذانه اسماع نفسه بخلاف اذان الاعلام للجماعة فيشترط فيه الجمهور بحيث يسمعه لانه لا ترك ذلك يخلف بالاعلام ويكفى اسماع واحداً ما لا إقامة فتسن على القولين ويكفى فيها اسماع نفسه أيضاً بخلاف المقيم للجماعة كما فى الاذان لكن الرفع فيها أخفض اه معنى (قوله وان بلغه اذان غيره) أى حيث لم يكن مدعوا به فان كان مدعوا به بان سمعه من مكان واراد الصلاة فيه وصلى مع اهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ شيخنا وفى البجيرى عن مر والزياى والشبراى والقلوبى مثله (قوله على المعتمد) أى وما فى شرح مسلم من انه اذا سمع اذان الجماعة لا يشرع وقواه الاذرى يحمل على ما اذا اراد الصلاة معهم نهاية أى وصلى معهم فان لم يتفق صلاته معهم اذن وظاهر ذلك انه لا فرق بين ترك الصلاة معهم لعذر أم لا وانه لا فرق فى ذلك بين كونه صلى فى بيته أو المسجد ع ش عبارة الرشيدى لعل المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه ان الجماعة التى لم ترد الصلاة مع جماعة الاذان كالمنفرد اه (قوله الخبر الآتى) أى انما فكان الاول لتقديمه على الغاية كفى المعنى (قوله المؤذن ولو منفرداً) لا يناسبه قوله الآتى وقضية المتن الخ ثم رايت ما ياتى عن السيد البصرى عبارة النهاية والمعنى المنفرد اه (قوله ما استطاع الخ) عبارة النهاية فوق ما يسمع نفسه ومن يؤذن لجماعة فوق ما يسمع واحداً منهم ويبلغ كل منهما فى الجهر ما لم يجهد نفسه اه قال ع ش أى فيحصل اصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه واحداً من المصلين وكال سنة بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك لو لم يسمع من البلد الا جانب لم يسقط الطاب عن غيرهم كما مر اه (قوله أو باديك) أو للتنويع و (قوله فأذنت) أى أردت الاذان و (قوله مدى صوت الخ) المراد بالمدى بفتح الميم هنا جميع الصوت من اوله الى اخره وقول الشوبرى أى ع ش أى غاية بعده لعل المراد به المعنى اللغوى لانه يقتضى ان لا يشهد الا من سمع غايته بخلاف من سمع اوله وليس مراداً شيخنا اه بجيرى (قوله ولا لانس) ظاهره ولو كان كافراً ولا مانع منه ع ش (قوله ولا شىء) يحتمل ان المراد غير الانس والجن بما يصح إضافة السمع اليه ويحتمل ان يراد به الاعم ويشهد له رواية لا حجير ولا شجر قاله الحاوى فى شرح مسند الشافعى شوبرى اه بجيرى (قوله لا تشهد الخ) أى وشهادتهم سبب لقربه من الله تعالى لانه يقبل شهادتهم بالقيام بشعائر الدين فيجازيه على ذلك وهذا الثواب العظيم إنما يحصل للمؤذن احتساباً بالمدام عليه وإن كان غيره له اصل الثواب ع ش أى اذا لم يقصد الثواب الدينى فقط قول المتن (لا بمسجد الخ) أى كالبیت فیرفعه فيه وإن كان بجوار المسجد وحصل به التوهم المذکور ع ش اه بجيرى (قوله أو غيره) أى من امكنة الجماعة كدرسة ورباط نهاية ومعنى قول المتن (وقعت فيه جماعة الخ) عبارة الروض

الاتيان به لكل ركعتين من الترواج أى كاتقدم (قوله أو المحذوف) أى هى (قوله أو مبتدأ حذف خبره) فيه عسر ويمكن تقديره لنا أى لنا جماعة أى كائن لنا عبادة جماعة أى وهى الصلاة بدليل السياق ومنها جماعة وفيه شىء (قوله لتخصيصه الخ) يتأمل (قوله أو الصلاة الخ) فى شرح مر اوحى على الصلاة كفى العباب (قوله وإن بلغه اذان غيره) أى اذا وجد الاذان لم يسن الاذان لمن هو مدعوا به إلا ان اراد اعلام غيره أو انقضى حكم الاذان بان لم يصل معهم مر (قوله لا بمسجد الخ) عبارة الروض لافى مسجد اذن واقيمت

أو خبراً (جماعة) بنصبه  
حالاً ورفع خبره بالذكر  
أو المحذوف أو مبتدأ  
حذف خبره لتخصيصه  
بما قبله وذلك لثبوته فى  
الصحيحين فى كسوف  
الشمس وقيس به ما فى  
معناه بما ذكر أو الصلاة  
الصلاة أو هلو إلى الصلاة  
أو الصلاة رحمكم الله  
والأول أفضل (والجديد  
نذبه) أى الاذان  
(للمنفرد) بعمران أو  
صحراء وان بلغه اذان  
غيره على المعتمد للخبر  
الآتى (ويرفع) المؤذن  
ولو منفرداً (صوته)  
بالاذان ما استطاع ندبا  
للخبر الصحيح إذا كنت  
فى غنمك أو باديك فأذنت  
للصلاة فارفع صوتك  
بالنداء فانه لا يسمع مدى  
صوت المؤذن جن ولا  
لانس ولا شىء إلا شهد  
له يوم القيامة (لا بمسجد)  
أو غيره (وقعت فيه جماعة)

لا في مسجد اذن فيه أو أقيمت جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجر الاذان لا يمنع رفع الصوت سم (قوله او صلوا فرادى) اي فالجماعة ليست بقيد شوبرى وشيخنا عبارة ع شر زاد حج او صلوا فيه فرادى ومثله في شرح الروض وفيه ايضا انه اذن لتلك الصلاة وعليه فلو صلوا بلا اذان استحباب الاذان والرفع مع ان علة المنع موجودة اه سم اه وقد يقال لا ينظر حيث تدلى العلة المذكورة لتقصيرهم بترك الاذان (قوله وانصرفوا) خلافا للنهاية والاسنى والمغنى عبارة سم و قول الروضة كاصلها وانصرفوا امثال لا قيد فان لم ينصرفوا فالحكم كذلك اي انه لا يرفع لانه ان طال الزمن بين الاذنين توهم السامعون دخول وقت اخرى ولا توهموا وقوع صلاتهم قبل الوقت لا سيما في يوم الغيم اه ووافقهم المتأخرون كالشبرا ملسى والبجيرى وشيخنا (قوله لثلايوهمم الخ) أى إن كان الاذان في آخر الوقت (قوله أو يشككم الخ) أى إن كان في أوله شيخنا وفي سم مانصه هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة اه (قوله وبه اندفع) اي بقوله فيحضرون مرة ثانية الخ (قوله للايهام الخ) علة لعدم الحاجة (قوله وذلك) اي الاندفاع (قوله في احدها) اي محال الجماعة (قوله يضمر المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضمر ايضا غير المنصرفين إلى اخر ما يناسب لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل سم (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة سم (قوله وإن لم ينصرفوا) اي جماعة المسجد الذى وقع فيه الرفع منه بصري وسم (قوله وقضية المأذن نذب الاذان الخ) تأمل الجمع بينه وبين جعله فاعل يرفع مطلق المؤذن الشامل لما ذكر فتدبر ثم رايت في اصل الروضة مانصه وإذا أقاموا جماعة مكرهة أو غير مكرهة فقولان أحدهما لا يس لهم الاذان وأظهرهما يسن ولا يرفع فيه الصوت لخوف اللبس اه فهذا نص يرجح بالقطع بعدم نذب الرفع فاني تسوغ مخالفته بصري (قوله وإن كرهت) اي الجماعة الثانية كان كانت بغير اذن الامام الراتب كرى (قوله بان كراهتها لا مر خارج الخ) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها سم اي لافى النذب وعدمه قول المأذن (وبقيم للفائتة) أى المكتوبة من يريد فعلها معنى (قوله لزوال الوقت) إلى قول المأذن والاذان في المغنى لا قوله خلافا لى ولا ينافيه وقوله والخاتى وقوله وقضية إلى ولا رفع صوتها وكذا في النهاية لا قوله وفي الاملا إلى المأذن وما انه عليه (قوله فاته الخ) وجاز لهم تأخير الصلاة لا شغلهم بالقتال ولم تكن نزلت صلاة الخوف نهاية ومعنى

جماعة وشرحه شارحه هكذا إلا أن صلى في مسجد اذن وصلى فيه ولو فرادى أو في مسجد اذن وأقيمت فيه جماعة اه باختصار فجر الاذان لا يمنع رفع الصوت (قوله وانصرفوا) قال في شرح الروض والتقييد بانصرافهم يقتضى سن الرفع قبله لعدم خفاء الحال عليهم قال في المهمات وفيه نظر لانه يوم غيرهم من اهل البلد وكان المصنف يعنى صاحب الروض حذف التقييد المذكور لهذا النظر قال الاسنوى وإنما قيدوا بوقوع جماعة لانه لا يسن له الاذان قبله لانه مدعو بالاول ولم يذنه حكمه اه وقد يقال ذكر الانصراف في كلام الشيخين مثال لا قيد لعدم الانصراف كذلك لانه ان اذن في الحال اوهمم برفع صوتها ان اذنانهم قبل الوقت ولا اوهمم بدخول الوقت اه واعتمده مر ويمكن ان يجاب بانه مع عدم الانصراف لا اعتبار بهذا الايهام بتقدير حصوله لاندفاعه بسهولة تعرف الحال نعم ان اريد إقامة الجماعة الثانية بمحل اخر اتجه عدم التقييد بانصراف الاولين فليتامل و قول الاسنوى لانه لا يسن له الخ ظاهره وإن اراد الصلاة وحده قبلهم فليراجع (قوله لثلايوهمم الخ) هذا المعنى موجود فيما اذا وقع الرفع بغير محل الجماعة (قوله يضمر المنصرفين) لا يقال هذا لا يناسب بل المناسب يضمر ايضا غير المنصرفين إلى اخر ما يناسب ذلك لان المقصود تعليل عدم اتجاه هذا القيد عند التعدد لا نأقول المقصود تعليل عدم اتجاهه بالنسبة لمحل الرفع لا للبقية فليتامل (قوله من البقية) اي ما عدا المرفوع فيه من محال الجماعة (قوله وإن لم ينصرفوا) اي من محل الرفع (قوله بان كراهتها لا مر خارج) فيه نظر والتفصيل بين الخارج وغيره إنما يؤثر في الصحة وعدمها (قوله

أو صلوا فرادى وانصرفوا فلا يندب فيه الرفع بل يندب عدمه لثلايوهمم دخول وقت صلاة أخرى أو يشككم في وقت الاولى لا سيما في الغيم فيحضرون مرة ثانية وفيه مشقة شديدة وبه اندفع ما قيل لاحاجة لاشتراط وقوع الجماعة للايهام على أهل البلد ايضا وذلك لأن ايهامهم أخف مشقة إذ يفرض توهمهم لا يحصل منهم الحضور الامرة (تنبيه) إنما يتجه التقييد بالانصراف فيما إذا انحدر محل الجماعة بخلاف ما إذا تعدد لأن الرفع في أحدها يضمر المنصرفين من البقية بعود كل لما صلى به أو لغيره فيتجه حيث نذب عدم الرفع وإن لم ينصرفوا وقضية المأذن نذب الاذان مع الرفع للجماعة الثانية وإن كرهت ونوزع فيه بانه يذنبى كراهتها لانه وسيلة ويرد بان كراهتها لا مر خارج لا يقتضى كراهة وسيلتها كما هو ظاهر (وبقيم للفائتة) قطعاً (ولا يؤذن) لها (في الجديد) لزوال الوقت ولما صح انه صلى الله عليه وسلم فاتته

(قوله صلوات) هي الظهر والعصر والمغرب اه محلي ولا يعارضه ما قدمه الشارح مرفى شرح ويسن تقديمه اى الفائت على الحاضرة الخ وما هو صريح في ان المغرب لم تقته لا مكان تعدد الفوات في ايام الخندق ع ش (قوله كلام شارح) قد يقال مراده انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يخالفه قسم (قوله ولا ينافيه) اى ذلك التعميم (القديم السابق) اى في المأودة ووجه المنافاة انه اذا لم يؤذن المنفرد لها فالقائمة اولى بنهاية ومعنى (قوله للاختلاف عنه) اى في ذلك القديم فعن بمعنى في (قوله بل قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعلى ما تقدم عن الرافعي من اقتصار الجمهور في المأودة على انه يؤذن يجري القديم هنا على اطلاقه اه (قوله وهو) اى القديم (قوله لما فاتته الصبح) اى بنومه وهو واصحابه واستشكل هذا بحديث نحن معاشر الانبياء تمام اعيننا ولا تمام فلو بناوا اجاب عنه السبكي بان الانبياء نوميين فكان هذان النوم الثاني وهو خلاف نوم العين واجاب غيره بحواب حسن وهو ان ادرك دخول الوقت من وظائف العين والاعين كانت نائمة وهذا لا ينافي استيقاظ القلوب اه وقد يتوقف في هذا بان بقظة القاب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض امته فكيف هو صلى الله عليه وسلم وقد يجاب ايضا بانه فعل ذلك للتشريع لان من نامت عيناه لا يخاطب باداء الصلاة حال نومه وهو صلى الله عليه وسلم شارك لامة الا فيما اخص به ولم يرد اختصاصه صلى الله عليه وسلم بالحطاب حال نوم عينيه دون قلبه فتأمل ع ش وقد يجاب ايضا بانه صلى الله عليه وسلم نام في تلك المرة قلبه الشريف ايضا على خلاف العادة للتشريع (قوله سار الخ) والحكمة في سيرهم منه ولم يصلوا فيه ان فيه شيطانا كما يدل عليه رواية ارحلوا بنانا من هذا الوادي فان فيه شيطانا طاف يحيى اه بجرى (قوله واذن بلال) اى بامرته صلى الله عليه وسلم ع ش (قوله على الاول) اى الجديد و (قوله الثاني) اى القديم الاصح بنهاية (قوله حق للفرض) وهو المعتمد غنى (قوله فان كان عليه فوائت الخ) تفرع على القديم الراجح ع ش (قوله متواليه) ولا يضر في المأودة واتب الفرض اخذان قول حج في شرح قول المصنف الا في وشرطه الوقت الخ ما نصه وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول انما يحصل بالسكوت او الكلام غير المنسوب لا الحاجة انتهى ع ش قول المصنف (لم يؤذن لغير الاولى) ولا ينتقض بهذا وبما ياتي في المجموعتين ما تقدم من انه حق للفرض لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفي بالاذان لها اه شرح العباب (فرع) نسي صلاة من الخمس واوجبتا الخمس فان والاها اذن للاولى والا فلنكل مر اه سم (قوله فان طال فصل) اى بان كان بقدر ركعتين باخف يمكن كالفصل بين صلاتي الجمع ع ش (قوله بين كل) اى كل اثنين (قوله ولو جمع تأخير الخ) اى مع التوالى كما هو صريح المنهج اى والمغنى بصري (قوله اذن للاولى الخ) ويشترط هنا وفيما مر وما ياتي ان يقصد به الاولى بل لو اطلق انصرف لها فلو قصد به الثانية فينبغي ان لا يكتفي به حلبي اه بجرى (قوله فيؤذن لها) اى ايضا (قوله ولو الى الخ) دخل فيه ما اذا تذكر فائتة بعد فعل

كلام شارح) قد يقال معنى كلام الشارح المذكور انه على القديم السابق لا بد من التقيد بالجماعة فلا يرد عليه ما قاله فتأمل (قوله وعلى الثاني حق للفرض) انظر الاسنوي في ندب الاذان في وقت الاولى من المجموعتين اذ انوى جمع التأخير قال الدهيرى ويظهر تخريجه على انه حق الوقت او الصلاة فان قلنا بالاول اذن والا فلا ومقتضاه انه لا يؤذن لان المعتمد انه حق للصلاة وفي شرح العباب ويؤخذ من قولهم انه حق الوقت انه يؤذن للاولى في وقتها وان نوى جمعها تأخير كما يحتمل بعض المتأخرين وقياسه ان يؤذن للثانية في وقتها وإن جمعها تقديمها وقد ينزع فيه لان نية التأخير او فعله التقديم صير الوقت هو الثاني او الاول كما صرحوا به فقياسه عدم الاذان فيما ذكر اه (قوله لم يؤذن لغير الاولى) قال في شرح العباب فان قلت ما تقرر من انه حق للفرض ينتقض بما ياتي في توالى فوائت او مجموعتين من انه لا يؤذن لغير الاولى قلت لا ينافيه خلا فان توهمه لان وقوع الثانية تابعة حقيقة في الجمع او صورة في غيره صبرها كجزء من اجزاء الاول فاكتفي بالاذان لها اه (فرع) نسي صلاة من الخمس واوجبتا الخمس فان والاها اذن للاولى والا فلنكل مر (قوله ولو الى

صلاة يوم الخندق فقضاها ولم يؤذن لها (قلت القديم) انه يؤذن لها فعلت جماعة او فرادى خلافا لما يومه كلام شارح ولا ينافيه القديم السابق للاختلاف عنه بل قيل ان ذلك جديد لاقديم وهو (اظهر والله أعلم) للخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم لما فاتته الصبح بالوادي سار قليلا ثم نزل واذن بلال فصلى ركعتين ثم الصبح وذلك بعد الخندق فالاذان على الاول حق للوقت وعلى الثاني حق للفرض وفي الاملا. حق للجماعة (فان كان) عليه (فوائت) واراد قضاءها متواليه (لم يؤذن لغير الاولى) او متفرقة فان طال فصل بين كل عرفا اذن لكل ولو جمع تأخير اذن للاولى فقط سواء كانت صاحبة الوقت أم غيرها وكذا تقديمها لم يدخل وقت الثانية قبل فعلها فيؤذن لها لزوال التبعية ولو والى بين فائتة ومأودة اذن لاولاهما لان يقدم الفائتة ثم بعد الاذان لها

لها أيضا (وتندب لجماعة النساء) والخنثائي ولكل على انفرادها أيضا (الاقامة) على المشهور لانها لا تستهاض الحاضرين فلا رفع فيها يخشى منه محذور مما يأتي (لا الاذان على المشهور) لما فيه من الرفع الذي قد يخشى منه افتتان والتشبه بالرجال ومن ثم حرم عليها رفع صوتها به إن كان ثم أجنبي يسمع وإتمام يحرم غناؤها وسماعه للأجنبي حيث لا فتنة لأن تمسكها منه ليس فيه حمل الناس على مؤد لفتنة بخلاف تمسكها من الاذان لأنه يسن الاصغاء للؤذن والنظر اليه وكل منهما اليها مفتن ولأنه لا تشبه فيه إذ هو من وضع النساء بخلاف الاذان فإنه مختص بالذكر فحرم عليها التشبه بهم فيه وقضية هذا عدم التقييد بسماع اجنبي إلا ان يقال لا يحصل التشبه إلا حينئذ ويؤيده ما يأتي في أذانها للنساء الظاهر في أنه لا فرق في عدم كراهته بين قصدها للاذان وعدمه فان قلت ينافيه ما يأتي من حرمة قبل الوقت بقصده بجماع عدم مشروعية كل قلت يفرق بان ذلك فيه منابذة صريحة للشرع بخلاف هذا إذ الذي اقتضاه الدليل فيه عدم ندبه لا غير ولا رفع صوتها بالتلبية لأن كل أجد مشغول بتلبية نفسه مع أنه لا يسن الاصغاء لها ولا نظر الملبى

الحاضر فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل سم ونهاية ومعنى (قوله) يدخل وقت المؤداة أي ولو قبل ان يحرم بالفاتنة بقي ما لو اذن واراد ان يصلي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها اخذا من إطلاقهم الاذان للفاتنة او لا فيه نظر والاقرب انه لا يؤذن لانه اذن لهذه الصلاة والموا لا بين الاذان والصلاة لا تشتط عرش (قوله) فيؤذن الخ) وحيث لم يؤذن للثانية فما بعد ما اقام لكل نهاية ومعنى (قوله) ايضا) لعل وجهه انه لما كان الاذان قبل دخول وقت المؤداة لم يصلح لكونه من سنن عرش قول المتن (ويندب لجماعة النساء الاقامة) أي بان تفعلها احداهن ولو اقامت لرجل او خشي لم يصح نهاية وقياس حرمة الاذان قبل الوقت لكونه عبادة فاسدة الحرمة ويحتمل خلافه وهو الاقرب اخذا مما ذكره حجج في شرح قول المصنف الاتي لا الاذان الخ عرش (قوله) والخنثائي) ظاهره صحة اقامة الخنثي للخنثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهو قياس ما صرح به في شرح العباب من ان المرأة لا تقيم للخنثي سم وفي النهاية ما يوافقه (قوله) لاستهاض الحاضرين) أي لإصالة فلا يشكك طلبها للمنفرد سم (قوله) والتشبه بالرجال الخ) اخذ بعضهم من هذا عدم حرمة الاذان على الامرء لانه ليس في فعله تشبه بغير جنسه وبناء على ان علة تحريم الاذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر اليها وخوف الفتنة بسماعها والحكم المترتب على العلة المركبة ينتفي بانفاء جزءها والتشبه منتف في حق الامرء فبنتفي تحريم الاذان عليه عرش (قوله) ومن ثم حرم عليها الخ) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولوحضرة اجنبي فكذا خارجا مر اه سم ويأتي عن النهاية مثله وخالف المغني فقال وينبغي ان تكون قراءتها كالاذان لانه يسن استماعها اه واختاره البصري (قوله) إن كان ثم أجنبي) وفاقا للمغني والاسني وشرح المنهج وخلافا للنهية عبارته ولو اذنت المرأة للرجال او الخنثائي لم يصح اذانها واثمت لحرمة نظرهما اليها وكذا لو اذن الخنثي للرجال او النساء ورفع في هذه أي النساء صوتته فوق ما يسمعن او الخنثائي كما هو ظاهر ولا فرق في الرجال بين المحارم وغيرهم كما اقتضاه كلامهما وهو المعتمد ثم قال ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين غنائها واذانها عدم حرمة رفع صوتها بالقراءة في الصلاة وخارجها وإن كان الاصغاء للقراءة مندوبا وهو ظاهر وافتى به الوالد رحمه الله فقد صرحوا بأكراهة جهرها في الصلاة بمحضرة اجنبي وعلوه بخوف الافتتان اه بخذف (قوله) يسمع الخ) وهل يحرم على سماع اذانها السماع فيجب عليه سدا الاذان ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه لا يحرم سماع نحو الغناء منها إلا عند خوف الفتنة قال في الايعاب وحيث حرم عليها ذلك كافي الجهر فهل تثاب أم لا فيه نظر والاقرب الاول كالصلاة في المغصوب اه أقول بل الاقرب الثاني ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبة منها شرعا بخلاف الاذان عرش (قوله) وسماعه) أي سماع الاجنبي لغنائها مع الكراهة ومعنى ونهاية (قوله) وقضية هذا) أي التعديل الثاني (قوله) عدم التقييد) تقدم عن النهاية اعتماده ويأتي في شرح والذكرة ما يوافقه قال سم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان مع

الخ) دخل فيه ما إذا تذكر فاتنة بعد فعل الحاضرة فان كان عقبها لم يؤذن وإن طال الفصل أذن وخرج ما إذا لم يوال فيؤذن لكل (قوله) والخنثائي) ظاهره صحة اقامة الخنثي للخنثائي والوجه المنع لاحتمال أنه أنثى وهم رجال وهذا هو قياس ما صرح به في شرح العباب من أن المرأة لا تقيم للخنثي (قوله) لاستهاض الحاضرين) فلم طلبت للمنفرد إلا ان يقال اصل مشروعيتهما الاستهاض فلا يشكك قوله ولكل على انفرادها (قوله) ومن ثم حرم رفع صوتها به) أي وإن لم تقصد التشبه بالرجال لوجود التشبه بخلاف رفع صوتها بالقراءة وقد صرحوا بجواز رفع صوتها بالقراءة في الصلاة ولوحضرة اجنبي فكذا خارجا وبفارق الاذان بأنه يطالب الاصغاء والنظر إلى المؤذن حتى يحسن الاذان بخلاف القراءة فان من يحسنها لا يطلب منه تركها والاصغاء لغيره وبأنه وظيفة الرجال والقراءة وظيفة كل أحد فليس في قراءتها تشبه بالرجال فليتأمل مر (قوله) عدم التقييد) اعتمدهم وقضيته ايضا عدم التقييد بالرفع إلا ان يقال المختص بالرجال هو الاذان



الرفع وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة بالرفع وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان اه وياتى عن عش الجزم بذلك (قوله ويؤيده) اى الحصر المذكور (ما ياتى) اى انفا (قوله لافرق في عدم كراهته الخ) تقدم انقاعن سم وياتى عن عش اعتماد الحرمة مع قصد الاذان الشرعى مطلقا (قوله ينافيه) اى عدم الفرق (ما ياتى) اى فى شرح وشرطه الوقت (قوله بان ذلك) اى الاذان قبل الوقت بقصد وقوله بخلاف هذا اى اذان المرأة بقصد (قوله عدم ندبه الخ) اى وهو لا يستدعى الحرمة عش بل ولا الكراهة (قوله ولا رفع صوتها) عطف على قوله غناؤها (قوله لها) اى للتلبية (قوله بقدر ما يسمعن) اى ولم تقصد الاذان الشرعى فان رفعت فوق ذلك اوارادت الاذان الشرعى حرم وان لم يكن ثم اجنبى عش عبارة سم قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى اى فليس اذانا شرعيا نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا ان قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال اه (قوله وكذا الخنى) عبارة الاسنى اى والمعنى والخنى المشكل فى هذا كله كالمرأة اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمعن لم يكرهه او فوجه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وعومل الخنى معاملة المرأة احتياطوا والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثير اما احتياطوا فى امر الخنى فلا يرد كيف حرم مع الشك فى انوثته سم قول المتن (والاذان منى) وفى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر الآخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا انتهى سم (قوله معدول) الى قوله واعتذر فى النهاية الا قوله اى لانها الى والا الى قوله لى على الخفى المغنى الا قوله قال ولهذا وقوله اى مع الى فالاولى وما انبه عليه (قوله اى معظمه الخ) وكلماته مشهورة وعدتها بالترجيع تسع عشرة كلمة نهاية ومعنى اى فلو ترك كلمة من غير الترجيع لم يصح اذانه عش (قوله والتشهد الخ) اى التهليل قول المتن (والاقامة الخ) وكلماتها مشهورة وعدتها احدى عشرة كلمة معنى ونهاية (قوله اى لانها الخ) اى نى لفظ الاقامة لانها الخ (قوله بالمقصود) وهو استنهاض الحاضرين كما سر (قوله واعتذر عنه) اى اعتذر المصنف فى دقائقه عن عدم استثناء لفظ التكبير (قوله فكانه فرد) هذا ظاهر فى التكبير اهلوا وما فى آخرها فهو مساو للاذان فالاولى ان يقال ومعظمها فرادى معنى (قوله فالاولى) الى قوله بخلاف الخفى النهاية (قوله وقيل الفتح) اى بنقل حركة الف الله للراشم (قوله بجمع كل كلمتين الخ) اى والسكلمة الاخيرة بصوت معنى (قوله اى اسراعها) الى قوله وفى خبر النخ فى

مع الرفع فلا يتحقق التشبه الا حينئذ وكلامهم يصرح بعدم حرمة اذان المرأة اذا لم ترفع صوتها وان قصدت الاذان لكن ينبغي الحرمة عند قصده وقصد التعبد من حيث انه اذان (قوله ولو اذنت للنساء) انظر التقييد بالنساء وسياقته انه ولا يصح اذانها للرجال وليس فيه افصاح بكرهاة او عدمها فان لم يكره اشكل التقييد (قوله لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى) اى فليس اذانا شرعيا فان قلت ما الصارف له عن الاذان حتى انتفت الكراهة بل والحرمة قلت الصارف له قرينة حالها وهي اهل البيت من اهل الاذان ونظيره ما تقدم فى باب الغسل ان حال الجنب وعدم تاهله للقرآن قرينة صارفة له عن القرآنية حتى لم تحرم قراءته بغير قصد فان قلت فليجز اذانها مع رفع الصوت نظراً الى صرف تلك القرينة قلت عارضها رفع الصوت الذى هو شعار ظاهر للاذان ومقصودا صالة فيه نعم ان قصدت مع عدم رفع صوتها التشبه بالرجال حرم كما هو ظاهر وكذا قصدت حقيقة الاذان فيما يظهر لقصدتها عبادة فاسدة وما يتضمن التشبه بالرجال (قوله وكذا الخنى) عبارة شرح الروض والخنى كالمرأة قاله فى المجموع اه وعبارة شرح المنهج فان اذناى المرأة والخنى للنساء بقدر ما يسمعن لم يكرهه او فوجه كرهه بل حرم ان كان ثم اجنبى اه وقد استشكل الحرمة فى الخنى لاحتمال انه رجل فكيف حرم مع الشك ويحاجب به عومل معاملة المرأة احتياطوا والتحريم للاحتياط صانع معهود وكثيرا ما احتاطوا فى امر الخنى (قوله والاذان منى الخ) فى العباب فان زاد منها اى زاد على الفاظ الاذان كلمة منها او ذكر آخر ولم يؤد الى اشتباه او قال الله الا كبروا لقن الاذان اجزا (قوله وقيل الفتح) اى بنقل

ولو اذنت للنساء بقدر ما يسمعن لم يكرهه وكان ذكر الله تعالى وكذا الخنى (والاذان منى) معدول عن اثنين اثنين اى معظمه اذ التكبير اوله اربع والتشهد آخره واحد (والاقامة فرادى لالفظ الاقامة) للحديث المتفق عليه امر بلال اى امره صلى الله عليه وسلم كفى رواية النسائي ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة الا الاقامة اى لانها المصرحة بالمقصود والا لفظ التكبير فانه يثنى اولها وآخرها واعتذر عنه بانه على نصف لفظه فى الاذان فكانه فرد قال ولهذا شرع جمع كل تكبيرتين فى الاذان بنفس واحد اى مع وقفة لطيفة على الاولى للاتباع فان لم يقف فالاولى الضم وقيل الفتح بخلاف بقية الفاظه فانه ياتى بكل كلمة فى نفس وفى الاقامة بجمع كل كلمتين بصوت (ويسن ادراجها) اى اسراعها

(وترتيله) اى الثانى فيه لا مر بهما ولا نه للغائبين فالترتيل فيه ابلغ وهى للحاضرين فالادراج فيها الشبه ومن ثم سن ان تكون اخفض صوتا منه (والترجيع فيه) لثبوته فى خبر مسلم وهو ذكر الشهادتين مرتين سرا بحيث يسمعه من بعده عراف قبل الجهر بهما ليتدبرهما ويخلص فيهما إذ هما المقهودتان المنجيتان (٦٨) ولينذكر خفاءهما اول الاسلام ثم ظهورهما الذى انعم الله به على الامة انعاما

لا غاية وراءه سعى بذلك لانه رجع الرفع بعد تركه او للشهادتين بعد ذكرهما فيصح تسمية كل به لكن الاشهر الذى فى اكثر كتب المصنف انه الاول (والتشويب) بالمثلثة (فى) كل من اذان مؤادة واذان فائنة (الصحيح) وهو الصلاة خير من النوم مرتين بعد الحيعلتين للحديث الصحيح فيه من ثاب إذ ارجع لانه بمعنى ما قبله فكان به راجعا الى الدعاء بالصلاة ويكره فى غير الصحيح كحى على خير العمل مطلقا فان جعله بدل الحيعلتين لم يصح اذانه وفى خبر الطبرانى برواية من ضعفه ابن معين ان بلالا كان يؤذن للصبح فيقول حى على خير العمل فامره صلى الله عليه وسلم ان يجعل مكانها الصلاة خير من النوم ويترك حى على خير العمل وبه يعلم انه لا متشبث فيه لمن يجعلونها بدل الحيعلتين بل هو صريح فى الرد عليهم (وان يؤذن) وبقيم (قائما) وعلى عال احتيج اليه (واللقبة) لانه الماثور سلفا وخلفا والخبر الصحيحين يابلال قم فنادى بذكره اذان غير مستقبلي وكانهم لما لم

النهاية قول المتن (وترتيله) اى الا التكبير فانه يجمع كل تكبيرتين فى نفس عرش (قوله) ومن ثم (اى لاجل انهما للحاضرين قول المتن) (والترجيع فيه) ولو تركه صح الاذان مغنى وسم وعرش (قوله) وهو ذكر الشهادتين مرتين (الخ) فهو اسم للاول كما صرح به المصنف فى مجموعه ودقائه وتحريره وتحقيقه وان قال فى شرح مسلم انه الثانى مغنى ونهاية وشرح المنهج (قوله) قبل الجهر بهما) ويأتى بالاربع ولاء قال فى العباب فلولم بات بهما سرا ولا اتي بهما بعد الجهر عرش (قوله) المنجيتان (اى) من الكفر المدخلتان فى الاسلام نهاية ومغنى (قوله) فصح تسمية كل (الخ) لا يخفى ان المناسب لذلك التوجيه ان يكون اسما للثانى لانه الذى رجع اليه وحينئذ فتسمية الاول به مجاز من تسمية السبب باسم المسبب اذ هو سبب الرجوع رشيدى وفى سم نحوه قول المتن (والتشويب فى الصحيح) وخص بالصحيح لما يعرض لنا من التكاسل بسبب النوم نهاية ومغنى (قوله) من اذان مؤادة) بلا تنوين بتقدير الاضافة اى مؤادة صبح كدى (قوله) وهو الصلاة خير من النوم) اى اليقظة للصلاة خير من الراحة التى تحصل من النوم ويسرى فى الليلة المظلمة او المظلمة اذ ذات الريح ان يقول بعد الاذان وهو الاول او بعد الحيعلتين الاصلو فى رحا الكى مرتين لما صبح من الامر به وقضية كلامهم انه لو قاله اى الاصلو اغوصا اى عن الحيعلتين لم يصح اذانه وهو كذلك نهاية وشرح بانضول وكذا فى المغنى الا وقضية كلامهم الخ فقال بدله فلو جعله بعد حيعلتين او عوضا عنهما جازا قال الكردى قوله فى الليلة ليس بقيد كما فى شرح العباب بل النهار كذلك كبقية اعذار الجماعة اه وقال عرش قوله مر او المظلمة المراد بها الظلام ينشأ عن نحو سحاب اما الظلمة المعتادة فى اواخر الشهر لعدم طلوع القمر فيها فلا يستحب ذلك فيها اه واقره الرشيدى (قوله) كحى على خير العمل مطلقا) اى كما يكره هذا فى الصحيح وغيره (قوله) فان جعله اى لفظ حى على خير العمل (قوله) لم يصح اذانه) والقياس حينئذ حرمة لانه به صار متعاطيا لعبادة فاسدة عرش (قوله) حى على خير العمل) اى اقبلوا على خير العمل عرش (قوله) وبه) اى بذكر خبر الطبرانى اى بقوله فامره الخ (قوله) وعلى عال الخ) عبارة النهاية ويستحب ان يؤذن على عال كمنازة وسطح للاتباع ولزيادة الاعلام بخلاف الاقامة لا يستحب فيها ذلك الا ان احتيج اليه لكبر المسجد كما فى المجموع وفى البحر لو لم يكن للمسجد منارة سن ان يؤذن على الباب وينبغى تقييده بما اذا تعذر فى سطحه والا فمر واولى فيما يظن اه وفى المغنى نحوه (قوله) احتيج اليه) ظاهره انه قيد فى كل من الاذان والاقامة وليس كذلك بل هو قيد فى الاقامة فقط واما الاذان فيطلب فيه ان يكون على عال مطلقا كما مر عن النهاية والمغنى (قوله) واللقبة) اى ان لم يحتج الى غيرها والا كمنازة وسط البلد فيدور حولها قلبو به يجرى ويأتى ما يتعلق به (قوله) لانه الماثور الخ) ظاهره الرجوع لكل من القيام والا استقبال لكن خصه شيخ الاسلام والنهاية والمغنى بالثانى (قوله) بل يكره اذان غير مستقبل الخ) اى مع القدرة عليه واجزاه لان ذلك لا يحل بالا اعلام نهاية ومغنى (قوله) فى بعضه) اى الاذان (قوله) مخالفته) اى الخبر (قوله) المذكور) اى آنفا (قوله) على ان الخبر) اى خبر الطبرانى (قوله) ومعارض) عطف على ضعيف (قوله) رواه المذكور) كانه اراد به من ضعفه ابن معين (قوله) عن يمينه) وقوله عن يساره عن فيهما بمعنى الى (قوله) وحينئذ) اى حين التعارض وقوله هذا الى المروى الثانى وقوله ما مر اى الماثور وقوله وهو اى والحال ان المثبت الخ وقوله ولى خبر كان (قوله) وغير قائم) الى قوله وقضيتهم فى حركة الف الله لراء (قوله) والترجيع فيه) قضية كونه سنة فيدانه غير شرط فيه فيصح بدونه (قوله) انه للاول) لا يخفى ان وجود الاول سبب فى تحقق الرجوع المذكور فهو لا ينافى التوجيه المذكور لان

ياخذوا بما فى خبر الطبرانى وانى الشيخ ان بلالا كان يترك الاستقبال فى بعضه غير الحيعلتين لمخالفته للماثور المذكور الذى هو فى حكم النهاية الاجماع المؤيد بالخبر المرسل استقبل واذن على ان الخبر ضعيف لان فى سنده من ضعفه ابن معين ومعارض برواية رواه المذكور ايضا ان بلالا كان ينحرف عن القبلة عن يمينه فى مرتين حى على الصلاة وعن يساره فى مرتين حى على الفلاح ويستقبل القبلة فى كل الفاظ الاذان الباقية وحينئذ كان الاخذ بهذا الموافق لما مروى والموجب لحجية المرسل والمثبت للاستقبال فيما عدا الحيعلتين وهو مقدم على النافى وولى وغير قائم قدر

النهاية إلا قوله ومن ثم إلى وكره وكذا في المعنى إلا قوله نعم إلى والالتفات (قوله وغير قائم الخ) عطف على قوله وغير مستقبل عبارة النهاية فيكره للقاعد وللعضطجع اشد للراكب المقيم أي جالس بخلاف المسافر لا يكره له ذلك لحاجته الركوب لكن الأولى أن لا يؤذن إلا بعد نزوله لأنه لا بد له منه للفرصة وقضية كلام الرافعي أنه لا يكره أي للمسافر ترك القيام ولو غير راكب له وجه بأن من شأن السفر التعب والمشقة فسوخ له فيه ومن ثم قال الأسنوي ولا يكرهوا يضاترك الاستقبال ولا المشي لاحتماله في صلاة النفل في الأذان الأولى والاقامة كالآذان فيما ذكره والأوجه أن كل منهما يجزى من الماشي وأن بعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله أن فعل ذلك لنفسه فإن فعله ما غيره كان كان ثم معه من يمشي وفي محل ابتدائه غير اشتراط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله وإلا لم يجزه كما في المقيم اهـ وكذا في سمع عن العباب وشرحه إلا قوله لاحتماله قال ع ش قوله مر والأوجه قد يشعر بعبارة باختصاص الإجزاء على هذا الوجه بالمسافر ولعله جرى على الغالب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا في أقامته وقوله وإلا لم يجزه أي لم يجز من لم يسمع الكل اهـ عبارة الرشيدى قوله مر لم يجزه لعله بالنسبة لمن في محل ابتدائه إذ لا توقف في أجزاءه لمن يمشي معه ومن ثم احتراز بالتصوير المذكور عما إذا اذن لمن يمشي معه فقط كما هو ظاهر ثم رابت سمع توقف في عبارة الشارح مر وذكر أنه بحث معه مر فيها حاول تأويلها بما لا يخفى مافيه اهـ والحاصل أنه ينبغي حذف قوله مر كان كان معه من يمشي إذ حكمه حكم ما إذا كان يؤذن لنفسه اهـ (قوله وإن بلغ محل انتهائه الخ) شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره من يمشي معه مثلاً وهو ظاهر سمع (قوله والالتفات الخ) أي ويسن الالتفات نهاية ومعنى (قوله بعنقه الخ) أي من غير أن ينتقل عن محله ولو على منارة محافظة على الاستقبال نهاية ومعنى قال ع ش وفي سمع على المنهج عن مر ولا يدور عليها فإن دار كفي أن سمع آخر أذانه من سماع أوله وإلا فلا اهـ (قوله يميناً مرة في مرتى على الصلاة ويساراً مرة في مرتى الخ) أي حتى يتمهما في الالتفاتين نهاية ومعنى (قوله لأنهما خطاب ادعى) أي وغيرهما ذكر الله تعالى نهاية (قوله كسلام الصلاة) أي فانه يلتفت فيه دون ماسواه لانه خطاب ادعى يجزى (قوله ومن ثم) أي من أجل أنها كسلام الصلاة (قوله وإنما ندب الخ) أي الالتفات (قوله وفي التشويب) أي في سن التفات فيه (قوله فقال ابن عجيل لا) اعتمده النهاية والمعنى قال السكردى والأسنى والامداد وغيرهم اهـ (قوله دعاء) أي إلى الصلاة (قوله جعل سبأ بيته الخ) أي أنتم ليها ولو تعذرت إحدى يديه لعله جعل السليمة فقط نعم إن كانت العلية سبأ بيته فيظهر جعل غيرهما من بقية أصابعه نهاية قال ع ش قضيته استواء بقية الأصابع في حصول السنة بكل منها وأنه لو فقدت أصابعه الكل لم يضر الكف وفي سمع على حج فلو تعذر سبأ بيته لنحو فقدتهما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة بجعل غيرهما ولو لم تعذر انتهى (قوله أنه) أي الجعل (قوله وأنه يستدل به الأصم والبعيد) أي على كونه أذناً فيجيب إلى فعل الصلاة لانه يسن له إجابته المؤذن بالقول نهاية (قوله وقضيتهما)

تسميته حيث تدرجاً من أخذ اسم السبب من معنى المسبب فليتامل (قوله نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً) قال في العباب والأولى تأذين المسافر بعد نزوله أي أن يسبل عليه وله فعله راكباً أي بلا كراهة كما في شرحه وقاعد أقال في شرحه بلا كراهة وإن كان غير راكب كما اقتضاه قول الشرح الصغير إلا أن يكون مسافراً فلا بأس أن يؤذن قاعداً أو راكباً اهـ (تنبيه) قول الشارح وأن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر شامل لما إذا أذن لنفسه وما إذا أذن لغيره من يمشي معه مثلاً وهو ظاهر وأما ما في شرح مر بما يخالف ذلك كما يأتي فتشكل وقد بحثت معه فيه فوافق علي ما استظهرته وحاول تأويل عبارته بما لا يخفى مافيه (قوله بحيث لا يسمع من في أحدهما) أن فعل ذلك لنفسه فإن فعلها أي الأذان والاقامة لغيره كان كان ثم معه من يمشي اشتراط أن لا يبعد عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع آخره من سماع أوله وإلا لم يجزه كذا في مر وفيه نظر ظاهر (قوله فقال ابن عجيل لا) قال مر واقتضاه كلامهم (قوله سبأ بيته) فلو تعذر النحو فقد هما اتجه جعل غيرهما من أصابعه بل يبعد حصول أصل

نعم لا بأس بأذان مسافر راكباً أو ماشياً وإن بعد محل انتهائه عن محل ابتدائه بحيث لا يسمع من في أحدهما الآخر والالتفات بعنقه لا يصدره يميناً مرة في مرتى على الصلاة ثم يساراً مرة في مرتى على الفلاح وخصاً بذلك لأنها خطاب آدمى كسلام الصلاة ومن ثم ينبغي أن يكون الالتفات هنا بخلافه لا بخلافه نظير ما يأتي ثم وكره في الخطبة لأنها للحاضرين فالالتفات أعراض عنهم محل بأدب الوعظ من كل وجه وإنما ندب في الإقامة لأن القصد منها مجرد الإعلام لا غير فهي من جنس الأذان فألحق به واختلف في التشويب فقال ابن عجيل لا وغيره نعم لأنه في المعنى دعاء كالجميعتين ويسن جعل سبأ بيته في ضماخه أذنيه فيه دونها والفرق أنه أجمع للصوت المطلوب رفعه فيه أكثر وأنه يستدل به الأصم والبعيد وقضيتهما أنه لا يسن لمن يؤذن لنفسه

أى الفرقين (قوله بخفض الصوت) مفهوماً أنه إذا رفع صوته ما استطاع لتحصيل كمال السنة كما مر يسن له ذلك أيضاً (قوله وبهما) أى بالفرقين (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لا هنا أى جعل السبابتين اه سم (قوله فى كل منه) إلى قوله ويشترط فى المغنى الإقوله وكالحج وقوله وإن كرهه إلى قول المتن ويسن فى النهاية إلا ما ذكر وقوله لخير إلى نعم وما أتبه عليه (قوله سماع واحد) أى بالقوة على ما مر عن الرشيدى وشيخنا والفعل على ما مر عن عرش (قوله وعدم بناء غيره الخ) ومنه ما يقع من المؤذنين حال اشتراكهم فى الاذان من تقطيع كلمات الاذان بحيث يذكر واحد بعض الكلمات وغيره باقياً وينبغى حرمة ذلك لانه تعاطى لعبادة فاسدة عرش (قوله لانه يوقع الخ) أى غالباً لافرق بين ان يشتهاصوتاوا لانها يوقع مغنى (قوله وترتيبه) فان عكس ولو ناسيا لم يصح ويبنى على المنتظم منه والاستئناف اولى ولو ترك بعض الكلمات فى خلافه اتى بالمتروك واعاد ما بعده نهاية ومغنى قال الرشيدى قوله مر ويبنى على المنتظم ظاهره وإن قصد التكميل والفرق بينه وبين الفتحة لانه اه وقال عرش قوله مر اتى بالمتروك أى حيث لم يطل الفصل بما أتى به من غير المنتظم بين المنتظم وما كمل به اه قول المتن (وموالاته) فان عطس فى أثناء ذلك سن ان بحمد الله فى نفسه وان يؤخر رد السلام إذا سلم عليه وغيره والتشميت إذا غطس غيره وحمد الله تعالى إلى الفراغ وان طال الفصل فيرد ويشمت حينئذ فان ردا وشميت أو تكلم بمصلحة لم يكره وكان تاركاً للسنة ولو رأى اعمى مثلاً يخاف وقوعه فى شر وجب انذاره مغنى ونهاية قال الرشيدى قوله مر وان يؤخر رد السلام هذا ظاهر إذا كان المسلم يمكث إلى الفراغ فان كان يذهب كان سلم وهو ما فهل يرد عليه حالاً أو يترك الرد اه وقال عرش قضية كلامه مر وجوب الرد بعد فراغ الاذان وهو مخالف لما فى الايات المشهورة من عد الاذان من الصور المسقطه للرد لكنه موافق لما هو المعتمد من وجوب الرد على الخطيب إذا سلم عليه وقوله مر وجب انذاره أى وان طال ولا يبطل به الاذان اه (قوله ولا يضرب الخ) أى ولو عمدانهاية (قوله بسير كلام وسكوت ونوم وانما الخ) ويسن ان يشتانف فى غير الاولين مغنى زاد النهاية وكذا فيها فى الإقامة فكانها القربى من الصلاة وتأكد هالم يساع فيها بقااصل البتة بخلاف الاذان (قوله وان كرهه) ان كان فاعله ما يقع به الفصل كما هو الظاهر فنحو الاغماء الذى يتسبب فيه والردة ليست كذلك قال ابن قاسم قوله وإن كرهه أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهيته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد فى الاخير كراهة التحريم او الكراهة من حيث الفصل وان حرم فى نفسه فليتامل اه بصرى (قوله والاضراح) أى وان خش بحيث لا يسمى مع الاول اذا نأى الاذان وإقامة فى الإقامة استأنف جزماً ما نأى وقوله مغنى قول المتن (والتميز) أى ولو صدياً فيتأدى باذانه وإقامته الشعار وان لم يقبل خبره بدخول الوقت وما فى المجموع من قبول خبره فيما طر به المشاهدة كروية النجاسة ضعيف كما ذكره فى محل اخر نعم قد يقبل خبره فم احتفت به قرينة كاذن فى دخول دار وإيصال هدية وإخباره بطلب ذى وليمة له فتجب الاجابة ان وقع فى القلب صدقة نهاية قال عرش قوله نعم قد يقبل خبره أى فان قويت القرينة هنا على صدقة صدقة قبل خبره وقياس ما يأتى له فى الصرم ان الكافر ان أخبر بدخول الوقت ووقع فى القلب صدقة قبل والا فلا وان الفاسق كذلك اه (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى اوائل نشاته لا تنظام قصده وفعله حينئذ نهاية وافر ه سم وعرش (قوله باسلام غير العيسوى الخ) لاعتقاده ان محمداً رسول الله إلى العرب خاصة نهاية عبارة المغنى والاسنى والعيسوية فرقة من اليهود تنسب إلى ابى عيسى اسحق بن يعقوب الاصهبانى كان فى خلافة المنصور يعتقد ان محمداً رسول الله إلى العرب خاصة وخالف اليهود فى اشياء غير ذلك منها انه حرم

بخفض الصوت وبهما علم سر الخاقم لها به فى الالتفات لا هنا (ويشترط) فى كل منه ومن الإقامة اسماع النفس لمن يؤذن وحده وإلا فاسماع واحد وعدم بناء غيره على ما أتى به لانه يوقع فى اللبس وكالحج و (ترتيبه وموالاته) الاتباع ولان تركهما يوم اللعب ويخل بالاعلام ولا يضرب سير كلام وسكوت ونوم وانما وجنون وردة وإن كرهه (وفى قول لا يضرب كلام وسكوت طويلاً) كسائر الاذكار والكلام فى طويل لم يفحش وإلا اضرب جزماً (وشرط المؤذن) والمقيم (الاسلام والتميز) فلا يصحان من كافر وغير ميز كسكران لعدم تأهلهم للعبادة ويحكم باسلام غير العيسوى

السنة بجعل غيرهما ولو لم يتعدرا (قوله لها) أى الإقامة وقوله به أى الاذان وقوله فى الالتفات أى على ما مر وقوله لا هنا أى جعل السبابتين (قوله وان كرهه) أى اليسير من ذلك كما هو ظاهر العبارة ولعل محل كراهته فى النوم وتاليه إذا اختارها ولعل المراد بالكراهة فى الاخير كراهة التحريم وان المراد كراهته من حيث الفصل به وان حرم فى نفسه فليتامل (قوله كسكران) نعم يصح اذان سكران فى اوائل نشاته لا تنظام

الذبايح اه (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله في باب الردة عن الشافعي اه سم على حجب وقال شيخنا الزايدى ان الشيخ يعنى الرمي رجوع اليه اخرا وعبارة العلقمى عند قوله <sup>عليه السلام</sup> اسعد الناس شفاعتى يوم القيامة من قال لا اله الا الله مخلصا من قلبه نصها ومنه يؤخذ انه لا يشترط في التلفظ عند الاسلام بكلمة الشهادة ان يقول اشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يغتر بما ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد قال الأذرعى والوجه عدم اشتراط لفظ الشهادة كما تضمن كلام الحلبي نقل الاتفاق عليه واقتضاه كلام القفال وغيره وهو قضية الاخذ اديث وكلام الشافعي في مواضع وكلام اصحابه انظر الى قوله <sup>عليه السلام</sup> لعنه انى طالب قل لا اله الا الله ولم يقل لفظ اشهد اه كلام الأذرعى وفي الحديث الصحيح امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله قال شيخ مشايخنا فان قيل كيف لم يذكر الرسالة فالجواب ان المراد المجموع وصار الجزء الاول علما عليه كما تقول قرات قل هو الله احدى السورة كلها اه فظهر بذلك ان المراد من قولهم الشهادتان او كلمة الشهادة لا اله الا الله محمد رسول الله اه كلام العلقمى اه ع ش بخذف (قوله فيعيد الخ) عبارة المغنى والنهاية فان اذن اقام غير العيسوى بعد اسلامه ثانيا اعتد بالثاني ولو ارتد المؤمن بعد فراغ الاذان ثم اسلم ثم اقام جازوا الاولى ان يعيدها غير دحتى لا يصلى باذنه واقامته لان ردة توره شبهة في حاله اه (قوله ويشترط لصحة نصب الخ) عبارة النهاية والمغنى ويشترط في جواز نصب مؤذن راتب من قبل الامام او نائبه او من له ولاية النصب شرعا كونه عارفا بالمواقيت بامارة او بخبر ثقة عن علم وأن يكون بالغاً مائناً فغير العارف لا يجوز نصبه وان صح اذانه وبخلاف من يؤذن لنفسه او الجماعة من غير نصب فلا يشترط معرفته بها بل متى علم دخول الوقت صح اذانه كاذان الاعمى ولو اذن قبل علمه بالوقت فصادفه اعتد باذانه بناء على عدم اشتراط النية فيه اه قال ع ش بعد سوق عبارة التحفة مانصه وهى صريحة في عدم الاعتداد بتوليته بخلاف قول الشارح مر ويشترط في جواز الخ فانه لا يقتضى ذلك إذ لا يلزم من عدم الجواز البطلان ولكنه المتبادر منه لا سيما وقد صرحوا بان الامام انما يفعل ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعل خلاف ذلك لا يعتد بفعله ونقل عن مر ما يوافق اطلاق شرحه من صحة توليته اه وياتى عن الزايدى ما يوافق كلام الشارح (قوله نحو الامام) اى كالناظر المفوض له ذلك من قبل الواقف ع ش (قوله تكليفه وامانته الخ) فان انتفى شرط من ذلك لم يصح نصبه ولا يستحق المعلوم وان صح اذانه اه زيادى وقال شيخنا مر يستحق المعلوم وفيه نظر لانه قال في نصب من يكره الاقتداء به انه لا يستحق المعلوم وهذا اولى منه قليوبى اه بخيرى (قوله او مرصد) أى وجود مرصد عارف يعلمه الاوقات بصرى عبارة المغنى بعد كلام نصها فشرط المؤذن راتباً أو غيره معرفة دخول الاوقات بامارة او غيرهما فان ابن ام مكتوم كان راتباً مع انه لا يعرف بالامارة فانه كان لا يؤذن حتى يقال له اصبح كما رواه البخارى ويؤخذ من ذلك ما جرت العادة به من ان المؤذنين لا يعرفون الوقت ولكن ينصب الامام لهم موقتا يخبرهم بالوقت ان ذلك يكفي كما قاله بعض المتأخرين اه قول المتن (والذكورة) ظاهر اطلاقه اشتراط ذلك في اذان المولى ودوغيره مما مر ولوقيل بعدم اشتراطه في اذان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه ع ش (قوله فلا يصح) الى قوله المالم يتغير في المغنى لا قوله لخبر الى نعم وقوله وقيل احسن

قصده وفعله شرح مر (قوله بنقطه بالشهادتين) هذا يدل على أنه لا يشترط في صحة الاسلام عطف احدى الشهادتين على الاخرى لان الشهادتين في الاذان لا عطف بينهما وقد حكم بالاسلام بالنطق بهما ووافق ذلك ما نقله الشارح في باب الردة ان الشافعي قال إذا ادعى على رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكتشف عن الحال وقلت له قل أشهد أن لا اله الا الله أشهد أن محمداً رسول الله وانك برى من كل دين يخالف دين الاسلام اه ولا ينافى ذلك قول الروضة كاصلا في باب الكفارة ان ذكر الشافعي أن الاسلام أن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله الخ لظهور ان الواو في هذه العبارة من كلام الشافعي لحكاية صيغة الاسلام لا من نفس صيغة

بنقطه بالشهادتين فيعيده  
لوقوع اوله في الكفر  
ويشترط لصحة نصب نحو  
الامام له تكليفه وامانته  
ومعرفته بالوقت او مرصد  
لا علامه به لان ذلك ولاية  
فاشترط كونه من اهلها (و)  
شرط المؤذن (الذكورة)

وقوله وإن كان إلى لانه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى الخ) وينبغي الحرمة ان  
وجدر رفع الصوت والا فلا لا لمقتضى آخر سم أي مما مر من قصد التشبه بالرجال وقصد الاذان الشرعي  
(قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه سم (قوله كما مر) أي قبيل والاذان منثى  
(قوله ويكره كل منهما الخ) أي بخلاف غيرهما من الاذكار لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو افضل  
الاذكار لا يكره له كما في التبيان والعباب وفي شرحه عن المجموع عن الامام والغزالي فبقية الاذكار بالاولى  
فعلم انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة للمحدث مجرد كونهما ذكراً كما توهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى  
السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر للمحدث بل ولا للجنب اه وسأني انه لا يكره اجابة الحائض  
والنفساء للمؤذن سم على حج اه ع ش ورشيدى قول المتن (للمحدث) أي حدثنا اصغر نهاية ومغنى  
(قوله نعم ان حدث الخ) أي ولو حدثنا اكرسن له اتمامه ولا يستحب قطعه ليقو ضلالا يوهم التلاعب  
فان تطهر ولم يطل زمنه بنى والاستئناف اولى بنهاية ومغنى قال ع ش وقوله لم ولو حدثنا اكر الخ أي فلو كان  
الاذنان في مسجد حرم المسكوت وجب قطع الاذان سم على حج اقول وينبغي ان محل وجوب القطع حيث  
لم يات فعله بلا مكث بان لم يأت سماع الجاعة له إلا اذا كمل بمحله مثلاً ولا فيجب خروجه من المسجد ويكمل  
الاذنان في مروره او بباب المسجد ان اراد كاله اه (قوله غير المتيمم) ينبغي وغير فاق الطهورين سم  
وع ش ورشيدى وعبرة المغنى والنهاية فان قيل يرد على ذلك أي قول المصنف ويكره للمحدث الخ المتيمم  
ومن به نحو سلس بول وفاق الطهورين فان الصلاة مطلوبة منهم ولا يقال انه يكره لهم الاذان والاقامة اجيب  
بان المراد بالمحدث او الجنب من لا تباح له الصلاة اه أي وهو لا تباح لهم الصلاة (قوله لخبر الترمذي الخ)  
ولانه يدعو إلى الصلاة فليكن بصفة من يمكنه فعلها والافهوا وعظ غير متعظ قاله الراعي وقضيته انه يسن له  
الظهور من الخبث ايضاً وهو كذلك نهاية ومغنى قول المتن (وللجنب اشد) تقدم ان الحيض والنفاس اغلظ  
من الجنابة فتكون الكراهة معهما اغلظ من الكراهة مع الجنابة نهاية ومغنى وفي سم بعد ذكر مثله عن  
شرح الروض مانصه وكان مراده اذانهما بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره في غير هذه الحالة يكره فيها  
كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم اه وقديقال ان الحائض  
والنفساء بغير رفع الصوت ليس اذاناً شرعياً بل ذكر الله تعالى فكيف يحكم عليه بالكراهة وقد تقدم ان  
الذكر لا يكره للمحدث الا ان يقال انه ليس ذكراً محضاً بل ذكر مشوب بكونه اذاناً ثم راي في الرشيدى  
مانصه وفيه نظر اذ لا يسمى هذا اذاناً وإنما هو مجرد ذكر اه قول المن (والاقامة اغلظ) ويجزى اذان واقامة  
من مكشوف العورة والجنب وان كان في مسجد لان المراد حصول الاعلام وقد حصل والتحرير معنى اخر  
وهو حرمة مكث المسجد وكشف العورة مغنى ونهاية (قوله لتسببه الخ) عبارة غيره لقر بهما من الصلاة زاد

فلا يصح اذان امرأة وخنثى  
الرجال وخنثى ولو محارم  
كما ماتها لهم واذانها  
للنساء جائز كما مر (ويكره)  
كل منهما (للمحدث) غير  
المتيمم لخبر الترمذي لا يؤذن  
الامتوضي نعم ان حدث  
اثناه سن له اتمامه  
(و) كراهته (للجنب) غير  
المتيمم (اشد) لان حدثه  
اغلظ (والاقامة) مع احد  
الحديثين (اغلظ) منه مع  
ذلك الحدث لتسببه لوقوع  
الناس فيه بانصرافه للطهارة

الاسلام المحكية فتدبر (قوله فلا يصح اذان امرأة وخنثى لرجال وخنثى) وينبغي الحرمة ان وجدر رفع  
الصوت والا فلا لا لمقتضى آخر فليتامل (قوله ولو محارم) هذا هو المعتمد خلافاً لاسنوى شرح مراه سم وقوله  
جائز كما مر أي بل ليس اذاناً حقيقة (قوله ويكره كل منهما للمحدث) أي بخلاف غيرهما من الاذكار  
لا يكره للمحدث لان القرآن الذي هو افضل الاذكار لا يكره له فبقية الاذكار بالاولى قال في  
التبيان فصل ويستحب ان يقرأه علي طهارة فان قرأ حدثنا جاز باجماع المسلمين قاله الامام حسين ولا يقال  
ار تكب مكرهاً بل هو تارك للافضل اه وفي العباب ولا نكره أي التلاوة لمحدث قال في شرحه لانه صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ مع الحدث كما صح عنه ولا ينافي ذلك كونها في حق المحدث خلاف الافضل اه وبين قبل  
ذلك ان ما ذكره العباب نقله في المجموع عن الامام والغزالي انه ليس علة كراهة الاذان والاقامة  
للمحدث مجرد كونهما ذكراً كما توهم والله تعالى اعلم وفي فتاوى السيوطي في باب الاذان ولا يكره الذكر  
للمحدث بل ولا للجنب اه وسأني انه لا يكره اجابة الحائض والنفساء للمؤذن (قوله غير المتيمم) ينبغي  
وغير فاق الطهورين (قوله وللجنب اشد) قال في شرح الروض وتقدم ان الحيض والنفاس اغلظ من

أذان الجنب لاقامة المحدث  
(ويسن) للاذان (صيت)  
أى على الصوت لزيادة  
الاعلام وللخير الصحيح  
أنه صلى الله عليه وسلم قال لرائى الاذان  
في النوم القه على بلال فانه  
أندى صوتا منك أى أبعد  
مدى صوت وقبل احسن  
ويسن (حسن الصوت)  
احسانه لانه ابعث على  
الاجابة و (عدل) ليقبل  
خبره بالوقت وليؤمن نظره  
الى العورات وخر وعالم  
بالمواقيت من ذرية مؤذنيه  
صلى الله عليه وسلم فذرية مؤذنى أصحابه  
فذرية صحابى ويظهر تقديم  
ذريته صلى الله عليه وسلم على  
ذرية مؤذنى الصحابة وعلى  
ذرية صحابى ليس منهم ويكره  
اذان فاسق وصبي واعمى  
لانهم مظنة الخطا والتعطيل  
والتغنى فيه مالم يتغير به  
المعنى والاحرام بل كثير منه  
كفر فليتبته لذلك ولا يجوز  
ولا يصح نصب راتب بمز أو  
فاسق مطلقا وكذا اعمى إلا  
إن ضم اليه من يعرفه الوقت  
(والامامة افضل منه في  
الاصح) لمواظبته صلى الله عليه وسلم  
وخلفائه الراشدين عليها  
ولان الصحابة احتجوا  
بتقديم الصديق للامامة على  
أحقية بالخلافة ولم يقولوا  
بذلك فى بلال وغيره (قلت  
الاصح أنه) مع الاقامة  
لا وحده كما اعتمده خلافا  
لمن نازع فيه (افضل  
والله أعلم) لقوله تعالى

النهاية فان انتظره القوم ليتطهر شق عليهم ولا ساءت به الظنون اه (قوله وبحث الاسنوى الخ) اعتمده  
المعنى دون النهاية عبارته وقضية كلامه كاصله ان كراهة إقامة المحدث اشد من كراهة اذان الجنب وهو  
الوجه لما تقدم من قربها من الصلاة لكن قال الاسنوى يتجه مساواتهما اه قال ع ش قوله مر لكن  
قال الاسنوى الخ ضعيف اه (قوله للاذان) الى قوله مالم يتغير فى النهاية إلا قوله وقيل احسن وقول وإن  
كان إلى انه وقوله ويظهر إلى ويكره (قوله لرائى الاذان) أى عبد الله بن زيد معنى قول المتن (عدل) أى عدل  
رواية بالنسبة لاصل السنة وأما كمالها فيعتبر فيه كونه عدل شهادة نهاية وسم (قوله ومن ذرية مؤذنيه  
الخ) كبلال وابن ام مكتوم وأى بخذورة وسعد القرظى نهاية ومعنى (قوله ليس منهم) أى من اولاده صلى  
الله عليه وسلم قاله ع ش ولعل الصواب من اولاده مؤذنيه صلى الله عليه وسلم (قوله ويكره اذان فاسق الخ)  
ويجوز نهاية (قوله وصبي) أى يميز ولا فلا يصح كاسر (قوله واعمى) أى حيث لم يكن معه بصير يعرف الوقت  
نهاية ومعنى (قوله لانهم مظنة الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف برشده وقد  
يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ سم وما ذكره أولا فقد مر أنفا عن النهاية والمعنى ما يفيد بل قد يفيد  
ما يأتى فى الشرح ثم رتبته أى سم صرح هناك بان الضم المذكور يزول به الكراهة وامام ذكره ثانيا  
فصنيع النهاية والمعنى وكذا ما يأتى فى الشرح تديخا لقه والفرق بين الصبي والاعمى ظاهر (قوله والتعطيل  
والتغنى فيه) أى تمدد الاذان والتطريب به نهاية ومعنى (قوله مالم يتغير به المعنى الخ) قال ابن عبد السلام  
يحرم التلحين أى ان غير المعنى او اوهم بخذورة كدهمزة اكبر ونحوها ومن ثم قال الزركشى وليحترز من  
اغلاط تقع للذنين كدهمزة اشد فيصير استفهاما ومدباء اكبر فيصير جمع كبر بفتح اوله وهو طويل له  
وجه واحد ومن الوقف على له والابتداء بالان الله لانه ربما يؤدى إلى السكفر كالذى قبله ومن مد ألف الله  
والصلاة والفلاح لان الزيادة فى حرف المد واللين على مقدار ما تكلمت به العرب لحن وخطا ومن قلب الالف  
هاء من الله ومدهمزة اكبر ونحوها وهو خطأ ولحن فاحش وعدم النطق بهاء الصلاة لانه يصير دعاء على النار  
شرح بافضل (قوله ولا يصح نصب الخ) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى سم (قوله مطلقا)  
أى ضم اليه المهر ف اولا قول المتن (قلت الاصح انه الخ) شمل امامة الجمعة فالاذان افضل منها ايضا ويظهر ان  
امامتها افضل من خطبتها ويلزم من تفضيل الاذان على امامتها تفضيله على خطبتها بطريق الاولى نهاية ومعنى  
قال سم وفيه شىء اه (قوله مع الاقامة الخ) ينبغى ان الامامة افضل من الاقامة وحدها عند المصنف  
سم (قوله كما اعتمده الخ) وفاقا للبهج وخلافا للنهاية والمعنى حيث قالوا واللفظ الثانى وصحح المصنف فى  
نكته ان الاذان مع الاقامة افضل من الامامة وجرى على ذلك بعض المتأخرين والمعتمد ما فى الكتاب اه  
(قوله خلافا لمن نازع فيه) اعتمد من المنازعة سم وكذا اعتمدها المعنى كاسر انفا (قوله

الجنب) فتكون الكراهة معهما أشد منها معهما اه وكان مراده أن أذانها بغير رفع الصوت فهو وإن لم يكره  
فى غير هذه الحالة يكره فيها كراهة اشد من كراهة الجنب اما اذانها برفع الصوت فهو حرام كما تقدم وفى  
الروض ويجزى الجنب أى اذانه وإقامته وإن كان فى المسجد ومكشوف العورة فان احدث فى اذانه استحب  
اتمامه فان توضا ولم يطل بنى اه وقوله فان احدث قال فى شرحه ولو حدثا اكبراه فانظر لو كان فى المسجد  
ويجته قطعه وحرمة مكته (قوله وعدل) أى ولو عدل روايته والا كمل عدل شهادة مر (قوله لانهم مظنة  
الخطا) قد يقتضى انتفاء الكراهة فى الاعمى مع ترتيب عارف برشده وقد يقتضى ذلك فى الصبي حينئذ (قوله  
ولا يصح نصب راتب) هذا علم بما سبق إلا ان يكون توطئة لمسئلة الاعمى (قوله إلا ان ضم اليه من يعرفه)  
لا يقال قياس كراهة اذان الاعمى انه لا يجوز نصبه راتبا وإن ضم اليه من ذكر لانه خلاف المصلحة لا ناقول  
لما ذكره لمعنى يزول بالضم المذكور (قوله والامامة افضل الخ) هى شاملة لامامة الجمعة وقضية ذلك انه  
افضل منها عند المصنف والمتبادر ان امامة الجمعة افضل من خطبتها وقضية ان الاذان افضل من الخطبة وفيه  
شىء (قوله كما اعتمده) ينبغى افضل من الاقامة وحدها عند المصنف (قوله خلافا لمن نازع فيه)

ومن أحسن قولاً من دعا إلى الله قالت عائشة هم المؤذنون ولا ينافيه قول ابن عباس هو النبي ﷺ لانه الاحسن مطلقاً وهم الاحسن بعده ولا كون الاية مكية لانه لا مانع من ان (٤٧٤) المكي يشير إلى فضل ماسيشرع بعدو لما صح انه صلى الله عليه وسلم دعا له بالمغفرة وللإمام

بالإرشاد والمغفرة أعلى ومن ثم قال الماوردي دعا للإمام بالإرشاد خوف زيغهِ وللمؤذن بالمغفرة لعلهُ بسلامة حاله وأنه جعلهُ أميناً والامام ضامناً والامين خير من الضامن وأنه قال المؤذن يغفر له مدى صوتهِ ويشهد له كل رطب وبابس وأخذ ابن حبان من خبر من دل على خير فله مثل أجر فاعله ان المؤذن يكون له مثل أجر من صلى بأذانه وإنما لم يواظب ﷺ وخلفاؤه عليه لاحتياج مراعاة الاوقات فيه إلى فراغ وكانوا مشغولين بامور الامة ومن ثم قال عمر رضي الله عنه لولا الخليلي أي الخلافة لاذنت واعترض بان الاشتغال بذلك إنما يمنع الادامة لا الفعل في بعض الاحيان لاسيما اوقات الفراغ كما عترض الجواب بانه لو اذن لقال اني رسول الله وهو لا يجزى او ان محمد رسول الله ولا جزالة فيه بانه في غاية الجزالة كسكل إقامة ظاهر مقام مضمحل لشكته على انه صح انه اذن مرة في السفر راكباً فقال ذلك ونقل عنه في تشهد الصلاة انه كان يأتي باحدهما تارة وبالاخرى على ما يأتي ثم قال احسن الجواب بان

لقوله تعالى ومن أحسن الخ) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله تفضيل الاذان على الاقوال دون الافعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه فليتأمل سم (قوله ولا ينافيه الخ) محل تأمل اذ لفظ المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المراد به النبي ﷺ وهذه الصيغة تقتضي الحصر فيه ومقتضى ما ذكره الشارح ان يكون المراد الاعم من النبي صلى الله عليه وسلم ومن المؤذن فليتأمل وفيه ايضا ان هذا الترتيب الذي ادعاه ما اخذه بصري (قوله لانه الاحسن الخ) تعليل لعدم المناقاة (قوله ولا كون الاية مكية) اي والاذان إنما شرع بالمدينة وقوله لانه لا مانع الخ لكن الظاهر والاصل خلافه وهذا القدر كاف في ترجيح التفسير المروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بصري (قوله ولما صح الخ) عطف على لقوله تعالى الخ (قوله خوف زيغهِ) اي بعدم رعاية حقوق الامامة (قوله وانه قال الخ) عطف على قوله انه ﷺ الخ (قوله يغفر له مدى صوتهِ) معناه ان ذنبه لو كانت اجساماً ما غفر له منها قدر ما بلاء المسافة التي بينه وبين منتهى صوتهِ وقيل تمتد له الرحمة بقدر مدى الصوت وقال الخطابي يبلغ غاية المغفرة لما يبلغ غاية رفع الصوت ذكره المجموع اه حجب في شرح العباب اه عش (قوله ويشهد له) اي بالاذان ومن لازمه إيمانه لنطقه بالشهادتين فيه عش (قوله ولا تألم بواظب الخ) جواب عن دليل الاول المار (قوله لولا خليف) بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الفاء مصدر خلقه بتشديد اللام لارادة المبالغة في شدي والمقرر في علم الصرف ان فاعلي من اوزان مبالغة المصدر من الثلاثي وعبارة عش وفي النهاية الخليفة بالكسر والتشديد والقصر الخ لاقوة وهو واثمالة من الابنية كالرمي والدليل مصادرتدل على معنى السكينة يريد به كثرة اجتهاده في ضبط الامور وتصريف اعنيها (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصد له الوقت سم (قوله واعترض) اي ذلك الجواب (قوله بانه الخ) صلة الجواب (قوله وهو لا يجزى) لا ينبغي ما في هذا من الفساد لانه لو فرض صدور منه صلى الله عليه وسلم فاني بتوهم عدم الاجزاء والجزاء وعدمه إنما يؤخذ من اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وزاده فضلاً وشرفاً بصري ويقال ان مراده انه لا يقول الاول لعدم اجزائه كاعلم من ادلة الاذان من ان كلاته تعبدية لا يجوز تغييرها (قوله بانه في غاية الخ) صلة اعتراض الجواب الخ عش (قوله اذن مرة في السفر الخ) كذا جزم به المصنف وعزه الخبر الترمذي لكن اعتراض بان احمد اخرجه في مسنده من طريق الترمذي بلفظ فامر بلالا فاذن وبه علم اختصار رواية الترمذي ومعنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلانا الف اسم عبارة النهاية بعد كلام على ان معنى اذن عند بعضهم امر كما في رواية أخرى اه (قوله فقال ذلك) أي أن محمد رسول الله (قوله على ما يأتي ثم) اي في بحث تشهد الصلاة (قوله فالاحسن الجواب) اي عن توجيه افضلية الامامة بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء على الامامة وعدم الاذان وقوله لا جد القولين اي القول بافضلية الاذان والقول بافضلية الامامة عش (قوله وقد تفضل الخ) جواب عما يتوهم وروده على ما اختاره المصنف من تفضيل السنة على الفرض (قوله كابتداء السلام الخ) ولم يراء المعسر على انظاره مع ان الاول فيها سنة والثاني فرض ويسن لمن صلح للاذان والامامة لجمع بينهما وان يتطوع المؤذن بالاذان وان يكون الاذان بقرب المسجد وان لا يكتفي اهل المساجد المتقاربة باذان بعضهم بل يؤذن في كل مسجد فان اي المؤذن من الاذان تطوعاً رزقه الامام من مال المصالح ولا يجوز ان يرزق مؤذناً وهو يجده متبرعاً فان تطوع به فاسق وثم امين او امين اعتمد من المنازعة (قوله لقوله تعالى ومن أحسن قولاً) لقائل أن يقول قضية التمييز بقوله تفضيل الاذان على الاول دون الافعال كالامامة فليتأمل وايضا فقد اعتبر مع الدعاء إلى الله تعالى ما عطفه عليه اه فليتأمل (قوله إنما يمنع الادامة) قد يقال ولا يمنع الادامة لا مكان ان يرتب من يرصد له الوقت (قوله بانه في غاية) متعلق بقوله واعترض الجواب (قوله اذن مرة في السفر) كذا جزم به المصنف وعزه الخبر الترمذي لكن

عدم فعله للاذان لا دلالة فيه لاحد القولين لاحتماله وقد تفضل سنة السكينة على فرضها كابتداء السلام على جوابه وقيل إن علم من وثم نفسه القيام بحقوق الامامة فهي افضل ولا فهو وقضيته بل صريحه ان كلام الوجهين الاولين قائل بافضلية ما رآه على الاطلاق (وشرطه)



وتم أمين أحسن صوتاً منه وأنى الأمين في الأولى والاحسن صوتاً في الثانية رزقه الامام من سهم المصالح عند حاجته بقدرها او من ماله ماشاء ويجوز لواحد من الرعية ان يرزقه من ماله واذان صلاة الجمعة اهم من غيره ولكل من الامام وغيره الاستئجار عليه اى الاذان والاجرة على جميعه ويكفى الامام لا غيره ان استاجر من بيت المال ان يقول استاجر تك كل شهر بكذا فلا يشترط بيان المدة كالجزية والخراج بخلاف ما اذا استاجر من ماله واستاجر غيره فانه لا بد من بيانها على الاصل في الاجارة وتدخل الاقامة في الاستئجار على الاذان ضمناً فيبطل افرادها لا ذكلاً كلفة فيها وفي الاذان كلفة لرعاية الوقت نهاية زاد المغنى وللامام ان يرزقهم وان تعددوا بعدد المساجد وان تقاربت وامكن جمع الناس باحدها الثلاث تعطل ويبدأ وجوباً ان ضاق بيت المال ونديبان اتسع بالاهم اه قال غش قوله مر رزقه الماء اى وجوباً وقوله مر عند حاجته بقدرها يعنى ان كان محتاجاً باخذ بقدر حاجته ولا اخذ بقدر اجرة مثله وقوله والاجرة على جميعه وفائدة ذلك تظهر فيما واخل به في بعض الاوقات فيسقط ما يقبله من المسمى بقسطه اما لو اخل ببعض كلماته فلا شئ له في مقابلة هذا الاذان لبطالته بحملته بترك بعضه وقوله وتدخل الاقامة في الاستئجار فيسقط ما قبلها عند تركها واما ما اعتيد من فعل المؤذنين من التسبيحات والادعية بعد الصلوات فليس داخل في الاجارة على الاذان فاذالم بفعله لا يسقط من اجرة الاذان شئ وقوله لا ذكلاً كلفة فيه يؤخذ منه ان لو كان فيها كلفة كان احتياج في اسماع الناس الى صعود محل عال وفي صعود دمشق او مبالغة في رفع الصوت والثاني في الكلمات ليتمكن الناس من سماعه صحت الاجارة لها اه عش (قوله عدم الصارف) الى قوله ومن ثم في المغنى وكذا في النهاية لا قوله فلو قصد الى لا النية (قوله عدم الصارف الخ) فلو ظن انه يؤذن للظهر فكانت العصر صح النهاية (قوله لا النية الخ) فلو اذن جاهلاً بدخول الوقت فصادفه اعتدبه وبهذا فارق التيمم والصلاة نهاية وشرح العباب زاد المغنى ويؤخذ من ذلك ان الخطبة كالاذان بناء على عدم اشتراط النية اه قال عش قضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً بدخول الوقت فتبين انه في الوقت اجزا لعدم اشتراط نية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل من ركعتين سم على حيج وقوله اجزا الخ هو المعتمد اه (قوله لم ينصرف عنه الخ) أى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت، وقوله في التفرع نظر لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصد وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل سم وقد يقال وجه النظر ان ماذكر متفرع على اشتراط عدم الصارف المتفق عليه (قوله وفي التفرع نظر) قد يقال التفرع واضح نظراً لاشتراط عدم الصارف بصري عبارة عش والذى يظهر عدم تأتى النظر لان الصارف إنما يمنع الصحة إذا كان مقارناً للفظ اما بعده فلا حيث قصد الاذان بالتكبيرتين حسب ما منه فلا يتأتى صرفهما بعد فان لم يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء ببقى ما لو اذن لدفع تغول الغيلان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفى ام لا فيه نظر والاقرب الاول اه اقول قضية اشتراط عدم الصارف عدم الكفاية بل قول الشارح فلو قصد الخ كالصريح فيه (قوله لانه) الى قوله كما صرح في المغنى والى قوله كافي المجموع في النهاية لا قوله منه الى ان نوى وقوله وقيل لا (قوله فلا يجوز الخ) ولا يصح الاذان للجماعة بالعجمية وهناك من يحسن العربية بخلاف ما إذا كان هناك من لا يحسنها فان اذن لنفسه وكان لا يحسن العربية صح وان كان هناك من يحسنها وعليه ان يتعلم حكمه في المجموع عن الماوردى واقره نهاية ومعنى اى يسن له عش (قوله ومنه) اى من قوله للالباس (قوله)

اعترض بأن أحد آخرجه في مسنده من طريق الترمذى بلفظ فأمر بلال فأذن وبه يعلم اختصار رواية الترمذى وان معنى اذن فيها امر بالاذان كاعطى الخليفة فلاناً كذا (قوله ثم اراد صرفهما) اى لان إرادة الصرف إنما تؤثر إذا قارنت (قوله وفي التفرع نظر) لعل وجه النظر جريان ذلك على مقابل الاصح اذ حيث قصد وقع عنه لوجود شرطه فلا ينصرف عنه فليتأمل (قوله والوقت) قال في العباب فان اذن جاهلاً بدخول الوقت، صادفه اتجاه الاجزاء اه هو واحد احتمالين لصاحب الوافى وجهه الزركشى كايئنه الشارح قال وفارق التيمم والصلاة باشتراط النية ثم بخلاف هنا اه وقضية هذا الفرق انه لو خطب للجمعة جاهلاً

عدم الصارف وكذا الاقامة فلو قصد تعليم غيره لم يعتد به لا النية على الاصح ومن ثم ينبغي نديها وفرع على الاصح أنه لو كبر تكبيرتين بقصد ثم أراد صرفهما للاقامة لم ينصرفا عنه فينبى عليهما وفي التفرع نظرو (الوقت) لانه إنما يراد الأعلام به فلا يجوز ولا يصح قبله إجماعاً كما صرح به بعضهم للالباس ومنه يؤخذ

انه حيث امن لم يحرم لانه ذكر نعم ان نوى به الاذان اتجهت حرمة لانه تلبس بعبادة فاشدة ويستمر ما بقى الوقت وقول ابن الرفع الى وقت الاختيار لعله للافضل والنص على سقوط مشروعيته بفعل الصلاة يحمل على ان ذلك بالنسبة للصلى (إلا الصبح) للخبر الصحيح فيه وحكمته ان الفجر يدخل وفي الناس الجنب والنائم بخاز بل ندب تقديمه ليتبرأ الادراك فضيلة اول الوقت ولا تقدم الاقامة على وقتها بحال وهو ارادة الدخول في الصلاة حيث لا جماعة ولا فاذان لا مام ولو بالاشارة فان قدمت عليه اعتدبها وقيل لا ويشترط ان لا يطول الفصل اى عرفا بينهما كما في المجموع وفيه ايضا يسن بعد الاقامة (٤٧٦) لكل احدهما الامام كدال امر بتسوية الصفوف بنحو استواء وحكم الله وان يلتفت بذلك

يمينائهم شمالا فان كبر المسجد امر الامام من يامر بالتسوية فيطوف عليهم او ينادى فيهم ويسن لكل من حضر ان يامر بذلك من راي منه خلافا في تسوية الصف والاولى خلافا لاني حنيئة ترك الكلام بعد الاقامة وقبل الاحرام لإلحاجة اهملخصا وبه يعلم ان الكلام لحاجة لا يؤثر في طول الفصل وان الطول إنما يحصل بالسكوت او الكلام غير المندوب لإلحاجة وقد قال الاذرعى يظهر ان الجماعة إذا كثرت كثرة مفرطة وامتدت الصفوف الى الطرقات ان ينتظر فراغ من يسوى صفوفهم او تستثنى هذه الصورة لان في وقوف الامام غن التكبير ومن معه قياما الى تسويتها بامر طائف ونحوه تطويلا كثير واضرا بالجماعة وكلام الائمة محمول على الغالب اه وفي شرحى للعباب والذي ينتجه ما بحثه اولاهو ما اقتضاه اطلاقهم انتظار الامام تسويتها وان فرض أن في ذلك ابطاء

حيث أمن) أى الالباس سم (قوله سقوط مشروعيته الخ) أى للجماعة بفعلهم والمنفرد بفعله ع ش (قوله والنص الخ) هذا يدل على ان مشروعية الاذان للصلاة وهو المعتمد كما مر الوقت وعلى هذا النوى المسافر تاخير الصلاة فان قلنا بالاول لم يؤذن ولا اذن معنى (قوله بالنسبة للصلى) اى فى تلك الصلاة نهاية قول المتن (إلا الصبح) اى اذا نهى (قوله للخبر) الى قوله وفيه فى المغنى لا قوله ولو بالاشارة وقوله وقيل لا (قوله بل ندب تقديم) اى تقديم اذان اخر على اذانه فى الوقت سم (قوله اعتدبها) اى ولا اثم على الفاعل ع ش عبارة سم فقوله ولا تقدم اى لا يطلب تقديمها اه (قوله بينهما) اى بين الاقامة والصلاة (قوله وفيه الخ) اى فى المجموع (قوله بذلك) اى الامر بالتسوية (قوله فيطوف) اى المأمور بالتسوية (قوله بذلك) اى التسوية (قوله انتهى) اى كلام المجموع (قوله وبه يعلم الخ) انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم سم (قوله ان ينتظر الخ) لعل ينتظر بالرفع خبر ان بالشدو اسمه ضمير الامام محذوف والجملة خبر ان الجماعة الخ وقوله او تستثنى الخ اى عن قولهم فان كبر المسجد امر الامام الخ ولو ابدل قوله ان الجماعة إذا كثرت بكثرت لسل عن هذه التكاثرات (قوله قياما) حال من الامام ومن معه وقوله الى تسويتها متعلق بالوقوف (قوله بامر طائف) بالاضافة (قوله تطويلا الخ) خبر لان الخ (قوله وفى شرحى الخ) اى المسمى بالاياباب (قوله ما بحثه الخ) خبر والذي الخ (قوله وهو) اى ما بحثه الزركشى اولا (قوله انتظار الامام الخ) مفعول اطلاقهم وقوله وان فرض الخ غاية لما بحثه اولا وقوله ان فى ذلك اى فيما بحثه اولا وكذا الامر فى قوله الاتى لان ذلك (قوله بان مضى ذلك) ما يقطع النسبة (قوله فيها) اى فى الجمعة (قوله ومن ثم) اى لاجل الفرق بين الواجب وغيره (قوله المضى فيها) اى فى الجمعة (قوله هنا) اى فى غير الجمعة (بذلك) اى بقدر الركعتين قول المتن (فن نصف الليل) اى شتاء كان او صيفا نهايته وياتى فى الشارح ما يوافقه قال ع ش ولو اذن قبل نصف الليل هل يحرم اولا فيه نظرا ه سم وقضية قول الشارح قبل ولو اذن قبل الوقت بنيت خرم ان يقال هنا بالتحريم حيث اذن بنيت اه (قوله ولان العرب) الى قوله واختير فى المغنى (قوله ولان العرب الخ) عبارة المغنى وانما جعل وقته فى النصف الثانى لانه اقرب الى الصبح اذ معظم الليل قد ذهب وقرب الاذان من الوقت فهو منسوب الى الصبح ولهذا تقول العرب بعده انعم صباحا اه (قوله حين يبقى سبع الخ) ويدخل سبع الليل الآخر

بمدخل الوقت فتبين انه فى الوقت اجز العدم اشترطانية الخطبة ويحتمل عدم الاجزاء لان الخطبة اشبهت الصلاة وقيل انها بدل عن ركعتين (قوله اتجهت حرمة) اعتمدهم وقوله حيث امن اى الالباس وقوله يحمل على ان ذلك الخ اعتمدهم (قوله بل ندب تقديمه) انظر هل يشكل مع قوله الاتى فان اقتصر فالاولى بعده لاذندب التقديم انما يظهر عند الاقتصار إذ مع الجمع بينهما لا ينتظم ان يقال ندب تقديمه الا ان يحاج بان المراد ندب تقديم اذان آخر تأمل (قوله اعتدبها) فقوله لا يقدم اى لا يطلب تقديمها (قوله وبه يعلم الخ) انظر منشاهذا العلم اقول منشؤه فان كبر المسجد الخ باعتبار قوله فيطوف عليهم الخ فتأمل لكن قد يقال غاية هذا الاطلاق يمكن تخصيصه بما تقدم (قوله فى ذلك) اى التقديم على الوقت

لكن ان لم يفحش بأن لم يمض زمن يقطع نسبة الاقامة عن الصلاة من كل وجه لأن ذلك من مصلحتها فلم يضرب الابطاء لاجله فان فحش بان مضى ذلك اعادها وظاهر ان الكلام فى غير الجمعة لوجوب الموااة فيها ويحتاط للواجب ما لا يحتاط لغيره ومن ثم ينبغى ان يضبط الطول المضرب فيها بقدر ركعتين باخف ممكن اخذ من نظيره فى جمع التقديم ولا يضبط الطول هنا بذلك لما تقرر من الفرق بين الواجب والمندوب (فن نصف الليل) كالدفع من مزدلفة ولان العرب تقول حيث نأ ناعم صباحا وتصحيح الرفعى انه فى الشتاء حين يبقى سبع وفى الصيف حين يبقى نصف سبع لخبر فيه رده المصنف بان الحديث باطل واختير تحديده بالسحر بطولع

ويطوع الفجر الأول وقيل وقته جميع الليل وقيل إذا خرج وقت اختيار العشاء مغني (قوله) وهو السدس الأخير (الأخير) قاله ابن أبي الصيف وضبط المتولى السحر بما بين الفجر الكاذب والصادق مغني (قوله) وأذان الجمعة إلى قوله على أنه في النهاية إلا قوله خلافا لما في الروق (قوله) وأذان الجمعة (الخ) الأولى تقديمه على قول المتن فمن نصف الليل (قوله) ليس كالصبح في ذلك) أي في التقديم على الوقت سم فلا يصح قبل الوقت ع (قوله) وكل محل للجماعة) كذا في النهاية والمغني قول المتن (يؤذن واحدا) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح سم والاقرب هنا وفيما إذا لم يؤذن قبل الفجر أنه يسن أذانان نظر الأصل كما طلب التوثيق في أذان فاتهما نظراً لذلك ع (قوله) وفيه وقف (قوله) لما تقرر) أي بقوله واختير الخ (قوله) وحكمته) أي حكمته سن مؤذنين للمسجد الخ (قوله) والزيادة عليهما لا تسن إلا الحاجة) كذا في النهاية والمغني (قوله) ثم إن اتسع) إلى قوله خلافاً للخ في المغني وكذا في النهاية إلا قوله والاقرب للابتداء (قوله) ترتبوا الخ) قال في المجموع وعند الترتيب لا يتأخر بعضهم عن بعض لئلا يذهب أول الوقت نهاية ومغني (قوله) ولا اقرب) أي والابتداء فيهم راتب أو كانوا كلهم مرتبين وتنازعوا في البداءة أقرع الخ بصري (قوله) لا اختلاط الأصوات) أي اشتباها ع (قوله) ولا فواحد) أي بالقرعة إذا تنازعوا نعم لنا صورة يستحب اجتماعهم فيها على الأذان مع اتساع الوقت وهي أذان الجمعة بين يدي الخطيب نص عليه الشافعي في البويطي لكن الأصح خلافه لتصريحهم ثم إن السنة كون المؤذن بين يديه واحداً نهاية وقوله لكن الأصح الخ معتمد ع (قوله) سم قوله ولا فواحد قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة اه (قوله) فإن اقتصر الخ) أي فإن اقتصر على مرة فالأولى أن يكون بعد الفجر نهاية ومغني قال ع (قوله) يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤذنين في رمضان من تقديم الأذان على الفجر كاف في أداء السنة لكنه خلاف الأولى وقد يقال ملاحظة منع الناس من الوقوع فيما يؤدي إلى الفطران آخر الأذان إلى الفجر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكنه يؤدي إلى مفسدة أخرى وهي صلاتهم قبل الفجر لانا نقول عليهم باطراد العادة بالأذان قبل الفجر مانع من ذلك وحامل على تحري تأخير الصلاة ليتقن دخول الوقت وظنه اه وفيه توقف بل الأقرب الموافق لاطلاقهم أنه خلاف الأولى فليراجع (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتباً وكانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معاى وتنازعاً فقيم بالقرعة انتهى وهو شامل للراتبين سم (قوله) أو غيره فقط أقام) ظاهره وإن وجد الراتب سم عبارة النهاية والمغني والمؤذن الأولى أولى بالأقامة ما لم يكن الراتب غيره فيكون الراتب أولى اه وهي تقتضي تقديم الراتب في هذه الصورة فليراجع (قوله) فإن تعدد) أي غير الراتب ومثله كما هو ظاهر ما لو تعدد الراتب ولا يمكن جعل فاعل تعدد مطلق مؤذن يشمل ما ذكر لصدقه حينئذ بما لو أذن راتب وغيره وكان أذان غير الراتب أو لا فإن المقيم هو الراتب حينئذ أيضاً ثم ما قاله المصالح ظاهر إذا ترتبوا فأنوا معاً مجتمعين أو متفرقين في نواحي المسجد فينبغي أن يأتي الأقرع بصري وتقدم عن سم عن الروض ما يوافق قول المتن (ويسن لسامعه الخ) وفي فتاوى السيوطي في جواب سؤال وما ذكر في السؤال من أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا أصل له في

(قوله مؤذنان) هل يسن تعدد أذان قضاء الصبح (قوله) ولا فواحد) قال في الكنز بالرضا أو بالقرعة (قوله) أقام الراتب) عبارة الروض وقيم الراتب ثم الأول أي ثم إن لم يكن راتباً وكانوا كلهم راتبين فليقيم الأول كما قاله في شرحه ثم قال في الروض وإن أذنا معاى وتنازعاً فقيم بالقرعة اه وهو شامل للراتبين و قوله أو غيره فقط أقام ظاهره وإن وجد الراتب (قوله) فإن تعدد الخ) أي ما لو أذنا معاى ما لو تعدد الراتب وأذنا معاى أراد بقوله فإن تعدد أن تعدد المؤذن شمل تعدد الراتب (قوله) ويسن لسامعه مثل قوله) في فتاوى السيوطي أنه سئل ورد أن السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه وذكروا أنه إذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لخالفه الشيطان فإن الشيطان إذا سمع المؤذن أدبر وبقى الكلام هل يكره لسامع المؤذن في حال الاضطجاع استمراره على الاضطجاع مع حكايته للفظ المؤذن أو الجلوس له وقد قال

الجديد ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد انتهى باختصار قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وإن اثم به وقال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا يخرج كإمر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه بتجده جملة على ما غير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر انتهى وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وإن انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل سم قول المتن (لسامعه) أى ومستمعه مغنى ونهاية قال الرشيدى لاحاجة اليه اه والسيد البصرى وهو محل تأمل اذهودا دخل في المنطوق اه (قوله كالا قامة) كذا في النهاية والمغنى والمنهج وقال ع ش اى ولو كان اشتغاله بالاجابة يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام او بعض الفاتحة بل او كلها اه (قوله بان يفسر اللفظ) اى يميز حروفه اى ولو في البعض بدليل قوله الاتى ولو سمع البعض الختم (قوله والام يعتد بسامعه) خلافا لقوله في شروح الارشاد والعياب ويا فضل وبحسب ندب السامع ولو لصوت لا يفهمه سم وكردى وعبارة البرماوى قوله وسن لسامعها اى ولو لصوت لم يفهمه وان كره اذانه واقامته فان لم يسمع الاخره اجاب

كالا قامة بان يفسر اللفظ  
والام يعتد بسامعه

الله تعالى الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ونقل عن الامام مالك انه اغلظ على من سال عن حديث في حال قيامه فكيف الحال في ذلك فقال الجواب الالية الشريفة واردة في الحديث على الذكر في كل حال وانه لا يكره في حالة من الاحوال وما ذكر في السؤال من ان السامع للمؤذن في حال قيامه لا يجلس وفي حال جلوسه يستمر على جلوسه لا اصل له في الحديث ولا ورد في حديث لا صحيح ولا ضعيف ولا ذكره احد من اصحابنا في كتب الفقه فيجوز للسامع اذا كان قائما ان يجلس او جالسا ان يضطجع او مضطجعا ان يستمر على اضطجاعه ويجب المؤذن حال الاضطجاع ولا يكره له ذلك لانه لم يرد فيه نهى واما اغلاظ الامام مالك فلا ينافي ذلك لان العلم وخصوصا الحديث له خصوصية في التوقيرو التجيل اعظم مما يطلب في الذكر واما كونه اذا سمع المؤذن لا يتوجه من مكانه لمخالفة الشيطان فهذا صحيح وقد ورد النهي عنه لكنه خاص بالمسجد اه باختصار فقد اطال الكلام في ذلك بما يتعين الوقوف عليه (قوله ويسن لسامعه مثل قوله) قال في العباب تبعا للشيخ عز الدين ومن تبعه كالا سنوى وتلحين الاذان لا يسقط الاجابة وان اثم به اه قال الشارح في شرحه ووجهه ان الاثم لا يخرج كإمر نظيره ثم اطلاقه حرمة تلحينه فيه ونظر والذى يتجه جملة على ما غير المعنى كدهمزة كبر ونحوها مما مر في الاغلاط التى تقع للمؤذنين اه وفيه تصريح بسن الاجابة مع تغير معناه وكان وجهه وجود الفاظه وحروفه وان انضم اليها غيرها ومع ذلك فقد يتوقف فيه بل في اجزائه فليتأمل ثم قال في العباب تبعا للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفصل اى فيما لو ترك المتابعة الى الفراغ ولا تشرع الاجابة لمن لا يسمعه لصمم او بعدوا ان علم انه يؤذن اه ثم قال فيه ايضا تبعا للزركشى وغيره ولو سمع بعضه اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعا فيما يظن اه (قوله كالا قامة) قال في العباب واوشى حنى: الاقامة اجيب مثنى قال في شرحه كانه نقله الاذرى عن ابن كعب لانه هو الذى يقيم فاذا امر على ما ياتى به ثم ابدى احتمالا انه لا يجيب في الزيادة الى ان قال في توجيه هذا الاحتمال وكما لو زاد في الاذان تكبير او غيره فان الظاهر انه لا يتابعه اه ويحاج بانها سنة في اعتقاد الاتى بها الخ اه (قوله بان يفسر اللفظ الخ) اى واو في البعض بدليل قوله الاتى ولو سمع البعض الخ ثم الظاهر ان ما هنا مخالف لقوله في شرح الارشاد وبحسب ندب السامع ولو لصوت لم يفهمه كما جزم به ابن الرفعة اه وفي شرح العباب وافهم كلام المصنف ان السامع لصوت لا يفهمه بحسب وهو ما جزم به ابن الرفعة ولم يطلع عليه الزركشى فبحثه ونظر الاسنوى في اجابته لنفسه بناء على ان المخاطب بالفتح هل يدخل في العمومات الواقعة منه ونوزع في وجه البناء على ذلك والذى رجحه غيره انه لا يجيب نفسه اخذا من مقتضى الاحاديث اه

الجميع مبتدئا بأوله اه (قوله نظير ما يأتي الخ) يفرق سم (قوله ولو جنباً) الى قوله فرغ في النهاية والمغنى  
 (قوله ولو جنباً وحائضاً) اي ونحوهما وهو المعتمد خلافاً للسبكي في قوله لا يجنبان مغنى ونهاية اي  
 كالنفساء غش ومن به نجس ولم يجدهما يتطهر به شرح بافضل عبارة سم ولو جنباً الخ قضيته عدم كراهة  
 اجابة المحدث والجنب والحائض بل صريح في استحباب اجابتهما ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم  
 وفرق شيخ الاسلام اي والنهاية بان المؤذن والمقيم مقصرون حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب  
 لا تقصير منه لان اجابته تابعة لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو  
 حسن متجه اه وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر  
 الجنب ايضا (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما اختاره ابو  
 شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلي التحية بخفة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان  
 بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا تسن اجابة اذان نحو الولادة وتغول  
 الغيلان اه سم قال ع ش قوله انه يجيبه قائماً الخ ولو قيل بانه يصلي ثم يجيب لم يكن اعيد الا لان الاجابة لا تفوت  
 بطول الفصل لم يفحش الطول على انه يمكنه الاتيان بالاجابة والخطيب يخطب بخلاف الصلاة فانها تمتنع  
 عليه اذا طال الفصل وقوله لا تسن اجابة اذان نحو الولادة الخ نقل عن م ر مثله اه قول المتن (مثل قوله)  
 وينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث لا يعد جواباً له قال في العباب ولو نفي حنفي الاقامة اجيب مثني وقال في شرحه  
 كما نقله الاذرعى عن ابن كج لانه هو الذي يقيم فادير الامر على ما يأتي به انتهى سم وشو برى واليه يميل  
 كلام النهاية فانه اورد في ذلك احتمالين ثم قال وقد تعرض لهذه المسئلة ابن كج في التجزيم بدو جزم فيه بالاول  
 اه قال غ ش هو المعتمد اي كون الجواب مثني اه (قوله بان يأتي بكل كلمة الخ) قال الملا على القارى في  
 رسالته الكبرى في الموضوعات مانصه حديث مسح العينين بباطن انتمى السابقتين بعد تقبيلهما عند سماع  
 قول المؤذن اشهدان محمد رسول الله مع قوله اشهدان محمد عبده ورسوله وحديث رضى بالله رباً وبالاسلام  
 ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً ذكره الدبلي في الفردوس من حديث ابى بكر الصديق ان النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من فعل ذلك فقد حلت عليه شفاعتي قال البخارى لا يصح وأورده الشيخ أحمد في كتابه موجبات  
 الرحمة بسند فيه مجاهيل مع انقطاعه عن الخضر عليه السلام وكل ما يروى في هذا فلا يصح رفعه البتة  
 قلت ولذا ثبت رفعه الى الصديق فيمكن العمل به لقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بستي وسنة الخلفاء  
 الراشدين وقيل لا يفعل ولا ينهى وغرابة لا تخفى على ذوى النهى اه (قوله لكن بحث الاسنوى الخ) وفاقا  
 للاسنوى والمغنى والنهاية وزاد فيها الى النهاية وما ذهب اليه ابن العماد من عدم حصول سنة الاجابة في حال  
 المقارنة محمول على نفي الفضيلة الكاملة بصرى (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع او لا سم (قوله)

(قوله نظير ما يأتي) يفرق (قوله ولو جنباً) صريح في استحباب اجابتهما اه (قوله ولو جنباً وحائضاً) قضيته  
 عدم كراهة اجابة المحدث والجنب والحائض ويشكل عليه كراهة الاذان والاقامة لهم وفرق شيخ الاسلام  
 بان المؤذن والمقيم مقصرون حيث لم يتطهرا عند مراقبتهما الوقت والمجيب لا تقصير منه لان اجابته تابعة  
 لاذان غيره وهو لا يعلم غالباً وقت اذانه اه قال الشارح في شرح العباب وهو حسن متجه اه وقضية  
 الفرق كراهة ذكرهم في غير الاجابة اذا تبسرت طهرهم لكن قوله في الخبر كان يذ كراهة تعالى على كل  
 أحيان اه لا الجنابة قد يقتضى عدم الكراهة مطلقاً وتقدم عن التبيان ما افاد عدم كراهة ذكر المحدث وعن  
 فتاوى السيوطي عدم كراهة ذكر الجنب ايضا وسيأتي (قوله مثل قوله) ينبغي ان لا يترأخى عنه بحيث  
 لا يعد جواباً له (فرع) لو دخل يوم الجمعة في اثناء الاذان بين يدي الخطيب في العباب تبعاً لما  
 اختاره ابو شكيل انه يجيب قائماً ثم يصلي التحية بخفة لسمع اول الخطبة ولو تعارض اجابة الاذان وذكر  
 الوضوء بان فرغ منه وسمع الاذان بدا بذكر الوضوء لانه للعبادة التي باشرها وفرغ منها (فرع) لا  
 تسن اجابة اذان نحو الولادة وتغول الغيلان اه (قوله فرغاً معاً ام لا) صادق بفرغ السامع أو لا (قوله)

نظير ما يأتي في السورة  
 للمأموم ولو جنباً وحائضاً  
 (مثل قوله) بأن يأتي  
 بكل كلمة عقب فراغه  
 منها كذا اقتصروا عليه  
 لكن بحث الاسنوى  
 الاعتداد بابتدائه مع ابتدائه  
 فرغاً معاً أم لا وتبعته في  
 موضع كجمع لكن خالفته  
 في شرح العباب

فبينت انه لا تنكفي المقارنة كما يدل عليه كلام المجموع ثم رايت ابن العماد قال رداعليه الموافق للمنقول انها لا تنكفي للتعقيب في الخبر وكما لو قارن الامام في افعال الصلاة بل اولى (٤٨٠) لان ما هنا جواب وهو يستدعي التأخر و مراده من هذا القياس ان المقارنة ثم مكروهة

فبينت انه لا تنكفي المقارنة) وقد يدعى انه لا يتصور المقارنة الحقيقية مع قصد الجواب بل لا بد من تقدم الاذان ولو لبعض حرف منه (قوله رداعليه) اي الاسنوي (قوله وكما لو قارن) اي الاماموم (قوله لان ما هنا جواب) كونه جوابا بحل تامل فتامل بصري (قوله وهو يستدعي التأخر) فديقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق سم (قوله و مراده) اي ابن العماد (قوله ان المقارنة ثم) اي مقارنة الاماموم للامام في افعال الصلاة و (قوله فلتمنع) اي المقارنة و كراهتها (هنا) أي في الاجابة (قوله لانها) اي السكراهة او المقارنة (قوله لانها ثم خارجية وهنا الخ) تحرر هذه التفرقة سم ولا موقع لهذا المنع بعد تعليل الشارح لدعواه بقوله الآتي إذ مفهوم الجوابية الخ إلا ان يقصد بمنع المدعى منع دليله الآتي (قوله وحاصله) اي حاصل الفرق الذي اشار اليه تعليل ابن العماد (قوله فمخالفته) اي مخالفة التأخر بالمقارنة (قوله امر بمتابعة) اي متابعة الاماموم للاماموم (قوله ومخالفته) اي مخالفة ذلك الامر المذكور بالمقارنة (قوله لذلك) اي لتعظيم الامام (قوله وذلك) راجع إلى ما في المتن (قوله وللخير المتفق عليه إذا سمعتم الخ) اي ويقاس بالماذون المقيم معنى (قوله واخذوا الخ) اعتمده النهاية والمغني ثم قالوا فافهم كلام المصنف عدم استحباب الاجابة إذا علم اذان غيره اي او اقامته ولم يسمع ذلك لصمم او بعد وقال في المجموع انه الظاهر لانها معلقة بالسماع في الخبر وكافي نظيره من تسميت العاطس اه (قوله ولم يقل مثل ما تسمعون) وقد يقال المتبادر من الحديث انه هو المراد وان لم يقله تحرر عن تكرار اللفظ (قوله وإن لم يسمعه) ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن الترجيع ان ياتي به السامع تبعاً لاجابته فيما عداه سم (قوله كل الاذان) اي اولئك مثلاً (قوله كفي في اصل سنة الاجابة) وفاقاً للنهاية والمغني ونقله سم عن العباب عبارة قال في العباب تبعاً للمجموع والظاهر تداركه ان قرب الفضل اي فيما اذا ترك المتابعة الى الفراغ اه وكذا نقله الكردى عن الامداد وغيره (قوله وبهذا الذي قرره الخ) اي بقوله ويؤخذ من ترتيبه الخ (قوله لمقالة الاسنوي) اي من اجزاء المقارنة (قوله ويقطع) إلى المتن في النهاية والمغني إلى قوله وإن علم وتعمد (قوله نحو القراءة الخ) كالاشتغال بالعلم وفي النهاية والمغني وإذا كان السامع أو المستمع في طواف أجا به فيه كما قاله الماوردى اه (قوله فانه الخ) أي كل واحد من الثلاثة عبارة النهاية والمغني فان قال في التشويب صدقت وبررت او قال حتى على الصلاة والصلاة خير من النوم بطلت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا تبطل به كافي المجموع ولو كان المصلي يقرأ في الفاتحة فاجابه قطع موالاتها ووجب عليه ان يشتا نقها اه قال غش قوله مر او قال حتى على الصلاة خرج به ما لو قال في اجابة الحيلة لئلا حول ولا قوة الا بالله فلا يضر اه (قوله وللمجامع الخ) اي ولمن يحمل نجاسة ومن يسمع الخطيب شرح بافضل (قوله ان قرب الفصل) اي فان طال الفصل عرفاً لم يستحب لها الاجابة نهاية ومغني (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة إجابتهما سم وتقدم عن النهاية والمغني اعتماد سن إجابتهما ولعلمهم حملوا الخبر الاول على استحباب دوام الطهر بقدر الامكان وحملوا الجنابة في الخبر الثاني على حالة الوطء (قوله إلا الجنابة) تقدم عن فتاوى السيوطي انه لا يكره الذكر للمحدث بل وللجنب سم (قوله ويجيب مؤذنين مرتين الخ) وماعمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واحتلطت

وهو يستدعي التأخر) قد يقال والتبعية هناك تقتضي التأخر وقد يفرق (قوله لانها ثم خارجية وهنا ذاتية) تحرر هذه التفرقة (قوله واختار السبكي الخ) تقدم عن شيخ الاسلام ما يدل على عدم كراهة إجابتهما (قوله إلا الجنابة) في فتاوى السيوطي ولا يكره الذكر للمحدث بل وللجنب اه (قوله ويجيب مؤذنين) في شرح مر وماعمت به البلوى ما إذا اذن المؤذنون واختلطت اصواتهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضاً وقد قال بعضهم لا يستحب إجابة هؤلاء الذي اتفق به الشيخ عز الدين انه يستحب إجابتهما اه ولا يبعد فيما لو ترك المؤذن

فلتمنع هنا الاعتداد وإن لم تمنعه ثم لانها ثم خارجية وهنا ذاتية كما اشار اليه تعليله للاولوية وحاصله ان ما هنا جواب وذاته تقتضي التأخر فمخالفته ذاتية وما هناك امر بمتابعة لتعظيم الامام ومخالفته مضادة لذلك فهي خارجية وذلك لخبر الطبراني بسند رجاله ثقات الا واحداً فمختلف فيه وآخر قال الحافظ الهيثمي لا اعرفه ان المرأة إذا اجابت الاذان او الإقامة كان لها بكل حرف ألف الف درجة وللرجل ضعف ذلك وللخير المتفق عليه إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن وأخذوا من قوله مثل ما يقول ولم يقل مثل ما تسمعون أنه يجيب في الترجيع وإن لم يسمعه ويؤخذ من ترتيبه القول على النداء الصادق بالكل والبعض ان قولهم عقب كل كلمة للافضل فلو سكنت حتى فرغ كل الاذان ثم اجاب قبل فاصل طويل عرفاً كفي في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر وبهذا الذي قرره في الخبر يعلم وهم من استدل به لمقالة الاسنوي ويقطع للاجابة نحو القراءة والدعاء والذكر وتكره لمن في صلاة

الا الحيلة أو التشويب أو صدقت فانه يبطلها ان علم وتعمد والمجامع وقاضى حاجة بل يجيبان بعد الفراغ كصل ان قرب الفصل اصواتهم واختار السبكي ان الجنب والحائض لا يجيبان لخبر كرهت ان اذ كره الله الا على طهر واخبر كان يذ كره الله على كل احياهه الا الجنابة وهما صحيحان ووافقه ولده التاج في الجنب لا مكان طهره حالاً لا الحائض لتعذر طهره مع طول امد جديتها ويجيب مؤذنين مرتين سمعهم ولو بعد صلاته

وأولهم على السامع وصار بعضهم يسبق بعضا وقد قال بعضهم لا تستحب إجابة هؤلاء الذي أفق به الشيخ عز الدين أنه تستحب إجابته نهاية وافر سم والرشيدى قال البصرى وينبغي أن يكون محله إذا سمع ولو بعضه من واحد منهم أقول ويمكن أنه جرى على ما مر عن شروح الارشاد والعباب وبافضل للشارح وقال ع ش قوله مر ما إذا أذن المؤذنون أى فى محل واحد أو محال وسمع الجميع وقوله مر والذي أفق به الشيخ عز الدين الخ معتمد وقوله مر أنه يستحب إجابته أى إجابة واحد منهم ويتحقق ذلك بان يتأخر بكل كلمة حتى يغلب على ظنه أنهم اتوا بما بحيث تقع إجابته متأخرة أو مقارنة اه ع ش (قوله والاوّل) أى جوابه ع ش (قوله اكد) أى فكرة تركه نهاية ومعنى (قوله فانهما سواء) أى لتقدم الاول فيهما وقوع الثاني في الوقت في الصحيح ومشروعيته فى عصره عليه السلام فى الجمعة نهاية ومعنى (قوله ولو سمع البعض) سواء كان من الاول او الاخر ع ش الاول بعض الاذان سواء اتحدوا تعددوا سواء على التعدد كان من الاول والاخر او من كل منهما (قوله اجاب فيما لا يسمعه) أى سن له ان يجيب فى الجميع معنى ونهاية عبارة سم عن العباب اجاب فيه وفيما لا يسمعه تبعاه (قوله عقب كل) عبارة النهاية والمعنى بدل كل منها اه (قوله عن المعصية) لا يبعد ان يقال هنا ايضا ومنها الاخلال بما دعوتنى اليه نظير ما يأتى بصرى قول المان (إلا بالله) أى بعون الله فقد ثبت عن ابن مسعود أنه قال كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لا حول ولا قوة إلا بالله فقال صلى الله عليه وسلم تدرى ما تفسرها قلت لا قال لا حول عن معصية الله إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بعون الله ثم ضرب بيده على منكبيه وقال هكذا أخبرنى جبريل عليه السلام معنى (قوله الجملة الخ) عبارة المعنى ويقول ذلك فى الاذان اربعاً وفى الإقامة مرتين قاله فى المجموع وقيل يحول مرتين فى الاذان واختاره ابن الرفعة وكلام المصنف يميل اليه ولو عبر بجمعها إلا ان يؤلف كلمة من كلمتين كقوله جعيل فانها مركبة من كلمتين من حى على الصلاة ومن حى على الفلاح ومن المركب من كلمتين قولهم حوّل إذا قال لا حول ولا قوة إلا بالله هكذا قاله الجوهرى وقال الأزهري وغيره حوّل بتقديم اللام على القاف فهى مركبة من حول وقاف قوة اه (قوله وبررت) زاد فى الايعاب والحق نطقت ع ش (قوله بكسر الراء الخ) أى صرت ذا بر أى خير كثير نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله ولا شتة فى المعنى لا قوله وجعلنى من صالحى أهلها (قوله رداخ) عبارة النهاية والمعنى ادعى الديميرى انه غير معروف وزاد الاول ويجاب عنه بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (قوله وبحث الاسوى الخ) اعتمده النهاية والمعنى وجزم به الشارح فى شرح بافضل (قوله فى اللبلة الخ) ليس بقيد كافى شرح العباب بل النهار كذلك كردى (قوله او نحو المظلمة) كذات الريح نهاية ومعنى (قوله عقب الحيعلتين) أى أو بعد فراغ الاذان وهو الاولى نهاية ومعنى وشرح بافضل (قوله الاصلو الخ) ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله سم على حج اه ع ش ونقل الكردى مثله عن الزيدادى (قوله وقوله) أى المؤذن فى نحو اللبلة الممطرة (ذلك) أى الاصلو فى رحالكم (قوله سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى

الترجيع أن يأتى به السامع تبعاً لا جابته فيما عداه ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فليراجع (قوله) وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى الله عنهما قال يؤذنه فى يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد ان محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلواتى بيوكم مكان الناس استكروا ذلك فقال تعجبون من ذاق فعله من هو خير منى يعنى الذى صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح فى شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر اعليه لأنه يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره أنه يقول بعده الصريح انه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو إحداهما لا يصح وما لجمع إلى الاخذ بظاهر الحديث انه يأتى به عوضاً عنهما لانهما دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن ان يدعوه ثم يقول الاصلو فى رحالكم ويرد بانهما هنا ليسا للدعاء إلى محل الاذان بل للدعاء إلى الصلاة فى محل السامعين إلى أن قال ويؤيد ذلك حديث الصحيحين كان يأمر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الاصلو فى رحالكم والحاصل ان الحيعلتين

الترجيع أن يأتى به السامع تبعاً لا جابته فيما عداه ولا يبعد سن إجابة الصلاة جامعة بلا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فليراجع (قوله) وقوله ذلك سنة) أى لخبر الصحيحين ان ابن عباس رضى الله عنهما قال يؤذنه فى يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد ان محمداً رسول الله فلا تقل حى على الصلاة بل قل صلواتى بيوكم مكان الناس استكروا ذلك فقال تعجبون من ذاق فعله من هو خير منى يعنى الذى صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح فى شرح العباب ومعنى لا تقل حى على الصلاة أى مقتصر اعليه لأنه يقول عوضه فلا ينافى ما ذكره أنه يقول بعده الصريح انه إذا أتى به عوضا عن الحيعلتين أو إحداهما لا يصح وما لجمع إلى الاخذ بظاهر الحديث انه يأتى به عوضاً عنهما لانهما دعاء إلى الصلاة فكيف يحسن ان يدعوه ثم يقول الاصلو فى رحالكم ويرد بانهما هنا ليسا للدعاء إلى محل الاذان بل للدعاء إلى الصلاة فى محل السامعين إلى أن قال ويؤيد ذلك حديث الصحيحين كان يأمر المنادى فينادى بالصلاة ثم ينادى الاصلو فى رحالكم والحاصل ان الحيعلتين

(و) يسن ( لكل ) من المؤذن ( ٤٨٢ ) والمقيم وسامعهما ( ان يصلي ) ويسلم ( على النبي ﷺ بعد فراغه ) من الاذان او الاقامة

الله عنهما قال مؤذنه في يوم مطير وهو يوم الجمعة إذا قلت أشهد أن محمداً رسول الله فلا تقل حتى على الصلاة بل قل صلوا في بيوتكم فكان الناس استنكروا ذلك فقال اتعجبون من ذا قد فعله من هو خير مني يعني النبي صلى الله عليه وسلم الخ قال الشارح في شرح العباب أي والنهاية ومعنى لا تقل حتى على الصلاة أي مقتصرًا عليه لأنه يقول له عوضه فلا ينافي ما ذكره وأنه يقول له بعده الصريح في أنه إذا أتى به عوضا عن الحيعتين أو أحدهما لا يصح وما لم يجمع إلى الأخذ بظاهر الحديث أنه يأتي به عوضا عنهما أه سم ومن ذلك الجمع المغني كما مر ( قوله ) ويسن إلى قوله ولا يشتماله في النهاية ( قوله والمقيم ) عبارة النهاية وكذا مقيم حديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره المصنف في ذكره أه ( قول المتن ان يصلي الخ ) وتحصل السنة بأي لفظ أتى به بما يفيد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعلوم ان افضل الصلح على الراجح صلاة التشهد فينبغي تقديمها على غيرها ومن الغير ما يقع للمؤذنين من قولهم الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيسكني ( فائدة ) قال الجايز ابن حجر وبنا كد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في مواضع ورد فيها اخبار خاصة أكثرها باسانيد جياد عقب لإجابة المؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله أكد وفي أثناء تكبيرات العيد وعند دخول المسجد والخروج منه وعند الاجتماع والافتراق وعند السفر والقعود منه والقيام لصلاة الليل وختم القرآن وعند اللهم والكرب والتوبة وقرأة الحديث وتبليغ العلم والذكر ونسيان الشيء ووردا أيضا في احاديث ضعيفة عند استلام الحجر وطنين الاذن والتلبية وعقب الوضوء وعند الذبح والعطاس وورد المنع منها عندهما ايضا انتهى مناوى أه ع ش ( قوله ويسلم ) أي لما مر من كراهة افراد احدهما عن الآخر نهاية ومعنى قول المتن ( بعد فراغه ) أي ولو كان اشتغاله بذلك يفوت تكبيرة الاحرام مع الامام أو بهض الفاتحة بل أو كلها ع ش ( قوله من الاذان او الاقامة ) أي أو الاجابة رشدي ( قوله ثم يسن له الخ ) أي لكل من المؤذن والمقيم وسامعهما وظاهر ان كلامنا الاجابة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستقلة فلو ترك بعضهما سن ان يأتي بالباقي ع ش ( قوله عقيمهما ) أي الصلاة والسلام قول المتن ( اللهم ) اصله يا الله حذف ياؤه وعوضت عنها الميم ولهذا امتنع الجمع بينهما نهاية ومعنى ( قوله هي الاذان ) أي أو الاقامة ومعنى وشرح المنهج قول المتن ( ات ) أي اعطيتها ومعنى ( قوله إظهار الافتقار والتواضع ) عبارة النهاية والمعنى وشرح بافضل إظهار شرفه وعظم منزلته أه ( قوله ﷺ ) كان الأولى تقديمه على اليها ( قوله ثم سلوا الخ ) عبارة النهاية والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في خبر مسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر أتم سلوا الله الخ ( قوله فلا يجب لاحدا الخ ) قد يقال الوجوب فيما ذكر عليه صلى الله عليه وسلم لا على الله سبحانه وتعالى فان قدر قبول احتيج إلى ما ذكره من التأويل لكنه خلاف الظاهر ولا ضرورة تدعو اليه بصرى أقول وأيضا لو سلم فالوجوب هنا بالمعنى اللغوي أي الحصول والثبوت والمراد به مجرد الوجود بفضل ( قوله وحذف ) إلى المتن في النهاية وقال المغني وزاد في التنبيه بعد الفضيلة والدرجة الرفيعة وبعد وعده يارحم الراحمين أه قال السكري وفي فتح الباري زاد في رواية البيهقي انك لا تخلف الميعاد أه ( قوله وختمه الخ ) معطوف على قوله والدرجة الرفيعة ( قوله من المنكر ) أي ومن المعروف بالاولى قال سم أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته

ثبت اشتراطها بالنص والدليل على اسقاطهما في هذا الفرد الخاص محتمل فلم يبق على دفع الثابت من غير احتمال وبه ندفع ما في الخادم تبعا للمحب الطبري أه ولك ان تقول حديث الصحيحين عن ابن عباس السابق ظاهر في سقوطهما في هذا الفرد الخاص وهذا كاف في تخصيص نص اشتراطهما لأن تناوله لهذا الفرد ظاهر فقط وأما حديث الصحيحين الثاني فلا ينافي ذلك لأنه على تسليم ظهوره في المطلوب فهو في بعض المرات وغاية ما يدل عليه جواز الجمع لا تعينه في اداء هذه السنة فليتأمل ( قوله بدل من المنكر ) أي أو نعت له مقطوع فان النعت المقطوع تجوز مخالفته بالمنعوت تعريفاً أو تنكيراً ولذا اعربوا الذي جمع ما لا نعتا مقطوعا لكل همزة لمزة ( قوله أو نعت للمعروف ) هلا قال أو بدل

للامر بالصلاة عقب الاذان في خبر مسلم وقيس بذلك غيره ( ثم ) يسن له ان يقول عقبهما ( اللهم رب هذه الدعوة التامة ) هي الاذان سمي بذلك لكماله وسلامته من تطرق نقص اليه ولا يشتماله على جميع شرائع الاسلام وقواعده مقاصدها بالنص وغيرها بالاشارة ( والصلاة القائمة أي التي ستقوم ) ( آت محمدا الوسيلة ) هي اعلى درجة في الجنة لا تكون إلا له ﷺ وحكمة طلبها له مع تحقق وقوعها له بالوعد الصادق اظهار الافتقار والتواضع مع عود عائدة جليلة للسائل اشار اليها بقوله ﷺ ثم سلوا الله إلى الوسيلة فمن سأل الله إلى الوسيلة حلت له شفاعتي أي وجبت كافي رواية يوم القيامة أي بالوعد الصادق وأما في الحقيقة فلا يجب لاحد على الله شيء تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ( والفضيلة ) عطف تفسيراً وأعم وحذف من اصله وغيره والدرجة الرفيعة وختمه بيا ارحم الراحمين بأنه لأصل لها ( وابعثه مقاما محمودا ) وفي رواية صحيحة أيضا المقام المحمود ( الذي ) بدل من المنكر أو عطف بيان أو نعت للمعروف ويجوز القطع للرفع أو النصب ( وعده ) بقولك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا



وهو هنا اتفاقا مقام الشفاعة العظمى في فصل القضاء يخمد فيه الأولون والآخرون ( ٤٨٣ ) لأنه المتصدى له بسجوده أربع سجودات

أي كسجود الصلاة كما هو الظاهر تحت العرش حتى أجيب لما فرغوا إليه بعد فرغهم لآدم ثم لاولى العزم نوح فابراهيم فوسى فعيسى واعتذار كل صلى الله عليهم وسلم واختلفوا فيه في الآية والأشهر كما هنا وقول مجاهد هو أن يجلسه معه على العرش أطال الواحدى في رده لغة إذ البعث لا يطلق حقيقة على القعود بل هو ضده سيما وقد أكد بما عليه أنه يوم ما تعالى الله عنه علوا كبيرا وإنما سن هذا الدعاء لخبر البخارى من قال ذلك حين يسمع النداء حملت له شفاعتى يوم القيامة ويسن الدعاء بين الاذان والاقامة لانه لا يرد كما في حديث حسن ويكره للدون وغيره الخروج من محل الجماعة بعده وقبل الصلاة إلا لعذر ويسن تأخيرها قدر ما يجتمع الناس إلا في المغرب أى للخلاف القوى في ضيق وقتها ومن ثم أطبق العلماء على كراهة تأخيرها عن أوله كما مر

(فصل) في بيان استقبال السكبة أو بدلها وما يتبع ذلك (استقبال) عين (القبلة)

للمنعوت تعريفا وتنكيراً ولذا أعربوا الذى جمع ما لا نعنا مقطوعا لكل هزة ملزمة اه أقول هذا دخل في قول الشارح الا في ويجوز الخ فإنه راجع للمتكبر ايضا كما هو صريح صنيع النهاية ثم رايات قال السيد البصرى مانصه قوله او نعت للمعرف قد يوم اقتصاره في المعرف على ما ذكر عدم تانى البدلية فيه وليس كذلك كما هو واضح وقوله ويجوز الخ تمت على كلا الوجهين كما هو ظاهر اه (قوله وهو) أى المقام المحمود (هنا) أى في دعاء الاذان (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة سم (قوله لما فرغوا) أى اهل المحشر وهو ظرف لقوله المتصدى (قوله واختلفوا فيه الخ) أى في المقام المحمود (قوله والأشهر) مبتدأ خبره قوله كما هنا (قوله وقد كد) أى إرادة الضد (قوله ويسن) أى قوله أى الخلاف في النهاية والمعنى (قوله ويسن الدعاء الخ) وإن يقول المؤذن ومن سمعه بعد اذان المغرب اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك واصوات دعائك اغفرلى وبعد اذان الصبح اللهم هذا إقبال نهارك وإدبار ليلك واصوات دعائك اغفرلى واكد الدعاء كافي العباب سؤال العافية في الدنيا والآخرة نهاية ومعنى قال عرش قوله مر بعد اذان المغرب أى وبعد إجابة المؤذن والصلاة على النبي ﷺ وكل من هذه سنة مستقلة فلا يتوقف طلب شيء منها على فعل غيره وقوله مر اغفرلى عبارة شرح البهجة فاغفرلى وقوله مر سؤال العافية أى كان يقول اللهم إني أسالك العافية في الدنيا والآخرة عرش عبارة السكردى فيقول اللهم إني أسالك العافية في دنيى ودنيائى وأهلى ومالى وولدى اه (قوله بين الاذان والاقامة) أى وإن طال ما بينهما ويحصل اصل السنة بمجرد الدعاء والاولى شغل الزمن بتمامه بالدعاء إلا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء في نحو سجودها يصدق عليه أنه دعاء بين الاذان والاقامة ومفهوم كلام الشارح مر أنه لا يطلب الدعاء بعد الاقامة وقبل التحريم وبوجه بان المطلوب من المصلى المبادرة إلى التحريم لتحصل له الفضيلة التامة عرش (قوله ويكره للمؤذن الخ) ويندب له أن يتحول من مكان الاذان للاقامة ولا يقيم وهو يمشى نهاية ومعنى (قوله ويسن تأخيرها) أى الاقامة عبارة النهاية والمعنى والأسنى ويسن أن يفصل المؤذن والامام بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس في محل الصلاة بقدر فعل السنة التي قبلها ويفصل في المغرب بينهما بنحو سكتة لطيفة كقعود يسير اضيق وقتها واجتماع الناس اليها إعادة قبل وقتها وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة للمغرب قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه وسئلت عما يفعله بعض الائمة من تعجيل الصلاة عقب دخول وقتها ولا ينتظر لمن يريد الجماعة من اهل محله ويستدل على ذلك باطلاق قول الاحياء أن المطلوب من الامام مراعاة اول الوقت ولا ينبغي له أن يؤخر الصلاة لا انتظار كثرة الخ الجواب انه يسن للامام بدتيق دخول الوقت والاذان عقبه ان ينتظر في غير صلاة المغرب قدر ما يسع عادة لفعل اهل محلة المسجد مثالا لاسباب الصلاة كالطهارة والسترور ابتها ولا اجتماعهم فيه ويختلف مقداره باختلاف سعة المحلة ثم بعدمضى ذلك المقدار يصلى بمن حضر وإن قل ولا ينتظر ولو نحو شريف عالم فإن انتظر كره وأما صلاة المغرب فيصلحها بدتيق دخول وقتها ومضى ما يسع اذاتها ورايتها بمن حضر من غير انتظار وهذا خلاصة ما في التحفة والنهاية والأسنى والمعنى وعليه يحمل إطلاق الغزالي في الاحياء ويظهر أن المقدار الذى يسع عادة ما تقدم في غير المغرب لا ينقص ذلك عن ربع ساعة فلسكية فيندب للامام أن ينتظر في غير صلاة المغرب ربع الساعة مطلقا ثم إن اقتضت سعة المحلة مثلاً زيادة عليه فيزيد على ذلك قدر ما تقتضيه سعتها بحيث يقع جميع الصلاة في وقت الفضيلة والله اعلم

(فصل في استقبال القبلة) (قوله أو بدلها) وهو صوب المقصد في نفل السفر (قوله وما يتبع ذلك) أى كوجوب إتمام الأركان كلها أو بعضها في نفل السفر عرش (قوله استقبال عين القبلة) أى لاجتماعها (قوله أى كسجود الصلاة) وهل هو بطهارة (قوله إلا في المغرب) ينبغي أن يستثنى منه ومن كراهة التأخير الآتية التأخير بقدر سنها المتقدمة لظهور أن الأفضل فعلها قبلها ثم رايات في الروض ما نصه ويفصل بين الاذان والاقامة بقدر اجتماع الناس وأداء السنة وفي المغرب بسكتة لطيفة اه وفي شرحه مانصه وعلى ما صححه النووي من أن للمغرب سنة قبلها يفصل بقدر ادائها ايضا اه (فصل)

على المعتمد في مذهبهنا يقينا في القرب وظنا في البعد شيخنا (قوله أي الكعبة) الى قوله وفي الخادم في النهاية (قوله لان ثبوتها منها) اي ثبوت كونها جزءا من الكعبة (قوله وفي الخادم الخ) عبارة شيخنا والمراد بعينها جرمها وهو اؤها المحاذي ان لم يكن المصلي فيها ولا فلا يكفي هو اؤها بل لا بد من جرمها حقيقة حتى لو استقبل شاخصا منها نشأ ذراع فأكثر تقريبا جازاه (قوله وهو انه) بالجر عطف على البيت (قوله السابعة) راجع الى السماء ايضا شوبري (قوله والمعتبر مسامتها عرفا الخ) لا يخفى ان هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين من انه لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم لو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو خرج بعض الصف القريب عن السميت فانه لا تصح صلاة من خرج عنه مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فعين ان المتبع فيه اي في البعد حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المساواة ففي اطلاق عليه اسم الاستقبال عند البعد صحت صلاته وان كان لو قرب خرج عن السميت لذبعد في العرف محاذيا انتهى وحيثئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الا ان صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه او على ان الخطي غير معين اي إذا الكمل مستقبلون عرفا قنامله وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر سم غلي خج اه عش وباتي عن الرشدي ما يوافقهم وقوله فهد الا يلتزم مع قوله الخ أقول وكذا لا يلتزم مع قوله الا اني لكن بقيننا الخ لان عدم توجه بعض الصف الطويل بلا انحراف فيه الى عين الكعبة امر محقق وكذا عدم المساواة الحقيقية للامام او ما موه فيما يأتي في كلام القليل امر مقطوع به كانه عليه الرشدي ثم قال فالجواب انما نعتبنا المساواة الحقيقية فالزام الفارق وهو صاحب القليل الا ان لا يحيد عنه فالمتعين الا كتفاء بالمساواة العرفية التي قالها امام الحرمين وسيعول الشارح مر عليها فيما يأتي في شرح قول المصنف ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها الخ اه (قوله وكونها) اي المساواة (قوله وبمعظم البدن في الركوع والسجود) يوم انه لو خرج دون المعظم عن القبلة في الركوع والسجود وخرج الصدر فيهما عنها لا يضر وليس بمردو لو اول الصدر الذي عبر وابه بقوله اي بجهة الصدر التي هي امام البدن الصادق لاحوال المصلي جميعها قيا ما وقعودا وركوعا وسجودا واستلقاء واضطجعا لكان اول طابقي على التحفة (قوله لا فيما يأتي) حاصل ما يأتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه بالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعته في وجوب الوجه في الاول سم عبارة شيخنا واستقبالها بالصدر حقيقة في الواقف والجالس وحكما في الراكع والساجد ويجب استقبالها بالصدر والوجه لمن كان مضطجعا بالوجه والاخصص ان كان مستلقيا اه (قوله ولا بنحر اليد) اي كقدميه اخذا باطلاقهم وهو الظاهر وان استيعده سم على حج عش (قوله بما يأتي) اي انفا بقوله بخلاف غيره كطرف اليد الخ (قوله على ذلك) اي الاستقبال (قوله كياتي) اي في شرح ومن امكنه علم القبلة (قوله لقوله الخ) لتعليل لما في المتن (قوله قول الخ) أي والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها نهاية ومعنى (قوله وجهك) المراد بالوجه الذات والمراد بالذات بعضها كالصدر فهو مجاز مبني على مجاز بغيري (قوله بدليل الخ) وايضا قد فسروا الشطر بالجهة والجهة تطلق على العين حقيقة وعلى غيرها مجازا بل ادعى بعضهم انها لا تطلق الا على العين سم وزيا دي اه بغيري (قوله انه صلى الله عليه

أي الكعبة وليس منها الحجر والشاذروان لان ثبوتها منها ظني وهو لا يكتب في به في القبلة وفي الخادم ليس المراد بالعين الجدار بل امر اصطلاحى أى وهو سمت البيت وهو اؤه الى السماء والارض السابعة والمعتبر مسامتها عرفا لاحقيقة وكونها بالصدر في القيام والقعود وبمعظم البدن في الركوع والسجود ولا عبرة بالوجه الا فيما يأتي في مبحث القيام في الصلاة ولا بنحو اليد كما يعلم بما يأتي (شرط لصلاة القادر) على ذلك لكن بقينا بمعابنة أو مس أو بار تسام أمارة في ذهنه تفيد ما يفيد أحد هذين في حق من لا حائل بينه وبينها أو ظنا فيمن بينه وبينها حائل محترم أو يحجز عن إزالته كما يأتي لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام أى عين الكعبة بدليل أنه صلى الله عليه

(قوله السابعة) هل يرجع ايضا للسماء (قوله والمعتبر مسامتها عرفا لاحقيقة) أقول لا يخفى أن هذا ظاهر فيما قاله امام الحرمين حيث قال لو وقف صف آخر المسجد بحيث يخرج بعضهم ولو قربوا عن السميت صحت صلاتهم بخلاف ما لو قربوا فانه لا تصح صلاة من خرج عن السميت مع القطع بان حقيقة المحاذاة لا تختلف في القرب والبعد فتعين ان المتبع فيه حكم الاطلاق والتسمية لاحقيقة المساواة اه وحيثئذ فهذا لا يلتزم مع قوله الا اني أن صحة صلاة الصف الطويل محمول على انحراف فيه أو على أن الخطي غير معين فتأمل وبالجملة فالوجه ما قاله الامام فليتدبر (قوله لا فيما يأتي) حاصل ما يأتي وجوب الاستقبال بالوجه ومقدم البدن في حق المصلي لجنبه بالوجه في حق المصلي مستلقيا مع منازعة في وجوب الوجه الاول (قوله ولا بنحو اليد) قد بدخل القدمان وعليه ففضية ذلك انه لو افر قدميه خارج محاذاتها مع استقبالها بالصدر وبقيته بدنه اجزا وهو مستبعد

وسلم ركع ركعتين في وجه الكعبة وقال هذه القبلة فالحصر فيها دافع لمحل الآية ( ٤٨٥ ) على الجهة وخبر ما بين المشرق والمغرب

قبلة محمول على أهل المدينة  
ومن سامتهم وقول شرح  
من أصحابنا من اجتهد  
فاخطأ إلى الحرم جاز  
لحديث البيت قبلة لأهل  
المسجد والمسجد لأهل  
الحرم والحرم لأهل مشارق  
الأرض ومغاربها مردود  
بان ما ذكره حكما وحديثا  
لا يعرف وصحة صلاة الصف  
المستطيل من المشرق إلى  
المغرب محمول على انحراف  
فيه أو على أن الخطى فيه  
غير معين لأن صغير الحرم  
كلما زاد بعده اتسعت  
مسامته كالنار الموقدة من  
بعد وغرض الرماة فاندفع  
ما قيل يلزم أن من صلى  
بامام بينه وبينه قد رسمت  
الكعبة أن لا تصح صلاته  
والمراد بالصدر جميع عرض  
البدن كما بينته في شرح  
الارشاد فلو استقبل طرفها  
نفرج شيء من العرض  
بخلاف غيره كطرف اليد  
خلافا للقونوي عن محاذاته  
لم تصح بخلاف استقبال  
الركن لأنه مستقبل بجميع  
العرض لمجموع الجهتين  
ومن ثم لو كان اماما متنع  
التقدم عليه في كل منهما  
أما العاجز عن الاستقبال  
لنحو مرض أو ربط قال  
شارح أو خوف من نزوله  
عن دابته على نحو نفسه

وسلم ركع ركعتين الخ) أي مع خبر صلوا كما رأيت في أصله نهاية ومعنى (قوله) وصحة صلاة الصف الخ) مر  
ما فيه (قوله) محمول على انحراف الخ) اعتمده الزيادة وشيئا (قوله) أو على أن الخطى فيه غير معين) هذا لا يصح  
فما إذا امتد صف من جبل حرام إلى جبل ثور وكان الامام طرف هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف  
الأخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطى عن المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا يخطى بهذا  
المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق إلى المغرب سم وبأنى عن الرشيدى ما وافقه (قوله) لأن صغير  
الجرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامته عند زيادة البعد وجب عموم المحاذة مع الانحراف  
ويوجب عدم تعيين الخطى لأن اتساع المسامته يقتضى انفارجه في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه أن هذا  
التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامته فتأمل سم  
وفي الرشيدى ما حاصله إن أراد المسامته الحقيقية وهو الموافق لدعاه من عدم تعيين الخطى فقوله فاندفع الخ  
ممنوع لأن عدم مسامته الامام او المأموم فيما يأتى امر مقطوع به فلم تصح القدوة وإن أراد المسامته  
العرفية فلا تقرب لأن المسامته بهذا المعنى متحققة بالنسبة للكل اه (قوله) فاندفع الخ) اقول في  
اندفاعه نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر سمت الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع  
جميع الكعبة فاكثروا علم أن الكعبة في تلك المسافة علم أن كلا منهما خارج عنها بل قد يخرج طرفا  
الصف الخارج عن مكة عن طرفيها فيعلم قطعاً خروج كل من الطرفين عن الكعبة لانها بعض مكة التي  
خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وهذا يندفع ايضا قوله  
أو على أن الخطى غير معين فتأمله ويجب عن هذا بان مراده أنه لا بد في الصف الطويل من احدا الممرين  
أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين الخطى فمتى كان بحيث يتعين فلا بد من الانحراف والالم يصح  
فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضى أن الاعتبار المسامته حقيقة فيخالف قوله السابق عرفا لا حقيقة سم  
(قوله) أن من صلى بامام الخ) عبارة النهاية أن من صلى مأموماً في صف مستطيل وبينه وبين الامام أكثر  
من سمت الكعبة لا تصح صلاته لخروجه او خروج امامه عن سمتها اه (قوله) عن محاذاته) أي البيت  
الشريف (قوله) لو كان) أي مستقبل الركن (قوله) في كل منهما) الاولى في واحدة منهما (قوله) أما  
العاجز) إلى التنبيه في النهاية لا قوله قال شارح (قوله) لنحو مرض) أي بان لم يقدر على التوجه بنفسه  
ولم يجد من يوجهه في محل يجب طلب المأمومة لا يقال هو عاجز فكيف يمكنه الطلب لا نأقول يمكنه تحصيله بما  
دونه ع ش (قوله) أو ماله) قضيته أن الخوف على الاختصاص لا اثر له وإن كثر ع ش (قوله) فيصل على  
حسب حاله الخ) ظاهره ولو كان الوقت واسعا وقياس ما تقدم في فائد الطهورين ونحوه انه ان رجا والعدر  
لا يصلى إلا إذا ضاق الوقت وإن لم يرجز زواله صلى في اوله ثم ان زال بعد على خلاف ظنه وجبت الاعادة في الوقت  
وإن استمر العذر حتى فات الوقت كانت قائمة بعذر فيندب قضاءها فوراً ويجوز التأخير بشرط أن يفعلها  
قبل موته كسائر الفوائت ع ش اقول وبفقد التقييد بضيق الوقت ما يأتى عن النهاية عند قول المتن إلا في  
شدة الخوف (قوله) ولا بعيد الخ) أي وجوبه قال في الكفاية وجوب الاعادة دليل على الاشتراط أي

فليراجع (قوله) لحديث البيت قبلة) قضية استدلاله بالحديث صحة عدم استقبال الحرم خلاف تقييده  
بالخطا (قوله) أو على أن الخطى فيه غير معين) هذا لا يصح فما إذا امتد صف من حرام إلى ثور وكان الامام طرف  
هذا الصف فانه يقطع بان الامام ومن بالطرف الآخر خارجا عن محاذة الكعبة لا يقال المراد الخطى عن  
المحاذة إسما لا حقيقة لا نأقول لا يخطى بهذا المعنى في هذا الفرض أي أن الصف من المشرق بالمغرب (قوله)  
لأن صغير الجرم الخ) كان وجه هذا التعليل أن اتساع المسامته عند زيادة البعد وجب عموم المحاذة مع  
الانحراف وتوجب عدم تعيين الخطى لأن اتساع المسامته تقتضى انفارجه في غيره فلا يتعين هذا مع أن الوجه  
أن هذا التعليل إنما يناسب ما قاله الامام كما تقدم من أن الاعتبار حكم الاطلاق والتسمية لا حقيقة المسامته  
فتأمل (قوله) فاندفع الخ) اقول في اندفاعه على التقدير الثاني نظر ظاهر لانه إذا كان بين الامام والمأموم قدر

أو ماله أو انقطاعا عن رفقته ان استوحش به فيصل على حسب حاله أو بعيد مع صحة صلاته لذرة عذرة

فلا يحتاج إلى التقييد بالقادر فانها شرط للعاجز أيضا بدليل القضاء ولذلك لم يذكر في التنبيه والحاوي واستدرك على ذلك أي الكفاية السبكي فقال لو كان شرطاً لما صحّت الصلاة بدونه وجوب القضاء لا دليل فيه اه وفي هذا نظر لان الشرط إذا فقد تصح الصلاة بدونه وتعاد كقواعد الطهورين ثم رابت الاذرعى تعرض لذلك مغنى وارتضى النهاية بما قاله السبكي ثم استدلت عليه بما لا ينتج (قوله) ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد) عبارة النهاية ولو أمكنه أن يصلى إلى القبلة قاعداً وإلى غيرهما قائماً واجب الأول لأن فرض القبلة كد من فرض القيام الخ وكذا في المغنى إلا أنه قال راكباً بدل قاعداً (قوله لعذر) أي كالسفر (قوله بخلاف القيام) أي فإنه يسقط في النقل مع القدرة من غير عذر نهاية قول المتن (إلا في شدة الخوف) ومن الخوف المجوز لترك الاستقبال أن يكون شخص في أرض مغصوبة ويخاف فوت الوقت فله أن يحرم ويتوجه للخروج ويصلى بالإيماء نهاية قال السيد البصري قوله مر فله الخ مؤذن بعدم وجوب ذلك عليه وهو محل تأمل اه قال ع ش قوله مر فله الخ قضيته أن هذا الفعل لا يتعين عليه وحينئذ فهل يخرج ويؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلحها كما في كفاية المصنوع أو كيف الحال ويحتمل أن يقال هو جواز بعد منع فيصدق بالوجوب اه وقوله ويصلى بالإيماء أي ويعيد للندرة ذلك كما نقله سم على حج عن مر اه ع ش (قوله) وما ألحق به مما يأتي) أي من خوف النار والسيول والسبع ونحوها ولا يخفى أن ما ذكر من أفراد الخوف حقيقة وإتمامها ملحقه بالقتال ولذا قال المغنى والنهاية أي فيما يباح من قتال أو غيره اه (قوله) ولو أمر راكباً الخ وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف للملجئ ركب وبني وإن ركب احتياطاً عاد اه ولم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولاً سم أي للفرق بكون الركوب هناك في الخوف والنزول هنا بعد زواله (قوله أن لا يستدبر الخ) أي في نزوله فإن استدبرها بطلت صلاته بالاتفاق نهاية قال ع ش قضيته أن مجرد الانحراف لا يضر وقال سم ينبغي أن لا يحصل فعل مبطل اه وهو صادق بالانحراف فيضراه وقد يمنع الصدق بتعسر الانحراف عن الانحراف حين النزول (قوله) ما ذكره ذلك الشارح أي من عدد الخائف من نزوله على ما ذكر من العاجز (قوله يلزم عليه الخ) أي لأن القادر لم يتناول الخائف على هذا التقرير سم (قوله بل الوجه الخ) أي والمراد بالقادر القادر حساً فقط ع ش (قوله) وأن كلاً الخ من عطف السبب (قوله على الأول) أي الخائف من نزوله (دون الثاني) أي من في شدة الخوف وفي الكردى من تفسير الأول بالعاجز والثاني بالخائف من سبق القلم (قوله لما علم الخ) لعله أراد به كون الأول من الاغذار النادرة دون الثاني (قوله) وإلا في نفل السفر خرج بذلك النفل في الحضر فلا يجوز وإن احتيج فيه للتردد كافي السفر لعدم ورود مغنى ونهاية (قوله المباح)

ولو تعارض هو والقيام قدمه لانه آكد إذ لا يسقط في النقل إلا لعذر بخلاف القيام (إلا في) صلاة (شدة الخوف) وما ألحق به مما يأتي في باب فليس التوجه شرطاً فيها نفلاً كانت أو فرضاً للضرورة ولو أمر راكباً نزل واشتد ببنائه بعد نزوله أن لا يستدبر القبلة (تنبيه) ما ذكره ذلك الشارح مشكل بأنه يلزم عليه أن استثناء شدة الخوف منقطع وفيه نظر بل الوجه أنه متصل وأن كلاماً من الخائف من نزوله ومن شدة الخوف قادر حساً الكعبة ليس بآمن فأبيح له ترك الاستقبال وجوب الإعادة على الأول دون الثاني إنما هو لما علم من كلامهم في التيميم من الفرق بينهما و (إلا في) (نفل السفر) المباح

مسافة الكعبة أي بان كانت المسافة بينهما تسع جميع الكعبة فأكثروا علم أنها في تلك المسافة علم أن كلا منهما ما خرج عنها بل قد يخرج طرفاً الصنف الخارج عن مكة عن طرفيها فاعلم قطعاً ما خرج اخر كل من الطرفين عن الكعبة لأنها بعض مكة التي خرج الطرفان عنها فإذا اقتدى أحدهما بالآخر خرج كل منهما من محاذاتها وبهذا يدفع أيضاً قوله أو على أن المخطئ وغير معين فتأمله ويجب أن هذا بان مراده أنه لا بد في الصنف الطويل من أحد أسرى أما الانحراف وأما كونه بحيث لا يتعين المخطئ فمفني كان بحيث يتعين لا بد من الانحراف والام يصح فليتأمل نعم هذا الجواب يقتضى أن المعتبر المسافة حقيقة فيخالف قوله السابق عرفاً لا حقيقة (قوله) ولو تعارض الخ) قال الناشري ولو أمكنه أن يصلى إلى القبلة قاعداً وإلى غير القبلة قائماً وجب أن يصلى إلى القبلة مع القعود لأن فرض القيام لأن فرض القيام يسقط في النافلة مع القدرة من غير عذر بخلاف فرض الاستقبال (قوله) ولو أمر راكباً نزل الخ وفي الروض في باب الخوف ولو صلى على الأرض حدث الخوف للملجئ ركب وبني وإن ركب احتياطاً عاد اه لم يتعرض لاستدباره في ركوبه أولاً (قوله) أن لا يستدبر) ينبغي أن لا يحصل فعل مبطل (قوله يلزم عليه الخ) أي لأن القادر لم يتناول الخائف على هذا التقدير (قوله) وإلا في نفل السفر) (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأق في الاستقبال مطلقاً

المراد به ما قابل الحرام فيشمل الواجب والمندوب والمكروه وحفي والمأدب النفل غير المعادة وصلاة الصبي  
 اه بجرى (قوله الذي تقصر الخ) (فرع) لمقصده طريقان أحدهما لا يتأتى فيه الاستقبال مطلقا والآخر  
 يتأتى فيه فهل له التنفل في الأول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل في نظيره من القصر احتمالا لأن قال  
 م ر أى في النهاية والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثرة انتهى سم قول المتن  
 (فلمسافر التنفل الخ) وسجدة الشكر والتلاوة للمفعول خارج الصلاة حكمها حكم النافلة على الصحيح لوجود  
 المعنى وقد ذكره المصنف في بابه وخرج بالنفل الفرض ولو مندورة وجنازة نهاية ويأتى في الشارح وعن  
 المعنى ما يفيد (قوله لمقصدهم الخ) (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه  
 الاستقبال والاستقرار ينبغي نعم سم واستقرب ع ش عدم وجوب ذلك نظر الأصل واعتمده البجيرى  
 (قوله ولونحو عيد الخ) اخذه غايه للخلاف فيه ع ش (قوله الاتباع) الى قول المتن ولا يشترط في النهاية  
 والمعنى (الاقوله صالح لما وقوله لإلّا في التحريم ان سهل (قوله وإعانة الخ) من عطف الحكمة على الدليل  
 (قوله فيه) أى نفل السفر (قوله اليه) أى السفر (قوله كالراكب) بل أولى معنى (قوله لغير حاجة)  
 راجع للجميع سم أى وله الركض للدابة والعدو لحاجة سواء أكان الركض والعدو ولحاجة السفر  
 يخوف تخلفه عن الرفقة أم لغير حاجته كتعلقها بصيد يريد إمساكه كما اقتضى ذلك كلامهم وكلام  
 ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وإن قال الأذرى أن الوجه بطلانها في الثاني أى فيما لغير حاجة السفر  
 نهاية وجرى المعنى على ما قاله الأذرى (قوله مطلقا) دخل المعفو عنه واليابس سم عبارة النهاية  
 وأما الماشى فتبطل صلاته إن وطى نجاسة عمداء ولو يابسة وإن لم يجد عنها معدلا كما جزم به ابن المقرئ  
 واقتضاه كلام التحقيق بخلاف وطئها ناسيا وهي يابسة للجل بها مع مفارقتها حالاً فاشبهت ما وقعت عليه  
 فتحاها حالاً فإن كانت معفوا عنها كذرق طيور عمت به البلوى ولا رطوبة ثم لم يتعمد المشى عليها ولم  
 يجد عنها معدلا لم يضر اه وكذا في المعنى (الاقوله ولا رطوبة فقال بخلاف ما لو وطئها ناسيا وهي يابسة أو  
 رطبة وهي معفوة عنها كذرق طيور عمت به البلوى كما جزم به ابن المقرئ اه وبأنى عن الاشتى ما يوافقه وهو  
 قضية كلام الشارح (الاقوله) انفا وأشار الرشيدى الى رجحانه (قوله لا يابس) أى ولا معفو عنه كفى في شرح  
 الروض حيث قال كذرق طيور عمت به البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر وطء الرطوبة المعفو عنها ناسيا  
 وفي شرح م ر خلافه سم (قوله ودابة الخ) عبارة النهاية ولو بالثأر اوائت دابته أو وطئت بنفسها  
 أو اوطأها نجاسة لم يضر أى حيث لم يكن لجامها بيده لأنه لم يلاقها ولو دى قم الرابطة في يده لجامها قضية  
 كلام الشارح المذهب بطلان الصلاة على الاصح يظهر أنه يلحق بما ذكر كل نجاسة اتصلت بالدابة وعنانها  
 بيده اه زاد المعنى وهذا ظاهر اذا صلى عليها وهي رافقة فان كانت سائرة لم يضر لان الحاجة تدعو الى ذلك  
 اه وفي سم بعد ذكره عن العباب شرحه وشرح الارشاد مثل ما تقدم عن النهاية ما نصه فتحصل من ذلك  
 انه حيث كان بعض من اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها بطل مسكه لجامها وظاهره انه لا فرق

الذى تقصر فيه الصلاة لو كان  
 طويلا (فلمسافر) لمقصده  
 معين مع بقية الشروط  
 الاطول السفر (التنفل)  
 ولونحو عيد وكوف صوب  
 مقصده كما يأتى (راكبا)  
 للاتباع رواه البخارى  
 وإعانة للناس على الجمع بين  
 مصلحتى معاشهم ومعادهم  
 إذ وجوب الاستقبال فيه  
 مع كثرة الحاجة اليه تستدعى  
 ترك الورد أو المعاش  
 (وماشيا) كالراكب  
 ويشترط ترك فعل كثير  
 كعدو أو أعداء وتحريك  
 رجل لغير حاجة وترك  
 تعمد وطء نجس مطلقا  
 وإن عم الطريق فإن  
 نسيه ضرر ط غير معفو  
 عنه لا يابس ودابة لجامها  
 بيده

والآخر يتأتى فيه فهل له التنفل في الأول مع ترك الاستقبال مطلقا أو على التفصيل في نظيره من القصر  
 احتمالا لأن قال م ر والأول أصح وفارق نظيره من القصر بان النفل وسع فيه لكثرة ته اه وقبائه فيما لو كان  
 أحد الطرفين بحيث لا يسمى قطعه سفر أجواز التنفل في الآخر لالمشى وغيره مع ترك الاستقبال ونحوه  
 (فرع) نذر إتمام كل نفل شرع فيه فشرع في السفر في نافلة فهل يلزمه الاستقرار والاستقبال ينبغي نعم  
 (قوله لغير حاجة) قيد في الجميع (قوله رط نجس) خرج ابطاء الدابة لكن اذا تلوثت رجلها بضر إمساك  
 ما ربطها كما في مسألة الساجور وقوله مطلقا دخل المعفو عنه واليابس (قوله وإن عم الطريق) عبارة  
 الروض وشرحه او وطئها عمداء ولو يابسة فتبطل صلاته وإن لم يجد مصر فإى معدلا عن النجاسة اه (قوله  
 لا يابس) أى ولا معفو عنه كفى في شرح الروض قال كذرق طيور عمت به البلوى اه وقضية ذلك أنه لا يضر  
 وطء الرطبة المعفو عنها ناسيا وفي شرح م ر خلافه (قوله ودابة لجامها بيده كذلك الخ) قال في العباب

كذلك كالو تنجس فيها لانه  
بامساكه حامل للمماس او  
مماس مماس النجاسة وهو  
مبطل بخلاف مس المماس  
بلاجل كما يأتي في شروط  
الصلاة ولا يكلف ماش  
التحفظ عن النجس لانه  
يختل به خشوعه ودوام  
سيره فلو بلغ المحط المنقطع  
به السير أو طرف محل  
الاقامة أو نواها ما كذا  
بمحل

بين حال سيرها ووقوفها فلو اضطر الى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة اه (قوله كذلك)  
اي كرا كها في بطلان الصلاة بتنجسها (قوله حامل للمماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام  
بان اصا به دم الفم مثلاً او للمماس مماس النجاسة وهو اللجام بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم وغيره فان اللجام  
حينئذ مماس للدابة الماسة للنجاسة التي في الفم او غير فماس الاول ليس مضافاً للمماس الاخر بل للنجاسة ومماس  
ومماس الثاني مضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الان ثم في عبارته يبحث لان مجرد حمل مماس  
النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور انه  
لا بد في البطلان من شدا الحبل به فكان ينبغي ان يقول المماس او مربوط بمماس النجاسة ولعله بنى اطلاق هذا  
التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور في ظني أنه يخالف فيه أو على تصوير المسئلة باللجام  
فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل سم (قوله ولا يكلف الخ) لا موقع له فان  
مفاد كلامه ان نجاسة تبطل صلاة غير المسافر تبطل صلاته ايضاً فقوله (لانه يختل به الخ) لم يفده هنا شيئاً  
كما نبه عليه الرشدي (قوله ودوام سيره) عطف على قوله ترك فعل الخ (قوله فلو بلغ المحط المنقطع الخ)  
الظاهر ان المراد به خصوص المحل الذي لا يسير بعده بل ينزل فيه وعليه فلو كان المحط متسعاً ووصل  
اليه يترخص إلى وصول خصوص ما يريد النزول فيه عش (قوله أو طرف محل الاقامة) أي المحل الذي  
نوى الاقامة فيه أو الذي هو مقصده عش (قوله أو نواها ما كذا الخ) عبارة النهاية والمعنى أو نوى وهو  
مستقل ما كذا محل الاقامة به وان لم يصلح لانه الزول الخ بخلاف المار بذلك ولو بقرينة له اهل فيها فلا  
يلزمه النزول فالشرط في جواز التفتل راكباً و ماشياً و ام سفيره فلو نزل في أثناء صلاته لزمه اتمامها للقبلة  
قبل ركوبه ولو نزل وبني أو ابتدأها للقبلة ثم اراد الركوب والسير فليتمها ويسلم منها ثم يركب فان ركب  
قبل ذلك بطلت صلاته إلا ان يضطر إلى الركوب اه قال عش قوله ولو بقرينة له الخ ظاهره وإن كانت  
وطنه وليس مراد الماياتي في صلاة المسافرين من انه ينقطع سفره بمروره على وطنه وقوله مر إلا ان يضطر

ولو دعى فم الدابة وعنانها بيده ضر اه قال الشارح في شرحه لحله العنان المتنجس بدمها كما لو صلى ويده  
حبل طاهر متصل طرفه بتنجس ونازع فيه الاذرعى بان سياق كلام الروضة انه لا يضرو وجهه بالحاجة إلى  
امساك العنان بخلاف الحبل إذ لا ضرورة إلى امساكه اه ثم قال في العباب لان او طاهها أي النجاسة  
مر كونه قال في شرحه فلا تبطل صلاته قطعاً كما في المجموع خلافاً لما في العزيزي لانه لم يلاها وبه فارق مامر  
فيما لودمي فيها ولجامها بيده اه فعلم انه لو كان لجامها بيده هنا بطلت كما هناك وفي شرحه للارشاد ما لفظه  
بخلاف ما لودمي فيها ولجامها بيده أي فتبطل صلاته ويعلم ما يأتي في شروط الصلاة انه لو تنجس عضو  
من اعضائها ابطل مسكه لجامها فذكر تنجس الفم هناك مثال اه فتحصل من ذلك انه حيث كان بعضو من  
اعضائها نجاسة دم او غيره منها او من غيرها ابطل مسكه لجامها و ظاهره انه لا فرق بين حال سيرها ووقوفها  
فلو اضطر إلى مسك لجامها فالقياس الجواز مع وجوب الاعادة نعم على منازعة الاذرعى لا يضرك مسك اللجام  
لكن هل يختص ذلك بحال السير أو لا يختص بحال السير لان من شأن الركوب الاحتياج معه إلى مسك اللجام  
بل قد يحتاج بل يضطر حال الوقوف إلى مسكه لعدم انضباطها وتماسكها وبدونه فيه نظر فليتامل (قوله حامل  
للمماس الخ) كان التقدير للمماس النجاسة وهو اللجام بان اصا به دم الفم مثلاً او للمماس مماس النجاسة وهو اللجام  
بان لم يصبه للنجاسة التي في الفم او غير فان اللجام حينئذ مماس للدابة الماسة للنجاسة التي في الفم او غير فماس  
الاول ليس مضافاً للمماس الاخر بل للنجاسة ومماس المضاف للمماس المضاف للنجاسة هذا ما ظهر الان ثم في  
عبارته يبحث لان مجرد حمل مماس مماس النجاسة لا يقتضي البطلان ما لم يكن المماس مربوطاً بمماس النجاسة  
كما يعلم مما يأتي في مسئلة الساجور انه لا بد في البطلان من شدا الحبل به فكان ينبغي ان يقول المماس او مربوط  
بمماس النجاسة ولعله بنى اطلاق هذا التعبير على مخالفته في اعتبار الشد في مسئلة الساجور في ظني أنه  
خالف فيه او على تصوير المسئلة باللجام فان وضعه في فم الدابة على الوجه المعتاد بمنزلة الشد بها فليتامل

الخ أى فيركب ويكملها اه (قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قول شرح الروض أى والنهاية والمعنى وإن لم يصلح الإقامة ومثله في شرحه على العباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها سم وقوله فلعله سقط الخ أى وجرى هنا على التقييد (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن أمن را كبا فنزل ينبغى نعم سم على حج اه ع ش (قوله وأتمها الخ) أى للصحة وشيدى (قوله ذلك) أى إتمام الأركان والاستقبال (قوله استقبال راكب السفينة) أى في جميع الصلاة وإتمام الأركان كلها فإن لم يسهل له ذلك فلا يجوز له النقل على المعتمد فقول شيخ الاسلام والخطيب كهودج وسفينة معتمد بالنسبة للهودج وضعيف بالنسبة للسفينة شيخنا ومغنى (قوله إلا الملاح) والحق به صاحب مجمع البحرين البنى مسير المرقد ولم أره لغيره نهاية قال ع ش إلحاق معتمده اه وقال الرشيدى انظر ما الماردا بالالحاق وما الحاجة إليه فان المسافر ماشيا يتنقل لصوب مقصده وإن لم يكن مسير البرقده اه وقال السيد البصرى وهو وجهه وإطلاقهم الماشى والراكب صادق بمن ذكر فلا غرابة فيه ولعل وجه الغرابة من جهة أن الحاقه بالملاح يقتضى عدم لزوم إتمام الأركان وإن سهل وعدم لزوم الاستقبال إلا في التحريم إن سهل وهذا الاقتضاء متجه إذ لا فارق بينهما من حيث المعنى فليتأمل اه (قوله وهو من له دخل الخ) أى وإن لم يكن من المعدين لتسييرها كما لو عاون بعض الركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم ع ش (قوله إلا في التحريم إن سهل الخ) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناو شرعان الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل سم وقوله وكذا في شرح المنهج أى وفي النهاية والمعنى كما مرو وافقهم شيخنا فقال اما الملاح فلا يلزمه التوجه وظاهر كلامهم ولو في التحريم اه وقوله قضية صنيعة الخ عبارة البحرى على المنهج قوله فلا يلزمه أى الملاح توجه قضية انه لا يجب في التحريم وإن سهل والمعتمد وجوبه فيه إن سهل ولا يلزمه إتمام الأركان كراكب الدابة قاله حج اه شورى وع ش اه قول المتن (ولا يشترط طول سفره) ويشترط هنا مجاوزة السور وإن كان ولا فجائزة العمران فيشترط هنا جميع ما يشترط في القصر الا طول السفر ع ش اه بحر مى وفى سم بعد كلام ما نصه فيؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنقله را كبا وماشيا وإن كان في عمران بلدة أخرى وراء السور فليتأمل اه (قوله لعموم الحاجة) إلى قوله بشرطه في النهاية والمعنى إلا قوله وغيره (قوله مطلقا) أى مع القدرة وبدونها (قوله وغيره) لعله كجمع أنواع منه بتمام واحد (قوله نعم يشترط أن يكون مقصده الخ) قديفد انه لو خرج إلى بعض بساين البلد أو غيظانها البعيدة لا يجوز له التنقل لغير القبلة لأنه لا يعد

(قوله صالح لها) انظر هذا التقييد مع قوله في شرح الروض وإن لم يصلح للإقامة اه ومثله في شرح الشارح للعباب فلعله سقط من هذه النسخة قوله ولا عقب صالح لها (قوله نزل) هل يشترط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن أمن را كبا فنزل ينبغى نعم وقوله إلا الملاح والحق صاحب مجمع البحرين البنى ملاحها مسير المرقد ولم أره لغيره شرح م (قوله إلا في التحريم إن سهل) ترك هذا الاستثناء في الروضة وشرح الروض وكذا في شرح المنهج وكتب شيخنا بها مشه ما لفظه قضية صنيعة متناو شرعان الملاح لا يلزمه التوجه حتى في التحريم ولا قائل به فيما اظن اعنى تقرى على الأصح من لزوم الاستقبال حال التحريم أى إن سهل (قوله ولا يشترط طول سفره) تنبيه اعلم أن من قصد سفر مرحلتين ترخص بالقصر وغيره بمجرد الخروج من السور وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق للسور بل لو امتدت القرى المتلاصقة مرحلتين ترخص بمجرد الخروج عن انفصال عن قريته وإن كان سيرة المرحلتين في عمران تلك القرى كما هو ظاهر من جواز الترخيص بانفصاله عن بلده بنحو خروجه من سورها وإن كان في عمران بلدة أخرى ملاصق لسورها وهذا دل دليل على أن كونه في عمران البلد الآخر لا يمنع انعقاد السفر وتحققه وتسميته سفرا شرعا وإلا امتنع الترخيص لأن شرطه السفر وحينه إذ يؤخذ من ذلك أن من قصد الخروج عن سور بلده إلى محل لا يسع منه النداء جاز تنقله را كبا وماشيا وإن

صالح لها نزل وأتمها بأركانها للقبلة ما لم يمكنه ذلك عليها ويجب استقبال راكب السفينة إلا الملاح وهو من له دخل في تسييرها فانه يتنقل لجهة مقصده ولا يلزمه الاستقبال إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام الأركان وإن سهل لأنه يقطعه عن عمله (ولا يشترط طول سفره على المشهور) لعموم الحاجة مع المساحة في النقل بحل القعود فيه مطلقا وغيره نعم يشترط أن يكون مقصده على مسافة لا يسمع منها النداء بشرطه الآتية في الجمعة ويفرق بين هذا وحرمة سفر المرأة والمدين بشرطهما

فانه يمكن فيه وجود مسمى السفر (٤٩٠) بان المجوز هنا الحاجة وهي تستدعي اشتراط ذلك وثم تقويت حق الغير وهو

لا يتقيد بذلك (فان امكن)  
أى سهل (استقبال الراكب  
في مرقد) كمحففة (ولتمام  
ركوعه وسجوده) وحدهما  
أو مع غيرهما (لزومه)  
الاستقبال والاتمام لما قدر  
عليه من الكل أو البعض  
كراكب السفينة إذ لا مشقة  
(ولاً) يمكنه ذلك كله  
(فالاصح انه ان سهل  
الاستقبال) المذكور وهو  
استقبال الراكب لنحو  
وقوفها وسهولة انحرافه  
عليها أو تحريكها وسيرها  
وزمامها بيده وهي ذلول  
(وجب) لتيسره (ولاً)  
يسهل لنحو جوحها أو سيرها  
وهي مقطورة ولم يسهل  
انحرافه عليها ولا تحريكها  
(فلا) يجب لعسره (ويختص)  
وجوب الاستقبال حيث  
سهل (بالتحريم) فلا يجب  
فيما بعده وان سهل لانه تابع  
لنعم المعتمد في الواقعة  
أى طويلا على ما عبر به  
شارح وعليه يظهر ان  
المراد به ما يقطع تواصل  
السير عرفا انها مادامت  
واقفة لا يصلى عليها الا الى  
القبلة لكن لا يلزمه إتمام  
الاركان ثم ان ساريسير  
الرفقة اتم لجهة مقصده أو  
لا لغرض امتنع حتى يتم على  
ما فيه مما بينته في شرح  
الارشاد لانه بالوقوف

مسافر أو فاقو يحتمل انه جعل ذلك ضابطا لما يعد سفر ا فيه يجوز التنقل عند قصده ذلك سواء كان ما قصد  
الذهاب اليه من مرافق البلدان من غيرهما وقد يشعر بالثاني قوله مر لانه فارق حكم المقيمين في البلاد اه  
ويؤخذ من ذلك ان من اراد زيارة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وكان بين مبداسيره ومقام الامام الميل  
ونحوه جازله الترخيص بعد مجاوزة السور ان كان داخله ومجاوزه العمر ان لم يكن لما خرج منه سور مثله  
يقال في التوجه الى بركة المجاورين من الجامع الازهر ونحوه ع ش (قوله فانه يمكن فيه وجود مسمى السفر)  
أى ان كانت المسافة اقل من ذلك بحيث يسمع منها النداء قول المتن (قوله فان امكن الخ) تفصيل لما اجمله  
اولا في قوله لا فى شدة الخرف ونقل السفر الخ ع ش قول المتن (ولتمام ركوعه وسجوده الخ)  
عبارة شرح المنهج أى النهاية والمعنى ولتمام الاركان كلها وبعضها وكتبها ماشه شيخنا الشهاب عميرة  
قضية كلامه إذ ان لو سهل الاستقبال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع  
والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له انتهى ع ش زاد سم وظاهر كلام المصنف انه  
لا يمكن في اللزوم امكان تمام الركوع فقط أو السجود فقط بخلاف عبارة شرح المنهج اه وعبارة شيخنا  
واتمام الاركان كلها أو بعضها الذى هو الركوع والسجود اه عبارة البجيرى على المنهج قوله أو بعضها  
المراد به الركوع والسجود معاً لا ما يصدق باحدهما عبارة الاصل اظهر فلو قدر على إتمام احدهما فقط مع  
التوجه في الجميع فهو داخل في قوله لا فلا وبهذا ظهر لك سقوط كلام سم وعميرة حفى وعزى اه  
(قوله الاستقبال) الى قوله وظاهر الخ في النهاية لا قوله أى طويلا الى انها وقوله على ما فيه الى لانه وكذا في  
المغنى لا ما نابه عليه (قوله) وان لا يمكنه ذلك كله) دخل في ذلك ما اذا سهل التوجه في جميع الصلاة دون إتمام  
شىء من الاركان وما اذا سهل إتمام الاركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفى جميع صلاته فقضية كلامه انه  
في جميع ذلك لا يجب إلا الاستقبال عند التحريم سم على المنهج وقوله فقضية كلامه الخ معتمد ع ش وشوبرى  
وبأتى في الشارح وعن سم ما يوافقه (قوله نعم) الى قوله على ما فيه عقبه المغنى بعد ذكره عن المهمات بما  
نصه وما قاله كما قال شيخنا ظاهر في الواقعة ولكن لا يلزمه بالوقوف اتمام التوجه لظاهر الحديث السابق اه  
(قوله لنحو وقوفها الخ) متعلق بسهل و (قوله أو سيرها الخ) عطف على وقوفها قول المتن (وجب) شمل  
ما لو كانت مغسوبة نهاية أى فلا يضر غصب الدابة في جواز التنقل وان حرم ركوبها لان الحرمة فيه لامر  
خارج ع ش (قوله وهى مقطورة) راجع للمطوف فقط وقوله لم يسهل لانحرافه عليها الخ راجع  
للمطوف عليه أيضا قول المتن (ويختص بالتحريم) ولو نوى عددا في النقل المطابق ثم نوى زيادة فلا وجه انه  
لا يجب الاستقبال عند تلك النية نهاية ومعنى وعميرة واقفه سم عبارة الرشيدى قوله ذلك كله أى الاستقبال  
واتمام الاركان أو بعضها بان لم يمكنه شىء من ذلك أو امكنه الاستقبال فقط أو إتمام الاركان أو بعضها فقط  
وحينئذ خاصله ما سيذكره بقوله وظاهر صنيع المتن اه (قوله) لكن لا يلزمه إتمام الاركان) أى وله ان  
يتمها بالايمان نهاية (قوله اتم) أى صلاته نهاية (قوله) أو لا لغرض امتنع الخ) عبارة النهاية وإن كان مختاراه  
بلا ضرورة لم يجز ان يسير حتى تنتهى صلاته وصورة المسئلة كما افاده الودرحم الله تعالى إذا استمر على  
الصلاة ولا فلاح خروج من النافلة لا يحرم اه (قوله بما يشتهى في شرح الارشاد) أى من ان ماذكره قاله  
المواردى وخالفه جمع متقدمون فجوزوا له السير بعد وقوفه والبناء مطلقا اه وتقدم عن المغنى اعتماده

كان في عمر ان بلاد اخرى وراء السور فليتأمل (قوله) واتمام ركوعه وسجوده) وعبارة المنهج وشرحه  
ولتمام الاركان كلها أو بعضها وكتب شيخنا الشهاب قضية كلامه إذ ان لو سهل الاستقبال في الجميع ولم  
يتيسر سوى إتمام الركوع انه يجب الاستقبال في الجميع والاتمام في ذلك الركوع فقط وهو كلام لا وجه له  
اه وظاهره أى كلام المصنف هنا انه لا يمكن في اللزوم امكان إتمام الركوع فقط أو السجود بخلاف عبارة  
شرح المنهج (قوله ويختص بالتحريم) لو نوى عددا في النقل المطابق ثم نوى زيادة فلا وجه انه لا يجب  
الاستقبال عند تلك النية شرح م ز (قوله) لزمه فرض التوجه) قال في شرح الارشاد عقب هذا وله كما في

لزمه فرض التوجه وظاهر صنيع المتن أنه لا يجب الاستقبال في الجميع وإتمام الاركان كلها أو بعضها (قوله)



إلا أن قدر عليهما معا وإلا لم يجب الاتمام مطلقا والاستقبال إلا في تحريم سهل وفي كلام غيره، لا يؤيد ذلك والكلام في غير الواقعة لما مر فيها (وقيل يشترط) (في السلام أيضا) كالتحريم لأنه طرفها الثاني ويرد بأنه يحتاج (٤٩١) للانعقاد ما لا يحتاج للخروج ومن ثم

وجب اقتران التية بالاول  
دون الثاني (ويحرم انحرافه  
عن) استقبال صوب  
مقصده عامدا عالما مختارا  
لامطلقا لجواز قطع النفل  
والتنظير فيه ليس في محله  
بل مع مضيئه في الصلاة  
لتلبسه بعبادة فاسدة  
لإبطالها بذلك الانحراف  
لان جهة مقصده صارت  
في حقه بمنزلة القبلة فعلم انه  
لا يلزمه سلوك (طريقه)  
بل أن لا يعدل عن جهة  
المقصد كذا اطلقوه  
وقضيته انه في منعرجات  
الطريق بحيث يبقى المقصد  
خلف ظهره مثلا ينحرف  
لاستقبال جهة المقصد أو  
القبلة لكنته مشق ثم  
رايتهم اطلقوا انه لا يضر  
سلوك منعطفات الطريق  
وظاهره الاطلاق ومن ثم  
عدل غير واحد الى التعبير  
بصوب الطريق ليفهم  
ذلك (إلا إلى القبلة)  
وان كانت خلف ظهره  
على المنقول المعتمد خلافا  
لما بحثه جمع لانها الاصل  
فاغتفر له الرجوع اليها  
وان تضمن استقبال  
غير المقصد ولو قصد  
غير مقصده انحرف  
اليه فوراً لأنه صار قبلته  
بمجرد قصده اما إذا انحرف  
ناسيا أو جاهلا أو لغلبة

(قوله عليهما) أي الاستقبال واتمام الأركان الخ سم (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا وفي جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله مطلقا) أي لا لكل الأركان ولا بعضها (قوله لما مر الخ) أي انفا سم (قوله كالنحر) أي قياسا على التحريم تفسير لقول المصنف أيضا على حذف أي المفسرة (قوله استقبال) أي قوله لا مطلقا في النهاية والمعنى (قوله استقبال صوب الخ) لا حاجة إلى لفظ استقبال (قوله عالما عامدا مختارا) سيذكر تحت ذلك (قوله لا مطلقا) معمولا لانحرافه الخ ولو زاد لكن لكان أولى (قوله والتنظير فيه ليس في محله) الأولى التفرغ وتأخير عن الاضرب الآتي (قوله فعلم انه الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه سم أي كإفادته النهاية والمعنى (قوله ينحرف الخ) ان أراد جواز انه وظاهر وان خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن ان يجاب عن المتن بان الغالب ان جهة طريقه جهة مقصده سم (قوله الاستقبال الخ) الأولى لجهة المقصد الخ بحذف استقبال (قوله واطلة الخ) عبارة النهاية ولو خرج الراكب في معاطف الطريق أو عدل لوجه أو غبار أو نحو ههنا يضره (قوله وظاهره الاطلاق) أي الشامل لما ينبغي المقصد معه خلف ظهره (قوله غير واحد) أي كشيخ الاسلام والنهاية والمعنى (قوله ذلك) أي الاطلاق (قوله وإن كانت) إلى المتن في النهاية إلا قوله كالأول انحرف إلى ولو أحرف وكذا في المعنى إلا قوله ولو قصد إلى ما إذا (قوله خلافا لما بحثه جمع) عبارة النهاية خلافا للأدعي أي في الخلاف اه وعبارة المعنى خلافا لما وقع في الميمى من انه يضر إذا كانت خلفه اه (قوله استقبال غير المقصد) الأولى استدبار المقصد (قوله ولو قصد غير مقصده) أي لو تغيرت نيته عن مقصده الذي صلى اليه وعزم أن يسافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه (انحرف إليه الخ) أي وبعض في صلاته كإصر حوا به نهاية (قوله أو لغلبة الدابة) ولو انحرفت بنفسها بغير جراح وهو غافل عنها إذا كرر للصلاة في الوسيط ان قصر الزمان لم تبطل ولا أفوجهما كما قاله الشيخ البطلان نهاية والمعنى (قوله أو جاهلا) عبارة النهاية والمعنى أو لاضلاله الطريق اه (قوله فلا بطلان الخ) لكنته يسجد للسجود على المعتمد لان عمد ذلك مبطل نهاية والمعنى وبأفضل قال الكردي واعتمد التحفة أنه لا يسجد فهو على ما فيها مستثنى من قاعدة ما يبطل عمده يسجد لسجوده اه (قوله وإلا) أي وإن طال زمن الانحراف نهاية (قوله مطلقا) أي وان غاد عن قرب معنى (قوله لندرته) يؤخذه البطلان إذا أكره على الانحراف فانحرف سم أي كإصرح به النهاية (قوله من ركوعه) إلى قوله يؤخذ في النهاية وكذا في المعنى إلا قوله وبحث إلى المتن قول المتن (ثم) أي وجوبها نهاية والمعنى (قوله لسهولة ذلك الخ) قضيته انه لو تعذر عليه إتمامها أو عدم الاستقبال فيها خوفا على نفسه أو ماله مثلام ينتفل سم على المنهج أقول ولو قيل ينتفل والحالة ما ذكر لم يكن بعيدا فان المشقة المجوزة لترك الاستقبال في السفر في حق الراكب موجودة هنا

المجموع أن يتمها بالإيماء فإدام واقفا يجب عليه الاستقبال دون اتمام الأركان اه وظاهر أنه عند وقوفه إذا حركت بعض قوائمها ولو متوا اليالم يضر حيث لم يتحرك هو متوااليا (قوله إلا أن قدر عليهما) أي الاستقبال في الجميع واتمام الأركان الخ (قوله وإلا لم يجب) دخل تحته ما إذا قدر على التوجه في جميع الصلاة دون اتمام شيء من الأركان وما إذا قدر على اتمام الأركان أو بعضها دون التوجه مطلقا أو في جميع صلاته وهكذا صريح عبارة المنهج وشرحه سم (قوله لما مر) أي انفا (قوله فعلم انه لا يلزمه سلوك الخ) يعني عمار تركبه تقدير المضاف أي جهة طريقه (قوله ينحرف) ان أراد جواز انه وظاهر وان خالف حيث نذر ظاهر المتن ويمكن ان يجاب عن المتن بان الغالب ان جهة طريقه جهة مقصده (قوله وظاهره الاطلاق) وعبارة المتن توافق هذا لظهور انه أراد عن صوب طريقه فهو على حذف المضاف (قوله لندرته) يؤخذه البطلان إذا أكره على

الدابة فلا بطلان ان عاد عن قرب كالأول انحرف المصل على الأرض ناسيا وإلا بطلت فيحرم استمراره ولو أحرف قهرا بطلت مطابقا لندرته (ويومى) إن شاء (بركوعه وسجوده) حال كونه (أخفض) من ركوعه وجوبا إن أمكنه ليمتدعه ولا يلزمه وضع الجهة على نحو السرج ولا بذل وسعة في الانحناء للمشقة (والأظهر ان الماشى يتم ركوعه وسجوده) لسهولة ذلك عليه

وبحث الأذرعى أنه يومى فى نحو الثلج (٤٩٣) والوحل (ويستقبل فيهما وفى إحراره) وجلسه بين السجدين وجوبا لما ذكر (ولا

يمشى إلا فى قيامه) ومنه الاعتدال لسهولة مشى القائم فسقط عنه التوجه فيه ليمشى فيه بقدر ذكره ولا يجوز بين السجدين لقصره مع أحداث قيام فيه وهو ممتنع ويؤخذ منه أنه لو كان يزحف أو يجبو جازله فيه (وتشبهه) ولو الأول وسلامه لطوله (ولو صلى) شخص قادر على النزول (فرضا) ولو نذرا وكذا صلاة جنازة على المعتمد ويفرق بين هذا وإلحاقها بالنفل فى التيمم بأن المعنى السابق المجوز للنفل على الدابة من كثرته مع تكرار الاحتياج للسفر غير موجود فيها فبقيت على أصلها من عدم إلحاقها بالنفل وهذا أولى من الفرق بأن الجلوس يجوز صورته لأنه منتقض بامتناع فعلها على السائرة على المعتمد مع بقاء القيام (على دابة واستقبل) القبلة (واتم ركوعه وسجوده) وسائر أركانه لكونه بنحو محفة (وهى واقفة جاز) وإن لم تكن معقولة كالأصلى على سرير أو غير مستقبل أول تم كل الأركان (أو سائرة) وإن لم تمش إلا ثلاث خطوات فقط متواليه (فلا) يجوز إلا لعذر كما مر لنسبة سيرها إليه بدليل صحة الطواف عليها فلم يكن

فليراجع وقد تشبه له مسألة الوحل الآتى عش ويأتى عن سم ما وافقه (قوله وبحث الأذرعى أنه يومى الخ) أى بالسجود وهو الوجه نهاية أى لما فى الاتمام من مشقة توليت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم سم ويأتى فى الشارح قبيل قول المتن ومن صلى الخ خلافة على ما حمل عليه سم (قوله فى نحو الثلج الخ) أى كالماء نهاية أى وشدة حر الطريق قال عش ظاهره أنه يكفيه مجرد الأيمان من غير مبالغة فيه ويحتمل أن يقال ببالغ فى ذلك بحيث يقرب من نحو الوحل كن حبش ووضع نجس والأقرب الأول لأن نفل السفر خفف فيه اه (قوله ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز سم وقيدعى أن قول المصنف فى قيامه شامل له أيضا (قوله ويؤخذ منه الخ) اعتمده الشوبرى وفى السكردى مانصه وفى حاشية الإيضاح وشرحه لم وهو قريب فى العاجز عن القيام دون غيره وجرى عليه عبد الرؤوف فى شرح مختصر الإيضاح اه ويأتى عن عش خلافة (لو كان يزحف الخ) قياسه أنه لو ركع ومشى فى ركوعه لم يمتنع حيث أتمه للقبلة عش (قوله جازله فيه) أى ولا يشترط أن يكون حاله فى السفر الحيوان أو الزحف بل لو أراد ذلك فى خصوص الجلوس جاز عش وتقدم عن السكردى عن جمع خلافة (قوله قادر) يأتى محترزه سم (قوله ولو نذرا) إلى قوله لأنه فى النهاية والمعنى لا قوله هذا أولى من الفرق (قوله بين هذا) أى عدم إلحاق صلاة الجنازة بالنفل هنا (قوله مع بقاء القيام) الأولى لكونه هو محل النزاع تقديمه على قوله على المعتمد قول المتن (على دابة الخ) وكذا يجوز لو كان على سرير يحمله رجال وإن مشوا وفى أرجوحة معلقة بحبال وفى الزورق الجارى ولا يجوز لمن يصلى فرضا فى سفينة ترك القيام إلا من عذر كدوران رأس ونحوه فإن حولتها الريح فتحول صدره عن القبلة وجبرده إليها وبني إن عاد فوراً أو لا بطلت صلاته مغنى ونهاية قال عش قوله مر كدوران رأس الخ أى ومع ذلك لا تجب إعادة لعجزه عن القيام وقوله فتحول الخ أى يقينا فالشك لا يؤثر اه (قوله وسائر أركانه) إلى قوله قال شارح فى المعنى لا قوله وإن لم تمش إلى المتن وقوله إلا لعذر كما مر وقوله السفينة إلى السرير وإلى قوله أى لو خلت فى النهاية إلا الأخيرين وقوله قال شارح (قوله وسائر الأركان) شامل للقيام (قوله أو غير مستقبل الخ) مقتضى سياقه عطفه على واقفة وفيه ما لا يخفى إلا أن يقطع النظر عن تقيده بقول المتن واستقبل الخ ويمكن جعله خبر محذوف والجملة عطف على استقبال الخ قول المتن (أو سائرة فلا) أى وإن تمكن من تمام الأركان عليها نهاية (قوله إلا ثلاث خطوات الخ) ومثلها الوثبة الفاحشة وهو محتمل نهاية قال عش قوله ومثلها الخ معتمداه (قوله كما مر) وهو شدة الخوف كركدى (قوله بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه سم (قوله والسرير الذى يحمله رجال الخ) أى وإن كانوا يملكون للمحمول أو ما مورين له وإن كانوا العجميين يعتقدون وجوب طاعته فتأمل سم على المنهج أى فلا يقال ملكه لهم واعتقادهم وجوب طاعته صبر سيرهم منسوباً إليه لأننا نقول العلة فى الصحة لزوم جهة واحدة وعقلهم يقتضى ذلك عش (قوله من يلزم لجامها الخ) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه مميذاً كما نقل عن شيخنا الشباب الرملى سم اه عبارة السكردى عن عبد الرؤوف فى شرح مختصر الإيضاح وظاهره اشتراط كونه مميذاً لا يكفي كونها مقطوعة فى مثلها ولو لم يلزم لجام أول القطار شخص وهو ظاهر لأن الجهة تحتل كما هو مشاهد اه ويقيد أيضاً قول المعنى من يلزم لجامها ويسيرها

الانحراف فأنحرف (قوله وبحث الأذرعى أنه يومى الخ) فى شرح مر هو الوجه اه أى لما فى الاتمام من مشقة توليت ثيابه وبدنه وقياس ذلك الخوف لو أتم (قوله ومنه الاعتدال) بقى القيام حال الإحرام هل يجوز المشى فيه لجهة القبلة ولا يبعد الجواز (قوله قادر) يأتى محترزه (قوله بدليل الخ) فيه نظر لأن قضيته امتناع الطواف حيث لا ينسب السير إليه وفيه نظر لأن الظاهر أنه لو طاف فى سفينة صح ثم رايت ابن الرفعة اعترض بذلك (قوله بأنها تشبه البيت الخ) قضيته الجواز وإن كان سيرها منسوباً إليه ويحتمل تقيده بما إذا لم ينسب إليه (قوله من يلزم لجامها) ينبغى الاكتفاء فيه بكونه مميذاً كما نقل عن شيخنا الشباب الرملى (قوله

مستقر فى نفسه وفارق السفينة بأنها تشبه البيت للإقامة فيها شهر أو دهر والسرير الذى يحمله رجال بأن سيره منسوب بحيث يهيم ودير الدابة منسوب إليه وبأنها لا تراعى جهة واحدة ولا تثبت عليها بخلافه قاله المتولى قال حتى لو كان لها من يلزم لجامها بحيث

لا تختلف الجهة جاز ذلك وعليه يدل كلام جمع متقدمين وهو صريح في صحة الفرض في نحو محفة (٤٩٣) سائرة لان من يده زمام الدابة

يراعى القبله قال شارح  
وهي مسئلة عزيزة نفيسة  
يحتاج اليها أى لو خلت عن  
نزاع ومخالفة لاطلاقهم  
أما العاجز عن النزول عنها  
كان خشى منه مشقة لا  
تحتمل عادة أو فوت الرفقة  
ولأن لم يحصل له إلا مجرد  
الوحشة على ما اقتضاه  
اطلاقهم فيصلى عليها على  
حسب حاله قال القاضى ولا  
اعادة عليه وعليه فيفرق  
بين هذا بعد تعيين فرضه  
فيما لو استقبل وأتم الاركان  
عليها ومامر آنفاً بترك  
القبله أخطر كما مر وأطلقا  
الاعادة ويحمل على ما لا يتم  
يستقبل أولم يتم الاركان  
وكان شيخنا أشار لذلك  
بفرضه أنه صلى لمقصده  
ولو خاف الماشى ذلك لو أتم  
ركوعه وسجوده أو مأبهما  
وأعاد (ومن صلى) فرضاً  
أو نفلاً (في داخل) (الكعبة)  
من كعبته ربعتة والكعبة  
كل بيت مربع كذا في  
القاموس وفي كلامهم أن  
ابراهيم صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم بنى الكعبة  
مربعة ولا ينافيه اختلاف  
بعد ما بين اركانها لانه قليل  
لا ينافي التربع وهذا أعنى  
أن سبب تسميتها كعبة  
تربيعها أوضح من جعل

بحيث لا تختلف الجهة الخ ويؤخذ منه انه لو كان الحامل للسرى غير ميم لم يصح اه (قوله وعليه يدل الخ)  
عبارة النهاية وسبقه إلى هذا الأخير القاضى ابو الطيب واعتمد الاذرى اه (قوله قال شارح الخ) وهو  
البدون شبهة نهاية (قوله اما العاجز الخ) عبارة النهاية أى وشرح بافضل نعم إن خاف من النزول عنها على  
نفسه أو ماله وإن قل أو فوت رفقة إذا استوحش وإن لم يتضرر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة  
أو احتاج فنزوله إذا ركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته فله في جميع ذلك  
أن يصلى الفرض عليها وهي سائرة إلى جهة مقصده ويومى ويعيد انتهى أى وأشوق الركوب بالمعين مشقة  
لا تحتمل كما هو ظاهر سم قال الرشيدى قوله مر ويومى ولا حاجة اليه بل هو مضر لان الاعادة لازمة حينئذ  
وان أتم الاركان اه أى وأتم الاستقبال كما باتى عن سم (قوله كان خشى الخ) فيه ما قدمه في التنبيه من  
الاغراض (قوله فيصلى الخ) أى وهي سائرة نهاية (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما فى شرح مر اه سم  
أى وشرح بافضل (قوله وعليه) أى على ما قاله القاضى من عدم الاعادة هنا وكذا ضمير قوله الا فى بعد فرضه  
(قوله ومامر آنفاً) كأنه يريد به قوله السابق أما العاجز عن الاستقبال الخ سم وكردى (قوله ويحمل الخ) أى  
إطلاق الشيخين الاعادة هنا (قوله وكان شيخنا أشار لذلك الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة  
الاستقرار والاستقبال وتام الاركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد انتهى وظاهره كما ترى وجوب  
الاعادة إذا لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال وإتمام الاركان في الحمل المذكور نظر  
سم ويفيده ايضاً قول الشارح في شرح بافضل اما الفرض ولو جنازة ومنذورة فلا يصلى على دابة سائرة  
مطلقاً لان الاستقرار فيه شرط احتياط له نعم إن خاف من النزول الخ كان له ان يصلى الفرض عليها وهي  
سائرة إلى مقصده ويومى ويعيد اه (قوله ولو خاف الماشى ذلك الخ) كان هذا فى النقل سم أقول هذا مع  
كونه عدولاً عن الظاهر بلا مقتضى يخالف ما قدمناه عنه في حاشية قول الشارح وبحث الاذرى الخ بل حمله  
على الفرض هو صريح المقام وقياس مسئلة العاجز عن النزول المارة آنفاً وموافق لما تقدم في أول الفصل  
ولقول المغنى ويصلى المصلوب أو الغريق ونحوه حيث توجه للضرورة ويعيد اه (قوله فرضاً أو نفلاً)  
كذا في النهاية والمغنى (من كعبته) أى بالتشديد كما في القاموس أو بالتخفيف كما في عرش عن المصباح  
(قوله ولا ينافيه) أى في كلامهم (قوله لا ينافي التربع) قد يقال بل ينافيه لإذهو عبارة عن تساوى  
الاضلاع الاربعة ويحاج بان المراد التربع الحسى إذ به يكتفى أهل اللغة في الاطلاق لا الحقيقى بصرى  
(قوله من جعل سببها ارتفاعها) جرى عليه النهاية والمغنى (قوله كما سمي الخ) من تنمة الجعل المذكور  
(قوله بذلك) أى بلفظ الكعب (قوله من جعله) أى سبب التسمية (قوله فأنله) أى جاعله (قوله او  
يكون اخذاً لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا سم عبارة البصرى قوله او يكون الخ يحتاج إلى  
تأمل إذ لا يظهر وجه صحته فضلاً عن مخالفته فلي تأمل اه وقد يقال يعنى الشارح كأن سبب تسمية كعب  
الرجل بذلك اخذاً لاستدارة في مفهوم الكعب كذلك سبب تسمية الكعبة المشرفة بذلك اخذاً لاستدارة  
في مفهومه (قوله ولكنه يخالف الخ) أى اعتبار الاستدارة في مفهوم الكعب (قوله وإن لم ترتفع) إلى قوله

وإن لم يحصل له إلا مجرد الوحشة (في شرح مر أو خاف وقوع معادله لميل الحمل أو تضرر الدابة أو احتاج في  
نزوله إذا ركب إلى معين وليس معه اجير لذلك ولم يتوسم من نحو صديق اعانته اه أى وأشوق الركوب بالمعين  
مشقة لا تحتمل كما هو ظاهر (قوله على حسب حاله) أى ويعيد كما فى شرح مر ومامر آنفاً كأنه يريد قوله  
السابق اما العاجز عن الاستقبال الخ (قوله ويحمل الخ) عبارة الروض فرع بشرط في الفريضة الاستقرار  
والاستقبال وتام الاركان إلا لضرورة كخوف فوت رفقة ويعيد اه وظاهره كما ترى وجوب الاعادة إذا  
لم يجتمع الامور الثلاثة وان اجتمع منها امران كالاتقبال وإتمام الاركان في الحمل المذكور نظر (قوله لو  
أتم ركوعه) كان هذا فى الفرض (قوله او يكون اخذاً لاستدارة الخ) كيف الاستثناء على هذا افتامه (قوله

سببها ارتفاعها كما سمي كعب الرجل بذلك لا ارتفاعه واصوب من جعله استدارتها إلا أن يريد قائله بالاستدارة التربع مجازاً أو يكون أخذ  
الاستدارة في الكعب سبباً لتسميته لكونه مخالف لكلام أئمة اللغة (واستقبل جدارها أو بابها) حال كونه (مردوداً) وإن لم ترتفع عتبة

ان سامت بعض الباب كما هو ظاهر (أو) حال كونه (مفتوحا) لكن (مع ارتفاع عتبه ثلث ذراع) بذراع الآدمي تقريبا (أو) صلي (على سطحها) أو في عرصتها لو انهدمت والعياذ بالله تعالى (مستقبلا من بنائها) أو ما ألحق به كعصا مسمرة أو ثابتة وشجرة ثابتة وتراب منها مجتمع (ماسبق جاز) لتوجهه إلى جزء من البيت وإن بعد عنه أكثر من ثلاثة أذرع أو خرج بعض بدنه عن هواه الشاخص لأنه متوجه ببعضه جزأ أو بباقيه هواها لكن تبعا فلا ينافيه ما يأتي وقضية كلامهم أن الشجرة الجافة هنا كالرطبة وحينئذ فيشكل بما يأتي في الأصول والثمار أنها لا تكون مثلها إلا إن عرش عليها مثلا ويحاج بأن الثبوت يختلف عرفا المراد به هنا وثم ألا ترى أنه ثم في الوتد بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت فان قلت

لأنه متوجه في النهاية إلا أنه أبدا ثابتة بمبنية (قوله ان سامت الخ) احتراز عما إذا طول رجل الباب أو ركب الباب من جانب العلو إلى محل لا يسامت المتوجه إلى المنفذ شيئا من الباب لعدم امتداده إلى الأسفل وباتى عن المغنى والنهاية ما هو كالصريح في هذا التصوير الثاني وبذلك يندفع قول البصري ما نصه قوله ان سامت كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى والظاهر وان الخ ثم رايت في النهاية وان الخ وقوله ثم رايت في النهاية الخ لعله في نسخة مصلحة وإلا فما طاعنا عليه من نسخ النهاية قتل عبارة الشارح بلا و (قوله بذراع الآدمي) إلى قوله فلا ينافيه في المغنى إلا أنه كالنهاية وشيخ الاسلام عبر بمبنية بدل ثابتة (قوله أو ما ألحق به الخ) عبارة المغنى والنهاية أو استقبال شاخصا كذلك أى قدر ثلث ذراع متصلا بالكعبة وإن لم يكن قد قامت طولاً وعرضا كشجرة ثابتة وعصا الخ وزاد الأول ولو لازيل هذا الشاخص في أثناء صلاته لم يضر لأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء اه قال السيد البصري قوله ولو لازيل الخ يؤذن بأنه منقول المذهب وفي سم على المنهج لو أزيل الشاخص في الصلاة هل يغتفر الوجه لا وفاقم روليس كزوال الرابطة في الأثناء لأن أمر الاستقبال فوق الرابطة اه وافر عش كلام سم المذكور ونقل البجيرى عن الزيادى ما يوافقه عن الشهاب الرملى ما يوافق كلام المغنى ثم قال وانظر لو انهدم بعضها ووقف خارجها مستقبلا هواه المنهدم دون شئ من الباقي هل يكفي لأنه بعد مستقبله ولا لقدرة على استقبال الباقي وظاهر كلامهم الأول قياسا على ما لو ارتفع على جبل أى قيس واستقبل هواها مع إمكان الانخفاض بحيث يستقبل نفسها سم وعش واطفيحي اه (قوله كعصا الخ) أى بخلاف ما إذا صلى إلى متاع ووضع أو زرع نابت أو خشبية مغروزة فيها لم تصح صلاته وظاهر كلامهم أنه لو استقبال الشاخص المذكور أى المتصل بالكعبة وهو قدر ثلث ذراع في حالة قيامه دون بقية صلاته كان استقبال خشبة عرضها ثلثا ذراع معترضة في باب الكعبة تحاذى صدره في حال قيامه دون بقية صلاته أنها تصح وفي ذلك وقفة بل الذى يذبحي أنها لا تصح في هذه الحالة إلا على الجنازة لأنه مستقبل في جميع صلاته بخلاف غيرها لأنه في حال سجوده غير مستقبل لشيء منها مغنى ونهاية وفي الكردي عن الشورى عن مر والوجه صحة تحريمه بغير الجنازة إلى وجود المبط اه (قوله مسمرة) قال الشيخ عميرة ولو سمرها ليصل إليها ثم يأخذها فالظاهر أنه لا يكفي ويحتمل خلافه اه وارتضى مر هذا الخلاف فليتأمل سم على المنهج اه عش (قوله أو ثابتة) في النهاية والمغنى أى وشرحي المنهج والروض بدله أو مبنية لفعل المراد بالثابتة المبنية أو صواب تلك المثبتة فهي مساوية لها بصرى أقول وقول الشارح الاتى ويحاج الخ كالصريح فى الأول (قوله وتراب منها الخ) أى لا الذى تلقيه الريح شرح بافضل وزيادى عبارة عش يذبحي أن مثله أى التراب المجتمع منها أحجارها المقلوعة سم على المنهج ولو شك في التراب هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يظهر اه قول الماتن (ماسبق) وهو قدر ثلث ذراع وإن جمع ترابها امامه أو نزل في منخفض منها كحفرة كفى نهاية قول الماتن (جاز) أى ما صلا مغنى (قوله أو خرج الخ) أى فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه سم (قوله بعض بدنه) أى طولاً أو عرضاً (قوله جزءا) أى من الكعبة (قوله ما يأتى) أى فى قوله وإنا جاز استقبال هواها الخ كردي (قوله ان الشجرة الجافة) أى النابتة بقرينة ما بعده (قوله كالرطبة) قد يقال ان كان ثبوتها مع جفافها كنبوت العصا المسمرة فكالرطبة أو المغروزة فلا لم يكن بعيدا ويمكن ان يبق على إطلاقه ويفرق بأنه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء فليتأمل بصرى أقول وهذا الثانى هو قضية إطلاقهم جواز الاستقبال إلى شجرة ثابتة (قوله الاترى انه ثم) أى الثبوت في البيع (بمجرد الغرز وهنا بزيادة الثبوت) أى البناء وهذا صريح في عدم كفاية أو ثابتة) عبارة شرح الروض أو مبنية كما صرح بها فى الأصل ثم قال فى الروض لاحشيش وعصا مغروزة وفى شرحه لأنه لا يعد من اجزائها ويخالف العصا الأولى وتاد المغروزة فى الدار حيث تعد منها بدليل دخولها في بيعها بجريان العادة بغرزها للصلحة فعدت من الدار لذلك اه واما مسألة الشجرة الجافة فقد يفرق بان من شأنها فى الدار لا المسجد الا زالة (قوله أو خرج) فلا يشترط غلط الشاخص بحيث يسامت جميع بدنه (قوله)

هذا مقول لا شك كالتلاان الملحظ هنا بوث يصيره كالجزء في الشرف واليابسة فيها ذلك بزيادة لانها ليست اجنبية بخلاف الوتد المغروز  
وتم ثبوت يصيره كالجزء المنتفع به بالقوة أو بالفعل والتد كذلك بخلاف اليابسة التي ليس عليها نحو تعريش ونقل بعضهم اشتراط  
وقف نحو العصا الثابتة وقيد بقرته من الفرق لكن ظاهر كلامهم خلافه (٤٩٥) ويوجه بانه يعد منها باعتبار الظاهر

وان استحق الازالة من وجه اخر وصح انه <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> صلى فيها النفل ورواية لم يصلي فيها أى في مرة أخرى كما صح إذا ثبت مقدم على الثاني وإذا ثبت جواز النفل فيها جاز له الفرض ايضا إذا لا فارق بين الاستقبال فيها في الحضور ومن ثم لم يراعوا خلاف المانع فيها لكنه ظاهر في النفل لصريح المخالفة فيه دون الفرض لان القياس المذكور قابل للمنع بأن النفل اغتفر فيه حضرا ايضا ما لم يغتفر في الفرض إلا أن يجاب بأن الاصل استواء الفرض والنفل في الشروط إلا إذا ورد دليل بالفرق ولم يرد هنا وأيضا فعلة المنع لم تنصع ومالم تنصع العلة فيه لا بد من نص صريح فيه إذ الامور التعبدية لا تثبت إلا بالنصوص الصريحة فكان الخلاف فيه ضعيف المدرك جداً وما ضعيف مدركه كذلك لا يراعى بل النفل داخلها افضل منه ببقية المسجد بخلاف البيت فانه فيه افضل منه حتى من الكعبة كما شمله الحديث بل نقل

الوتد المغروز عند الشارح وقال للنهي والمغنى والاسنى فقول البجيرمي وفي حج انه يكفي استقبال الوتد المغروز اه خلاف الصواب إلا إذا اراد في غير التحفة وشرح بافضل فلم يجمع (قوله هذا) أي الجواب المذكور (مقوله الاشكال) أي لانه إذا لم يكف هنا ما يدخل هناك وهو الوتد المغروز فبالاولى لا يكفي هنا ما لا يدخل هناك وهي الشجرة الجافة (قوله بخلاف اليابسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق ووضع نحو جذع عليها سم (قوله لكن ظاهر كلامهم خلافه) جزم به المغنى (قوله من وجه اخر) أي من حيث كونه ملكا للغير (قوله وصح) إلى قوله لكنه في النهاية لإقوله أو المنيب مقدم على الثاني (قوله ورواية لم يصلي الخ) عبارة النهاية وروى احمد في مسنده وابن حبان في صحيحه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل البيت في اليوم الاول ولم يصل ودخل في الثاني وصلى وفي هذا جواب عن نفي اسامة الصلاة والاصحاب ومنهم المصنف في المذهب قد أجابوا باحتمال الدخول مرتين وقد ثبت ذلك بالنقل لا بالاحتمال اه (قوله أي في مرة الخ) خبر ورواية الخ (قوله كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذا ثبت الخ سم وفي نسخة صحيحة مقابلة على اصل الشارح مراراً والمثبت الخ بالواو بدل الذال وهو موضوع فوقه صح وعليها فلا اشكال (قوله ومن ثم) أي من اجل عدم الفارق (قوله لم يراعوا الخ) يأتي عن النهاية والمغنى ما يوافقه وعلم بذلك عدم صحة افتاء بعض الطلبة بأولية ترك الصلاة في الحجر خروجا من خلاف المانع كالامام مالك (قوله لكنه الخ) أي عدم سن رعاية الخلاف (قوله لصريح المخالفة الخ) أي للحديث الصحيح السابق انفا (قوله بان النفل الخ) متعلق بالمنع (قوله ايضا) أي كفعلة في البيت الحرام (قوله فعلة المنع) أي حكمة المنع في الفرض (قوله الخلاف فيه) أي في الفرض (قوله بل النفل) إلى قوله فاندفع في النهاية والمغنى (قوله بل النفل داخلها افضل الخ) ومثله الذر والقضاء نهاية (قوله ببقية المسجد) أي الحرام (قوله بخلاف البيت) أي بيت الانسان رشيدى وكردى (قوله على انه فيه) أي النفل في بيت الانسان (قوله افضل منه في غيره الخ) أي إلا ما استثنى (قوله وكذا الفرض) وإنما لم يراع خلاف من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة لعدم احترامه لمخالفة لسنة صحيحة فانه صلى الله عليه وسلم صلى فيها مغنى ونهاية (قوله إلا إذا راح الخ) عبارة النهاية وكذا صلاة من لم يرج جماعة خارج الكعبة بان لم يرجها صلا او يرجها داخلها او داخلها وخارجها فان رجاها خارجها فقط فخرجها افضل اه (قوله خارجها) أي دون داخلها سم (قوله اولى من الفضيلة الخ) أي كالجماعة ببيتها فانه افضل من الافراد في المسجد نهاية ومغنى (قوله اما إذا لم يستقبل ما ذكر) أي كان كان الشاخص اقل من ثلثي ذراع نهاية ومغنى (قوله فلا يصح) أي ما صلا (قوله فيه لا اليه) أي البيت الحرام (قوله لمن هو خارجها الخ) أي ولو على نحو جبل أي قيس نهاية ومغنى (قوله مستقبلا له) أي للبيت الحرام قول المتن (ومن امكنه الخ) أي بلا مشقة لا تحتمل سم أي عرفاً وما يرى باقي عن المغنى مثله (قوله او خارجها الخ) عبارة النهاية والمغنى أو بمكة ولا حائل أو على جبل أي قيس أو على سطح وهو متمكن من معاينتها وحصل له شك فيها لنحو ظلمة لم يحجز له العمل بقول غيره اه قال الرشيدى مراده مر بالظلمة الظلمة المانعة من المعاينة في الحال مع التمكن من التوصل إلى المعاينة بغير

بخلاف اليابسة الخ) في نفي الانتفاع بالقوة عنها نظر مع امكان التعليق بها ووضع نحو جذع عليها (قوله أي في مرة اخرى كما صح) قد يقال لاحاجة مع ذلك لقوله إذا ثبت الخ اه (قوله خارجها) أي دون داخلها (قوله ومن امكنه علم القبلة) أي بلا مشقة لا تحتمل

الاجماع على انه فيه افضل منه في غيره حتى المسجد الحرام وكذلك الفرض افضل في الكعبة إلا إذا رجا جماعة خارجها لان الفضيلة المتعلقة بذات العبادة اولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها اما إذا لم يستقبل ما ذكر فلا يصح لانه صلى فيه لا اليه وإنما جاز استقبالها وانما هو خارجها هدمت أو وجدت لانه يسمى عرفاً مستقبلاً لها بخلاف من فيها لانه في دوائها فلا يسمى عرفاً مستقبلاً له فاندفع ما شنع به بعض الحنفية غفلة عن رعاية العرف المناط به ضابط الاستقبال اتفاقاً (وهو امكنه علم القبلة) بان كان بالمسجد الحرام او خارجها

ولا حائل أو وثم حائل  
أحدثه لغير حاجة أو أحدثه  
غيره تعديا وأمكنته  
أزالته فيما يظهر (حرم  
عليه التقليد) وهو الأخذ  
بقول الغير الناشئ عن  
الاجتهاد وأراد به هنا  
الأخذ بقول الغير ولو  
عن علم ويفرق بين هذا  
واكتفاء الصحابة رضوان  
الله عليهم بالأخبار عنه  
ﷺ مع إمكان اليقين  
بالسماح منه والأخذ بقول  
الغير في المياه ونحوها بأن  
المدار في القبلة لكونها  
أمراً حسياً على اليقين  
بخلاف الأحكام ونحوها  
(والاجتهاد) كاستجهد  
وجد النص فعلم أن من  
بالمسجد وهو أعمى أو في  
ظلمة لا يعتمد إلا المس  
الذي يحصل له به اليقين  
أو أخبار عدد التواتر وكذا  
قريته قطعية بأن كان قد  
رأى محلاً فيه من جعل  
ظهوره له مثلاً يكون  
مستقبلاً أو أخبره بذلك  
عدد التواتر (ولا يمكنه  
علم عينها أو أمكنه وثم  
حائل ولو حادثاً بفعله  
لحاجة لكن أن لم يكن  
تعدى بأحدثه أو زال  
تعديه فيما يظهر فيهما  
(أخذ) وجوباً

مشقة اه (قوله ولا حائل) أي بأن كان يحمل بشاهد فيه الكعبة وإلا فبعض أما كن مكة إذا كان فيه  
لا يشاهد الكعبة عش (قوله أو وثم حائل الخ) لا يظهر الواو موقع لوقال ولا ثم حائل أو أحدثه الخ لكان  
أخضر واسبك (قوله أحدثه لغير حاجة) أي ولم يطر الاحتياج له عش (قوله أو أحدثه غيره تعديا) أي  
ولم يزل تعديه كما يأتي في كلامه (قوله وهو) إلى قوله أو أخبار الخ في النهاية ما يوافقه (قوله وهو الأخذ الخ)  
أي في الاصطلاح عش (قوله الأخذ بقول الغير الخ) محل منع الأخذ إذا لم يقدح خبر الغير اليقين كخبر  
المعصوم أو عدد التواتر كروى عش أي كما يفيد قول الشارح الآتي أو أخبار عدد التواتر (قوله ولو  
عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه سم قال الرشيدى وعش الأولى اسقاط ولولان المخبر عن غير علم هو  
المجتهد وستأتي مسئلته في المتن اه وفيه تأمل (قوله بين هذا) أي عدم الأخذ بقول الغير هنا ولو عن علم (قوله  
واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار عنه إذا كانوا يحضرونه وإلا فقد لا يحتاج للفرق فليتأمل  
سم أقول تكرر حضورهم معه صلى الله عليه وسلم بعد سماعهم الأخبار عنه كحضورهم عنده حين سماعهم  
الأخبار عنه في الاحتياج إلى الفرق (قوله في المياه) أي مع إمكان الطهارة من ماء متيقن الطهارة رشيدى  
(قوله امر احسياً) أي مشاهدتها (قوله على اليقين الخ) ولو بنى محرابه على المعاينة صلى إليه أبداً من غير  
احتياج إلى المعاينة في كل صلاة ومثل ذلك ما لو صلى بالمعاينة لم يحتاج إلى المعاينة في كل صلاة ما لم يفارق محله  
وتطرق إليه الاحتمال وفي معنى المعائن من نشاء مكة وتيقن إصابة القبلة وإن لم يعاينها حال صلاته تنهاية ومعنى  
(قوله كمتجهد) إلى قوله أو أخبار الخ زاد المعنى عقبه نعم إن حصل بذلك مشقة جاز الأخذ بقول ثقة يخبر عن  
علم كما يؤخذ مما يأتي في وجوب السؤال اه (قوله كمتجهد الخ) أي قياساً عليه وهذا القياس لا يظهر  
بالنسبة للمعطوف عليه عبارة شرح المنهج لسببها في ذلك وكالحاكم إذا وجد النص اه (قوله  
لا يعتمد الخ) ويؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن علم عند وجود الحائل الآتي لي للمشقة حيثئذ ومن  
قوله الآتي أن لم يكن فيه مشقة عرفان الاعمى إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس  
الكعبة في الأولى والمحراب في الثاني لا متلاً محل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة ونحو ذلك سقط عنه  
وجوب اللبس وجاهله الأخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لآي شجاع سم على  
خج اهرشيدى زاد عش وقوله ونحو ذلك أي كالسواى وقوله جازله الأخذ بقول المخبر الخ أي أن وجدته  
وإلا فله الاجتهاد عش (قوله لا باللبس الذي الخ) فلو اشتبه عليه مواضع لمساها بصر فأن خاف فوت الوقت  
صلى كيف اتفق وأعاد كما يؤخذ مما يأتي في نهاية وقوله فان خاف الخ أي بأن لم يدر كما يتأما فيه عش (قوله  
أو أخبار عدد التواتر) أي ولو من كفار وصبيان عش (قوله الذي يحصل له به اليقين) شمل ما لو كان  
اللبس يفيد اليقين في الجملة دون العين كافي المحارب المطعون فيها تيامناً وتياسراً الاجمعة وحيثئذ فيجب على  
الاعمى لمس حوائطها ليستفيد اليقين في الجملة ثم يقلد في التيامن والتياسر هكذا ظهر فليحرر رشيدى  
(قوله ولا يمكنه) إلى قول المتن يخبر في النهاية والمعنى لا قوله لكن إلى المتن وقوله في الأولى إلى ولا يجوز (قوله  
أو أمكنه وثم حائل الخ) لا حاجة إليه بل لا وجه له بعد تقييد المكان في جانب الإثبات بما مر قد كرر وتدر  
بصرى (قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة سم (قوله بفعله) أي أو بفعل غيره ولو  
بغير حاجة عش لكن بشرط عدم التعدى أخذاً بما قدمه الشارح في شرح ومن أمكنه الخ (قوله  
قوله ولو عن علم) أي لأن اليقين مقدم عليه (قوله واكتفاء الصحابة الخ) هذا إن اكتفى الصحابة بالأخبار  
عنه إذا كانوا يحضرونه وإلا فقد لا يحتاج للفرق فليتأمل (قوله بان المدار الخ) قد يفرق بان القبلة في جهة  
واحدة إذا علمت لم يبق احتياج إلى البحث عنها بعد ذلك فلا مشقة في الانضمام باليقين بخلاف ما ذكر  
(قوله لكن الخ) يفيد اجتماع التعدى مع الحاجة (تنبيه) يؤخذ من جواز الأخذ بقول المخبر عن  
علم عند وجود الحائل المذكور أي للمشقة حيثئذ ومن قوله الآتي أن لم تمكن فيه مشقة عرفان الاعمى  
إذا دخل المسجد الحرام أو مسجد محرابه معتمد وشق عليه لمس الكعبة في الأولى والمحراب في الثاني

في الاولى) أى عدم الامكان (قوله في الثانية) أى الامكان (قوله ان يتكلف المعاناة) عبارة شرح المنهج ولا يتكلف المعاناة بصعود حائل أو دخول المسجد للشقة اه قال البجيرى قوله بصعود حائل أى وان قل كئلا ثلاث درج (قوله او دخول المسجد) اى وان قرب ايضا عش و (قوله للشقة) وإن كانت تحتل عادة حفى اه وهذه الغاية تخالف ما مر عن سم والبرماوى عند قول المصنف ومن أمكنه (قوله ولا يجوز له الاجتهاد) الاولى تاخير عن قول المتن بخبر عن علم قول المتن (بقول ثقة) اى ومنه ولى يخبره عن كشف عش هذا إنما يظهر على ما يأتى فى الشرح من ان المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن بخلاف ظاهر المتن الذي جرى عليه شرح بافضل فقال اى مشاهدة اه (قوله بقول ثقة الخ) اى وبمعناه كما يأتى وكان ينبغي أن بقدره هنا أيضا ليظهر عطف قوله كحجرات الخ على قوله الخ إذ الكشف إنما يفيد الظن لا معلم كما صرحوا به (قوله ولا فاسق) اى ولا مرتكب خاتم المروءة مع السلامة من الفسق عن الاقرب ثم ظاهر لإطلاقة ولو وقع فى قلبه صدقة وقياس ما يأتى فى الصوم الاخذ بخبره حينئذ لان يفرق بأنه لما كان أمر القبلة مبنيًا على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم احتيط لها عش (قوله ويجب سؤاله الخ) وهل يجب تكرير السؤال لكل فرض سم عبارة عش ويجب تكرير السؤال لكل صلاة تحضر كما يجب تجديد الاجتهاد اه حج اه ولعله فى غير التحفة وشرح بافضل وإلا فما يأتى فى شرح ويجب تجديد الاجتهاد الخ فالفرق بينه وبين ما هنا ظاهر (قوله ان سهل الخ) وإذا سئل الثقة فالأقرب انه يجب عليه الارشاد لها لانه من فروض الكفايات ثم ان لم يكن فى اخباره مشقة لا يستحق الاجرة وإلا استحقها عش (قوله بان لم يكن فيه مشقة الخ) فان كان عليه مشقة فى السؤال لبعدها المكان او نحوه فيجوز له الاجتهاد نهاية ومعنى قوله مر لبعدها المكان أى بحيث لا يكلف تحصيل الماء منه و (قوله أو نحوه) أى كنهج المسؤول عش (قوله كقوله) إلى قوله ولا يجب فى النهاية الا قوله وهو عالم بدلالته (قوله أو رأيت الجم الخ) ظاهر صنيعة أنه يجب عليه الاخذ بقوله فى هذه المسئلة ومسئلة القطب التى تليها مطلقا وهو محل تأمل فالذى يظهر فى الاولى ان حكمها حكم المحراب المعتمد فله الصلاة إلى تلك الجهة وله الاجتهاد بيمينه ويسره وفى الثانية ان محل ما ذكر فيها حيث لم يكن عالما بامارة اخرى غير اضعف من القطب إذ هو يجتهد حينئذ غاية الامر انه يقبل اخباره فيما يتوقف عليه الاجتهاد وهو الامارة وهذا يعلم ما فى نظم هذه فى سلك مسائل هذا القسم فالاولى تاخيرها الى القسم الثالث والتنبيه على انه يعتمد قول المخبر فى الامارة كما يعتمد فى اصل القبلة فليتأمل ثم رايت فى سم على المنهج التنبيه على ان قول المخبر المذكور لا يزيد على المحراب اى فيجوز الاجتهاد معه بيمينه ويسره بصرى عبارة النهاية ثم محل امتناع الاجتهاد فيما ذكر اى فى محارب المسلمين ومعظم طريقتهم وقراهم الغير المطعونة وفيما اخبر عدل باتفاق جفع من المسلمين على جهة أو اخبر صاحب الدار عن القبلة بشرطه بالنسبة للجهة أما بالنسبة للتيامن والتماسر فيجوز ثم قال فان قال المخبر رأيت القطب أو الجم الغفير يصلون هكذا فهو اخبار عن علم فالأخذ به قبول خبر لا تقليد اه قال عش قوله مر فهو اخبار الخ بمعناه انه كالأخبار فى تقدمه على الاجتهاد اه (قوله أو رأيت الجم الخ) ويتعين محله أخذًا بما يأتى آنفا على ما لا الم يعلم أن صلاتهم بتقليد بعضهم المجتهد فى القبلة (قوله الجم) لعل المراد به عدد التواتر انظر لو تعارضت هذه الامور سم على حج اقول ينبغي ان عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاخبار عن علم برؤية الكعبة ثم رؤية المحارب لعل

لا متلا محل بالناس أو امتداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب للمس وجازله الاخذ بقول المخبر عن علم وهو ظاهر وفى ذلك مزيد فى شرحنا لاني شجاع (قوله ويجب سؤاله) هل يجب تكرير سؤاله لكل فرض (قوله كقوله هذه الكعبة الخ) انظر لو تعارضت هذه الامور ما المقدم وقوله الجم الغفير لعل

فى الاولى وكذا فى الثانية  
إن لم يتكلف المعاناة ولا  
يجوز له الاجتهاد (بقول  
ثقة) فى الرواية بصير ولو  
أمة لا كافر قطعًا ولا فاسق  
وغير مكلف على الاصح  
ويجب سؤاله ان سهل بأن  
لم تكن فيه مشقة عرفًا كما  
هو ظاهر (يخبر عن علم)  
كقوله هذه الكعبة أو  
رأيت الجم الغفير يصلون  
لهذه الجهة

المعتمدة ثم رؤية القطب ثم الاخبار برؤية الجهم الغفير وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وخبر المخبر عن علم يفيد الظن فقدم عليه التواتر ورؤية السكبة أبعد عن الغلط من رؤية القطب لأنه وإن كان بمنزلة العيان لكنه قد يقع الخطأ في رؤيته لاشتباهاه على الرائي أو لما منع قام بالرأي ورؤية القطب أقرب لتحرير ما يصلح إليه عند الرائي فإن المخبر بأنه رأى الجهم الغفير يصلون ككذار بما يكون مستنده رؤية صلاتهم تلك الجهة فلا يأمن في الأخذ بقوله من الانحراف بمئة أو يسرة عش (قوله أو القطب الخ) الذي يظهر أن صورة هذا أن يكون المخبر بكسر الباء في موضع يرى فيه القطب دون المخبر بفتحها فيمتنع عليه حينئذ الاجتهاد في محل القطب كان ينظر الى السكواكب التي حوله ليستدل بها على موضعه وإلا فهو مشكل جداً ثم رأيت في القليوبي على المحلى قال وليس منه أي من الاخبار عن علم الاخبار برؤية القطب ونحوه خلافاً لمن زعمه لأنه من أدلة الاجتهاد اه أي وهو دون الاخبار عن علم رتبة لكن إن أوجب بما قدمته هان الامر كرده ويظهر أن صورة ذلك أن يرى المخبر القطب في الليل ويشخص سمته ويخبر غيره في النهار مثلاً (قوله وهو عالم بدلالته) أي المخبر بفتح الباء وكذلك في حاشية الايضاح ونظر فيه عبد الرؤوف في شرح المختصر بأن العمل حينئذ بالاجتهاد لا بمن يخبر عن علم وهو ظاهر اه وفي حاشية الايضاح للشارح أن محل منع الاجتهاد في ذلك إنما هو في الجهة فقط في رتبة المحارب الموثوق بها لكن كلام التحفة وشرحي الارشاد له يقتضي عدم الجواز في المئة واليسرة أيضاً كرده (قوله وكحرب اه) الى قوله ولا يجب في المغنى (قوله قرون من المسلمين الخ) وفي فتاوى السيوطي أن المراد بالقرون جماعات كثيرة من المسلمين صلوا الى هذا المحارب ولم ينقل عن احد منهم أنه طعن فيه وليس المراد بذلك ثلثمائة سنة بلا شك ولا مائة ولا نصفها وقد يكتفي بنسبة وقد يحتاج الى أكثر فالمرجع الى كثرة الناس لا الى طول الزمن اه سمور شيدى (قوله وكحرب الخ) وفي سم على حج ويجب على الانسان قبل الاقدام أي على اعتماد المحارب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن وإن صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وينبغي أن محل ذلك في محراب لم يكسر طاقوه واحتمل الطعن فيه وإلا فصلاته صحيحة من غير سؤال عش (قوله بشرط أن يسلم من الطعن) ويكتفي الطعن من واحد اذا ذكر له مستند أو كان من أهل العلم بالمليقات لذلك يخبره عن رتبة اليقين الذي لا يجتهد معه سم على حج اه عش (قوله أرياف مصر) أي مزارعها كرده (قوله وبه يدل الخ) أي بقوله نعم الخ (قوله لاجهية الخ) عطف على قوله بمئة الخ (قوله وجعل) الى قول الماتن ويقضي في النهاية إلا ما أنبه عليه وقوله ومثله محاذيه كاهو واضح وقوله وقيل الى الماتن (قوله من ذلك) أي من اخبار الثقة أي من حيث الاعتدال لا من حيث امتناع الاجتهاد بمئة ويسرة كما مر عن النهاية (قوله ويتعين حمله الخ) عبارة النهاية وهو ظاهر ان علم أن صاحبها أي الدار يخبر عن غير اجتهاد وإلا لم يجز تقليده اه قال عش قوله مر يخبر عن غير اجتهاد أي بأن أخبر عن معانية أو ما في معناها كرؤية القطب أو المحارب المعتمدة وقوله مر وإلا لم يجز الخ أي بأن علم أنه يخبر عن اجتهاد أو شك في أمره اه وقال الرشيدى ومن غير الاجتهاد أخذاً بما قبله استناد إخباره الى اتفاق أهل البلدة على جهاتها أو وضعها المعلوم منه جهة القبلة في الدار وإن كان مستندهم الاجتهاد فعلم أن هذا لا يختص بدور مكة فتنبه اه (قوله والا الخ) خرج عنه صورة الشك وقد تقدم عن النهاية ما يخالفه (قوله وماتبت) الى قول الماتن ويقضي في المغنى لا قوله ومثله محاذيه كاهو واضح وما أنبه عليه (قوله وماتبت الخ) عبارة النهاية وهذا في غير محاربه ﷺ ومساجده اما هي فيمتنع الاجتهاد فيها مطلقاً لأنه لا يقر على خطأ فلو تخيل حاذق فيها بمئة أو يسرة تخياله باطل ومساجده هي التي صلى فيها أن ضبطت المراد عدد التواتر (قوله نشأ بها قرون من المسلمين) قال السيوطي في فتاويه ليس المراد بالقرون ثلثمائة

أو القطب مثلاً هنا وهو عالم بدلالته وكحرب اه وهو بقربة نشأ بها قرون من المسلمين بشرط أن يسلم من الطعن لا ككثير من قرى أرياف مصر وغيرها أو بجادة يكسر طاقوها من المسلمين نعم يجوز الاجتهاد في المحراب المذكور بأقسامه بمئة ويسرة لا مكان الخطأ فيهما مع ذلك ولا يجب خلافاً للسبكي لأن الظاهر أنه على الصواب وبه يعلم أن المراد بالعلم هنا ما يشمل الظن لاجهية لاستحالة فيها وجعل بعضهم إخبار صاحب المنزل عن القبلة من ذلك حتى يجب الأخذ به ويحرم الاجتهاد ويتعين حمله على ما إذا لم يعلم أن سبب إخباره اجتهاده وإلا لم يجز لقادر على الاجتهاد الأخذ بخبره كاهو ظاهر وماتبت أنه ﷺ صلى اليه



ومحاربه كل ما ثبت صلاحه فيه إذ لم يكن في زمنه محارب اه زاد المغني والمحارب لغة صدر المجلس سمي الطاق المعروف بذلك لان المصلي يحارب فيه الشيطان وألحق بعض الاصحاب قبلة البصرة والكوفة بموضع صلى فيه النبي ﷺ انصب الصحابة لها قال ع ش قوله مر ومساجده الخ المغيرة بين المسجد والمحارب إنما هي بحسب المفهوم فالمدار هنا على ضبط ما استقبله في صلاته حتى لو علمت صلاته في مكان وضبط خصوص موقفه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يضبط ما استقبله فيه لم يكن مانعا من الاجتهاد بل يجب معه الاجتهاد (قوله كل ما ثبت الخ) أي ولو بخبر الواحد كما هو ظاهر حجج اه زيادى وقوله مر إذ لم يكن في زمنه الخ أي إذ المحارب المجوف على الهيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال الأذرى بكرة الدخول في طاقة المحارب ورأيت بها مش نسخة قديمة ولا يكره الدخول في الطاقة خلافا للسيوطى اه عبارة البرماوى ولا تسكره الصلاة في المحارب الممهود ولا بمن فيه خلافا للجلال السيوطى ولم يكن في زمنه ﷺ والخلفاء بعده إلى آخر المائة الاولى وإنما حدثت المحارب في أول المائة الثانية اه (قوله ومثله محاذيه الخ) بقاؤه على اطلاقه مشكلا فليقيد بمحاذ لا يتحقق خروجه عن سمت القبلة بذلك المحل بل قد يقال انه مشكلا مطلقا اذ لا مانع أن يكون موقفه ﷺ لطرف البيت بحيث يكون الواقف عن يمينه أو يساره ﷺ خارجا عن محاذة البيت فليتأمل وليعزز نعم ان حمل المحاذى على المسامات من امامه وخلفه فلا إشكال بصرى (قوله لانه لا يقر على خطأ) يعنى أنه ان وقع منه ﷺ خطأ أنه عليه بالوحى والصحيح أنه وغيره من الانبياء لعصمتهم لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا ان ترتب عليه تشريع كما في سلامه عليه الصلاة والسلام من ركعتين ع ش (قوله وليس مثله مانصبه الصحابة الخ) لانهم لم ينصبوها إلا لعن اجتهاد واجتهادهم لا يوجب القطع بعدم انحراف وان قل و (قوله والكوفة) أي والشام وبيت المقدس وجامع

سنة بلا شك ولا مائة سنة ولا نصفها وإنما المراد جماعات من المسلمين صلوا إلى هذا المحارب ولم ينقل عن أحد منهم أنه طعن فيه فهذا هو الذى لا يجتهد فيه في الجهد ويجتهد فيه في التيامن والنياسر وقد عبر في شرح المذهب بقوله في بلد كبير أو في قرية صغيرة يكثرون المارون بها حيث لا يقرونه على الخطأ فلم يشترط قرونا وإنما شرط كثرة المارين وذلك مرجعه إلى العرف وقد يكتفي في مثل ذلك بسنة وقد يحتاج إلى أكثر بحسب كثرة مرور الناس بها وقتله فالمرجع إلى كثرة الناس لا إلى طول الزمن ويكفي الطعن من واحد إذا ذكره مستندا أو كان من أهل العلم بالميقات فذلك يخرجه عن رتبة اليقين الذى لا يجتهد معه ومن صلى إلى محارب ثم تبين فقد شرطه المذكور أى وهو مضى القرون والسلامة من الطعن لزمه الاعادة لان واجبه حينئذ الاجتهاد ولا يجوز له الاعتماد عليه كما صرح به في شرح المذهب ومن واجبه الاجتهاد إذا صلى بدونه أعاد ويجب على الانسان قبل الاقدام البحث عن وجود الشرط المذكور وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته اه وسئل أيضا عما إذا نشأ جماعة ببلدة عمر كل واحد منهم نحو خمسين سنة وهم يصلون إلى محارب زاوية كان على عهد آبائهم ببلدهم وهم لا يعرفون أمضى عليه قرون أم لا وهل طعن فيه أحد أم لا ثم ورد عليه شخص يعرف الميقات فقال لهم هذا فاسد وأحدث لهم محر با غيره منحر فاعنه هل يلزمهم اتباع قوله ويلزمهم اعادة ما صلوا إلى الاول فاجاب بقوله محارب الزاوية المذكورة إن كان ببلدة كبيرة أو صغيرة كثر المرورو بها ولم يسمع فيها طعن فالصلاة اليه صحيحة وإن كانت صغيرة لم يكثر المرورو بها لم تصح إلا بالاجتهاد ويتبع قول الميقاتي في تحريره إن كان بار عافيه موثوقا به فقليل ما هم ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات اه وقوله ولا يلزم اعادة ما تقدم من الصلوات في هذا نظر فليتأمل فيه مع قوله فيما مر عن فتاويه الوجه الاعادة وإذا صلى قبله بدون اجتهاد لم تنعقد صلاته إذ مقتضاه وجوب الاعادة هنا (وليس مثله مانصبه الصحابة) صريح في جواز الاجتهاد بمئة

ومثله محاذيه كما هو واضح  
يتمتع الاجتهاد فيه ولو  
بمئة ويسرة لانه لا يقر على  
خطا وليس مثله مانصبه  
الصحابة رضى الله عنهم  
كقبلة البصرة والكوفة

مصر القديمة وهو الجامع العتيق نهاية عبارة سم قوله رليس مثله الخ صريح في جواز الاجتهاد بمنته ويسرة في محراب مسجد الأقصى خلافا لما توهمه جمع من الطلبة اه (قوله فان فقد الثقة الخ) أى بأن كان في محل لا يكلف تحصيل الماء منه عش وقلوبى وهو فوق حد القرب ومن فقد الشرعى ما لو امتنع من الاخبار أو طلب الاجرة مع عدم القدرة عليها كافي الاطفيحي بحججى (قوله ومن في معناه) أى في امتناع الاجتهاد معه المتقدم في قوله أو رأيت الخ وكمحراب الخ وجعل بعضهم الخ وما ثبت الخ، كان الاولى ابدال من بما (قوله لعلمه الخ) أى وهو بصير نهاية ومعنى قال عش ومفهوما أى التعليل أن من لا يعرف الادلة لا يحرم عليه التقليد وينافيه قول المصنف وان قدر فالاصح الخ وأجاب عنه الشيخ عميرة بما حاصله أن المراد بالعلم هنا أعم من أن يكون حاصله بالفعل أو بالقوة بأن مكنه التعلم اه (قوله بل يجتهد وجوبا) إلا إن ضاق الوقت عنه فالاصح أنه لا يجتهد ويصلى على حسب حاله ويعيد وجوبا معنى ونهاية وباقى في الشارح ما يفيد وزاد النهاية ويجوز الاعتماد على بيت الابرة في دخول الوقت والقبلة لا فادتها الظن بذلك كما يفيد الاجتهاد أفتى به الوالدرحه الله تعالى وهو ظاهر اه قال عش قوله مر لا فادتها الظن الخ قضيته أن بيت الابرة في مرتبة المجتهد وليس مراد اذلو كان في مرتبة لحرمة العمل به ان قدر على الاجتهاد كما يحرم الاخذ بقول المجتهد لكن تعبيره بجواز الاعتماد يشعر بانه مخير بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرتبة بين المخبر عن العلم وبين الاجتهاد وينبغى أن مرتبة بعد مرتبة المحراب المعتمد فان ذلك بمنزلة المخبر عن علم حتى لا يجوز الاجتهاد معه جهة ولا غير ها على ما مر اه واعتمد شيخنا والقلوبى أن بيت الابرة في مرتبة المحراب المعتمد ويجوز الاجتهاد فيه أيضا بمنته أو يسرة لاجبة اه وإلى هذا ميل القلب والله أعلم (قوله وأضعفها الخ) قال الخطاب دلائل القبلة ست الاطوال والاعراض مع الدائرة الهندسية أو غيرها من الاشكال الهندسية أو غيرها والقطب والكواكب والشمس والقمر والرياح، هى أضعفها كما أن أقواها الاطوال فالعروض ثم القطب اه كرى (قوله وأقواها القطب الخ) لعل باعتبار الامارات الظاهرة المحسوسة المدر كة للعوام أيضا بخلاف الامارات المقررة عند ارباب الهيئة فانه أضبط أقرب إلى الصواب منه بكثير فليتأمل بصرى عبارة الكردى وكان مرادهم بذلك بالنسبة للنجوم أو الادلة المشاهدة أو من حيث ان اكثر الناس لا يعرفون الاطوال والاعراض والا فهما أقوى من القطب كما تقدم آتفا عن الخطاب اه (قوله الشمالى) أى للزومه مكانه أبدا تقريرا وخرج به الجنوبي فهو غير مرتقى في أكثر البلاد لنزوله في الافق كرى (قوله وهو مشهور) عبارة النهاية والمغنى قالوا وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقدين والجدى وكانهما سمياه نجما لجوارته له وإلا فهو كما قال السبكى وغيره ليس نجما وإنما هو نقطة تدور عليها هذه الكواكب بقرب النجوم اه قال الكردى الفرقدان نجمان كبيران على يمين الخط وهو رأسه الواقع في جانب المغرب فانه يمين بالنظر إلى الموجه إلى القبلة والجدى بالتصغير نجم كبير على يسار الخط وبين الجدى والفرقدين ثلاثة انجم من كل جانب على هيئة القوس الموتر ويسمى الجدى بالقطب أيضا لقربه منه وبالوتد وبفاس الرحا اه (قوله باختلاف الاقاليم) أى السمعة التى هى قسم المغمور من الدنيا كرى (قوله فيمصر) أى وأسبوط وفوة ورشيد ودمياط واندلس والامكندرية وتونس ونحوهم كرى (قوله خلف اذنه اليسرى) أى قليلا وأهل المدينة النبوية والقدس وغزة وبلبك وطرسوس ونحوهم يجعلونه مائلا إلى نحو الكتف وأهل الجزيرة وملطية وأرمية والموصل ونحوهم يجعلونه على فقار الظهر وأهل بغداد والكوفة والرى وخوارزم وحوان ونحوهم يجعلونه على الخد الايمن وأهل البصرة وأصبهان وفارس وكرمان ونحوهم يجعلونه على الاذن اليمنى وأهل الطائف وعرفات ومزدلفة ومنى وشرقي المنحنى يجعلونه على الكتف الايمن

(فان فقد) الثقة المخبر عن علم ومن في معناه (وأمكنه الاجتهاد) لعلمه بادلة القبلة (حرم) عليه (التقليد) لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا بل يجتهد وجوبا بالادلة وأضعفها الريح وأقواها القطب الشمالى بثلاث القاف وهو مشهور وتختلف دلالاته باختلاف الاقاليم فيمصر يجعله المصلى خلف اذنه اليسرى وبالعراق وما وراء النهر خلف اذنه اليمنى

كردى (قوله وبالين قبالة الخ) عبارة الكردي وأهل اليمن وعدن وصنعاء وزبيد وحضرموت ونحوهم يجعلونه بين العينين اه (قوله وبالشام) أى وحص و حلب ونحوهم كردي (قوله لنحو غيم الخ) أى كظلمة مغنى (قوله يزول الخ) أى غالباً نهاية قول المتن (وصلى الخ) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتنقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن هم فيه سم وفى النهاية والمغنى ما يوافقه قال ع ش قوله مر كما قاله الامام الخ معتمد ثم قال ويمكن حمل كلام الامام ومن تبعه على ما إذا رجا زوال التحير وكلام غيره على خلافه اه وقال الكردي على شرح بافضل ظاهر إطلاقه أنه لا يجب عليه الصبر إلى ضيق الوقت وهو صريح التحفة وظاهر كلام شيخ الاسلام والايضاح وأقره الجلال الرملى فى شرحه واقتضاه كلامه فى شرح الهجة وصرحه الزبائى فى حواشى المنهج واعتمده الطبرلاوى وقيدته سم فى شرح أبى شجاع بما إذا ضاق الوقت قال كما يفيد ما فى الروضة وأصلها عن الامام وأقره ونقله هو والشوبرى فى حواشى المنهج عن شرح الارشاد للشارح وعن مر وفى حواشيه للحلبى المعتمد أنه كفافة الطهورين ان جوز زوال التحير صبر لضيق الوقت وإلا صلى أوله اه وفى البجيرى عن المداينى اعتماد كلام الحلبي اه قول المتن (كيف كان) وهل يجب عليه التزام ما صلى اليه أم لا فيه نظر والأقرب الأول لأنه باختياره التزم استقباله فلا يتركه إلا لما يرجح غيره عليه ع ش (قوله وكذا لو ضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر سم (قوله ويؤدى ان ظهرت الخ) هذا يقتضى أنه يصلى قبل ضيق الوقت فتأمل لكنه مخالف لما بينه فى شرحى الارشاد والعباب إلا أن يريد بناء هذا على ما فى المجموع والتنقيح بناء على الوهم المذكور فيما رسم (قوله حيث) إلى قول المتن ومن عجز فى النهاية إلا قوله ومعاذ مع جماعة وقوله وإن لم يفارق محله وكذا فى المغنى إلا قوله أى يحضر إلى المتن (قوله حيث لم يكن الخ) أما إذا كان ذا كراً للدليل الأول فلا يجب عليه تجديد الاجتهاد قطعاً مغنى (قوله ذا كراً) كذا فى أصله رحمه الله تعالى فليحذر بصرى أى لحقه النص بزيادة ألف كما فى النهاية والمغنى وشرح بافضل (قوله وسؤال المجتهد الخ) وظاهره أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد السابق إذا لم يكن ذا كراً الدليل سم عبارة المغنى أو التقليد فى نحو الاعمى اه قول المتن (لكل صلاة تحضر الخ) هذا الخلاف يجرى فى المفتى فى الاحكام الشرعية وفى الشاهد إذا زكى ثم شهد ثانياً بعد طول الزمن أى عرفاً وفى طلب التيمم المأذوم بنتقل عن موضعه عميرة اه ع ش (قوله أى فرض عيني) ولا يجب للنافلة جز ما ومثلها صلاة الجنائز كما فى التيمم مغنى ونهاية (قوله ولو مندورة) ظاهره ان الضحى مثلاً إذا نذر ما يكتفى لها اجتهاد واحد وان عدد سلامها رشدي عبارة ع ش وهل يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعتين إذا سلم منهما كالضحى أو يفرق بين ما يصح الجمع فيه بين ركعات باحرام واحد كالضحى فيكتفى له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الاحرام فيه باكثر من ركعتين كالترايح فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه نظر ولا يبعد إلفاً بما فى التيمم فعلى ما تقدم أنه الراجح من أنه يكتفى للترايح تيمم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد هنا لما رأينا أيضاً أنها كلها صلاة واحدة والكلام فى المنذورة اه (قوله ومعاذ) ظاهره ولو عقب

أو يسرة فى محراب المسجد الأقصى خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة (قوله وصلى كيف كان) أى عند ضيق الوقت لا عند اتساعه قال فى شرح العباب بل يصبر وجوباً مادام الوقت متسعاً كما قاله الامام وغيره وأقره الشيخان واعتراض المجموع والتنقيح عليه من حيث الخلاف لا الحكم خلافاً لمن هم فيه وإنما جاز التيمم أول الوقت لتحقق عجزه ثم من غير نسبه لتقصير البتة بخلاف هذا (قوله وكذا لو ضاق الوقت) كذا فى الروض وظاهره وإن أخر بلا عذر (قوله ويؤدى ان ظهرت له فيه) هذا يقتضى أنه يصلى قبل

وبالين قبالة مما بلى جانبه  
لا يسر وبالشام وراه وقيل  
ينحرف بدمشق وما قاربها  
إلى الشرق قليلاً (وإن تحير)  
المجتهد فلم يظهر له شئ من نحو  
غيم أو تعارض أدلة (لم يولد  
فى الاظهر) وإن ضاق  
الوقت لأنه يجتهد والتحير  
عارض يزول عن قرب  
(وصلى كيف كان) لحركة  
الوقت وكذا لو ضاق الوقت  
عن الاجتهاد (ويقضى)  
إذا ظهرت له القبلة بعد  
الوقت لأنه نادرو يؤدى ان  
ظهرت له فيه (ويجب)  
حيث لم يكن ذا كراً للدليل  
الأول (تجديد الاجتهاد)  
وسؤال المجتهد حيث جوزنا  
تقليده (لكل صلاة) أى  
فرض عيني مؤداة وفاتمة  
ولو مندورة ومعاذ

السلام من غير فاصل سم قال السيد البصري قوله ومعادة ليس في الاسنى والمغنى والنهاية اه وقال ع ش  
قال حجج ومعادة الخ وعليه فمذه مستثناة من عدم وجوب تجديدا للاجتهاد للنافلة ويمكن توجيهه بأن المعادة لما  
قيل بفرضيتها وعدم صحتهما من قعود مع القدرة أشبهت الفرائض فلم تلحق بالنوافل اه (قوله مع جماعة)  
ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد وبقي ما لو سن اعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا ولا يبعد أنه يحدد سم على حجج اه ع ش وقوله ثم رأيت  
في شرح الارشاد الخ ويأتي عن النهاية ما يصرح بذلك أيضا (قوله فلا اعتراض عليه) أى بأن يقال قضية  
التعبير بتخصر أن الكلام فيما لو اجتهد قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دخل وقتها فيخرج بذلك المنذورة  
والفائتة والحاضرة اذا اجتهد في وقتها وصلى فائتة بذلك الاجتهاد ثم أراد فعل الحاضرة فانه لم يصدق عليه أنها  
حضرت بعد الاجتهاد ع ش (قوله فالاجتهاد الثاني الخ) يمكن أن يقال في كيفية الاستدلال بالثاني اما أن  
يوافق الاول فيقوى أو يخالفه ولا يكون الا لا قوى أو يوجب التحير وهو أيضا مفيد لدلالته على خلل الاول  
بسبب عدم الاطلاق على المعارض له فليتأمل بصري قول الممتنع (ومن عجز عن الاجتهاد الخ) يتأمل هذا مع  
ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع بتزايد مطاوعا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل  
ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جاز له التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه  
التعلم وامتنع التقليد فان قلدرمه القضاء وبغارة الروضة ظاهرة في كل ذلك سم على حجج اه رشيدى  
(قوله كاعنى بصري) إلى قوله إلا أن علمه في النهاية والمغنى (قوله ولا فاسق) أى ولا مرتكب خاتم المرواة  
مع السلامة من الفسق على الأقرب ع ش (قوله ولا فاسق وكافر) لعل صوابها النصب (قوله إلا أن علمه  
الخ) ظاهره رجوع الضمير المستر لو احد من الثلاثة المنذورة وإن كان قضية كلام النهاية رجوعه للكافر  
فقط عبارته نعم قال الماوردى لو استعلم مسلم من مشرك دلائل القبلية ووقع في قلبه صدقه واجتهد لنفسه في  
جهات القبلية جاز لانه عمل في القبلية على اجتهاد نفسه وإنما قبل خبر المشرك في غيرها قال الاذرى وما أظنهم  
يوافقونه عليه ونظر فيه الشاشى وقال اذا لم يقبل خبره في القبلية لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عليها مسلم  
وسكون نفسه الى خبره لا يوجب أن يعول عليه الحكم اه وهذا هو المعتمد اه قال ع ش وقوله مر وهذا هو  
المعتمد أى قوله مر ونظر فيه الشاشى الخ اه وقال الرشيدى قوله مر إلا أن يوافق عليها الخ لا يخفى أن  
منه بل أولى ما اذا كان للمسلمين في ذلك قواعد مدونة كاهو الواقع وكان لا يستقل بفهمها فوافقته على فهم  
معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع اه (قوله صيرت له ملكة الخ) يظهر أنه حيث علم القواعد بالادلة

مع جماعة (تخصر) أى  
مخصر فعلها بأن يدخل وقته  
فلا اعتراض عليه (على  
الصحيح) وإن لم يفارق محله  
سعيًا في إصابة الحق ما أمكن  
لأن الظن الاول لا ثقة  
ببقائه فالاجتهاد الثاني ان  
وافق فهو زيادة ولا فهو  
غالبًا إنما يكون لا قوى  
والاخذ بالاقوى واجب  
(ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم  
الادلة) وهى كثيرة فيها  
تصانيف متعددة (كاعنى)  
بصري أو بصيرة (قلد) وجوبا  
(ثقة) في الرواية كما لا غير  
مكلف ولا فاسق وكافر إلا  
إن علمه قواعد صيرت له  
ملكه يعلم القبلية بحيث يمكنه  
أن يبرهن عليها وإن نسي  
تلك القواعد كما هو ظاهر  
وكلام الماوردى المخالف  
لذلك ضعيف

ضيق الوقت فتأمل له لكتبته مخالف لما بين في شرح الارشاد والعباب إلا ان يريد بناء هذا على ما في المجموع  
والتنقيح بناء على التوهم المنذورة فيما مر (قوله وسؤال المجتهد) وظاهر أنه لا عبرة بجوابه المستند للاجتهاد  
السابق إذا لم يكن ذا ك الدليله (قوله أى فرض عيني) قال في الروض للنافلة اه قال في شرحه ومثلها صلاة  
الجنائز اه وظاهره أنه يفعل النافلة بذلك الاجتهاد وان مضى الوقت أو أوقات (قوله ومعادة) ظاهره ولو  
عقب السلام من غير فاصل (مع جماعة) ينبغي أو فرادى لفساد الاولى ثم رأيت في شرح الارشاد ع ش بقوله  
ومعادة لفساد الاولى كما اقتضاه كلام المجموع او في جماعته اه بقي ما لو سن اعادتها على الانفراد لجرى بان قول  
ببطلانها على ما يأتي في الجماعة فهل يحدد لها أيضا ولا يبعد أنه يحدد (قوله ومن عجز عن الاجتهاد) يتأمل هذا  
مع ما تقدم يعلم ان العالم بالفعل بادلة القبلية يتمتع بتقليده مطلقا وإن كان التعلم فرض كفاية وغير العالم بالفعل

الدالة على صحتها واستلزامها كان الحكم كذلك وإن لم يحصل له ملكة فتأمل بصري (قوله وكلام الماوردي المخالف الخ) لعل مراده بالمخالفة أن كلام الماوردي يفيد أنه إذا تعلم منه الأدلة وفلده في العمل بمقتضاها كان أخبره بأن النجم إذا استقبلته أو استدبرته على صفة كذا كنت مستقبلا للسكبة وهو على هذا التقدير ضعيف أما إذا تعلم أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واجتهد في ذلك حتى صار له ملكة يقتدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها لم يمتنع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأخذ به وبما تقرر يعلم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الشارح م ر وما ذكره جج ع ش قول المتن (عارفا) أى بخلاف غير العارف نهاية ومعنى (قوله كالعالمى الخ) عبارة النهاية والمغنى فاستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون اه (قوله فان صلى) إلى المتن في المغنى وإلى التنبيه في النهاية الا قوله وقال جمع وجوبا (قوله وإن أصاب) أما ما صلاه بالتقليد وصادف فيه القبلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة عليه فيه ويجب عليه إعادة السؤال لكل فريضة تحضر بناء على الخلاف المتقدم في تجديد الاجتهاد كما ذكره في الكفاية نهاية ومعنى (قوله مجتهدان) ولو اتحد أحدهما وتعدد الآخر فلد من شاء منهما م ر سم على حجج اه ع ش (قوله اخذ بقول أعلمها الخ) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما وثيق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما إلى آخره اه وفي شرح العباب فالاولى تقديم الاوثق الخ اه سم على حجج وهو المعتمد وبقي ما لو اختلف عليه مخبران عن علم أو ما هو بمنزلة كان قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقال الاخر يكون خلف أذنك اليسرى مثلافه يأخذ بقول أحدهما كالمجتهدين أو يتساقطان غنده فيه نظر ولعل الثاني أقرب ع ش بخذف (قوله ندبا الخ) عبارة المغنى ندبا كافي الشرح الكبير المرافعى وجوبا الخ في الصغير له قال بعض المتأخرين وهو الاشبه ونقله في الكفاية عن نص الام فان استويا تخير وقبل يصلى مرتين اه (قوله وقال جمع وجوبا) لكن المعتمد التخيير وهو الذى جرى عليه الشارح في كتابه وكذا غيره من المتأخرين نعم تقليد الاوثق والاعلم عنده أولى كرى قول المتن (وإن قدر) أى المكلف نهاية ومعنى (قوله دون دقائقها) صادق بما إذا تمكن من تعلمها دون الظواهر وعدم وجوبها حينئذ محل تأمل بصري وظاهر أن ما صوره من فرض المحال (قوله يقل فيه الخ) أى الحضرة أو السفر عبارة سم قوله يقل فيه العارفون راجع أيضا للحضر كما يدل عليه ما أتى اه وعبارة النهاية وينبغي أن يلحق بالمسافر أى في وجوب التعلم عينا أصحاب الخيام والنجعة إذا قلاوا وكذا من قطن بموضع بعيد من بادية أو قرية أو نحو ذلك اه (قوله وليس الخ) الظاهر انه راجع للسفر فقط كما هو صريح قول النهاية ولو سافر من قرية إلى أخرى قريبة بحيث يقطع المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالحضر كما استظهره الشيخ اه (قوله وسفر) الواو بمعنى أو (قوله محارب الخ) أى أو عارفون (قوله يكبر عارفوه) ينظر فيه فان كان التعلم فرض كفاية في حقه جازله التقليد بلا قضاء وإن كان فرض عين في حقه وجب عليه التعلم وامتنع التقليد فان قلنا لزمه القضاء وعبارة الروضة ظاهرة في كل ذلك (قوله مجتهدان) لو اتحد أحدهما وتعدد الآخر فلد من شاء منهما م ر (قوله وأوتقهما) قال في شرح الارشاد فان كان أحدهما وثيق والآخر أعلم فالظاهر استواؤهما الخ اه وفي شرح العباب فالاولى تقديم الاوثق الخ اه (قوله يقل فيه العارفون) راجع أيضا للحضر كما يدل عليه ما أتى (قوله عينا) قال في الروضة فان قلنا ليس بفرض عين صلى بالتقليد ولا يقضى كالعالمى وإن قلنا فرض عين لم يجز التقليد فان قلنا يقضى لتقصيره وإن ضاق الوقت عن التعلم فهو كالعالم إذا تخير وتقدم الخلاف فيه اه فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبقى إلا قدر

(عارفا) بالأدلة كالعالمى في الأحكام يقلد مجتهدا فيها فان صلى بلا تقليد قضى وإن أصاب وإن اختلف عليه مجتهدان أخذ بقول أعلمها وأوتقهما ندبا وقال جمع وجوبا (وإن قدر) على تعلم الأدلة (فالأصح وجوب التعلم) عينا لظواهرها دون دقائقها إن كان يحضر أو أراد سفرا يقل فيه العارفون وليس بين قرى متقاربة بها محارب معتمدة كما هو ظاهر لكثرة الاشتباه حينئذ مع ندرة من يرجع اليه بخلاف من يحضر وسفر كثيرا عارفوه أو بين قرى كذلك بان يسهل عادة رؤية عارف أو محارب معتمد قبل ضيق الوقت فان التعلم حينئذ فرض كفاية فيصلى بالتقليد ولا يقضى

وإنما وجب تعلم بقية الشر وطعينا مطلقا لانه لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم والسلف بعده الزموا احاد الناش بذلك مطلقا بخلاف بقية الشر وط (تنبيه) إلحاق الحضر بالسفر فيما ذكر ( ٥٠٤ ) ظاهر وتفرقتهم بالانتماء بها باعتبار غلبة وجود العارف أو ما يقوم مقامه في الحضر

دون السفر وإذا زومه التعلم عينا عصي بتركه ( فيحرم التقليد ) وإن ضاق الوقت عن تعلمها فيصلي على حسب حاله ويقضى ( ومن صلى بالاجتهاد ) منه أو من مقلده ( فتيقن ) هو أو مقلده ( الخطأ ) معينا ولو يمتنع أو يسره بمشاهدة الكعبة أو نحو المحراب السابق أو باخبار ثقة عن أحد هذين فالقول بأنه إنما يتيقن بقرب مكة ممنوع ( قضى ) أن بان له بعد الوقت وإلا أعاد فيه وجوبها فيها ( في الاظهر ) كالحاكم يجد النص بخلاف حكمه وسواء أتيقن الصواب أم لا لكنه إنما يفعل المقضى إذا تيقن الصواب أو ظنه أما إذا لم يتيقن الخطأ فلا قضاء جزما وإن ظنه باجتهاد لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد وعلى الاظهر ( فلو تيقنه فيها ) ولو يمتنع أو يسره إن كان باخبار ثقة عن علم كإتاني ( وجب استئنافها ) لعدم الاعتداد بما مضى وخرج بتيقن الخطأ ظنه تيقنه فيها ) ولو يمتنع أو يسره فقيه تفصيل مذكور في قوله ( وإن تغير اجتهاده ) ثانيا فيها إلى ارجح بان ظهر له الصواب في جهة أخرى أو أخبره عن اجتهاده اعلم

ينبغي أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب أى أو الحضر جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن القبلة وجود واحد منهم من غير مشقة قوية تحصل في قصده له عيش عبارة البصرى قال سم على المنهج لو كان في السفر عارف واحد فينبغي وفاقا لشيخنا الطبرلاوى جواز السفر من غير تعلم تدبر انتهى وقد يقال هو متجه عند صغر الركب بحيث يسهل مراجعته فينبغي اناطة الحكم بقدر الحاجة ثم رايته في فتح الجواد قال بحيث تسهل مراجعة ثقة منهم قبل خروج الوقت فيما يظهر انتهى وبعبارة الكردى عن حاشية الايضاح للشارح قضية كلام السبكي انه لا بد من ثلاثة ويوجه بان الواحد قد يموت أو ينقطع بخلاف الثلاثة فإن الغالب بقاء بعضهم إلى انقضاء السفر اه ( قوله وإنما وجب الخ ) الاولى وإنما لم يجب عينا مطلقا كبقية الشر وط لانه الخ ( قوله مطلقا ) أى سفر أو حضر أو حضر أقل به العارفون وكثروا ( قوله بذلك ) أى يتعلم أدلة القبلة ( مطلقا ) أى سفر أو حضرا ( قوله تنبيه ) إلى قول المتن ومن صلى في المغنى والنهاية ما يوافقه قول المتن ( فيحرم التقليد ) فإن قلد لزمه انقضاء نهاية وسم ( قوله فيصلى الخ ) فهل يشترط التأخير لضيق الوقت بان لا يبق إلا قدر الصلاة كفى التحجير على ما تقدم أو يفرق سم وكلام النهاية كالصرح في الاشتراط وكذا المغنى عبارة فيحرم التقليد ضاق الوقت عن التعلم أو اتسع فإن ضاق صلى كيف كان ووجب عليه الاعادة والثاني لا يجب عليه التعلم بخصوصه بل هو فرض كفاية فيجوز له التقليد ولا يقضى ما يصلح به اه ( قوله منه ) إلى قوله وخرج بالا علم في النهاية والمغنى ما يفيد الا قوله لكنه إلى اما إذا ( قوله معينا ) خرج به المجهول كفى الصلاة إلى جهات اربع باجتهادات فلا اعادة فيها كإسباتى مغنى واسنى ونهاية ( قوله بمشاهدة الكعبة الخ ) عبارة النهاية والمغنى والمراد باليقن ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان اه ( قوله أو نحو المحراب الخ ) محله في غير محاربه صلى الله عليه وسلم فيما إذا تبين أن المحراب مخالف لما صلى اليه جهة لا يمتنع أو يسره فيما يظهر لما تقرر أن له الاجتهاد فيهما في المحراب المذكور بصري وقد مر انقاعن النهاية والمغنى ما يفيد ( قوله أو باخبار الخ ) في افادته اليقين نظر نعم يفيد مع قرينة وقدير ادب اليقين هنا ما يشمل ما في حكمه سم قول المتن ( قضى ) أى ثبتت في ذمته وإنما يعيد بالفعل عند ظهور الصواب فلم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحرمة الوقت كالتحجير شورى أهيجرى على قول المتن ( في الاظهر ) والثاني لا يقضى لانه ترك القبلة بعذر فاشبه تركها في حال القتال ونقله الترمذى عن أكثر اهل العلم واختاره المازنى مغنى ( قوله وسواء الخ ) عطف على قوله ان بان الخ فانه بمعنى سواء بان في الوقت أو بعده ( قوله المقضى ) أى أو المعادة سم قول المتن ( فيها ) أى الصلاة نهاية ( قوله كما يأتى ) أى في قوله وبأخباره عن اجتهاد اخباره عن عيان الخ قول المتن ( وجب استئنافها ) أى استقر وجوب استئنافها في ذمته لكن لا يفعلها إلا عند ظهور الصواب عيش ( قوله ظنه ) أى باجتهاد قول المتن ( وإن تغير اجتهاده الخ ) ولودخل في الصلاة باجتهاد فعلى فيها التمسك ولا اعادة فإن دار أو اداره غيره عن تلك الجهة استأنف باجتهاد غيره نقله في المجموع عن نص الام ومثله يؤخذ أنه يجب اعادة الاجتهاد للفرض الواحد إذا فسد نهاية ( قوله به ) أى بالصواب ( قوله لكن يشترط مقارنة ظهوره الخ ) ينبغي أن المراد بالمقارنة ما هو الاعم من المقارنة الصلاة كفى التحجير على ما تقدم أو يفرق فيه نظر ( قوله معينا ) عبارة الروض أن تعين الخطأ قال في شرحه وخرج بتعين الخطأ ابهامه كفى الصلاة إلى جهات باجتهادات فلا اعادة فيها كما مر اه ( قوله أو باخبار

عنده من مقلده ( عمل بالثاني ) وجوبا لانه الصواب في ظنه لكن يشترط مقارنة

ظهوره لظهور الخطأ وإلا بطلت لمضى جزء منها إلى غير قبلة محسوبة ألاما لو كان اجتهاده الثاني أضعف فكان لعدم وكذا المساوى حقيقة

على المتعمد خلافا للجموع وغيره وإطلاق الجهوز وجوب التحول محمول على ( ٥٠٥ ) ما إذا كان الثاني أوضح

وخرج بالأعلم عنده  
الادون والمثل والمشكوك  
فيه وإنما لم يجب الأخذ بقول  
الأفضل ابتداء كما مر لأنه  
هنا التزم جهة بدخوله في  
الصلاة إليها فلا يتحول  
عنها إلى أخرى إلا بأرجح  
بخلافه قبلها فيخير مطلقا  
فان قلت غاية التزام الجهة  
أنه يستمر عليها لا أنه  
يتحول لغيرها ولو أرجح  
فكان المناسب تخييره هنا  
كالا ابتداء قلت المراد بالتزام  
الجهة أنه بدخوله في الصلاة  
الجهة التزم ترجيح أحد  
الظنين بالجرى عليه بالفعل  
فاذا أخبره من هو مظنة  
لكون الصواب معه لزمه  
الرجوع إليه وقبلها لم  
يلزم شيئا فبقي على تخييره  
وبأخباره عن اجتihad  
أخباره عن عيان كالمقطب  
فيجب قطعها وإن كان  
مقلده أرجح وبقول فيها  
مالو تغير قبلها فان تيقن  
الخطأ اعتمد الصواب  
وان ظنه وظن صواب  
جهة أخرى اعتمد أوضح  
الدليلين عنده ويفرق بينه  
وبين مامر في العلم بأن  
الظن المستند لفعل النفس  
أقوى من المستند لغيره فان  
تساويا تخير زاد البغوى  
ثم يعيد لتزدد حالة  
الشروع ومالو تغير

حقيقة أو حكما لم يمض قبل ظهور الصواب ما يسع ركنا كما لو تردد في النية وزال تردد فوراً وكما لو انحرف عن  
القبلة نسيانا أو دارت به السفينة أو غير ذلك حيث لا تبطل صلاته بعده فوراً (قوله على المتعمد الخ)  
وقال للمغني والنهاية وزاد الثاني ويؤيد الأول أى التفصيل بين كونه فيها وفي خارجها بل هو من أفراد قول  
المجموع عن الام واتفاق الاصحاب لو دخل في الصلاة باجتهاد ثم شك ولم يتم رجوعه لجهة اتهمها إلى جهته ولا  
إعادته وكذا في سيم عن الاسنى (قوله كما مر) أى قيل قول المصنف وان قدر الخ (قوله لأنه هنا التزم) قد  
يقضى هذا عكس الحكم لان قضيته التزام جهة خصوصاً في الصلاة التي ينبغي احترامها ان لا يلتفت لغيرها  
مطلقاً بخلافه قبل الالتزام سيم أى وما ذكره من الفرق إنما يظهر في صورة المساواة كإثبات النهاية والمغني عبارتهما  
فان احتويا ولم يكن في صلاة تخير بينهما لعدم مزية أحدهما على الآخر وفيها وجب العمل بالأول ويفرق بينهما  
بأنه التزم بدخوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أجنبي لا يناسب الصلاة فاحتط لها (قوله  
مطلقاً) أى مع الرجحان والمساواة (قوله فكان المناسب الخ) أى لا سيما مع المساواة (قوله أنه) حقه ان يذكر  
قيل التزم الخ (قوله بالجرى الخ) متعلق بالتزم الخ (قوله من هو مظنة الخ) أى بخلاف الادون والمثل  
والمشكوك فيه (قوله وبأخباره الخ) عطف على قوله بالأعلم الخ (قوله كالمقطب) قد يقال لا فائدة في هذا إلا  
بالنسبة للعارف بكيفية الاستدلال بالمقطب وحينئذ فهذا مجتهد وهو لا يقلد وان تخير فكيف بجماع قوله  
الآتى وان كان مقلده أرجح لا يقال يمكن فرضه فيما اذا أخبر بالمقطب وبدلته ولم يكن عارفاً بما قبل ذلك  
لأننا نقول المتاهل للتعلم كالعارف في امتناع التقليد نعم ان فرض طر و التاهل له في أثناء الصلاة لم يعد وان  
كان نادر الوقوع سيد عمر (قوله قبلها) أى الصلاة (قوله وبين مامر) أى من قوله وان اختلف عليه مجتهد  
الخ سيم (قوله ثم يعيده) اعتمده مر سيم (قوله ومالو تغير الخ) ( فرع ) لو اجتهد اثنان في القبلة  
واتفق اجتهدا واتقدا أحدهما بالآخر فتغير اجتهد واحد منهما لزمه الانحراف إلى الجهة الثانية  
وينبى المأموم المفارقة وان اختلفا تيامنا وتياسرا وذلك عذر في مفارقة المأموم أى فلا تقوته فضيلة  
الجماعة ولو قيل لا عى وهو في صلاته صلاتك إلى الشمس وهو يعلم ان قبلته غير هاستانف لبطلان تقليد  
الأول بذلك وان أبصر وهو في أثناءها وعلم أنه على الاصابة للقبلة بمحراب أو نجم أو خبر ثقة أو غير هاتما أو على  
الخطأ او تردد بطلت لا تنفاه ظن الاصابة وان ظن الصواب غير هاتما انحرف إلى ما ظنه ولو قال مجتهد لمقلده وهو في  
صلاة أخطأ بك فلان والمجتهد الثاني أعرف عنده من الأول وأكثراً عدالة كما اقتضاء كلام الروضة أو قال له  
انت على الخطأ قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الأول تحول ان بان له الصواب مقارناً للقول بان أخبر  
به وبالخطأ معاً لبطلان تقليد الأول بقول من هو أرجح منه في الأولى وبقطع القاطع في الثانية فلو كان الأول  
ايضاً في الثانية قطع بان الصواب ما ذكره لم يكن الثاني أعلم لم يؤثر ان لم يكن الصواب مقارناً بطلت صلاته وان  
بان له الصواب عن قرب نهاية ومغنى وقولها ولو قال مجتهد لمقلده الخ في سيم بعد ذكره عن الروض مانصه  
قال في شرحه وخرج بقوله وهو في صلاة مالو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كما مر اه أى من التخيير وفيه نظر  
لأنه اذا وجب الأخذ بقوله في الصلاة فخارجاً أولى ويفارق مامر بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين  
الخطأ على الآخر ولا دعوى الخطأ مطلقاً انتهى وعقبه الكردى بقوله لكن الذى اعتمده الشارح والجمال

الخ) في إعادته اليقين نظر نعم قد يفيد مع قرينة وقد يراد باليقين هنا ما يشمل ما في حكمه (قوله المقضى) أى  
أو المعاد (قوله على المتعمد) اعتمده ايضاً مر قال في الروض وإن طرأ على المجتهد في أثناء الصلاة شك  
لم يؤثر قال في شرحه هذا من زيادته ونقله في المجموع عن نص الام واتفاق الاصحاب اه (قوله لأنه هنا التزم  
جهة الخ) قد يقتضى هذا عكس الحكم لان قضيته التزام جهة خصوصاً في الصلاة التي ينبغي احترامها ان  
لا يلتفت لغيرها مطلقاً بخلافه قبل الالتزام وفى الروض ولو قال مجتهد للبدل وهو في الصلاة أخطأ بك فلان

الرمل وغيرهما موافقة شيخ الاسلام فراجع الاصل ان اردته اه (قوله كامر) اى فى المتن (قوله لان الاجتهاد) الى قوله وقيل فى النهاية والمغنى (قوله والتعليل الخ) وهو عدم نقض اجتهاد باجتهاد اخر كوردى

وهو اى المجتهد الثانى اعرف عنده من الاول او قال انت على الخطا قطعاً وان لم يكن اعرف عنده من الاول تحول اى ان بان له الصواب مقارنة اى للقول والابطال صلاته قال فى شرحه وخرج بقوله وهو فى الصلاة ما لو قال ذلك بعدها فلا تلزم الاعادة وما لو قاله قبلها فالظاهر ان حكمه كامر قبيل الفرع لكن فى التثمة يعمل بقول الاوثق فان تساوى الاستخبر ثالثاً فان لم يجد فكتمه حبر فيصلى كيف

اتفق ويعيد اه واراد بقوله ما مر قبيل الفرع قول الروض وشرحه فلو

اختلف عليه فى الاجتهاد انما قلد من شاء منهما لكن الاكمل

اى الاوثق والاكمل عنده اولى الخ اه وفيه ايضا نظر

لانه اذا وجب الاخذ بقوله فى الصلاة فخارجها

أولى (قوله وبين ما مر) اى من قوله

وان اختلف عليه مجتهدان

الخ (قوله ثم يعيد)

اعتمده

م ر

كامر (ولا قضاء) لما فعله ولا

لان الاجتهاد لا ينقض

بالاجتهاد والخطا غير معين

واراد بالقضاء ما يشمل

الاعادة (حتى لو صلى اربع

ركعات) بنية واحدة

(لاربعة جهات بالاجتهاد)

اربعة مرات بان ظهر له

الصواب فى كل مقارنة للخطا

وكان الثانى اقوى من الاول

(فلا قضاء) لان كل واحدة

مؤداة باجتهاد ولم يتعين

فيها الخطا وقيل يقضى

لاشتمال صلاته على الخطا

قطعاً فليس هنا نقض اجتهاد

باجتهاد واختاره جمع

لظهور مدركة والتعليل

انما يتضح فى اربع صلوات

(تم الجزء الاول ويليه الجزء الثانى واوله باب صفة الصلاة)



﴿ فهرست الجزء الاول من حواشى تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾  
 (للعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمى المكي رحمهم الله تعالى)

صحيفة

خطبة الكتاب	٢
كتاب الطهارة	٦١
باب اسباب الحدث	١٢٧
فصل فى اداب قاضى الحاجة	١٥٧
باب الوضوء	١٨٥
باب مسح الخف	٢٤٢
باب الغسل	٢٥٧
باب النجاسة وإزالتها	٢٨٦
باب التيمم	٣٢٤
فصل فى اركان التيمم	٣٥٢
باب الحيض	٣٨٣
فصل فى احكام المستحاضات	٣٩٨
كتاب الصلاة	٤١٤
فصل فىمن تلزمه الصلاة اداء وقضاء وتوابعها	٤٤٥
فصل فى الاذان والاقامة	٤٥٩
فصل فى استقبال القبلة	٤٨٣

